منشورات محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
جميع الحقوق محفوظة
Copyright
All rights reserved
Tous droits réservés

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان.
ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً

Exclusive rights by
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beirut - Lebanon
No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

Droits exclusifs à
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Beyrouth - Liban
Il est interdit à toute personne individuelle ou morale d'éditer, de traduire, de photocopier, d'enregistrer sur cassette, disquette, C.D, ordinateur toute production écrite, entière ou partielle, sans l'autorisation signée de l'éditeur.

الطبعة الأولى
٢٠٠٣ م - ١٤٢٤ هـ

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان
رمل الظريف - شارع البحتري - بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون - القبة - مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٥ ٩٦١+)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor
Head office
Aramoun - Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Étage
Administration général
Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13
P.P: 11-9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-4118-X
9782745141187 90000>

http://www.al-ilmiyah.com/
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذى أنزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرًا، وجعله قيمًا لا عوج فيه مستقيمًا، ودعا إلى اتباعه، والسير على منهاجه.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، القائل: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾[الإسراء:٨٢].

وأشهد أن محمدًا عبد الله ورسوله، وصفيه من خلقه وحبيبه، بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وعلم الأمة القرآن، وقال: «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فالقراءات من أجل العلوم قدرًا، وأعلاها شرفًا وذكرًا، وأعظمها أجرًا، وأسناها منقبة، إذ هى تتعلق بكتاب الله تعالى الذى ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت:٤٢]. وبعد :

لما دخل العجم فى الإسلام رأى جماعة من القراء أن يتجردوا للاعتناء بهذه القراءات وضبطها، حتى يستطيع العجمى قراءة القرآن قراءة صحيحة، وحتى لا تتأثر قراءة القرآن باللكنة العجمية، ومن ثم عُنِى المسلمون منذ مطلع القرن الثالث الهجرى حتى الآن بتدوين العلوم وجمع مسائلها وترتيب أبوابها، واتسعت دائرة اهتمامهم العلمى لتشمل إلى جانب العلوم الدينية العلوم العقلية وكان من بين هذه العلوم:

علم القراءات:

فالقراءات: جمع قراءة، وهى فى اللغة: مصدر سماعى لـ«قرأ»، وفي الاصطلاح: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفا به غيره فى النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة فى نطق الحروف أم فى نطق هيئتها.

ونستطيع أن نقول: إن الدافع وراء اهتمام المسلمين بهذا العلم والتصنيف فيه خشية جماعة القراء من أن تتأثر قراءة القرآن باللكنة الأعجمية لا سيما بعد دخول الفرس فى الإسلام أفواجًا، ومن ثم اهتم هؤلاء بضبط القراءات القرآنية وجعلوها علمًا كسائر العلوم.

وبرز فى علم القراءات رجال كثيرون، من أشهرهم:

١- عبد الله بن عامر بدمشق، توفى ١١٨هـ.

٢- عبد الله بن كثير بمكة، توفى: ١٢٠هـ.

٣- أبو بكر عاصم بن أبى النجود بالكوفة، توفى ١٢٨هـ.

٤- حمزة بن حبيب الزيات بالكوفة، توفى ١٥٦هـ.

٥- أبو عمرو بن العلاء المازنى بالبصرة، توفى: ١٦٤هـ.

٦- نافع بن أبى نعيم بالمدينة، توفى ١٦٧هـ وأخذ عنه أبو سعيد عثمان بن سعيد المصرى الملقب بورش، توفى ١٩٧هـ.

٧- أبو الحسن على بن حمزة الكسائى بالكوفة، توفى ١٨٩هـ.

وهؤلاء هم المعروفون بالقراء السبعة الذين فاقوا غيرهم فى الإتقان والضبط، ويليهم فى الشهرة:

٨- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنى، توفى ١٣٠هـ.

٩- يعقوب بن إسحاق الحضرمى، توفى ٢٠٥هـ.

١٠- خلف بن هشام البزار توفى ٢٢٩هـ.

وقراءات ما عدا هؤلاء العشرة قراءات شاذة.

والحق أن أول من تتبع وجوه القراءات، وتقصى أنواع الشاذ منها، وبحث أسانيدها وميز فيها الصحيح من الموضوع هارون بن موسى القارى، توفى ١٧٩هـ. أما أول من صنف فى القراءات فهو أبو عبيد القاسم بن سلام، توفى ٢٤٤هـ.

وخليق بنا أن نسجل فى هذا المقام أبرز المصنفات فى علم القراءات:

منها:

احتجاج القراء فى القراءة - للشيخ شمس الدين محمد بن السرى المعروف بابن السراج النحوى المصرى المتوفى سنة (٣١٦ هـ) ست عشرة وثلاثمائة، وللشيخ ابن مقسم محمد ابن حسن بن يعقوب بن مقسم البغدادى النحوى المتوفى سنة (٣٤١ هـ) إحدى وأربعين وثلاثمائة وللإمام حسين بن محمد الراغب الأصفهانى.

* الاختيار فيما اعتبر من قراءات الأبرار - للشيخ جمال الدين حسين بن على الحصنى ألفه سنة (٩٥٤ هـ) أربع وخمسين وتسعمائة.

* إرادة الطالب وإفادة الواهب - وهو فرش القصيدة المنجدة فى القراءات لسبط الخياط عبد الله بن على بن محمد المقرى المتوفى سنة ٥٤١ هـ.

* إرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى - فى القراءات العشر، للشيخ أبى العز محمد ابن الحسين بن بندار القلانسى الواسطى المتوفى سنة إحدى وعشرين وخمسمائة، ولأبى الطيب عبد المنعم بن محمد بن غلبون الحلبى المتوفى سنة تسع وثمانين وثلاثمائة.

* الإشارة فى القراءات العشر - للشيخ أبى نصر منصور بن أحمد العراقى المتوفى سنة

٤٦٥ هـ، كان من مشايخ القرن الرابع.

الإفصاح وغاية الإشراح فى القراءات السبع - للشيخ علم الدين على بن محمد السخاوى المقرى المتوفى سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

* الإقناع فى القراءات السبع لأبى جعفر أحمد بن على بن باذش النحوى المتوفى ٥٤٠ هـ.

* الإقناع فى القراءات الشاذة - لأبى على حسن بن على الأهوازى المتوفى سنة ٤٦٦ هـ، وذكر الجعبرى أنه لأبى العز.

* الإيضاح فى الوقف والابتداء - للإمام أبى بكر محمد بن القاسم بن الأنبارى المتوفى سنة ٣٢٨ هـ، قال الجعبرى: وفيه إغلاق من حيث إنه نحا نحو إضمار الكوفيين.

* إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز - فى القراءات الأربعة عشر، لشمس الدين محمد ابن خليل بن القباقبى الحلبى المتوفى سنة ٨٤٩ هـ وله نظمه.

* الإيضاح فى القراءات - لأبى على الحسن بن على الأهوازى المقرى المتوفى سنة ست وأربعين وأربعمائة، قيل هو الاتضاح - بالتاء - من الافتعال.

* البدور الزاهرة فى القراءات العشر المتواترة - لسراج الدين عمر بن قاسم الأنصارى المصرى الشهير بالنشار، وهو فى مجلد ذكر فيه أنه أورد كل مسألة فى محلها لتسهل مطالعته.

* البستان فى القراءات الثلاث عشرة - للشيخ سيف الدين أبى بكر عبد الله المعروف بابن الجندى المتوفى سنة (٧٦٩هـ) تسع وستين وسبعمائة.

التذكار فى القراءات العشر للشيخ أبى الفتح عبد الواحد بن حسين بن شيطا البغدادى المتوفى سنة (٤٤٥هـ) خمس وأربعين وأربعمائة ذكر فيه رواية جَمْعٍ نحو مائة طريق.

* التلخيص فى القراءات - لأبى معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبرانى المتوفى ٤٧٨ هـ ولأبى على حسن بن خلف القيروانى المتوفى ٥١٤ هـ.

* تلخيص العبارات فى القراءات - للشيخ أبى على حسن بن خلف الهوارى نزيل الإسكندرية المتوفى بها سنة (٥١٤ هـ) أربع عشرة وخمسمائة.

* التيسير فى القراءات السبع - للإمام أبى عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الدانى المتوفى سنة (٤٤٤هـ) أربع وأربعين وأربعمائة، وهو مختصر مشتمل على مذاهب القراء السبعة بالأمصار - وما اشتهر وانتشر من الروايات، والطرق عند التالين، وصح وثبت لدى الأئمة المتقدمين، فذكر عن كل واحد من القراء روايتين، وعليه شرح لأبى محمد عبد الواحد بن محمد الباهلى المتوفى سنة (٧٥٠ هـ) خمسين وسبعمائة، وشرح آخر لعمر

ابن القاسم الأنصارى المشهور بالنشار سماه «البدر المنير»، ثم إن الإمام شمس الدين محمد بن محمد بن الجزرى الشافعى المتوفى سنة (٨٣٣ هـ) ثلاث وثلاثين وثمانمائة أضاف إليه القراءات الثلاث فى كتاب وسماه «تحبير التيسير» ذكر أنه صنفه بعدما فرغ من نظم «الطيبة»، وقال: لما كان «التيسير» من أصح كتب القراءات، وكان من أعظم أسباب شهرته دون باقى المختصرات نظمه الشاطبى فى قصيدته.

*حرز الأمانى ووجه التهانى فى القراءات السبع للسبع المثانى، وهى القصيدة المشهورة بالشاطبية للشيخ أبى محمد القاسم بن فِيُرَّه الشاطبى الضرير المتوفى بالقاهرة سنة (٥٩٠ هـ) تسعين وخمسمائة نظم فيه «التيسير»، وأبياته ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتا أبدع فيه كل الإبداع فصار عمدة الفن، وله شروح كثيرة، أحسنها وأدقها شرح الشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبرى المتوفى سنة (٧٣٢ هـ) اثنتين وثلاثين وسبعمائة، وهو شرح مفيد مشهور سماه «كنز المعانى»، فرغ من تأليفه فى سلخ شعبان سنة (٦٩١ هـ) إحدى وتسعين وستمائة وعليه تعليقة لشمس الدين أحمد بن إسماعيل الكورانى مات سنة (٨٩٣ هـ) ثلاث وتسعين وثمانمائة.

وحاشية للمولى شمس الدين محمد بن حمزة الفنارى المتوفى سنة (٨٣٤ هـ) أربع وثلاثين وثمانمائة.

ومنها شرح علم الدين أبى الحسن على بن محمد السخاوى المصرى المتوفى سنة (٦٤٣ هـ) ثلاث وأربعين وستمائة، وهو أول من شرحه وسماه «فتح الوصيد فى شرح القصيد».

وشرح الشيخ أبى شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقى المتوفى سنة (٦٦٥ هـ) خمس وستين وستمائة سماه «إبراز المعانى من حرز الأمانى» وهو تأليف متوسط لا بأس به ثم اختصره.

وشرح الشيخ أبى عبد الله محمد بن أحمد المعروف بـ «شعلة» الموصلى الحنبلى المتوفى سنة (٦٥٦ هـ) ست وخمسين وستمائة، وسماه «كنز المعانى».

وشرح الشيخ الإمام علاء الدين على بن عثمان بن محمد المعروف بابن القاصح العذرى البغدادى المتوفى سنة (٨٠١ هـ) إحدى وثمانمائة، سماه «سراج القارى».

وشرح الشيخ المحقق أبى عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسى المقرى المتوفى سنة (٦٧٢ هـ) اثنتين وسبعين وستمائة، وهو شرح وسط سماه: «اللآلى الفريدة»، وفرغ منه فى صفر سنة (٦٧٢ هـ) اثنتين وسبعين وستمائة.

وشرح الشيخ جمال الدين حسين بن على الحصنى وهو شرح كبير فى مجلدين سماه «الغاية» ألفه سنة (٩٦٠ هـ) ستين وتسعمائة.

وشرح الشيخ أبى العباس أحمد بن محمد القسطلانى المصرى المتوفى سنة (٩٢٣ هـ) ثلاث وعشرين وتسعمائة زاد فيه زيادات الجزرى مع فوائد كثيرة وسماه «فتح الدانى فى شرح حرز الأمانى».

وشرح أبى العباس أحمد بن على الأندلسى المتوفى تقريبا سنة (٦٤٠ هـ) أربعين وستمائة وشرح تقى الدين عبد الرحمن بن أحمد الواسطى المتوفى سنة (٧٨١ هـ) إحدى وثمانين وسبعمائة.

وشرح الشيخ تقى الدين يعقوب بن بدران الدمشقى المعروف بـ «الجرائدى المتوفى سنة (٦٨٨ هـ) ثمان وثمانين وستمائة، اقتصر فيه على حل مشكلاته وسماه كشف الرموز».

وشرح العلامة شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بـ «السمين الحلبى» المتوفى سنة (٧٥٦هـ) ست وخمسين وسبعمائة، أوله: الحمد لله الذى تفضل على العباد فى المبدأ والمعاد... إلخ، ذكر فيه أن الحرز المذكور أحسن ما وضع فى الفن، وأحسن شروحه شرحا الشيخين الفاسى وأبى شامة، غير أن كلا منهما أهمل ما عنى به الآخر مع إهمالهما أشياء مهمة، فشرحه بما يوفى المقصود، واجتهد فى بيان فك الرموز، وإعراب الأبيات، وجعل «الشين» علامة لأبى شامة، و «العين» لأبى عبد الله الفاسى وسماه «العقد النضيد فى شرح القصيد».

وشرح شهاب الدين أحمد بن محمد بن جبارة المقدسى المتوفى سنة (٧٢٨ هـ) ثمان وعشرين، وسبعمائة وهو شرح كبير حشاه بالاحتمالات البعيدة.

وشرح محب الدين أبى عبد الله محمد بن محمود بن النجار البغدادى المتوفى سنة (٦٤٣ هـ) ثلاث وأربعين وستمائة، وهو شرح كبير.

وشرح علاء الدين على بن أحمد المتوفى سنة (٧٠٦ هـ) ست وسبعمائة.

وشرح شيخ مشايخ القراء بمصر أبى بكر بن أيدغدى بن عبد الله الشمسى الشهير بـ «ابن الجندى» المتوفى سنة (٧٦٩ هـ) تسع وستين وسبعمائة وسماه «الجوهر النضيد فى شرح القصيد» وهو شرح حافل، قال ابن الجزرى: كان شرحه يتضمن إيضاح شرح الجعبرى.

وشرح أبى القاسم هبة الله بن عبد الرحيم البارزى المتوفى سنة (٧٣٨ هـ) ثمان وثلاثين وسبعمائة.

وشرح يوسف بن أبى بكر المتوفى سنة (٧٢٥ هـ) خمس وعشرين وسبعمائة وهو فى

مجلدين ضخمين.

وشرح علم الدين قاسم بن أحمد اللورقى الأندلسى المتوفى سنة (٦٦١ هـ) إحدى وستين وستمائة سماه «المفيد فى شرح القصيد».

وشرح منتخب الدين حسين بن أبى العز بن رشيد الهمدانى المتوفى سنة (٦٤٣ هـ) ثلاث وأربعين وستمائة، وهو شرح كبير سماه «الدرة الفريدة فى شرح القصيدة».

وشرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة (٩١١ هـ) إحدى عشرة وتسعمائة.

وشرح الإمام بدر الدين حسن بن القاسم المعروف بـ «ابن أم قاسم» المرادى المصرى المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) تسع وأربعين وسبعمائة.

وشرح الشيخ أبى عبد الله المغربى محمد بن الحسن بن محمد الفاسى النحوى المتوفى سنة (٦٥٦ هـ) سماه «الفريدة البارزية فى حل القصيدة الشاطبية».

وشرح السيد عبد الله بن محمد الحسينى المتوفى سنة (٧٧٦ هـ) ست وسبعين وسبعمائة.

ومن شروح حرز الأمانى: «الوجيز»، و «المحصى»، و «جامع الفوائد»، و «تبصرة المستفيد»، فيه نقول عن الجعبرى، وشرح منسوب إلى مصنف مصطلح الإشارات، وعلى الشاطبية نكت للشيخ برهان الدين إبراهيم بن موسى الكركى المقرى الشافعى المتوفى سنة (٨٩٣ هـ) ثلاث وتسعين وثمانمائة.

وللشاطبية مختصرات:

منها: مختصر جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك النحوى المتوفى سنة (٦٧٢ هـ) اثنتين وسبعين وستمائة سماه «حوز المعانى فى اختصار حرز الأمانى» وهو مختصر فى بحره وقافيته.

ومختصر عبد الصمد بن التبريزى المتوفى سنة (٧٦٥ هـ) خمس وستين وسبعمائة، وهو فى خمسمائة وعشرين بيتا.

ومختصر مولانا بلال الرومى وهو قصيدة لامية يقال لها «البلالية».

ومختصر أمين الدين عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقى الحنفى المتوفى سنة (٧٦٨ هـ) ثمان وستين وسبعمائة سماه «نظم در الجلا فى قراءة السبعة الملا» وهى دون الخمسمائة.

وللشاطبية تتمات، منها:

«التكملة المفيدة لحافظ القصيدة» نظم الإمام المقرى أبى الحسن على بن إبراهيم الكنانى القيجاطى المتوفى سنة (٧٢٠ هـ) عشرين وسبعمائة، وهى قصيدة محكمة النظم فى وزنها ورويها فى مائة بيت نظم فيها ما زاد عليها من «التبصرة» و «الكفاية» و «الوجيز».

ومنها تكملة فى القراءات الثلاث للشيخ المقرى شهاب الدين أحمد بن محمد بن سعيد اليمنى الشرعبى، توفى سنة (٨٣٩ هـ) زادها بين أبيات الشاطبية فى مواضعها بحيث امتزجت بها فصارا كأنهما لشخص واحد.

وتكملة لمحمد بن يعقوب بن إسماعيل الأسدى المقدسى الشافعى سماها «الدر النضيد فى زوائد القصيد»، ذكر فيه: أنه طالع ما زاد عليه من كتب القراءات السبع فوجد أشياء زائدة على ما فى «حرز الأمانى» فأوردها.

طيبة النشر فى القراءات العشر - منظومة للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الجزرى، وهى ألفية أتمها بالروم فى شعبان سنة (٧٩٩ هـ) تسع وتسعين وسبعمائة، وتوفى سنة (٨٣٣ هـ) ثلاث وثلاثين وثمانمائة.

وصنف أحمد ابنه شرحا لها، وشرحها الشيخ أبو القاسم محمد النويرى المالكى المتوفى سنة (٨٥٧ هـ) سبع وخمسين وثمانمائة، وهو الذى نحن بصدد تحقيقه.

وشرحها الشيخ زين الدين عبد الدائم الأزهرى.

* عقد اللآلى فى القراءات السبع العوالى - منظومة كالشاطبية فى الأوزان والقافية، لأبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) خمس وأربعين وسبعمائة، لم يأت فيها برمز وزاد فيها على «التيسير» كثيرًا.

* العنوان فى القراءة - لأبى طاهر إسماعيل بن خلف المقرى الأنصارى الأندلسى المتوفى سنة (٤٥٥ هـ) خمس وخمسين وأربعمائة، قال بن خلكان: وهو عمدة فى هذا الشأن، ذكر فيه ما اختلف فيه القراء السبعة بإيجاز واختصار؛ ليقرب على المتحفظين دون الأغمار المبتدئين والغلمان، إذ جعل كتابه المترجم بالاكتفاء كافيا للمنتهى والمبتدى، وبسطه بسطا لا يشكل على ذى لب سوى، فجعل هذا المختصر كالعنوان له والترجمة، شرحه عبد الظاهر بن نشوان بن عبد الظاهر المقرى الجذامى المصرى الرومى المتوفى سنة (٦٤٩ هـ) تسع وأربعين وستمائة، ذكر فيه أن شيخه أبا الجود غياث الدين بن فارس كان كثيرا ما يعول عليه، فشرحه لذلك، وأضاف إليه من القراءات المشهورة والروايات المأثورة، وعلل كل قراءة وذكر الأئمة ورواتهم.

* العين فى الفتح والإمالة بين اللفظين - لابن القاصح أبى البقاء على بن عثمان المقرى

المتوفى سنة (٨٠١ هـ) إحدى وثمانمائة، اختصره القاضى زين الدين زكريا بن محمد الأنصارى المتوفى سنة (٩٢٦ هـ) ست وعشرين وتسعمائة.

* غاية الاختصار فى القراءات العشر لأئمة الأمصار - لأبى العلاء حسن بن أحمد العطار الهمذانى المتوفى سنة (٥٦٩ هـ) تسع وستين وخمسمائة، اقتصر فيه على الأشهر من الطرق والروايات بشروط الأحرف السبعة، وجرده من الشاذة مطلقا، وقدم أبا جعفر على الكل، وقدم يعقوب على الكوفيين.

* الغاية فى القراءات العشر لأبى بكر بن مهران أحمد بن الحسين النيسابورى الدينورى المقرى المصرى المتوفى سنة (٣٨١ هـ) إحدى وثمانين وثلاثمائة، شرحه أبو المعالى الفضل بن طاهر بن سهل الحلبى المتوفى سنة (٥٤٨ هـ).

* الغاية فى القراءات الإحدى عشرة - لأبى حاتم السجستانى، كذا قال أبو شامة.

* غاية الاختصار فى أصول قراءة أبى عمرو - منظومة فى ثلاثة وستين بيتا، للقاضى أمين الدين عبد الوهاب بن أحمد بن وهبان الدمشقى المتوفى سنة (٧٦٨ هـ) ثمان وستين وسبعمائة.

* غاية المطلوب فى قراءة خلف، وأبى جعفر، ويعقوب - لابن عياش عبد الرحمن الدمشقى المكى، نظمها الشيخ زين الدين عبد الباسط بن أحمد المكى المتوفى سنة (٨٥٣ هـ) ثلاث وخمسين وثمانمائة.

* غاية المطلوب فى قراءة يعقوب - نظم الشيخ أبى حيان محمد بن يوسف الأندلسى المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) خمس وأربعين وسبعمائة.

* الغاية فى القراءة على طريقة بن مهران - لأبى جعفر أحمد بن على المقرى المعروف بابن الباذش المتوفى سنة (٥٤٠ هـ) أربعين وخمسمائة.

* غاية المهرة فى الزيادة على العشرة - منظومة للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الجزرى المتوفى سنة (٨٣٣ هـ) ثلاث وثلاثين وثمانمائة.

القاصد فى القراءة - لأبى القاسم عبد الرحمن بن حسن الخزرجى المتوفى سنة (٤٤٦هـ) ست وأربعين وأربعمائة.

* قراءة ابن محيصن - للشيخ الإمام أبى على الحسن بن محمد الأهوازى المتوفى سنة (٤٤٦ هـ) ست وأربعين وأربعمائة.

* قراءة أبى عمرو - قصيدة للشيخ الإمام شهاب الدين أحمد بن وهبان أحمد ابن عبد الرحمن بن وهبان المعروف بابن أفضل الزمان، توفى بمكة سنة (٥٨٥ هـ)،

شرحها الشيخ الإمام شمس الدين محمد بن سعيد بن طاهر البجائى، وشرحها محمد ابن على المعروف بالمغربى، وسماه «النكت الفريدة».

القراءة الثلاثة فى الأئمة الثلاثة - قصيدة طويلة لمحمد العمرى العدوى نظمها فى بحر الحرز للشاطبى وقافيته على أنها تتمة، ثم شرحها وأتم الشرح فى ذى الحجة سنة (٩٢٠ هـ) عشرين وتسعمائة.

* قراءة الحسن البصرى، ويعقوب - للأهوازى أيضا.

* القراءات السبع لابن مجاهد وهو أبو بكر أحمد بن محمد بن العباس بن مجاهد، وكتاب السبع، لأبى بكر محمد بن الحسن الموصلى المعروف بالنقاش.

وأول ما صنف من الكتب المعتبرة: كتاب القراءات، لأبى عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة (٢٢٤ هـ) أربع وعشرين ومائتين، وجعلهم خمسة وعشرين قارئا مع السبعة.

ثم أحمد بن جبير بن محمد الكوفى نزيل أنطاكية المتوفى سنة (٢٥٨ هـ) ثمان وخمسين ومائتين، جمع كتابا فى القراءات الخمس من كل مصر واحد.

والقاضى إسماعيل بن إسحاق المالكى صاحب قالون المتوفى سنة (٢٨٢ هـ) اثنتين وثمانين ومائتين، ألف كتابا فى القراءات جمع فيه قراءات عشرين إماما، منهم السبعة.

ثم أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى، جمع كتابا حافلا سماه «الجامع»، فيه نيف وعشرون قراءة، وتوفى سنة (٣١٠ هـ) عشر وثلاثمائة، وبعده أبو بكر محمد بن أحمد الداجونى جمع كتابا فى القراءات، وأدخل معهم أبا جعفر، أحد العشرة، وتوفى سنة (٣٢٤ هـ) أربع وعشرين وثلاثمائة ثم ابن مجاهد.

وصنف الأئمة المتقدمون فى إعراب حروف القرآن وشاذه ومعانيه وأسندوها حرفا حرفا إلى الصحابة والتابعين: كعباس بن الفضل، وابن سعدان، وأبى الربيع الزهرانى، ويحيى ابن آدم، ونصر بن على الجهضمى، وأبى هشام الرفاعى، وابن مجاهد وغيرهم.

* القراءات الشاذة - نظمها شمس الدين محمد بن محمد بن الجزرى المتوفى سنة (٨٣٣ هـ) ثلاث وثلاثين وثمانمائة كالشاطبية، وأتمه فى رمضان سنة (٧٩٧ هـ) سبع وتسعين وسبعمائة.

* القصيدة الطاهرية، فى القراءات العشر على روى الشاطبية، للشيخ الإمام العامل طاهر بن عربشاه الأصبهانى المتوفى سنة (٧٨٦ هـ) ست وثمانين وسبعمائة.

* القطر المصرى فى قراءة أبى عمرو بن العلاء البصرى - للشيخ عمر بن قاسم ابن محمد بن على النشار.

* الكافى فى القراءات السبع - لأبى محمد إسماعيل بن أحمد السرخسى الهروى المتوفى سنة (٤١٤ هـ) أربع عشرة وأربعمائة، قال ابن الصلاح: رأيته وهو فى عدة مجلدات، وهو كتاب ممتع يشتمل على علم كثير فى مجلدات.

ولأبى عبد الله محمد بن شريح بن أحمد الرعينى الإشبيلى المتوفى سنة (٤٧٦ هـ) ست وسبعن وأربعمائة.

* الكامل فى القراءات الخمسين - لأبى القاسم يوسف بن على بن عبادة الهذلى المغربى المتوفى سنة (٤٦٥ هـ) خمس وستين وأربعمائة، وهو مشتمل على خمسين قراءة، قال: لقيت ثلاثمائة وخمسة وخمسين إماما من أرباب الاختيارات الذين بلغوا رتبتها، أى السبعة، والعشرة فذكر فيه العشرة ثم الخمسين، فإنه رجل سافر من المغرب إلى المشرق وطاف البلاد، وقرأ بغزنة وغيرها حتى انتهى إلى ما وراء النهر، ولقب كتابه «الكامل» وجمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة من ألف وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقا.

* كتاب القراءات - لأبى الحسن على بن عمر الدارقطنى المتوفى سنة (٣٨٥ هـ) خمس وثمانين وثلاثمائة، جمع الأصول فى أبواب عقدها أول الكتاب، وصار القراء بعده يسلكون طريقته فى التأليف.

ولأبى حاتم سهل بن محمد السجستانى المتوفى سنة (٢٤٨ هـ) ثمان وأربعين ومائتين ولأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب.

ولابن خالويه حسين بن عبد الله النحوى المتوفى سنة (٣٧٠ هـ) سبعين وثلاثمائة.

ومن كتب القراءات: «كتاب القراءة»، للفضل بن العباس الأنصارى، ولأبى عبيد القاسم بن سلام، ولأبى معاذ الفضل بن خالد النحوى، ولمحمد بن يحيى القطيعى.

* كشف الأسرار عن قراءة الأئمة الأخيار - لأبى العباس أحمد بن إسماعيل الكورانى المتوفى سنة (٨٩٣ هـ) ثلاث وتسعين وثمانمائة، وهو شرح على نظم الجزرى، وهو نظم فى غاية الإشكال يشتمل على قراءة ابن محيصن، والأعمش، والحسن البصرى وهو زيادة على العشر فرغ منه فى ربيع الأول سنة (٨٩ هـ) تسعين وثمانمائة، وأبياته أربعة وخمسون.

* الكشف عن أحكام الهمزة فى الوقف لهشام وحمزة للشيخ جمال الدين حسين بن على الحصنى ألفه فى الروم سنة (٩٦٣ هـ) ثلاث وستين وتسعمائة.

* الكشف فى نكت المعانى والإعراب، وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة - مجلد للشيخ نور الدين أبى الحسن على بن الحسين بن على الباقولى المعروف بالجامع النحوى المتوفى سنة (٥٤٣ هـ) ثلاث وأربعين وخمسمائة.

* الكفاية فى القراءة – للامام البغوى، وفى الست لسبط الخياط أبى محمد عبد الله بن على البغدادى المتوفى سنة (٥٤١ هـ) إحدى وأربعين وخمسمائة، وفى العشر نظم اسمه «تحفة البررة فى القراءات العشرة» للشيخ أبى محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطى المتوفى سنة (٧٤٠ هـ) أربعين وسبعمائة على وزن الشاطبية ورويها.

* كفاية القارى – للشيخ برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعى المتوفى سنة (٨٨٥ هـ) خمس وثمانين وثمانمائة فى رواية أبى عمرو.

* الكفاية المحررة فى نظم القراءات العشرة – لتقى الدين حسين بن على الحصنى جمع فيه الشاطبية، والدرة، وخالف الشاطبى فى بعض المواضع، ثم التمس منه بعض الطلاب أن يجعله نثرًا لسهولة الأخذ فنثره وسماه «تحفة البررة» وفرغ فى ذى الحجة سنة (٩٥٩ هـ) تسع وخمسين وتسعمائة.

* الكنز فى القراءات العشر – لأبى محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطى المتوفى سنة (٧٤٠ هـ) أربعين وسبعمائة، جمع فيه بين الإرشاد للقلانسى، والتيسير للدانى، وزاده فوائد.

الكنز فى وقف حمزة وهشام على الهمزة، للشيخ أبى العباس أحمد بن محمد القسطلانى المصرى المتوفى سنة (٩٢٣ هـ) ثلاث وعشرين وتسعمائة.

* اللامية فى القراءات – نظم أبى حيان محمد بن يوسف بن على الأندلسى النحوى المتوفى سنة (٧٤٥ هـ) خمس وأربعين وسبعمائة عارض بها الشاطبية وحذف رموزها فأبرز الأسماء فى النظم.

* لذات السمع فى القراءات السبع – لأبى جعفر أحمد بن الحسن المالقى النحوى المتوفى سنة (٧٢٨ هـ) ثمان وعشرين وسبعمائة.

* لطائف الإشارات فى فنون القراءات – للشيخ الإمام أبى العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلانى المتوفى سنة (٩٢٣ هـ) ثلاث وعشرين وتسعمائة وهو كتاب عظيم النفع لا يغادر صغيرة ولا كبيرة فى فنون القرآن إلا أحصاها.

* اللطائف فى جمع همز المصاحف – لابن مقسم محمد بن الحسن النحوى المتوفى سنة (٣٥٥ هـ) خمس وخمسين وثلاثمائة.

* المبسوط فى القراءات السبع والمضبوط – فارسى للشريف محمد بن محمود بن محمد بن أحمد السمرقندى سبط الإمام ناصر الدين جعله على ثلاثة كتب، الأول: فى أصول القراءات، الثانى: فى تشجيرها المسمى كتاب التسخير على طرائق التشجير،

الثالث: فى أصول القراءات مجدولا.

* المبهج فى القراءات الثمان، وقراءة الأعمش، وابن محيصن واختيار خلف، واليزيدى - للشيخ أبى محمد عبد الله بن على بن أحمد المعروف بسبط الخياط البغدادى المتوفى سنة (٥٤١ هـ) إحدى وأربعين وخمسمائة.

* المبهرة فى القراءات العشرة - للشيخ أبى المكارم أحمد بن دلة المتوفى سنة (٦٥٣ هـ) ثلاث وخمسين وستمائة، وله نظم أيضا فى القراءات العشرة المسمى بالجمهرة وهو من بحر الرجز.

* المجتبى فى القراءة - لأبى القاسم عبد الجبار بن أحمد بن عمر بن الحسين الطرطوسى توفى سنة (٤٠ هـ) أربعين وأربعمائة.

* المحتسب فى إعراب الشواذ - لأبى الفتح عثمان بن جنى النحوى المتوفى سنة (٣٩٢ هـ) اثنتين وتسعين وثلاثمائة.

* المحتوى فى القراءات الشواذ - لأبى عمرو الدانى المذكور فى «التيسير».

* المرشد فى الوقف والابتداء - للإمام الحافظ العمانى المتوفى فى حدود سنة (٤٠٠ هـ).

* المستنير فى القراءات العشر البواهر - لأبى طاهر بن سوار أحمد بن على المقرى البغدادى المتوفى سنة (٤٩٩ هـ) تسع وتسعين وأربعمائة، جمع الروايات المذكورة فيه عن الأئمة قال: وقد صنف أشياخنا كتبا فى اختلاف القراءات العشر عارية عن الآثار والسنن مما تدعو الحاجة إليها، وأحببت أن أجمع كتابا أذكر فيه ما قرأت به على شيوخى الذين أدركتهم من القراءات تلاوة دون ما سمعته، وأذكر فيه نبذة من السنن والآثار، وفضائل القرآن، والحث على حفظه، والإقراء، وتعلم العربية التى بها يتوصل إلى البحث على المعانى الدقيقة، وكل حرف قرأ به أحد الأئمة العشرة على ما أداه إلى خلفنا سلفهم المتصلة أسانيد قراءاتهم برسول الله ﷺ.

* المصباح الزاهر فى القراءات العشر البواهر - لأبى الكرم مبارك بن الحسن الشهرزورى المتوفى سنة (٥٥٠ هـ) خمسين وخمسمائة ببغداد.

* مصباح الواقف على رسوم المصاحف - لجمال الدين أحمد بن محمد الواسطى المتوفى سنة (٦٥٣ هـ).

* المفيد فى القراءات العشر - لأبى نصر أحمد بن مسرور البغدادى المتوفى سنة (٤٤٢ هـ) اثنتين وأربعين وأربعمائة، وفى الثمانى لأبى عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمى اليمنى المتوفى فى حدود سنة (٥٦٠ هـ) ستين وخمسمائة، وهو كتاب مفيد كاسمه اختصر

فيه كتاب «التلخيص» للطبرى وزاده فوائد.

* المنتهى فى القراءات العشر - لأبى الفضل محمد بن جعفر الخزاعى المتوفى سنة (٤٠٨ هـ) ثمانية وأربعمائة، جمع فيه ما لم يجمع قبله.

* منشأ القراءات فى القراءات الثمانى - لفارس بن أحمد الحمصى المتوفى سنة (٤٠١ هـ) إحدى وأربعمائة.

* منظومة فى قراءة يعقوب - لمحمد بن محمد بن عرفة الورغمى التونسى المالكى المتوفى سنة (٨٢٣ هـ) ثلاث وثمانمائة.

* منهاج التوقيف فى القراءة - للشيخ علم الدين على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى الكبير.

* الموجز فى القراءات - لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى المقرى توفى سنة (٤٣٧ هـ)، وللأهوازى وهو أبو منصور سعيد بن أحمد بن عمرو الجزيرى.

* الموجز فى الوقف والابتداء - للإمام أبى عبد الله محمد السجاوندى، ذكره الجعبرى.

* الموضح فى العشر - لابن رضوان، ذكره الجعبرى فى «الشواذ».

* الموضح فى الفتح والإمالة - لأبى عمرو عثمان بن سعيد الدانى المقرى المتوفى سنة (٤٤٤ هـ) أربع وأربعين وأربعمائة.

* الموضح فى القراءات العشر - لأبى منصور محمد بن عبد الملك بن خيرون البغدادى الدباس المتوفى سنة (٥٣٩ هـ) تسع وثلاثين وخمسمائة، وللإمام أبى عبد الله نصر بن على بن محمد الشيرازى أتمه سنة (٥٦٢ هـ).

* المهذب فى القراءات العشرة - لأبى منصور الإمام الزاهد محمد بن أحمد بن على الخياط البغدادى المتوفى سنة (٤٩٩ هـ) تسع وتسعين وأربعمائة.

* النجوم الزاهرة فى السبعة المتواترة - لأبى عبد الله محمد بن سليمان المقدسى الحكرى الشافعى المتوفى سنة (٨٧١ هـ) إحدى وثمانين وسبعمائة، فرغ من تأليفه سنة (٧٥٦ هـ) ست وخمسين وسبعمائة.

* النشر فى القراءات العشر - للشيخ شمس الدين أبى الخير محمد بن محمد الجزرى المتوفى سنة (٨٣٣ هـ) اختصره وسماه «التقريب»، وهو الجامع لجميع طرق العشرة لم يسبق إلى مثله، واختصره أيضا القاضى أبو الفضل محمد بن محمد بن الشحنة الحلبى المتوفى سنة (٨٣٣ هـ) ثلاث وثلاثين وثمانمائة، واختصره الشيخ مصطفى بن عبد الرحمن

الأزميرى المتوفى سنة (١١٥٥ هـ) خمس وخمسين ومائة وألف فى نحو النصف.

* نظم القراءات الثلاث الزائدة على السبع - للشيخ شهاب الدين أحمد بن حسين الرملى المقدسى المتوفى سنة (٨٤٤ هـ) أربع وأربعين وثمانمائة، وله نظم القراءات الزائدة على العشرة.

* نهج الدماثة فى نظم القراءات الثلاثة - للشيخ الإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبرى المتوفى سنة (٧٣٢ هـ) اثنتين وثلاثين وسبعمائة قال: إنى نظمت القراءات الثلاث فى نهج عجيب لمن حفظ كتاب «حرز الأمانى» وأراد ضم الثلاثة إليه ليكمل العشرة إذ هى عند حذاق القراء داخلة فى الأحرف السبعة كما برهنت عليه فى كتابى «النزهة»، ولما كان مكملاً للحرز نظمته على بحره ورويه، ثم شرحه وسماه «خلاصة الأبحاث فى شرح نهج القراءات الثلاث».

* الموجز فى الوقف والابتداء - للإمام أبى عبد الله محمد السجاوندى، ذكره الجعبرى.

* الوجيز فى القراءات الثمانية - لأبى على الحسن بن على بن إبراهيم الأهوازى نزيل دمشق المتوفى سنة (٤٤٦ هـ) ست وأربعين وأربعمائة.

* ورقات المهرة فى تتمة قراءات الأئمة العشرة - لشهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد المعروف بابن العياش الفارى المتوفى سنة (٦٢٨ هـ).

* الهادى إلى معرفة المقاطع والمبادى - فى رسم المصحف، وهو كتاب كبير مجلدات فى فضائل القرآن ووقوفه للشيخ أبى العلاء الحسن بن أحمد بن حسن بن العطار الهمذانى المتوفى سنة (٥٦٩ هـ) تسع وستين وخمسمائة، وهو فى وقوف القرآن.

* الهادى فى القراءات السبع - لأبى عبد الله محمد بن سفيان القيروانى المكى المتوفى فى صفر سنة (٤١٥ هـ) خمس عشرة وأربعمائة.

* الهداية فى القراءة - لأبى العباس أحمد بن عمار المهدوى المتوفى بعد سنة (٤٣٠ هـ) ثلاثين وأربعمائة.

* الهداية فى الوقف على «كلا» - لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى المتوفى سنة (٤٣٧ هـ) سبع وثلاثين وأربعمائة.

* هداية المهرة فى ذكر الأئمة العشرة المشتهرة - لشمس الدين محمد بن محمد الجزرى الشافعى المتوفى سنة (٧٣٣ هـ) وغير ذلك من إسهامات علماء الأمة الإسلامية فى حفاظها على دستورها وهو القرآن الكريم تصديقًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ترجمة الإمام النويرى صاحب الكتاب

هو محمد بن محمد بن محمد بن على بن محمد بن إبراهيم بن عبد الخالق، المحب أبو القاسم بن الفاضل، الشمس النويرى، الميمونى، القاهرى، المالكى، يعرف بأبى القاسم النويرى[1].

ونويرة: قرية من صعيد مصر الأدنى وهى تتبع محافظة بنى سويف.

ولد - كما بخط والده - فى رجب سنة إحدى وثمانمائة بالميمون، قرية أقرب من النويرة إلى مصر.

وقدم القاهرة فحفظ القرآن، ومختصر ابن الحاجب، وألفية ابن مالك والشاطبيتين، وعرضها على حفيد ابن مرزوق التلمسانى، ومحمد بن محمد بن محمد بن يفتح الله، والولى العراقى، والعز بن جماعة، وأجازوه.

وتلا بالعشر على غير واحد أجلهم ابن الجزرى، لقيه بمكة فى رجب سنة ثمان وعشرين حين مجاورتهما، وأجاز له هو والزين بن عياش وغيرهما، ومن شيوخه فيها أيضًا الزراتيتى.

ولازم البساطى فى الفقه وغيره من العلوم العقلية، وأذن له فى الإفتاء والتدريس، وأخذ العربية والفقه أيضًا عن الشهاب الصنهاجى، والفقه فقط عن الجمال الأقفهسى، وحضر عند الزين عبادة مجلسًا واحدًا، والعربية وغيرها عن الشمس الشطنوفى، وأخذ عن الهروى فى قدمته الثانية.

وقرأ على شيخ الإسلام ابن حجر العسقلانى شرحه للنخبة وأذن له فى إفادتها، وكذا أخذ عنه فى شرح الألفية، وقرأ عليه الموطأ وغيره. وعلى الزين الزركشى صحيح مسلم، وعلى البدر حسين البوصيرى فى الدارقطنى، ولم يكثر من ذلك.

وناب فى القضاء عن شيخه البساطى ثم ترك، ولم يزل يدأب فى التحصيل حتى برع فى الفقه، والأصلين، والنحو، والصرف، والعروض، مع زيادات وشرحها فى نحو عشرين كراسًا، وله أيضًا مقدمة فى النحو لطيفة الحجم، ومنظومة سماها: الغياث فى القراءات الثلاث الزائدة على السبعة، وهى لأبى جعفر ويعقوب وخلف وشرحها، ونظم النزهة لابن الهائم فى أرجوزة نحو مائتى بيت وشرحها فى كراريس، وعمل قصيدة دون ثلاثين بيتًا فى علم الفلك وشرحها، وله شرح طيبة النشر فى القراءات العشر لشيخه ابن الجزرى فى مجلدين وهو الذى نحن بصدده، والقول الجاذ لمن قرأ بالشاذ، وكراسة تكلم فيها على

---

(١) تنظر ترجمته فى: الضوء اللامع (٩/ ٢٤٦)، الكتبخانة (٤/ ٧٦)، الإعلام (٧/ ٤٨).

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، وأخرى فيها أجوبة عن إشكالات معقولية ونحوها، وأخرى من نظمه فيها أشياء فقهية وغيرها وغير ذلك.

وحج مرارًا وجاور فى بعضها، وأقام بغزة والقدس ودمشق وغيرها من البلاد، وانتفع به فى غالب هذه النواحى، مع أنه لو استقر بموطن واحد كان أبلغ فى الانتفاع به وكذا انتفعوا به فى الفتاوى.

وكان إمامًا عالمًا علامة متفننًا فصيحًا مفوهًا بحاثًا ذكيًا، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، صحيح العقيدة شهمًا مترفعًا على بنى الدنيا ونحوهم، مغلظًا لهم فى القول، متواضعًا مع الطلبة والفقراء، وربما يفرط فى ذلك وفى الانبساط معهم كبيرهم وصغيرهم، عالى الهمة باذلًا جاهه مع من يقصده فى مهمة، ذا كرم بالمال والإطعام، يتكسب بالتجارة بنفسه وبغيره مستغنيًا بذلك عن وظائف الفقهاء؛ ولذا قيل: إنه عرض عليه قضاء المقدس فامتنع، بل قيل: إنه طلب لقضاء مصر فأبى، ولكن قيل أيضًا إنه ولى قضاء الشام فلم يتم، قال السخاوى فى «الضوء اللامع»: وحكى لى البدر السعدى قاضى الحنابلة أنه بينما هو عنده فى درسه إذ حضر إليه الشرف الأنصارى بمربعة بمرتب العينى فى الجوالى بعد موته، وهو فى كل يوم دينار، فردها وقال: إن جقمق يروم يستعبدنى فى موافقته بهذا المرتب، أو كما قال.

وابتنى بالخانقاة السرياقوسية مدرسة ووقف عليها ما كان فى حوزته من أملاك وجعل فائضها لأولاده.

وكان ابن حجر شيخ الإسلام العسقلانى كثير الإجلال والتبجيل له معتمدًا عليه فى مذهبه.

قال السخاوى: سمعت العز قاضى الحنابلة يقول: إنه لم يخلف بعده فى مجموعه مثله، وقد اجتمعت به مرارًا بالقاهرة ومكة وسمعت من فوائده وعلقت من نظمه أشياء ومن ذلك قوله:

وأفضل خلق الله بعد نبينا عتيق ففاروق فعثمان مع على
وسعد سعيد وابن عوف وطلحة عبيدة منهم والزبير فتم لى

كذا قال: عبيدة، وإنما هو أبو عبيدة.

وكانت فيه حدة مفرطة واستحالة فى أحواله وطرقه.

مات بمكة فى ضحى يوم الاثنين رابع جمادى الأولى سنة سبع وخمسين، وصلى عليه بعد العصر عند باب الكعبة، ونودى عليه من أعلى قبة زمزم ودفن بالمعلاة بمقبرة بنى النويرى، وكانت جنازته حافلة، رحمه الله وإيانا.

وصف النسخ

نسخ الكتاب كالآتى:

النسخة الأولى: تقع فى أربعمائة وأربع وستين ورقة، وتبلغ مسطرة كل ورقة ثلاثة وعشرين سطرًا، نسخها الشيخ عبد الله العجلونى القلينى الشافعى - رحمه الله تعالى - وقد اعتنى فيها رحمه الله بالدقة التامة والخط الجميل، فجاءت من أدق النسخ وأجملها خطًّا. ويرجع زمن نسخها إلى عام ألف ومائة وعشرة من الهجرة، كما أشار إلى ذلك ناسخها - رحمه الله - فقال فى خاتمتها: «وكان الفراغ من هذه النسخة الشريفة صبيحة الأحد تاسع شهر المحرم سنة ١١١٠هـ».

وهذه النسخة محفوظة تحت رقم (١٧٩ قراءات) بدار الكتب المصرية، وقد رمزنا لها بالرمز «د».

النسخة الثانية: تقع فى مائتين وأربع وعشرين ورقة، وتبلغ مسطرة كل ورقة ثلاثة وثلاثين سطرًا، وهى من أقدم النسخ، حيث يرجع زمن نسخها إلى سنة ثمانمائة وأربع وثلاثين من الهجرة، أى: أنها قد نسخت فى حياة النويرى نفسه - رحمه الله تعالى - وقد ظهرت عليها آثار القدم من أكل الأرضة وخلافه. وهى نسخة كثيرة التعليقات والحواشى.

وهذه النسخة محفوظة تحت رقم (٢٦٦١٠ قراءات) بمكتبة الأزهر الشريف، وقد رمزنا لها بالرمز «ز».

النسخة الثالثة: تقع فى ثلاثمائة وخمسين ورقة، ويبلغ عدد مسطرتها ثلاثة وعشرين سطرًا، ويرجع زمن نسخها إلى عام ألف ومائتين وخمسة وتسعين من الهجرة، وناسخها يدعى مصطفى العشماوى، وقد نسخها - رحمه الله - بخط جميل، وهى نسخة كثيرة التعليقات كسابقتها.

وهذه النسخة محفوظة تحت رقم (٣٢٨٣٨ قراءات) بمكتبة الأزهر الشريف، وقد رمزنا لها بالرمز «ص».

النسخة الرابعة: تقع فى ثلاثمائة وست وثلاثين ورقة، ويبلغ عدد مسطرتها خمسة وعشرين سطرًا، ويرجع زمن نسخها إلى عام ألف ومائتين وست وأربعين من الهجرة، وناسخها يدعى محمد بن محمد بن إبراهيم الشافعى.

وهى محفوظة تحت رقم (١٦١٩٤ قراءات) بمكتبة الأزهر الشريف، وقد رمزنا لها بالرمز «م».

النسخة الخامسة: المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٢٢ قراءات طلعت)،

مسطرة كل صفحة ثلاثة وثلاثين سطرًا.

النسخة السادسة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، منها نسخة بدار الكتب المصرية (٥٣٠٦٤) مسطرة كل صفحة ثلاثة وثلاثين سطرًا.

وبجوار هذه النسخ الخطية قد اعتمدنا أيضًا على نسخة مطبوعة، بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف تحت إشراف لجنة إحياء التراث الإسلامى، وقد قام المشرفون على إخراجها بجهد مشكور واعتنوا بها عناية كبيرة، فجزاهم الله أحسن الجزاء، وبالرغم من ذلك وقع فى هذه النسخة الكثير من التصحيفات والتحريفات، التى أضفت على النص فى كثير من الأحيان غير قليل من الغموض، وغير ذلك من الهنات التى عملنا على تلافيها فى تحقيقنا لهذا السفر الجليل.

منهج التحقيق على النحو التالى:

- إثبات فروق النسخ وإثبات ما كان صوابًا فى النص وقد أغفلت كثيرًا الفروق التى لا فائدة منها .
- ضبط النص وسد ما فيه من خلل.
- تخريج الأحاديث النبوية.
- تخريج الآثار وعزوها إلى مظانها .
- توثيق الأقوال والنقول الواردة فى الكتاب.
- تراجم الأعلام الورادة فى الكتاب مع توثيق الترجمة بمصدرين أو ثلاثة.
- عمل فهارس للكتاب.

❊ ❊ ❊

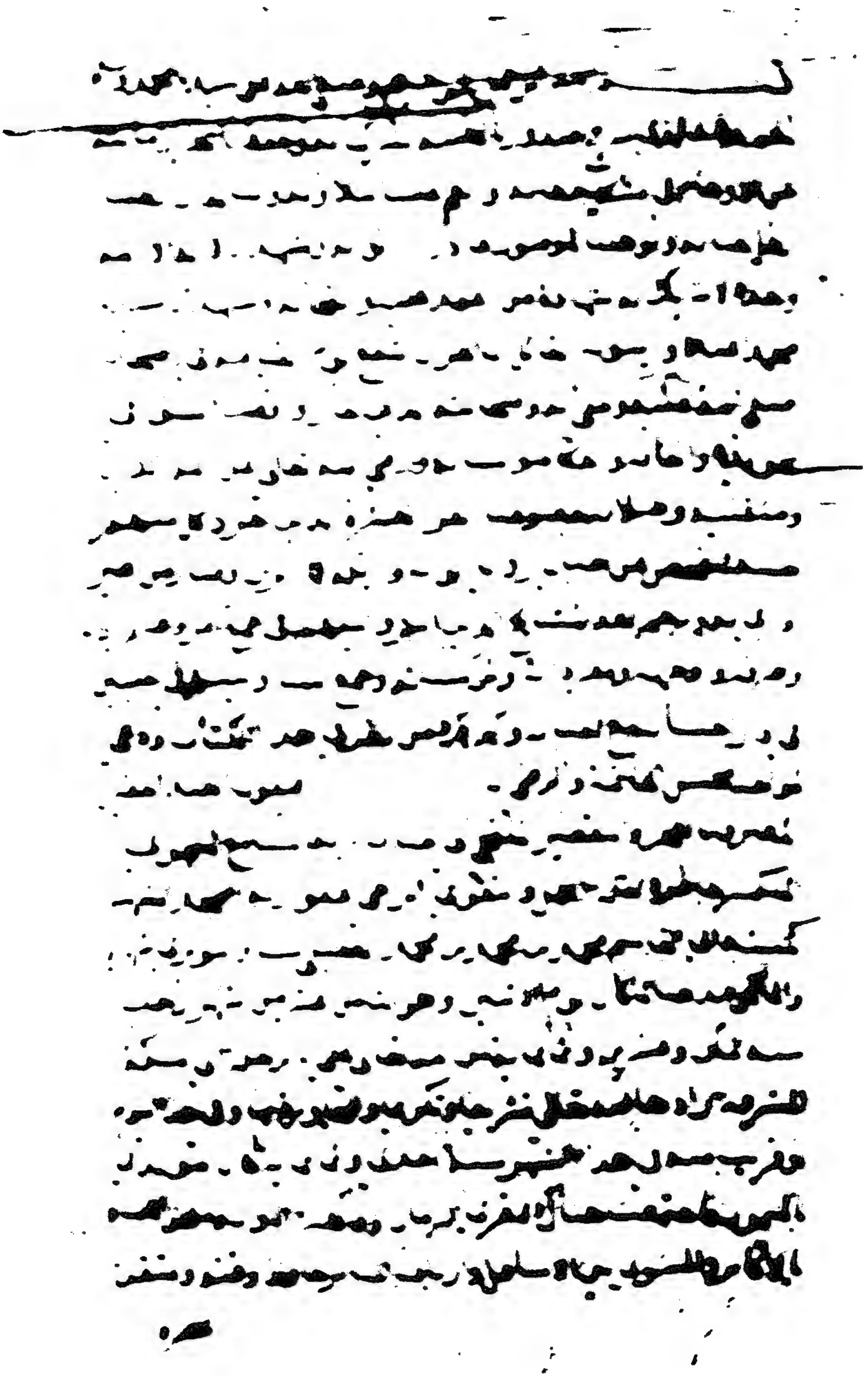

صورة من المخطوط

والسلام فلما قضيت منها الوطر عزمت اذ ذاك على السفرة [illegible] زيارة خليل
الله المكرم وبيت المقدس المشرف المعظم وما حولهما من البقاع التي اشتهر
بركتها وذاع فاجتمعت في مدينة غزة بجماعة من الحذاق فحازوا من علم
القراءة قصب السباق فتشرفنا اذ ذاك من ساق الجد والتحصيل وجدوا
جدا يصيب النبيل فعرفت منهم من [illegible] شطرا الى ان [illegible]
فكشف الله من عقلي [illegible] فالتمسوا مني ان اشرح كتاب طيبة النشر
في القراءات العشر للامام العلامة شمس الدين ابن الجزري المذكور [illegible]
قرؤوا علي فيها ما احرزوا وان تركت [illegible] سبيل [illegible] على تحصيلها
واصروا على [illegible] فالتفت اليه فوجدت [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
حتى شغفت [illegible] الفضل [illegible] الفاضل [illegible]
[illegible] العلوم والفضائل [illegible]
[illegible]
[illegible]

صورة من المخطوط

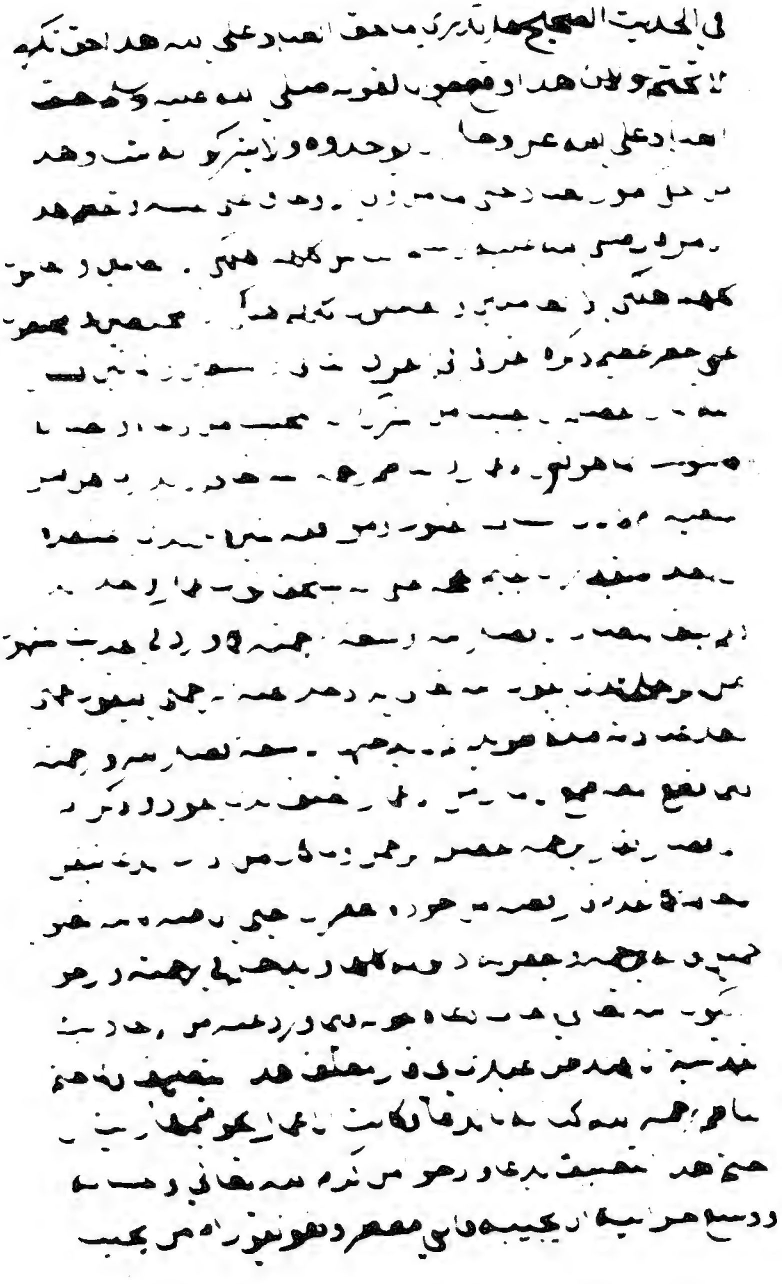

صورة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

«اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلًا، وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلًا»[(١)].

الحمد لله الذى شرح صدورنا لطيبة نشر كتابه، وحفظنا بحفظ أمانيه عن الأوهام فى مشكل خطابه[(٢)]، وأنعم علينا بتلاوته، ونسأله[(٣)] أن يظلنا بظل جَنَابه ويؤهلنا للوصول إلى دار ثوابه[(٤)]. ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة من اعتمد عليه والتجأ[(٥)] به، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله القائل: «إِنَّ القُرْآنَ يَشْفَعُ يَوْمَ القِيَامَةِ فِى أَصْحَابِهِ»[(٦)] فصلى[(٧)] الله وسلم عليه وعلى آله وصحابته، الذين حازوا قصب السبق فى تجويده وإتقانه وأحكامه وأسبابه، ورضى الله تعالى عن أئمة القرآن ومتقنيه وطلابه، خصوصًا [القراء][(٨)] العشرة الذين جَرَّدَ كل منهم نفسه للفحص[(٩)] عن خبايا زوايا أبوابه، ورتله كما أنزل، وسار من الغير أدرى به، ورحم[(١٠)] الله المشايخ الذين أسهروا[(١١)] ليلهم فى جمع حروفه

(١) ورد هذا عن أنس بن مالك مرفوعًا - أخرجه ابن حبان (٢٤٢٧ - موارد) وابن السنى فى عمل اليوم والليلة (٣٥٣) وذكره السخاوى فى المقاصد الحسنة (١٧٦) والعجلونى فى كشف الخفا (١/ ٢١٦) وقال: رواه ابن حبان والبيهقى والحاكم والديلمى وابن السنى والعدنى عن أنس رفعه وكذا رواه القعنبى عن حماد بن سلمة لكنه لم يذكر أنسًا ولفظه «وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلًا» ولا يؤثر فى وصله وكذا رواه الضياء فى المختارة وصححه غيره.

(٢) فى ز: كلامه.

(٣) فى م: وأسأله.

(٤) فى ز، م، ص: إلى داره وأبوابه.

(٥) فى ز: فالتجأ.

(٦) فى د، ص: لأصحابه. والحديث أخرجه مسلم (١/ ٥٥٣) كتاب صلاة المسافرين باب فضل قراءة القرآن (٢٥٢/ ٨٠٤) وأحمد (٥/ ٢٤٩، ٢٥٧، ٢٥٤) والطبرانى فى الكبير (٨/ ١٣٨ - ١٣٩) (٧٥٤٢، ٧٥٤٣، ٧٥٤٤) والبيهقى فى السنن الكبرى (٢/ ٣٩٥) من طريق أبى سلام قال حدثنى أبو أمامة الباهلى قال سمعت رسول الله ﷺ يقول:

«اقرءوا القرآن فإنه يأتى يوم القيامة شفيعًا لأصحابه . . .» فذكره مطولًا.

وأخرجه عبد الرزاق فى المصنف (٣/ ٣٦٥ - ٣٦٦) (٥٩٩١) وأحمد (٥/ ٢٥١) والطبرانى فى الكبير (٨/ ٣٤٩ - ٣٥٠) (٨١١٨) من طريق أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى أمامة قال قال رسول الله ﷺ:

«تعلموا القرآن فإنه شافع يوم القيامة . . .» فذكره مطولًا.

وأخرجه ابن عدى فى الكامل (٤/ ٩٧) من طريق الضحاك بن نبراس عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعًا:

«تعلموا القرآن فإنه يشفع لأصحابه يوم القيامة. . .» فذكره قلت: ذكر ابن عدى هذا الحديث فى ترجمة الضحاك بن نبراس ونقل عن يحيى بن معين قوله: ليس بشىء، وعن النسائى متروك الحديث ولم يتكلم عن إسناده.

(٧) فى م، ص، د: صلى.

(٨) سقط فى م.

(٩) فى د: ليفحص.

(١٠) فى ز: رحم.

(١١) فى ص: سهروا.

وروایاته وطرقه وأوجهه ومفرداته وتركيباته[(١)]، وجمع بيننا وبينهم فى عليين فى دار إحسانه مع أحبابه، وكذلك من نظر فى هذا الكتاب ودعا لمؤلفه بحسن الخاتمة والرضا به.

أما بعد:[(٢)]

فيقول العبد الفقير، المعترف بالعجز والتقصير، الملتجئ إلى جناب ربه السامع للنجوى، المنكسر خاطره لقلة العمل والتقوى، الراجى عفو ربه الممجد[(٣)]، محمد ابن محمد [بن محمد][(٤)] العقيلى نسبًا والنويرى شهرة[(٥)]، والمالكى مذهبًا: [إنه][(٦)] لما كان يوم الإثنين ثامن عشر شهر رجب[(٧)] [الفرد][(٨)] سنة ثمان وعشرين وثمانمائة مَنَّ الله تعالى علىّ بالرحلة إلى مكة المشرفة - زادها الله تشريفًا وتكريمًا - والمجاورة بها[(٩)]، فاجتمعت[(١٠)] هناك بإمام[(١١)] الزمان وفاكهة الأوان، ومُلحِقِ الأصاغر بالأكابر، والمسوّى بين الأسافل وأرباب المنابر، حافظ[(١٢)] وقته، ومتقن عصره، [و][(١٣)] الحبر الصالح، والخِلّ الناصح [الأستاذ][(١٤)] محمد بن محمد بن محمد الجزرى، أطال الله فى مدته، وأسكنه بُحبوحة جنته، فقرأت[(١٥)] عليه جزءًا من القرآن بمقتضى كتبه الثلاثة[(١٦)]: [وهى][(١٧)] «النشر» و«التقريب» و«الطيبة»، وأجازنى بما بقى منه.

ثم بعد ذلك رحلت إلى المدينة المحروسة - صرف الله عنها نوائب الزمان، وحرسها من طوارق[(١٨)] الحدثان - لزيارة سيد ولد عدنان، عليه أفضل الصلاة [وأكمل][(١٩)] السلام.

فلما قضيت منها الوطر عزمت[(٢٠)] إذ ذاك على السفر، قاصدًا [زيارة][(٢١)] خليل الله

---

(١) فى م: ومركباته.
(٢) فى ز، ص: وبعد.
(٣) فى م: المجيد.
(٤) سقط فى ص.
(٥) فى ص: النويرى شهرة، العقيلى نسبًا.
(٦) زيادة من م.
(٧) فى د: وهو الثامن عشر من شهر رجب.
(٨) زيادة من ص.
(٩) زاد فى ص: وفى هذا اليوم أو قريبًا من هذا الشهر سنة إحدى وثمانمائة كان مولدى بالميمونة، وفى د: وفى هذا اليوم أو قريب منه فى هذا الشهر من سنة إحدى وثمانمائة كان مولدى بالميمونة.
(١٠) فى م: اجتمعت، وفى ص: واجتمعت.
(١١) فى د: بمقرئ.
(١٢) فى م: وأحفظ.
(١٣) سقط فى م، ص، د.
(١٤) زيادة من م.
(١٥) فى د: وقرأت.
(١٦) فى م: الثلاث.
(١٧) زيادة من ص، د.
(١٨) فى ص: من طرائق.
(١٩) زيادة من ص، د.
(٢٠) فى د: وعزمت.
(٢١) زيادة من ص.

المكرم، وبيت المقدس [المشرف][١] المعظم، وما حوله[٢] من البقاع؛ لما اشتهر من بركتها وذاع، فاجتمع بى هناك جماعة من الحذاق[٣]، قد حازوا من علم القراءات[٤] قصب السباق[٥]: فشمروا إذ ذاك عن ساق[٦] الجد والتحصيل، وجدوا جد اللبيب النبيل، فصرفت معهم[٧] من الزمان شطرًا، إلى الفحص عن دقائقه، فكشف الله [لهم][٨] عن بعضها [لى][٩] سترًا، فالتمسوا منى أن أشرح [لهم][١٠] كتاب «طيبة النشر فى القراءات العشر» للإمام العلامة[١١] شمس الدين [ابن] [الجزرى][١٢] المذكور؛ لأنهم بمقتضاها [قد][١٣] قرءوا وعلى فهمها ما اجترءوا[١٤]، وإن[١٥] تُرِكَت هى وسبيلها لم يقدروا على تحصيلها، واجتمعوا علىَّ من كل فج، وادَّعَوا أنه تعيَّن كالحج، فالتفتُّ إليه فوجدته بَكْرًا لا يستطاع، ولا يتعلق بذيله[١٦] الأطماع، جامعًا لفروع[١٧] هذا الفن وقواعده، حاويًا لنكت مسائله وفوائده، مائلا عن غاية[١٨] الإطناب إلى نهاية الإيجاز، لائحًا عليه مخايل السحر ودلائل الإعجاز، بحيث إنه[١٩] من شدة الإيجاز كاد يعد[٢٠] من الألغاز [وهو ما قيل]:[٢١].

فَفِى كُلِّ لَفْظٍ مِنْه رَوْضٌ مِنَ الْمُنَى وَفِى كُلِّ سَطْرٍ[٢٢] مِنْه عِقْدٌ مِنَ الدُّرّ

فأجبتهم بأن العاقل من عمل لما[٢٣] بعد الموت، وجدَّ فيما ينفعه عند الله قبل الفوت، فالزمان[٢٤] عن هذا المطلب قصير، والاشتغال به [غير][٢٥] يسير، والأعمال لغير[٢٦] وجه الله قد صارت مسنونة[٢٧]، والصدور من داءِ الحسد غير مصونة، وبأن هذا خطب[٢٨]

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: وما حواه.
(٣) فى م: فاجتمعت بمدينة غزة، وفى ص، د: فاجتمعت فى مدينة غزة بجماعة.
(٤) فى م: فى القراءة، وفى ص، د: من علم القراءة.
(٥) فى م: السبق.
(٦) فى م: ساعد.
(٧) فى د: عنهم.
(٨) زيادة من ص، د.
(٩) زيادة من م.
(١٠) سقط فى د.
(١١) فى ص: الإمام العالم.
(١٢) سقط فى ص.
(١٣) زيادة من م.
(١٤) فى م: أجبروا.
(١٥) فى م: وإذا.
(١٦) فى م: بذكره، وفى د: بذيل.
(١٧) فى ز: لأصول.
(١٨) فى د: عيبة.
(١٩) فى م: أنها.
(٢٠) فى م: كانت تعد.
(٢١) فى د، ز، ص: شعر.
(٢٢) فى د: شطر، وفى م: نظم.
(٢٣) فى د: إلى ما.
(٢٤) فى ز، ص، د: والزمان.
(٢٥) سقط فى م.
(٢٦) فى ز: بغير.
(٢٧) فى ز، د: مشوبة، فى ع: مشنونة.
(٢٨) فى م: الخطب.

عسير عليَّ، وأمر عظيم لديَّ؛ لأنى لم أُسبَقْ بمن نسج[١] على هذا المنوال، ولا أزال[٢] عنه ما هو أمثال الجبال، وبأن البضاعة قليلة، والأذهان كليلة، وبأن هذا الزمان قد عُطِّلَتْ فيه مشاهد هذا العلم ومعاهده، وسُدَّت مصادره[٣] وموارده، وخلت[٤] دياره ومراسمه، وعَفَت أطلاله ومعالمه؛ حتى أشرفت[٥] شموس الفضل على الأفول، واستوطن الأفاضل[٦] زوايا الخمول، يتلهفون من اندراس أطلال العلوم والقضايا، ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل، فأعرضوا عن هذا الكلام صَفْحًا، وتكاثروا وألحوا[٧] على لحًّا، فأخليت[٨] لها مجلسًا أفردتها فيه النظر، ورميت بنفسى فى هذا الخطر، فإذا هى غريبة فى منزعها النبيل، بديعة إذا تأملها أولو التحصيل، ثم رُمْتُها فما امتنعت، وكلفتها وضع القناع فوضعت، فتتبعتها لزوال الإشكال، ورُضْتُها[٩] فذَلَّت أيَّ إذلال، فرُبَّ خَبِيءٍ[١٠] لديها أظهرته فبرز بعد كُمُونه، وأسيرِ [من][١١] المعانى فى [يديها][١٢] فَكَكْتُ عنه قيود الرمز فصار طليقًا لحينه، مع كونى غريبًا فى هذا الطريق، فريدًا ليس لى فيه [من][١٣] رفيق، لم يمش قبلى أحد عليه[١٤] فأستدل[١٥] بأثره، ولم أشارك وقت[١٦] الشروع عارفًا أسأل منه عن[١٧] خبره، وربما كان تَرِدُ[١٨] على حالٌ فأترك هذا النداء[١٩] وأشتغل[٢٠] بذكر أو غيره مما وضح فيه الهدى، فأُلهَم الرجوع [إليه][٢١] لكشف[٢٢] القناع، فأرجع مرغوم الأنف والمؤمن رَجَّاع، ولولا تطاول أعناق الإخوان إليه وطلبه[٢٣] منهم التعطف عليه لما تفوهت[٢٤] يومًا بأخباره، ولا ساعدتهم على إشهاره[٢٥]، فإن كان ما وضعته[٢٦] صوابًا فمن فضل ربى الناصر، وإن كان[٢٧] خطأً فمن فهمى [الفاتر][٢٨]

---

(١) فى د: بناسج.
(٢) فى ص: ولا زال.
(٣) فى م، د: وهدمت مصادره، وفى ص: وسدت مصائده.
(٤) فى ص: وجلت.
(٥) فى ز: أشفقت.
(٦) فى ز، ص، د: الفاضل.
(٧) فى د، ص، م: ولحوا.
(٨) فى د: فأطلت.
(٩) فى د: وروضتها.
(١٠) فى م: جنى، فى ص: خفى.
(١١) سقط فى د.
(١٢) سقط فى ص.
(١٣) سقط فى ص.
(١٤) فى ص: أحد قبلى عليه، وفى ز، م: قبلى أحد.
(١٥) فى ز: أستدل.
(١٦) فى م: قبل.
(١٧) فى د: على.
(١٨) فى م، ص: يرد.
(١٩) فى م، ص: أبدأ.
(٢٠) فى د: أو أشتغل.
(٢١) سقط فى د.
(٢٢) فى م: كشف.
(٢٣) فى د: وطلبته.
(٢٤) فى د: توهمته.
(٢٥) فى د: اشتهاره.
(٢٦) فى د: فإن كل ما كان وضعته، وفى ز: فإن كان ما وضعت.
(٢٧) فى ص، د: وما كان.
(٢٨) سقط فى د.

القاصر، وإن كان [هذا][١] الزمان قد راجت فيه بضاعة هذا التصنيف[٢] فقد انقرض العلم وجاء التحريف، ولكن أوجب هذا موتُ العلماء الأخيار وقوله ﷺ: «مَنْ تَعلَّمَ عِلْمًا وكَتَمَهُ مِنَ النَّاسِ أَلْجَمَهُ اللهُ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»[٣].

وسؤالى لكل من وقف [عليه][٤] ورأى [فيه][٥] ما يُعابُ أن ينظر بعين الرضا

---

(١) سقط فى ز. (٢) فى م: التأليف.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٢٦٣، ٣٠٥، ٣٤٤، ٣٥٣، ٤٩٩، ٥٠٨) والطيالسى (٢٥٣٤) وأبو داود (٢/ ٣٤٥) كتاب العلم باب كراهية منع العلم (٣٦٥٨) والترمذى (٤/ ٣٨٧) كتاب العلم باب ما جاء فى كتمان العلم (٢٦٤٩) وابن ماجه (١/ ٢٤٠) فى المقدمة باب من سئل عن علم فكتمه (٢٦١) وابن حبان (٩٥) والطبرانى فى الصغير (١٦٠، ٣١٥، ٤٥٢) وفى الأوسط (٢٣١١، ٢٣٤٦، ٣٥٥٣) والحاكم (١/ ١٠١) والخطيب فى تاريخه (٢/ ٢٦٨) وابن عبد البر فى التمهيد (١/ ٤، ٥) وابن الجوزى فى العلل (١/ ١٠٢) من طريق عطاء بن أبى رباح عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «من سئل عن علم علمه ثم كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار».

وأخرجه ابن ماجه (٢٦٤) من طريق يوسف بن إبراهيم عن أنس بن مالك قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سئل عن علم فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار» وذكره البوصيرى فى الزوائد (١/ ١١٧) وقال:

هذا إسناد ضعيف فيه يوسف بن إبراهيم قال ابن حبان: روى عن أنس ما ليس من حديثه لا تحل الرواية عنه، وقال البخارى: صاحب غرائب. انتهى.

وأخرجه ابن الجوزى فى العلل المتناهية (١/ ١٠١) من ثلاث طرق ضعفها جميعًا.

وأخرجه ابن حبان (٩٦) والحاكم (١/ ١٠٢) والخطيب فى تاريخه (٥/ ٣٨ - ٣٩) وابن الجوزى فى العلل المتناهية (١/ ٩٩) من طريق عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عياش عن أبيه عن أبى عبد الرحمن الحُبُلى عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «من كتم علمًا ألجمه الله بلجام من نارٍ يوم القيامة».

قال الحاكم: هذا إسناد صحيح من حديث المصريين على شرط الشيخين وليس له علة. ووافقه الذهبى على تصحيحه.

قلت: ولا يلتفت إلى قول ابن الجوزى: أن فى إسناده عبد الله بن وهب الفسوى قال ابن حبان دجال يضع الحديث لأن عبد الله بن وهب المذكور فى هذا الإسناد وهو القرشى وليس الفسوى كما قال، والقرشى ثقة حافظ، والحديث صحيح على شرط الشيخين كما مر.

وأخرجه ابن ماجه (٢٦٥) وابن الجوزى فى العلل المتناهية (١/ ٩٩ - ١٠٠) من طريق محمد ابن دابٍ عن صفوان بن سليم عن عبد الرحمن بن أبى سعيد الخدرى قال قال رسول الله ﷺ: «من كتم علمًا مما ينفع الله به فى أمر الناس، أمر الدين ألجمه الله يوم القيامة بلجام من النار».

وذكره البوصيرى فى الزوائد (١/ ١١٨) وقال: هذا إسناد ضعيف فيه محمد بن داب كذبه أبو زرعة وغيره ونسب إلى وضع الحديث.

والحديث له طريق آخر عند ابن الجوزى ولكن فى إسناده يحيى بن العلاء قال أحمد عنه: كذاب يضع الحديث.

وفى الباب عن غير ما ذكرت: عبد الله بن مسعود وابن عباس وابن عمر وجابر وعمرو بن عبسة وطلق بن على.

انظرها جميعًا فى العلل المتناهية لابن الجوزى (١/ ٩٦ - ١٠٧).

(٤) سقط فى د. (٥) زيادة من ص، د.

والصواب، قاصدًا للجزاء والثواب، فما كان من نقص كمَّله، أو[١] من خطأ أصلحه، فقلما يخلو[٢] مصنف من[٣] الهفوات، أو ينجو مؤلف من العثرات، [وكان ابتدائى فى هذا التعليق فى سنة ثلاثين وثمانمائة، والفراغ فى شهر ربيع الأول سنة اثنتين وثلاثين][٤].
وهذه مقدمة ذِكْرُها مهم قبل الخوض فى النظم، وهى مرتبة على عشرة فصول[٥]:

الفصل الأول: فى ذكر شىء من أحوال الناظم - أثابه الله تعالى - ومولده ووفاته.

الفصل الثانى: فيما يتعلق بطالب العلم فى نفسه ومع شيخه.

الفصل الثالث: فى حد القراءات[٦] والمقرئ والقارئ.

الفصل الرابع: فى شرط المقرئ[٧] وما يجب عليه.

الفصل الخامس: فيما ينبغى للمقرئ أن يفعله[٨].

الفصل السادس: فى قدر ما يسمع وما ينتهى إليه سماعه.

الفصل السابع: فيما يقرأ به المقرئ من قراءة وإجازة.

الفصل الثامن: فى الإقراء والقراءة فى الطريق.

الفصل التاسع: فى حكم [أخذ][٩] الأجرة على الإقراء وقبول هدية القارئ.

الفصل العاشر: فى أمور تتعلق بالقصيدة[١٠] من عروض وإعراب وغيرهما.

* * *

(١) فى ز، ص، م: و.
(٢) فى د، ز، ص: يخلص.
(٣) فى م، د: عن.
(٤) زيادة من ص.
(٥) فى ص: قواعد وفصول.
(٦) فى م: القراءة.
(٧) فى م: فى شروط القارئ.
(٨) فى م: أن يقوله.
(٩) زيادة من ز.
(١٠) فى ز، م، ص: بالقصد.

الفصل الأول

في ذكر شيء من أحوال الناظم[(١)]

هو [الشيخ][(٢)] [الفاضل][(٣)] [العالم][(٤)] [العامل][(٥)] العلامة أبو الخير محمد شمس الدين بن محمد بن محمد بن محمد بن على بن يوسف بن الجزرى - نسبة[(٦)] إلى جزيرة ابن عمر ببلاد ديار بكر[(٧)] بالقرب من[(٨)] الموصل - الشافعى الدمشقى، ولد بها سنة إحدى وخمسين وسبعمائة.

سمع الحديث من [الشيخ الصالح العلامة: صلاح الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الله المقدسى الحنبلى، ومن الشيخ أبى حفص عمر بن مزيد بن أميلة المراغى[(٩)]، ومن المحب ابن عبد الله، كل عن الفخر بن البخارى][(١٠)] وغيرهم.

واعتنى [بعلوم القراءات والحديث][(١١)] فأتقنها وبهر فيها [حتى برع فيها ومهر، وفاق غالب أهل عصره، وتفقه على الشيخ عماد الدين بن كثير، وهو أول من أذن له فى الفنون والتدريس. وولى مشيخة الصالحية ببيت المقدس مدة][(١٢)]، وقدم القاهرة مرارًا

---

(١) فى د: المصنف وفى ص: الناظم المصنف أثابه الله تعالى، وفى م: الناظم ومولده.
(٢) زيادة من ص.
(٣) زيادة من م.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى ص.
(٦) فى ز: نسبته.
(٧) فى م: بديار بكر، وفى ص: بالعراق ببلاد بكر.
(٨) فى ز: قرب، وفى م: تقرب من.
(٩) قال ابن الجزرى: هو عمر بن الحسن بن مزيد بن أميلة بن جمعة أبو حفص المراغى الأصل الحلبى المحتد الدمشقى المزى المولد رُحَلة زمانه فى علو الإسناد، ولد فيما كان يخبرنا به فى شعبان سنة ثمانين وستمائة ثم وجدنا حضوره فى صفر منها فعلمنا أنه قبل سنة ثمانين بيقين، قرأت عليه كثيرًا من كتب القراءات بإجازته من شيخيه ابن البخارى والفاروثى من ذلك كتاب الإرشاد وكتاب الكفاية لأبى العز القلانسى بإجازته منهما وكذلك كتاب الغاية لابن مهران وقرأت عليه كتاب السبعة لابن مجاهد عن ابن البخارى عن الكندى وكتاب المصباح لأبى الكرم عن ابن البخارى عن شيوخه عن المؤلف سماعًا وتلاوة وأخبرنا أنه قرأ الفاتحة على الفاروثى فقرأناها عليه، وكان خيرًا دينًا ثقة صالحًا انفرد بأكثر مسموعاته وتوفى فى يوم الاثنين ثامن ربيع الآخر سنة ثمان وسبعين وسبعمائة ودفن بالمزة ظاهر دمشق. ينظر غاية النهاية فى طبقات القراء (١/ ٥٩٠).
(١٠) فى ز: أصحاب الفخر. وهو أبو الحسن على بن أحمد بن عبد الواحد المقدسى فخر الدين ويعرف بابن البخارى (٥٩٦ - ٦٩٠ هـ) كان فقيهًا. من آثاره أسنى المقاصد وأعذب الموارد فى تراجم شيوخه. ينظر كشف الظنون (٩٠، ١٦٩٦) وهدية العارفين (١/ ٧١٤) ومعجم المؤلفين (٧/ ١٩).
(١١) فى ز: بالقراءات، وفى د: واشتغل بعلوم القرآن والحديث.
(١٢) زيادة من ص، د، وفى م: حتى برع فى ذلك ومهر وفاق غالب أهل عصره. وهو إسماعيل بن كثير ابن ضوء بن كثير بن ذرع القرشى البصروى الدمشقى. ولد سنة إحدى وسبعمائة صاهر الحافظ أبا الحجاج المزى توفى سنة أربع وستين وسبعمائة ينظر قاضى شهبة (٣/ ٨٥) (٦٣٨).

وسمع من المسنِدِين[١] بها وبنى بدمشق دارًا للقرآن[٢]، وعُيِّن لقضاء الشافعية [بدمشق][٣] فقيل: فلم يتم[٤] له ذلك.

ثم ارتحل إلى بلاد الروم سنة سبع وتسعين واستمر بها إلى أن طرق تمرلنك تلك البلاد سنة أربع وثمانمائة، فانتقل[٥] إلى بلاد فارس وتولى بها قضاء شيراز وغيرها، وانتفع [به][٦] أهل تلك الناحية فى الحديث والقرآن[٧].

وحج سنة ثلاث وعشرين، [ثم قدم][٨] القاهرة سنة سبع وعشرين، وحج منها[٩]، ثم حج سنة ثمان [وعشرين وثمانمائة] أيضًا بعد أن حَدَّثَ بالقاهرة، وهو ممتَّع بسمعه وبصره وعقله ينظم الشعر [ويرد على كل ذى خطأ خطأه][١٠]، ثم رجع إلى القاهرة فى أول سنة تسع، ثم سافر[١١] إلى شيراز فى ربيع[١٢] الآخر منها.

وسمع أيضًا الحديث من الإسنوى[١٣] وابن عساكر وابن أبى عمر[١٤].

وله مصنفات [بديعة][١٥] كثيرة منها فى علم القراءات[١٦]: «النشر» و«التقريب» و«الطيبة»، ثلاثتها[١٧] فى القراءات العشر[١٨]، و«الدرة [المضية]»[١٩] فى القراءات الثلاث» [و«التحبير على التيسير» زاد فيه القراءات الثلاثة عليه وميزه بالحمرة فيه بقوله: قلت، فى أول كل لفظة فيها فلان وفى آخرها، والله أعلم. وله «الوقف والابتداء» و«التمهيد فى علم

---

(١) فى م: المحدثين.
(٢) فى م: للقراءة.
(٣) سقط فى ز.
(٤) فى ص: فقيل فلم يتم له بذلك، وقيل مكث قاضيها يومين، وفى د: قاضيا.
(٥) فى ز،م: وانتقل.
(٦) سقط فى م، ز.
(٧) فى م: فى القرآن والحديث.
(٨) فى م: وقدم.
(٩) فى د: فيها.
(١٠) فى ز: ويبحث.
(١١) فى ص، ز: وسافر.
(١٢) فى ز، ص، د: لربيع.
(١٣) هو عبد الرحيم بن الحسن بن على بن عمر الإمام جمال الدين أبو محمد القرشى الأموى الإسنوى المصرى ولد بإسنا فى رجب سنة أربع وسبعمائة، أخذ الفقه عن الزنكلونى والسنباطى والسبكى وغيرهم وأخذ النحو عن أبى حيان وقرأ عليه التسهيل وتصدى للأشغال والتصنيف، وصار أحد مشايخ القاهرة المشار إليهم، وقال ابن الملقن: شيخ الشافعية، ومفتيهم، ومصنفهم، ومدرسهم، ذو الفنون: الأصول والفقه والعربية وغير ذلك. توفى فجأة فى جمادى الآخرة سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة. ينظر طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٣/ ٩٨) والدرر الكامنة (٢/ ٣٥٤) وشذرات الذهب (٦/ ٢٢٤).
(١٤) فى م: وابن أبى عمرو، وفى د: وابن أبى عمرة.
(١٥) سقط فى ز.
(١٦) فى د، ز: القرآن.
(١٧) فى م: ثلاثها.
(١٨) فى م، د: العشرة.
(١٩) زيادة من ز.

التجويد» وكتاب فى مخارج الحروف][١]، [وله][٢] كتاب [فى][٣] أسماء رجال القراءات، وكتاب «منجد المقرئين»، ومقدمة منظومة فى التجويد [وله كتاب فى علم الرسم، وكتاب فى طبقات القراء][٤]، وله أيضًا [فى حديث النبى ﷺ][٥] «الحصن الحصين»، و«عدة الحصن»، و«المسند الأحمد[٦] على مسند أحمد»، و«الأولوية[٧] فى الأحاديث الأولية»، [وله أيضًا][٨] «أسنى المطالب فى مناقب على بن أبى طالب»، [وله أيضًا تكملة على تاريخ الشيخ عماد الدين بن كثير وهو من حين وفاته إلى قبيل الثمانمائة، وكتاب «الكاشف فى أسماء الرجال الكتب الستة» وله كتاب فى فقه الشافعى رحمه الله تعالى سماه بـ «المختار» بقدر «وجيز الغزالى»، ذكر فيه المفتى به عندهم، وله ثلاث موالد ما بين نثر ونظم ألفها بمكة، وله كتاب فى الطب على حروف المعجم وله فى أسماء شيوخه معجمات، وله فى غالب العلوم مؤلفات مثل التصوف وغيره][٩] وله فى النظم قصائد كثيرة، [منها قصيدة خمسمائة بيت على بحر الرجز فى اصطلاح الحديث كافية للطالب، ومقدمة منظومة فى النحو نافعة وقصيدة رائية يمتدح بها النبى ﷺ][١٠] أولها:

لِطَـيْـبَـةَ بِـتُّ طُـولَ الَّلـيْـلِ أَسْـرِى لَعَـلَّ بِـهَـا يَـكُـونُ فِـكَـاكَ أَسْـرِى

ومن أبيات هذه القصيدة[١١]:

إِلَهِـى سَـوَّدَ الْوَجْـهَ الْخَـطَـايَـا وَبَـيَّـضـتِ الـسُّـنُـونُ سَـوَادَ شَـعْـرِى
وَمَـا بَـعْـدَ الـنَّـقَـا إِلا الْـمُـصَـلَّـى وَمَـا بَـعْـدَ الْمُـصَـلَّى غَـيْـرُ قَـبْـرِى

وأنشد[١٢] [بعضهم يمدحه ويشير إلى مصنفاته الثلاثة الأُوَل][١٣]:

---

(١) زيادة من ص، د، وفى ز: والوقف والابتداء.
(٢) زيادة من م.
(٣) زيادة من ص، د.
(٤) سقط فى ز.
(٥) سقط فى ز.
(٦) فى ص: وجنة الحصن الحصين، ومسند أحمد، وفى م: والسند لأحمد.
(٧) فى د: والأولية.
(٨) زيادة من ص، د.
(٩) سقط فى ز.
(١٠) سقط فى ز وفيها: قصيدة نبوية.
(١١) فى م، د: ومنها.
(١٢) وفى م، ص، د: ومنها ما أنشده عندما قرئ عليه الحديث المسلسل بالأولية مضمنًا له:

تجنب الظلم عن كل الخلائق فى كل الأمور فيا ويل الذى ظلما
وارحم بقلبك خلق الله وارعهمو فإنما رحم الرحمن من رحما

ومن شعره رحمه الله ما أنشده عندما ختم عليه شمائل النبى ﷺ للترمذى قوله:

أخلاى إن شط الحبيب ذريعة وعز تلاقيه وناءت مطالبه
وفاتكمو أن تبصروه بعينكم فما فاتكم بالسمع يغنى شمائله

ومن نظمه رحمه الله فى مدينة النبى ﷺ:

=

أَيَا شَمْسَ عِلْمٍ بالْقراءَاتِ أَشْرَقتْ وَحَقِّك قدْ مَنَّ الإلهُ عَلَى مِصْرِ
وَهَا هِى بالتَّقْرِيبِ مِنْك تَضَوَّعَتْ[1] عَبِيرًا وَأَضْحَتْ[2] وَهْى طَيِّبَةُ النَّشْرِ

[وتوفى - رحمه الله تعالى - بشيراز فى شهر ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة أحسن الله عاقبته.

واعلم أنى لم أضع هذه الترجمة إلا بعد موته رحمه الله، وبعد أن كان هذا التعليق فى حياته، رحمه الله وأسكنه بحبوحة جنته، وختم لنا أجمعين بخير][3].

* * *

= مدينة خير الخلق تحلو لناظرى ولا تعذلونى إن فنيت بها عشقًا
وقد قيل فى زرق العيون شآمة وعندى أن اليمن فى عينها الزرقا

ومن نظمه رحمه الله فيما يتعلق بمكة:

أخلاى إن رمتم زيارة مكة ووافيتمو من بعد حج بعمرة
فعوجوا على جعرانة واسألن لى وأوفوا بعهدى لا تكونوا كالتى

ولما قدم مصر امتدحه شعراؤها وكذلك فى كثير من البلاد التى كان رحمه الله تعالى يحل بها.

(١٣) زيادة من ز.

(١) تَضَوُّعُ الريح الطيبة، أى نَفْحَتُها، وفى الحديث «جاء العباس فجلس على الباب وهو يتضوع من رسول الله ﷺ رائحة لم يجد مثلها. وتضوع الريح: تفرقها وانتشارها وسطوعها؛ قال الشاعر:

إذا التفتت نحوى تضوع ريحها نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

وضاع المسك وتضوع وتضيع أى تحرك فانتشرت رائحته؛ قال عبد الله بن نمير الثقفى:

تضوع مسكًا بطن نعمان أن مشت به زينب فى نسوة عطرات

ويروى: خفرات.

ومن العرب من يستعمل التضوع فى الرائحة المصِنَّة. وحكى ابن الأعرابى: تضوع النتن؛ وأنشد:

يتضوعن لو تضمخن بالمسـ ـك صماحًا كأنه ريح مرق

والصماح: الريح المنتن، المرق: صوف العجاف والمرضى، وقال الأزهرى: هو الإهاب الذى عطن فأنتن. ينظر لسان العرب (٤/ ٢٦٢٠).

(٢) فى م، د: فأضحت. (٣) سقط فى ز.

الفصل الثانى

[فيما يتعلق بطالب العلم فى نفسه ومع شيخه][(١)]

ينبغى لطالب العلم أن يلزم مع شيخه[(٢)] الوقار والتأدب والتعظيم، فقد قالوا: بقدر إجلال الطالبِ العالِمَ ينتفع[(٣)] الطالب بما يستفيد من علمه[(٤)].

وإن نَاظَرَهُ[(٥)] فى علم فبالسكينة والوقار وترك[(٦)] الاستعلاء[(٧)].

وينبغى أن يعتقد أهليته ورجحانه، فهو أقرب إلى انتفاعه به، ورسوخ ما يسمعه منه فى ذهنه[(٨)]، وقد قالت الصوفية[(٩)]: من لم ير خطأ شيخه خيرًا من صواب نفسه لم ينتفع[(١٠)] به.

وقد كان بعضهم إذا ذهب إلى [شيخه][(١١)] تصدق بشىء، وقال: اللهم استر عيب معلِّمى عنى، ولا تُذهِبْ بركة علمه منى.

وقال الشافعى[(١٢)] - رحمه الله تعالى -: كنت أتصفح الورقة بين يدى مالك[(١٣)] -

---

(١) سقط فى ز. (٢) فى ز: شيوخه.

(٣) فى م: يستفيد من علمه أى ينتفع. (٤) فى م: من ذلك.

(٥) أى ناقشه فى مسألة ما، وليس المقصود بها البحث والمناظرة.

(٦) فى ص، د: الاتضاع.

(٧) فلا ينبغى لطالب العلم أن يتكبر على المعلم بوجه من الوجوه بل يتملق له ويتواضع بمخالفته للنفس والهوى فى ذلك.

(٨) ولذا فليكن المتعلم لمعلمه أى بين يديه كالريشة الملقاة فى الفلاة تقلبها الرياح كيف شاءت أو كأرض ميتة جدبة نالت مطرًا غزيرًا فشربته بجميع أجزائها وعروقها وانقادت بالكلية لقبوله وهذا يستدعى فراغ ذهنه عما يخالفه.

(٩) فى ص، د: السادة الصوفية.

(١٠) قال الغزالى فى الإحياء وشرحه (١/ ٣١٦): وليدع رأيه وإن كان صوابًا فإن خطأ مرشده على الفرض والتقدير أنفع له من صوابه فى نفسه بحسب الظاهر.

(١١) سقط فى د.

(١٢) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد المطلبى، أبو عبد الله، الشافعى الإمام العلم، عن: مالك وإبراهيم بن سعد وابن عيينة ومحمد بن على ابن شافع وخلق، وعنه: أبو بكر الحميدى وأحمد بن حنبل والبويطى وأبو ثور وحرملة وطائفة، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين، والموطأ وهو ابن عشر سنين، قال الربيع: كان الشافعى يختم القرآن ستين مرة فى صلاة رمضان، وقال ابن مهدى: كان الشافعى شابا ملهمًا. وقال أحمد: ستة أدعو لهم سحرا أحدهم الشافعى. وقال: إن الشافعى للناس كالشمس للعالم. وقال أبو عبيد: ما رأيت أعقل من الشافعى.

وقال قتيبة: الشافعى إمام ولد سنة خمسين ومائة وتوفى فى آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين، رضى الله عنه.

ينظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٢٥)، والخلاصة (٢/ ٣٧٧-٣٧٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥).

(١٣) هومالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث الأصبحى، أبو عبد الله المدنى، أحد =

رحمه الله تعالى - تصفحًا رقيقًا؛ هيبة له لئلا يسمع وقعها[(١)].

وقال الربيع[(٢)]: والله ما اجترأتُ أن أشرب الماء و[الإمام][(٣)] الشافعى ينظر إلى هيبةً له.

وعن الإمام على بن أبى طالب[(٤)] -رضى الله عنه-: من حق المتعلم أن يسلم على المعلم[(٥)] خاصة، ويخصه بالتحية، وأن يجلس أمامه، ولا يُشيرَنَّ عنده بيده، ولا يَغمِزنَّ بعينه غيره، ولا يقولن له: قال فلان خلاف قولك، ولا يغتابن[(٦)] عنده أحدًا[(٧)]، ولا يُسارِرْ فى [مجلسه][(٨)]، ولا يأخذ بثوبه، ولا يُلح عليه إذا كسل، ولا يشبع من [طول][(٩)]

= أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة.

عن نافع والمقبرى ونعيم بن عبد الله وابن المنكدر ومحمد بن يحيى بن حبان وإسحاق ابن عبد الله بن أبى طلحة وأيوب وزيد بن أسلم وخلق. وعنه من شيوخه: الزهرى ويحيى الأنصارى.

قال الشافعى: مالك حجة الله تعالى على خلقه. قال ابن مهدى: ما رأيت أحدا أتم عقلا ولا أشد تقوى من مالك. وقال ابن المدينى: له نحو ألف حديث قال البخارى: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر. ولد مالك سنة ثلاث وتسعين، وحمل به ثلاث سنين. وتوفى سنة تسع وسبعين ومائة، ودفن بالبقيع.

ينظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٥)، والجرح والتعديل (١/ ١١)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨).

(١) فى ص: رفعها.

(٢) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادى، مولاهم أبو محمد المصرى المؤذن. صاحب الشافعى وخادمه، وراوية كتبه الجديدة. قال الشيخ أبو إسحاق: وهو الذى يروى كتب الشافعى، قال الشافعى: الربيع راويتى. قال الذهبى: كان الربيع أعرف من المزنى بالحديث، وكان المزنى أعرف بالفقه منه بكثير، حتى كأن هذا لا يعرف إلا الحديث وهذا لا يعرف إلا الفقه. ولد سنة ثلاث أو أربع وسبعين ومائة، وتوفى فى شوال سنة سبعة ومائتين، وقد قال الشافعى فيه: إنه أحفظ أصحابى. ينظر طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (١/ ٦٥) ووفيات الأعيان (٢/ ٥٢) وشذرات الذهب (٢/ ١٥٩).

(٣) سقط فى: د.

(٤) هو على بن أبى طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم، الهاشمى، أبو الحسن، ابن عم النبى ﷺ وختنه عَلَى بنته، أمير المؤمنين، يكنى أبا تراب، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهى أول هاشمية ولدت هاشميًّا. له خمسمائة حديث وستة وثمانون حديثًا، اتفق البخارى ومسلم على عشرين، وانفرد البخارى بتسعة، ومسلم بخمسة عشر، شهد بدرًا والمشاهد كلها. روى عنه أولاده الحسن والحسين ومحمد وفاطمة وعمر وابن عباس والأحنف وأمم. قال أبو جعفر: كان شديد الأدمة ربعة إلى القصر، وهو أول من أسلم من الصبيان؛ جمعا بين الأقوال. قال له النبى ﷺ: «أنت منى بمنزلة هارون من موسى»، وفضائله كثيرة. استشهد ليلة الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت أو خلت من رمضان سنة أربعين، وهو حينئذ أفضل من على وجه الأرض.

ينظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٣٣٤) (٥٦٥)، وتاريخ بغداد (١/ ١٣٣).

(٥) فى د: العالم.

(٦) فى م: ولا يغتاب.

(٧) أى فى مجلسه سواء كان الخطاب له، أو لغيره ممن فى مجلسه لا تصريحًا ولا تعريضًا.

(٨) سقط فى م.

(٩) سقط فى م.

صحبته.

وقال بعضهم: كنت عند شريك[١] - رحمه الله تعالى - فأتاه بعض أولاد المهدى[٢]، فاستند إلى الحائط وسأله عن حديث، فلم يلتفت إليه وأقبل[٣] إلينا، ثم عاد، فعاد بمثل[٤] ذلك، فقال: أتستخف بأولاد الخلفاء؟ قال: [لا][٥]، ولكن العلم أجَلُّ عند الله أن أضعه[٦]. فجثا على ركبتيه، فقال شَريك: هكذا يُطلَب العلم.

قالوا: من آداب المتعلم أن يتحرى رضا المعلِّم وإن خالف[٧] رضا نفسه، ولا يُفْشِى له سرًّا، وأن يرد غيبته إذا سمعها، فإن عجز فارق ذلك المجلس، وألا يدخل عليه بغير إذن، وإن دخل جماعة قدموا[٨] أفضلهم وأسَنَّهم، وأن يدخل كامل الهيئة، فارغ القلب من الشواغل، متطهرًا متنظفًا بسواكٍ وقَصِّ[٩] شارب وظفر، وإزالة كريه رائحة، ويسلم على الحاضرين كلهم بصوت يُسمعهم إسماعًا محققًا، ويخص الشيخ بزيادة إكرام، وكذلك يسلم إذا انصرف، ففى الحديث الأمرُ بذلك[١٠].

---

(١) هو شريك بن عبد الله بن أبى شريك النخعى أبو عبد الله الكوفى قاضيها وقاضى الأهواز عن زياد ابن علاقة وزبيد وسلمة بن كهيل وسماك وخلق. وعنه هشيم وعباد بن العوام وابن المبارك، وعلى ابن حجر ولوين وأمم قال أحمد: هو فى أبى إسحاق أثبت من زهير. وقال ابن معين: ثقة يغلط. وقال العجلى: ثقة. قال يعقوب بن سفيان: ثقة سيئ الحفظ. قال الخطيب: حدث عنه أبان ابن تغلب وعباد الرواجنى وبين وفاتيهما أكثر من مائة سنة. قال أحمد: مات سنة سبع وسبعين ومائة. له فى الجامع فرد حديث. ينظر خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (١/ ٤٤٨).

(٢) هو محمد بن عبد الله المنصور بن محمد بن على العباسى، أبو عبد الله، المهدى بالله: من خلفاء الدولة العباسية فى العراق.

ولد بإيذج من كور الأهواز وولى بعد وفاة أبيه وبعهد منه سنة ١٥٨ هـ وأقام فى الخلافة عشر سنين وشهرًا، ومات فى ماسبذان سنة ١٦٩ هـ، صريعًا عن دابته فى الصيد، وقيل مسمومًا. كان محمود العهد والسيرة، محببًا إلى الرعية، حسن الخَلق والخُلق، جوادًا، يقال: إنه أجاز شاعرًا بخمسين ألف دينار؟ وكان يجلس للمظالم ويقول: أدخلوا على القضاة فلو لم يكن ردى للمظالم إلا حياءً منهم لكفى. وهو أول من مشى بين يديه بالسيوف المصلتة والقسى والنشاب والعمد، وأول من لعب بالصوالجة فى الإسلام. وهو الذى بنى جامع الرصافة، وتربته بها، وانمحى أثر الجامع والتربة بعد ذلك. ينظر الأعلام (٦/ ٢٢١) وفوات الوفيات (٢/ ٢٢٥) ودول الإسلام للذهبى (١/ ٨٦).

(٣) فى د: فأقبل.

(٤) فى م، د: مثل.

(٥) سقط فى ص.

(٦) فى م: أضيعه.

(٧) فى د: يخالف.

(٨) فى م: قدم.

(٩) فى م: وقصر.

(١٠) قد أشار النووى فى مقدمة المجموع إلى أن هناك من ينكر الأمر بذلك، إلا أنه قال: «ولا التفات إلى من أنكره» وأشار - رحمه الله - إلى أنه قد أوضح هذه المسألة فى كتاب الأذكار. ينظر: المجموع (١/ ٦٧).

ولا يتخطى رقاب الناس، ويجلس حيث انتهى[(١)] به المجلس، إلا أن يصرح له الشيخ والحاضرون بالتقدم[(٢)] والتخطى، أو يعلم من حالهم إيثار ذلك، ولا يقيم[(٣)] أحدًا من مجلسه، فإن آثره غيره بمجلسه لم يأخذه إلا أن يكون فى ذلك مصلحة للحاضرين؛ بأن يقرب [من الشيخ][(٤)] ويذاكره فينتفع الحاضرون بذلك[(٥)]، ولا يجلس وسط الحلقة إلا لضرورة، ولا بين صاحبين إلا برضاهما، وإذا فسح له قعد وضم نفسه، ويحرص[(٦)] على القرب من الشيخ ليفهم كلامه فهمًا كاملا بلا مشقة، وهذا بشرط ألا يرتفع فى المجلس على أفضل منه، ويتأدب مع رفيقه وحاضرى المجلس؛ فإن التأدب معهم تأدب مع الشيخ[(٧)] واحترام لمجلسه.

ويقعد قِعْدة المتعلمين لا قِعْدة المعلِّمين؛ وذلك بأن[(٨)] يجثو على ركبتيه كالمتشهد، غير أنه لا يضع يديه على فخذيه، وليحذر من جعل يده اليسرى خلف ظهره معتمدًا عليها؛ ففى الحديث: «إِنَّهَا قِعْدَةُ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ» رواه أبو داود فى سننه[(٩)]، ولا يرفع صوته رفعًا بليغًا، ولا يكثر الكلام، ولا يلتفت بلا حاجة، بل يقبل على[(١٠)] الشيخ مُصْغِيًا له[(١١)] فقد جاء: «حَدِّثِ النَّاسَ ما رَمَقُوكَ[(١٢)] بِأَبْصَارِهِمْ» أو نحوه.

ولا يسبقه إلى شرح مسألة أو جواب سؤال، إلا إن علم[(١٣)] من حال الشيخ إيثار ذلك ليستدل به على فضيلة المتعلم، ولا يقرأ عند اشتغال قلب الشيخ، ولا يسأله عن شىء فى غير موضعه، إلا إن علم من حاله أنه لا يكرهه، ولا يلح فى السؤال إلحاحًا مُضْجِرًا، وإذا مشى معه كان عن يمين الشيخ، ولا يسأله فى الطريق، وإذا وصل الشيخ إلى منزله فلا يقف قبالة بابه؛ كراهة[(١٤)] أن يصادف خروج من يكره الشيخ اطلاعه عليه، وليغتنم[(١٥)] سؤاله

---

(١) فى م: ينتهى.
(٢) فى م: بالتقديم.
(٣) فى ز: يقم.
(٤) سقط من م.
(٥) فى م: بها.
(٦) فى ص، د، ز: يحترص.
(٧) فى د، ز، ص: للشيخ.
(٨) فى م، ز: وذلك أن.
(٩) أخرجه أحمد (٤/٣٨٨) وأبو داود (٢/٦٧٩) كتاب الأدب باب فى الجلسة المكروهة (٤٨٤٨) وابن حبان (١٩٥٦ - موارد) والطبرانى فى الكبير (٧/٣٧٨) (٧٢٤٢، ٧٢٤٣) والحاكم (٤/٢٦٩) من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد قال: مر بى رسول الله ﷺ وأنا جالس هكذا وقد وضعت يدى اليسرى خلف ظهرى واتكأت على ألية يدى فقال: «أتقعد قِعْدة المغضوب عليهم» وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبى.
(١٠) فى د: إلى.
(١١) فى م: إليه.
(١٢) فى د، ز، ص: ما رموك.
(١٣) زاد فى د: أن.
(١٤) فى م: كرهة.
(١٥) فى د: ويغتنم.

عند[١] طيب[٢] نفسه وفراغه، ويلطف فى سؤاله، ويحسن خطابه، ولا يستحى من السؤال عما أشكل عليه، بل يستوضحه أكمل استيضاح، فقد قيل: من رق وجهه عند السؤال، ظهر نقصه عند اجتماع الرجال.

وعن الخليل بن أحمد[٣]: «منزلة الجهل[٤] بين الحياء والأَنَفَة».

وينبغى له إذا سمع الشيخ يقول مسألة أو يحكى حكاية، وهو يحفظها، أن يصغى إليها إصغاءَ من لا يحفظها، إلا إذا علم من الشيخ إشارة[٥] بأن المتعلم حافظ.

وينبغى أن يكون حريصًا على التعلم مواظبًا عليه فى جميع أوقاته ليلاً ونهارا، وقد[٦] قال الشافعى -رحمه الله تعالى- فى رسالته: حق على طلبة العلم بلوغ نهاية جهدهم فى الاستكثار من العلم، والصبر[٧] على كل عارض، وإخلاص النية لله تعالى، والرغبة إلى الله تعالى فى العون عليه. وفى صحيح مسلم: «لا يُسْتَطَاعُ العِلْمُ بِرَاحَةِ الجِسْمِ»[٨].

---

(١) فى م، ص، د: عن. (٢) فى م: تطييب.

(٣) صاحب العربية، ومنشئ علم العروض، أبو عبد الرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدى، البصرى، أحد الأعلام. ولد سنة مائة.

حدث عن: أيوب السختياني، وعاصم الأحول، والعوام بن حوشب، وغالب القطان.

أخذ عنه سيبويه النحو، والنضر بن شميل، وهارون بن موسى النحوى، ووهب ابن جرير، والأصمعى، وآخرون.

وكان رأسًا فى لسان العرب، دينًا، ورعًا، قانعًا، متواضعًا، كبير الشأن، يقال: إنه دعا الله أن يرزقه علمًا لا يسبق إليه، ففتح له بالعروض، وله كتاب: العين، فى اللغة.

وثقه ابن حبان. وقيل: كان متقشفًا متعبدًا. مات سنة بضع وستين ومائة، وقيل: بقى إلى سنة سبعين ومائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢٩-٤٣١)، وطبقات النحويين للزبيدى (٤٧-٥١)، ومعجم الأدباء (١١/ ٧٢-٧٧)، والكامل لابن الأثير (٦/ ٥٠).

(٤) فى م: الجاهل. (٥) فى د، ز، م: إيثاره.

(٦) فى ص، د: فقد. (٧) فى د: ونصبر.

(٨) ذكر النووى جل هذه الآداب فى مقدمته للمجموع وزاد عليها: أنه ينبغى لطالب العلم أن يكون حريصا على التعلم، مواظبا عليه فى جميع أوقاته ليلا ونهارا، حضرا أو سفرا، ولا يذهب من أوقاته شيئا فى غير العلم، إلا بقدر الضرورة؛ لأكل ونوم قدرا لا بد منه، ونحوهما كاستراحة يسيرة لإزالة الملل، وشبه ذلك من الضروريات، وليس بعاقل من أمكنه درجة ورثة الأنبياء ثم فوتها، وقد قال الشافعى - رحمه الله - فى رسالته: حق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم فى الاستكثار من علمه، والصبر على كل عارض دون طلبه، وإخلاص النية لله - تعالى - فى إدراك علمه نصا واستنباطا، والرغبة إلى الله تعالى فى العون عليه. وفى صحيح مسلم عن يحيى بن أبى كثير، قال: لا يستطاع العلم براحة الجسم. ذكره فى أوائل مواقيت الصلاة.

ومن آدابه: الحلم والأناة، وأن يكون همته عالية، فلا يرضى باليسير مع إمكان الكثير، وألا يسوف فى اشتغاله، ولا يؤخر تحصيل فائدة وإن قلت إذا تمكن منها، وإن أمن حصولها بعد ساعة؛ لأن للتأخير آفات، ولأنه فى الزمن الثانى يحصل غيرها، وعن الربيع قال: لم أر الشافعى آكلا بنهار، ولا نائما بليل، لاهتمامه بالتصنيف.

=

. . . .

= ولا يحمل نفسه ما لا تطيق مخافة الملل، وهذا يختلف باختلاف الناس.

وإذا جاء مجلس الشيخ فلم يجده انتظره ولا يفوت درسه إلا أن يخاف كراهة الشيخ لذلك، بأن يعلم من حاله الإقراء فى وقت بعينه فلا يشق عليه بطلب القراءة فى غيره. قال الخطيب: وإذا وجده نائما لا يستأذن عليه، بل يصبر حتى يستيقظ أو ينصرف والاختيار الصبر، كما كان ابن عباس والسلف يفعلون.

وإذا بحث المختصرات، انتقل إلى بحث أكبر منها مع المطالعة المتقنة، والعناية الدائمة المحكمة، وتعليق ما يراه من النفائس والغرائب وحل المشكلات مما يراه فى المطالعة أو يسمعه من الشيخ. ولا يحتقرن فائدة يراها أو يسمعها فى أى فن كانت؛ بل يبادر إلى كتابتها ثم يواظب على مطالعة ما كتبه، وليلازم حلقة الشيخ، وليعتن بكل الدروس، ويعلق عليها ما أمكن، فإن عجز اعتنى بالأهم، ولا يؤثر بنوبته، فإن الإيثار بالقرب مكروه، فإن رأى الشيخ المصلحة فى ذلك فى وقت فأشار به امتثل أمره.

وينبغى أن يرشد رفقته وغيرهم من الطلبة إلى مواطن الاشتغال والفائدة، ويذكر لهم ما استفاده على جهة النصيحة والمذاكرة، بإرشادهم يبارك له فى علمه، ويستنير قلبه، وتتأكد المسائل معه، مع جزيل ثواب الله - عز وجل - ومتى بخل بذلك كان بضده، فلا يثبت معه، وإن ثبت لم يثمر، ولا يحسد أحدا ولا يحتقره، ولا يعجب بفهمه.

وينبغى أن يطهر قلبه من الأدناس ليصلح بقبول العلم وحفظه واستثماره، ففى الصحيحين عن رسول الله ﷺ: «إنَّ فِى الْجَسَدِ مُضْغَةً إذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِىَ الْقَلْبُ».

وقالوا: تطييب القلب للعلم كتطييب الأرض للزراعة وينبغى أن يقطع العلائق الشاغلة عن كمال الاجتهاد فى التحصيل، ويرضى باليسير من القوت، ويصبر على ضيق العيش.

قال الشافعى - رحمه الله تعالى -: لا يطلب أحد هذا العلم بالملك وعز النفس فيفلح، ولكن من طلبه بذل النفس، وضيق العيش، وخدمة العلماء أفلح. وقال - أيضا -: لا يدرك العلم إلا بالصبر على الذل. وقال - أيضا -: لا يصلح طلب العلم إلا لمفلس، فقيل: ولا الغنى المكفى؟ فقال: ولا الغنى المكفى.

وقال مالك بن أنس - رحمه الله -: لا يبلغ أحد من هذا العلم ما يريد حتى يضر به الفقر، ويؤثره على كل شىء.

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -: يستعان على الفقه بجمع الهمم، ويستعان على حذف العلائق بأخذ اليسير عند الحاجة ولا يزيد.

وقال إبراهيم الآجرى: من طلب العلم بالفاقة ورث الفهم. وقال الخطيب البغدادى فى كتابه: الجامع لآداب الراوى والسامع: يستحب للطالب أن يكون عزبا ما أمكنه؛ لئلا يقطعه الاشتغال بحقوق الزوجة، والاهتمام بالمعيشة، عن إكمال طلب العلم، واحتج بحديث: «خيركم بعد المائتين خفيف الحاذ»، وهو الذى لا أهل له ولا ولد. وعن إبراهيم بن أدهم - رحمه الله -: من تعود أفخاذ النساء لم يفلح، يعنى: اشتغل بهن. وهذا فى غالب الناس لا الخواص. وعن سفيان الثورى: إذا تزوج الفقيه فقد ركب البحر، فإن ولد له فقد كسر به. وقال سفيان لرجل: تزوجت؟ فقال: لا، قال: ما تدرى ما أنت فيه من العافية. وعن بشر الحافى - رحمه الله -: «من لم يحتج إلى النساء فليتق الله ولا يألف أفخاذهن».

قلت: هذا كله موافق لمذهبنا، فإن مذهبنا أن من لم يحتج إلى النكاح استحب له تركه، وكذا إن =

فائدة:

قال الخطيب البغدادى(١): أجود أوقات الحفظ الأسحار، ثم نصف النهار، ثم الغداة، وحفظ الليل أنفع من حفظ النهار، ووقت الجوع أنفع من وقت الشبع، وأجود أماكن الحفظ كل موضع بَعُدَ عن المُلْهيات(٢)، وليس الحفظ بمحمود بحضرة النبات والخضرة والأنهار وقوارع الطرق؛ لأنها تمنع خلو القلب.

وينبغى أن يصبر على جِدة(٣) شيخه وسوء خلقه، ولا يصده(٤) ذلك عن ملازمته واعتقاد كماله(٥)، ويتأول لأفعاله(٦) التى ظاهرها الفساد تأويلات [حسنة](٧) صحيحة.

وإذا جفاه الشيخ ابتدأ هو(٨) بالاعتذار(٩) وأظهر(١٠) الذنب له، والمعتب(١١) عليه، وقد قالوا: «من لم(١٢) يصبر [على] [جفاء شيخه](١٣) وذل التعليم، بقى عمره فى عماية الجهل(١٤)، ومن [صبر](١٥) عليه آل أمره إلى عز الآخرة والدنيا».

وعن أنس(١٦) -رضى الله تعالى عنه-: «ذللت طالبًا فعززت مطلوبًا».

= احتاج وعجز عن مؤنته، وفى الصحيحين عن أسامة بن زيد - رضى الله عنهما - عن النبى ﷺ قال: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِى فِتْنَةً هِى أَضَرُّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ» وفى صحيح مسلم عن أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ قال: «إِنَّ الدُّنْيَا حُلْوَةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ، فَاتَّقُوا الدُّنْيَا، وَاتَّقُوا النِّسَاءَ، فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةِ بَنِى إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِى النِّسَاءِ».

وينبغى له أن يتواضع للعلم والمعلم، فبتواضعه يناله، وقد أمرنا بالتواضع مطلقا، فهنا أولى، وقد قالوا: العلم حرب للمتعالى، كالسيل حرب للمكان العالى، وينقاد لمعلمه، ويشاوره فى أموره، ويأتمر بأمره، كما ينقاد المريض لطبيب حاذق ناصح، وهذا أولى لتفاوت مرتبتهما، قالوا: ولا يأخذ العلم إلا ممن كملت أهليته، وظهرت ديانته، وتحققت معرفته، واشتهرت صيانته وسيادته؛ فقد قال ابن سيرين، ومالك، وخلائق من السلف: «هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم». ينظر المجموع (١/ ٦٥: ٧٠).

(١) هو أحمد بن على بن ثابت البغدادى أبو بكر المعروف بالخطيب: أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين. مولده فى «غزية» - بصيغة التصغير - منتصف الطريق بين الكوفة ومكة، ومنشأة ووفاته ببغداد. رحل إلى مكة وسمع بالبصرة والدينور والكوفة وغيرها. ينظر الأعلام (١/ ١٧٢) (٩٠٥).

(٢) فى ز: المنهيات.

(٣) فى ز، ص، م: جفوة.

(٤) فى د: ولا يمنعه.

(٥) فى ص: كلامه.

(٦) فى د: أفعاله.

(٧) سقط فى ز.

(٨) فى د: ابتدأه.

(٩) فى د: بالأعذار.

(١٠) فى د: وإظهار.

(١١) فى م، ص: والعيب.

(١٢) فى ص: من لا.

(١٣) زيادة من م.

(١٤) فى د، ص: الجهالة.

(١٥) بياض فى ص.

(١٦) فى م: أبى ذر. وأنس هو أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام الأنصارى النجارى، خدم النبى ﷺ عشر سنين. وذكر ابن سعد أنه شهد بدرًا، له ألف ومائتا حديث وستة وثمانون حديثًا. وروى عن طائفة من الصحابة. وعنه بنوه موسى والنضر وأبو بكر والحسن البصرى وثابت =

[وما أحسن قول القائل:

إِنَّ الـمُـعَـلِّمَ والـطَّـبِـيـبَ، كِـلاهُـمَـا لا يَـنـصـحَـانِ إذا هُـمَـا لَـمْ يُـكْـرَمَـا
فَـاصْـبِـرْ لِدَائِكَ إِنْ جَـهـلـتَ طَـبِـيـبَـهُ واصبرْ لِجهلِكَ إِنْ جَفَوْتَ مُعلِّمَا][(١)]

وينبغى أن يغتنم التحصيل فى وقت الفراغ والشباب وقوة البدن ونباهة الخاطر وقلة الشواغل قبل عوارض البطالة وارتفاع المنزلة؛ فقد روى عن عمر [بن الخطاب][(٢)] - رضى الله تعالى عنه-: «تفقهوا قبل أن تُسَوَّدوا».

وقال الشافعى -رضى الله تعالى عنه-: «تفقه قبل أن ترأس، فإذا رأست فلا سبيل [لك][(٣)] إلى التفقه».

وليكتب[(٤)] كل ما سمعه، ثم يواظب [على] حلقة الشيخ، ويعتنى بكل الدروس[(٥)]، فإن عجز اعتنى بالأهم، وينبغى أن يرشد رفقته وغيرهم إلى مواطن الاشتغال والفائدة، ويذكر لهم ما استفاده على جهة النصيحة والمذاكرة، وبإرشادهم يُبارَكُ له فى علمه[(٦)]، وتتأكد المسائل [معه][(٧)] مع جزيل ثواب الله تعالى، ومن فعل ضد ذلك كان بضده.

فإذا تكاملت أهليته واشتهرت فضيلته اشتغل بالتصنيف، وجد فى الجمع والتأليف، والله الموفق[(٨)].

وينبغى ألا يترك وظيفته لعروض[(٩)] مرض خفيف ونحوه مما يمكن معه الجمع بينهما، ولا يسأل تعنتًا[(١٠)] وتعجيزًا فلا يستحقَّ جوابًا، ومن أهم أحواله[(١١)] أن يحصِّل الكتاب بشراء[(١٢)] أو غيره ولا يشتغل بنسخ كتاب أصلا، فإن آفاته ضياع الأوقات فى صناعة أجنبية

= البنانى وسليمان التيمى وخلق لا يحصون. مات سنة تسعين أو بعدها وقد جاوز المائة، وهو آخر من مات بالبصرة من الصحابة رضى الله عنهم. ينظر الخلاصة (١/ ١٠٥).

(١) زيادة من ص.

(٢) زيادة من ص، د وهو عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى العدوى أبو حفص المدنى، أحد فقهاء الصحابة، ثانى الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأول من سمى أمير المؤمنين شهد بدرًا، والمشاهد إلا تبوك. وولى أمر الأمة بعد أبى بكر رضى الله عنهما. وفتح فى أيامه عدة أمصار. أسلم بعد أربعين رجلًا. عن ابن عمر مرفوعًا: «إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه»، ولما دفن قال ابن مسعود: ذهب اليوم بتسعة أعشار العلم. استشهد فى آخر سنة ثلاث وعشرين، ودفن فى أول سنة أربع وعشرين، وهو ابن ثلاث وستين، وصلى عليه صهيب، ودفن فى الحجرة النبوية، ومناقبه جمة. ينظر الخلاصة (٢/ ٢٦٨).

(٣) زيادة من د.

(٤) فى د: ويكتب.

(٥) فى م، ز: الدرس.

(٦) فى م: يبارك له فى عمله.

(٧) سقطت فى ز.

(٨) فى ز: أعلم.

(٩) فى ص: بعروض.

(١٠) فى ص: عنتا.

(١١) فى د، م، ز: حاله.

(١٢) فى ز: نثرًا، وفى م: نشرًا.

عن تحصيل العلم، وركون النفس لها[١] أكثر من ركونها لتحصيله، وقد[٢] قال بعض أهل الفضل: «أود لو قُطعت يد الطالب إذا نسخ، فأما شيء يسير فلا بأس به»، وكذا[٣] إذا دعاه إلى ذلك قلة ما بيده من الدنيا.

وينبغي ألا يمنع عارية كتاب لأهله؛ فقد[٤] ذمه[٥] السلف والخلف ذمًّا كثيرًا.

قال الزهري[٦]: «إياك وغلول الكتب»[٧] وهو حبسها عن أصحابها، وعن الفضيل[٨]: «ليس من أهل الورع ولا من أفعال[٩] الحكماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه[١٠] فيحبسه عنه».

وقال رجل لأبي العتاهية[١١]: أعِرْني كتابك فقال: إني أكره ذلك؛ فقال: أما علمت أن المكارم موصولة بالمكاره؟ فأعاره[١٢].

---

(١) في ص: لهذا. (٢) في م، ز: به.
(٣) في م: وكذلك. (٤) في د، ص: وقد.
(٥) في م: قال.
(٦) في د: الزبيري. والزهري هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب. من بني زهرة، من قريش. تابعي من كبار الحفاظ والفقهاء. مدني سكن الشام. هو أول من دون الأحاديث النبوية. ودون معها فقه الصحابة. قال أبو داود: جميع حديث الزهري مائتان وألفا حديث. أخذ عن بعض الصحابة. وأخذ عنه مالك بن أنس وطبقته. توفي سنة ١٢٤ هـ. ينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٤٥ - ٤٥١)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٠٢)، والوفيات (١/ ٤٥١)، والأعلام للزركلي (٧/ ٣١٧).
(٧) أخرجه الخطيب في الجامع (١/ ٣٧٣).
(٨) هو الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي، أبو علي، شيخ الحرم المكي، من أكابر العباد الصلحاء كان ثقة في الحديث، أخذ عنه خلق منهم: الإمام الشافعي. ولد في سمرقند ونشأ بأبيورد ودخل الكوفة وأصله منها ثم سكن مكة وتوفي بها. ينظر الأعلام (٥/ ١٥٣).
(٩) في ز: فعال. (١٠) في م: أو كتابه.
(١١) في م: من أصحاب أبي العتاهية. وهو إسماعيل بن القاسم بن سويد العيني، العنزي - من قبيلة عنزة - بالولاء، أبو إسحاق الشهير بأبي العتاهية: شاعر مكثر، سريع الخاطر، في شعره إبداع. كان ينظم المائة والمائة والخمسين بيتًا في اليوم، حتى لم يكن للإحاطة بجميع شعره من سبيل. وهو يعد من مقدمي المولدين، من طبقة بشار وأبي نواس وأمثالهما. جمع الإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي ما وجد من زهدياته وشعره في الحكمة والعظة، وما جرى مجرى الأمثال، في مجلد، منه مخطوطة حديثة في دار الكتب بمصر، اطلع عليها أحد الآباء اليسوعيين فنسخها ورتبها على الحروف وشرح بعض مفرداتها، وسماها «الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية - ط» وكان يجيد القول في الزهد والمديح وأكثر أنواع الشعر في عصره. ولد في «عين التمر» بقرب الكوفة، ونشأ في الكوفة، وسكن بغداد. وكان في بدء أمره يبيع الجرار فقيل له «الجرار» ثم اتصل بالخلفاء وعلت مكانته عندهم. وهجر الشعر مدة، فبلغ ذلك المهدي العباسي، فسجنه ثم أحضره إليه وهدده بالقتل أو يقول الشعر! فعاد إلى نظمه، فأطلقه. وأخباره كثيرة. توفي في بغداد سنة ٢١١ هـ. ينظر الأعلام (١/ ٣٢١) والأغاني (٤/ ١) وتاريخ بغداد (٦/ ٢٥٠) ووفيات الأعيان (١/ ٧١).
(١٢) قال النووي في المجموع (١/ ٧١): وقد جاء في ذم الإبطاء برد الكتب المستعارة عن السلف أشياء كثيرة =

فهذه نبذة من الآداب لمن اشتغل بهذا(١) الطريق لا يستغنى عن تذكرها؛ لتكون معينة على تحصيل المرام والخروج إلى النور(٢) من الظلام، والله تعالى هو المنان ذو الجود والإكرام(٣).

= نثرا ونظما، ورويناها فى كتاب الخطيب: الجامع لأخلاق الراوى والسامع منها عن الزهرى: إياك وغلول الكتب؛ وهو حبسها عن أصحابها، وعن الفضيل: ليس من أفعال أهل الورع ولا من أفعال الحكماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه، فيحبسه عنه، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه. وقال الخطيب: وبسبب حبسها امتنع غير واحد من إعارتها، ثم روى فى ذلك جملا عن السلف، وأنشد فيه أشياء كثيرة. والمختار استحباب الإعارة لمن لا ضرر عليه فى ذلك؛ لأنه إعانة على العلم مع ما فى مطلق العارية من الفضل، وروينا عن وكيع: أول بركة الحديث إعارة الكتب. وعن سفيان الثورى: من بخل بالعلم ابتلى بإحدى ثلاث: أن ينساه، أو يموت ولا ينتفع به، أو تذهب كتبه.

(١) فى م، ص: بهذه. (٢) فى م: والدخول فى النور.

(٣) اقتصر المصنف رحمه الله تعالى فى هذا الفصل على بيان ما يتعلق بطالب العلم من آداب. وإكمالًا للفائدة نذكر فيما يلى ما يتعلق بالمعلم نفسه من آداب، وقد عقد النووى فى مقدمة المجموع بابًا خاصًا بذلك جاء فيه ما نصه: هذا الباب واسع جدًا، وقد جمعت فيه نفائس كثيرة لا يحتمل هذا الكتاب عشرها، فأذكر فيه - إن شاء الله تعالى - نبذا منه، فمن آدابه: أدبه فى نفسه، وذلك فى أمور:

منها أن يقصد بتعليمه وجه الله تعالى، ولا يقصد توصلا إلى غرض دنيوى: كتحصيل مال، أو جاه، أو شهرة، أو سمعة، أو تميز عن الأنداد، أو تكثر بالمشتغلين عليه، أو المختلفين إليه، أو نحو ذلك، ولا يشين علمه وتعليمه بشىء من الطمع فى رفق يحصل له من مشتغل عليه من خدمة، أو مال، أو نحوهما، وإن قل، ولو كان على صورة الهدية التى لولا اشتغاله عليه لما أهداها إليه.

وقد صح عن الشافعى - رحمه الله تعالى - أنه قال: وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على ألا ينسب إلى حرف منه وقال - رحمه الله تعالى -: ما ناظرت أحدا قط على الغلبة، ووددت إذا ناظرت أحدا أن يظهر الحق على يديه وقال: ما كلمت أحدا قط إلا وددت أن يوفق، ويسدد، ويعان، ويكون عليه رعاية من الله وحفظ. وعن أبى يوسف - رحمه الله تعالى - قال: يا قوم أريدوا بعلمكم الله فإنى لم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن أتواضع إلا لم أقم حتى أعلوهم، ولم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن أعلوهم إلا لم أقم حتى أفتضح.

ومنها: أن يتخلق بالمحاسن التى ورد الشرع بها، وحث عليها، والخلال الحميدة، والشيم المرضية التى أرشد إليها من التزهد فى الدنيا، والتقلل منها، وعدم المبالاة بفواتها، والسخاء، والجود، ومكارم الأخلاق، وطلاقة الوجه من غير خروج إلى حد الخلاعة، والحلم، والصبر، والتنزه عن دنىء الاكتساب، وملازمة الورع، والخشوع، والسكينة، والوقار، والتواضع، والخضوع، واجتناب الضحك والإكثار من المزاح، وملازمة الآداب الشرعية الظاهرة والخفية: كالتنظيف بإزالة الأوساخ، وتنظيف الإبط، وإزالة الروائح الكريهة، واجتناب الروائح المكروهة، وتسريح اللحية.

ومنها: الحذر من الحسد، والرياء، والإعجاب، واحتقار الناس وإن كانوا دونه بدرجات، وهذه أدواء وأمراض يبتلى بها كثيرون من أصحاب الأنفس الخسيسات، وطريقه فى نفى الحسد أن يعلم أن حكمة الله - تعالى - اقتضت جعل هذا الفضل فى هذا الإنسان؛ فلا يعترض، ولا يكره ما اقتضته =

....

= الحكمة بذم الله [إياه] احترازا من المعاصى. وطريقه فى نفى الرياء: أن يعلم أن الخلق لا ينفعونه ولا يضرونه حقيقة؛ فلا يتشاغل بمراعاتهم فيتعب نفسه، ويضر دينه، ويحبط عمله، ويرتكب ما يجلب سخط الله، ويفوت رضاه. وطريقه فى نفى الإعجاب: أن يعلم أن العلم فضل من الله - تعالى - ومنة عارية فإن لله - تعالى - ما أخذ، وله ما أعطى، وكل شىء عنده بأجل مسمى، فينبغى ألا يعجب بشىء لم يخترعه، وليس مالكا له، ولا على يقين من دوامه. وطريقه فى نفى الاحتقار: التأدب بما أدبنا الله تعالى، قال الله تعالى ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٣]، فربما كان هذا الذى يراه دونه أتقى لله - تعالى - وأطهر قلبا، وأخلص نية، وأزكى عملا، ثم إنه لا يعلم ماذا يختم له به، ففى الصحيح: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ . . .» الحديث، نسأل الله العافية من كل داء.

ومنها: استعماله أحاديث التسبيح، والتهليل، ونحوهما من الأذكار والدعوات وسائر الآداب الشرعيات.

ومنها: دوام مراقبته لله تعالى فى علانيته وسره، محافظا على قراءة القرآن، ونوافل الصلوات، والصوم، وغيرها؛ معولا على الله - تعالى - فى كل أمره معتمدا عليه، مفوضا فى كل الأحوال أمره إليه.

ومنها - وهو من أهمها -: ألا يذل العلم، ولا يذهب به إلى مكان ينتسب إلى من يتعلمه منه، وإن كان المتعلم كبير القدر، بل يصون العلم عن ذلك كما صانه السلف، وأخبارهم فى هذا كثيرة مشهورة مع الخلفاء وغيرهم. فإن دعت إليه ضرورة أو اقتضت مصلحة راجحة على مفسدة ابتذاله - رجونا أنه لا بأس به ما دامت الحالة هذه، وعلى هذا يحمل ما جاء عن بعض السلف فى هذا.

ومنها: أنه إذا فعل فعلا صحيحا جائزا فى نفس الأمر، ولكن ظاهره أنه حرام أو مكروه، أو مخل بالمروءة، ونحو ذلك، فينبغى له أن يخبر أصحابه، ومن يراه يفعل ذلك بحقيقة ذلك الفعل؛ لينتفعوا؛ ولئلا يأثموا بظنهم الباطل؛ ولئلا ينفروا عنه، ويمتنع الانتفاع بعلمه، ومن هذا الحديث الصحيح: «إنها صفية».

ومن آدابه فى درسه واشتغاله أنه ينبغى ألا يزال مجتهدا فى الاشتغال بالعلم قراءة وإقراء، ومطالعة وتعليقا، ومباحثة ومذاكرة وتصنيفا، ولا يستنكف من التعلم ممن هو دونه فى سن أو نسب أو شهرة أو دين، أو فى علم آخر، بل يحرص على الفائدة ممن كانت عنده، وإن كان دونه فى جميع هذا، ولا يستحى من السؤال عما لم يعلم.

فقد روينا عن عمر وابنه - رضى الله عنهما - قالا: من رق وجهه رق علمه. وعن مجاهد لا يتعلم العلم مستح ولا مستكبر. وفى الصحيح عن عائشة - رضى الله عنها - قالت: نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن فى الدين. وقال سعيد بن جبير: لا يزال الرجل عالما ما تعلم، فإذا ترك العلم وظن أنه قد استغنى واكتفى بما عنده فهو أجهل ما يكون.

وينبغى ألا يمنعه ارتفاع منصبه وشهرته من استفادة ما لا يعرفه، فقد كان كثيرون من السلف يستفيدون من تلامذتهم ما ليس عندهم، وقد ثبت فى الصحيح رواية جماعة من الصحابة عن التابعين، وروى جماعات من التابعين عن تابعى التابعين، وهذا عمرو بن شعيب ليس تابعيا، وروى عنه أكثر من سبعين من التابعين. وثبت فى الصحيحين أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: قَرَأَ ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١]، عَلَى أُبَىِّ بْنِ كَعْبٍ - رضى الله عنه - وَقَالَ: «أَمَرَنِى اللَّهُ أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ». فاستنبط العلماء من هذا فوائد، منها: بيان التواضع، وأن الفاضل لا يمتنع من القراءة =

. . . .

= على المفضول، وينبغى أن تكون ملازمة الاشتغال بالعلم هى مطلوبه ورأس ماله فلا يشتغل بغيره، فإن اضطر إلى غيره فى وقت، فعل ذلك الغير بعد تحصيل وظيفته من العلم. وينبغى أن يعتنى بالتصنيف إذا تأهل له، فبه يطلع على حقائق العلم ودقائقه، ويثبت معه؛ لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش والمطالعة، والتحقيق والمراجعة، والاطلاع على مختلف كلام الأئمة، ومتفقه وواضحه من مشكله، وصحيحه من ضعيفه، وجزله من ركيكه، وما لا اعتراض عليه من غيره، وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد.

وليحذر كل الحذر أن يشرع فى تصنيف ما لم يتأهل له، فإن ذلك يضره فى دينه وعلمه وعرضه، وليحذر أيضا من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهذيبه، وترداد نظره فيه وتكريره، وليحرص على إيضاح العبارة وإيجازها، فلا يوضح إيضاحا ينتهى إلى الركاكة، ولا يوجز إيجازا يفضى إلى المحق والاستغلاق، وينبغى أن يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم يسبق إليه أكثر.

والمراد بهذا ألا يكون هناك مصنف يغنى عن مصنفه فى جميع أساليبه، فإن أغنى عن بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات يحتفل بها، مع ضم ما فاته من الأساليب. وليكن تصنيفه فيما يعم الانتفاع به، ويكثر الاحتياج إليه، وليعتن بعلم المذهب، فإنه من أعظم الأنواع نفعا، وبه يتسلط المتمكن على المعظم من باقى العلوم.

ومن آدابه وآداب تعليمه: اعلم أن التعليم هو الأصل الذى به قوام الدين، وبه يؤمن امّحاق العلم، فهو من أهم أمور الدين، وأعظم العبادات، وآكد فروض الكفايات.

قال الله - تعالى -: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وقال - تعالى -: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا...﴾ الآية [البقرة: ١٥٩]. وفى الصحيح من طرق: أن النبى ﷺ قال: «لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُم الْغَائِبَ»، والأحاديث بمعناه كثيرة، والإجماع منعقد عليه.

ويجب على المعلم أن يقصد بتعليمه وجه الله تعالى لما سبق، وألا يجعله وسيلة إلى غرض دنيوى، فيستحضر المعلم فى ذهنه كون التعليم آكد العبادات؛ لكون ذلك حاثا له على تصحيح النية، ومحرضا له على صيانته من مكدراته ومن مكروهاته؛ مخافة فوات هذا الفضل العظيم، والخير الجسيم.

قالوا: وينبغى ألا يمتنع من تعليم أحد لكونه غير صحيح النية، فإنه يرجى له حسن النية، وربما عسر فى كثير من المبتدئين بالاشتغال تصحيح النية لضعف نفوسهم، وقلة أنسهم بموجبات تصحيحها، فالامتناع من تعليمهم يؤدى إلى تفويت كثير من العلم مع أنه يرجى ببركة العلم تصحيحها إذا أنس بالعلم.

وقد قالوا: طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا لله، معناه: كانت عاقبته أن صار لله، وينبغى أن يؤدب المتعلم على التدريج بالآداب السنية، والشيم المرضية، ورياضة نفسه بالآداب والدقائق الخفية، ويعوده الصيانة فى جميع أموره الكامنة والجلية.

فأول ذلك: أن يحرضه بأقواله وأحواله المتكررات على الإخلاص والصدق وحسن النيات، ومراقبة الله - تعالى - فى جميع اللحظات، وأن يكون دائما على ذلك حتى الممات، ويعرفه أن بذلك تنفتح عليه أبواب المعارف، وينشرح صدره وتنفجر من قلبه ينابيع الحكم واللطائف، ويبارك له فى حاله وعلمه، ويوفق للإصابة فى قوله وفعله وحكمه، ويزهده فى الدنيا، ويصرفه عن التعلق بها، والركون إليها، والاغترار بها، ويذكره أنها فانية، والآخرة آتية باقية، والتأهب للباقى، والإعراض عن الفانى هو طريق الحازمين، ودأب عباد الله الصالحين. =

. . . .

= وينبغى أن يرغبه فى العلم ويذكره بفضائله وفضائل العلماء، وأنهم ورثة الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليهم، ولا رتبة فى الوجوه أعلى من هذه.

وينبغى أن يحنو عليه ويعتنى بمصالحه كاعتنائه بمصالح نفسه وولده، ويجريه مجرى ولده فى الشفقة عليه، والاهتمام بمصالحه، والصبر على جفائه وسوء أدبه، ويعذره فى سوء أدب، وجفوة تعرض منه فى بعض الأحيان، فإن الإنسان معرض للنقائص.

وينبغى أن يحب له ما يحب لنفسه من الخير، ويكره له ما يكرهه لنفسه من الشر؛ ففى الصحيحين: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ». وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال: أكرم الناس على، جليسى الذى يتخطى الناس، حتى يجلس إلى، لو استطعت ألا يقع الذباب على وجهه لفعلت وفى رواية: إن الذباب يقع عليه فيؤذينى.

وينبغى أن يكون سمحا يبذل ما حصله من العلم سهلا بإلقائه إلى مبتغيه، متلطفا فى إفادته طالبيه، مع رفق ونصيحة وإرشاد إلى المهمات، وتحريض على حفظ ما يبذله لهم من الفوائد النفيسات، ولا يدخر عنهم من أنواع العلم شيئا يحتاجون إليه إذا كان الطالب أهلا لذلك، ولا يلقى إليه شيئا لم يتأهل له؛ لئلا يفسد عليه حاله، فلو سأله المتعلم عن ذلك لم يجبه، ويعرفه أن ذلك يضره ولا ينفعه، وأنه لم يمنعه ذلك شحا، بل شفقة ولطفا.

وينبغى ألا يتعظم على المتعلمين، بل يلين لهم ويتواضع، فقد أمر بالتواضع لآحاد الناس، قال الله - تعالى -: ﴿وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، وعن عياض بن حمار - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ أَوْحَى إِلَى أَنْ تَوَاضَعُوا». رواه مسلم، وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ». رواه مسلم. فهذا فى التواضع لمطلق الناس، فكيف بهؤلاء الذين هم كأولاده مع ما هم عليه من الملازمة لطلب العلم، ومع ما لهم عليه من حق الصحبة، وترددهم إليه، واعتمادهم عليه؟ وفى الحديث عن النبى ﷺ «لِينُوا لِمَنْ تُعَلِّمُونَ وَلِمَنْ تَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ». وعن الفضيل ابن عياض - رحمه الله -: إن الله - عز وجل - يحب العالم المتواضع، ويبغض العالم الجبار، ومن تواضع لله - تعالى - ورثه الحكمة.

وينبغى أن يكون حريصا على تعليمهم، مهتما به مؤثرا له على حوائج نفسه ومصالحه ما لم تكن ضرورة، ويرحب بهم عند إقبالهم إليه، لحديث أبى سعيد السابق، ويظهر لهم البشر وطلاقة الوجه، ويحسن إليهم بعلمه وماله وجاهه بحسب التيسير، ولا يخاطب الفاضل منهم باسمه بل بكنيته ونحوها؛ ففى الحديث عن عائشة - رضى الله عنها -: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَنِّى أَصْحَابَهُ إِكْرَامًا لَهُمْ وَتَسْنِيَةً لِأُمُورِهِمْ».

وينبغى أن يتفقدهم، ويسأل عمن غاب منهم.

وينبغى أن يكون باذلا وسعه فى تفهيمهم، وتقريب الفائدة إلى أذهانهم، حريصا على هدايتهم، ويفهم كل واحد بحسب فهمه وحفظه فلا يعطيه ما لا يحتمله، ولا يقصر به عما يحتمله بلا مشقة، ويخاطب كل واحد على قدر درجته، وبحسب فهمه وهمته، فيكتفى بالإشارة لمن يفهمها فهما محققا، ويوضح العبارة لغيره، ويكررها لمن لا يحفظها إلا بتكرار، ويذكر الأحكام موضحة بالأمثلة من غير دليل لمن لا يحفظ له الدليل، فإن جهل دليل بعضها ذكره له، ويذكر الدلائل لمحتملها، ويذكر: هذا ما يبنى، على هذه المسألة وما يشبهها، وحكمه حكمها وما يقاربها، وهو مخالف لها، ويذكر الفرق بينهما، ويذكر ما يرد عليها وجوابه إن أمكنه. ويبين الدليل الضعيف؛ لئلا يغتر به فيقول: استدلوا بكذا، وهو ضعيف لكذا، ويبين الدليل المعتمد ليعتمد، =

. . . .

= ويبين له ما يتعلق بها من الأصول والأمثال والأشعار واللغات، وينبههم على غلط من غلط فيها من المصنفين، فيقول مثلا: هذا هو الصواب، وأما ما ذكره فلان فغلط أو فضعيف، قاصدا النصيحة؛ لئلا يغتر به، لا لتنقص للمصنف...

ويبين له جملا من أسماء المشهورين من الصحابة - رضى الله عن جميعهم - فمن بعدهم من العلماء الأخيار، وأنسابهم وكناهم، وأعصارهم، وطرف حكاياتهم ونوادرهم، وضبط المشكل من أنسابهم وصفاتهم، وتمييز المشتبه من ذلك، وجملا من الألفاظ اللغوية والعرفية المتكررة، ضابطا لمشكلها وخفى معانيها، فيقول: هى مفتوحة، أو مضمومة، أو مكسورة، مخففة أو مشددة مهموزة أو لا، عربية، أو عجمية، أو معربة، وهى التى أصلها عجمى وتكلمت بها العرب، مصروفة أو غيرها، مشتقة أم لا، مشتركة أم لا، مترادفة أم لا، وأن المهموز والمشدد يخففان أم لا، وأن فيها لغة أخرى أم لا.

ويبين ما ينضبط من قواعد التصريف، كقولنا: ما كان على فعل بفتح الفاء وكسر العين فمضارعه: يفعل - بفتح العين - إلا أحرفا جاء فيهن الفتح والكسر من الصحيح والمعتل، فالصحيح دون عشرة أحرف، كنعم وبئس وحسب، والمعتل: كـ «وتر وومق وورم وورى الزند»، وغيرهن.

وأن ما كان من الأسماء والأفعال على فعل - بكسر العين - جاز فيه أيضا إسكانها مع فتح الفاء وكسرها، فإن كان الثانى أو الثالث حرف حلق جاز فيه وجه رابع فعل بكسر الفاء والعين.

وإذا وقعت مسألة غريبة لطيفة، أو مما يسأل عنها فى المعاياة، نبهه عليها، وعرفه حالها فى كل ذلك، ويكون تعليمه إياهم كل ذلك تدريجا شيئا فشيئا، لتجتمع لهم مع طول الزمان جمل كثيرات.

وينبغى أن يحرضهم على الاشتغال فى كل وقت، ويطالبهم فى أوقات بإعادة محفوظاتهم، ويسألهم عما ذكره لهم من المهمات، فمن وجده حافظا مراعيا له أكرمه وأثنى عليه، وأشاع ذلك، ما لم يخف فساد حاله بإعجاب ونحوه، ومن وجده مقصرا عنفه إلا أن يخاف تنفيره، ويعيده له حتى يحفظه حفظا راسخا، وينصفهم فى البحث فيعترف بفائدة يقولها بعضهم وإن كان صغيرا، ولا يحسد أحدا منهم لكثرة تحصيله، فالحسد حرام للأجانب، وهنا أشد، فإنه بمنزلة الوالد، وفضيلته يعود إلى معلمه منها نصيب وافر، فإنه مربيه، وله فى تعليمه وتخريجه فى الآخرة الثواب الجزيل، وفى الدنيا الدعاء المستمر والثناء الجميل.

وينبغى أن يقدم فى تعليمهم إذا ازدحموا الأسبق فالأسبق؛ لا يقدمه فى أكثر من درس إلا برضا الباقين، وإذا ذكر لهم درسا تحرى تفهيمهم بأيسر الطرق، ويذكره مترسلا مبينا واضحا، ويكرر ما يشكل من معانيه وألفاظه، إلا إذا وثق بأن جميع الحاضرين يفهمون بدون ذلك، وإذا لم يصل البيان إلا بالتصريح بعبارة يستحى فى العادة من ذكرها فليذكرها بصريح اسمها، ولا يمنعه الحياء ومراعاة الآداب من ذلك، فإن إيضاحها أهم من ذلك. وإنما تستحب الكناية فى مثل هذا إذا علم بها المقصود علما جليا، وعلى هذا التفصيل يحمل ما ورد فى الأحاديث من التصريح فى وقت، والكناية فى وقت، ويؤخر ما ينبغى تأخيره، ويقدم ما ينبغى تقديمه، ويقف فى موضع الوقف، ويصل فى موضع الوصل.

وإذا وصل موضع الدرس صلى ركعتين، فإن كان مسجدا تأكد الحث على الصلاة، ويقعد مستقبلا القبلة على طهارة، متربعا إن شاء، وإن شاء محتبيا، وغير ذلك، ويجلس بوقار، وثيابه نظيفة بيض، ولا يعتنى بفاخر الثياب، ولا يقتصر على خلق ينسب صاحبه إلى قلة المروءة، ويحسن خلقه مع جلسائه، ويوقر فاضلهم بعلم أو سن أو شرف أو صلاح ونحو ذلك، ويتلطف =

. . . .

= بالباقين، ويرفع مجلس الفضلاء، ويكرمهم بالقيام لهم على سبيل الاحترام، وقد ينكر القيام من لا تحقيق عنده، وقد جمعت جزءا فيه الترخيص فيه ودلائله، والجواب عما يوهم كراهته.

وينبغى أن يصون يديه عن العبث، وعينيه عن تفريق النظر بلا حاجة، ويلتفت إلى الحاضرين التفاتا قصدا بحسب الحاجة للخطاب، ويجلس فى موضع يبرز فيه وجهه لكلهم، ويقدم على الدرس تلاوة ما تيسر من القرآن، ثم يبسمل، ويحمد الله تعالى، ويصلى ويسلم على النبى ﷺ وعلى آله ثم يدعو للعلماء الماضين ومشايخه، ووالديه، والحاضرين، وسائر المسلمين، ويقول: حسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، اللهم إنى أعوذ بك من أن أَضِلَّ أو أُضَلَّ أو أَزِلَّ أو أُزَلَّ أو أَظْلِمَ أو أُظْلَمَ أو أَجْهَلَ أو يُجْهَلَ على. . .

ولا يذكر الدرس وبه ما يزعجه كمرض، أو جوع، أو مدافعة الحدث، أو شدة فرح وغم ولا يطول مجلسه تطويلا يملهم أو يمنعهم فهم بعض الدرس أو ضبطه؛ لأن المقصود إفادتهم وضبطهم، فإذا صاروا إلى هذه الحالة فاته المقصود.

وليكن مجلسه واسعا ولا يرفع صوته زيادة على الحاجة، ولا يخفضه خفضا يمنع بعضهم كمال فهمه، ويصون مجلسه من اللغط، والحاضرين عن سوء الأدب فى المباحثة، وإذا ظهر من أحدهم شىء من مبادئ ذلك تلطف فى دفعه قبل انتشاره، ويذكرهم أن اجتماعنا ينبغى أن يكون لله تعالى، فلا يليق بنا المنافسة والمشاحنة، بل شأننا الرفق والصفاء، واستفادة بعضنا من بعض، واجتماع قلوبنا على ظهور الحق، وحصول الفائدة.

وإذا سأل سائل عن أعجوبة فلا يسخرون منه، وإذا سئل عن شىء لا يعرفه، أو عرض فى الدرس ما لا يعرفه، فليقل: لا أعرفه أو لا أتحققه، ولا يستنكف عن ذلك، فمن علم العالم أن يقول فيما لا يعلم: لا أعلم، أو الله أعلم، فقد قال ابن مسعود - رضى الله عنه -: يأيها الناس، من علم شيئا فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم، فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم، قال الله تعالى لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]، رواه البخارى، وقال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -: نهينا عن التكلف. رواه البخارى

وقالوا: ينبغى للعالم أن يورث أصحابه لا أدرى. معناه: يكثر منها، وليعلم أن معتقد المحققين أن قول العالم: لا أدرى لا يضع منزلته، بل هو دليل على عظم محله، وتقواه، وكمال معرفته؛ لأن المتمكن لا يضره عدم معرفته مسائل معدودة، بل يستدل بقوله: لا أدرى على تقواه، وأنه لا يجازف فى فتواه، وإنما يمتنع من: لا أدرى من قل علمه، وقصرت معرفته، وضعفت تقواه؛ لأنه يخاف لقصوره أن يسقط من أعين الحاضرين، وهو جهالة منه، فإنه بإقدامه على الجواب فيما لا يعلمه يبوء بالإثم العظيم، ولا يرفعه ذلك عما عرف له من القصور، بل يستدل به على قصوره؛ لأنا إذا رأينا المحققين يقولون فى كثير من الأوقات: لا أدرى، وهذا القاصر لا يقولها أبدا علمنا أنهم يتورعون لعلمهم وتقواهم، وأنه يجازف لجهله، وقلة دينه، فوقع فيما فر منه، واتصف بما احترز منه، لفساد نيته وسوء طويته، وفى الصحيح عن رسول الله ﷺ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَى زُورٍ».

فصل: وينبغى للمُعلم أن يطرح على أصحابه ما يراه من مستفاد المسائل، ويختبر بذلك أفهامهم ويظهر فضل الفاضل، ويثنى عليه بذلك، ترغيبا له وللباقين فى الاشتغال والفكر فى العلم، وليتدربوا بذلك ويعتادوه، ولا يعنف من غلط منهم فى كل ذلك إلا أن يرى تعنيفه مصلحة له، وإذا فرغ من تعليمهم أو إلقاء درس عليهم أمرهم بإعادته، ليرسخ حفظهم له، فإن أشكل عليهم منه شىء ما، عاودوا الشيخ فى إيضاحه.

فصل: ومن أهم ما يؤمر به ألا يتأذى ممن يقرأ عليه إذا قرأ على غيره، وهذه مصيبة يبتلى بها =

....

* * *

= جهلة المعلمين لغباوتهم، وفساد نيتهم، وهو من الدلائل الصريحة على عدم إرادتهم بالتعليم وجه الله تعالى الكريم، وقد قدمنا عن على - رضى الله عنه - الإغلاظ فى ذلك، والتأكيد فى التحذير منه. وهذا إذا كان المعلم الآخر أهلا، فإن كان فاسقا أو مبتدعا أو كثير الغلط ونحو ذلك، فليحذر من الاغترار به. وبالله التوفيق. ينظر: المجموع (١/ ٥٤).

الفصل الثالث

فى حد القراءات[١] والمقرئ والقارئ

القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًّا لناقله[٢].

والمقرئ: من علم بها أداءً ورواها[٣] مشافهة، فلو حفظ كتابًا امتنع إقراؤه بما فيه إن لم يشافهه ممن يسوقه[٤] مسَلْسَلا.

والقارئُ المبتدئ: من أفرد إلى ثلاث روايات، والمُنتهى: من نقل أكثرها.

* * *

(١) فى ص، د: فالقراءات.

(٢) وإيضاح ذلك: أنه علم يبحث فيه عن صور ونظم كلام الله تعالى من حيث وجوه الاختلاف المتواترة ومباديه مقدمات تواترية، وله أيضًا استمداد من العلوم العربية.

والغرض منه تحصيل ملكة ضبط الاختلافات المتواترة.

وفائدته صون كلام الله تعالى عن تطرق التحريف والتغيير وقد يبحث أيضًا عن صور نظم الكلام من حيث الاختلافات غير المتواترة الواصلة إلى حد الشهرة.

ومباديه مقدمات مشهورة أو مروية عن الآحاد الموثوق بهم. ذكره صاحب مفتاح السعادة ومثله فى مدينة العلوم. ينظر أبجد العلوم (٢/ ٤٢٨).

(٣) فى د: ورواية.

(٤) فى ز: سوقه، وفى د: من شوفه، وفى ص: من شوقه.

الفصل الرابع
في شرط[١] المقرئ وما يجب عليه

وشرطه[٢] أن يكون [عالمًا][٣] عاقلا [حرًا][٤] مسلمًا مكلفًا، ثقة مأمونًا ضابطًا، خاليًا من أسباب الفسق ومُسْقِطات المروءة، أما إذا كان مستورًا فهو ظاهر العدالة ولم تعرف عدالته الباطنة فيحتمل أنه يضره كالشهادة. قال المصنف: والظاهر أنه لا يضره؛ لأن العدالة الباطنة تعتبر[٥] معرفتها على غير الحكام، ففى اشتراطها حرج على [غير][٦] الطلبة والعوام.

ويجب عليه أن يخلص النية لله تعالى فى كل عمل يقربه إليه[٧]، وعلامة المخلص ما قاله ذو النون المصرى[٨] -رحمه الله تعالى-: أن[٩] يستوى عنده المدح والذم من العامة، ونسيان رؤية الأعمال فى الأعمال، واقتضاء[١٠] ثواب الأعمال فى الآخرة.

وليحذر كل الحذر من الرياء والحسد والحقد واحتقار غيره وإن كان دونه، والعُجْبِ، وقَلَّ من يسلم منها، فقد روى عن الكسائى أنه قال: صليت بالرشيد[١١] فأعجبتنى قراءتى،

---

(١) فى م، د: شروط.
(٢) فى م، ز: شرطه.
(٣) زيادة من ص.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى م، ص، د: تعسر. والعدل من الناس: هو المرضى قوله وحكمه، ورجل عدل: بين العدل، والعدالة وصف بالمصدر معناه: ذو عدل.
والعدل يطلق على الواحد والاثنين والجمع، يجوز أن يطابق فى التثنية والجمع فيقال: عدلان، وعدول، وفى المؤنثة: عدلة.
والعدالة: صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءة عادة فى الظاهر.
والعدل فى اصطلاح الفقهاء: من تكون حسناته غالبة على سيئاته. وهو ذو المروءة غير المتهم.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى د: إلى الله تعالى، وفى م، ص: إلى الله.
(٨) هو ثوبان بن إبراهيم الإخميمى المصرى، أبو الفياض، أو أبو الفيض: أحد الزهاد العباد المشهورين، من أهل مصر. نوبى الأصل من الموالى. كانت له فصاحة وحكمة وشعر. وهو أول من تكلم بمصر فى ترتيب الأحوال ومقامات أهل الولاية فأنكر عليه عبد الله بن عبد الحكم. واتهمه المتوكل العباسى بالزندقة، فاستحضره إليه وسمع كلامه، ثم أطلقه، فعاد إلى مصر. وتوفى بجيزتها سنة ٢٤٥ هـ. ينظر الأعلام (٢/ ١٠٢) ووفيات الأعيان (١/ ١٠١) وميزان الاعتدال (١/ ٣٣١) وتاريخ بغداد (٨/ ٣٩٣).
(٩) فى م: أنه.
(١٠) فى د: واقتضائه.
(١١) هو هارون الرشيد بن محمد المهدى بن المنصور العباسى، أبو جعفر: خامس خلفاء الدولة العباسية فى العراق، وأشهرهم. ولد بالرى، لما كان أبوه أميرًا عليها وعلى خراسان. ونشأ فى دار الخلافة ببغداد. وولاه أبوه غزو الروم فى القسطنطينية، فصالحته الملكة إيرينى وافتدت منه مملكتها بسبعين =

فغلطت فى آية ما أخطأ فيها صبى قط، [أردت أن][١] أقول: ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١] فقلت[٢]: «لعلهم يرجعين» قال: فو الله ما اجترأ هارون أن يقول لى أخطأت، ولكنه[٣] لما سلمت قال: يا كسائى أى لغة هذه؟ قلت: يا أمير المؤمنين: قد يعثر الجواد قال: أمَّا فنعم.

ومن هذا ما قاله الشيخ محيى الدين النواوى[٤] -رحمه الله تعالى-: وليحذر من كراهة قراءة أصحابه على غيره ممن ينتفع به، وهذه مصيبة يُبْتَلَى[٥] بها بعض المعلمين الجاهلين، وهى دلالة بينة من صاحبها على سوء نيته وفساد طويته، بل هى حجة قاطعة على عدم إرادته وجه الله تعالى، وإلا لما كره ذلك وقال لنفسه: أنا أردت[٦] الطاعة وقد حصلت.

ويجب عليه قبل أن ينصب [نفسه][٧] للاشتغال فى القراءة[٨] أن يعلم من الفقه ما يصلح به أمر دينه، وتندب[٩] الزيادة، حتى يرشد جماعته[١٠] فى وقوع أشياء من أمر دينهم.

ويعلم من الأصول [قدر][١١] ما يدفع به شبهة طاعن فى قراءة[١٢].

= ألف دينار تبعث بها إلى خزانة الخليفة فى كل عام. وبويع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادى سنة ١٧٠ هـ فقام بأعبائها، وازدهرت الدولة فى أيامه. وكان الرشيد عالمًا بالأدب وأخبار العرب والحديث والفقه، فصيحًا، له شعر أورد صاحب «الديارات» نماذج منه، وله محاضرات مع علماء عصره، شجاعًا كثير الغزوات، يلقب بجبار بنى العباس، حازمًا كريمًا متواضعًا، يحج سنة ويغزو سنة، لم يُر خليفة أجود منه، ولم يجتمع على باب خليفة ما اجتمع على بابه من العلماء والشعراء والكتاب والندماء. وكان يطوف أكثر الليالى متنكرًا. قال ابن دحية: وفى أيامه كملت الخلافة بكرمه وعدله وتواضعه وزيارته العلماء فى ديارهم.

وهو أول خليفة لعب بالكرة والصولجان. له وقائع كثيرة مع ملوك الروم، ولم تزل جزيتهم تحمل إليه من القسطنطينية طول حياته. وهو صاحب وقعة البرامكة، وهم من أصل فارسى، وكانوا قد استولوا على شئون الدولة، فقلق من تحكمهم، فأوقع بهم فى ليلة واحدة. وأخباره كثيرة جدًّا. ولايته ٢٣ سنة وشهران وأيام. توفى فى «سناباذ» من قرى طوس، وبها قبره. ينظر الأعلام (٨/ ٦٢) والبداية والنهاية (١٠/ ٢١٣) والذهب المسبوك للمقريزى (٤٧ - ٥٨).

(١) سقط فى د.

(٢) فى م: قلت.

(٣) فى ص: ولكن.

(٤) هو يحيى بن شرف بن مرى بن حسن، النووى (أو النواوى) أبو زكريا، محيى الدين. من أهل نوى من قرى حوران جنوبى دمشق. علامة فى الفقه الشافعى والحديث واللغة، تعلم فى دمشق، وأقام بها زمنًا.

من تصانيفه: «المجموع شرح المهذب» لم يكمله، و «روضة الطالبين»، و «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج». ينظر طبقات الشافعية للسبكى (٥/ ١٦٥)، والأعلام للزركلى (٩/ ١٨٥)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٢٧٨).

(٥) فى د: ابتلى.

(٦) فى م: إنا أردنا.

(٧) سقطت فى ص.

(٨) فى د: بالقراءة.

(٩) فى م: وينبغى.

(١٠) فى م: جماعة.

(١١) سقطت فى د.

(١٢) فى م: قراءته.

ومن النحو والصرف طَرَفًا لتوجيه ما يحتاج إليه، بل هما أهم ما يحتاج إليه المقرئ، وإلا فخطؤه أكثر من إصابته، وما أحسن قول الإمام الحصرى[(١)] فيه:

لَقَدْ يَدَّعِى عِلْمَ الْقِراءَاتِ[(٢)] مَعْشَرٌ وَبَاعُهُمْ فِى النَّحْوِ أَقْصَرُ مِنْ شِبْرِ
فَإِنْ قِيلَ مَا إِعْرَابُ هَذا وَوَجْهُهُ رَأَيْتَ طَوِيلَ الْبَاعِ يَقْصُرُ عَنْ فِتْرِ[(٣)]

ويعلم من التفسير واللغة[(٤)] طَرَفًا صالحًا.

وأما معرفة الناسخ والمنسوخ فمن لوازم[(٥)] المجتهدين فلا يَلزَمُ المقرئ، خلافًا للجعبرى[(٦)] ويلزمه حفظ كتاب يشتمل على القراءة التى يقرأ بها، وإلا داخله[(٧)] الوهم والغلط فى الأشياء[(٨)]، وإن قرأ بكتاب وهو غير حافظ فلا بد أن يكون ذاكرًا كيفية[(٩)] تلاوته به حال تلقيه من شيخه، فإن شك فليسأل رفيقه أو غيره ممن قرأ بذلك الكتاب حتى يتحقق، وإلا فلينبه على ذلك فى الإجازة، فأما[(١٠)] من نسى أو ترك فلا يقرأ عليه إلا لضرورة، مثل أن ينفرد بسند عال أو طريق لا يوجد[(١١)] عند غيره، فحينئذ إن كان القارئ

(١) هو على بن عبد الغنى أبو الحسن الفهرى القيروانى الحصرى أستاذ ماهر أديب حاذق صاحب القصيدة الرائية فى قراءة نافع. قرأ على عبد العزيز بن محمد صاحب ابن سفيان وعلى أبى على بن حمدون الجلولى والشيخ أبى بكر القصرى تلا عليه السبع تسعين ختمة، قرأ عليه أبو داود سليمان بن يحيى المعافرى وروى عنه أبو القاسم بن الصواف قصيدته وأقرأ الناس بسبتة وغيرها، توفى بطنجة سنة ثمان وستين وأربعمائة، قال ابن خلكان وهو ابن خالة أبى إسحاق إبراهيم الحصرى صاحب زهر الآداب ومن نظمه القصيدة المشهورة:

يا ليل الصب متى غده أقيام الساعة موعده
رقد السمار فأرّقه أسف للبين يردده

ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٥٠).

(٢) فى م، ص: القراءة.
(٣) فى م: طوال.
(٤) فى ص، د: من اللغة والتفسير.
(٥) فى م: علوم.
(٦) هو إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبى العباس العلامة الأستاذ أبو محمد الربعى الجعبرى السلفى بفتحتين نسبة إلى طريقة السلف محقق حاذق ثقة كبير، شرح الشاطبية والرائية وألف التصانيف فى أنواع العلوم، ولد سنة أربعين وستمائة أو قبلها تقريبًا بربض قلعة جعبر، وقرأ للسبعة على أبى الحسن على الوجوهى صاحب الفخر الموصلى وللعشرة على المنتجب حسين بن حسن التكريتى صاحب ابن كدى بكتاب در الأفكار ومن ثم لم تقع له بالتلاوة عن كل من العشر إلا رواية واحدة، وروى القراءات بالإجازة عن الشريف الداعى وروى الشاطبية بالإجازة عن عبد الله ابن إبراهيم بن محمود الجزرى، واستوطن بلد الخليل عليه أفضل الصلاة والسلام حتى توفى فى ثالث عشر من شهر رمضان سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢١).
(٧) فى ص: دخله.
(٨) فى ص، م، ز: أشياء.
(٩) فى د: لكيفية.
(١٠) فى ص: وأما.
(١١) فى م: لا توجد.

عليه ذاكرًا عالمًا بما يقرأ عليه جاز الأخذ عنه وإلا حرم.

وليحذر الإقراء بما يحسن رأيًا أو وجهًا أو لغة دون رواية، ولقد أوضح ابن مجاهد[(١)] غاية الإيضاح حيث قال: لا تغتر بكل مقرئ؛ إذ الناس طبقات، فمنهم من حفظ الآية والآيتين والسورة والسورتين ولا علم له غير ذلك، فلا تؤخذ[(٢)] عنه القراءة[(٣)]، ولا تنقل[(٤)] عنه الرواية، ومنهم من حفظ الروايات ولم يعلم معانيها ولا استنباطها من لغات[(٥)] العرب [ونحوها][(٦)]، فلا يؤخذ عنه؛ لأنه ربما يصحف، ومنهم من علم العربية ولا يتبع المشايخ والأثر فلا تنقل[(٧)] عنه الرواية، ومنهم من فهم التلاوة وعلم الرواية وأخذ حظًّا من الدراية من النحو واللغة فتؤخذ[(٨)] عنه الرواية ويقصد للقراءة، وليس الشرط أن يجتمع فيه جميع العلوم؛ إذ الشريعة واسعة والعمر قصير. انتهى [مختصرًا][(٩)].

ويتأكد في حقه تحصيل طَرَفٍ صالح من أحوال الرجال والأسانيد، وهو من أهم ما يحتاج إليه، وقد وهم كثير لذلك فأسقطوا رجالًا وسَمَّوا آخرين بغير أسمائهم وصحفوا أسماءَ رجال.

ويتأكد أيضًا ألا يخلي نفسه من الخلال[(١٠)] الحميدة: من التقلل من الدنيا والزهد فيها، وعدم المبالاة بها وبأهلها، والسخاء والصبر والحلم ومكارم الأخلاق، وطلاقة الوجه، لكن لا يخرج إلى حد الخلاعة، وملازمة الورع والسكينة والتواضع.

---

(١) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ الأستاذ أبو بكر بن مجاهد البغدادي شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين بسوق العطش ببغداد، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس عشرين ختمة وعلى قنبل المكي وعبد الله بن كثير المؤدب صاحب أبي أيوب الخياط صاحب اليزيدي، وروى الحروف سماعا عن إسحاق بن أحمد الخزاعي ومحمد ابن عبد الرحيم الأصفهاني ومحمد بن إسحاق أبي ربيعة ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير وأحمد ابن يحيى بن ثعلب وموسى بن إسحاق الأنصاري وأحمد بن فرح ومحمد بن الفرج الحراني. وبعد صيته واشتهر أمره، وفاق نظراءه مع الدين والحفظ والخير ولا أعلم أحدًا من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه ولا بلغنا ازدحام الطلبة على أحد كازدحامهم عليه حكى ابن الأخرم أنه وصل إلى بغداد فرأى في حلقة ابن مجاهد نحوا من ثلاثمائة مصدر، وقال علي بن عمر المقرئ: كان ابن مجاهد له في حلقته أربعة وثمانون خليفة يأخذون على الناس، توفي يوم الأربعاء وقت الظهر في العشرين من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة رحمه الله تعالى. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢).

(٢) في ز: فلا يؤخذ.

(٣) في ص: القراءة عنه.

(٤) في ز: ولا ينقل.

(٥) في م: لغة.

(٦) سقط في م.

(٧) في ز: فلا ينقل.

(٨) في م، ز: فيؤخذ.

(٩) زيادة من د، وسقط في م.

(١٠) في م، د: الخصال.

الفصل الخامس
فيما ينبغى للمقرئ أن يفعله

ينبغى له تحسين[١] الزى دائمًا لقوله عليه السلام: «إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الجَمَالَ»[٢]. وتركُ الملابس المكروهة وغير ذلك مما لا يليق به.

وينبغى له ألا يقصد بذلك توصلا إلى غرض من أغراض الدنيا: من مال أو رياسة[٣] أو وجاهة أو ثناء عند الناس أو صرف[٤] وجوههم إليه، أو نحو ذلك.

وينبغى إذا جلس أن يستقبل[٥] القبلة على طهارة كاملة، وأن يكون جاثيًا على ركبتيه، وأن يصون عينيه حال الإقراء عن تفريق نظرهما[٦] من غير حاجة، ويديه عن العبث، إلا أن يشير للقارئ إلى المد، والوصل، والوقف [وغير ذلك][٧] مما مضى عليه السلف.

وأن يوسع مجلسه ليتمكن جلساؤه فيه؛ كما روى أبو داود من حديث أبى سعيد الخدرى[٨] -رضى الله عنه- أن النبى ﷺ قال: «خَيْرُ المَجَالِسِ أَوْسَعُهَا»[٩].

---

(١) فى ص: يحسن.

(٢) أخرجه مسلم (١/ ٩٣) كتاب الإيمان باب تحريم الكبر وبيانه (١٤٧/ ٩١) وأحمد (١/ ٤١٢، ٤١٦، ٤٥١) وأبو داود (٢/ ٤٥٧) كتاب اللباس باب ما جاء فى الكبر (٤٠٩١) والترمذى (٣/ ٥٣٣ - ٥٣٤) كتاب البر والصلة باب ما جاء فى الكبر (١٩٩٨، ١٩٩٩) وابن ماجه (١/ ٨٤ - ٨٥) فى المقدمة باب فى الإيمان (٥٩) وفى (٤١٧٣) وأبو يعلى (٥٠٦٦، ٥٢٨٩) وابن خزيمة فى التوحيد (٣٨٤) وأبو عوانة (١/ ٣١) والطحاوى فى شرح المشكل (٥٥٥١، ٥٥٥٢) وابن حبان (٢٤٤، ٥٤٦٦) والطبرانى فى الكبير (١٠٠٠٠، ١٠٠٠١) والحاكم (٤/ ١٨١) والبيهقى فى الآداب (٥٩١) من طريق إبراهيم النخعى عن علقمة عن ابن مسعود عن النبى ﷺ قال: «لا يدخل الجنة من كان فى قلبه مثقال ذرة من كبر قال رجل: إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنًا ونعله حسنةً قال: إن الله جميل يحب الجمال، الكبر بطر الحق وغمط الناس». وأخرجه أحمد (١/ ٣٩٩) من طريق يحيى ابن جعدة عن ابن مسعود قال قال رسول الله ﷺ: «لا يدخل النار من كان فى قلبه مثقال حبة من إيمان ولا يدخل الجنة من كان فى قلبة مثقال حبة من كبر. . . . إن الله جميل يحب الجمال ولكن الكبر من سَفِه الحق وازدرى الناس».

(٣) فى د: ورياسة.

(٤) فى م: وصرف.

(٥) فى ص، د: أن يكون مستقبل.

(٦) فى ص: نظيرهما.

(٧) فى ز، ص، د: وغيره.

(٨) هو سعد بن مالك بن سنان - بنونين - ابن عبد بن ثعلبة بن عبيد بن خدرة - بضم المعجمة - الخدرى، أبو سعيد، بايع تحت الشجرة، وشهد ما بعد أحد، وكان من علماء الصحابة، له ألف ومائة حديث وسبعون حديثا، اتفقا على ثلاثة وأربعين، وانفرد البخارى بستة وعشرين، ومسلم باثنين وخمسين وعنه طارق بن شهاب، وابن المسيب، والشعبى، ونافع وخلق، قال الواقدى: مات سنة أربع وسبعين.

ينظر: الخلاصة (١/ ٣٧١) (٢٣٩٧)، تهذيب التهذيب (٣/ ٤٧٩)، الإصابة (٣/ ٧٨).

(٩) أخرجه البخارى فى الأدب المفرد (١١٣٦) وأبو داود (٢/ ٦٧٣) كتاب الأدب باب فى سعة المجالس =

وأن يقدم الأول فالأول، فإن أسقط الأول حقه لغيره قدمه، هذا ما عليه الناس.

وروى أن حمزة كان يقدم الفقهاء، فأول من يقرأ عليه سفيان الثورى[١]، وكان السلمى[٢] وعاصم يبدآن بأهل المعايش؛ لئلا يحتبسوا[٣] عن معايشهم[٤]، والظاهر أنهما ما كانا يفعلان[٥] ذلك إلا فى حق جماعة يجتمعون للصلاة[٦] بالمسجد لا يسبق بعضهم بعضًا، وإلا فالحق للسابق لا للشيخ.

وأن يسوى بين الطلبة بحسبهم، إلا أن يكون أحدهم مسافرًا أو يتفرس فيه النجابة[٧] أو غير ذلك.

* * *

= (٤٨٢٠) عن أبى سعيد الخدرى وصححه العلامة الألبانى فى الصحيحة (٨٣٢).

(١) هو سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع بن عبد الله بن موهب بن منقذ بن نصر بن الحكم بن الحارث بن مالك بن ملكان بن ثور بن عبد مناة بن أد بن طابخة وقيل: هو من ثور همدان قيل: روى عنه عشرون ألفًا. توفى بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة. ينظر الخلاصة (١/ ٣٩٦).

(٢) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمى الضرير مقرئ الكوفة، ولد فى حياة النبى ﷺ ولأبيه صحبة إليه انتهت القراءة تجويدًا وضبطًا، أخذ القراءة عرضًا عن عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود و زيد بن ثابت وأبى بن كعب رضى الله عنهم، أخذ القراءة عنه عرضًا عاصم وعطاء بن السائب وأبو إسحاق السبيعى ويحيى بن وثاب وعبد الله بن عيسى بن أبى ليلى ومحمد بن أبى أيوب وأبو عون محمد بن عبيد الله الثقفى وعامر الشعبى وإسماعيل بن أبى خالد والحسن والحسين رضى الله عنهما، وقال السبيعى كان أبو عبد الرحمن يقرئ الناس فى المسجد الأعظم أربعين سنة، وروى حماد بن زيد وغيره عن عطاء بن السائب أن أبا عبد الرحمن السلمى قال أخذنا القرآن عن قوم أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوهن إلى العشر الأخر حتى يعلموا ما فيهن فكنا نتعلم القرآن والعمل به وإنه سيرث القرآن بعدنا قوم يشربونه شرب الماء لا يجاوز تراقيهم بل لا يجاوز هاهنا ووضع يده على حلقه. ولا زال يقرئ الناس من زمن عثمان إلى أن توفى سنة أربع وسبعين وقيل سنة ثلاث وسبعين قال أبو عبد الله الحافظ وأما قول ابن قانع مات سنة خمس ومائة فغلط فاحش، وقول حجاج عن شعبة إن أبا عبد الرحمن لم يسمع من عثمان ليس بشىء فإنه ثبت لقيه لعثمان وكان ثقة كبير القدر وحديثه مخرج فى الكتب الستة. ينظر غاية النهاية (١/ ٤١٣، ٤١٤).

(٣) فى ص: يحبسوا.

(٤) فى ص: معاشهم.

(٥) فى ص: كانا لا يفعلان.

(٦) فى ص: لصلاة.

(٧) فى ص: النجاة.

الفصل السادس
فى قدر ما يسمع وما ينتهى إليه سماعه

الأصل أن هذا طاعة، فالطلبة فيه بحسب وسعهم، وأما ما روى عن السلف أنهم كانوا يقرءون ثلاثًا ثلاثًا وخمسًا خمسًا[١] وعشرًا عشرًا لا يزيدون على ذلك، فهذه حالة التلقين، وبلغت قراءة ابن مسعود[٢] على النبى ﷺ من أول النساء إلى قوله تعالى: ﴿وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١] وسمع نافع لورش القرآن [كله][٣] فى خمسين يومًا.

وقرأ[٤] الشيخ نجم الدين[٥] -مؤلف «الكنز»- القرآن كله جميعًا[٦] على الشيخ تقى الدين [بن][٧] الصائغ[٨] لما رحل إليه بمصر[٩] سبعة عشر يومًا.

---

(١) فى م: أو.

(٢) هو عبد الله بن مسعود بن غافل بمعجمة ثم فاء مكسورة بعد الألف ابن حبيب بن شمخ بفتح المعجمة الأولى وسكون الميم ابن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل الهذلى أبو عبد الرحمن الكوفى، أحد السابقين الأولين وصاحب النعلين، شهد بدرًا والمشاهد، وروى ثمانمائة حديث وثمانية وأربعين حديثًا، تلقن من النبى ﷺ سبعين سورة، قال علقمة: كان يشبه النبى ﷺ فى هديه ودله وسمته. قال أبو نعيم: مات بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين عن بضع وستين سنة. ينظر الخلاصة (٢/ ٩٩).

(٣) زيادة من ص، د.

(٤) فى ص: وقيده.

(٥) هو عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه هبة الله نجم الدين أبو محمد الواسطى الأستاذ العارف المحقق الثقة المشهور كان شيخ العراق فى زمانه، ولد سنة إحدى وسبعين وستمائة، وقرأ بالكثير على الشيوخ فبواسط على أحمد ومحمد ابنى غزال بن مظفر وأحمد بن محمد بن أحمد بن المحروق وإلى آخر الأنفال على على بن عبد الكريم خريم ثم قدم دمشق وبادر إلى إدراك التقى الصائغ بمصر فقرأ عليه ختمة بمضمن عدة كتب فى سبعة عشر يومًا، وطاف البلاد على طريق التجارة. وألف كتاب الكنز فى القراءات العشر جمع فيه للسبعة بين الشاطبية والإرشاد ثم نظمه فى كتاب سماه الكفاية على طريق الشاطبية وكان قد نظم قبل ذلك كتاب الإرشاد وسماه روضة الأزهار وله غير ذلك من نظم ونثر، وكان دينًا خيرًا صالحًا ضابطًا اعتنى بهذا الشأن أتم عناية وقرأ بما لم يقرأ به غيره فى زمانه فلو قرئ عليه بما قرأ أو على صاحبه الشيخ على الديوانى الواسطى لاتصلت أكثر الكتب المنقطعة ولكن قصور الهمم أوجب العدم فلا قوة إلا بالله، توفى رحمه الله تعالى ببغداد فى العشرين من شوال أو ذى القعدة سنة أربعين وسبعمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٢٩، ٤٣٠).

(٦) فى ز: جمعًا.

(٧) سقط فى م.

(٨) هو محمد بن أحمد بن عبد الخالق بن على بن سالم بن مكى الشيخ تقى الدين أبو عبد الله الصائغ المصرى الشافعى مسند عصره ورحلة وقته وشيخ زمانه وإمام أوانه، ولد ثامن عشر جمادى الأولى سنة ست وثلاثين وستمائة، وقرأ على الشيخ كمال الدين إبراهيم بن أحمد بن إسماعيل بن فارس جمعًا بالقراءات الاثنتى عشرة ختمتين الأولى فى جماعة والأخرى بمفرده وكان مع ذلك حسن الصوت طيب القراءة، وحكايته فى قراءته فى صلاة الفجر ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] مشهورة. توفى ثامن عشر صفر سنة خمس وعشرين وسبعمائة بمصر رحمه الله. ينظر =

وقرأ شيخنا الشيخ شمس الدين [بن][(١)] الجزرى على الشيخ شمس الدين بن الصائغ[(٢)] من أول النحل ليلة الجمعة، وختم ليلة الخميس فى ذلك الأسبوع - جمعًا للقراء السبع[(٣)] بـ «الشاطبية» و «التيسير» و «العنوان».

قال: وآخر مجلس ابتدأت فيه من أول الواقعة، ولم أزل حتى ختمت.

قال: وقدم رجل[(٤)] من حلب فختم لابن كثير فى خمسة أيام، وللكسائى فى [سبعة][(٥)] أيام.

وقرأ الشيخ شهاب الدين بن الطحان[(٦)] على الشيخ أبى العباس بن نحلة[(٧)] ختمة

= غاية النهاية (٢/ ٦٥، ٦٧).

(٩) فى ص، د: لمصر.

(١) سقط فى د.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن على بن أبى الحسن الإمام العلامة شمس الدين بنُ الصائغ الحنفى، قرأ القراءات إفرادًا وجمعًا للسبعة والعشرة على الشيخ تقى الدين محمد بن أحمد الصائغ بعد أن كان يقرؤها على الشيخ محمد المصرى ثم العربية على الشيخ أبى حيان وأخذ المعانى والبيان عن الشيخ علاء الدين القونوى والقاضى جلال الدين القزوينى وأخذ الفقه عن القاضى برهان الدين إبراهيم ابن عبد الحق ومهر فى العلوم ودقق وتقدم فى الأدب وبالجملة لم يكن فى زمنه حنفى أجمع للعلوم منه ولا أحسن ذهنًا وتدقيقًا وفهمًا وتقريرًا وأدبًا. توفى فى ثالث عشر شعبان سنة ست وسبعين وسبعمائة ولم يخلف بعده مثله ودرس فى عدة أماكن وولى إفتاء دار العدل ثم قضاء العسكر. ينظر غاية النهاية (٢/ ١٦٣، ١٦٤).

(٣) فى م: السبعة.

(٤) فى ص، د، م: وقدم على رجل.

(٥) زيادة من د.

(٦) هو أحمد بن إبراهيم بن سالم بن داود بن محمد المنبجى بن الطحان وكان الطحان الذى نسب إليه زوج أمه فإن أباه كان إسكافًا ومات وهو صغير فرباه زوج أمه فنسب إليه ولد أحمد هذا فى محرم سنة ثلاثة وسبعمائة وسمع البرزالى وابن السلعوس وغيرهما وأخذ القراءات عن الذهبى وغيره وكان حسن الصوت بالقرآن وكان الناس يقصدونه لسماع صوته بالتنكزية وكان إمامها وتوفى بدمشق فى صفر ومن نظمه:

طالب الدنيا كظام ... لم يجد إلا أجاجا
فإذا أمعن فيه ... زاده وردًا وهاجا

ينظر: شذرات الذهب فى أخبار من ذهب (٦/ ٢٧٣).

(٧) هو أحمد بن محمد بن يحيى بن نحلة بحاء مهملة المعروف بسبط السلعوس أبو العباس النابلسى ثم الدمشقى أستاذ ماهر ورع صالح، ولد سنة سبع وثمانين وستمائة، وقرأ بدمشق على ابن بضحان ومحمد بن أحمد بن ظاهر البالسى ثم رحل إلى القاهرة وقرأ بها على أبى حيان لعاصم ثم على الصائغ بمضمن كتب ثم قرأ القراءات على الجعبرى بالخليل وعلى ابن جبارة بالقدس ثم العشر على ابن مؤمن، فقدم دمشق وكتب وحصل وأقرأ بالجامع الأموى احتسابًا قرأ عليه محمد بن أحمد ابن اللبان وأحمد بن إبراهيم بن الطحان والنصير محمد بن محمد بن إبراهيم الجزرى وانتفع به خلق كثيرون وهو أحد الاثنين اللذين أجازهما ابن بضحان بإقراء القراءات، مات فى رجب سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة بدمشق وشيعه خلق رحمه الله. ينظر غاية النهاية (١/ ١٣٣).

لأبى عمرو من روايتيه فى يوم واحد، ولما ختم قال للشيخ: هل رأيت أحدًا يقرأ هذه القراءة؟ فقال: لا تقل هكذا[١]، ولكن قل: هل رأيت شيخًا يسمع هذا السماع؟

وأعظم ما سمعت[٢] فى هذا الباب أن الشيخ مكين الدين الأسمر[٣] دخل إلى الجامع بالإسكندرية، فوجد شخصًا ينظر إلى أبواب الجامع، فوقع فى نفس المكين أنه رجل صالح وأنه يعزم على الرواح[٤] إلى جهته ليسلم عليه، ففعل ذلك، وإذا به [الشيخ][٥] ابن وثيق[٦]: ولم يكن لأحدهما معرفة بالآخر ولا رؤية، فلما سلم عليه قال للمكين[٧]: أنت عبد الله بن منصور؟ قال: نعم، قال: ما جئت من [بلاد][٨] الغرب إلا بسببك؛ لأقرئك[٩] القراءات فابتدأ عليه المكين فى تلك الليلة القرآن من أوله جمعًا للسبع، وعند طلوع الشمس إذا به يقول: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ٦] فختم عليه القرآن للسبع فى ليلة واحدة[١٠].

* * *

(١) فى ص: كذا. (٢) فى ص: ما سمع.

(٣) هو عبد الله بن منصور بن على بن منصور أبو محمد بن أبى على بن أبى الحسن بن أبى منصور اللخمى الإسكندرى المالكى الشاذلى المعروف بالمكين الأسمر أستاذ محقق، كان مقرئ الإسكندرية بل الديار المصرية فى زمانه ثقة صالح زاهد، قرأ القراءات الكثيرة على أبى القاسم الصفراوى وإبراهيم بن وثيق، قرأ عليه محمد بن محمد بن السراج الكاتب ومحمد بن عبد النصير ابن الشواء، ولد سنة إحدى عشرة وستمائة ومات فى غرة ذى القعدة سنة اثنتين وتسعين وستمائة بالإسكندرية. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٦٠).

(٤) فى د: إلى الرواح، وفى ص: على السير. (٥) زيادة من م.

(٦) هو إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن بن وثيق الإمام أبو القاسم الأندلسى الإشبيلى إمام مشهور مجود محقق، قرأ على حبيب بن محمد سبط شريح وعبد الرحمن بن محمد بن عمرو اللخمى وأحمد ابن مقدام الرعينى وأبى الحسن خالص وقرأ أيضًا على أحمد بن أبى هارون التميمى ونجبة بن يحيى وأحمد بن منذر وقاسم بن محمد وعبد الرحمن بن عبد الله بن حفظ الله وأبى الحسن محمد ابن محمد بن زرقون أصحاب شريح وغيره، ولد سنة سبع وستين وخمسمائة بإشبيلية وتوفى بالإسكندرية فى يوم الإثنين رابع ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وستمائة ودفن بين الميناوين على سيف البحر. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٤، ٢٥).

(٧) فى م: المكين. (٨) زيادة من ص.

(٩) فى م: إلا بسبيل أن أقرئك. (١٠) فى م: فى الليلة الواحدة.

الفصل السابع
فيما يقرئ[1] به

لا يجوز له أن يقرئ[2] إلا بما قرأ[3] أو سمع؛ فإن قرأ نفس الحروف المختلف فيها خاصة، أو سمعها، أو ترك[4] ما اتفق عليه، جاز إقراؤه القرآن بها اتفاقًا بالشرط.

وهو أن يكون ذاكرًا... إلى آخره كما[5] تقدم.

لكن لا يجوز له أن[6] يقول: قرأت بها القرآن كله.

وأجاز ابن مجاهد وغيره أن يقول المقرئ: قرأت برواية فلان القرآن، من غير تأكيد، إذا كان قرأ بعض القرآن. وهو قول لا يعول عليه؛ لأنه تدليس فاحش يلزم منه مفاسد كثيرة.

وهل يجوز [له][7] أن يقرئ بما أجيز له[8] على أنواع الإجازة؟

جوزه[9] الجعبرى مطلقًا، والظاهر أنه إن تلا[10] بذلك على غير ذلك الشيخ، أو سمعه، ثم أراد أن يعلى سنده بذلك الشيخ أو يكثر طرقه - جاز وحسن[11]؛ لأنه جعلها متابعة. [وقد فعل ذلك أبو حيان بـ «التجريد» وغيره عن ابن البخارى وغيره متابعة][12] وكذا فعل الشيخ تقى الدين [بن][13] الصائغ بـ «المستنير» عن الشيخ كمال الدين الضرير[14] عن

---

(١) فى م: يقرأ.

(٢) فى م: يقرأ.

(٣) فى م: قراءة.

(٤) فى م، د: وترك.

(٥) فى م: لما.

(٦) فى د: أنه.

(٧) زيادة من م، ص.

(٨) فى ص: به.

(٩) فى م: جوز.

(١٠) فى م: امتلى.

(١١) فى م: وجنس.

(١٢) من قوله: «وقد فعل»، إلى قوله: «وغيره متابعة» سقط من م.

وأبو حيان هو محمد بن يوسف بن على بن يوسف بن حيان، أبو حيان، الغرناطى الأندلسى. مفسر، محدث، أديب، مؤرخ، نحوى، لغوى. أخذ القراءات عن أبى جعفر بن الطباع، والعربية عن أبى الحسن الأبذى وابن الصائغ وغيرهما.

وسمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية والقاهرة والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخًا، وتولى تدريس التفسير بالمنصورية، والإقراء بجماع الأقمر.

من تصانيفه: «البحر المحيط» فى تفسير القرآن، و «تحفة الأريب»، فى غريب القرآن، و «عقد اللآلى فى القراءات السبع العوالى»، و «الإعلان بأركان الإسلام». ينظر شذرات الذهب (٦/ ١٤٥) ومعجم المؤلفين (١٢/ ١٣٠) والأعلام (٨/ ٢٦).

(١٣) سقط فى م.

(١٤) هو على بن شجاع بن سالم بن على بن موسى بن حسان بن طوق بن سند بن على بن الفضل ابن على ابن عبد الرحمن بن على بن موسى بن عيسى بن موسى بن محمد بن على بن عبد الله ابن عباس ابن عبد المطلب بن هاشم كمال الدين أبو الحسن بن أبى الفوارس الهاشمى العباسى =

السَّلَفى[(١)]، وقد قرأ بالإجازة أبو معشر الطبرى[(٢)]، وتبعه الجعبرى وغيره، وفى النفس منه شىء، ولا بد مع ذلك من اشتراط الأهلية.

* * *

= الضرير المصرى الشافعى صهر الشاطبى الإمام الكبير النقال الكامل شيخ الإقراء بالديار المصرية، ولد فى شعبان سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة، وقرأ القراءات السبع سوى رواية أبى الحارث فى تسع عشرة ختمة على الشاطبى ثم قرأ عليه بالجمع للسبعة، وكان أحد الأئمة المشاركين فى فنون من العلم حسن الأخلاق تام المروءة كثير التواضع مليح التودد وافر المحاسن انتهت إليه رياسة الإقراء وازدحم عليه القراء، وكان من الأئمة الصالحين وعباد الله العاملين. مات فى سابع الحجة سنة إحدى وستين وستمائة رحمه الله. ينظر غاية النهاية (١/ ٥٤٤ - ٥٤٦).

(١) فى ص: العقلى. والصواب السلفى وهو أحمد بن محمد بن سلفة (بكسر السين وفتح اللام) الأصبهانى، صدر الدين، أبو طاهر السلفى: حافظ مكثر، من أهل أصبهان. رحل فى طلب الحديث، وكتب تعاليق وأمالى كثيرة، وبنى له الأمير العادل وزير الظافر العبيدى مدرسة فى الإسكندرية، سنة ٥٤٦هـ، فأقام إلى أن توفى فيها. له «معجم مشيخة أصبهان» و «معجم شيوخ بغداد - خ» و «معجم السفر - خ» نشرت منه نسخة كثيرة النقص باسم «أخبار وتراجم أندلسية» وله الفضائل الباهرة فى مصر والقاهرة - خ) فى الخزانة الحميدية بالأستانة، الرقم (٣٦٣ تاريخ) كما فى «المختار من المخطوطات العربية فى الأستانة، ص ٥٠ وفى خزانة الرباط (١٠٤٦د) رسالة فى ترجمته. وللمعاصر محمد محمود زيتون، الإسكندرى، كتاب «الحافظ السلفى أشهر علماء الزمان - ط» فى سيرته. ينظر الأعلام (١/ ٢١٥) ووفيات الأعيان (١/ ٣١).

(٢) هو عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد بن على بن محمد أبو معشر الطبرى القطان الشافعى شيخ أهل مكة إمام عارف محقق أستاذ كامل ثقة صالح. ألف كتاب التلخيص فى القراءات الثمانى وكتاب سوق العروس فيه ألف وخمسمائة رواية وطريق وكتاب الدرر فى التفسير وكتاب الرشاد فى شرح القراءات الشاذة وكتاب عنوان المسائل وكتاب طبقات القراء وكتاب العدد وكتابًا فى اللغة وروى كتاب تفسير النقاش عن شيخه الزيدى وتفسير الثعلبى عن مؤلفه، توفى بمكة سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٠١).

الفصل الثامن
فى الإقراء والقراءة فى الطريق

قال الإمام مالك -رحمه الله تعالى-: ما أعلم القراءة تكون فى الطريق.

وروى عن عمر بن عبد العزيز(١) أنه أذن فيها.

وقال الشيخ محيى الدين النووى -رحمه الله تعالى-: وأما القراءة فى الطريق فالمختار: أنها جائزة غير مكروهة إذا لم يَلْتَهِ(٢) صاحبها، فإن الْتَهَى(٣) عنها كرهت، كما كره النبى ﷺ القراءة للناعس مخافة(٤) من الغلط(٥).

قال شيخنا: وقرأت على ابن الصائغ فى الطريق غير مرة، تارة(٦) نكون ماشِيَيْن، وتارة يكون راكبًا وأنا ماشٍ.

وأخبرنى غير واحد(٧) أنهم كانوا يستبشرون بيوم يخرج فيه لجنازة.

قال القاضى محب الدين الحلبى(٨): كثيرًا ما كان يأخذنى فى خدمته، فكنت أقرأ عليه

---

(١) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم. قرشى من بنى أمية. الخليفة الصالح. ربما قيل له خامس الخلفاء الراشدين لعدله وحزمه. معدود من كبار التابعين. ولد ونشأ بالمدينة. وولى إمارتها للوليد. ثم استوزره سليمان بن عبد الملك وولى الخلافة بعهد من سليمان سنة ٩٩ هـ فبسط العدل، وسكّن الفتن. ينظر: الأعلام للزركلى (٥/ ٢٠٩)، و «سيرة عمر بن عبد العزيز» لابن الجوزى، و«الخليفة الزاهد» لعبد العزيز سيد الأهل.

(٢) فى م: ينته. (٣) فى م: نهى.

(٤) فى ص: كراهة مخافة.

(٥) ورد معناه فى حديث عن أبى هريرة أخرجه مسلم (١/ ٥٤٣) كتاب صلاة المسافرين باب أمر من نعس فى صلاته أو استعجم عليه القرآن (٢٢٣/ ٧٨٧) وأحمد (٢/ ٣١٨) وأبو داود (١/ ٤١٩) كتاب الصلاة باب النعاس فى الصلاة (١٣١١) والنسائى فى الكبرى (٥/ ٢٠) كتاب فضائل القرآن باب من استعجم القرآن على لسانه من طريق معمر عن همام بن منبه عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم من الليل فاستعجم القرآن على لسانه فلم يدر ما يقول فليضطجع».
وأخرجه ابن ماجه (٢/ ٤٩٦) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء فى المصلى إذا نعس (١٣٧٢) من طريق أبى بكر بن يحيى بن النضر عن أبيه عن أبى هريرة ... فذكره بنفس اللفظ السابق.

(٦) فى م: فتارة.

(٧) فى ص: واحد منهم.

(٨) هو أبو الطيب بن غلبون عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون الحلبى المقرئ الشافعى صاحب الكتب فى القراءات قرأ على جماعة كثيرة وروى الحديث وكان ثقة محققًا بعيد الصيت توفى بمصر فى جمادى الأولى وله ثمانون سنة وأخذ عنه خلق كثير قال السيوطى فى «حسن المحاضرة»: قرأ على إبراهيم ابن عبد الرزاق وقرأ عليه ولده وبكر بن أبى طالب وأبو عمر الطلمنكى وكان حافظًا للقراءة ضابطًا ذا عفاف ونسك وفضل وحسن تصنيف ولد فى رجب سنة تسع وثلاثين ومات بمصر فى جمادى الأولى. انتهى. ينظر: شذرات الذهب (٣/ ١٣١).

فى الطريق.

قال عطاء بن السائب[١]: كنا نقرأ على أبى عبد الرحمن السلمى وهو يمشى.

قال السخاوى[٢]: وقد عاب علينا قوم الإقراء فى الطريق. ولنا فى أبى عبد الرحمن السلمى أسوة حسنة، وقد[٣] كان لمن هو خير منه قدوة.

* * *

(١) عطاء بن السائب الثقفى أبو محمد الكوفى، أحد الأئمة. روى عن أنس، وابن أبى أوفى وعمرو ابن حريث. وعن ذر المرهبى وخلق. وروى عنه شعبة والسفيانان والحمادان، ويحيى القطان. قال ابن مهدى: كان يختم كل ليلة. واختلط عطاء، فسمع منه شعبة فى الاختلاط حديثين، وجرير ابن عبد الحميد، وعبد الواحد بن زيد وأبو عوانة، وهشيم، وخالد بن عبد الله. قال ابن سعد مات سنة ست وثلاثين ومائة. ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٣٠).

(٢) هو على بن محمد بن عبد الصمد، أبو الحسن، السخاوى، الشافعى. عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، أصله من سخا بمصر سكن دمشق، وتوفى فيها سنة ٦٤٣ هـ. من تصانيفه: «جمال القراء وكمال الإقراء»، و «هداية المرتاب»، و «الكوكب الوقاد» فى أصول الدين، و«الجواهر المكللة» فى الحديث. ينظر: الأعلام (٥/ ١٥٤)، ومعجم المؤلفين (٧/ ٢٠٩)، وكشف الظنون (١/ ٥٩٣).

(٣) فى م: ولقد.

الفصل التاسع
فى حكم الأجرة على الإقراء وقبول هدية القارئ

أما الأجرة: فمنعها أبو حنيفة[(١)] والزهرى وجماعة؛ لقوله عليه السلام: «اقْرَءُوا القُرْآنَ ولا تَأْكُلُوا بِهِ»[(٢)].

ولأن حصول العلم متوقف على معنى[(٣)] من قبل المتعلم [فيكون ملتزمًا بما] لا يقدر على تسليمه؛ فلا يصح.

قال فى «الهداية»: وبعض المشايخ[(٤)] استحسن الإيجار على تعليم القرآن اليوم؛ لأنه قد ظهر التوانى فى الأمور الدينية، وفى الامتناع من ذلك تضييع حفظ القرآن، فأجازها[(٥)] الحسن[(٦)] وابن سيرين[(٧)] والشعبى[(٨)] إذا لم يشترط.

---

(١) هو النعمان بن ثابت بن كاوس بن هرمز. ينتسب إلى تيم بالولاء. الفقيه المجتهد المحقق الإمام، أحد أئمة المذاهب الأربعة، قيل: أصله من أبناء فارس، ولد ونشأ بالكوفة. كان يبيع الخز ويطلب العلم، ثم انقطع للدرس والإفتاء. قال فيه الإمام مالك «رأيت رجلًا لو كلمته فى هذه السارية أن يجعلها ذهبًا لقام بحجته»، وعن الإمام الشافعى أنه قال: «الناس فى الفقه عيال على أبى حنيفة». له «مسند» فى الحديث، و «المخارج» فى الفقه، وتنسب إليه رسالة «الفقه الأكبر» فى الاعتقاد، ورسالة «العالم والمتعلم». ينظر: الأعلام للزركلى (٩/ ٤)، والجواهر المضية (١/ ٢٦)، و «أبو حنيفة» لمحمد أبى زهرة، والانتقاء لابن عبد البر (١٢٢ - ١٧١)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٣٢٣ - ٤٣٣).

(٢) أخرجه الطبرانى فى الأوسط (٨/ ٣٤٤) (٨٨٢٣) عن أبى هريرة بلفظ: «اقرءوا القرآن ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه تعلموا القرآن. . .» الحديث وذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٧١) وقال: رواه الطبرانى فى الأوسط عن شيخه المقدام بن داود وهو ضعيف وله شاهد من حديث عبد الرحمن بن شبل الأنصارى. أخرجه أحمد (٣/ ٤٢٨، ٤٤٤) ولفظه: «اقرءوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به. . .» الحديث. وقال الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٧٠، ١٧١): رواه أحمد والبزار بنحوه ورجال أحمد ثقات.

(٣) فى م: معين.

(٤) سقط فى ز، م.

(٥) فى ص: الأشياخ.

(٦) فى د: وأجازوها.

(٧) هو الحسن بن يسار البصرى، أبو سعيد. تابعى، كان أبوه يسار من سبى ميسان، ومولى لبعض الأنصار. ولد بالمدينة وكانت أمه ترضع لأم سلمة. رأى بعض الصحابة، وسمع من قليل منهم. كان شجاعًا، جميلًا، ناسكًا، فصيحًا، عالمًا، شهد له أنس بن مالك وغيره. وكان إمام أهل البصرة. كان أولًا كاتبًا للربيع بن سليمان والى خراسان، ولى القضاء بالبصرة أيام عمر ابن عبد العزيز. ثم استعفى. نقل عنه أنه قال بقول القدرية، وينقل أنه رجع عن ذلك، وقال: الخير والشر بقدر. ينظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٢٦٣ - ٢٧١)، والأعلام للزركلى (٢/ ٢٤٢)، و «الحسن البصرى» لإحسان عباس.

(٨) هومحمد بن سيرين الأنصارى مولاهم أبو بكر البصرى إمام وقته. روى عن مولاه أنس وزيد بن ثابت وعمران بن حصين وأبى هريرة وعائشة وطائفة من كبار التابعين. وروى عنه الشعبى وثابت، وقتادة وأيوب ومالك بن دينار وسليمان التيمى وخالد الحذاء والأوزاعى وخلق كثير قال أحمد: لم يسمع من ابن عباس. وقال خالد الحذاء: كل شىء يقول نبئتُ عن ابن عباس إنما سمعه من عكرمة أيام =

وأجازها مالك مطلقًا سواء اشترط المعلم قدرًا فى كل شهر، أو جمْعة، أو يوم، أو غيرها، أو شرط[١] على كل [جزء][٢] من القرآن كذا، أو لم يشترط[٣] شيئًا من ذلك ودُخِلَ على الجهالة من الجانبين، هذا هو المعول عليه.

وقال ابن الجلاب[٤] من المالكية: «لا يجوز إلا مشاهرة ونحوها».

ومذهب مالك: أنه لا يقضى للمعلم بهدية الأعياد والجمع.

وهل يقضى بالحذقة - وهى الصرافة[٥] - إذا جرى بها العرف، أو لا؟ قولان، الصحيح: نعم. قال سحنون[٦]: وليس فيها شىء معلوم، وهى على قدر حال الأب.

= المختار قال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا عاليًا رفيعًا فقيهًا إمامًا كثير العلم. وقال أبو عوانة: رأيت ابن سيرين فى السوق فما رآه أحد إلا ذكر الله تعالى وقال بكر المزنى: والله ما أدركنا من هو أورع منه وروى أنه اشترى بيتًا، فأشرف فيه على ثمانين ألف دينار، فعرض فى قلبه منه شىء فتركه. وقال جرير بن حازم: سمعت محمدًا يقول رأيت الرجل الأسود ثم قال: أستغفر الله ما أرانا إلا قد اغتبناه. وروى أنه كان يصوم يومًا ويفطر يومًا قال حمّاد بن زيد: مات سنة عشر ومائة. ينظر: الخلاصة (٢/ ٤١٢ - ٤١٣).

(٨) هو عامر بن شراحيل الشعبى. أصله من حمير. منسوب إلى الشعب (شعب همدان) ولد ونشأ بالكوفة. وهو راوية فقيه، من كبار التابعين. اشتهر بحفظه. كان ضئيل الجسم. أخذ عنه أبو حنيفة وغيره. وهو ثقة عند أهل الحديث. اتصل بعبد الملك بن مروان. فكان نديمه وسميره. أرسله سفيرًا فى سفارة إلى ملك الروم. خرج مع ابن الأشعث فلما قدر عليه الحجاج عفا عنه فى قصة مشهورة. ينظر: تذكرة الحفاظ (١/ ٧٤ - ٨٠)، والأعلام للزركلى (٤/ ١٩)، والوفيات (١/ ٢٤٤)، والبداية والنهاية (٩/ ٤٩)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٦٩).

(١) فى م: أو اشترط. (٢) سقط فى ص.

(٣) فى د: يشرط.

(٤) فى م: ابن الجلال، وهو عبيد الله بن الحسن بن الجلاب، أبو القاسم، فقيه، أصولى حافظ، تفقه بأبى بكر الأبهرى وغيره، وتفقه به القاضى عبد الوهاب وغيره من الأئمة، وكان أفقه المالكية فى زمانه بعد الأبهرى وما خلف ببغداد فى المذهب مثله، وسماه بعض العلماء بالقاضى عياض. من تصانيفه: «كتاب مسائل الخلاف»، و «كتاب التفريع فى المذهب». ينظر: شجرة النور الزكية (ص ٩٢)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٨٣)، والعبر (٣/ ١٠)، وشذرات الذهب (٣/ ٩٣)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٥٤).

(٥) فى ز، ص، د: إلا صرافة.

(٦) هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب، أبو سعيد، التنوخى القيروانى. وسحنون لقبه. من العرب صلبية. أصله شامى من حمص. فقيه مالكى، شيخ عصره وعالم وقته. كان ثقة حافظًا للعلم، رحل فى طلب العلم وهو ابن ثمانية عشر عامًا أو تسعة عشر. ولم يلاق مالكًا وإنما أخذ عن أئمة أصحابه كابن القاسم وأشهب. والرواة عنه نحو ٧٠٠، انتهت إليه الرياسة فى العلم، وكان عليه المعول فى المشكلات وإليه الرحلة. راوده محمد بن الأغلب حولًا كاملًا على القضاء، ثم قبل منه على شرط ألا يرتزق له شيئًا على القضاء، وأن ينفذ الحقوق على وجهها فى الأمير وأهل بيته. وكانت ولايته سنة ٢٣٤هـ، ومات وهو يتولى القضاء سنة ٢٤٠هـ. من مصنفاته: «المدونة» جمع فيها فقه مالك. ينظر: شجرة النور الزكية ص (٦٩)، والديباج ص (١٦٠)، ومرآة الجنان (٢/ ١٣١).

قالوا: وإذا بلغ الصبى ثلاثة أرباع القرآن لم يكن لأبيه إخراجه، ووجبت الختمة، وتوقف[١] فى الثُّلُثين.

فرع:[٢] هل يقضى على القارئ بإعطاء شىء إذا قرأ رواية؟ ولم أر فيها عند المالكية نصًّا.

والظاهر[٣] أن حكمها حكم الحذقة[٤].

ومذهب الشافعى جواز أخذ الأجرة إذا شارطه واستأجره إجارة صحيحة.

قال الأصفونى[٥] فى «مختصر الروضة»: ولو استأجره لتعليم قرآن عيَّن السورة والآيات، ولا يكفى أحدهما على الأصح.

وفى التقدير بالمدة وجهان، [أصحهما: يكفى][٦].

والأصح: أنه لا يجب تعيين قراءة نافع أو غيره، وأنه لو كان يتعلم وينسى يرجع فى وجوب إعادته إلى العرف، ويشترط كون المتعلم مسلمًا أو يرجى إسلامه. انتهى.

وأما قبول الهدية فامتنع منه[٧] جماعة من السلف والخلف، تورعًا وخوفًا من أن يكون بسبب القراءة.

وقال النووى -رحمه الله-: ولا يَشِينُ المقرئ طمع فى رفق يحصل له من بعض من يقرأ عليه، سواء كان الرفق مالًا أو خدمة، وإن قل، ولو كان على صورة الهدية التى لولا قراءته [عليه][٨] لما أهداها إليه.

* * *

---

(١) فى د، ز، ص: ووقف.
(٢) زاد فى د: انظر.
(٣) فى ص: والعلم.
(٤) فى ص: الحذاقة.
(٥) هو عبد الرحمن بن يوسف بن إبراهيم بن على، العلامة، نجم الدين، أبو القاسم، ويقال أبو محمد الأصفونى، ولد سنة سبع وسبعين وستمائة، قال الإسنوى: برع فى الفقه وغيره وكان صالحًا سليم الصدر يتبرك به من يراه من أهل السنة والبدعة. اختصر الروضة. توفى بمنى فى ثانى عيد الأضحى سنة خمسين وسبعمائة. ينظر: طبقات الشافعية (٣/ ٢٩ - ٣٠).
(٦) زيادة من ص، د.
(٧) فى م: منها.
(٨) سقط فى م.

الفصل العاشر
فى أمور تتعلق بالقصيدة[(١)]
من عروض وإعراب وغيرها

اعلم أن هذه القصيدة من الرجز[(٢)]، ووزنه: مستفعلن، ست مرات، من أول أعاريضه وهو التام.

وله ضربان: تام[(٣)]، وهو الذى لم يتغير وتده[(٤)].

ومقطوع: وهو ما حذف آخر وتده وسكن ما قبله.

وهما واقعان فى القصيدة، إلا أن بعض الأبيات يقع عروضه مقطوعًا، كقوله:

وامْـنَـعْ يُـؤَاخِـذْ وَبِـعَـادًا الاولَى ....

[وما علمت له وجهًا][(٥)] وكثيرًا ما وقع[(٦)] فى ألفية ابن مالك[(٧)] وابن معطٍ[(٨)]، [ولم أر

---

(١) فى ص: بالقصيد.

(٢) هو أحد بحور الشعر الستة عشر التى ذكرها العروضيون ومفتاح هذا البحر أو ضابطه - كما نص عليه بعضهم - هو:

فـى أبـحـر الأرجـاز بـحـر يـسـهـل مـسـتـفـعـلن مـسـتـفـعـلن مـسـتـفـعـل

(٣) زاد فى ز: ناقص.

(٤) الأوتاد فى الشعر على ضربين: أحدهما حرفان متحركان والثالث ساكن نحو «فعو وعلن» وهذا الذى يسميه العروضيون المقرون؛ لأن الحركة قد قرنت الحرفين، والآخر ثلاثة أحرف متحرك ثم ساكن ثم متحرك، وذلك «لات» من مفعولات وهو الذى يسميه العروضيون المفروق؛ لأن الحرف قد فرق بين المتحركين. ينظر: لسان العرب (٦/ ٤٧٥٧).

وقد بنى العروضيون تقطيع الشعر على الأوتاد والأسباب، وقد ذكرنا المراد بالأوتاد، وأما الأسباب، فهى جمع سبب، وهو حرف متحرك وحرف ساكن، وهو على ضربين: سببان مقرونان، وسببان مفروقان؛ فالمقرونان ما توالت فيه ثلاث حركات بعدها ساكن، نحو «متفا» من «متفاعلن»، و «علتن» من «مفاعلتن»، فحركة التاء من «متفا»، قد قرنت السببين، وكذلك حركة اللام من «علتن»، قد قرنت السببين أيضًا، والمفروقان هما اللذان يقوم كل واحد منها بنفسه، أى يكون حرف متحرك وحرف ساكن، ويتلوه حرف متحرك، نحو «مستف» من «مستفعلن»، ونحو «عيلن» من «مفاعيلن». ينظر: لسان العرب (٣/ ١٩١١).

(٥) سقط فى د. (٦) فى ص: ما يقع.

(٧) هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائى الجيّانى الشافعى النحوى نزيل دمشق، إمام النحاة وحافظ اللغة. قال الذهبى: ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة، وسمع بدمشق من السخاوى والحسن بن الصباح وجماعة، وكان إمامًا فى القراءات وعللها. وأما اللغة فكان إليه المنتهى فى الإكثار من نقل غريبها. وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرًا لا يجارى، وحبرًا لا يبارى. توفى ابن مالك ثانى عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة. ينظر بغية الوعاة (١/ ١٣٠- ١٣٤).

(٨) هو يحيى بن معط بن عبد النور أبو الحسين زين الدين الزواوى المغربى الحنفى النحوى كان إمامًا =

من العروضيين من ذكر ذلك مع كثرة الفحص عنه إلا فى كلام الشيخ العلامة بدر الدين الدمامينى[(١)] -رحمه الله- فى شرحه للخزرجية؛ فإنه قال: استدرك بعضهم للرجز عروضًا مقطوعًا ذات ضرب مقطوع، وأنشد على ذلك:

لأَطْرُقَنَّ حِضْنَهُمْ صَبَاحَا وَأَبْرُكَنَّ مَبْرَكَ النَّعَامَه][(٢)]

ويدخل فى هذا البحر من الزحاف[(٣)]، الخبن: وهو حذف سين «مستفعلن» فينقل إلى مُتَفْعِلُنْ، والطى: وهو حذف فائه، فإنه ينقل[(٤)] إلى مُسْتَعِلُنْ.

والخبل: وهو اجتماع الخبن والطى، فينتقل[(٥)] إلى: فَعِلَتُنْ.

وعروض هذا البحر وضربه يدخلهما من الزحاف ما يدخل الحشو، إلا[(٦)] هذا الضرب المقطوع فيدخله الخبن خاصة.

واعلم أن المصنف - أثابه الله تعالى - بالغ فى اختصار هذه القصيدة [جدًّا][(٧)] حتى حوت

= مبرزًا فى العربية، شاعرًا محسنًا، قرأ على الجزولى، وسمع من ابن عساكر، وأقرأ النحو بدمشق مدة ثم بمصر، وتصدر بالجامع العتيق، وحمل الناس عنه. وصنف الألفية فى النحو، الفصول له. ولد سنة أربع وستين وخمسمائة، ومات فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة. وله: العقود والقوانين فى النحو، وكتاب حواش على أصول ابن السراج فى النحو، وكتاب شرح الجمل فى النحو، وكتاب شرح أبيات سيبويه نظم، وكتاب ديوان خطب. وله قصيدة فى القراءات السبع، ونظم كتاب الصحاح للجوهرى فى اللغة، ولم يكمل، ونظم كتاب الجمهرة لابن دريد فى اللغة، ونظم كتابًا فى العروض، وله كتاب المثلث. ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٤٤).

(١) هو محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشى المخزومى الإسكندرانى بدر الدين المعروف بابن الدّمامينى المالكى النحوى الأديب. ولد بالإسكندرية سنة ثلاث وستين وسبعمائة، وتفقه وعانى الآداب، ففاق فى النحو والنظم والنثر والخط ومعرفة الشروط، وشارك فى الفقه وغيره، وناب فى الحكم، ودرّس بعدة مدارس، وتقدم ومهر، واشتهر ذكره، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، ثم رجع إلى الإسكندرية، واستمر يقرئ بها، ويحكم ويتكسب بالتجارة ثم قدم القاهرة، وعين للقضاء فلم يتفق له. وله من التصانيف: تحفة الغريب فى حاشية مغنى اللبيب، وشرح البخارى، وشرح التسهيل، وشرح الخزرجية، وجواهر البحور فى العروض، والفواكه البدرية، من نظمه، ومقاطع الشرب، ونزول الغيث. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٦٦ - ٦٧).

(٢) بدل ما بين المعقوفين فى ز: وغيرهما.

(٣) الزحاف: هو نوع من التغيير فى تفعيلات البحور الشعرية بحذف حركة أو تسكينها، وذكر فى لسان العرب (٣/ ١٨١٨) أنه سمى بذلك لثقله، وأنه تخص به الأسباب دون الأوتاد إلا القطع فإنه يكون فى أوتاد الأعاريض والضروب، وذلك أنه سقط ما بين الحرفين حرف فزحف أحدهما إلى الآخر. ينظر: لسان العرب (٣/ ١٨١٨).

(٤) فى م، ص، د: فينقل. (٥) فى م، ص، د: فينقل.

(٦) فى م: إلى. وعروض البحر الشعرى: هى آخر تفعيلة فى الشطر الأول من البيت، وضربه هو آخر تفعيلة من الشطر الثانى، أما حشوه فهو ما سوى العروض والضرب من التفعيلات.

(٧) سقط فى ز، م.

على صغر[(١)] حجمها عشر قراءات من طرق كثيرة، ومخارج الحروف، ونبذة من التجويد، ومن الوقف والابتداء، وغير ذلك مما هو مذكور فيها، فلذلك دعته الضرورة إلى ارتكاب أشياء مخالفة للأصل، تارة من جهة العروض، [وتارة من جهة العربية، وتارة من جهة القافية][(٢)]، لكن كلها وقعت لغيره من فصحاء العرب[(٣)].

---

(١) فى ز، س: قلة.

(٢) العبارة التى بين المعقوفين وردت فى د، مع تقديم وتأخير.

(٣) اعلم أنه يجوز فى الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز فى الكلام غير المسجوع، من رد فرع إلى أصل ، أو تشبيه غير جائز بجائز، اضطر إلى ذلك أو لم يضطر إليه ؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر .

وأنواعها منحصرة فى الزيادة ، والنقص ، والتقديم ، والتأخير ، والبدل :

فالزيادة تنحصر فى زيادة حرف، نحو تنوين الاسم غير المنصرف ، إذا لم يكن آخره ألفا ، رد إلى أصله من الانصراف ؛ نحو قوله تعالي : ﴿قواريرًا قواريرا من فضة قدروها تقديرا﴾ [الإنسان: ١٥ ، ١٦] فى قراءة من صرف الأول منهما ، ونحو قول أمية بن أبى الصلت:

فـأتـاهـا أحـيـمـر كـأخـى الـسـهـ ... ـم بـعـضـب فـقـال : كـونـى عـقـيـرا

فإن كان آخره ألفا، نحو : حبلى ، لم يصرف .

وزيادة حركة ، نحو تحريك العين الساكنة إتباعا لما قبلها ، وتشبيها بتحريكها إذا نقلت إليها الحركة مما بعدها ، فى الوقف، نحو قولك : قام عمرو ، ومن ذلك قوله:

إذا تحـرك نـوح قـامـتـا مـعـه ... ضربـا ألـيـمـا بـسبـت يلعـج الـجلدا

يريد : الجلْد .

وزيادة كلمة ؛ نحو : زيادة « أن » بعد كاف التشبيه ؛ تشبيها لها بزيادتها بعد « لما » ؛ نحو قوله:

ويـومـا تـوافـيـنـا بـوجـه مـقـسـم ... كـأن ظـبـيـةٍ تـعـطـو إلـى وارق الـسـلـم

أى : كظبية

والنقص منحصر فى نقص حرف ؛ نحو حذف صلة هاء الضمير فى الوصل ؛ إجراء له مجرى الوقف، ومن ذلك قوله:

أو مـعـبـر الـظـهـر يـنـبـى عـن ولـيـتـه ... مـا حـج ربـهُ فـى الـدنـيـا ولا اعـتـمـرا

والأحسن إذا حذفت الصلة ، أن تسكن الهاء ، حتى تكون قد أجريت الوصل مجرى الوقف إجراء كاملا ؛ نحو قوله:

وأشـرب الـمـاء مـا بـى نـحـوه عـطـش ... إلا لأن عـيـونـهْ سـيـل واديـهـا

ونقص حركة، نحو حذف حركة الباء من : أشرب ، فى قوله:

فـالـيـوم أشـربْ غـيـر مـسـتـحـقـب ... إثـمـا مـن الـلـه ولا واغـل

تشبيها للمنفصل بالمتصل ؛ ألا ترى أن « رَبْغَ » بمنزلة عَضُد ، فكما تسكن الضاد من : عضد ؛ فكذلك سكنت الباء .

ونقص كلمة؛ نحو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، وليس فى الكلام ما يدل عليه؛ نحو قوله:

عـشـيـة فـر الـحـارثـيـون ، بـعـدمـا ... قـضـى نـحـبـه فـى مـلـتـقـى الـقـوم هـوبـر

=

أما الأول فكثيرًا ما يستعمل الزحافات المتقدمة[١].

وأما الثانى[٢] فكثيرًا ما يحذف من اللفظ شيئًا، إما حركة أو حرفا[٣] أو أكثر[٤] منه، فالحركة؛ كقوله فى الإدغام:

حُـجَّـتَـكْ بِـذُلُّ قُـتَـمْ

فلذا[٥] سكنت الكاف[٦]، [وهو كثير فى كلامه][٧]، وهذا[٨] كثير فى كلامهم؛ كقوله:

.... وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرْ[٩]

= يريد: ابن هوبر.

والتقديم والتأخير منحصر فى تقديم حرف على حرف، نحو: شواعى، فى شوائع.

وفى تقديم بعض الكلام على بعض، وإن كان لا يجوز ذلك فى الكلام؛ تشبيها بما يجوز ذلك فيه، نحو قوله:

لها مقلتا أدماء طل خميلة ... من الوحش ما تنفك ترعى عرارها

التقدير: لها مقلتا أدماء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل عرارها.

والبدل: منحصر فى إبدال حرف من حرف، نحو إبدال الياء من الباء فى: أرانب، جمع أرنب؛ تشبيها لها بالحروف التى يجوز ذلك فيها.

وفى إبدال حركة من حركة، نحو إبدال الكسرة التى قبل ياء المتكلم فى غير النداء؛ تشبيها بالنداء، نحو قوله:

أطوف ما أطوف ثم آوى ... إلى أما ويروينى النقيع

يريد: إلى أمى.

وإبدال كلمة من كلمة، نحو قوله:

وذات هدم عار نواشرها ... تصمت بالماء تولبا جدعا

فأوقع التولب، وهو ولد الحمار على الطفل؛ تشبيها له به.

ينظر: المقرب ص (٥٥٦).

(١) فى د: الزحاف المتقدم. (٢) فى د: وأما القافية.

(٣) فى ص: إما حرفًا أو حركة. (٤) فى ص: أو أكبر.

(٥) فى م: فلذلك.

(٦) فى د: فسكن الكاف، وفى ص: فأسكنت الكاف.

(٧) ما بين المعقوفين سقط فى ص، د. (٨) فى م: وهكذا، وفى ص: وهو.

(٩) عجز بيت وصدره:

رحت وفى رجليك عُقالة ... .

وهو ثلث أبيات للأقيشر الأسدى قال صاحب الأغانى وغيره: سكر الأقيشر يومًا فسقط، فبدت عورته وامرأته تنظر إليه، فضحكت منه وأقبلت عليه تلومه وتقول له: أما تستحى يا شيخ من أن تبلغ بنفسك هذه الحالة! فرفع رأسه إليها وأنشأ يقول:

تقول: يا شيخ أما تستحى ... من شربك الخمر على المكبر

فقلت: لو باكرت مشمولة ... صهبا كلون الفرس الأشقر

واستشهد به على أن تسكين «هن» فى الإضافة للضرورة، وليس بلغة.

=

وقوله:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ....(١)

= وأورده سيبويه فى باب الإشباع فى الجر والرفع وغير الإشباع قال: وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المجرور والمرفوع فى الشعر، شبهوا ذلك بكسر فخذ حيث حذفوا فقالوا فخْذ، وبضمة عضد حيث حذفوا فقالوا: عضْد؛ لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة. ثم أنشد هذا البيت.

ومثله فى الضرورة قول جرير:

سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى ولا تعرفكم العرب

ومن أبيات الكتاب أيضًا:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثمًا من الله ولا واغل

قال ابن جنى «فى المحتسب»: وأما اعتراض أبى العباس المبرد هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن فى الوزن أيضًا غيره. وقول أبى العباس: إنما الرواية: فاليوم فاشرب، فكأنه قال لسيبويه: كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيته عنهم. وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف، فقد سقطت كلفة القول معه. وكذلك إنكاره عليه أيضًا قوله الشاعر:

.... وقد بدا هنك من المئزر

فقال: إنما الرواية:

.... وقد بدا ذاك من المئزر

انتهى. وقال بعض من كتب على شواهد سيبويه: مر سكران بسكة بنى فزارة، فجلس يريق الماء، ومرّ به نسوة فقالت امرأة منهن: هذا نشوان قليل الحياء، أما تستحى يا شيخ من شربك الخمر؟ فقال ذلك. وقال ابن الشجرى فى «أماليه»: مر الفرزدق بامرأة وهو سكران يتواقع، فسخرت منه، فقال هذه الأبيات. انتهى، والصواب الأول.

ينظر: ديوانه ص٤٣، وخزانة الأدب (٤/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٨/ ٣٥١)، والدرر (١/ ١٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥١٦)، وللفرزدق فى الشعر والشعراء (١/ ١٠٦)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٦٥، ٢/ ٣١)، وتخليص الشواهد ص (٦٣)، والخصائص (١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، ٣١٧)، ورصف المبانى ص (٣٢٧)، وشرح المفصل (١/ ٤٨)، والكتاب (٤/ ٢٠٣)، ولسان العرب (وأل)، (هنا)، وهمع الهوامع (١/ ٥٤).

(١) صدر البيت من قصيدة لامرئ القيس. قال عبد الرحمن السعدى فى كتاب «مساوى الخمر»:

غزا امرؤ القيس بنى أسد ثائرًا بأبيه، وقد جمع جموعًا من حمير وغيرهم من ذؤبان العرب وصعاليكها، وهرب بنو أسد من بين يديه حتى أنضوا الإبل وحسروا الخيل، ولحقهم فظفر بهم، وقتل بهم مقتلة عظيمة، وأبار حلمة بن أسد، ومثل فى عمرو وكاهل ابنى أسد.

وذكر الكلبى عن شيوخ كندة أنه جعل يسمل أعينهم، ويحمى الدروع فيلبسهم إياها.

وروى أبو سعيد السكرى مثل ذلك، وأنه ذبحهم على الجبل، ومزج الماء بدمائهم إلى أن بلغ الحضيض، وأصاب قومًا من جذام كانوا فى بنى أسد. واستشهد به على أنه يقدر فى الضرورة رفع الحرف الصحيح، كما فى أشرب فإن الباء حرف صحيح وقد حذف الضمة منه للضرورة.

قال سيبويه: وقد يسكن بعضهم فى الشعر ويشم، وذلك قول امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب.... ....

البيت. اهـ. =

. . . .

= ووقع فى نسخ الكامل للمبرد:

فاليوم أسقى غير مستحقب

فلا شاهد فيه على هذا. ورواه أبو زيد فى نوادره كرواية المبرد: (فاليوم فاشرب) قال أبو الحسن الأخفش فيما كتبه على نوادره: الرواية الجيدة (فاليوم فاشرب) و (اليوم أسقى). وأما رواية من روى (فاليوم أشرب) فلا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا. اهـ.

وهو فى هذا تابع للمبرد.

وأورده ابن عصفور (فى كتاب الضرائر) مع أبيات مثله وقال:

ومن الضرورة حذف علامتى الإعراب: الضمة والكسرة، من الحرف الصحيح تخفيفًا، إجراء للوصل مجرى الوقف، أو تشبيهًا للضمة بالضمة من عضُد وللكسرة بالكسرة من فخِذ وإبل، نحو قول امرئ القيس فى إحدى الروايتين:

فاليوم أشرب غير مستحقب

إلى أن قال: وأنكر المبرد والزجاج التسكين فى جميع ذلك؛ لما فيه من إذهاب حركة الإعراب، وهى لمعنى، ورويا موضع «فاليوم أشرب»: فاليوم فاشرب. والصحيح أن ذلك جائز سماعًا وقياسًا.

أما القياس فإن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الإعراب للإدغام، لا يخالف فى ذلك أحدٌ منهم. وقد قرأت القراء: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] بالإدغام، وخط فى المصحف بنون واحدة فلم ينكر ذلك أحد من النحويين. فكما جاز ذهابها للإدغام فكذلك ينبغى ألا ينكر ذهابها للتخفيف.

وأما السماع فثبوت التخفيف فى الأبيات التى تقدمت، وروايتهما بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدح فى رواية غيرهما. وأيضًا فإن ابن محارب قرأ: ﴿وبعولتْهن أحق بردهن﴾ [البقرة: ٢٢٨] بإسكان التاء. وكذلك قرأ الحسن: ﴿وما يعدْهم الشيطان﴾ [النساء: ١٢٠] بإسكان الدال. وقرأ أيضًا مسلمة ومحارب: ﴿وإذ يعدْكم﴾ [الأنفال: ٧] بإسكان الدال. وكأن الذى حسن مجىء هذا التخفيف فى حال السعة شدة اتصال الضمير بما قبله من حيث كان غير مستقل بنفسه، فصار التخفيف لذلك كأنه قد وقع فى كلمة واحدة. والتخفيف الواقع فى الكلمة نحو عَضْد فى عَضُد سائغ فى حال السعة، لأنه لغة لقبائل ربيعة، بخلاف ما شبه به من المنفصل، فإنه لا يجوز إلا فى الشعر. فإن كانت الضمة والكسرة اللتان فى آخر الكلمة علامتى بناء اتفق النحويون على جواز حذفهما فى الشعر تخفيفًا. انتهى.

وما نقله عن الزجاج مذكور فى تفسيره عند قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ من سورة البقرة [٥٤] قال: والاختيار ما روى عن أبى عمرو أنه قرأ: ﴿إلى بارئْكم﴾ بإسكان الهمزة. وهذا رواه سيبويه باختلاس الكسر، وأحسب أن الرواية الصحيحة ما روى سيبويه فإنه أضبط لما روى عن أبى عمرو. والإعراب أشبه بالرواية عن أبى عمرو، ولأن حذف الكسر فى مثل هذا وحذف الضم إنما يأتى باضطرار من الشعر. وأنشد سيبويه وزعم أنه مما يجوز فى الشعر خاصة:

إذا اعوججن قلت صاحبْ قوّم

بإسكان الباء. وأنشد أيضًا:

فاليوم أشربْ غير مستحقب

فالكلام الصحيح أن يقول: يا صاحبُ أقبل، أو يا صاحبِ أقبل، ولا وجه للإسكان. وكذلك: اليوم أشربُ يا هذا. وروى غير سيبويه هذه الأبيات على الاستقامة، وما ينبغى أن يجوز فى الكلام والشعر. =

وقوله:

.... فـلا تَـغْـرفْـكُـمُ الـعَـرَبُ[(١)]

والحرف أنواع، منها واو العطف؛ كقوله:

صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَفِل مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ وَالضِّدَّ قُلْ

وقوله:

وَصَادُ ضَادُ طَاءُ ظَاءُ مُطْبَقَه

وقوله:

كـهَـمْـزِ أَلْـحَـمْـدُ أَعُـوذُ إِهْـدِنَـا

وهى[(٢)] مسألة خلاف[(٣)] اختار ابن مالك والفارسى[(٤)] وابن عصفور[(٥)] جوازه، قالوا:

= رووا هذا البيت على ضربين:

فـاليوم أسـقـى غـيـر مـسـتـحـقـب

ورووا:

إذا اعـوجـجـن قـلـت صـاح قـوم

ولم يكن سيبويه ليروى إلا ما سمع، إلا أن الذى سمعه هؤلاء هو الثابت فى اللغة. وقد ذكر سيبويه أن القياس غير الذى روى. اهـ.

ينظر: خزانة الأدب: (٨/ ٣٥٠ - ٣٥٤)، وإصلاح المنطق ص (٢٤٥، ٣٢٢)، والأصمعيات ص (١٣٠)، وجمهرة اللغة ص (٩٦٢)، وحماسة البحترى ص (٣٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠٦،٨/ ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥)، والدرر (١/ ١٧٥)، ورصف المبانى (ص ٣٢٧)، وشرح التصريح (١/ ٨٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى (ص ٦١٢، ١١٧٦)، وشرح شذور الذهب ص (٢٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٦)، وشرح المفصل (١/ ٤٨)، والشعر والشعراء (١/ ١٢٢)، والكتاب (٤/ ٢٠٤)، ولسان العرب (حقب)، (دلك)، (وغل)، والمحتسب (١/ ١٥، ١١٠)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ٦٦)، والاشتقاق ص (٣٣٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٥٢،٣/ ٤٦٣،٤/ ٤٨٤،٨/ ٣٣٩)، والخصائص (١/ ٧٤) (٢/ ٣١٧، ٣٤٠،٣/ ٩٦)، والمقرب (٢/ ٢٠٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٤).

(١) جزء من عجز بيت وتمام البيت:

سيروا بنى العم بالأهواز منزلكم ونهر تيرى ....

وهو لجرير فى ديوانه ص (٤٤١)، والأغانى (٣/ ٢٥٣)، وجمهرة اللغة ص (٩٦٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٨٤)، والخصائص (١/ ٧٤)، وسمط اللآلى ص (٥٢٧)، ولسان العرب (شتت)، (عبد)، ومعجم البلدان (٥/ ٣١٩) (نهر تيرى)، والمعرب ص (٣٨)، وبلا نسبة فى الخصائص (٢/ ٣١٧). والشاهد فيه قوله: «تعرفكم» حيث سكن الفاء للضرورة الشعرية، ويروى «فلم تعرفكم»، ولا شاهد فى هذه الرواية.

(٢) فى ز: وهذه. (٣) فى د: اختلاف.

(٤) هو إمام النحو، أبو على، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى الفسوى، صاحب التصانيف. حدث بجزء من حديث إسحاق بن راهويه، سمعه من على بن الحسين بن معدان، تفرد به. وعنه: عبيد الله الأزهرى، وأبو القاسم التنوخى، وأبو محمد الجوهرى، وجماعة. =

لقوله ﷺ: «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ صاعِ بُرِّهِ»[١] أى: ومن، وكقول[٢] الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الوُدَّ[٣] فِى فُؤَادِ الكَرِيمِ[٤]

ومنها حذف الهمز[٥] من آخر كلمة ممدودة، وهو المعبر عنه بقصر الممدود؛ كقوله:

وَالـرّا يُـدَانِـيـهِ لِـظَـهـرِ أَذخـلُ

وقوله[٦]:

وَالـطَّـاءُ وَالـدَّالُ وَتَـا مِـنْـهُ ومِـنْ[٧]

وقوله:

فالفا مَعَ[٨] اطْرَافِ الثَّنَايا الْمُشْرِفَه

وهذا جائز مطلقًا؛ لضرورة الشعر عند الجمهور؛ كقوله:

لاَ بُدَّ[٩] مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ[١٠]

= قدم بغداد شابًا، وتخرج بالزجاج وبمَبْرَمان، وأبى بكر السراج، وسكن طرابلس مدة ثم حلب، واتصل بسيف الدولة. وتخرج به أئمة.

ومن تلامذته: أبو الفتح بن جنى، وعلى بن عيسى الربعى.

ومصنفاته كثيرة نافعة. وكان فيه اعتزال. عاش تسعًا وثمانين سنة.

مات ببغداد فى ربيع الأول سنة سبع وسبعين وثلاثمائة.

وله كتاب (الحجة) فى علل القراءات، وكتابا (الإيضاح) و (التكملة)، وأشياء.

ينظر سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧٩، ٣٨٠)، وغاية النهاية (١/ ٢٠٦-٢٠٧)، والوافى بالوفيات (١١/ ٣٧٦-٣٧٩).

(٥) ينظر: تفسير الفخر الرازى: (٤/ ١٨٢).

(١) فى م: من متاع. والحديث هو طرف من حديث جرير بن عبد الله أخرجه مسلم (٢/ ٧٠٤ - ٧٠٦) كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة (٦٩/ ١٠١٧) وأحمد (٤/ ٣٥٧، ٣٥٩) والنسائى (٥/ ٧٥) كتاب الزكاة باب التحريض على الصدقة، وابن ماجه (١/ ١٩٩) فى المقدمة باب من سن سنة حسنة أو سيئة (٢٠٣) والترمذى (٤/ ٤٠٧) كتاب العلم باب ما جاء فيمن دعا إلى هدى (٢٦٧٥).

(٢) فى ص: كقول.

(٣) فى د: زرع الود.

(٤) البيت بلا نسبة فى الأشباه والنظائر (٨/ ١٣٤)، والخصائص (١/ ٢٩٠) (٢/ ٢٨٠)، والدرر (٦/ ١٥٥)، وديوان المعانى (٢/ ٢٢٥)، ورصف المبانى ص (٤١٤)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤٣١)، وشرح عمدة الحافظ ص (٦٤١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٤٠).

والشاهد فيه قوله: «كيف أصبحت كيف أمسيت» حيث حذف واو العطف بدون معطوفها، والتقدير: كيف أصبحت وكيف أمسيت، وهذا جائز عند بعض النحاة، وغير جائز عند بعضهم الآخر.

(٥) فى ص: الهمزة.

(٦) فى ص: وكقوله.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى م: من.

(٩) فى ص: ولا بد.

وقال الفراء[١]: لا يجوز إلا إذا كان له بعد القصر نظير[٢] فى الصحيح، فلا يجوز[٣] قصر «حمراء» و«أنبياء»[٤]؛ لأن مؤنث «أفعل» لم يأت إلا ممدودًا، و«أنبياء» يؤدى قصره إلى وزن لا يكون عليه الجمع.

ومنها حذفه من أولها؛ كحذف همزة القطع، كهمزة[٥] «أطراف» فى الشطر المتقدم، وهو كالذى قبله[٦].

ومنها حذف التنوين؛ كحذفه من «صاد» و«طاء» فى الشطر المتقدم، ومن الجيم[٧] فى قوله:

أَسْفَلُ وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينُ يَا ....

وهو جائز كقراءة [غير][٨] عاصم، والكسائى: ﴿عزيرُ ابن الله﴾ [التوبة: ٣٠] ورواية[٩] أبى هارون[١٠] عن أبى عمرو: ﴿قل هو الله أحدُ الله﴾ [الإخلاص: ١، ٢]، وقول الشاعر:

تُذْهِلُ[١١] الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِى عَنْ خِدَامِ[١٢] الْعَقِيلَةُ الْعَذْرَاءُ

والزائد على الحرف؛ كقوله:

والْكُلُّ أُولاهَا وَثَانِى الْعَنْكَبَا

أى: العنكبوت.

---

(١٠) الرجز بلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٢٩٦)، والدرر (٦/ ٢١٩)، وشرح الأشمونى (٣/ ٦٥٧)، وشرح التصريح (٢/ ٢٩٣)، والمقاصد النحوية (٤/ ١١)، وهمع الهوامع (٢/ ١٥٦).
والشاهد فيه قوله: «صنعا» حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن، وأصله: صنعاء.

(١) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمى، أبو زكريا المعروف بالفراء. كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائى، أخذ عنه وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس ابن حبيب من البصريين. مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة. انظر مراتب النحويين ٨٦، والفهرست ١٠٤، وطبقات النحويين واللغويين ١٣١، ونزهة الألباء ٦٥، ووفيات الأعيان (٦/ ١٧٦) وبغية الوعاة (٢/ ٣٣٣).

(٢) فى د: مثال.
(٣) فى ص، د: فلا يجيز.
(٤) فى م: همزة أنبيا.
(٥) فى م: كهمز، وفى ص: كحذف همزة.
(٦) فى د: وقراءة ورش وغيره.
(٧) فى م: فيما تقدم.
(٨) زيادة من د، ز.
(٩) فى د: وكرواية.

(١٠) فى م: أبى هريرة. وهو خطأ والصواب ما أثبتناه وهو هارون بن موسى أبو عبد الله الأعور العتكى البصرى الأزدى مولاهم علامة صدوق نبيل له قراءة معروفة، روى القراءة عن عاصم الجحدرى وعاصم بن أبى النجود وعبد الله بن كثير وابن محيصن وحميد بن قيس، وروى عن ثابت وأنس ابن سيرين وشعيب بن الحبحاب. مات هارون قبل المائتين. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٤٨).

(١١) فى أ: تنهل.

(١٢) فى ص، د: جذام. والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات فى ديوانه ص (٩٦)، والأغانى (٥/ ٦٩)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٨٧، ١١/ ٣٧٧)، وسر صناعة الإعراب ص (٥٣٥)، وشرح المفصل (٩/ =

وقوله:

وَلْيَتَلطَّفْ وَعَلى الله ولاَ الضْ

أى: وَلَا الضَّالِّين.

وهو جائز فى الشعر؛ كقوله(١):

ذَمَّ المَنَا بِمَتَالِعِ(٢) فَأَبَانَا

أى: ذمَّ المنازل، والله أعلم.

وأما الثالث(٣): فكثيرًا ما يقع له فى [القافية](٤) سِنَاد(٥) التوجيه، والتوجيه: [هو](٦) حركة ما قبل الروىّ المقيد(٧)، وسِنَاد التوجيه: اختلاف تلك الحركة؛ بأن تكون قبل الروى المقيد فتحة [مع ضمة أو كسرة](٨)؛ كقول(٩) الناظم:

.... قالُوا وَهُمْ

ثم قال:

.... قُل(١٠) نَعَمْ

وقوله:

وَهَمْزُ وَصْلٍ مِنْ كَآلَهُ أُذِنْ ....

ثم قال:

.... وَاقْصُرَنْ ....

وقوله:

.... وَمَنْ يَمُدّ قَصَّرَ [سَوْآتٍ](١١) وَبَعْضٌ خَصّ مَدّ

= ٣٧)، ولسان العرب (شعا)، والمنصف (٢/ ٢٣١)، ولمحمد بن الجهم بن هارون فى معجم الشعراء ص (٤٥٠)، وبلا نسبة فى الإنصاف ص (٦٦١)، وتذكرة النحاة ص (٤٤٤)، ولسان العرب (خدم)، ومجالس ثعلب ص (١٥٠).

أراد: وتبدى العقيلة العذراء لها عن خدام - والخدام: الخلخال - أى ترفع المرأة الكريمة ثوبها للهرب فيبدو خلخالها. والجملة التى هى «تبدى العقيلة» موضعها رفع بالعطف على جملة تذهل الواقعة نعتًا لغارة، والعائد إلى الموصوف من الجملة المعطوفة محذوف، تقديره: وتبدى العقيلة العذراء لها عن خدام، أى لأجلها.

(١) فى م: ومنه.
(٢) فى م: بمسالع.
(٣) فى د: وأما القافية.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى م: إسناد.
(٦) زيادة من م.
(٧) ورد فى د عبارة: والروى هو الحرف الذى تنسب إليه القصيدة.
(٨) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٩) فى م: وهو كقول.
(١٠) فى ص: وقل.
(١١) سقط فى د، وجاء مكانها: ثم قال.

واختلف فى سناد التوجيه؛ فقال الخليل: تجوز الضمةُ مع الكسرة، وتمنع الفتحة مع أحدهما.

وقال الأخفش(١): ليس بعيب(٢)؛ ولذا سُمى(٣) بالتوجيه؛ لأن الشاعر له أن يوجهه(٤) إلى أى جهة شاء من الحركات.

وهذا اختيار ابن القطاع(٥) وابن الحاجب(٦) [وغيرهما](٧)، وهو الصحيح.

وقيل: يمنع مطلقًا. والله تعالى أعلم. [وهذا أوان الشروع فى المقصود](٨).

❊ ❊ ❊

---

(١) هو عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب الأخفش الأكبر، أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين. كان إمامًا فى العربية قديمًا، لقى الأعراب وأخذ عنهم، وأخذ عن أبى عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عن سيبويه، والكسائى، ويونس، وأبى عبيدة. وكان دينًا ورعًا ثقة. انظر مراتب النحويين (٢٣)، وطبقات النحويين (٤٠)، ونزهة الألباء (٢٨)، وإنباء الرواة (٢/١٥٧).

(٢) فى د: عيب لكثرته فى أشعار العرب.

(٣) فى د: وسمى.

(٤) فى ص: يوجه.

(٥) على بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين بن أحمد بن محمد بن زيادة الله بن محمد ابن الأغلب السعدى بن إبراهيم بن الأغلب بن سالم بن عقال بن خفاجة بن عبد الله بن عباد ابن محارم بن سعد بن حزام بن سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم بن مر بن أد بن طابخة ابن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان السعدى المعروف بابن القطاع الصقلى.

قال ياقوت: كان إمام وقته بمصر فى علم العربية، وفنون الأدب. صنف: الأفعال، أبنية الأسماء، حواشى الصحاح، تاريخ صقلية، الدرة الخطيرة فى شعراء الجزيرة، وغير ذلك.

ولد فى العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة، ومات فى صفر سنة خمس عشرة - وقيل أربع عشرة - وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة (٢/١٥٣ - ١٥٤).

(٦) هو عثمان بن عمر أبى بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب - أبو عمرو، جمال الدين - كردى الأصل. ولد فى إسنا. ونشأ فى القاهرة. ودرس بدمشق وتخرج به بعض المالكية. ثم رجع إلى مصر فاستوطنها. كان من كبار العلماء بالعربية، وفقيهًا من فقهاء المالكية، بارعًا فى العلوم الأصولية، متقنًا لمذهب مالك بن أنس. وكان ثقة حجة متواضعًا عفيفًا. من تصانيفه: «مختصر الفقه»، و «منتهى السول والأمل فى علمى الأصول والجدل» فى أصول الفقه، و «جامع الأمهات» فى فقه المالكية. ينظر: الديباج المذهب ص (١٨٩)، ومعجم المؤلفين (٦/٢٦٥).

(٧) زيادة من د.

(٨) زيادة من د.

شرح القصيدة

[قال الناظم -أثابه الله تعالى-][(١)]:

ص: قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ الجَزَرِى يَا ذا الجَلَالِ ارْحَمْهُ واسْتُرْ وَاغْفِرِ

ش: (قال): فعل ماض [واوى العين][(٢)] ثلاثى، ناصب لمفعولين عند بنى سليم بعد استيفاء فاعله، ولواحد عند الجمهور، ثم إن كان مفردًا [سواءٌ كان معناه][(٣)] مفردًا أو مركبًا؛ نحو: قال زيد كلمة وشعرًا - نصب لفظه، وإن كان جملة نصب محله، وحكى لفظ الجملة بلا تغيير، ومحكى القول هنا: (الحمد لله)، إلى آخر الكتاب، فجملة[(٤)] (يا ذا الجلال) معترضة لا محل لها من الإعراب، وربما تحتمل[(٥)] الدخول فى الحكاية، وعليه أيضًا فلا محل لها؛ لأن نسبتها إلى مفعول القول كنسبة الزاى من «زيد» إليه، لا يقال: إن كل جملة صدق عليها أنها محكية؛ لأنه يلزم منه تقدير القول، وتقدير [القول][(٦)] (عاطف كلاهما) فى كل جملة، وعدم الحكم على شىء من جمل الكتاب كله بأنها فى محل رفع أو جر أو نصب بغير القول والله تعالى أعلم.

و «محمد»: فاعله، و «هو ابن الجزرى» جملة معترضة لا محل لها[(٧)] من الإعراب، و[قال بعضهم][(٨)] ربما يؤخذ من كلام ابن مالك فى باب الفصل من «التسهيل» جوازُ وقوع ضمير الفصل بين الموصوف وصفته، فعلى هذا يجوز إعراب «هو» ضمير فصل، و «ابن الجزرى» صفة[(٩)].

قلت: ولا وجود له فى كلامهم[(١٠)]، [والله أعلم][(١١)].

و (ذا الجلال): منادى مضاف[(١٢)]، و (ارحمه) طلبية، وكذا تاليتاها، ومفعول (استر) محذوف؛ لأنه منصوب، وكذا متعلق (اغفر) وهو (له)؛ لأنه ملحق بالفضلات.

فإن قلت: كان المناسب التعبير بالمستقبل فلم عدل عنه؟

قلت: يحتمل أنه أخر وضع هذا البيت إلى أن فرغ من الكتاب، وحينئذ فلا يرد السؤال، ويحتمل أنه قدمه والمستقبل المحقق[(١٣)] الوقوع يعبر عنه بالماضى كقوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، فيكون الناظم نزَّل هذا الكتاب منزلة المحقَّق[(١٤)] الوقوع؛

---

(١) فى م: قال المصنف رحمه الله. والعبارة سقط فى ز.
(٢) سقط فى ز، ص، م.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٤) فى م: وقوله.
(٥) فى د، م، ز: يحتمل.
(٦) زيادة من م.
(٧) فى م: إلخ.
(٨) زيادة من ص، د.
(٩) فى م، ز: صفته.
(١٠) فى د، ز، ص: كلامه.
(١١) زيادة من ص، د.
(١٢) فى ز: موصوف، وفى ص، د: منصوب.
(١٣) فى م: محقق.
(١٤) فى م: محقق.

لكونه قادرًا بنفسه على فعله لاجتماع أسبابه وارتفاع موانعه.

فإن قلت: هل يجاب بأنه عبر بالماضى عن المستقبل؟

قلت: فيه بُعْدٌ، والظاهر عدمه؛ لأنه مجاز.

فإن قلت: الجواب الثانى أيضًا فيه مجاز.

قلت: هو أكثر وأشهر، بل صار حقيقة عرفية؛ فهو مقدم.

فإن قلت: الجزرى صفة جده لا أبيه.

قلت: الجد أيضًا أب، كقوله[١] تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم. . .﴾ الآية [النساء: ٢٢]، أو نسب نفسه له لشهرته به.

فإن قلت: ما الحكمة فى الإتيان بالشطر الثانى؟

قلت: الإشارة إلى أن هذا النظم الذى هو من أعماله وإن كان عملاً صالحًا، وكذلك جميع الأعمال، [ليس][٢] هو مُوجِبًا للفوز الأخروى، وأنه [غير][٣] ناظر إليه و [لا][٤] معتمد عليه، وأن الفوز إنما يحصل برحمة الله تعالى.

[ومن رحمة الله تعالى][٥] أن ييسر للعبد فى الدنيا أفعال الخير ولذلك خص الدعاء بالرحمة إشارة إلى قوله[٦] ﷺ: «لنْ يَدْخُلَ أَحَدٌ الجَنَّةَ بِعَمَلِهِ»[٧] قالُوا: وَلَا أَنْتَ يَا رَسُول الله قال: «وَلَا أَنا، إِلَّا أَنْ يَتَغمَّدَنِىَ اللهُ بِرَحْمَتِهِ».

وأكد طلب الرحمة ثانيًا بقوله: (استر) وهو من ذكر الخاص بعد العام؛ لأنه إذا ستره غفر له ذلك الذنب الذى ستره منه، والستر أيضًا ضرب من الرحمة، ثم أكد طلب الرحمة ثالثًا بطلب المغفرة التى هى أهم[٨] أنواع الرحمة فى حقه، وهو ترتيب حسن جدًا،

---

(١) فى م، د: لقوله.

(٢) سقط فى ص.

(٣) سقط فى د.

(٤) سقط فى ز، ص، د.

(٥) ما بين المعقوفين سقط فى د، وفى م: ومن رحمته.

(٦) فى م: لقوله.

(٧) فى م: الجنة أحد. والحديث أخرجه البخارى (١١/ ٢٦٩) كتاب المرضى باب تمنى المريض الموت (٥٦٧٣) ومسلم (٤/ ٢١٧٠) كتاب صفات المنافقين وأحكامهم باب لن يدخل أحد الجنة بعمله (٢٨١٦/٧٥) وأحمد (٢/ ٢٦٤) من طريق أبى عبيد مولى عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ «لن يدخل أحدًا منكم عمله الجنة قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله منه بفضل ورحمة».

وأخرجه البخارى (١٣/ ٨٣) كتاب الرقاق باب القصد والمداومة على العمل (٦٤٦٣) وفى الأدب المفرد له (٤٦١) وأحمد (٢/ ٥١٤، ٥٣٧) عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة بلفظ لن ينجى أحدًا منكم عمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله برحمة سددوا وقاربوا واغدوا وروحوا وشىء من الدُّلجة والقصد القصد تبلغوا» وفى الباب عن جابر وعائشة.

(٨) فى د، ص، م: أعم.

والله أعلم.

ص: الْحَمْدُ لِلَّه عَلَى مَا يَسَّرَهْ مِنْ نَشْرِ مَنْقُولِ حُرُوفِ الْعَشَرَهْ

ش: (الحمد لله): اسمية[(١)]، وفى خبرها الخلاف المشهور: هل الجار والمجرور أو متعلَّقه وهو الأصح؟ وهل المتعلّق اسم، وهو الأصح، أو فعل؟ وهل ضمير المتعلّق انتقل إلى المتعلّق وهو الأصح أو على حاله؟

وإنما عدل إلى الرفع فى (الحمد [لله])[(٢)] ليدل على عمومه وثبوته له دون تجدده وحدوثه، وهو من المصادر التى تنصب بأفعال مضمرة لا تكاد تستعمل معها، والتعريف فيه للجنس، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد، أو للاستغراق[(٣)]؛ إذ الحمد فى الحقيقة كله لله، إذ ما من خير إلا وهو مُولِيه بواسطة أو بغير واسطة، [كما][(٤)] قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣] ومنه إشعار بأن الله تعالى حى قادر مريد عالم، إذ الحمد لا يستحقه إلا مَنْ هذا شأنه.

والحمد: هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل.

والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعِم لكونه منعمًا، سواءً كان قولًا باللسان أو عملًا بالأركان أو اعتقادًا أو محبة بالجنان[(٥)]؛ فعلى هذا لا يكون مورد الحمد إلا اللسان، ومتعلقه تارة يكون نعمة وتارة غيرها[(٦)]، ومتعلق الشكر لا يكون إلا النعمة، ومورده يكون اللسان وغيره[(٧)].

فالحمد على هذا [يكون][(٨)] أعمّ من الشكر باعتبار المتعلَّق وأخصّ باعتبار المورد، والشكر أعم باعتبار المورد وأخص باعتبار المتعلق: فبينهما عموم وخصوص من وجه، فالثناء باللسان فى مقابلة الفواضل يصدقان عليه، وفى مقابلة الفضائل حمد، والثناء بالجنان أو الأركان شكر[(٩)].

---

(١) فى م: جملة ابتدائية. (٢) زيادة من ص.

(٣) فى م: والاستغراق. وكون الألف واللام فى الحمد لتعريف الجنس هو اختيار الزمخشرى. ومنع الزمخشرى كونها للاستغراق، ولم يبين وجهة ذلك قال ابن عادل الحنبلى: ويشبه أن يقال: إن المطلوب من العبد إنشاء الحمد، لا الإخبار به، وحينئذ يستحيل كونها للاستغراق؛ إذ لا يمكن العبد أن ينشئ جميع المحامد منه ومن غيره، بخلاف كونها للجنس.

(٤) سقط فى م. (٥) فى ص، د: ومحبة، وم: واعتقادًا بالجنان.

(٦) فى ص: يكون غيرهما. (٧) فى م: أو غيره.

(٨) سقط فى ص.

(٩) وتوضيح ذلك: أن الحمد هو الثناء على الجميل سواء كانت نعمة مبتدأة إلى أحد أم لا. يقال: =

. . . .

= حمدت الرجل على ما أنعم به، وحمدته على شجاعته، ويكون باللسان وحده، دون عمل الجوارح، إذ لا يقال: حمدت زيدًا أى: عملت له بيدى عملًا حسنًا، بخلاف الشكر؛ فإنه لا يكون إلا على نعمة مبتدأة إلى الغير.

يقال: شكرته على ما أعطانى، ولا يقال: شكرته على شجاعته، ويكون بالقلب، واللسان، والجوارح؛ قال الله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سبأ: ١٣] وقال الشاعر:

أفادتكم النعماء منى ثلاثة ... يدى ولسانى والضمير المحجبا

فيكون بين الحمد والشكر عموم وخصوص من وجه ذكره ابن عادل الحنبلى، ثم قال: وقيل: الحمد هو الشكر؛ بدليل قولهم: «الحمد لله شكرًا».

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، والحمد أعم من الشكر.

وقيل: الحمد: الثناء عليه تعالى بأوصافه، والشكر: الثناء عليه بأفعاله، فالحامد قسمان: شاكر ومثن بالصفات الجميلة.

وقيل: الحمد مقلوب من المدح، وليس بسديد - وإن كان منقولًا عن ثعلب؛ لأن المقلوب أقل استعمالًا من المقلوب منه، وهذان مستويان فى الاستعمال، فليس ادعاء قلب أحدهما من الآخر أولى من العكس، فكانا مادتين مستقلتين. وأيضًا فإنه يمتنع إطلاق المدح حيث يجوز إطلاق الحمد، فإنه يقال: حمدت الله - تعالى - ولا يقال: مدحته، ولو كان مقلوبًا لما امتنع ذلك.

ولقائل أن يقول: منع من ذلك مانع، وهو عدم الإذن فى ذلك.

وقال الراغب: «الحمد لله»: الثناء بالفضيلة، وهو أخص من المدح، وأعم من الشكر، فإن المدح يقال فيما يكون من الإنسان باختياره، وما يكون منه بغير اختيار، فقد يمدح الإنسان بطول قامته، وصباحة وجهه، كما يمدح ببذل ماله وشجاعته وعلمه، والحمد يكون فى الثانى دون الأول.

قال ابن الخطيب - رحمه الله تعالى -: الفرق بين الحمد والمدح من وجوه:

أحدها: أن المدح قد يحصل للحى، ولغير الحى، ألا ترى أن من رأى لؤلؤة فى غاية الحسن، فإنه يمدحها؟ فثبت أن المدح أعم من الحمد.

الثانى: أن المدح قد يكون قبل الإحسان، وقد يكون بعده، أما الحمد فإنه لا يكون إلا بعد الإحسان.

الثالث: أن المدح قد يكون منهيًا عنه؛ قال عليه الصلاة والسلام: «احثوا التراب فى وجوه المداحين». أما الحمد فإنه مأمور به مطلقًا؛ قال - عليه الصلاة والسلام -: «من لم يحمد الناس لم يحمد الله».

الرابع: أن المدح عبارة عن القول الدال على كونه مختصًا بنوع من أنواع الفضائل.

وأما الحمد فهو القول الدال على كونه مختصًا بفضيلة معينة، وهى فضيلة الإنعام والإحسان، فثبت أن المدح أعم من الحمد.

وأما الفرق بين الحمد والشكر، فهو أن الحمد يعم إذا وصل ذلك الإنعام إليك أو إلى غيرك، وأما الشكر، فهو مختص بالإنعام الواصل إليك.

وقال الراغب - رحمه الله -: والشكر لا يقال إلا فى مقابلة نعمة، فكل شكر حمد، وليس كل حمد شكرًا، وكل حمد مدح، وليس كل مدح حمدًا.

ويقال: فلان محمود إذا حمد، ومحمد وجد محمودًا، ومحمد كثرت خصاله المحمودة.

وأحمد أى: أنه يفوق غيره فى الحمد ينظر اللباب (١/ ١٦٨-١٧٠).

والله: اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد(١).

---

(١) قال ابن الخطيب - رحمة الله تعالى عليه وقد أطبق جميع الخلق على أن قولنا: «الله» مخصوص بالله تبارك وتعالى، وكذلك قولنا: «الإله» مخصوص به سبحانه وتعالى.

وأما الذين كانوا يطلقون اسم الإله على غير الله - تعالى - فإنما كانوا يذكرونه بالإضافة كما يقال: «إله كذا»، أو ينكرونه كما قال - تبارك وتعالى - عن قوم موسى - عليه السلام -: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

قال ابن الخطيب - رحمه الله تعالى -: «اعلم أن هذا الاسم مخصوص بخواص لا توجد في سائر أسماء الله تعالى.

فالأولى: أنك إذا حذفت الألف من قولك: «الله» بقى الباقي على صورة «لله»، وهو مختص به سبحانه وتعالى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٨٩]، وإن حذفت من هذه البقية اللام الأولى بقيت البقية على صورة «له»؛ كما في قوله تبارك وتعالى: ﴿لَهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ١٢]، وقوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾ [التغابن: ١]، وإن حذفت اللام الباقية كانت البقية «هو» وهو - أيضًا - يدل عليه سبحانه وتعالى؛ كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وقوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] والواو زائدة؛ بدليل سقوطها في التثنية والجمع فإنك تقول: هما، وهم، ولا تبقى الواو فيهما، فهذه الخاصية موجودة في لفظ «الله» - تعالى - غير موجودة في سائر الأسماء، وكما حصلت هذه الخاصية بحسب اللفظ فقد حصلت - أيضًا - بحسب المعنى، فإنك إذا دعوت الله - تبارك وتعالى - بالرحيم فقد وصفته بالرحمة، وما وصفته بالقهر، وإذا دعوته بالعليم، فقد وصفته بالعلم، وما وصفته بالقدرة.

وأما إذا قلت: «يا الله»، فقد وصفته بجميع الصفات؛ لأن الإله لا يكون إلهًا إلا إذا كان موصوفًا بجميع هذه الصفات، فثبت أن قولنا: «الله» قد حصلت له هذه الخاصية التي لم تحصل لسائر الأسماء.

الخاصية الثانية: أن كلمة الشهادة، هي الكلمة التي بسببها ينتقل الكافر من الكفر إلى الإيمان، ولو لم يكن فيها هذا الاسم، لم يحصل الإيمان، فلو قال الكافر: أشهد أن لا إله إلا الرحيم، أو إلا الملك، أو إلا القدوس، لم يخرج من الكفر، ولم يدخل في الإسلام.

أما إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، فإنه يخرج من الكفر، ويدخل في الإسلام، وذلك يدل على اختصاص هذا الاسم بهذه الخاصية الشريفة. قال ابن عادل الحنبلي: وفي هذا نظر؛ لأنا لا نسلم هذا في الأسماء المختصة بالله - سبحانه وتعالى - مثل: القدوس والرحمن.

وقد كتبوا لفظة «الله» بلامين، وكتبوا لفظة «الذي» بلام واحدة، مع استوائهما في اللفظ، وفي أكثر الدوران على الألسنة، وفي لزوم التعريف، والفرق من وجوه:

الأول: أن قولنا: «الله» اسم معرب متصرف تصرف الأسماء، فأبقوا كتابته على الأصل.

أما قولنا «الذي» فهو مبني من أجل أنه ناقص، مع أنه لا يفيد إلا مع صلته، فهو كبعض الكلمة، ومعلوم أن بعض الكلمة يكون مبنيًّا، فأدخلوا فيه النقصان لهذا السبب، ألا ترى أنهم كتبوا قوله - تعالى - «اللذان» بلامين؛ لأن التثنية أخرجته عن مشابهة الحروف؛ لأن الحرف لا يثنى.

الثاني: أن قولنا: «الله» لو كتب بلام واحدة لالتبس بقوله: «إله»، وهذا الالتباس غير حاصل في قولنا: «الذي».

الثالث: أن تفخيم ذكر الله - تعالى - في اللفظ واجب، هكذا في الخط، والحذف ينافي التفخيم.

=

فإن قلت: ما الحكمة فى تقديم الحمد؟ قلت: الاهتمام به لكون المقام مقام الحمد، وكذا قال فى الكشاف فى قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١] وإن كان ذكر الله تعالى أهم باعتبار ذاته، لكن اعتبار المقام مقدم.

والصحيح أن الاسم الكريم عربى.

وقال البلخى: سريانى معرب.

واختلف فى اشتقاقه:

فقال سيبويه[١] والإمام الشافعى: هو جامد، وهو أحد قولى الخليل.

وقال غيرهم: مشتق من «أله الرجلَ»: فزع [إليه][٢]، إلاهًا[٣]: فِعَالًا، بمعنى: مفعول، أو من «ولهه»: أحبه، فأبدلت الواو همزة، أو من «لاه»: احتجب، ثم زيدت «أل» عهدية أو جنسية، [وحذفت الهمزة على الأولين][٤] ونقلت[٥]، وفخم[٦] للمعبود الحق[٧]، ولزمت اللام للعلمية.

و (على ما يسره): متعلّق[٨] بمتعلق الخبر، و «ما»: موصول اسمى أو حرفى، و(يسره): صلته، و (من نشر. . .) [إلخ][٩] جار ومجرور ومضافات[١٠]، و (من): بيان لـ (ما) وأراد بـ (نشر) منقول كتابه المسمى بـ «النشر».

حمد الله تعالى أولًا لا لأجل شىء بل لكونه مستحقًّا للحمد بذاته وهو أبلغ. وثانيًا: لكونه منعمًا ومتفضلًا.

= وأما قولنا: «الذى» فلا تفخيم له فى المعنى، فتركوا - أيضًا - تفخيمه فى الخط.

قال ابن الخطيب - رحمة الله تعالى عليه -: «إنما حذفوا الألف قبل الهاء من قولنا: «الله» فى الخط؛ لكراهة اجتماع الحروف المتشابهة فى الصورة، وهو مثل كراهتهم اجتماع الحروف المقابلة فى اللفظ عند القراءة ينظر اللباب (١/ ١٤٣-١٤٥).

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ولد فى البيضاء قرب شيراز، وقدم إلى البصرة وهو غلام، ونشأ بها، وأخذ عن الخليل ويونس وأبى الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر. ومات بالأهواز عن نيف وأربعين سنة، وقيل عن ثلاث وثلاثين سنة، وذلك سنة ١٨٠ هـ. ينظر: مراتب النحويين، (٦٥)، وأخبار النحويين البصريين (٦٣) وطبقات النحويين واللغويين (٦٦)، ونزهة الألباء (٣٨)، وأنباه الرواة (٢/ ٣٤٦)، .

(٢) سقط فى د.

(٣) فى ص: بياض.

(٤) زيادة من ز.

(٥) فى ص، د: ثم نقلت.

(٦) فى م: وفخمت، وفى ص، د: ثم نقلت حركة الهمزة على الأولين فحذفت الهمزة ثم سكنت اللام الأولى للإدغام، ثم أدغمت وفخم للمعبود.

(٧) فى م: بحق، وفى ع: بالحق.

(٨) فى م، د: يتعلق.

(٩) سقط فى م.

(١٠) فى م: ومضافان.

وافتتح كتابه بالحمد تأسيًا بما هو متعلق به وهو القرآن، ولما أخرجه[(١)] أبو داود من حديث أبى هريرة[(٢)] -رضى الله عنه- أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُّ أَمْرٍ ذِى بالٍ لَا يُبْدَأُ فِيه بِحَمْدِ الله فهُوَ أَجْذَمُ»[(٣)] ويروى: [«كُلُّ كلَام»][(٤)]، ويُرْوَى: «بِذِكْرِ اللهِ» ويروى: «فهُوَ أَقْطعُ» وهى مفسرة[(٥)] لـ «أجذم»[(٦)]، أى: مقطوع عن الخير والبركة.

وفى هذا البيت من أنواع البديع: براعة الاستهلال.

ولما افتتح بالحمد ثنّى بالصلاة على النبى[(٧)] ﷺ فقال:

ص: ثُمَّ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ السَّرْمَدِى عَلَى النَّبِىِّ المُصْطفى مُحَمّدِ

ش: (ثم): حرف عطف يقتضى التشريك والترتيب والمهلة على الأصح فى [الثلاثة][(٨)]، و (الصلاة) مبتدأ، و(السلام): معطوف،

---

(١) فى ز: خرجه.

(٢) هو عبد الرحمن بن صخر. من قبيلة دوس وقيل فى اسمه غير ذلك. صحابى. راوية الإسلام. أكثر الصحابة رواية. أسلم ٧ هـ وهاجر إلى المدينة. ولزم صحبة النبى ﷺ. فروى عنه أكثر من خمسة آلاف حديث. ولاه أمير المؤمنين عمر البحرين، ثم عزله للين عريكته. وولى المدينة سنوات فى خلافة بنى أمية.

ينظر: الأعلام للزركلى (٤/ ٨٠)، و «أبو هريرة» لعبد المنعم صالح العلى.

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٥٩) وأبو داود (٢/ ٦٧٧) كتاب الأدب باب الهدى فى الكلام (٤٨٤٠) وابن ماجه (٣/ ٣٣٧) كتاب النكاح باب خطبة النكاح (١٨٩٤) واختلف فى وصله وإرساله فرجح النسائى والدارقطنى الإرسال قاله الحافظ فى التلخيص (٣/ ٣١٥).

(٤) سقط فى ص. (٥) فى د: وهو مفسر.

(٦) فى ص: الأجذم. (٧) فى ص: رسول الله.

(٨) سقط فى م. وذكر اللغويون لـ «ثم» خمسة معان:

أحدها: التشريك فى الحكم مع الترتيب والمهلة نحو: جاء زيد ثم عمرو. وهى موضوعة لهذه الثلاثة المعانى وفى كل منها خلاف.

الثانى: التشريك والترتيب مع تخلف المهلة فتكون كالفاء الناسقة، ذكره الفراء، قال الشاعر:

كهز الردينى تحت العجاج جرى فى الأنابيب ثم اضطرب

لأن الهز متى جرى فى الأنابيب يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه.

الثالث: التشريك مع تخلف الترتيب الذى هو أصل وضعها فيكون معناها كمعنى الواو، زعمه قوم كالفراء والأخفش، واحتجوا بقول الله سبحانه: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِ﴾ [السجدة: ٧-٩]، وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٣-١٥٤]، وقوله تعالى: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾ [يونس: ٤٦] وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩] وقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢] وقال الشاعر:

سألت ربيعة: من خيرها أبا ثم أمًّا؟ فقالت: لمه

=

و(السرمدى) [الدائم][(١)]: صفته[(٢)]، و(على النبى): خبر، وفيه ما فى (الحمد [لله])[(٣)]، و(المصطفى): صفته، و (محمد): بدل أو بيان، وفيه عطف[(٤)] جملة [على][(٥)] أخرى ولا محل لها، كالمعطوف عليها.

والصلاة لغة: الدعاء [بخير][(٦)]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقوله ﷺ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى فُلَان»[(٧)] وهى من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن الناس الدعاء.

وعرفها بلام الجنس أو الاستغراق؛ لتفيد الشمول، وجعل الجملة اسمية؛ لتفيد[(٨)] الثبوت والدوام.

= ولا حجة لهم فى ذلك فعنه جوابات لأهل العلم يطول ذكرها ولنذكر منها جوابًا واحدًا يعم الآيات والأبيات وذلك: «أن ثم هنا لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم» والمعنى: «أخبركم أنى خلقتكم من نفس واحدة، ثم أخبركم أنى جعلت منها زوجها، وأخبركم أنى خلقت الإنسان من طين ثم أخبركم أنى جعلت نسله من سلالة من ماء مهين، وأخبركم أنى خلقته من طين ثم أخبركم أنى قضيت الأجل، كما تقول: كلمتك اليوم ثم كلمتك أمس فى هذا الأمر، ووافقوا على القول باقتضائها الترتيب فى الأسماء المفردة وفى الأفعال وفى ذلك دليل على وضعيتها للترتيب كما قاله الجمهور.

الرابع: تكون زئدة فيتخلف التشريك قاله الأخفش والكوفيون وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾ [التوبة: ١١٨].

وقول زهير:

أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى ... فـثـم إذا أمسـيـت أمسـيـت عـاديـا

وخالفهم الباقون وأجابوا عن الآية بأن ذلك «على تقدير الجواب، وعن البيت بزيادة الفاء».

الخامس: تكون بمعنى التعجب فتتخلف عن التشريك أيضًا. ذكره بعضهم كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وبقوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ كَلَّآ﴾ [المدثر: ١٥-١٦].

(١) سقط فى ز، م.
(٢) فى م: صفة.
(٣) سقط فى ص.
(٤) فى ص: ما فى عطف.
(٥) سقط فى ص.
(٦) سقط فى ز، م.
(٧) أخرجه البخارى (١٢/ ٤٢١) كتاب الدعوات باب قول الله تعالى «وصلّ عليهم» (٦٣٣٢) ومسلم (٢/ ٧٥٦ - ٧٥٧) كتاب الزكاة باب الدعاء لمن أتى بصدقته (١٠٧٨/١٧٦) وأحمد (٤/ ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٨١، ٣٨٣) والنسائى (٥/ ٣١) كتاب الزكاة باب صلاة الإمام على صاحب الصدقة وابن ماجه (٣/ ٢٦١) كتاب الزكاة باب ما يقال عند إخراج الزكاة (١٧٩٦) وأبو داود (١/ ٤٩٩) كتاب الزكاة باب دعاء المصدق لأهل الصدقة (١٥٩٠) من طريق عمرو بن مرة عن عبد الله ابن أبى أوفى قال: كان النبى ﷺ إذا أتاه رجل بصدقة قال: «اللهم صل على آل فلان» فأتاه أبى فقال: «اللهم صلِ على آل أبى أوفى».
(٨) فى د، ص: ليفيد.

وأصل الدعاء: أن يكون بصيغة الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦] وأتى به الناظم بلفظ الخبر تفاؤلًا بالإجابة، وعطف (السلام) عليها؛ لما سيأتى.

والسرمدى: [الدائم][(١)]، والنبى: بَشَرٌ نزل عليه الملك بوحى من عند الله، وهل هو مرادف للرسول [قال التفتازانى][(٢)]: وهو الأصح، أو الرسول أخص؟ فيقال: الرسول: من أرسل إلى غيره، والنبى: من أوحى إليه، وهو رأى جماعة.

والمصطفى: المختار، مأخوذ من الصفوة: وهو[(٣)] الخالص[(٤)] من الكدر.

وأصله «مصتفى» قلبت التاء طاء؛ لمجاورتها حرف الإطباق.

و«محمد» علم منقول[(٥)] من الوصف.

أردف الحمد بالصلاة على النبى ﷺ؛ لأن الله تعالى قرن اسمه باسمه نحو [قوله تعالى][(٦)] ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٣] ولقوله تعالى: ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وقال بعضهم فى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الانشراح: ٤]: لا أُذْكَرُ[(٧)] إلا ذُكِرْتَ معى، قاله القاضى عياض[(٨)] فى «الشفاء»، و[فى][(٩)] الحديث: «أَمَا يُرْضِيكَ يَا مُحَمَّدُ أَلَّا يُصَلِّى عَلَيْكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ إِلَّا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ عَشْرًا، وَلَا يُسَلِّمَ عَلَيْكَ

---

(١) سقط فى ص.

(٢) زيادة من ص، د. وهو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازانى، سعد الدين. نسبته إلى «تفتازان» من بلاد خراسان. فقيه وأصولى. قيل هو حنفى وقيل شافعى. كان أيضًا مفسرًا ومتكلمًا ومحدثًا وأديبًا.
من تصانيفه: «التلويح فى كشف حقائق التنقيح» وحاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب وكلاهما فى الأصول. ينظر: الدرر الكامنة (٤/ ٣٥٠)، والفتح المبين فى طبقات الأصوليين (٢/ ٢٠٦)، ومعجم المؤلفين (١٢/ ٢٢٨)، والأعلام للزركلى (٨/ ١١٣).

(٣) فى ص، م، ز: وهى.

(٤) فى ص: الخلاص.

(٥) فى م، ز: نقل.

(٦) زيادة من م، ز.

(٧) فى ص: أى: لا أذكر.

(٨) هو عياض بن موسى بن عياض اليحصبى السبتى، أبو الفضل. أصله من الأندلس ثم انتقل آخر أجداده إلى مدينة فاس، ثم من فاس إلى سبتة. أحد عظماء المالكية. كان إمامًا حافظًا محدثًا فقيهًا متبحرًا.
من تصانيفه: «التنبيهات المستنبطة فى شرح مشكلات المدونة» فى فروع الفقه المالكى، و«الشفا فى حقوق المصطفى»، و «إكمال المعلم فى شرح صحيح مسلم»، و «كتاب الإعلام بحدود قواعد الإسلام».
وهو غير القاضى عياض بن محمد بن أبى الفضل، أبى الفضل (المتوفى ٦٣٠هـ) من الفقهاء الفضلاء الأعلام كما فى شجرة النور ص (١٧٩). ينظر: شجرة النور الزكية ص (١٤٠)، والنجوم الزاهرة (٥/ ٢٨٥)، ومعجم المؤلفين (٨/ ١٦).

(٩) زيادة من ص.

إِلَّا سَلَّمْتُ عَشْرًا؟»[١] ولهذا الحديث عطف (السلام) على (الصلاة)، ولاقترانه به فى الأمر بقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وعن أبى سعيد: «مَا مِنْ قَوْمٍ يَقْعُدُونَ ثُمَّ يَقُومُونَ وَلَا يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[٢].

ثم عطف فقال:

ص: وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَلَا كِتَابَ رَبِّنَا عَلَى مَا أُنْزِلَا

ش: (وآلِهِ) عطف على النبى ﷺ، وأصله: أَهْل، أو: أَوْل[٣] وسيأتى تصريفه،

---

(١) أخرجه أحمد (٤/ ٣٠) والنسائى (٣/ ٤٤) كتاب السهو باب فضل التسليم على النبى ﷺ عن عبد الله ابن أبى طلحة عن أبيه أن رسول الله ﷺ جاء ذات يوم والبشر فى وجهه فقلنا إنا لنرى البشر فى وجهك فقال: إنه أتانى الملك فقال: يا محمد إن ربك يقول...» فذكره.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤٤٦، ٤٥٣، ٤٨١، ٤٨٤، ٤٩٥) والترمذى (٥/ ٣٩١) كتاب الدعوات باب فى القوم يجلسون ولا يذكرون الله (٣٣٨٠) وابن حبان (٨٥٣) والطبرانى فى الدعاء (١٩٢٣، ١٩٢٤، ١٩٢٥) وأبو نعيم فى الحلية (٨/ ١٣٠) وابن السنى فى عمل اليوم والليلة (٤٥١) والحاكم (١/ ٤٩٦) والبيهقى (٣/ ٢١٠) وفى الشعب (١٥٦٩) عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما جلس قوم مجلسًا لم يذكروا الله فيه ولم يصلوا على نبيهم إلا كان عليهم ترة فإن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم».

وفى الباب عن أبى أمامة وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن مغفل وغيرهم.

(٣) فى ص: وأصل أهل: أول. قلت: قال ابن منظور فى اللسان: وآل الله وآل رسوله أولياؤه أصلها أهل ثم أبدلت الهاء همزة فصارت فى التقدير أأل فلما توالت الهمزتان أبدلوا الثانية ألفا كما قالوا آدم وآخر وفى الفعل آمن وآزر فإن قيل ولم زعمت أنهم قلبوا الهاء همزة ثم قلبوها فيما بعد وما أنكرت من أن يكون قلبوا الهاء ألفا فى أول الحال فالجواب أن الهاء لم تقلب ألفا فى غير هذا الموضع فيقاس هذا عليه فعلى هذا أبدلت الهاء همزة ثم أبدلت الهمزة ألفا وأيضا فإن الألف لو كانت منقلبة عن غير الهمزة المنقلبة عن الهاء كما قدمناه لجاز أن يستعمل آل فى كل موضع يستعمل فيه أهل ولو كانت ألف آل بدلا من أهل لقيل انصرف إلى آلك كما يقال انصرف إلى أهلك وآلك والليل كما يقال أهلك والليل فلما كانوا يخصون بالآل الأشرف الأخص دون الشائع الأعم حتى لا يقال إلا فى نحو قولهم القراء آل الله وقولهم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد و ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٢٨] وكذلك ما أنشده أبو العباس للفرزدق:

نجوت ولم يمنن عليك طلاقة سوى ربة التقريب من آل أعوجا

لأن أعوج فيهم فرس مشهور عند العرب فلذلك قال آل أعوجا كما يقال أهل الإسكاف دل على أن الألف ليست فيه بدلا من الأصل وإنما هى بدل من الأصل فجرت فى ذلك مجرى التاء فى القسم؛ لأنها بدل من الواو فيه والواو فيه بدل من الباء فلما كانت التاء فيه بدلا من بدل وكانت فرع الفرع اختصت بأشرف الأسماء وأشهرها وهو اسم الله فلذلك لم يقل تزيد ولا تلبيت كما لم يقل آل الإسكاف ولا آل الخياط فإن قلت فقد قال بشر:

لعمرك ما يطلبن من آل نعمة ولكنما يطلبن قيسا ويشكرا

فقد أضافه إلى نعمة وهى نكرة غير مخصوصة ولا مشرفة فإن هذا بيت شاذ قال ابن سيده هذا كله قول ابن جنى قال والذى العمل عليه ما قدمناه وهو رأى الأخفش قال فإن قال ألست تزعم أن الواو فى وا بدل من الباء فى با وأنت لو أضمرت لم تقل وه كما تقول به لأفعلن فقد تجد أيضا بعض البدل لا يقع موقع المبدل منه فى كل موضع فما ننكر أيضا أن تكون الألف فى آل بدلا من الهاء وإن كان لا =

خُصَّ(١) استعماله فى الأشراف وأولى الحظوة(٢).

وآلُ النبى ﷺ: قيل: أتباعه.

وقيل: أمته، واختاره الأزهرى(٣) وغيره من المحققين.

وقيل: أهل بيته(٤) وذريته.

وقيل: أتباعه من رهطه وعشيرته.

= يقع جميع مواقع أهل - فالجواب أن الفرق بينهما أن الواو لم يمتنع من وقوعها فى جميع مواقع الباء من حيث امتنع من وقوع آل فى جميع مواقع أهل وذلك أن الإضمار يرد الأسماء إلى أصولها فى كثير من المواضع ألا ترى أن من قال أعطيتكم درهما قد حذف الواو التى كانت بعد الميم وأسكن الميم فإنه إذا أضمر للدرهم قال أعطيتكموه فرد الواو لأجل اتصال الكلمة بالمضمر فأما ما حكاه يونس من قول بعضهم أعطيتكمه فشاذ لا يقاس عليه عند عامة أصحابنا فلذلك جاز أن تقول بهم لأقعدن وبك لأنطلقن ولم يجز أن تقول وك ولا وه بل كان هذا فى الواو أحرى لأنها حرف منفرد فضعفت عن القوة وعن تصرف الباء التى هى أصل أنشدنا أبو على قال أنشدنا أبو زيد:

رأى برقا فأوضع فوق بكر ... فلا بك ما أسال ولا أغاما

قال وأنشدنا أيضا عنه:

ألا نادت أمامة باحتمال ... ليحزننى فلا بك ما أبالى

قال وأنت ممتنع من استعمال الآل فى غير الأشهر الأخص وسواء فى ذلك أضفته إلى مظهر أو أضفته إلى مضمر قال ابن سيده فإن قيل ألست تزعم أن التاء فى تولج بدل من واو وأن أصله وولج لأنه فوعل من الولوج ثم إنك مع ذلك قد تجدهم أبدلوا الدال من هذه التاء فقالوا دولج وأنت مع ذلك قد تقول دولج فى جميع هذه المواضع التى تقول فيها تولج وإن كانت الدال مع ذلك بدلا من التاء التى هى بدل من الواو - فالجواب عن ذلك أن هذه مغالطة من السائل وذلك أنه إنما كان يطرد هذا له لو كانوا يقولون وولج ودولج ويستعملون دولجا فى جميع أماكن وولج فهذا لو كان كذا لكان له به تعلق وكانت تحتسب زيادة فأما وهم لا يقولون وولج ألبتة كراهية اجتماع الواوين فى أول الكلمة وإنما قالوا تولج ثم أبدلوا الدال من التاء المبدلة من الواو فقالوا دولج فإنما استعملوا الدال مكان التاء التى هى فى المرتبة قبلها تليها ولم يستعملوا الدال موضع الواو التى هى الأصل فصار إبدال الدال من التاء فى هذا الموضع كإبدال الهمزة من الواو فى نحو أقتت وأجوه لقربها منها ولأنه لا منزلة بينهما واسطة وكذلك لو عارض معارض بهنيهة تصغير هنة فقال ألست تزعم أن أصلها هنيوة ثم صارت هنية ثم صارت هنيهة وأنت قد تقول هنيهة فى كل موضع قد تقول فيه هنية - كان الجواب واحدا كالذى قبله ألا ترى أن هنيوة الذى هو أصل لا ينطق به ولا يستعمل ألبتة فجرى ذلك مجرى وولج فى رفضه وترك استعماله فهذا كله يؤكد عندك أن امتناعه من استعمال آل فى جميع مواقع أهل إنما هو لأن فيه بدلا من بدل كما كانت التاء فى القسم بدلا من بدل. ينظر: لسان العرب (١/ ١٦٤ - ١٦٥).

(١) فى د: رخص. (٢) فى ص، د: وأولى الخطر.

(٣) هو محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروى أبو منصور أحد الأئمة فى اللغة والأدب، مولده ووفاته بهراة. نسبته إلى جده الأزهر. عنى بالفقه فاشتهر به أولاً. ثم غلب عليه التبحر فى العربية فرحل فى طلبها وقصد القبائل وتوسع فى أخبارها وقع فى إسار القرامطة. من مصنفاته: تهذيب اللغة والزاهر فى غريب ألفاظ الشافعى التى أودعها المزنى فى مختصره توفى سنة ٣٧٠هـ. ينظر طبقات السبكى (٢/ ١٠٦) والوفيات (١/ ٥٠١).

(٤) فى د: ابنته، وفى ص: أمته.

وقيل: آل الرجل: نفسه؛ ولهذا كان الحسن يقول: اللهم صل على آل محمد. وفي الحديث: «اللَّهُم صَلِّ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ»(١).

و (صحبه): معطوف أيضًا، وهو اسم جمع لـ «صاحب»، كـ «رَكْبٍ وراكب».

وقال الجوهري(٢): هما جمعان.

والصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام ولو تخللت ردة، على(٣) الأصح.

والمراد باللقاء - ما هو أعم من المجالسة والمماشاة ووصول أحدهما إلى الآخر وإن لم يكلمه.

و (مَنْ): موضوعة للعقلاءِ، وهي هنا(٤) موصولة وصلتها (تلا)، ووحّد مرفوع (تلا)(٥) باعتبار لفظ (من).

و (كتاب): مفعول (تلا) وهو: الكلام المنزل للإعجاز.

و (ربنا): مضاف إليه ومضاف باعتبارين.

والرب: المالك، وهو في الأصل بمعنى التربية، وهي(٦): تبليغ الشيء إلى كماله شيئًا فشيئًا، ثم وصف به للمبالغة، كالصوم والعدل، وقيل: هو نعت من: رَبَّه يَرُبُّه فهو رَبٌّ، سمي به المالك؛ لأنه يحفظ ما يملكه ويربيه، ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيدًا؛ كقوله تعالى: ﴿ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ﴾ [الفجر: ٢٨].

و (على): متعلق(٧) بـ (تلا)، و (ما): موضوعة لما لا يعقل، وهي هنا موصولة، أي:

---

(١) هو طرف من حديث كعب بن عجرة أخرجه البخاري (٨/ ٣٩٢) كتاب التفسير باب «إن الله وملائكته يصلون...» (٤٧٩٧) ومسلم (١/ ٣٠٥) كتاب الصلاة باب الصلاة على النبي ﷺ (٦٦/ ٤٠٦) والترمذي (٢/ ٣٥٢) أبواب الصلاة باب ما جاء في صفة الصلاة على النبي ﷺ (٤٨٣) والنسائي (٣/ ٤٧ - ٤٨) كتاب السهو باب نوع آخر وابن ماجه (١/ ٢٩٢ - ٢٩٣) كتاب إقامة الصلاة باب الصلاة على النبي ﷺ (٩٠٤) ولفظه: خرج علينا رسول الله ﷺ فقلنا: قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك قال: «قولوا اللهم صلِّ على محمد وعلى آلِ محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد...» الحديث.

(٢) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر: أول من حاول «الطيران» ومات في سبيله، لغوي من الأئمة. وخطه يذكر مع خط ابن مقلة. أصله من فاراب، ودخل العراق صغيرًا، وسافر إلى الحجاز فطاف بالبادية، وعاد إلى خراسان، ثم أقام في نيسابور، وصنع جناحين من خشب، وصعد داره، فخانه اختراعه فسقط إلى الأرض قتيلًا. من أشهر كتبه: «الصحاح». انظر معجم الأدباء (٢/ ٣٦٩)، النجوم الزاهرة (٤/ ٢٠٧)، نزهة الألباء (٤١٨)، الأعلام (١/ ٣١٣).

(٣) في د، م، ز: في.

(٤) في د: هاهنا.

(٥) في ص: تلاه.

(٦) في ص: وهو.

(٧) في د: يتعلق.

على الوجه الذى أنزل [الكتاب][١] عليه، والعائد المجرور بـ «على» حُذف لكون الموصول جُرَّ بمثله.

وأتبع[٢] الآل بالأصحاب[٣]؛ لقوله[٤] ﷺ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمدٍ»، ويصدق[٥] «الآل» على «الصحب» فى قول[٦]، وأتبع التالين؛ لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ولقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحشر: ١٠].

ثم استأنف فقال:

ص: وَبَعْدُ فَالإنْسَانُ لَيْسَ يشْرُفُ إِلَّا بِـمَـا يَـحْـفَـظُـهُ وَيَـعْـرِفُ

ش: (بعد): ظرف مكان مبهم، وتُعيِّنه الإضافة، فإذا حذف مضافه مَنْوِيًّا[٧] بُنى وضُمَّ توفية للمقتضى[٨]، والعامل فيه «أمَّا» مقدرة[٩]؛ لنيابتها عن الفعل، والأصل: مهما يكن من شىء [ف] بعد الحمد والثناء، و «مهما» هنا مبتدأ، والاسمية لازمة للمبتدأ، و «يكن»: شرط، والفاء لازمة[١٠] له غالبًا، فحين تضمنت «أما» معنى الابتداء والشرط لزمتها، ولصوق الاسم إقامة اللازم مقام الملزوم وإبقاء لأثره فى الجملة، و (الإنسان): مبتدأ، و (ليس) ومعمولاها: خبره، و (إلا بما يحفظه ويعرف)[١١]: استثناء مُفرغ.

وابتداء الناظم -رضى الله عنه- المقصود بـ «أما [بعد]»[١٢]، تيمُّنًا واقتداء بالنبى ﷺ؛ لأنه[١٣] كان يبتدئ بها خطبه[١٤]، وقد عقد البخارى لذلك بابًا فى صحيحه[١٥]، وذكر فيه جملة أحاديث، قيل: وأول[١٦] من تكلم بها داود عليه السلام.

وقيل: يعرب بن قحطان.

وقيل: قُسُّ بن ساعدة.

---

(١) زيادة من ص، د.
(٢) فى ص: اتبع.
(٣) فى ص: والأصحاب.
(٤) فى ز: كقوله.
(٥) فى ص: وتصدق.
(٦) فى ص: قوله.
(٧) فى د: ونوى معناه.
(٨) فى د، ز: توفيرًا لمقتضاه.
(٩) فى م: المقدرة.
(١٠) فى د، ز، ص: لازم.
(١١) فى د، ز: ويعرفه.
(١٢) سقط فى ص.
(١٣) فى ص: لأنها.
(١٤) فى د، ز: خطبته.
(١٥) انظر صحيح البخارى (٣/ ٦٥) كتاب الجمعة باب من قال فى الخطبة بعد الثناء أما بعد رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ.
(١٦) فى م: أول.

وقال بعض المفسرين: إنه فصل الخطاب الذى أوتيه داود.

والمحققون على أنه فصل(١) بين الحق والباطل، أى: أما بعدَ الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ فهذه جملة فى فضل قارئ القرآن.

ثم مهد قبل ذلك قاعدة، وهى أن كل إنسان لا يفضل ويشرف إلا بما يحفظ ويعرف، ولا يكبر ولا ينجب إلا بمن(٢) يقارن(٣) ويصحب(٤)، ومن هذا قوله عليه الصلاة والسلام(٥) «يُحْشَرُ الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ(٦) يُخَالِلُ»(٧)؛ ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا غَيْرَ رَبِّى...» الحديث(٨).

ومنه قول ابن حزم(٩):

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا جَلِيسًا(١٠) لأَربابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى بِصُحْبَةِ(١١) نَاقِصٍ فَتَنْحطَّ(١٢) قَدْرًا مِنْ عُلاكَ وَتُحْقَرَا
فَرَفْعُ أَبُو مَنْ ثُمَّ خَفْضُ مُزَمِّلٍ يُبَيِّنُ قَوْلِى مُغْرِيًا(١٣) وَمحذِّرَا

وفى الحديث: «الْجَلِيسُ الصَّالِحُ كَصَاحِبِ الْمِسْكِ إِنْ لَمْ يُصِبْكَ مِنْهُ أَصَابَكَ مِنْ رِيحِهِ،

---

(١) فى ص: قال والمحققون، وفى ز: أنه الفصل.
(٢) فى م: بما.
(٣) فى ص: يقارب.
(٤) فى ص: أو يصحب.
(٥) فى م: قول النبى ﷺ، وفى د: قوله ﷺ.
(٦) فى ص: إلى من.
(٧) أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٣، ٣٣٤) وأبو داود (٢/ ٦٧٥) كتاب الأدب باب من يؤمر أن يجالس (٤٨٣٣) والترمذى (٤/ ١٨٧) كتاب الزهد (٢٣٧٨) وعبد بن حميد (١٤٣١) والخطيب فى تاريخه (٤/ ١١٥) عن أبى هريرة بلفظ: «الرجل على دين خليله...» الحديث.
(٨) أخرجه البخارى (٧/ ٢١) كتاب فضائل الصحابة باب قول النبى ﷺ (٣٦٥٦) ومسلم (٤/ ١٨٥٤) كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبى بكر (١/ ٢٣٨١) عن ابن مسعود بلفظ: «لو كنت متخذًا خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا...» الحديث.
(٩) فى ص، د: بعض الفضلاء وهو ابن حزم. قلت: هو على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى. أبو محمد. عالم الأندلس فى عصره. أصله من الفرس. أول من أسلم من أسلافه جدّ له كان يدعى يزيد مولى ليزيد بن أبى سفيان رضى الله عنه. كانت لابن حزم الوزارة وتدبير المملكة، فانصرف عنها إلى التأليف والعلم. كان فقيهًا حافظًا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة على طريقة أهل الظاهر، بعيدًا عن المصانعة حتى شبه لسانه بسيف الحجاج. طارده الملوك حتى توفى مبعدًا عن بلده. كثير التآليف. مزقت بعض كتبه بسبب معاداة كثير من الفقهاء له. من تصانيفه: «المحلى» فى الفقه، و «الإحكام فى أصول الأحكام» فى أصول الفقه، و «طوق الحمامة» فى الأدب. توفى سنة ٤٥٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلى (٥/ ٥٩)، وابن حزم الأندلسى لسعيد الأفغانى، والمغرب فى حلى المغرب ص (٣٦٤).
(١٠) فى ز: مضافًا.
(١١) فى ز: صحابة.
(١٢) فى ز: فينحط.
(١٣) فى م، ص: معربًا.

وَالْجَلِيسُ السُّوءُ كَصَاحِبِ الْكِيرِ إِنْ لَمْ يُصِبْكَ مِنْ سَوَادِهِ أَصَابَكَ مِنْ دُخَانِهِ»[١] أخرجه أبو داود.

وإذا كان الجليس له هذا التعدى وجب على كل عاقلٍ فى وقتنا هذا أن يعتزل الناس ويتخذ الله جليسًا والقرآن ذكرًا؛ فقد ورد «أَنَا جليسُ مَنْ ذَكَرَنِى»[٢] «وأَهْلُ القُرْآن هُمْ أَهْلُ الله وخَاصَّتُه»[٣].

وخاصة الملك: جلساؤه فى أغلب[٤] أحوالهم، فمن كان الحقُّ جليسَه فهو أنيسه؛ فلا بد أن ينال من مكارم خُلُقه [على][٥] قدر زمان مجالسته، ومن جلس إلى[٦] قوم يذكرون الله فإن الله يدخله معهم فى رحمته؛ فإنهم القوم الذين لا يشقى [بهم][٧] جليسهم، فكيف يشقى من كان الحق جليسه؟ وهذا على سبيل الاستطراد والله تعالى أعلم[٨].

ص: لِذَاكَ كَـانَ حَـامِـلُو الْقُـرْآن أَشْـرَافَ الامَّـةِ أُولِى الإِحْـسَـان

ش: اللام تعليلية، و (ذاك): اسم إشارة للبعيد[٩].

فإن قلت: كان الأَوْلى[١٠] التعبير بـ«الذى» للقريب [وهو (ذا)][١١].

قلت: لما كانت الأصحاب الرفيعة والأقران الغير الشنيعة يحصل للنفس منهما كلٌّ

---

(١) أخرجه البخارى (٥/ ٤٩) كتاب البيوع باب فى العطار وبيع المسك (٢١٠١) ومسلم (٤/ ٢٠٢٦) كتاب البر والصلة والآداب باب استحباب مجالسة الصالحين (١٤٦/ ٢٦٢٨) وأحمد (٤/ ٤٠٤) والحميدى (٧٧٠) عن أبى بردة بن أبى موسى عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «مثل الجليس الصالح والجليس السوء كمثل صاحب المسك وكير الحداد لا يُعْدِمك من صاحب المسك إما تشتريه أو تجد ريحه وكير الحداد يحرق بدنك أو ثوبك أو تجد منه ريحًا خبيثة».

وله شاهد من حديث أنس أخرجه أبو داود (٤٨٣١) ولفظه: «مثل الجليس الصالح مثل العطار إن لم يصبك من عطره أو قال يعطيك من عطره أصبت من ريحه ومثل الجليس السوء مثل القَيْن إن لم يحرق ثوبك أصابك من ريحه».

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب التوحيد (١٣/ ٣٩٥) باب قول الله تعالى: «ويحذركم الله نفسه» (٧٤٠٥) وانظر (٧٥٠٥، ٧٥٣٦، ٧٥٣٧) ومسلم فى الذكر والدعاء (٤/ ٢٠٦١) باب الحث على ذكر الله (٢٦٧٥) عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدى بى وأنا معه حين يذكرنى إن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى. . .» الحديث.

(٣) أخرجه أحمد (٣/ ١٢٧، ٢٤٢)، وابن ماجه (١/ ٢٠٦ - ٢٠٧) فى المقدمة باب فضل من تعلم القرآن وعلمه (٢١٥) والدارمى (٢/ ٤٣٣) والحاكم (١/ ٥٥٦) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لله أهلين من الناس قالوا يا رسول الله من هم قال هم أهل القرآن أهل الله وخاصته».

(٤) فى م: غالب.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: مع.
(٧) سقط فى ص.
(٨) فى م، د: والله أعلم، وفى ص: والله سبحانه أعلم.
(٩) فى ز: لبعيد.
(١٠) فى د: الواجب.
(١١) سقط فى ز، ص، م.

وتعب وقلق ومَلَالٌ ونَصَبٌ، بحيث صارت [تأبى القرب منهما][١] ولا تنقاد للرد لديهما[٢] بل عنهما - نزّلَ المذكور لهذا[٣] منزلة البعيد فلم يعبر عنه بما يعتبر به منك قريبًا.

و (حاملو) جمع: حامل، أصله: حاملون، حذف نونه للإضافة إلى (القرآن)، وهو اسم (كان) وخبرها (أشراف الأمة) وهو جمع: شريف، و (أولى[٤] الإحسان): خبر ثان[٥]، [أى: لما كان الإنسان بسبب الجليس][٦] يكمل، وكان القرآن أعظم كتاب أنزل، كان المنزَّل عليه أفضل نبى أرسل؛ فكانت أمته من العرب والعجم أفضل أمة أخرجت للناس، خير الأمم، وكانت حملته أشرف هذه الأمة، وقراؤه ومقرئوه أفضل هذه الملة، والدليل على هذا ما أخرجه[٧] الطبرانى فى «المعجم الكبير» من حديث الجرجانى عن كاملٍ أبى عبد الله الراسبى عن الضحاك[٨] عن ابن عباس[٩] -رضى الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «أَشْرَافُ أُمَّتِى حَمَلَةُ القرْآنِ»[١٠] وفى رواية البيهقى[١١]: «أَشْرفُ[١٢] أُمَّتِى» وهو الصحيح.

وروى البيهقى عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْتَرِثُون لِلْحِسَابِ وَلَا تُفْزِعُهُمُ الصَّيْحَةُ وَلا يَحْزُنُهُمُ الْفزَعُ الأَكْبَرُ: حَامِلُ الْقُرآنِ يُؤَدِّيهِ إِلَى الله تعالى، يَقْدُمُ عَلَى رَبِّهِ سَيِّدًا شَرِيفًا حَتَّى يُرَافِقَ المُرْسَلِينَ، ومَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذانِهِ طعما، وَعَبْدٌ

---

(١) فى م: تأتى بهذا القرب منها، وفى ص: تأتى العرب منهما.

(٢) فى م: إليها.

(٣) فى م: لها، وفى ص: آنفًا لهذا.

(٤) فى م: وأولو.

(٥) فى ز: خبر كان.

(٦) فى د: لأجل أن الإنسان لا يشرف إلا بما يحفظه ويعرفه.

(٧) فى ز: ما خرجه.

(٨) هوالضحاك بن مزاحم البلخى الخراسانى، مفسر، كان يؤدب الأطفال، ويقال: كان فى مدرسته ثلاثة آلاف صبى، قال الذهبى: يطوف عليهم على حمار، ذكره ابن حبيب تحت عنوان أشراف المعلمين وفقهاؤهم له كتاب فى التفسير توفى ١٠٥ هـ. ينظر: ميزان الاعتدال (٤٧١)، المحبر (٤٧٥)، العبر للذهبى (١/ ١٢٢٤)، تاريخ الخميس (٢/ ٣١٨)، الأعلام (٣/ ٢١٥).

(٩) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب. قرشى هاشمى. حبر الأمة وترجمان القرآن. أسلم صغيرًا ولازم النبى ﷺ بعد الفتح وروى عنه. كان الخلفاء يجلّونه. شهد مع على الجمل وصفين. وكف بصره فى آخر عمره. كان يجلس للعلم، فيجعل يومًا للفقه، ويومًا للتأويل، ويومًا للمغازى، ويومًا للشعر، ويومًا لوقائع العرب. توفى بالطائف سنة ٦٨هـ. ينظر: الإصابة (٤/ ١٢١)، نسب قريش ص (٢٦).

(١٠) أخرجه الطبرانى فى الكبير (١٢/ ١٢٥) (١٢٦٦٢) والبيهقى فى الشعب (٢٧٠٣) وقال الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٦٤) وفيه سعد بن سعيد الجرجانى وهو ضعيف.

(١١) فى م: للبيهقى. وانظر تاريخ دمشق لابن عساكر (٢/ ٤٣٣).

(١٢) فى م، د: أشراف.

مَمْلُوكٌ أَدَّى حَقَّ اللهِ تعالى مِنْ نَفْسِهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ»[١].

وروى [أيضًا][٢] الطبرانى بإسناد جيد من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَأَقْرَأَهُ»[٣].

وروى البخارى والترمذى وأبو داود عن عثمان[٤] قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»[٥].

وكان الإمام أبو عبد الرحمن السُلَمى[٦] يقول لما يروى هذا الحديث[٧]: «أقعدنى مقعدى[٨] هذا» يشير إلى جلوسه بمسجد الكوفة يقرئ القرآن، مع جلالة قدره وكثرة علمه، أربعين سنة.

وعليه قرأ الحسن[٩] والحسين[١٠]؛ ولذلك كان الأولون لا يعدلون بإقراء القرآن شيئًا،

---

(١) أخرجه البيهقى فى الشعب (٢٧٠٢) والعقيلى فى الضعفاء الكبير (٢/١١٨) وضعفه بسعد بن سعيد الجرجانى عن نهشل عن الضحاك عن ابن عباس. . . الحديث. وقال: ولا يصح حديثه قلت: وفيه أيضًا نهشل بن سعيد وهو متروك وكذبه إسحاق بن راهويه.

(٢) سقط فى ص، وفى م: الطبرانى أيضًا.

(٣) أخرجه الطبرانى فى الكبير (١٠/ ٢٠٠) (١٠٣٢٥) والخطيب فى التاريخ (٢/ ٩٦) وقال الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٦٩): رواه الطبرانى فى الكبير والأوسط وإسناده فيه شريك وعاصم وكلاهما ثقة وفيهما ضعف.

وضعفه العلامة الألبانى فى السلسلة الصحيحة (٣/ ١٦٩).

(٤) عثمان بن عفان بن أبى العاص. قرشى أموى. أمير المؤمنين، وثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة من السابقين إلى الإسلام. كان غنيًا شريفًا فى الجاهلية، وبذل من ماله فى نصرة الإسلام. زوجه النبى ﷺ بنته رقية، فلما ماتت زوجه بنته الأخرى أم كلثوم، فسمى ذا النورين. بويع بالخلافة بعد أمير المؤمنين عمر. واتسعت رقعة الفتوح فى أيامه. أتم جمع القرآن. وأحرق ما عدا نسخ المصحف الإمام. نقم عليه بعض الناس تقديم بعض أقاربه فى الولايات. قتله بعض الخارجين عليه بداره يوم الأضحى وهو يقرأ القرآن سنة ٣٥هـ. ينظر: الأعلام للزركلى (٤/ ٣٧١)، و «عثمان بن عفان» لصادق إبراهيم عرجون، والبدء والتاريخ (٥/ ٧٩).

(٥) أخرجه البخارى (٨/ ٦٩٢) فى كتاب فضائل القرآن باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه (٥٠٢٧، ٥٠٢٨) وأبو داود (١/ ٤٦٠) كتاب الصلاة باب فى ثواب قراءة القرآن (١٤٥٢) والترمذى (٥/ ٣٠ - ٣١) كتاب فضائل القرآن باب ما جاء فى تعليم القرآن (٢٩٠٧، ٢٩٠٨) وابن ماجه (١/ ٢٠٤) فى المقدمة باب فضل من تعلم القرآن وعلمه (٢١١، ٢١٢) وأحمد (١/ ٥٧، ٥٨، ٦٩) والدارمى (٢/ ٤٣٧) والبزار (٣٩٦، ٣٩٧) وابن حبان (١١٨) وأبو نعيم فى الحلية (٤/ ١٩٣) والبيهقى فى الشعب (٢٢٠٥) والخطيب فى تاريخه (١١/ ٣٥) وغيرهم.

(٦) فى م: الباجى، وفى ص، د: التابعى.

(٧) فى م: هذا الذى، وفى ص: هذا الحديث مكروه.

(٨) فى م: أقعدنى هاهنا.

(٩) الحسن بن على بن أبى طالب الهاشمى أبو محمد المدنى سبط رسول الله ﷺ وريحانته. روى عن جده ﷺ له ثلاثة عشر حديثًا، وأبيه وخاله هند. وروى عنه ابنه الحسن، وأبو الحوراء ربيعة =

فقد قيل لابن مسعود: إنك تُقِلُّ الصوم! قال: إنى إذا صمت ضعفت عن القرآن[١]، وتلاوة القرآن أحب إلى.

وفى جامع الترمذى من حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: يقول الله عز وجل: «مَنْ شَغَلَهُ الْقُرْآنُ عَنْ ذِكْرِى وَمَسْأَلَتِى أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِى السَّائِلِينَ»[٢].

وفى بعض طرق هذا الحديث: «مَنْ شَغَلَهُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِى أَنْ يَتَعَلَّمَهُ أَوْ يُعَلِّمَهُ عَنْ دُعَائِى وَمَسْأَلَتى».

أخرج البيهقى: «أَفْضَلُ عِبَادَةِ أُمَّتِى قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»[٣].

وقال ابن عباس: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ لَمْ يُرَدَّ[٤] إِلَى أَرْذَلِ[٥] الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعدِ عِلْمٍ شيْئًا».

وعن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَرَأَى أَنَّ أَحَدًا أُوتِى أَفْضَلَ مِمَّا أُوتِى فقدِ اسْتَصْغَرَ مَا عَظَّمهُ اللهُ»[٦].

وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال: «منْ جَمعَ الْقُرْآنَ فَقدْ أُدْرِجَتِ النُّبُوَّةُ بَيْنَ كَتِفيْهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوحَى إِليْهِ»[٧].

= وأبو وائل وابن سيرين. ولد سنة ثلاث فى رمضان. قال أنس: كان أشبههما برسول الله ﷺ. وقال النبى ﷺ: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة». مات رضى الله عنه مسمومًا سنة تسع وأربعين أو سنة خمسين أو بعدها. ينظر الخلاصة (١/ ٢١٦).

(١٠) هو الحسين بن على بن أبى طالب، أبو عبد الله، الهاشمى، سبط رسول الله ﷺ وريحانته من الدنيا وأحد سيدى شباب أهل الجنة. ولد بالمدينة وكانت إقامته بها إلى أن خرج مع أبيه إلى الكوفة، فشهد معه الجمل ثم صفين ثم قتال الخوارج وبقى معه إلى أن قتل، ثم مع أخيه إلى أن سلم الأمر إلى معاوية فتحول مع أخيه إلى المدينة. روى عن جده وأبيه وأمه وخاله هند بن أبى هالة وعمر بن الخطاب. روى عنه أخوه الحسن وبنوه على زين العابدين وفاطمة وحفيده الباقر والشعبى وآخرون. أخرج له أصحاب السنن أحاديث يسيرة. كان فاضلاً عابدًا. قتل بالعراق بعد خروجه أيام يزيد بن معاوية سنة ٦١هـ. ينظر: الإصابة (١/ ٣٣٢)، وأسد الغابة (٢/ ١٨) وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٤٥)، صفة الصفوة (١/ ٣٢١)، والأعلام للزركلى (٢/ ٢٦٣).

(١) فى م: عن القراءة.

(٢) أخرجه الترمذى (٥/ ٤٥) فى فضائل القرآن (٢٩٢٦) والدارمى (٢/ ٤٤١) والعقيلى (٤/ ٤٩) وابن نصر فى قيام الليل ص (٧١) والبيهقى فى الأسماء والصفات (١/ ٣٧٢) عن أبى سعيد الخدرى وانظر السلسلة الضعيفة للعلامة الألبانى (١٣٣٥).

(٣) أخرجه البيهقى فى الشعب عن النعمان بن بشير كما فى كنز العمال (٢٢٦٤) وذكر له شواهد برقم (٢٢٦٣، ٢٢٦٥).

(٤) فى م: لم يرد به. (٥) فى ص: أذل.

(٦) أخرجه الطبرانى عن عبد الله بن عمرو كما فى مجمع الزوائد للهيثمى (٧/ ١٦٢) وقال: وفيه إسماعيل بن رافع وهو متروك.

(٧) انظر الحديث السابق.

والأحاديث فى هذا المعنى كثيرة، والمراد الاختصار [والإيجاز](١).

ثم عطف فقال:

ص: وَإِنَّهُمْ فِى النَّاسِ أَهْلُ الله وإِنَّ رَبَّنَا بِهِمْ يُبَاهِى

ش: ([إنهم](٢) أهل الله): اسمية مؤكدة، و (فى الناس): [جار ومجرور](٣) محله النصب على الحال من اسم «إن» فيتعلق بمحذوف. (وإن ربنا يباهى): اسمية، و (بهم)(٤) متعلق بـ (يباهى).

أشار بهذا إلى ما أخرجه(٥) ابن ماجه وأحمد والدارمى من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ للهِ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ» قيل: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ الله؟ قال: «أَهْلُ القُرْآنِ هُمْ أَهْلُ الله [وَخاصَّتُه»](٦).

وقوله: (وإن ربنا [بهم يباهى](٧)) يمكن أن يريد به ما أخرجه(٨) مسلم(٩) عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «مَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ الله تَعالَى، يَتْلُونَ كِتابَ الله تعالى وَيَتَدارَسُونَهُ بيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَليهِمُ السَّكِينَةُ، وغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وحفَّتْهُمُ المَلَائِكَةُ، وذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ»(١٠).

ثم عطفه فقال(١١):

ص: وَقَال فِى الْقُرْآنِ عَنْهُمْ وَكَفَى بِأَنَّهُ أَوْرَثَهُ مَنِ اصْطَفَى

ش: (قال): فعلية، و (فى القرآن) و (عنهم): يتعلق بـ (قال)، ومفعوله محذوف، أى: قال فى القرآن فيهم أوصافًا كثيرة، و(كفى) فاعلُهُ: المصدر المنسبك من (أن) ومعمولها(١٢)، والباء زائدة مثل: كفى(١٣) بالله، فهى جملة معطوفة على ما لا محل له

---

(١) سقط فى م.

(٢) سقط فى م.

(٣) سقط فى م.

(٤) فى ز: ولهم.

(٥) فى ز: ما خرجه.

(٦) سقط فى م. والحديث تقدم.

(٧) سقط فى ز، م.

(٨) فى ص، ز: ما خرجه.

(٩) فى ز، م: أبو داود.

(١٠) أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٧٤) كتاب الذكر والدعاء باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن (٣٨/ ٢٦٩٩) وأحمد (٢/ ٢٥٢، ٢٧٤، ٣٢٥) والترمذى (٣/ ٩٥ - ٩٦) كتاب الحدود باب ما جاء فى الستر على المسلم (١٤٢٥) وفى (٢٦٤٦، ٢٩٤٥) وأبو داود (٢/ ٣٤٢) كتاب العلم باب الحث على طلب العلم (٣٦٤٣، ٤٩٤٦) وابن ماجه (١/ ٢١٥) فى المقدمة باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (٢٢٥) وفى (٢٤١٧، ٢٥٤٤). وأخرجه مسلم (٣٩/ ٢٧٠٠) عن أبى هريرة وأبى سعيد معًا.

(١١) فى م: ثم قال.

(١٢) فى م: ومنصوبها.

(١٣) فى م: ككفى، وفى ص، د: وكفى.

[من الإعراب][(١)]؛ فلا محل لها، و (أورثه): خبر (أنَّ)، و (من): موصول[(٢)]، مفعول (أورثه)؛ لأنه يتعدى لاثنين، و (اصطفى): صلة الموصول.

أى: قال الله تعالى فى القرآن [عنهم][(٣)] أوصافًا [كثيرة][(٤)] تتعلق بحامليه[(٥)] من الخير والثواب، وما أعد لهم فى العقبى والمآب، ولو لم يكن فى [القرآن][(٦)] فى حقهم إلا ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَـٰبَ . . .﴾ الآية [فاطر: ٣٢] لكان فى ذلك كفاية [لهم][(٧)].

ص: وَهْوَ فِى الأُخْرَى شَافِعٌ مُشَفَّعٌ ... فِيهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ يُسْمَعُ

ش: (وهو شافع): اسمية، (وفى الأخرى) يتعلق[(٨)] بـ(شافع)، ولا يتزن البيت إلا مع نقل حركة همزة (الأخرى)، و (مشفع): خبر ثانٍ أو معطوف لمحذوف[(٩)]، و (فيه): يتعلق بأحدهما [ويقدر مثله فى الآخر][(١٠)]، و(قوله يسمع): اسمية و (عليه): يتعلق بـ (يسمع).

أى: أن القرآن يشفع فى قارئه يوم القيامة ويشفعه الله تعالى فيه ويسمع ما يقول فى حقه كما سيأتى، وأشار بهذا إلى ما فى «صحيح مسلم» عن رسول الله ﷺ: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ فَإِنَّهُ يَجِىءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا لأَصْحَابِهِ».

وروى[(١١)]: «مَنْ شَفَعَ[(١٢)] لَهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَجِىءُ الْقُرْآنُ شَفِيعًا مُشَفَّعًا وَشَاهِدًا[(١٣)] مُصَدَّقًا، ويُنَادى يوْمَ الْقِيَامَةِ: يَا مَادِحَ الله قُمْ فَادْخُلِ الْجَنَّةَ، فَلَا يَقُومُ إِلَّا مَنْ كَانَ يُكْثِرُ قِرَاءَةَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]».

وقال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ شَفِيعٍ أَعْظَمَ مَنْزِلَةً عِنْدَ اللهِ تعالى يَوْمَ القِيَامَةِ مِن القُرْآن، لَا نَبِىٌّ وَلَا مَلَكٌ وَلَا غَيْرُهُ»[(١٤)].

---

(١) زيادة من م.
(٢) فى د: موصولة.
(٣) زيادة من د.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م: بما عليه.
(٦) سقط فى م.
(٧) سقط فى د.
(٨) فى م: متعلق.
(٩) فى م، د: بمحذوف.
(١٠) فى م: ويقدر للآخر مثله، وفى د، ص: فى الأخرى.
(١١) فى م: ويروى.
(١٢) فى ز، ص: يشفع.
(١٣) فى د: وصادق. والحديث أخرج طرفًا منه الطبرانى عن ابن مسعود كما فى مجمع الزوائد (٧/ ١٦٧) وفيه الربيع بن بدر وهو متروك وأخرج طرفه الأخير الطبرانى فى الأوسط والصغير عن جابر كما فى مجمع الزوائد أيضًا (٧/ ١٤٩) وقال الهيثمى: فيه يعقوب بن إسحاق بن الزبير الحلبى ولم أعرفه وبقية رجاله ثقات.
(١٤) انظر المغنى عن حمل الأسفار للعراقى (١/ ٢٧٣) وإتحاف السادة المتقين للزبيدى (٤/ ٤٦٣).

ثم شرع فى أوصاف قارئه وما يُعطاه[١] هو ووالداه[٢] فقال:

ص: يُعْطَى بِهِ الْمُلْكَ مَعَ الْخُلْدِ إذا   تَــوَّجَــهُ تَــاجَ الْكَـرَامَـةِ كَـذَا

ش: (يعطى): فعل مجهول الفاعل، ونائبه: المستتر، و (الملك): ثانى المفعولين، و(مع الخلد): حال من (الملك)، و (به): سببية[٣] تتعلق[٤] بـ (يعطى)، و (إذا): ظرف لـ (يعطى) أيضًا، و (توجه) فى محل جر بالإضافة، [و(تاج الكرامة)][٥]: إما مفعول ثانٍ أو منصوب بنزع الخافض، و (كذا): معطوف بمحذوف[٦].

ثم كمّل فقال:

ص: يَـقْـرَا وَيَـرْقَـى دَرَجَ الْجِـنَـانِ   وَأَبَـوَاه مِـنْـه يُـكْـسَـيَـانِ

ش: (يقرا): مضارع مهموز الآخر، حذف همزه ضرورة على غير قياس، و (يرقى) مضارع (رقى) [وهو][٧] معطوف على (يقرا)، و (درج الجنان) مفعول (يرقى)، و (أبواه يكسيان) اسمية لا محل لها.

أشار بهذين البيتين إلى ما أخرجه[٨] ابن أبى شيبة عن بريدة قال: كنت عند النبى ﷺ فسمعته يقول: «إِنَّ الْقُرْآن يَلْقَى صَاحِبَه يَوْمَ القيامة حِين يَنْشقُّ عَنْهُ القبْرُ، كالرَّجلِ الشَّاحِبِ[٩]، يَقُول له: هَلْ تعرِفُنِى؟ فيَقُول [له][١٠]: مَا أَعْرِفُكَ، فيَقُول: أنا صَاحِبُكَ الَّذِى أَظْمَأْتُكَ فِى الْهوَاجِرِ وَأَسْهرْتُ ليْلَك، وَإِنَّ كُلَّ تاجِرٍ مِنْ وراءِ تِجارَتِهِ[١١]، وَإِنَّك الْيَوْمَ مِنْ وَرَاءِ كُلِّ تِجارَةٍ[١٢]، [قال][١٣]: فَيُعْطَى المُلْكَ بِيَمِينِهِ والْخُلْدَ بِشِمَالِهِ، وَيوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تاجُ الْوقار، ويُكْسَى وَالِداه[١٤] حُلَّتَيْنِ[١٥] لا تَقُوم لهمَا الدُّنْيا[١٦]، فيَقُولَانِ: بِمَ كُسِينا هَذا؟ فيقال لهُما: بِأَخْذِ وَلدِكُمَا القُرْآنَ، ثمَّ يقال: اقْرَأْ واصْعَدْ فِى دَرَجِ الْجَنَّة وَغُرَفِها، [فهو][١٧] فِى صعودٍ مَا دَامَ يَقْرَأُ، حَدْرًا كان أَوْ تَرْتِيلا»[١٨].

---

(١) فى م: وما أعطيه.
(٢) فى ز: ووالده، وفى م: ووالديه.
(٣) فى م، د: وبه بسببه، وفى ص: وبه الباء سببية.
(٤) فى د، ص، م: يتعلق.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى ص: محذوف.
(٧) زيادة من م.
(٨) فى ز، ص، د: ما خرجه.
(٩) الشاحب: المتغير اللون والجسم العارض من العوارض، كمرض، أو سفر، أو نحوهما.
(١٠) زيادة من م.
(١١) فى ص: تجارتك.
(١٢) فى م: من وراء تجارتى، وفى د: من وراء تجارتك.
(١٣) سقط فى ز.
(١٤) فى ص: والده.
(١٥) فى ص، م، ز: حلتان.
(١٦) فى د، ز، ص: لا يقوم لهما أهل الدنيا.
(١٧) سقط فى ص.
(١٨) أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٦١) وابن ماجه (٥/ ٣٢٤) كتاب الأدب باب ثواب القرآن =

وأخرج الترمذى عن أبى هريرة -رضى الله عنه- عن النبى ﷺ قال: «يَجِيءُ صَاحِبُ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فيقُولُ: يَا رَبِّ حَلِّهِ، فيُلْبَسُ تاجَ الكرَامَةِ، ثُمَّ يُقال: يَا رَبِّ زِدْه، فيُلْبَسُ حُلَّةَ الْكَرَامَةِ، ثُمَّ يقال: يَا رَبِّ ارْضَ عنه، فيَرْضَى عَنْه، فيُقَال: اقْرَأْ وَارْق، وَيَزْدادُ بكُلِّ آية حَسَنَةً»[١].

وقال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ، أُلْبِسَ وَالِدَاه تاجًا ضوْءُه أَشَدُّ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْس سَبْعَ مَرَّاتٍ، فمَا ظَنُّكُمْ بِمَنْ عَمِلَ بِهذا»[٢].

وقال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ [عدد][٣] دَرَج الجَنَّةِ عَلَى عَدَدِ آيَاتِ الْقُرْآنِ، يقال[٤] لِقَارِئِ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: اقرَأْ وَارْقَ وَرَتِّلْ كمَا كُنْت تُرَتِّل فِي دَار الدُّنْيا، فإِنَّ منْزِلتك[٥] عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ [كُنْتَ][٦] تقْرَؤُهَا»[٧].

ثم رتَّب على ما ذكره [شيئًا][٨] فقال:

ص: فلْيَحْرِصِ السَّعِيد فى تحْصِيلِهِ وَلَا يَمَلَّ قطُّ مِنْ تَرْتِيلِهِ

ش: الفاءُ سببية، واللام: للأمر، و (يحرص): مجزوم باللام[٩]، و (السعيد): فاعل[١٠]، و (فى تحصيله): يتعلق بـ (يحرص)، و(لا يمل): عطف على (يحرص)، و(يمل)[١١]: مجزوم بـ (لا) وفتحُه أَفصح من ضمه، و (قط) هنا: ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، وهى بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومةً فى أفصح اللغات[١٢]،

= (٣٧٨١) والحاكم (١/ ٢٥٦) وقال الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٦٢): روى ابن ماجه منه طرفًا - رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(١) أخرجه الترمذى فى فضائل القرآن (٥/ ٣٦) (٢٩١٥) وقال حسن. والحاكم (١/ ٥٥٢) وأبو نعيم (٧/ ٢٠٦) من طريق أبى صالح عن أبى هريرة، وأخرجه أحمد (٢/ ٤٧١) من طريق أبى صالح عن أبى هريرة أو عن أبى سعيد، وانظر صحيح الترمذى للعلامة الألبانى (٢٣٢٩).

(٢) أخرجه أبو داود (١/ ٤٦٠) كتاب الصلاة باب فى ثواب قراءة القرآن (١٤٥٣) عن معاذ بن أنس، وقال الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٦٤ - ١٦٥): روى أبو داود بعضه، رواه أحمد وفيه زبان بن فائد وهو ضعيف.

(٣) زيادة من ص.

(٤) فى ص، د: فيقال.

(٥) فى ص: منزلك عند الله.

(٦) سقط فى م.

(٧) أخرج طرفه الأول ابن مردويه عن عائشة كما فى كنز العمال (٢٤٢٤).

(٨) سقط فى م.

(٩) فى م: بها.

(١٠) فى ص: فاعله.

(١١) زاد فى ص: وهو.

(١٢) قال ابن سيده: ما رأيته قَطُّ، وقُطُّ وقُطُ، مرفوعة خفيفة محذوفة منها، إذا كانت بمعنى الدهر ففيها ثلاث لغات، وإذا كانت فى معنى حسب فهى مفتوحة القاف ساكنة الطاء.

قال بعض النحويين: أما قولهم قط، بالتشديد، فإنما كانت قطط، وكان ينبغى لها أن تسكن، فلما سكن الحرف الثانى جعل الآخر متحركًا إلى إعرابه، ولو قيل فيه بالخفض والنصب لكان وجهًا فى العربية. =

وتختص بالمُضِىّ؛ تقول[١]: ما فعلته قط، والعامة تقول: لا أفعله قط، وكذا استعملها الناظم، ففيه نظر. و (من ترتيله): يتعلق بـ (يمل). [أى][٢]: فبسبب[٣] ما تقدم ينبغى أن يحرص السعيد على تحصيل القرآن، ولا يَمَلّ من ترتيله فى وقت من الأَوقات؛ فهو أَفضل ما اشتغل به أهل الإيمان، وأَوْلَى ما عُمِّرَت به الأَوقات والأَزمان، ومذاكرته[٤] زيادة فى[٥] الإفادة والاستفادة، وتجويده فرض واجب، والتبحر فى علومه هو أسنى المناقب وأعلى المراتب، وفى فضله من الأخبار المأثورة والآثار المشهورة ما يعجز المتصدى لجمعها[٦] عن الاستيعاب، ويقصر عن ضبطها ذوو الإطناب والإسهاب.

وأخرج[٧] الترمذى من حديث عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ حرْفًا مِنْ كِتابِ الله فله حَسَنةٌ، وَالْحَسَنةُ بِعَشْرِ أَمْثالِها، لَا أَقُول: أَلم حَرْفٌ، وَلكِنْ: ألفٌ حَرْفٌ، ولامْ حَرْفٌ، وَمِيمْ حَرْفٌ»[٨].

= وأما الذين رفعوا أوله وآخره فهو كقولك مدُّ يا هذا.

وأما الذين خففوه فإنهم جعلوه أداة، ثم بنوه على أصله فأثبتوا الرفعة التى كانت تكون فى قط وهى مشددة؛ وكان أجود من ذلك أن يجزموا فيقولوا ما رأيته قط، مجزومة ساكنة الطاء، وجهة رفعه كقولهم لم أره مذ يومان، وهى قليلة، كله تعليل كوفى، ولذلك وضعوا لفظ الإعراب موضع لفظ البناء، هذا إذا كانت بمعنى الدهر، وأما إذا كانت بمعنى حسب، وهو الاكتفاء، فقد قال سيبويه: قط ساكنة الطاء، معناها الاكتفاء، وقد يقال قطٍ وقطى؛ وقال: قطُ معناها الانتهاء، وبنيت على الضم كحسب. وحكى ابن الأعرابى: ما رأيته قط، مكسورة مشددة، وقال بعضهم: قط زيدًا درهم، أى كفاه، وزادوا النون فى قط فقالوا قَطْنى، لم يريدوا أن يكسروا الطاء لئلا يجعلوها بمنزلة الأسماء المتمكنة، نحو يدى وهنى.

وقال بعضهم: قَطْنى كلمة موضوعة لا زيادة فيها كحسبى؛ قال الراجز:

امتلأ الحوض وقال: قَطْنى ... سلا رويدًا قد ملأت بطنى

وإنما دخلت النون ليسلم السكون الذى يبنى الاسم عليه، وهذه النون لا تدخل الأسماء، وإنما تدخل الفعل الماضى إذا دخلته ياء المتكلم، كقولك ضربنى وكلمنى، لتسلم الفتحة التى بنى الفعل عليها، ولتكون وقاية للفعل من الجر؛ وإنما أدخلوها فى أسماء مخصوصة قليلة، نحو قَطْنِى وقَدْنى وعَنِّى ومنِّى ولَدُنِّى، لا يقاس عليها، فلو كانت النون من أصل الكلمة لقالوا قَطْنُكَ، وهذا غير معلوم.

وقال ابن برى: عَنِّى ومِنِّى وقَطْنى ولدنى على القياس؛ لأن نون الوقاية تدخل الأفعال لتقيها الجر وتبقى على فتحها، وكذلك هذه التى تقدمت دخلت النون عليها لتقيها الجر فتبقى على سكونها ينظر لسان العرب (٥/ ٣٦٧٣).

(١) فى ص: فنقول، وفى د: فيقول.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م، د: بسبب.
(٤) فى م: ولذاكره.
(٥) فى م، ص: من.
(٦) فى ص: بجمعها.
(٧) فى ز، ص، د: وخرج.
(٨) أخرجه الترمذى (٢٩١٠) والبخارى فى التاريخ الكبير (١/ ٦٧٩) من طريق محمد بن كعب القرظى =

وخرج أيضًا من حديث على بن أبى طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآن واسْتَظْهَرَه، فَأَحَلَّ حَلالَه وَحَرَّمَ حَرَامَهُ، أَدْخَلَهُ اللهُ بِهِ الجَنَّةَ، وَشَفَّعَهُ فِى عَشَرَةٍ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ كُلُّهُمْ قَدْ وَجَبَتْ لَهُمُ النَّارُ»[١].

وقال ﷺ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِى يُقْرَأُ فِيهِ الْقُرْآنُ اتَّسَعَ بِأَهْلِهِ[٢]، وَكَثُرَ خَيْرُهُ، وَحَضرتْهُ المَلَائِكَةُ، وَخَرَجَتْ مِنْهُ الشَّيَاطِينُ، وَإِنَّ البيْتَ الَّذِى لَا يُتْلَى فِيهِ كِتَابُ اللهِ تعالى ضاقَ[٣] بِأَهْلِهِ، وَقَلَّ خَيْرُهُ، وَخَرَجَتْ مِنْه المَلائِكَةُ، وَحَضَرتْهُ الشَّيَاطِينُ»[٤].

وقال ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَهوَ يُعَلِّمُ القُرْآنَ حَجَّتِ المَلَائِكَةُ إِلَى قَبْرِهِ كَمَا يُزَارُ الْبَيْتُ الْعَتِيقُ».

وقال ﷺ: «لَوْ كَانَ الْقُرْآنُ فِى إِهَابٍ وَأُلْقِىَ فِى النَّارِ مَا احْتَرَقَ»[٥] يعنى نار الآخرة، وهذا أولى من غيره توقيفًا[٦].

وقال ﷺ: «إِنَّ الْقُلُوبَ تَصْدَأُ[٧] كَمَا يَصْدَأُ الْحَدِيدُ. قِيلَ: يَا رَسُولَ الله مَا جِلاؤُهَا؟ قَالَ: تِلَاوَةُ القُرْآنِ»[٨].

وقال ﷺ: «لَنْ تَرْجِعُوا[٩] إِلَى الله بِشَىء أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ»[١٠] يعنى: القرآن.

= عن ابن مسعود مرفوعًا وأخرجه الحاكم (١/ ٥٥٥، ٥٥٦) والخطيب فى تاريخه (١/ ٢٨٥) من طريق أبى الأحوص عن ابن مسعود مرفوعًا وانظر الصحيحة للعلامة الألبانى (٦٦٠)، وأخرجه ابن المبارك فى الزهد (٨٠٨) وعبد الرزاق (٦٠١٧) والطبرانى فى الكبير (٨٦٤٨، ٨٦٤٩) من طريق أبى الأحوص عن ابن مسعود موقوفًا وأخرجه عبد الرزاق (٥٩٩٣) والطبرانى فى الكبير (٨٦٤٧) من طريق أبى عبيدة عن ابن مسعود موقوفًا.

(١) أخرجه الترمذى (٥/ ٢٨) فى فضائل القرآن باب ما جاء فى فضل قارئ القرآن (٢٩٠٥) وابن ماجه (١/ ٢٠٧) فى المقدمة باب فضل من تعلم القرآن وعلمه (٢١٦) وعبد الله بن أحمد فى زوائد المسند (١/ ١٤٨، ١٤٩) والطبرانى فى الأوسط (٥١٢٦) وانظر ضعيف الترمذى (٥٥٣) وضعيف ابن ماجه (٣٨) للعلامة الألبانى.

(٢) فى م: على أهله. (٣) فى م: يضاف.

(٤) أخرجه البزار عن أنس مختصرًا كما فى مجمع الزوائد للهيثمى (٧/ ١٧٤) وقال: فيه عمر بن نبهان وهو ضعيف.

(٥) أخرجه أحمد وأبو يعلى والطبرانى عن عقبة بن عامر، وفيه ابن لهيعة وفيه خلاف وأخرجه الطبرانى عن عصمة بن مالك، وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف، وأخرجه الطبرانى عن سهل بن سعد وفيه عبد الوهاب بن الضحاك وهو متروك كما فى مجمع الزوائد (٧/ ١٦١).

(٦) فى م، ص: توفيقًا. (٧) فى ز: يصدأ.

(٨) أخرجه ابن شاهين فى الترغيب فى الذكر عن عبد الله بن عمرو وزاد «وكثرة الذكر لله عز وجل». وأخرجه ابن الجوزى فى العلل المتناهية (٢/ ٨٣٢) عن عبد الله بن عمرو بلفظ «. . . قال: كثرة ذكر الله»، وفى إسناده إبراهيم بن عبد السلام قال عنه ابن عدى كان يحدث بالمناكير، وقال ابن الجوزى: كان يسرق الحديث.

(٩) فى ز، ص: يرجعوا.

(١٠) أخرجه الترمذى (٢٩١٢) عن جبير بن نفير مرسلًا وأخرجه الحاكم (١/ ٥٥٥) والبيهقى فى الأسماء =

وقال ﷺ: «الْقُرْآنُ غِنًى لا فَقْرَ بعْدَهُ، وَلا غِنَى دُونَهُ»[(١)].

وقال ﷺ: «أَغْنَى النَّاسِ حَمَلَةُ القُرْآنِ»[(٢)].

وقال ﷺ: «مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ مَتَّعَهُ اللهُ بِعَقْلِهِ حَتَّى يَمُوتَ»[(٣)].

وفضائل القرآن وأهله كثيرة، جعلنا الله تعالى من أهله بمنه وفضله[(٤)].

ص: وَلْيَجْتَهِدْ فيهِ وَفِى تَصْحِيحِه عَلَى الَّذِى نُقِلَ مِنْ صَحِيحِهِ

ش: (وليجتهد): عطف على (فليحرص)، و (فيه) و(فى تصحيحه): يتعلقان بـ (يجتهد)، و (على): يتعلق بـ (تصحيحه)، و (من صحيحه): بيان للوجه[(٥)] الذى [نقل][(٦)]، أى ينبغى أن يجتهد القارئ فى حفظ القرآن والعمل به وإتقانه وضبطه وتصحيحه على أكمل الوجوه، وهو الوجه الصحيح المنقول إلينا عن النبى ﷺ.

وفى هذا البيت تمهيد قاعدة للذى بعده مع تعلقه بما قبله.

ولما ذكر الوجه الصحيح بينه فقال[(٧)]:

ص: فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالا يَحْوِى

ش: (كل): مبتدأ مضاف إلى (ما)، وهى نكرة موصوفة، و (وافق): صفتها، والرابط: الفاعل المستتر، و (وجه نحو): مفعول، و (كان ... يحوى): فعلية معطوفة على (وافق)، و (للرسم): يتعلق بـ (يحوى)، و (احتمالًا): يحتمل الحالية من (الرسم) وتفهم[(٨)] موافقته للرسم الصريح من باب أولى، ويحتمل خبر (كان) محذوفة، تقديره[(٩)]: ولو كان اشتماله على الرسم احتمالا.

ثم كمل الشروط فقال:

ص: وَصَحَّ إِسْنَادًا هُوَ الْقُرْآنُ فَهَذِهِ الثَّلاثَةُ الأَرْكَانُ

= والصفات (٢٣٦) من حديث أبى ذر مرفوعًا.

(١) أخرجه الطبرانى فى الكبير (١/ ٢٥٥) (٧٣٨) عن أنس وقال الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٦١): رواه أبو يعلى وفيه يزيد بن أبان وهو ضعيف، وذكره أيضًا الهيثمى من حديث أبى هريرة أخرجه عنه الطبرانى وقال: وفيه يزيد الرقاشى وهو ضعيف.

(٢) أخرجه ابن عساكر فى تاريخ دمشق عن أنس وأبى ذر كما فى كشف الخفا للعجلونى (١/ ١٦٨) وزاد فى حديث أبى ذر: «من جعله الله فى جوفه».

(٣) أخرجه ابن عدى ومن طريقه ابن الجوزى فى العلل (١/ ١١٥) عن أنس، وقال ابن عدى: لا يرويه عن جرير غير رشدين، وقال يحيى: رشدين ليس بشىء وقال النسائى متروك وكاتب الليث ليس بثقة.

(٤) فى ص، م: وكرمه وفضله، وفى د: وفضله وكرمه.

(٥) فى م: الوجه.

(٦) سقط فى م.

(٧) فى م: بقوله.

(٨) فى م، ص، د: ويفهم.

(٩) فى م: وتقديره، وفى ص: وتقدره.

ش: (وصح)[١]: عطف على (وافق)، و (إسنادًا): تمييز، و (هو القرآن): صغرى خبر (كل)[٢]، (فهذه) مبتدأ و (الثلاثة) صفته، و (الأركان) خبره [وهى مفيدة][٣] للحصر، أى: هذه الثلاثة هى الأركان لا غيرها.

ثم عطف فقال:

ص: وَحَيْثُمَا يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتِ شُذُوذه لَوَ انَّـه فِـى السَّبْعَةِ

ش: (حيثما): اسم شرط، و «يختل ركن»: جملة الشرط، و (أثبت شذوذه): جملة الجواب، و (لو انَّهُ): عطف على مقدر، أى: [ولو ثبت أنه فى السبعة][٤]، و (أنه) فاعل عند سيبويه ومبتدأ عند غيره، وخبره محذوف، أى: ولو كونه[٥] فى السبعة حاصل، وقيل: لا خبر له لطوله. والله تعالى أعلم.

اعلم - وفقنى الله تعالى وإياك - أن الاعتماد فى نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور [لا على][٦] حفظ[٧] المصاحف والكتب، وهذا من الله تعالى غاية المنة على هذه الأمة، ففى صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قال: [«قالَ اللهُ تعالَى[٨] لى: قُمْ فِى قُرَيْشٍ فأَنْذِرْهُمْ، فقُلْتُ: يَا رَبِّ إِذًا يَثْلَغُوا رَأْسِى حَتَّى يَدَعُوهُ خُبْزَةً، فقالَ: إِنِّى مُبْتَلِيكَ وَمُبْتَلٍ بِك، وَمُنْزِلٌ عَلَيْكَ كِتابًا لا يَغْسِلُهُ المَاءُ، تقْرَؤُهُ نَائِمًا وَيَقْظَان»[٩] فأخبر الله تعالى أن القرآن لا يحتاج فى حفظه إلى صحيفة تغسل[١٠] بالماء، بل يقرؤه فى كل حال، كما جاء فى صفة أمته: «أَنَاجِيلُهُمْ فِى صُدُورِهِمْ» بخلاف أهل الكتاب الذين لا يقرءونه كله إلا نظرًا.

ولما خص الله تعالى بحفظه من اختاره من أهله، أقام له أئمةً متقنين تجردوا لتصحيحه راحلين ومستوطنين، وبذلوا جهدهم فى ضبطه وإتقانه، وتلقوه من النبى ﷺ حرفًا حرفًا[١١] فى أوانه، وكان منهم من حفظه كله، ومنهم من لم يبق عليه منه إلا أقله، وسيأتى كل ذلك، وأذكر عددهم هنالك.

---

(١) فى د: صح.
(٢) فى م: كان.
(٣) سقط فى ز.
(٤) فى م: إن لم يثبت أنه فى السبعة.
(٥) فى م: وكونه.
(٦) سقط فى د.
(٧) فى م، د: حط.
(٨) فى ص: قال تعالى. والعبارة سقط فى ز.
(٩) هو طرف من حديث طويل عن عياض بن حمار المجاشعى، أخرجه مسلم (٤/ ٢١٩٧) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب الصفات التى يعرف بها فى الدنيا أهل الجنة (٦٣/ ٢٨٦٥) وأحمد (٤/ ١٦٢، ٢٦٦) والبخارى فى خلق أفعال العباد (٤٨) وابن ماجه (٥/ ٥٩٨) كتاب الزهد باب البراءة من الكبر والتواضع (٤١٧٩) وأبو نعيم فى الحلية (٢/ ١٧). وزاد فى ص، م: «فابعث جندًا أبعث مثلهم (أى من الملائكة) وقاتل بمن أطاعك من عصاك وأنفق ينفق عليك».
(١٠) فى ز: يغسل.
(١١) فى م: بحرف.

ولما توفى رسول الله ﷺ وقام بالأمر بعده أحق الناس به، أبو بكر(١) المُعَلِّم والمُعَلَّم، وقاتَلَ(٢) هو والصحابةُ مسيلمةَ الكذاب(٣)، أشير عليه(٤) أن يجمع القرآن فى مصحف واحد؛ رجاء الثواب وخشية أن يذهب بذهاب قرائه(٥)، توقف من حيث إنه ﷺ لم يشر عليهم فيه برأى من آرائه، ثم اجتمع رأيه ورأى الصحابة على ذلك، فأمر(٦) زيد بن ثابت أن يتتبعه من صدور أولئك، قال زيد(٧): والله لو كلفونى نقل(٨) الجبال لكان أيسر على من ذلك. قال: فجعلت أتتبع القرآن من صدور الرجال والرقاع - وهى قطع الأَدَمِ - والأكتاف - وهى عظام الكتف المنبسط كاللوح والأضلاع - والعُسُب - سعف(٩) النخلِ - واللخاف - الأحجار العريضة البيض - وذلك لعدم الورق حينئذ. قال زيد: فذكرت آية كنت [قد](١٠) سمعتها من رسول الله ﷺ وهى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] فلم أجدها إلا عند خزيمة بن ثابت(١١).

---

(١) هو عبد الله بن أبى قحافة عثمان بن عامر. من تيم قريش. أول الخلفاء الراشدين، وأول من آمن برسول الله ﷺ. من أعاظم الرجال، وخير هذه الأمة بعد نبيها. ولد بمكة، ونشأ فى قريش سيدًا، موسرًا، عالمًا بأنساب القبائل حرم على نفسه الخمر فى الجاهلية، وكان مألفًا لقريش، أسلم بدعوته كثير من السابقين. صحب رسول الله ﷺ فى هجرته، وكان له معه المواقف المشهورة. ولى الخلافة بمبايعة الصحابة له. فحارب المرتدين، ورسخ قواعد الإسلام. وجه الجيوش إلى الشام والعراق ففتح قسم منها فى أيامه توفى سنة ١٣هـ. ينظر: الإصابة، ومنهاج السنة (٣/ ١١٨)، و «أبو بكر الصديق» للشيخ على الطنطاوى.

(٢) فى ز: قابل.

(٣) هو أبو ثمامة مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفى الوائلى متنبئ، من المعمرين، ولد ونشأ بـ «اليمامة» بوادى حنيفة، فى نجد، تلقب فى الجاهلية بـ «الرحمان»، وعرف بـ «رحمان اليمامة»، وقد أكثر مسيلمة من وضع أسجاع يضاهى بها القرآن، وكان مسيلمة ضئيل الجسم، قالوا فى وصفه: كان رويجلًا، أصيغر، أخينس، ويقال: كان اسمه «مسلمة»، وصغره المسلمون تحقيرًا له. قتل سنة ١٢ هـ فى معركة قادها خالد بن الوليد - فى عهد أبى بكر الصديق - للقضاء على فتنته. ينظر ابن هشام: (٣/ ٨٤)، والروض الأنف (٢/ ٣٤٠)، والكامل لابن الأثير (٢/ ١٣٧).

(٤) فى د: إليه. (٥) فى م: قراءة.

(٦) فى م: فأمروا. وهو زيد بن ثابت بن الضحاك من الأنصار، ثم من الخزرج. من أكابر الصحابة. كان كاتب الوحى. ولد فى المدينة، ونشأ بمكة، وهاجر مع النبى ﷺ وعمره (١١) سنة. تفقه فى الدين فكان رأسًا فى القضاء والفتيا والقراءة والفرائض. وكان أحد الذين جمعوا القرآن فى عهد النبى ﷺ وعرضه عليه. كتب المصحف لأبى بكر، ثم لعثمان حين جهز المصاحف إلى الأمصار توفى سنة ٤٥هـ. ينظر: الأعلام للزركلى، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٨)، وغاية النهاية (١/ ٢٩٦).

(٧) زاد فى ص، م، د: ابن ثابت. (٨) فى م: أنقل.

(٩) فى ص، ز: سغف. (١٠) زيادة من ز.

(١١) هو خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة بن ساعدة بن عمار الأنصارى الخطمى ذو الشهادتين، شهد بدرًا وأحدًا، له ثمانية وثلاثون حديثًا. تفرد له مسلم بحديث. روى عنه ابنه عمارة وإبراهيم بن سعد =

وقال أيضًا: فقدت آية كنت أسمعها[١] [من رسول الله ﷺ][٢] ما وجدتها[٣] إلا عند رجل من الأنصار، وهى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ. . .﴾ الآية [الأحزاب: ٢٣].

فإن قيل: ما الداعى لتتبعه من الناس وقد[٤] كان حافظه وقارئه؟ وكيف يحصل التواتر بالذى عند رجل؟

فالجواب: أن العلم الحاصل من يقينين[٥] أقوى من واحد.

وأيضًا فلاستكمالِه[٦] وجوهَ قراءته ممن يجد[٧] عنده[٨] ما لا يعرفه هو، وكان المكتوب المتفرق أو أكثره إنما كتب بين يدى النبى ﷺ[٩].

وأيضًا فلأجل أن يضع خطه على وفق الرسم المكتوب؛ لأنه أبلغ فى الصحة.

ومعنى قوله: (تذكرت)[١٠] أى: قرأت[١١]. وفقدت[١٢] آية: لم أجدها مكتوبة، ولذلك[١٣] قال: عند رجل، وسيأتى أن الحفاظ جاوزوا عدد التواتر حينئذ.

ومفهوم سياق [كلام][١٤] أبى بكر وزيد: أن زيدًا كتب القرآن كله بجميع أحرفه ووجوهه المعبَّر عنها[١٥] بالأحرف السبعة؛ لأنه أمره[١٦] بكَتْب كل القرآن، وكل حرف منه بعض منه، وتتبعه ظاهر فى طلب الظفر بمتفقه ومختلفه، ولم يقع فى كلام أبى بكر وزيد تصريح بذلك، فلما تمت الصحف أخذها أبو بكر عنده حتى أتاه الموت، ثم عمر - رضى الله عنه - فلما مات أخذتها حفصة[١٧]، رضى الله عنها.

ولما كان[١٨] سنة ثلاثين فى خلافة عثمان حضر حذيفة[١٩] فتح أرمينية وأذربيجان،

= ابن أبى وقاص. قتل مع على بصفين ينظر الخلاصة (١/ ٢٨٩) (١٨٣٦).

(١) فى م، د: سمعتها.
(٢) فى م: منه.
(٣) فى م: فلم أجدها.
(٤) فى م: فقد.
(٥) فى م: اثنين، وفى د: نفسين.
(٦) فى ز: فلاستكمال.
(٧) فى م: يوجد.
(٨) فى م: عن.
(٩) فى م، ص: رسول الله ﷺ.
(١٠) فى د، ص: فذكرت.
(١١) فى ز: قرأه.
(١٢) فى م:٠ومعنى فقدت.
(١٣) فى د: وكذلك.
(١٤) سقط فى م، ص.
(١٥) فى م: عنه.
(١٦) فى م: أمر.
(١٧) هى حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين رضى الله عنهما. صحابية جليلة صالحة، من أزواج النبى ﷺ، ولدت بمكة، وتزوجها خنيس بن حذافة السهمى، فكانت عنده إلى أن ظهر الإسلام، فأسلما. وهاجرت معه إلى المدينة فمات عنها. فخطبها رسول الله ﷺ إلى أبيها، فزوجه إياها. واستمرت فى المدينة بعد وفاة النبى ﷺ إلى أن توفيت بها. روى لها البخارى ومسلم فى الصحيحين ستين حديثًا توفيت سنة ٤٥هـ. ينظر: الإصابة (٤/ ٢٧٣)، وأسد الغابة (٥/ ٤٢٥)، والأعلام (٢/ ٢٩٢).
(١٨) فى م: كانت.
(١٩) هو حذيفة بن اليمان واليمان لقبه واسمه: حسيل ويقال حسل أبو عبد الله العبسى. من كبار الصحابة، وصاحب سر رسول الله ﷺ. أسلم هو وأبوه وأرادا شهود بدر فصدهما المشركون، =

ورأى اختلاف الناس فى القرآن وبعضهم يقول: قراءتى أصح من قراءتك وأَقْوَمُ لسانًا[١] فزع[٢] من ذلك، وقدم على عثمان كالهالك، وقال: أَدْرِكْ هذه الأمة قبل اختلافهم كالخارجين عن الملة؛ فأرسل عثمان إلى حفصة يطلب منها الصحف[٣]، وأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير[٤] وسعيد بن العاص[٥] وعبد الرحمن[٦] بن الحارث بنسخها فى المصاحف، ويردُّون لحفصة الصحف[٧]، وقال: إذا اختلفتم فى شىء فاكتبوه بلسان قريش؛ لأن القرآن به نزل، فكتب منها عدة، فوجَّه إلى كل من البصرة والكوفة والشام ومكة، واليمن، والبحرين مصحفًا، على اختلافٍ فى مكة، والبحرين، واليمن، وأمسك لنفسه مصحفًا، وهو الذى يقال له: «الإمام»، وترك بالمدينة واحدًا.

وإنما أمرهم بالنسخ من الصحف[٨]؛ ليستند[٩] مصحفه إلى أصل أبى بكر المستند[١٠] إلى أصل النبى[١١] ﷺ، وعين زيدًا لاعتماد أبى بكر وعمر عليه، وضم إليه جماعة مساعدة له، ولينضم العدد إلى العدالة، وكانوا هؤلاء؛ لاشتهار ضبطهم ومعرفتهم.

= وشهد أحدًا فاستشهد اليمان بها. شهد حذيفة الخندق وما بعدها، كما شهد فتوح العراق، وله بها آثار شهيرة. خيره النبى ﷺ بين الهجرة والنصرة فاختار النصرة. استعمله عمر على المدائن فلم يزل بها حتى مات بعد بيعة على بأربعين يومًا. روى عن النبى ﷺ الكثير، وعن عمر، وروى عنه جابر وجندب وعبد الله بن يزيد وآخرون وفى سنة ٣٦هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٢/٢١٩)، والإصابة (١/٣١٧)، وتهذيب تاريخ ابن عساكر (٤/٩٣).

(١) فى ص، م، د: لسان. (٢) فى د: ففزع.

(٣) فى ص: المصحف.

(٤) هو عبد الله بن الزبير بن العوام من بنى أسد من قريش. فارس قريش فى زمنه. أمه أسماء بنت أبى بكر الصديق. أول مولود للمسلمين بعد الهجرة. شهد فتح إفريقية زمن عثمان، وبويع له بالخلافة بعد وفاة يزيد بن معاوية، فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وبعض الشام. وكانت إقامته بمكة. سير إليه عبد الملك بن مروان جيشًا مع الحجاج بن يوسف، وانتهى حصار الحجاج لمكة بمقتل ابن الزبير. له فى الصحيحين ٣٣ حديثًا. ينظر وفيات الأعيان (١/ ٢١٠)، ابن الأثير (٤/ ١٣٥)، الأعلام للزركلى (٤/ ٢١٨).

(٥) هو سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس الأموى صحابى صغير. روى عن عمر، وعثمان وعائشة. وروى عنه ابنه عمرو، وعروة. أقيمت عربية القرآن على لسانه. وكان شريفًا سخيًّا فصيحًا، ولى الكوفة لعلى، وافتتح طبرستان. قال البخارى: مات سنة سبع أو ثمان وخمسين. وقال خليفة: سنة تسع ينظر الخلاصة (١/ ٣٨٢) (٢٤٨٢).

(٦) فى م: عبد الله. وهو عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومى أبو محمد المدنى. روى عن عمر وعثمان وعلى، وكان من كتاب المصحف. وروى عنه بنوه أبو بكر وعكرمة والمغيرة. قال ابن سعد: له رؤية. ووثقه العجلى. مات سنة ثلاث وأربعين.

(٧) فى ص: المصحف. (٨) فى ز، ص، م: المصحف.

(٩) فى م: ليسند. (١٠) فى ص: المسند.

(١١) فى م: أصل من النبى ﷺ.

وكتبوه مائةً وأربعة عشر [سورة][١]، أولها «الحمد» وآخرها «الناس» على هذا الترتيب. وأول كل[٢] سورة البسملة بقلم الوحى، إلا أول سورة براءة فجعلوا مكانها بياضًا، وجرَّدوا المصاحف [كلها][٣] من [أسماء السور، ونسبتها، وعددها، وتجزئتها، وفواصلها تبعًا لأبى بكر، وأجمعت[٤] الأمة على ما تضمنته هذه المصاحف، وترك ما خالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمةٍ بأخرى، مما كان مأذونًا فيه توسعة عليهم، ولم يثبت عندهم ثبوتًا مستفيضًا أنه من القرآن][٥] وجردت[٦] هذه[٧] المصاحف كلها من النقط والشكل ليحتملها[٨] ما صح نقله وثبتت تلاوته[٩] عن النبى ﷺ؛ لأن الاعتماد على الحفظ لا على مجرد الخط.

تنبيه:

تقدم أن هذا الترتيب الواقع فى سور المصحف اليوم هو الذى فى المصحف العثمانى المنقول من صحف[١٠] الصديق - رضى الله عنه - المنقولة[١١] مما كتب بين يدى رسول الله[١٢] ﷺ وهو قول القُرَّاء.

قلت: وفيه نظر؛ فقد ورد فى «صحيح مسلم» من حديث حذيفة -رضى الله عنه- قال: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمْ ذات لَيْلَةٍ، فافْتَتَحَ البقرةَ، فَقُلْتُ: يَرْكَعُ عِنْدَ الْمِائَةِ، ثُمَّ مَضَى، فَقُلْتُ: يُصَلِّى بهَا فِى رَكْعَةٍ، فَمَضَى، فَقُلْتُ: يرْكَعُ بِهَا، ثُمَّ افْتَتَحَ سُورَةَ النِّسَاءِ فَقَرأَهَا، ثُمَّ افْتَتَح آلَ عِمْرَانَ فَقَرَأَهَا...»[١٣] ثُمَّ سَاقَ الحَدِيثَ.

قال[١٤] القاضى عياض: فيه دليل لمن يقول: [إن][١٥] ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف، وإنه لم يكن من ترتيب النبى ﷺ، بل وَكَلَهُ[١٦] إلى أمته

---

(١) سقط فى ز.
(٢) فى د: وكل.
(٣) زيادة من م.
(٤) فى ص: واجتمعت.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٦) فى م: وجردوا.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: لتحملها.
(٩) فى ص: وثبت روايته.
(١٠) فى م، ص: مصحف.
(١١) فى م، ص: المنقول.
(١٢) فى م: النبى.
(١٣) أخرجه مسلم (١/ ٥٣٦، ٥٣٧) كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب تطويل القراءة (٢٠٣/ ٧٧٢) وأحمد (٥/ ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٤، ٣٩٧) وأبو داود (١/ ٢٩٢) كتاب الصلاة باب ما يقول الرجل فى ركوعه وسجوده (٨٧١) وابن ماجه (٢/ ١٦٢) كتاب إقامة الصلاة باب ما يقول بين السجدتين (٨٩٧) والترمذى (١/ ٣٠١) كتاب الصلاة باب ما جاء فى التسبيح (٢٦٢) والنسائى (٢/ ١٧٦) كتاب الافتتاح باب تعوذ القارئ إذا مر بآية عذاب.
(١٤) فى م: وقال.
(١٥) سقط فى م.
(١٦) فى م: ووكله.

بعده، وهذا قول مالك -رضى الله عنه- وجمهور العلماء، واختاره[١] [القاضى][٢] أبو بكر [بن][٣] الباقلانى[٤].

قال [ابن الباقلانى][٥]: وهو أصح القولين مع احتمالهما.

قال: والذى نقوله[٦]: إن ترتيب السور ليس بواجب فى الكتابة ولا فى الصلاة، ولا فى الدرس والتلقين[٧].

قال: وأما [عند][٨] من يقول: إن ذلك بتوقيف[٩] من النبى ﷺ، فيتأول ذلك على أنه تام قبل التوقيف، وكانت[١٠] هاتان السورتان هكذا فى مصحف أُبىّ.

قال: ولا خلاف أنه يجوز للمصلى أن يقرأ فى الركعة الثانية سورة قبل التى قرأها فى الأولى، وإنما يُكره ذلك فى ركعة[١١] ولمن يتلو فى غير صلاة[١٢].

قال: وقد أباحه بعضهم، وتأول نهى السلف عن قراءة القرآن منكوسًا على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها.

قال: ولا خلاف أن ترتيب [آيات][١٣] كل سورة بتوقيف من الله تعالى على ما هو عليه الآن فى المصاحف، وهكذا نقلته[١٤] الأمة عن نبيها ﷺ. انتهى كلام القاضى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وإنما كتب[١٥] عدة مصاحف؛ لأنه قصد إنفاذ ما وقع الإجماع عليه إلى أقطار بلاد

---

(١) فى م: واختيار.
(٢) سقط فى م.
(٣) زيادة من ز، د.
(٤) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر. المعروف بالباقلانى - بكسر القاف - نسبته إلى بيع الباقلاء ويعرف أيضًا بابن الباقلانى وبالقاضى أبى بكر. ولد بالبصرة. وسكن بغداد وتوفى فيها. وهو المتكلم المشهور الذى رد على الرافضة والمعتزلة والجهمية وغيرهم. كان فى العقيدة على مذهب الأشعرى، وعلى مذهب مالك فى الفروع، وانتهت إليه رياسة المذهب. ولى القضاء. أرسله عضد الدولة سفيرًا إلى ملك الروم فأحسن السفارة وجرت له مناظرات مع علماء النصرانية بين يدى ملكها.

من تصانيفه: «إعجاز القرآن»، و «الإنصاف» و «البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات»، و«التقريب والإرشاد» فى أصول الفقه قال فيه الزركشى هو أجلّ كتاب فى هذا الفن مطلقًا توفى سنة ٤٠٣هـ. ينظر: الأعلام للزركلى (٤٦/٧)، تاريخ بغداد (٣٧٩/٥)، ووفيات الأعيان (٦٠٩/١)، والبحر المحيط فى الأصول للزركشى، المقدمة.

(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: يقول.
(٧) فى م: والتلقين فبتأول.
(٨) سقط فى ص.
(٩) فى ص: يتوقف.
(١٠) فى ز: وكان.
(١١) فى د: الركعة.
(١٢) فى م: الصلاة.
(١٣) سقط فى م.
(١٤) فى ص: نقلت.
(١٥) فى م: كتبت.

المسلمين واشتهاره؛ ولذلك بعثه إلى أمرائه، وكتبها متفاوتة فى الإثبات والحذف والبدل؛ لأنه قصد اشتمالها على الأحرف السبعة على رأى جماعة، وعلى لغة قريش على رأى آخرين، فجعل الكلمة التى تفهم أكثر من قراءة بصورة واحدة كـ «يعلمون»، «جبريل» على حالها، والتى لا تفهم أكثر [من قراءة][١] بصورة فى البعض وبأخرى فى آخر؛ لأنها لا يمكن تكرارها فى مصحف[٢]؛ لئلا يتوهم[٣] نزولها كذلك، ولا كتابة بعض فى الأصل وبعض فى الحاشية؛ للتحكم[٤]، والاعتماد فى نقل القرآن على الحفاظ؛ ولذلك أرسل كل مصحف مع من يوافق قراءته فى الأكثر، وليس بلازم، وقرأ كل مصر بما فى مصحفهم، وتلقَّوا[٥] ما فيه عن الصحابة الذين[٦] تلقوه عن النبى ﷺ.

ثم تجرد للأخذ عن هؤلاء قوم[٧] أسهروا[٨] ليلهم فى ضبطها، وأتعبوا نهارهم فى نقلها، حتى صاروا فى ذلك أئمة للاقتداء[٩] وأنجمًا للاهتداء، أجمع[١٠] أهل بلدهم على قبول قراءتهم، ولم يختلف عليهم[١١] اثنان فى صحة روايتهم ودرايتهم، ولتصديهم[١٢] للقراءة نُسبت إليهم، وكان المعوَّل فيها عليهم.

ثم إن القراء بعد هؤلاء كثروا، وفى[١٣] البلاد انتشروا[١٤]، وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت[١٥] طبقاتهم[١٦]، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة المشهور[١٧] بالرواية والدراية، ومنهم المحصِّل لوصف واحد، ومنهم الذى لأكثر من واحد، فكثر بينهم لذلك الاختلاف[١٨]، وقل [منهم][١٩] الائتلاف؛ فقام عند ذلك جهابذة الأمة وصناديد الأئمة، فبالغوا فى الاجتهاد بقدر الحاصل، وميزوا بين الصحيح والباطل، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وبينوا الصحيح والشاذ، والكثير والفاذّ، بأصول أصَّلوها، وأركان فصَّلوها[٢٠].

ثم إن المصنف –رضى الله عنه– أشار إلى تلك الأصول والأركان بقوله:

---

(١) سقط فى ز.
(٢) فى ص: مصحفه.
(٣) فى ز، م: يوهم.
(٤) فى م: للحكم.
(٥) فى ص: ونقلوا.
(٦) فى ص، م: الذى.
(٧) فى ص: رجال.
(٨) فى ص: سهروا.
(٩) فى ز: الاقتداء.
(١٠) فى ص: اجتمع.
(١١) فى م: عنهم.
(١٢) فى ز: ولتهديهم.
(١٣) فى م: فى بدون واو.
(١٤) فى م: وانتشروا.
(١٥) فى د، ص: وعرفت.
(١٦) فى د: طباقهم.
(١٧) فى ز: المشهورة.
(١٨) فى م: الخلاف.
(١٩) سقط فى م.
(٢٠) فى ص: وفصول وأركان.

«فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ. . .» إلخ.

وأدرج هذه الأوصاف فى حد القرآن، وحاصل كلامه:[١] القرآن كل كلام وافق وجهًا ما من أوجه النحو، ووافق الرسم ولو احتمالًا، وصح سنده.

وفى هذا التعريف نظر؛ لأن موافقة الرسم والعربية لم يقل أحد بأنها جزء للحد، بل منهم من قال: هى لازمة للتواتر؛ فلا حاجة لذكرها، وهم المحققون، ومنهم من قال: هى شروط لا بد من ذكرها، وأيضًا فإن الوصف الأعظم فى ثبوت القرآن هو التواتر[٢].

والناظم تركه واعتبر صحة سنده فقط، وهذا قول شاذ، وسيأتى كل ذلك.

وإذا اجتمعت الأركان [الثلاثة فى قراءة][٣]، فلا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة [التى][٤] نزل بها القرآن[٥]، ووجب على الناس قبولها، سواء نقلت عن السبعة أو العشرة[٦] أو غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الثلاثة أطلق عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواءٌ كانت عن السبعة أو عن أكثر منهم، هكذا قال الحافظ أبو عمرو الدانى[٧]، والإمام أبو محمد مكى[٨]، وأبو العباس المهدوى[٩]، وأبو شامة، وهو

---

(١) زاد فى م: أن.
(٢) فى ص: تواتر سنده.
(٣) سقط فى ص.
(٤) سقط فى ص.
(٥) قال السيوطى فى الإتقان: اختلف فى معنى هذا الحديث على نحو أربعين قولًا، ثم ساق ستة عشر قولًا، وفيها ما لا يصح أن يكون قولًا مستقلًا، وأتبعها بخمسة وثلاثين قولًا منقولة عن ابن حبان، وفيها ما هو داخل فى الأقوال الستة عشر، فمجموعها بعد حذف ما ذكر: ثمانية وأربعون، وهناك أقوال أخرى فى النشر والقرطبى والنيسابورى وغيرها تتم بها الأقوال ستين. ينظر: معنى الأحرف السبع ص (٤٢).
(٦) فى ص: أو عن العشرة.
(٧) هو عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الدانى الأموى المقرئ. أحد حفاظ الحديث، ومن الأئمة فى علم القرآن ورواته وتفسيره. من أهل دانية بالأندلس، دخل المشرق، فحج وزار مصر، وعاد فتوفى فى بلده. له أكثر من مائة تصنيف.
وكان يقول: ما رأيت شيئًا قط إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته. توفى سنة ٤٤٤ . ينظر: شذرات الذهب (٣/ ٢٧٢)، والديباج المذهب (١٨٨)، والأعلام (٤/٣٦٦).
(٨) هو مكى بن أبى طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسى القيروانى ثم الأندلسى القرطبى إمام علامة محقق عارف أستاذ القراء والمجودين، ولد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة بالقيروان، كان من أهل التبحر فى علوم القرآن والعربية حسن الفهم والخلق جيد الدين والعقل كثير التأليف فى علوم القرآن محسنًا مجودًا عالمًا بمعانى القراءات وكان خيرًا متدينًا مشهورًا بالصلاح وإجابة الدعوة ومن تآليفه «التبصرة فى القراءات» والكشف عليه وتفسيره الجليل ومشكل إعراب القرآن والرعاية فى التجويد والموجز فى القراءات وتواليفه تنيف عن ثمانين تأليفًا، مات فى ثانى المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، ينظر: غاية النهاية (٢/٣٠٩).
(٩) هو أحمد بن عمار بن أبى العباس، أبو العباس المهدوى المغربى، نحوى، مفسر، لغوى، مقرئ، أصله من المهدية من بلاد إفريقية. روى عن الشيخ الصالح أبى الحسن القابسى. وقرأ على محمد =

مذهب السلف الذى لا يعرف عن أحد منهم خلافه.

قال أبو شامة: فلا ينبغى أن يغتر بكل قراءة [تعزى لأحد السبعة ويطلق][(١)] عليها لفظ الصحة إلا إن دخلت فى الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم[(٢)]، بل إن نقلت عن غير السبعة فذلك لا يخرجها عن الصحة؛ فإن الاعتماد على تلك الأوصاف لا على من تنسب إليه، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم، وكثرة الصحيح المجتمع[(٣)] عليه فى قراءتهم[(٤)]، تركن النفس لما نقل عنهم أكثر من غيرهم[(٥)].

وقول[(٦)] الناظم -رضى الله عنه-: «وافق وجه نحو...» يريد أن القراءة الصحيحة هى التى توافق وجهًا ما من وجوه النحو، سواءٌ كان أفصح أو[(٧)] فصيحًا، مجمعًا[(٨)] عليه أو مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، وهذا هو المختار عند المحققين من ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض النحاة أو كثير منهم ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع قدوة السلف على قبولها، كإسكان ﴿بارئْكم﴾ [البقرة: ٥٤] ونحوه، و﴿سبأْ﴾ و﴿يا بُنَىْ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿وَمَكْرَ السيئْ﴾ [فاطر: ٤٣] و﴿نُجِّىْ[(٩)] المؤمنين﴾ بالأنبياء [٨٨].

وجمع البزى[(١٠)] بين ساكنين فى تاءاته ومد ﴿آفئدة من الناس﴾ [إبراهيم: ٣٧].

= ابن سفيان، وعلى جده لأمه مهدى بن إبراهيم، وأبى الحسن أحمد بن محمد وغيرهم. من تصانيفه: «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل»، و«الهداية فى القراءات السبع» توفى سنة ٤٤٠هـ. ينظر: إنباء الرواة (١/ ٩١ - ٩٢)، ومعجم الأدباء (٥/ ٣٩)، وبغية الوعاة (١/ ٣٥١)، وطبقات المفسرين (١/ ٥٦)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٧).

(١) فى م: تقرأ لأحد السبعة وأطلق.
(٢) فى ص: عن غيره.
(٣) فى ص: المجمع.
(٤) زاد فى م: فى المجمع عليه.
(٥) من قوله: «وإذا اجتمعت الأركان» إلى قوله... «أكثر من غيرهم» سقط فى د.
(٦) فى د: فقول.
(٧) فى د، ص: أم.
(٨) فى ز: مجتمعًا.
(٩) فى م: ننجى.
(١٠) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبى بزة، وقال الأهوازى أبو بزة الذى ينسب إليه البزى، اسمه بشار، فارسى من أهل همذان، أسلم على يد السائب بن أبى السائب المخزومى، والبزة الشدة، ومعنى أبو بزة، أبو شدة، قال ابن الجزرى: المعروف لغة أن البزة من قولهم: بزه بزة إذا سلبه مرة، ويقال إن نافعًا هو أبو بزة الإمام أبو الحسن البزى المكى مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، ولد سنة سبعين ومائة أستاذ محقق ضابط متقن، قرأ على أبيه وعبد الله بن زياد وعكرمة ابن سليمان ووهب بن واضح، قرأ عليه إسحاق بن محمد الخزاعى والحسن بن الحباب وأحمد ابن فرح وأبو عبد الرحمن عبد الله بن على وأبو جعفر محمد بن عبد الله اللهبيان وأبو العباس أحمد ابن محمد اللهبى فى قول الأهوازى والرهاوى وأبو ربيعة محمد بن إسحاق، وروى عنه القراءة قنبل وحدث عنه أبو بكر أحمد بن عميد بن أبى عاصم النبيل ويحيى بن محمد بن صاعد ومحمد بن على =

قال الدانى بعد حكايته لإنكار سيبويه إسكان «بارئكم»: والإسكان أصح فى النقل وأكثر فى الأداء، وأئمة القراءة لا تعمل فى شىء من حروف القراءات على الأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية، بل [على][1] الأثبت فى الأثر، والأصح فى النقل والرواية إذا ثبتت[2] عنهم، لا يردها قياسُ عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة[3] سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

وقوله: «وكان للرسم...» إلخ، لا بد لهذا الشرط من مقدمة فأقول:

[اعلم][4] أن الرسم [هو][5] تصوير الكلمة بحروف[6] هجائها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، والعثمانى هو الذى رسم فى المصاحف العثمانية، وينقسم إلى قياسى: وهو ما وافق اللفظ، وهو معنى قولهم: «تحقيقًا»، وإلى اصطلاحى: وهو ما خالف اللفظ، وهو معنى قولهم: «تقديرًا»، وإلى احتمالى وسيأتى.

ومخالفة الرسم للفظ محصورة فى خمسة أقسام، وهى:

١- الدلالة على البدل: نحو ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦].

٢- وعلى الزيادة: نحو ﴿مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤].

٣- وعلى الحذف: نحو ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ﴾ [الكهف: ٣٨].

٤- وعلى الفصل: نحو ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [النساء: ٧٨].

٥- وعلى أن [الأصل][7] الوصل، [نحو][8] ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥].

فقراءة الصاد، والحذف والإثبات، والفصل والوصل، خمستها وافقها الرسم تحقيقًا، وغيرها تقديرًا؛ لأن السين تبدل صادًا قبل أربعة أحرف منها الطاء كما سيأتى، وألف ﴿مَٰلِكِ﴾[9] [الفاتحة: ٤] عند [المثبت][10] زائدة، وأصل ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾ [الكهف:٣٨] الإثبات، وأصل ﴿فَمَالِ﴾ الفصل، وأصل ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥] الوصل، وكل من الأقسام الخمسة فى حكم صاحبه، فالبدل فى حكم المبدل منه وكذا الباقى، وذلك ليتحقق الوفاق التقديرى؛ لأن اختلاف القراءتين إن كان يتغاير دون تضاد ولا تناقض فهو فى حكم

= ابن زيد الصائغ وأحمد بن محمد بن مقاتل. توفى البزى سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة. ينظر: غاية النهاية (١/١١٩، ١٢٠).

(١) سقط فى م.
(٢) فى ص: ثبت.
(٣) فى م: القرآن.
(٤) سقط فى ص.
(٥) زيادة من د، ص.
(٦) فى ص: بحرف.
(٧) سقط فى م.
(٨) سقط فى ز.
(٩) فى م: مالك بعد الميم.
(١٠) سقط فى م.

الموافق، وإن كان [بتضاد أو تناقضٍ][(١)] ففى حكم المخالف، والواقع: الأول فقط، وهو الذى لا يلزم من صحة أحد الوجهين [فيه] بطلان الآخر، وتحقيقه أن اللفظ تارة يكون[(٢)] له جهة واحدة فيرسم على وفقها، فالرسم هنا[(٣)] حصر[(٤)] جهة اللفظ بمخالفةِ مناقضٍ، وتارة يكون له جهات[(٥)] فيرسم على أحدها[(٦)] فلا يحصر[(٧)] جهة اللفظ، واللافظ به موافق تحقيقًا، وبغيره[(٨)] تقديرًا؛ لأن البدل فى حكم المبدل منه، وكذا بقية[(٩)] [الخمسة][(١٠)] والله أعلم.

والقسم الثالث: ما وافق الرسم احتمالًا، ويندرج فيه ما وقع الاختلاف فيه[(١١)] بالحركة والسكون؛ نحو ﴿ٱلْقُدُسِۗ﴾ [البقرة: ٨٧] وبالتخفيف والتشديد؛ نحو ﴿يَنْشُرُكُمْ﴾[(١٢)] بيونس [٢٢] وبالقطع والوصل عنه بالشكل[(١٣)] نحو ﴿أَدْخِلُوا﴾ بغافر [٤٠] وباختلاف الإعجام[(١٤)] نحو «يَعْمَلُونَ»[(١٥)] و«يفتح»[(١٦)]، وبالإعجام [والإهمال][(١٧)] نحو ﴿نُنْشِزُها﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وكذا المختلف فى كيفية لفظها، كالمدغم والمُسهَّل [والممال][(١٨)] والمرقق والممدود، فإن المصاحف العثمانية تحتمل هذه كلها؛ لتجردها عن أوصافها، فقول الناظم: «وكان للرسم احتمالًا . . .» دخل فيه ما وافق الرسم تحقيقًا بطريق الأولى، وسواء وافق كل المصاحف أو بعضها، كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا﴾ [البقرة: ١١٦] ﴿وبالزُّبُرِ والكتاب﴾ [آل عمران: ١٨٤] فإنه ثابت فى الشامى، وكابن كثير فى ﴿جنات تجرى من تحتها﴾ بالتوبة [١٠٠]: فإنه ثابت فى المكى، إلى غير ذلك.

وقوله: «احتمالًا» يحتمل أن يكون جعله مقابلًا للتحقيق؛ فتكون القسمة عنده ثنائية، [وهو][(١٩)] التحقيق الاحتمالى[(٢٠)]، ويكون قد أدخل التقديرى فى الاحتمالى، وهو الذى فعله فى «نشره».

ويحتمل أن يكون قد ثلّث القسمة ويكون حكم الأوَّلَيْنِ ثابتًا بالأولوية، ولولا تقدير

---

(١) فى ز، م: يتضاد أو يتناقض.
(٢) فى د: تكون.
(٣) فى ز: هذا.
(٤) فى م: يحصر.
(٥) فى م، ص: جهتان.
(٦) فى م، ص: أحدهما.
(٧) فى م، د: تحصر.
(٨) فى م، ص: ولغيره.
(٩) فى م: البقية.
(١٠) سقط فى م.
(١١) فى م: فيه الاختلاف.
(١٢) وهى قراءة فى ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾. تنظر فى فرش الحروف فى سورة يونس.
(١٣) فى م: بالتشكيل
(١٤) فى م: الغيبة.
(١٥) فى م: تعلمون.
(١٦) فى د: وتفتح.
(١٧) سقط فى ز.
(١٨) سقط فى م.
(١٩) سقط فى م.
(٢٠) فى م: تحقيق واحتمال، وفى د، ص: التحقيقى والاحتمالى.

موافقة الرسم للزم الكل مخالفة الكل فى نحو: «السموت» و «الصلحات» و«الليل».

ثم إن بعض الألفاظ يقع فيه موافقة إحدى القراءتين أو القراءات تحقيقًا والأخرى تقديرًا، نحو ﴿مَلِكِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وبعضها يقع[١] فيه موافقة القراءتين أو القراءات تحقيقا، نحو ﴿أَنْصار الله﴾ [الصف: ١٤] و ﴿فنادته الملائكة﴾ [آل عمران: ٣٩]، ﴿ويغفر لكم﴾ [آل عمران: ٣١]، و ﴿هيت لك﴾ [يوسف: ٢٣].

واعلم أن مخالف[٢] صريح الرسم فى حرف مدغم أو مبدل[٣] أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك، لا يعد مخالفًا إذا أثبتت القراءة به ووردت مشهورة.

ألا ترى أنهم لا يعدون إثبات ياءات الزوائد وحذف ياء ﴿تَسْأَلْنِى﴾ بالكهف [٧٠]، وقراءة ﴿وأَكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠] ونحو ذلك من مخالفة[٤] الرسم المعهود؛ لرجوعه لمعنى واحد، وتمشية صحة القراءة وشهرتها بخلاف زيادة كلمة أو نقصانها وتقديمها وتأخيرها، حتى ولو كانت حرف معنى، فإن له حكم الكلمة، لا يسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل فى حقيقة اتباع الرسم ومخالفته[٥].

وقوله: «وصح إسنادًا» ظاهره أن[٦] القرآن يُكْتَفَى فى ثبوته[٧] مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط، ولا يحتاج إلى تواتر، وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدِّثين وغيرهم، كما ستراه إن شاء الله تعالى. ولقد ضل بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرءون أحرفًا لا يصح لها سند أصلًا، ويقولون: التواتر ليس بشرط[٨]، وإذا طولبوا بسند صحيح لا يستطيعون ذلك، ولا بد لهذه المسألة من[٩] بعض بسط فأقول[١٠]:

---

(١) فى ز: تقع.
(٢) فى م: مخالفة.
(٣) فى م: مبدل أو مدغم.
(٤) فى د: مخالف.
(٥) اعلم أن الخط له قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها بحسب ما يثبت من الحروف وما لا يثبت، وبحسب ما يكتب موصولًا أو مفصولًا، وبيان ذلك مستوفى فى أبواب الهجاء من كتب النحو وفى كتب الإملاء.

واعلم أن أكثر خط المصحف موافق لتلك القوانين، وقد جاء فيه أشياء خارجة عن ذلك يلزم اتباعها، ولا نتعدى، منها ما عرفنا سببه، ومنها ما غاب عنا.

هذا وقد جاء فى باب الوقف على مرسوم الخط من شرح التيسير: أن الأصل أن يثبت القارئ فى لفظه من حروف الكلمة إذا وقف عليها ما يوافق خط المصحف ولا يخالفه إلا إذا وردت رواية عن أحد من الأئمة تخالف ذلك؛ فيتبع الرواية. . . وذكر الحافظ - رحمه الله - أن الرواية تثبت عن نافع وأبى عمرو والكوفيين باتباع المرسوم فى الوقف وأنه لم يرد فى ذلك شىء عن ابن كثير وابن عامر. ينظر: شرح التيسير.

(٦) فى م: ظاهر فى أن.
(٧) فى م: فيه بثبوته.
(٨) فى ص: شرط.
(٩) فى د، ص: عن.
(١٠) فى د: فلذلك لخصت فيها مذاهب القراء والفقهاء الأربعة المشهورين وما ذكر الأصوليون =

[إن][١] القرآن عند الجمهور من أئمة المذاهب الأربعة - منهم الغزالى[٢] وصدر الشريعة[٣] وموفق الدين المقدسى[٤] وابن مفلح[٥] والطوفى[٦] -: هو ما نقل بين دفتى

= والمفسرون وغيرهم رضى الله تعالى عنهم أجمعين وذكرت فى هذا التعليق المهم من ذلك لأنه لا يحتمل التطويل، وفى ص: فلذلك لخصت فيها رسالة مطولة ذكرت فيها مذاهب القراء... إلخ.

(١) زيادة من م.

(٢) هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالى بتشديد الزاى. نسبته إلى الغزّال (بالتشديد) على طريقة أهل خوارزم وجرجان: ينسبون إلى العطّار عطّارى، وإلى القصّار قصّارى، وكان أبوه غزّالًا، أو هو بتخفيف الزاى نسبة إلى «غزالة» قرية من قرى طوس. فقيه شافعى أصولى، متكلم، متصوف. رحل إلى بغداد، فالحجاز، فالشام، فمصر وعاد إلى طوس.

من مصنفاته: «البسيط»، و «الوسيط»، و «الوجيز»، و «الخلاصة» وكلها فى الفقه، و «تهافت الفلاسفة»، و «إحياء علوم الدين» توفى سنة ٥٠٥هـ. ينظر: طبقات الشافعية (٤/ ١٠١ - ١٨٠)؛ والأعلام للزركلى (٧/ ٢٤٧)، والوافى بالوفيات (١/ ٢٧٧).

(٣) هو عبيد الله بن مسعود بن محمود بن أحمد، المحبوبى، الحنفى، صدر الشريعة الأصغر. فقيه، أصولى، جدلى، محدث، مفسر، نحوى، لغوى، أديب، بيانى، متكلم، منطقى.

أخذ العلم عن جده محمود وعن أبى جده أحمد صدر الشريعة وصاحب (تلقيح العقول فى الفروق) وعن شمس الأئمة الزرنجى وشمس الأئمة السرخسى وعن شمس الأئمة الحلوانى وغيرهم. من تصانيفه: «شرح الوقاية»، و «النقاية، مختصر الوقاية»، و «التنقيح»، وشرحه «التوضيح» فى أصول الفقه، و «تعديل العلوم» توفى سنة ٧٤٧هـ. ينظر: الفوائد البهية (ص ١٠٩)، ومعجم المؤلفين (٦/ ٢٤٦)، والأعلام (٤/ ٣٥٤).

(٤) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة. من أهل جماعيل من قرى نابلس بفلسطين. خرج من بلده صغيرًا مع عمه عندما ابتليت بالصليبيين، واستقر بدمشق. واشترك مع صلاح الدين فى محاربة الصليبيين. رحل فى طلب العلم إلى بغداد أربع سنين ثم عاد إلى دمشق. قال ابن غنيمة: «ما أعرف أحدًا فى زمانى أدرك رتبة الاجتهاد إلا الموفق» وقال عز الدين بن عبد السلام «ما طابت نفسى بالإفتاء حتى صار عندى نسخة من المغنى للموفق ونسخة من المحلى لابن حزم».

من تصانيفه «المغنى فى الفقه شرح مختصر الخرقى» عشر مجلدات، و «الكافى»، و «المقنع» و«العمدة» وله فى الأصول «روضة الناظر». توفى سنة ٦٢٠هـ. ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (ص ١٣٣ - ١٤٦) وتقديم «كتاب المغنى» لمحمد رشيد رضا، والأعلام للزركلى (٤/ ١٩١)، والبداية والنهاية لابن كثير فى حوادث سنة ٦٢٠ هـ.

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، برهان الدين أبو إسحاق. من أهل قرية «رامين» من أعمال نابلس. دمشقى المنشأ والوفاة. فقيه وأصولى حنبلى، كان حافظًا مجتهدًا ومرجع الفقهاء والناس فى الأمور. ولى قضاء دمشق غير مرة.

من تصانيفه: «المبدع» وهو شرح المقنع فى فروع الحنابلة، فى أربعة أجزاء، «والمقصد الأرشد فى ترجمة أصحاب الإمام أحمد» توفى سنة ٨٨٤هـ. ينظر: الضوء اللامع (١/ ١٥٢)، وشذرات الذهب (٧/ ٣٣٨)، ومعجم المؤلفين (١/ ١٠٠).

(٦) فى م: والصولى. والصواب ما أثبتناه. وهو سليمان بن عبد القوى بن عبد الكريم نجم الدين الطوفى الحنبلى، قال الصفدى: كان فقيهًا شاعرًا أديبًا، فاضلًا قيمًا بالنحو واللغة والتاريخ، مشاركًا فى الأصول، شيعيًا يتظاهر بذلك، وجد بخطه هجو فى الشيخين، ففوض أمره إلى بعض القضاة، وشهد عليه بالرفض، فضرب ونفى إلى قوص، فلم ير منه بعد ذلك ما يشين. ولازم الاشتغال وقراءة =

المصحف نقلًا متواترًا.

وقال غيرهم: هو الكلام المنزل على رسول الله ﷺ للإعجاز بسورة[١] منه. وكل من قال بهذا الحد اشترط التواتر، كما قال ابن الحاجب رحمه الله تعالى، للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر فى تفاصيل مثله.

والقائلون بالأول لم يحتاجوا للعادة؛ لأن التواتر عندهم جزء من الحد؛ فلا يتصور[٢] ماهية القرآن إلا به، وحينئذ فلا بد من حصول التواتر عند أئمة المذاهب الأربعة، ولم يخالف منهم أحد فيما علمت بعد الفحص الزائد، وصرح به جماعات[٣] لا يحصون: كابن عبد البر[٤] وابن عطية[٥] وابن تيمية[٦] والتونسى فى تفسيره والنووى

= الحديث.

وله من التصانيف: مختصر الروضة فى الأصول، شرحها، مختصر الترمذى، شرح المقامات، شرح الأربعين النووية، شرح التبريزى فى مذهب الشافعى، إزالة الإنكار فى مسألة كاد.

وقال فى الدرر: سمع الحديث من التقى سليمان وغيره، وقرأ العربية على محمد بن الحسين الموصلى. وكان قوى الحافظة، شديد الذكاء، مقتصدًا فى لباسه وأحواله متقللًا من الدنيا، ولم تكن له يد فى الحديث. ذكره ابن مكتوم فى تاريخ النحاة.

مات فى رجب سنة عشر وسبعمائة - وبخط ابن مكتوم - سنة إحدى عشرة.

قال: وهو منسوب إلى طوفى قرية من أعمال بغداد. ينظر: بغية الوعاة (١/ ٥٩٩ - ٦٠٠).

(١) فى ص: سورة. (٢) فى م، د: تتصور.

(٣) فى س: جماعة.

(٤) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمرى الحافظ، أبو عمر. ولد بقرطبة. من أجلّة المحدثين والفقهاء، شيخ علماء الأندلس، مؤرخ أديب، مكثر من التصنيف. رحل رحلات طويلة وتوفى بشاطبة سنة ٤٦٣هـ.

من تصانيفه (الاستذكار فى شرح مذاهب علماء الأمصار)، و (التمهيد لما فى الموطأ من المعانى والأسانيد)، و (الكافى) فى الفقه.

ينظر: الشذرات (٣/ ٣١٤)، وترتيب المدارك (٤/ ٥٥٦)، (٨٠٨) ط دار الحياة، وشجرة النور ص (١١٩)، الأعلام (٩/ ٣١٧)، والديباج المذهب ص (٣٥٧) وسماه يوسف بن عمر، إلا أنه قال فى آخر الترجمة: وكان والد أبى عمر أبو محمد عبد الله بن محمد من أهل العلم.

(٥) هو عبد الحق بن غالب بن عطية، أبو محمد المحاربى، من أهل غرناطة. أحد القضاة بالبلاد الأندلسية، كان فقيهًا جليلًا، عارفًا بالأحكام والحديث والتفسير، نحويًا لغويًا أديبًا، ضابطًا، غاية فى توقد الذهن وحسن الفهم وجلالة التصرف. روى عن أبيه الحافظ بن أبى بكر وأبى على الغسانى وآخرين. وروى عنه أبو القاسم بن حبيش وجماعة. ولى قضاء المرية، كان يتوخى الحق والعدل.

من تصانيفه: (المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز).

وابن عطية هذا هو غير عبد الله بن عطية بن عبد الله أبى محمد، المقرئ المفسر الدمشقى المتوفى (٣٨٣هـ) صاحب تفسير (ابن عطية) ويميز هذا الأخير عن ابن عطية الأندلسى (عبد =

والسبكى[١] والإسنوى والأذرعى[٢] والزركشى[٣] والدميرى[٤] والشيخ خليل[٥]

= الحق بن غالب) بأن يقال لعبد الله بن عطية (المتقدم)، ولعبد الحق (المتأخر) توفى سنة ٥٤٢هـ.
ينظر: بغية الوعاة (٢/ ٧٣)، طبقات المفسرين ص (١٥-١٦)، وتاريخ قضاة الأندلس ص (١٠٩) ؛ والأعلام للزركلى (٤/ ٥٣، ٣/ ٢٣٩).

(٦) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرّانى الدمشقى، تقى الدين. الإمام شيخ الإسلام. حنبلى. ولد فى حرّان وانتقل به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر. سجن بمصر مرتين من أجل فتاواه. وتوفى بقلعة دمشق معتقلاً. كان داعية إصلاح فى الدين، آية فى التفسير والعقائد والأصول، فصيح اللسان، مكثرًا من التصنيف.
من تصانيفه «السياسة الشرعية»، و «منهاج السنة»، وطبعت «فتاواه» فى الرياض مؤخرًا فى ٣٥ مجلدًا. ينظر: الدرر الكامنة (١/ ١٤٤) ؛ والبداية والنهاية (١٤/ ١٣٥).

(١) هو عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى بن تمام السبكى، أبو نصر، تاج الدين، أنصارى، من كبار فقهاء الشافعية. ولد بالقاهرة. سمع بمصر ودمشق. تفقه على أبيه وعلى الذهبى. برع حتى فاق أقرانه. درس بمصر والشام، وولى القضاء بالشام، كما ولى بها خطابة الجامع الأموى. كان السبكى شديد الرأى، قوى البحث، يجادل المخالف فى تقرير المذهب، ويمتحن الموافق فى تحريره وتوفى سنة ٧٧١هـ.
من تصانيفه: «طبقات الشافعية الكبرى»، و «جمع الجوامع» فى أصول الفقه، و «ترشيح التوشيح وترجيح التصحيح» فى الفقه. ينظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله الحسينى (ص٩٠) وشذرات الذهب (٦/ ٢٢١) ؛ والأعلام (٤/ ٣٢٥).

(٢) هو أحمد بن حمدان بن عبد الواحد بن عبد الغنى الأذرعى، فقيه شافعى من تلاميذ الذهبى، ولد بأذرعات بالشام، وتولى القضاء بحلب، وراسل السبكى الكبير بالمسائل الحلبيات، وهى مجلد مشهور توفى سنة ٧٧٣هـ.
من تصانيفه: «التوسط والفتح بين الروضة والشرح» فى ٢٠ مجلدًا، و «غنية المحتاج فى شرح المنهاج»، و «قوت المحتاج». ينظر: معجم المؤلفين (١/ ١٥١)، والبدر الطالع (١/ ٣٥).

(٣) هو محمد بن بهادر بن عبد الله، أبو عبد الله، بدر الدين، الزركشى، فقيه شافعى أصولى، تركى الأصل، مصرى المولد والوفاة، له تصانيف كثيرة فى عدة فنون توفى سنة ٧٩٤هـ.
من تصانيفه: (البحر المحيط) فى أصول الفقه، و(إعلام الساجد بأحكام المساجد)، و (الديباج فى توضيح المنهاج) فى الفقه، و (المنثور) يعرف بقواعد الزركشى.
ينظر: الأعلام (٦/ ٢٨٦)، والدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧).

(٤) هو محمد بن موسى بن عيسى بن على الكمال، أبو البقاء، الدميرى الأصل، القاهرى. فقيه شافعى، مفسر، أديب، نحوى، ناظم، مشارك فى غير ذلك. أخذ عن بهاء الدين أحمد السبكى، وجمال الدين الإسنوى، وكمال الدين النويرى المالكى، وغيرهم. قال الشوكانى: برع فى التفسير والحديث والفقه وأصوله والعربية والأدب وغير ذلك. وتصدى للإقراء والإفتاء وصنف مصنفات جيدة.
من تصانيفه: «النجم الوهاج شرح منهاج الطالبين»، و «الديباج شرح سنن ابن ماجه»، و «حياة الحيوان الكبرى»، و «شرح المعلقات السبع» توفى سنة ٨٠٨هـ. ينظر: شذرات الذهب (٧/ ٧٩)، والضوء اللامع (١٠/ ٥٩)، والبدر الطالع (٢/ ٢٧٢) وهدية العارفين (٢/ ١٧٨).

(٥) هو خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين، الجندى. فقيه مالكى محقق. كان يلبس زى الجند. تعلم فى القاهرة، وولى الإفتاء على مذهب مالك. جاور بمكة. وتوفى بالطاعون توفى سنة ٧٧٦هـ.
من تصانيفه: «المختصر» وهو عمدة المالكية فى الفقه وعليه تدور غالب شروحهم، و «شرح =

وابن الحاجب وابن عرفة[١] وغيرهم، رحمهم الله.

وأما القراء فأجمعوا فى أول الزمان على ذلك، وكذلك[٢] فى آخره، ولم يخالف من المتأخرين إلا أبو محمد مكى، وتبعه بعض المتأخرين وهذا كلامهم:

قال الإمام [العالم][٣] العلامة برهان الدين الجعبرى فى «شرح الشاطبية»: ضابط كل قراءة تواتر نقلها، ووافقت[٤] العربية مطلقًا، ورسم المصحف ولو تقديرًا، فهى من الأحرف السبعة، وما لا تجتمع[٥] فيه فشاذ.

وقال فى قول الشاطبى[٦]:

وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ ....

وإذا تواترت القراءة علم كونها[٧] من الأحرف السبعة.

وقال أبو القاسم الصفراوى[٨] فى نهاية «الإعلان»: اعلم أن هذه السبعة أحرف[٩]

= جامع الأمهات» شرح به مختصر ابن الحاجب، وسماه «التوضيح»، و «المناسك». ينظر: الديباج المذهب (ص ١١٥)، والأعلام (٢/ ٣٦٤)، والدرر الكامنة (٢/ ٨٦).

(١) هو محمد بن محمد بن عرفة الورغمى، إمام تونس وعالمها وخطيبها ومفتيها، قدم للخطابة سنة ٧٧٢ هـ وللفتوى ٧٧٣ هـ، كان من كبار فقهاء المالكية، تصدى للدرس بجامع تونس وانتفع به خلق كثير توفى سنة ٨٠٣هـ.
من تصانيفه: «المبسوط» فى الفقه سبعة مجلدات، و «الحدود» فى التعريفات الفقهية. ينظر: الديباج المذهب ص (٣٣٧)، ونيل الابتهاج (ص٢٧٤).

(٢) فى م: وكذا.

(٣) زيادة من د، ص.

(٤) فى ص: ووافق.

(٥) فى ص، د، م: يجمع.

(٦) هو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد، أبو محمد، الشاطبى الرعينى الأندلسى. مقرئ، نحوى، مفسر، محدث، ناظم. ولد بشاطبة إحدى قرى شرقى الأندلس، وتوفى بالقاهرة توفى سنة ٥٩٠هـ.
من تصانيفه: «حرز الأمانى ووجه التهانى فى القراءات السبع»، و «عقيلة القصائد فى أسنى المقاصد فى نظم المقنع للدانى»، و «ناظمة الزهر فى أعداد آيات السور»، و «تتمة الحرز من قراء أئمة الكنز». ينظر: شذرات الذهب (٤/ ٣٠١)، ومعجم المؤلفين (٨/ ١١٠) والأعلام (٦/ ١٤).

(٧) فى م: أنها.

(٨) هو عبد الرحمن بن عبد المجيد بن إسماعيل بن عثمان بن يوسف بن حسين بن حفص أبو القاسم الصفراوى نسبة إلى وادى الصفراء بالحجاز ثم الإسكندرى الأستاذ المقرئ المكثر مؤلف كتاب الإعلان وغيره كان إمامًا كبيرًا مفتيًا على مذهب مالك انتهت إليه رياسة العلم ببلده، مولده أول سنة أربع وأربعين وخمسمائة، وقرأ الروايات على أحمد بن جعفر الغافقى وعبد الرحمن بن خلف الله وأبى الطيب عبد المنعم بن يحيى الغرناطى واليسع بن عيسى بن حزم، مات فى ربيع الآخر سنة ست وثلاثين وستمائة. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٧٣).

(٩) فى ص، د: الأحرف.

والقراءات المشهورة نقلت تواترًا، وهى التى جمعها عثمان فى المصاحف وبعث[١] بها إلى الأمصار، وأسقط ما لم يقع الاتفاق على نقله ولم ينقل تواترًا، وكان ذلك بإجماع من الصحابة[٢].

ثم قال: فهذه أصول وقواعد تستقل[٣] بالبرهان على إثبات القراءات السبعة، والاعتماد

---

(١) فى م: وبعثها.

(٢) اتفق الأكثرون على أن القراءات المشهورة منقولة بالتواتر، وفيه إشكال؛ وذلك لأنا نقول: هذه القراءة إما أن تكون منقولة بالتواتر، أو لا.

فإن كان الأول، فحينئذ قد ثبت بالنقل المتواتر أن الله - تعالى - قد خير المكلفين بين هذه القراءات، وسَوَّى بينها فى الجواز.

وإذا كان كذلك، كان ترجيح بعضها على البعض واقعًا على خلاف الحكم المتواتر؛ فواجب أن يكون الذاهبون إلى ترجيح البعض، مستوجبين للتفسيق إن لم يلزمهم التكفير، لكنا نرى أن كل واحد يختص بنوع معين من القراءة، ويحمل الناس عليها، ويمنعهم من غيرها، فوجب أن يلزم فى حقهم ما ذكرناه.

وإن قلنا: هذه القراءات ما ثبتت بالتواتر؛ بل بطريق الآحاد، فحينئذ يخرج القرآن عن كونه مفيدًا للجزم، والقطع اليقين؛ وذلك باطل بالإجماع، ولقائل أن يجيب عنه، فيقول: بعضها متواتر، ولا خلاف بين الأمة فيه، وتجويز القراءة بكل واحد منها، وبعضها من باب الآحاد، لا يقتضى كون القراءة بكليته خارجًا عن كونه قطعيًّا، والله أعلم، ذكره ابن الخطيب.

وذكر ابن عادل الحنبلى فى اللباب: أن من المتفق عليه عند العلماء وأرباب النظر: أن القرآن الكريم لا تجوز الرواية فيه بالمعنى، بل أجمعوا على وجوب روايته لفظة لفظة، وعلى أسلوبه وترتيبه، ولهذا كان تواتره اللفظى لا يشك فيه أدنى عاقل، أو صاحب حس.

ثم إن التواتر عند جمهور العلماء يفيد العلم ضرورة، بينما خالف فى إفادته العلم مطلقًا السُّمَنية والبراهمة.

وخالف فى إفادته العلم الضرورى الكعبى وأبو الحسين من المعتزلة، وإمام الحرمين من الشافعية، وقالوا: إنه يفيد العلم نظرًا.

وذهب المرتضى من الرافضة، والآمدى من الشافعية إلى التوقف فى إفادته العلم، هل هو نظرى أو ضرورى؟

وقال الغزالى: إنه من قبيل القضايا التى قياساتها معها، فليس أوليًّا، وليس كسبيًّا.

واحتج الجمهور أنه ثابت بالضرورة، وإنكاره مكابرة وتشكيك فى أمر ضرورى؛ فإنا نجد من أنفسنا العلم الضرورى بالبلدان البعيدة، والأمم السالفة، كما نجد العلم بالمحسوسات لا فرق بينها فيما يعود إلى الجزم، وما ذاك إلا بالإخبار قطعًا ولو كان نظريًّا لافتقر إلى توسط المقدمتين فى لإثباته واللازم باطل؛ لأننا نعلم قطعًا علمنا بالمتواترات من غير أن نفتقر إلى المقدمات وترتيبها.

كما أنه لو كان نظريًّا، لساغ الخلاف فيه ككل النظريات، واللازم باطل.

فثبت مما تقدم أن المتواتر يفيد العلم، وأن العلم به ضرورى كسائر الضروريات.

ينظر: البحر المحيط للزركشى: (٤/ ٢٣١)، والبرهان لإمام الحرمين: (١/ ٥٦٦)، والإحكام فى أصول الأحكام للآمدى: (٢/ ١٤)، ونهاية السول للإسنوى: (٣/ ٥٤)، ومنهاج العقول للبدخشى: (٢/ ٢٩٦)، وغاية الوصول للشيخ زكريا الأنصارى: (٩٥)، والتحصيل من المحصول للأرموى: (٢/ ٩٥).

(٣) فى ص: يستقل.

عليها والأخذ بها، وطرح(١) ما سواها.

وقال الداني -رحمه الله-: وإن القراء السبعة ونظائرهم من الأئمة متَّبعُون فى [جميع](٢) قراءاتهم الثابتة عنهم التى لا شذوذ فيها، ومعنى «لا شذوذ فيها» ما قاله(٣) الهذلى: ألا يخالف الإجماع.

وقال [الإمام أبو الحسن](٤) السخاوى -رحمه الله- [إن](٥) الشاذ مأخوذ من قولهم: شذ الرجل يَشُذ، ويَشِذ، شذوذًا، إذا انفرد عن القوم واعتزل عن جماعتهم، وكفى بهذه التسمية تنبيهًا على انفراد الشاذ وخروجه عما عليه الجمهور، والذى لم يزل(٦) عليه الأئمة الكبار [و](٧) القدوة فى جميع الأمصار من الفقهاء والمحدِّثين وأئمة العربية: توقير القرآن، واتباعُ القراءة المشهورة، ولزوم الطرق المعروفة فى الصلاة وغيرها، واجتناب الشواذ(٨)؛ لخروجها(٩) عن إجماع المسلمين، وعن الوجه الذى ثبت(١٠) به القرآن وهو التواتر.

وقال ابن مهدى(١١): لا يكون إمامًا فى العلم من أخذ بالشاذ.

وقال خلاد بن يزيد الباهلى(١٢): قلت ليحيى بن عبد الله بن أبى مليكة(١٣): إن نافعًا حدثنى عن أبيك عن عائشة(١٤) - رضى الله عنها - أنها كانت تقرأ ﴿تَلِقُونَهُ﴾ [النور: ١٥]

---

(١) فى ز، م: واطراح.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: كما قال.
(٤) سقط فى م.
(٥) زيادة من م.
(٦) فى م: لم تزل.
(٧) زيادة من ص.
(٨) فى ز: الشاذ.
(٩) فى د، ز، ص: لخروجه.
(١٠) فى م: يثبت.
(١١) فى م: محمد بن مهدى.
(١٢) فى م، د: خلاد بن يزيد. قلت: هو خلاد بن يزيد أبو الهيثم الباهلى البصرى وقال الأهوازى فيه الكاهلى وليس كذلك بل الكاهلى خالد بن يزيد، عرض على حمزة وروى عن الثورى وغيره، روى القراءة عنه عرضا محمد بن عيسى الأصبهانى والسرى بن يحيى وروى عنه الفلاس وغيره، وهو المعروف بالأرقط. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٧٥).
(١٣) هو يحيى بن عبد الله بن عبيد الله بن أبى مليكة القرشى التيمى. روى عن أبيه وروى عنه يحيى ابن عثمان التيمى مولى أبى بكر. وثقه ابن حبان وقال: يعتبر بحديثه.
(١٤) هى عائشة الصديقة بنت أبى بكر الصديق عبد الله بن عثمان، أم المؤمنين، وأفقه نساء المسلمين، كانت أديبة عالمة، كنيت بأم عبد الله، لها خطب ومواقف، وكان أكابر الصحابة يراجعونها فى أمور الدين، وكان مسروق إذا روى عنها يقول: حدثتنى الصديقة بنت الصديق. نقمت على عثمان رضى الله عنه فى خلافته أشياء، ثم لما قتل غضبت لمقتله. وخرجت على على رضى الله عنه، وكان موقفها المعروف يوم الجمل ثم رجعت عن ذلك، وردها على إلى بيتها معززة مكرمة. للزركشى كتاب «الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة». ينظر: الإصابة (٤/ ٣٥٩)، وأعلام النساء (٢/ ٧٦٠)، ومنهاج السنة (٢/ ١٨٢ - ١٩٨).

وتقول: إنما هو وَلْقُ الكذبِ، فقال يحيى: ما يضرك ألا تكون سمعته[١] من عائشة، نافع ثقة على أبى، وأبى ثقة على عائشة، وما يسرنى أنى قرأتها هكذا[٢] ولى كذا وكذا. قلت: ولم وأنت تزعم[٣] أنها قالت؟ قال: لأنه[٤] غير قراءة الناس، ونحن لو وجدنا رجلًا يقرأ بما ليس بين اللوحين ما كان[٥] بيننا وبينه إلا التوبة أو نضرب عنقه، نجيء[٦] به عن الأئمة عن الأمة عن النبى ﷺ عن جبريل عن الله عز وجل وتقولون [أنتم][٧]: حدثنا فلان الأعرج[٨] عن فلان الأعمى، ما أدرى ماذا؟ وقال[٩] هارون: ذكرت ذلك لأبى عمرو - يعنى القراءة المعزوة إلى عائشة - فقال: قد سمعت قبل أن تولد، ولكنا لا نأخذ به[١٠].

وقال محمد بن صالح[١١]: سمعت رجلًا يقول لأبى عمرو: كيف تقرأ: ﴿لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ وَلَا يُوثِقُ وَثَاقَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٥، ٢٦]؟ قال: ﴿لا يعذِّبُ عذابَهُ أحدٌ﴾. فقال[١٢] الرجل: كيف وقد جاء عن النبى ﷺ ﴿لَّا يُعَذَّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ فقال [له][١٣] أبو عمرو: ولو سمعت الرجل الذى قال: سمعت النبى ﷺ، ما أخذته[١٤] عنه، وتدرى لم ذلك[١٥]؟ لأنى أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به الأمة.

فانظر هذا الإنكار العظيم من أبى عمرو شيخ وقته فى القراءة[١٦] والأدب، مع أن القراءة[١٧] ثابتة أيضًا بالتواتر، وقد يتواتر الخبر [أيضًا][١٨] عند قوم دون قوم، وإنما أنكرها أبو عمرو؛ لأنها لم تبلغه على وجه التواتر.

وقال أبو حاتم[١٩] السجستانى[٢٠]: أول من تتبع بالبصرة وجوه القرآن وألفها، وتتبع

(١) فى ص: لا يكون سمعه.
(٢) فى م: كذا.
(٣) فى م: تزعم أنت.
(٤) فى ص: لأنها.
(٥) فى ص: لم يكن.
(٦) فى ز، ص: يجيء.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى ص: عن الأعرج.
(٩) فى م: ماذا قال.
(١٠) فى م: ولكن لا تأخذ به.
(١١) هو محمد بن صالح أبو إسحاق المرى البصرى الخياط، روى الحروف سماعًا عن شبل بن عباد، روى القراءة عنه عرضًا محمد بن عبد الله بن القاسم بن أبى بزة وروى الحروف عنه روح ابن عبد المؤمن وإسحاق بن أبى إسرائيل، وروى عنه الدانى أنه قال سألت شبل بن عباد عن قراءة أهل مكة فيما اختلفوا فيه وفيما اتفقوا عليه فقال إذا لم أذكر ابن محيصن فهو المجتمع عليه وإذا ذكرت ابن محيصن فقد اختلف هو وعبد الله بن كثير وذكر القراءة. ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٥٥ - ١٥٦).
(١٢) فى ص: فقال له.
(١٣) سقط فى د.
(١٤) فى م: ما أخذت.
(١٥) فى ص: ذاك.
(١٦) فى م: ثقة فى القراءات.
(١٧) فى ز: هذه.
(١٨) زيادة من م.
(١٩) فى م: أبو عمرو.
(٢٠) هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستانى صاحب إعراب القرآن وغير ذلك، =

الشواذ[١] منها [فبحث][٢] عن إسنادها[٣]، هارون بن موسى الأعور، وكان من القراء، فكره الناس ذلك وقالوا: قد أساء[٤] حين ألفها؛ وذلك أن القراءة إنما يأخذها قرون وأمة [عن أفواه أمة][٥]، ولا يلتفت منها إلى ما جاء من وراء ذلك[٦]. وقال الأصمعى[٧] عن هارون المذكور: كان ثقة مأمونًا.

فانظر يا أخى - رحمك الله تعالى - حرص المتقدمين على كتاب الله تعالى والتزام نقل الأمة، حتى يقول أبو عمرو: لو[٨] سمعت الرجل الذى يقول: سمعت رسول الله ﷺ، ما أخذته[٩]. وكان إجماعهم منعقدًا على هذا حتى أنكروا كلهم [على][١٠] من ألفه مع اشتهار ثقته وعدالته، وأحبوا أن يُضرب على ذلك، مع أنه جائز عند المتأخرين اتفاقًا.

وأما أبو شامة فقال فى «شرحه للشاطبية»: «وذكر المحققون من أهل العلم [بالقراءة][١١] ضابطًا حسنًا فى تمييز ما يعتمد عليه من القراءات وما يطرح، فقالوا: كل قراءة ساعدها خطُّ المصحف، مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهى قراءة صحيحة معتبرة[١٢]، فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة أطلق على تلك القراءة أنها شاذة ضعيفة[١٣]، وأشار إلى ذلك الأئمة المتقدمون، ونص على ذلك أبو محمد مكى فى تصنيف له مرارًا، وهو الحق الذى لا محيد عنه، على تفصيل فيه[١٤] قد ذكرناه فى موضع غير هذا». انتهى.

وكلامه صريح كما ترى فى أنه لم يجد نصًّا بذلك لغير أبى محمد مكى، وحينئذ يجوز أن يكون الإجماع انعقد قبله، بل هو الراجح؛ لما تقدم من اشتراط الأئمة ذلك كأبى عمرو

= توفى سنة خمسين - أو خمس وخمسين - أو أربع وخمسين أو ثمان وأربعين ومائتين، وقد قارب التسعين. ينظر البغية: (١/ ٦٠٦ - ٦٠٧).

(١) فى د: الشاذ.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى ز: إسناده.
(٤) فى م: ساء.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى د، ز: وراء وراء.
(٧) هو عبد الملك بن قريب بن على بن أصمع الباهلى، أبو سعيد الأصمعى، راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان ولد ١٢٢ هـ كان الرشد يسميه شيطان الشعر، قال الأخفش ما رأينا أحدًا أعلم بالشعر من الأصمعى. وتصانيفة كثيرة منها: (الإبل) مطبوع، و (الأضداد) مخطوط، (خلق الإنسان) مطبوع، وغيرها توفى سنة ٢١٦هـ.
ينظر السيرافى (٥٨)، جمهرة الأنساب (٢٣٤)، ابن خلكان (١/ ٢٨٨)، تاريخ بغداد (١٠/ ٤١)، نزهة الألباب (١٥٠)، الأعلام (٤/ ١٦٢).
(٨) فى ز: ولو.
(٩) فى م: ما أخذت به.
(١٠) سقط فى د.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى د: معتمدة.
(١٣) فى م: وضعيفة.
(١٤) فى م: وكلام الأئمة على تفصيل.

ابن العلاء وأعلى منه، بل [هو][١] الحق الذى لا محيد عنه، وكلام الأئمة المتقدم ليس فيه إشارة إلى شىء من ذلك، إنما فيه[٢] التشديد العظيم؛ مثل قولهم: إنما هو والله ضرب العنق أو التوبة[٣].

ولو سلم عدم انعقاد[٤] الإجماع فلا يدل على الاكتفاء بثقة [عن][٥] ثقة فقط، بل كل من تبعه قيد[٦] كلامه بأنه لا بد مع ذلك أن[٧] تكون مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له، غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ به بعضهم، فعلى هذا لا يثبت القرآن[٨] [بمجرد صحة السند؛ لأنه مخالف لإجماع المتقدمين والمتأخرين][٩].

فصل: إذا تقرر ما تقدم[١٠] علم أن الشاذ عند الجمهور: هو ما ليس بمتواتر، وعند مكى[١١] ومن وافقه: هو[١٢] ما خالف[١٣] الرسم أو العربية[١٤]، ونقل ولو بثقة عن ثقة، أو وافقهما[١٥] ونقل[١٦] بغير ثقة، أو بثقة لكن لم يشتهر.

وأجمع الأصوليون والفقهاء والقراء وغيرهم على القطع بأن الشاذ ليس بقرآن؛ لعدم صدق حد القرآن عليه بشرطه[١٧]: وهو التواتر، صرح بذلك الغزالى، وابن الحاجب فى كتابيه[١٨]، والقاضى عضد الدين[١٩] وابن الساعاتى[٢٠] والنووى، [وغيره ممن لا فائدة

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: هو.
(٣) فى أ: والتوبة.
(٤) فى د: انعقاده.
(٥) زيادة من م.
(٦) فى م: فيه.
(٧) فى د، ص، ز: بأن.
(٨) فى ص: لا تثبت القراءة.
(٩) فى م: بمجرد صحته حيث خالف إجماع المتقدمين.
(١٠) فى م: هذا.
(١١) فى م: خلاف مكى.
(١٢) فى م: فعندهم.
(١٣) فى ز، ص: ما خالفه.
(١٤) فى م، ص: والعربية.
(١٥) فى م: من وافقهما، وفى د: وافقها.
(١٦) فى ص: ولو نقل.
(١٧) فى د، ز، م: أو شرطه.
(١٨) فى د: كتابيهما، وفى ص: كتابه، والعبارة سقط فى م.
(١٩) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن أحمد عضد الدين الإيجى، الشيرازى الشافعى. ينسب إلى (إيج) بلدة بفارس من كورة دار أبجرد. عالم مشارك فى العلوم العقلية والمعانى والفقه وعلم الكلام. قاضى قضاة المشرق.
من تصانيفه: «المواقف» فى علم الكلام، و«شرح مختصر ابن الحاجب» فى أصول الفقه، و«الفوائد الغياثية»، و«جواهر الكلام» توفى سنة ٧٥٦هـ. ينظر: شذرات الذهب (٦/ ١٧٤)، والدرر الكامنة (٢/ ٣٢٣)، والبدر الطالع (١/ ٣٢٦)، والأعلام (٤/ ٦٦)، واللباب (١/ ٩٦).
(٢٠) أحمد بن على بن تغلب أبو ثعلب مظفر الدين ابن الساعاتى: عالم بفقه الحنفية. ولد فى بعلبك، وانتقل مع أبيه إلى بغداد فنشأ بها فى المدرسة المستنصرية وتولى تدريس الحنفية فى المستنصرية قال اليافعى: كان ممن يضرب به المثل فى الذكاء والفصاحة وحسن الخط. له مصنفات منها «مجمع البحرين وملتقى النيرين - مخطوط» فقه، و«شرح مجمع البحرين - مخطوط) مجلدان، و«بديع =

فى عده[١] لكثرته، وكذلك][٢] السخاوى فى «جمال القراء».

فصل فى حصر المتواتر[٣] [فى العشر][٤]

أجمع[٥] الأصوليون والفقهاء على أنه لم يتواتر شىء مما زاد على القراءات العشرة، وكذلك[٦] أجمع عليه القراء أيضًا إلا من لا يعتد بخلافه.

قال الإمام [العلامة][٧] شمس الدين بن الجزرى -رحمه الله- فى آخر الباب الثانى من «منجده»: فالذى[٨] وصل إلينا متواترًا[٩] صحيحًا[١٠] [أو][١١] مقطوعًا به قراءة الأئمة العشرة ورواتهم المشهورين، هذا الذى تحرر من أقوال العلماء، وعليه الناس اليوم بالشام والعراق ومصر.

وقال فى أوله أيضًا بعد أن قرر شروط القراءة: والذى جمع فى زماننا الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة[١٢] العشرة، التى[١٣] أجمع الناس على تلقيها. ثم عَدَّدَهم[١٤]، ثم قال: وقول من قال: إن القراءات المتواترة لا حد لها، إن أراد فى زماننا فغير صحيح؛ لأنه لم يوجد اليوم قراءة متواترة وراء العشر[١٥]، وإن أراد فى الصدر الأول فيحتمل إن شاء الله تعالى.

وقال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح[١٦]: فما لم يوجد فيه ذلك كما عدا السبع[١٧] أو

= النظام، الجامع بين كتابى البزدوى والأحكام - مخطوط» فى أصول الفقه، و «الدر المنضود فى الرد على ابن كمونة فيلسوف اليهود» و «نهاية الوصول إلى علم الأصول» وكان أبوه ساعاتيًّا، قال صاحب الجواهر المضية: «وأبوه هو الذى عمل الساعات المشهورة على باب المستنصرية».

(١) فى د: عدهم.

(٢) سقط فى م.

(٣) فى م: حد التواتر.

(٤) سقط فى م.

(٥) فى م: قال فى البحر.

(٦) فى م، د: وكذا.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى م: والذى.

(٩) فى م: بالتواتر.

(١٠) فى د: أو صحيحًا، وفى ص: وصحيحًا.

(١١) سقط فى د، ص.

(١٢) فى ز: أئمة.

(١٣) فى د، ص: الذى.

(١٤) فى م: عدهم.

(١٥) فى م، د: العشرة.

(١٦) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى تقى الدين، أبو عمرو المعروف بابن الصلاح. كردى الأصل من أهل شهرزور - كورة واسعة فى الجبال بين إربل وهمذان، أهلها كلهم أكراد - من علماء الشافعية. إمام عصره فى الفقه والحديث وعلومه. وإذا أطلق الشيخ فى «علم الحديث» فالمراد هو. كان عارفًا بالتفسير والأصول والنحو. تفقه أولًا على والده الصلاح، ثم رحل إلى الموصل ثم رحل إلى الشام ودرس فى عدة مدارس.

من تصانيفه «مشكل الوسيط» فى مجلد كبير، و «الفتاوى» و «علم الحديث» المعروف بمقدمة ابن الصلاح توفى سنة ٦٤٣هـ. ينظر: شذرات الذهب (٥/ ٢٢١)، وطبقات الشافعية لابن هداية (ص٨٤)، ومعجم المؤلفين (٦/ ٢٥٧).

(١٧) فى د: السبعة.

كما عدا العشر[(١)]، يشير[(٢)] إلى التواتر[(٣)] وما معه.

وقال العلامة تاج الدين السبكى -رحمه الله تعالى-: والصحيح أن الشاذ: ما وراء العشر[(٤)]، ومقابله أنه: ما وراء السبع، وهذا - أعنى حصر[(٥)] المتواتر[(٦)] فى السبع - هو الذى [عليه][(٧)] أكثر الشافعية، صرح بذلك النواوى فى «فتاويه» [وغيرها][(٨)]، وهو الذى اختاره[(٩)] [الشيخ][(١٠)] سراج الدين البلقينى[(١١)] وولده[(١٢)] جلال الدين، وهو الذى أفتى[(١٣)] علماء العصر الحنفية [به][(١٤)]، وهو ظاهر[(١٥)] كلام ابن عطية والقرطبى[(١٦)]، فإنهما قالا: ومضت الأعصار والأمصار على قراءة السبع، وبها يصلى؛ لأنها ثبتت

---

(١) فى د: العشرة.
(٢) فى د: مشيرًا.
(٣) فى م: المتواتر.
(٤) فى ص، د: العشرة.
(٥) فى ص: الحصر.
(٦) فى د: التواتر.
(٧) سقط فى د.
(٨) سقط فى ص.
(٩) فى م: اختيار.
(١٠) سقط فى م.
(١١) هو عمر بن رسلان بن نصير، البلقينى، الكنانى أبو حفص، سراج الدين. شيخ الإسلام. عسقلانى الأصل. ولد فى بلقينة بغربية مصر. أقدمه أبوه إلى القاهرة وهو ابن اثنتى عشرة سنة فاستوطنها، واشتغل على علماء عصره. نال فى الفقه وأصوله الرتبة العليا، حتى انتهت إليه الرياسة فى فقه الشافعية، والمشاركة فى غيره. كان مجتهدًا حافظًا للحديث. وتأهل للتدريس والقضاء والفتيا، وولى إفتاء دار العدل وقضاء دمشق.

من تصانيفه: «تصحيح المنهاج» فى الفقه ست مجلدات، و «حواش على الروضة» مجلدان، وشرحان على الترمذى توفى سنة ٨٠٥هـ. ينظر: الضوء اللامع (٦/ ٨٥)، وشذرات الذهب (٧/ ٥١١)، ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٠٥).

(١٢) هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصر بن صالح بن عبد الخالق بن عبد الحق، الإمام العلامة شيخ الإسلام قاضى القضاة، جلال الدين أبو الفضل بن الإمام العلامة شيخ الإسلام بقية المجتهدين سراج الدين أبى حفص، الكنانى المصرى البلقينى. اشتهر بالفضل وقوة الحفظ. وكان فصيحًا، بليغًا، ذكيًّا، سريع الإدراك، قال الحافظ شهاب الدين ابن حجر: كان له بالقاهرة صيت لذكائه وعظمة والده فى النفوس. وكان من عجائب الدنيا فى سرعة الفهم، وجودة الحفظ. انتهى. وكان يكتب على الفتاوى كتابة مليحة بسرعة. وكان سليم الباطن، لا يعرف الخبث ولا المكر كوالده رحمهما الله تعالى . وكتب أشياء لم تشتهر. توفى فى شوال سنة أربع وعشرين وثمانمائة. ينظر طبقات الشافعية لابن قاضى شهبة (٤/ ٨٧، ٨٩).

(١٣) فى ص، د، م: أفتى به.
(١٤) زيادة من ز.
(١٥) فى ص، م: وظاهر.
(١٦) هو محمد بن أحمد بن أبى بكر بن فرح. أندلسى من أهل قرطبة أنصارى، من كبار المفسرين. اشتهر بالصلاح والتعبد. رحل إلى المشرق واستقر بمنية ابن الخصيب (شمالى أسيوط - بمصر) وبها توفى.

من تصانيفه: (الجامع لأحكام القرآن)، و (التذكرة بأمور الآخرة)، و (الأسنى فى شرح الأسماء الحسنى) توفى سنة ٦٧١هـ.

ينظر: الديباج المذهب ص (٣١٧)، والأعلام للزركلى (٦/ ٢١٨).

بالإجماع، وأما شاذ القراءة فلا يصلى به؛ وذلك لأنه لم يجمع الناس عليه والله أعلم.

وقال [الإمام][(١)] أبو شامة: واعلم أن القراءات الصحيحة المعتبرة المجمع عليها قد انتهت إلى القراء السبع، واشتهر نقلها عنهم؛ لتصديهم لذلك، وإجماع الناس عليهم، فاشتهروا بها كما اشتهر [فى كل علم][(٢)] من الحديث والفقه والعربية أئمة اقتدى بهم وعول فيها عليهم، والله أعلم.

فصل فى تحريم القراءة بالشواذ

اعلم أن الذى استقرت عليه المذاهب وآراء العلماء أنه إن قرأ بها غير معتقد أنها قرآن، ولا مُوهِم[(٣)] أحدًا ذلك، بل لما فيها[(٤)] من الأحكام الشرعية عند من يحتج بها أو [الأحكام][(٥)] الأدبية[(٦)] - فلا كلام فى جواز قراءتها[(٧)]، [وعلى هذا يحمل][(٨)] حال كل[(٩)] من [قرأ بها][(١٠)] من المتقدمين، وكذلك [أيضًا][(١١)] يجوز تدوينها فى الكتب والتكلم على ما فيها.

وإن قرأها باعتقاد[(١٢)] قرآنيتها [أو بإيهام قرآنيتها][(١٣)] حرم ذلك. ونقل ابن عبد البر فى «تمهيده» إجماع المسلمين عليه.

وقال الشيخ محيى الدين النووى - رحمه الله -: ولا تجوز القراءة فى الصلاة ولا غيرها بالقراءات[(١٤)] الشاذة؛ لأنها ليست قراءة[(١٥)]؛ لأن القرآن لا يثبت[(١٦)] إلا بالتواتر [وكل[(١٧)] واحدة ثابتة بالتواتر][(١٨)]، هذا هو الصواب الذى لا معدل[(١٩)] عنه، ومن قال غيره فغالط[(٢٠)] أو جاهل.

وأما الشاذة[(٢١)] فليست[(٢٢)] متواترة، فلو[(٢٣)] خالف وقرأ بالشاذ[(٢٤)] أنكر عليه، سواء

---

(١) سقط فى م.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى م: يوهم.
(٤) فى م: فيه.
(٥) سقط فى ص.
(٦) فى م: العربية.
(٧) زاد فى م: ذلك.
(٨) فى م: وعليه فيحتمل.
(٩) فى د: كل حال.
(١٠) سقط فى م.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى م: معتقدًا.
(١٣) سقط فى ص، م.
(١٤) فى ص: بالقراءة، وفى م: لأن القراءة الشاذة ليست قرآنًا.
(١٥) فى ص: قرآنا.
(١٦) فى م: إذ لا يثبت.
(١٧) فى ص: فكل.
(١٨) سقط فى م.
(١٩) فى ص: لا يعدل.
(٢٠) فى م: ومخالف ذلك غالط.
(٢١) فى د، ز: والشاذة.
(٢٢) فى م: ليست.
(٢٣) فى م: فمن.
(٢٤) فى م: بها.

[قرأ بها][١] فى الصلاة[٢] أو غيرها، وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة من قرأ بالشاذ.

ونقل ابن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ، وأنه لا يصلًّى[٣] خلف من يقرأ[٤] بها، [وكذلك قال فى «الفتاوى» و«التبيان»][٥].

[قال][٦]: وقال العلماء: من قرأ بها: إن كان جاهلًا بالتحريم عُرِّفَ، فإن عاد عُزر تعزيرًا بليغًا إلى[٧] أن ينتهى عن [ذلك][٨]، ويجب على كل مسلم قادر على الإنكار أن ينكر عليه.

وقال الإمام فخر الدين[٩] فى [تفسيره][١٠]: اتفقوا على أنه لا يجوز فى الصلاة القراءة بالوجوه الشاذة.

وقال [أبو عمرو][١١] بن الصلاح فى «فتاويه»: وهو ممنوع من القراءة بما زاد على العشر منع تحريم لا منع كراهة[١٢]، فى الصلاة وخارجها، عرف المعنى أم لا، ويجب على كل أحد إنكاره، ومن أصر عليه وجب منعه وتأثيمه وتعزيره بالحبس وغيره، وعلى المتمكن من ذلك ألا يهمله[١٣].

وقال السبكى فى «جمع الجوامع»: وتحرم القراءة بالشاذ، والصحيح[١٤] أنه: ما وراء العشرة، وكذلك صرح بالتحريم النشائى[١٥] فى «جامع المختصرات» والإسنوى،

---

(١) سقط فى م. (٢) فى م: صلاة.

(٣) فى م: ولا يصلى. (٤) فى م: قرأ.

(٥) فى م: وكذا أفتى به النووى كما فى التبيان.

(٦) سقط فى م. (٧) فى م: حتى.

(٨) سقط فى م.

(٩) هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، الرازى، فخر الدين، أبو عبد الله، المعروف بابن الخطيب. من نسل أبى بكر الصديق رضى الله عنه. ولد بالرى وإليها نسبته، وأصله من طبرستان. فقيه وأصولى شافعى، متكلم، نظار، مفسر، أديب، ومشارك فى أنواع من العلوم. رحل إلى خوارزم بعدما مهر فى العلوم، ثم قصد ما وراء النهر وخراسان. واستقر فى «هراة» وكان يلقب بها شيخ الإسلام. بنيت له المدارس ليلقى فيها دروسه وعظاته.

ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/٣٣)؛ والفتح المبين فى طبقات الأصوليين (٢/٤٧).

(١٠) سقط فى م. (١١) سقط فى م.

(١٢) فى د: كراهية. (١٣) فى ص: لا يمهله.

(١٤) فى م: الأصح. وهما من مصطلحات السادة الشافعية وهى اختلاف للأصحاب.

(١٥) أحمد بن عمر بن أحمد بن مهدى المدلجى، أبو العباس، كمال الدين النشائى: فقيه شافعى مصرى: نسبته إلى «نشا» وهى قرية بريف مصر. له «المنتقى» فى الفقه، خمس مجلدات، منها الثالث مخطوط فى شستربتى (٣٧٦٠) ويسمى «منتقى الجوامع – مخطوط) فى ستة مجلدات، بدار الكتب، و «جامع المختصرات ومختصر الجوامع – مخطوط) فقه، وشرحه فى ثلاث مجلدات، و «الإبريز فى الجمع بين الحاوى والوجيز» فقه. وعبارته فى مصنفاته مختصرة جدًّا يعسر فهمها توفى بالقاهرة سنة ٧٥٧ هـ.

والأذرعى، والزركشى، والدميرى، وغيرهم - رضى الله تعالى عنهم أجمعين - وكذلك الشيخ أبو عمر بن الحاجب قال فى جواب فتوى وردت عليه من بلاد العجم: لا يجوز أن يقرأ بالشاذ فى صلاة ولا غيرها، عالمًا كان[١] بالعربية أو جاهلًا، وإذا قرأ بها قارئ [فإن كان][٢] جاهلًا بالتحريم عُرِّفَ به وأمر بتركها، وإن كان عالمًا أُدِّبَ بشرطه، وإن أصر[٣] على ذلك أدب على إصراره وحبس إلى أن يرتدع[٤] عن ذلك.

وقال التونسى فى «تفسيره»: اتفقوا على منع القراءة بالشواذ.

وقال ابن عبد البر فى أحرف من الشواذ: روى عن بعض المتقدمين القراءة بها، وذلك محمول عند أهل العلم اليوم على القراءة فى غير الصلاة على وجه التعليم، والوقوف على ما روى من علم الخاصة، والله أعلم.

[وكذلك أفتى علماء العصر من الحنفية بتحريم ما زاد على السبع وتعزير قارئها والله أعلم][٥].

فصل: فى صحة الصلاة بها

أما الحنفية: فالذى أفتى به علماؤهم بطلان الصلاة إن غَيَّرَ المعنى، وصحتها إن لم يغير[٦].

وقال السرخسى[٧] فى «أصوله»، بعد أن قرر أن القرآن لا بد من تواتره: ولهذا قال الأئمة[٨]: لو صلى بكلمات تفرد[٩] بها ابن مسعود لم تجز صلاته؛ لأنه لم يوجد فيه النقل المتواتر، وبأن[١٠] القرآن[١١] باب يقين[١٢] وإحاطة؛ فلا يثبت بدون النقل المتواتر[١٣] كونُه قرآنًا، وما لم يثبت أنه قرآن فتلاوته فى الصلاة كتلاوة خبر؛ فيكون مفسدًا للصلاة.

---

(١) فى م: كان عالمًا.
(٢) سقط فى م، وفى ص: وإن كان.
(٣) فى م: فإن أصر.
(٤) فى م: حتى يرجع.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى ز: تغير.
(٧) هو محمد بن أحمد بن أبى سهل، أبو بكر، السرخسى من أهل (سرخس) بلدة فى خراسان. ويلقب بشمس الأئمة. كان إمامًا فى فقه الحنفية، علامة حجة متكلمًا ناظرًا أصوليًّا مجتهدًا فى المسائل. أخذ عن الحلوانى وغيره. سجن فى جب بسبب نصحه لبعض الأمراء، وأملى كثيرًا من كتبه على أصحابه وهو فى السجن، أملاها من حفظه.
من تصانيفه: «المبسوط» فى شرح كتب ظاهر الرواية، فى الفقه، «والأصول» فى أصول الفقه، و «شرح السير الكبير» للإمام محمد بن الحسن. توفى سنة ٤٨٣ هـ. ينظر: الفوائد البهية (ص ١٥٨)، والجواهر المضية (٢/ ٢٨)، والأعلام للزركلى (٦/ ٢٠٨).
(٨) فى م، ص: قالت الحنفية. وفى د: قالت الأئمة الحنفية.
(٩) فى م: انفرد.
(١٠) فى د: ولأن.
(١١) فى م: القراءة.
(١٢) فى م: تعين.
(١٣) فى م: المواتر.

وأما المالكية: فقال ابن عبد البر فى «تمهيده»: قال مالك: من قرأ بقراءة ابن مسعود أو غيره من الصحابة، مما يخالف[(١)] المصحف، لم يُصَلَّ وراءه، وعلماء المسلمين مجمعون على ذلك، وقال مالك فى «المدونة»: من صلى بقراءة ابن مسعود أعاد أبدًا.

قال[(٢)] الشيخ أبو بكر الأبهرى[(٣)]: لأنها نقلت نقل آحاد، [ونقل الآحاد][(٤)] غير مقطوع به، والقرآن إنما يؤخذ بالنقل المقطوع، وعلى هذا فكل[(٥)] قراءة نُقلت نقل آحاد تبطل بها الصلاة، ومثله قول ابن شاس[(٦)]: ومن قرأ بالقراءة[(٧)] الشاذة لم يجزه[(٨)]، ومن ائتم به أعاد أبدًا، وقال ابن الحاجب: ولا يجزئ[(٩)] بالشاذ ويعيد أبدًا.

وأما الشافعية: فقال النووى فى «الروضة»: وتصح بالقراءة الشاذة إن[(١٠)] لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا نقصانه، وهذا هو المعتمد[(١١)] وبه الفتوى. وكذا ذكر[(١٢)] فى «التحقيق» حيث قال: تجوز القراءة بالسبع دون الشواذ، فإن قرأ بالشاذ صحت صلاته إن لم يغير معنى ولا زاد حرفًا ولا نقص.

وكذا قال[(١٣)] الرويانى[(١٤)] فى «بحره»: إن لم يكن فيها تغيير معنى لم تبطل، وإن كان

---

(١) فى م: خالف.
(٢) فى م، ص: وقال.
(٣) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح، أبو بكر، الأبهرى، المالكى. فقيه أصولى، محدث، مقرئ. قال ابن فرحون: كان ثقة أمينًا مشهورًا وانتهت إليه الرياسة فى مذهب مالك. سكن بغداد وحدث بها عن أبى عروبة الحرانى وابن أبى داود وأبى زيد المروزى والبغوى وغيرهم. وتفقه ببغداد على القاضى أبى عمر وابنه أبى الحسين. وذكره أبو عمرو الدانى فى طبقات المقرئين، وتفقه على الأبهرى عدد عظيم وخرج له جماعة من الأئمة بأقطار الأرض من العراق وخراسان والجبل وبمصر وإفريقية. توفى سنة ٣٧٥هـ.
من تصانيفه: «شرح مختصر ابن الحكم»، و «الرد على المزنى» فى ثلاثين مسألة، و «كتاب فى أصول الفقه». و «شرح كتاب عبد الحكم الكبير». ينظر: الديباج (ص٢٥٥)، وتاريخ بغداد (٥/ ٤٦٢)، والبداية (١١/ ٣٠٤)، وشذرات الذهب (٣/ ٨٥).
(٤) سقط فى م.
(٥) فى د، ص: كل.
(٦) فى د: ابن عباس. والصواب ما أثبتناه، وهو عبد الله بن محمد بن نجم بن شاس، نجم الدين، من أهل دمياط. شيخ المالكية فى عصره بمصر. كان من كبار الأئمة. أخذ عنه الحافظ المنذرى. توفى مجاهدًا أثناء حصار الفرنج لدمياط.
من مصنفاته: «الجواهر الثمينة فى مذهب عالم المدينة» فى الفقه، اختصره ابن الحاجب. ينظر: شجرة النور (ص ١٦٥) وفيها: وفاته ٦١٠ هـ، والأعلام للزركلى (٤/ ٢٦٩)، وشذرات الذهب (٥/ ٦٩).
(٧) فى م: القراءة.
(٨) فى م، ص: لم تجزه.
(٩) فى م، ص: ولا تجزئ.
(١٠) فى د: إذا.
(١١) زاد فى م: عندهم.
(١٢) فى ص: ذكره.
(١٣) فى م: كذا قال، وفى ص: وقال.
(١٤) هو عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد بن محمد، أبو المحاسن الرويانى. فقيه شافعى. درس =

فيها زيادة كلمة أو تغيير معنى فتلك القراءة تجرى مجرى أثر عن الصحابة أو خبر عن النبى ﷺ، فإن كان عَمْدًا بطلت صلاته، أو سهوًا سجد للسهو.

قال الزركشى: وينبغى أن يكون هذا التفصيل فى غير الفاتحة؛ ولهذا قال الجزرى فى «فتاويه»: إن كان فى الفاتحة فلا تجزئ؛ لأنا نقطع بأنها ليست من القرآن، والواجب قراءة الفاتحة لا غيرها، بخلاف السورة. والله أعلم.

فصل: لا بأس بذكر أجوبة بعض علماء العصر فى هذه المسألة(١):

أجاب الإمام العلامة [حافظ العصر(٢) شهاب الدين](٣) بن حجر(٤): [الحمد لله، اللهم اهدنى لما اختلف فيه من الحق بإذنك](٥) نعم تحرم القراءة بالشواذ، وفى الصلاة أشد، ولا نعرف خلافًا عن(٦) أئمة الشافعية فى تفسير الشاذ: أنه(٧) ما زاد على العشر، بل منهم من ضيق فقال: ما زاد على السبع.

وهو إطلاق الأكثر منهم، ولا ينبغى للحاكم - خصوصًا إذا كان قاضى الشرع - أن يترك من يجعل ذلك ديدنه، بل يمنعه بما يليق به، فإن أصر فبما هو أشد من ذلك، كما

= بنيسابور وميافارقين وبخارى. أحد أئمة مذهب الشافعى، اشتهر بحفظ المذهب حتى يحكى عنه أنه قال «لو احترقت كتب الشافعى لأمليتها من حفظى»، وقيل فيه: «شافعى عصره». ولى قضاء طبرستان ورويان وقراها. قتله الملاحدة بوطن أهله «آمل» توفى سنة ٥٠٢هـ.

من تصانيفه: «البحر» وهو من أوسع كتب المذهب، و «الفروق»، و «الحلية»، و «حقيقة القولين». ينظر: طبقات الشافعية للسبكى (٤/ ٢٦٤)، والأعلام للزركلى (٤/ ٣٢٤).

(١) فى م: أى القراءة بالشاذ.

(٢) فى ص: السنة.

(٣) سقط فى م.

(٤) فى د، ص: ابن حجر الشافعى. وهو أحمد بن على بن محمد، شهاب الدين، أبو الفضل الكنانى العسقلانى، المصرى المولد والمنشأ والوفاة، الشهير بابن حجر - نسبة إلى (آل حجر) قوم يسكنون بلاد الجريد وأرضهم قابس فى تونس - من كبار الشافعية. كان محدثًا فقيهًا مؤرخًا. انتهى إليه معرفة الرجال واستحضارهم، ومعرفة العالى والنازل، وعلل الأحاديث وغير ذلك. تفقه بالبلقينى والبرماوى والعز بن جماعة، ارتحل إلى بلاد الشام وغيرها. تصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وإقراء وتصنيفًا وإفتاء، وتفرد بذلك حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع. درس فى عدة أماكن وولى مشيخة البيبرسية ونظرها، والإفتاء بدار العدل، والخطابة بجامع الأزهر، وتولى القضاء. زادت تصانيفه على مائة وخمسين مصنفًا.

من تصانيفه: (فتح البارى شرح صحيح البخارى) خمسة عشر مجلدًا، و (الدراية فى منتخب تخريج أحاديث الهداية)، و (تلخيص الحبير فى تخريج أحاديث الرافعى الكبير) توفى سنة ٨٥٢هـ.

ينظر: الضوء اللامع (٢/ ٣٦)، والبدر الطالع (١/ ٨٧)، وشذرات الذهب (٧/ ٢٧٠)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٢٠).

(٥) سقط فى م.

(٦) فى د: بين.

(٧) فى م: بأنه.

فعل السلف بالإمام أبى بكر بن شنبوذ[(١)] مع جلالته؛ فإن الاسترسال فى ذلك غير مرضى ويثاب[(٢)] أولياء الأمور [أيدهم الله تعالى][(٣)] على ذلك صيانة لكتاب الله عز وجل. والله سبحانه وتعالى أعلم.

[و][(٤)] كتبه أحمد بن على بن حجر، عفا الله تعالى عنه، آمين.

[ثم استفتى ثانيًا بعد وقوع خبط كثير من أهل عصره؛ فكتب: الحمد لله، اللهم اهدنى لما اختلف فيه من الحق بإذنك. الذى أختاره فى ذلك ما قاله الشيخ تقى الدين السبكى؛ فإنه حقق المسألة وجمع بين كلام الأئمة، وأما ما قاله الشيخ تقى الدين بن تيمية فى ذلك فليس على إطلاقه، بل يعارضه نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على مقابله، وكلاهما إطلاق غير مرض، وقد أطبق أئمة الفقه والأصول فى كتبهم عند ذكر الشواذ بأن فسروها بما زاد على القراءة السبع، وقليل من حذاق متأخريهم ضبطها بما زاد على العشر، والسبب فى قصرهم ذلك عليها: أنها لا توجد فيما رواها إلا النادر فاغْتُفِرَ ذلك رعاية للضبط وحذرًا من الدعوى، ومن اقتصر من الشروط على ما يوافق رسم المصحف فقط فهو مخطئ؛ لأن الشرط الثانى وهو أن يوافق فصيحًا فى العربية لا بد منه؛ لأن القرآن وإن كان لا يشترط فى كل فرد منه أفصح فلا بد من اشتراط الفصيح. والشرط الثالث لا بد منه وهو أن يثبت النقل بذلك عن إمام من الأئمة الذين انتهت إليهم المعرفة بالقراءة، وإلا كان كل من سمع حرفًا يقرأ به ويسميه قرآنًا، وفى هذا اتساع غير مرض، وهذا وارد على إطلاق الهذلى[(٥)]: ما من قراءة... إلى آخر كلامه، لكنه قيد كلامه بقيد حسن، وهو ألَّا يخالف الإجماع وهذا لا بد منه، والنقل موجود عن الأئمة للرجوع إليهم فى ذلك بالذى قلته، فمنه ما قال أبو طالب –

---

(١) هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ ويقال ابن الصلت بن أيوب بن شنبوذ الإمام أبو الحسن البغدادى شيخ الإقراء بالعراق أستاذ كبير أحد من جال فى البلاد فى طلب القراءات مع الثقة والخير والصلاح والعلم. توفى ابن شنبوذ فى صفر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٥٢).

(٢) فى م: وتثاب. (٣) سقط فى م.

(٤) زيادة من د.

(٥) هو يوسف بن على بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة أبو يوسف بن على القاسم الهذلى اليشكرى الأستاذ الكبير الرحال والعلم الشهير الجوال، ولد فى حدود التسعين وثلاثمائة تخمينًا وطاف البلاد فى طلب القراءات، قال ابن الجزرى: فلا أعلم أحدًا فى هذه الأمة رحل فى القراءات رحلته ولا لقى من لقى من الشيوخ، قال فى كتابه الكامل: فجملة من لقيت فى هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخًا من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينًا وشمالًا وجبلًا وبحرًا. وكان مقدمًا فى النحو والصرف وعلل القراءات وكان يحضر مجلس أبى القاسم القشيرى ويأخذ منه الأصول وكان القشيرى يراجعه فى مسائل النحو والقراءات ويستفيد منه. مات الهذلى سنة خمس وستين وأربعمائة. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠١).

هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم[١] صاحب ابن مجاهد- في أول كتابه «البيان عن اختلاف القراءة» وقد تبع تابع في عصرنا فزعم أن كل من صح عنده وجه في العربية بحرف من القراءات يوافق خط المصحف، فقراءته به جائزة في الصلاة وغيرها، فابتدع بدعة ضل بها. . . إلى أن قال: وقد قام أبو بكر بن مجاهد على أبي بكر بن مقسم[٢] وأشهد عليه بترك ما ارتكبه واستوهب ذنبه من السلطان عند توبته. انتهى ملخصًا.

وأشار بذلك إلى النحوي أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم؛ فإن قضيته بذلك مع ابن مجاهد مشهورة وظن بعض المتأخرين أنه عنى بذلك أبا الحسن بن شنبوذ، وهو خطأ؛ فإن بن شنبوذ كان فيما أنكروه عليه من المخالفة قراءته بأشياء تخالف المصحف مثل (فامضوا) بدل ﴿فَٱسْعَوْا﴾ [الجمعة:٩]، وأما ابن مقسم فشرط موافقة رسم المصحف، لكن استجاز القراءة بما لم ينقل عمن تقدمه إذا جمع الأمرين اللذين ذكرهما فأخل ببعض الشروط فنسب إلى البدعة، والشرط الذي أخل به يحتوي على شرطين، وهما: النقل المذكور، وأن يكون ثابتًا إلى إمام مشهور بالقراءة.

فإذا تقرر هذا فالقراءة المنسوبة إلى الحسن البصري مثلًا إذا وجد فيها ما يوافق رسم المصحف والفصيح من العربية، لا بد من صحة النقل عنه، ولا يكفي وجود نسبتها إليه في كتابٍ ما على لسان شيخ ما، وكل ما كان من هذا القبيل في حكم المنقطع؛ فلا يجوز أن يسمى قرآنًا.

وقد اشتهر في عصرنا الإقراء برواية منسوبة إلى الحسن البصري، كان شيخنا فخر الدين

---

(١) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي البزاز الأستاذ الكبير الإمام النحوي العلم الثقة مؤلف كتاب البيان والفصل. قال الحافظ أبو عمرو ولم يكن بعد ابن مجاهد مثل أبي طاهر في علمه وفهمه مع صدق لهجته واستقامة طريقته وكان ينتحل في النحو مذهب الكوفيين وكان حسن الهيئة ضيق الخلق، وكان قد خالف جميع أصحابه في إمالة النون من الناس في موضع الخفض في قراءة أبي عمرو فكانوا ينكرون ذلك عليه، ولما توفي ابن مجاهد رحمه الله أجمعوا على أن يقدموه فتصدر للإقراء في مجلسه وقصده الأكابر. مات في شوال سنة تسع وأربعين وثلاثمائة وقد جاوز السبعين وهو والد محمد أبي عمر الزاهد غلام ثعلب. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧).

(٢) هو محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن الحسين بن محمد بن سليمان بن داود بن عبيد الله ابن مقسم ومقسم هذا هو صاحب ابن عباس أبو بكر البغدادي العطار الإمام المقرئ النحوي، ولد سنة خمس وستين ومائتين. قال الداني مشهور بالضبط والإتقان عالم بالعربية حافظ للغة حسن التصنيف في علوم القرآن، وقال الذهبي كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها. توفي في ثامن ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. ينظر: غاية النهاية (٢/ ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥).

البلبيسى[(١)] إمام الجامع الأزهر -نضر الله وجهه- يسندها عن شيخه المجد الكفتى[(٢)] عن ابن نمير السراج[(٣)] بسنده إلى الحسن البصرى، مع أن فى إسناده المذكور الأهوازى[(٤)] وهو أبو على الحسن بن على الدمشقى أحد القراء المشهورين المكثرين لكنه متهم فى نقله عن جماعة عن الشيخ، وقد ذكر له ابن عساكر الحافظ فى تاريخه ترجمة كبيرة ونقل تكذيبه فيها عن جماعة، ومن كان بهذه المثابة لا يحتج بما تفرد به، فضلًا عن أنه يدعى أن مقطوع به، ومن ادعى طريقًا غير هذه إلى الحسن فليبرزها؛ فإن التجريح والتعديل مرجعه إلى أئمة النقل لا إلى غيرهم.

وقد وجد فيما نقل من هذه الطرق عن الحسن عدة أحرف أنكرها بعض من تقدم ممن جمع الحروف، كأبى عبيد والطبرى.

---

(١) هو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الرحمن البلبيسى الشيخ فخر الدين الضرير إمام جامع الأزهر، شيخ الديار المصرية إمام كامل ناقل، قرأ القراءات الكثيرة على أبى بكر بن الجندى وإسماعيل الكفتى وحرمى بن عبد الله البلبيسى وبعضها على إبراهيم الحكرى ومحمد بن السراج الكاتب وعلى بن يغمور الحلبى والمحب محمد بن يوسف ناظر الجيش وعرض عليه الشاطبية وموسى بن أيوب الضرير وروى الشاطبية عن القاضى سليمان بن سالم بن عبد الناصر قاضى الخليل سماعًا، قرأ عليه الأوحدى وعثمان بن إبراهيم بن أحمد البرهاوى ومحمد بن خليل المارعى وأحمد ابن عمر الجملانى، توفى يوم الأحد أذان العصر مستهل القعدة سنة أربع وثمانمائة. ينظر: غاية النهاية (١/ ٥٠٦).

(٢) هو إسماعيل بن يوسف بن محمد بن يونس المصرى المعروف بالمجد الكفتى إمام مقرئ متصدر حاذق، قرأ العشر وغيرها على الصائغ وابن السراج وابن مؤمن الواسطى، وتصدر بالقاهرة وانتهت إليه المشيخة بها قرأ عليه عبد الرحمن بن أحمد البغدادى عيادة والفخر عثمان بن عبد الرحمن الضرير إمام جامع الأزهر ويحيى بن أحمد بن أحمد المالقى وعلى بن عثمان القاصح، توفى بالقاهرة سنة أربع وستين وسبعمائة. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٧٠).

(٣) هو محمد بن محمد بن نمير أبو عبد الله المصرى المعروف بابن السراج الكاتب المجود إمام مقرئ مصدر انتهت إليه الرياسة فى تجويد الكتابة وإسناد القراءات بالديار المصرية، ولد سنة سبعين وستمائة، قرأ على المكين أبى محمد عبد الله بن منصور الأسمر بمضمن الإعلان وبرواية يعقوب والحسن وعلى النور على بن ظهير بن شهاب بن الكفتى، وأخذ تجويد الكتابة عن ابن الشيرازى الكاتب وسمع من شامية بنت البكرى، وروى الشاطبية عن سبط ابن زيادة، قرأ عليه المجد إسماعيل ابن يوسف الكفتى. وانتفع به جماعة بالكتابة وآخرون بالقراءات وكان له فهم فى النحو وصدق فى النقل وهو صحيح القراءة والسماع، توفى فى طاعون سنة تسع وأربعين وسبعمائة بالقاهرة فى العشر الأخير من شعبان. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٢٥٦).

(٤) هو الحسن بن على بن إبراهيم بن يزداد بن هرمز الأستاذ أبو على الأهوازى صاحب المؤلفات شيخ القراء فى عصره وأعلى من بقى فى الدنيا إسنادًا، إمام كبير محدث، ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة بالأهواز، وقرأ بها وبتلك البلاد على شيوخ العصر. قال الحافظ أبو عبد الله الذهبى ولقد تلقى الناس رواياته بالقبول وكان يقرئ بدمشق من بعد سنة أربعمائة وذلك فى حياة بعض شيوخه. توفى رابع ذى الحجة سنة ست وأربعين وأربعمائة بدمشق. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢).

وبهذا التفصيل تبين عذر الأئمة فى عدهم الشاذ ما زاد على العشرة؛ لنُدُور أن يكون فى الزائد عليها ما يجمع الشروط، ولا سيما إذا روعى قول الهذلى: ألا يخالف الإجماع، أى: لا يوجد عند أحد إلا عند ذلك القارئ.

وانظر قول الشيخ تقى الدين بن تيمية المبدَّأ به حيث قيد جواز القراءة بقراءة الأعمش مثلًا: أن تثبت عند القارئ كما تثبت عنده قراءة حمزة والكسائى، فإن هذا الشرط الذى أشار إليه متعذر الوفاء؛ لأن قراءة حمزة والكسائى قد رويتا من طرق متعددة إليهما لا تدانيهما فى ذلك القراءة المنسوبة إلى الأعمش، لا من حيث كثرة الطرق إليهما، ولا من حيث ما حصل لقراءتهما من التلقى بالقبول من بعد عصر الأئمة المجتهدين من أول القرن الرابع، وهلم جرًّا.

وانظر تقييد الدانى بقوله: التى لا شذوذ فيها، فإنه ينبغى تفسيره بما أشار إليه الهذلى من مراعاة الإجماع، والعمدة فيما ذكرته إطباق أئمة الفقه والأصول على أن الشاذ لا يجوز تسميته قرآنًا، والشاذ ما وراء العشرة على المختار، فهذا هو المعتمد؛ لأن الرجوع فى الجواز وعدم الجواز إنما هو حق لأئمة الفقه الذين يفتون فى الحلال والحرام، ثم اقتضى التحقيق اعتبار الشروط فى المنقول عن العشرة بل وعن السبعة، وإلى ذلك يشير قول الشيخ تقى الدين السبكى فى آخر كلامه؛ فلذلك اخترت الاعتماد عليه، وقد ذكر الشيخ أبو شامة فى كتابه «المرشد» - وهو ممن كان اجتمع له التقدم فى الفقه والحديث والقراءات - فصلًا فى ذلك مبسوطًا فى شرح ما ذكرته وما ذكره الشيخ تقى الدين السبكى، وهذا نصه:

فصل: واعلم أن القراءات الصحيحة المعتبرة المجمع عليها قد انتهت إلى القراء السبعة المتقدم ذكرهم، واشتهر نقلها عنهم؛ لتصديهم لذلك وإجماع الناس عليهم، فاشتهروا بها كما اشتهر فى كل علم من الحديث والفقه والعربية أئمة اقتدى بهم وعول فيه عليهم، ونحن وإن قلنا: إن القراءات الصحيحة إليهم نسبت وعنهم نقلت، فلسنا ممن يقول: إن جميع ما روى عنهم يكون بهذه الصفة به، بل قد روى عنهم ما يطلق عليه أنه ضعيف؛ لخروجه عن الضابط باختلال بعض الأركان الثلاثة، ولا ينبغى أن يُغْتَرّ بكل قراءة نقلت تعزى إلى واحد من هؤلاء ويطلق عليها لفظ الصحة، إلا إذا دخلت فى ذلك الضابط، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره.

والحاصل أن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه فى قراءاتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما تركن إلى ما ينقل عن غيرهم.

ثم ختم كلامه، بأن قال: والمأمور باجتنابه من ذلك، ما خالف الإجماع لا ما خالف شيئًا من الكتب المشهورة، ثم نقل عن الشيخ أبى الحسن السخاوى أنه قال: لا تجوز القراءة بشىء مما خرج عن الإجماع، ولو كان موافقًا للعربية وخط المصحف وإن كانت نقلته ثقات؛ لأنه جاء من طريق الآحاد، وتلك الطريق لا يثبت بها القرآن، وأما إن نقله من لا يعتد بنقله ولا يوثق بخبره، فهو مردود ولا يقبل، ولو وافق العربية.

فهذا كلام أئمة الفقه والقراءات لا يخالف بعضه بعضًا، فمن خالف ما استقر عليه رأيهم منع وردع بما يليق به والله أعلم][١].

وكتب[٢] الشيخ العلامة [المحقق][٣] سعد الدين [بن][٤] الديرى[٥]:

الحمد لله الهادى للحق: لا يجوز اعتقاد القرآنية فى الشواذ التى لم تنقل بالشهرة والتواتر، ويحرم إيهام السامعين قرآنيتها لا سيما [إذا كان ذلك][٦] فى الصلاة، وإنما يقرأ بالشواذ حيث لا يوهم أنها من القرآن، ولو قرأ [بها][٧] [فى الصلاة][٨] بما[٩] يوجب تغيير المعنى أوجب فساد الصلاة، وما زاد على السبع فهو فى حكم الشاذ [فى هذا الحكم][١٠]، وإن تفاوتت طرق نقله واختلف حكمه من وجه آخر، وإذا[١١] نُهى عن أدائها مع إيهام أنها من القرآن فلم[١٢] يَنْتَه وجب الإنكار عليه[١٣] ومقابلته بما فيه له الازدجار.

وأطال فى ذلك، وكلامه وكلام غيره [من][١٤] العلماء مذكور فى كتابى [المسمى بـ «القول الجاذ لمن قرأ بالشواذ» هذا تنبيه جليل لا يحققه إلا القليل][١٥].

---

(١) ما بين المعقوفين من أول «ثم استفتى ثانيًا بعد وقوع...» إلى هنا: زيادة من د، ص.
(٢) فى د، ص: وأجاب.
(٣) سقط فى م.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى د، ص: شمس الدين بن الديرى نفع الله تعالى به. وهو سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد ابن أبى بكر بن مصلح، أبو السعادات، المكنى سعد الدين، النابلسى الأصل، المقدسى الحنفى، نزيل القاهرة، المعروف بابن الديرى: جد الأسرة الخالدية بفلسطين. ولد فى القدس ونسبته إلى قرية الدير، فى مردا، بجبل نابلس وانتقل إلى مصر، فولى فيها قضاء الحنفية سنة ٨٤٢ هـ، واستمر ٢٥ سنة. وضعف بصره، فاعتزل القضاء. وتوفى بمصر سنة ٨٦٧ هـ. له كتاب «الحبس فى التهمة» و«السهام المارقة فى كبد الزنادقة» و «تكملة شرح الهداية للسروجى» ست مجلدات، ولم يكمله، و«شرح العقائد» المنسوبة للنسفى، و «النعمانية» منظومة طويلة، فيها فوائد نثرية، وغير ذلك. ينظر: الأعلام (٣/ ٨٧)، الفوائد البهية (٧٨)، والضوء اللامع (٣/ ٢٤٩).
(٦) سقط فى م.
(٧) سقط فى ص.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى م: فيما.
(١٠) سقط فى م.
(١١) فى م: ولذا. وسقط فى ص.
(١٢) فى م: فإن لم.
(١٣) فى م: وجب عليه الانتظار.
(١٤) سقط فى ص.
(١٥) بياض فى ز، م.

تنبيه:

لا يقال: فعلى اعتبار شرط التواتر تمتنع القراءة بالقياس؛ لأنا نقول: لما كان اعتماد القراء على نقل القراءة خاصة أجمعوا على منعها بالقياس المطلق: وهو الذى ليس له أصل فى القراءة يُرجع إليه ولا ركن وثيق فى الأداء يُعتَمد عليه، كما روى عن عمر، وزيد، وابن المنكدر[١]، وعروة[٢]، وابن عبد العزيز، وعامر الشعبى أنهم قالوا: القراءة سنة متبعة فاقرءوا كما عُلِّمتموه.

وإن كان على إجماع[٣] انعقد أو أصل[٤] يعتمد، فيصار[٥] إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء؛ فإنه مما يسوغ[٦] قبوله ولا ينبغى رده، لا سيما إذا دعت الضرورة ومست الحاجة إليه[٧] [مما يقوى وجه الترجيح ويعين على وجه التصحيح][٨]، [بل][٩] لا يسمى ما كان كذلك قياسًا على الوجه الاصطلاحى، [بل هو فى التحقيق][١٠] نسبة جزئى إلى كلى، [كمثل ما اختير][١١] فى تخفيف[١٢] بعض الهمزات [وإثبات البسملة وعدمها][١٣] ونَقْل ﴿كتَابِيَهِ انِّى﴾ [الحاقة: ١٩-٢٠]، وقياس إدغام ﴿قال رَّجلان﴾ [المائدة: ٢٣] و﴿قال رَّجل﴾ [غافر: ٢٨] على ﴿قُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣] كما ذكره الدانى وغيره، وإليه[١٤] أشار مكى فى «التبصرة» حيث قال: فجميع[١٥] ما ذكرنا ينقسم ثلاثة أقسام:

---

(١) هو محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير، أبو بكر، القرشى، التميمى.
أحد الأئمة الأعلام، زاهد، من رجال الحديث، أدرك بعض الصحابة وروى عنه: له نحو مائتى حديث، قال ابن عينية: ابن المنكدر من معادن الصدق ويجتمع إليه الصالحون ولم يدرك أحد أجدر أن يقبل الناس منه. قال ابن معين وأبو حاتم: ثقة، وذكره ابن حيان فى الثقات، وقال العجلى: مدنى تابعى ثقة توفى سنة ١٣٠هـ.
ينظر تهذيب التهذيب (٩/ ٤٧٣-٤٧٥)، والأعلام (٧/ ٣٣٣).

(٢) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد، وأمه أسماء بنت أبى بكر. من كبار التابعين، فقيه محدث، أخذ عن أبيه وأمه وخالته السيدة عائشة. وعنه خلق كثير. لم يدخل فى شىء من الفتن.
انتقل من المدينة إلى البصرة، ثم إلى مصر فأقام بها سبع سنين. وتوفى بالمدينة. وبها (بئر عروة) تنسب إليه، معروفة الآن
ينظر: تهذيب التهذيب (٧/ ١٨٠).

(٣) فى ص: اجتماع.

(٤) فى م: وأصل.

(٥) فى د: فإنه يصار، وفى ص: فإنه يرجع.

(٦) فى ص: ما يسوغ.

(٧) فى د: ومست له الحاجة.

(٨) سقط فى د.

(٩) سقط فى ص.

(١٠) فى د، ص: لأنه فى الحقيقة.

(١١) فى د، ص: كما اختير.

(١٢) فى م: تحقيق.

(١٣) فى م: البسملة.

(١٤) فى ص: وإلى ذلك.

(١٥) فى م: جميع.

قسم قرأت به ونقلته، وهو منصوص[١] فى الكتب.

وقسم قرأت به وأخذته لفظًا أو سماعًا، وهو غير موجود فى الكتب.

وقسم لا قرأت به ولا وجدته فى الكتب، ولكن[٢] قسمته على ما قرأت به إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية، وهو الأقل، [قال الجعبرى عند قول الشاطبى:

وما لقياس فى القراءة مدخلُ

فى باب «مذاهبهم فى الراءات»، مع قوله فى الإمالة: «واقتس لتنضلا» أى: لتغلب، يقال: ناضلهم فنضلهم: إذا رماهم فغلبهم فى الرمى؛ فأمر به ونهى عنه، قال فى الجواب عنه: هذا من قبيل المأمور به المنهى عنه، ومعناه: إذا عدم النص على عينه فيحمل على نظيره الممثل به فانظره.

قلت[٣]: وكذا الأوجه التى يقرأ بها بين السور وغيرها؛ فإنه قياس رجع الإجماع إليه حتى عاد أصلًا يعتمد عليه، وهى موافقة للرسم وللوجه العربى ونقلت عن المتقدمين. والله أعلم][٤].

قال المصنف: وقد زل بسبب ذلك قوم[٥] فأطلقوا قياس ما لا يروى على ما روى، وما له[٦] وجه ضعيف على [الوجه][٧] القوى، كأخذ بعض الأغبياء بإظهار الميم المقلوبة من النون والتنوين[٨].

ولا يسع[٩] هذا التعليق أكثر من هذا. وبالله التوفيق [والهداية][١٠].

ثم عطف فقال:

ص: فكُنْ عَلَى نَهجِ سَبيلِ السَّلفِ فِى مُجْمَعٍ عَلَيْهِ أَوْ مُخْتَلَفِ

ش: الفاء سببية، و(على) ومتعلَّقُهُ[١١] خبر (كان)، و (سَبيل السلف): طريقهم، و(النهج): الطريق المستقيم، وإضافته للسبيل من إضافة الخاص للعام، و (فى مجمع) متعلق[١٢] بـ (نهج)، و (عليه) يتعلق بـ (مجمع)، و (مختلف) عطف [على (مجمع)][١٣]،

---

(١) فى م: منصوب.
(٢) فى ز: ولكنى.
(٣) أى: مكى صاحب «التبصرة».
(٤) زيادة من د.
(٥) فى ص: قوم بسبب ذلك.
(٦) فى ز: ولاما له.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى د، ص: بعد النون الساكنة والتنوين، وفى م: بدل الميم الساكنة والتنوين والنون.
(٩) فى م: ولا يسمح.
(١٠) زيادة من م.
(١١) فى م: على نهج، وفى ص: وعلى متعلق.
(١٢) فى ص، م: يتعلق.
(١٣) فى م: عليه.

أى: بسبب ما تقدم كن أيها القارئ على طريق[١] السلف فى كل مقروء، سواء كان مجمعًا عليه أو مختلفًا فيه، واعتقد ذلك ولا تخرج عنه تصادف رشدًا.

ثم شرع فى سبب اختلاف القراء فى القراءة، فقال:

ص: وَأَصْلُ الاخْتِلَافِ أَنَّ رَبَّنَا أَنْزَلَهُ بِسَبْعَةٍ مُهَوِّنَا

ش: الواو للاستئناف و (أصل) مبتدأ، و (الاختلاف) مضاف إليه، والخبر (أَنَّ) ومعمولاها، و (بسبعة) يتعلق بـ (أنزل)، و (مهونًا) حال من فاعل (أنزل) أو مفعوله.

أى: وأصل اختلاف القراء[٢] فى ألفاظ القرآن إنزال الله تعالى له على سبعة أحرف؛ طلبًا للتخفيف والتهوين على الأمة، وهو المراد بقوله ﷺ: «إِنَّ هذَا القُرآنَ أُنزلَ عَلَى سَبعةِ أَحرفٍ» كما سيأتى، ثم ذكر ما المراد بالأحرف فقال: وفى لفظ الترمذى عن أنس قال: لقى جبريل عليه السلام رسول الله ﷺ عند أحجار المراء[٣]، فقال رسول الله ﷺ لجبريل: «إِنِّى بُعِثْتُ إِلَى أُمةٍ أُمِّيينَ فِيهِمُ الشَّيخُ الفَانِى، وَالعَجُوزُ[٤] الكَبِيرَةُ، وَالغُلَامُ. قَالَ: فَمُرْهُمْ فَلْيَقرءُوا[٥] القُرْآنَ عَلَى سَبعةِ أَحْرُفٍ»[٦]، وفى لفظ لأبى بكرة[٧]: «كُلٌّ شَافٍ، مَا لَمْ تَخْتمْ آيَةَ عَذَابٍ بِرَحْمَةٍ أو آيَةَ رحمةٍ بعذابٍ، وهو كقولك: هلم وتعال، وأقبل وأسرع، واذهب واعجل»[٨]. وفى لفظ لعمرو بن العاص[٩]: «وأىَّ ذلك قَرَأتمْ فَقدْ أَصَبْتمْ، وَلَا

---

(١) فى م: سبيل، وفى ص: منهج سبيل.

(٢) فى م: الاختلاف بين القراء.

(٣) فى د: المروة.

(٤) فى م: العجوزة.

(٥) فى م: أن يقرءوا.

(٦) أخرجه الطيالسى (٥٤٣) وأحمد (٥/ ١٣٢) والترمذى (٥/ ٦٠) فى القراءات (٢٩٤٤) وابن حبان (٧٣٩).

(٧) هو نفيع بن الحارث بن كلدة، أبو بكرة الثقفى. صحابى، من أهل الطائف. له ١٣٢ حديثًا، توفى بالبصرة. وإنما قيل له «أبو بكرة» لأنه تدلى ببكرة من حصن الطائف إلى النبى ﷺ. وهو ممن اعتزل الفتنة يوم «الجمل» وأيام «صفين». روى عن النبى ﷺ وروى عنه أولاده توفى سنة ٥٢هـ. ينظر: الإصابة (٣/ ٥٧١)، وأسد الغابة (٥/ ٣٨)، والأعلام (٩/ ١٧).

(٨) أخرجه ابن جرير فى تفسيره (١/ ٤٠، ٤٧) وذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٤) وقال: رواه أحمد والطبرانى بنحوه إلا أنه قال «واذهب وأدبر» وفيه على بن زيد بن جدعان وهو سيئ الحفظ وقد توبع وبقية رجال أحمد رجال الصحيح.

(٩) هو عمرو بن العاص بن وائل، أبو عبد الله، السهمى القرشى، فاتح مصر، وأحد عظماء العرب وقادة الإسلام وذكر الزبير بن بكار والواقدى بسندين لهما أن إسلامه كان على يد النجاشى وهو بأرض الحبشة. وولاه النبى ﷺ إمرة جيش «ذات السلاسل» وأمده بأبى بكر وعمر رضى الله عنهما، ثم استعمله على عمان. ثم كان من أمراء الجيوش فى الجهاد بالشام فى زمن عمر وولاه عمر فلسطين ومصر. وله فى كتب الحديث ٣٩ حديثًا. توفى سنة ٤٣هـ. ينظر الإصابة (٣/ ٢)، والاستيعاب (٣/ ١١٨٤)، والأعلام (٥/ ٢٤٨).

تُمَارُوا فيه؛ فإِنَّ المِرَاءَ فِيهِ كُفْرٌ»[١].

ص: وَقِيلَ فِى الْمُرَادِ مِنْهَا أَوْجُهُ وَكَوْنُهُ اخْتِلَافَ لَفْظٍ أَوْجَهُ

ش: (قيل): [فعل][٢] مبنى للمفعول، والنائب: (أوجُهُ)، و (كونه) مبتدأ مضاف إلى الاسم، والخبر: (اختلاف لفظ)، وخبر المبتدأ: (أوجَهُ).

اعلم -وفقنى الله وإياك- أن المصنف ذكر هنا[٣] الحديث الذى هو سبب اختلاف القراء، وهو حديث عظيم وحق له ذلك؛ لما يترتب عليه ويحتاج إلى ذكره، والكلام عليه على وجه مختصر لأنه مقصودنا، فنقول: قال رسول الله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[٤] وهو متفق عليه، وهذا لفظ البخارى، وفى [لفظ][٥] مسلم عن أُبَىٍّ أن النبى ﷺ كان عند أضاة بنى غفار، فأتاه جبريل -عليه السلام- فقال: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ الْقُرآنَ عَلَى حَرْفٍ، فقالَ: أَسألُ اللهَ مُعافاتَهُ ومَعُونته، وإِنَّ أُمَّتِى لا تُطِيقُ ذلكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ عَلَى حَرفينِ، فقالَ لهُ مِثلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَتاهُ الثَّالِثَةَ مِثلَ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مِثلَ ذَلكَ، ثُمَّ أَتَاهُ الرَّابِعَةَ فقالَ: إِنَّ اللهَ يأْمُرُكَ أَنْ تُقْرِئَ أُمَّتَكَ القُرآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حرفٍ قَرءُوا عليهِ فقدْ أَصَابُوا»[٦].

وقد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم بن سلام[٧] على أن هذا الحديث متواتر عن النبى ﷺ،

(١) أخرجه أحمد كما فى مجمع الزوائد (٧/ ١٥٣).

(٢) سقط فى م.

(٣) فى م: هذا.

(٤) أخرجه البخارى (٥/ ٧٣) فى كتاب الخصومات باب كلام الخصوم بعضهم فى بعض (٢٤١٩) ومسلم (١/ ٥٦٠) فى صلاة المسافرين باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٢٧٠/ ٨١٨) ومالك (١/ ٢٠١) فى القرآن باب ما جاء فى القرآن (٥) عن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم بن حزام.

(٥) سقط فى م.

(٦) أخرجه مسلم (١/ ٥٦٢ - ٥٦٣) كتاب صلاة المسافرين باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٢٧٤/ ٨٢١).

(٧) هو القاسم بن سلام. أبو عبيد. كان أبوه روميًا عبدًا لرجل من هراة، ولد سنة ١٥٧، أما هو فقد كان إمامًا فى اللغة والفقه والحديث. قال إسحاق بن راهويه: أبو عبيد أعلم منى وأفقه. قال الذهبى: «كان حافظًا للحديث وعلله، عارفًا بالفقه والاختلاف، رأسًا فى اللغة، إمامًا فى القراءات له فيها مصنف. ولى قضاء طرسوس. مولده وتعلمه بهراة، ورحل إلى مصر وبغداد، وحج فتوفى بمكة سنة ٢٢٤ هـ. وكان يهدى كتبه إلى عبد الله بن طاهر، فكافأه بما استغنى به».

من تصانيفه: كتاب «الأموال»، و «الغريب المصنف»، و «الناسخ والمنسوخ»، و «الأمثال». ينظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٥)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣١٥)، وطبقات الحنابلة لابن أبى يعلى (١/ ٢٥٩).

قال الإمام محمد بن الجزرى فى النشر: قد نص الإمام الكبير أبو عبيد القاسم ابن سلام رحمه الله على أن هذا الحديث تواتر عن النبى ﷺ اهـ.

. . . .

= وقال الإمام السيوطى فى الإتقان: «قد نص أبو عبيد على تواتره» اهـ.

ونقل الحافظ ابن كثير عبارة أبى عبيد فقال: «قال أبو عبيد قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة إلا ما حدثنى عفان عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب عن النبى ﷺ قال: نزل القرآن على ثلاثة أحرف، قال أبو عبيد: ولا نرى المحفوظ إلا السبعة لأنها المشهورة» اهـ.

وأنت ترى كلام أبى عبيد ليس صريحًا فى التواتر الاصطلاحى بل يكاد يكون صريحًا فى التواتر اللغوى وهو التتابع فإنه قال: تواترت هذه الأحاديث كلها، ولو أراد التواتر الاصطلاحى لقال: تواتر هذا الحديث، أى رواه جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب عن جمع آخر كذلك إلى النبى ﷺ، وعبارته يبعد حملها على هذا المعنى؛ فإن ظاهرها لو أريد التواتر الاصطلاحى أن كل حديث منها قد رواه جمع عن جمع، ومعلوم أن كل حديث منها إنما هو عن صحابى واحد، وقد يرويه عنه آحاد وقد يرويه جمع؛ فالظاهر أن مراده أن هذه الأحاديث كلها تتابعت على معنى واحد، وهو إنزال القرآن على سبعة أحرف، سوى الرواية التى رواها عن سمرة وفيها ثلاثة أحرف فتكون شاذة لمخالفتها للمحفوظ المشهور.

ومما يؤيد ذلك أن أهل الحديث المتقدمين لا يذكرون المتواتر باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإنما ذكر ذلك الفقهاء والأصوليون وبعض أهل الحديث المتأخرين.

قال ابن الصلاح: وأهل الحديث لا يذكرون المتواتر باسمه الخاص، المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الخطيب البغدادى قد ذكره فى كتابه الكفاية، ففى كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث . ا هـ.

قال الحافظ زين الدين العراقى: قلت قد ذكره الحاكم وابن حزم وابن عبد البر وهو الخبر الذى ينقله عدد يحصل العلم بصدقهم ضرورة، وعبر عنه غير واحد بقوله: عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب؛ ولا بد من وجود ذلك فى رواته من أوله إلى منتهاه. اهـ.

ولا شك أن الإمام أبا عبيد من المتقدمين الذين لا يذكرون المتواتر باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، ولكن الحاكم - وهو ممن يذكرون المتواتر بمعناه الخاص - قد نص على تواتره أيضًا، كما فى نظم المتناثر، نقلًا عن الزرقانى فى شرح الموطأ، والذى ظهر لنا بالبحث أن هذا المعنى أطبقت عليه الأحاديث المذكورة، وهو إنزال القرآن على سبعة أحرف، متواترًا بالمعنى الاصطلاحى وإليك البيان:

قال ابن الجزرى: تتبعت طرق هذا الحديث فى جزء مفرد جمعته فى ذلك، فرويناه من حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم بن حزام . . . وعد الصحابة الأحد والعشرين، وكان بودنا لو عثرنا على هذا الجزء، أو بكتاب فضائل القرآن لأبى عبيد، لنستعين به على معرفة تواتر هذا الحديث بيسر.

وقد تتبعت - بالاستقراء الناقص - ما تيسر لى جمعه من طرق هذا الحديث، فوجدته مما يصح الحكم عليه بالتواتر، وإليك البيان:

قد روى هذا الحديث عن أكثر من عشرين صحابيًا كما تقدم، وروى عنهم من طرق متعددة تبلغ كل طبقة منها عدد التواتر إلى أن حفظ فى الجوامع والمسانيد والمعاجم والمصنفات المشهورة وسأكتفى ببيان الطبقات التى اطلعت على أسانيدها فأقول:

الطبقة الأولى: طبقة الصحابة:

قد جاء هذا الحديث عن أبى بن كعب، وحذيفة، وزيد بن أرقم، وسليمان بن صرد، وسمرة، =

....

= وابن عباس، وابن مسعود، وعمر بن الخطاب، وعمرو بن العاص، وأبى بكرة، وأبى جهيم، وأبى طلحة، وأبى هريرة، وأم أيوب فهؤلاء أربعة عشر صحابيًّا.

الطبقة الثانية:

قد روى هذا الحديث عن أبى بن كعب خمسة وهم: أنس، وعبادة بن الصامت، وعبد الرحمن ابن أبى ليلى، وسليمان بن صرد، وزر بن حبيش.

ورواه عن حذيفة اثنان: ربعى بن خراش، وزر بن حبيش.

ورواه عن زيد بن أرقم: زيد القصار.

ورواه عن سليمان بن صرد: أبو إسحاق.

ورواه عن سمرة: الحسن البصرى.

ورواه عن ابن عباس: عبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

ورواه عن ابن مسعود ثلاثة وهم: فلفلة الجعفى، وأبو الأحوص، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف.

ورواه عن عمر بن الخطاب: المسور بن مخرمة، وعبد الرحمن بن عبد القارى.

ورواه عن عمرو بن العاص مولاه أبو قيس.

ورواه عن أبى بكرة ابنه عبد الرحمن.

ورواه عن أبى جهيم: بسر بن سعيد.

ورواه عن أبى طلحة: ابنه عبد الله.

ورواه عن أبى هريرة اثنان وهما: أبو سلمة، والمقبرى.

ورواه عن أم أيوب: أبو يزيد المكى.

فهؤلاء اثنان وعشرون راويًا بعضهم من الصحابة وبعضهم من التابعين.

الطبقة الثالثة:

قد روى حديث أبى بن كعب من هذه الطبقة: حميد الطويل، وأنس، وعبيد الله بن عمر، وعبد الله بن عيسى، ومجاهد، وستير العبدى، ويحيى بن يعمر وعاصم. وروى حديث حذيفة: إبراهيم بن مهاجر، وعاصم. وروى حديث زيد بن أرقم: عيسى بن قرطاس. وروى حديث سليمان بن صرد: شريك، والعوام بن حوشب. وروى حديث سمرة: قتادة. وروى حديث ابن عباس: محمد بن شهاب الزهرى. وروى حديث ابن مسعود: عثمان بن حيان العامرى. وإبراهيم الهجرى، وأبو عيسى، وسلمة بن أبى سلمة. وروى حديث عمر ابن الخطاب: عروة. وروى حديث عمرو بن العاص: بسر بن سعيد. وروى حديث أبى بكرة: على بن زيد. وروى حديث أبى جهيم: يزيد ابن خصيفة. وروى حديث أبى طلحة: إسحاق ابن عبد الله. وروى حديث أبى هريرة: محمد ابن عمرو، وأبو حازم، ومحمد بن عجلان. وروى حديث أم أيوب: عبيد الله بن أبى يزيد.

فهؤلاء سبعة وعشرون بعضهم من الصحابة وبعضهم من التابعين وبعضهم من أتباع التابعين. وقد رووا هذه الأحاديث بواسطة الطبقة الثانية السابق ذكرها.

الطبقة الرابعة:

روى حديث أبى بن كعب من هذه الطبقة: يحيى بن سعيد، ويزيد بن هارون، وابن أبى عدى ومحمد بن ميمون الزعفرانى، ويحيى بن أيوب، وحميد الطويل، وهشام بن سعد، وإسماعيل ابن أبى خالد، والحكم، وأبو إسحاق، وقتادة، وزائدة. وروى حديث حذيفة: سفيان، وحماد. وروى حديث زيد بن أرقم: عبيد الله بن موسى. وروى حديث سليمان بن صرد: إسماعيل =

وقد رواه عمر وهشام(١) وعبد الرحمن بن عوف(٢) وأبى بن كعب وابن

= ابن موسى السدى، وإسحاق الأزرق. وروى حديث سمرة حماد. وروى حديث ابن عباس: عقيل، ويونس بن يزيد، وعمر وروى حديث ابن مسعود: الوليد بن قيس وسفيان، وواصل بن حيان، وسليمان بن بلال، وعقيل بن خالد. وروى حديث عمر بن الخطاب: محمد ابن شهاب الزهرى. وروى حديث عمرو بن العاص: محمد بن إبراهيم. وروى حديث أبى بكرة: حماد بن سلمة وروى حديث أبى جهيم: إسماعيل بن جعفر. وسليمان بن بلال. وروى حديث أبى طلحة: حرب بن ثابت. وروى حديث أبى هريرة: عبدة بن سليمان وأسباط ابن محمد، وأنس بن عياض، وسليمان بن بلال. وروى حديث أم أيوب: سفيان، وأبو الربيع السمال.

فهؤلاء أحد وثلاثون بعضهم من التابعين وبعضهم من أتباع التابعين وبعضهم ممن يليهم وقد رووا هذه الأحاديث عن الصحابة المذكورين بواسطة الطبقتين السابقتين.

الطبقة الخامسة:

روى حديث أبى بن كعب من هذه الطبقة: أبو عبيد القاسم بن سلام وحماد، وابن وهب ويحيى ابن سعيد، وعبد الله بن نمير ومحمد بن بشر، وشعبة، والعوام، وحسين بن على الجعفى، وهمام. وروى حديث حذيفة: وكيع، وعبد الرحمن، وخالد، وهم من شيوخ الإمام أحمد. وروى حديث زيد بن أرقم: أبو كريب من شيوخ ابن جرير الطبرى. وروى حديث سليمان بن صرد: ابن جرير وعبد الرحمن بن محمد بن سلام أحد شيوخ النسائى. وروى حديث سمرة: بهز وعفان من شيوخ الإمام أحمد. وروى حديث ابن مسعود: زهير ومهران ومغيرة وابن وهب وحيوة بن شريح. وروى حديث ابن عباس: رشدين بن سعد، والليث، وسليمان، وابن وهب، وعبد الرزاق. وروى حديث عمر بن الخطاب: يونس، وعقيل، ومالك، ومعمر. وروى حديث عمرو بن العاص: يزيد ابن الهاد. وروى حديث أبى بكرة: زيد بن الحباب، وعبد الرحمن بن مهدى أحد شيوخ الإمام أحمد وروى حديث أبى جهيم: أبو عبيد، وأبو سلمة الخزاعى أحد شيوخ الإمام أحمد، وابن وهب وروى حديث أبى طلحة: عبد الصمد من شيوخ الإمام أحمد. وروى حديث أبى هريرة: أبو كريب، وعبيد بن أسباط وهما من شيوخ ابن جرير، وقتيبة أحد شيوخ النسائى، ورواه أيضًا أحمد بن حنبل، وعبد الحميد بن عبد الله، وخلاد بن أسلم أحد شيوخ ابن جرير. وروى حديث أم أيوب: أسد بن موسى والإمام أحمد، ومحمد بن عبد الله، ويونس عبد الأعلى وهما من شيوخ ابن جرير. فهؤلاء أحد وأربعون، رووا هذا الحديث عن الصحابة المذكورين بواسطة الطبقات الثلاث السابقة.

وإذا تواتر الحديث فى هذه الطبقات كلها فهو متواتر فى الطبقات التى تليها لأنه ما من راو من هذه الطبقة الأخيرة إلا وله تلامذة كثيرون يروون عنه مروياته إما بالسماع وإما بالإجازة وإما بغيرهما من طرق التحمل، ومن راجع المؤلفات الحديثية المتعددة أمكنه أن يذكر فى كل طبقة رواة أكثر من رواة سابقتها، وبهذا ينطبق على الحديث المذكور ما قاله الحافظ بن حجر فى شرح النخبة: «ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجودًا وجود كثرة أن الكتب المشهورة المقطوع بصحتها وصحة نسبتها إلى مؤلفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث وتعددت طرقه تعددًا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب إلى آخر الشروط المعتبرة فى التواتر أفاد العلم اليقينى بصحته ومثل ذلك كثير فى الكتب المشهورة». اهـ.

ينظر: رسالة: عبد التواب عبد الجليل: معنى الأحرف السبعة (٣٧-٤١).

(١) هو هشام بن حكيم بن حزام الأسدى أسلم زمن الفتح. له أحاديث. وروى عنه جبير بن نفير وعروة. قال مالك: كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ينظر الخلاصة (٣/ ١١٣) (٧٦٧٢).

مسعود[١] ومعاذ بن جبل[٢] وأبو هريرة[٣] وابن عباس[٤] وأبو سعيد الخدرى[٥] وحذيفة[٦] وأبو بكرة[٧] وعمرو بن العاص[٨] وزيد بن أرقم[٩] وأنس[١٠]

---

(٢) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث، أبو محمد القرشى الزهرى. من كبار الصحابة، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى الذين جعل عمر الخلافة فيهم. أسلم قديمًا، وهاجر الهجرتين، وشهد المشاهد. وكان ممن يفتى على عهد رسول الله ﷺ وممن عرف برواية الحديث الشريف. توفى بالمدينة سنة ٣٢هـ ودفن بالبقيع.

ينظر: الإصابة (٢/ ٤١٦)، وتهذيب التهذيب (٦/ ٣٤٤)، والأعلام للزركلى (٤/ ٩٥).

(١) ذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٥) وقال: رواه البزار وأبو يعلى... والطبرانى فى الأوسط باختصار آخره، ورجال أحدهما ثقات ورواية البزار عن محمد بن عجلان عن أبى إسحاق قال فى آخره: لم يرو محمد بن عجلان عن إبراهيم الهجرى غير هذا الحديث، قلت ومحمد بن عجلان إنما روى عن أبى إسحاق السبيعى، فإن كان هو أبو إسحاق السبيعى فرجال البزار أيضًا ثقات. وأخرجه البخارى (٢٤١٠) و (٣٤٧٦) بنحوه.

(٢) ذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٧) وقال: رواه الطبرانى ورجاله ثقات.

ومعاذ هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصارى الخزرجى، أبو عبد الرحمن. صحابى جليل. إمام الفقهاء. وأعلم الأمة بالحلال والحرام. أسلم وعمره ثمانى عشرة سنة. شهد بيعة العقبة، ثم شهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ.

جمع القرآن على عهد الرسول ﷺ، وكان من الذين يفتون فى ذلك العهد. بعثه النبى ﷺ بعد غزوة تبوك قاضيًا ومرشدًا لأهل اليمن، وفى طبقات ابن سعد أنه أرسل معه كتابًا إليهم يقول فيه: «إنى بعثت إليكم خير أهلى». قدم من اليمن إلى المدينة فى خلافة أبى بكر، ثم كان مع أبى عبيدة ابن الجراح فى غزو الشام. ولما أصيب أبو عبيدة فى طاعون عمواس، استخلف معاذًا. وأقره عمر، فمات فى ذلك العام ١٨هـ. ينظر: الإصابة فى تمييز الصحابة (٣/ ٤٢٦)، وأسد الغابة (٤/ ٣٧٦)، وحلية الأولياء (١/ ٢٢٨)، والأعلام (٨/ ١٦٦).

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٣٠٠، ٣٣٢، ٤٤٠) وذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٤) وقال: رواه أحمد بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح ورواه البزار بنحوه.

(٤) أخرجه البخارى (٦/ ٤٤٩) كتاب بدء الخلق (٣٢١٩) ومسلم (١/ ٥٦١) كتاب صلاة المسافرين باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف (٨١٩/٢٧٢) وأحمد (١/ ٢٦٣، ٢٩٩، ٣١٣).

(٥) ذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٦) وقال: رواه الطبرانى فى الأوسط وفيه ميمون أبو حمزة وهو متروك.

(٦) ذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٣) وقال: رواه أحمد والبزار والطبرانى وفيه عاصم بن بهدلة وهو ثقة، وفيه كلام لا يضر، وذكر له طرقًا أخرى.

(٧) تقدم.

(٨) تقدم.

(٩) ذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٦ - ١٥٧) وقال: رواه الطبرانى وفيه عيسى بن قرطاس وهو متروك، وزيد هو زيد بن أرقم بن زيد بن قيس، أبو عمر وقيل أبو عامر، الخزرجى الأنصارى، صحابى، غزا مع النبى ﷺ سبع عشرة غزوة. روى عن النبى ﷺ وعن على رضى الله عنه، وعنه أنس بن مالك كتابة وأبو إسحاق السبيعى وعبد الرحمن بن أبى ليلى، وأبو عمر الشيبانى وغيرهم، وهو الذى أنزل الله تصديقه فى سورة المنافقين. وله فى كتب الحديث ٨٠ حديثًا توفى سنة ٦٨هـ. ينظر: الإصابة (١/ ٥٦٠)، وأسد الغابة (٢/ ٢١٩)، وتهذيب التهذيب (٣/ ٣٩٤)، والأعلام (٣/ ٣٩٥).

(١٠) تقدمت ترجمته.

وسمرة[١] وعمر بن أبى سلمة[٢] وأبو جهيم[٣] وأبو طلحة الأنصارى[٤] وأم أيوب الأنصارية[٥].

وروى أبو يعلى الموصلى أن عثمان قال يومًا على المنبر:

أذكر بأن رجلًا سمع النبى ﷺ قال: «إِنَّ القرآنَ نزلَ...»[٦] الحديث، فقاموا حتى لم يحصوا فشهدوا أنه قاله، فقال عثمان: وأنا أشهد معكم.

والكلام عليه من عشرة أوجه:

الأول - فى سبب وروده على سبعة [أحرف][٧]:

وهو التخفيف على هذه الأمة، وإرادة [الله][٨] اليسر بها، وإجابة لمقصد[٩] نبيها ﷺ

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ١٦، ٢٢) وقال الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٥): رواه أحمد والبزار والطبرانى فى الثلاثة ورجال أحمد وأحد إسنادى الطبرانى والبزار رجال الصحيح، وسمرة هو سمرة بن جندب ابن هلال بن جريج الفزارى. صحابى، من الشجعان القادة. نشأ فى المدينة ونزل البصرة. فكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة. روى عن النبى ﷺ وعن أبى عبيدة. وعنه ابناه سليمان وسعد، وعبد الله بن بريدة وغيرهم توفى سنة ٦٠هـ. ينظر: الإصابة (٢/ ٧٨)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٦).

(٢) ذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٦) وقال: رواه الطبرانى وفيه عمار بن مطر وهو ضعيف جدًا وقد وثقه بعضهم وعمر هو عمر بن أبى سلمة، عبد الله بن عبد الأسد بن هلال المخزومى. صحابى له اثنا عشر حديثًا، اتفقا على حديثين. وروى عنه ابنه محمد وعروة. ولد بالحبشة ومات سنة ثلاث وثمانين. ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٧١).

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٩ - ١٧٠) والبغوى فى شرح السنة (٣/ ٤٣ - ٤٤) وانظر كنز العمال للهندى (٣٠٩٩، ٣١٠٤) وأبو جهيم بهاء مصغرًا ابن الحارث بن الصمة الأنصارى الخزرجى. قيل اسمه عبد الله له أحاديث. اتفقا على حديثين. وروى عنه بشر بن سعيد وعبد الله بن يسار. ينظر: الخلاصة (٣/ ٢٠٩).

(٤) ذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٣ - ١٥٤) وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات وأبو طلحة زيد بن سهل ابن الأسود بن حرام بمهملة ابن عمرو النجارى أبو طلحة المدنى شهد بدرًا والمشاهد، وكان من نقباء الأنصار. قيل: مات سنة أربع وثلاثين وصلى عليه عثمان. وقال أنس: عاش بعد النبى ﷺ أربعين سنة وهذا أثبت. ينظر: الخلاصة (١/ ٣٥٢).

(٥) أخرجه الحميدى (٣٤٠) وأحمد (٦/ ٤٣٣، ٤٦٢) وقال الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٧): رواه الطبرانى ورجاله ثقات وأم أيوب هى أم أيوب الأنصارية، زوجة أبى أيوب الأنصارى. وهى ابنة قيس ابن سعيد بن قيس بن عمرو بن امرئ القيس، من الخزرج. روى الحميدى، عن ابن عيينة، عن عبيد الله بن أبى يزيد، عن أبيه أن أم أيوب الأنصارية أخبرته قالت: نزل علينا رسول الله ﷺ فتكلفنا له طعامًا فيه بعض هذه البقول، فكرهه، وقال لأصحابه «كلوا، إنى لست كأحدكم، إنى أكره أن أوذى صاحبى». قال الحميدى: قال سفيان: ورأيت رسول الله ﷺ فى النوم فقلت: يا رسول الله، هذا الحديث الذى تحدث به أم أيوب عنك «إن الملائكة تتأذى مما يتأذى به بنو آدم» قال: «حق». ينظر: الاستيعاب (٤/ ٤٧٩) (٣٥٥٨).

(٦) ذكره الهيثمى فى المجمع (٧/ ١٥٥) وقال رواه أبو يعلى وفيه راو لم يسم.

(٧) سقط فى ز.

(٨) زيادة من د.

(٩) فى د، ص، م: لقصد.

حيث قال: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ» كما تقدم. وفى الصحيح أيضًا: «إنَّ ربِّى أَرسلَ إلىَّ أَنِ اقْرءُوا[١] القرآنَ عَلَى حَرفٍ، فَرَددتُ عليهِ أنْ هوِّنْ عَلَى أُمَّتِى. ولَمْ[٢] يَزلْ يُرَددُ[٣] حتَّى بلغَ سبعةَ أَحرفٍ». كما ثبت أن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف، وأن الكتاب الذى[٤] قبله كان ينزل[٥] من باب واحد على حرف واحد؛ وذلك أن الأنبياء -عليهم السلام- كانوا يبعثون إلى قومهم والنبى ﷺ بعث إلى جميع الخلق، وكانت لغة العرب الذين[٦] نزل القرآن بلغتهم مختلفة، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، بل من حرف إلى آخر ولو بالتعليم والعلاج، لا سيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتابًا كما فى الحديث المتقدم.

ولذلك اختلفوا فى جواز القراءة بغير لغة العرب على أقوال، ثالثها: إن عجز عن العربى جاز وإلا فلا.

قال ابن قتيبة[٧]: من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يقرئ[٨] كل أمة بلغتهم؛ فالهذلى يقرأ: ﴿عتى حين﴾ [المؤمنون: ٢٥]، والأسدى ﴿تِعْلَمُون﴾ ﴿وتِعْلم﴾ ﴿وَأَلَمْ إعْهَدْ﴾ [يس: ٦٠] [والتميمى][٩] يهمز، والقرشى لا يهمز، والآخر [يقرأ][١٠] ﴿قيل لهم﴾ [البقرة: ١١]، ﴿وغيض الماء﴾ [هود: ٤٤] بإشمام الكسر و ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] بإشمام الضم. انتهى.

[ومنهم من][١١] يقرأ ﴿عليهمُ﴾ بالصلة، وغيره بالضم، وهذا يَنْقل، وهذا يُمِيل، وهذا يُلَطِّفُ، إلى غير ذلك، ولو أراد كل فريق أن ينتقل عما جرت عادته به[١٢] لشق ذلك عليه؛

---

(١) فى م، ص: اقرأ.
(٢) فى م: فلم.
(٣) سقط فى م، والحديث فى صحيح مسلم (٢٧٣/ ٨٢٠).
(٤) فى م: الكتب التى.
(٥) فى م: كانت تنزل.
(٦) فى م: التى، وفى د: الذى.
(٧) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد، الدينورى. من أئمة الأدب، ومن المصنفين المكثرين، عالم مشارك فى أنواع من العلوم، كاللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث والشعر والفقه والأخبار وأيام الناس وغير ذلك. سكن بغداد وحدث بها وولى قضاء دينور توفى سنة ٢٧٦هـ.
من تصانيفه: «تأويل مختلف الحديث»، «الإمامة والسياسة»، و «مشكل القرآن»، و «المسائل والأجوبة»، و «المشتبه من الحديث والقرآن». ينظر: شذرات الذهب (٢/ ١٦٩)، والنجوم الزاهرة (٣/ ٧٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ١٨٥)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٨١)، والأعلام (٤/ ٢٨٠).
(٨) فى ص: أن يقرأ.
(٩) سقط فى ص.
(١٠) زيادة من م.
(١١) فى د، ز، ص: ومنه أن هذا.
(١٢) فى د: له، وسقط فى ص.

فأراد الله تعالى برحمته التوسعة لهم فى اللغات كتيسيره عليهم فى الدين.

الثانى[(١)] فى معنى الأحرف:

قال أهل اللغة: حرف كل شىء: طرفه، ووجهه، وحافته، وحده، وناحيته، والقطعة منه.

والحرف أيضًا: واحد حروف التهجى.

قال الدانى: تحتمل[(٢)] الأحرف هنا وجهين:

أحدهما: أن القرآن أنزل على سبعة أوجه[(٣)] من اللغات؛ لأن الحرف يراد به الوجه؛ كقوله تعالى: ﴿مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖ﴾ [الحج: ١١] أى: وجه مخصوص: وهو النعمة والخير وغيرهما، فإذا استقامت له اطمأن وعَبَدَ الله، وإذا تغيرت عليه ترك العبادة.

والثانى: أنه سمى القراءات[(٤)] أحرفًا على طريق السعة[(٥)]، كعادة العرب فى تسميتهم الشىء باسم ما هو منه وما قاربه وجاوره[(٦)]، فسمى القراءة[(٧)] حرفًا، وإن كان كلامًا[(٨)] كثيرًا؛ من أجل [أن منها][(٩)] حرفًا قد غير نظمه، أو كسر، أو قلب إلى غيره، أو أميل[(١٠)]، أو زيد، أو نقص منه، على ما جاء فى المختلف فيه من القراءة، فسمى القراءة إذا كان ذلك الحرف منها حرفًا.

قال الناظم: والأول يحتمل[(١١)] احتمالًا قويًّا فى قوله ﷺ: «سبعة أحرف» أى: [سبعة][(١٢)] أوجه وأنحاء. والثانى يحتمل[(١٣)] [احتمالًا][(١٤)] قويًّا فى قول عمر: سمعت هشامًا يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة، [أى على قراءات كثيرة][(١٥)]، وكذا قوله فى الرواية الأخرى: سمعته يقرأ فيها أحرفًا[(١٦)].

---

(١) زاد فى م: من الوجوه العشرة.
(٢) فى د، ز: يحتمل.
(٣) فى م: أحرف.
(٤) فى م: القرآن.
(٥) فى ص: السبعة.
(٦) فى م: وما جاوره.
(٧) فى م: القرآن، وفى ص: القراءات.
(٨) فى م: كاملًا.
(٩) فى ز: أنها.
(١٠) فى م: أو وصل.
(١١) فى ص، د: محتمل.
(١٢) زيادة من ص.
(١٣) فى ص، ز: متحمل.
(١٤) زيادة من م، ص.
(١٥) ما بين المعقوفين سقط فى م، ص.
(١٦) الحرف من حروف الهجاء: معروف واحد حروف التهجى. والحرف: الأداة التى تسمى الرابطة لأنها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كعن وعلى ونحوهما، قال الأزهرى: كل كلمة بنيت أداة عارية فى الكلام لتفرقة المعانى فاسمها حرف، وإذا كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك مثل حتى وهل وبل ولعل، وكل كلمة تقرأ على الوجوه من القرآن تسمى حرفًا، تقول: هذا فى حرف ابن مسعود أى فى قراءة ابن مسعود. قال ابن سيده: والحرف: القراءة التى تقرأ على أوجه، وما جاء فى الحديث =

الثالث: ما المقصود بهذه السبعة؟

فأقول: أجمعوا أولًا على أن المقصود ليس هو أن يقرأ الحرف الواحد على سبعة أوجه[1]؛ إذ لا يوجد ذلك إلا فى كلمات يسيرة نحو ﴿أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] و ﴿لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧] و ﴿هَيْهَاتَ﴾ [المؤمنون:٣٦] و ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣] وعلى أنه ليس المراد بالسبعة: هؤلاء المشهورين؛ لعدم وجودهم فى ذلك الوقت.

ثم اختلفوا فقال أكثرهم: هى لغات، ثم اختلفوا فى تعيينها:

فقال أبو عبيد: (قريش) و (هذيل) و (ثقيف) و (هوازن) و (كنانة) و (تميم) و (اليمن).

وقال غيره: خمس لغات فى أكناف هوزان: (سعد) و (ثقيف) و (كنانة) و (هذيل) و(قريش)، ولغتان على جميع ألسنة العرب.

= من قوله عليه السلام: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف»، أراد بالحرف اللغة.

قال أبو عبيد وأبو العباس: نزل على سبع لغات من لغات العرب.

قال: وليس معناه أن يكون فى الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم يسمع به، قال: ولكن يقول هذه اللغات متفرقة فى القرآن، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة أهل اليمن، وبعضه بلغة هوزان، وبعضه بلغة هذيل وكذلك سائر اللغات ومعانيها فى هذا كله واحد.

وقال غيره: وليس معناه أن يكون فى الحرف الواحد سبعة أوجه، على أنه قد جاء فى القرآن ما قد قرئ بسبعة وعشرة نحو ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠] ومما يبين ذلك قول ابن مسعود: إنى قد سمعت القراء فوجدتهم متقاربين، فاقرءوا كما علمتم إنما هو كقول أحدكم هلم وتعال وأقبل.

قال ابن الأثير: وفيه أقوال غير ذلك، هذا أحسنها.

والحرف فى الأصل: الطرف والجانب، وبه سمى الحرف من حروف الهجاء.

وروى الأزهرى عن أبى العباس أنه سئل عن قوله: نزل القرآن على سبعة أحرف فقال: ما هى إلا لغات.

قال الأزهرى: فأبو العباس النحوى، وهو واحد عصره قد ارتضى ما ذهب إليه أبو عبيد واستصوبه.

قال: وهذه الأحرف السبعة التى معناها اللغات غير خارجة من الذى كتب فى مصاحف المسلمين التى اجتمع عليها السلف المرضيون والخلف المتبعون. فمن قرأ بحرف لا يخالف المصحف بزيادة أو نقصان أو تقديم مؤخر أو تأخير مقدم، وقد قرأ به إمام من أئمة القراء المشتهرين فى الأمصار، فقد قرأ بحرف من الحروف السبعة التى نزل القرآن بها.

ومن قرأ بحرف شاذ يخالف المصحف وخالف فى ذلك جمهور القراء المعروفين فهو غير مصيب، وهذا مذهب أهل العلم الذين هم القدوة ومذهب الراسخين فى علم القرآن قديمًا وحديثًا، وإلى هذا أومأ أبو العباس النحوى وأبو بكر بن الأنبارى فى كتاب له ألفه فى اتباع ما فى المصحف الإمام، ووافقه على ذلك أبو بكر بن مجاهد مقرئ أهل العراق وغيره من الأثبات المتقنين، قال: ولا يجوز عندى غير ما قالوا، والله تعالى يوفقنا للاتباع ويجنبنا الابتداع.

ينظر: لسان العرب (٢/٨٣٧- ٨٣٨).

(١) فى م: أحرف.

وقال الهروى: سبع لغات من لغات العرب، أى: أنها متفرقة فى القرآن، فبعضه بلغة (قريش)، وبعضه بلغة (هذيل)، وبعضه بلغة (هوازن)، وبعضه بلغة (اليمن).

وفى هذه الأقوال كلها نظر؛ فإن عمر وهشامًا اختلفا فى سورة الفرقان، وكلاهما قرشيان من لغة واحدة.

وقيل: المراد بها: معانى الأحكام كالحلال، والحرام، والمحكم والمتشابه، والأمثال، والإنشاء، والإخبار.

وقيل: الناسخ، والمنسوخ، والخاص والعام، والمجمل، والمبين، والمفسر.

وقيل: الأمر، والنهى، والطلب، والدعاء والخبر، والاستخبار، والزجر(١).

وقيل: الوعد، والوعيد، والمطلق والمقيد، والتفسير(٢)، والإعراب، والتأويل.

وفى هذه الأقوال أيضًا نظر؛ فإن سببه - وهو اختلاف عمر وهشام - لم يكن إلا فى قراءة حروفه، لا فى تفسيره ولا أحكامه.

فإن قلت(٣): فما تقول فيما رواه الطبرانى(٤) من حديث عمر بن أبى سلمة(٥) المخزومى أن النبى ﷺ قال لابن مسعود: «إنَّ الكُتُبَ كَانتْ تَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ منْ بابٍ واحدٍ(٦)، وَإنَّ القُرآنَ أُنْزِلَ منْ سَبْعَةِ أَبْوابِ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ: حَلالٍ، وحَرامٍ، ومُتَشابِهٍ، وَضَربِ أمثالٍ، وأمرٍ، وزجرٍ(٧)...» الحديث(٨).

فالجواب: إما بأن هذه السبعة غير السبعة التى فى تلك الأحاديث؛ لأنه فسرها، وقال فيه: فأحل حلاله، وحرم حرامه، ثم أكده بالأمر فقال فيه: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]. أو بأن السبعة فيهما متحدان، ويكون قوله: «حلال وحرام» تفسيرًا للسبعة الأبواب، أو بأن قوله: «حلال وحرام...» إلخ، لا تعلق له بالسبعة، بل إخبار عن القرآن، أى: هو كذا وكذا، واتفق كونه بصفات سبع كذلك(٩).

---

(١) فى د: الرجز.
(٢) فى م: والتغير.
(٣) فى م: ما تقول.
(٤) فى ص: الطبرى.
(٥) فى م: عمرو بن سلمة، وفى ص: عمرو بن أبى سلمة.
(٦) فى م: على حرف واحد.
(٧) فى ز: آمر وزاجر، وفى ص: وأوامر وزجر.
(٨) تقدم.
(٩) والقائلون بهذا اختلفوا فى تعيين السبعة:
فقيل: زجر وأمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال. حكاه ابن حبان عن بعض العلماء، وحكى السيوطى عن بعضهم مثله إلا أنه استبدل بالزجر النهى.
وقيل: حلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال وإنشاء وإخبار.

=

. . . .

= وقيل: ناسخ ومنسوخ وخاص وعام ومجمل ومبين ومفسر.

وقيل: أمر ونهى وطلب ودعاء وخبر واستخبار وزجر.

وقيل: وعد ووعيد ومطلق ومقيد وتفسير وإعراب وتأويل. وهذه الأقوال الأربعة الأخيرة حكاها ابن الجزرى فى النشر.

وقيل: المطلق والمقيد، والعام والخاص، والنص والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفصل، والاستثناء، والأقسام. حكاه شيذلة عن الفقهاء.

وقيل: الحذف والصلة والتقديم والتأخير، والاستعارة والتكرار والكناية والحقيقة والمجاز، والمجمل والمفصل، والظاهر والغريب. حكاه شيذلة عن أهل اللغة.

وقيل: التذكير والتأنيث، والشرط والجزاء، والتصريف والإعراب، والأقسام وجوابها، والجمع والإفراد، والتصغير والتعظيم، واختلاف الأدوات. حكاه عن النحاة.

وقيل: سبعة أنواع من المعاملات: الزهد والقناعة مع اليقين والجزم، والخدمة مع الحياء، والكرم والفتوة مع الفقر، والمجاهدة والمراقبة مع الخوف والرجاء، والتذرع والاستغفار مع الرضا، والشكر والصبر مع المحاسبة، والمحبة والشوق مع المشاهدة. حكاه عن الصوفية.

وقيل: سبعة علوم: علم الإنشاء والإيجاد، وعلم التوحيد والتنزيه، وعلم صفات الذات، وعلم صفات الفعل، وعلم صفات العفو والعذاب، وعلم الحشر والحساب، وعلم النبوات.

وحكى ابن حبان أقوالاً ونقلها عنه السيوطى فى الإتقان ما يلى:

قيل: حلال وحرام وأمر ونهى وزجر وخبر ما هو كائن بعده وأمثال.

وقيل: وعد ووعيد وحلال وحرام ومواعظ وأمثال واحتجاج.

وقيل: أمر ونهى وبشارة ونذارة وأخبار وأمثال.

وقيل: محكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ وخصوص وعموم وقصص.

وقيل: أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل.

وقيل: أمر ونهى وحد وعلم وسر وظهر وبطن.

وقيل: ناسخ ومنسوخ ووعد ووعيد ورغم وتأديب وإنذار.

وقيل: حلال وحرام وافتتاح وأخبار وفضائل وعقوبات.

وقيل: أوامر وزواجر وأمثال وأنباء وعتب ووعظ وقصص.

وقيل: حلال وحرام وأمثال ومنصوص وقصص وإباحات.

وقيل: ظهر وبطن وفرض وندب وخصوص وعموم وأمثال.

وقيل: أمر ونهى ووعد ووعيد وإباحة وإرشاد واعتبار.

وقيل: مقدم ومؤخر وفرائض وحدود ومواعظ ومتشابه وأمثال.

وقيل: مقيس ومجمل ومقضى وندب وحتم وأمثال.

وقيل: أمر حتم، وأمر ندب ونهى حتم ونهى ندب وأخبار وإباحات.

وقيل: أمر فرض ونهى حتم وأمر ندب ونهى مرشد ووعد ووعيد وقصص.

وقيل: سبع جهات لا يتعداها الكلام: لفظ خاص أريد به الخاص ولفظ عام أريد به العام، ولفظ عام أريد به الخاص، ولفظ خاص أريد به العام، ولفظ يستغنى بتنزيله عن تأويله، ولفظ لا يعلم فقهه إلا العلماء، ولفظ لا يعلم معناه إلا الراسخون.

وقيل: إظهار الربوبية وإثبات الوحدانية وتعظيم الألوهية والتعبد لله ومجانبة الإشراك والترغيب فى الثواب والترهيب من العقاب. =

. . . .

= وقيل: تصريف ومصادر وعروض وغريب وسجع ولغات مختلفة كلها فى شىء واحد.

وقيل: هى آية فى صفات الذات، وآية تفسيرها فى آية أخرى، وآية بيانها فى السنة الصحيحة، وآية فى قصة الأنبياء والرسل، وآية فى خلق الأشياء، وآية فى وصف الجنة، وآية فى وصف النار

وقيل: آية فى وصف الصانع، وآية فى إثبات الوحدانية له، وآية فى إثبات صفاته، وآية فى إثبات رسله، وآية فى إثبات كتبه، وآية فى إثبات الإسلام، وآية فى نفى الكفر.

وقيل: سبع جهات من صفات الذات التى لا يقع عليها التكييف.

وقيل: الإيمان بالله، ومجانبة الشرك وإثبات الأوامر ومجانبة الزواجر والثبات على الإيمان وتحريم ما حرم الله وطاعة رسوله.

ثم هذه الأقوال كلها، لم تنسب لأحد من أهل العلم معين، ولم يذكر لها مستند إلا القول الأول منها فقد استدل قائلوه بما أخرجه الحاكم والبيهقى وغيرهما عن ابن مسعود عن النبى ﷺ قال: «كان الكتاب الأول ينزل من باب واحد وعلى حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف زاجر وآمر وحلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال . . .» الحديث. وبما أخرجه الطبرانى من حديث عمر بن أبى سلمة المخزومى أن النبى ﷺ قال لابن مسعود: «إن الكتب كانت تنزل من السماء من باب واحد وإن القرآن أنزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف حلال وحرام ومحكم ومتشابه وضرب أمثال وآمر وزاجر . . .» الحديث.

ويناقش هذا الاستدلال بأنه معارض بالأحاديث الصحيحة الكثيرة التى يدل سياقها على أن المراد بالأحرف أن الكلمة تقرأ على وجهين وثلاثة إلى سبعة تيسيرًا وتهوينًا. والشىء الواحد لا يكون حلالًا حرامًا فى آية واحدة.

قال ابن أبى عمران: تأويل الأحرف بالأصناف عندى فاسد لأن الحرف الذى أمر جبريل النبى ﷺ أن يقرأ عليه محال أن يكون حرامًا لا ما سواه. أو يكون حلالًا لا ما سواه لأنه لا يحتمل أن يقرأ القرآن على أنه حرام كله ولا أنه حلال كله. اهـ.

وقال ابن عطية: هذا القول ضعيف لأن الإجماع على أن التوسعة لم تقع فى تحريم حلال ولا تحليل حرام، ولا فى تغيير شىء من المعانى المذكورة. اهـ.

وقال الماوردى: هذا القول خطأ لأنه ﷺ أشار إلى جواز القراءة بكل واحد من الحروف، وإبدال حرف بحرف، وقد أجمع المسلمون على تحريم إبدال آية أمثال بآية أحكام. اهـ.

وقال ابن جرير: معلوم أن تماريهم - يعنى الصحابة - فيما تماروا فيه لو كان تماريًا واختلافًا فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل والتحريم والوعد والوعيد وما أشبه ذلك لكان مستحيلًا أن يصوب جميعهم ﷺ، ويأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته فى ذلك على النحو الذى هو عليه، لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحًا وجب أن يكون الله جل ثناؤه قد أمر بفعل شىء بعينه وفرضه فى تلاوة من دلت تلاوته على فرضه، ونهى عن فعل ذلك الشىء بعينه وزجر عنه فى تلاوة الذى دلت تلاوته على النهى والزجر عنه، وأباح وأطلق فعل ذلك الشىء بعينه وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله - فعله، ولمن شاء منهم أن يتركه - تركه؛ فى تلاوة من دلت تلاوته على التخيير، وذلك من قائله - إن قاله - إثبات ما قد نفى الله جل ثناؤه عن تنزيله وحكم كتابه، فقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] وفى نفى الله جل ثناؤه ذلك عن حكم كتابه أوضح الدليل على أنه لم ينزل كتابه على لسان محمد ﷺ إلا بحكم واحد متفق فى جميع خلقه، لا بأحكام فيهم مختلفة؛ وفى صحة كون ذلك كذلك ما يبطل دعوى من ادعى أن الأحرف هى المعانى فى تأويل قول النبى ﷺ أنزل القرآن على سبعة أحرف للذين تخاصموا إليه عند اختلافهم فى قراءتهم لأنه ﷺ قد أمر جميعهم بالثبوت على قراءته، ورضى قراءة كل قارئ منهم على خلافها =

. . . .

= قراءة خصومه ومنازعيه فيها، وصوبها، ولو كان ذلك منه تصويبًا فيما اختلفت فيه المعانى، وكان قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف» إعلامًا منه لهم أنه نزل بسبعة أوجه مختلفة وسبعة معان مفترقة، كان ذلك إثباتًا لما قد نفى الله عن كتابه من الاختلاف، ونفيًا لما قد أوجب لهم من الائتلاف؛ مع أن فى قيام الحجة بأن النبى ﷺ لم يقض فى شىء واحد فى وقت واحد بحكمين مختلفين؛ ولا أذن بذلك لأمته - ما يغنى عن الإكثار فى الدلالة على أن ذلك منفى عن كتاب الله. اهـ.

وبهذا يعلم أن الحديث المذكور مردود إن لم يمكن الجمع بينه وبين الأحاديث الكثيرة الصحيحة. وقد جمع بينهما العلماء بأوجه فقال البيهقى: المراد بالسبعة الأحرف هنا الأنواع التى نزل عليها والمراد بها فى تلك الأحاديث اللغات التى يقرأ بها. اهـ.

وقال القاضى ابن الطيب: ليست هذه هى التى أجاز لهم القراءة بها وإنما الحرف فى هذه بمعنى الجهة والطريقة؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍۖ﴾ [الحج: ١١] فكذلك معنى هذا الحديث على سبع طرائق من تحليل وتحريم وغير ذلك. اهـ.

وقال أبو على الأهوازى، وأبو العلاء الهمدانى: قوله فى الحديث: «زاجر وآمر..» إلخ استئناف كلام آخر: أى هو زاجر أى القرآن ولم يرد به تفسير الأحرف السبعة؛ وإنما توهم ذلك من توهمه من جهة الاتفاق فى العدد؛ ويؤيده أنه جاء فى بعض طرقه: زاجرا وآمرًا . . . إلخ. بالنصب: أى نزل على هذه الصفة من الأبواب السبعة. اهـ.

وقال أبو شامة: يحتمل أن يكون التفسير المذكور للأبواب لا للأحرف أى هى سبعة أبواب من أبواب الكلام وأقسامه، وأنزله الله على هذه الأصناف لم يقتصر منها على صنف واحد كغيره من الكتب. اهـ.

وقال ابن جرير: وأما معنى قوله ﷺ: إن الكتاب الأول نزل من باب واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب فإنه ﷺ عنى بقوله: «نزل الكتاب الأول من باب واحد» والله أعلم: ما نزل من كتب الله على من أنزله من أنبيائه خاليًا من الحدود والأحكام والحلال والحرام، كزبور داود الذى إنما هو تذكير ومواعظ، وإنجيل عيسى الذى هو تمجيد ومحامد وحض على الصفح والإعراض دون غيرها من الأحكام والشرائع، وما أشبه ذلك من الكتب التى نزلت ببعض المعانى السبعة التى يحوى جميعها كتابنا الذى خص الله به نبينا محمدًا ﷺ وأمته. فلم يكن المتعبدون بإقامته يجدون لرضا الله - تعالى ذكره - مطلبًا ينالون به الجنة ويستوجبون منه القربة إلا من الوجه الواحد الذى أنزل به كتابهم وذلك هو الباب الواحد من أبواب الجنة الذى نزل منه ذلك الكتاب وخص الله نبينا محمدًا ﷺ وأمته بأن أنزل عليهم كتابه على أوجه سبعة، من الوجوه التى ينالون بها رضوان الله، ويدركون بها الفوز بالجنة إذا أقاموها، فلكل وجه من أوجهه السبعة باب من أبواب الجنة الذى نزل منه القرآن، لأن العامل بكل وجه من أوجهه السبعة، عامل فى باب من أبواب الجنة، وطالب من قبله الفوز بها، والعمل بما أمر الله - جل ذكره - فى كتابه، باب من أبواب الجنة، وترك ما نهى الله عنه فيه، باب آخر ثان من أبوابها، وتحليل ما أحل الله فيه، باب ثالث من أبوابها، وتحريم ما حرم الله فيه؛ باب رابع من أبوابها، والإيمان بحكمه المبين؛ باب خامس من أبوابها، والتسليم لمتشابهه الذى استأثر الله بعلمه وحجب علمه عن خلقه والإقرار بأن كل ذلك من عند ربه؛ باب سادس من أبوابها، والاعتبار بأمثاله والاتعاظ بعظاته، باب سابع من أبوابها. فجميع ما فى القرآن من حروفه السبعة، وأبوابه السبعة التى نزل منها، جعله الله لعباده إلى رضوانه هاديًا، ولهم إلى الجنة قائدًا، فذلك معنى قوله ﷺ: «نزل القرآن من سبعة أبواب الجنة». اهـ. =

الرابع - فى تحديدها بسبعة دون غيرها:

فقال[١] الأكثرون: إن قبائل العرب تنتهى إلى سبعة، أو إن اللغات الفصحى سبعة، وفيهما نظر.

وقيل: ليس المراد حقيقة السبعة، بل عبر بها عن مطلق التيسير والسعة، وأنه لا حرج عليهم فى قراءته بما هو من لغات العرب، من حيث إن الله تعالى[٢] أذن لهم فى ذلك، والعرب يطلقون السبع[٣] والسبعين والسبعمائة، [ويريدون][٤] به الكثرة والمبالغة من غير حصر.

وهذا جيد لولا أن الحديث يأباه؛ فإنه ثبت[٥] فى الحديث من غير وجه: «أَنَّهُ لمَّا أتاه

= وقال الحافظ ابن حجر: ومما يوضح أن قوله: «زاجر وآمر ...» إلخ ليس تفسيرًا للأحرف السبعة، ما وقع فى مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس: قال ابن شهاب بلغنى أن تلك الأحرف السبعة إنما هى فى الأمر الذى يكون واحدًا لا يختلف فى حلال ولا حرام. اهـ.

وحاصل هذه الآراء الجمع بأحد أوجه ثلاثة ذكرها ابن الجزرى فى النشر فقال بعد الاستشكال بحديث الطبرانى السابق ما نصه:

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذه السبعة غير السبعة الأحرف التى ذكرها النبى ﷺ فى تلك الأحاديث، وذلك من حيث فسرها فى هذا الحديث فقال: «حلال وحرام ...» إلخ، وأمر بإحلال حلاله وتحريم حرامه... إلخ، ثم أكد ذلك بالأمر بقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ فدل على أن هذه غير تلك القراءات.

الثانى: أن السبعة الأحرف فى هذا الحديث هى هذه المذكورة فى الأحاديث الأخرى التى هى الأوجه والقراءات ويكون قوله: «حلال وحرام ...» إلخ: تفسيرًا للسبعة الأبواب.. والله أعلم.

الثالث: أن يكون قوله: «وحلال وحرام ...» إلخ لا تعلق له بالسبعة الأحرف، ولا بالسبعة الأبواب، بل إخبار عن القرآن: أى هو كذا وكذا، واتفق كونه بصفات سبع كذلك. اهـ.

والمتأمل فى هذه الأجوبة يرى أن الجواب الأول والثانى منها لا يصحان لأنهما يقتضيان أن الكتب الأخرى أنزلت على نوع واحد من الحلال والحرام ... إلخ.

وهذا مخالف للواقع، فإن التوراة فيها حلال وحرام، وأمر وزجر وأمثال، وغيرها، اللهم إلا أن يقال: إن المراد بالكتاب الأول بعض الكتب الأولى كالزبور لا كلها، كما تقدم فى كلام ابن جرير، لكن هذا بعيد عن ظاهر الخبر، فالأقرب أن يراد بالأحرف والأبواب القراءات وأن يكون قوله: «حلال وحرام...» إلخ، استئناف كلام كما هو الجواب الثالث.

على أن الحديث المرفوع المروى عن ابن مسعود منقطع كما تقدم، وقد روى موقوفًا عليه، ولا حجة فى الموقوف خصوصًا إذا عارض المرفوع الصحيح. وبهذا يعلم أن تفسير الأحرف السبعة بالأصناف لا يصح.

ينظر: رسالة: عبد التواب عبد الجليل: معنى الأحرف السبعة (٤٦-٥٢).

(١) فى م: قال.
(٢) فى م: سبحانه.
(٣) فى س: السبعة.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى ز: يثبت.

جبريلُ بحرفٍ واحدٍ قالَ [له][(١)] ميكائيلُ: استزدهُ. وأنه سأل الله تعالى التهوين على أمته، فأتاه على حرفين، وأمره[(٢)] ميكائيلُ بالاستزادةِ، [وأنه][(٣)] سألَ اللهَ تعالى التخفيفَ فأتاه بثلاثةٍ ولم يزل كذلك حتى[(٤)] بلغَ سبعةَ أحرفٍ».

وفى حديث أبى بكرة: «فَنظرتُ إِلَى مِيكائيلَ فَسكتَ فَعَلِمتُ أَنَّهُ قدِ انْتَهتْ العِدَّةُ» فدل[(٥)] على إرادة حقيقة العدد وانحصاره.

قال المصنف: ولى نيف وثلاثون سنة أمعن النظر فى هذا الحديث، حتى فتح الله على بشىء أرجو أن يكون هو الصواب[(٦)]، وذلك أنى تتبعت القراءات كلها، فإذا اختلافها يرجع إلى سبعة أوجه خاصة:

إما فى الحركات بلا تغير فى المعنى والصورة، نحو (البخل) بأربعة[(٧)] و (يحسب) بوجهين.

أو (بتغير)[(٨)] فى المعنى فقط، نحو: ﴿فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ﴾ [البقرة: ٣٧].

وإما فى الحروف [بتغير][(٩)] فى المعنى لا [فى][(١٠)] الصورة، نحو ﴿تَبْلُوا۟﴾ [يونس: ٣٠] ﴿تَتْلُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٢].

أو عكسه[(١١)] نحو ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ و﴿السراط﴾ [الفاتحة: ٦].

أو بتغييرهما نحو: ﴿أشد منكم﴾ و﴿مِنْهُمْ﴾ [غافر: ٢١].

وإما فى التقديم والتأخير، نحو ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١].

أو فى الزيادة والنقصان، نحو: ﴿وَوَصَّىٰ﴾ ﴿وأوصى﴾[(١٢)] [البقرة: ١٣٢]، و ﴿ٱلذَّكَرُ وَلَهُ ٱلْأُنثَىٰ﴾ [النجم: ٢١].

وأما نحو اختلاف الإظهار، والروم، والتفخيم[(١٣)]، والمد، والإمالة، والإبدال، والتحقيق: والنقل، وأضدادها، مما[(١٤)] يعبر عنه بالأصول - فليس من الخلاف الذى يتنوع فيه اللفظ أو المعنى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة فى أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا.

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م، د: فأمره.
(٣) زيادة من م.
(٤) فى ص: إلى أن.
(٥) فى م: قال.
(٦) فى د: صوابًا.
(٧) فى ص: البخل باثنين.
(٨) فى م: ويتغير.
(٩) سقط فى م.
(١٠) سقط فى م، ز.
(١١) فى م: وعكسه.
(١٢) فى ص: ﴿وسارعوا﴾، ﴿سارعوا﴾.
(١٣) فى م: التخفيف.
(١٤) فى ص: بما.

ثم رأيت الإمام أبا الفضل الرازى[١] حاول ما ذكرته، وكذلك ابن قتيبة، والله تعالى أعلم.

الخامس فى أن[٢] اختلاف[٣] هذه السبعة على أى وجه يتوجه؟

وهو يتوجه على أنحاء ووجوه مع السلامة من التضاد والتناقض:

فمنها[٤] ما يكون لبيان حكم مجمع عليه، كقراءة: ﴿وله أخ أو أخت من أم﴾ [النساء: ١٢]، فإنها تثبت[٥] أن الأخوة للأمومة[٦]، وهو مجمع عليه.

ومنها ما يكون مرجحًا لحكم اختلف فيه، كقراءة: ﴿أو تحرير رقبة مؤمنة﴾ [المائدة: ٨٩] فى كفارة اليمين ففيها[٧] ترجيح غير مذهب أبى حنيفة عليه.

ومنها ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين، كقراءتى[٨]: ﴿يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فيجمع بينهما بأن الحائض لا يقربها زوجها حتى تَطْهُرَ بانقطاع حيضها وتَطَّهَّر بالاغتسال.

ومنها ما يكون لاختلاف حكمين كقراءتى: ﴿وأرجلكم﴾ [المائدة: ٦] فجمع بينهما النبى ﷺ بأن المسح فرضُ لابسِ الخف، والغسل لغيره.

ومنها ما يكون حجة لقول أو مرجحًا إلى غير ذلك.

السادس فى هذه الأحرف على كم معنى تشتمل:

وهى راجعة إلى معنيين:

أحدهما: ما اختلف لفظه، واتفق معناه؛ نحو: ﴿أرشدنا﴾ و﴿اَهْدِنَا﴾ و﴿كَالْعِهْنِ﴾ و﴿الصوف﴾.

والثانى: ما اختلفا معًا؛ نحو: ﴿قَالَ رَبِّى﴾ [الأنبياء: ٤] و ﴿قُلْ رب﴾.

وبقى ما اتحد لفظه ومعناه مما يتنوع[٩] صفة النطق به، كالمدات،

---

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن بندار بن إبراهيم بن جبريل بن محمد بن على بن سليمان، أبو الفضل، الرازى، العجلى، الإمام المقرئ، شيخ الإسلام، الثقة، الورع، الكامل، مؤلف كتاب جامع الوقوف وغيره. قال عبد الغافر الفارسى فى تاريخه: كان ثقة جوالًا، إمامًا فى القراءات، أوحد فى طريقته، وكان لا ينزل الخوانق؛ بل يأوى إلى مسجد خراب فإذا عرف مكانه تركه، وإذا فتح عليه بشىء آثر به، وهو ثقة ورع، عارف بالقراءات والروايات، عالم بالأدب والنحو، وهو أشهر من الشمس، وأضوء من القمر، ذو فنون من العلم، ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وله شعر رائق فى الزهد. مات فى جمادى الأولى سنة أربع وخمسين وأربعمائة عن أربع وثمانين سنة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٦١).

(٢) فى م: فى بيان.

(٣) فى ص: الاختلاف.

(٤) فى ص: منها.

(٥) فى ص: ثبتت الأخوة، وفى د: بينت.

(٦) فى م: للأم يرثون.

(٧) فى ز: فيها.

(٨) فى ص، م: كقراءة.

(٩) فى ز: سوغ.

وتخفيف[(١)] الهمزات، وغيرهما من الأصول، فهذا لا يتنوع به اللفظ ولا المعنى؛ لأن لفظه متحد وكذا معناه.

وهذا ما أشار إليه ابن الحاجب بقوله: السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء.. وهو واهم فى: تفرقته بين حالتى نقله، وقطعه بتواتر الاختلاف اللفظى دون الأدائى، بل هما فى نقلهما واحد، وإذا ثبت ذلك فتواتر هذا أولى؛ إذ اللفظ لا يقوم إلا به، ونص على تواتر ذلك [كله][(٢)] الباقلانى وغيره من الأصوليين، ولم يسبق ابن الحاجب بذلك.

السابع فى أن هذه السبعة[(٣)] متفرقة فى القرآن:

ولا شك فى ذلك، بل وفى كل رواية، باعتبار ما اختاره المصنف فى وجه كونها سبعة أحرف، فمن قرأ [ولو][(٤)] بعض القرآن[(٥)] بقراءة معينة[(٦)] اشتملت على الأوجه المذكورة؛ فإنه [يكون قد][(٧)] قرأ بالأوجه[(٨)] السبعة، دون أن يكون قرأ بكل الأحرف السبعة.

وأما قول الدانى: «إن القارئ لرواية إنما قرأ ببعض السبعة» فمبنى[(٩)] على قوله: «إن الأحرف هى[(١٠)] اللغات المختلفة»، ولا شك أن [كل][(١١)] قارئ رواية لا يحرك[(١٢)] الحرف ويسكنه أو يرفعه أو ينصبه[(١٣)] أو يقدمه أو يؤخره[(١٤)] [لقارئ][(١٥)].

الثامن - فى أن المصاحف العثمانية اشتملت على جميع الأحرف السبعة:

وهذه مسألة عظيمة[(١٦)]، فذهب إلى ذلك جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين، قالوا: لأن الأمة يحرم عليها إهمال شىء من السبعة.

[وذهب الجمهور إلى أنها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة][(١٧)]. فقط، جامعة للعَرْضَةِ الأخيرة، لم تترك منها حرفًا[(١٨)]، وهو الظاهر؛ لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المستفيضة تدل[(١٩)] عليه.

---

(١) فى م: وتحقيق.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: السبع.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م: آية.
(٦) فى ص: آية معينة.
(٧) فى م: قد يكون.
(٨) فى م: الأوجه.
(٩) فى م: فبان على أن يكون قرأ.
(١٠) فى م: فى.
(١١) زيادة من م.
(١٢) فى ز: لا تحرك.
(١٣) فى د، ز: وبنصبه.
(١٤) فى د، ز، ص: ويؤخر.
(١٥) سقط فى م.
(١٦) فى م: مظلمة.
(١٧) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١٨) فى ز: لم يزل منها جزءًا، وفى ص: لم يترك منها حرفًا.
(١٩) فى ز: يدل.

وأجاب الطبرى عن الأول بأن قراءة الأحرف السبعة غير واجبة على الأمة، وقد جعل لهم الخيار فى أى حرف[١] قرءوا به، كما فى الأحاديث الصحيحة، [والمقصود الاختصار][٢].

التاسع - فى أن القراءات التى يقرأ بها [اليوم][٣] فى كل الأمصار جميع الأحرف السبعة أو بعضها:

وهذا ينبنى[٤] على ما تقدم، فعلى أنه[٥] [لا يجوز][٦] للأمة ترك شىء [مما تقدم][٧] من السبعة يدعى[٨] استمرارها بالتواتر إلى اليوم، وإلا فكل الأمة عصاة مخطئون، وأنت[٩] ترى ما فى هذا القول؛ فإن القراءات المشهورة اليوم عن السبعة، والعشرة، أو الثلاثة عشر، بالنسبة لما[١٠] كان مشهورًا فى الأعصار الأول، كنقطة فى بحر؛ وذلك أن القراء الذين أخذوا عن[١١] الأئمة المتقدمين لا يحصون والذين أخذوا عنهم أيضًا أكثر، وهلم جرًّا.

فلما كانت المائة الثالثة، اتسع الخرق وقل الضبط، فتصدى بعضهم لضبط ما رواه من القراءات[١٢]، فأول من جمع القراءات[١٣] فى كتاب: القاسم بن سلام، وجعلهم خمسة وعشرين قارئًا مع هؤلاء السبعة، وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين، وكان بعده أحمد ابن جبير[١٤]: جمع كتابًا فى قراءة الخمسة من كل مصر واحد، وتوفى سنة ثمان وخمسين ومائتين، وكان بعده القاضى إسماعيل المالكى[١٥] صاحب قالون، جمع فى كتابه عشرين

---

(١) فى م: قراءة حرف.
(٢) سقط فى م.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى ص: يبنى.
(٥) فى د: فإن من عنده أنه.
(٦) فى م: يجوز.
(٧) زيادة من د.
(٨) فى م: يرجى.
(٩) فى م: فأنت.
(١٠) فى م: إلى.
(١١) فى م: على.
(١٢) فى ص: القرآن.
(١٣) فى ص: القرآن.
(١٤) هو أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير أبو جعفر وقيل أبو بكر الكوفى نزيل أنطاكية، كان أصله من خراسان سافر إلى الحجاز والعراق والشام ومصر ثم أقام بأنطاكية فنسب إليها كان من أئمة القراء، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن الكسائى وعن سليم وعبيد الله بن موسى وكردم المغربى وإسحاق المسيبى صاحبى نافع وعبد الوهاب بن عطاء واليزيدى، وعائذ بن أبى عائذ وحجاج بن محمد الأعور والحسين بن عيسى وعمرو بن ميمون القناد. وعبد الرزاق بن الحسن وعلى بن يوسف وعبيد الله بن صدقة وموسى بن جمهور ومحمد بن سنان الشيزرى، توفى سنة ثمان وخمسين ومائتين يوم التروية ودفن يوم عرفة بعد الظهر بباب الجنان. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٢).
(١٥) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل القاضى، أبو إسحاق. ولد فى البصرة ونشأ بها واستوطن بغداد، فقيه على مذهب مالك. كان إمامًا علامة فى سائر الفنون والمعارف، فقيهًا محصلًا، على =

قارئًا منهم هؤلاء السبعة، وتوفى سنة اثنتين وثمانين، وكان بعده أبو جعفر بن جرير الطبرى، جمع فى كتابه نيفًا وعشرين قراءة، وتوفى سنة عشر وثلاثمائة، وكان بعده الداجونى[(١)]، جمع كتابًا فى القراءات وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة، وتوفى[(٢)] سنة أربع وعشرين[(٣)] أى: بعد ثلاثمائة، وكان بعده ابن مجاهد أول من اقتصر على هؤلاء السبعة، وألف الناس فى زمانه وبعده كثيرًا.

كل ذلك ولم يكن بالمغرب شىء من هذه القراءات إلى أواخر المائة الرابعة، رحل منها جماعة، وفى الخمسمائة رحل الحافظ أبو عمرو الدانى، وتوفى سنة أربع وأربعين وأربعمائة، وهذا «جامع البيان» له فيه أكثر من خمسمائة رواية وطريق، وفى هذه الحدود رحل من المغرب ابن جبارة الهذلى إلى المشرق، وطاف البلاد حتى انتهى إلى ما وراء النهر، وألف كتابه: «الكامل» جمع فيه خمسين قراءة وألفًا وأربعمائة وتسعًا وخمسين رواية وطريقًا، قال فيه: «فجملة من لقيت فى هذا العلم ثلاثمائة وخمسة وستون شيخًا، من آخر المغرب إلى باب فرغانة يمينًا وشمالًا وجبلًا وبحرًا»، وتوفى سنة خمس وستين وأربعمائة.

= درجة الاجتهاد، وحافظًا معدودًا فى طبقات القراء وأئمة اللغة. ينتسب إلى بيت تردد العلم فيه مدة تزيد على ثلاثمائة سنة. تفقه بابن المعدل، وتفقه به النسائى وابن المنتاب وآخرون. شرح مذهب مالك ولخصه واحتج له. ولى قضاء بغداد، وأضيف له قضاء المدائن والنهروانات، ثم ولى قضاء القضاة إلى أن توفى فجأة ببغداد سنة ٢٨٤ أو ٢٨٣هـ.

من تصانيفه: (المبسوط) فى الفقه، و (الأموال والمغازى) و (الرد على أبى حنيفة)، و (الرد على الشافعى) فى بعض ما أفتيا به.

ينظر: الديباج المذهب ص (٩٢)، وشجرة النور الزكية ص (٦٥)، والأعلام للزركلى (١/ ٣٠٥).

(١) هو محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد بن سليمان، أبو بكر الضرير الرملى، من رملة لد، يعرف بالداجونى الكبير، إمام كامل ناقل رحال مشهور ثقة، أخذ القراءة عرضًا وسماعًا عن الأخفش ابن هارون ومحمد بن موسى الصورى وابن الحويرس والبيسانى وابن ماموية وموسى بن جرير وعبد الله بن جبير وعبد الرزاق بن الحسن وعبد الله بن أحمد بن سليمان والعباس بن الفضل بن شاذان وأحمد بن عثمان بن شبيب وإسحاق الخزاعى وأبى ربيعة فيما ذكره الهذلى روى القراءة عنه عرضًا وسماعًا العباس بن محمد الرملى يعرف بالداجونى الصغير وهو ابن خالة أبى بكر هذا وبه عرف وأحمد بن نصر الشذائى وزيد بن على بن أبى بلال وأحمد بن بلال ويوسف بن بشر بن آدم وأحمد العجلى وعبد الله بن محمد بن فورك وسمع منه الحروف أحمد بن محمد النحاس والحسن بن رشيق وحدث عنه ابن مجاهد وحدث هو عن ابن مجاهد، وصنف كتابًا فى القراءات، قال الدانى: إمام مشهور ثقة مأمون حافظ ضابط رحل إلى العراق وإلى الرى بعد سنة ثلاثمائة. مات فى رجب سنة أربع وعشرين وثلاثمائة عن إحدى وخمسين سنة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٧٧).

(٢) فى د: توفى.

(٣) فى د: أربعة وعشرين، فى ز، م: وعشرين.

وفى هذا العصر كان أبو معشر الطبرى بمكة مؤلف «التلخيص فى [القراءات][(١)] الثمان» و«سوق العروس» فيه ألف وخمسمائة وخمسون رواية وطريقًا، وتوفى سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. ولم يجمع أحد أكثر من هذين، إلا أبو القاسم الإسكندرانى[(٢)]؛ فإنه جمع فى كتابه «الجامع الأكبر والبحر الأزخر» سبعة آلاف رواية وطريقًا، وتوفى سنة تسع وعشرين وستمائة.

ولم ينكر أحد على هؤلاء المصنفين، ولا زعم أنهم مخالفون لشىء من الأحرف السبعة، بل ما زالت علماء الأمة يكتبون خطوطهم وشهاداتهم فى الإجازات بمثل هذه الكتب والقراءات.

وقد ادعى بعض من لا علم عنده أن الأحرف السبعة هى قراءة[(٣)] هؤلاء [السبعة][(٤)]، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هى التى فى «الشاطبية» و«التيسير»، وأنها[(٥)] هى المشار إليها فى الحديث، وكثير منهم يسمى ما عدا ما فى الكتابين شاذًّا وربما كان كثير مما فى غيرهما عن[(٦)] غير هؤلاء السبعة أصح [من كثير مما فيهما][(٧)] وسبب الاشتباه عليهم: اتفاق[(٨)] الكتابين مع الحديث على لفظ السبعة؛ ولذلك[(٩)] كره كثير اقتصار ابن مجاهد على سبعة، وقالوا: ليته زاد أو نقص؛ ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة.

قال أبو العباس المهدوى: ولقد فعل مسبع هؤلاء[(١٠)] السبعة ما لا ينبغى له أن يفعل، وأشكل على العامة حتى جهلوا ما لم يسعهم جهلُه.

---

(١) زيادة من م.

(٢) هو عيسى بن عبد العزيز بن عيسى بن عبد الواحد الموفق أبو القاسم بن الوجيه أبى محمد اللخمى، الشريشى الأصل ثم الإسكندرى المالكى، إمام فى القراءات كبير، جمع فأوعى، ولكنه خلط كثيرًا، وأتى بشيوخ لا تعرف، وأسانيد لا توصف، فضعف بسبب ذلك واتهم بالكذب. قال الحافظ أبو عمرو بن الحاجب: كان ابن عيسى لو رأى ما رأى قال هذا سماعى أولى من هذا الشيخ إجازة. ويقول جمعت كتابًا فى القراءات فيه أربعة آلاف رواية، ولم يكن أهل بلده يثنون عليه، وكان فاضلًا مقرئًا كيس الأخلاق، مكرمًا لأهل العلم، قلت أما هذا الكتاب فإنه سماه الجامع الأكبر والبحر الأزخر يحتوى على سبعة آلاف رواية وطريق. وقد بالغ الحافظ الذهبى فى قوله: «هذا رجل قليل الحياء مكابر الحس فأين السبعة آلاف رواية فالقراء كلهم الذين فى التواريخ ما أظنهم يبلغون ثلاثة آلاف رجل» انتهى. توفى فى جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين وستمائة بالإسكندرية رحمه الله تعالى. ينظر: غاية النهاية (١/ ٦٠٩).

(٣) فى م: قراءات.

(٤) سقط فى م.

(٥) فى م: وإنما.

(٦) فى د: من.

(٧) فى م: مما فى كثير فيهما.

(٨) فى م: اتفاقهما.

(٩) فى د، ز: وكذلك.

(١٠) فى م: هذه.

قال الإمام أبو محمد مكى: وقد ذكر الناس من الأئمة فى كتبهم أكثر من سبعين، [ممن هو أعلى](١) رتبة وأجل قدرًا من هؤلاء السبعة، فترك(٢) أبو حاتم [ذكر](٣) حمزة والكسائى، وابن عامر، وزاد نحو عشرين رجلًا ممن [هو](٤) فوق السبعة، وزاد الطبرى عليها نحو خمسة [عشر](٥)، وكذلك إسماعيل القاضى، فكيف يظن عاقل أن قراءة كل من هذه السبعة أحد الحروف السبعة؟ هذا تخلف عظيم، أكان ذلك يغض من الشارع أم كيف كان؟ وكيف ذلك والكسائى إنما أُلْحِقَ بالسبعة فى زمن المأمون(٦) وكان السابع يعقوب، فأثبتوا الكسائى عوضه.

قال الدانى: وإن القراء السبعة ونظائرهم متَّبعون فى جميع قراءتهم الثابتة عنهم التى لا شذوذ فيها.

وقال الهذلى: وليس لأحد أن يقول: لا تكثروا من الروايات، ويسمى ما لم يتصل إليه من القراءات شاذًّا لأنه(٧) ما من قراءة قرئت ولا رواية إلا وهى صحيحة إذا وافقت رسم الإمام، ولم تخالف الإجماع.

وقال الإمام أبو بكر بن العربى(٨) فى «قبسه»: وليست هذه الروايات بأصل

---

(١) فى م: من أعلى.

(٢) فى د، ص: وقد ترك جماعة ذكر بعض هؤلاء السبعة.

(٣) سقط فى م. (٤) زيادة من م، د.

(٥) زيادة من د، ص.

(٦) هو عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدى بن أبى جعفر المنصور، أبو العباس: سابع الخلفاء من بنى العباس فى العراق؛ وأحد أعاظم الملوك، فى سيرته وعلمه وسعة ملكه. نفذ أمره من إفريقية إلى أقصى خراسان وما وراء النهر والسند. وعرفه المؤرخ ابن دحية بالإمام العالم المحدث النحوى اللغوى. ولى الخلافة بعد خلع أخيه الأمين سنة ١٩٨ هـ فتمم ما بدأ به جده المنصور من ترجمة كتب العلم والفلسفة. وأتحف ملوك الروم بالهدايا سائلًا أن يصلوه بما لديهم من كتب الفلاسفة، فبعثوا إليه بعدد كبير من كتب أفلاطون وأرسطاطاليس وأبقراط وجالينوس وإقليدس وبطليموس وغيرهم، فاختار لها مهرة التراجمة، فترجمت. وحض الناس على قراءتها، فقامت دولة الحكمة فى أيامه. وقرب العلماء والفقهاء والمحدثين والمتكلمين وأهل اللغة والأخبار والمعرفة بالشعر والأنساب. وأطلق حرية الكلام للباحثين وأهل الجدل والفلاسفة، لولا المحنة بخلق القرآن، فى السنة الأخيرة من حياته. وكان فصيحًا مفوهًا، واسع العلم، محبًّا للعفو. وأخباره كثيرة جمع بعضها فى مجلد مطبوع صفحاته ٣٨٤ من «تاريخ بغداد» لابن أبى طيفور، وكتاب «عصر المأمون» لأحمد فريد الرفاعى. وله من التواقيع والكلم ما يطول مدى الإشارة إليه. توفى فى «بذندون» ودفن فى طرسوس سنة ٢١٨هـ. ينظر: الأعلام (٤/١٤٢)، وتاريخ بغداد (١٠/١٨٣).

(٧) فى ص، د، ز: لأن.

(٨) هو محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، المعروف بابن العربى. حافظ متبحر، وفقيه، من أئمة المالكية، بلغ رتبة الاجتهاد. رحل إلى المشرق، وأخذ عن الطرطوشى والإمام أبى حامد الغزالى،

التعيين[١] بل ربما خرج عنها ما هو مثلها أو فوقها، كحرف أبى جعفر المدنى. وقال ابن حزم فى آخر «السيرة» كذلك، وقال البغوى[٢]: فما يوافق[٣] الخط مما قرأ به القراء المعروفون الذين خَلَفوا الصحابة والتابعين. ثم عدَّد[٤] العشرة إلا خلفًا.

وقال: قد[٥] كثرت قراءة هؤلاء؛ للاتفاق على جواز القراءة[٦] بها.

وقال الإمام أبو العلاء الهمذانى[٧] فى أول «تذكرته»: أما بعد، فهذه تذكرة فى اختلاف القراء العشرة الذين اقتدى الناس بقراءاتهم، وتمسكوا فيها بمذاهبهم.

وقال [إمام عصره][٨] ابن تيمية: لا نزاع بين العلماء المعتبرين أن الأحرف السبعة ليست قراءة[٩] السبعة، ولذلك[١٠] لم يتنازع[١١] العلماء فى أنه [لا][١٢] يتعين أن يقرأ بهذه القراءات[١٣] المعينة، بل من ثبت عنده قراءة الأعمش أو يعقوب[١٤] ونحوهما فله أن يقرأ بها بلا نزاع، بل أكثر العلماء الذين أدركوا قراءة حمزة -كسفيان بن عيينة[١٥]، وأحمد

= ثم عاد إلى مراكش، وأخذ عنه القاضى عياض وغيره. أكثر من التأليف. وكتبه تدل على غزارة علم وبصر بالسنة.

من تصانيفه: «عارضة الأحوذى شرح الترمذى»، و «أحكام القرآن»، و «المحصول فى علم الأصول»، و «مشكل الكتاب والسنة» توفى سنة ٥٤٣هـ. ينظر: شجرة النور الزكية (ص ١٣٦)، والأعلام للزركلى (٧/ ١٠٦)، والديباج (ص ٢٨١).

(١) فى م، د: للتعيين.

(٢) هو الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء، البغوى، شافعى، فقيه، محدث، مفسر، نسبته إلى «بغشور» من قرى خراسان بين هراة ومرو.

من مصنفاته «التهذيب» فى فقه الشافعية، و «شرح السنة» فى الحديث، و «معالم التنزيل» فى التفسير توفى سنة ٥١٠هـ. ينظر: الأعلام للزركلى (٢/ ٢٨٤)، وابن الأثير (٦/ ١٠٥).

(٣) فى م: فما وافق، وفى د: فيما يوافق. (٤) فى م: عد.

(٥) فى د: ومد. (٦) فى م: القراءات.

(٧) فى م: الهذلى. وهو الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل، الإمام الحافظ، الأستاذ، أبو العلاء الهمذانى العطار، شيخ همذان، وإمام العراقيين، ومؤلف كتاب الغاية فى القراءات العشر، وأحد حفاظ العصر، ثقة، دين، خير، كبير القدر، اعتنى بهذا الفن أتم عناية، وألف فيه أحسن كتب، كالوقف والابتداء والمآت والتجويد، وأفرد قراءات الأئمة أيضًا، كل مفردة فى مجلد، وألف كتاب الانتصار فى معرفة قراء المدن والأمصار، ومن وقف على مؤلفاته علم جلالة قدره. توفى فى تاسع عشر جمادى الأولى سنة تسع وستين وخمسمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٠٤).

(٨) سقط فى د. (٩) فى م: قراءات.

(١٠) فى ز: وكذلك. (١١) فى ز، م: لم تتنازع.

(١٢) سقط فى م. (١٣) فى د: القراءة.

(١٤) فى ص: ويعقوب.

(١٥) هو سفيان بن عيينة بن أبى عمران، أبو محمد، الهلالى، الكوفى. سكن مكة، أحد الثقات الأعلام، أجمعت الأمة على الاحتجاج به، وكان قوى الحفظ، وقال الشافعى: ما رأيت أحدًا من =

ابن حنبل، وبشر بن الحارث[١] وغيرهم- يختارون قراءة أبى جعفر، وشيبة بن نصاح[٢]، وقراءة شيوخ يعقوب على قراءة حمزة. ثم أطال فى ذلك.

وقال أبو حيان الأندلسى: وهل هذه المختصرات، كـ «التيسير» و «الشاطبية» و«العنوان» وغيرها، بالنسبة لما اشتهر من قراءات الأئمة السبعة إلا نزر من كثر، وقطرة من قطر؟ وأطال جدًّا.

وقال الحافظ الذهبى[٣]: وما رأينا أحدًا أنكر الإقراء بمثل قراءة يعقوب وأبى جعفر.

وقال الحافظ أبو عمرو: سمعت طاهر بن غلبون[٤] يقول: إمام جامع البصرة لا يقرأ إلا

= الناس فيه جزالة العلم ما فى ابن عيينة، وما رأيت أحدًا فيه من الفتيا ما فيه ولا أكفّ عن الفتيا منه. روى عن عبد الملك بن عمير وحميد الطويل وحميد بن قيس الأعرج وسليمان الأحول وغيرهم. وروى عنه الأعمش وابن جريج وشعبة والثورى ومحمد بن إدريس الشافعى وغيرهم توفى سنة ١٩٨هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١١٧)، وميزان الاعتدال (٢/ ١٧٠)، وشذرات الذهب (١/ ٣٥٤).

(١) هو بشر بن الحارث بن على بن عبد الرحمن المروزى، أبو نصر، المعروف بالحافى: من كبار الصالحين. له فى الزهد والورع أخبار، وهو من ثقات رجال الحديث، من أهل «مرو» سكن بغداد وتوفى بها. قال المأمون: لم يبق فى هذه الكورة أحد يستحى منه غير هذا الشيخ بشر بن الحارث توفى سنة ٢٢٧هـ. ينظر: الأعلام (٢/ ٥٤)، وتاريخ بغداد (٧/ ٦٧ - ٨٠)، ووفيات الأعيان (١/ ٩٠).

(٢) هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب إمام ثقة مقرئ المدينة مع أبى جعفر وقاضيها ومولى أم سلمة رضى الله عنها مسحت على رأسه ودعت له بالخير، وقال الحافظ أبو العلاء هو من قراء التابعين الذين أدركوا أصحاب النبى ﷺ وأدرك أم المؤمنين عائشة وأم سلمة زوجى النبى ﷺ ودعتا الله تعالى له أن يعلمه القرآن وكان ختن أبى جعفر على ابنته ميمونة. انتهى. وهو أول من ألف فى الوقوف وكتابه مشهور، مات سنة ثلاثين ومائة فى أيام مروان بن محمد وقيل سنة ثمان وثلاثين ومائة فى أيام المنصور. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٢٩ - ٣٣٠).

(٣) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله، شمس الدين الذهبى. تركمانى الأصل من أهل دمشق. شافعى. إمام حافظ مؤرخ، كان محدث عصره. سمع عن كثيرين بدمشق وبعلبك ومكة ونابلس. برع فى الحديث وعلومه. وكان يرحل إليه من سائر البلاد. وكان فيه ميل إلى آراء الحنابلة، ويمتاز بأنه كان لا يتعدى حديثًا يورده حتى يبين ما فيه من ضعف متن، أو ظلام إسناد، أو طعن فى روايته.

من تصانيفه «الكبائر»، و «تاريخ الإسلام» فى واحد وعشرين مجلدًا، و «تجريد الأصول فى أحاديث الرسول» توفى سنة ٧٤٨هـ. ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٢١٦)، والنجوم الزاهرة (١٠/ ١٨٣)، ومعجم المؤلفين (٨/ ٢٨٩).

(٤) هو طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك، أبو الحسن الحلبى، نزيل مصر، أستاذ عارف، وثقة ضابط، وحجة محرر، شيخ الدانى، ومؤلف التذكرة فى القراءات الثمان، أخذ القراءات عرضًا عن أبيه وعبد العزيز بن على ثم رحل إلى العراق فقرأ بالبصرة على محمد بن يوسف ابن نهار الحرتكى وعلى بن محمد الهاشمى وعلى بن محمد بن خشنام المالكى وسمع الحروف مع أبيه من إبراهيم بن محمد بن مروان وعتيق بن ما شاء الله وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن محمد =

ليعقوب.

وقال الكواشى[(١)] فى تفسيره: ما اجتمعت فيه الشروط الثلاثة فهو من الأحرف السبعة، سواء وردت عن سبعة أو سبعة آلاف.

وقال المصنف: كتبت للإمام العلامة السبكى استفتاء وصورته: ما[(٢)] تقول السادة العلماء أئمة الدين وعلماء المسلمين فى القراءات العشر[(٣)] التى يقرأ بها اليوم، هل هى متواترة أم غير متواترة؟ وهل كل ما انفرد به واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا؟

وإذا كانت متواترة فما يجب على من جحدها أو حرَّفها[(٤)]؟

فأجابنى: الحمد لله، القراءات السبع التى اقتصر عليها الشاطبى، والثلاثة[(٥)] التى هى قراءة أبى جعفر، [ويعقوب، وخلف][(٦)]، متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ لا يكابر فى شىء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شىء منها مقصورًا على من قرأ بالروايات، بل هى متواترة عند كل مسلم يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله» ولو كان مع ذلك عاميًّا[(٧)] جلفًا لايحفظ من القرآن حرفًا، ولهذا تقرير طويل وبرهان عريض لا يسع[(٨)] هذه الورقة شرحه.

وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله، ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين، لا تتطرق الظنون [إليه][(٩)] ولا الارتياب إلى شىء منه، والله تعالى أعلم. [وهنا نمسك

= ابن المفسر وأبى الفتح بن بدهن وسمع سبعة ابن مجاهد من أبى الحسن على بن محمد بن إسحاق الحلبى المعدل عنه، روى القراءات عنه عرضًا وسماعًا الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد وإبراهيم ابن ثابت الإقليسى، وأحمد بن بابشاذ الجوهرى، وأبو الفضل عبد الرحمن الرازى، وأبو عبد الله محمد بن أحمد القزوينى، قال الدانى: لم ير فى وقته مثله فى فهمه وعلمه مع فضله وصدق لهجته. توفى بمصر لعشر مضين من شوال سنة تسع وتسعين وثلاثمائة. ينظر: غاية النهاية (١/ ٣٣٩).

(١) هو أحمد بن يوسف بن حسن بن رافع، الإمام أبو العباس الكواشى الموصلى المفسر، عالم زاهد كبير القدر، ولد سنة تسعين وخمسمائة، وقرأ على والده، وروى والده الحروف عن عبد المحسن ابن خطيب الموصل، بسماعه من يحيى بن سعدون القرطبى، وقدم دمشق وأخذ عن السخاوى، وسمع تفسيره والقراءات منه: محمد بن على بن خروف الموصلى، وأبو بكر المقصاتى - سوى من الفجر إلى آخره - توفى سابع عشر جمادى الآخرة سنة ثمانين وستمائة. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٥١).

(٢) فى ص: ماذا.

(٣) فى م: العشرة.

(٤) فى م: وحرفها.

(٥) فى م: أو الثلاثة.

(٦) زيادة من ز.

(٧) فى م: عاصيًا.

(٨) فى ز: لا يتسع، وفى ص: ولا يسع.

(٩) زيادة من د.

العنان، فقد خرجنا عن الإيجاز][1].

العاشر فى حقيقة اختلاف هذه السبعة المذكورة فى[2] الحديث وفائدته[3]:

فأما[4] الاختلاف: فلا نزاع أنه اختلاف تنوع[5] وتغاير، لا اختلاف تضاد وتناقض؛ فإنه مُحَالٌ فى كتاب[6] الله تعالى، وقد استقرئ فوجد لا يخلو من ثلاثة أوجه:

أحدها: اختلاف اللفظ دون المعنى، كالاختلاف فى «الصراط» و«عليهم» و«القدس» و«يحسب» ونحوه مما هو لغات.

ثانيها: اختلافهما مع جواز اجتماعهما، نحو: ﴿مَـٰلِكِ﴾ و﴿ملك﴾[7] [الفاتحة: ٤]؛ لأن المراد هو الله سبحانه وتعالى؛ لأنه مالك وملك[8].

ثالثها: اختلافهما مع امتناع اجتماعهما فى شىء واحد، بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضى التضاد، نحو: ﴿وظنوا أنهم قد كُذِّبوا﴾ [يوسف: ١١٠]، ﴿وإن كان مكرهم لَتزولُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، و ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا فُتِنُواْ﴾ [النحل: ١١٠].

فالمعنى على التشديد: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، وعلى التخفيف: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كَذَبُوهم فيما أخبروهم به، فالظن[9] فى الأولى تيقن، والضمائر الثلاثة للرسل، وفى الثانية شك، والثلاثة للمرسل إليهم.

والمعنى على رفع «لَتزولُ» أن «إِنْ» مخففة[10] من الثقيلة، أى: وإن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع[11] منه الجبال الراسيات من مواضعها، وعلى نصبه[12] جعلها نافية، أى: ما كان مكرهم وإن تعاظم ليزول[13] منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام. ففى الأولى[14] [الجبال][15] حقيقة، وفى الثانية مجاز[16].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٢) زاد فى م: هذا.
(٣) فى ص: وفائدتها.
(٤) فى ص: أما.
(٥) فى د: نوع.
(٦) فى د، ص: كلام.
(٧) فى د، ص، م: ملك ومالك.
(٨) فى د، ص، م: ملك ومالك.
(٩) فى م: والظن.
(١٠) فى م، د: المخففة.
(١١) فى م: تقلع، وفى د: يقتلع.
(١٢) فى د: نصبها.
(١٣) فى ز: لتزول.
(١٤) فى ص: الأول.
(١٥) سقط فى م.
(١٦) قرأ العامة بكسر لام «لتزول» الأولى، والكسائى بفتحها فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه:
أحدها: أنها نافية، واللام بعدها لام الجحود؛ لأنها بعد كون منفى، وفى «كان» حينئذ قولان:
أحدهما: أنها تامة، والمعنى، تحقير مكرهم، وأنه ما كان لتزول منه الشرائع التى كالجبال فى ثبوتها وقوتها.
ويؤيد كونها نافية قراءة عبد الله: ﴿وما كان مكرهم﴾.
=

وعلى بناء «فُتِنوا» للمفعول، يعود الضمير للذين هاجروا، وفى الثانية[١] إلى الأخسرين.

وأما فائدة اختلاف القراءات فكثير غير ما تقدم:

منها ما فى ذلك من نهاية البلاغة، وكمال الإعجاز، وغاية الاختصار؛ إذ كل قراءة بمنزلة آية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة يقوم[٢] مقام آيات، ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدتها لم يَخْفَ ما كان فى ذلك من التطويل.

ومنها ما فى ذلك من عظيم البرهان وواضح[٣] الدلالة؛ إذ هو مع كثرة [هذا الاختلاف][٤] لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض، بل كله[٥] يصدق بعضه بعضًا، ويبينه ويشهد له.

= القول الثانى: أنها ناقصة، وفى خبرها القولان المشهورون بين البصريين والكوفيين، هل هو محذوف، واللام متعلقة به وإليه ذهب البصريون؟ أو هو اللام، وما جرته كما هو مذهب الكوفيين؟

الوجه الثانى: أن تكون المخففة من الثقيلة.

قال الزمخشرى: «وإن عظم مكرهم وتبالغ فى الشدة، فضرب زوال الجبال منه مثلًا لتفاقمه وشدته، أى: وإن كان مكرهم معدًّا لذلك».

وقال ابن عطية: «ويحتمل عندى أن يكون معنى هذه القراءة: تعظيم مكرهم، أى: وإن كان شديدًا إنما يفعل ليذهب به عظام الأمور»، فمفهوم هذين الكلامين أنها مخففة؛ لأنه إثبات.

والثالث: أنها شرطية، وجوابها محذوف، أى: وإن كان مكرهم مقدرًا لإزالة أشباه الجبال الرواسى، وهى المعجزات والآيات، فالله مجازيهم بمكرهم، وأعظم منه.

وقد رجح الوجهان الأخيران على الأول، وهو: أنها نافية؛ لأن فيه معارضة لقراءة الكسائى فى ذلك؛ لأن قراءته تؤذن بالإثبات، وقراءة غيره تؤذن بالنفى.

وقد أجاب بعضهم عن ذلك: بأن الجبال فى قراءة الكسائى مشار بها إلى أمور عظام غير الإسلام ومعجزاته، لمكرهم صلاحية إزالتها، وفى قراءة الجماعة مشار بها إلى ما جاء به النبى المختار - صلوات الله وسلامه عليه - من الدين الحق، فلا تعارض إذ لم يتواردا على معنى واحد نفيًا، وإثباتًا.

وأما قراءة الكسائى ففى: «إن» وجهان:

مذهب البصريين أنها المخففة واللام فارقة، ومذهب الكوفيين أنها نافية، واللام بمعنى: «إلا» وقد تقدم تحقيق المذهبين.

وقرأ عمر، وعلى، وعبد الله، وزيد بن على، وأبو سلمة وجماعة - رضى الله عنهم - ﴿وإن كاد مكرهم لَتزول﴾ كقراءة الكسائى، إلا أنهم جعلوا مكان نون: «كان» دالًا، فعل مقاربة، وتخريجها كما تقدم، ولكن الزوال غير واقع.

وقرئ: ﴿لَتزولَ﴾ بفتح اللامين، وتخريجها على إشكالها أنها جاءت على لغة من لا يفتح لام كى. ينظر اللباب (١١/ ٤١٢، ٤١٣).

(١) فى د، ز، ص: التسمية.

(٢) فى م: تقوم.

(٣) فى م: وأوضح.

(٤) فى م: الخلاف.

(٥) فى د: كل.

ومنها سهولة حفظه وتيسير نقله؛ فإن حفظ كلمة ذات أوجه أسهل وأقرب من حفظ كلمات[١] تؤدى معانى[٢] تلك القراءات، لا سيما ما اتفق خطه[٣] فإنه أسهل حفظًا وأيسر لفظًا.

ومنها غير ذلك[٤]، وليس هذا محل التطويل، وبالله التوفيق[٥].

ص: قَامَ بِهَا أَئِمَّةُ الْقُرْآنِ وَمُحْرِزُو التَّحْقِيقِ وَالْإِتْقَانِ

ش: (قام أئمة القرآن) فعلية لا محل لها، و(بها) يتعلق بـ(قام) و (محرزو) عطف على (أئمة)، و(التحقيق) مضاف إليه، (والإتقان) عطف [على (التحقيق)][٦]. أى: قام بالقراءات والروايات وغيرها، أو قام بالقراءة أئمة القرآن الضابطون[٧] له، والذين أحرزوا - أى: ضموا وجمعوا[٨] - تحقيق هذا العلم وإتقانه، والذين نقل عنهم وجوه القراءات كثير فى كل عصر، لا يكادون يحصون:

فمنهم من الصحابة المهاجرين: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلى، وطلحة[٩]، وسعد[١٠]، وابن مسعود، وحذيفة، وسالم مولى أبى حذيفة[١١]، وأبو هريرة، وابن عمر،

---

(١) فى م: لكلمات.
(٢) فى م: إلى معانى.
(٣) فى م: لفظه.
(٤) زاد فى م: مما يطول.
(٥) فى ص: وبالله المستعان والتوفيق.
(٦) فى م: عليه.
(٧) فى ز: الضابطين.
(٨) فى م: أو جمعوا.
(٩) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشى رضى الله عنه، أبو محمد، صحابى، شجاع. وهو أحد العشرة المبشرين، وأحد الستة أصحاب الشورى، وأحد الثمانية السابقين إلى الإسلام، ويقال له «طلحة الجود» و «طلحة الخير» و «طلحة الفياض» وكل ذلك لقبه به رسول الله ﷺ فى مناسبات مختلفة.
شهد أحدًا وثبت مع رسول الله ﷺ، وبايعه على الموت، فأصيب بأربعة وعشرين جرحًا، ووقى النبى ﷺ بنفسه واتقى النبل عنه بيده حتى شلت إصبعه، شهد الخندق وسائر المشاهد، وكانت له تجارة وافرة مع العراق. روى عن النبى ﷺ وعن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما وغيرهم. وعنه أولاده: محمد وموسى ويحيى وعمران وعائشة ومالك بن أوس بن الحدثان وغيرهم توفى سنة ٣٦هـ. ينظر: الإصابة (٢/ ٢٢٩)، والاستيعاب (٢/ ٧٦٤)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٠)، والأعلام (٣/ ٣٣١).
(١٠) هو سعد بن مالك، واسم مالك أهيب بن عبد مناف بن زهرة، أبو إسحاق، قرشى. من كبار الصحابة. أسلم قديمًا وهاجر، وكان أول من رمى بسهم فى سبيل الله. وهو أحد الستة أهل الشورى. وكان مجاب الدعوة. تولى قتال جيوش الفرس وفتح الله على يديه العراق. اعتزل الفتنة أيام على ومعاوية. توفى بالمدينة سنة ٥٥هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٤٨٤).
(١١) هو سالم مولى أبى حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس. أحد السابقين الأولين. قال البخارى: مولاته امرأة من الأنصار. ينظر: الإصابة فى تمييز الصحابة (٣/ ١١)، أسد الغابة ت (١٨٩٢)، الاستيعاب ت (٨٨٦).

وابن عباس، وعمرو بن العاص وابنه عبد الله، ومعاذ، وابن الزبير، وعبد الله ابن السائب[(١)]، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة.

ومن الأنصار: أبى بن كعب[(٢)]، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو الدرداء[(٣)]، وأبو زيد[(٤)]، ومُجَمِّع بن حارثة[(٥)]، وأنس بن مالك.

فهؤلاء كلهم جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ.

ومن التابعين بمكة: عبيد بن عمير[(٦)]، وعطاء[(٧)]، وطاوس[(٨)]،

---

(١) هو عبد الله بن السائب بن أبى السائب صيفى بن عابد بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومى القارئ، توفى بمكة قبل ابن الزبير. ينظر: الخلاصة (٢/ ٥٩).

(٢) هو أبى بن كعب بن قيس بن عبيد، أبو المنذر، من بنى النجار، من الخزرج، صحابى، أنصارى كان من كتاب الوحى، وشهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكان يفتى على عهده، وشهد مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقعة الجابية، وأمره عثمان رضى الله عنه بجمع القرآن، فاشترك فى جمعه. وله فى الصحيحين وغيرهما ١٦٤ حديثًا وآخى النبى ﷺ بين أبى بن كعب وطلحة بن عبيد الله رضى الله عنهما، وعن أنس بن مالك عن النبى ﷺ، قال: «أقرأ أمتى أبى بن كعب» توفى سنة ٢١هـ. ينظر: الاستيعاب (١/ ٦٥)، والإصابة (١/ ١٩)، وأسد الغابة (١/ ٤٩) وطبقات ابن سعد (٣/ ٤٩٨)، والأعلام (١/ ٧٨).

(٣) هو عويمر بن مالك بن قيس بن أمية، أبو الدرداء الأنصارى. من بنى الخزرج صحابى، كان قبل البعثة تاجرًا فى المدينة، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك. ولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وهو أول قاض بها. قال ابن الجزرى: كان من العلماء الحكماء. وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظًا على عهد النبى ﷺ بلا خلاف. مات بالشام سنة ٣٢هـ، له فى كتب الحديث ١٧٩ حديثًا. ينظر: الاستيعاب: (٣/ ١٢٢٧)، والإصابة (٣/ ٤٥)، وأسد الغابة (٤/ ١٥٩)، والأعلام (٥/ ٢٨١).

(٤) هو عمرو بن أخطب بن رفاعة الأنصارى أبو زيد البصرى. له أحاديث. انفرد له مسلم بحديث. وعنه علباء بن أحمر وأبو قلابة. ينظر تهذيب الكمال (٢/ ٢٨٠).

(٥) هو مجمع بن جارية بن عامر بن مجمع بن العطاف، الأوسى الأنصارى، صحابى. هو أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ إلا يسيرًا منه. روى عن النبى ﷺ. وعنه ابنه يعقوب، وابن أخيه عبد الرحمن بن يزيد بن جارية، وأبو الطفيل عامر بن واثلة. ويقال: إن عمر رضى الله عنه بعثه أيام خلافته إلى أهل الكوفة يعلمهم القرآن توفى نحو ٥٠هـ. ينظر: الإصابة (٣/ ٣٦٦)، وأسد الغابة (٤/ ٢٩٠)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٧)، والأعلام (٦/ ١٦٦).

(٦) هو عبيد بن عمير بن قتادة بن سعيد بن عامر بن جندع بن ليث الليثى ثم الجندعى أبو عاصم المكى قاص أهل مكة. روى عن أبيه وله صحبة وعمر وعلى وأبى بن كعب وأبى موسى الأشعرى وأبى هريرة وأبى سعيد وعائشة وأم سلمة وابن عمر وابن عمرو وابن عباس وعبد الله بن حبشى. وعنه ابنه عبد الله، وقيل إنه لم يسمع منه وعطاء ومجاهد وعبد العزيز بن رفيع وعمرو بن دينار وأبو الزبير ومعاوية بن قرة ووهب بن كيسان وعبد الله وأبو بكر ابنا أبى مليكة وعبد الحميد بن سنان وغيرهم. قال ابن معين وأبو زرعة: ثقة. وقال ابن حبان فى الثقات: مات سنة (٦٨) وقال العجلى: مكى تابعى ثقة من كبار التابعين. ينظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٧١).

(٧) هو عطاء بن أسلم أبى رباح. يكنى أبا محمد. من خيار التابعين. من مولدى الجند باليمن، كان أسود =

ومجاهد[١]، وعكرمة[٢]، وابن أبى مليكة[٣]. وبالمدينة: ابن المسيب[٤]، وعروة، وسالم[٥]، وعمر بن عبد العزيز، وسليمان[٦]، وعطاء بن يسار[٧]، ومعاذ

= مفلفل الشعر. معدود فى المكيّين. سمع عائشة، وأبا هريرة، وابن عباس، وأم سلمة، وأبا سعيد. وممن أخذ عنه الأوزاعى وأبو حنيفة رضى الله عنهم جميعًا. وكان مفتى مكة. شهد له ابن عباس وابن عمر وغيرهما بالفتيا، وحثوا أهل مكة على الأخذ عنه. مات بمكة سنة ١١٤هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ (١/ ٩٢)، والأعلام للزركلى (٥/ ٢٩)، والتهذيب (٧/ ١٩٩).

(٨) هو طاوس بن كيسان الخولانى الهمدانى بالولاء، أبو عبد الرحمن. أصله من الفرس، ومولده ومنشؤه فى اليمن. من كبار التابعين فى الفقه ورواية الحديث. كان ذا جرأة على وعظ الخلفاء والملوك. توفى حاجًا بالمزدلفة أو منى سنة ١٠٦هـ. وصلى عليه أمير المؤمنين هشام بن عبد الملك. ينظر: الأعلام للزركلى، وتهذيب التهذيب (٥/ ٨)، وابن خلكان (١/ ٢٣٣).

(١) هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج مولى قيس بن السائب المخزومى. شيخ المفسرين. أخذ التفسير عن ابن عباس. قال: «قرأت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات أقف عند كل آية أسأله فيم نزلت وكيف كانت». كان ثقة فقيهًا ورعًا عابدًا متقنًا. اتهم بالتدليس فى الرواية عن على وغيره. وأجمعت الأمة على إمامته توفى سنة ١٠٤هـ. مؤلفه «تفسير مجاهد» طبع مؤخرًا ينظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٤)، والأعلام للزركلى (٦/ ١٦١).

(٢) هو عكرمة بن عبد الله مولى عبد الله بن عباس. وقيل لم يزل عبدًا حتى مات ابن عباس وأعتق بعده. تابعى مفسر محدث. أمره ابن عباس بإفتاء الناس. أتى نجدة الحرورى وأخذ عنه رأى الخوارج، ونشره بإفريقية. ثم عاد إلى المدينة. فطلبه أميرها، فاختفى حتى مات. واتهمه ابن عمر وغيره بالكذب على ابن عباس. وردوا عليه كثيرًا من فتاواه. ووثقه آخرون توفى سنة ١٠٥هـ. ينظر: التهذيب (٧/ ٢٦٣ - ٢٧٣)، والأعلام للزركلى (٥/ ٤٣)، والمعارف (٥/ ٢٠١).

(٣) عبد الله بن عبيد الله بن زهير، وهو أبو مليكة بن عبد الله بن جدعان بن عمرو بن كعب بن سعد ابن تيم التيمى أبو بكر المكى. روى عن عائشة وأم سلمة وأسماء وابن عباس، وأدرك ثلاثين من الصحابة رضى الله عنهم. وروى عنه ابنه يحيى وعطاء وعمرو بن دينار. وثقه أبو حاتم وأبو زرعة. قال البخارى: مات سنة سبع عشرة ومائة. ينظر: الخلاصة (٢/ ٧٦).

(٤) هو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبى وهب. قرشى، مخزومى، من كبار التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة. جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع. كان لا يأخذ عطاء، ويعيش من التجارة بالزيت. وكان أحفظ الناس لأقضية عمر بن الخطاب وأحكامه حتى سمى راوية عمر. توفى بالمدينة سنة ٩٤هـ. ينظر: الأعلام للزركلى (٣/ ١٥٥)، وصفة الصفوة (٢/ ٤٤)، وطبقات ابن سعد (٥/ ٨٨).

(٥) هو سالم بن عبد الله بن عمر العدوى المدنى الفقيه، أحد السبعة، وقيل السابع، أبو سليمان ابن عبد الرحمن. وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، قاله أبو الزناد. روى عن أبيه، وأبى هريرة ورافع بن خديج وعائشة. وروى عنه ابنه أبو بكر وعبيد الله بن عمر وحنظلة بن أبى سفيان. قال ابن إسحاق: أصح الأسانيد كلها الزهرى عن سالم عن أبيه. وقال مالك: كان يلبس الثوب بدرهمين. وعن نافع: كان ابن عمر يقبل سالمًا، ويقول: شيخ يقبل شيخًا. وقال البخارى: لم يسمع من عائشة. مات سنة ست ومائة على الأصح. ينظر: الخلاصة (١/ ٣٦١).

(٦) هو سليمان بن يسار، أبو أيوب، الهلالى المدنى. من فقهاء التابعين. معدود فى الفقهاء السبعة بالمدينة. روى عن ميمونة وأم سلمة وعائشة، وفاطمة بنت قيس، وزيد بن ثابت وابن عباس، وابن عمر، والمقداد بن الأسود وغيرهم. وعنه عمرو بن دينار، وعبد الله بن دينار، وعبد الله =

القارئ[١]، وعبد الرحمن بن هرمز[٢]، وابن شهاب، ومسلم بن جندب[٣]، وزيد ابن أسلم[٤].

وبالكوفة: علقمة[٥]، والأسود[٦]، ومسروق[٧]: وعَبيدة[٨]، وابن شرحبيل، والحارث

= ابن الفضل الهاشمى وصالح بن كيسان، وعمرو بن ميمون، والزهرى، ومكحول، وغيرهم. وقال الحسن بن محمد ابن الحنفية: سليمان بن يسار عندنا أفهم من ابن المسيب، وكان ابن المسيب يقول للسائل: اذهب إلى سليمان بن يسار فإنه أعلم من بقى اليوم، وقال مالك: كان سليمان بن يسار من علماء الناس بعد ابن المسيب. وقال أبو زرعة وابن معين وابن سعد: ثقة مأمون فاضل توفى سنة ١٠٧هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٨)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٨٥)، والنجوم الزاهرة (١/ ٢٥٢)، والأعلام (٣/ ٢٠١)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٤).

(٧) هو عطاء بن يسار، أبو محمد، الهلالى، المدنى القاص، روى عن معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهم. روى عنه زيد بن أسلم وصفوان ابن سليم وعمرو بن دينار وغيرهم. روى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم أن أبا حازم قال: ما رأيت رجلاً كان ألزم لمسجد رسول الله ﷺ من عطاء بن يسار، وذكره ابن حبان فى الثقات. توفى سنة ١٠٣هـ. ينظر: طبقات ابن سعد (٥/ ١٧٣)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤٨)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٢١٧)، وتهذيب الكمال فى أسماء الرجال (٢٠/ ١٢٥)، شذرات الذهب (١/ ١٢٥).

(١) هو معاذ بن الحارث الأنصارى النجارى المازنى أبو حليمة القارئ. ولد عام الخندق. روى عن أبى بكر وعمر. وروى عنه سعيد المقبرى ونافع. قتل يوم الحرة سنة ٦٣هـ. ينظر: الخلاصة (٣/ ٣٦).

(٢) هو عبد الرحمن بن هرمز الهاشمى مولاهم أبو داود المدنى الأعرج القارئ. روى عن أبى هريرة ومعاوية وأبى سعيد. وعنه الزهرى وأبو الزبير وأبو الزناد وخلق. وثقه جماعة. قال أبو عبيد: توفى سنة سبع عشرة ومائة بالإسكندرية. ينظر: الخلاصة (٢/ ١٥٦).

(٣) هو مسلم بن جندب الهذلى أبو عبد الله قاضى المدينة. روى عن الزبير مرسلًا. وعن حكيم بن حزام وابن عمر. وروى عنه ابنه عبد الله وزيد بن أسلم. قال ابن حبان فى الثقات: مات سنة ست ومائة. ينظر: الخلاصة (٣/ ٢٤).

(٤) هو زيد بن أسلم العدوى مولاهم المدنى أحد الأعلام. روى عن أبيه، وابن عمر وجابر وعائشة وأبى هريرة. وقال ابن معين: لم يسمع منه ولا من جابر. وروى عنه بنوه، وداود بن قيس، ومعمر وروح بن القاسم. قال مالك: كان زيد يحدث من تلقاء نفسه، فإذا قام فلا يجترئ عليه أحد. وثقه أحمد ويعقوب بن شيبة. مات سنة ست وثلاثين ومائة فى ذى الحجة. ينظر: الخلاصة (١/ ٣٤٩).

(٥) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعى، أبو شبل. من أهل الكوفة. تابعى، ورد المدائن فى صحبة على، وشهد معه حرب الخوارج بالنهروان. كما شهد معه صفين. غزا خراسان. وأقام بخوارزم سنتين، وبمرو مدة، وسكن الكوفة. روى عن عمر، وعثمان، وعلى، وعبد الله بن مسعود وغيرهم. وأخذ عنه كثيرون. جوّد القرآن على ابن مسعود، وتفقه به. وهو أحد أصحابه الستة الذين كانوا يقرئون الناس، ويعلّمونهم السنة ويصدر الناس عن رأيهم. كان علقمة فقيهًا إمامًا بارعًا طيب الصوت بالقرآن، ثبتا فيما ينقل، صاحب خير وورع، بلغ من علمه أن أناسًا من أصحاب النبى ﷺ كانوا يسألونه ويستفتونه توفى سنة ٦١هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٢٧٦)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٢٩٦)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٨).

(٦) هو الأسود بن يزيد بن قيس، أبو عمر، النخعى. تابعى، فقيه من الحفاظ، كان عالم الكوفة فى عصره. روى عن أبى بكر وعمر وعلى وابن مسعود وبلال وعائشة رضى الله عنهم. وعنه ابنه عبد الرحمن وأخوه =

ابن قيس[١]، والربيع بن خُثَيْم[٢]، وعمرو بن ميمون[٣]، وأبو عبد الرحمن، وزر بن حبيش[٤]،

= عبد الرحمن وابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي وغيرهم. قال أبو طالب عن أحمد: ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة وله أحاديث صالحة. قال ابن حبان فى الثقات: كان فقيهًا زاهدًا توفى سنة٧٥هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٣٤٣)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٤٨)، والأعلام (١/ ٣٣٠).

(٧) هو مسروق الأجدع بن مالك بن أمية الهمدانى، ثم الوداعى، أبو عائشة تابعى ثقة، من أهل اليمن. قدم المدينة فى أيام أبى بكر رضى الله عنه، وسكن الكوفة. وروى عن أبى بكر وعمر وعائشة ومعاذ وابن مسعود رضى الله عنهم. روى عنه الشعبى والنخعى وأبو الضحى وغيرهم. قال الشعبى: ما رأيت أطلب للعلم منه. وكان أعلم بالفتوى من شريح، وشريح أبصر منه بالقضاء توفى سنة ٦٣ وقيل ٦٢هـ. ينظر: الإصابة (٣/ ٤٩٢)، والأعلام (٨/ ١٠٨)، وأسد الغابة (٤/ ٢٥٤)، وطبقات ابن سعد (٤/ ١١٣).

(٨) هو عبيدة بن عمرو ويقال: ابن قيس بن عمرو السلمانى، أبو عمرو، الكوفى المرادى. فقيه، تابعى، أسلم باليمن، أيام فتح مكة، ولم ير النبى ﷺ. روى عن على وابن مسعود وابن الزبير. وعنه إبراهيم النخعى والشعبى ومحمد بن سيرين وعبد الله بن سلمة المرادى وغيرهم. قال الشعبى: كان عبيدة يوازى شريحًا فى القضاء. وقال ابن سيرين: ما رأيت رجلاً كان أشد توقيا من عبيدة. وكان محمد ابن سيرين مكثرًا عنه. قال أحمد العجلى: كان عبيدة أحد أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يقرئون ويفتون. قال ابن معين: كان عيسى بن يونس يقول السلمانى مفتوحة، وعده على المدينى فى الفقهاء من أصحاب ابن مسعود. ذكره ابن حبان فى الثقات توفى سنة ٧٢هـ. ينظر: البداية والنهاية (٨/ ٣٢٨)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٨٤)، وشذرات الذهب (١/ ٧٨)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٠)، والأعلام (٤/ ٣٥٧).

(١) هو الحارث بن قيس الجعفى الكوفى. روى عن على. وعنه خيثمة بن عبد الرحمن. قيل قتل بصفين، وقيل: مات بعد على ينظر الخلاصة (١/ ١٨٥) (١١٥٦).

(٢) هو الربيع بن خثيم بن عائذ بن عبد الله بن موهب بن منقذ الثورى، أبو يزيد، الكوفى، روى عن النبى ﷺ مرسلًا، وعن عبد الله بن مسعود، وعبد الرحمن بن أبى ليلى، وأبى أيوب الأنصارى، وغيرهم، وعنه ابنه عبد الله، ومنذر الثورى، والشعبى، والنخعى، وبكر بن ماعز، وغيرهم. قال عمرو بن مرة عن الشعبى: كان من معادن الصدق، وقال ابن حبان فى الثقات: أخباره فى الزهد والعبادة أشهر من أن يحتاج إلى الإغراق فى ذكره، قال العجلى: تابعى ثقة، وكان خيارًا، وروى أحمد فى الزهد عن ابن مسعود أنه كان يقول للربيع: والله لو رآك رسول الله ﷺ لأحبك، وما رأيتك إلا ذكرت المخبتين. وقال الشعبى: كان الربيع أشد أصحاب ابن مسعود ورعًا. وقال منذر والثورى: شهد مع على صفين توفى سنة ٦٣هـ وقيل ٦١ . ينظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٤٢)، وطبقات ابن سعد (٦/ ١٨٢)، وتهذيب الكمال (٩/ ٧٠ - ٧٦).

(٣) هو عمرو بن ميمون الأودى أبو يحيى الكوفى. روى عن عمر ومعاذ. وله إدراك. وعنه الشعبى وسعيد بن جبير وأبو إسحاق وقال: حج ستين ما بين حجة وعمرة. وروى إسرائيل عن أبى إسحاق: حج مائة حجة وعمرة. وثقة ابن معين. قال أبو نعيم: مات سنة أربع وسبعين. ينظر الخلاصة (٢/ ٢٩٧).

(٤) هو زر بن حبيش بن حباشة بن أوس بن بلال، الأسدى، أبو مريم، ويقال أبو مطرف الكوفى. تابعى، من جلتهم. أدرك الجاهلية والإسلام، ولم ير النبى ﷺ. كان عالمًا بالقرآن، فاضلًا. وروى عن عمر وعثمان وعلى وأبى ذر وغيرهم. وعنه إبراهيم النخعى وعاصم بن بهدلة وعدى بن ثابت والشعبى. قال ابن معين: ثقة وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وعاش مائة وعشرين سنة توفى سنة ٨٣هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٣٢١)، وأسد الغابة (٢/ ٢٠٠)، والإصابة (١/ ٥٧٧)، =

وعبيد بن نضلة[١]، وأبو زرعة بن [أبى] عمرو[٢]، وسعيد بن جبير[٣]، والنخعى، والشعبى.

وبالبصرة: عامر بن قيس، وأبو العالية[٤]، وأبو رجاء[٥]، ونصر بن عاصم[٦]، ويحيى ابن يعمر[٧]، وجابر بن زيد[٨]، والحسن، وابن سيرين، وقتادة[٩]. وبالشام: المغيرة

= والأعلام (٣/ ٤٣)، وتهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٩٦).

(١) هو عبيد بن نضلة الخزاعى أبو معاوية الكوفى المقرئ. عن ابن مسعود والمغيرة بن شعبة. وعنه إبراهيم النخعى والحسن العرنى. قال العجلى: ثقة. قيل: مات سنة أربع وسبعين. له عندهم حديثان. ينظر: الخلاصة (٢/ ٢٠٥).

(٢) هو يحيى بن أبى عمرو السيبانى بفتح المهملة والموحدة بينهما تحتانية. وسيبان بطن من حمير، أبو زرعة الحمصى. روى عن عبد الله بن الديلمى مرسلًا وأبى محيريز. وعنه الأوزاعى وابن المبارك. وثقه أحمد ودحيم. قال ضمرة بن ربيعة: توفى سنة ثمان وأربعين ومائة ينظر تهذيب الكمال (٣١/ ٤٨٠).

(٣) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدى الوالبى، مولاهم، أبو محمد ويقال عبد الله الكوفى. من كبار التابعين. أخذ عن ابن عباس وأنس وغيرهما من الصحابة. خرج على الأمويين مع ابن الأشعث؛ فظفر به الحجاج فقتله صبرًا. ينظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١١) (١٤).

(٤) هو رفيع بن مهران، أبو العالية، الرياحى مولاهم البصرى. أدرك الجاهلية. وأسلم بعد وفاة النبى ﷺ بسنتين. روى عن على وابن مسعود وأبى موسى وأبى أيوب وأبى بن كعب وغيرهم. وعنه خالد الحذاء ومحمد بن سيرين وحفصة بنت سيرين والربيع بن أنس وغيرهم. قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: ثقة، وقال اللالكائى: مجمع على ثقته. فأما قول الشافعى رحمه الله: حديث أبى العالية الرياحى رياح. فإنما أراد به حديثه الذى أرسله فى القهقهة. ومذهب الشافعى: أن المراسيل ليست بحجة، فأما إذا أسند أبو العالية فحجة توفى سنة ٩٠هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٢٨٤)، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٤)، والبداية والنهاية (٩/ ٨٠)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ١١٢).

(٥) هو محمد بن سيف الأزدى الحدانى بضم المهملة الأولى أبو رجاء البصرى. روى عن الحسن وعكرمة وجماعة. وعنه شعبة ويزيد بن زريع وجماعة. وثقه ابن معين. ينظر: الخلاصة (٢/ ٤١٣).

(٦) هو نصر بن عاصم الليثى البصرى النحوى. روى عن أبى بكرة. وعنه أبو الشعثاء وقتادة. وثقه النسائى. قال خالد الحذاء: هو أول من وضع العربية. له فى مسلم حديث واحد. ينظر: الخلاصة (٣/ ٩١).

(٧) هو يحيى بن يعمر الوشقى العدوانى، أبو سليمان: أول من نقط المصاحف، كان من علماء التابعين، عارفًا بالحديث والفقه ولغات العرب، من كتاب الرسائل الديوانية، أدرك بعض الصحابة، وأخذ اللغة عن أبيه والنحو عن أبى الأسود الدؤلى، صحب يزيد بن المهلب والى خراسان سنة ٨٣ وُلِدَ بالأهواز وسكن البصرة وتوفى بها سنة ١٢٩ هـ حيث كان قاضيًا.

ينظر تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠٥)، بغية الوعاة (٢/ ٣٤٥)، غاية النهاية (٢/ ٣٨١)، الأعلام: (٨/ ١٧٧).

(٨) هو جابر بن زيد الأزدى، أبو الشعثاء، من أهل البصرة. تابعى ثقة فقيه. روى عن ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وغيرهم، وروى عنه قتادة وعمرو بن دينار وجماعة. كان عالمًا بالفتيا، شهد له عمرو بن دينار بالفضل فقال: ما رأيت أحدًا أعلم بالفتيا من جابر بن زيد. قيل إنه كان إباضيًّا. والإباضية يعتبرونه إمامهم الأكبر. ينظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٣٨)، وحلية الأولياء (٣/ ٨٥)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٦٧)، والأعلام للزركلى (٢/ ٩١)، والإباضية فى موكب التاريخ (٣/ ٣٠).

(٩) هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسى. من أهل البصرة. ولد ضريرًا. أحد المفسرين والحفاظ =

ابن أبى شهاب المخزومى[(١)] وغيره.

ثم تجرد بعد هؤلاء قوم للقراءة واشتهروا بها فاقتدى الناس بهم:

فـ «بمكة»: ابن كثير، وحميد بن قيس الأعرج[(٢)] ومحمد بن محيصن[(٣)].

وبالمدينة: أبو جعفر ثم شيبة بن نصاح ثم نافع بن أبى نعيم.

و بـ «الكوفة»: يحيى بن وثاب[(٤)]، وعاصم بن بهدلة، وسليمان الأعمش، ثم حمزة، ثم الكسائى.

وبـ «البصرة»: عبيد الله بن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ثم عاصم الجحدرى، ثم يعقوب الحضرمى.

وبـ «الشام»: ابن عامر، ويحيى بن الحارث الذمارى[(٥)]، وخليد بن أسعد، وعطية ابن قيس[(٦)]، وإسماعيل بن عبد الله، ثم خَلَفَهُمْ خلق كثير.

فإن قلت: إذا كان من تقدم من الصحابة كلهم جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ، فكيف الجمع بين هذا وبين قول أنس: جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة - وفى

= للحديث. قال أحمد بن حنبل: قتادة أحفظ أهل البصرة. وكان مع علمه بالحديث رأسًا فى العربية، ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب. وكان يرى القدر. وقد يدلس فى الحديث. مات بواسط فى الطاعون توفى سنة ١١٨هـ. ينظر: الأعلام للزركلى (٦/ ٢٧)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١١٥).

(١) هو المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومى، أبو هاشم المدنى. روى عن أبيه وعنه ابن أخيه إسحاق بن يحيى بن طلحة. وثقه غير واحد. ينظر: الخلاصة (٣/ ٥٠).

(٢) هو حميد بن قيس مولى بنى أسد بن عبد العزى بن صفوان الأعرج المكى القارئ. روى عن مجاهد وعكرمة وطائفة. وعنه معمر ومالك والسفيانان وخلق، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. توفى فى خلافة أبى العباس. ينظر: الخلاصة (١/ ٢٦٠).

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمى مولاهم المكى مقرئ أهل مكة مع ابن كثير ، ثقة، روى له مسلم وقيل اسمه عمر ، وقيل عبد الرحمن. ينظرغاية النهاية (٢/ ١٦٧) (٣١١٨).

(٤) هو يحيى بن وثاب الأسدى بالولاء، الكوفى: إمام أهل الكوفة فى القرآن. تابعى ثقة. قليل الحديث. من أكابر القراء. له خبر طريف مع الحجاج: كان يحيى يؤم قومه فى الصلاة، وأمر الحجاج ألا يؤم بالكوفة إلا عربى! فقيل له: اعتزل؛ فبلغ الحجاج، فقال: ليس عن مثل هذا نهيت؛ فصلى بهم يومًا، ثم قال: اطلبوا إمامًا غيرى إنما أردت ألا تستذلونى فإذا صار الأمر إلى فلا أؤمكم. توفى سنة ١٠٣هـ ينظر: الأعلام (٨/ ١٧٦)، وغاية النهاية (٢/ ٣٨٠) وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٩٤).

(٥) هو يحيى بن الحارث بن عمرو بن يحيى بن سليمان بن الحارث أبو عمرو، ويقال أبو عمر، ويقال أبو عليم الغسانى الذمارى ثم الدمشقى، إمام الجامع الأموى، وشيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر، يعد من التابعين، لقى واثلة بن الأسقع وروى عنه.
ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٦٧) (٣٨٣٠).

(٦) هو عطية بن قيس أبو يحيى الكلابى الحمصى الدمشقى تابعى: قارئ دمشق بعد ابن عامر، ثقة، ولد سنة سبع فى حياة النبى ﷺ، وردت الرواية عنه فى حروف القرآن، عرض القرآن على أم الدرداء.
ينظر: الغاية (١/ ٥١٣) (٢١٢٥).

رواية عنه: لم يجمعه إلا أربعة -: أبى، ومعاذ، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، وفى أخرى: أبو الدرداء[١]؟

قلت: الرواية الأولى لا تنافيه؛ لعدم الحصر، وأما الثانية فلا يصح حملها على ظاهرها؛ لانتفائها[٢] بمن[٣] ذكر؛ فلا بد من تأويلها بأنه لم يجمعه بوجوه قراءاته، أو لم يجمعه تلقيًا من[٤] رسول الله ﷺ، أو لم[٥] يجمعه[٦] عنده شيئًا بعد شىء [كلما][٧] نزل حتى تكامل نزوله - إلا هؤلاء [الأربعة][٨].

وهذا البيت توطئة للأئمة المذكورين فى هذا الكتاب، وقدم على التصريح بهم استعارات شوقت [إليهم][٩] فقال:

ص: وَمِنْهُمُو عَشْرُ شُمُوسٍ ظَهَرَا ضِيَاؤُهُمْ وفِى الْأَنَامِ انْتَشَرا

ش: (عشرُ شموسٍ) مبتدأ، و (ظهر ضياؤهم) صفته، و (منهم) خبر مقدم، و (فى الأنام) يتعلق[١٠] بـ (انتشر)، وهو معطوف على (ظهر).

أى: من هؤلاء الأئمة الذين حازوا قصب السبق فى تجويد القرآن، وإتقانه، وتحقيقه، عشرة رجال قد شاع فضلهم وعلمهم شرقًا وغربًا، حتى صاروا كنور الشمس الذى لا يخفى على كل من له بصر، ولا يخص مكانًا دون آخر، بل عم المشارق والمغارب.

وفى تشبيههم بالشمس إشارة إلى أن فضلهم[١١] يعرفه من عنده آلة يعرف بها العالم من غيره، ومن[١٢] لا عنده آلة هو العامى، كما أن الشمس يعرفها من له بصر ومن لا بصر له[١٣] فإنه[١٤] يحس بحرِّها [فيعرفها][١٥].

والمصنف - رحمه الله تعالى - ذكر أولًا الذين نقلوا القرآن [مطلقًا][١٦] من الصحابة والتابعين وغيرهم، وثانيًا القراء العشرة، ثم ثلَّث[١٧] بروايتهم، وربَّع[١٨] بطرقهم، فقال[١٩]:

---

(١) فى د، ص: وأبو الدرداء.
(٢) فى د، ص: لانتفاضها.
(٣) فى م: بما.
(٤) فى م: منه.
(٥) فى م: ولم.
(٦) فى م: يجمع.
(٧) سقط فى م.
(٨) زيادة من م.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى ص: متعلق.
(١١) فى م: كل.
(١٢) فى م، د: ولا من.
(١٣) فى د: لا له بصر.
(١٤) فى ز، ص، م: بأن.
(١٥) سقط فى م.
(١٦) سقط فى ص.
(١٧) فى ص: ثلثه.
(١٨) فى ص: وربعه.
(١٩) فى م: قال.

ص: حَتَّى اسْتَمَدَّ نُورُ كُلِّ بدْرِ مِنهُمْ وعَنهُمْ كُلُّ نَجمٍ دُرِّى

ش: (حتى) للغاية هنا بمعنى: إلى أن استمد، و (نور كل بدر) فاعل (استمد)، و(منهم) يتعلق بـ (استمد)، و (عنهم) يتعلق بـ «أخذ» مقدرًا، أى: وأخذ عنه كل نجم [وهو فاعله، و (درى) صفة (نجم)][1].

أى: ظهر ضياء الشموس وانتشر فى سائر الآفاق والأقطار، إلى أن استمد منهم - أى من نورهم - نور كل بدر، وهو القمر ليلة تمامه، ومن شدة هذا النور الذى حصل للبدور وصل[2] عنهم، حتى أخذ عن هؤلاء أيضًا - أى عن نورهم- نور كل نجم درى.

أشار بالأول إلى رواة القراءة، وبالأخير[3] إلى طرقها، وأجاد فى تشبيهه القراء بالشموس، والرواة بالبدور؛ لأن ضوء[4] البدر من ضوء الشمس، وأصحاب الطرق بالأنجم.

وذكر عن كل قارئ راويين[5] [فقال][6]:

ص: وَهَا هُمُ يَذْكُرُهُمْ بَيَانِى كُلُّ إِمَامٍ عَنْهُ رَاوِيَانِ

ش: الواو استئنافية، و (ها) حرف تنبيه، و (هم) مبتدأ، و (يذكرهم بيانى[7]) فعلية خبر، و (كل إمام) مبتدأ، و (عنه راويان) خبره، وهى إما اسمية مقدمة الخبر أو فعلية، فـ (راويان)[8] فاعل بـ (عنه)[9]؛ لاعتماده على مبتدأ، وسيأتى ذكر الطرق.

ثم شرع فى ذكر القراء [واحدًا بعد واحد، وذكر مع كل قارئ راوِيَيْهِ فى بيت واحد، وبدأ بنافع»][10] فقال:

ص: فَنَافِعٌ بِطَيْبَةٍ قَدْ حَظِيَا فَعَنْهُ قَالُونُ وَوَرْشٌ رَوَيَا

ش: (فنافع) مبتدأ، و (قد حَظِىَ) [فعلية خبر][11]، و (بطيبة) يتعلق به، و (قالون) مبتدأ، و (ورش) معطوف [عليه، و (رويا)][12] خبره، و (عنه) يتعلق به.

بدأ الناظم - رحمه الله تعالى - بنافع تبعًا لابن مجاهد والمختصرين، وهو نافع ابن عبد الرحمن بن أبى نعيم الليثى، مولاهم المدنى، واختلف فى كنيته، فقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو رويم، وقيل: أبو الحسن.

---

(١) سقط فى ص.
(٢) فى م، ص، د: فضل.
(٣) فى م: وبالآخر.
(٤) فى م: ضياء.
(٥) فى د، ص: روايتين.
(٦) فى د، ز، ص: أشار إليه بقوله.
(٧) فى ص: بيان.
(٨) فى م: وراويان.
(٩) فى د: لعنه.
(١٠) سقط فى م.
(١١) فى د: خبره.
(١٢) فى د: ورويا عنه فعلية.

كان - رحمه الله تعالى - رجلًا أسود اللون، عالمًا بوجوه القراءات والعربية، متمسكًا بالآثار، فصيحًا ورعًا ناسكًا، إمام الناس فى القراءة[١] بالمدينة، انتهت إليه رياسة الإقراء بها، وأجمع الناس عليه بعد التابعين[٢]، أقرأ [بها][٣] أكثر من سبعين.

قال سعيد بن منصور: سمعت مالك بن أنس يقول: قراءة أهل المدينة سنة. قيل له: قراءة نافع؟ قال: نعم.

وقال عبد الله بن حنبل: سألت أبى: أى القراءة أحب إليك؟ قال: قراءة أهل المدينة.

وكان نافع إذا تكلم يُشَمُّ من فِيهِ رائحة المسك.

فقيل[٤] له: أتتطيب[٥]؟ قال: لا، ولكن رأيت فيما يرى النائم النبى ﷺ وهو يقرأ فِى فِىَّ، فمن ذلك اليوم أشم من فِىَّ هذه الرائحة.

وقال ابن المسيبى[٦]: قلت لنافع: ما أَصْبَحَ وجهَكَ وأحسنَ خلقَكَ؟ قال: كيف لا وقد صافحنى رسول الله ﷺ؟!

قرأ على سبعين من التابعين، منهم أبو جعفر، وعبد الرحمن[٧] بن هرمز الأعرج، ومسلم[٨] بن جندب، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهرى، وصالح بن خوات[٩]، وشيبة ابن نصاح، ويزيد بن رومان[١٠]:

[فأبو جعفر سيأتى سنده][١١].

وقرأ الأعرج على ابن عباس، وأبى هريرة، وعبد الله بن عياش بن أبى ربيعة

---

(١) فى م: القراءات.
(٢) فى ز، ص، م: أربعين.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى ز: وقيل.
(٥) فى ص: أنت تتطيب.
(٦) فى م، ص، د: ابن المسيب. وهو: محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن أبو عبد الله المسيبى المدنى مقرئ عالم مشهور ضابط ثقة، أخذ القراءة عن أبيه عن نافع، وله عنه نسخة. ينظر: الغاية (٢/ ٩٨) (٢٨٤٧).
(٧) فى د، ص: عبد الله.
(٨) فى م: سالم، وفى ص: سليم بن جبير.
(٩) هو صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصارى المدنى تابعى جليل، روى القراءة عن أبى هريرة، أخذ عنه القراءة عرضًا نافع بن أبى نعيم ينظر الخلاصة (١/ ٤٥٩) (٣٠١٩).
(١٠) هو يزيد بن رومان أبو روح المدنى، مولى الزبير، ثقة، ثبت، فقيه، قارئ، محدث، عرض على عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة، روى القراءة عنه عرضًا نافع وأبو عمرو ولم يصح روايته عن أبى هريرة ولا ابن عباس ولا قراءته على أحد من الصحابة، روى عنه مالك بن أنس وجرير بن حازم وابن إسحاق، وحديثه فى الكتب الستة، وقال ابن معين وغيره: ثقة، وقال وهب بن جرير ثنا أبى قال رأيت محمد بن سيرين ويزيد بن رومان يعقدان الآى فى الصلاة. مات سنة عشرين ومائة وقال الدانى: سنة ثلاثين وقيل: سنة تسع وعشرين. ينظر: غاية النهاية (٢/ ٣٨١).
(١١) فى م: وسيأتى سند أبى جعفر.

المخزومى[(١)]، وقرأ مسلم وشيبة وابن رومان على عبد الله بن أبى ربيعة أيضًا، وسمع شيبة القرآن من عمر بن الخطاب.

وقرأ صالح على أبى هريرة.

وقرأ الزهرى على سعيد بن المسيب.

وقرأ سعيد على ابن عباس وأبى هريرة.

وقرأ ابن عباس وأبو هريرة على أبى بن كعب.

وقرأ ابن عباس أيضًا على زيد بن ثابت.

وقرأ أبى وعمر وزيد على رسول الله ﷺ وتلقاه رسول الله ﷺ من الأمين جبريل، وجبريل من رب العزة[(٢)] جل وعلا، أو من[(٣)] اللوح المحفوظ.

وأول راويى نافع: أبو موسى[(٤)] عيسى قالون - وهو بالرومية: جيد، لقبه [به][(٥)] نافع وذلك لجودة قراءته - ابن مينا[(٦)] المدنى النحوى الزرقى[(٧)]، مولى الزهريين[(٨)]، قرأ على نافع سنة خمسين[(٩)]، واختص به كثيرًا، وكان إمام المدينة ونحويها، وكان أصم لا يسمع البوق، وإذا قرئ عليه القرآن يسمعه، وقال: قرأت على نافع قراءته غير مرة وكتبتها[(١٠)] عنه.

وقال: قال[(١١)] نافع: لِمَ[(١٢)] تقرأ على؟! اجلسْ إلى[(١٣)] أسطوانة[(١٤)] حتى أرسل إليك من يقرأ[(١٥)] عليك.

وثانيهما[(١٦)]: أبو سعيد عثمان بن سعيد، ولقبه نافع «ورش»؛ لشدة بياضه أو قلة أكله، القبطى[(١٧)] المصرى، [كان أول أمره][(١٨)] راسا، ثم رحل إلى المدينة؛ ليقرأ على نافع،

---

(١) هو عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة، عمرو أبو الحارث المخزومى التابعى الكبير، قيل إنه رأى النبى ﷺ، أخذ القراءة عرضًا عن أبى بن كعب، وسمع عمر بن الخطاب، روى القراءة عنه عرضًا مولاه أبو جعفر، يزيد بن القعقاع، وشيبة بن نصاح، وعبد الرحمن بن هرمز، ومسلم بن جندب، ويزيد ابن رومان وهؤلاء الخمسة شيوخ نافع، وكان أقرأ أهل المدينة فى زمانه، مات بعد سنة سبعين وقيل سنة ثمان وسبعين، والله تعالى أعلم. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٣٩ - ٤٤٠).

(٢) فى د: العالمين.

(٣) فى د: ومن.

(٤) فى ز: أبى موسى.

(٥) سقط فى ص.

(٦) فى ص: سينا.

(٧) فى ز: الرقى، وفى ص: الرومى.

(٨) فى م: الزهرى، وفى ص: بنى زهرة.

(٩) فى م: خمسين ومائة.

(١٠) فى م: وكبتها.

(١١) زاد فى م: لى، وفى ص: قاله لى.

(١٢) فى ص، م، د: كم.

(١٣) فى م: على.

(١٤) فى ص: أصطوانة.

(١٥) زاد فى م: القرآن.

(١٦) فى د: وثانيها.

(١٧) فى ز: النبطى، وفى م: التنبطى.

(١٨) زيادة من د، ص.

فقرأ عليه أربع ختمات فى شهرٍ[١] سنة خمس وخمسين ومائة[٢]، ورجع إلى مصر وانتهت إليه رياسة الإقراء بها، فلم ينازعه فيها منازع، مع براعته فى العربية ومعرفته بالتجويد[٣]، وكان حسن الصوت.

قال يونس بن عبد الأعلى[٤]: كان ورش جيد القراءة حسن الصوت، [إذا قرأ][٥] يهمز ويمد ويشد ويبين الإعراب، لا يمل سامعه.

توفى نافع سنة تسع وستين ومائة[٦] على الصحيح، ومولده سنة سبع[٧]. وتوفى قالون سنة مائتين وعشرين على الصواب، ومولده سنة مائة وعشرين. وتوفى ورش بمصر سنة سبع وتسعين ومائة، وولد بها سنة مائة وعشرة.

وأشار المصنف بقوله «رويا» إلى أنه لا واسطة بينهما وبينه.

ثم انتقل إلى ابن كثير فقال:

ص: وابـنُ كَـثِـيـرٍ مَـكَّـةٌ لَهُ بَـلَدْ   بَـزِّى[٨] وقُـنْـبُـلٌ لَهُ عَـلَى سَـنَـدْ

ش: الواو للعطف، و (ابن كثير) مبتدأ، و (مكة) [مبتدأ][٩] ثان، و (له بلد) اسمية خبر (مكة)، والجملة خبر (ابن كثير) ويحتمل رفع (بلد) على الفاعلية[١٠]؛ لاعتماده على المبتدأ.

و (بزى)[١١] مبتدأ، و (قنبل) عطف عليه، و (له) يتعلق[١٢] بمحذوف تقديره: رويا له، خبر، و (على سند) محله النصب على الحال.

ثنى[١٣] بابن كثير: وهو أبو معبد[١٤] أو محمد[١٥] أو عباد أو المطلب أو أبو بكر، عبد الله بن كثير الدارى، نسبته إلى العطر، أو إلى «دارين»[١٦] موضع بالبحرين [يجلب

---

(١) فى ص: شهر ربيع.
(٢) فى م: مائة خمسة وخمسين.
(٣) فى د: وفى التجويد.
(٤) هو يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة، أبو موسى الصدفى: من كبار الفقهاء. انتهت إليه رياسة العلم بمصر. كان عالمًا بالأخبار والحديث، وافر العقل. صحب الشافعى وأخذ عنه. قال الشافعى: ما رأيت بمصر أحدًا أعقل من يونس. مولده ووفاته بها. أخذ عنه كثيرون توفى سنة ٢٦٤هـ. ينظر: الأعلام (٨/ ٢٦١)، ووفيات الأعيان (٢/ ٤١٧)، وغاية النهاية (٢/ ٤٠٦).
(٥) سقط فى ص، م.
(٦) فى م: مائة تسعة وستين.
(٧) فى ص: سبعين وسبع.
(٨) فى د، ص، م: بز.
(٩) زيادة من د.
(١٠) فى م: على أنه فاعل. وزاد فى ز: بلد.
(١١) فى م، د: بز.
(١٢) فى د: متعلق.
(١٣) فى م: وثنى.
(١٤) فى ز: أبو سعيد.
(١٥) فى م: ومحمد.
(١٦) فى م: دارينا.

منه الطيب](١)، أو إلى بنى الدار، أو إلى تميم الدارى، تابعى مولى فارس بن علقمة الكنانى.

وكان إمام الناس بـ «مكة»، لم ينازعه فيها منازع؛ ولذلك(٢) نقل عنه أبو عمرو، والخليل بن أحمد، والشافعى.

وكان فصيحًا بليغًا جسيمًا، أبيض اللحية(٣)، طويلًا، [أسمر](٤)، أشهل، يخضب بالحناء، عليه السكينة والوقار.

وقيل: من أراد التمام فليقرأ بقراءة ابن كثير.

وسأله الناس أن يجلس للإقراء بعد شيخه، فأنشد فى ذم نفسه [شعرًا](٥):

بُنَيُّ كثيرٍ أكولٌ نئوم وليس كذلك من خاف رَبَّهْ
بنى كثير يعلم علمًا لقد أَعْوَزَ الصوفُ مَنْ جَزَّ كَلْبَه
بنى كثير كثير الذنوب ففى الحل والبل من كان سَبَّه
بنى كثير دَهَشْه اثنتان رياء وعجب يخالطن قَلْبَهْ(٦)

لقى من الصحابة: عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الأنصارى، وأنس بن مالك، وقرأ على: أبى السائب عبد الله بن السائب المخزومى، وعلى أبى الحجاج مجاهد المكى، وعلى درباس(٧) مولى ابن عباس، وقرأ درباس على مولاه ابن عباس، وقرأ ابن عباس على أبى، وزيد بن ثابت، وقرأ عمر(٨)، وزيد، وأبى على رسول الله ﷺ.

وأول راوييه البزى: وهو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع ابن أبى بزة، وإليه نسب، مولى بنى مخزوم، [المكى، مؤذن المسجد الحرام وإمامه، قرأ

---

(١) زيادة من ص.
(٢) فى ز: وكذلك.
(٣) فى ز، م: اللون.
(٤) سقط فى د.
(٥) زيادة من د.
(٦) قال ابن الجزرى: وبعض القراء يغلط ويورد هذه الأبيات لعبد الله بن كثير، قال: وإنما هى لمحمد بن كثير أحد شيوخ الحديث، وممن أوردها لابن كثير القارئ أبو طاهر بن سوار وغيره. ينظر: غاية النهاية (١/ ٤٤٤).
(٧) هو درباس المكى مولى عبد الله بن عباس، عرض على مولاه عبد الله بن عباس، روى القراءة عنه عبد الله بن كثير، ومحمد بن عبد الرحمن بن محيصن، وزمعة بن صالح المكيون، قال الأهوازى: سمعت أبا العباس أحمد بن محمد بن عبيد الله العجلى يقول: سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: أهل مكة يقولون: درباس خفيفة، وأهل الحديث يقولون: درباس مشددة الباء، وهو الصواب، وفيما قاله نظر، بل المشهور عند أهل الحديث وغيرهم هو التخفيف، وهو الصواب، والله أعلم. ينظر: غاية النهاية (١/ ٢٨٠).
(٨) فى د: وقرأ أبى، وفى ص: وقرأ عبد الله وأبى.

على][١] عكرمة [و]على إسماعيل بن عبد الله القسط[٢]، وعلى شبل بن عباد[٣] على ابن كثير.

وثانيهما: قنبل، وهو الشديد الغليظ، أو من القنابلة بيتٍ بـ «مكة»، فالقياس[٤] قنبلى مخفف: أبو عمرو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد[٥] المكى المخزومى، ولى الشرطة بمكة.

قرأ على أبى الحسن أحمد القواس على أبى الإخريط[٦] على إسماعيل على شبل، ومعروف بن مشكان[٧] على ابن كثير.

---

(١) سقط فى م.

(٢) هو إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين أبو إسحاق المخزومى مولاهم المكى المعروف بالقسط مقرئ مكة. قال الشافعى رضى الله عنه: قرأت على ابن قسطنطين وكان يقول: القران اسم وليس بمهموز مثل التوراة والإنجيل، ولم يؤخذ من «قرأت»، وكان يقرأ: ﴿وإذا قرأت القران﴾ [النحل: ٩٨] يهمز قرأت ولا يهمز القران، توفى سنة سبعين ومائة، وقال ابن إسرائيل سنة تسعينْ، وهو تصحيف، قال الذهبى: وهو آخر من قرأ على ابن كثير. ينظر: غاية النهاية (١/ ١٦٥ - ١٦٦).

(٣) هو شبل بن عباد أبو داود المكى مقرئ مكة ثقة ضابط هو أجل أصحاب ابن كثير، مولده فيما ذكر الأهوازى سنة سبعين، وعرض على ابن محيصن وعبد الله بن كثير وهو الذى خلفه فى القراءة، روى القراءة عنه عرضا إسماعيل القسط، مع أنه عرض على ابن كثير أيضا، وابنه داود بن شبل، وعكرمة بن سليمان، وعبد الله بن زياد، وحسن بن محمد، ووهب بن واضح، ومحمد بن سبعون، وروى عنه القراءة من غير عرض عبيد بن عقيل، وعلى بن نصر ومحمد بن صالح المرى، وأبو حذيفة موسى بن مسعود، ويحيى بن سعيد المازنى، قيل إنه مات سنة ثمان وأربعين ومائة، قال الذهبى: وأظنه وهما؛ فإن أبا حذيفة إنما سمع منه سنة نيف وخمسين، ثم قال: بقى إلى قريب سنة ستين ومائة بلا ريب.

ينظر غاية النهاية (١/ ٣٢٣ - ٣٢٤) (١٤١٤).

(٤) فى م: فلقب. (٥) فى م: سعد.

(٦) هو وهب بن واضح أبو الإخريط ويقال أبو القاسم المكى، مقرئ أهل مكة، أخذ القراءة عرضًا عن إسماعيل القسط ثم شبل بن عباد، ومعروف بن مشكان، روى القراءة عنه عرضاً أحمد بن محمد القواس، وأحمد بن محمد البزى، قال الحافظ أبو عبدالله الذهبى: انتهت اليه رياسة الإقراء بمكة، وقال ابن مجاهد: قال لى قنبل: كان البزى ينصب الياء يعنى فى قوله ﴿إن قومىَ اتخذوا﴾ [الفرقان: ٣٠] فقال لى القواس: انظر فى مصحف أبى الإخريط كيف هى فى نقطها، فنظرت فإذا هو كان نقطها بالفتح ثم حكت، وقال القصاع: مات سنة تسعين ومائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٦١) (٣٨١٤).

(٧) هو معروف بن مشكان أبو الوليد المكى مقرئ مكة مع شبل، ولد سنة مائة، وهو من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى فى السفن لطرد الحبشة من اليمن، أخذ القراءة عرضًا عن ابن كثير، وهو أحد الذين خلفوه فى القيام بها بمكة، روى عنه القراءة عرضًا إسماعيل القسط، مع أنه عرض على ابن كثير ووهب بن واضح بعد أن عرض على القسط، وسمع منه الحروف مطرف النهدى وحماد ابن زيد، وقد سمعا الحروف من ابن كثير أيضًا وعبيد بن عقيل، وروى عن مجاهد وعطاء، وسمع منه ابن المبارك، وله فى سنن ابن ماجه حديث واحد.

مات سنة خمس وستين ومائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٠٣ - ٣٠٤) (٣٦٢٨).

وتوفى ابن كثير سنة عشرين ومائة، ومولده سنة خمس وأربعين.

وتوفى البزى سنة مائتين وخمسين، ومولده سنة مائة وسبعين.

وتوفى قنبل سنة إحدى وتسعين ومائتين، ومولده سنة خمس وتسعين ومائة.

ثم انتقل إلى أبى عمرو فقال:

ص: ثُمَّ أَبُو عَمْرو فَيَحْيَى عَنْهُ وَنَقَلَ الدُّورى وَسُوسٍ مِنْهُ

ش: (ثم) حرف عطف، و (أبو عمرو) مبتدأ خبره محذوف تقديره (ثالثهم) ونحوه، (فيحيى) مبتدأ وخبره «نقل عنه»، أو فاعل، و(نقل الدورى) فعلية، و (سوسى) عطف عليه، و «منه» يتعلق بـ (نقل).

ثلث بأبى عمرو باعتبار مولده، واسمه زبان أو يحيى أو محبوب أو محمد أو عيينة - قال الفرزدق[(١)]: سألته عن اسمه فقال: أبو عمرو، فلم أراجعه لهيبته - [ابن العلاء][(٢)] [ابن][(٣)] عمار، مازنى الأصل، أسمر طوال[(٤)]، ثقة عدل زاهد، من أئمة القراءة[(٥)]، والنحو، وأعرف الناس بالشعر، ولما قدم المدينة هرعت[(٦)] الناس إليه، وكانوا لا يعدون من لم[(٧)] يقرأ عليه قارئًا.

قال[(٨)] سفيان: رأيت النبى ﷺ [ف] قلت: يا رسول الله قد اختلفت على القراءات فبقراءة من تأمرنى؟ قال: «اقرأ بقراءة أبى عمرو».

ومر الحسن به، وحلقته متوافرة[(٩)] والناس عكوف [عليه][(١٠)]، فقال: لا إله إلا الله، لقد كادت العلماء أن يكونوا أربابًا، كل عز لم يوطد[(١١)] بعلم فإلى ذل يئول.

قرأ على أبى جعفر، ويزيد[(١٢)] بن رومان، وشيبة بن نصاح، وعبيد الله بن كثير، ومجاهد، والحسن البصرى، وأبى العالية، وحميد بن قيس، وعبد الله الحضرمى،

---

(١) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمى الدارمى، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النبلاء، من أهل البصرة، عظيم الأثر فى اللغة، كما يقال: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، ولولا شعره لذهب نصف أخبار الناس، يشبه بزهير بن أبى سلمى وكلاهما من شعراء الطبقة الأولى، زهير فى الجاهليين والفرزدق فى الإسلاميين، لقب بالفرزدق لجهامة وجهه وغلظه. توفى سنة ١١٠ هـ. ينظر ابن خلكان (٢/١٩٦)، الأعلام (٨/٩٣).

(٢) سقط فى م.

(٣) سقط فى ز.

(٤) فى م، ص: طويل.

(٥) فى د: القرآن.

(٦) فى م: هرع.

(٧) فى ص، م، د: لا.

(٨) فى م: وقال.

(٩) فى ز، د: متواترة.

(١٠) سقط فى ز.

(١١) فى د: يوطأ.

(١٢) فى ز: زيد.

وعبد الله بن أبى رباح، وعكرمة بن خالد، وعكرمة مولى ابن عباس، ومحمد ابن عبد الرحمن بن محيصن، وعاصم بن أبى النجود، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر.

وسيأتى سند أبى جعفر، وتقدم سند يزيد وشيبة فى قراءة نافع، وسند مجاهد فى قراءة ابن كثير.

وقرأ الحسن على حطان[1] بن عبد الله الرقاشى، وأبى العالية الرياحى.

وقرأ حطان على أبى موسى الأشعرى[2].

وقرأ أبو العالية على عمر بن الخطاب، وأبى بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس.

وقرأ حميد على مجاهد، وتقدم سنده.

وقرأ عبد الله الحضرمى على يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، وقرأ عطاء على أبى هريرة، [وتقدم سنده][3].

وقرأ عكرمة بن خالد على أصحاب ابن عباس، وتقدم سنده، وقرأ عكرمة مولى ابن عباس على ابن عباس.

وقرأ ابن محيصن على مجاهد، ودرباس، وتقدم سندهما.

وسيأتى سند عاصم. [وقرأ نصر بن عاصم][4]، ويحيى بن يعمر على أبى الأسود.

وقرأ أبو الأسود على عثمان، وعلى.

وقرأ أبو موسى الأشعرى، وعمر، وأبو زيد، وعثمان، [وعَلِىّ][5] عَلَى رسول الله ﷺ.

وصرح المصنف -رحمه الله- بالواسطة، وهو [يحيى، أى قرأ أبو محمد][6] يحيى بن المبارك العدوى البصرى الزيدى صاحب يزيد على أبى عمرو، وكان أمثل أصحابه؛

---

(١) فى ص، م: خطاب، وفى د: خطان. وهو: حطان بن عبد الله الرقاشى ويقال السدوسى، كبير القدر، صاحب زهد وورع وعلم، قرأ على أبى موسى الأشعرى عرضًا، قرأ عليه عرضا الحسن البصرى، مات سنة نيف وسبعين، قاله الذهبى تخمينا. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٥٣) (١١٥٧).

(٢) هو عبد الله بن قيس بن سليم، من الأشعريين، ومن أهل زبيد باليمن. صحابى من الشجعان الفاتحين الولاة. قدم مكة عند ظهور الاسلام، فأسلم، وهاجر إلى الحبشة، واستعمله النبى ﷺ على زبيد وعدن. وولاه عمر بن الخطاب البصرة سنة ١٧ هـ، فافتتح أصبهان والأهواز، ولما ولى عثمان أقره عليها، ثم ولاه الكوفة. وأقره على، ثم عزله. ثم كان أحد الحكمين، فى حادثة التحكيم بين على ومعاوية. وبعد التحكيم رجع إلى الكوفة وتوفى بها سنة ٤٤هـ. ينظر الأعلام للزركلى (٤/ ٢٥٤).

(٣) سقط فى ز، ص، م.

(٤) زيادة من د.

(٥) زيادة من م.

(٦) فى م: الحضرمى.

كان يأتيه الخليل ويناظره[(١)] الكسائى، قام بالقراءة كثيرًا بعد أبى عمرو.

وقيل: أملى عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبى عمرو خاصة، غير ما أخذه عن الخليل وغيره.

وأخذ عنه القراءة أبو عمر[(٢)] حفص بن عمر بن صهبان الأزدى النحوى الدورى - مواضع بقرب بغداد ولد به - وأبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله السوسى، موضع بـ «الأهواز».

وتوفى أبو عمر فى[(٣)] قول الأكثر سنة مائة وأربع وخمسين.

وقيل[(٤)]: سبع.

ومولده سنة ثمان وستين، وقيل: سبع.

وتوفى اليزيدى سنة اثنتين ومائتين.

وتوفى الدورى فى شوال سنة مائتين وست وعشرين على الصواب.

وتوفى السوسى [أول][(٥)] سنة مائتين وإحدى وستين وقد قارب التسعين.

ص: ثُمَّ ابْنُ عَامِرِ الدِّمَشْقى بِسَنَدْ عَنْـهُ هِشَـامٌ وَابْـنُ ذَكْـوَانَ وَرَدْ

ش: (ابن عامر) مبتدأ، (الدمشقى) صفته، و (ورد عنه هشام وابن ذكوان[(٦)]) فعلية خبر، و (عنه) يتعلق بـ (ورد) و (بسند)[(٧)] يتعلق به، أى: مصاحِبَيْنِ لسند[(٨)].

ربِّع بابن عامر، وهو أبو عمران، أو نعيم، أو عثمان، أو عليم، عبد الله بن عامر ابن يزيد بن تميم بن ربيعة الدمشقى اليحصبى.

كان إمامًا كبيرًا، وتابعيًّا جليلًا، وعالمًا شهيرًا، أم المسلمين بـ «الجامع الأموى» سنين كثيرة فى أيام عمر بن عبد العزيز وقبله وبعده، فكان يؤمه[(٩)] وهو أمير المؤمنين، وناهيك

---

(١) فى ص: ويناظر.
(٢) فى ز: أبو عمرو، وفى م: أبو حفص.
(٣) فى ص: وفى.
(٤) فى م: أو.
(٥) سقط فى م.
(٦) هو عبد الله بن أحمد بن بشر، ويقال: بشير بن ذكوان بن عمرو بن حسان بن داود بن حسنون ابن سعد بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر أبو عمرو أو أبو محمد، القرشى الفهرى الدمشقى، الإمام الأستاذ الشهير الراوى الثقة، شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق. قال أبو زرعة الدمشقى: لم يكن العراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان فى زمان ابن ذكوان أقرأ عندى منه. وقال الوليد بن عتبة الدمشقى: ما بالعراق أقرأ من ابن ذكوان ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة وتوفى يوم الاثنين لليلتين بقيتا من شوال، وقيل لسبع خلون منه، سنة اثنتين وأربعين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٠٤) (١٧٢٠).
(٧) فى ص: وسند.
(٨) فى م: يسند.
(٩) فى د: قائماً.

بذلك منقبة، وجمع له بين الإمامة والقضاء ومشيخة الإقراء[(١)] بـ «دمشق»، وهى حينئذ دار الخلافة.

قرأ على المغيرة بن أبى شهاب عبد الله بن عمرو بن المغيرة المخزومى بلا خلاف، وعلى أبى الدرداء عويمر بن زيد[(٢)] بن قيس، فيما قطع به الدانى.

وقرأ المغيرة على عثمان بن عفان.

وقرأ عثمان وأبو الدرداء على رسول الله ﷺ ورضى الله عنهما.

وراوياه: أبو الوليد هشام بن عمار السلمى[(٣)]، وأبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشر ابن ذكوان القرشى الفهرى الدمشقى.

[قرأ على أبى سليمان أيوب بن تميم الدمشقى[(٤)]][(٥)].

وقرأ هشام أيضًا على أبى الضحاك[(٦)] عراك بن يزيد بن خالد، وعلى أبى محمد سويد ابن عبد العزيز الواسطى[(٧)]، وعلى أبى العباس صدقة.

---

(١) فى م: القراءة. (٢) فى م: يزيد.

(٣) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة، أبو الوليد السلمى، وقيل الظفرى، الدمشقى، إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة.
وقال النسائى: لا بأس به، وقال الدارقطنى: صدوق كبير المحل، وكان فصيحاً علامة واسع الرواية. مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وقيل سنة أربع وأربعين. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٥٤ - ٣٥٦) (٣٧٨٧).

(٤) هو أيوب بن تميم بن سليمان بن أيوب، أبو سليمان، التميمى الدمشقى، ضابط مشهور، ولد فى أول سنة عشرين ومائة، قرأ على يحيى بن الحارث الذمارى، وهو الذى خلفه بالقيام فى القراءة بدمشق، قرأ عليه عبد الله بن ذكوان، وروى القراءة عنه هشام وعرضا أيضا وعبد الحميد بن بكار والوليد ابن عتبة وأبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغسانى، قال ابن ذكوان قلت له أنت تقرأ بقراءة يحيى ابن الحارث قال نعم أقرأ بحروفها كلها إلا قوله: ﴿جبلا﴾ فى يس [٦٢] فإنه رفع الجيم وأنا أكسرها، توفى سنة ثمان وتسعين ومائة، وقال القاضى أسد بن الحسين: سنة تسع عشرة ومائتين فى أيام المعتصم وله تسع وتسعون سنة وشهران. ينظر غاية النهاية (١/ ١٧٢) (٨٠٤).

(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(٦) هو عراك بن خالد بن يزيد بن صالح بن صبيح بن جشم، أبو الضحاك المرى الدمشقى، شيخ أهل دمشق فى عصره، أخذ القراءة عرضا عن يحيى بن الحارث الذمارى وعن أبيه، وروى عن إبراهيم ابن أبى عبلة، وعن نافع فيما ذكره الهذلى، وهو بعيد جدًا، أخذ عنه القراءة عرضا هشام بن عمارة، والربيع بن تغلب، وروى عنه ابن ذكوان، وأحمد بن عبد العزيز البزار الصورى، قال الدانى: لا بأس به وهو أحد الذين خلفوا الذمارى فى القراءة بالشام، مات قبيل المائتين فيما قاله الذهبى. ينظر غاية النهاية (١/ ٥١١) (٢١١٣).

(٧) هو سويد بن عبد العزيز بن نمير، أبو محمد السلمى، مولاهم الواسطى قاضى بعلبك، ولد سنة ثمان ومائة، وقرأ على يحيى بن الحارث والحسن بن عمران صاحب عطية بن قيس، روى القراءة عنه الربيع بن تغلب وهشام بن عمار وأبو مسهر الغسانى، مات سنة أربع وتسعين ومائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٢١) (١٤٠٧).

وقرأ أيوب وعراك وسويد وصدقة على أبى عمرو يحيى بن الحارث الذمارى.

[وقرأ الذمارى][(١)] على ابن عامر.

توفى ابن عامر بدمشق[(٢)] يوم عاشوراء سنة مائة وسبع عشرة، ومولده سنة إحدى[(٣)] وعشرين من الهجرة أو ثمان وعشرين[(٤)].

وتوفى هشام سنة مائتين وخمس وأربعين، ومولده سنة مائة وثلاث وخمسين.

وتوفى ابن ذكوان [فى شوال][(٥)] سنة اثنتين ومائتين على الصواب، ومولده يوم عاشوراء سنة مائة وثلاث وسبعين.

[ثم انتقل إلى الخامس فقال][(٦)]:

ص: ثَلَاثَةٌ مِنْ كُوفَةٍ فَعَاصِمُ فَعَنْهُ شُعْبَةٌ وَحَفْصٌ قَائِمُ

ش: (ثلاثة من كوفة) اسمية (فعاصم) مبتدأ، و (شعبة) ثان، و (حفص) عطف عليه، و (قائم) خبر أحدهما مقدر مثله فى الآخر، والجملة خبر الأول، ويجوز جعل خبر «عاصم» محذوفًا، أى: ثالثهم[(٧)].

وقوله: (فعنه) جواب شرط تقديره: فأما عاصم فروى عنه شعبة، أى من الكوفة ثلاثة من الأئمة المشهورة[(٨)] [السبعة][(٩)]، وإلا فهم أكثر من ثلاثة.

وأولهم[(١٠)]: عاصم بن أبى النجود - من [نجد الثياب: نضدها][(١١)] - ابن بهدلة الأسدى مولاهم الكوفى.

انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد أبى عبد الرحمن السلمى، [خرج و][(١٢)]جلس موضعه، ورحل إليه الناس للقراءة، وكان قد جمع من[(١٣)] الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد[(١٤)] حظًا وافرًا، وكان أحسن الناس صوتًا بالقرآن. قال أبو بكر بن عياش[(١٥)]: لا

---

(١) سقط فى م.
(٢) زاد فى م: فى.
(٣) فى د، ز: أحد.
(٤) فى د، ص: ثمان عشرين.
(٥) سقط فى م.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: خامسهم.
(٨) فى د: المشهورين.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م، د: فأولهم، وفى ص: فمنهم.
(١١) فى م: نجد الشباب قصرها.
(١٢) زيادة من ص.
(١٣) فى د: بين.
(١٤) فى ص: والتجويد والتحرير.
(١٥) هو شعبة بن عياش بن سالم أبو بكر الحناط - بالنون - الأسدى، أبو بكر بن عياش النهشلى الكوفى، الإمام، العلم، راوى عاصم، اختلف فى اسمه على ثلاثة عشر قولا أصحها شعبة وقيل أحمد وعبد الله وعنترة وسالم وقاسم ومحمد وغير ذلك، ولد سنة خمس وتسعين. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٢٥) (١٣٢١).

أحصى ما سمعت أبا إسحاق السَّبِيعى[١] يقول: ما رأيت أحدًا أقرأ للقرآن من عاصم.

وقال عبد الله[٢] بن أحمد [بن حنبل][٣]: سألت أبى عن عاصم فقال: رجل صالح خيِّر[٤] ثقة.

قرأ على أبى عبد الرحمن السلمى الضرير، وعلى زر بن حبيش الأسدى[٥]، وعلى أبى عمرو وسعد[٦] بن إياس الشيبانى[٧].

وقرأ هؤلاء الثلاثة على عبد الله بن مسعود.

وقرأ السلمى وزر أيضًا على عثمان بن عفان، وعلى بن أبى طالب.

وقرأ السلمى أيضًا على أبى بن كعب، وزيد بن ثابت.

وقرأ زيد، وابن مسعود، وعثمان، وعلى، وأبى [بن كعب][٨] على رسول الله ﷺ

وأول راوييه: أبو بكر، وقدم لعلمه، واسمه شعبة أو يحيى أو محمد أو مطرف، أو كنيته.

تعلم القرآن من عاصم خمسًا خمسًا كما يتعلم الصبى من المعلم.

قال وكيع[٩]: هو العالم الذى أحيا الله به [قرآنه][١٠]، وخرج من صدره نور ظن أنه يرجى حتى عرف، ولما حضرته الوفاة بكت أخته، فقال لها: ما يبكيك؟ انظرى إلى تلك الزاوية فقد ختمت بها [ثمانية عشر ألف][١١] ختمة.

---

(١) هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، أبو إسحاق، السبيعى الهمدانى الكوفى. من أعلام التابعين الثقات. كان شيخ الكوفة فى عصره. أدرك عليًّا رضى الله عنه، وروى عنه وعن المغيرة بن شعبة وزيد ابن أرقم والبراء بن عازب وجابر بن سمرة وغيرهم. وعنه ابنه يونس، وقتادة وسليمان التميمى، والثورى، وشعبة وزهير بن معاوية وغيرهم: وقيل: سمع من ٣٨ صحابيًّا، وكان من الغزاة المشاركين فى الفتوح: غزا الروم فى زمن زياد ست غزوات. قال ابن معين والنسائى: ثقة، وقال العجلى: كوفى تابعى ثقة توفى سنة ١٢٧هـ. ينظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٦٣-٦٧)، وتاريخ الإسلام للذهبى (٥/ ١١٦)، والأعلام (٥/ ٢٥١).

(٢) فى م: عبد الرحمن.

(٣) سقط فى م.

(٤) فى ز، م: حبر.

(٥) فى ص: الأزدى، وهى لغة فى الأسدى.

(٦) فى م: سعيد.

(٧) هو سعد بن إياس، أبو عمرو الشيبانى الكوفى، أدرك زمن النبى ﷺ ولم يره، عرض على عبد الله ابن مسعود، عرض عليه يحيى بن وثاب وعاصم بن أبى النجود، قلت مات سنة ست وتسعين أو نحوها، وله مائة وعشرون سنة.
ينظر غاية النهاية (١/ ٣٠٣) (١٣٢٧).

(٨) سقط فى د، ز، ص.

(٩) وكيع بن الجراح بن مليح، أبو سفيان، الرؤاسى. فقيه حافظ للحديث. واشتهر حتى عد محدث العراق فى عصره، وأراد الرشيد أن يوليه قضاء الكوفة، فامتنع ورعًا. ينظر: تذكرة الحفاظ (١/ ٢٨٢).

(١٠) فى ز، ص، د: قرنه.

(١١) فى م، د: ثمان عشرة، وفى ص عشرة آلاف.

وثانيهما: أبو عمر داود، حفص، واشتهر بحفيص بن سليمان بن المغيرة البزاز [الغاضرى][(١)]، قبيلة من بنى أسد، الأسدى.

كان أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، وكان ابن زوجة عاصم.

قال يحيى بن معين[(٢)]: الرواية الصحيحة التى رويت من قراءة عاصم رواية حفص.

وقال ابن المنادى[(٣)]: كان[(٤)] الأولون يعدونه فى الحفظ فوق ابن عياش.

توفى عاصم آخر سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة ثمان وعشرين[(٥)].

وتوفى أبو بكر فى جمادى الأولى سنة مائة وثلاث وتسعين ومولده سنة خمس وتسعين، وتوفى [حفص] سنة مائة وثمانين، ومولده سنة تسعين[(٦)].

ص: وَحَمْزَةٌ عَنْهُ سُلَيْمٌ فَخَلَفْ مِنْهُ وَخَلَّادٌ كِلَاهُمَا اغْتَرَفْ

ش: (وحمزة) مبتدأ، و(نقل عنه سليم) فعلية، ويحتمل الاسمية إن جعل (سليم) مبتدأ مؤخرًا، وعليهما[(٧)] فهى خبر لـ (حمزة)، (فخلف) مبتدأ، و (خلاد) عطف عليه، و(كلاهما) توكيد[(٨)]، و (اغترف) خبرُ أحدِهِمَا مقدرٌ مثله فى الآخر، و (منه) يتعلق به.

أى: ثانى ثلاثة الكوفة أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفى الفَرَضى التيمى، مولاهم، أو مولى بنى عجل.

---

(١) فى م: الفارض، وفى ص: القاصرى.

(٢) هو يحيى بن معين بن عون بن زياد المرّى بالولاء، البغدادى، أبو زكريا من أئمة الحديث ومؤرخى رجاله. نعته الذهبى بسيد الحفاظ. وقال ابن حجر العسقلانى: «إمام الجرح والتعديل» وقال ابن حنبل: «أعلمنا بالرجال». كان أبوه على خراج الرى. فخلف له ثروة أنفقها فى طلب الحديث. توفى بالمدينة حاجًا.

من تصانيفه: «التاريخ والعلل»، و «معرفة الرجال» توفى سنة ٢٣٣هـ. ينظر: الأعلام للزركلى (١٠/ ٢١٨)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ١٦)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٨٠-٢٨٨).

(٣) فى ز، ص، م: المناوى. وهو: أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله، أبو الحسين البغدادى، المعروف بابن المنادى الإمام المشهور، حافظ، ثقة، متقن، محقق، ضابط.

توفى سنة ست وثلاثين وثلاثمائة فى المحرم. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٤) (١٨٣).

(٤) فى ص: كل.

(٥) قال ابن الجزرى فى الطبقات: توفى آخر سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل سنة ثمان وعشرين، فلعله فى أولها بالكوفة وقال نقلا عن الأهوازى: واختلف فى موته فقيل: سنة عشرين ومائة، وهو قول أحمد بن حنبل، وقيل: سنة ثمان، وقيل: سنة تسع، وقيل: قريبا من سنة ثلاثين، قال: والذى عليه الأكثر ممن سبق أنه توفى سنة تسع وعشرين، قال ابن الجزرى: بل الصحيح ما قدمت، ولعله تصحف على الأهوازى سبع بتسع، والله أعلم. ينظر الطبقات (١/ ٣٤٨ - ٣٤٩).

(٦) ينظر: الطبقات (١/ ٢٥٥).

(٧) فى م: وعلى كل.

(٨) فى م: تأكيد.

كان إمام الناس بـ «الكوفة» فى القراءة بعد عاصم، والأعمش.

وكان ثقة كبيرًا حجة قيمًا بكتاب الله تعالى، لم يكن له نظير، وكان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان، ويجلب الجبن والجوز منها إلى الكوفة، وكان شيخه الأعمش إذا رآه يقول: هذا حبر القرآن.

وقال له الإمام أبو حنيفة: شيئان غلبتنا فيهما لسنا ننازعك عليهما: القرآن، والفرائض.

وكان لا يأخذ على القرآن أجرًا تمسكًا بحديث أبى الدرداء: «من أخذ قوسًا[١] على تعليم القرآن قلده الله قوسًا من نار»[٢].

قرأ على أبى محمد الأعمش عرضًا.

وقيل: الحروف فقط.

وعلى حمران بن أعين[٣]، وعلى أبى إسحاق السبيعى، وعلى محمد بن عبد الرحمن ابن أبى ليلى[٤]، وعلى طلحة بن مصرف اليامى[٥]، وعلى جعفر الصادق[٦].

وقرأ الأعمش، وطلحة على يحيى بن وثاب الأسدى.

---

(١) فى م: فلسا.

(٢) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى (٦/ ١٢٦)، ذكره الهندى فى الكنز (٢٨٤١) وزاد عزوه لأبى نعيم فى الحلية.

(٣) هو حمران بن أعين أبو حمزة الكوفى، مقرئ كبير، أخذ القراءة عرضاً عن عبيد بن نضلة وأبى حرب ابن أبى الأسود وأبيه أبى الأسود ويحيى بن وثاب ومحمد بن على الباقر، روى القراءة عنه عرضا حمزة الزيات، وكان ثبتا فى القراءة يرمى بالرفض، قال الذهبى: توفى فى حدود الثلاثين والمائة أو قبلها. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٦١) (١١٨٩).

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، يسار - وقيل: داود - ابن بلال. أنصارى كوفى. فقيه من أصحاب الرأى. ولى القضاء ٣٣ سنة لبنى أمية، ثم لبنى العباس. له أخبار مع أبى حنيفة وغيره. ينظر التهذيب (٩/ ٣٠١) الوافى بالوفيات (٣/ ٢٢١).

(٥) هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد، ويقال أبو عبد الله الهمدانى اليامى الكوفى، تابعى كبير، له اختيار فى القراءة ينسب إليه، قال العجلى اجتمع قراء الكوفة فى منزل الحكم بن عيينة فأجمعوا على أنه أقرأ أهل الكوفة، فبلغه ذلك فغدا إلى الأعمش فقرأ عليه ليذهب عنه ذلك، أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم بن يزيد النخعى، والأعمش، وهو أقرأ منه وأقدم، ويحيى بن وثاب روى القراءة عرضا عنه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، وعيسى بن عمر الهمدانى، وأبان بن تغلب، وعلى بن حمزة الكسائى، وفياض بن غزوان، وهو الذى روى عنه اختياره وأقرأ به فى الرى وأخذه الناس عنه هناك، مات سنة اثنتى عشرة ومائة، قال أبو معشر: ما ترك بعده مثله. قال عبد الله بن إدريس كانوا يسمونه سيد القراء. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٤٣) (١٤٨٨).

(٦) هو جعفر بن محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب الهاشمى أبو عبد الله الإمام الصادق المدنى أحد الأعلام. روى عن أبيه وجده أبى أمه القاسم بن محمد وعروة. وعنه خلق لا يحصون، منهم ابنه موسى، وشعبة، والسفيانان، ومالك. قال الشافعى وابن معين وأبو حاتم: ثقة. مات سنة ثمان وأربعين ومائة، عن ثمان وستين سنة. ينظر الخلاصة (١/ ١٦٨ - ١٦٩) (١٠٤٨).

وقرأ يحيى على علقمة بن قيس، وعلى ابن أخيه الأسود، وعلى زر بن حبيش وعلى زيد بن وهب[(١)]، وعلى عبيدة السلمانى وعلى مسروق بن الأجدع وقرأ حمران على أبى الأسود الدؤلى، وتقدم سنده، وعلى عبيد بن نضلة[(٢)].

وقرأ عبيد على علقمة.

وقرأ حمران أيضًا على محمد بن الباقر.

وقرأ أبو إسحاق على أبى عبد الرحمن السلمى، وعلى زر بن حبيش، وتقدم سندهما وعلى عاصم بن ضمرة[(٣)]، وعلى الحارث الهمدانى[(٤)].

وقرأ عاصم والحارث على على.

وقرأ ابن أبى ليلى على المنهال[(٥)] وغيره.

وقرأ المنهال على سعيد بن جبير، وتقدم سنده.

وقرأ علقمة، والأسود، وابن وهب، ومسروق وعاصم بن ضمرة، والحارث أيضًا على ابن مسعود.

وقرأ جعفر الصادق على أبيه محمد الباقر على أبيه[(٦)] زين العابدين على أبيه سيد شباب أهل الجنة الحسين على أبيه على بن أبى طالب.

وقرأ على، وابن مسعود على رسول الله ﷺ.

وأول راوييه: أبو محمد خلف البزار.

وثانيهما: أبو عيسى خلاد بن خالد أو خليد أو عيسى الصيرفى، كان إمامًا فى القراءة

---

(١) هو زيد بن وهب أبو سليمان الجهنى الكوفى، رحل إلى النبى ﷺ فمات وهو فى الطريق، عرض على عبد الله بن مسعود، عرض عليه سليمان بن مهران الأعمش، توفى بعد الثمانين. ينظر الغاية (١/ ٢٩٩) (١٣٠٩).

(٢) فى م: عبيدة بن نضيلة.

(٣) هو عاصم بن ضمرة السكونى الكوفى، أخذ القراءة عن على بن أبى طالب ومعظم روايته عنه، روى القراءة عنه عرضا أبو إسحاق السبيعى وهو ثقة صالح، وهو فى سند حمزة من قراءته على السبيعى. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٤٩) (١٤٩٧).

(٤) هو الحارث بن عبد الله الهمدانى الكوفى الأعور، قرأ على على وابن مسعود، قرأ عليه أبو إسحاق السبيعى، قال ابن أبى داود: كان أفقه الناس، وأفرض الناس، وأحسب الناس، قلت: وقد تكلموا فيه وكان شيعيا، مات سنة خمس وستين. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٠١) (٩٢٢).

(٥) هو المنهال بن عمرو الأنصارى ويقال الأسدى الكوفى ثقة مشهور كبير، عرض على سعيد بن جبير، عرض عليه محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى وروى عنه منصور والأعمش وشعبة والحجاج. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣١٥) (٣٦٦٥).

(٦) فى م: وقرأ على أبيه.

ثقة عارفًا محققًا مجوِّدًا أستاذًا ضابطًا متقنًا.

قال الدانى: هو أضبط أصحاب سليم وأجلهم.

قرآ معًا على أبى عيسى سليم.

وكان إمامًا [عارفًا](١) فى القراءة [ثقة](٢) ضابطًا لها محررًا حاذقًا، وكان أخص أصحاب حمزة وأضبطهم وأقرأهم(٣) بحروف حمزة، وهو الذى خلفه فى القيام بالقراءة(٤).

وقال يحيى بن عبد الملك: كنا نقرأ على حمزة، فإذا جاء سليم قال لنا حمزة: تحفظوا أو تثبتوا فقد جاء سليم.

توفى حمزة سنة ست وخمسين ومائة، ومولده سنة ثمانين.

وتوفى خلف سنة تسع وعشرين ومائتين.

وخلاد سنة مائتين وعشرين.

وسليم سنة سبع(٥) أو ثمان وثمانين ومائة.

ص: ثُمَّ الْكِسَائِىُّ الْفَتَى عَلِىُّ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ والدُّورِىُّ

ش: (ثم الكسائى) مبتدأ، والخبر محذوف، أى: سابعهم، و (الفتى) صفته، و (على) بدل لا عطف بيان، لكونه غير واضح، و (عنه) يتعلق بمحذوف، أى: روى عنه، و(أبو الحارث) فاعل بـ (عنه) لا بالمحذوف على الأصح، ويحتمل الاسمية، أى [أبو](٦) الحارث والدورى رويا عنه.

أى: ثالث ثلاثة الكوفة أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله بن تميم بن فيروز النحوى الكسائى، مولى بنى أسد، فارسى الأصل، من كبار [تابعى](٧) التابعين كان [إمام](٨) الناس [فى القراءة فى زمانه، وأعلمهم بالقرآن](٩)، [قال أبو بكر الأنبارى(١٠): اجتمعت

(١) زيادة من م.

(٢) زيادة من م.

(٣) فى د: وأقومهم.

(٤) فى ص: فى القراءة.

(٥) فى م: تسع.

(٦) سقط فى ز.

(٧) سقط فى ز، ص، م.

(٨) سقط فى م.

(٩) سقط فى م.

(١٠) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان، أبو بكر، ابن الأنبارى.
محدث، مفسر، لغوى، نحوى، قال محمد بن جعفر التميمى: ما رأينا أحداً أحفظ من ابن الأنبارى ولا أغزر من علمه.
من تصانيفه: (عجائب علوم القرآن)، (غريب الحديث)، (كتاب الرد على من خالف مصحف عثمان)، (المشكل فى معانى القرآن). ينظر سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧٤-٢٧٩)، وتاريخ بغداد (١٨٩/٣)، ومعجم المؤلفين (١١/ ١٤٣).

فى الكسائى أمور][1]: كان أعلم الناس بالنحو[2]، وأوحدهم[3] فى الغريب، وفى القرآن، وكانوا يكثرون عليه فيجمعهم فى مجلس واحد، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره، وهم يسمعون ويضبطون عنه، حتى المقاطع والمبادئ.

وقال ابن معين: ما رأيت بعينى هاتين أحذق[4] لهجة من الكسائى.

قرأ على حمزة أربع مرات، وعليه اعتماده، وعلى محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى، وتقدم سندهما، وعلى عيسى بن عمر[5] الهمدانى[6].

وروى أيضًا الحروف عن[7] أبى بكر شعبة[8]، وإسماعيل بن جعفر، وزائدة[9] ابن قدامة، وقرأ عيسى على عاصم، وطلحة بن مصرف والأعمش، وتقدموا.

وقرأ إسماعيل على شيبة بن نصاح، ونافع.

وقرأ زائدة على الأعمش.

توفى[10] سنة تسع وثمانين ومائة عن سبعين سنة.

وأول راوييه: أبو الحارث الليث بن خالد المروزى البغدادى، كان ثقة قيمًا بالقراءة ضابطًا لها محققًا.

قال الدانى: كان من جلة[11] أصحاب الكسائى توفى سنة أربعين ومائتين.

وثانيهما: أبو عمر[12] حفص [الدورى][13] راوى أبى عمرو، وتقدم[14].

ص: ثُمَّ أَبُو جَعْفَرٍ الْحَبْرُ الرِّضَا فَعَنْه عِيسَى وَابْن جَمَّازٍ مَضَى

ش: (أبو جعفر) مبتدأ، و (الحبر الرضا) صفته، والخبر محذوف تقديره: ثامنهم أو

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٢) فى ص: فى النحو.
(٣) فى ز، ص، م: أجودهم.
(٤) فى م، د: أصدق.
(٥) فى ص: ابن عمرو.
(٦) فى م: الهذلى. وهو: عيسى بن عمر أبو عمر الهمدانى الكوفى القارئ الأعمى مقرئ الكوفة بعد حمزة، عرض على عاصم بن أبى النجود وطلحة بن مصرف والأعمش وذكر الأهوازى والنقاش أنه قرأ على أبى عمرو، عرض عليه الكسائى وبشر بن نصر وخارجة بن مصعب والحسن بن زياد وعبيد الله بن موسى وعبد الرحمن بن أبى حماد وهارون بن حاتم، قال سفيان الثورى: أدركت الكوفة وما بها أحد أقرأ من عيسى الهمدانى، وقال ابن معين: عيسى بن عمر الكوفى، ثقة، همدانى، هو صاحب الحروف. وقال أحمد بن عبد الله العجلى: هو ثقة، رجل صالح، رأس فى القرآن، وقال مطر: مات سنة ست وخمسين ومائة، وقيل سنة خمسين. ينظر غاية النهاية (١/ ٦١٢) (٢٤٩٧).
(٧) فى م، ص: على.
(٨) فى ص: ابن شعبة.
(٩) فى م: زائد.
(١٠) زاد فى م: الكسائى.
(١١) فى م: جملة.
(١٢) فى ز: أبو عمرو.
(١٣) سقط فى م.
(١٤) فى م: المتقدم.

منهم، (فعنه عيسى) إما اسمية أو فعلية، و (ابن جماز) عطف عليه، أى: ثامن العشرة أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومى المدنى، إمام المدينة، تابعى.

قال يحيى بن معين: كان إمام أهل زمانه فى القراءة، وكان ثقة.

وقال يعقوب بن جعفر بن أبى كثير: كان إمام الناس بـ «المدينة».

وقال(١): أبو الزناد: لم يكن بالمدينة أحد أقرأ للسنة من أبى جعفر.

وقال مالك: كان رجلًا صالحًا.

وقال نافع: لما غُسِّلَ أبو جعفر نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف، فما شك أحد ممن حضره(٢) أنه نور القرآن.

ورئى [فى المنام بعد وفاته](٣) فقال: بشر(٤) أصحابى وكل من قرأ قراءتى أن الله قد غفر لهم، وأجاب فيهم دعوتى، ومرهم أن يصلوا هذه الركعات فى جوف الليل كيف استطاعوا.

قرأ(٥) على مولاه عبد الله بن عياش بن أبى ربيعة المخزومى، وعلى عبد الله بن عباس الهاشمى، وعلى عبد الرحمن بن عوف الدوسى.

وقرأ هؤلاء الثلاثة على أبى(٦) المنذر الخزرجى(٧) على أبى هريرة.

وقرأ ابن عباس(٨) أيضًا على زيد بن ثابت.

وقيل: إن أبا جعفر قرأ على زيد نفسه، وهو محتمل؛ فإنه صح أنه أتى به إلى أم سلمة زوج النبى ﷺ فمسحت على رأسه ودعت [له](٩)، وأنه صلى بابن عمر بن الخطاب، وأنه أقرأ الناس قبل الحرة، [وكانت الحرة سنة ثلاث وستين](١٠).

وقرأ زيد وأبى(١١) على رسول الله ﷺ.

وتوفى(١٢) سنة ثلاثين ومائة.

وأول راوييه: عيسى بن وردان المدنى الحذاء(١٣)، كان رأسًا فى القراءة

---

(١) فى م: قال.
(٢) فى م: حضر.
(٣) فى م: بعد وفاته نومًا.
(٤) فى م، ص: بشروا.
(٥) فى ز: وقرأ.
(٦) فى ص: ابن.
(٧) فى م: المخزومى.
(٨) فى ز، ص: ابن عياش.
(٩) سقط فى ز، ص.
(١٠) سقط فى م.
(١١) فى م: وأبو هريرة.
(١٢) فى م: توفى أبو جعفر.
(١٣) فى م: الحز وهو عيسى بن وردان أبو الحارث المدنى الحذاء إمام مقرئ حاذق وراو محقق ضابط، عرض على أبى جعفر وشيبة ثم عرض على نافع وهو من قدماء أصحابه. قال الدانى من جلة أصحاب نافع وقدمائهم.
ينظر: الغاية (١/ ٦١٦) (٢٥١٠).

ضابطًا[١] لها، من قدماء أصحاب نافع، ومن أصحابه فى القراءة على أبى جعفر، وتوفى فى حدود سنة ستين ومائة.

وثانيهما: أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جماز الزهرى، مولاهم المدنى، وكان مقرئًا جليلًا ضابطًا، مقصودًا فى قراءة أبى جعفر ونافع، روى[٢] القراءة عرضًا عنهما. توفى [بعد][٣] سنة سبعين ومائة.

ص: تَاسِعُهُمْ يَعْقُوبُ وَهْوَ الْحَضْرَمِى لَهُ رُوَيْسٌ ثُمَّ رَوْحٌ يَنْتَمِى

ش: (تاسعهم يعقوب) اسمية، وكلٌّ صالح للابتداء به، (وهو الحضرمى) اسمية، (رويس ينتمى) اسمية، (ثم روح) عطف على (رويس)، و (له) يتعلق بـ (ينتمى)، أى: تاسع العشرة يعقوب بن أبى إسحاق زيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرمى، مولاهم البصرى[٤].

كان إمامًا كبيرًا ثقة عالمًا صالحًا دينًا، انتهت إليه رياسة القراءة بعد أبى عمرو، كان إمام جامع البصرة سنين.

قال أبو حاتم السجستانى: هو أعلم من رأيت بالحروف والخلاف فى القرآن، وعلله، ومذاهب النحو.

قرأ على أبى المنذر بن أبى سليمان[٥] المزنى مولاهم الطويل، وعلى شهاب ابن شُرْنَفَة[٦]، وعلى مهدى بن ميمون، وعلى جعفر بن حيان[٧] العطاردى.

وقيل: إنه قرأ على أبى عمرو سنة[٨]، وتقدم سندهم.

وقرأ [سلام][٩] أيضًا على عاصم بن العجاج [الجحدرى][١٠] البصرى، وعلى أبى عبد الله يونس بن عبيد بن دينار[١١].

---

(١) فى م: وضابطا.
(٢) فى د: وروى.
(٣) سقط فى د.
(٤) فى م: وهو البصرى.
(٥) فى م: ابن سلمان، وفى د، ص: سلام بن أبى سليمان. وهو سلام بن سليمان الطويل أبو المنذر المزنى، مولاهم البصرى ثم الكوفى، ثقة جليل، ومقرئ كبير.
ذكره ابن حبان فى الثقات وقال أبو حاتم: صدوق، ولين العقيلى حديثه، مات سنة إحدى وسبعين ومائة، ومن قال إن له من العمر مائة وخمسة وثلاثين سنة فقد أبعد. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٠٩) (١٣٦٠).
(٦) فى م: شريفة، وفى ص: شرنقة.
(٧) فى م: حجاز.
(٨) فى م، ص، د: نفسه.
(٩) سقط فى م.
(١٠) سقط فى م.
(١١) هو يونس بن عبيد بن دينار أبو عبد الله القعنبى البصرى، إمام جليل، عرض على الحسن البصرى، ورأى أنس بن مالك، عرض عليه سلام بن سليمان الطويل، قال حماد بن يزيد عنه: يوشك أن ترى عينك ما لم تر، ويوشك أن تسمع أذنك ما لم تسمع، ولا تخرج من طبقة إلا دخلت فيما هى أشد منها، حتى يكون آخر ذلك الجواز على الصراط، توفى سنة تسع وثلاثين ومائة. ينظر غاية النهاية =

وقرأ[1] على الحسن بن الحسن[2] البصرى، وتقدم سنده.

وقرأ الجحدرى أيضًا على سليمان بن قَتَّة التيمى[3].

وقرأ على ابن عباس.

وقرأ شهاب على أبى عبد الله بن هارون العتكى الأعور النحوى وعلى المعلى[4] ابن عيسى، وقرأ هارون على عاصم بن [عيسى][5] الجحدرى، وأبى عمرو بسندهما[6].

وقرأ المعلى[7] على عاصم الجحدرى، وقرأ مهدى[8] على شعيب بن الحبحاب[9].

وقرأ على أبى العالية الرياحى وتقدم.

وقرأ جعفر بن حيان على أبى رجاء[10] عمران بن ملحان العطاردى على أبى موسى الأشعرى على رسول الله ﷺ، وهذا سند فى غاية العلو والصحة.

توفى [يعقوب][11] سنة خمسين ومائتين.

وأول راوييه: محمد بن المتوكل اللؤلئى البصرى المعروف برويس، وكان إمامًا فى القراءة قيمًا بها [ماهرًا][12] ضابطًا مشهورًا حاذقًا.

= (٢/ ٤٠٧) (٣٩٥١).

(١) فى د، ص: وقرأ.

(٢) فى م: ابن أبى الحسن، وفى ص: ابن الحسين.

(٣) فى م، د: قنه، وفى ص: قتيبة. وهو سليمان بن قَتَّة - بفتح القاف ومثناة من فوق مشددة - وقتة أمه، التيمى، مولاهم البصرى، ثقة، عرض على ابن عباس ثلاث عرضات، وعرض عليه عاصم الجحدرى. ينظر غاية النهاية (١/ ٣١٤) (١٣٨٥).

(٤) فى م: العلاء. وهو معلى بن عيسى، ويقال ابن راشد، البصرى الوراق الناقط، روى القراءة عن عاصم الجحدرى وعون العقيلى، روى القراءة عنه على بن نصير وبشر بن عمر وعبيد بن عقيل وعبد الرحمن بن عطاء، وهو الذى روى عدد الآى والأجزاء عن عاصم الجحدرى. قال الدانى: وهو من أثبت الناس فيه، روى عنه العدد سليم بن عيسى وعبيد بن عقيل. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٠٤) (٣٦٣٠).

(٥) سقط فى د.

(٦) فى د: سندهما، وفى ص: سندهما تقدم.

(٧) فى م: العلاء.

(٨) فى د: المهدى، وفى ز: المهدوى. وهو مهدى بن ميمون أبو يحيى البصرى ثقة مشهور، عرض على شعيب بن الحبحاب وروى عن الحسن وابن سيرين، عرض عليه يعقوب الحضرمى وروى عنه ابن المبارك ووكيع، مات سنة إحدى وسبعين ومائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣١٦) (٣٦٦٩).

(٩) فى م: الحجاب. وهو شعيب بن الحبحاب الأزدى، أبو صالح البصرى، تابعى ثقة، عرض على أبى العالية الرياحى، روى القراءة عنه مهدى بن ميمون، أحد شيوخ يعقوب، مات سنة ثلاثين ومائة وقيل سنة إحدى وثلاثين. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٢٧) (١٤٢٣).

(١٠) فى م: أبى عامر.

(١١) زيادة من م، وفى د: وتوفى.

(١٢) سقط فى م.

قال الداني: هو من أحذق أصحاب يعقوب توفى سنة ثمان وثلاثين[(١)] ومائتين.

وثانيهما: أبو الحسن روح بن عبد المؤمن بن عبدة[(٢)] الهذلى، مولاهم البصرى النحوى، كان مقرئًا جليلًا ضابطًا مشهورًا من أجل أصحاب يعقوب وأوثقهم، روى عنه البخارى فى «صحيحه».

توفى سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين.

ص: والْعَاشِرُ الْبَزَّارُ وَهْوَ خَلَفُ إِسْحَاقُ مَعْ إِدْرِيسَ عَنْهُ يُعْرفُ

ش: (العاشر[(٣)] البزار) اسمية، و (هو خلف) كذلك، (إسحاق) مبتدأ، (مع إدريس) حال، (يعرف)[(٤)] خبر، و (عنه)[(٥)] يتعلق بـ (يعرف).

أى: عاشر العشرة أبو محمد خلف راوى حمزة [المتقدم][(٦)]، كان إمامًا ثقة عالمًا، حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين، وابتدأ فى طلب العلم وهو ابن ثلاث عشرة [سنة][(٧)].

قال: وأشكل عَلَيَّ باب من النحو فأنفقت ثمانين[(٨)] ألفًا حتى عرفته.

قال الناظم: ولم يخرج فى اختياره عن قراءة الكوفيين فى حرف واحد، [بل][(٩)] ولا عن حمزة، والكسائى، وشعبة، إلا فى حرف واحد، وهو[(١٠)] قوله تعالى: ﴿وَحَرَٰمٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[(١١)] [الأنبياء: ٩٥].

وروى عنه أبو العز فى «إرشاده» السكت بين السورتين فخالف الكوفيين.

قرأ على سليم صاحب حمزة، وعلى يعقوب بن خليفة الأعشى صاحب أبى بكر، وعلى أبى زيد[(١٢)] سعيد بن أوس الأنصارى، وعلى المفضل[(١٣)].

وقرأ أبو بكر، والمفضل على عاصم، وروى الحروف عن إسحاق المسيبى[(١٤)]

---

(١) فى ص: ثمان وثمانين.
(٢) فى د: ابن عبد.
(٣) فى ص: والعاشر.
(٤) فى م: يعرف عنه فعلية.
(٥) فى م: فعنه، وفى د: لمنه.
(٦) سقط فى د، ز، ص.
(٧) زيادة من م، ص.
(٨) فى م: ثلاثين.
(٩) سقط فى ص.
(١٠) فى م: فى سورة الأنبياء.
(١١) وقرأه المذكورون - كما سيأتى فى فرش السور - بإسقاط الألف، وكسر الحاء، وإسكان الراء.
(١٢) فى م: يزيد.
(١٣) هو المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر، ويقال المفضل بن محمد بن سالم، ويقال محمد بن سالم ابن أبى المعالى بن يعلى بن سالم بن أبى بن سليم بن ربيعة بن زبان بن عامر بن ثعلبة أبو محمد الضبى الكوفى إمام مقرئ نحوى أخبارى موثق. قال أبو بكر الخطيب: كان علامة أخباريا موثقاً، وقال أبو حاتم السجستانى: ثقة فى الأشعار، غير ثقة فى الحروف. وسئل عنه ابن أبى حاتم الرازى، فقال: متروك الحديث، متروك القراءة. ومات سنة ثمان وستين ومائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٠٧) (٣٦٣٩).
(١٤) هو إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن المسيب بن أبى السائب بن عابد بن عبد الله ابن عمرو بن مخزوم بن يقظة بن مر بن كعب المخزومى أبو محمد المسيبى المدنى إمام جليل عالم =

صاحب نافع، وعن يحيى بن آدم[(١)] عن أبى بكر، وعن الكسائى، ولم يقرأ عليه عرضًا.

وتوفى سنة تسع وعشرين ومائتين، ومولده سنة مائة وخمسين.

وأول راوييه: أبو يعقوب إسحاق الوراق المروزى ثم البغدادى، وكان ثقة قيمًا بالقراءة ضابطًا لها، منفردًا برواية اختيار خلف، لا يعرف غيرها.

توفى سنة ست وثمانين ومائتين.

وثانيهما: أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد[(٢)]، وكان إمامًا ضابطًا متقنًا ثقة.

روى عن خلف روايته واختياره، وسئل عنه الدارقطنى فقال: ثقة وفوق الثقة بدرجة.

توفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين[(٣)] عن ثلاث وتسعين [سنة][(٤)].

ولما فرغ [المصنف][(٥)] من ذكر الروايات[(٦)] شرع فى ذكر الطرق فقال:

ص: وَهَـذِهِ الـرُّوَاةُ عَـنْـهُـمْ طُـرُقُ أَصَـحُّـهَـا فِـى نَـشْـرِنَـا يُـحَـقَّـقُ

ش: (وهذه الرواة) مبتدأ موصوف، و (عنهم) خبر، [أو متعلقه، أى كائنة][(٧)] عنهم، و(طرق) مرفوع عنهم على الأصح، و (أصحها يحقق) اسمية، و (فى نشرنا) يتعلق بـ (يحقق).

أى: أن هذه الرواة المتقدمة تفرعت عنهم طرق كثيرة لا تضبط، وفيها صحيح وأصح وغيرهما، وحقق[(٨)] المصنف فى كتابه المسمى بـ «النشر فى القراءات العشر» أصح الطرق:

= بالحديث قيم فى قراءة نافع ضابط لها محقق فقيه، قرأ على نافع وغيره، أخذ القراءة عنه ولده محمد وأبو حمدون الطيب بن إسماعيل وخلف بن هشام ومحمد بن سعدان وأحمد بن جبير وحمزة ابن القاسم الأحول وإسحاق بن موسى ومحمد بن عمرو الباهلى وحماد بن بحر وعبد الله بن ذكوان ومحمد بن عبد الواسع، قال أبو حاتم السجستانى إذا حدثت عن المسيبى عن نافع ففرغ سمعك وقلبك فإنه أتقن الناس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة وأقرؤهم للسنة وأفهمهم بالعربية، قال أبو الفخر حامد بن على فى كتابه حلية القراء: قال ابن معاوية: من أراد أن يستجاب له دعاؤه فليقرأ باختيار المسيبى ويدعو عند آخر الختمة؛ فيستجاب، قال محمد: رأيت رسول الله ﷺ فى النوم، فقلت لمن أقرأ يا رسول الله؟ قال: عليك بأبيك، توفى سنة ست ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ١٥٧) (٧٣٤).

(١) هو يحيى بن آدم بن سليمان بن خالد بن أسيد أبو زكريا الصلحى، إمام كبير حافظ، روى القراءة عن أبى بكر بن عياش سماعا. توفى يوم النصف من ربيع الآخر سنة ثلاث ومائتين، بفم الصلح قرية من قرى واسط، قال القاضى أسد: أول ضيعة من واسط إذا صعدت منها إلى بغداد.
ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٦٣ - ٣٦٤) (٣٨١٧).

(٢) هو إدريس بن عبد الكريم الحداد أبو الحسن البغدادى إمام ضابط متقن ثقة.
سئل عنه الدارقطنى فقال: ثقة وفوق الثقة بدرجة، توفى يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين عن ثلاث وتسعين سنة، وقيل سنة ثلاث وتسعين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ١٥٤) (٧١٧).

(٣) فى ص، م: اثنين وسبعين ومائتين.

(٤) سقط فى د.

(٥) زيادة من م.

(٦) فى م: الرواة.

(٧) فى م: ومتعلقه محذوف، أى: كائنت.

(٨) فى م: وقد حقق.

فذكرها فيه ثم [ذكرها][١] فى هذا النظم.

تنبيه:

قوله: «يحقق» المناسب «محقق»؛ لأن «النشر» مقدم فى التأليف على «الطيبة»[٢].

واعلم أن القراء اصطلحوا على جعل القراءة للإمام والرواية للآخذ عنه مطلقًا بسند أو غيره، والطريق للآخذ عن الراوى كذلك، فيقال: قراءة أبى عمرو، رواية الدورى، طريق أبى الزعراء[٣]، وكما أن لكل إمام رواة، فكذلك[٤] لكل راو طرق.

[وقد][٥] ذكر [المصنف][٦] لكل راو طريقين، كما قال[٧]:

ص: بِاثْنَيْنِ فِى اثْنَيْنِ وَإِلَّا أَرْبَعُ فَهْى زُهَا أَلْفِ طَرِيقٍ تُجْمَعُ

ش: أى ميزت ذلك بأن جعلت عن كل[٨] إمام راويين، وعن كل راو طريقين، وعن كل طريق أيضًا طريقين: مغربية ومشرقية، مصرية وعراقية، فإن لم يجد عن الراوى أربع طرق عن طريقين ذكر له أربع طرق عنه نفسه، مع ما يتصل بذلك من الطرق، وهلم جرا؛ فلهذا[٩] انتهت إلى زهاء ألف طريق كما أشار إليه[١٠].

وها نحن نذكر أصول الطرق: وهى ثمانون.

فأما قالون: فمن طريق أبى نشيط[١١]، والحلوانى[١٢] عنه، فـ «أبو نشيط» من طريقى

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: ممن نظم.
(٣) هو عبد الرحمن بن عبدوس بفتح العين، أبو الزعراء البغدادى، ثقة ضابط محرر.
قال ابن مجاهد: قرأت عليه لنافع نحواً من عشرين ختمة، وقرأت عليه للكسائى ولأبى عمرو وحمزة، مات سنة بضع وثمانين ومائتين، قاله أبو عبد الله الحافظ. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٧٣) (١٥٨٩).
(٤) فى ص: كذلك.
(٥) زيادة من م.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م، ص: فقال.
(٨) فى م: لكل.
(٩) فى د، ص: فلذلك.
(١٠) فى م: إليها.
(١١) هو محمد بن هارون أبو جعفر الربعى الحربى البغدادى، ويقال المروزى، يعرف بأبى نشيط، مقرئ جليل ضابط مشهور. قال ابن أبى حاتم: صدوق، سمعت منه مع أبى ببغداد، قلت وسمع منه أبوه وأثنى عليه ومحمد بن المؤمل الناقد وجماعة وكان ثقة، توفى سنة ثمان وخمسين ومائتين، ووهم من قال غير ذلك. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٧٢) (٣٥٠٤).
(١٢) هو أحمد بن يزيد بن أزداذ ويقال يزداذ الصفار الأستاذ، أبو الحسن الحلوانى، قال الدانى: يعرف بأزداذ، إمام كبير عارف صدوق متقن ضابط خصوصاً فى قالون وهشام، قرأ بمكة على أحمد ابن محمد القواس وبالمدينة على قالون، رحل إليه مرتين، وإسماعيل وأبى بكر ابنى أبى أويس فيما ذكره الهذلى وبالكوفة والعراق على خلف وخلاد وجعفر بن محمد الخشكنى وأبى شعيب القواس وحسين بن الأسود والدورى. وقال عبد الله محمد بن إسرائيل القصاع: توفى سنة خمسين ومائتين، وقيل: توفى سنة نيف وخمسين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ١٤٩) (٦٩٧).

ابن بويان[١] - بضم الباء - والقزاز[٢] عن أبى بكر [بن][٣] الأشعث[٤] عنه فعنه، والحلوانى من طريقى ابن أبى مهران[٥]، وجعفر بن محمد[٦] عنه.

وأما ورش: فمن طريقى الأزرق[٧] والأصبهانى[٨]، فالأزرق من طريقى إسماعيل النحاس[٩]، وابن سيف عنه، والأصبهانى من طريقى هبة الله بن جعفر[١٠] [والمطوعى

(١) هو أحمد بن عثمان بن محمد بن جعفر بن بويان بموحدة مضمومة ثم واو ثم نون آخر الحروف، ونقل الدانى أن شيخه طاهر بن غلبون كان يقوله بمثلثة مفتوحة ثم واو ثم موحدة، قال ابن الجزرى: هو تصحيف، والصواب الأول، أبو الحسين الخراسانى البغدادى الحربى القطان ثقة كبير مشهور ضابط، ولد سنة ستين ومائتين. مات سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٧٩) (٣٦٢).

(٢) هو على بن سعيد بن الحسن بن ذؤابة - بالمعجمة - وكان أبو الطيب بن غلبون يقوله بالمهملة، فوهم فيه أبو الحسن البغدادى القزاز، مقرئ مشهور ضابط ثقة.

قال الدانى: مشهور بالضبط والإتقان ثقة مأمون، وقال الذهبى: كان من جلة أهل الأداء مشهوراً ضابطا محققا، توفى قبل الأربعين وثلاثمائة فيما أظن، والله اعلم. ينظر غاية النهاية (١/ ٥٤٣) (٢٢٢٦).

(٣) سقط فى أ.

(٤) هو أحمد بن محمد بن يزيد بن الأشعث بن حسان القاضى أبو بكر العنزى البغدادى المعروف بأبى حسان، إمام ثقة، ضابط فى حرف قالون ماهر محرر. قال الذهبى: توفى قبل الثلاثمائة فيما أحسب. ينظر غاية النهاية (١/ ١٣٣ - ١٣٤) (٦٢٢).

(٥) هو الحسن بن العباس بن أبى مهران الجمال - بالجيم - أبو على، الرازى، شيخ عارف حاذق، مصدر، ثقة، إليه المنتهى فى الضبط والتحرير. توفى فى شهر رمضان سنة تسع وثمانين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ٢١٦) (٩٨٦).

(٦) هو جعفر بن محمد بن الهيثم أبو جعفر البغدادى، روى القراءة عرضا عن أحمد بن يزيد الحلوانى وعن أحمد بن قالون، ولا يصح؛ وإنما قرأ على الحلوانى عنه.

وكان قيما برواية قالون ضابطا لها ولغيرها، توفى فى حدود سنة تسعين ومائتين فيما أحسب، والله أعلم. ينظر غاية النهاية (١/ ١٩٧) (٩٠٧).

(٧) هو يوسف بن عمرو بن يسار ويقال سيار، قال الدانى: والصواب يسار، وأخطأ من قال بشار بالموحدة والمعجمة، أبو يعقوب المدنى، ثم المصرى، المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش، وهو الذى خلفه فى القراءة والإقراء بمصر، وعرض على سقلاب ومعلى بن دحية. توفى فى حدود الأربعين ومائتين. ينظر غاية النهاية (٢/ ٤٠٢) (٣٩٣٤).

(٨) هو محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد بن خالد بن قرة بن عبد الله، وقال الحافظ أبو العلاء الهمذانى وغيره: ابن خالد بن عبد الله بن زاذان بن فروخ أبو بكر الأسدى الأصبهانى، صاحب رواية ورش عند العراقيين، إمام ضابط مشهور ثقة، نزل بغداد.

قال الأصبهانى: دخلت إلى مصر ومعى ثمانون ألفا، فأنفقتها على ثمانين ختمة، مات ببغداد سنة ست وتسعين ومائتين. ينظر غاية النهاية (٢/ ١٦٩) (٣١٢٩).

(٩) هو إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله التجيبى أبو الحسن النحاس، شيخ مصر، محقق ثقة كبير جليل. قال الذهبى: توفى سنة بضع وثمانين ومائتين، وقال القاضى أسد: سنة نيف وثمانين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ١٦٥) (٧٧٠).

(١٠) هو هبة الله بن جعفر بن محمد بن الهيثم أبو القاسم البغدادى مقرئ حاذق ضابط مشهور. =

عنه][1] عن أصحابه [فعنه][2].

وأما البزى: فمن طريقى أبى ربيعة[3]، وابن الحباب[4] عنه، فأبو ربيعة من طريقى النقاش[5]، وابن بنان[6] عنه فعنه، وابن الحباب من طريقى ابن صالح[7]، وعبد الواحد

= قال أبو عبد الله الحافظ: فهو أحد من عنى بالقراءات وتبحر فيها وتصدر للإقراء دهراً، قلت: وكانت قراءته على أحمد بن يحيى الوكيل سنة ثلاث وثمانين ومائتين، وقد انفرد بأحرف عن روح، أظنها من قراءته على أحمد الوكيل، والله أعلم. وبقى فيما أحسب إلى حدود الخمسين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٥٠) (٣٧٧٠).

(١) سقط فى م. وهو: الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل بن شاذان، أبو العباس المطوعى العبادانى البصرى العمرى، مؤلف كتاب معرفة اللامات وتفسيرها، إمام عارف، ثقة فى القراءة، أثنى عليه الحافظ أبو العلاء الهمذانى ووثقه، سكن إصطخر، واعتنى بالفن ورحل فيه إلى الأقطار. توفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وقد جاوز المائة، قال أبو الفضل الخزاعى: قلت للمطوعى: فى أى سنة قرأت على إدريس؟ قال: سنة اثنتين وتسعين ومائتين، فقلت له الشيخ قد قارب المائة، فقال إلا سنتين وأشار بإصبعيه الوسطى والسبابة، وقد سماه فى التجريد أحمد فوهم فيه.
ينظر غاية النهاية (١/ ٢١٣ - ٢١٥) (٩٧٨).

(٢) سقط فى د.

(٣) هو: محمد بن إسحاق بن وهب بن أعين بن سنان أبو ربيعة الربعى المكى المؤدب، مؤذن المسجد الحرام، مقرئ جليل ضابط. من أهل الضبط والإتقان والثقة والعدالة. مات فى رمضان سنة أربع وتسعين ومائتين. ينظر غاية النهاية (٢/ ٩٩) (٢٨٤٩).

(٤) هو الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق، أبو على البغدادى شيخ متصدر مشهور، ثقة، ضابط من كبار الحذاق. توفى سنة إحدى وثلاثمائة ببغداد. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٠٩) (٩٦٥٥).

(٥) هو محمد بن الحسن بن محمد بن زياد بن هارون بن جعفر بن سند، أبو بكر الموصلى، النقاش، نزيل بغداد، الإمام العلم، مؤلف كتاب (شفاء الصدور» فى التفسير، مقرئ مفسر، ولد سنة ست وستين ومائتين، وعنى بالقراءات من صغره.
وقد ذكر الدارقطنى ما يقتضى تضعيفه، وبالغ الذهبى فقال: وهو مع علمه وجلالته، ليس بثقة، وخيار من أثنى عليه الدانى فقبله وزكاه قال الدانى: النقاش جائز القول مقبول الشهادة.
وقال أبو الحسن بن الفضل القطان: حضرت النقاش وهو يجود بنفسه فى ثالث شوال سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة، فجعل يحرك شفتيه، ثم نادى بعلو صوته ﴿لِمِثْلِ هَٰذَا فَلْيَعْمَلِ ٱلْعَٰمِلُونَ﴾ [الصافات: ٦١] يرددها ثلاثا، ثم خرجت نفسه. ينظر غاية النهاية (٢/ ١١٩) (٢٩٣٨).

(٦) هو عمر بن محمد بن عبد الصمد بن الليث بن بنان أبو محمد البغدادى مقرئ زاهد، عرض لابن كثير على الحسن بن الحباب وأبى ربيعة وللدورى على أحمد بن فرح المفسر، عرض عليه الحسين ابن أحمد شيخ عبد السيد، وكان موصوفا بالعبادة، مات سنة أربع وسبعين وثلاثمائة وقد قارب التسعين أو جاوزها. ينظر غاية النهاية (١/ ٥٩٧) (٢٤٣٠).

(٧) هو أحمد بن صالح بن عمر بن إسحاق، أبو بكر البغدادى، نزيل الرملة، مقرئ ثقة ضابط، قرأ على الحسن بن الحباب، والحسن بن الحسين الصواف، ومحمد بن هارون التمار، وأبى بكر ابن مجاهد، وأبى الحسن أحمد بن جعفر بن المنادى، وأبى الحسن بن شنبوذ، وقرأ عليه عبد الباقى بن الحسن وعبد المنعم بن غلبون وعلى بن بشر الأنطاكى، وخلف بن قاسم بن سهل الأندلسى، توفى بعد الخمسين وثلاثمائة بالرملة، قاله الذهبى، ووقع فيما أسنده غلام الهراس عن الرهاوى، أن الرهاوى قرأ عليه، وهو وهم؛ فإن الرهاوى لم يدركه، والذى ذكر أبو على الرهاوى =

ابن عمر عنه فعنه.

وأما قنبل: فمن طريقى ابن مجاهد، وابن شنبوذ عنه، فابن مجاهد من طريقى السامرى[١]، وصالح[٢] عنه فعنه، وابن شنبوذ من طريقى القاضى أبى الفرج[٣] والشطوى[٤] عنه فعنه.

وأما الدورى: فمن طريقى أبى الزعراء، وابن فرح[٥] - بالحاء المهملة - عنه، فأبو الزعراء من طريقى ابن مجاهد، والمعدل[٦] عنه فعنه، وابن فرح من طريقى

= هو أحمد بن صالح بن عمر بن عطية ذكر أنه قرأ عليه بحمص. ينظر غاية النهاية (١/ ٦٢) (٢٦٦).

(١) هو: عبد الله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السامرى البغدادى، نزيل مصر المقرئ اللغوى، مسند القراء فى زمانه، ولد سنة خمس أو ست وتسعين ومائتين.
قال الدانى: مشهور ضابط، ثقة مأمون، غير أن أيامه طالت فاختل حفظه، ولحقه الوهم وقل من ضبط عنه ممن قرأ عليه فى أخريات أيامه توفى بمصر سنة ٣٨٦ هـ. ينظر غاية النهاية (١/ ٤١٥) (١٧٦١).

(٢) هو صالح بن محمد بن المبارك بن إسماعيل، أبو طاهر، المؤدب البغدادى، مقرئ حاذق متصدر، قرأ على أبى بكر أحمد بن موسى بن مجاهد، قرأ عليه الفرج بن عمر الواسطى، مات فيما أحسب فى حدود الثمانين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٣٤) (١٤٥١).

(٣) هو المعافى بن زكريا بن طرارا، أبوالفرج النهروانى الجريرى - بفتح الجيم - نسبة إلى ابن جرير الطبرى؛ لأنه كان على مذهبه، إمام علامة مقرئ فقيه.
قال الخطيب: كان من أعلم الناس فى وقته بالفقه والنحو واللغة وأصناف الأدب، وكان على مذهب ابن جرير الطبرى، ولى القضاء بباب الطاق، وبلغنا عن أبى محمد عبد الباقى أنه كان يقول: إذا حضر القاضى أبو الفرج، فقد حضرت العلوم كلها، لو أوصى رجل بثلث ماله أن يدفع إلى أعلم الناس لوجب أن يدفع إليه. له مصنفات جليلة منها «أنيس الجليس» وغيره، مات سنة تسعين وثلاثمائة عن خمس وثمانين سنة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٠٢) (٣٦٢٣).

(٤) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس بن ميمون، أبو الفرج، الشنبوذى الشطوى البغدادى، أستاذ من أئمة هذا الشأن، رحل ولقى الشيوخ وأكثر وتبحر فى التفسير، ولد سنة ثلاثمائة. قال الخطيب: وحدثنى أحمد بن سليمان الواسطى المقرئ قال: كان الشنبوذى يذكر أنه قرأ على الأشنانى فتكلم الناس فيه وقرأت عليه لابن كثير ثم سألت الدارقطنى عنه فأساء القول فيه. وثقه الحافظ أبو العلاء الهمذانى وأثنى عليه ولا نعلمه ادعى القراءة على الأشنانى، وقال التنوخى: مات أبو الفرج الشنبوذى فى صفر سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٥٠ - ٥١) (٢٧٠١).

(٥) هو أحمد بن فرح بن جبريل، أبو جعفر الضرير البغدادى المفسر، وفرح بالحاء المهملة، ثقة كبير. توفى سنة ثلاث وثلاثمائة فى ذى الحجة وقد قارب التسعين، وقيل: سنة إحدى وثلاثمائة، وقال أسعد اليزدى: سنة أربع وثلاثمائة بالكوفة. ينظر غاية النهاية (١/ ٩٥ - ٩٦) (٤٣٧).

(٦) هو محمد بن يعقوب بن الحجاج بن معاوية بن الزبرقان بن صخر أبو العباس التيمى من تيم الله ابن ثعلبة، البصرى، المعروف بالمعدل، إمام ضابط مشهور.
قال الدانى: انفرد بالإمامة فى عصره ببلده، فلم ينازعه فى ذلك أحد من أقرانه، مع ثقته وضبطه وحسن معرفته، قلت وقد وهم فى تسميته وتسمية أبيه الشيخ أبو طاهر بن سوار فى كتابه «المستنير» =

ابن [أبى] بلال[(١)]، والمطوعى عنه فعنه.

وأما السوسى فمن طريقى ابن جرير، وابن جمهور[(٢)] عنه، فابن جرير من طريقى عبد الله بن الحسين، و ابن حبش[(٣)] عنه فعنه، وابن جمهور من طريقى الشذائى[(٤)]، والشنبوذى عنه فعنه.

وأما هشام فمن طريقى الحلوانى عنه، [والداجوانى عن أصحابه عنه، فالحلوانى من طريقى ابن عبدان والجمال عنه فعنه،][(٥)] والداجونى من طريقى زيد بن على، والشذائى عنه فعنه.

وأما ابن ذكوان فمن طريقى الأخفش والصورى[(٦)] عنه، فالأخفش من طريقى النقاش، وابن الأخرم[(٧)] عنه فعنه، والصورى من طريقى الرملى، والمطوعى عنه فعنه.

= فقال: أحمد بن حرب المعدل، والصواب محمد بن يعقوب أبو العباس المعدل وذاك أحمد ابن حرب أبو جعفر قديم من أصحاب الدورى، توفى سنة إحدى وثلاثمائة، وهذا متأخر يروى عن أصحاب الدورى، وتوفى بعد العشرين وثلاثمائة، نعم الذى بلغنا أنه قرأ عليهما أبو العباس الحسن بن سعيد المطوعى وهو محتمل. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٨٢) (٣٥٤٢).

(١) هو زيد بن على بن أحمد بن محمد بن عمران بن أبى بلال أبو القاسم العجلى الكوفى، شيخ العراق، إمام حاذق ثقة.
توفى ببغداد سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٩٨) (١٣٠٨).

(٢) هو موسى بن جمهور بن زريق أبو عيسى البغدادى ثم التنيسى المقرئ، مصدر ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن السوسى وعامر بن عمر الموصلى وأحمد بن جبير الأنطاكى وعمران بن موسى القزاز قال الدانى: وهو كبير من أصحابهم، ثقة مشهور، وروى الحروف عن هشام بن عمار، روى القراءة عنه عرضاً ابن شنبوذ، توفى فيما أحسب فى حدود الثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣١٨) (٣٦٧٦).

(٣) هو الحسين بن محمد بن حبش بن حمدان ويقال ابن حمدان بن حبش أبو على الدينورى، حاذق ضابط متقن. قال الدانى: متقدم فى علم القراءات مشهور بالإتقان، ثقة مأمون، توفى سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٥٠) (١١٣٧).

(٤) هو أحمد بن نصر بن منصور بن عبد المجيد بن عبد المنعم أبو بكر الشذائى البصرى إمام مشهور، قال الدانى: توفى بالبصرة سنة سبعين وثلاثمائة، وقال الذهبى: سنة ثلاث وسبعين. وهو الصحيح فى ذى القعدة وقيل سنة ست. ينظر غاية النهاية (١/ ١٤٤) (٦٧٣).

(٥) سقط فى ز.

(٦) هو محمد بن موسى بن عبد الرحمن بن أبى عمار، وقيل ابن أبى عمارة - والأول هو الصحيح - أبو العباس الصورى، الدمشقى، مقرئ مشهور، ضابط ثقة. مات سنة سبع وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٦٨) (٣٤٩٠).

(٧) هو محمد بن النضر بن مر بن الحر بن حسان بن محمد بن حسان بن الحسين بن النضر بن مسلم ابن سلامان بن غيلان بن المغيرة بن سالم بن دارم بن رفيع بن ربيعة الفرس، أبو الحسن، ويقال أبو عمرو، الربعى، الدمشقى، المعروف بابن الأخرم، شيخ الإقراء بالشام، ولد سنة ستين ومائتين بقينية خارج دمشق، توفى سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة وقيل سنة اثنتين وأربعين بدمشق وقال عبد الباقى وصليت عليه فى المصلى بعد صلاة الظهر وكان يوما صائفاً وصعدت غمامة على جنازته =

وأما أبو بكر فمن طريقى يحيى بن آدم، والعليمى(١) عنه، فابن آدم من طريقى شعيب، وأبى حمدون(٢) عنه [فعنه](٣)، والعليمى من طريقى ابن خليع(٤) والرزاز(٥) عن أبى بكر الواسطى(٦) عنه فعنه.

وأما حفص فمن طريقى عبيد بن الصباح(٧)، وعمرو بن الصباح(٨) عنه، فعبيد من طريقى أبى الحسن الهاشمى(٩)، وأبى طاهر عن الأشنانى(١٠) عنه فعنه، وعمرو من طريقى

= من المصلى إلى قبره فكانت شبه الآية. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٧٠) (٣٥٠٢).

(١) هو يحيى بن محمد بن قيس، وقيل ابن محمد بن عليم أبو محمد العليمى الأنصارى الكوفى، شيخ القراءة بالكوفة مقرئ حاذق ثقة، ولد سنة خمسين ومائة، توفى سنة ثلاث وأربعين ومائتين عن ثلاث وتسعين سنة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٣٧٨ - ٣٧٩) (٣٨٦٤).

(٢) فى م: ابن حمدون. (٣) سقط فى ز.

(٤) هو على بن محمد بن جعفر بن أحمد بن خليع أبو الحسن البجلى البغدادى الخياط القلانسى، ويعرف أيضا بابن بنت القلانسى، مقرئ ضابط ثقة، قال عبد الباقى بن الحسن: بلغت عليه إلى الكوثر فأراد أن يعلق الختمة، فقلت أختم، فختمت، فلما كان ذلك اليوم سقط من موضع، فتكسر فمات رحمه الله، وتوفى يوم الخميس بعد العصر، ودفن يوم الجمعة ضحوة نهار لاثنتى عشرة ليلة خلت من ذى القعدة، سنة ست وخمسين وثلاثمائة، وهو فى عشر الثمانين. ينظر غاية النهاية (١/ ٥٦٦ - ٥٦٧) (٢٣١٢).

(٥) فى د، ص: والوزان. وهو: عثمان بن أحمد بن سمعان أبو عمرو الرزاز البغدادى، يعرف بالنجاشى مقرئ متصدر معروف، قال القاضى أسد: توفى فى المحرم سنة سبع وستين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٥٠١) (٢٠٨٣).

(٦) هو يوسف بن يعقوب بن خالد بن مهران أبو بكر الواسطى مقرئ، روى القراءة عن يحيى بن محمد العليمى عن أبى بكر بياض، قرأ عليه على بن الحسين الغضائرى. ينظر غاية النهاية (٢/ ٤٠٥) (٣٩٤٤).

(٧) فى م: عبيد الله بن الصباح. وهو: عبيد بن الصباح بن أبى شريح بن صبيح أبو محمد النهشلى الكوفى ثم البغدادى، مقرئ ضابط صالح، مات عبيد بن الصباح سنة تسع عشرة ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٩٥) (٢٠٦١).

(٨) هو عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادى الضرير، مقرئ حاذق ضابط، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ٦٠١) (٢٤٥٤).

(٩) هو على بن محمد بن صالح بن أبى داود، أبو الحسن، الهاشمى، ويقال الأنصارى البصرى، شيخها الضرير، ويعرف بالجوخانى، ثقة عارف مشهور، مات سنة ثمان وستين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٥٦٨) (٢٣١٦).

(١٠) هو أحمد بن سهل بن الفيروزان الشيخ أبو العباس الأشنانى، ثقة ضابط، خير مقرئ مجود، قرأ على عبيد بن الصباح، صاحب حفص، ثم قرأ على جماعة من أصحاب عمرو بن الصباح منهم الحسين ابن المبارك وإبراهيم السمسار وعلى بن محصن وعلى بن سعيد روى القراءة عنه عرضا أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل الدقاق وابن مجاهد وغيرهم.

قال الدانى: توفى سنة ثلاثمائة، وقال الأهوازى سنة خمس. والصحيح أنه لأربع عشرة خلت من المحرم سنة سبع وثلاثمائة ببغداد. ينظر غاية النهاية (١/ ٥٩) (٢٥٧).

الفيل[١]، وزرعان[٢] عنه فعنه.

وأما خلف فمن طرق: ابن عثمان، وابن مقسم، وابن صالح، والمطوعى، أربعتهم عن إدريس عن خلف.

وأما خلاد فمن طرق: ابن شاذان[٣]، وابن الهيثم[٤]، والوزان[٥]، والطلحى[٦]، أربعتهم عن خلاد.

وأما أبو الحارث فمن طريقى محمد بن يحيى[٧]، وسلمة بن عاصم[٨] عنه، فابن يحيى

---

(١) هو أحمد بن محمد بن حميد أبو جعفر البغدادى، يلقب بالفيل، ويعرف بالفامى، إلى قرية فامية، من عمل دمشق، وإنما لقب بالفيل لعظم خلقه، مشهور حاذق، توفى سنة تسع وثمانين ومائتين، قاله الأهوازى والنقاش، وقيل سنة سبع وقيل سنة ست. ينظر غاية النهاية (١/ ١١٢) (٥١٤).

(٢) هو زرعان بن أحمد بن عيسى، أبو الحسن الطحان الدقاق البغدادى الماهر، مقرئ، عرض على عمرو بن الصباح، وهو من جلة أصحابه الضابطين لروايته، عرض عليه على بن محمد بن جعفر القلانسى، وكان مشهوراً فى أصحاب عمرو. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٩٤) (١٢٩١)

(٣) هو محمد بن شاذان، أبو بكر الجوهرى البغدادى، مقرئ حاذق معروف، محدث مشهور ثقة، حدث عن هوذة بن خليفة، وزكريا بن عدى، وروى عنه أبو بكر النجاد، وقاسم بن أصبغ، وابن قانع، مات سنة ست وثمانين ومائتين، وقد نيف على التسعين لأربع خلون من جمادى الأولى. ينظر غاية النهاية (٢/ ١٥٢) (٣٠٥٩).

(٤) هو محمد بن الهيثم أبو عبد الله الكوفى قاضى عكبرا، ضابط مشهور، حاذق فى قراءة حمزة، أخذ القراءة عرضاً عن خلاد بن خالد وهو أجل أصحابه وعرض على عبد الرحمن بن أبى حماد وحسين الجعفى وجعفر الخشكنى، كلهم عن حمزة، وروى عن يحيى بن زياد الفراء، روى القراءة عنه عرضاً القاسم بن نصر المازنى وعبد الله بن ثابت وروى عنه ابن أبى الدنيا وسليمان بن يحيى الضبى، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٧٤) (٣٥١٣).

(٥) هو القاسم بن يزيد بن كليب أبو محمد الوزان الأشجعى، مولاهم الكوفى، حاذق جليل ضابط مقرئ مشهور، قال أبو عبد الله الحافظ وهو أجل أصحاب خلاد، قديم الوفاة، توفى قريبا من سنة خمسين ومائتين.

قال الوزان: قرأت بقراءة حمزة عشر ختمات، وبلغت من الحادية عشرة إلى الشعراء قراءة معشرة رضيها يعنى: على خلاد. ينظر غاية النهاية (٢/ ٥٢) (٢٦٠٩).

(٦) هو سليمان بن عبد الرحمن بن حماد بن عمران بن موسى بن طلحة بن عبيد الله أبو داود الطلحى التمار اللؤلئى الكوفى، مقرى ثقة، عرض على خلاد بن خالد الصيرفى، وعمرو بن أحمد الكندى، عرض عليه الإمام محمد بن جرير الطبرى، وعبد الله بن هاشم الزعفرانى، والفضل بن يحيى الضبعى، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ٣١٤) (١٣٨٢).

(٧) هو محمد بن يحيى أبو عبد الله الكسائى الصغير، البغدادى، مقرئ محقق جليل، شيخ متصدر ثقة، ولد سنة تسع وثمانين ومائة، أخذ القراءة عرضاً عن أبى الحارث الليث بن خالد، وهو أجل أصحابه وعن هاشم البربرى، وقال الخزاعى: سألت الدارقطنى عن وفاة محمد بن يحيى، فقال: سنة نيف وسبعين ومائتين. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٧٩) (٣٥٣٥).

(٨) هو سلمة بن عاصم أبو محمد البغدادى النحوى صاحب الفراء، روى القراءة عن أبى الحارث الليث ابن خالد، روى القراءة عنه أحمد بن يحيى ثعلب ومحمد بن فرج الغسانى ومحمد بن يحيى

من طريقى البطى[١]، والقنطرى[٢] عنه فعنه، وسلمة من طريقى ثعلب[٣]، وابن الفرج[٤] عنه فعنه.

وأما الدورى فمن طريقى جعفر النصيبى[٥]، وأبى عثمان الضرير[٦] عنه، فالنصيبى من طريقى ابن الجلندا[٧]، وابن ذى زوية[٨] عنه فعنه، وأبو عثمان من طريقى أبى طاهر ابن أبى هاشم والشذائى عنه فعنه.

= الكسائى، قال ثعلب: كان سلمة حافظا لتأدية ما فى الكتب وقال ابن الأنبارى كتاب سلمة فى معانى القرآن للفراء أجود الكتب، لأن سلمة كان عالما، وكان يراجع الفراء فيما عليه ويرجع عنه، توفى بعد السبعين ومائتين فيما أحسب. ينظر غاية النهاية (١/ ٣١١) (١٣٦٧).

(١) هو أحمد بن الحسن أبو الحسن البغدادى المعروف بالبطى، مقرئ ضابط جليل مشهور، قرأ على محمد بن يحيى الكسائى، وهو من أجل أصحابه، قرأ عليه زيد بن على بن أبى بلال وأبو عيسى بكار ابن أحمد، توفى سنة ثلاثين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٧) (١٩٩):

(٢) هو إبراهيم بن زياد أبو إسحاق القنطرى نسبة إلى قنطرة بردان، مقرئ متصدر معتبر، روى القراءة عرضا عن محمد بن يحيى الكسائى الصغير، روى القراءة عنه عرضا محمد بن عبد الله بن مرة وفارس بن موسى الضراب ونصر بن على الضرير، توفى فى نحو سنة عشر وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ١٥) (٥٤).

(٣) هو أحمد بن يحيى بن يزيد بن سيار الشيبانى الإمام اللغوى أبو العباس ثعلب النحوى البغدادى، ثقة كبير، له كتاب فى القراءات وكتاب الفصيح وهو إمام الكوفيين فى النحو واللغة، ولد سنة مائتين: كان يطالع كتابا فى الطريق فصدمته فرس فأوقعته فى بئر فاختلط وأخرج منها فمات فى اليوم الثانى يوم السبت عاشر جمادى الأولى سنة إحدى وتسعين ومائتين، ودفن بباب الشام من بغداد. ينظر غاية النهاية (١/ ١٤٨ - ١٤٩) (٦٩٢).

(٤) هو محمد بن فرج أبو جعفر الغسانى البغدادى النحوى، صاحب سلمة بن عاصم، مشهور ضابط نحوى عارف، روى عن سلمة عن الفراء، وهو من جلة أصحابه، روى عنه أحمد بن جعفر بن عبيد الله بن المنادى، ومحمد بن الحسن النقاش، توفى بعد سنة ثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٢٩) (٣٣٦٢).

(٥) هو جعفر بن محمد بن أسد أبو الفضل الضرير النصيبى، يعرف بابن الحمامى، حاذق ضابط شيخ نصيبين والجزيرة، قرأ على الدورى، وهو من جلة أصحابه، قرأ عليه محمد بن على بن الجلندا، ومحمد بن على بن حسن العطوفى، وقيل سماعا، وروى عنه الحروف عبد الله بن أحمد بن ذى زوية - ويقال عرض عليه - وإبراهيم بن أحمد الخرقى، توفى سنة سبع وثلاثمائة، قاله الذهبى. ينظر غاية النهاية (١/ ١٩٥) (٨٩٦).

(٦) هو سعيد بن عبد الرحيم بن سعيد، أبو عثمان الضرير، البغدادى المؤدب، مؤدب الأيتام مقرئ حاذق ضابط، توفى بعد سنة عشر وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٣٠٦) (١٣٤٧).

(٧) هو محمد بن على بن الحسن بن الجلندا، أبو بكر الموصلى، مقرئ متقن ضابط، قال الدانى: مشهور بالضبط والإتقان، توفى فيما أحسب سنة بضع وأربعين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٠١) (٣٢٥٠).

(٨) هو عبد الله بن أحمد بن ذى زوية، أبو عمر الدمشقى، نزيل مصر ثقة عارف معدل، روى حروف الكسائى عن جعفر بن محمد النصيبى، عن الدورى عنه، روى عنه القراءة عبد الرحمن بن عمر ابن محمد المعدل ومحمد بن أحمد بن محمد بن مفرج الأندلسى، توفى فيما أحسب قبل الأربعين =

وأما عيسى بن وردان فمن طريقى الفضل بن شاذان[(١)]، [وهبة الله بن جعفر أصحابه عنه، فالفضل من طريقى ابن شبيب وابن هارون عنه فعنه،][(٢)] وهبة الله من طريقى الحنبلى[(٣)]، والحمامى[(٤)] عنه.

وأما ابن جماز فمن طريقى أبى أيوب الهاشمى[(٥)]، والدورى عن إسماعيل بن جعفر عنه، فالهاشمى من طريقى ابن رزين[(٦)]، والأزرق الجمال عنه فعنه، والدورى من طريقى ابن النفاح[(٧)]، وابن نهشل[(٨)] عنه فعنه.

= وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٠٦) (١٧٢٥).

(١) هو الفضل بن شاذان بن عيسى، أبو العباس الرازى، الإمام الكبير، ثقة عالم. قال الدانى: لم يكن فى دهره مثله فى علمه وفهمه وعدالته وحسن اطلاعه، مات فى حدود التسعين ومائتين. ينظر غاية النهاية (٢/ ١٠) (٢٥٦٢).

(٢) سقط فى ز.
وفى د: فالفضل من طريقى شبيب وابن هارون عن أصحابه، عنه.
وفى ص: عنه قال فالفضل من طريقى ابن شبيب وابن هارون عنه.

(٣) هو محمد بن أحمد بن الفتح بن سيما أبو عبد الله الحنبلى، ووقع فى الكفاية لأبى العز وغيرها: أحمد بن محمد بن سيما بن الفتح، وأحسبه وهما، والله أعلم. متصدر، مقرئ، معدل ماهر، توفى فيما أحسب بعد الثمانى وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٧٩) (٢٧٧٢).

(٤) هو على بن أحمد بن عمر بن حفص بن عبد الله أبو الحسن الحمامى، شيخ العراق ومسند الآفاق، ثقة بارع مصدر، ولد سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، روى عنه أبو بكر الخطيب، وأبو بكر البيهقى، وأبو الحسن على بن العلاف، قال الخطيب: كان صدوقا دينا فاضلا، تفرد بأسانيد القرآن وعلوها، توفى فى شعبان سنة سبع عشرة وأربعمائة وهو فى تسعين سنة، قلت توفى يوم الأحد الرابع من شعبان بين الظهر والعصر، ودفن بمقبرة الإمام أحمد فى اليوم الثانى فى الثالثة. ينظر غاية النهاية (١/ ٥٢١) (٢١٥٧).

(٥) هو سليمان بن داود بن داود بن على بن عبد الله بن عباس أبو أيوب الهاشمى البغدادى، ضابط مشهور ثقة، روى القراءة عن إسماعيل بن جعفر، وله عنه نسخة، ولا تصح قراءته على ابن جماز، كما ذكره الهذلى، روى القراءة عنه أحمد ابن أخى خيثمة ومحمد بن الجهم والحسين بن على بن حماد ومحمد بن عيسى بن إبراهيم الأصبهانى، توفى سنة تسع عشرة ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ٣١٣) (١٣٧٧).

(٦) هو محمد بن عيسى بن إبراهيم بن رزين أبو عبد الله التيمى الأصبهانى إمام فى القراءات كبير مشهور، له اختيار فى القراءة أول وثان، قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو نعيم الأصبهانى: ما أعلم أحدا أعلم منه فى وقته فى فنه، يعنى القراءات، وصنف كتاب «الجامع» فى القراءات وكتابا فى العدد، وكتابا فى جواز قراءة القرآن على طريق المخاطبة وكتابا فى الرسم، وكان إماما فى النحو، أستاذا فى القراءات، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، وقيل: سنة اثنتين وأربعين ومائتين. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٢٣ - ٢٢٤) (٣٣٤٠).

(٧) هو محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر النفاح أبو الحسن، الباهلى البغدادى السامرى، نزيل مصر، ثقة مشهور، محدث صالح خير، قال ابن يونس: كان ثقة ثبتاً صاحب حديث متقللا من الدنيا، توفى بمصر فى يوم الثلاثاء لعشر بقين من ربيع الآخر سنة أربع عشرة وثلاثمائة، وكان بغدادى الأصل من «سر من رأى»، سافر إلى الشام، ورحل إلى مصر، فاستوطنها حتى مات. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٤٢) (٣٤١٩).

(٨) هو جعفر بن عبد الله بن الصباح بن نهشل أبو عبد الله الأنصارى الأصبهانى، وإمام جامعها، إمام =

وأما رويس فمن طرق النخاس[(١)] - بالمعجمة - وأبى الطيب[(٢)]، وابن مقسم، والجوهرى، أربعتهم عن التمار[(٣)] عنه.

وأما روح فمن طريقى ابن وهب، والزبيرى[(٤)] عنه، فابن وهب من طريقى المعدل، وحمزة بن على عنه فعنه، والزبيرى من طريق غلام ابن شنبوذ، وابن حبشان عنه فعنه.

وأما الوراق[(٥)] فمن طريقى السوسنجردى[(٦)]، وبكر بن شاذان[(٧)] عن ابن أبى عمر عنه، ومن طريقى محمد بن إسحاق الوراق[(٨)] و البرزاطى[(٩)] عنه.

= مجود فاضل، توفى سنة أربع وتسعين ومائتين، وقيل: سنة خمس وتسعين. ينظر غاية النهاية (١/ ١٩٢ - ١٩٣) (٨٨٨).

(١) هو عبد الله بن الحسن بن سليمان، أبو القاسم البغدادى، المعروف بالنخاس - مقرئ مشهور، ثقة ماهر متصدر، قال أبو الحسن بن الفرات الحافظ: ما رأيت فى الشيوخ مثله، وقال الخطيب: ولد سنة تسعين ومائتين، وكان ثقة وتوفى سنة ثمان وستين وثلاثمائة وقيل: سنة ست فى ذى القعدة. ينظر غاية النهاية (١/ ٤١٤) (١٧٥٧).

(٢) هو محمد بن أحمد بن يوسف بن جعفر، أبو الطيب، البغدادى، غلام ابن شنبوذ مقرئ رحال عارف مشهور، توفى فيما أحسب سنة بضع وخمسين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٩٢) (٢٨٢٠).

(٣) هو محمد بن هارون بن نافع بن قريش بن سلامة، أبو بكر الحنفى البغدادى، يعرف بالتمار مقرئ البصرة، ضابط مشهور، قال الذهبى: توفى بعد سنة عشر وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (٢/ ٢٧١ - ٢٧٢) (٣٥٠٣).

(٤) هو الزبير بن أحمد بن سليمان بن عبد الله بن عاصم بن المنذر بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدى، أبو عبد الله الزبيرى البصرى، الفقيه، الشافعى، المشهور، مؤلف «الكافى» فى الفقه إمام ثقة، كان ضريراً، قال الذهبى: توفى سنة بضع وثلاثمائة، ويقال: إنه بقى إلى سنة سبع عشرة. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٩٢ - ٢٩٣) (١٢٨٦).

(٥) هو إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله أبو يعقوب المروزى، ثم البغدادى، وراق خلف، وراوى اختياره عنه، ثقة، وقال الخزاعى فى المنتهى: هو إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب فوهم، توفى فى سنة ست وثمانين ومائتين. ينظر غاية النهاية (١/ ١٥٥) (٧٢٣).

(٦) هو أحمد بن عبد الله بن الخضر بن مسرور أبو الحسن السوسنجردى، ثم البغدادى، ضابط ثقة مشهور كبير، ولد فى جمادى الآخرة سنة خمس وعشرين وثلاثمائة، توفى يوم الأربعاء لثلاث خلون من رجب سنة اثنتين وأربعمائة عن نيف وثمانين. ينظر غاية النهاية (١/ ٧٣) (٣٢١).

(٧) هو بكر بن شاذان بن عبد الله، أبو القاسم، البغدادى الحربى، الواعظ، شيخ ماهر ثقة مشهور، صالح زاهد، مات يوم السبت التاسع من شوال سنة خمس وأربعمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ١٧٨) (٨٢٩).

(٨) هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزى المقرئ، أخذ اختيار خلف عرضاً عن أبيه إسحاق وخلفه بعده فيه وكان له متقنا، رواه عنه عرضا محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر مع روايته له عرضا عن إسحاق وغيره من أصحاب خلف لإتقانه، ما أظنه عاش بعد أبيه إلا يسيراً وظاهر كلام ابن مهران يدل على أنه توفى سنة ست وثمانين ومائتين وليس كذلك بل الذى توفى فى هذه السنة أبوه ذكره الخطيب. ينظر غاية النهاية (٢/ ٩٧) (٨٤٤).

(٩) هو الحسن بن عثمان أبو على المؤدب النجار، يعرف بالبرزاطى مقرئ ضابط معدل، قرأ على =

وأما إدريس الحداد فمن طرق: الشطى[١] والمطوعى، وابن بويان، والقطيعى[٢]، الأربعة عنه[٣].

فهذه ثمانون[٤] طريقًا فرّع المصنف - رحمه الله تعالى - فى [نشره][٥] عليها تتمة تسعمائة وثمانين طريقًا، وذلك بحسب تشعب الطرق من[٦] أصحابها، مع أنه لم يعدَّ للشاطبى[٧] وأمثاله[٨] إلى صاحب «التيسير» وغيره سوى طريقًا[٩] [واحدة][١٠]، وإلا فلو عددها المصنف، وعدد[١١] طرقه أيضًا لتجاوزت الألف بكثير.

وفائدة هذا كله عدم التركيب؛ لأنها إذا ميزت وبينت ارتفع ذلك، وهذه الطرق أعلى[١٢] ما يوجد فى هذا العصر.

ولم يذكر المصنف فى هذه الطرق إلا من ثبت عنده أو عند من قبله[١٣] عدالته، ولَقْيُهُ لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيره من أئمة هذا الفن، ومن نظر أسانيد القراءات، وأحاط بتراجم الرواة وأسانيد[١٤] الروايات، عرف قدر ما حرر المصنف ونقّح، واعتبر وصحّح، فجزاه الله عما فعل خيرًا، فلقد أحيا من هذا العلم ما كان [قد][١٥] مات[١٦]، وصير ما فات كأنه ما فات، [وأقام من معالمه ما كان قد اندرس][١٧]،

= المروزى صاحب خلف البزار، فيقال: إنه أحمد بن إبراهيم ويقال: أخوه إسحاق وبالأول قطع ابن خيرون وأبو الكرم فى المصباح، وبالثانى قطع أبو العلاء الهمذانى وهو الصواب؛ لأن أحمد ابن إبراهيم قديم الوفاة، لم يدركه البرزاطى، ووفاة البرزاطى بعد الخمسين وثلاثمائة فى حدود الستين بل بعد ذلك؛ فبين وفاتيهما أكثر من مائة سنة، والله أعلم، وقرأ أيضا البرزاطى على أبى بكر ابن مجاهد، وقرأ عليه الحسين بن أحمد بن عبد الله الحربى. ينظر غاية النهاية (١/ ٢٢٠) (١٠٠٤).

(١) هو إبراهيم بن الحسين بن عبد الله أبو إسحاق، النساج البغدادى، المعروف بالشطى، مقرئ ثقة، أخذ القراءة عرضا عن إدريس الحداد، قرأ عليه على بن محمد بن عبد الله الحذاء. ينظر غاية النهاية (١/ ١١) (٣٧).

(٢) هو أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، أبو بكر القطيعى، ثقة مشهور مسند، قرأ باختيار خلف على إدريس بن عبد الكريم عنه، وروى اختيار أحمد بن حنبل عن عبد الله بن أحمد عنه، كذا ذكره الهذلى، قرأ عليه أبو العلاء الواسطى، وأبو القاسم اليزيدى، وأبو الفضل الخزاعى، وحدث عنه الحاكم وأبو نعيم وخلق، قال الدارقطنى: ثقة زاهد، سمعت أنه مجاب الدعوة. توفى سنة ثمان وستين وثلاثمائة. ينظر غاية النهاية (١/ ٤٣) (١٧٩).

(٣) زاد فى د: فعنه.

(٤) فى م: ثمانين.

(٥) سقط فى م، وفى ص: فى النشر.

(٦) فى م: عن.

(٧) فى ص: الشاطبى.

(٨) زاد فى م: فى نشره.

(٩) فى م، د: طريق.

(١٠) سقط فى م.

(١١) فى م: وعد.

(١٢) فى م: هى أعلى.

(١٣) فى م، د: قبلت.

(١٤) فى ز: وشيد، وفى م، د: وسند.

(١٥) سقط فى ص.

(١٦) فى م: اندرس.

(١٧) سقط فى م.

وقوم من بنيانه ما كان قد انعكس؛ فهو الجدير بأن يقال فيه:

تَحيَا بِكُمْ كُلُّ أَرضٍ تنزلونَ بِهَا ... كَأَنكُمْ لِبِقَاعِ الأرضِ أمطَارُ

وهذا عِلْم قد أهمل، وباب قد أغلق وأخمل[١]، وهو السبب الأعظم فى ترك كثير من القراءات، وضياع كثير[٢] من الوجوه والروايات، وإذا كان السند من أركان القراءة[٣] -كما تقدم- تعين أن يُعرف حال رجال القراءات، كما يعرف حال رجال الحديث، لا جرم اعتنى الناس بذلك قديمًا، وحرص الأئمة على ضبطه [تحريرًا][٤] عظيمًا، وأفضل من جمع ذلك ونقَّحه وهذَّبه إماما المغرب والمشرق[٥] أبو عمرو الدانى، والحافظ أبو العلاء الهمذانى، وجمع المصنف فى ذلك كتابًا سماه: «غاية النهاية فى أسماء رجال القراءات أولى الدراية والرواية»، وهو كتاب عظيم جامع فى هذا الشأن. [والله المستعان، وعليه توكلنا، وهو حسبنا ونعم الوكيل][٦].

ص: جَعَلتُ رَمْزَهُمُ علَى التَّرْتِيبِ ... مِنْ نَافِعٍ كذا إِلَى يَعقُوبِ

ش: (رمزهم) مفعول (جعلت)، و (على الترتيب) يتعلّق به، و (من نافع) يتعلق بـ (الترتيب)، و(إلى يعقوب) يتعلق بمحذوف، أى: ينتهى إلى يعقوب.

ص: أَبْجَ دَهَزْ حُطًى كَلَمْ نَصَعْ فَضَقْ ... رَسَتْ ثَخَذْ ظَغَشْ عَلَى هَذَا النَّسَق

ش: (أبج) بدل من (رمزهم)[٧] و (على هذا) حال من البدل.

أى: جعلت كل كلمة من هذه[٨] الكلمات المذكورة دليلًا على كل قارئ، ووزعت الحروف عليهم باعتبار تركيبها ونظمى للقراء، فجعلت الأول للأول، ثم الذى يليه للذى يليه[٩]، فالتسع كلمات[١٠] علامة التسعة القراء[١١]، فـ (أبج) لنافع وراوييه، فالهمزة لنافع والباء لقالون، والجيم لورش، وهكذا إلى يعقوب، وهو التاسع.

ثم كمل فقال:

ص: وَالْوَاوُ فَاصِلٌ وَلَا رَمْزَ يَرِدْ ... عَنْ خَلَفٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ

ش: يعنى أنه إذا ذكر الوجه بترجمته إن كانت، وذكر بعده قارئه بحرف[١٢] مما تقدم،

---

(١) فى م: وأمهل، وفى ز، ص: وأجمل. (٢) فى م: أكثر.
(٣) فى د: القراءات. (٤) زيادة من م.
(٥) فى م: إمامان بالمشرق والمغرب، وفى د: إماما الغرب والشرق، وفى ص: إمام.
(٦) زيادة من م. (٧) فى د: هذا.
(٨) فى د: هؤلاء.
(٩) فى م: للإمام الذى بعده وراوييه، وهكذا البقية.
(١٠) فى د: فالكلمات التسعة. (١١) فى م: القراء، وفى د: القراء التسعة.
(١٢) فى م: بحرفه.

أتى بواو فاصلة بينه وبين غيره؛ لكونه غير رمز، واختار الواو؛ لكونها عاطفة غالبًا، وأما العاشر - وهو خلف - فلم يأت له برمز؛ لأنه لم ينفرد بقراءة أصلًا.

فائدة:

إنما[١] اختار الناظم[٢] حروف «أبجد»؛ لما روى عنه ﷺ أنه قال: «تعلموا أبا جاد، فقيل: ما أبا جاد؟ فقال: الألف: آلاء الله، والباء بهاء الله، والجيم جلال الله، والدال دينه، والهاء الهادية، والواو: الويل لمن هوى[٣]، والزاى زاوية[٤] فيها، والحاء: حطت[٥] الخطايا عن المستغفرين بالأسحار، والطاء طوبى لهم، والياء يد الله على خلقه، والكاف كلام الله لا تبديل[٦] له، واللام تلازم أهل الجنة بالتحية، والميم ملك الله، والنون: نون والقلم: لوح من نور، وقلم من نور يكتب ما هو كائن»[٧].

وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: حروف أبجد ما منها[٨] حرف إلا وهو مكتوب فى صفحات العرش بالنور، وما منها كلمة إلا فى آجال قوم وأعمال قوم ومدة[٩] قوم.

وعنه: «أبو جاد»: أبى آدمُ الطاعة وجَدَّ فى أكل الشجرة، «هوز»[١٠]: زل فهوى من السماء إلى الأرض، «حُطّى»: حطت عنه خطاياه، «كَلَمن»: أكل من الشجرة وَمنَّ عليه بالتوبة، «سَعَفَص»: عصى فأخرج من النعيم إلى النكد، «قَرَشت»[١١]: أقر بالذنب؛ فأمن من العقوبة.

وقيل: أول من وضع الكتابة العربية قوم من الأوائل، ووضعوا هذه الكلمات على عددهم.

وقال حفص بن غياث[١٢]: أسماء ملوك الجن الذين سكنوا الأرض قبل آدم فألقيت إلى

---

(١) فى د: قال الجعبرى: إنما.
(٢) فى م: كالنشاط.
(٣) فى م: هو.
(٤) فى ز: رواية.
(٥) فى د، ز، ص: حط.
(٦) فى م: لا يتبدل.
(٧) ذكره السيوطى فى الدر المنثور (٢/ ٤٦ - ٤٧) وعزاه لإسحاق بن بشر وابن عساكر من طريق جويبر، ومقاتل عن الضحاك عن ابن عباس بنحوه، وعزاه أيضا لابن عدى وابن عساكر عن أبى سعيد الخدرى وابن مسعود بنحوه.
(٨) فى م: فيها.
(٩) فى ص: ومدد.
(١٠) فى م، ز، د: هواز.
(١١) فى ز، د: قريشات.
(١٢) هو حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعى الأزدى الكوفى، أبو عمر، قاض، من أهل الكوفة. ولى القضاء ببغداد الشرقية لهارون الرشيد، ثم ولاه قضاء الكوفة ومات فيها. كان من الفقهاء حفاظ الحديث الثقات، حدث بثلاثة أو أربعة آلاف حديث من حفظه.
وله كتاب فيه نحو ١٧٠ حديثاً من روايته. وهو صاحب أبى حنيفة، ويذكره الإمامية فى رجالهم. توفى سنة ١٩٤ هـ. ينظر الأعلام (٢/ ٢٦٤) (٣٠٨٤).

العرب.

وقال الشعبى: أسماء الملوك الجبابرة.

[وقال ابن عرفة المالكى فى «مختصره» فى صفات معلم الأطفال: قال ابن سحنون عن مالك: ولا يعلمهم أبا جاد، ونهى عن ذلك؛ لأنى سمعت حفص بن غياث يحدث أن أبا جاد أسماء الشياطين ألقوها على ألسنة العرب فى الجاهلية فكتبوها.

قال محمد: وسمعت بعض أهل العلم يقول: هن أسماء ولد سابور ملك فارس، أمر من فى طاعته من العرب يكتبها فكتبوها، قال محمد: فَكَتْبُهَا حرام.

وأخبرنى سحنون عن ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: قوم ينظرون فى النجوم يكتبون أبا جاد لا خَلَاق لهم.

قلت: لعل الأستاذ الشاطبى لم يصح هذا عنده أو لم يبلغه، أو رأى النهى إنما هو باعتبار استعمالها لما وضعت له لا مع تغيرها فالنقل لمعنى صحيح. وعلى هذا يسوغ استعمالها عددًا كسراج الدين، فانظر هذا مع ما تقدم][١] .

قال قطرب[٢]: والأصل: أبو جاد هواز حطى كلمن سعفص قرشات[٣]. قيل: الثلاثة الأول عربية والأخرى[٤] أعجمية لا تنصرف، وتنوين «قرشات»[٥] كـ «عرفات»، حذفت الألف والواو لتكرارها[٦]، بخلاف تاء «قريشات»[٧]؛ لاختلاف الشكل، ثم حذفها الحساب فصارت[٨]: (أبجد هوز حطى كلمن سعفص قرشت)، ثم غيرها القراء، فأخرجوا الواو للفصل، وجعلوا أول (سعفص) صادًا مهملة [وآخره ضادًا معجمة وقرست بسين مهملة][٩]؛ فصار: أبج لنافع وراوييه بالترتيب... إلخ.

قاعدة:

لا بد أن تلفظ[١٠] بحرف الرمز[١١]، إما حالتى الوصل والابتداء أو حالة الابتداء خاصة، كما لو كان الرمز همزة الوصل[١٢]، ولا يعطف الرمز بعضه على بعض؛ لئلا

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من د، ص.

(٢) هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو على، الشهير بقطرب: نحوى، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة. وهو أول من وضع «المثلث» فى اللغة. وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه، فلزمه. من كتبه «معانى القرآن» و «النوادر». ينظر الأعلام (٧/ ٩٥) (٤١٥).

(٣) فى ص: قرشيات، وسقط فى م.

(٤) فى ز، ص: والآخر.

(٥) فى م: قرشات، وفى ص: قرشيات.

(٦) فى ز: لتكررها، وفى د، ص: لتكررهما.

(٧) فى م: تاء قرشات، وفى ص: ياء قرشيات.

(٨) فى ص: فصار.

(٩) سقط فى م.

(١٠) فى م: لمن يتلفظ، وفى د، ص: بلفظ.

(١١) فى م: برمز الحرف أن يلفظ بالرمز.

(١٢) فى م: وصل.

يلتبس بالوصل[١]، ولا يفصل بينهما إلا بلفظ الخلاف، ولا يجمع بينه وبين الصريح على وجه واحد، ويسلك الأخصر[٢] غالبًا، فإذا اتفق الراويان[٣] ذكر الإمام، فإن ذكرهما فإما للخلاف عن أحدهما نحو: «وَلَرا - فى اللام (ط) بْ خُلْفُ (ي) لِدِ . . .» وإما للوزن، وسيأتى بقية اصطلاحه.

ص: وَحَيْثُ جَا رَمْزٌ لِوَرْش فهْوَا لِأَزْرَقٍ لَدَى الْأُصُولِ يُرْوَى

ش: (حيث) ظرف مكان باتفاق، وزمان عند الأخفش، وفيها[٤] معنى الشرط، وهى مبنية على الصحيح، وعلى البناء، ففيها واو أو ياء، مع كليهما[٥] تثليث الثاء[٦] وعاملها

---

(١) فى د، ز، ص: بالفصل. (٢) فى م: وليسلك به الأخص.
(٣) فى د، ص: الروايات. (٤) فى م: وفيه.
(٥) فى م: ومع كليهما، وفى د: كلاهما مع.
(٦) قوله: «حيث ظرف مكان. . تثليث الثاء» قد أجمل الشارح فى هذه العبارة عدة أحكام تتعلق بحيث، يحسن بنا - إكمالًا للفائدة أن نفصلها؛ لبيان ماورد فيها من خلاف لا سيما وأن بعض اللغويين قد أشار إلى لبس يقع لدى البعض بين استخدام «حيث وحين»، ولعل فى الإشارة إلى هذا اللبس ما يلقى الضوء على ما نقل عن الأخفش من أن «حيث» ظرف زمان؛ فلعل الأخفش قد أراد «حين»، فصحفها البعض، أو أخطأ فى نقلها، أو غير ذلك، فنقول: قال ابن منظور: حيث ظرف مبهم من الأمكنة مضموم وبعض العرب يفتحه وزعموا أن أصلها الواو قال ابن سيده وإنما قلبوا الواو ياء طلب الخفة قال وهذا غير قوى وقال بعضهم أجمعت العرب على رفع حيث فى كل وجه وذلك أن أصلها حوث فقلبت الواو ياء لكثرة دخول الياء على الواو فقيل حيث ثم بنيت على الضم لالتقاء الساكنين واختير لها الضم ليشعر ذلك بأن أصلها الواو وذلك لأن الضمة مجانسة للواو فكأنهم أتبعوا الضم الضم قال الكسائى وقد يكون فيها النصب يحفزها ما قبلها إلى الفتح قال الكسائى سمعت فى بنى تميم من بنى يربوع وطهية من ينصب الثاء على كل حال فى الخفض والنصب والرفع فيقول حيث التقينا ومن حيث لا يعلمون ولا يصيبه الرفع فى لغتهم قال وسمعت فى بنى أسد بن الحارث بن ثعلبة وفى بنى فقعس كلها يخفضونها فى موضع الخفض وينصبونها فى موضع النصب فيقول من حيث لا يعلمون وكان ذلك حيث التقينا وحكى اللحيانى عن الكسائى أيضا أن منهم من يخفض بحيث وأنشد:

أما ترى حيث سهيلٍ طالعا

قال وليس بالوجه قال وقوله أنشده ابن دريد:

بحيث ناصى اللمم الكثاثا مور الكثيب فجرى وحاثا

قال يجوز أن يكون أراد وحثا فقلب الأزهرى عن الليث: للعرب فى حيث لغتان فاللغة العالية حيث الثاء مضمومة وهو أداة للرفع يرفع الاسم بعده ولغة أخرى حوث رواية عن العرب لبنى تميم يظنون حيث فى موضع نصب يقولون القه حيث لقيته ونحو ذلك كذلك وقال ابن كيسان حيث حرف مبنى على الضم وما بعده صلة له يرتفع الاسم بعده على الابتداء كقولك قمت حيث زيد قائم وأهل الكوفة يجيزون حذف قائم ويرفعون زيدا بحيث وهو صلة لها فإذا أظهروا قائما بعد زيد أجازوا فيه الوجهين الرفع والنصب فيرفعون الاسم أيضا وليس بصلة لها وينصبون خبره ويرفعونه فيقولون قامت مقام صفتين والمعنى زيد فى موضع فيه عمرو فعمرو مرتفع بفيه وهو صلة للموضع وزيد مرتفع بفى الأولى وهى خبره وليست بصلة لشىء قال وأهل البصرة يقولون حيث مضافة إلى جملة فلذلك لم تخفض وأنشد الفراء بيتا أجاز فيه الخفض وهو قوله:

أما ترى حيث سهيل طالعا

فلما أضافها فتحها كما يفعل بعند وخلف وقال أبو الهيثم حيث ظرف من الظروف يحتاج إلى =

مقدر، (جا) رمز فعلية مضاف[١] إليها، (لورش) يتعلق بـ(جا) (فهو يروى[٢] للأزرق[٣]) جوابية، (ولدى الأصول) ظرف معمول (يروى)، أى: كل موضع جاء فيه رمز ورش المذكور أولًا[٤]، وهو الجيم، فلا يخلو إما أن يكون فى الفرش أو فى الأصول[٥]، فإن كان فى الفرش فهو لورش من طريقيه[٦]، أو فى الأصول[٧] فهو لورش[٨] من طريق الأزرق خاصة، وتكون قراءة الأصبهانى كقراءة قالون [حينئذ][٩] دائمًا، وإن ذكر ورشًا بصريح اسمه دخل الطريقان معًا[١٠]؛ كقوله: «وَقَبلَ هَمزِ القَطْعِ وَرْش». وسواء كان فى الفرش أو فى الأصول، وإلى هذا أشار بقوله:

ص: والأَصْبَهَانِىُّ كَقَالُونٍ وَإِنْ سَمَّيْتُ وَرْشًا فَالطَّرِيقَانِ إِذَنْ

ش: (والأصبهانى كقالون) اسمية، (وإن سميت ورشًا) شرطية، (فالطريقان) مبتدأ

= اسم وخبر وهى تجمع معنى ظرفين كقولك حيث عبد الله قاعد زيد قائم ألمعنى الموضع الذى فيه عبدالله قاعد زيد قائم قال وحيث من حروف المواضع لا من حروف المعانى وإنما ضمت لأنها ضمنت الاسم الذى كانت تستحق إضافتها إليه قال وقال بعضهم إنما ضمت لأن أصلها حوث فلما قلبوا واوها ياء ضموا آخرها قال أبو الهيثم وهذا خطأ لأنهم إنما يعقبون فى الحرف ضمة دالة على واو ساقطة. الجوهرى: حيث كلمة تدل على المكان لأنه ظرف فى الأمكنة بمنزلة حين فى الأزمنة وهو اسم مبنى وإنما حرك آخره لالتقاء الساكنين فمن العرب من يبنيها على الضم تشبيها بالغايات لأنها لم تجئ إلا مضافة إلى جملة كقولك أقوم حيث يقوم زيد ولم تقل حيث زيد وتقول حيث تكون أكون ومنه من يبنيها على الفتح مثل كيف استثقالا للضم مع الياء وهى من الظروف التى لا يجازى بها إلا مع ما تقول حيثما تجلس أجلس فى معنى أينما وقوله تعالى ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩] وفى حرف ابن مسعود ﴿أين أتى﴾ والعرب تقول جئت من أين لا تعلم أى من حيث لا تعلم قال الأصمعى ومما تخطىء فيه العامة والخاصة باب حين وحيث غلط فيه العلماء مثل أبى عبيدة وسيبويه قال أبو حاتم رأيت فى كتاب سيبويه أشياء كثيرة يجعل حين حيث وكذلك فى كتاب أبى عبيدة بخطه قال أبو حاتم واعلم أن حين وحيث ظرفان فحين ظرف من الزمان وحيث ظرف من المكان ولكل واحد منهما حد لا يجاوزه والأكثر من الناس جعلوهما معا حيث قال والصواب أن تقول رأيتك حيث كنت أى فى الموضع الذى كنت فيه واذهب حيث شئت أى إلى أى موضع شئت وقال الله عز وجل ﴿فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [الأعراف: ١٩] ويقال رأيتك حين خرج الحاج أى فى ذلك الوقت فهذا ظرف من الزمان ولا يجوز حيث خرج الحاج وتقول ائتنى حين يقدم الحاج ولا يجوز حيث يقدم الحاج وقد صير الناس هذا كله حيث فليتعهد الرجل كلامه فإذا كان موضع يحسن فيه أين وأى موضع فهو حيث لأن أين معناه حيث وقولهم حيث كانوا معناهما واحد ولكن أجازوا الجمع بينهما لاختلاف اللفظين واعلم أنه يحسن فى موضع حين لما وإذ وإذا ووقت ويوم وساعة ومتى تقول رأيتك لما جئت وحين جئت وإذ جئت ويقال سأعطيك إذ جئت ومتى جئت ينظر اللسان (٢/ ١٠٦٤).

(١) فى م: مضافة.
(٢) فى ص: يرى.
(٣) فى ص، د، م: الأزرق.
(٤) فى م: سابقاً.
(٥) فى ص: أو الأصول.
(٦) زاد فى م: السابقتين، وفى د: طرقيه.
(٧) فى م: وإن كان فى الأصول.
(٨) فى م: له.
(٩) سقط فى د، ز، ص.
(١٠) فى م: فقد أراد الطريقين مطلقا.

وخبره محذوف، أى: فالطريقان مرادفان، والجملة جوابية، و«الأصبهانى» منسوب إلى أصبهان من بلاد العجم، وفيها أربع لغات: فتح الهمزة وكسرها مع الفاء والباء.

[تنبيه:

وقع للناظم ما يسمى سناد التوجيه فى قوله: (وإن) مع (إذن)، وقد تقدم فى الديباجة. . حيث قال الأخفش، وابن القطاع، وابن الحاجب: للشاعر أن يوجهه -أى حرف الروى المقيد- إلى أى جهة شاء من الحركات، وفى هذا البيت (وإن) بكسر الهمزة، (إذن) بفتح الذال، وهو الصحيح؛ خلافًا للخليل الذى عاب الفتحة مع الكسرة أو الضمة][١].

ص: فَـمَـدَنِـىٌّ ثَـامِـنٌ وَنَـافِـعُ بَـصْـرِيُّـهُـمْ ثَـالِـثُـهُـمْ وَالـتَّـاسِـعُ

ش: (فمدنى ثامن) اسمية، و (نافع) عطف على (ثامن)، (بصريهم ثالثهم) اسمية، (والتاسع) عطف على (ثالث).

ذكر أن نافعًا وأبا جعفر - وهو الثامن - مدنيان ويعبر عنهما بـ «مدنى»[٢] [؛ لأنهما مدنيان]، وربما اضطر إلى حذف الياء، وقال: «مدن». وأن أبا عمرو - وهو الثالث - ويعقوب - وهو التاسع - بصريان، ويعبر عنهما بـ«بصر» أو «بصرى» [لأنهما بصريان، والله أعلم][٣].

ص: وَخلفٌ فِى الْكُوفِ وَالرَّمْزُ (كَفَا) وَهُـمْ بِـغَـيْـرِ عَـاصِـمٍ لـهُـمْ (شـفـا)

ش: (خلف كائن فى الكوف) اسمية (والرمز كفا) كذلك، (وهم) مبتدأ، و(لهم شفا) اسمية مقدمة الخبر، خبر (هم)[٤] و (بغير عاصم) محله النصب على الحال.

لما[٥] فرغ [المصنف][٦] من رموز الأئمة منفردين ورواياتهم وطرقهم، شرع فى رموزهم مجتمعين، ولما انقضت حروف أبجد ولم توف[٧] بالغرض، رمز بكلمات أكثرها منقول من[٨] أسماء الجموع مناسبة، ونوعها[٩] على طريقة الأعلام المنقولة؛ لأنها[١٠] أعلام.

وبدأ بإدخال خلف مع الكوفيين[١١]، فذكر أن «كفا» رمز الكوفيين، عاصم، وحمزة، والكسائى، وخلف، [فحيث قال: كفا، أو: كوف - فالمراد][١٢] هؤلاء الأربعة، وإذا[١٣]

---

(١) زيادة من د، ص.
(٢) سقط فى ز، م.
(٣) سقط فى ز، م، وفى ص: لأنهما بصرى.
(٤) فى د، ز: لهم.
(٥) فى ص: ولما.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: يوف.
(٨) فى م: عن.
(٩) فى ص: وقوعها.
(١٠) فى م: كأنها.
(١١) فى م: للكوفيين.
(١٢) فى د، ز، ص: وكذا حيث ذكر الكوفيين فهم.
(١٣) فى م: وأن

خرج منهم عاصم صاروا[١] ثلاثة حمزة، والكسائى، [وخلفا فرمزهم][٢] (شفا).

ص: وَهُمْ وَحَفصٌ (صَحْبُ) ثُمَّ (صُحْبَهْ) مَعْ شُعْبَةٍ وَخَلفٌ وَشُعْبَهْ

ش: (وهم وحفص صحب) اسمية، و(ثم صحب) مبتدأ وخبره (هم) مقدرة، و (مع شعبة) حال، و (خلف) مبتدأ، و (شعبة) عطف عليه، و (صفا) أول البيت [الآتى][٣] خبره، أى: أن حمزة، والكسائى، وخلفًا إذا ضم إليهم حفص[٤]، فرمزهم (صحب)، وإذا ضم إليهم أبو بكر شعبة فرمزهم (صحبة)، و(صفا)[٥] رمز لخلف وأبى بكر.

ثم كمل فقال:

ص: (صَفَا) وَحَمْزَةُ وَبَزَّارٌ (فَتَى) حَمْزة مَعْ عَلِيِّهِمْ (رِضَى) أَتَى

ش: إعراب البيت واضح، أى: أن حمزة، [وخلفًا][٦] -وهو البزار- رمزهما (فتى)، وحمزة، والكسائى[٧] -وهو على- رمزهما (رضى)، ولخلف[٨]، والكسائى (روى)، ولأبى جعفر - وهو الثامن - ويعقوب - وهو التاسع - (ثوى) بالثاء المثلثة[٩]، وإلى هذا[١٠] أشار بقوله:

ص: وَخَلَفٌ مَعَ الْكِسَائِيِّ (رَوَى) وَثَامِنٌ مَعْ تَاسِعٍ فَقُلْ (ثَوَى)

ش: (خلف) مبتدأ، [و(مع][١١] الكسائى) حال، و (روى) خبره، و (ثامن مع تاسع) كذلك، والخبر محذوف، أى: [لهما][١٢] ثوى [رمز؛ لأن الفاء لا تدخل فى الخبر وهى سببية، و (ثوى) مفعول (قل) وفيه محذوف يتعلق به][١٣].

ص: وَمدَنٍ (مَدًا) وَبَصْرِيٌّ (حِمَا) والْمَدَنى وَالْمَكُّ وَالْبَصْرِى (سَمَا)

ش: (ومدن مدًا)[١٤] اسمية، وكذا (وبصرى حما)، و(المدنى) مبتدأ، وتالياه[١٥] معطوفاه[١٦]، وخبره «سما» أى لهم.

---

(١) فى ز، ص، د: فصاروا.
(٢) فى م: وخلف رمزهم.
(٣) سقط فى د، ز، ص.
(٤) زاد فى م: فى وجه من وجوه.
(٥) فى م: وإذا كان شعبة وخلف رمز لهما بصفا، قال.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: وعلى الكسائى.
(٨) فى ز، ص: وخلف.
(٩) فى م: بالمثلثة.
(١٠) فى م: ذلك.
(١١) سقط فى م.
(١٢) سقط فى د، ص.
(١٣) فى م: والفاء سببية؛ إذ هى لا تدخل فى الخبر، وثوى مفعول فقل.
(١٤) فى د: لهما مدا.
(١٥) فى م: ثالث، وفى د: والمك والبصرى.
(١٦) فى م: وما بعده معطوفان عليه، وفى د: معطوفان، وفى ص: معطوفات.

أى: أن[١] المدنيين وهما نافع وأبو جعفر رمزهما (مدًا)، والبصريين وهما أبو عمرو ويعقوب رمزهما (حما)، و(سما) رمز خمسة: المدنيان والبصريان وابن كثير المكى[٢] [ثم قال][٣].

ص: مَكٌ وَبَصْرِ (حَقٌّ) مَكٌ مَدَنِى (حِرْمٌ) وَ (عَم) شَامِيُّهُمْ وَالْمَدنِى

ش: (مك وبصر حق) اسمية، ([مك ومدنى][٤] حرم) اسمية[٥]، وحذف عاطف (مدنى) وتنوين (حق) [وخبره][٦] [الآتى، و (عم شاميهم) اسمية][٧]، والمدنى عطف[٨] على شاميهم.

[فإن اجتمع البصريان والمكى فرمزهم (حق) وإن توافق المدنيان والمكى فلهم (حرم) وللمدنيين والشامى (عم).

ثم قال][٩].

ص: وَ (حَبْرٌ) ثَالِثٌ وَمَكٌ (كنزٌ) كُوف وَشَام وَيَجِىءُ الرَّمْزُ

ش: (وحبر ثالث ومك) اسمية، و (كنز كوف وشام) اسمية[١٠]، أى: أن ابن كثير المكى والبصريين[١١] -وهما أبو عمرو ويعقوب- رمزهم (حق)، [وابن كثير والمدنيان - نافع، وأبو جعفر-][١٢] رمزهم (حرم)، [وابن عامر الشامى والمدنيان][١٣] رمزهم (عم)، والثالث وهو أبو عمرو مع ابن كثير رمزهما «حبر» والكوفيون[١٤] الأربعة مع ابن عامر رمزهم[١٥] (كنز)، وهذا آخر الرموز[١٦].

تنبيه:

ربما أفرد كل رمز من هذه نحو: «وكسر حج (ع)ن (شفا) (ث)من»[١٧]

وهكذا إلى آخر الرموز[١٨]، وأمثلته كثيرة، و(صحبة وصحب)[١٩] اسما جمع، و(عم) منقول من فعل ماض، و«سما» منقول من الماضى، من السمو وهو العلو. و(حق) منقول

---

(١) فى م: والمعنى.
(٢) فى م: وإذا اجتمع المدنيان والبصريان. وابن كثير المكى هؤلاء الخمسة رمزهم سما.
(٣) فى د: ومك مدنى.
(٤) سقط فى د، ز.
(٥) فى م: كذلك.
(٦) سقط فى م، والذى فى د، ص: وخبر.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: معطوف عليه.
(٩) سقط فى ز، ص.
(١٠) زاد فى م: كذلك أيضا.
(١١) فى د، ز، ص: والبصرى.
(١٢) فى م: كما أن ابن كثير والمدنيين نافعا وأبا جعفر.
(١٣) فى م: وأن ابن عامر الشامى وللمدنيين.
(١٤) فى م: وأما الكوفيون.
(١٥) فى م: فرمزهم.
(١٦) فى م: الرمز.
(١٧) فى ز: وما لكسر حج عن شفا نمى، وفى م، د: وبالكسر حج عن شفا ثمن.
(١٨) فى د، ز: الرمز.
(١٩) فى م: وصحب وصحاب، وفى ص: وصحبة وصحاب.

من المصدر، و(حرم) أصله بياء مشددة حذفها[١] تخفيفًا، وهو لغة فى الحرم، والباقى واضح.

ثم كمل فقال:

ص: قَبْلُ وَبَعْدُ وَبِلَفْظٍ أَغْنَى عَنْ قَيْدِهِ عِنْدَ اتِّضَاحِ الْمعْنَى

ش: (قبل وبعد) ظرفان [مبنيان على الضم][٢] لقطعهما عن الإضافة، (وأغنى) فعلية، (وبلفظ) و (عن قيده) يتعلقان بـ (أغنى)، و (عند) ظرف معمول لـ (أغنى)، و (اتضاح المعنى) مضاف إليه.

أى أن الرمز [كله][٣] إذا كان كلمة [فإنه][٤] لا يلزم فيه ما التزم فى الرمز الحرفى من التأخير، بل يجوز تقدمه[٥]، مثل قوله: [وصحبة حما رءوف][٦] وتأخره[٧] مثل قوله: «يخدعونا كنز ثوى»، وسواء كانت الكلمة منفردة كما تقدم أو مع حرف رمز، وكلامه شامل لهما.

وأيضًا فالحكم للأعم الأغلب نحو: «أنا مكرهم كفا ظَعْنٍ»، «وشرب فاضممه مَدًا نَصْرِ فَضَا».

وتأخرها نحو «شِينَ تَشَقَّق كَقَافٍ حُزْ كَفَا»، و«كن حول حرم» فى غافر.

ولم يذكر حالة اجتماعها مع حرف رمز، وعموم كلامه شامل لجواز [تقدمها وتأخرها][٨] كالمثالين، وتوسطها[٩] نحو: «يَلْقوا يُلَّقوا ضُمَّ كَمْ (سَمَا) (عَ) تا».

وقوله: (وبلفظ أغنى) أى أنه إذا ذكر القراءة فلا بد من قيد حركة[١٠] [أو سكون أو حذف أو حرف ونحوها][١١] وربما استغنى عن القيد [بلفظ القراءة[١٢] فى النظم][١٣] إن كشفها اللفظ فى الوزن؛ [لأن الشعر حروف][١٤] وحركات وسكنات [محصورة][١٥]، ثم [قد يلفظ][١٦] بإحدى القراءتين ويعتمد فى الأخرى على محل إجماع أو سبق نظير كما ستراه، إن شاء الله تعالى.

---

(١) فى م: حذفت.
(٢) سقط فى د، ز، ص.
(٣) سقط فى د.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى ص: تقديمه.
(٦) فى م: صحبة.
(٧) فى د، ز: وبآخره.
(٨) فى م: تقدمهما وتأخرهما.
(٩) فى م: وتوسطهما.
(١٠) فى د، ص: بحركة.
(١١) فى م: أو سكونا أو حرفاً: أو نحوها، وفى د، ص: أو حرف أو حذف ونحوها.
(١٢) فى م: به أى: لفظ القراءة.
(١٣) سقط فى م.
(١٤) فى م: لا الشعر حروفا.
(١٥) سقط فى م.
(١٦) فى م: قيد بلفظ.

ص: وَأَكْتَفِى بِضِدِّهَا عَنْ ضِدِّ كَالْحَذْفِ وَالْجَزْمِ وَهَمْزِ مَدِّ

ش: (أكتفى) فعلية، و (بضدها) و (عن ضد) يتعلقان بـ (أكتفى)، و (كالحذف) خبر مبتدأ محذوف، وما بعده معطوف عليه، وعاطف (مد) حذف كما حذف تنوين (همز) للضرورة[(١)]، وتقدما أول[(٢)] القصيدة[(٣)]، أى: كل قراءة لها ضد واحد، سواء كان عقليًّا أو اصطلاحيًّا، فإنى أكتفى بذكر أحد الضدين عن الآخر؛ لدلالته عليه بالالتزام اختصارًا، فيكون المذكور للمذكور [معه][(٤)] والمسكوت عنه للمسكوت عنه، وقال «بضدها» ولم يقل بها؛ لأنه[(٥)] قد يكون[(٦)] غيرها؛ إذ لايلزم أحد الطرفين إلا لعارض، على حد قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] أى: فتذكر الذاكرةُ الناسيةَ، وهذا الاستغناء على سبيل الجواز لا الوجوب، ولا يصار إلى الأضداد إلا عند عدم اللفظيات مطلقًا [لضعفها][(٧)]، ومثَّل ذلك بأربعة أمثلة، فالحذف ضد الإثبات، وكذا مرادفهما[(٨)] نحو: «تَثْبُتُ فِى الحالينِ (لِ) ى (ظ) لِ (دُ) ما»، «بُشْرایَ حَذْفُ الْيا (كَفى)»، ونحو: «يقول واوه (كفا) (حـ) ز (ظ) لا»، وضده السقوط[(٩)] أو «دع» وشبهه.

والجزم والرفع ضدان نحو: «يذرهم اجزموا (شفا)»، «يوم انصب الرفع (أ)وى)»[(١٠)].

والهمز له ثلاثة[(١١)] معان:

[الأول:] التحقيق وضده التخفيف، كقوله فى الأعراف: «والهمز (كـ) م وبيئس خلف (صـ) دا».

والثانى: جعله مكان حرف صالح لشكله لا على وجه البدل، وضده[(١٢)] ذلك الحرف؛ كقوله: «والتناوش همزت»، وإنما كان هذا على غير وجه البدل؛ لأن البدل لا يكون إلا فى ساكن، فيبدل من جنس حركة ما قبله، وهذا متحرك بعد ساكن.

والثالث: الزيادة[(١٣)] وضدها الحذف[(١٤)]، كقوله: «واهمز يضاهون ندا».

---

(١) فى م: لضرورة الشعر.

(٢) فى م: أولا فى الخطبة عند الكلام على ما يتعلق بالقصيد، وفى د، ص: فى أول.

(٣) فى د، ز، م: القصيد.

(٤) سقط فى د، ز، م.

(٥) فى د، ص: لأنها.

(٦) فى د، ص: تكون.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى ز، م: مرادفيهما.

(٩) فى م: وضد الإثبات الحذف والسقوط.

(١٠) فى م: يوم ارفع النصب أوى، وفى د: انصب ارفع أوى.

(١١) فى ز، م: ثلاث.

(١٢) فى ص: وضد.

(١٣) فى م: زيادته أى الهمز.

(١٤) فى م: حذفه.

والمد والقصر ضدان من الطرفين، [أى][(١)] لا ضد لكلٍّ إلا الآخر، وله معنيان: زيادة حرف مد نحو ﴿حَٰذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٥٦] و ﴿تُفَٰدُوهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

وزيادة مد على حرفه نحو:

وأشبع المد لساكن لزم ....

وفى هذه الأمثلة تنبيه على بقية مسائل الأضداد، والله المستعان[(٢)].

ص: وَمُطْلَقُ التَّحْرِيكِ فَهْوَ فتحُ وَهْوَ لِلإسْكَانِ كَذَاكَ الْفَتْحُ

ش: (ومطلق التحريك) شرطية وشرطها محذوف، أى: وأما مطلق التحريك، وجوابه (فهو فتح) و (هو ضد للإسكان) اسمية، و(كذاك[(٣)] الفتح[(٤)] ضد للكسر)[(٥)] اسمية أيضًا.

أى: حيث ذكر التحريك مطلقًا، أى[(٦)] غير مقيد، فمراده به الفتح، ومفهومه أنه إذا قيد لا يكون فتحًا؛ فيكون[(٧)] المراد ما قيده به، ولام (الإسكان) للجنس، فمعنى كلامه: أن مطلق التحريك سواء أطلق أو قيد يضاد مطلق الإسكان، ولا شك أن الإسكان واحد سواء أطلق أو قيد بكونه سكونَ ضمٍّ أو كسر، نحو: «وَدَ أَبًا حرِّكْ عُلَا، وخلق»[(٨)] «فاضْمُمْ حَرِّكًا بالضم»، و«لام ليقطع[(٩)] حركت بالكسر».

وكذلك[(١٠)] مطلق الإسكان يضاد مطلق التحريك، فالإسكان المطلق يضاد التحريك المطلق وهو الفتح، والمقيد يضاد ما قيد به نحو: «أخفى سكن فى (ظبى)[(١١)]»، «وروح ضمه اسكن كم حدا[(١٢)]»، «وسكون الكسر (حق)».

وفائدة هذا بيان استعمال أنواع الحركة ومقابلها.

ثم كمل[(١٣)] فقال[(١٤)]:

ص: لِلْكسْرِ وَالنَّصْبُ لِخفْضٍ إِخْوَةُ كَالنُّونِ لِلْيا ولِضَمٍّ فَتْحَةُ

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: والله أعلم، وفى ص: وبالله المستعان.
(٣) فى ص، م، د: وكذاك.
(٤) فى م: الفتح مبتدأ خبره للكسر فى البيت الآتى بعدُ.
(٥) فى د: الكسر.
(٦) فى م: أعنى.
(٧) فى م: بل يكون.
(٨) فى م: ونحو خلق.
(٩) فى م: ونحو لام ليقطع.
(١٠) فى م: فلذلك.
(١١) فى ز، ص: ظما.
(١٢) فى ز: صدا، وفى م: مدا.
(١٣) فى ص: حرك.
(١٤) زاد فى م: كذلك.

ش: (كذلك الفتح أخ للكسر)، و (النصب أخ للخفض) اسميتان[١]، و (إخوة) خبر لمحذوف، أى: هذه كلها إخوة، و(كإخوة النون للياء) جار ومجرور خبرٌ لمحذوف، أى: وهذا مثل كذا[٢]، و (لضم[٣] فتحة) اسمية مقدمة الخبر، أى أن بين كل من المذكور[٤] وتاليه مؤاخاة[٥]، ومعنى المؤاخاة هنا اشتراكهما فى الضدية، وفيه ثلاثة أنواع:

فالفتح وقسيمه الكسر[٦] ضدان من الطرفين، فإن[٧] أطلقا حملا[٨] على الأول، وإلا فعلى المقيد[٩]، نحو: «وإن الدين فافتحه (ر) جل»، «وكسر حج (ع) ن (شفا) (ث) من».

والنصب والخفض أو الجر ضدان من الطرفين، ويختصان بحروف الإعراب؛ ولهذا أطلقهما غالبًا كقوله: «تحتها اخفض»، «وطاغوت اجرر (ف) وزا»، «وأرجلكم نصب (ظ) با».

ونون المتكلم مطلقًا[١٠] فى المضارع وياء الغائب فيه ضدان من الطرفين، ويختصان بالأول، وبه فارقا[١١] الغيب، والخطاب[١٢]؛ لدخولهما فى الآخر أيضًا نحو:

«نوفيهم بياء عن غنى»، «(وإنا فتحنا) نونها عم فى ندخله ونعذبه».

والضم والفتح ضدان، لا من[١٣] الطرفين بل من طرف الضم خاصة؛ لأنه لو جعل من الطرفين لالتبس ضد[١٤] الفتح فلا يعلم كسر أم ضم؛ فحاصله أن الضم ضد[١٥] الفتح، والكسر والفتح ضدان من الطرفين، فحيث يقول: «اضمم» أو «الضم» لقارئ، ساكتًا عن تقييده فغير المذكور قرأ بالفتح كقوله: «ربوة الضم»، «حسنا[١٦] فضم».

ثم كمل فقال:

ص: كالرَّفعِ لِلنَّصب اطْردن وأَطْلِقَا رَفْعًا وَتَذْكِيرًا وَغَيْبًا حَقِّقَا

ش: (كالرفع للنصب) خبر لمحذوف، أى: وهذا كأُخُوَّة الرفع للنصب، و(اطردن) أمر

---

(١) فى م: وهما اسميتان.
(٢) فى م: كالنون.
(٣) فى ز: وبضم.
(٤) فى م: المذكورين.
(٥) فى م: المؤاخاة.
(٦) فى م: وقسيميه للكسر.
(٧) فى م: وأن.
(٨) فى ص: احملا.
(٩) فى م: القيد.
(١٠) فى ص: مطلقة.
(١١) فى م، ص: فارق.
(١٢) فى م: والكتب.
(١٣) فى د: لكن لا.
(١٤) فى د: بضد.
(١٥) فى د، ص: ضده.
(١٦) فى م: وقوله: حسنا.

مؤكد، اى: اطرد جميع ما ذكرته من الأضداد فى جميع المواضع ولا تقيده بقيد، و(أطلقا) فعل أمر، والألف للإطلاق، و(رفعًا) مفعول (أطلق) وتالياه[١] معطوفان، و (حققا) صفة لما قبله، أى: الرفع والنصب أخوان، لكن لا[٢] من الطرفين بل من طرف[٣]، كالضم مع الفتح[٤]، فحيث يقول: «ارفع» أو «الرفع» [أو «رفع»][٥] لقارئ، فغيره قرأ[٦] بالنصب، كقوله: «والرفع (ف) لـ»، «واحدة رفع (ثـ) ـرا».

فهذه جملة مصطلحاته المطلقة، فإن خرجت عنه قيدها نحو: يُحْصِنَّ نُونٌ (صـ)ـف (غِ)ـنًا أنْتْ (ع)ـلمْ»، «تَطوَّعَ التَّا يَا».

ونحو: «يعرشوا معًا بِضَمِّ الكَسْرِ»، «وَيَعْكُفُوا اكْسِرْ ضَمَّهُ».

ونحو: «يَدْخُلُونَ ضُمَّ يَا وَفتْحُ ضم». وأمثلته واضحة.

ثم ذكر قاعدة أخصر مما تقدم؛ إذ[٧] هنا لا يذكر ترجمته، وفى الأول لا بد من واحدة، يعنى [أن][٨] الرفع والتذكير والغيب وأضدادها تطلق للقارئ[٩] الذى له الأضداد المتقدمة على قراءاتها خالية من الترجمة.

فأعلم من هنا[١٠] أن الخلاف إذا دار بين الرفع وضده فلا يذكر إلا الرفع رمزًا أو صريحًا[١١]، وإذا دار بين التذكير وضده فلا يذكر إلا [التذكير][١٢] وإذا دار بين الغيب وضده فلا يذكر إلا الغيب، فإذا علم أحد الوجهين للمذكور أخذ ضده للمسكوت عنه، ومثال ذلك: «سبيل لا المدينى»، «ثَانِى يَكُنْ (حِمَا) كَفَا»، «وَيَدْعُوا كلُقْمَان».

واجتمع الأولان فى قوله: «وَيَسْتَبِينَ (صَـ) ـوْ نُ (ف) ـنْ (رَوَى) »، «سَبِيلَ لا المَدِينِى».

والثلاثة فى قوله: «خالصة (إ) ذ يعلموا الرابع (صـ) ـف يفتح (فى) (روى)».

فإن قيل: يحتمل أن رفع «خالصة» استفيد من عطفه على «اللباس».

---

(١) فى ز: والباء.
(٢) فى ز: للولاء.
(٣) فى ص: طرف واحد.
(٤) فى د: والفتح.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى ص: قد قرأ.
(٧) فى ص: أن.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى م: تطلق للقارئ.
(١٠) فى م: هذا.
(١١) فى م: وصريحا.
(١٢) سقط فى ص.

فالجواب: أن الاحتمال إنما نشأ من صلاحية الواو للاستئناف والعطف، لكن عين استئنافها[١] اصطلاحه على أن أصل كل مسألة الاستقلال بعبارة؛ فلا يحال على متقدم أو متأخر حتى يعدم[٢] ترجمتها اللفظية والتقديرية، وقد وُجدت هنا، وعلى هذا اعتمد فى إطلاق [قوله منهم][٣].

وقوله[٤]: «يَقُولُ بعْدُ اليَا - (كَفَا) (ا) تُلُ يَرْجِعُوا (صَ) لدرٌ»، «يَعْمَلْ ويُؤْتِ اليا شَفَا»[٥]، ولولا ذلك لفسدت ثانية الأولى؛ إذ يلزم أن فيها قراءة بالنون، وأولى[٦] الثانية كذلك. وهنا انتهى اصطلاحه وبالله التوفيق.

ص: وَهَــذِهِ أُرْجُــوزَةٌ وَجِــيــزَهْ جَـمَـعْـتُ فِـيـهَـا طُـرُقًـا عَـزِيـزَهْ

ش: (وهذه أرجوزة) اسمية، (وجيزة) صفة (أرجوزة)، و (جمعت فيها) فعلية صفة ثانية، و (طرقًا) مفعول (جمعت) و (عزيزة) صفة (طرقًا).

أى: هذه المنظومة أرجوزة مختصرة وجيزة، ولذلك صارت تعد من الألغاز وإنما حمله على ذلك تقاعد المشتغلين وقلةُ رغبات المحصلين[٧]، مع أنه لم يسبق بمن سلك هذا الطريق الصعب المسالك، وسد على من بعده بها المسالك، جمع فيها طرقًا لم توجد فى كتب عدة، يَعترف بها ويراها كل من أسهر ليله وبذل جهده، وعدتها[٨] تسعمائة وثمانون طريقًا، ولم يشارك فى هذا الخطب صاحبًا ولا رفيقًا، وأصول هذه الطرق ثمانون يعدها كل بشر[٩]. ذكر[١٠] الدانى والشاطبى منها أربعة عشر.

ثم [إن المصنف -رحمه الله[١١]- خشى أن يُتوهَّم منه[١٢] تفضيل كتابه على من سبقه إلى فضل ربه وثوابه، فلذلك[١٣] قال:

ص: وَلَا أَقُولُ إِنَّهَا قَدْ فَضَلَتْ حِرْزَ الْأَمَانِى بَلْ بِهِ قَدْ كَمُلَتْ

ش: (لا) نافية، ومنفيها (أقول)، وكسرت (إنها)[١٤]؛ لأنها محكية بالقول، و (قد فضلت) خبر (إن)، و (حرز الأمانى) مفعول (فضلت)، و (بل) حرف عطف وإضراب، و(به) يتعلق بـ (كملت).

---

(١) فى ص: استئنافهما.
(٢) فى ص، م: يعلم.
(٣) سقط فى د، ص.
(٤) فى م: وقوله.
(٥) فى م: يُعَلِّمُ الْيَا (إ)ذْ (ثَوَى) (ذ)ل.
(٦) فى م: وإلى.
(٧) فى د: المخلصين.
(٨) فى م: وعدة طرقها.
(٩) فى د: نشر.
(١٠) فى م: وقد ذكر.
(١١) زيادة من م.
(١٢) فى م: عنه.
(١٣) فى م: لذلك.
(١٤) فى م: إن.

أى: لا أقول وأدعى أن هذه الأرجوزة فضلت «حرز الأمانى ووجه التهانى»، وهى «الشاطبية»، بلل[١] الله ثرا ناظمها، [وأمطر عليه سحائب الرحمة والرضوان][٢] وكيف أقول: [إن نظمى قد فضل نظمها][٣] وقد رُزِقتْ [تلك][٤] من الحظ والإقبال ما لم يوجد لغيرها [من المؤلفات][٥]، بل أدعى أن هذه الأرجوزة ناقصة، وأنها لم تكمل إلا بتطفلها على «الشاطبية» وسيرها فى طريقها واقتباس ألفاظها العذبة.

وهذا فى الحقيقة إنصاف من المصنف[٦]، وإلا فلا نزاع بين كل من نظر أدنى نظر، ولو لم يكن له نقد[٧] وبصيرة، فى أن هذه الأرجوزة جمعت أشياء ليست فى تلك، وأن[٨] فى هذه[٩] نبذة من علم التجويد، ونبذة من علم الوقف والابتداء، وباب إفراد القراءات وجمعها، ومسائل كثيرة لا يحصيها إلا من يتعب عليها، وتنبيهات[١٠] على قيود أهملها الشاطبى لا تُحْصَر، ومناسبات [لم توجد فى تلك][١١]، وأوجهًا كثيرة، وروايات متعددة، وطرقًا زائدة[١٢]، وقراءات عشرة.

فأنت ترى ابن عامر ليس له فى الشاطبية إلا مد المنفصل بمرتبة واحدة، وله فى هذه عن هشام القصر والمد المتوسط [، زيادة عما فى تلك وهو الوتوسط خاصة][١٣]، وعن ابن ذكوان الطول [والتوسط][١٤] والسكت وعدمه، وإمالة ذوات الراء وعدمها، وغير ذلك، ولأبى عمرو الإدغام والإظهار من الروايتين، والمد والقصر منهما، والهمز وعدمه منهما، ولنافع من رواية ورش المد الطويل والتوسط[١٥] والقصر وإبدال كل همزة ساكنة[١٦] وترقيق اللامات وتفخيم الراءات[١٧]، ولحمزة ما لا يحصيه إلا [من تتبعه ووقف عليه][١٨]، و[قد جمع ذلك الناظم من][١٩] تسعمائة[٢٠] وثمانين طريقًا، مع أن المذكور فيها من طرق[٢١] [«الشاطبية» و«التيسير»][٢٢] طريقًا واحدة، ولا شك[٢٣] فى ترجيح هذه الأرجوزة باعتبار ما ذكرناه[٢٤].

---

(١) فى ص، د، ز: بلّ.
(٢) زيادة من م.
(٣) فى ص، د، ز: ذلك.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى د، ز، ص.
(٦) فى ص: الناظم.
(٧) فى د: نقل.
(٨) فى ص، م، د: فإن.
(٩) فى ص: الأرجوزة.
(١٠) فى م: وتنبيها.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى م: كثيرة.
(١٣) سقط فى د، ز، ص.
(١٤) سقط فى م.
(١٥) فى د: والمتوسط.
(١٦) زاد فى م: غير ما استثنى مما يأتى.
(١٧) زاد فى م: إلى غير ذلك.
(١٨) فى د، ز، ص: الواقف عليه.
(١٩) فى د، ز: وجمعها.
(٢٠) فى د: لتسعمائة.
(٢١) فى م: وأصلها طريق.
(٢٢) سقط فى م.
(٢٣) فى م: فلا شك.
(٢٤) فى د، ز، ص: ذكر.

وأما جلالة قدر الشاطبى وصلاحه وولايته فلا تنكر(١)، والعلم عند الله مَنْ(٢) أىُّ المصنفيْن أفضل، ولا نزاع فى حلاوة نظمه وطلاوته وبهجته، [ولو لم يكن فى](٣) ذلك إلا كون(٤) كتابه أُمًّا(٥) لجميع ما عداه(٦) وغيره عيال عليه، لكان فى ذلك كفاية؛ [فجزاهما الله خيرًا](٧) ولا خيب سعيهما، ونفعنا(٨) بعلمهما وبركتهما، إنه قريب مجيب.

ص: حوَتْ لِمَا فِيهِ مع التَّيسِيرِ وَضِعْفَ ضِعْفِهِ سِوى التَّحْرِيرِ

ش: (حوت هى) فعلية، و (لما) يتعلق بـ (حوت)، و (فيه) يتعلق بصلة(٩) (ما)، و (مع التيسير) حال، و (ضعف) يجوز عطفه على (لما) فينصب، [وعلى (ما)](١٠) فيجر(١١)، و(سوى التحرير) [حال من فاعل حوت، أى حوت هى حالة كونها محررة، و(التحرير) مجرور بـ (سوى) فهو](١٢) مستثنى من مقدر دل عليه قوله: (حوت).

أى: حوت لما فى الكتابين ولم تنقص عنهما، [سوى شىء](١٣) بدل التحرير، وهو الإشكال [الموجود فى بعض مواضع الحرز، وأصله من الاضطرابات فى بعض الأوجه بين النقلة وأئمة العربية](١٤)، فإنها نقصت به، أى: لم تحوه، [أى: حوت](١٥) هذه(١٦) الأرجوزة كل(١٧) ما فى [«حرز الأمانى» وكل ما فى «التيسير»](١٨) من القراءات والطرق والروايات، بل حوت [ضعف ضعف](١٩) ما فيهما، بل أكثر من ذلك؛ لأن ضعف الضعف(٢٠) ستة وخمسون طريقا، ولم تنقص(٢١) عنهما(٢٢) بشىء أصلًا إلا المواضع المشكلة المخالفة للمنقول أو لطرقهما، فإن هذه [الأرجوزة لم يكن فيها ذلك الإشكال كما فيها، بل حررت تلك](٢٣) المواضع فيها، ففى الحقيقة إنما(٢٤) نقصت عنهما ببدل(٢٥)

---

(١) فى ص، د، م: فلا ينكر.
(٢) فى ص، د، م: فى.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: وضعه بل لكون.
(٥) فى د: إماما.
(٦) زاد فى م: من المؤلفات فى هذا الشأن.
(٧) فى م: فجزى الله هذين الإمامين أحسن الجزاء.
(٨) فى م: ونسأله تعالى أن ينفعنا.
(٩) فى م: يتعلق بمحذوف، وفى ز: متعلق صلة.
(١٠) سقط فى م، وفى ص: أو على.
(١١) فى م: أو يجر اعتباران.
(١٢) سقط فى ز، م.
(١٣) من د: شيئًا سوى، وفى ص: بشىء سوى.
(١٤) سقط فى د، ز، ص.
(١٥) سقط فى م.
(١٦) فى م: فهذه.
(١٧) فى م: حوت.
(١٨) فى م: الحرز والتيسير.
(١٩) سقط فى م.
(٢٠) فى م: المضعف.
(٢١) فى د: ينقص.
(٢٢) فى ص: عنها.
(٢٣) فى ز: نقصت بها وحررت.
(٢٤) فى م، د: أنها.
(٢٥) فى ز: بدل.

التحرير، وإلا فنفس التحرير فى كل مسألة لم يوجد فيهما حتى ينقص[١] به هذه، [وهذا فى الحقيقة[٢] نقص يوجب الكمال][٣] والله أعلم.

ص: ضَمَّنْتُها كِتَابَ نَشْرِ الْعَشْرِ فَهْى بِهِ طَيِّبَةٌ فِى النَّشْرِ

ش: (ضمنتها) فعلية، والمنصوب أول المفعولين، و (كتاب) ثانيهما، و (نشر العشر) مضاف إليه، (فهى طيبة) اسمية، (به) و (فى النشر) يتعلق بـ(طيبة).

أى: ضمنها المصنف كتابه المسمى بـ«النشر فى القراءات العشر» الذى لم [ينسج ناسج][٤] على منواله ولم يأت أحد بمثاله[٥]؛ فإنه[٦] كتاب انفرد بالإتقان والتحرير، واشتمل جزء منه[٧] على كل ما فى «الشاطبية» و«التيسير»، وجمع فوائد لا تحصى ولا تحصر، وفوائد ادخرت[٨] له فلم تكن فى غيره تذكر، فهو فى الحقيقة نشر العشر، ومن زعم أن هذا العلم قد مات قيل له: قد حيى بـ«النشر»، ولعمرى إنه لجدير بأن تشد [إليه][٩] الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولَا يعْدُونه[١٠]، فجزاه الله على تعبه [وفحصه][١١] عظيم الأجر وجزيل الثواب يوم الحشر.

وقوله: «فهى به طيبة» أى: هذه الأرجوزة صارت بسبب ما تضمنت[١٢] [مما][١٣] فى هذا الكتاب طيبة فى الآفاق عطرة الرائحة.

ص: وهَـأَنَـا مُـقَـدِّمٌ عـلَيْـهَـا فَـوَائِدًا مُـهِـمَّـةً لَدَيْـهَـا

ش: (وهأنا) مبتدأ مقرون بهاء التنبيه، و (مقدم) خبرها[١٤]، و (عليها) يتعلق بـ (مقدم)، و (فوائدًا) - جمع: فائدة - مفعولُه، ونوَّنَهُ للضرورة، و (مهمة) صفة (فوائدًا)، و (لديها) ظرف (مهمة).

ثم مثلها فقال:

ص: كَالْقَوْلِ فِى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَكَيْـفَ يُـتْلَى الـذِّكْرُ وَالْوُقُـوفِ

ش: (كالقول) مبتدأ، أى: الفوائد كالقول، و (فى) يتعلق[١٥] بالقول، و (كيف) حال

---

(١) فى م، د: تنقص.
(٢) فى م: فى الحقية عن الكمال.
(٣) زاد فى د، ص: وهو قريب من قول الشاعر:
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب
(٤) سقط فى م.
(٥) فى ص: على مثاله.
(٦) فى د، ص: فإن كتاب.
(٧) فى م: برمته.
(٨) فى م: أخرى.
(٩) زيادة من س.
(١٠) فى ص: ولا يهدونه.
(١١) سقط فى ص.
(١٢) فى د: ما تضمنته.
(١٣) سقط فى م.
(١٤) فى م: خبر، وفى د، ص: خبره.
(١٥) فى ص: متعلق.

من (الذكر)، أي: على أي حال[(١)] يتلى القرآن[(٢)]، والجملة معطوفة على (مخارج)، و(الوقوف) كذلك.

أي: وهأنا أبدأ[(٣)] قبل الشروع فى مقصود الأرجوزة بمقدمة تتعلق بالمقصود وينتفع بها فيه، كالكلام على مخارج الحروف، وعلى أى وجه يقرأ القرآن، ومراده معرفة التجويد لقوله: ومعرفة الوقوف، ولم يذكر فيها إلا المخارج والتجويد والوقف.

ويحتمل أن يريد بقوله: «وكيف يتلى الذكر» ما هو أعم من التجويد والوقف، ويكون[(٤)] على هذا خص الوقف بالعطف[(٥)]؛ لخصوصيته[(٦)] والاهتمام به؛ كقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] لكن[(٧)] قد يقال: لا نسلم أن معرفة الوقوف أهم من معرفة التجويد، وإنما قدم مخارج الحروف؛ لتوقف التلفظ بالقرآن[(٨)] المتكلّم فيه على مسائل الخلاف عليها[(٩)]، ولما لم يكن بعد معرفة المخارج أهم من معرفة التجويد؛ إذ هى أيضًا مقدمة على المقصود، عقبه به ولا بد بعد معرفتهما من معرفة الوقف والابتداء، لأنه من توابع التجويد، بل كان[(١٠)] بعضهم لا يجيز أحدًا حتى يبرع فيه[(١١)]، فلذلك عقبه به، وبدأ[(١٢)] بالمخارج فقال:

مخارج الحروف وصفاتها

مخارج الحروف[(١٣)]:

ص: مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةَ عَشَرْ عَلَى الَّذى يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرْ

ش: الشطر الأول صغرى، ومميز العدد محذوف، و«على الذى» خبر مبتدأ محذوف أى[(١٤)]: وهذا على القول الذى يختاره من اختبر المخارج وحققها وأتقنها، وهو الصحيح كما سيأتى، والمخارج جمع مخرج: وهو موضع خروج الحرف من الفم، ودخل فى[(١٥)]

(١) فى د، ز، م: حالة. (٢) فى م: الذكر.
(٣) فى م: إنما أبدأ. (٤) زاد فى م: مما يتعلق بحضرة كلام الله تعالى.
(٥) فى د: بالعاطف، وفى ص: بالمعاطف و فى م: بالعطف والذكر.
(٦) فى م: لخصوصية الاهتمام به.
(٧) فى م: ذكر بعدد دخولهما فى جنسهما تشريفا لهما وتنويها بشأنهما إلا أنه قد يقال فيما هنا.
(٨) فى م: بألفاظ القرآن. (٩) فى ز، م: عليه.
(١٠) فى م: بل هو الركن المهم بعد إتقان الحروف وهو معنى الترتيل حتى إن بعض مشايخ القراءة كان لا يجيز أحدا ممن يقرأ عليه.
(١١) فى م: فى معرفة الوقف والابتداء. (١٢) زاد فى م: والله أعلم.
(١٣) قال ابن جنى فى سر الصناعة (١/ ١٥): ويجوز أن تكون سميت حروفًا - أى حروف المعجم - لأنها جهات للكلم ونواح كحروف الشىء وجهاته المحدقة به، وكل اشتقاق المادة يدل على هذا المعنى.
(١٤) فى م: أيضًا. (١٥) فى م: فى قوله.

(سبعة عشر) الخبل [وهو اجتماع الخبن والطى وهو جائز][١]، وتقدم فى المقدمة [عند الكلام على ما يتعلق بالقصيدة والمعنى][٢].

أى أن مخارج حروف المعجم [التسعة والعشرين][٣] سبعة عشر مخرجًا، وهذا هو الصحيح ومختار المحققين كالخليل بن أحمد [النحوى][٤]، و [أبى محمد][٥] مكى ابن أبى طالب، والهذلى، وابن سريج[٦] وغيرهم، وهو الذى أثبته ابن سينا[٧] فى كتاب أفرده فى المخارج.

وقال سيبويه وكثير من القراء والنحاة: هى ستة عشر خاصة[٨]. فأسقطوا مخرج حروف

---

(١) سقط فى ز، م.

(٢) زيادة من م.

(٣) فى م: وهى تسعة وعشرون حرفا.

(٤) زيادة من م.

(٥) سقط فى د، ز، ص.

(٦) هو أحمد بن عمر بن سريج. بغدادى. كان يلقب بالباز الأشهب. فقيه الشافعية فى عصره. مولده ووفاته ببغداد. له نحو ٤٠٠ مصنف. ولى القضاء بشيراز. ثم اعتزل، وعرض عليه قضاء القضاة فامتنع، وقام بنصرة المذهب الشافعى فنصره فى كثير من الأمصار. وعده البعض مجدد المائة الثالثة. وكان له ردود على محمد بن داود الظاهرى ومناظرات معه. وفضله بعضهم على جميع أصحاب الشافعى حتى على المزنى.

من تصانيفه «الانتصار»، و «الأقسام والخصال» فى فروع الفقه الشافعى، و «الودائع لنصوص الشرائع»..

ينظر: طبقات الشافعية (٢/ ٨٧)، والأعلام للزركلى (١/ ١٧٨)، والبداية والنهاية (١١/ ١٢٩).

(٧) هو الحسين بن عبد الله بن سينا، أبو على، شرف الملك: الفيلسوف الرئيس، صاحب التصانيف فى الطب والمنطق والطبيعيات والإلهيات. أصله من بلخ، ومولده فى إحدى قرى بخارى. نشأ وتعلم فى بخارى، وطاف البلاد، وناظر العلماء، واتسعت شهرته، وتقلد الوزارة فى همذان، وثار عليه عسكرها ونهبوا بيته، فتوارى. ثم صار إلى أصفهان، وصنف بها أكثر كتبه. وعاد فى أواخر أيامه إلى همذان، فمرض فى الطريق، ومات بها. قال ابن قيم الجوزية: «كان ابن سينا - كما أخبر عن نفسه - هو وأبوه، من أهل دعوة الحاكم، من القرامطة الباطنيين». وقال ابن تيمية: «تكلم ابن سينا فى أشياء من الإلهيات، والنبوات، والمعاد، والشرائع، لم يتكلم بها سلفه، ولا وصلت إليها عقولهم، ولا بلغتها علومهم؛ فإنه استفادها من المسلمين، وإن كان إنما يأخذ عن الملاحدة المنتسبين إلى المسلمين كالإسماعيلية، وكان أهل بيته من أهل دعوتهم، من أتباع الحاكم العبيدى الذى كان هو وأهل بيته معروفين عند المسلمين بالإلحاد». توفى سنة ٤٢٨ هـ. ينظر: الأعلام (٢/ ٢٤١-٢٤٢).

(٨) لحروف العربية ستة عشر مخرجا:

فللحلق منها ثلاثة: فأقصاها مخرجاً: الهمزة والهاء والألف، ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء، وأدناها مخرجا من الفم: الغين والخاء.

ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى: مخرج القاف.

ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلًا ومما يليه من الحنك الأعلى: مخرج الكاف.

ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى: مخرج الجيم والشين والياء.

ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس: مخرج الضاد.

=

المد، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو والياء من مخرج المتحركتين[١].

وقال قطرب والفراء والجرمى[٢]: هى أربعة عشر. فجعلوا النون واللام والراء من مخرج واحد.

واعلم أن مخارج الحروف دائرة على ثلاث: الحلق[٣] والفم والشفة[٤]، هذا[٥] عند سيبويه [وصرح به][٦]، وأما عند الخليل فيمكن أن يقال: أربع، فيزاد الجوف[٧].

فائدة:

تبين مخرج الحرف بأن تنطق[٨] قبله بهمزة وتسكنه[٩]، والله تعالى أعلم.

ص: فَالْجَوْفُ لِلْهَاوِى وَأُخْتَيْه وَهِى حُـرُوفُ مَـدٍّ لِلْهَـوَاءِ تَـنْـتَـهِـى

ش: (فالجوف للهاوى) وهو الألف اسمية، (وأختيه) معطوف على (الهاوى) وهما:

= ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا: مخرج النون.

ومن مخرج النون غير أنه أدخل فى ظهر اللسان قليلًا لانحرافه إلى اللام: مخرج الراء.

ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا: مخرج الطاء، والدال، والتاء.

ومما بين طرف اللسان وفويق الثنايا: مخرج الزاى والسين والصاد.

ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا: مخرج الظاء والذال، والثاء.

ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا: مخرج الفاء.

ومما بين الشفتين: مخرج الباء، والميم، والواو.

ومن الخياشيم: مخرج النون الخفيفة.

ينظر المقرب (٢/ ٥، ٦).

(١) فى م: المحركتين.

(٢) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى البصرى، مولى جرم بن زبان من قبائل اليمن. كان فقيها عالما بالنحو واللغة، دينا ورعا حسن المذهب، صحيح الاعتقاد، قدم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعى وأبى عبيدة. مات سنة خمس وعشرين ومائتين.

ينظر: أخبار النحويين البصريين (٨٤) والفهرست (٩٠) وطبقات النحويين واللغويين (٧٤) ونزهة الألباء (٩٨) وإنباه الرواة (٢/ ٨٠) ووفيات الأعيان (٢/ ٤٨٥).

(٣) هو الجزء الذى يلى الحنجرة وينتهى بأول الفم.

(٤) هى عضو يأخذ شكلا مستعرضا فى نهاية الفم ويقوم بعملية إغلاقه أحيانا، أو التحكم فى فتحة الفم أحيانا أخرى، بحيث تكون مستديرة تارة ومستطيلة أخرى. ينظر أصول اللغة العربية ص (٥٨).

(٥) فى ص: هكذا.

(٦) فى م: ومن وافقه كما علمت.

(٧) فى م: هى دائرة على أربعة فيزاد بالرابع جوف الفم وهواه أى من غير اعتماد على حلق أو لسان.

(٨) فى م، ص، د: ينطق.

(٩) فى م: ويسكن الحرف أو يشدد فيعلم محل خروجه عند انقطاع الصوت به.

الواو والياء الساكنتان[(١)] بعد حركة مجانسة، وإنما كانتا أختيه لمشاركتهما له فى المخرج[(٢)]، وهو المحل الذى يتولد فيه الحرف[(٣)]، كالبطن بالنسبة إلى الأم[(٤)]، (وهى - أى الثلاثة- حروف مد) صغرى، وجملة (تنتهى) صفة لـ (حروف مد)، و(للهواء) متعلق بـ (تنتهى)[(٥)].

وهذا أول المخارج، أى أول[(٦)] المخارج جوف[(٧)] الحلق.

وفيه ثلاثة أحرف مترتبة[(٨)] هذا[(٩)] الترتيب:

الأول: الألف، والثانى: الواو الساكنة المضموم ما قبلها، والثالث: الياء الساكنة المكسور ما قبلها، وتسمى هذه الثلاثة حروف المد[(١٠)] والحروف الهوائية والجوفية.

قال الخليل: ونسبن[(١١)] إلى الجوف؛ لأنه آخر انقطاع مخرجهن.

قال: وزاد الخليل فيهن الهمزة. قال: لأن مخرجها الصدر، وهو متصل بالجوف[(١٢)]، والله أعلم.

وأَمْكَنُ الثلاثةِ عند الجمهور: الألف.

وقال ابن الفحام: أمكنُهنَّ فى المد: الواو ثم الياء ثم الألف، والجمهور على أن الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء؛ فالحروف[(١٣)] عند هؤلاء قبل الحركات، وقيل بالعكس.

وقيل: ليس كل منهما مأخوذًا من الآخر.

قلت: وهذا هو الصحيح؛ لأن الحركة عرض لازم للحرف المتحرك لا يوجد[(١٤)] إلا به، فليس أحدهما أسبق من الآخر ولا متولدًا[(١٥)] منه؛ لأنه متى فرض متحركًا لا يمكن النطق به إلا مع حركته[(١٦)]، والله أعلم.

---

(١) فى ز: الساكنين، وفى ص: الساكنتين.
(٢) فى م: فى المدية والمخرج.
(٣) فى ص: الحروف.
(٤) فى د: الولد.
(٥) فى م: يتعلق بتنتهى.
(٦) فى م: أى أن.
(٧) فى ص: حرف.
(٨) فى م، د: مرتبة.
(٩) فى ص: على هذا.
(١٠) فى د: مذ، وفى ص: المد واللين.
(١١) فى م: ونبت.
(١٢) فى م: ثم إنه زاد معهن الهمزة قال: لأن مخرجها الصدر وهو يتصل بالجوف، وفى د، ز: قال مكى وزاد غير الخليل معهن الهمزة.
(١٣) فى ز: والحروف.
(١٤) فى ص: لا توجد.
(١٥) فى ز: متولد.
(١٦) فى م: حركة.

وتسمى أيضًا: الحروف الخفية[١]، وكذا الهاء[٢]، وسميت خفية؛ لأنها تخفى فى اللفظ، ولخفائها[٣] [قويت الهاء بالصلة والثلاثة بالمد عند الهمزة][٤].

ص: وَقُلْ لِأَقْصَى الْحَلْقِ هَمْزٌ هَاءُ ثُــمَّ لِوَسْـطِـهِ فَـعَـيْـنٌ حَـاءُ

ش: «قل»[٥] أمر، و (لأقصى الحلق همز) اسمية سوغ[٦] الابتداء بمبتدئِها[٧] تقديم خبرها[٨]، [وهى فى محل مفعول (قل)][٩] و(عين) مبتدأ، و (حاء) حذف عاطفه، و(لوسْطه) خبره، و (ثم) عاطفة للجملة.

أى: ثانى المخارج أقصى الحلق، ومنه حرفان: الهمزة و الهاء[١٠]، وأشار الناظم بتقديم الهمزة إلى تقديمها[١١] فى المخرج، [وقيل: هما فى مرتبة][١٢]، وثالث المخارج: وسط[١٣] الحلق، وفيه حرفان: العين والحاء المهملتان[١٤]، وظاهر كلام سيبويه أن العين قبل الحاء، ونص عليه مكى، وعكس شريح، وهو ظاهر كلام المهدوى [وغيره، والعاطف محذوف من «هاء» و«حاء»][١٥].

ص: أَدْنَـاهُ غَـيْـنٌ خَـاؤُهَـا وَالْقَـافُ أَقْـصَـى الـلِّـسَـانِ فَـوْقُ ثُـمَّ الْكَـافُ

ش: (أدنى الحلق غين) اسمية، و (خاؤها) حذف عاطفه على (غين) والإضافة للملابسة القوية، وهى الاتحاد فى المخرج، و (القاف أقصى اللسان) اسمية، و (فوق) ظرف مقطوع عن الإضافة فلذا[١٦] بنى على الضم (ثم الكاف) مبتدأ خبره (أسفل) أول التالى[١٧] أى: رابع المخارج أدنى الحلق إلى الفم، وفيه حرفان: الغين والخاء المعجمتان[١٨]، وأشار بتقديم الغين إلى أنها [المتقدمة على الخاء][١٩] فى المخرج، وكذا نص عليه شريح، قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه، ونص مكى على تقديم الخاء.

---

(١) فى م: وتسمى هذه الحروف أيضاً الخطية.
(٢) فى م: الهاء معها.
(٣) فى م: وأخفاها الهاء، وفى د: ولخفاها، وفى ص: ولخفاء الهاء.
(٤) فى م: ولذلك قويت بالصلة، والثلاثة بالمد عند سببه.
(٥) فى ص: وقل.
(٦) فى م: وسوغ.
(٧) فى م: بالنكرة.
(٨) فى م: الخبر
(٩) فى م: والجملة فى محل نصب يقل.
(١٠) فى ز، ص، د: فالهاء.
(١١) فى م، د: تقدمها.
(١٢) سقط فى م.
(١٣) فى ز: أقصى.
(١٤) فى ز: المهملتين.
(١٥) سقط فى م.
(١٦) فى م: ولذا.
(١٧) فى م: الكاف خبر مبتدأ، وأسفل أول البيت الآتى بعدُ خبره.
(١٨) فى ز، ص: المعجمتين.
(١٩) فى ز: مقدمة عليها، وفى ص: المقدمة عليها.

وقال[(١)] ابن خروف: لم يقصد سيبويه ترتيبًا فيما هو من مخرج واحد.

وتسمى هذه الستة[(٢)]: الحلقية. وهذا آخر مخارج الحلق.

ثم شرع فى مخارج الفم، وبدأ بأولها من جهة الحلق، أى: خامس المخارج، وهو التالى[(٣)] لأول الحلق أقصى اللسان [وما][(٤)] فوقُ من الحنك، وفيه القاف [فقط][(٥)].

وسادس[(٦)] [المخارج][(٧)]: أقصى اللسان [من أسفل مخرج][(٨)] القاف قليلًا وما يليه من الحنك، وفيه الكاف فقط.

وهذان الحرفان يسمى كل منهما لَهويًّا[(٩)] نسبة إلى «اللهاة»، وهى بين الفم والحلق.

وحذف الناظم المضاف إلى[(١٠)] (أسفل)، وهو [ضمير][(١١)] اللسان، وحذف أيضًا[(١٢)] أقصى اللسان [لدلالة الأول عليه][(١٣)].

ومنهم من يقول فى الكاف][(١٤)]: أقصى اللسان وما فوقه من الحنك مما يلى مخرج القاف.

قال ابن الحاجب: وهو قريب؛ لأن هذا الحرف قد يوجد على كل من الأمرين بحسب اختلاف[(١٥)] الأشخاص مع سلامة الذوق: فعبر كل [على][(١٦)] حسب وجدانه. والله أعلم.

[ثم كمل فقال][(١٧)]:

ص: أَسْفَلُ وَالْوَسْطُ فَجِيمُ الشِّينِ يَا وَالـضَّـادُ مِـنْ حَـافَـتِـهِ إِذْ وَلِيَـا
الَاضْـرَاسَ مِـنْ أَيْـسَـرَ أَوْ يُـمْـنَـاهَـا والـلامُ أَدْنَـاهَـا لِمُـنْـتَـهَـاهَـا

---

(١) هو على بن محمد بن على بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسى النحوى، حضر من إشبيلية، وكان إماماً فى العربية، محققاً مدققا، ماهراً مشاركا فى الأصول. أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب، وكان فى خلقه زعارة، ولم يتزوج قط، وكان يسكن الخانات، وله مناظرات مع السهيلى، وصنف شرح سيبويه، شرح الجمل، كتابا فى الفرائض. ووقع فى جب ليلًا، فمات سنة تسع وستمائة - وقيل خمس وقيل عشر. وقال ياقوت: سنة ست - بإشبيلية عن خمس وثمانين سنة. ينظر بغية الوعاة (٢/ ٢٠٣).

(٢) فى ص: السبعة.

(٣) فى ص: الثانى.

(٤) سقط فى م.

(٥) سقط فى م.

(٦) فى م: والسادس.

(٧) سقط فى م.

(٨) فى م: أسفل من مخرج.

(٩) فى ز، ص، م: لهوى.

(١٠) فى د، ز، ص: إليه.

(١١) سقط فى د، ز، ص.

(١٢) زاد فى م: بعد أسفل.

(١٣) فى د، ص: عليهما.

(١٤) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(١٥) فى م: اتفاق.

(١٦) سقط فى ص.

(١٧) سقط فى م.

ش: (أسفل)[١] خبر لمبتدأ المتلو[٢]، (فجيم) [جواب «أما» محذوفة، أى: وأما وسط اللسان][٣]؛ لأن الفاء لا تدخل على الخبر إلا إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط. و«الجيم»[٤] مبتدأ، و (الشين) و(يا) معطوفان بمحذوف، وخبر الثلاثة محذوف، أى: فيه، والجملة جواب «أما» [المحذوفة][٥]، و (الضاد من حافته) اسمية، و(إذ ولى[٦] حافة اللسان) شرطية[٧]، و (الأضراس) مفعول (ولى)، وترك علامة التأنيث لاكتساب الفاعل التذكير من اللسان [و (من أيسر الأضراس)][٨] حال الضاد[٩]، (أو يمناها) معطوف [على (أيسر)][١٠]، و (اللام أدنى حافة اللسان)، [اسمية، و(لمنتهى حافة اللسان)][١١] حال.
والوسط[١٢] بالفتح والسكون، قيل[١٣]: بمعنى [واحد][١٤] [على الأصح].

وقيل: الوسط بالفتح: المركز[١٥]، [وبالسكون: من كان فى حَلْقَة][١٦].

أى: سابع المخارج وسط اللسان، [يعنى][١٧]: بينه وبين وسط الحنك، وفيه ثلاثة أحرف: الجيم والشين المعجمة والياء، وقدم الجيم لتقدمها عليهما[١٨] [فى المخرج].

وقال المهدوى: الشين تلى الكاف ثم الجيم ثم الياء، ومراده: الياء[١٩] غير المدية، وأما هى فتقدمت فى الجوفية، وهذه الثلاثة هى الشجرية؛ [لخروجها من شجر الفم: وهو منفتح ما بين اللحيين، وشجر الحنك: ما يقابل طرف اللسان، وقال الخليل: الشجر مفرج الفم، أى: مفتحه، وقال غيره: هو مجتمع اللحيين عند العنفقة][٢٠].

وثامن المخارج: للضاد، وهو أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر عند الأكثر، ومن الأيمن عند الأقل، ويدل كلام سيبويه [على أنها تكون منهما][٢١].

وقال الخليل: «هى شجرية أيضًا»، يريد من مخرج[٢٢] تلك الثلاثة[٢٣]،

---

(١) فى م: تقدم أن أسفل.
(٢) فى س: آخر البيت المتلو، وفى د، ص: آخر المتلو.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: وجيم.
(٥) زيادة من م.
(٦) فى م: اسمية دليل جواب الشرطية أعنى: إذ ولى.
(٧) فى ز: طرف، وص: طرفه.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى د: حال الضاد من الأضراس.
(١٠) فى م: عليه.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى م: وقوله والوسط.
(١٣) زيادة فى م.
(١٤) سقط فى ز، ص.
(١٥) فى ز، م: المركب.
(١٦) سقط فى م، وفى ص: على الأصح.
(١٧) سقط فى م.
(١٨) سقط فى ز، م.
(١٩) فى د: بالياء.
(٢٠) زيادة من م.
(٢١) سقط فى م.
(٢٢) فى م: أنها تخرج من.
(٢٣) فى م: الثلاثة المتقدم عليها.

والشجرة[١] عنده: مخرج الفم، أي: منفتحه[٢].

وقال غيره[٣]: هو مجمع اللحيين عند العنفقة؛ فلذلك لم تكن[٤] الضاد منه، وقيل: إن عمر - رضى الله عنه - كان يخرجها من الجانبين، ومنهم من يجعل مخرجها قبل مخرج الثلاثة [الشجرية][٥].

وتاسع المخارج [وهو][٦] اللام: حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرفه وما بينها[٧] وبين ما يليها من الحنَك الأعلى.

ومنهم من يزيد على هذا فيقول: فُوَيْق الضاحك والناب والرَّبَاعِيَة والثَّنِيَةِ، وفيه اللام فقط.

قال ابن الحاجب: كان ينبغى[٨] أن يقال: فويق[٩] الثنايا، إلا أن سيبويه ذكر ذلك فلذلك عددوا، وإلا فليس فى الحقيقة فوق ذلك؛ لأن مخرج النون يلى مخرجها وهو فوق الثنايا. [وأطال فى ذلك فانظره][١٠].

وقال أيضًا: وليس ثم إلا ثنيتان، وإنما جمعوهما لأن [لفظ][١١] الجمع أخف، وإلا فالقياس أطراف[١٢] الثنيتين. [والله أعلم][١٣].

ص: والنُّونُ مِنْ طَرْفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا   وَالــرَّا يُــدَانِــيــهِ لِظَــهْــر أَدْخَــلُ

ش: (النون) مفعول (اجعلوا) و(من طرف اللسان) متعلق[١٤] به، و(تحت) مخرج اللام مقطوع [عن الإضافة][١٥] مبنى[١٦] على الضم، و (الرا يدانيه) كبرى، ولام (لظهر) ظرفية؛ كقوله[١٧] تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] و(أدخل فى اللسان) إما خبر ثان [لرا][١٨] أو لمحذوف على الخلاف.

أى: عاشر المخارج للنون، وهو [من][١٩] طرف اللسان بينه وبين ما فوق[٢٠] الثنايا تحت[٢١] مخرج اللام قليلًا.

(١) فى م: أو الشجرية، وفى د: والشجر، وص: والشجرية.
(٢) فى ز: مفتحة.
(٣) فى م: كما قال غيره.
(٤) فى م: لم يعد.
(٥) زيادة من م.
(٦) زيادة من ص.
(٧) فى م: وهو ما بينها.
(٨) فى م: يغنى.
(٩) فى ص: فوق.
(١٠) سقطت من م.
(١١) سقطت من م.
(١٢) فى م: من أطراف.
(١٣) فى م: وأطال فى ذلك.
(١٤) فى م: يتعلق.
(١٥) زيادة من م.
(١٦) فى د: فينبنى.
(١٧) فى ز: لقوله.
(١٨) سقط فى ز، ص، م.
(١٩) سقط فى م.
(٢٠) فى م: فريق.
(٢١) فى م: إلى.

الحادى عشر: للراء، وهى من مخرج النون، لكنها أدخل فى ظهر[(١)] اللسان قليلًا من مخرج النون.

وهذه الثلاثة - [أعنى][(٢)] اللام والنون والراء - يقال لها: الذَّلَقِيّة[(٣)]؛ نسبة إلى موضع مخرجها وهو طرف اللسان؛ لأن طرف[(٤)] الشىء: ذَلَقُهُ.

وقال الفراء وقطرب والجرمى وابن كيسان[(٥)]: الثلاثة من مخرج واحد وهو طرف اللسان.

ص: وَالطَّاءُ وَالدَّالُ وتَا مِنْهُ وَمِنْ عُلْيَا الثَّنَايَا وَالصَّفِيرُ مُسْتَكِنْ

ش: (والطاء ومعطوفاه) و(منه)[(٦)] اسمية، و (من عليا الثنايا) معطوف على (منه)، (والصفير مستكن) اسمية.

أى: [المخرج الثانى عشر للطاء][(٧)] والدال المهملتين، والتاء المثناة: من طرف اللسان ومن الثنايا[(٨)] العليا، [يعنى بينهما.

وعبارة سيبويه: مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا][(٩)].

قال ابن الحاجب: قوله[(١٠)]: و(أصول الثنايا) ليس بحتم[(١١)]، بل قد يكون من بعد أصولها قليلًا مع سلامة الطبع. وزاد بعضهم: مُصْعِدًا إلى جهة الحنك، ويقال لهذه الثلاثة: النطعية[(١٢)]؛ لأنها تخرج من نطع الغار الأعلى: وهو[(١٣)] سقفه[(١٤)] ثم كمل [حروف الصفير][(١٥)] فقال:

ص: مِنْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَايَا السُّفْلى وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلْيَا

ش: (منه) أى: فيه، متعلق[(١٦)] بـ (مستكن) آخر المتلو، و(من فوق) معطوف على (منه)، و(السفلى) صفة (الثنايا) (والظاء) ومعطوفاه مبتدأ[(١٧)]، و (للعليا) أى فى الثنايا

---

(١) فى م: طرف.
(٢) سقطت من م.
(٣) فى م: الذولقية.
(٤) فى ز: طرفه.
(٥) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوى، كان يحفظ المذهب البصرى والكوفى فى النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، لكنه إلى مذهب البصريين أميل، وكان أبو بكر بن الأنبارى الكوفى شديد التعصب عليه والتنقص له، وكان يقول: خلط فلم يضبط مذهب الكوفيين ولا مذهب البصريين، وتوفى أبو الحسن يوم الجمعة لثمان خلون من ذى القعدة سنة تسع وتسعين ومائتين.
انظر طبقات النحويين واللغويين (١٥٣)، ونزهة الألباء (١٦٢).
(٦) فى ز، م: منه.
(٧) فى م: أى الثانى عشر مخرج الطاء.
(٨) فى م: فوق الثنايا.
(٩) سقطت من م.
(١٠) فى د: وقوله.
(١١) فى ز: يحتم.
(١٢) فى م: وهذه الثلاثة تسمى النطعية.
(١٣) فى م: الحنك.
(١٤) فى ز، ص: سطحه.
(١٥) سقطت من م.
(١٦) فى م: يتعلق.
(١٧) زاد فى ص: بتاليه.

العليا [خبر][١] [مكمل بتاليه][٢].

أى: المخرج الثالث عشر لحروف [الصفير][٣]، وهى [الصاد والسين والزاى][٤]، من بين طرف[٥] اللسان وفوق الثنايا السفلى، وهو معنى قوله: من طرف اللسان [وبين الثنايا][٦]، ووصف [الناظم][٧] الثنايا بالسفلى[٨] تبعًا لبعضهم، وعبارة سيبويه: مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا.

قال ابن الحاجب: وعبر غيره بالسفلى، وإنما يعنون[٩] فى هذه المواضع كلها العليا[١٠].

الرابع عشر للظاء والذال المعجمتين[١١] والثاء المثلثة: من بين طرف اللسان وأطراف [الثنايا][١٢] العليا، [ويقال لها: اللثوية][١٣]؛ نسبة إلى اللثة: وهى اللحم المركب فيه الأسنان، وأشار إلى تكميلها[١٤] بقوله:

ص: مِنْ طَرَفَيْهِمَا وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَهْ   فَالفَا مَعَ اطْرَافِ الثَّنَايَا المُشْرِفَهْ

ش: (من طرفيهما) حال، أى: [من][١٥] طرف اللسان وطرف الثنايا [العليا][١٦]، وعاد ضمير اللسان على مدلولٍ عليه بما تقدم.

[وقوله][١٧]: (فالفاء) جواب شرط مقدر، أى: وأما من بطن الشفة فالفاء، و(مع أطراف) حال.

أى: المخرج[١٨] الخامس عشر للفاء، من باطن[١٩] الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا، وإليه أشار بقوله: المشرفة، وهى[٢٠] عبارة سيبويه.

[ثم كمل فقال][٢١]:

ص: لِلشَّفَتَيْنِ الْوَاوُ بَاءٌ مِيمُ   وَغُنَّةٌ مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ

ش: (للشفتين الواو) اسمية، و(باء وميم)[٢٢] معطوفان بمحذوف، و (غنة) مبتدأ

---

(١) سقط فى م، وفى د: خبره.
(٢) فى ز: مكملا، وفى د، ص: مكملًا بتاليه.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: الصاد والزاى والسين.
(٥) فى م: أطراف.
(٦) فى م: ومن بين الثنايا السفلى.
(٧) سقطت من م.
(٨) فى م: السفلى.
(٩) فى م: يعرف.
(١٠) فى م: للعليا.
(١١) فى م: فى المعجمتين.
(١٢) سقط فى م.
(١٣) فى م: والثلاثة لثوية.
(١٤) فى م: هذا.
(١٥) سقط من م.
(١٦) زيادة من م.
(١٧) سقط من م.
(١٨) فى م: أن المخرج.
(١٩) فى د: بطن.
(٢٠) فى ص، ز: وهذه.
(٢١) سقط فى م.
(٢٢) فى م: ميم بدون الواو.

و(مخرجها) ثان، و (الخيشوم) خبره، والجملة خبر الأول.

أي: [المخرج][(١)] السادس عشر للواو[(٢)] غير المدية، والباء والميم مما بين الشفتين؛ فينطبقان فى الباء والميم [وينفتحان مع الواو][(٣)]، فهذه[(٤)] [الثلاثة][(٥)] هى الشفوية، وحروف[(٦)] الحلق هى [المبتدأ بذكرها][(٧)]، والبواقى حروف الفم، والفاء مشتركة بين الثنايا والشفة؛ فيجوز وصفها بالأمرين.

[المخرج][(٨)] السابع عشر الخيشوم؛ وهو[(٩)] للغنة، والغنة تقع فى النون والميم الساكنين حالة الإخفاء، أو ما[(١٠)] فى حكمه من الإدغام، فإن هذين الحرفين والحالة هذه[(١١)] يتحولان عن مخرجهما الأصلى على الصحيح، كما [تتحول][(١٢)] حروفُ[(١٣)] المد [إلى الجوف][(١٤)] على الصحيح.

وقول سيبويه: مخرج النون الساكنة من مخرج المتحركة. يريد به الساكنة المظهرة.

فهذه مخارج الحروف الأصلية كلها[(١٥)]. والله أعلم.

تنبيه:

بقى على الناظم حروف فروع لم يتعرض لها، فمنها: الهمزة المسهلة بين بين، وهى فرع [عن][(١٦)] المحققة، ومذهب سيبويه أنهما[(١٧)] [حرف][(١٨)] واحد؛ نظرًا إلى مطلق التسهيل، وعليه فيدخل فى كلام[(١٩)] الناظم، ومذهب غيره أنها ثلاثة أحرف؛ نظرًا [إلى أنها][(٢٠)] تأتى بين الهمزة والواو، وبينها[(٢١)] [و] [بين الياء، وبينها وبين][(٢٢)] الألف[(٢٣)].

ومنها ألف الإمالة المحضة، قال سيبويه: كأنها[(٢٤)] حرف آخر قرب[(٢٥)] من الياء؛ فلا تدخل[(٢٦)] فى مخرج الألف، وأما بين بين [فلم يعتد][(٢٧)] بها.

(١) سقط فى ز، م.
(٢) فى ز: الواو.
(٣) زيادة من م.
(٤) فى م: هذه.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: فحروف.
(٧) فى م: المبدوء بها.
(٨) سقط فى م، ص.
(٩) فى م: وهى.
(١٠) فى م: فيما.
(١١) فى م: فى هذه الحالة.
(١٢) فى ز: يتحول بتحول.
(١٣) فى ز: حرف.
(١٤) سقط مفيم.
(١٥) فى م: وكلها.
(١٦) زيادة من ص.
(١٧) فى د، ص: أنها.
(١٨) سقط فى م.
(١٩) فى م: فتدخل فى كلامه.
(٢٠) فى م: لكونها.
(٢١) فى م: وبينهما.
(٢٢) سقط فى م.
(٢٣) فى م: والألف.
(٢٤) فى م: لأنها.
(٢٥) فى ص: قريب.
(٢٦) فى د: فلا يدخل.
(٢٧) فى م: فلا اعتداد.

ومنها الصاد المُشَمَّة، وهى فرع[(١)] عن الصاد أو الزاى [الخالصتين][(٢)]، فتدخل[(٣)] فى إحداهما.

ومنها اللام المفخمة، وهى فرع عن[(٤)] المرققة، وذلك فى [الاسم الكريم بعد فتحه وضمه][(٥)] وفى[(٦)] نحو «الصلاة»[(٧)].

[ولما فرغ الناظم -أثابه الله تعالى- من مخارج الحروف شرع فى صفاتها][(٨)] فقال:

ص: صِفَاتُهَا جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتفلْ   مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةٌ وَالضِّدَّ قُلْ

ش: (صفاتها) مبتدأ، وخبره (جهر) ومعطوفُهُ... إلخ، وعاطف (مستفل) و(منفتح) و(مصمتة) محذوف، و (الضد) مفعول (قل)، والجملة معطوفة على الخبر، أى: صفاتها هذا المذكور، وقل ضده أيضًا.

واعلم أن صفات مجموع حروف المعجم منقسمة[(٩)] إلى ما له أضداد مسماة وما لا

---

(١) فى م: وهى فرع أصلها والزاى.
(٢) سقطت من م.
(٣) فى د، ز: فيدخل.
(٤) فى ص، م: أحدهما.
(٥) سقطت من م.
(٦) فى م: الجلالة بعد فتح أو ضم.
(٧) قال سيبويه: الحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً: الهمزة، والألف، والعين، والحاء، والغين، والخاء والكاف، والقاف، والضاد، والجيم، والشين، والياء، واللام، والراء، والنون، والطاء والدال، والتاء، والصاد، والزاى، والسين، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو.

وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هن فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهى كثيرة يؤخذ بها وتستحسن فى قراءة القرآن والأشعار، وهى: النون الخفيفة، والهمزة التى بين بين، والألف التى تمال إمالة شديدة، والشين التى كالجيم، والصاد التى تكون كالزاى، وألف التفخيم: يعنى بلغة أهل الحجاز، فى قولهم: الصلاة والزكاة والحياة.

وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة فى لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن فى قراءة القرآن ولا فى الشعر؛ وهى: الكاف التى بين الجيم والكاف، والجيم التى [كالكاف، والجيم التى] كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التى كالسين، والطاء التى كالتاء، والظاء التى كالثاء، والباء التى كالفاء.

وهذه الحروف التى تممتها اثنين وأربعين جيدها ورديئها: أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشافهة، إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف، لأنها من حافة اللسان مطبقة: لأنك جمعت فى الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه. وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذى فى اليمين. وهى أخف لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالف حروف اللسان، فسهل تحويلها إلى الأيسر لأنها تصير فى حافة اللسان فى الأيسر إلى مثل ما كانت فى الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك فى الأيمن. ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣١-٤٣٣).

(٨) سقط فى م.
(٩) فى م: تنقسم الحروف، وفى د، ص: ينقسم.

أضداد له مسماة[(١)]، فالأول[(٢)] خمسة [ذكرها الناظم -رضى الله عنه-][(٣)] [فى هذا البيت][(٤)]، وعبر عن [واحد منها][(٥)] بلفظ المصدر وهو جهر، ولفظ الصفة فيه مجهورة، وعن الباقى بالصفة، [وبكل ذلك وقعت العبارة][(٦)] فى[(٧)] كتب الأئمة. فالجهر ضد الهمس، والرخوة[(٨)] ضد الشدة الخالصة أو المشوبة[(٩)]: وهى ما بين الرخوة والشديدة، والاستفال ضده[(١٠)] الاستعلاء، والانفتاح ضده الإطباق، والإصمات ضده الإذلاق.

واعلم أن كل [الحروف تنقسم][(١١)] إلى كل ضدين من هذه الأضداد العشرة، فهى خمس. ولما ذكرها[(١٢)] الناظم (رحمه الله) شرع فى أضدادها فقال:

ص: مَهْمُوسُهَا فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ   شَدِيدُهَا لَفْظُ أَجِدْ قَطٍ بَكَتْ

ش: (مهموسها) مبتدأ خبره (فحثه شخص سكت) أى مجموع هذا اللفظ، وكذلك الشطر الثانى، وبدأ بضد الأول وهو الجهر، أى الحروف المهموسة عشرة [جمعها][(١٣)] فى قوله: (سكت فحثه شخص) ففى كلامه تقديم وتأخير فى (سكت).

والهمس لغة: الصوت الخفى، ومنه قول أبى زيد فى صفة الأسد:

.... بصير بالدجا[(١٤)] هادٍ هَمُوسُ[(١٥)]

فسميت بذلك؛ لضعف الصوت بها حين جرى النفس معها، فلم يقو التصويت معها قوته فى المجهورة؛ فصار فى التصويت بها نوع خفاء. والخاء المعجمة والصاد المهملة أقوى مما عداهما، وإذا منع الحرف النفس أن يجرى معه كان مجهورًا.

والمجهورة ما عدا المهموسة، [وهى تسعة عشر][(١٦)] سميت[(١٧)] بذلك من قولهم: جهرت بالشىء: إذا أعلنته، وذلك أنه لما امتنع النفس أن يجرى معها انحصر الصوت

---

(١) فى م: كذلك.
(٢) فى م: والأول.
(٣) سقطت من ص.
(٤) سقطت من م.
(٥) فى م: أحدها بالمصدر، وفى ص: واحد منهما.
(٦) فى م: وقد وقع ذلك.
(٧) فى ص: عن.
(٨) فى م، ص، د: والرخو.
(٩) فى م، ز: والمشوبه.
(١٠) فى د: ضد.
(١١) فى م: حرف ينقسم.
(١٢) فى ز: ذكر.
(١٣) سقط من ز.
(١٤) فى ص: بصير فى الدجى.
(١٥) البيت من الوافر وهو لأبى زبيد الطائى فى ديوانه ص (٩٤)، ولسان العرب (٦ / ١٠٣) (ريس)، (٦ / ٢٥١) (همس)، وتهذيب اللغة (٦ / ١٤٣)، وتاج العروس (١٦ / ١٣٨) (ريس)، (١٧ / ٤٢) (همس)، وبلا نسبة فى مقاييس اللغة (٢ / ٣٣٨).
(١٦) سقطت من م.
(١٧) فى م: وسميت.

لها[١] فقوى التصويت بها، قال سيبويه: إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما فى الفم والخياشيم فيصير فيهما غنة[٢].

ثم الحروف الشديدة [ثمانية][٣] جمعها فى قوله: «أجد قط بكت» والتاء أعم من تاء التأنيث وتاء الخطاب، وسميت هذه الحروف شديدة لأنها قويت[٤] فى موضعها ولزمته، ومنعت الصوت أن يجرى معها حال النطق بها؛ لأن الصوت انحصر فى المخرج فلم يجر، أى: اشتد وامتنع قبوله للتليين[٥]، بخلاف الرخوة[٦].

ثم إن من الشديدة اثنين من المهموسة، وهما التاء[٧] والكاف، والستة الباقية مجهورة شديدة، اجتمع فيها [أن النفس][٨] لا يجرى معها ولا يصوت فى مخرجها، وهو معنى الجهر والشدة جميعًا[٩]، وهذه الثمانية هى الشديدة المحضة. ثم أشار إلى المتوسط بينهما فقال:

ص: وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدِيدِ لِنْ عُمَرْ   وَسَبْعُ عُلْوٍ خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ حَصَرْ

ش: (وبين رخو) خبر مقدم، و (الشديد) معطوف عليه، و (لن عمر) مبتدأ؛ لأن المراد لفظه، و(سبع علو) مبتدأ و(خص ضغط قظ[١٠]) ثانٍ[١١] و (حصر) خبره، والجملة خبر الأول، والعائد مقدر، أى: حصره، أى: والحروف التى بين الرخوة والشديدة [خمسة][١٢]، جمعها فى قوله (لن عمر)[١٣] وأصله: لن يا عمر: أمرٌ (لعمر)

---

(١) فى م، ص: بها.

(٢) ينظر الكتاب (٤ / ٤٣٤) ونص كلام سيبويه فيه أن الحرف المجهور هو: «حرف أشبع الاعتماد فى موضعه، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجرى الصوت. فهذه حال المجهورة فى الحلق والفم، إلا أن النون والميم قد يعتمد لهما فى الفم والخياشم فتصير فيهما غنة. والدليل على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك ثم تكلمت بهما لرأيت ذلك قد أخل بهما. وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس. ولو أردت ذلك فى المجهورة لم تقدر عليه».

(٣) سقطت من م.

(٤) فى ص: قوية.

(٥) فى م: للسين.

(٦) قال سيبويه: «ومن الحروف: الشديد، وهو الذى يمنع الصوت أن يجرى فيه. وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والدال، والباء. وذلك أنك لو قلت: الحج، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك». انظر الكتاب لسيبويه (٤ / ٤٣٤).

(٧) فى م: الفاء.

(٨) فى د: التنفس.

(٩) فى م: جميعاً الفاء.

(١٠) سقطت فى م.

(١١) فى د: ثانى.

(١٢) سقطت من م، وفى ص: خمس.

(١٣) قال سيبويه: «وأما العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء، ومنها (المنحرف)، وهو حرفٌ شديد جرى فيها الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على =

باللیونة[(١)]؛ لأنه كان شدید البأس؛ فصارت الرخوة ستة عشر حرفًا.

ثم إن المهموسة كلها غیر التاء[(٢)] والكاف رخوة، والمجهورة الرخوة خمسة: العین والصاد والظاء والذال المعجمتان[(٣)] [والراء][(٤)]، وتقدمت المجهورة الشدیدة وهى «طبق أجد».

ومنهم من جعل حروف المد الثلاثة مما بین الرخوة والشدیدة؛ فتصیر[(٥)] عندهم [ثمانیة][(٦)] یجمعها[(٧)]: «ولینا عمر»[(٨)] وهذا ظاهر كلام سیبویه[(٩)]، لكن الذى ذكره الناظم هو المختار، ونص علیه الشاطبى والرمانى[(١٠)] والدانى فى «الإیجاز»، وجعلها مكى سبعة

= الصوت كاعتراض الحروف الشدیدة، وهو اللام؛ إن شئت مددت فیها الصوت. ولیس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا یتجافى عن موضعه، ولیس یخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحیتى مستدق اللسان فویق ذلك.

ومنها حرف شدید یجرى معه الصوت لأن ذلك الصوت غنة من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم یجر معه الصوت. وهو النون، وكذلك المیم.

ومنها المكرر وهو حرف شدید یجرى فیه الصوت لتكریره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم یكرر لم یجر الصوت فیه. وهو الراء. انظر الكتاب لسیبویه (٤/ ٤٣٥).

(١) فى م: باللین.

(٢) فى م: الباء.

(٣) فى م: المعجمان، وفى ص: الغین والضاد والظاء والذال المعجمات.

(٤) سقطت من م، وفى د: الزاى.

(٥) فى د، ص: فیصیر.

(٦) سقطت من م.

(٧) فى د، ص: تجمعها.

(٨) فى م: لن عمر.

(٩) قال سیبویه ومنها - أى: الحروف - اللینة: وهى الواو والیاء؛ لأن مخرجهما یتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غیرهما، كقولك: وأى، والواو وإن شئت أجریت الصوت ومددت. ومنها الهاوى: وهو حرف اتسع لهواء الصوت، مخرجه أشد من اتساع مخرج الیاء والواو، لأنك قد تضم شفتیك فى الواو وترفع فى الیاء لسانك قبل الحنك، وهى الألف.

وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها. وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً: الألف، ثم الیاء، ثم الواو.

(١٠) على بن عیسى بن على بن عبد الله أبو الحسن الرمانى، وكان یعرف أیضا بالإخشیدى وبالوراق، وهو بالرمانى أشهر، كان إماماً فى العربیة، علامة فى الأدب فى طبقة الفارسى والسیرافى، معتزلیًّا. ولد سنة ست وسبعین ومائتین، وأخذ عن الزجاج وابن السراج وابن درید.

قال أبو حیان التوحیدى: لم یر مثله قط علماً بالنحو وغزارة بالكلام، وبصراً بالمقالات، واستخراجاً للعویص، وإیضاحاً للمشكل، مع تأله وتنزه ودین وفصاحة، وعفاف ونظافة.

صنف الرمانى: التفسیر، الحدود الأكبر، والأصغر، شرح أصول ابن السراج، شرح موجزه، شرح سیبویه، شرح مختصر الجرمى، شرح الألف واللام للمازنى، شرح المقتضب، شرح الصفات، معانى الحروف، وغیر ذلك.

مات فى حادى عشر جمادى الأولى سنة أربع وثمانین وثلاثمائة. انظر بغیة الوعاة (٢ / ١٨٠، ١٨١).

فأسقط الألف.

ثم أشار بقوله: «خص ضغط قظ» إلى أن [هذه][(١)] السبعة هى حروف الاستعلاء، وهو من صفات القوة، وسميت بذلك؛ لاستعلاء اللسان بها وارتفاعه إلى الحنك، وما عداها المستفلة؛ لعدم استعلائه[(٢)] بها، وأضاف بعضهم إليها الحاء والعين المهملتين، والسبعة حروف التفخيم[(٣)] على الصواب، وأعلاها الطاء، كما أن أسفل المستفلة الياء، وقيل: حروف التفخيم هى حروف الإطباق، وزاد مكى: الألف، وهو وَهْمٌ؛ [لأنها تتبع ما قبلها][(٤)] فلا توصف بتفخيم ولا ترقيق[(٥)]. والله أعلم.

ثم انتقل إلى ضد الانفتاح فقال[(٦)]:

ص: وَصَادُ ضادُ طَاءُ ظَاءُ مُطبقَهْ وَفِـرَّ مِـنْ لُبِّ الْحُـرُوف الْمُـذْلَقَـهْ

ش: (وصاد) مبتدأ حذف تنوينه ضرورة، والثلاثة بَعْدُ حُذِفَ عاطِفُهَا، [و(مطبقة) خبر،][(٧)] و (فر من لب) مبتدأ، و (الحروف المذلقة) موصوف، وصفته خبر، ويجوز العكس، أى: الحروف المطبقة أربعة صرح بها، وسميت مطبقة؛ لأنها[(٨)] انطبق على مخرجها[(٩)] من اللسان ما حاذاه من الحنك، وما عدا هذه الأربعة يقال لها: منفتحة؛ لأنه[(١٠)] لا ينطبق[(١١)] اللسان[(١٢)] منها[(١٣)] على الحنك[(١٤)].

قال الشيرازى[(١٥)]: ولولا الإطباق لصارت[(١٦)] الطاء دالًا والظاء ذالًا والصاد سينًا لأنه ليس بينهما فرق إلا بالإطباق، ولخرجت الصاد من الكلام[(١٧)].

---

(١) سقطت من م.

(٢) فى م: استعلاء اللسان.

(٣) فى م: للتفخيم.

(٤) فى م: لأنه يتبع ما قبله.

(٥) فى م: الترقيق.

(٦) فى م: والثلاثة بعده فقال.

(٧) سقط فى ز.

(٨) فى م: لأنه.

(٩) فى د، ص: مخارجها.

(١٠) فى م: لأنها، وفى ز: لأنك.

(١١) فى ز: لا تطبق.

(١٢) فى ز، د: لسانك.

(١٣) فى م: بها.

(١٤) قال فى شرح التيسير: الأحرف المطبقة الطاء، والظاء، والصاد، والضاد وسميت بذلك لانطباق ظهر اللسان مع الحنك الأعلى عند النطق بها؛ ولهذا كتب كل واحد منها من خطين متوازيين متصلى الطرفين إشعارًا بمخرجها، والمنفتحة ما عداها؛ لانفراج ما بين ظهر اللسان، والحنك الأعلى عند النطق بها وقد يوصف الباء والميم بالانطباق لانطباق الشفتين بهما.

(١٥) محمد بن عبد الله بن الحسن بن موسى أبو عبد الله الشيرازى القاضى شيخ مقرئ متصدر نزل مصر. ينظر: غاية النهاية (٢/١٧٨).

(١٦) فى م: لانقلبت.

(١٧) وقد نص على هذا أيضاً سيبويه فى الكتاب فقال: «وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك فى مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، =

وأما الحروف المذلقة فستة، جمعها فى قوله: (فر من لب): ثلاثة من طرف اللسان، وثلاثة من طرف الشفتين، وما عداهما[(١)] مصمتة، ولا توجد كلمة رباعية فما فوقها بناؤها من الحروف المصمتة؛ [لثقلها][(٢)]، إلا ما ندر [مثل]: عسجد وعسطوس، وقيل: إنهما ليستا[(٣)] أصليتين[(٤)] بل ملحقتين[(٥)] فى كلامهم.

ص: صَفِيرُهَا صادٌ وَزايٌ سِينُ قَلْقَلَةٌ قُطْبُ جَدٍ وَاللِّينُ

ش: (صفيرها) مبتدأ، وباقى الشطر خبره؛ لأن الأول أعرف من الثانى، وعاطف (سين) محذوف، [و][(٦)] (قلقلة) خبر مقدم، و (قطب جد) مبتدأ مؤخر، أى: هذا اللفظ حروف القلقلة[(٧)]، و (اللين) [مبتدأ][(٨)] يأتى[(٩)] خبره.

ومن هنا صفات لبعض الحروف[(١٠)] ليس يطلق على باقيها اسم مُشْعِرٌ بضد[(١١)] تلك الصفة بل بسلبها[(١٢)]، فمنها الصاد والسين والزاى، وهى حروف الصفير؛ لأنها يصفر بها، قال مكى: والصفير حدة الصوت كالصوت الخارج عن ضغطِه نَفْثٌ[(١٣)]، وباقى الحروف لا صفير فيها، وهذه الثلاثة هى الأَسَلية التى تخرج من أَسَلَةِ اللسان[(١٤)]، قال ابن مريم[(١٥)]: ومنهم من ألحق بها الشين.

= فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف».

(١) فى م: ما عداها.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: ليسا.
(٤) فى ص: أصلين.
(٥) فى ز: ملحقان.
(٦) سقط فى د، ز، م.
(٧) فى د، ز، ص: قلقلة.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى ص: ويأتى.
(١٠) فى د، ز: حروف.
(١١) فى ص: وبضد.
(١٢) فى م: يسلبها.

(١٣) وقد أوضحه الدكتور حسن سيد فرغلى فى تعليقاته على شرح التيسير صفحة (٩٦) بأنه: صوت زائد يخرج من الشفتين شبيهاً بصفير الطائر، وأقواها بذلك الصاد للإطباق والاستعلاء، وتليها الزاى للجهر، ثم السين.

(١٤) قال ابن منظور: «وأسلة اللسان: طرف شباته إلى مستدقه، ومنه قيل للصاد والزاى والسين أسلية؛ لأن مبدأها من أسلة اللسان، وهو مستدق طرفه، والأسلة: مستدق اللسان والذراع، وفى كلام على: لم تجف لطول المناجاة أسلات ألسنتهم، هى جمع أسلة وهى طرف اللسان. وفى حديث مجاهد: إن قطعت الأسلة فبين بعض الحروف ولم يبين بعضاً يحسب بالحروف، أى تقسم دية اللسان على قدر ما بقى من حروف كلامه التى ينطق بها فى لغته، فما نطق به فلا يستحق ديته، وما لم ينطق به استحق ديته». انظر لسان العرب (١ / ٨٠).

(١٥) نصر بن على بن محمد يعرف بابن أبى مريم فخر الدين أبو عبد الله الفارسى أستاذ عارف، وقفت له على كتاب فى القراءات الثمان سماه «الموضح» يدل على تمكنه فى الفن، جعله بأحرف مرموزة دالة على أسماء الرواة، وذكر ناسخه أنه استملاه من لفظه فى رمضان سنة اثنتين وستين وخمسمائة، قرأ فيما أحسب على تاج القراء محمود بن حمزة، وروى القراءة عنه مكرم بن العلاء بن نصر الفالى. ينظر: الغاية (٢ / ٣٣٧-٣٧٣١).

وحروف القلقلة خمسة، وتسمى أيضًا: اللقلقة، جمعها فى قوله: «قطب جد» [قال المبرد: وهذه القلقلة بعضها أشد من بعض][(١)] وسميت بذلك؛ لأنها إذا سكنت ضعفت فاشتبهت[(٢)] بغيرها؛ فتحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهن فى الوقف وغيره، وتحتاج[(٣)] إلى زيادة إتمام النطق بهن، وذلك[(٤)] الصوت فى سكونهن أبين منه فى حركتهن، [وهو فى الوقف أبين][(٥)] وأصلها القاف؛ فلهذا[(٦)] كانت القلقلة فيها أبين، وكانت لا يمكن أن يؤتى بها[(٧)] ساكنة إلا مع صوت زائد لشدة استعلائها.

وخصص جماعة متأخرون القلقلة بالوقف؛ تمسكًا بظاهر قول بعض المتقدمين: إن القلقلة تظهر[(٨)] فى الوقف على السكون[(٩)]، ورشحوا[(١٠)] ذلك بأن القلقلة حركة، وصادفهم أن القلقلة فى الوقف العرفى أبين، وليس كذلك؛ لقول الخليل: القلقلة: شدة الصياح، والقلقلة[(١١)]: شدة الصوت.

وقال أستاذ التجويد [أبو الحسن شريح][(١٢)] لما ذكر الخمسة: وهى متوسطة: كباء «الأبواب»[(١٣)]، وقاف «خلقنا»[(١٤)]، وجيم [«والمجر»][(١٥)] ومتطرفة[(١٦)]: كجيم «لم يخرج»، ودال «لقد»، وقاف «من يشاقق»[(١٧)]: وطاء «لا تشطط»، فالقلقلة[(١٨)] هنا أبين

(١) سقط فى ز، م.
(٢) فى م: واشتبهت.
(٣) فى ز: ويحتاج.
(٤) فى د: فلذلك.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: ولهذا.
(٧) فى ص، ز: به.
(٨) فى د، ص: تظهر فى هذه الحروف.
(٩) فى م: فتوهموا أنه ضد الوصل، وإنما المراد السكون، فإن المتأخرين يطلقون الوقف على السكون، وفى ص: الوقف على السكون فإن المتقدمين.. إلخ، وفى د: فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون.
(١٠) فى م: ورسخوا.
(١١) فى ز: والقلقلة.
(١٢) فى م: الشيخ أبو الحسن بن شريح، وفى د: أبو الحسن بن شريح. وهو شريح بن محمد بن شريح ابن أحمد أبو الحسن الرعينى الإشبيلى إمام مقرئ أستاذ أديب محدث، ولى خطابة أشبيلية وقضاءها وألف وكان فصيحًا بليغًا خيرًا، ولد سنة إحدى وخمسين وأربعمائة، قرأ القراءات على أبيه، وروى عنه كثيرًا وعن خاله أحمد بن محمد بن خولان، وعمر وازدحم الناس، عليه قرأ عليه سبطه حبيب ابن محمد بن حبيب، وأحمد بن محمد بن مقدام، وعبد المنعم بن الخلوف، واليسع بن عيسى ابن حزم، وعبد الرحمن بن محمد بن عمرو اللخمى، وأحمد بن منذر الأزدى. توفى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة. ينظر: الغاية: (١/ ٣٢٤-٣٢٥) (١٤١٨).
(١٣) فى ص: الألباب.
(١٤) فى ص: خلقناهم.
(١٥) فى ز: جوار، وفى د: النجدين.
(١٦) فى م: والمتطرفة.
(١٧) فى ص: ومن يشاقق.
(١٨) فى ص: والقلقلة.

من[١] الوقف والمتطرفة من المتوسطة. انتهى. وهو عين[٢] ما قاله [أبو الحسن][٣] المبرد[٤]. والله أعلم.

ثم كمل (اللين) فقال:

ص: وَاوٌ وَيَاءٌ سَكَنَا وانْفَتَحَا قَبْلَهُمَا وَالانْحِرافُ صُحِّحَا

ش: (واو وياء) خبرُ، و(اللين) آخِرَ المتلو، و (سكنا) صفتهما، و(انفتح) معطوف على (سكن)، و (قبلهما) [صلة لموصول مقدر][٥]، أى: الذى قبلهما، وألف (انفتح)[٦] للإطلاق، و (الانحراف صحح) كبرى، وألفه للإطلاق، أى: للين[٧] حرفان: الواو والياء الساكنتان[٨] المفتوح ما قبلهما، وسيأتى لهذا تحقيق فى أول باب المد.

ثم كمل فقال:

ص: فِى اللَّام وَالرَّا وَبِتَكْرِيرٍ جُعِلْ وَلِلتَّفَشِّى الشِّينُ ضادًا اسْتَطِلْ

ش: (فى اللام) يتعلق بـ (صحح) آخرَ المتلو، و(الراء) معطوف عليه و(بتكرير) يتعلق بـ (جعل)، و (للتفشى الشين) اسمية، و(ضادًا) مفعول (استطل).

أى: أن الصحيح أن الانحراف له حرفان: اللام والراء، وقيل: اللام فقط، ونسب للبصريين، وسميا به؛ لانحرافهما عن مخرجهما واتصالهما بمخرج غيرهما.

قال سيبويه: ومنها المنحرف، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام، إن شئت مددت فيها الصوت، وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصوت من[٩] موضع اللام ولكنه[١٠] من ناحيتى شدق اللسان فويق ذلك[١١].

وقال فى موضع آخر لما ذكر أن اللام والنون والميم بين الرخوة والشديدة: ومنها المكرر[١٢]، وهو[١٣] حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرره وانحرافه إلى اللام، فتجافى[١٤] الصوت كالرخوة، ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت، وهو الراء[١٥]. انتهى. وفى هذين النصين دليل لما صححه الناظم، [أثابه الله تعالى][١٦].

---

(١) فى ز: فى.
(٢) فى م، ص: غير.
(٣) زيادة من م.
(٤) سقط فى ز، م.
(٥) سقط من ز.
(٦) فى م: وانفتح الألف.
(٧) فى م: اللين.
(٨) فى ز، ص، م: الساكنتين.
(٩) فى ص: عن.
(١٠) فى م: ولكن.
(١١) ينظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥).
(١٢) فى ز: المكررة.
(١٣) فى د: وهى.
(١٤) فى د: فيتجافى.
(١٥) انظر: الكتاب (٤/ ٤٣٥).
(١٦) سقط فى م.

وقوله: (وبتكرير) جعل الراء فقط بتكرير، يعنى[(١)]: أنها جمعت بين صفتى الانحراف والتكرير، كما نص عليه سيبويه فيما رأيت، ونص عليه ابن الحاجب وابن مريم الشيرازى وغيرهما. وظاهر[(٢)] كلام سيبويه أن التكرير صفة ذاتية فى الراء، وإليه ذهب المحققون، وتكريرها رُبُوُّها فى اللفظ لا إعادتها[(٣)] بعد قطعها، ويجب التحفظ من إظهار تكريرها لا سيما إذا شددت، و[القراء][(٤)] يعدون ذلك عيبًا فظيعًا [فى القراءة][(٥)]، والله أعلم.

وقوله: «وللتفشى الشين» يعنى: أن حرف[(٦)] التفشى الشين[(٧)] فقط باتفاق؛ لأنه تفشى فى مخرجه حتى اتصل بمخرج الظاء[(٨)]، وأضاف بعضهم إليها حروفًا أخر ولايصح[(٩)].

والحرف المستطيل هو الضاد؛ لأنه استطال عن الفم عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام؛ وذلك لما فيه من القوة بالجهر والاستعلاء[(١٠)].

وهذا[(١١)] آخر الكلام على الحروف، وأوان الشروع فى التجويد؛ فلذا[(١٢)] قال:

ص: وَيُقْرَأُ الْقُرْآنُ بِالتَّحْقِيقِ مَعْ حَدْرٍ وَتَدْوِيرٍ وَكُلٌّ مُتَّبَعْ

ش: (ويقرأ القرآن) فعلية، [و] (بالتحقيق) يتعلق بـ(يقرأ) [والباء للمصاحبة][(١٣)]، و(مع حدر) محله النصب[(١٤)] على الحال، و(تدوير) عطف على (حدر)، و (كل متبع) اسمية.

ص: مَعْ حُسْنِ صَوْتٍ بِلُحُونِ الْعَرَبِ مُرَتَّلًا مُجَوَّدًا بِالْعَرَبِى

ش: (مع حسن صوت) محله نصب على الحال، والباء [فى (بلحون العرب)][(١٥)] للمصاحبة، و (مرتلا مجودًا) حال و (بالعربى) صفة محذوف، أى: باللسان العربى، [ويتعلق بـ(مجودًا)][(١٦)] وهذا شروع فى قوله: (وكيف يتلى [الذكر)][(١٧)]، [أى:][(١٨)]

---

(١) فى م: أى.
(٢) فى ص: فظاهر.
(٣) فى ز: إعادته.
(٤) سقط فى ز.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى ص: حروف.
(٧) فى م: الشين التفشى.
(٨) فى ص، م: الطاء.
(٩) من هؤلاء صاحب شرح التيسير حيث أضاف الفاء إلى الشين قائلًا: التفشى ومعناه الظهور، وهى صفة الشين، والفاء، وصفاً بذلك لما يبدو على ظاهر الفم من التكيف والتأثر عند النطق بهما.
(١٠) فى ز: والإطباق، وجاء فى شرح التيسير: أن الاستطاله هى صفة الضاد؛ لأن مخرجها يبدأ من أول حافة اللسان من أقصاه، وينتهى إلى مخارج الطرف، فيستوعب طول حافته، فيسمى بذلك مستطيلًا. قاله فى شرح التيسير.
(١١) فى م، ص: تنبيه: الحروف الخفية أربعة: الهاء وحروف المد وقد تقدم وهنا انتهى الكلام على مخارج الحروف وصفاتها والآن يشرع فى التجويد.
(١٢) فى م: ولهذا، وفى ص: فلهذا.
(١٣) سقط فى م.
(١٤) فى م، ص، د: نصب.
(١٥) سقط فى ز.
(١٦) زيادة من ز.
(١٧) سقط فى م.
(١٨) زيادة من ز.

كلام الله تعالى يقرأ بالتحقيق وبالحدر وبالتدوير الذى هو التوسط بين الحالتين، مرتلًا مجودًا بلحون العرب وأصولها، وتحسين اللفظ والصوت بحسب الاستطاعة.

أما التحقيق فمعناه: المبالغة فى الإتيان بالشىء[(١)] على حقه[(٢)] إلى نهاية شأنه، وعند القراء عبارة عن: إعطاء كل حرف حقه: من إشباع المد، وتحقيق الهمز، وإتمام الحركات، واعتماد[(٣)] الإظهار، والتشديدات، وتوفية[(٤)] الغنات، وتفكيك الحروف: وهو بيانها، وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترتيل والتُّؤَدَةِ، وملاحظة الجائز من الوقوف، ولا يكون معه غالبًا قصر، ولا اختلاس، ولا إسكانِ متحرك[(٥)]، ولا إدغام.

فالتحقيق[(٦)] يكون لرياضة الألسن[(٧)] وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية[(٨)] الترتيل، وهو الذى يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين، من غير أن يتجاوز فيه[(٩)] إلى حد الإفراط: من تحريك السواكن، وتوليد الحروف من[(١٠)] الحركات، وتكرير الراءات، وتطنين النونات فى الغنات، كما قال حمزة - وهو إمام المحققين - لبعض من سمعه يبالغ فى ذلك: أما علمت أن ما كان فوق الجعودة فهو قطط، وما كان فوق البياض فهو برص؟! وما كان فوق القراءة فليس بقراءة؟! والتحقيق يروى[(١١)] عن أبى بكر [هو مذهب حمزة وورش من غير طريق الأصبهانى عنه وقتيبة عن الكسائى والأعشى عن أبى بكر][(١٢)]وعن بعض طرق الأشنانى عن حفص، وبعض البصريين[(١٣)] عن الحلوانى عن هشام، وأكثر[(١٤)] طرق العراقيين عن هشام[(١٥)] عن ابن ذكوان[(١٦)]، وساق الناظم سنده لقراءته بالتحقيق[(١٧)] إلى أبى بن كعب على رسول الله ﷺ.

وأما الحدر: [فمصدر حَدَر][(١٨)] بالفتح، يَحْدُر بالضم، إذا أسرع، فهو من الحدور الذى هو الهبوط؛ لأن الإسراع من لازمه، بخلاف الصعود، وهو عندهم عبارة عن: إدراج القراءة وسرعتها وتخفيفها[(١٩)] بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير

---

(١) فى م: على الشىء.
(٢) فى م: بحقه.
(٣) فى ص: والاعتماد.
(٤) فى م: وتغنين.
(٥) فى م: يتحريك، وفى ز: بتحرك.
(٦) فى ز: بالتحقيق، وص: والتحقيق.
(٧) فى ص: اللسان.
(٨) فى م: بغير.
(٩) فى م، ص: فى ذلك.
(١٠) فى ص: عن.
(١١) فى م: مروى.
(١٢) سقط فى ز، م.
(١٣) فى ز: المصريين.
(١٤) فى ص: وعن أكثر.
(١٥) فى د: عن الأخفش.
(١٦) فى ص: عن الأخفش بالتحقيق عن ابن ذكوان.
(١٧) فى ز، م: به، وفى ص: لقراءته عن هشام عن الأخفش بالتحقيق.
(١٨) سقط من ز.
(١٩) فى م: وتحقيقها.

وتخفيف[(١)] الهمز[(٢)] ونحو ذلك، مع إيثار الوصل وإقامة الإعراب وتقويم اللفظ وتمكين[(٣)] الحروف، وهو عندهم ضد التحقيق.

فالحدر يكون لتكثير[(٤)] الحسنات فى القراءة وحوز فضيلة التلاوة وليحترز فيه من[(٥)] بتر حروف المد وذهاب صوت الغنة واختلاس [أكثر][(٦)] الحركات ومن التفريط إلى غاية لا تصح[(٧)] بها القراءة، ولا تخرج[(٨)] عن حد الترتيل[(٩)].

والحدر مذهب ابن كثير وأبى جعفر وسائر من قصر المنفصل، كأبى عمرو ويعقوب وقالون والأصبهانى، وكالولى عن حفص، وأكثر العراقيين عن الحلوانى عن هشام.

وأما التدوير فهو: التوسط بين المقامين، وهو الوارد عن الأكثر ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه إلى الإشباع، وهو مذهب سائر القراء، وصح عن الأئمة، وهو المختار.

وأما الترتيل فهو مصدر من: رتل فلان كلامه، إذا أتبع بعضه بعضًا على مُكْثٍ، وهو الذى نزل به القرآن، قال[(١٠)] تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤]، وعن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ تعالى يحبُّ أَنْ يُقرأَ القرآنُ كَمَا أُنزلَ»[(١١)] أخرجه ابن خزيمة فى صحيحه. وقال ابن عباس فى قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾: [بَيِّنْهُ][(١٢)]، وقال [ابن][(١٣)] مجاهد: تَأَنَّ فيه، وقال الضحاك: انبِذْهُ حرفًا حرفًا، يقول تعالى: تثبت فى قراءته وتمهل فيها وافصل الحرف من الحرف الذى بعده، ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكده بالمصدر اهتمامًا به وتعظيمًا له؛ ليكون ذلك عونًا على تدبر القرآن وتفهمه، وكذلك كان [النبى][(١٤)] ﷺ يقرأ، ففى جامع الترمذى وغيره عن يعلى أنه سأل أم سلمة عن قراءة النبى ﷺ فإذا هى قراءة مفسرة حرفًا حرفًا[(١٥)]. وقالت السيدة حفصة -

---

(١) فى ص: وتحقيق.
(٢) فى م: الهمزة.
(٣) فى م: وتسكين، وفى ز: وتمكن.
(٤) فى ز: لتكثر.
(٥) فى ص: عن.
(٦) سقطت من م.
(٧) فى د: لا يصح.
(٨) فى د، م: ولا يخرج.
(٩) فى م، د: التنزيل.
(١٠) فى م: فقال.
(١١) ذكره الهندى فى كنز العمال (٣٠٦٩) وعزاه للسجزى فى الإبانة عن زيد بن ثابت.
(١٢) سقطت من ز.
(١٣) سقطت فى ص.
(١٤) زيادة من ز.
(١٥) أخرجه عبد الرزاق (٤٧٠٩)، وأحمد (٦ / ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠٨)، والبخارى فى خلق أفعال العباد (٢٣)، وأبو داود (١ / ٤٦٣) كتاب الصلاة باب استحباب الترتيل فى القراءة (١٤٦٦)، والنسائى (٢ / ١٨١) كتاب الافتتاح باب تزيين القرآن بالصوت، والترمذى (٥ / ٤٣) كتاب فضائل القرآن باب ما جاء كيف كانت قراءة النبى ﷺ (٢٩٢٣)، وابن خزيمة (١١٥٨)، والطحاوى فى شرح المشكل (٥٤٠٨)، والطبرانى فى الكبير (٢٣، ٦٤٥، ٦٤٦، ٩٧٧) وأبو الشيخ فى أخلاق النبى ﷺ (١٥٧)، وابن نصر فى قيام الليل (٨٥)، والبيهقى (٣ / ١٣).

رضى الله عنها-: «كان رسول الله ﷺ يقرأ السورة فإذا هى أطول من أطول منها»[(١)]، وعن أنس أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ فقال: «كانت مدًّا، ثم قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، يمد: الله، ويمد: الرحمن، ويمد: الرحيم»[(٢)].

واختلفوا فى الأفضل:

فقال بعضهم: السرعة وكثرة القراءة أفضل؛ لحديث ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرأَ حَرفًا مِنْ كِتابِ اللهِ فلهُ حسنةٌ، والحسنةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا»[(٣)] الحديث رواه الترمذى، ورواه غيره «بِكلِّ حَرفٍ عَشرُ حَسَنَاتٍ»، ولأن عثمان قرأه فى ركعة.

والصحيح بل الصواب، وهو مذهب السلف والخلف: أن الترتيل والتدبر[(٤)] مع قلة القراءة أفضل؛ لأن المقصود فهم القرآن والفقه فيه والعمل به، وتلاوته وحفظه وسيلة إلى معانيه، وقد جاء ذلك نصًا عن ابن مسعود وابن عباس -رضى الله عنهما- والكلام على هذا يطول.

وفرق بعضهم بين الترتيل والتحقيق: [بأن التحقيق يكون][(٥)] للرياضة والتعليم والتمرين[(٦)]، والترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط، فكل تحقيق ترتيل ولا عكس، وقال على -رضى الله عنه-: الترتيل: تجويد الحروف ومعرفة الوقوف.

وأما حسن الصوت فروى الضحاك قال: قال عبد الله بن مسعود: «جودوا القرآن وزينوه بأحسن الأصوات وأعربوه؛ فإنه عربى، والله يحب أن يُعْرب»؛ فلذلك ذكر نبذة[(٧)] من التجويد فقال:

ص: وَالأَخْذُ بِالتَّجْوِيدِ حَتْمٌ لازمُ ... مَـنْ لـمْ يُـجَـوِّدِ[(٨)] الْقُـرانَ آثِـمُ
لِأَنَّـــهُ بِـــهِ الإلَـــهُ أَنْـــزلَا ... وَهَـكَـذا مِـنْـهُ إلَـيْـنـا وَصَـلا

---

(١) أخرجه مسلم (١ / ٥٠٧) كتاب صلاة المسافرين باب جواز النافلة قائماً وقاعداً (١١٨ / ٧٣٣)، وأحمد (٦ / ٢٨٥)، وعبد الرزاق (٤٠٨٩)، والترمذى (١ / ٣٩٩) كتاب الصلاة باب فيمن يتطوع جالساً (٣٧٣)، وفى الشمائل له (٢٨١)، والنسائى (٣ / ٢٢٣) كتاب قيام الليل باب صلاة القاعد، وأبو يعلى (٧٠٥٥)، وابن خزيمة (١٢٤٢)، وابن حبان (٢٥٠٨، ٢٥٣٠)، والبيهقى (٢ / ٤٩٠).

(٢) أخرجه البخارى (١٠ / ١١١) كتاب فضائل القرآن باب مد القراءة (٥٠٤٥، ٥٠٤٦) وفى خلق أفعال العباد (٣٧، ٣٨)، وأحمد (٣ / ١١٩، ١٢٧، ١٣١)، وأبو داود (١ / ٤٦٣) كتاب الصلاة باب استحباب الترتيل (١٤٦٥)، والترمذى فى الشمائل (٣١٥)، والنسائى (٢ / ٧٩) كتاب الافتتاح باب مد الصوت بالقراءة.

(٣) تقدم.

(٤) فى ص: والتدوير.

(٥) فى م: بأن تكون التحقيق.

(٦) فى م: والتمرين والتعليم.

(٧) فى م: جملة.

(٨) فى ز، د، ص: من لم يصحح.

وَهُـوَ إِعْـطَـاءُ الْحُـرُوفِ حَـقَّـهَـا مِـنْ صِـفَـةٍ لَهَـا وَمُسْـتَـحَـقَّـهَـا
مُـكَـمَّـلًا مِـنْ غَـيْـرِ مَـا تـكَـلُّفِ بِاللُّطْفِ فِـى النُّطْقِ بِلا تعَسُّف

ش: (والأخذ بالتجويد حتم) اسمية، و (لازم) توكيد معنوى، و (مَن) موصولة[١]، و(لم يجود[٢] [القرآن][٣]) جملة الصلة، و (آثم) خبره، و (لأنه) يتعلق[٤] بـ(آثم)، والهاء اسم (إن) تعود[٥] على (القرآن)، و (الإله) مبتدأ و (أنزل) خبره[٦]، والعائد محذوف، والجملة خبر (لأنه) و(به) يتعلق بـ(أنزل)، والهاء تعود على التجويد، و(إلينا) و(عنه) يتعلقان بـ(وصل)، و (هكذا) صفة لمصدر محذوف تقديره: ووصل إلينا عنه وصولًا كهذا[٧] الوصول[٨]، يعنى وصل إلينا [عن النبى ﷺ][٩] مجردًا كما وصل إلى نبينا محمد ﷺ.

اعلم أن التجويد مصدر: جَوَّدَ تجويدًا، وهو عندهم عبارة عن: الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ بريئة من الرداءة فى النطق ومعناه: انتهاء الغاية فى التصحيح، وبلوغ النهاية فى التحسين، ولا شك أن الأمة كما هى متعبَّدة[١٠] بفهم القرآن وإقامة حدوده، متعبَّدة بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القرآن المتصلة[١١] بالحضرة النبوية - على صاحبها أفضل الصلاة والسلام - فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربى الفصيح وعدل إلى غيره؛ استغناء بنفسه، واستبدادًا برأيه، واستكبارًا عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه - فإنه مقصر بلا شك، وآثم بلا ريب، وغاش بلا مرية؛ فقد قال رسول الله ﷺ: «الدينُ النَّصِيحَةُ، للهِ ولكتابهِ ولرَسُولِهِ ولِأئمةِ المسلِمينَ وعَامَّتِهِمْ»[١٢]، أما من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى

---

(١) فى م: موصول مبتدأ.
(٢) فى ز، د، ص: ولم يصحح.
(٣) سقطت من م.
(٤) فى م: متعلق.
(٥) فى ص: يعود.
(٦) فى م: خبره فعلية.
(٧) فى م، د: هكذا.
(٨) فى ز: الوصل.
(٩) سقطت من م، د.
(١٠) فى م: متعبدون.
(١١) فى م: المتصلين.
(١٢) أخرجه مسلم (١/ ٧٤) كتاب: الأيمان، باب: بيان أن الدين النصيحة، حديث (٩٥/ ٥٥)، وأبو داود (٥/ ٢٣٣، ٢٣٤) كتاب: الأدب، باب: فى النصيحة، حديث (٤٩٤٤)، والنسائى (٧/ ١٥٦) كتاب: البيعة، باب: النصيحة للإمام، وأحمد (٤/ ١٠٢)، والحميدى (٢/ ٣٦٩) رقم (٨٣٧)، وأبو عوانة (١/ ٣٦ - ٣٧)، والبخارى فى التاريخ الصغير (٢/ ٣٤)، وأبو عبيد فى الأموال (ص - ١٠) رقم (١)، وأبو يعلى (١٣/ ١٠٠) رقم (٧١٦٤)، وابن حبان فى «روضة العقلاء» (ص - ١٩٤)، والطبرانى فى الكبير (٢/ ٥٢، ٥٤)، والبيهقى فى «شعب الإيمان» (٦/ ٢٦) رقم (٧٤٠١)، والبغوى فى شرح السنة (٦/ ٤٨٥)، والقضاعى فى مسند الشهاب رقم (١٧، ١٨) كلهم =

الصواب، فإن الله لا يكلف نفسًا إلا وسعها.

وعد العلماء القراءة بغير[(١)] تجويد لَحْنًا وقسموا اللحن إلى جلى وخفى، والصحيح أن اللحن خلل يطرأ على الألفاظ فيخل[(٢)]، إلا أن الجلى يخل إخلالًا ظاهرًا يعرفه[(٣)] القراء وغيرهم، والخفى يختص بمعرفته [أئمة][(٤)] القراء الذين ضبطوا [ألفاظ الأداء][(٥)] وتلقوها[(٦)] من أفواه[(٧)] العلماء.

قال الإمام أبو عبد الله الشيرازى: ويجب[(٨)] على القارئ أن يتلو[(٩)] القرآن حق تلاوته؛ صيانة للقرآن عن أن يجد[(١٠)] اللحن إليه سبيلًا، على أن العلماء اختلفوا فى وجوب حسن الأداء فى القرآن: فذهب بعضهم إلى أن ذلك مقصور على ما يلزم المكلف قراءته فى المفروضات، وآخرون إلى وجوبه فى [كل][(١١)] القرآن؛ لأنه لا رخصة فى تغيير اللفظ بالقرآن [وتعويجه][(١٢)]. انتهى.

والخلاف الذى ذكره غريب، بل الصواب الوجوب فى كل القرآن، وكذلك قال

= من طريق سهيل بن أبى صالح عن أبيه عن عطاء بن يزيد عن تميم الدارى؛ أن النبى ﷺ قال: «الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله قال: «لله ولكتابه ولنبيه ولأئمة المسلمين وعامتهم».

وفى الباب عن أبى هريرة، وابن عباس، وغيرهما.

حديث أبى هريرة:

أخرجه الترمذى (٤/ ٢٨٦) كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء فى النصيحة، حديث (١٩٢٦)، والنسائى (٧/ ١٥٧) كتاب: البيعة، باب: النصيحة للإمام، وأحمد (٢/ ٢٩٧)، والبخارى فى التاريخ الصغير (٢/ ٣٥)، وأبو نعيم فى الحلية (٦/ ٢٤٢، ٧/ ١٤٢) عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة» ثلاث مرات قالوا: يا رسول الله لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم».

وقال الترمذى: حسن صحيح.

حديث ابن عباس:

أخرجه أحمد (١/ ٣٥١)، والبزار (١/ ٤٩ - ٥٠ - كشف) رقم (٦١)، وأبو يعلى (٤/ ٢٥٩) رقم (٢٣٧٢) من حديث ابن عباس.

أما أبو يعلى والبزار، فأخرجاه من طريق زيد بن الحباب: ثنا محمد بن مسلم الطائفى، ثنا عمرو ابن دينار، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «الدين النصيحة»، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «لكتاب الله ولنبيه ولأئمة المسلمين».

(١) فى م: بلا.
(٢) فى ز، م: فتخل.
(٣) فى م: تعرفه.
(٤) سقط فى ز.
(٥) فى م: الألفاظ للأداء.
(٦) فى ص: وتلقوه.
(٧) فى ص: ألفاظ.
(٨) فى ص، م: يجب.
(٩) فى ص: يقرأ.
(١٠) فى م: لا يجد.
(١١) سقط فى م.
(١٢) سقط فى ص.

أبو الفضل الرازى، فالتجويد حلية التلاوة(١)، وزينة القراءة(٢)، وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها فى مراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه، وتصحيح لفظه، وتلطيف النطق به على كل حال من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف، وإلى ذلك أشار ﷺ بقوله: «مَنْ أَحبَّ أَنْ يَقرأَ القُرآنَ كَما أُنْزِلَ فليقرأ قراءةَ ابن أمّ عَبْدٍ»(٣) يعنى ابن مسعود، وكان - رضى الله عنه - قد أعطى حظًّا عظيمًا فى [تجويد](٤) القرآن وتحقيقه وترتيله كما أنزله الله تعالى، وناهيك برجل أحب النبى ﷺ أن يسمع القرآن منه! ولما قرأ بكى النبى ﷺ. وعن أبى عثمان [النهدى](٥) قال: صلى(٦) بنا ابن مسعود المغرب [قصرًا](٧) فقرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص] ولوددت(٨) أنه قرأ سورة البقرة من حسن صوته وترتيله، وهذه سنة الله تعالى فيمن يقرأ القرآن مجودًا مصححًا(٩) كما أنزل، تلتذ(١٠) الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، ولقد بلغنا عن الإمام تقى الدين بن الصائغ المصرى، وكان أستاذًا فى التجويد: أنه قرأ يومًا فى صلاة الصبح: ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَالِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] وكرر [هذه](١١) الآية، فنزل طائر على رأس الشيخ فسمع قراءته حتى أكملها، فنظروا إليه فإذا هو هدهد. وبلغنا عن الأستاذ أبى محمد البغدادى، المعروف بسبط الخياط(١٢)، وكان قد أعطى من ذلك حظًّا عظيمًا: أنه أسلم جماعة من اليهود

---

(١) فى م: الأداء. (٢) فى ز، م: القرآن.

(٣) أخرجه أحمد (١ / ٧، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٥٤)، وابن ماجه (١ / ١٤٨) فى المقدمة، باب: فضل عبد الله بن مسعود (١٣٨)، وابن حبان (٧٠٦٦، ٧٠٦٧) وأبو يعلى فى مسنده (١٦، ١٧، ٥٠٥٨، ٥٠٥٩)، والبزار (٢٦٨١)، والطبرانى (٨٤١٧).

(٤) سقط فى م.

(٥) سقط فى ص، وفى م: المهدى، وهو عبد الرحمن بن مل - بضم أوله وكسر اللام - ابن عمرو ابن عدى النهدى أبو عثمان الكوفى. أسلم وصدق ولم ير النبى ﷺ. روى عن عمر وعلى وأبى ذر. وعنه قتادة وأيوب وأبو التياح والجريرى وخلق. وثقه ابن المدينى وأبو حاتم والنسائى. قال سليمان التيمى: إنى لأحسب أبا عثمان كان لا يصيب ذنبًا، كان ليله قائمًا ونهاره صائمًا. وقيل: إنه حج واعتمر ستين مرة. قال عمرو بن على: مات سنة خمس وتسعين. وقال ابن معين: سنة مائة، عن أكثر من مائة وثلاثين سنة.

ينظر: الخلاصة (٢ / ١٥٣- ٤٢٥٨).

(٦) فى ص: أمنا. (٧) سقط فى م، ص.

(٨) فى م، ص: فوددت. (٩) فى ز: صحيحا.

(١٠) فى ز: يلتذ. (١١) سقطت من م.

(١٢) هو عبد الله بن على بن أحمد بن عبد الله أبو محمد البغدادى سبط أبى منصور الخياط الأستاذ البارع الكامل الصالح الثقة شيخ الإقراء ببغداد فى عصره، ولد سنة أربع وستين وأربعمائة، قرأ القراءات على جده أبى منصور محمد بن أحمد وأبى الفضل محمد بن محمد بن الطيب الصباغ وأبى طاهر =

والنصارى من قراءته[١].

ولا أعلم شيئًا لبلوغ نهاية[٢] الإتقان والتجويد، ووصول غاية[٣] التصحيح والتشديد، مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقى من المرشد، ولله در الإمام أبى عمرو [الدانى][٤] حيث يقول: «ليس [شىء][٥] بين التجويد وتركه إلا رياضة [لمن][٦] تدبره بفكره»، ولقد صدق وبصر، وأوجز فى القول وما قصر، فليس التجويد بتصنيع اللسان، ولا بتقعير[٧] الفم، ولا بتعويج[٨] الفك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيط الشدّ، ولابتقطيع المدّ، بل القراءة السهلة[٩] العذبة التى لا مضغ فيها ولا لوك ولا تعسف، ولا تصنع ولا تنطع، ولا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء.

ثم أشار المصنف إلى شىء من ذلك فقال:

ص: فرقّقنْ مُسْتفِلًا مِنْ أَحْرُفِ   وَحَاذِرَنْ تَفْخِيمَ لفْظِ الْأَلفِ

ش: الفاء سببية، و (رقّقن) فعل أمر مؤكد بالخفيفة، و (مستفلًا) مفعوله[١٠]، و (من أحرف) صفة (مستفلًا)، و (حاذرن) أمر مؤكد، و (تفخيم) مفعوله، و (لفظ الألف) مضاف إليه.

اعلم أن أول ما يجب على مريد[١١] إتقان قراءة القرآن تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به [تصحيحًا][١٢] يمتاز به عن مقارنِهِ، وتوفية كل حرف صفته، فإن كل حرف شارك[١٣] غيره فى مخرج فإنه لا يمتاز عن مشاركه إلا بالصفات، وكل حرف شاركه

= ابن سوار وأبى الخطاب بن الجراح، وقال أحمد بن صالح الجبلى: سار ذكر سبط الخياط فى الأغوار والأنجاد ورأس أصحاب الإمام أحمد ولم أسمع فى جميع عمرى من يقرأ الفاتحة أحسن ولا أفصح منه وكان جمال العراق بأسره وكان ظريفًا كريمًا قال الحافظ أبو عبد الله: كان إمامًا محققًا واسع العلم متين الديانة قليل المثل وكان أطيب أهل زمانه صوتًا بالقرآن على كبر السن. ألف كتاب المبهج وكتاب الروضة وكتاب الإيجاز وكتاب التبصرة والمؤيدة فى السبعة والموضحة فى العشرة والقصيدة المنجدة فى القراءات العشر. توفى فى ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين وخمسمائة ببغداد وصلى عليه ولى الله الشيخ عبد القادر الجيلى. ينظر: الغاية (١ / ٤٣٤، ٤٣٥ - ١٨١٧).

(١) فى د، ص: من سماع قراءته.
(٢) فى م: غاية.
(٣) فى م: نهاية.
(٤) سقطت فى ز.
(٥) زيادة من ز.
(٦) فى م: من.
(٧) فى م، ص: بتقصير، وفى د: بتغيير.
(٨) فى م: بتفريج.
(٩) فى م: المسهلة.
(١٠) فى م: مفعول به.
(١١) فى م: مريدى.
(١٢) سقط فى ز، م.
(١٣) فى م، ص: مشارك.

فى صفاته فلا يمتاز[(١)] عنه إلا بالمخرج: كالهمزة والهاء اشتركا مخرجًا وانفتاحًا واستفالًا [وانفردت الهمزة بالجهر والشدة. والعين والحاء اشتركا مخرجًا واستفالًا وانفتاحًا][(٢)]، وانفردت الحاء بالهمس والرخاوة الخالصة، فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حدته فليعمل نفسه بأحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد، فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة، بحسب ما يجاورها من مجانس ومقارِب، وقوى وضعيف، ومفخَّم ومرقَّق، ونحو ذلك، فيجذب القوى الضعيف، ويغلب المفخم المرقق؛ فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه، إلا بالرياضة [الشديدة][(٣)] حالة[(٤)] التركيب.

وحينئذ فيجب[(٥)] ترقيق الحروف المستفلة كلها ولا يجوز تفخيم شىء منها إلا اللام[(٦)] من اسم الله تعالى بعد فتحة أو ضمة إجماعًا، وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقًا فى أكثر الروايات، والساكنة فى بعض الأحوال، كما سيأتى فى بابه[(٧)].

ويجب[(٨)] تفخيم الحروف المستعلية كلها، وأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما تقدمها فإنها تتبعه[(٩)] ترقيقًا وتفخيمًا، وما وقع فى كلام بعضهم من إطلاق ترقيقها فإنما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم[(١٠)] من التفخيم فى لفظها إلى أن يصيِّروها كالواو، ويريدون التنبيه على ما هى مرققة فيه.

وأما نص بعض المتأخرين على ترقيقها بعد الحروف المفخمة فشىء وَهِمَ فيه ولم يسبقه [إليه][(١١)] أحد، ورد عليه محققو زمانه وألف فيه[(١٢)] العلامة أبو عبد الله بن بضحان[(١٣)] كتابًا قال فيه: اعلم أيها القارئ أن من أنكر تفخيم الألف فإنكاره صادر عن جهله، أو غلظ طباعه، أو عدم اطلاعه. قال: والدليل على جهله: أنه يدعى[(١٤)] أن الألف فى قراءة ورش

---

(١) فى ص: فإنه لا يمتاز.
(٢) سقط فى م، ص.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى ص: حال.
(٥) فى م: فحينئذ يجب.
(٦) سقط فى ز.
(٧) فى ص: باب.
(٨) فى م: وتقدم.
(٩) فى م: تابعه.
(١٠) فى ص، م: الأعاجم.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى ص: فيها.
(١٣) فى ص، م: ابن الضحاك. وهو محمد بن أحمد بن بضحان بن عين الدولة بدر الدين أبو عبد الله الدمشقى الإمام الأستاذ المجود البارع شيخ مشايخ الإقراء بالشام، ولد سنة ثمان وستين وستمائة، وسمع الحديث وعنى بالقراءات سنة تسعين وستمائة وبعدها فقرأ لنافع وابن كثير وأبى عمرو. توفى خامس ذى الحجة سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة. ينظر: الغاية (٢/ ٥٧، ٥٩) (٢٧١٠).
(١٤) فى ص: ادعى.

﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: ٤٤] و﴿فِصَالًا﴾ [البقرة: ٢٣٣] وشبههما مرققة، وهو غير ممكن؛ لوقوعها بين حرفين مغلظين. والدليل على غلظ طبعه: أنه لا يفرق فى لفظه[1] بين ألف «قال» وألف «طال»[2] والدليل على عدم اطلاعه: أن أكثر النحاة نصوا فى كتبهم على تفخيم الألف، ثم ساق النصوص وأوقف[3] عليه الأستاذ أبا حيان فكتب إليه[4]: طالعته فوجدته [قد][5] حاز إلى صحة النقل كمال الدراية وبلغ[6] فى الغاية.

ثم مثل المستفل فقال:

ص: كَهَمْزِ أَلْحَمْدُ أَعُوذُ إِهْدِنا اللهِ ثُمَّ لام لِلهِ لَنَا

ش: (كهمز) خبر مبتدأ محذوف، وما بعده مضاف، وحرف العطف محذوف، و(لام) عطف على (همز)، وعاطف (لنا) محذوف، أى: مثال الذى يجب ترقيقه الهمزة فيجب على القارئ إذا ابتدأ بها من كلمة أن يلفظ بها سلسة فى النطق سهلة فى الذوق وليتحفظ من تغليظ النطق بها كهمز ﴿ٱلْحَمْدُ﴾ [الفاتحة: ٢]، ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] لا سيما إذا أتى بعدها ألف نحو ﴿أَتَىٰٓ﴾ [النحل: ١]، فإن جاء بعدها حرف مغلظ تأكد ذلك، نحو: ﴿ٱللَّهُمَّ﴾ [آل عمران: ٢٦]، فإن كان مجانسًا أو مقاربًا كان التحفظ لسهولتها أشد، وترقيقها[7] آكد[8]، نحو: ﴿ٱهْدِنَا﴾ [الفاتحة: ٦]، ﴿أَعُوذُ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، ﴿أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فكثير من الناس ينطق بها كالمتهوع.

ويجب[9] ترقيق اللام لا سيما إذا جاورت حرف تفخيم؛ نحو: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩]، ﴿ٱللَّطِيفُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾[10] [الكهف: ١٩]، وإذا سكنت وأتى بعدها نون فليحرص[11] على إظهارها[12] مع رعاية السكون؛ نحو: ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، ﴿وَأَنزَلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، ومثل ذلك: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا۟﴾ [آل عمران: ٦١]، وأما ﴿قُل رَّبِّ﴾ [المؤمنون: ٩٣]، فلا خلاف فى إدغامه - كما سيأتى - [ثم كمل فقال][13]:

وَلْيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللهِ ولا الضِ والميمِ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضْ

---

(١) فى م، ص، د: لفظة.
(٢) فى د: والفصال.
(٣) فى م: ووافق، وفى د، ص: ووقف.
(٤) فى ز: عليه.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى ص: وبالغ.
(٧) فى م: وبترقيتها.
(٨) فى ز: أوكد.
(٩) فى م: فيجب.
(١٠) فى م، ص: وليتلطف واللطيف.
(١١) فى ص: فيحرص.
(١٢) فى م: ظهورها.
(١٣) سقط فى د.

و (ليتلطف [عطف على لنا][١] وعلى الله ولا الضالين) [كذلك][٢] عطف على (الله) و(الميم) عطف على (همز) و (من مخمصة) [و] حال، (من مرض) عطف عليه[٣].

أوائل البيت تقدم، وأما الميم فحرف أغن، وتظهر غنته من الخيشوم إذا كان مدغمًا أو مخفيًّا، فإن أتى محركًا[٤] فليحذر من تفخيمه لا سيما قبل حرف مفخم؛ نحو: ﴿مَخْمَصَةٍ﴾ [المائدة: ٣]، و﴿مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]، و﴿يَـٰمَرْيَمُ﴾ [آل عمران: ٤٣]، فإن[٥] كان قبل ألف[٦] تأكد التفخيم[٧]، فكثيرًا[٨] ما يجرى ذلك على الألسنة خصوصًا الأعاجم؛ نحو: ﴿مَـٰلِكِ﴾ [الفاتحة، ٤]، وسنذكر بقية حكمها.

ص: وَبَاءِ بِسْمِ بَاطِلٌ وَبَرْقُ وَحَاءِ حَصْحَصَ أَحَطْتُ الْحَقُّ

ش: (وباء) عطف [على] همز[٩] و (بسم) مضاف إليه، وعاطف تاليها محذوف وهما مرفوعان على الحكاية، و (حاء حصحص) معطوف على (همز) وعاطف تاليتها محذوف.

أى: ويجب ترقيق الباء إذا أتى بعدها حرف مفخم، نحو: ﴿وَبَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨] و﴿وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة: ٦١]، فإن حال[١٠] بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ نحو ﴿بِٱلْبَـٰطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢]، و﴿بَاغٍ﴾ [البقرة: ١٧٣]، و﴿وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، ومن [باب][١١] أولى إذا وليها حرفان مفخمان نحو: ﴿وَبَرْقٌ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿ٱلْبَقَرَ﴾ [البقرة: ٧٠]، [و] ﴿بل طَّبع﴾ [النساء: ١٥٥] عند المدغم. وليحذر فى ترقيقها من ذهاب شدتها، لاسيما إن كان [مقابله على أصله][١٢] حرفًا خفيًّا[١٣] نحو: ﴿بهم﴾ ﴿وبه﴾ ﴿بَـٰلِغَ﴾ [المائدة: ٩٥] و﴿بِبَاسِطٍ﴾ [المائدة: ٢٨] أو ضعيفًا نحو: ﴿ثَلَـٰثَةِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، و﴿بِسَـٰحِرِهِمْ﴾ [الصافات: ١٧٧].

وإذا سكنت كان التحفظ بما فيه من الشدة والجهر أشد، نحو ﴿بِرَبْوَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، و﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥]، و﴿قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥]، و﴿بِٱلصَّبْرِ﴾[١٤]، [و] ﴿فَٱرْغَبْ﴾ [الشرح: ٨]، وكذا [حكم][١٥] سائر حروف القلقلة لاجتماع الشدة والجهر فيها، نحو: ﴿يَجْعَلُونَ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿يدرءون﴾[١٦] [الرعد: ٢٢]، [و] ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٤]،

---

(١) سقط فى ز.
(٢) سقط فى ز.
(٣) فى م: على.
(٤) فى ص، د: متحركا.
(٥) فى د، ص: وأن.
(٦) فى ص: الألف تعين.
(٧) فى د: تأكد التحذر من التفخيم.
(٨) فى م: وكثيرا.
(٩) فى ز: هم.
(١٠) فى م: باطل.
(١١) سقط فى ز.
(١٢) زيادة من ز.
(١٣) فى م: خفيفاً.
(١٤) فى ز: البصر.
(١٥) سقط فى م.
(١٦) فى ز: ويذرون.

و﴿ٱلۡبَطۡشَةَ﴾ [الدخان: ١٦]، و ﴿وِقۡرٗا﴾ [الذاريات: ٢]، و﴿يَسۡرِقۡ﴾ [يوسف: ٧٧] ويجب ترقيق الحاء إذا جاورها حرف استعلاء، نحو: ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] و﴿ٱلۡحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦] فإن اكتنفها حرفان كان ذلك أوجب(١) نحو: ﴿حَصۡحَصَ﴾ [يوسف: ٥١].

ص: وَبَيِّنِ الْإِطْبَاقَ مِنْ أَحَطْتُ مَعْ بَسَطْتَ وَالْخُلْفُ بِنَخْلُقْكُمْ وَقَعْ

ش: (بين) جملة طلبية، و(الإطباق) مفعول (بين)، و (من أحطت مع بسطت) حال، [و] (الخلف وقع فى نخلقكم) اسمية.

أى: أن الطاء أقوى الحروف تفخيمًا، فلتوف(٢) حقها، لا سيما إذا كانت مشددة، نحو ﴿ٱطَّيَّرۡنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿أَن يَطَّوَّفَ﴾ [البقرة: ١٥٨] وإذا سكنت وأتى بعدها تاء وجب إدغامها غير كامل، بل تبقى(٣) معه صفة الإطباق والاستعلاء؛ لقوة الطاء وضعف التا[ء] ولولا التجانس لم يسغ(٤) الإدغام لذلك(٥)، نحو: ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]، [و] ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢]، و﴿فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦] وأما ﴿نَخۡلُقكُّم﴾(٦) [المرسلات: ٢٠] فالمراد(٧) به القاف الساكنة عند الكاف، فلا خلاف فى إدغامه، وإنما الخلاف فى صفة الاستعلاء مع ذلك:

فذهب مكى وغيره إلى أنها باقية مع الإدغام كهى فى (أحطت) و(بسطت).

وذهب الدانى وغيره إلى إدغامه إدغامًا محضًا، وهو أصح؛ قياسًا على ما أجمعوا [عليه](٨) فى باب الحركة(٩) للمدغم من ﴿خَلَقَكُمۡ﴾، والفرق بينه وبين باب ﴿أَحَطتُ﴾ أن الطاء زادت بالإطباق.

وانفرد الهذلى عن ابن ذكوان بإظهاره، وكذلك(١٠) حكى عن أحمد بن صالح عن قالون، ولعل مرادهم إظهار صفة الاستعلاء.

وقال الدانى: وروى ابن حبش(١١) عن أحمد بن حرب عن الحسن بن مالك عن أحمد ابن صالح عن قالون الإظهار(١٢)، قال: وهو خطأ وغلط، والإجماع على الإدغام. انتهى.

وفيه نظر؛ لأنه إن حمل(١٣) الإظهار على إظهار الصوت فقد نص على إظهاره غير

---

(١) فى م: واجب.
(٢) فى م: فلترقق.
(٣) فى ص: يبقى.
(٤) فى م: لم يسمع.
(٥) فى م: وكذلك.
(٦) فى ص: يخلقكم.
(٧) فى م: المراد، وفى د، ز: والمراد.
(٨) سقط فى ز، م.
(٩) فى م: المحرك، فى د: المتحرك، وفى ص: التحريك.
(١٠) فى م: وكذا.
(١١) فى م: ابن حبيش.
(١٢) فى م: بالإظهار.
(١٣) فى ص: حمل هنا.

واحد، قال ابن مهران: قال ابن مجاهد فى جواب مسائل رفعت إليه: لايدغمه إلا أبو عمرو، وقال ابن مهران: هذا[١] منه[٢] غلط كبير[٣]، وقال أبو بكر[٤] الهاشمى: هى فى جميع القراءات بالإدغام، إلا عند أبى بكر النقاش فإنه كان يأخذ لنافع وعاصم بالإظهار، ولم يوافقه أحد [عليه][٥] إلا البخارى المقرئ، فإنه ذكر فيه الإظهار عن نافع برواية ورش. ثم قال ابن مهران: قرأناه بين الإظهار والإدغام. قال: وهو الحق، والصواب الإدغام، فأما إظهار بَيِّنٌ[٦] فقبيح، وأجمعوا على منعه. انتهى.

ولا شك من أراد بإظهاره الإظهار المحض فإنه ممتنع إجماعًا، وأما الصفة فليس بغلط ولا قبيح، فقد صح نصًّا وأداء، ولم يذكر فى «الرعاية» غيره، إلا أن الإدغام الخالص أصح رواية وأوجه قياسًا، بل لا ينبغى أن يجوز فى قراءة أبى عمرو فى وجه الإدغام الكبير غيره، لأنه يدغم[٧] المتحرك من ذلك إدغامًا محضًا، فالساكن أولى، ولعله مراد ابن مجاهد.

ص: وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدِّدَا وَأَخْفِيَنْ

ش: (وأظهر) طلبية، و (الغنة) مفعول، و (من نون) حال، و (من ميم) معطوف، و(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، و (ما شدد) مضاف إليه.

أى: أن النون والميم حرفان أَغَنَّانِ، والنون[٨] آصل فى الغنة من الميم؛ لقربه من الخيشوم، ويجب إظهار الغنة منهما إذا ما شددا[٩].

ثم كمل فقال:

ص: الْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةٍ لَدَا بَاءٍ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا

ش: (الميم) مفعول (أخفين)، وهو دليل جواب (إن) على الأصح، و (تسكن) فعل الشرط، و (بغنة) يتعلق بـ(تسكن)، و (لدى) ظرف (تسكن) و (على المختار) يتعلق بـ (أخفين)، و (من أهل[١٠] الأداء) يتعلق بـ (المختار).

أى يجب إخفاء الميم الساكنة إذا كان بعدها باء، نحو ﴿يَعْتَصِم بِاللَّهِ﴾[١١] [آل عمران: ١٠١] وهو الذى اختاره الدانى وغيره من المحققين، وهو مذهب ابن مجاهد وغيره، وعليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد العربية[١٢]، فتظهر[١٣] الغنة فيها

(١) فى م: وهذا.
(٢) فى ص: غلط منه.
(٣) فى ز: كثير.
(٤) فى د، ص: وقال ابن مهران، وقال أبو بكر.
(٥) سقطت من م.
(٦) فى م: إظهاره المحض، وفى د: إظهارها.
(٧) فى ص: لا يدغم.
(٨) فى م: والميم.
(٩) فى ز: إذا شددا.
(١٠) فى م: وبأهل.
(١١) فى ص: ومن يعتصم بالله.
(١٢) فى م: الغربية، وفى د، ص: المغربية.
(١٣) فى ص: فيظهر.

إذ ذاك إظهارها بعد القلب، نحو: ﴿مِنۢ بَعۡدِ﴾ [البقرة: ٢٧].

وذهب جماعة كابن[١] المنادى وغيره[٢]، وهو الذى عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية[٣] - [إلى ترك الغنة][٤]، والوجهان صحيحان.

ثم كمل حكم الميم فقال:

ص: وَأَظْهِرَنْهَا عِنْدَ بَاقِى الْأَحْرُفِ   وَاحْذَرْ لَدَى وَاوٍ وَفَا أَنْ تَخْتَفِى

ش: (وأظهرنها) فعل مؤكد بالخفيفة، والضمير[٥] مفعوله، و(عند باقى الأحرف) يتعلق به، و(احذر) فعل أمر، و(لدى) ظرف[٦]، (وفا) معطوف قصره ضرورة[٧]، و (أن تختفى)، أى: خفاؤها[٨]، مفعول (احذر) أى: يجب إظهار الميم الساكنة عند باقى حروف الهجاء نحو ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾[٩] [الفاتحة: ٢]، و ﴿أَنۡعَمۡتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿هُمۡ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿وَلَهُمۡ عَذَابٌ﴾ [البقرة: ٧] ولا سيما إذا أتى بعدها فاء أو واو، فليُعْنَ[١٠] بإظهارها؛ لئلا يسبق اللسان إلى الإخفاء لقرب المخرجين، نحو: ﴿هُمۡ فِيهَا﴾ [البقرة: ٨٢]، ﴿وَيَمُدُّهُمۡ فِي﴾ [البقرة: ١٥] ﴿عَلَيۡهِمۡ وَلَا﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا﴾[١١] [البقرة: ٩] وإذا أظهرت[١٢] [حينئذ][١٣] فليتحفظ بإسكانها[١٤]، وليحترز[١٥] من تحريكها، وإنما نبّه على هذين الحرفين بعد دخولهما فى عموم باقى الأحرف؛ لقرب مخرجهما من مخرج الميم، وهذا العموم مخصص بقوله:

ص: وَأَوَّلَىْ مِثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَن   أَدْغِمْ كَقُلْ رَبِّ وَبَل لَا وَأَبِنْ

ش: (أولى مثل) مفعول (أدغم)، و (جنس) معطوف على (مثل)، و (إن سكن) شرط، و (أدغم) جوابه، أو دليل الجواب، و (كقل رب) خبر مبتدأ محذوف و(بل لا) عطف على (قل رب).

ثم كمل فقال:

ص: سَبِّحْهُ فَاصْفَحْ عَنْهُمُ قَالُوا وَهُم   فِى يَوْمِ لَا تُزِغْ قُلُوبَ قُلْ نَعَمْ

ش: (سبحه) مفعول (أبن): [أى:] أظهر، والخمسة بعده مقدر عاطفها، ويتعين هنا

---

(١) فى م: منهم.
(٢) فى م، ص: إلى الإظهار.
(٣) فى د، ص: المشرقية.
(٤) سقط فى م، ص.
(٥) فى ز: والمنصوب.
(٦) فى م، ص: منصوب.
(٧) فى م: للضرورة.
(٨) فى م: خفى، وفى ز،د خفاها.
(٩) فى ص: الحمد لله.
(١٠) فى د: فيعلن.
(١١) فى م: ولا.
(١٢) فى م، ص: ظهرت.
(١٣) سقطت فى م، ص.
(١٤) فى م، ص: على إسكانها.
(١٥) فى م: وليتحر.

كسر عين (نعم)؛ لئلا يلزمه(١) سناد التوجيه المجمع عليه، وهو مقابلة الضمة بالفتحة، وأما مقابلتها بالكسرة ففيه خلف كما تقدم.

أى: أن كل حرفين التقيا وكانا مثلين أو جنسين وسكن أولهما، وجب إدغامه فى الثانى لغة وقراءة نحو: ﴿وَقُل لَّهُمْ﴾ [النساء: ٦٣]، ﴿رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، ﴿وَقَد دَّخَلُوا۟﴾ [المائدة: ٦١]، ﴿يُدْرِككُّمُ﴾ [النساء: ٧٨]، ونحو: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾ [آل عمران: ٧٢]، ﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ [الزخرف: ٣٩]، ﴿وَقُل رَّبِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]، ﴿بَل رَّانَ﴾ [المطففين: ١٤]، ﴿هل رأيتم﴾.

ويستثنى من هذه القاعدة ما إذا كان أول الجنسين حرف حلق، سواء كانا من كلمتين نحو: ﴿فَٱصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٩] أو من كلمة نحو: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ [ق: ٤٠] وسواء كان الذى بعد حرف الحلق مجانسًا كالأول أو مقاربًا كالثانى، فلا يجوز الإدغام حينئذ، بل يتعين الإظهار، ويجب الاحتراز فى ذلك، فكثيرًا ما يقلبونها فى الأول عينًا ويدغمونها، وفى الثانى يقلبون الهاء حاء؛ لضعف الهاء وقوة الحاء، فينطقون بحاء مشددة، وكل ذلك ممتنع إجماعًا.

ويستثنى من حروف الحلق أيضًا: الغين إذا وقع بعدها مقارب، كالقاف فى ﴿لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: ٨] والغين فى ﴿أَفْرِغْ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٢٥٠]، فيجب الاعتناء بإظهارها وسكونها لشدة القرب مخرجًا وصفة.

ويستثنى أيضًا من المتقاربين: اللام إذا جاء بعدها نون، فيجب إظهارها مع مراعاة السكون، ويجب الاحتراز عما يفعله بعض الأعاجم من قلقلتها حرصًا على الإظهار، فإنه ممنوع لم يرد به نص ولا أداء، وذلك نحو ﴿جَعَلْنَا﴾ [البقرة: ١٢٥]، و﴿وَأَنزَلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿وَظَلَّلْنَا﴾ [البقرة: ٥٧]، و﴿قُلْ نَعَمْ﴾ [الصافات: ١٨]، و﴿قُلْ تَعَالَوْا۟﴾ [الأنعام: ١٥١]

فإن قلت: العين مع الحاء شملها المتجانسان؛ فساغ استثناؤها، وأما الحاء مع الهاء [فليسا متجانسين](٢) بل متقاربين، فكيف ساغ استثناؤها، وكذلك الغين مع القاف؟

قلت(٣): مراده بالمتجانسين ضد المتماثلين لكونه قابله به، فشمل(٤) الجنسين

---

(١) فى ص: يلزم.

(٢) فى د: فليستا متجانستين.

(٣) فى د، ص: واللام مع النون.

(٤) فى د، ص: فيشمل.

والمتقاربين، ولهذا مثل بالمتقاربين فى قوله: ﴿قَالَ رَبِّ﴾ [المؤمنون: ٣٩]؛ وكذلك[١] يستثنى أيضًا من المتماثلين ما إذا كان الأول حرف مد، سواء كان واوًا كـ ﴿قَالُواْ وَهُمْ﴾ أو ياء كـ ﴿فِي يَوْمٍ﴾ [السجدة: ٥]، فيجب حينئذ إظهارهما وتمكينهما بحسب ما فيهما من المد.

ويجب فى الواو والياء المشددتين أن يحترز من لَوْكهما ومطهما نحو ﴿إِيَّاكَ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿بِتَحِيَّةٍ﴾ [النساء: ٨٦]، و﴿وَأُفَوِّضُ﴾ [غافر: ٤٤]، و﴿عُتُوًّا﴾ [الفرقان: ٢١] فكثيرًا ما يتهاون[٢] فى تشديدهما [فيلفظ بهما لَيِّنتَين][٣]، فيجب أن ينبو اللسان بهما نبوة واحدة وحركة واحدة.

وجه وجوب الإدغام: زيادة ثقل المثلين والمشتركين، وإنما أدغم القاف فى الكاف؛ لفرط تدانى مخرجهما، ووجه إظهار حرف[٤] المد: زيادة صوته والمحافظة عليه.

تنبيه:

[شملت قاعدة][٥] حرفى[٦] اللين نحو ﴿اتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ﴾[المائدة: ٩٣]، فتدغم[٧] إجماعًا، إلا ما انفرد به ابن شنبوذ عن قالون من إظهاره وهو شاذ، وشملت أيضًا ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ بالحاقة [الآيتان: ٢٨، ٢٩] فتدغم[٨]، قال الجعبرى: وبه قرأت. وبه قطع المالكى[٩]، ونقل فيه الإظهار لكونه هاء سكت، كما حكى عدم النقل فى ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩-٢٠] وقال مكى[١٠]: يلزم من ألغى[١١] الحركة فى هذا أن يدغم[١٢] هنا؛ لأنه قد أجراها مجرى الوصل حين ألغاها[١٣]، قال: وبالإظهار قرأت، وعليه العمل، وهو الصواب. قال أبو شامة: يريد بالإظهار أن تقف[١٤] على ﴿مَالِيَهْ﴾ وقفة لطيفة، وأما إن [كان][١٥] وصل فلا يمكن غير الإدغام أو التحريك.

قال: وإن خلا اللفظ من أحدهما كان القارئ واقفًا وهو لا يدرى لسرعة الوقف.

وقال السخاوى: وفى قوله ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ خلف، والمختار أن يقف عليه؛ لأن الهاء موقوف[١٦] عليها فى النية، لأنها سيقت للوقف، والثانية منفصلة عنها[١٧]. قال

---

(١) فى ز، م: ولذلك.
(٢) فى ز، ص، م: يتواهن.
(٣) فى ص: فليتلفظ بهما لينين.
(٤) فى ز، م: حروف.
(٥) فى د: شملت القاعدة، وفى ص: شملته عبارته.
(٦) فى د: حرف.
(٧) فى د: فيدغم.
(٨) فى د، ص: فيدغم.
(٩) فى د: المكى.
(١٠) فى د: المكى.
(١١) فى د، ص: ألقى.
(١٢) فى ز، م: تدغم.
(١٣) فى د، ص: ألقاها.
(١٤) فى د، ص: يقف.
(١٥) سقط فى د، ص.
(١٦) فى د، ص: اجتلبت للوقف فلا يجوز أن توصل فإن وصلت فالاختيار الإظهار.
(١٧) فى د: منها، وفى ص: من.

المصنف: وقول أبى شامة أقرب للتحقيق، وَسَبَقَهُ للنص عليه الدانى فقال فى «جامعه»: فمن روى التحقيق يعنى فى ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩-٢٠] لزمه أن يقف على الهاء فى قوله ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ وقفة لطيفة فى حال الوصل من غير قطع[١] لا بنية[٢] الوقف؛ فيمتنع بذلك من أن يدغم فى الهاء للتى بعدها؛ لأنها عندهم كالحرف اللازم الأصلى. والله تعالى أعلم.

ثم انتقل إلى الوقف فقال:

ص: وَبَعْدَ مَا تُحْسِنُ أَنْ تُجَوِّدَا لَا بُدَّ أَنْ تَعْرِفَ وَقْفًا وَابْتِدَا

ش: (بعد) ظرف مضاف معمول لـ (تعرف)، و(ما) مصدرية، و(تحسن) صلتها، و(أن تجود) مفعول[٣] (تحسن)، والباقى واضح.

أى: الواجب على القارئ بعد أن يحسن صناعة التجويد معرفة الوقف والابتداء، وقد حض الأئمة على تعلمه ومعرفته[٤]، كما قال على -رضى الله عنه-: الترتيل معرفة الوقوف وتجويد الحروف. وقال ابن عمر: لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على النبى ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها وأمرها وزجرها[٥]، وما ينبغى أن يوقف عليه منها.

ففى كلام[٦] [عَلِيٍّ][٧] دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفى كلام ابن عمر[٨] برهان[٩] على أن تعلمه إجماع من الصحابة، وصح بل تواتر تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح: كأبى جعفر ونافع وأبى عمرو ويعقوب وعاصم وغيرهم من الأئمة، وكلامهم فى ذلك معروف، ومن ثم اشترط كثير من الأئمة على المجيز ألا[١٠] يجيز أحدًا إلا بعد معرفته[١١] الوقف والابتداء، وكان[١٢] أئمتنا يوقفونا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع؛ سُنَّة أخذوها كذلك عن شيوخهم[١٣] الأولين.

وقد اصطلح الأئمة لأنواع الوقف على أسماء، وأحسن ما قيل فيه: أن الوقف ينقسم إلى اختيارى واضطرارى؛ لأن الكلام إن تم كان اختياريًّا وإلا فاضطرارى[١٤]، والتام لا يخلو من ثلاثة أحوال ذكرها المصنف فقال:

---

(١) فى ص: نظر.
(٢) فى د، ص: لأنه بنية.
(٣) فى ص: معمول.
(٤) فى د: تعلمه وتعليمه.
(٥) سقط فى م، وفى ز: وزاجرها.
(٦) فى م: ففى كلامه.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: ابن عمر وعلى.
(٩) فى م: دليل.
(١٠) فى م، ص: أنه.
(١١) فى م، ص: معرفة.
(١٢) فى م: وكانوا.
(١٣) فى م: مشايخهم.
(١٤) فى م، ص: فاضطراريًّا.

ص: فَـالـلفْـظُ إِنْ تَـمَّ ولَا تَـعَـلَّـقَا تَـامٌ وَكَـاف إِنْ بِـمَـعْـنًـى عُـلِّـقَـا

ش: (فاللفظ) مبتدأ، والجملة الشرطية مع جوابها خبره، و (لا تعلقا) معطوف على (تم)، و (تام)(١) جواب الشرط، و (كاف) دليل الجواب الذى يستحقه (إن بمعنى علقا)(٢)، والباء متعلقة بـ(علق)، وعلى القول الثانى [فهو جواب مقدم](٣)، يعنى الوقف ينقسم إلى: تام، وكاف، وحسن، وقبيح.

فالتام: هو الذى لا تعلق [لما بعده](٤) بما قبله [من جهة اللفظ ولامن جهة المعنى، فيوقف عليه ويبتدأ بما بعده ويسمى المطلق.

والكافى: هو الذى لما بعده بما قبله](٥) تعلق من جهة المعنى فقط، وسمى كافيًا للاكتفاء به واستغنائه عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام(٦) فى جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده.

والوقف التام أكثر ما يكون فى رءوس الآى وانقضاء القصص؛ نحو الوقف على ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، وعلى ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وعلى ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وعلى ﴿هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وعلى ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] وعلى ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]، وعلى ﴿وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ٤٦].

والابتداء بما بعد ذلك كله، وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة؛ نحو: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤] لأن هذا انقضاء حكاية كلام بلقيس: ثم قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، وهو رأس الآية.

وقد يكون وسط الآية نحو ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي﴾ [الفرقان: ٢٩] هو تمام حكاية قول الظالم، والباقى(٧) من كلام الله تعالى.

وقد يكون بعد الآية بكلمة؛ نحو: ﴿لَمْ نَجْعَلْ لَهُمْ مِنْ دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] آخر الآية، وتمام الكلام ﴿كَذَٰلِكَ﴾ [الكهف: ٩١]، أى: أمر [ذى القرنين](٨) كذلك، أى كذا وضعه الله تعالى تعظيمًا لأمره، أو كذلك(٩) كان خبرهم.

ونحو: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾ [الصافات: ١٣٧، ١٣٨]، أى: مصبحين

---

(١) فى م: تام وتم.
(٢) فى ز، د، ص: إن علق بمعنى.
(٣) فى ز: فهذا جواب.
(٤) سقط فى ص.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: كتأمرنى.
(٧) فى ص: هو من.
(٨) فى م، ص: ذى القرية.
(٩) فى ص: أى كذلك.

وملْيِلين، ونحو ﴿عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ وَزُخْرُفًاۚ﴾ [الزخرف: ٣٤، ٣٥].

وقد يكون الوقف تامًّا على تفسير أو إعراب غير تام على غيره؛ نحو: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ [آل عمران: ٧]، تام على أن ما بعده مستأنف، وقاله ابن عباس وعائشة وابن مسعود وغيرهم، [وأبو حنيفة وأكثر المحدثين، ونافع والكسائى ويعقوب والفراء والأخفش وأبو حاتم وغيرهم][١] من أئمة العربية - وغير تام عند آخرين، والتام عندهم ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] واختاره ابن الحاجب وغيره، وكذلك ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] ونحوه من حروف الهجاء، الوقف عليها تام على أنها[٢] المبتدأ أو الخبر[٣] والآخر محذوف، أى: «هذا آلم»، أو: «آلم هذا»، أو على إضمار فعل، أى: «قل آلم» على استئناف ما بعدها، وغير تام على أن ما بعدها هو الخبر.

وقد يكون الوقف تامًّا على قراءة دون أخرى، نحو: ﴿مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ [البقرة: ١٢٥] فإنه [تام عند من كسر الخاء من ﴿وَٱتَّخِذُوا۟﴾ [البقرة: ١٢٥] وكاف عند من فتحها، ونحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦] فإنه تام على قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها، وحسن][٤] عند من كسر[٥].

وقد يتفاضل المقام[٦] فى التمام[٧] نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] كلاهما تام، إلا أن الأول أتم [من الثانى][٨]؛ لاشتراك الثانى مع ما بعده فى معنى الخطاب بخلاف الأول.

والوقف الكافى يكثر فى الفواصل وغيرها، نحو الوقف على ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، وعلى ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] وعلى ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْۖ﴾ [البقرة: ٥]، وعلى ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البقرة: ٩] وعلى ﴿أَنفُسَهُمْ﴾[٩] [البقرة: ٩] وعلى ﴿مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١].

وقد يتفاضل [فى الكفاية كتفاضل][١٠] [التام][١١] فى نحو ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] كاف ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًاۖ﴾ [البقرة: ١٠]، أكفى منه.

وأكثر ما يكون التفاضل فى رءوس الآى؛ نحو: ﴿هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣] كاف ﴿وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] أكفى، ونحو ﴿ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْۚ﴾ [البقرة: ٩٣] كاف

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: أن.
(٣) فى م: والخير.
(٤) زيادة من د.
(٥) فى ز: من كسره.
(٦) فى ص، م: التام.
(٧) فى ص: التام.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى ص: إلا أنفسهم.
(١٠) سقط فى ز.
(١١) زيادة من ز.

و﴿مُّؤْمِنِينَ﴾ البقرة: [٩٣] أكفى منه.

وقد يكون الوقف كافيًا على تفسير أو إعراب غير كاف على غيره؛ نحو: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ١٠٢] كاف على أن ﴿ما﴾ نافية، حسن على أنها موصولة، ونحو ﴿وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] [كاف على أن ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥] مبتدأ، حسن على أنها][1] خبر ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [٣].

وقد يكون كافيًا على قراء غير كاف على غيرها، نحو: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، كاف على رفع ﴿فَيَغْفِرُ﴾ [٢٨٤] حسن على جزمه.

ثم كمل فقال:

ص: قِفْ وَابْتَدِئْ وَإِنْ بِلَفْظٍ فَحَسَنْ فَقِفْ وَلَا تَبْدَا سِوَى الْآىِ يُسَنْ

ش: (قف) طلبية، و (ابتدئ) معطوفة عليها، والمفعول محذوف، أى: قف على التام والكافى وابتدئ بما بعدهما، و (إن) شرط، وفعله[2] تعلق[3] بـ (لفظ)، وجوابه (فحسن)، وفاء (فقف) سببية، وهى طلبية، و (لاتبدا[4]) معطوفة عليها، أى: قف عليه ولاتبدأ بما بعده، و (سوى الآى) مستثنى من الابتداء، و(يسن)[5] خبر [لمبتدأ محذوف][6]، أى: هو يسن.

أى: قف على الوقف التام والكافى وابتدئ بما بعدهما.

والوقف الحسن: هو الذى يتعلق ما بعده بما قبله فى اللفظ؛ فيجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظى، إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز فى اختيار أكثر أهل الأداء؛ لمجيئه[7] عن النبى ﷺ، ففى حديث أم سلمة «أن النبى ﷺ كان [إذا قرأ قرأ آية آية][8] يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ثم [يقف][9]، ثم يقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثم يقف، ثم يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ٣] ثم يقف». رواه أبو داود ساكتًا عليه والترمذى وأحمد[10]، وأبو عبيد وغيرهم، وسنده صحيح، لذلك عد بعضهم[11] الوقف على رءوس الآى [فى ذلك سنة[12]]، وتبعه المصنف، وقال أبو عمرو: وهو أحب [إلى][13]، واختاره البيهقى[14] وغيره وقالوا: الأفضل الوقف على رءوس

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: وفعلية.
(٣) فى د: معلق، وفى ص: يتعلق.
(٤) فى م: والابتداء.
(٥) فى ز: وليس.
(٦) فى د، ز، ص: لمحذوف.
(٧) فى ز: المجيبة.
(٨) فى ص: إذا قرأ آية.
(٩) سقط فى م.
(١٠) تقدم.
(١١) فى ز: بعض.
(١٢) فى ص: الوقف التام الوقف عليه سنة.
(١٣) سقط فى ز، م.
(١٤) فى د، ص: أيضا.

الآى][(١)] وإن تعلقت [بما بعدها][(٢)]، قالوا[(٣)]: واتباع هدى رسول الله ﷺ وسنته أولى.

ومثال الحسن ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، و ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [٢] ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [٢]، و ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [٣]، و﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [٦]، و﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [٧]، فالوقف على ذلك كله حسن؛ لفهم[(٤)] المراد منه، والابتداء [بما بعدها][(٥)] لا يحسن؛ لتعلقه لفظًا إلا ما كان منه رأس آية، وتقدم. وقد يكون الوقف [حسنًا وكافيًا وتامًّا][(٦)] بحسب الإعراب؛ نحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فإنه تام على جعل ﴿الَّذِينَ﴾ [البقرة: ٣] مبتدأ خبره ﴿أُولَٰئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، كاف على جعلها صفة على القطع برافع أو ناصب، أى: هم، أو: أعنى الذين، [و][(٧)] حسن على أنه صفة تابعة، وكذلك ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ [البقرو: ٢٦]، ونحوه.

ثم انتقل إلى القبيح فقال:

ص: وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرًّا وَيُبْدَا قَبْلَهُ

ش: (وغير ما تم قبيح) اسمية، و(له) أى: وعنده، ونائب[(٨)] (يوقف) ضمير القارئ، وأصله: أوقفت القارئ عند كذا[(٩)] و(مضطرًّا) نصب على الحال، و (يبدا) فعلية معطوفة على (يوقف)، و(قبله) ظرف (يبدا).

أى: الوقف[(١٠)] القبيح ما لم يتم الكلام عنده، وهو الاضطرارى، ولا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة من انقطاع نَفَسٍ ونحوه؛ لعدم الفائدة أو لفساد المعنى، نحو الوقف على ﴿بِسْمِ﴾ [الفاتحة: ١]، وعلى ﴿الْحَمْدُ﴾ [٢]، و ﴿مَالِكِ﴾ [٤]، و﴿يَوْمِ﴾ [٤]، و ﴿إِيَّاكَ﴾ [٥]، و ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [٧]، و ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ [٧]، فكل هذا لا يتم عليه كلام[(١١)] ولا يفهم منه معنى. وقد يكون بعضه أقبح من بعض، كالوقف على [ما يخل بالمعنى][(١٢)]؛ نحو ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١] وكذلك ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ۘ وَالْمَوْتَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٦]، وأقبح من هذا ما يخل بالمعنى[(١٣)] ويؤدى إلى ما لا يليق: نحو الوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي﴾ [البقرة: ٢٥٨]، ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ

---

(١) ما بين المعقوفين ليس فى م.
(٢) سقط فى ز، م.
(٣) فى م، ص: أولى قالوا.
(٤) فى ص: تفهم.
(٥) سقط فى ز، م.
(٦) سقط فى ز.
(٧) سقط فى ز، ص.
(٨) فى ز، ص، م: وثابت.
(٩) فى م: كذا وكذا.
(١٠) فى م، ص: والوقف، وفى د: فالوقف.
(١١) فى م: الكلام.
(١٢) فى ز، د، ص: ما يحتمل المعنى.
(١٣) فى ز، د، ص: المعنى.

﴿مَثَلُ ٱلسَّوْءِ وَلِلَّهِ﴾ [النحل: ٦٠]، ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤] فالوقف على ذلك كله لا يجوز إلا اضطرارًا؛ لانقطاع النفس [ونحو ذلك][1] من عارض لا يمكنه الوصل معه.

تتمة: الابتداء لا يكون إلا اختياريًّا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه الضرورة[2]؛ فلا يجوز إلا بمستقل بالمعنى مُوفٍ بالمقصود، وهو فى أقسامه كالوقف، ويتفاوت تمامًا، وكفاية، وحسنًا، وقبحًا[3]؛ بحسب التمام وعدمه، وفساد المعنى وإحالته، نحو الوقف على: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] فإن الابتداء بالناس قبيح، فلو وقف على ﴿مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] كان الابتداء بـ ﴿يقول﴾ أحسن من الابتداء بـ ﴿من﴾، وكذا الوقف على ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٧] قبيح، والابتداء بـ ﴿الله﴾ أشد منعًا، وبـ ﴿ختم﴾ أقبح منهما. والوقف على ﴿بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ﴾ [البقرة: ١٢٠] ضرورة، والابتداء بما بعده[4] قبيح وكذا بما قبله، بل من أول الكلام.

[و] قد يكون الوقف حسنًا والابتداء به قبيحًا، نحو: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] الوقف عليه[5] حسن لتمام الكلام، والابتداء بـ ﴿وَإِيَّاكُمْ﴾ قبيح لفساد المعنى، وقد يكون الوقف قبيحًا والابتداء به جيد، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا﴾ [يس: ٥٢] للفصل[6] فى الوقف بين[7] المبتدأ وخبره والابتداء بها[8] كاف أو تام؛ لأنه وما بعده جملة مستأنفة [رد][9] بها قولهم. والله أعلم.

ص: وَلَيْسَ فِى الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ يَجِبْ ولا حَرَامٍ غَيْرَ مَا لَهُ سَبَبْ

ش: (فى القرآن)[10] خبر مقدم، و(وقف) اسم (ليس) و(من) زائدة للتوكيد و(يجب) صفة (وقف)، و (لا حرام) بالجر عطفًا[11] على محل (يجب)[12]؛ لأنه فى تقدير: ليس فى القرآن من وقف واجب ولا حرام، مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، و(غير) يجوز نصب رائها على الاستثناء وجرها على الإتباع، و(ما) يجوز أن تكون نكرة موصوفة و (له سبب) صفتها، و [يجوز أن تكون] موصولة فَصِلَتُهَا.

أى: ليس فى القرآن وقف واجب ولا حرام إلا ما حصل فيه سبب يوجب تحريمه كما

---

(١) سقط من ز.
(٢) فى د: ضرورة.
(٣) فى ز: وقبيحاً.
(٤) فى م: بعدهما.
(٥) فى م: على وإياكم.
(٦) فى ز: الفصل.
(٧) فى ز، م: على.
(٨) فى م، د: به.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م: الوقف.
(١١) فى ص: عطف.
(١٢) فى م، ص: وجب.

لو وقف على ﴿قَالُوٓاْ﴾، وابتدأ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] واعتقد ظاهره؛ فإن هذا الوقف حرام بسبب الاعتقاد، وأشار بهذا إلى ما اصطلح[١] السجاوندى[٢] على تسميته[٣] لازمًا، وعبر عنه بعضهم بالواجب، وليس معناه عنده أنه لو تركه أثم، وكذلك[٤] أكثر السجاوندى من قوله: لا، أى: لا تقف، فتوهم[٥] [بعض الناس أنه قبيح محرم الوقف عليه والابتداء بما بعده، وليس كذلك، بل هو من الحسن بحيث يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، فصار متبعو السجاوندى][٦] إذا اضطرهم النفس يتركون الوقف على الحسن الجائز ويعتمدون[٧] القبيح الممنوع، والصواب: أن الأول يتأكد استحباب الوقف عليه لبيان المعنى المقصود؛ لأنه لو وُصِلَ طرفاه لأوهم معنى غير مراد[٨]، ويجىء هذا فى التام والكافى، وربما يجىء فى الحسن.

فمن التام الوقف على قوله: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥]، والابتداء ﴿إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٦٥] ومنه ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] عند الجمهور وعلى ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] عند الآخرين.

وقوله: ﴿أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٣٢] والابتداء ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣] لئلا يوهم العطف وقوله: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ بغافر [الآية: ٦] [والابتداء: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ [غافر: ٧]؛ لئلا يوهم النعت][٩] وقوله: ﴿إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نُخْفِى وَمَا نُعْلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨] [والابتداء: ﴿وَمَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ﴾ [إبراهيم: ٣٨]؛ لئلا يوهم وصل ﴿ما﴾ وعطفها][١٠].

ومن الكافى الوقف على نحو: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] والابتداء ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ [٩] لئلا يوهم أن ﴿يُخَٰدِعُونَ﴾ حال، ونحو: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [البقرة: ٢١٢] والابتداء ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾ [البقرة: ٢١٢] لئلا يوهم الظرفية لـ ﴿وَيَسْخَرُونَ﴾، ونحو: ﴿تِلْكَ

---

(١) فى م: ما اصطلح عليه.

(٢) فى ز: السخاوى، وهو محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور، سراج الدين، أبو طاهر السجاوندى الحنفى. فقيه، مفسر، فرضى، حاسب. من آثاره: «السراجية» فى الفرائض، و «التجنيس» فى الحساب، و «عين المعانى فى تفسير السبع المثانى»، و«رسالة فى الجبر والمقابلة»، و«ذخائر النثار فى أخبار السيد المختار» ﷺ.

ينظر: الجواهر المضيئة (٢/ ١١٩)، ومعجم المؤلفين (١١/ ٣٢٢)، وهدية العارفين (٢/ ١٠٦)، وتاج التراجم (٥٧).

(٣) فى ص: عليه بتسميته.

(٤) فى ص: ولذلك.

(٥) فى د: وتوهم.

(٦) ما بين المعكوفين سقط فى م.

(٧) فى د: ويتعمدون.

(٨) فى م: مراده.

(٩) سقط من ز.

(١٠) سقط من ز.

﴿ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣] [والابتداء: ﴿مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾][١] [البقرة: ٢٥٣]؛ لئلا يوهم التنقيص للمفضل عليهم، ونحو: ﴿ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ﴾ [المائدة: ٧٣]؛ لئلا يوهم أن ما بعده من قولهم، ونحو: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَأۡخِرُونَ سَاعَةٗ﴾ [الأعراف: ٣٤] والابتداء ﴿وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] لئلا يوهم العطف على جواب الشرط، ونحو: ﴿خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ﴾ [القدر: ٣] والابتداء ﴿تَنَزَّلُ﴾ [القدر: ٤] لئلا يوهم الوصفية.

ومن الحسن: الوقف على نحو: ﴿مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعۡدِ مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، والابتداء ﴿إِذۡ قَالُواْ لِنَبِيّٖ لَّهُمُ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ لئلا يوهم أن العامل فيه ﴿أَلَمۡ تَرَ﴾ [البقرة: ٢٤٦]، ونحو: ﴿ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ﴾ [المائدة: ٢٧]، والابتداء ﴿إِذۡ قَرَّبَا﴾ [المائدة: ٢٧]، ونحو: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ﴾ [يونس: ٧١]، والابتداء ﴿إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِۦ﴾ [يونس: ٧١] كل ذلك ألزم السجاوندى الوقف عليه؛ لئلا يوهم أن العامل فى ﴿إِذۡ﴾ الفعل المتقدم، ونحو: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الفتح: ٩] والابتداء ﴿وَتُسَبِّحُوهُ﴾ [الفتح: ٩] فإن ضمير الأولَيْن عائد إلى النبى ﷺ والثالث إلى الله تعالى.

وأما الذى منعه السجاوندى، وهو القسم الثانى، فكثير منه[٢] يجوز الابتداء بما بعده، وأكثره يجوز الوقف عليه، وتوهم بعض تابعى السجاوندى أن منعه من الوقف على ذلك يقتضى أنه قبيح، أى: لا يحسن الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده؛ وليس كذلك، بل هو من الحسن، بحيث يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده، فصاروا لضرورة النفس يتركون الجائز ويتعمدون القبيح الممنوع، فيقفون على ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ﴾ [الفاتحة: ٧]، وعلى ﴿لِّلۡمُتَّقِينَ ٱلَّذِينَ﴾ [البقرة: ٢، ٣] وهو قبيح إجماعًا، ويتركون ﴿عليهم﴾، و ﴿للمتقين﴾ وحجتهم قول السجاوندى: لا. فليت شعرى لما منع الوقف عليهما؟! هل أجازه على ﴿غَيۡرِ﴾ وعلى ﴿ٱلَّذِينَ﴾؟ وفهم كلام السجاوندى على هذا فى غاية السقوط نقلًا وعقلًا، بل مراده بقوله: أى لا يوقف عليه على أن يبتدأ بما بعده كغيره من الأوقاف.

ومن المواضع التى منع السجاوندى الوقف عليها: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] وقد تقدم فيه جواز الثلاثة، ومنها ﴿يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣] وجوازه ظاهر، وقد روى عن ابن عباس أنه صلى الصبح فقرأ فى الأولى الفاتحة و ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١] إلى ﴿لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [٢] وفى الثانية[٣] إلى ﴿يُنفِقُونَ﴾ [٣]، وناهيك بالاقتداء بحبر القرآن. ومنها ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾ [البقرة: ١٠] قال: لأن الفاء للجزاء[٤]، ولو جعله من اللازم لكان ظاهرًا

---

(١) سقط من ز.
(٢) فى د: منهم.
(٣) فى ز، ص: وبالثانية.
(٤) فى م: للجواز.

على أن الجملة دعاء عليهم بزيادة المرض.

وقال جماعة من المفسرين والمقرئين ومنها ﴿فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة:١٨] قال: للعطف بـ ﴿أَوْ﴾ [البقرة:١٩]، وهى للتخيير ويزول[١] بالفصل[٢]، وفيه نظر لأنها لا تكون للتخيير إلا فى الأمر وما فى معناه لا فى الخبر، وجعله الدانى وغيره كافيًا أو تامًّا، و ﴿أَوْ﴾ للتفصيل أى: من الناظرين من يشبههم بحال[٣] ذوى[٤] صيب. ومنها ﴿إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [البقرة:٢٦] وجوزوا فيه الثلاثة، ومثل ذلك[٥] كثير[٦] فلا يغتر بكل ما فيه، بل يتبع[٧] الأصوب ويختار منه الأقرب. والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: قولهم: لا يجوز الوقف على المضاف، ولا على الفعل، ولا على [الفاعل][٨] ولا على المبتدأ، ولا على اسم «كان» [وأخواتها][٩] [وإن][١٠] وأخواتها، ولا على النعت، ولا على المعطوف عليه، ولا على القسم دون ما بعد الجميع، ولا على حرف دون ما دخل عليه إلى آخر ما ذكروه وبسطوه - إنما يريدون به الجواز الأدائى[١١]، وهو الذى يحسن فى القراءة ويروق فى التلاوة، ولم يريدوا أنه حرام ولا مكروه، ويوقف عليه للاضطرار إجماعًا، ثم[١٢] يعتمد فى الابتداء ما تقدم من العود إلى ما قبل فيبتدأ به[١٣]، اللهم إلا من يقصد بذلك تحريف المعنى عن مواضعه، وخلاف المعنى الذى أراد الله تعالى؛ فإنه يحرم [عليه][١٤] ذلك.

الثانى: ليس كل ما يتعسفه[١٥] بعض القراء ويتناوله بعض أهل الأهواء مما يقتضى[١٦] وقفًا أو ابتداء ينبغى أن يعتمد[١٧] الوقف [عليه][١٨]، بل ينبغى تحرى[١٩] المعنى الأتم والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على ﴿وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والابتداء ﴿مَوْلَىٰنَا﴾ [٢٨٦]، ونحو: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ﴾ [النساء: ٦٢] والابتداء ﴿بِٱللَّهِ﴾ [٦٢]، ونحو: ﴿يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣]، والابتداء ﴿بِٱللَّهِ﴾ [١٣]، ونحو: ﴿فَمَنْ حَجَّ

---

(١) فى ص: وتزول.
(٢) فى م: للفصل.
(٣) فى د: المستوقد منهم.
(٤) فى م: دون.
(٥) زاد فى د: فى قول السجاوندى.
(٦) زاد فى م: فى وقوف السجاوندى.
(٧) فى م: يمتع، وفى ص: تتبع.
(٨) فى د: الفاعل دون المفعول.
(٩) زيادة من د.
(١٠) سقط فى د.
(١١) فى ز: الأولى.
(١٢) فى م: جمعا.
(١٣) فى م: فيبدأ.
(١٤) سقط فى م.
(١٥) د: يتعسف.
(١٦) فى د: اقتضى.
(١٧) فى د، ص: يتعمد.
(١٨) سقط فى ص.
(١٩) فى ز: أن يجرى.

﴿ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ﴾ [البقرة: ١٥٨] [والابتداء ﴿عليه﴾ [٥٨]]، ونحو: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ وَكَانَ حَقًّا﴾ [والابتداء ﴿علينا﴾] [الروم: ٤٧]، ومن ذلك قول بعضهم: الوقف على ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ﴾ [الإنسان:١٨] أى عينًا مسماة معروفة، والابتداء ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [١٨] جملة طلبية، أى: اسأل طريقًا موصلة(١) إليها، وهذا مع ما فيه من التحريف يبطله إجماع المصاحف على أنه كلمة واحدة. ومن ذلك الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢] والابتداء ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [٢] ويرده قوله تعالى فى سورة السجدة ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [٢].

الثالث: يغتفر فى طول الفواصل والجمل والقصص المعترضة ونحو ذلك، وفى حال جمع القراءات وقراءة التحقيق والترتيل - ما لايغتفر فى غير ذلك، وربما أجيز الوقف والابتداء ببعض ما ذكر ولو كان لغير ذلك لم يبح. وهذا الذى يسميه السجاوندى المرخص ضرورة، ومثله بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا﴾(٢) [الذاريات: ٤٧]، والأولى تمثيله بنحو قوله [تعالى](٣): ﴿قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ونحو: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة:١٧٧]، ونحو: ﴿عَٰهَدُوا۟﴾ [البقرة:١٠٠]، ونحو كل من: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ. . .﴾ الآية [النساء: ٢٣]، ونحو كل من فواصل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] إلى آخر القصة، ونحو: ﴿هم فيها خالدون﴾ [البقرة:٢٥]، ونحو: كل من فواصل: ﴿وَٱلشَّمْسِ﴾ إلى(٤) ﴿من زكاها﴾ [الشمس:١-٩]، ونحو: ﴿لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرون: ٢] دون ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [١]. ونحو: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] دون ﴿أَحَدٌ﴾ [١] وأن كل [ذلك](٥) معمول(٦) ﴿قُلْ﴾ [١] ومن ثم كان المحققون يقدرون إعادة العامل أو عاملا آخر فيما طال.

الرابع: كما اغتفر الوقف لما ذكرنا قد لا يغتفر ولا يحسن فيما قصر من الجمل نحو: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ﴿وَءَاتَيْنَا عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [٨٧]؛ لقرب الوقف على ﴿بِٱلرُّسُلِ﴾ [٨٧]، وعلى ﴿ٱلْقُدُسِ﴾(٧) [٨٧] ونحو: ﴿مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ لقرب(٨) ﴿مَن تَشَآءُ﴾ [٢٦] الأولى، وأكثرهم لا يذكرها لقربها من الثانية، وكذلك(٩) لم يغتفر كثير الوقف على ﴿تَشَآءُ﴾ [٢٦] الثالثة لقربها من الرابعة ولم يرضه بعضهم لقربه من ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [٢٦].

---

(١) فى م: موصولة.
(٢) فى د: بناء.
(٣) زيادة من ص.
(٤) فى م: إلى قوله.
(٥) سقط فى ز، م.
(٦) فى ص: مقول قل.
(٧) فى م: بالقدس.
(٨) فى ز، د، ص: لقربه.
(٩) فى ص: ولذلك.

الخامس: قد يجيز بعض الوقف على حرف[١] وبعض الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما امتنع الوقف على الآخر، كمن أجاز الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢] فإنه لا يجيزه على ﴿فِيهِ﴾ [٢]، وكذا العكس، وكذا[٢] الوقف على ﴿مَثَلًا﴾ [٢٦] مع ﴿مَّا﴾ [٢٦] وعلى ﴿أَن يَكْتُبَ﴾ [٢٨٢] مع ﴿عَلَّمَهُ اللَّهُ﴾ [٢٨٢] وكـ ﴿وَقُودُ النَّارِ﴾ [آل عمران: ١٠] مع ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [١١]، وكذا ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] مع ﴿فِي الْعِلْمِ﴾ [٧]، وكذا ﴿مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٢٦]، مع ﴿سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦]، وكذا ﴿النَّادِمِينَ﴾ [٣٢] مع ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ [٣١] وأول من نبه على المراقبة الإمام أبو الفضل الرازى، أخذه من المراقبة فى العروض.

السادس: اختار الإمام نصر ومن تبعه أنه ربما يراعى فى الوقف الازدواج، فيوصل ما يجوز الوقف على نظيره لوجود شرط الوقف، لكنه يوصل من أجل ازدواجه، نحو: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤] مع ﴿وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ [١٣٤]، ونحو: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ...﴾ الآية [٢٠٣]، ونحو: ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ﴾ [الحج: ٦١]، ونحو: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ...﴾ الآية [فصلت: ٤٦].

السابع: لا بد من معرفة أصول مذاهب القراء فى الوقف والابتداء ليسلك القارئ لكل مذهبه، فروى عن نافع أنه كان يراعى محاسن الوقف والابتداء بحسب المعنى، وعن ابن كثير أنه كان يقول: إذا وقفت فى القرآن على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وعلى قوله: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] وعلى ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣] لم أبال بعدها وقفت أم لم أقف. وفيه دليل على أنه كان يقف حيث ينقطع نفسه، وروى عنه الرازى أنه كان يراعى الوقف على رءوس الآى مطلقًا ولا يتعمد فى أوساط الآى وقفًا سوى الثلاثة المتقدمة، وعن أبى عمرو أنه كان يتعمد [الوقف على] رءوس الآى ويقول: هو أحب إلى، وذكر عنه الخزاعى أنه كان يطلب حسن الابتداء، وذكر الخزاعى أن عاصمًا والكسائى كانا يطلقان الوقف من حيث يتم الكلام، واتفقت الرواة عن حمزة أنه كان يقف عند انقطاع النفس، فقيل: لأن قراءته التحقيق والمد الطويل فلا يبلغ نفس القارئ التام ولا الكافى[٣].

والأولى[٤]؛ لأن القرآن عنده كالسورة الواحدة فلم يتعمد[٥] وقفًا معينًا؛ ولذلك[٦] آثر[٧]

---

(١) فى م: حروف.
(٢) فى م: وعلى.
(٣) فى ص: والكافى.
(٤) أى: والتعليل الأولى: أن يقال.
(٥) فى م: يتعين.
(٦) فى ز: وكذلك.
(٧) فى م: أنه آثر.

وصل السورتين، فلو كان للتحقيق لآثر القطع.

وباقى القراء كانوا يراعون حسن الحالتين وقفًا وابتداء، حكاه عنهم الرازى والخزاعى وغيرهما. والله أعلم.

ص: وَفِيهِمَا رِعَايَةُ الرَّسْمِ اشْتُرِطْ وَالْقَطْعُ كَالْوَقْفِ وَبِالْآى شُرِطْ

ش: (رعاية الرسم) مبتدأ، (واشترط) خبره، ولم يؤنث[١] على حد قوله:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى . . . .

(وفيهما) يتعلق بـ (اشترط)، و(القطع كالوقف) اسمية، و(بالآى شرط) خبر لمبتدأ مقدر، أى والقطع شرط بالآى.

وهذا شروع فى الفرق بين الوقف والقطع[٢] والسكت، وقد كانت الثلاثة عند كثير من المتقدمين يريدون بها الوقف غالبًا، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين، فالقطع عندهم عبارة عن قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء، [فالقارئ به كالمعرض][٣] عن القراءة والمنتقل منها إلى غير القراءة، كالذى يقطع على حزب أو ورد أو عشر أو فى ركعة ثم يركع، أو نحو ذلك مما يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، ولا يكون إلا على رأس آية[٤]؛ لأن رءوس الآى فى نفسها مقاطع، قال أبو عبد الله بن أبى الهذيل التابعى الكبير: «إذ افتتح أحدكم آية يقرؤها فلا يقطعها حتى يتمها» وفى رواية عنه: «كانوا يكرهون أن يقرءوا بعض الآية ويدعوا[٥] بعضها» وقوله: «كانوا» يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك.

والوقف: قطع الصوت على آخر الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، إما[٦] بما يلى الحرف الموقوف عليه أو بما قبله كما تقدم، لا بنية الإعراض، وينبغى البسملة معه فى فواتح السور كما سيأتى، ويقع فى رءوس الآى وأوساطها، ولا يقع فى وسط كلمة[٧]، ولا فيما اتصل رسمًا، ولا بد من التنفس[٨] معه؛ فحصل بين الوقف والقطع اشتراك فى قطع الصوت زمنًا يتنفس فيه؛ فلهذا قال: (والقطع كالوقف)، ويفترقان فى أن القطع لا يكون إلا على رءوس الآى [بنية قطع القراءة عما بعدها][٩] بخلاف الوقف؛ فلذا قال: (وبالآى شرط).

---

(١) فى م: تؤنث.
(٢) فى ص: القطع والوقف.
(٣) فى د: فالقارئ كالمعرض به.
(٤) فى د: الآية.
(٥) فى م: وتدعون.
(٦) فى ص: أو.
(٧) فى م: الكلمة.
(٨) فى م: النفس.
(٩) سقط فى ز.

ثم ذكر السكت فقال:

ص: وَالسَّكْتُ مِنْ دُونِ تَنَفُّسٍ وَخُص بِذِى اتِّصَالٍ وَانْفِصَالٍ حَيْثُ نُص

ش: (والسكت) حاصل (من دون تنفس) اسمية، و (خص) فعل مجهول الفاعل(١)، ونائبه ضمير(٢) (السكت)، و(بذى) يتعلق بـ (خص)، وحيث ظرف معمول لـ (خص)، و(نص) جملة مضاف إليها.

أى: السكت عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس. وقد اختلفت ألفاظ الأئمة فى التعبير عنه مما يدل على طول السكت وقصره: فقال أصحاب سليم عنه عن حمزة فى السكت على الساكن قبل الهمز: سكتة يسيرة، وقال ابن سليم عن خلاد: لم يكن يسكت على السواكن كثيرًا، وقال الأشنانى: قصيرة، وقال قتيبة عن الكسائى: مختلسة بلا إشباع(٣)، وعن الأعشى: تسكت(٤) حتى تظن أنك قد نسيت ما بعد الحرف. وقال ابن غلبون: يسيرة، وقال مكى: خفيفة، وقال ابن شريح: رقيقة، وقال أبو العلاء: من غير قطع نفس، وقال الشاطبى: سكتًا مقللًا، وقال الدانى: لطيفة من غير قطع، وهذا لفظه أيضًا فى السكت بين السورتين فى «جامع البيان»، وقال [فيه](٥) ابن شريح [وابن الفحام](٦): سكتة خفيفة، [وقال أبو العز: يسيرة](٧)، وقال أبو محمد فى «المبهج»(٨): وقفة تؤذن بإسرارها، أى بإسرار البسملة، وهذا يدل على المهلة، وقال الشاطبى: دون تنفس.

فقد اجتمعت ألفاظهم على أن السكت زمنه دون زمن الوقف عادة، ولهم فى مقداره بحسب مذاهبهم فى التحقيق، والحدر(٩)، [والتوسط](١٠).

واختلفت(١١) آراء المتأخرين أيضًا [فى المراد بكونه](١٢) دون تنفس: فقال أبو شامة: المراد عدم الإطالة المؤذنة بالإعراض عن القراءة، وقال الجعبرى: المراد قطع الصوت زمنًا قليلًا أقصر من إخراج(١٣) النفس [لأنه إن طال صار وقفًا يوجب البسملة، وقال ابن بضحان: أى دون مهلة وليس المراد بالتنفس هنا إخراج النفس](١٤) بدليل أن القارئ إذا أخرج(١٥) نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع من ذلك؛ فدل على أن

---

(١) فى م: والفاعل.
(٢) فى م: ضمير مستكن للسكت.
(٣) فى ص: بالإشباع.
(٤) فى ص، د: يسكت.
(٥) سقطت من م.
(٦) سقطت من د.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: البهيج.
(٩) فى م: الحدر والتحقيق.
(١٠) سقطت من م.
(١١) فى م، د: واختلف.
(١٢) فى م: فى كونه.
(١٣) فى د، ص: زمن إخراج.
(١٤) سقط فى ز، م.
(١٥) فى د: خرج.

التنفس[١] هنا بمعنى المهلة، وقال ابن جبارة: يحتمل معنيين:

أحدهما: سكوت يقصد به الفصل بين السورتين لا السكوت الذى يقصد به القارئ التنفس.

الثانى[٢]: سكوت دون السكوت لأجل التنفس، أى أقصر منه، أى دونه فى المنزلة والقصر. [قال][٣]: [لكن لا يحتاج إذا حمل الكلام على هذا المعنى أن يعلم مقدار السكوت لأجل التنفس حتى يجعل هذا دونه فى القصر قال][٤] ويعلم ذلك بالعادة وعرف القراء.

قال الناظم: والصواب حمل «دون» على معنى «غير» كما دلت عليه نصوص المتقدمين من[٥] أن السكت لا يكون إلا مع [عدم][٦] التنفس، سواء قل[٧] زمنه أم[٨] كثر، وإن حمله على معنى «قل» خطأ.

[قال][٩]: وإنما كان هذا صوابًا لوجوه[١٠]:

أحدها: ما تقدم [عن الأعشى][١١]: حتى تظن أنك نسيت، وهذا صريح فى أن زمنه أكثر من زمن إخراج النفس.

ثانيها: قول صاحب «المبهج»[١٢]: سكتة تؤذن بإسرار[١٣] البسملة، وهو أكثر من إخراج النفس.

ثالثها: أن التنفس على الساكن [فى نحو: «الأرض»][١٤] و«قرأت» ممنوع اتفاقًا، كما لا يجوز فى نحو: «الخالق» و«البارئ» لامتناع التنفس[١٥] وسط الكلمة إجماعًا.

وأما استدلال الجعبرى[١٦] بأن القارئ إذا أخرج نفسه مع السكت بدون مهلة لم يمنع[١٧] من ذلك، فليس مطلقًا؛ لأنه إن أراد السكت منع إجماعًا؛ إذ [لا يجوز وسط][١٨] الكلمة إجماعًا كما تقدم، أو بين السورتين؛ لأن كلامه فيه جاز باعتبار أن أواخر

---

(١) فى م: النفس.
(٢) فى م: والمراد الثانى، وفى د: ويحتمل أن يراد به.
(٣) سقط فى م.
(٤) سقط فى ز، م.
(٥) فى ص: مع.
(٦) سقطت من ز.
(٧) فى ز: أقل.
(٨) فى م: أو.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م: بالوجوه.
(١١) سقطت من م.
(١٢) فى ز: البهجة.
(١٣) فى ز، م: بإخراج.
(١٤) فى م: نحو فى الأرض.
(١٥) فى د: النفس.
(١٦) فى د: ابن بضحان.
(١٧) فى د: يمتنع.
(١٨) فى م: لا يجوزه فى وسط.

السورة فى نفسها تمام، يجوز القطع عليها والوقف؛ فلا محذور من التنفس عليها[١]، نعم، لا يخرج وجه السكت مع التنفس، فلو تنفس القارئ آخر سورة لصاحب السكت أو على ﴿عِوَجًا﴾ [الكهف: ١] و﴿مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢] لحفص بلا مهلة لم يكن ساكتًا ولا واقفًا؛ إذ السكت لا يكون معه تنفس، والوقف يشترط فيه التنفس مع المهلة. والله أعلم.

وقوله: (وخص بذى اتصال) يعنى: أن السكت[٢] مقيد بالسماع والنقل، سواء كان الساكن المسكوت عليه متصلًا بما بعده - أى فى كلمة - أم منفصلًا، أى فى كلمتين، نحو: «قرآن»، و«من آمن» ومنه أواخر السور، فلا يجوز إلا فيما صحت الرواية به بمعنى[٣] مقصود لذاته، [وهذا هو الصحيح][٤]، وحكى ابن سعدان[٥] عن أبى عمرو، والرازى[٦] عن ابن مجاهد[٧] أنه جائز فى رءوس الآى مطلقًا حالة الوصل لقصد البيان. وحمل بعضهم الحديث الوارد عن أم سلمة[٨] كان النبى ﷺ يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] ثم يقف...» الحديث[٩] على ذلك [وإذا صح حمل ذلك جاز فلهذا جزم أولًا بقوله: «وخص بذى اتصال» وقيد الانفصال بموضع النص][١٠]. والله أعلم.

ص: وَالْآنَ حِينُ الْأَخْذِ فِى الْمُرَادِ وَاللهُ حَسْبِى وَهُوَ اعْتِمَادِى

ش: (الآن) اسم للزمن الحاضر مبتدأ، و(حين الأخذ) خبره) و (فى المراد) يتعلق بـ (الأخذ)، و (الله حسبى)[١١] اسمية، و (هو اعتمادى) كذلك، وهى معطوفة على الأولى، ويجوز عطفها على (حسبى) فلا محل لها على الأول، ومحلها رفع على الثانى.

أى: وهذا الوقت وقت الشروع فى المقصود من هذه القصيدة؛ لأن ما توقف عليه المقصود قد [ذكرته وفرغت][١٢] منه؛ فلم يبق إلا الشروع فى المقصود، والله تعالى كافٍ عن[١٣] جميع الأمور لا أحتاج معه إلى غيره، وهو اعتمادى لا أعتمد على غيره فى جميع أمورى، فهو الذى بيده اليسر والعسر، عليه توكلت وإليه أنيب.

---

(١) فى م: أو تنفس عليها.
(٢) فى م، ص: الصحيح أن السكت.
(٣) فى د، ص، ع: لمعنى.
(٤) سقطت من م.
(٥) وهو محمد بن سعدان الكوفى، أبو جعفر: نحوى مقرئ ضرير. له كتب فى النحو والقراءات، منها «الجامع» و«المجرد» وغيرهما توفى سنة ٢٣١هـ. ينظر: الأعلام (٦/١٣٧- ٧٦٥).
(٦) فى م: أبو عمرو الرازى، وفى د: أبو عمرو، والخزاعى.
(٧) فى د، ص: عن مجاهد.
(٨) فى د، ص: قول أم سلمة.
(٩) تقدم.
(١٠) سقط فى ز.
(١١) فى م: من باب عطف الفعل على اسم يشبهه.
(١٢) فى ز: ذكره وفرغ.
(١٣) فى ص: فى.

بابُ الاستعاذة

الباب: مايتوصل للشيء منه(١)، وهو خبر مبتدأ محذوف(٢) أى: هذا باب الاستعاذة، وعليه كان المتقدمون.

والإضافة إما بمعنى [«فى»، أو](٣) اللام التى للاستحقاق؛ كقولهم: (جَلُّ الفرس)، وكذا فى كل باب، وحذف المتوسطون المبتدأ، والمتأخرون بين حذف المضاف [وحذف](٤) المضاف إليه. والاستعاذة: طلب العوذ، مصدر استعاذ بالله: طلب عصمته، من: عاذ [يعوذ](٥) عَوْذًا [وعياذًا](٦) وعياذة(٧)، وقدمها وضعًا؛ لتقدمها حكمًا.

---

(١) فى م: منه للشىء.
(٢) فى د: حذف.
(٣) سقط فى م.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى د، ز، ص.
(٦) سقط فى د.
(٧) قال ابن منظور فى اللسان (عوذ): عاذ به يعوذ عوذا و عياذا و معاذا: لاذ به ولجأ إليه واعتصم، ومعاذ الله أى عياذا بالله قال الله عز وجل: ﴿مَعَاذَ ٱللَّهِ أَن نَّأْخُذَ إِلَّا مَن وَجَدْنَا مَتَٰعَنَا عِندَهُۥٓ﴾ أى: نعوذ بالله معاذا أن نأخذ غير الجانى بجنايته؛ نصبه على المصدر الذى أريد به الفعل. وروى عن النبى ﷺ أنه تزوج امرأة من العرب، فلما أدخلت عليه قالت: أعوذ بالله منك، فقال: لقد عذت بمعاذ، فالحقى بأهلك، والمعاذ فى هذا الحديث: الذى يعاذ به، والمعاذ بالله المصدر والمكان والزمان: أى قد لجأت إلى ملجأ، ولذت بملاذ، والله عز وجل معاذ من عاذ به، وملجأ من لجأ إليه، والملاذ: مثل المعاذ، وهو عياذى: أى ملجئى، وعذت بفلان واستعذت به: أى لجأت إليه، وقولهم: معاذ الله: أى أعوذ بالله معاذا؛ بجعله بدلا من اللفظ بالفعل لأنه مصدر، وإن كان غير مستعمل، مثل سبحان، ويقال أيضا: معاذة الله، ومعاذ وجه الله، ومعاذة وجه الله، وهو مثل: المعنى والمعناة والمأتى والمأتاة، وأعذت غيرى به، وعوذته به: بمعنى. قال سيبويه: وقالوا: عائذا بالله من شرها؛ فوضعوا الاسم موضع المصدر. قال عبد الله السهمى:

ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا … وعائذا بك أن يغلوا فيطغونى

قال الأزهرى: يقال: «اللهم عائذا بك من كل سوء»: أى أعوذ بك عائذا. وفى الحديث: «عائذ بالله من النار»: أى أنا عائذ ومتعوذ، كما يقال مستجير بالله، فجعل الفاعل موضع المفعول، كقولهم: «سر كاتم»، و «ماء دافق». ومن رواه عائذا بالنصب، جعل الفاعل موضع المصدر، وهو العياذ. وطير عياذ، وعوذ: عائذة بجبل وغيره مما يمنعها. قال بخدج - يهجو أبا نخيلة -:

لاقى النخيلات حناذا محنذا … شرا وشلا للأعادى مشقذا

وقافيات عارمات شمذا … كالطير ينجون عياذا عوذا

كرر مبالغة، فقال: عياذا عوذا. وقد يكون «عياذا» هنا مصدرا. وتعوذ بالله واستعاذ، فأعاذه وعوذه. وعوذ بالله منك: أى أعوذ بالله منك. قال قال الشاعر:

قالت وفيها حيدة وذعر … عوذ بربى منكم وحجر

قال: وتقول العرب للشىء ينكرونه والأمر يهابونه: حجرا: أى دفعا، وهو استعاذة من الأمر. وما تركت فلانا إلا عوذا منه - بالتحريك - وعوذا منه: أى كراهة. ويقال: أفلت فلان من فلان =

ص: وقُـل أَعُـوذُ إنْ أَردتَ تَـقْـرا كَـالـنَّـحْـل جَـهْـرًا لِجَـمِـيـعِ الْقُـرَّا

ش: الواو للاستئناف، و(قل) فعل أمر، وهو مبنى على ما يجزم به مضارعه، و(أعوذ) مضارع[1] مرفوع إما لتجرده من الناصب والجازم، وهو مذهب الكوفيين [وهو][2] الصحيح، أو لحلوله محل الاسم، وهو[3] مذهب البصريين.

ولا فاعل له هنا؛ لأن المراد منه لفظه وهو مفعول (قل)، والجملة إما جواب [(إن)][4]، أو دليله [أى: إذا أردت قراءة القرآن وقتًا ما فاقرأ قبل القراءة الاستعاذة لجميع القراء واجهر بها أو أى شىء قرأت من ابتداء سورة أو آية أو بعضهما][5] على خلاف، وعليهما فلا محل لها؛ لعدم اقترانها بالفاء، أو بـ«إذا» على الأول، ولاستئنافها على الثانى.

(وأردت): قصدت، فعل الشرط، و(تقرا) مفعوله؛ فيلزم تقدير (إن)، ويجوز نصبه؛ كقول طرفة:

ألا أيـهـذا الـزاجـرى أحـضـر الـوغـى ....[6]

= عوذا، إذا خوفه ولم يضربه، أو ضربه وهو يريد قتله فلم يقتله. وقال الليث: يقال فلان عوذ لك: أى ملجأ. وفى الحديث: «إنما قالها تعوذا»: أى إنما أقر بالشهادة لاجئا إليها ومعتصما بها؛ ليدفع عنه القتل، وليس بمخلص فى إسلامه. وفى حديث حذيفة: «تعرض الفتن على القلوب عرض الحصير عودا عودا. قال ابن الأثير: وروى بالذال المعجمة، كأنه استعاذ من الفتن. وفى التنزيل: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ معناه: إذا أردت قراءة القرآن، فقل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ووسوسته. والعوذة والمعاذة والتعويذ: الرقية يرقى بها الإنسان من فزع أو جنون؛ لأنه يعاذ بها. وقد عوذه - يقال: عوذت فلانا بالله وأسمائه وبالمعوذتين - إذا قلت: أعيذك بالله وأسمائه من كل ذى شر وكل داء وحاسد وعين.

(١) فى م: فعل مضارع. (٢) سقط فى ز.
(٣) فى م، د: فهو. (٤) سقط فى د.
(٥) سقط فى د، ز، م.
(٦) صدر بيت، وعجزه:

.... وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

استشهد بهذا البيت على نعت «أى» باسم الإشارة، ثم نعت اسم الإشارة بالاسم المحلى بالألف واللام، وهذا هو الغالب إذا نعت «أى» باسم الإشارة (شذور الذهب-١٩٩).

وفى البيت شاهد آخر: وهو انتصاب الفعل المضارع الذى هو قوله: «أحضر» بأن المصدرية المحذوفة، وذلك عند من روى هذا الفعل بالنصب وهم الكوفيون، والذى سهل النصب مع الحذف ذكر «أن» فى المعطوف وهو قوله: «وأن أشهد اللذات»، ونظيره: «تَسْمَعَ بِالْمُعَيْدِى خَيْرٌ من أن تراه» بنصب «تسمع»، ويستدلون بقراءة عبد الله بن مسعود: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣] فنصب «تعبدوا» بأن مقدرة؛ لأن التقدير فيه: ألا تعبدوا إلا الله، فحذف «أن» وأعملها مع الحذف؛ فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف، وكذلك الشاهد فى البيت على رواية النصب.

فأما البصريون فيروون البيت برفع «أحضر» ؛ لأنهم لا يجيزون أن ينتصب الفعل المضارع بحرف =

و(كالنحل) إما حال فاعل (قل) فيتعلق بواجب الحذف، أى: قل هذا اللفظ حال كونك مكملًا له كلفظ النحل، أو من (أعوذ)، أو صفة مصدر حذف.

وجهرًا: [مصدر «جهر»][(١)] أى: قل هذا اللفظ قولًا ذا جهر، أو حال فاعل (قل) وحذف مفعول «تقرأ»[(٢)]؛ لأنه لم يتعلق بذكره غرض؛ إذ المراد: تقرأ آية أو سورة [أو أعم][(٣)]، وليس من استعمال المشترك فى مفهوميه. ونبه بـ (إن) أردت[(٤)] تقرأ على تقديم[(٥)] الاستعاذة على القراءة، أى: قل: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، لجميع القراء جهرًا إن أردت قراءة ما[(٦)].

= محذوف؛ لأن نواصب المضارع عوامل ضعيفة لا تعمل إلا وهى مذكورة، والذى يدل على ذلك أنَّ «أنَّ» المشددة لا تعمل مع الحذف؛ فـ «أنْ» الخفيفة أولى ألا تعمل، وذلك لوجهين:

أحدهما: أنّ «أنَّ» المشددة من عوامل الأسماء، و «أنْ» الخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وإذا كانت «أنَّ» المشددة لا تعمل مع الحذف وهى الأقوى، فألّا تعمل «أن» الخفيفة مع الحذف وهى الأضعف - من طريق الأولى. والثانى: أنّ «أنْ» الخفيفة إنما عملت النصب؛ لأنها أشبهت «أنّ» المشددة، وإذا كان الأصلُ المشبهُ به لا ينصب مع الحذف فالفرع المشبه أولى ألا ينصب مع الحذف؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز. وبقية خلاف البصريين والكوفيين فى الانتصاف (٢/ ٣٢٧).

قال الأعلم الشنتمرى: وعند سيبويه رفع «أحضر» ؛ لحذف الناصب وتعرِّيه منه، والمعنى: لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار «أن» ضرورة وهو مذهب الكوفيين (الكتاب: ٣/ ٩٩).

أما ابن يعيش فيستشهد بالبيت على اطراد حذف «أن» وإرادتها، والمراد: أن أحضر الوغى، فلما حذف «أن» ارتفع الفعل وإن كانت مرادة (شرح المفصل: ٤/ ٢٨).

وأما ابن هشام فيرى حذف «أن» وارتفاع الفعل مع من رفع «أحضر» (مغنى اللبيب: ٢/ ٣٨٣).

قال الفارسى: روى ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من العرب من يقول: ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى، بنصب «أحضر» على إضمار «أن»، وهذا قبيح؛ ألا ترى أن «أن» لا تكاد تعمل مضمرة حتى يثبت منها عوض نحو الفاء أو الواو أو تعطف على اسم. المسائل العسكريات.

ينظر: شواهد سيبويه (١/ ٤٥٢)، الفراء (٣/ ٢٦٥)، المقتضب (٢/ ٨٥، ١٣٦)، مجالس ثعلب (٣١٧)، الصاحبى (١٣٢، ٢٣٣) سر صناعة الإعراب (١/ ٢٨٦)، الإنصاف (٥٦٠)، العين (٤/ ٤٠٢)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (١٩٢)، ديوان طرفة، شرح القصائد العشر (١٣٢)، والمحتسب (٢/ ٣٣٨)، شذور الذهب (١٥٣)، أمالى ابن الشجرى (١/ ٨٣)، شرح المفصل (٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٨/ ٥٢)، المغنى (٤٢٩، ٧١٣)، وابن عقيل (٢/ ١٢٨)، والهمع (١/ ٥، ١٧٥، ٢/ ١٧)، والدرر (١/ ٣، ١٥٢، ٢/ ١٢)، شرح أبيات المغنى (٥/ ٥٨، ٦/ ٣٠٥).

(١) سقط فى م.

(٢) فى ص: يقرأ.

(٣) سقط فى د، ص.

(٤) فى ص: أو تقدر أردت.

(٥) فى د، ص: على تقدير.

(٦) وفى د، ص: أى إن أردت قراءة القرآن وقتًا ما فاقرأ قبل القراءة الاستعاذة لجميع القراءة واجهر بها، أو أى شىء قرأت من ابتداء سورة أو آية أو بعضها أو أعم.

وقد ذكر فى هذا [البيت][(١)] حكم الاستعاذة، والكلام عليها من وجوه:

الأول: فى محلها.

وهو قبل القراءة اتفاقًا.

وأما قول الهذلى فى (كامله): قال حمزة فى رواية [ابن][(٢)] قلوقا: «إنما يتعوذ بعد الفراغ»، وبه قال [أبو][(٣)] حاتم، فلا دليل فيه؛ لأن رواية ابن قلوقا عن حمزة منقطعة فى «الكامل» لا يصح إسنادها، وكل من ذكر هذه الرواية [عنه][(٤)] كالدانى والهمذانى، وابن سوار، وغيرهم لم يذكروا ذلك؛ ولذا[(٥)] لم يذكر أحد عن أبى حاتم ما ذكره الهذلى، ولا دليل لهم فى الآية[(٦)]؛ لجريانها[(٧)] على ألسنة العرب وعرفهم[(٨)]؛ لأن تقديرها: إذا أردت القراءة؛ كقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المائدة: ٦]؛ وكالحديث: «مَنْ أَتَى الجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»[(٩)]، وأيضًا فالمعنى الذى شرعت له يقتضى تقدمها، وهو الالتجاء إلى الله تعالى

---

(١) سقط فى م.

(٢) سقط فى ص.

(٣) سقط فى ز، م.

(٤) سقط فى م.

(٥) فى م، د: وكذا.

(٦) يعنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]؛ حيث دلت هذه الآية على أن قراءة القرآن شرط، وذكر الاستعاذة جزاء، والجزاء متأخر عن الشرط؛ فوجب أن تكون الاستعاذة متأخرة عن القراءة.

وقد قيل فى تأييد هذا الاستدلال: إن هذا موافق لما فى العقل؛ لأن من قرأ القرآن، فقد استوجب الثواب العظيم، فربما يداخله العجب؛ فيسقط ذلك الثواب؛ لقوله - عليه الصلاة والسلام -: «ثلاث مهلكات...»، وذكر منها إعجاب المرء بنفسه؛ فلهذا السبب أمره الله - تعالى - بأن يستعيذ من الشيطان؛ لئلا يحمله الشيطان بعد القراءة على عمل محبط ثوابَ تلك الطاعة.

قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد من قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرءان فاستعذ بالله﴾ أى: إذا أردت قراءة القرآن؛ كما فى قوله تعالى: ﴿إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا﴾ [المائدة: ٦]

والمعنى: إذا أردتم القيام فتوضئوا؛ لأنه لم يقل: فإذا صليتم فاغسلوا، فيكون نظير قوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ وإن سلمنا كون هذه الآية نظير تلك.

فنقول: نعم، إذا قام يغسل عقيب قيامه إلى الصلاة؛ لأن الأمر إنما ورد بالغسل عقيب قيامه، وأيضًا: فالإجماع دل على ترك هذا الظاهر، وإذا ترك الظاهر فى موضع لدليل، فإنه لا يوجب تركه فى سائر المواضع لغير دليل. ينظر اللباب (١/ ٨٢، ٨٣).

(٧) فى م: بجريانها.

(٨) فى ص: وغيرهم عرفهم.

(٩) قال جمهور الفقهاء: إن قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ﴾ يحتمل أن يكون المراد منه: إذا أردت، وإذا ثبت الاحتمال، وجب حمل اللفظ عليه؛ توفيقًا بين الآية وبين الخبر المروى عن جبير ابن مطعم - رضى الله عنه - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - حين افتتح الصلاة قال: «الله أكبر كبيرًا: ثلاث مرات، والحمد لله كثيرًا: ثلاث مرات، وسبحان الله بكرة وأصيلا: ثلاث مرات، ثم قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه». والحديث أخرجه البخارى (٣/ ٥٩) =

والاعتصام بجانبه من خطل أو خلل يطرأ فى القراءة أو غيرها، والإقرار[١] له بالمعذرة، واعتراف[٢] العبد بالضعف والعجز عن هذا العدو الذى لا يقدر على دفعه إلا الله تعالى.

الثانى: فى صفتها.

والمختار لجميع القراء: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، بل حكى الأستاذ أبو طاهر ابن سوار وأبو العز وغيرهما الاتفاق على ذلك، بل قال السخاوى: هو الذى عليه إجماع الأمة. وفى دعواهما[٣] نظر، ولعلهما أرادا المختار؛ فقد ورد غير ذلك[٤]. أما (أعوذ) فنقل عن حمزة: «أعوذ» و«نستعيذ» و«استعذت» ولا يصح؛ لما سيأتى[٥]، واختاره

= كتاب الجمعة باب الخطبة على المنبر (٩١٩) ومسلم (٢/ ٥٧٩) كتاب الجمعة (٨٤٤/٢) وأحمد (١/ ٣٣٠، ٢/ ٩) والترمذى (١/ ٥٠٢) كتاب الجمعة باب ما جاء فى الاغتسال يوم الجمعة (٤٩٢)، (٤٩٣) والنسائى (٣/ ١٠٥) كتاب الجمعة باب حض الإمام فى خطبته على الغسل يوم الجمعة، وابن خزيمة (١٧٤٩)، وابن الجارود (٢٨٣) والطحاوى فى شرح المعانى (١/ ١١٥) والبيهقى (١/ ٢٩٣).

(١) فى م: وإقرار. (٢) فى ز: والاعتراف.

(٣) فى م: دعواها.

(٤) اختلف الناس فى لفظ الاستعاذة قال فى شرح التيسير: حكى المصريون عن ورش: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم».

وقد حكى هذا عن قنبل أيضًا. وروى عن نافع، وابن عامر والكسائى: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم». وروى عن حفص: «أعوذ بالله العظيم السميع العليم من الشيطان الرجيم».

وعن حمزة: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

وعنه أيضًا: «أعوذ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم».

وعن بعضهم أنه اختار للجماعة: «أعوذ بالله القوى من الشيطان الغوى».

وحكى أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - كان يتعوذ بهذا التعوذ الأخير.

وذكر الحافظ فى «جامع البيان» أن الرواية فى الاستعاذة قبل القراءة وردت عن النبى ﷺ بلفظين:

أحدهما: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم». روى ذلك جبير بن مطعم.

والثانى: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم».

روى ذلك عنه أبو سعيد الخدرى.

قال: وروى أبو روق، عن الضحاك، عن ابن عباس أنه قال: «أول ما نزل جبريل على النبى ﷺ علمه الاستعاذة - قال: «يا محمد؛ قل: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم» ثم قال: «قل: بسم الله الرحمن الرحيم».

قال الحافظ: وعلى استعمال هذين اللفظين عامة أهل الأداء من أهل الحرمين، والعراقيْن، والشام، فأما أهل مصر، وسائر أهل المغرب فاستعمال أكثر أهل الأداء منهم لفظ ثالث وهو: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم».

ثم رجح التعوذ الأول، وعليه عول رغبة فى «التيسير» فقال: اعلم أن المستعمل عند الحُذَّاق من أهل الأداء فى لفظها: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» دون غيره.

وهذا التعوذ هو المختار - أيضا - عند الشيخ أبى محمد مكى، وعند الإمام أبى عبد الله بن شريح.

(٥) فى م: كما سيأتى.

صاحب «الهداية» من الحنفية.

قال: لمطابقة لفظ القرآن، يعنى ﴿فاستعذ﴾ [النحل: ٩٨].

ويؤخذ من هذا التعليل: أنه لايجزئ عنده إلا «أستعيذ» وفيه نظر، بل لا يجزئ «أستعيذ».

والدليل عليه أن السين والتاء شأنهما الدلالة على الطلب إيذانًا بطلب التعوذ؛ فمعنى «استعذ بالله»: اطلب من الله أن يعيذك. فامتثال الأمر [قولك][(١)]: «أعوذ»؛ لأن قائله متعوذ ومستعيذ، قد عاذ والتجأ، وقائل: «أستعيذ» طالب العياذ لا متعوذ، كـ«أستخير» [الله][(٢)]، أى: أطلب خيرته، وكذلك [أستغفره][(٣)] وأستقيله، فدخلت [استعِذْ][(٤)] على الأمر إيذانًا بطلب هذا المعنى من المعاذ به، فإذا قال المأمور: (أعوذ) فقد امتثل ما طلب منه؛ فإن المطلوب منه نفس الاعتصام، وفرق بينه وبين طلب الاعتصام، فلما كان المستعيذ هاربًا ملتجئًا معتصمًا بالله أتى بالفعل الدال على ذلك[(٥)]، فتأمله.

فإن قلت: فما تقول فى الحديث الذى رواه أبو جعفر الطبرى بسنده إلى ابن عباس[(٦)] قال: أول ما نزل جبريل على النبى ﷺ قال: «يَا مُحَمَّدُ اسْتَعِذْ»[(٧)].

قال: «أَسْتَعِيذُ بِالسَّمِيعِ العَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ[(٨)]».

فالجواب: أن التمسك به يتوقف على صحته، وقد قال الحافظ أبو الفداء[(٩)] إسماعيل ابن كثير: «فى إسناده ضعف وانقطاع». انتهى.

ومع ذلك فإن الدانى[(١٠)] رواه على الصواب عن ابن عباس: أن جبريل قال: «يَامُحَمَّدُ قُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ».

والحاصل أن المروى عن النبى ﷺ فى جميع تعوذاته: أعوذ، وهو الذى أمره الله به وعلمه له فقال: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ﴾ [المؤمنون: ٩٧]، ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ [الناس: ١]، وقال تعالى عن موسى: ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿وَإِنِّى عُذْتُ بِرَبِّى وَرَبِّكُمْ أَن تَرْجُمُونِ﴾ [الدخان: ٢٠]، وقال سيد البشر: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ

---

(١) سقط فى م.
(٢) سقط فى ص.
(٣) سقط فى م.
(٤) سقط فى د، ز، ص.
(٥) فى د، ص: على طلب ذلك.
(٦) فى م: إلى أن قال.
(٧) فى م: فقال: يا محمد استعذ بالسميع العليم.
(٨) أخرجه الطبرى فى تفسيره (١/ ٧٧) (١٣٧).
(٩) فى م، ص: أبو العز.
(١٠) فى م: ومن ذلك قال الدانى، وفى د: ومع ذلك أن الدانى.

فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ . . . الحديث[(١)]».

ولم يقل: أستعيذ، ولا أصْرح فى بيان الآية من هذا.

وأما «بالله» فجاء عن ابن سيرين [أعوذ][(٢)] بالسميع العليم. قيل: وعن حمزة.

وأما «الرجيم» ففى «كامل[(٣)] الهذلى» «أعوذ بالله القادر من الشيطان الغادر».

وعن أبى السمال[(٤)]: «أعوذ بالله القوى من الشيطان الغوى».

الثالث: فى الجهر[(٥)] بها والإخفاء[(٦)].

والمختار: الجهر بها عند جميع القراء، إلا ما سنذكر[(٧)] عن حمزة، وفى كل حال من أحوال القراءة.

قال[(٨)] الدانى: لا أعلم خلافًا فى الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن، وعند ابتداء كل قارئ لعرض[(٩)] أو تدريس أو تلقين، وفى جميع القرآن، إلا ما جاء[(١٠)] عن حمزة ونافع.

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٤١٢) كتاب: المساجد، باب: ما يستعاذ منه فى الصلاة، الحديث (١٣٠/ ٥٨٨)، وأحمد (٢/ ٢٣٧)، والدارمى (١/ ٣١٠) كتاب: الطهارة، باب: الدعاء بعد التشهد، وأبو داود (١/ ٦٠١) كتاب: الصلاة، باب: ما يقول بعد التشهد، الحديث (٩٨٣)، والنسائى (٣/ ٥٨) كتاب: السهو، باب: التعوذ فى الصلاة، وابن ماجه (١/ ٢٩٤) كتاب: إقامة الصلاة، باب: ما يقال فى التشهد، الحديث (٩٠٩)، وابن الجارود: كتاب: الصلاة، باب: فى التشهد، الحديث (٢٠٧)، والبيهقى (٢/ ١٥٤) كتاب: الصلاة، باب: ما يستحب له ألا يقصر عنه من الدعاء، وأبو عوانة (٢/ ٢٣٥)، وأبو نعيم فى الحلية (٦/ ٧٩)، وابن حبان (١٩٥٨)، وأبو يعلى (١٠/ ٥١٥) رقم (٦١٣٣)، من حديث أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليتعوذ بالله من أربع، من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجّال».

وأخرجه مسلم (١/ ٤١٤) كتاب: المساجد، باب: ما يستعاذ منه فى الصلاة، رقم (١٣٢/ ٥٨٨)، والنسائى (٨/ ٢٧٧ - ٢٨٨) كتاب: الاستعاذة من عذاب الله.

والحميدى: (٢/ ٤٣٢) رقم (٩٨٢)، وأحمد (١/ ٢٥٨)، والحاكم (١/ ٥٣٣)، وأبو يعلى (١١/ ١٦٨) رقم (٦٢٧٩)، من طريق أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ: «عوذوا بالله من عذاب القبر، عوذوا بالله من فتنة المسيح الدجال، عوذوا بالله من فتنة المحيا والممات. وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبى بإخراج مسلم له.

(٢) زيادة من ز.

(٣) فى م: كلام.

(٤) فى ز: أبو السماك.

(٥) زاد فى م: فى كل حال.

(٦) وأيهما فعل من الجهر والإخفاء، فهو جائز؛ فقد روى أن عبد الله بن عمر - رضى الله تعالى عنهما - لما قرأ، أسر بالتعويذ.

وعن أبى هريرة - رضى الله تعالى عنه -: أنه جهر به، ذكره الشافعى - رحمه الله تعالى - فى «الأم»، ثم قال: فإن جهر به جاز، وإن أسر به جاز ينظر اللباب (١/ ٨٨).

(٧) فى م، ص، د: سيذكر.

(٨) فى د: فقال.

(٩) فى ص: لغرض.

(١٠) فى م: ما روى.

ثم روى عن ابن المسيبى[١] أنه قال: ما كنا نستعيذ ألبتة.

وروى عن نافع[٢] أنه كان يجهر بالتسمية، ويخفى الاستعاذة عند افتتاح السور ورءوس الآى[٣].

[ثم][٤] قال المصنف: وقد صح إخفاء[٥] التعوذ من رواية المسيبى. وسيأتى عن حمزة[٦].

واعلم أن فى البيت[٧] أربع مسائل: حكم الاستعاذة، وابتداؤها بـ «أعوذ»، وكونها كالنحل، [وجهرًا][٨].

فقوله[٩]: (لجميع القراء) إما حال من (أعوذ)، أى: قل هذا اللفظ لجميع القراء؛ لقول المصنف فى «نشره»: نقل عن حمزة: أستعيذ، ولايصح؛ فيكون إجماعًا، أو متعلق بـ«جهرًا» ثم استثنى حمزة، وهو صريح كلام الدانى، ولما[١٠] صح عنده [إخفاء][١١] الاستعاذة عن نافع لم يستثنه، أو بـ (كالنحل) تبعًا للسخاوى وغيره، وهو أبعدها؛ لتجويزه [الزيادة][١٢] والتغيير، والأولى أن يكون المراد: قل التعوذ ابتداء لجميع القراء؛ لأنه طعن فيما روى عن حمزة وأبى حاتم.

تنبيه:

أطلقوا الجهر، وقيده أبو شامة بحضرة سامع، قال: لأنه [من فوائدها أن السامع][١٣] راح ينصت للقراءة من أولها فلا يفوته شيء، وعند الإخفاء لم يعلم السامع إلا بعد فوات جزء، وهذا الفارق بين الصلاة وغيرها؛ [فإن المختار فيها][١٤] الإخفاء. انتهى. وهو كلام حسن لا بد منه.

وقال الجعبرى -رحمه الله-: «هى على سنن القراءة، إن جهرًا فجهر، وإن سرًّا فسر».

قلت: وفيه نظر؛ لأن المأتى بها لأجله يحصل بالجهر والسر[١٥].

وأيضًا فالإجماع على أنها دعاء لا قرآن، فينبغى السر بها جريًا على سنن الدعاء، وفرقًا بين القرآن وغيره [كَأَنْ] دعت الضرورة إلى الجهر بها بحضرة سامع، ومحل الضرورة [فى مثله][١٦] لا يتجاوز.

---

(١) فى م: ابن المسيب.
(٢) فى د، ص: عن أبيه عن نافع.
(٣) فى د: الأئمة.
(٤) زيادة من ز.
(٥) فى م: وقد صح السند.
(٦) فى م: رواية حمزة.
(٧) فى م: فى أول البيت.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى م: بقوله.
(١٠) فى د: وكما.
(١١) زيادة من د، ص.
(١٢) سقط فى م.
(١٣) زيادة من ص، د.
(١٤) فى ص: وإن المختار منها.
(١٥) فى م: وبالسر.
(١٦) زيادة من د، ص.

ص: وَإِنْ تُغَيِّرْ أَو تَزِدْ لَفْظًا فَلَا تَـعْـدُ الَّذِى قَـد صـحَّ مـمَّـا نُـقِلَا

ش: (إن) حرف شرط، و(تغير) فعله[١]، و(تزد)[٢] عطف عليه، و(لفظًا) مفعول (تغير)، ومقدر[٣] مثله فى الثانى، وهو: الأولى، أو العكس، وأطلق (لفظًا)؛ ليصدق على كل لفظ سواء كان تنزيهًا أو ذمًّا للشيطان، والفاء للجواب، و(لا) ناهية، و(تعد) مجزوم [بالحذف للنهى][٤]، والموصول مفعوله،[(ومن) تتعلق[٥] بـ(تعد)، (وما) موصول، و(نقل) صلته][٦]، وعبر بالموصول ليعم المنقول عن النبى ﷺ وعن أئمة القراء[٧].

أى: وإن ترد أن تغير الاستعاذة عن النظم الوارد فى سورة النحل أو تزد لربك تنزيهًا، أو للشيطان ذمًّا بأى لفظ شئت، فلا تتجاوز عن[٨] المنقول اللفظ الذى قد صح منه.

وذكر الناظم - أثابه الله تعالى - فى هذا[٩] حكم التغيير والزيادة:

أما التغيير فروى ابن ماجه بإسناد صحيح عنه ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»[١٠].

ورواه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن أبى ليلى عن معاذ بن جبل وهذا لفظه، والترمذى لكن بمعناه وقال: مرسل[١١]، واختاره بعض القراء، وروى غير هذا.

وأما الزيادة فوردت بألفاظ، منها ما يتعلق بتنزيه الله - تعالى - ومنها ما يتعلق بذم الشيطان، فالأول ورد على أنواع:

الأول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»[١٢].

---

(١) فى د، ص: فعلية.
(٢) فى م، د: أو ترد.
(٣) فى م: ويقدر، وفى ص: ومقرر.
(٤) فى م: بحذف النهى.
(٥) فى م، د: يتعلق.
(٦) فى م: وقد صح صلته.
(٧) فى د، ص: القراءة.
(٨) فى ز، م: من.
(٩) زاد فى د: الموضوع.
(١٠) أخرجه أحمد (٤/ ٨٢، ٨٥)، وأبو داود (١/ ٢٦٢) كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة (٧٦٤، ٧٦٥) وابن ماجه (٢/ ١٠٥) كتاب إقامة الصلاة (٨٠٧)، وأبو يعلى (٧٣٩٨)، وابن خزيمة (٤٦٨، ٤٦٩)، وابن الجارود (١٨٠)، وابن حبان (١٧٧٩)، والطبرانى (١٥٦٨، ١٥٦٩)، والحاكم (١/ ٢٣٥)، والبيهقى (٢/ ٣٥) عن جبير بن مطعم.
(١١) أخرجه أحمد (٥/ ٢٤٠، ٢٤٤)، وعبد بن حميد (١١١)، وأبو داود (٢/ ٦٦٣) كتاب الأدب، باب ما يقال عند الغضب (٤٧٨٠)، والترمذى (٥/ ٤٤٧) فى الدعوات، باب ما يقول عند الغضب (٣٤٥٢)، والطبرانى فى الكبير (٢٠/ ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩).
(١٢) أخرجه أحمد (٣/ ٥٠، ٦٩)، وأبو داود (١/ ٢٦٥) كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح =

قال الداني: وعليه عامة أهل الأداء من أهل الحرمين والشام والعراقَيْنِ، ورواه الخزاعى عن أبى عدى عن ورش[١]، والأهوازى عن حمزة، ورواه أصحاب السنن الأربعة وأحمد عن أبى سعيد بإسناد جيد.

قال الترمذى: وهو أصح حديث فى الباب.

فإن قلت: هذا الحديث معارض بما رواه ابن مسعود من قوله ﷺ حين قرأ عليه فقال: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم: «قُلْ يَابْنَ أُمِّ [عَبْدٍ][٢]: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»[٣].

قلت: يكفى فى ترجيح الأول قول الترمذى: هو أصح حديث فى الباب.

الثانى: «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم».

قال الداني: وعليه أهل مصر وسائر بلاد المغرب، وروى عن قنبل، وورش وأهل الشام.

الثالث: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم».

ذكره أبو معشر عن أهل مصر، والمغرب، [وروى عن أبى جعفر وشيبة ونافع، فى غير رواية أبى عدى عن ورش، وابن عامر، والكسائى، وحمزة فى أحد وجوهه[٤]][٥].

الرابع: «أعوذ بالله السميع العليم [من الشيطان الرجيم]»[٦].

رواه الزينبى عن قنبل، وأبو عدى عن ورش.

[الخامس:][٧] «أعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم».

رواه الزينبى عن ابن كثير.

السادس: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم».

ذكره الأهوازى عن جماعة.

السابع: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وأستفتح الله وهو خير الفاتحين».

= بسبحانك اللهم وبحمدك (٧٧٥)، والترمذى (١/ ٢٨٢) كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة (٢٤٢)، وابن ماجه (١/ ١٠٢) كتاب إقامة الصلاة، باب افتتاح الصلاة (٨٠٤)، والنسائى (٢/ ١٣٢) كتاب الافتتاح، باب نوع آخر من الذكر، وأبو يعلى (١١٠٨)، وابن خزيمة (٤٦٧) من حديث أبى سعيد الخدرى.

(١) زاد فى د: أداء.

(٢) سقط فى ز.

(٣) ذكره ابن عراق فى تنزيه الشريعة (١/ ٣٠٩) وعزاه لابن النجار فى التاريخ.

(٤) فى د: وجهيه.

(٥) العبارة التى بين المعقوفين وردت فى ص بعد القول الرابع.

(٦) زيادة من ص.

(٧) سقط فى م.

رواه إدريس عن حمزة.

الثامن: «أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وبسلطانه[(١)] القديم من الشيطان الرجيم».

رواه أبو داود فى دخول المسجد عن عمرو بن العاص عن النبى ﷺ وقال: إذا قال ذلك قال الشيطان: «عُصِمَ مِنِّى سَائِرَ الْيَوْمِ»[(٢)] وإسناده جيد، وهو حديث حسن.

وأما ما يتعلق بشتم الشيطان فخرج الطبرانى من حديث أبى بكر قال: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الخَلاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنَ الرِّجْسِ النَّجِسِ الخَبِيثِ المُخَبِّثِ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، وَنَفْخِهِ»[(٣)] رواه ابن ماجه، وهذا لفظه، وأبو داود، والحاكم، وابن حبان فى صحيحيهما.

وأما النقص فأهمله أكثرهم؛ ولذا لم يذكره [لا][(٤)] لضعفه، [فقد][(٥)] قال الناظم فى «نشره»: والصحيح جوازه، فقد قال الحلوانى فى جامعه: من شاء زاد أو نقص - يعنى بحسب الرواية - وفى سنن أبى داود وغيره من حديث [جبير][(٦)] بن مطعم: «أعوذ بالله من الشيطان»[(٧)] فقط.

ص: وَقِيل يُخفِى حَمْزَةٌ حيْثُ تَلَا وقِيلَ لَا فَاتِحَةٌ وَعُلِّلَا

ش: (قيل) مبنى للمفعول، و(يخفى حمزة) فعلية، و(حيث) من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل، وهى مبنية على الضم الصحيح لقطعها عن الإضافة، وفيها ست لغات: تثليث الثاء مع الياء والواو، وهى مضافة إلى جملة (تلا)، وجملة (يخفى) نائب عن فاعل (قيل)، أى: وقيل هذا اللفظ، ولا (فاتحة) نائب فاعل (قيل)، ولا بد من تقدير محذوف، أى: وقيل لا فاتحة فلا يخفى فيها، (وعللا) فعلية مستأنفة، أى: وقيل: يخفى حمزة الاستعاذة فى كل مكان تلاه من القرآن سواء كان فاتحة أو غيرها، وهذه طريقة المهدوى والخزاعى، وقيل: يخفى فى جميع (القرآن)[(٨)] إلا [فى][(٩)] الفاتحة فيجهر

---

(١) فى د: وسلطانه.

(٢) أخرجه أبو داود (١/ ١٨٠) كتاب الصلاة، باب فيما يقوله الرجل عند دخوله المسجد (٤٦٦).

(٣) أخرجه ابن ماجه (١/ ٢٦٧-٢٦٨) كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (٢٩٩) من حديث أبى أمامة.
وقال البوصيرى فى الزوائد (١/ ١٢٨): هذا إسناد ضعيف، قال ابن حبان: إذا اجتمع فى إسنادِ خبرٍ عبيد الله بن زَحْر، وعلى بن يزيد، والقاسم - فذاك مما عملته أيديهم.
وله شاهد من حديث أنس بن مالك، وهو مخرج فى الصحيحين.

(٤) سقط فى ز.

(٥) سقط فى ص.

(٦) سقط فى ص.

(٧) تقدم.

(٨) فى ز: القراءات.

(٩) سقط فى م.

بالتعوذ فى أولها، وهى[١] طريقة «المبهج» عن سليم، وذكر الصفراوى الوجهين عن حمزة.

تنبيه:

لا بد فى الإخفاء من إسماع القارئ نفسه، ولا يكفى[٢] التصور ولا فعل[٣] القارئ دون صوت عند الجمهور، وقال كثير: هو الكتمان، فيكفى ذكره بالنفس بلا لفظ، وحمل أكثرهم كلام الشاطبى عليه.

قوله: (وعللا) أى: ضَعَّفَ، يحتمل ألفه التثنية[٤] وهو الأولى؛ لاجتماعهما فى علة التضعيف[٥]، وهو فوات السامع شيئًا، والإطلاق؛ لأن القول الثانى بأن فعلها فى الفاتحة[٦] دون غيرها تحكُّمٌ؛ فهو ظاهر الضعف.

ص: وَقِفْ لَهُم عَلَيْهِ أَوْ صِلْ وَاسْتُحِب تَـعَـوُّذٌ وقَـالَ بَـعْـضُـهُـمْ يَـجِـبْ

ش: [الواو لعطف جملة طلبية على مثلها، و][٧] الجاران متعلقان بـ (قف)، وضمير (عليه) للتعوذ، و(أو صل) التعوذ بما بعده، كذلك، ولا محل لهما، والباقى [واضح][٨].

أى: قف للقراء على الاستعاذة، قال [الدانى][٩]: وهو تام. أو صلهما بما بعدها من البسملة، قال الدانى: وهو أتم من الأول، أو من السورة، فيتصور أربع صور، ورجح ابن الباذش الوقف لمن مذهبه الترتيل.

قال: فأما من لم يسم - يعنى مع[١٠] الاستعاذة - فالأشبه عندى أن يسكت، أى: يقف عليها ولا يصلها بشىء من القرآن، وعلى الوصل لو التقى مع الميم مثلها، نحو «الرجيم ما ننسخ» أدغم لمن مذهبه الإدغام.

وقوله: (واستحب تعوذ) إما من عطف الخبر على الإنشاء عند من جَوَّزه، أو جملة مستأنفة عند من منعه، وجملة: (قال بعضهم) معطوفة على (واستحب) فلا محل لهما مطلقًا، وجملة: (يجب التعوذ) محكية بالقول، فمحلها[١١] نصب.

أى: يستحب التعوذ عند القراءة مطلقًا [فى الصلاة][١٢] وخارجها عند الجمهور.

---

(١) فى د: وهذه، وفى ز: وهو.
(٢) فى د: فلا يكفى.
(٣) فى م: ولا إعمال، وفى د، ص: ولا عمل.
(٤) فى م: ألف التثنية.
(٥) فى م، ص، د: الضعف.
(٦) فى د: بأن يجهر بها فى الفاتحة، وفى ص: بأن يجهر بفعلها.
(٧) سقط فى د، ز، ص.
(٨) سقط فى م.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م: من.
(١١) فى ز: فحكمها.
(١٢) ما بين المعقوفين سقط فى ز.

وقال داود وأصحابه: يجب؛ إبقاءً لصيغة «افعل» على أصلها، وجنح له الإمام فخر الدين الرازى وحكاه عن [ابن][١] أبى رباح.

فائدتان:

[**الأولى**][٢]: إذا قطع القارئ القراءة لعارض[٣] من سؤال أو كلام يتعلق بالقراءة لم يعد الاستعاذة، بخلاف الكلام الأجنبى فيعيدها، ولو رد السلام، وكذا [لو كان القطع][٤] إعراضًا عن القراءة.

وقيل: يستعيذ.

الثانية: لو قرأ جماعة هل يجزئ تعوذ أحدهم؟ لا نص فيها، والظاهر عدمه؛ لأن المقصود [الاعتصام][٥] والالتجاء؛ فلا بد من تعوذ كل قارئ. قاله[٦] المصنف.

* * *

---

(١) سقط فى د، ز، ص.
(٢) سقط فى ز.
(٣) فى م: جاء من سؤال.
(٤) فى د: لو قطع.
(٥) فى د: التعوذ، وسقط فى ص.
(٦) فى ص: قال.

باب البسملة

هى مصدر «بسمل»، إذا قال: بسم الله، كـ«حوقل» إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، و«حمدل» إذا قال: الحمد لله، وهو شبيه بباب النسب، أى أنهم يأخذون اسمين فيركبون منهما اسمًا واحدًا فينسبون إليه، كقولهم: حضرمى، وعبشمى، وعبقسى، نسبة إلى: حضرموت، وعبد شمس، وعبد القيس، لاجرم أن بعضهم قال فى «بسمل» و«هلل»: إنها لغة مولدة.

قال الماوردى: يقال لمن بسمل مُبَسْمِل، وهى لغة مولدة[١]، ونقلها غيره كثعلب، والمطرز، ولم يقل: إنها مولدة. [وذكرها بعد التعوذ؛ لوقوعها بعده فى التلاوة][٢].

ص: بَسْمَلَ بَينَ السُّورتَينِ (بِـ) ى (نَـ) صَفْ
(دُ) م (ثِـ) ق (رَ) جَا وَصِلْ[٣] (فَـ) شَا وَعَنْ خَلَفْ
فَاسكُت فَصل والْخُلْفُ (كَـ) م (حِـمًا) (جَـ) لَا

. . . .

ش: (بين السورتين) ظرف [بسمل][٤] و(بى) فاعله، إما باعتبار أنه صار عند القراء اسمًا للقارئ، فحيث قالوا: بسمل (بى)، فكأنهم قالوا: بسمل قالون، وإما على حذف

---

(١) جاء فى «شرح التيسير»: يقال لمن قال: باسم الله -: بسمل، وهى لغة مولدة وقد جاءت فى الشعر، قال عمر بن أبى ربيعة:

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَى غَدَاةَ لَقِيتُهَا   فَيَا حَبَّذَا ذاكَ الْحَبِيبُ الْمُبسْمِلُ

والمذكور عن أهل اللغة كما قال يعقوب بن السكيت والمطرز، والثعالبى، وغيرهم من أهل اللغة: «بسمل الرجل» إذا قال: باسم الله.

ويقال: «قد أكثر من البسملة» أى: من «باسم الله».

والبسملة: مصدر جمعت حروفه من «باسم الله» كالحوقلة من «لا حول ولا قوة إلا بالله»، «والحسبلة» من حسبى الله، تقول فى الفعل: «بَسْمِلْ» ومعناه قُلْ: «باسم الله»، ويجرى فى تصاريفه مجرى «دحرج»، وكذلك «حوقل» و «حسبل» ونحوهما [مثل: «هلل» إذا قال: لا إله إلا الله، و «حمدل» إذا قال: الحمد لله، و «حيعل» إذا قال: حى على الصلاة، و «جعفل» إذا قال: جعلت فداك، و «طلبق» إذا قال: أطال الله بقاءك، و «دمعز» إذا قال: أدام الله عزك.

وهذا شبيه بباب النحت فى النسب، أى أنهم يأخذون اسمين، فينحتون منهما لفظًا واحدًا، فينسبون إليه؛ كقولهم: حضرمى، وعبقسى، وعبشمى؛ نسبة إلى: حضر موت، وعبد قيس، وعبد شمس؛ قال الشاعر:

وتضحك منى شيخة عبشمية   كأن لم ترى قبلى أسيرًا يمانيا

وهو غير مقيس؛ فلا جرم أن بعضهم قال فى «بسمل، وهلّل»: إنهما لغة مولدة.

(٢) ما بين المعقوفين ورد فى م مع تقديم وتأخير.

(٣) فى د، ص: فصل.   (٤) سقط فى م.

مضاف، وكأنهم قالوا: بسمل ذو باء (بى)، وهكذا جميع رموز[١] الكتاب تجعل كأنها أسماء مستقلة[٢]، سواء كانت الكلمة فى صورة الاسم أو الفعل أو الجار والمجرور، فيحكم على تلك الكلمة بالفاعلية والابتدائية، والخبرية والمفعولية، سواء كان مفعولًا صريحًا، أو بنزع الخافض أو بالإضافة[٣] إليها، وحاصله أنه لا ينظر إلى صورته أصلًا، وكذلك إذا جمع الناظم بين كلمات رمز بلا عاطف[٤] فتجعل معطوفات[٥] بحذف العاطف، فقوله: (بى) فاعل) والأربعة بعده معطوفات بمحذوف، (وصل) أمر متعد لـ(فشا) بلام مقدرة، فهو[٦] فى محل نصب، و(فاسكت) جواب شرط مقدر، أى: وأما عن خلف، و«صل» معطوف على (اسكت)، و(الخلف) مبتدأ، وخبره كائن عن (كم). و(حمى وجلا) معطوفان[٧] على (كم)، ومحلها نصب، أى: بسمل[٨] بين السورتين باتفاق ذو باء (بى) قالون[٩]، ونون (نصف) عاصم، ودال (دم) ابن كثير وثاء (ثق) (أبو جعفر) وراء (رجا) (الكسائى)، ووصل بينهما باتفاق ذو فاء (فشا) [حمزة][١٠].

واختلف عن (خلف) فى اختياره فى الوصل والسكت، وعن ذى كاف (كم) ابن عامر، وحما (البصريَّيْنِ)، وجيم جلا (ورش) من طريق الأزرق.

أما خلف: فنص له على الوصل أكثر المتقدمين، وهو الذى فى «المستنير»[١١] و«المبهج» و «كفاية سبط الخياط» و«غاية أبى العلاء»، وعلى السكت أكثر المتأخرين.

وأما ابن عامر: فقطع له بالوصل صاحب «الهداية»، وبالسكت صاحب «التلخيص» و«التبصرة»، وابن غلبون، واختاره الدانى، وبه قرأ على أبى الحسن، ولايؤخذ من

---

(١) فى م: رموز جميع.
(٢) فى م: مستقبلة.
(٣) فى ز، ص، د: وبالإضافة.
(٤) فى ز: عطف.
(٥) فى د، ص: معطوفان.
(٦) فى م: فهى.
(٧) فى م: فهما معطوفان.
(٨) زاد فى م، د: ومعنى الرمز.
(٩) فى د، م: بسمل بين السورتين قارئ نصف، أى: متوسط فى المذهب والطريق من قول الشاعر:

لا تنكحن عجوزًا أو مطلقة ... ولا يسوقنها فى رحلك القدر
وإن أتوك وقالوا إنها نصف ... فإن أطيب نصفيها الذى غبرا

أى: وسط - والمبسمل يتوسط فى المذهب، ودم عليها وثق بها أى: بالمذهب القائل بها حالة كونك راجيًا عليها الثواب، وصل بين السورتين والوصل قد فشا وكثر وليس بقليل ولا منكر، والخلف كم كشف حما والحمى ما يحميه الله أو رسوله أو غيرهما. ومنه «وإن حمى الله محارمه» أى: كم كشفت مخالفة الله تعالى من محارمه التى لا تحصى وإسناد الكشف للخلف مجاز لأنه بسببه أى: بسمل بين السورتين باتفاق ذو باء بى قالون.

قلت: والبيتان فى لسان العرب (نصف)، (قوا) والمخصص (١/ ٤٠).

(١٠) سقط فى م.
(١١) فى د: التيسير.

«التيسير» بسواه، وبالبسملة صاحب «العنوان» و «التجريد» وجمهور العراقيين.

وبه قرأ الدانى على الفارسى، وأبى الفتح.

وأما أبو عمرو فقطع له بالوصل صاحب «العنوان» و«الوجيز».

وبه قرأ على الفارسى عن[١] أبى طاهر.

وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقى، وبالسكت صاحب «التبصرة» و«تلخيص العبارات» و«المستنير» و«الروضة» وسائر كتب العراقيين، وبالبسملة صاحب «الهادى»، واختاره صاحب «الكافى»، وهو الذى رواه ابن حبش[٢] عن السوسى والثلاثة فى «الهداية».

وقال الخزاعى والأهوازى، ومكى، وابن سفيان، والهذلى: والتسمية بين السورتين مذهب البصريين عن أبى عمرو.

وأما يعقوب فقطع له بالوصل صاحب «غاية الاختصار»، وبالسكت صاحب «المستنير» و«الإرشاد» و«الكفاية» وسائر العراقيين، وبالبسملة صاحب «التذكرة» و«الكافى» و«الوجيز» و«الكامل» وابن الفحام.

وأما الأزرق فقطع له بالوصل صاحب «الهداية» و«العنوان» و«المفيد» وجماعة، وبالسكت ابنا غلبون وجماعة، وهو الذى فى «التيسير».

وبه قرأ الدانى على جميع شيوخه، وبالبسملة صاحب «التبصرة» من[٣] قراءته على أبى عدى، وهو الذى اختاره صاحب «الكافى».

وبه كان يأخذ أبو حاتم وأبو بكر الأدفوى وغيرهما عن الأزرق والثلاثة فى «الشاطبية».

وجه إثباتها بين السور: ما روى [عن][٤] سعيد بن جبير قال: «كَانَ النَّبِىُّ ﷺ لَا يَعْلَمُ انقِضَاءَ السُّورَةِ حَتَّى تَنْزِلَ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»[٥].

ولثبوتها فى المصحف بين السور عدا «براءة».

ووجه تركها: قول ابن مسعود: كنا نكتب (باسمك اللهم)، فلما نزل ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيٰهَا﴾ [هود: ٤١] كتبنا (بسم الله)، فلما نزل ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠] كتبنا (بسم الله الرحمن)، فلما نزل ﴿إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ . . .﴾ الآية [النمل: ٣٠] كتبناها[٦].

---

(١) فى د: على.
(٢) فى م: حبيش.
(٣) فى ز: فى.
(٤) زيادة من ص.
(٥) أخرجه أبو داود (١/ ٢٦٩) كتاب الصلاة، باب من جهر بها (٧٨٨).
(٦) ذكره السيوطى فى الدر المنثور (٥/ ٢٠٠) وعزاه لعبد الرزاق وابن سعد وابن أبى شيبة وابن المنذر وابن أبى حاتم عن الشعبى مرسلًا، وله طريق آخر: أخرجه أبو عبيد فى فضائله عن الحارث العكلى =

فهذا دليل على أنها لم تنزل أول كل سورة.

ووجه الوصل: أنه جائز بين كل اثنتين، وكان حمزة يقول: القرآن كله عندى كالسورة، فإذا بسملت فى الفاتحة أجزأنى ولم أحتج لها.

وحينئذ فلا حاجة للسكت؛ لأنه بدل منها.

ووجه السكت: أنهما اثنتان وسورتان وفيه إشعار بالانفصال، والله أعلم.

ص: .... واخْتِير لِلسَّاكِتِ فِى (ويْلٌ) ولَا
بَسْمَلَةٌ والسَّكْتُ عَمَّنْ وَصَلَا ....

ش: (واختير) مبنى للمفعول، ولام (للساكت) و(فى) متعلقان بـ(اختير)، والمجرور لفظ (ويل) و (لا) معطوف عليه، وأطلقهما ليعما جميع مواقعهما، وكل منهما فى موضعين ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١] و﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١] أول القيامة، والبلد، و(بسملة) نائب عن الفاعل، أى: واختير فى هذا اللفظ بسملة، و(السكت) عطف على «بسملة».

أى: واختير عمن وصل السكت: أى: اختار كثير من الآخذين بالسكت لمن ذكر من ورش والبصريين، وابن عامر، وخلف، كابنى غلبون وصاحب «الهداية»، ومكى.

وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، وابن خاقان البسملة بين «المدثر» و ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ وبين «الانفطار» و ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ وبين «الفجر» و ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ وبين «العصر» و ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ للإتيان بـ «لا» بعد [«المغفرة»][(١)] و«جنتى» وبـ «ويل» بعد اسم الله - تعالى - و«الصبر» والكراهة فى التلاصق؛ ولهذا ذُمَّ الخطيبُ الواصلُ «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما».

قال المصنف: والظاهر أنه إنما قال له النبى ﷺ: «بِئْسَ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ»[(٢)]؛ لأنه زاد حدًّا فى تقصير الخطبة، وهو الذى يقتضيه سياق مسلم للحديث؛ لأنه فى مقام تعليم ورشد وبيان ونصح، فلا يناسب غاية الإيجاز، وهذا هو الصحيح فى سبب الذم. وقيل: لجمعه بين الله ورسوله فى كلمة. وليس بشىء.

وفيما عدل إليه القراء؛ لأنهم فروا من قبيح إلى أقبح؛ لأن من وجوه البسملة الوصل

= عنه، وذكر له آثارًا أخرى فى هذا المعنى فانظرها.

(١) فى م: مغفرة.

(٢) أخرجه مسلم (٢/ ٥٩٤) كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٤٨/ ٨٧٠)، وأحمد (٤/ ٢٥٦، ٣٧٩)، وأبو داود (١/ ٣٥٥) كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس (١٠٩٩)، والنسائى (٦/ ٩٠) كتاب النكاح، باب ما يكره من الخطبة عن عدى بن حاتم.

فيلتصق معهم «الرحيم» بـ«ويل»، وأيضًا قد وقع في القرآن كثير من هذا؛ نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا لَّا يُحِبُّ﴾ [النساء: ١٤٧-١٤٨] ﴿إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ وَيْلٌ﴾ [المرسلات: ٤٤-٤٥]. واختار أيضًا كثير من الآخذين بالوصل لمن ذكر، ويدخل فيهم حمزة:

كصاحب «الهداية» و«المبهج» و«التبصرة» و«الإرشاد» و«المفيد» و«التجريد» و«التيسير» وابني غلبون - السكت بين الأربع، وهو مذهب حسن.

والأحسن عدم التفرقة، واختاره الداني والمحققون، ووجهه عدم النقل. والله أعلم.

ص: .... وفِى ابْتِدَا السُّورَةِ كُلٌّ بَسْمَلَا

سِوَى بَراءَةٍ فَلَا وَلَوْ وَصَلْ وَوَسَطاً خَيِّرْ وفِيهَا يَحْتَمِلْ

ش: (كل بسمل) كبرى، (وفي) يتعلق بـ(بسمل)، وقصر (ابتدا) للضرورة، و(سوى) قال ابن مالك والزجاج: كـ«غير» معنى وإعرابًا، ويؤيدها حكاية الفراء: أتاني سواك.

وقال سيبويه والجمهور: ظرف دائمًا بدليل وصل الموصول بها؛ كـ«جاء» الذي سواك.

وقال الرماني، والعكبري: وتستعمل[1] ظرفًا غالبًا وكـ«غير» قليلًا.

والإجماع على خفض المستثنى بها.

وقوله: (فلا) أي: فلا يبسمل[2] في أولها إن لم توصل[3] بما قبلها بأن ابتدئ بها، ولو وصل أولها بما قبله فهو عطف على محذوف، (ووسطًا) منصوب بنزع الخافض، أي: وخير في وسط كل سورة، و(فيها) يتعلق بـ(يحتمل)، أي: يحتمل في وسط «براءة» أن يقال بالبسملة وعدمها.

واعلم أن المراد بالوسط هنا: ما كان من بعد أول السورة ولو بكلمة، أي: أن كل من بسمل أو وصل أو سكت [بين السورتين][4] إذا ابتدأ أي سورة قرأها يبسمل اتفاقًا، أما عند من بسمل[5] فواضح، وأما عند غيره[6] فللتبرك وموافقة خط المصحف؛ لأنها عنده إنما كتبت لأول السورة فأتى بها ابتداء لئلا يخالف المصحف وصلًا وابتداءً، ويجعلها في الوصل كهمزة الوصل، ولهذا اتفقوا عليها أول الفاتحة، ولو وصلت بـ«الناس»؛ لأنها لو وصلت لفظًا فهي مبتدأ بها حكمًا.

قال الداني: لأنها أول القرآن فلا سورة قبلها توصل[7] بها. قال: وبها قرأت على

(١) في ز، د: يستعمل.
(٢) في ص، د، ز: لا تبسمل.
(٣) في ز: يوصل.
(٤) سقط في م.
(٥) في م: يبسمل.
(٦) في م: غيره عنده.
(٧) في ز: يوصل.

ابن غلبون وابن خاقان وفارس، فعلى[١] هذا يكون قول الناظم: (وفى ابتدا السورة) شاملًا لهذه المسألة.

إشارة: لا فرق بين قول الناظم: (وفى ابتدا السورة)، وبين قول «التيسير»: «أول الفاتحة»؛ لأن صاحب هذا [اللفظ][٢] - أعنى الدانى - قال: لأنها وإن[٣] وصلت بـ«الناس» فهى مبتدأ حكمًا؛ لأنه لا بشىء قبلها يوصل[٤].

إذا عرفت[٥] هذا علمت أنه لا يَردُ على الناظم ولا[٦] الشاطبى ما أورده الجعبرى عليه من أن عبارة «التيسير» أولى؛ لأن من عبر بالابتداء يخرج عن كلامه وصل الفاتحة[٧] بالناس، فيكون مفهومه أن لا بسملة، وليس كذلك؛ لأن الإيراد لا يرد إلا إن أمكن وروده، ولا يمكن هنا؛ لأن الفاتحة لا تكون [أبدًا][٨] إلا [مبتدأ][٩] بها.

إشارة أخرى: إذا فهمت كلام الدانى أيضًا - أعنى قوله: لأنها[١٠] مبتدأ بها... إلخ - ظهر لك فساد قول الجعبرى فى تعليلها: إذ تلك جزء [لا لفصل كذه][١١] من قوله:

يـا عُـلَمَـاءَ الْعَـصْـر حُـيِّـيتُـمْ دُونَـكُـمُ مِـن خَـاطِـرى مَـسْـأَلـهْ
مـا سُـورَتَـانِ اتَّـفَـقَ الْكُـلُّ عَـلَى أَنْ يُـثْـبِـتُـوا بـيْـنَـهُـمَـا بـسْـمَـلَهْ
وأَجْـمَـعُـوا أَيْـضَـا عَـلَى أَنَّـهُـمْ لَمْ يُـثْـبِـتُـوا بَـيْـنَـهُـمـا بَـسْـمَـلهْ

ثم أجاب فقال:

مـا لِى أرى الْمُـقْـرِئ الْمَـشْـرِقِـى يـبْـهـمُ أَعْـلَامَ الْهُـدَى الْواضِـحَـهْ
سَـأَلْـتَـنَـا عَـنْ مُـبْـهَـم وَاضِـح هُـمـا هُـدِيـتَ الـنَّـاسُ والْفَـاتِـحَـهْ
إذْ تِـلْكَ جُـزْءٌ لَا لِفَـصْـلٍ كَـذِه وتُـركَـتْ بَلْ نَـافَـتِ الْفَـاضِـحَـهْ[١٢]

فجعل علة[١٣] البسملة أول الفاتحة حالة الوصل كونها جزءًا منها، ولا تتم هذه العلة إلا إذا[١٤] اتفق كل القراء على جزئيتها، وليس كذلك؛ فقد قال السخاوى: اتفق القراء عليها أول الفاتحة: فابن كثير[١٥]، وعاصم يعتقدونها آية منها ومن كل سورة، ووافقهم حمزة على الفاتحة فقط، وأبو عمرو وقالون ومن تابعه من قراء المدينة لا يعتقدونها آية من

---

(١) فى د: وعلى.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى م: لو.
(٤) فى م، د: توصل به، وفى ص: يوصل به.
(٥) فى ص: علمت.
(٦) فى م: ولا على.
(٧) فى م: السورة.
(٨) سقط فى م.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م: لأنه.
(١١) فى م: لا للفصل.
(١٢) فى م، د: الفاتحة.
(١٣) فى ص: عليه.
(١٤) فى م، ص، ز: إن.
(١٥) فى د: وابن كثير.

الفاتحة. انتهى.

فالصحيح على هذا تعليل الداني، وقد اعترف هو أيضًا بذلك، حيث قال في آخر كلامه على قول الشاطبي:

ولا بد منها في ابتدائك سورة ....

وقراء المدينة وأبو عمرو لايرونها آية من الأوائل، ومراده أول كل سورة؛ لقوله عقب هذا: وحمزة يراها آية من أول الفاتحة فقط.

قوله: (سوى براءة) يعني أن القارئ إذا ابتدأ بـ «براءة» أو وصلها بما قبلها لا يبسمل، وهذا هو الصحيح فيما إذا ابتدئ بها، وسيأتي مقابله.

وأما إذا وصلها بالأنفال فحكى على منعه الإجماعَ: مكيٌّ وابنا غلبون والفحام وغيرهم، والعلة قول ابن عباس - رضي الله عنهما-: [سألت عليًّا: لم لم تكتب؟ قال: لأن][(١)] «بسم الله» أمان، وليس فيها أمان، أنزلت بالسيف.

ومعنى ذلك أن العرب كانت تكتبها أول مراسلاتهم في الصلح والأمان، فإذا نبذوا العهد ونقضوا الأمان لم يكتبوها[(٢)]، فنزل القرآن على هذا؛ فصار عدم كتابتها دليلًا على أن هذا الوقت وقت نقض عهد وقتال فلا يناسب البسملة.

وقيل: العلة قول عثمان لما سئل عنها: كانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وبراءة من آخر القرآن، وقصتها شبيهة بقصتها، وقبض[(٣)] رسول الله ﷺ ولم يبين لنا، فظننت أنها منها فقرنت[(٤)] بينهما. وهو يجيز الخلاف؛ لأن غايته أنها جزء منها.

وقيل: قول أبي: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بها في أول كل سورة، ولم يأمرنا في أولها بشيء.

قلت: ويرد عليه أن من لم يبسمل في أول غيرها لا يبسمل، وأنه ﷺ كان يأمر[(٥)] بها في غيرها وإلا بسمل، وأيضًا عدم الأمر يوجب التخيير لا الإسقاط أصلًا؛ لأن الأجزاء أيضًا لم يكن يأمرهم فيها بشيء.

وقيل: قول مالك: نسخ أولها، وهو يوجب التخيير.

تنبيه:

حاول [بعضهم][(٦)] جواز البسملة[(٧)] في أول براءة حال الابتداء بها، قال السخاوي:

---

(١) زيادة من د، ص.
(٢) في ز، ص: لم يكتبوا.
(٣) في م: وقضى.
(٤) في م: قرنت.
(٥) في ص: يأمرنا.
(٦) سقط في م.
(٧) في م، د: التسمية.

وهو القياس؛ لأن إسقاطها إما لأن (براءة) نزلت بالسيف، أو لعدم قطعهم بأنها سورة مستقلة، فالأول مخصوص بمن نزلت فيه ونحن إنما نسمى للتبرك، والثانى يجوزها لجوازها فى الأجزاء إجماعًا، وقد علم الغرض من إسقاطها فلا مانع منها. انتهى.

ووافقه المهدوى وابن شيطا:

قال المهدوى: فأما[١] براءة فالقراء مُجْمِعون[٢] على ترك الفصل بينها وبين الأنفال [بالبسملة][٣]، وكذلك[٤] أجمعوا على [ترك][٥] البسملة فى أولها فى حال الابتداء بها، سوى من رأى البسملة فى أوساط السور، فإنه يجوز أن يبتدئ[٦] بها من أول براءة عند من جعلها هى والأنفال سورة واحدة، ولايبتدأ بها عند من جعل العلة السيف.

وقال أبو الفتح بن شيطا: ولو أن قارئًا ابتدأ قراءته من أول التوبة: فاستعاذ ووصل الاستعاذة بالبسملة [متبركًا بها، ثم تلا السورة][٧]، لم يكن عليه حرج - إن شاء الله تعالى - كما يجوز له إذا ابتدأ من بعض السورة أن يفعل ذلك، وإنما المحذور أن يصل آخر الأنفال بأول براءة، ثم يصل بينهما بالبسملة؛ لأن ذلك بدعة وضلال[٨] وخرق للإجماع [ومخالف للمصحف][٩]. انتهى.

فهذان النصان قد تواردا على جوازها حالة الابتداء؛ اعتدادًا بالتعليل بعدم القطع بأنها سورة مستقلة، وهو [إنما يدل على جوازها حالة][١٠] الابتداء لا حالة الوصل؛ لأنه لا يجوز الفصل بها بين الأجزاء حالة الوصل. وأما التعليل بالسيف فيعم حالة الابتداء والوصل، إلا أن الخلاف إنما هو فى الابتداء [فقط][١١] كما تقدم.

قوله: (ووسطًا خير. . .) أى: إذا ابتدئ بوسط سورة مطلقًا سوى براءة جازت البسملة وعدمها لكل القراء تخييرًا، واختارها جمهور العراقيين وتركها جمهور المغاربة، ومنهم من أتبع الوسط للأول؛ فبسمل لمن بسمل بينهما وترك لغيره، واختاره السبط والأهوازى وغيرهما.

قوله: (وفيها يحتمل) أى: إذا ابتدئ بوسط [براءة][١٢] فلا نص فيها للمتقدمين، واختار السخاوى الجواز، قال: ألا ترى أنه يجوز بغير خلاف أن يقول: ﴿بسم الله

---

(١) فى ص: وأما.
(٢) فى ز: مجتمعون.
(٣) سقط فى ز، م.
(٤) فى م: وكذا.
(٥) سقط فى ز.
(٦) فى ص: يبدأ.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٨) فى م: وضلالة.
(٩) زيادة من د.
(١٠) سقط فى ص.
(١١) سقط فى م.
(١٢) سقط فى ز.

الرحمن الرحيم وقاتلوا المشركين كافة﴾ [التوبة: ٣٦] وفى نظائرها من الآى؟

وإلى منعهما ذهب الجعبرى، ورد على السخاوى فقال: إن كان نقلًا فمسلم، وإلا فيرد[١] عليه أنه[٢] تفريع على غير أصل ومصادم لتعليله.

قلت: لعل الجعبرى لم يقف على كلامه، وإلا فهو[٣] قد أقام الدليل على جوازها فى أولها كما تقدم.

وإذا تأصل ذلك بنى عليه هذا، وقد أفسد أدلة المانعين وألزمهم القول بها قطعًا كما تقدم، وليس هذا مصادمًا لتعليله؛ لأنه لم يقل بالمنع حتى يعلله، فكيف يكون له تعليل؟ والله أعلم. [لكن فى قوله: (ألا ترى..) إلخ نظر؛ لأنه محل النزاع][٤].

قال المصنف: والصواب أن من ترك البسملة فى [وسط][٥] غيرها أو جعل الوسط تبعًا للأول[٦] لا إشكال عنده فى تركها، وأما من بسمل فى الأجزاء مطلقًا: فإن اعتبر بقاء أثر العلة التى من أجلها حذفت البسملة أولها، [وهو][٧] نزولها بالسيف، كالشاطبى [وأتباعه][٨] لم يبسمل، وإن لم يعتبر البقاء أو لم يرها علة بسمل، والله أعلم.

ص: وَإِنْ وَصَلْتَهَا بِآخِرِ السُّوَرْ فَلَا تَقِفْ وَغَيْرُهُ لَا يُحْتَجَرْ

ش: (إن) شرطية و(وصلتها) جملة الشرط، وهى ماضية، ومعناها الاستقبال، والجار يتعلق بـ(وصلت)، والفاء للجواب، وجملة الجواب[٩] محلها جزم لاقترانها بالفاء، (وغيره لا يحتجر) اسمية.

أى: أنك إذا بسملت بين السورتين أمكن أربعة أوجه: وصلها بالآخر مع الأول، وفصلها عنهما، وقطعها عن الآخر مع وصلها بالأول. وهذه الثلاثة داخلة فى قوله: (وغيره لا يحتجر) وهى جائزة إجماعًا.

والرابع: وصل البسملة بالآخر[١٠] مع الوقف عليها، وهو ممتنع؛ لأن البسملة للأوائل لا للأواخر، وقال فى «التيسير»: لا يجوز.

فإن قلت: كان ينبغى أن يقول: «فلا سكت»؛ لأنه لا يلزم من امتناع الوقف امتناع السكت، وكلاهما ممنوع، كما اعترض به الجعبرى كلام الشاطبى.

قلت: الذى نص عليه أئمة هذا الشأن إنما هو الوقف خاصة، كما هو صريح كلام

---

(١) فى ص: فرد.
(٢) فى م: لأنه.
(٣) فى ص: فقد.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: فهو.
(٧) سقط فى ص.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى ز، ص، م: الشرط.
(١٠) فى م: مع الآخر.

الشاطبى، وقال الدانى فى «جامعه»: واختيارى فى مذهب من فصل بأن يقف القارئ على آخر السورة ويقطع على ذلك [ثم يبتدئ بالتسمية موصولة بأول السورة الأخرى، والله أعلم][١]. ولم يسبق الجعبرى بذلك، وكأنه فهمه من كلام السخاوى حيث قال: فإذا لم يصلها بآخر سورة[٢] جاز أن يسكت عليها، وإنما مراده بالسكت الوقف؛ لأنه قال قبله: اختيار الأئمة [لمن يفصل بالتسمية][٣] أن يقف القارئ [على أواخر السورة ثم يبتدئ بالتسمية][٤]. والله أعلم.

[تتمات][٥]

الأولى: أن هذه الأوجه ونحوها الواردة على سبيل التخيير إنما المقصود منها معرفة جواز القراءة [على وجه الإباحة لا على وجه ذكر الخلف][٦] بكل [منها][٧]، فأى وجه قرئ [به][٨] جاز، ولا حاجة للجميع[٩] فى موضعه إلا إذا قصد استيعاب الأوجه، وكذا الوقف بالسكون والروم [والإشمام][١٠]، أو بالطول، والتوسط، والقصر، وكذلك[١١] كان بعض المحققين لا يأخذ إلا بالأقوى ويجعل الباقى مأذونًا فيه، وبعضهم يرى القراءة بواحد فى موضع وبآخر فى آخر، وبعضهم يرى جمعها[١٢] فى أول موضع، أو موضع [ما][١٣] على وجه التعليم والإعلام وشمول الرواية، أما الأخذ بالكل [فى كل موضع][١٤] [فلا يعتمده إلا متكلف غير عارف بحقيقة أوجه الخلاف][١٥]، وإنما شاع الجمع بين أوجه تسهيل حمزة وقفًا لتدريب المبتدئ؛ فلذا لا يكلف العارف بجمعها.

الثانية: يجوز بين الأنفال وبراءة الوصل والسكت والوقف لجميع القراء، أما الوصل فقد كان جائزًا مع وجود البسملة فمع عدمها أولى، وهو اختيار أبى الحسن بن غلبون فى قراءة من لم يفصل، وهو فى قراءة من فصل [أظهر][١٦].

وأما السكت فلا إشكال فيه عن أصحاب السكت، ونص عليه لغيرهم من الفاصلين والواصلين مكى وابن القصاع[١٧]، وأما الوقف فهو الأقيس وهو الأشبه[١٨] بمذهب أهل

---

(١) سقط فى ز، م.
(٢) فى م: السورة.
(٣) سقط فى ص، م وفى ز: لمن لم يفصل بالتسمية.
(٤) سقط فى ز، م.
(٥) سقط فى م.
(٦) زيادة من د، ص.
(٧) سقط فى د.
(٨) زيادة من ص.
(٩) فى م، ص: للجمع.
(١٠) سقط فى م.
(١١) فى د: ولذلك.
(١٢) فى م: جمعا.
(١٣) سقط فى م.
(١٤) سقط فى م.
(١٥) ما بين المعقوفين ورد متأخرًا عن موضعه فى ز خلافًا لباقى النسخ.
(١٦) سقط فى م.
(١٧) فى م: وابن القطاع.
(١٨) فى م: المشبه.

الترتيل[١].

قال المصنف: وهو اختيارى للجميع؛ لأن أواخر السور من أتم التمام، وإنما عدل عنه كمن لم[٢] يفصل؛ لأنه لو وقف على أواخر السور للزمت[٣] البسملة أوائل السور من أجل الابتداء، وإن لم يؤت بها خولف الرسم فى الحالين، واللازم هنا منتف، والمقتضى للوقف قائم[٤]، فمن ثم أجيز[٥] الوقف ولم يمنع غيره.

الثالثة: ما ذكر من الخلاف بين السورتين عام ترتبا أم لا، كواصل آخر آل عمران بأول البقرة. أما لو كررت السورة فقال[٦] المصنف: لم أجد فيها[٧] نصًّا، والظاهر البسملة قطعًا؛ فإن السورة والحالة هذه مبتدَأَة، كما لو وصلت الناس بالفاتحة قال: ومقتضى ما ذكره الجعبرى عموم الحكم، وفيه نظر، إلا أن يريد فى مذهب الفقهاء عند من يعدها آية، وهذا الذى ذكرناه على مذهب القراء. انتهى.

ولذلك يجوز إجراء أحوال الوصل فى آخر السورة الموصل طرفاها من إعراب وتنوين، والله أعلم.

خاتمة:

فى وصل «الرحيم»[بـ «الحمد»[٨] ثلاثة أوجه:

الأول: للجمهور كسر ميم «الرحيم»][٩]، والأصح أنها حركة إعراب، وقيل: يحتمل أن تكون الميم سكنت بنية الوقف، فلما وقع بعدها ساكن حركت[١٠] بالكسر.

الثانى: سكون الميم والابتداء بقطع الهمزة، وروته أم سلمة عنه ﷺ.

الثالث: حكاه الكسائى عن بعض العرب، وقال ابن عطية: إنه لم يقرأ به، وهو فتح الميم مع الوصل، كأنهم سكنوا الميم وقطعوا الألف ثم أجروا الوقف مجرى الوصل، فنقلت حركة همزة الوصل إلى الميم الساكنة، ويحتمل نصب الميم بـ«أعنى» مقدرًا. والله أعلم[١١].

* * *

---

(١) فى م: بتنزيل.

(٢) فى م، د: من لم، وفى ص: لمن لم.

(٣) فى ص: ألزمت.

(٤) زاد فى م: مقام آخر الوقف.

(٥) فى د: اخترنا، وفى ص: اختير.

(٦) فى م: قال.

(٧) فى م: فيه.

(٨) فى م: وصل الحمد بالرحيم.

(٩) سقط فى د.

(١٠) فى م: حرك.

(١١) ثبت فى د: فائدة مهمة: أورد بعض الفضلاء على القراء سؤالاً، وهو أن هذه الأوجه التى يقرأ بها بين السور وغيرها، وتنتهى فى بعض المواضع إلى نحو أربعة آلاف وجه...

سورة أم القرآن

قال القتبى: أصل «السورة» الهمز، من: أسأرت: أبقيت، أو الواو من: سَوْرة المجد، وهو الارتفاع[(١)].

(١) قال ابن سيده: سميت السورة من القرآن سورة؛ لأنها درجة إلى غيرها، ومن همزها جعلها بمعنى بقية من القرآن وقطعة، وأكثر القراء على ترك الهمزة فيها، وقيل: السورة من القرآن يجوز أن تكون من سؤرة المال، ترك همزه لما كثر فى الكلام.

التهذيب: وأما أبو عبيدة فإنه زعم أنه مشتق من سورة البناء، وأن السورة عرق من أعراق الحائط ويجمع: سورا، وكذلك الصورة تجمع: صورا، واحتج أبو عبيدة بقوله: سرت إليه فى أعالى السور وروى الأزهرى بسنده عن أبى الهيثم أنه رد على أبى عبيدة قوله، وقال: إنما تجمع «فُعْلة» على: فُعْل - بسكون العين - إذا سبق الجمع الواحد مثل: صوفة وصوف، وسُورة البناء وسُورُهُ، فالسور جمعٌ سبَق وحدانه فى هذا الموضع، قال الله عز وجل: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ بَاطِنُهُۥ فِيهِ ٱلرَّحْمَةُ﴾ قال: السور عند العرب: حائط المدينة وهو أشرف الحيطان، وشبه الله تعالى الحائط الذى حجز بين أهل النار وأهل الجنة بأشرف حائط عرفناه فى الدنيا، وهو اسم واحد لشىء واحد، إلا أنا إذا أردنا أن نعرف العرق منه قلنا: سورة، كما نقول: التمر، وهو اسم جامع للجنس، فإذا أردنا معرفة الواحدة من التمر قلنا: تمرة، وكل منزلة رفيعة فهى سورة مأخوذة من سورة البناء، وأنشد للنابغة:

ألـم تـر أن الـلـه أعـطـاك سـورة تـرى كـل مـلـك دونـهـا يـتـذبـذب

معناه: أعطاك رفعة وشرفا ومنزلة، وجمعها: سور، أى: رفع. قال: وأما سورة القرآن فإن الله جل ثناؤه جعلها سُوَرا مثل: غرفة وغرف، ورتبة ورتب، وزلفة وزلف؛ فدل على أنه لم يجعلها من سور البناء؛ لأنها لو كانت من سور البناء لقال: فأتوا بعَشْر سُورٍ مثله، ولم يقل: بعشر سُوَرٍ. والقراء مجتمعون على سُوَرٍ، وكذلك اجتمعوا على قراءة سُور فى قوله: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ ولم يقرأ أحد: بسُوَر؛ فدل ذلك على تميز «سورة» من سور القرآن عن «سُورة» من سور البناء. قال: وكأن أبا عبيدة أراد أن يؤيد قوله فى الصور أنه جمع صورة، فأخطأ فى الصور والسور، وحرف كلام العرب عن صيغته فأدخل فيه ما ليس منه؛ خذلانا من الله لتكذيبه بأن الصور قرن خلقه الله تعالى للنفخ فيه حتى يميت الخلق أجمعين بالنفخة الأولى ثم يحييهم بالنفخة الثانية؛ والله حسيبه.

قال أبو الهيثم: السورة من سور القرآن عندنا قطعة من القرآن سَبَقَ وُحْدانها جمعها، كما أن الغرفة سابقة للغرف، وأنزل الله عز وجل القرآن على نبيه شيئا بعد شىء وجعله مفصلا، وبين كل سورة بخاتمتها وبادئتها وميزها من التى تليها، قال وكأن أبا الهيثم جعل السورة من سور القرآن من: أسأرت سؤرا، أى: أفضلت فضلا، إلا أنها لما كثرت فى الكلام وفى القرآن ترك فيها الهمز كما ترك فى «الملك»، ورد على أبى عبيدة، قال الأزهرى فاختصرت مجامع مقاصده، قال: وربما غيرت بعض ألفاظه والمعنى معناه.

ابن الأعرابى: سورة كل شىء: حده، ابن الأعرابى: السورة: الرفعة، وبها سميت السورة من القرآن، أى: رفعة وخير، قال: فوافق قوله قول أبى عبيدة، قال أبو منصور: والبصريون جمعوا الصورة والسورة وما أشبهها صُوَرا وصُورا سُوَرا سُورا، ولم يميزوا بين ما سبق جمعُهُ وحدانَهُ وبين ما سبق وحدانُهُ جمعَهُ، قال: والذى حكاه أبو الهيثم هو قول الكوفيين وهو يقول به إن شاء الله تعالى.

ابن الأعرابى: السورة من القرآن معناها: الرفعة لإجلال القرآن، قال ذلك جماعة من أهل اللغة. قاله فى اللسان ينظر لسان العرب (سور).

ولها خمسة عشر اسمًا: فاتحة الكتاب؛ لأنها يفتح بها القرآن[١]، [وأم الكتاب][٢]، وأم القرآن[٣]؛ لأنها [مبدأ القرآن ومفتتحه][٤]، فكأنها أصله ومنشؤه، وكذلك[٥] تسمى أساسًا[٦]، وسورة الكنز، والواقية، والكافية[٧]، والشافية، والشفاء[٨]، وسورة[٩] الحمد والشكر والدعاء، وتعليم المسألة لاشتمالها عليها، والصلاة[١٠]؛ لوجوب قراءتها أو استحبابها فيها، والسبع المثانى[١١]؛ لأنها سبع آيات

---

(١) ولأنها يفتتح بها التعليم والقراءة فى الصلاة، وقيل: لأنها أول سورة نزلت من السماء. ينظر اللباب (١/ ١٦٠).

(٢) سقط فى ز.

(٣) قال ابن عادل الحنبلى فى تعليل هذه التسمية: قيل: لأن أم الشىء: أصله، ويقال لمكة: أم القرى؛ لأنها أصل البلاد، دحيت الأرض من تحتها.

وقال الثعلبى: سمعت أبا القاسم بن حبيب قال: سمعت أبا بكر القفال قال: سمعت أبا بكر بن دريد يقول: «الأم فى كلام العرب: الراية التى ينصبها العسكر».

قال قيس بن الخطيم:

أصـبـنـا أمَّـنـا حـتـى ازعـرَرُّوا ... وصـاروا بـعـد ألـفـتـهـم شِـلَالا

فسميت هذه السورة بأم القرآن؛ لأن مفزع أهل الإيمان إلى هذه السورة، كما أن مفزع العسكر إلى الراية، والعرب تسمى الأرض أمًّا؛ لأن معاد الخلق إليها فى حياتهم ومماتهم، ولأنه يقال: أم فلان فلانًا، إذا قصده. ينظر اللباب (١/ ١٦٠-١٦١).

(٤) زيادة من م، د.

(٥) فى د: ولذلك.

(٦) قيل: لأنها أول سورة من القرآن؛ فهى كالأساس.

وقيل: إن أشرف العبادات بعد الإيمان هى الصلاة، وهذه السورة مشتملة على كل ما لا بد منه فى الإيمان، والصلاة لا تتم إلا بها. ينظر اللباب (١/ ١٦٣).

(٧) سميت بذلك؛ لأنها تكفى عن غيرها، وغيرها لا يكفى عنها، روى محمود بن الربيع، عن عبادة ابن الصامت - رضى الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم وشرف وكرم وبجل ومجد وعظم وفخم-: «أم القرآن عوض عن غيرها، وليس غيرها عوضًا عنها». ينظر اللباب (١/ ١٦٢-١٦٣).

(٨) عن أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم وشرف وكرم وبجل ومجد وعظم وفخم-: «فاتحة الكتاب شفاء من كل سقم».

ومر بعض الصحابة - رضى الله عنهم - برجل مصروع فقرأ هذه السورة فى أذنه، فبرئ، فذكروه لرسول الله ﷺ فقال: «هى أم القرآن، وهى شفاء من كل داء». ينظر: اللباب (١/ ١٦٣).

(٩) فى د: والقرآن العظيم.

(١٠) قال عليه الصلاة والسلام: «يقول الله تعالى: قسمت الصلاة بينى وبين عبدى نصفين»، والمراد هذه السورة. ينظر: اللباب (١/ ١٦٣).

(١١) قيل: لأنها مثنى، نصفها ثناء العبد للرب، ونصفها عطاء الرب للعبد.

وقيل: لأنها تثنى فى الصلاة، فتقرأ فى كل ركعة.

وقيل: لأنها مستثناة من سائر الكتب، قال عليه الصلاة والسلام: «والذى نفسى بيده، ما أنزلت

=

اتفاقًا [عند الجمهور][(١)]، إلا [أن][(٢)] منهم من عد التسمية. دون ﴿أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]، ومنهم من عكس فثنّى فى الصلاة، والكاملة، والرقية[(٣)].

وأول مسائلها «الرحيم مالك»، لكنه باب كبير فقدم جزئياتها، ثم عقد له بابًا، وقدمها على الأصول؛ تنبيهًا على ترتيب المتقدمين.

فائدة:

[الصحيح][(٤)] أنه يجوز أن يقال: سورة الحمد وسورة البقرة، وكذا ورد فى الصحيحين.

وقيل: إنما يقال: السورة التى يذكر فيها الحمد أو البقرة[(٥)].

مهمة:

اعلم أن كلام[(٦)] الله - تعالى - واحد بالذات، مُتَّفِقُهُ ومُخْتَلِفُهُ، فعلى هذا لا تفاضل فيه؛ ولهذا قال ثعلب: إذا اختلف الإعراب فى القرآن [عن السبعة لم أفضل إعرابًا على إعراب فِى القرآن][(٧)]، فإذا[(٨)] خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى. نقله أبو عمر الزاهد فى «اليواقيت».

والصواب أن بعض الوجوه يترجح [بعضها][(٩)] على بعض باعتبار موافقة الأفصح أو الأشهر أو الأكثر من كلام العرب؛ لقوله تعالى: ﴿قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾ [يوسف: ٢] وإذا تواترت

= فى التوارة، ولا فى الإنجيل، ولا فى الزبور، ولا فى الفرقان مثل هذه السورة؛ فإنها السبع المثانى، والقرآن العظيم».

وقيل: لأنها سبع آيات، كل آية تعدل قراءتها بسبع من القرآن، فمن قرأ الفاتحة أعطاه الله - تعالى - ثواب من قرأ كل القرآن.

وقيل: لأنها نزلت مرتين: مرة بـ «مكة»، ومرة بـ «المدينة».

وقيل: لأن آياتها سبع، وأبواب النيران سبعة، فمن قرأها غلقت عنه أبواب النيران السبعة.

والدليل عليه: ما روى أن جبريل - عليه الصلاة والسلام - قال للنبى - صلى الله عليه وعلى آله وسلم وشرف وكرم وبجل ومجد وعظم -: «يا محمد، كنت أخشى العذاب على أمتك، فلما نزلت الفاتحة أَمِنْتُ، قال: لم يا جبريل؟ قال: لأن الله - تعالى - قال: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوۡعِدُهُمۡ أَجۡمَعِينَ لَهَا سَبۡعَةُ أَبۡوَٰبٖ لِّكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٣، ٤٤]، وآياتها سبع، فمن قرأها صارت كل آية طبقًا على كل باب من أبواب جهنم، فتمر أمتك عليها سالمين».

وقيل: لأنها إذا قرئت فى الصلاة تثنى بسورة أخرى.

وقيل: سميت مثانى؛ لأنها أَثْنِيَةٌ على الله تعالى ومدائح له. ينظر: اللباب (١/ ١٦١).

(١) زيادة من ص.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: والراقية.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى د: والبقرة.
(٦) فى د: كلامه.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى د: وإذا.
(٩) زيادة فى م.

القراءة علم كونها من الأحرف السبعة، ولم يتوقف على عربية ولا رسم؛ لأن من لازم قرآنيته وجودهما؛ لأنه لا يكون إلا متصفًا بهما، وإنما يذكران لبيان وجود الشرط وتحقيقه؛ ولهذا ينبغى أن يقال: وجه القراءة من العربية، ولا يقال: علة القراءة[(١)]؛ لعدم توقفها عليها وتأخرها عنها، والله أعلم.

[إذا قرئ ﴿ٱلرَّحِيمِ مَٰلِكِ﴾ [٣-٤] بالإدغام لأبى عمرو، ويعقوب ووقف على ﴿ٱلدِّينِ﴾ [٤] ففيها ستة أوجه وهى ثلاثة: الإدغام مع مثلها فى «الدين» أعنى الطول مع طول، وكذلك التوسط والقصر، وكل من الثلاثة أيضًا مع القصر بالروم، أى: فى «الدين»، ولا يتأتى روم «الرحيم» لأنه ميم فى ميم وهو مستثنى][(٢)].

ص: مَالِكِ (نـ) لْ (ظِـ) لًّا (روى) السِّراطَ مع

سِـــراطَ (ز) نْ خُـــلْفـــاً (غَـــ) لَا كَـــيْـــفَ وَقَـــع

ش: (مالك)[(٣)] مفعول (قرأ) مقدرًا، وفاعله (نل)، و(ظلا) مفعول معه، والواو مقدرة. و(روى) معطوف عليه لمحذوف[(٤)]، و(السراط) مفعول (قرأ) أيضًا وفاعله (زن)، و(مع سراط) محله نصب على الحال، و(خلفًا) إما مصدر فعل محذوف باق على حاله، أى: اختلف عنه خلفًا، أو بمعنى مفعول؛ كقولهم: [درهم][(٥)] ضَرْب الأمير، ومحله على هذا نصب على الحال، و(غلا) حذف عاطفه على (زن)، و(كيف) محلها نصب على الحال من فاعل (وقع)، وضابط (كيف) أنها إن صحبت جملة فهى فى محل نصب على الحال، أو مفردًا فهى فى محل رفع على الخبر.

أى: قرأ ذو نون (نل) عاصم وظاء (ظلًّا) يعقوب، ومدلول (روى) الكسائى، وخلف ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] بوزن «فاعل»، وقرأ الباقون بلا ألف.

فإن قلت: [من أين][(٦)] يفهم قراءة المذكورين قيل[(٧)]: من لفظه؛ لدخوله فى قاعدته التى نبه عليها بقوله: «وبلفظٍ أغنى عن قيده عند اتضاح المعنى»، أى: صحة الوزن.

قلت: لا؛ لأن الوزن أيضًا صحيح مع القصر، غايته أنه دخله الخبل. والله أعلم.

فإن قلت: هب أن اللفظ [يكتفى به للمذكورين][(٨)]، بأن يقال: قرأ المذكورون بهذا اللفظ، فمن أين تعلم[(٩)] قراءة المتروكين؟ فإنه يصح أن يقال: قرأ المذكورون [بمد

---

(١) فى د: القرآن.
(٢) زيادة فى د.
(٣) فى ص، د، ز: ملك.
(٤) فى ص: بمحذوف.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى ز: هل.
(٧) فى م، د: قلت.
(٨) فى م: يكفى للمذكورين.
(٩) فى م: نعلم.

«مالك»، فيكون ضده القصر للمتروكين، ويصح أن يقال: قرأ المذكورون][1] بتقديم الألف على اللام[2]، وهو كذلك فيكون ضده التأخير؛ فلم يتعين قيد يؤخذ للمتروكين ضده؛ لأن تقدير المد يزاحمه [تقدير][3] الألف.

قلت: إنما ترك التقييد تعويلًا على القرينة؛ لأن هذا اللفظ لم يقع فى القرآن فى قراءة صحيحة إلا محصورًا فى (مالك) بالمد و(ملك) بالقصر، وكلاهما مجمع عليه فى موضعه، واختلفوا فى هذا هنا، فلما مضى للمذكورين على [المد][4] علم أن الباقين لمجمع[5] العقد، أو علمنا المد [من متفق المد][6]، فأخذنا لهم ضده، وهو القصر.

وقرأ ذو غين (غلا) رويس (سراط) كيف وقع، سواء كان معرفة أو نكرة، بالسين، فيحتمل أن يريد بقوله: (السراط)[7] المقترن باللام، فيدخل فى قوله: (مع سراط) المجردُ منها مطلقًا، سواء كان نكرة؛ نحو: ﴿سراط مستقيم﴾ [البقرة: ١٤٢]، أو معرفًا بالإضافة؛ نحو: ﴿سراط الذين﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿سراط ربك﴾ [الأنعام: ١٢٦]، و ﴿سراطى﴾ [الأنعام: ١٥٣]، ويحتمل أن يريد بـ(السراط) مطلق المعرفة؛ فيدخل فى الثانى المنكر خاصة.

واختلف عن ذى زاى (زن) قنبل فى ذلك؛ فروى عنه ابن مجاهد السين، وابن شنبوذ الصاد.

فإن قلت: من أين يعلم أنهما قرآ بالسين؟

قلت: من تعين المزاحمين بعد.

فإن قلت: هل يفهم من قوله: (وبلفظ أغنى عن قيده)؟

قلت: لا؛ لأنه قال: (عند اتضاح المعنى) ومراده [به][8] أن ينكشف لفظ القراءة بألا يتزن البيت إلا بها، والوزن هنا[9] يصح بالوجهين.

فإن قلت: كان يكفيه (سراط)؛ كقوله: (وبيس بيرٍ جُدْ).

قلت: الفرق أن الأصول تعم بخلاف الفرش.

مقدمة:

قاعدة الكتاب أن الكلمة ذات النظير إن ذكرت فى الأصول وعم الخلاف[10] جميع مواقعها، فقرينة كلية الأصول تغنى عن صيغة العموم؛ كقوله: (وبيس بيرٍ جُدْ)، وإن لم

---

(١) سقط فى د.
(٢) فى م: على الميم.
(٣) سقط فى م.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى د: كمجمع.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: قوله: بالصراط.
(٨) سقط فى ص.
(٩) فى م: هذا.
(١٠) زاد فى ص: فى.

يعم الخلاف بل خص بعضًا دون بعض قيد محل القراءة، نحو: [نأى الإسرا صِفِ][١]، وإن ذكرت فى الفرش وخصها الخلاف ذكرها مطلقة لقرينة[٢] الخصوص، وإن كان النظير بسورتها لزم الترتيب نحو: (يعملون دُمْ)، وإن عم الخلاف بعض النظائر نص عليه نحو: (يغفر مدا أنث هناكم وظرب عم فى الأعراف[٣])، أو كل النظائر أتى بلفظٍ يعم[٤]، فإن[٥] كان واقعًا فى موضعين خاصة قال: (معًا) نحو: (وقدره حرك معًا) أو (كلا) نحو: (وكلا دفع دفاع) [وقد يصرح بهما نحو:

.... [ظَعْنِ] ونَحْشُر يانَقُولُ ظُنَّةُ

ومَعْهُ حَفْصٌ فِى سَبَا يَكُن (رضا)][٦] ....

وإن كان فى أكثر قال: (جميعًا) [أو (كلا) نحو: يترك كلا خف حق][٧].

وجه مد ﴿مـٰلِكِ﴾[٨] أنه اسم، قال: من مَلَكَ مِلْكًا بالكسر، ويرجح بأن الله هو المالك الحقيقى، وبأن إضافته عامة؛ إذ يقال: «مالك الجن والإنس والطير»، و(ملك) يضاف[٩] لغير المملوك، فيقال: «ملك العرب والعجم»، وبأن زيادة البناء دليل على زيادة المعنى، وبأن ثواب تاليها أكثر.

ثم إن فسر بالمتصرف فهو من صفات الأفعال، أو القادر[١٠] فمن صفات الذات ومفعوله محذوف، أى: مالك الجزاء أو القضاء، وأضيف للظرف توسعًا، ويجوز أن يكون على ظاهره بلا تقدير. ونسبة الملك إلى الزمان فى حق الله - تعالى - مستقيمة، ويؤيده قراءة ﴿مَلَكَ﴾ [بفعل ماض][١١]، فإنه حينئذ مفعول به، ويوافق الرسم تقديرًا؛ لأن المحذوف[١٢] تحقيقًا[١٣] كالموجود.

ووجه القصر: أنه صفة مشبهة من مَلَكَ مُلْكًا [بالضم][١٤]، ولا حذف؛ للزوم الصفة المشبهة، ويرجح بأنه تعالى ملك الملوك، وهى تدل على الثبوت، فـ«ملك» أبلغ؛ لاندراج [المالك فى المُلك][١٥].

وقال أبو حاتم: «مالك» أبلغ [فى مدح الخالق][١٦]، وملك أبلغ فى مدح المخلوق، والفرق بينهما: أن المالك من المخلوقين قد يكون غير ملك، وإذا كان الله - تعالى - ملكًا

---

(١) فى م: رؤياى له.
(٢) فى م: القرين.
(٣) فى ص: بالأعراف.
(٤) فى م: يعمه، وفى د: يعم نحو.
(٥) فى د: ثم، وفى ص: وإن.
(٦) زيادة من م.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى د، ز، ص: ملك.
(٩) فى ص: مضاف.
(١٠) فى م: بالقادر.
(١١) فى م: بفتح ماضيه.
(١٢) فى ص: للمحذوف.
(١٣) فى د، ص: تخفيفًا.
(١٤) سقط فى م.
(١٥) فى ص: الملك فى المالك.
(١٦) فى م: فى المدح للخالق.

كان مالكًا. واختاره ابن العربى، وبأنه - تعالى - تمدح بقوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] و«مَلِك» مأخوذ منه، ولم يتمدح بمالك[١] المِلْك (بكسر الميم)، وبأنه أشرف لاستعماله[٢] مفردًا، وهو موافق للرسم تحقيقًا.

تنبيه:

ما تقدم من أن «مالك» من «مِلْك» بالكسر هو المعروف.

وقال الأخفش: (يقال: «مَلِك[٣] من المُلْك»، بضم الميم، و«مالك» من «المِلك» بفتح الميم وكسرها، وروى ضمها أيضًا بهذا [المعنى][٤]، وروى عن العرب «لى فى هذا الوادى ملك» بتثليث الميم، والمعروف الفرق: فالمفتوح بمعنى الشد والربط، والمضموم بمعنى القهر[٥] والتسليط[٦] على من يتأتى[٧] منه الطاعة، ويكون باستحقاق [وغيره][٨]، والمكسور بمعنى التسلط[٩] على من يتأتى[١٠] منه [الطاعة][١١] ومن لا يتأتى منه، ولا يكون إلا باستحقاق؛ فيكون بين المكسور والمضموم [عموم وخصوص من وجه][١٢]، والله أعلم.

ص: والصَّادُ كالزَّايِ (ضـ) فا الأَول (قِـ) ف
وَفِيهِ والثَّانِى وَذِى اللَّامِ اخْتُلِف

ش: (والصاد كالزاى) اسمية، و(ضفا) محله النصب[١٣] بنزع الخافض[١٤]، و(الأول) مبتدأ وخبره[١٥]: [كذلك][١٦]، مقدر، و(قف) محله [أيضًا][١٧] نصب، (وفيه) يتعلق بـ (اختلف)، (والثانى) عطف على الهاء من (فيه) على[١٨] الصحيح من أن المعطوف على ضمير خفض [لا يحتاج لإعادة الخافض][١٩]، (وذى اللام) كذلك.

أى: قرأ الصاد من ﴿صراط﴾ و﴿الصراط﴾ كيف وقع كالزاى، بالإشمام بين الصاد والزاى: ذو ضاد[٢٠] (ضفا) خلف عن حمزة، واختلف عن ذى قاف (قف) خلاد على

---

(١) فى م: بملك.
(٢) فى ص: استعماله.
(٣) فى م: لملك.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى م: القبر.
(٦) فى د: التسلط.
(٧) فى د: يأتى.
(٨) سقط فى د.
(٩) فى ص: التسليط.
(١٠) فى م، ز: يأتى.
(١١) سقط فى د.
(١٢) سقط فى م.
(١٣) فى ص، د، ز: نصب اللام.
(١٤) فى ص، د، ز: نصب.
(١٥) فى م: ونصبه.
(١٦) زيادة من ز.
(١٧) سقط فى م.
(١٨) فى م: لكن بتقدير فى.
(١٩) فى م: لا بد من إعادة الخافض.
(٢٠) فى م، ص: وضاد.

أربعة أوجه:

فقطع له بإشمام الأول من الفاتحة خاصة الشاطبى والدانى [فى «التيسير»](١)، وبه قرأ على فارس.

وبإشمام حرفى الفاتحة صاحب «العنوان» والطرسوسى من طريق ابن شاذان عنه، وصاحب «المستنير» من طريق ابن البخترى(٢) [، وبه قطع الأهوازى](٣) عن الوزان أيضًا، وهى طريق ابن حامد عن الصواف.

وبإشمام المعرف بأل خاصة هنا وفى جميع القرآن جمهور العراقيين، وهى(٤) طريق [ابن](٥) بكار عن الوزان، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسى والمالكى، وهو الذى فى «روضة» أبى على البندارى، وطريق ابن مهران عن(٦) ابن أبى عمر عن الصواف عن الوزان، وهى رواية الدورى عن سليم عن حمزة.

وقطع له بعدم الإشمام فى الجميع صاحب «التبصرة» و«التلخيص» و«الهداية» و«التذكرة» وجمهور المغاربة، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، وهى طريق أبى الهيثم والطلحى، ورواية الحلوانى عن خلاد.

والباقون بالصاد الخالصة فى جميع المواضع؛ لأن إشمام الصاد ضده ترك الإشمام، وهو للمتروكين؛ فتعين لِمَ ذكر أولًا السين.

تنبيه:

معنى الإشمام(٧) هنا: خلط لفظ الصاد بالزاى، ويعرف بأنه: مزج(٨) الحرف بآخر.

---

(١) سقط فى م.

(٢) فى م: البحيرى.

(٣) سقط فى ز، م.

(٤) فى د، ز: وهو.

(٥) سقط فى ز، م.

(٦) فى م: على.

(٧) قال ابن منظور فى اللسان (٤/ ٢٣٣٣): الإشمام: روم الحرف الساكن بحركة خفية لا يعتد بها ولا تكسر وزنا، ألا ترى أن سيبويه حين أنشد «متى أنام لا يؤرقنى الكرى» مجزوم القاف، قال بعد ذلك: وسمعت بعض العرب يشمها الرفع، كأنه قال: متى أنام غير مؤرق.

التهذيب: والإشمام: أن يشم الحرف الساكن حرفا كقولك فى الضمة: هذا العمل، وتسكت فتجد فى فيك إشماما للام لم يبلغ أن يكون واوا ولا تحريكا يعتد به ولكن شمة من ضمة خفيفة، ويجوز ذلك فى الكسر والفتح أيضا.

الجوهرى: وإشمام الحرف: أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة؛ لأنه لا يسمع، وإنما يتبين بحركة الشفة، قال: ولا يعتد بها حركة؛ لضعفها، والحرف الذى فيه الإشمام ساكن أو كالساكن مثل قول الشاعر:

متى أنام لا يؤرقنى الكرى ... ليلا ولا أسمع أجراس المطى

ويعبر[(١)] عنه بصادٍ بَيْنَ بَيْنَ، وبصادٍ كزاى، وقد استعمل الإشمام [أيضًا][(٢)] فى فصل ﴿قيل﴾ [هود: ٤٤] و﴿غيض﴾ [هود: ٤٤]، وفى الوقف، وفى ﴿تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] [فهذه أربعة مواضع وقع ذكر الإشمام فيها. وقوله: (وفى الوقف)؛ أى: باب الوقف، وفى باب وقف حمزة وهشام][(٣)] وكل منها يغاير غيره، وسيأتى التنبيه على كلٍّ فى محله.

وجه السين: أنه الأصل؛ لأنه مشتق من السرط، وهو الابتلاع؛ إما لأنه يبتلع المارة به، أو المار به يبتلعه[(٤)] كما قالوا: «قتل أرضًا عَالِمُها، وقَتَلَتْ أرضٌ جَاهِلَها»، وهذه[(٥)] لغة عامة العرب، وهو يوافق الرسم تقديرًا، وإنما رسم صادًا؛ ليدل على البدل فلا تناقضه[(٦)] السين.

ووجه الصاد: قلب السين صادًا مناسبة للطاء بالاستعلاء والإطباق والتفخيم مع الراء؛ استثقالًا للانتقال من سُفْل إلى عُلْو[(٧)].

ووجه الإشمام[(٨)]: ضم الجهر إلى المناسبات، وهى لغة قيس.

فائدة لغوية:

كل كلمة وجد فيها بعد السين حرف من أربعة جاز قلب السين صادًا، وهى الطاء؛ نحو: ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ [الفاتحة: ٦] والخاء والغين المعجمتان؛ نحو: ﴿سَخَّرَهُۥ﴾ و ﴿وَأَسۡبَغَ﴾ [لقمان: ٢٠]، والقاف؛ نحو: ﴿سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]، وهذه الأربعة[(٩)] لم تقع[(١٠)] فى القرآن إلا على الأصل بالسين، والقلب فى كلام العرب.

تنبيه:

الطرق الأربعة واضحة من كلام المصنف؛ لأن قوله: (الأول قف) إشارة إلى الأولَى.

وقوله: (واختلف فيه[(١١)] مع الثانى) تفيد[(١٢)] الخلاف فيه على انفراده وحال انضمامه للثانى، وهو الطريق الثانية.

وقوله: (واختلف فى ذى اللام) إشارة للثالث، ويفهم من حكاية الخلف فى الجميع

= قال سيبويه: العرب تشم القاف شيئا من الضمة ولو اعتددت بحركة الإشمام لانكسر البيت، وصار تقطيع «رِقْنِى الكرى»: مُتَفاعلن، ولا يكون ذلك إلا فى الكامل، وهذا البيت من الرجز.

(٨) فى د: مخرج.

(١) فى م: ويعرف.

(٢) سقط فى م.

(٣) سقط فى د، ز.

(٤) فى م، د: تبتلعه.

(٥) فى د: وهى.

(٦) فى م، د: يناقضه.

(٧) فى م: من علو إلى أسفل.

(٨) زاد فى م: جعلها كالزاى.

(٩) فى د، ص: الثلاثة.

(١٠) فى ز: لم يقع.

(١١) فى م: من.

(١٢) فى د، ز: تقيد.

الرابع.

ص: وَبَابُ أَصْدَقُ (شَفَا) وَالْخُلْفُ (غَـ) ـر
يُصْدِرُ (غِـ) ـث (شَفَا) الْمُصَيْطِرُونَ (ضَـ) ـر

ش: (باب أصدق) قراءة (شفا) كالزاى اسمية، (والخلف كائن عن غر) كذلك، و(يصدر) إما مبتدأ [خبره][(١)] أشمه[(٢)] (غث)، أو مفعول لـ«أشم»، و(شفا) عطف على (غث)، و(المصيطرون ضر) كذلك فيهما، ولا محل للجمل كلها.

أى قرأ مدلول (شفا) (حمزة والكسائى وخلف) فى اختياره باب «أصدق» كله[(٣)] بإشمام الصاد زايًا، وهو كل صاد ساكنة بعدها دال، كـ ﴿تصديق﴾ [يوسف: ١١١]، و﴿يصدفون﴾ [الأنعام: ٤٦] و ﴿فاصدع﴾ [الحجر: ٩٤] و ﴿يَصْدُرُ﴾ [الزلزلة: ٦] واختلف عن ذى غين (غر) رويس فى الباب كله:

فروى عنه النخاس والجوهرى: إشمام الكل، وبه قطع ابن مهران[(٤)].

وروى أبو الطيب وابن مقسم الصاد الخالصة، وبه قطع الهذلى، واتفقوا عنه على إشمام ﴿يصدر الرعاء﴾[(٥)] [القصص: ٢٣] و﴿يصدر الناس﴾ [الزلزلة: ٦] [ولهذا][(٦)] قال: (يصدر غث شفا) أى: أشمها لهؤلاء.

فإن قلت: إعادة (شفا) تكرار؛ لدخوله فى باب (أصدق).

قلت: بل واجب الذكر؛ لرفع توهم انفراد رويس بها.

ثم كمل فقال:

ص: (ق) الْخُلْفَ مَع مُصَيْطِرٍ وَالسِّينُ (لِ)ى   وفيهما الخلف (ز) كى (ع) ن (م) لى

ش: (ق) مبتدأ (والخلف) ثان، وخبره محذوف، أى: كائن عنه، فى (المصيطرون) والجملة خبر الأول، و(مع مصيطر) حال، (والسين فيهما [كائن][(٧)] عن لى[(٨)]) اسمية، و(زكى) مبتدأ، و(عن وملى) معطوفان عليه، و(فيهما) خبر، و(الخلف) فاعل الظرف تقديره: ذو زكى وعن وملى استقر الخلف فى الكلمتين عنهم.

أى: قرأ ذو ضاد (ضر) خلف[(٩)] فى البيت المتلو بلا خلاف عنه: ﴿الْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، و﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ بالغاشية [٢٢] بالإشمام.

واختلف عن ذى قاف (ق) خلاد: فروى [عنه][(١٠)] جمهور المشارقة والمغاربة

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: اسمية.
(٣) فى م: كل.
(٤) زاد فى د: له.
(٥) سقط فى ز، ص، م.
(٦) سقط فى ز.
(٧) سقط فى ص.
(٨) فى م، ص: عن ملى.
(٩) فى م: الخلف.
(١٠) زيادة من د، ص.

الإشمام، وهو الذى لم يوجد نص بخلافه، وأثبت له الخلاف [فيهما][(١)] صاحب «التيسير» من قراءته على أبى الفتح، وتبعه الشاطبى، وروى عنه الصاد الحلوانى، ومحمد بن سعيد البزار [كلاهما عن خلاد][(٢)]، وقرأهما بالسين ذو لام (لى) هشام، واختلف فيهما عن ذى زاى (زكى)[(٣)] وعين (عن) وميم (ملى) قنبل وحفص وابن ذكوان[(٤)].

فأما قنبل: فرواهما عنه بالصاد ابن شنبوذ من «المبهج»، وكذا نص الدانى فى «جامعه»، وبالسين ابن مجاهد، وابن شنبوذ [من][(٥)] «المستنير»، ونص على السين فى ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ والصاد فى ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] جمهور العراقيين [والمغاربة][(٦)]، وهو الذى فى «الشاطبية» [و«التيسير»][(٧)].

وأما ابن ذكوان فرواهما عنه بالسين ابن مهران من طريق الفارسى عن النقاش، وهى[(٨)] رواية ابن الأخرم وغيره عن الأخفش بالصاد وابن سوار، ورواه الجمهور عن النقاش، وهو الذى فى «الشاطبية» و «التيسير».

وأما حفص فنص له على الصاد فيهما ابن مهران وابن غلبون وصاحب «العنوان»، وهو الذى فى «التبصرة» و«الكافى» و«التلخيص»، وهو الذى عند الجمهور له، وذكره الدانى فى «جامعه» عن الأُشْنانى عن عبيد، وبه قرأ على أبى الحسن، ورواهما بالسين زرعان عن عمرو، [وهو نص الهذلى عن الأشنانى][(٩)] عن عبيد، وحكاه الدانى فى «جامعه» عن أبى طاهر عن الأشنانى، وكذا رواه ابن شاهى عن عمرو، وروى آخرون [عنه]:[(١٠)] ﴿المسيطرون﴾ [الطور: ٣٧] بالسين و ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢٢] بالصاد، وكذا[(١١)] هو فى «المبهج» و«الإرشاد»[(١٢)] و«غاية أبى العلاء».

وبه قرأ الدانى على أبى الفتح، وقطع بالخلاف له فى ﴿ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ وبالصاد فى ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ فى «التيسير» و«الشاطبية».

والحاصل من هذه الطرق: أن لكل من قنبل وحفص ثلاث طرق، ولابن ذكوان طريقان.

ووجه كل منهما يفهم مما تقدم.

---

(١) سقط فى ز، م.
(٢) زيادة من د.
(٣) زاد فى م: قنبل.
(٤) فى م: وعين عن حفص وميم ملى ابن ذكوان.
(٥) سقط فى م.
(٦) زيادة من د.
(٧) زيادة من د.
(٨) فى ص: وهو.
(٩) فى م: وحكاه عن الأشنانى.
(١٠) سقط فى م.
(١١) فى ص: وكذلك.
(١٢) فى ز، ص: والإرشادين.

ثم انتقل فقال:

ص: عَلَيْهِمُو إِلَيهِمُو لَدَيْهِمُو بِضَمِّ كَسْرِ الْهَاءِ (ظَ) بْىٌ (فَ) هِمْ

ش: (ظبى) فاعل (قرأ) و(فهم) عطف عليه، حذف عاطفه، و(عليهم) مفعوله، و(إليهم ولديهم) حذف عاطفهما، و(بضم) يتعلق بـ(قرأ)، أو (ظبى)[1] مبتدأ و(فهم) عطف عليه، و(عليهم) وما بعده مفعول (قرأ)، أو هو الخبر.

أى: قرأ ذو ظاء (ظبى) وفاء (فهم)، يعقوب وحمزة، ﴿عليهُمْ﴾ و﴿إليهُمْ﴾ و﴿لديهُمْ﴾، بضم كسر الهاء فى الثلاث، [حال وصله ووقفه][2]، ويفهمان من إطلاقه: [إذا كانت لجمع مذكر ولم][3] يَتْلُهَا ساكن علم مما بعد، ويتزن البيت بقراءة ابن كثير والباقون بالكسر كما صرح به.

فائدة[4]:

الخلاف تارة يعم الوصل والوقف فيطلقه كهذا الموضع و ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] وتارة يخص الوصل وتارة الوقف، فإن خص أحدهما وجاز غيره فى الآخر تعين[5] القيد، نحو: (حَاشَا معًا صِلْ)، وإن امتنع اعتمد على القرينة؛ نحو: (وآدَمَ انتِصَابُ الرَّفْعِ دَل)، وربما صرح به تأكيدًا؛ نحو: (فى الوصل تا تيمموا).

وجه ضم الهاء: أنه الأصل؛ بدليل الإجماع عليه قبل اتصالهما، وهى لغة قريش، والحجازيين ومجاوريهم من فصحاء اليمن، ولأنها خَفِيَّة[6] فقويت بأقوى حركة.

ووجه الكسر: مجانسة لفظ الياء، وهى لغة قيس وتميم وبنى سعد، ورسمهما[7] واحد.

ثم كمل فقال:

ص: وَبَعْدَ يَاءٍ سَكَنَتْ لَا مُفْرَدَا (ظَ) اهِر وَإِنْ تَزُلْ كَيُخْزِهُم (غَ) دَا

ش: (ظاهر) فاعل (قرأ)، و(بعد) ظرفه[8] ومتعلقه محذوف لدلالة الأول، وهو (بضم كسر الهاء)، وكذلك مفعوله، وهو كل هاء بعد ياء، و(سكنت) صفة ياء، و(لا مفردًا) عطف بـ(لا) المشتركة لفظًا على المفعول المحذوف، و (تزل) فعل الشرط و (كيخزهم) خبر مبتدأ محذوف، و(ذو غدا) فاعل (قرأ)، وهو جواب (إن)، أى: قرأ ذو ظاء (ظاهر) يعقوب كل هاء وقعت بعد ياء ساكنة بضم الكسر، سواء كانت فى الثلاثة أو

---

(١) فى ص: وظبى.
(٢) سقط فى م.
(٣) سقط فى ز.
(٤) فى ص، د، ز: قاعدة.
(٥) فى م: يعنى.
(٦) فى م: خفيفة.
(٧) فى ص: رسمها.
(٨) فى م: ظرف.

[فى][1] غيرها، فى[2] ضمير تثنية أو جمع، مذكر أو مؤنث، نحو: ﴿عليهما﴾ و﴿لديهما﴾ و﴿إليهما﴾ و﴿صياصيهم﴾ [الأحزاب: ٢٦] و﴿جنتيهم﴾ [سبأ: ١٦] و﴿ترميهِمْ﴾ [الفيل: ٤] و﴿عليهن﴾ و﴿فيهن﴾ و﴿إليهن﴾ إلا إن أفرد الضمير نحو (عليه) و(إليه) وسيأتى فى باب الكناية.

وهذا كله إن كانت الياء موجودة، فإن زالت لعلة[3] جزم أو بناء؛ نحو: ﴿وإن يأتهم﴾ [الأعراف:١٦٩] و﴿يخزهم﴾ [التوبة:١٤] ﴿فاستفتهم﴾ [الصافات:١٤٩] ﴿فآتهم﴾ [الأعراف:٣٨] فإن رُويسًا ينفرد بضم ذلك كله، إلا ما أشار إليه [بقوله][4]:

ص: وَخُلْفُ يُلْهِهِمْ قِهِمْ ويُغْنِهِمْ عَنهُ وَلَا يَضُمُّ مَنْ يُوَلِّهِمْ

ش: (وخلف هذا اللفظ كائن عنه) اسمية، وعاطف (قهم) محذوف بدلالة الثانى، (ولا يضم) منفية، وفى المعنى مخرجة من قوله: (وإن تزل).

أى: اختلف عن ذى غين (غدا) (رويس) المعبر عنه بضمير (عنه) فى ﴿وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾ [الحجر:٣] و ﴿يُغْنِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [النور:٣٣] و﴿وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [غافر:٩] و﴿وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر:٧] فروى كسر الأربعة القاضى عن النخاس، والثلاثة الأول الهذلى عن الحمامى، وكذا نص الأهوازى.

وقال الهذلى: وكذا أخذ علينا فى التلاوة، زاد ابن خيرون عنه كسر الرابعة، وضم الأربعة الجمهور عن رويس، واتفق عنه على كسر ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ﴾ [الأنفال: ١٦].

وجه ضم الجميع: ما تقدم.

ووجه كسر المستثنى: الاعتداد بالعارض، وهو زوال الياء مراعاة صورة اللفظ، ووجه الاتفاق فى ﴿يُوَلِّهِمْ﴾ تغليب العارض، والله أعلم.

ص: وَضَمّ مِيمِ الْجمعِ (صِ) لْ (ثَ) بتٌ (دَ) رَى
قَبلَ مُحَرّكٍ وَبِالْخُلْفِ (بِـ) ـرَا

ش: (ضمّ)[5] مفعول (صل) من (يصل)، حذفت فاؤه حملًا على المضارع، [والجملة خبر (مَنْ)][6] و(ثبت) [محله نصب على نزع الخافض][7] (ودرى) عطف عليه[8]، والعائد محذوف: أى: ذو (ثبت) و(درى) صل لهما ضم ميم الجمع، و(قبل محرك) ظرف أو

(١) سقط فى م، د.
(٢) فى م: من.
(٣) فى ص: بعلة.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م: ضم ميم الجمع صل أمر، وفى ص: صل أمر من وصل.
(٦) سقط فى م.
(٧) سقط فى ز، ص.
(٨) فى م: على محذوف على ثبت.

حال المفعول، (وبالخلف) خبر مقدم، أى: وذو [باء][١] (برا).

وروى عنه بالخلف، أى: ضم ميم الجمع وصِلْها بواو لذى ثاء (ثبت) (أبو جعفر) ودال (درى) (ابن كثير) إن كانت قبل محرك نحو ﴿عليهمو غير﴾ [الفاتحة: ٧] ﴿معكمو أينما﴾ [الحديد: ٤] ﴿جاءكمو موسى﴾ [البقرة: ٩٢] واختلف عن قالون، وأطلق جمهور العراقيين وابن بليمة[٢] الخلاف عنه من الطريقين، وفى «التيسير» الخلاف عن أبى نشيط، وجعل مكى الإسكان لأبى نشيط والصلة للحلوانى.

تنبيه:

تحتاج الميم لقيدين وهما: قبل محرك ولو تقديرًا؛ ليندرج فيه ﴿كنتمو تمنون﴾ [آل عمران: ١٤٣] و ﴿فظلتمو تفكهون﴾ [الواقعة: ٦٥] على التشديد، وأن يكون المحرك منفصلًا[٣]؛ ليخرج عنه نحو ﴿دَخَلْتُمُوهُ﴾ [المائدة: ٢٣] ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨] فإنه مجمع عليه.

ثم تمم حكم الميم فقال:

ص: وقَبلَ هَمْزِ الْقَطْعِ وَرشٌ ....　　....　　...

ش: (ورش) فاعل (وصل) مقدرًا، و(قبل) ظرفه[٤] أو حال مفعوله، وهو ضم ميم الجمع.

[أى: ووصل ورش ضم ميم الجمع][٥] والواقعة قبل همزة[٦] القطع من طريقيه.

فإن قلت: إفراد ورش يوهم تخصيصه.

قلت: إذا علمت أن قاعدته[٧] ذكر صاحب الأصل أولًا ثم إفراد الموافق؛ كقوله:

....　　....　　....　وَلِفَا　فِعل سِوَى الإِيوَاءِ الأَزْرَقُ اقْتَفَى

وكقوله:

وافَقَ فِى إدغَامِ[٨] صفًّا زَجرَا　　ذِكْرًا وَذَروًا (فِـ) ـد...

قد علمت أنه أحسن فيما فعل.

فإن قلت: هلا قال: وافق ورش؛ كقوله: «وافق فى: مؤتفك»؟

قلت: لو قاله[٩] لم يعلم أوافق الأقرب على الخلاف، أو الأبعد على الصلة.

فإن قلت: لم يبين هل الخلاف فى الوصل أو الوقف؟

---

(١) سقط فى ز، م.
(٢) فى د: ابن تيمية.
(٣) فى م: تقديرًا منفصلًا.
(٤) فى م: ظرف.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م، د، ص: همز.
(٧) فى م: قاعدتهم.
(٨) فى د: الإدغام.
(٩) فى ص: قال.

قلت: شرط فى الصلة كونها قبل محرك ولا يكون إلا وصلًا.

تفريع:

يثلث[١] لورش باعتبار طريقيه؛ [نحو][٢] ﴿أنذرتهم أم﴾ [البقرة: ٦] كما يثلث ﴿وأمره إلى الله﴾ [البقرة: ٢٧٥] وجه الضم أنه الأصل؛ ولهذا أجمع عليه عند اتصال[٣] الضمير، نحو ﴿دخلتموه﴾ [المائدة: ٢٣] ويوافق الرسم وقفًا أو تقديرًا، أو امتنع فى الوقف؛ لأنه محل تخفيف.

وجمع قالون بين اللغتين؛ كقولة لبيد [من الكامل]:

.... وهُمُ فَوارِسُهَا وَهُمْ حُكَّامُهَا[٤]

وخص ورش الهمزة إيثارًا[٥] للمد، وأيضًا فمذهبه النقل، ولو نقلت لحركت[٦] [الميم][٧] بالثلاث، [فحركتها][٨] بحركتها الأصلية، وأسكنها الباقون تخفيفًا؛ لكثرة دورها مع أمن اللبس، وعليه الرسم.

ولما تم حكم [المتحرك][٩] ما بعدها، انتقل للساكن ما بعدها فقال:

ص: .... وَاكْسِرُوا قَبلَ السُّكُونِ بَعدَ كَسر (حَـ) رِّرُوا

وصلًا وبـاقِيـهـم بـضَـمٍّ و (شَـفَـا) مَـع مِـيـمِ الْهَـاءَ وَأَتْبِـعْ (ظُـ) رُفَـا

ش: (قبل) و(بعد) ظرفان، (كسر وحرروا) محله نصب بنزع الخافض، [وكذا (وصلًا وباقيهم قرءوا بضم) اسمية و(شفا) فاعل (ضم) مقدرًا، والهاء مفعوله، و(مع ميم) حال الهاء، و(ظرفًا) نصب بنزع الخافض][١٠] المتعلق بـ(أتبع)، أى: كسر ذو حاء (حرروا) أبو عمرو الميم وصلا قبل الساكن إذا كان قبلها كسر، نحو: ﴿بهم الأسباب﴾ [البقرة: ١٦٦]، ﴿عليهم القتال﴾ [البقرة: ٢٤٦]. وبعد كسر شامل للهاء التى قبلها كسرة، أو ياء ساكنة كالمثالين، وخرج [عنه][١١]: ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [هود: ٣١] لأن الميم بعد ضم، والباقون بضمها، وصرح به ليتعين ضد الكسر، وضم مدلول (شفا) (حمزة والكسائى

---

(١) فى د: ثلث.

(٢) سقط فى م.

(٣) فى ص: إيصال.

(٤) عجز بيت، وصدره:

وهـم السُّعاةُ إذا العـشيرةُ أُفْظِعَـتْ ....

والبيت فى ديوانه ص (٣٢١)، واللسان (فظع)، والتاج (فظع).

(٥) فى م: طلبا.

(٦) فى م: حركت، وفى ص: لحركة.

(٧) سقط فى م.

(٨) زيادة من ز.

(٩) سقط فى م.

(١٠) سقط فى م.

(١١) فى م: عليه. وسقط فى د.

وخلف) [الهاء][(١)] مع الميم، وأتبع ذو ظاء ظرفا (يعقوب) الهاء فى حكمها المتقدم، فيضم فى نحو: ﴿يُرِيهِمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٦٧] ويكسر فى نحو ﴿بهم الأسباب﴾ [البقرة: ١٦٦] ويجوز لرويس فى نحو ﴿يُغْنِهِمُ اللَّهُ﴾ [النور: ٣٢] الوجهان اللذان فى الهاء، وأجمعوا على ضم الميم بعد مضموم، سواء كان ياءً[(٢)] ك ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [هود: ٣١]، أو [هاء][(٣)] نحو: ﴿عليهُمُ القتال﴾ [البقرة: ٢٤٦] أو تاء نحو: ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، وعلم من قوله: (وصلا) أن الكل يقفون بكسر الهاء والميم، ويخص هذا العموم حمزة ويعقوب ب ﴿عليهم﴾[(٤)] [و ﴿إليهم﴾][(٥)] و﴿لديهم﴾.

وجه ضم الميم المتفق عليه: أنه حُرِّك للساكنين بالضمة الأصلية وأيده الإتباع، وامتنع إثبات الصلة للساكن ك ﴿وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥]، ولا يرد ﴿كنتمُ تمنون﴾ [آل عمران: ١٤٣]؛ للعروض.

ووجه كسرهما: أنه كسر الميم على أصل التقاء الساكنين، والهاء لمناسبة الطرفين، أى: ما بعدها وما قبلها، والياء مجانسة الكسرة، فتخلف أصلان، وهما ضمهما، وحصل وصل[(٦)] وهو كسر أول الساكنين[(٧)]، ومناسبتان وهما أولى. ووجه ضمها: أن الميم حركت للساكن بحركة الأصل وضم الهاء إتباعًا [لها][(٨)] لاعلى الأصل، وإلا لزم بقاء ضمها وقفًا، إلا أن حمزة فى ﴿عليهم﴾ وما معها آثر الإتباع فى الوقف، وهى لغة [بنى][(٩)] سعد.

ووجه كسر الهاء وضم الميم: مناسبة الهاء للياء وتحريك الميم بالأصلية، وهى لغة بنى سعد[(١٠)] وأهل الحرمين، وفيها[(١١)] موافقة أصل وهو تحريك الميم بالأصلية، ومناسبة وهى كسر الهاء للياء، ومخالفة أصلين وهما ضم [الهاء][(١٢)] وكسر الميم على أصل التقاء الساكنين.

خاتمة:

(آمين) ليست من القرآن، وفيها أربع لغات: مد الهمزة وقصرها[(١٣)] مع تخفيف الميم وتشديدها، [لكن فى التشديد بحاليه خلاف[(١٤)]][(١٥)].

(١) سقط فى م.
(٢) فى د، ص: هاء.
(٣) سقط فى م، د، وفى ص: كافًا، نحو «عليكم القتال».
(٤) فى م: فى عليهم.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى م، ص، د: أصل.
(٧) فى م: كسر التقاء الساكنين.
(٨) سقط فى م.
(٩) سقط فى د.
(١٠) فى د، ص: أسد.
(١١) فى م: وفيهما.
(١٢) سقط فى م، د.
(١٣) فى م: وقصره.
(١٤) فى د: بخلاف.
(١٥) ما بين المعقوفين سقط فى م. وقال السمين الحلبى: ليست من القرآن إجماعًا، ومعناها: استجب، =

باب الإدغام الكبير[(١)]

ذكره بعد الفاتحة؛ لأنه من مسائلها، وهو[(٢)] لغةً: الإدخال والستر والخفاء؛ يقال: أدغمت اللجام فى فم الفرس، قال [الشاعر:][(٣)]

ص: وَأَدْغَمْتِ فِى قَلْبِى مِنَ الْحُبِّ[(٤)] شُعْبَةً تَذُوبُ[(٥)] لَهَا حَرًّا مِنَ الْوَجْدِ أَضْلُعِى[(٦)]

= فهى اسم فعل مبنى على الفتح، وقيل: ليس فعل، بل هو من أسماء البارى تعالى، والتقدير: يا آمين، وضعف أبو البقاء هذا بوجهين:

أحدهما: أنه لو كان كذلك لكان ينبغى أن يبنى على الضم؛ لأنه منادى مفرد معرفة.

والثانى: أن أسماء الله تعالى توقيفية.

ووجه الفارسى قول من جعله اسمًا لله تعالى على معنى أن فيه ضميرًا يعود على الله تعالى؛ لأنه اسم فعل، وهو توجيه حسن نقله صاحب «المغرب».

وفى «آمين» لغتان: المد والقصر، فمن الأول قوله:

آمـين آمـين لا أرضـى بـواحـدةٍ حـتـى أبـلغـهـا ألـفـين آمـينـا

وقال آخر:

يـا رب لا تـسـلبـنـى حـبـهـا أبـدا ويـرحـم الـله عـبـدًا قـال آمـيـنـا

ومن الثانى قوله:

تـبـاعـد عـنـى فـطْـحَـلٌ إذ دعـوتـه أَمِـينَ فـزاد الـلـه مـا بـيـنـنـا بـعـدا

وقيل: الممدود اسم أعجمى؛ لأنه بزنة «قابيل وهابيل».

وهل يجوز تشديد الميم؟ المشهور أنه خطأ، نقله الجوهرى، ولكن قد روى عن الحسن وجعفر الصادق التشديد، وهو قول الحسين بن الفضل، من «أم» إذا قصد، أى: نحن قاصدون نحوك، ومنه: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢]. ينظر: الدر المصون (١/٨٦-٨٧).

(١) قال شرح التيسير: اعلم أنه إنما سمى هذا الإدغام كبيرًا؛ لكثرة دورانه فى حروف القرآن فقد بلغت عدة ما يذكر منه فى هذا الباب ما بين متفق عليه ومختلف فيه ألف كلمة وثلاثمائة كلمة واثنتين وتسعين كلمة.

ويمكن أن يسمى: كثيرًا؛ لكثرة ما فيه من العمل: وذلك أنه مخصوص بما أصله التحريك - فيعرض فيه فى بعض المواضع أربع تغييرات، وذلك فى إدغام المتقاربين إذا كان قبل الأول منهما ساكن:

أحدها: قلب الحرف الأول.

والثانى: إسكانه.

والثالث: إدغامه إن كان مفتوحا فى الأصل، أو إخفاؤه إذا كان أصله الضم أو الكسر، على ما سيأتى تحقيق القول فى تسمية هذا النوع من الإخفاء إدغامًا بحول الله تعالى.

والرابع: التقاء الساكنين إذا كان الأول مفتوحًا فى الأصل كما تقدم، وكذلك إذا كان الأول متحركًا بالضم أو بالكسر فى الأصل عند من لا يقول بالإخفاء ويجعله إدغاما صحيحًا.

(٢) فى د: وهى. (٣) زيادة من م.

(٤) فى ص: المحبة. (٥) فى د: يذوب.

(٦) ذكر البيت ابن الجزرى فى «النشر فى القراءات العشر» فى باب اختلافهم فى الإدغام الكبير، وفيه اختلاف فى بعض الألفاظ.

وصناعة: اللفظ بساكن فمتحرك بلا فصل من مخرج واحد. فاللفظ. . . إلخ: يشمل المظهر والمدغم والمخفى، وبلا فصل: خرج به المظهر، [ومن مخرج واحد خرج][١] به المخفى، وهو قريب من قول المصنف: (اللفظ بحرفين حرفًا كالثانى)؛ لأن قوله: (اللفظ بحرفين) يشمل الثلاث، و(حرفًا) خرج به المظهر، و(كالثانى) خرج به المخفى، وهذا[٢] كله ليس هو إدخال حرف فى حرف، بل هما ملفوظ بهما، وهو فرع الإظهار؛ لافتقاره[٣] لسبب.

قال أبو عمرو المازنى: الإدغام لغة العرب [التى تجرى][٤] على ألسنتها ولا يحسنون غيره، ومن الكبير قول عكرمة:

عَشِيَّة تَّمنَّى أن يكُونَ[٥] حمامة[٦]   بمكَّةَ توريك[٧] [السّتّار][٨] المُحَرَّم

وفائدته: التخفيف؛ لثقل عود اللسان إلى المخرج أو مقاربه، ولا بد من سلب الأول حركته، ثم ينبو[٩] اللسان بهما نبوة واحدة؛ فتصير[١٠] شدة الامتزاج فى السمع كالحرف الواحد، ويعوض عنه التشديد، وهو: حبس الصوت فى الحيز[١١] بعنف.

فإن قلت: قولهم: اللفظ بساكن[١٢] فمتحرك، يناقض قولهم: التشديد عوض الذاهب.

فالجواب: ليس التشديد عوض الحرف، بل عَمَّا فاته من لفظ الاستفال، وإذا أصغيت إلى لفظك سمعته ساكنًا مشددًا ينتهى إلى محرك مخفف[١٣].

وينقسم إلى كبير: وهو ما كان أول الحرفين فيه محركًا ثم يسكن للإدغام فهو أبدًا أزيد[١٤] عملًا؛ ولذا سمى كبيرًا، وقيل: لكثرة وقوعه، وقيل: لما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله المثلين والمتقاربين والجنسين.

وصغير: وهو ما كان أولهما ساكنًا.

واعلم أنه إذا ثقل الإظهار وبعد الإدغام عدل إلى الإخفاء، وهو يشاركه فى إسكان المتحرك دون القلب.

---

(١) فى م: وبالثانى خرج.
(٢) فى م، ص، د: وعلى هذا.
(٣) فى د: لافتقار.
(٤) فى م، ص، د: الذى يجرى.
(٥) فى م: تكون.
(٦) فى م، د، ز: جماعة.
(٧) فى ص: مدركك.
(٨) فى ز: الثنا، وفى د: اليسار.
(٩) فى ص: ينبو عنهما.
(١٠) فى ص، د، ز: فيصير.
(١١) فى م: فى الحنك، وفى د: فى الخير.
(١٢) فى ص: ساكن.
(١٣) فى م: مختف.
(١٤) فى د: زائد.

ثم قال صاحب «المصباح» والأهوازى: فيه تشديد يسير.

وقال الدانى: هو عَارٍ منه، وهو التحقيق لعدم الامتزاج؛ ولذا يقال: أُدْغم هذا[١] فى هذا وأخفى عنده[٢].

ص: إِذَا الْتَقَى خَطًّا مُحرَّكَانِ مِثْلَانِ جِنْسَانِ مُقَارِبَانِ[٣]
أَدغِم بِخُلْفِ الدُّورِ والسُّوسِى مَعًا لَكِنْ بِوَجْهِ الْهَمْزِ وَالْمَدِّ امْنَعَا

ش: (إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط، و(التقى): فعل الشرط، و(خطًّا): تمييز، و(محركان): صفة الفاعل[٤] وهو حرفان، والثلاثة بعده أوصاف حذف عاطفها، و(أدغم): جواب (إذا)، ومفعوله محذوف دل عليه جملة الشرط أى: أُدْغِمَ أول المتلاقيين[٥]، والباء بمعنى «مع» متعلق به، وحذف ياء (الدورى) وخفف ياء (السوسى) للضرورة، و(معًا): نصب على الحال من الاسمين، أى: حالة كونهما مجتمعين، وأصلها اسم لمكان الاجتماع مُعْرَب، إلا فى لغة غنم[٦] وربيعة فمبنى على السكون؛ لقوله[٧]: قريشى[٨] معْكم[٩] أى: وهو معكم، وتخصيصها[١٠] بالاثنين اصطلاح طارئ، و(لكن): حرف ابتداء لمجرد إفادة[١١] الاستدراك؛ لأنها[١٢] داخلة على جملة وليست عاطفة، ويجوز أن يستعمل[١٣] بالواو؛ نحو[١٤]: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] وبدونها؛ كقول زهير:

إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لَا تُخْشَى[١٥] بَوَادِرُه لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِى الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ[١٦]

وباء (بوجه) بمعنى (مع) متعلق بـ(امنع)، وألفه للإطلاق؛ ومفعوله محذوف، أى: امنع الإدغام.

---

(١) فى م: ذا.
(٢) زاد فى م: هذا عن هذا.
(٣) فى م: متقاربان.
(٤) فى م: صفة لا فاعل.
(٥) فى م: المتقابلين.
(٦) فى د، م: تميم.
(٧) فى م: لقوله، وفى د: كقوله.
(٨) فى م: قريش، وفى د، ص: قرشى.
(٩) فى د، ص: منكم.
(١٠) فى ص: وتخصصها.
(١١) فى م: فائدة.
(١٢) فى د: ولأنها.
(١٣) فى م، ص: تستعمل.
(١٤) فى م: ونحو.
(١٥) فى د: لا يخشى.
(١٦) ينظر: ديوانه ص (٣٠٦)، والجنى الدانى (٥٨٩)، والدرر (٦/ ١٤٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٧)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٧٠٣)، واللمع (١٨٠)، ومغنى اللبيب (١/ ٢٩٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧٨)، وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٣/ ٣٨٥)، وشرح الأشمونى (٢/ ٤٢٧)، وهمع الهوامع (٢/ ١٣٧).
والشاهد فيه: مجيء «لكن» حرف ابتداء لا حرف عطف؛ لكون ما بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

واعلم أن الشائع بين القراء فى الإدغام الكبير أن مرجعه[(١)] إلى أبى عمرو، فهو أصله، وعنده اجتمعت أصوله وعنه[(٢)] انتشرت فروعه، وكل من القراء قرأ به اتفاقًا؛ مثل: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿صَوَآفَّ﴾ [الحج: ٣٦]، واختلافًا؛ مثل ﴿حَيَّ﴾ [الأنفال: ٤٢]، و﴿تَأۡمَ۬نَّا﴾ [يوسف: ١١]، و﴿مَا مَكَّنِّي﴾ [الكهف: ٩٥].

وروى الإدغام الكبير أيضًا عن الحسن، وابن محيصن، والأعمش، وطلحة، وعيسى ابن عمر[(٣)]، ومسلمة بن عبد الله الفهرى، ومسلمة بن الحارث السدوسى[(٤)]، ويعقوب الحضرمى وغيرهم.

ثم إن لهم فى نقله عنه خمس طرق: منهم من لم يذكره أصلًا: كأبى عبيد، وابن مجاهد، ومكى وجماعة.

ومنهم من ذكره عن أبى عمرو فى أحد الوجهين من جميع طرقه، وهم[(٥)] جمهور العراقيين وغيرهم.

ومنهم من خصه برواية الدورى، والسوسى: كأبى معشر الطبرى، والصفراوى.

والمصنف موافق لهاتين[(٦)] الطريقين[(٧)]؛ لاجتماعهما على ثبوته للروايتين[(٨)].

ومنهم من خص به السوسى؛ كأبى الحسن بن غلبون وصاحب «التيسير» والشاطبى[(٩)].

ومنهم من ذكره[(١٠)] عن غير الدورى والسوسى؛ كصاحب «التجريد» و«الروضة»؛ فعلى ما ذكر[(١١)] المصنف من الخلاف يجتمع لأبى عمرو إذا اجتمع الإدغام مع الهمز الساكن أربعةُ أوجه، وكلها طرق محكية: الإبدال مع الإظهار، والإدغام، والتحقيق معهما.

فالأولى: الإبدال مع الإظهار؛ وهو أحد الثلاثة عن جمهور العراقيين عنه، وأحد الوجهين عن السوسى فى «التجريد» و«التذكار» [وأحد الوجهين فى «التيسير» المصرح به فى أسانيده من قراءته على فارس بن أحمد،][(١٢)] وفى «جامع البيان» من قراءته على أبى الحسن، ولم يذكر كل من ترك الإدغام عن أبى عمرو سواه، كالمهدوى[(١٣)]، ومكى،

---

(١) فى ز، ص: مرجوعه.

(٢) فى د: وعنده.

(٣) فى ص: عمرة.

(٤) فى م: السندوسى.

(٥) فى د: وهو.

(٦) فى م: لها بين.

(٧) فى ص: الطريقتين.

(٨) فى م، ص، د: للراويين.

(٩) فى م: والشاطبية.

(١٠) فى م: ذكر.

(١١) فى م: ما ذكره.

(١٢) سقط فى ز، م.

(١٣) فى د: كالمهدى.

وصاحب «العنوان» و«الكافى» وغيرهم، وكذلك اقتصر عليه أبو العز فى «إرشاده».

الثانية: الإبدال مع الإدغام، وهى التى فى جميع كتب أصحاب[١] الإدغام من الروايتين[٢] معًا، وكذلك[٣] نص الدانى [عليه][٤] فى «جامعه» تلاوة، وهو الذى عن السوسى فى «التذكرة» لابن غلبون و«مفردات الدانى» و«الشاطبية» و [هو الوجه الثانى فى][٥] «التيسير»، كما سيأتى بيانه.

الثالثة: الإظهار مع التحقيق، وهو الأصل عن[٦] أبى عمرو الثابت عنه من جميع الكتب وقراءة[٧] العامة من أصحابه، وهو [الوجه][٨] الثانى عن السوسى فى «التجريد» والدورى عند من لم يذكر الإدغام كالمهدوى ومكى وابن شريح وغيرهم، [وهو الذى فى «التيسير» عن الدورى من قراءة الدانى على أبى القاسم عبد العزيز بن جعفر البغدادى][٩].

الرابعة[١٠]: الإدغام مع الهمز، وهى ممنوعة اتفاقًا، وقد انفرد بجوازها الهذلى، قال فى «كامله»: هكذا قرأنا على ابن هشام على الأنطاكى[١١] على ابن بدهن على ابن مجاهد على ابن الزعراء على الدورى، والغالب أنه وهم [منه][١٢] على ابن هاشم[١٣]؛ لأن ابن هاشم[١٤] هذا هو المعروف بتاج الأئمة، أستاذ مشهور ضابط قرأ عليه غير واحد من الأئمة، كالأستاذ أبى عمر[١٥] الطلمنكى، وابن شريح، وابن الفحام وغيرهم، ولم يحك[١٦] أحد عنه ما حكاه الهذلى، وشيخه الحسين[١٧] بن سليمان الأنطاكى أستاذ ماهر حافظ أخذ عنه غير واحد؛ كالدانى والمعدل الشريف صاحب «الروضة» ومحمد القزوينى وغيرهم، ولم يذكر أحد منهم ذلك [عنه][١٨]، وشيخه ابن بدهن هو أبو الفتح البغدادى، إمام متقن مشهور أحذق أصحاب ابن مجاهد، أخذ عنه غير واحد، كأبى الطيب عبد المنعم بن غلبون وأبيه أبى الحسن [وعبيد الله بن عمر القيسى][١٩] وغيرهم، لم يذكر أحد

---

(١) فى د: الأصحاب.
(٢) فى ز: الراويين.
(٣) فى م: وكذا.
(٤) زيادة من م.
(٥) سقط فى ز، م.
(٦) فى م: مع.
(٧) فى م: وقول.
(٨) سقط فى م.
(٩) زيادة من د، ص.
(١٠) فى د، ز: والرابعة.
(١١) فى م: الأنصارى.
(١٢) سقط فى د.
(١٣) فى م، ص: ابن هشام.
(١٤) فى م، ص: ابن هشام.
(١٥) فى م: أبى عمرو، وفى ص: أبى على.
(١٦) فى د: ولم يحك من الأئمة كالأستاذ.
(١٧) فى د، ص: الحسن.
(١٨) سقط فى م.
(١٩) فى م: عبد الله بن عمرو، وفى د: عبد الله بن عمر العبسى، وفى ص: عبد الله بن عمرو القيسى.

منهم ذلك عنه، [وشيخه ابن مجاهد شيخ الصنعة وإمام السبعة، نقل عنه][١] خلق لايحصون [كثرة][٢] [ولم يذكر أحد منهم ذلك عنه؛ فقد رأيت كل من فى سند الهذلى لم ينقل عنهم شىء من ذلك ولو كان لَنُقِلَ، وإذا دار الأمر بين توهيم جماعة لا يحصون كثرة][٣] وواحد، فالواحد أولى عقلًا وشرعًا.

فإن قلت: [فقد][٤] قرأ به القاضى أبو العلاء[٥] الواسطى على أبى القاسم عبد الله الأنطاكى على[٦] الحسين بن إبراهيم الأنطاكى على أحمد بن جبير عن اليزيدى، فالواجب هذا مع كونه ليس طريق[٧] الدورى عن اليزيدى لم يهمله الواسطى، بل أنكره؛ ولهذا قال: ولم يقرئنا أحد من شيوخنا به إلا هذا الشيخ؛ [ولهذا][٨] قال الأهوازى: وناهيك[٩] به [الذى لم يقرأ][١٠] أحد بمثل ما قرأ ما رأيت من[١١] يأخذ عن أبى عمرو [بالإدغام مع][١٢] الهمز، ولا أعرف لذلك[١٣] راويًا، والصواب فى ذلك الرجوع لما عليه الأئمة من أن الإدغام لا يكون إلا مع [الإبدال، وكذلك أيضًا لا يكون مع قصر المد المنفصل؛ لأنه إذا امتنع مع][١٤] الهمز فمع المد أولى؛ لأن الهمز يكون مع المد والقصر، والإبدال لايكون إلا مع القصر، وأيضًا فلقوله فى «التيسير»: اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ فى الصلاة أو أدرج قراءته أو أدغم، لم يهمز كل همزة ساكنة، فخص استعمال الإدغام والإدراج، وهو الإسراع، [أى: القراءة بلا مد بالإدغام][١٥] الذى هو ضد التحقيق بالإبدال.

فإن قلت: ظاهر قوله: (إذا أدرج لم يهمز) أنه لا يجوز مع الحدر[١٦] إلا الإبدال.

قلت: جواز الحدر مع الهمز هو الأصل عن أبى عمرو؛ فلا يحتاج إلى نص.

فإن قلت: بين لنا طريق «التيسير» و «الشاطبية» فى هذه المسألة كما سبق وعدك.

قلت: اعلم أن الدانى صرح بطريق «التيسير» فى أسانيده فقال فى إسناد [قراءة][١٧] أبى عمرو: قرأت بها القرآن كله من طريق أبى عمر - يعنى الدورى - على شيخنا عبد العزيز.

وقال: قرأت بها على أبى طاهر [بن][١٨] هاشم المقرئ.

---

(١) سقط فى م.
(٢) زيادة من م.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى د: قد. وسقط فى م.
(٥) فى م، ص، د: أبو على.
(٦) فى م: عن.
(٧) فى م: من طريق.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى د: ناهيك.
(١٠) فى د: الذى لم يقل.
(١١) فى م: أحدًا.
(١٢) سقط فى م.
(١٣) فى م: فى ذلك.
(١٤) سقط فى د.
(١٥) زيادة من م.
(١٦) فى م: القصر.
(١٧) سقط فى م.
(١٨) سقط فى م.

وقال: قرأت بها على ابن مجاهد، وقال: قرأت على أبى الزعراء.

وقال: قرأت على أبى عمر[(١)] يعنى الدورى، وصرح فى «الجامع» بأنه قرأ على عبد العزيز بالإظهار والتحقيق.

ويدل على هذا من «التيسير» أيضًا قوله بعد: وحدثنا بأصول الإدغام محمد بن أحمد عن ابن مجاهد عن أبى [الزعراء][(٢)] عن الدورى، ثم قال: وقرأت بها القرآن كله بإظهار الأول من المثلين والمتقاربين وبإدغامه على فارس بن أحمد.

وقال: وقال لى: قرأت بها كذلك [على عبد الله بن الحسين المقرئ، وقال لى: قرأت بها كذلك][(٣)] على ابن جرير، وقال: قرأت على أبى شعيب -يعنى السوسى- فأنت تراه كيف صرح بالإدغام والإظهار للسوسى - [وتقدم أن شرطه الإبدال][(٤)]- وبالإظهار مع التحقيق للدورى، وكيف صرح بالإدغام للدورى على سبيل التحديث عن غير عبد العزيز لا على سبيل القراءة؛ فعلى هذا لايجوز أن يؤخذ له من طريق «التيسير» إلا بوجه للدورى وبوجهين للسوسى، ولا يجوز لأحد أن يقول: قرأت بالتيسير، إلا إذا قرأ للسوسى بالوجهين.

فإن قلت: فما مستند أهل هذا العصر فى تخصيص السوسى بوجه واحد؟

قلت: مستندهم فعل الشاطبى.

قال السخاوى فى آخر باب الإدغام: وكان أبو القاسم - يعنى الشاطبى - يقرئ بالإدغام الكبير من طريق السوسى؛ لأنه كذلك قرأ، فصرح بأن قراءته لم تقع[(٥)] للسوسى إلا بوجه واحد.

فإن قلت: فكيف ذكر فى «شاطبيته» للسوسى الوجهين كما سنبينه؟

قلت: قد قال فى ديباجته:

وَفِى يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ ....

فلم يلتزم ما قرأ به إنما التزم ما فى «التيسير».

قلت: وعلى هذا فيجب على المجيز أن يقول: أجزته بما نقل أن الشاطبى كان يقرئ به، ولا يجوز أن يقول: قرأ علىَّ بما فى «الشاطبية»؛ لأن ذلك افتراء مخل[(٦)] بعدالته، [وأما ما فهمه الشيخ برهان الدين الجعبرى من قول الدانى: اعلم أن أبا عمرو . . . إلخ من جواز

(١) فى م، ص: أبى عمرو.
(٢) سقط فى م.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى د: لم يقع.
(٦) فى ز: يخل.

الثلاث طرق المتقدمة لأبى عمرو بكماله، فغير متجه؛ لأن العمدة على قول القارئ: قرأت بكذا على ما يفهم من كلامه، والمعتمد عليه ما صرح به فى أسانيده، ولا يجوز الاعتماد على هذا؛ لأنه لم يقرأ به من طريقه، ولا يترك ما نص عليه لما يفهم من الكلام، لا سيما فى هذا العلم الموقوف على الرواية وصريح النقل][١].

وأما كلام الشاطبى فلا شك أنه موافق لصريح «التيسير»؛ وذلك أنه صرح بالإبدال للسوسى، وبالتحقيق للدورى، وبالإدغام للراويين على سبيل الجواز لا الوجوب، فلكلٍّ وجهان؛ فيصير للسوسى الإدغام والإظهار مع الإبدال، وللدورى الإظهار مع التحقيق، ويمتنع له الإدغام مع التحقيق؛ لما تقدم من منع اجتماعهما.

فإن قلت: إطلاق الشاطبى الوجهين يوهم أنهما للدورى أيضًا.

قلت: لا إيهام مع تحقيق[٢] معرفة شرطه: وهو الإبدال، وهذا واضح لا يحتاج إلى تأمل، والله - تعالى - أعلم.

وجه الإظهار والتحقيق: الأصل.

ووجه الإدغام والبدل: تخفيف اللفظ.

ووجه الإظهار والبدل: أن تحقيق الهمز أثقل من إظهار المتحركات[٣]، ولا يلزم منه تخفيف الثقيل[٤].

ووجه الإدغام مع التحقيق: أن كلًّا منهما باب تخفيف برأسه[٥]؛ فليس أحدهما شرطًا للآخر.

ووجه منعه: أن فيه نوع مناقضة بتخفيف الثقيل دون الأثقل، والله أعلم.

ثم نرجع إلى كلام المصنف فنقول: ذكر المصنف للإدغام [مطلقًا][٦] شرطًا وسببًا وموانع:

فشرطه: أن يلتقى الحرفان خطًّا، سواء التقيا لفظًا؛ نحو: ﴿يعلم مَّا﴾ [البقرة: ٧٧]، أو لا فدخل؛ نحو: ﴿إنه هُو﴾ [البقرة: ٣٧] وخرج[٧]؛ نحو: ﴿أَنَاْ نَذِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٥٠] وسببه: التماثل، وهو: الاتفاق فى المخرج، [أو الصفة، ويلزم منه أن يكون ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥] و ﴿فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧] متماثلين، والأولى أن يقال:

(١) زيادة من د، ص.
(٢) فى د: تحقق.
(٣) فى د: المتحركان.
(٤) فى د: الثقيل دون الأثقل.
(٥) فى م: يختلف برأسه، وفى ص: تحقيق برأسه.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: ونحو خرج.

المتماثلان: هما اللذان اتحدا ذاتًا أو اندرجا فى الاسم.

والتجانس: هو الاتفاق فى المخرج][1] لا فى الصفة.

والتقارب: هو التقارب فى المخرج أو الصفة[2] أو فيهما، وسيأتى مانعه.

فإذا وجد الشرط، والسبب، وارتفع المانع، جاز الإدغام: فإن كانا مثلين سكن الأول ثم أدغم، أو متقاربين قلب كالثانى ثم سكن ثم أدغم، وارتفع اللسان بهما رفعة[3] واحدة من غير وقف[4] على الأول، ولا فَصْلٍ بحركة، والله أعلم.

ص: فَكِلْمَةٌ[5]: مِثْلَى مناَسِكُكُم وما سَلَكُكُم وكَلِمتَين عمّما

ش: (كلمة): مفعول لمحذوف دل عليه (عمم) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، و(مثلى): منصوب بنزع الخافض، تقديره: خصص إدغام كلمة إذا كان من إدغام المثلين بمثلى هاتين الكلمتين، ولا يتجاوز بالإدغام الواقع فى كلمة من المثلين إلى أكثر منهما، و(مناسككم) [مضاف إليه][6] و(ما سلككم) معطوف عليه، و(كلمتين): مفعول (عمم) على حذف مضاف تقديره عمم إدغام كلمتين فى كل ما اجتمعت أسبابه كما تقدم.

[أى][7]: إذا اجتمع الشرط والسبب وارتفع المانع، فإما أن يكونا غير متماثلين أو متقاربين أو متجانسين[8]، فغير المتماثلين سيأتى، والمتماثلان إن كانا من كلمة فخصص جواز الإدغام بالكاف من كلمتين خاصة وهما ﴿مناسككُم﴾ [البقرة: ٢٠٠] ﴿وماسلككُم﴾ [المدثر: ٤٢] وأظهر ماعدا ذلك نحو ﴿بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر: ١٤] و ﴿جِبَاهُهُمْ﴾ [التوبة: ٣٥] و ﴿أَتُحَآجُّونَنَا﴾ [البقرة: ١٣٩].

وإن كانا من كلمتين فعمم الإدغام فى كل حرف كانا أو غيرهما.

تنبيهان[9]:

الأول: يرد على تخصيصه بكلمتين ما سيذكره آخر الأعراف، وهو إدغام ﴿ولىَّ اللهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦] إن قيل: إن المحذوف هو الياء الأولى، فإنه حينئذ من الكبير، وإن قيل: الثانية أو الثالثة، فمن الصغير.

الثانى: روى[10] إدغام كل مثلين لكنه ضعيف، ووجه تخصيصهما[11] كثرة الحروف

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٢) فى د: والصفة.
(٣) فى د، ص: دفعة.
(٤) فى ز: توقف.
(٥) فى م: ففى كلمة.
(٦) سقط فى م.
(٧) سقط فى د.
(٨) فى ز، ص: يجتمع متداخلان أو متقاربان أو متجانسان.
(٩) فى ز، ص: تنبيهات.
(١٠) فى د: يروى.
(١١) فى ز: تخصيصها.

والحركات.

إذا علمت ذلك فاعلم أن الحروف تسعة وعشرون، فمنها الألف والهمزة لا يدغمان ولا يدغم فيهما، ومنها خمسة لم تلق جنسًا ولا مقاربًا[١]، وهى: الخاء، والزاى، والصاد، والطاء، والظاء، وستة لقيت مثلها خاصة، وهى: العين، والغين، والفاء، والهاء، والواو، والياء، وخمسة لقيت مجانسًا ومقاربًا لا مثلًا، وهى[٢]: الجيم، والشين، والدال، [والذال][٣]، والضاد، والباقى أحد عشر لقى الثلاث، فجملة ما لقى مثله متحركًا سبعة عشر [يختص بستة][٤]، ولم يتعرض له لوضوحه، وجنسه أو مقاربه ستة عشر يختص بخمسة، وسيأتى كل ذلك.

ولما ذكر سبب الإدغام وشرطه شرع فى مانعه فقال:

ص: ما لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يكُنْ تَا مُضْمرِ ولَا مُشَدَّدًا وفِى الْجَزْمِ انْظُرِ

ش: (ما): حرف نفى يدخل[٥] على الأسماء والأفعال، و(لم): حرف جزم لنفى المضارع وَقَلْبِهِ ماضيًا؛ نحو: ﴿لم يلد﴾ [الإخلاص: ٣]، و(ينون): مجزوم بها، و(يكن): معطوف عليه، و(تا مضمر): خبر مقصور للضرورة، و(مشددًا)[٦]: عطف[٧] على الخبر، و(فى الجزم)، أى: المجزوم[٨] كقولهم[٩]: ضَرْب الأمير، أى: مضروبه، متعلق[١٠] بـ (انظر).

ثم كمل فقال:

ص: فَإِنْ تَمَاثَلَا فَفِيهِ خُلْفُ وإِنْ تَقَارَبَا فَفِيهِ ضَعْفُ

ش: الفاء: جواب شرط مدلول عليه بـ(انظر)، أى: فإذا نظرت لا جواب؛ إذ لا جواب له على الصحيح. (ففيه خلف) جواب: (فإن)، والباقى شرطية، وجوابها محلها محل ما عطفت عليه من الجزم؛ لاقترانه بالفاء.

أى: إذا وجد الشرط والسبب وارتفع المانع فأدغم، إلا إن وجد مانع فلا يجوز الإدغام لا فى المثلين ولا فى غيرهما.

والمانع إما متفق عليه، وهو ثلاثة:

الأول: بتنوين الأول؛ نحو: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [هود:

---

(١) فى م: ولا متقاربا.
(٢) فى د: وهو.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: تختص بخمسة.
(٥) فى د: تدخل.
(٦) فى ص، ز: مشدد.
(٧) فى د: معطوف.
(٨) فى م: فى المجزوم.
(٩) فى ز: بقولهم.
(١٠) فى م: ويتعلق.

٧٨]، ﴿مَّأْكُولٍ لِّإِيلَافِ﴾ [الفيل: ٥، قريش: ١]؛ لأن التنوين حاجز[١] قوى جرى مجرى الأصول فى النقل وتغيير[٢] الساكنين، فلم يجتمع الحرفان[٣]، والفرق بينه وبين [صلة][٤] ﴿إنه هُو﴾ [البقرة: ٣٧] عدم القوة والدلالة.

الثانى: كونه تاء ضمير سواء كان المتكلم أو المخاطب كـ ﴿كُنتُ تُرَٰبًا﴾ [النبأ: ٤٠]، ﴿أنت تُكْرِهُ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤]، وليس مانعًا لذاته؛ بل لملازمة[٥] المانع حيث وقع، وهو إما سبق إخفاء فقط كالأَوَّلَيْنِ، أو مع انضمام حذف فى الثقل؛ كالثالث والأول، ومثل لكون كل منهما اسمًا على حرف واحد فأورد ﴿لك كَيْدًا﴾[٦] [يوسف: ٥] [فزيد مع كونه][٧] فاعلًا[٨] وسيأتى ﴿جِيت شَيْئًا﴾ بمريم [٢٧].

فقوله: (تا مضمر) عام مخصوص.

الثالث: كونه مشددًا كـ ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾ [القمر: ٤٨]؛ لما يلزم من الدوران فك الإدغام وضعف[٩] الثانى عن تحمله إن لم يفك، لا سيما عند البصريين، قاله [الجعبرى][١٠] [وليس منه ﴿إن ولىَّ اللهُ﴾ [الأعراف: ١٩٦]؛ لما سيأتى][١١].

[قلت: وفيه شيء؛ لأنه لا يلزم الدور إلا إذا قيل: وجود الإدغام متوقف على وجود الفك ووجود الفك متوقف على وجود الإدغام، ولا نسلم ذلك، بل يقال: وجود الإدغام متوقف على وجود الفك، ووجود الفك متوقف على قصد الإدغام لا وجوده، فاختلفت جهتا التوقف فلا دور. والله أعلم][١٢].

وإما مختلف فيه وهو الجزم.

قيل: وقلة الحروف وتوالى الإعلال وسبق الإخفاء والحذف والضعف والعروض [وكلها][١٣] حصلت فيما سنذكره[١٤] من المتماثلين، ويريد المتقاربين[١٥] بسكون ما قبل المدغم فقط وسكونه مع انفتاحه، وأصل الحركة المقصودة[١٦]، فالجزم فى ﴿وَمَن يَبْتَغِ

---

(١) فى م: جائز.
(٢) فى د: وتعبير.
(٣) زاد فى د، ص: وهو حلية الاسم لدلالة على إمكانيته فحذفه.
(٤) سقط فى م. وفى ز: صلته.
(٥) فى م: للازمة.
(٦) فى د: فأورد ذلك تأكيدًا.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى د، ص: والإدغام نوع حذف فاندفع.
(٩) فى م، ص: ولضعف.
(١٠) سقط فى م.
(١١) زيادة من م، ص.
(١٢) سقط فى م.
(١٣) ما بين المعقوفين سقط فى ز.
(١٤) فى م، ص، د: سيذكره.
(١٥) فى ز: يزيد المتقاربان.
(١٦) زاد فى د: هى من الموانع نحو: «أنا نذير، أنا لكم» لا يدغم؛ محافظة على الحركة، نص عليه فى جمال القراء؛ ولذلك زاد، والألف أو الهاء وقفًا فالجزم فى المتماثلين.

﴿غَيْرَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، و﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ [غافر: ٢٨]، وفى المتجانسين فى ﴿وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢]، وألحق به ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦]، وفى المتقاربين، ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧] فأكثرهم جعله مانعًا مطلقًا: كابن مجاهد، وأصحابه، وبعضهم لم يعتد بهم مطلقًا: كابن شنبوذ، والداجونى، والمشهور الاعتداد به فى المتقاربين وأجرى الوجهين فى غيره، [كما قال المصنف: ما لم يكن مفتوحًا بعد ساكن؛ ولذا ضعف الخلاف فى ﴿يُؤْتَ سَعَةً﴾ وقوى فى غيره][(١)] وإنما كان الجزم مانعًا لضعف الكلمة بالحذف أو لخفتها معه، أو لأن المحذوف كالموجود، فهو فاصل، وهو الأظهر لا سيما الوسط [وهو ﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾[(٢)]].

ص: والْخُلْفُ فِى واو هُو الْمضْمُومِ ها وآل لُوطِ جِئْتِ شَيئًا كَافَ هـا

ش: (والخلف فى واو هو) اسمية، و(المضموم) صفة (هو) المضاف إليه؛ لأن الإضافة للفظه، (ها): تمييز، (وآل لوط) عطفه على (واو)، وكذا (جئت شيئًا)، وعاطفه محذوف، وهو مفرد؛ لأن المراد لفظه، و(كاف ها) أراد به «كهيعص» من إطلاق اسم البعض على الكل، وهو يتعلق بمحذوف، أى: الواقع فى «كهيعص» [أو حال من (جئت شيئًا) أى: هذا اللفظ حالة كونه فى «كهيعص»][(٣)] أى: اختلف من أدغم الإدغام الكبير فى إدغام واو (هو)[(٤)] المضموم هاؤه، و﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ [الحجر: ٥٩]، ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٢٧].

فأما «هو» فروى إدغامه ابن فرح من جميع طرقه، إلا العطار وابن شيطا عن الحمامى [عن زيد][(٥)] عنه، وكذا أبو الزعراء من طريقى ابن شيطا عن ابن العلاء عن أبى طاهر عن ابن مجاهد، وابن جرير عن السوسى، وابن بشار عن الدورى، وابن رومى وابن جبير كلاهما عن اليزيدى، واختاره جملة[(٦)] البصريين[(٧)]، والمغاربة. وروى إظهاره سائر البغداديين سوى من ذُكر.

وجه الإدغام: طرد الباب.

ووجه الإظهار: [أن الإدغام يؤدى إلى][(٨)] [لزوم الدور][(٩)].

وبيانه: أنه إذا أريد الإدغام سكنت الواو لذلك، فتصير[(١٠)] حرف[(١١)] مد، فيمتنع

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(٢) زيادة من د.

(٣) سقط فى م.

(٤) فى م: هو واو المضموم.

(٥) سقط فى م.

(٦) فى د: جلة.

(٧) فى م: الأصحاب.

(٨) سقط فى م.

(٩) سقط فى ز.

(١٠) فى ز، ص: فيصير.

(١١) فى د: حرفى.

إدغامها، وينتقض بإدغام ﴿نودى يا موسى﴾ [طه: ١١] إجماعًا؛ إذ لا فرق بين الواو والياء، [والصحيح أنه][١] أظهر[٢] لضعفه بالإضمار والخفاء وعدم التقوى. [وبالأول فارق ﴿نودى يّا موسى﴾ وبالأخير فارق النظير][٣].

وقيل: لقلة الحروف، ورد أيضًا.

وقيل: اجتماع العلتين والضعيف يقْوَى بالضعيف.

فإن قلت: فلم منع المد فى ﴿اتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [المائدة: ٩٣] و ﴿فِى يُوسُفَ﴾ [٧] من الإدغام، ولم يمنع فى ﴿هو وَّمن﴾ [النحل: ٧٦]، ﴿يأتى يَّوم﴾ [البقرة: ٢٥٤]؟

قلت: لأنه فى الأوَّلَيْنِ محقق[٤] سابق، وفى الأخير عارض مقارن، وهو سبب، فلا يكون مانعًا، ومفهوم اللقب والصفة يدل على إدغام ﴿فهو وَّليهم﴾ [النحل: ٦٣]، و ﴿خذ العفو وَّأمر﴾ [الأعراف: ١٩٩] وهو كذلك، قال فى «الجامع»: باتفاق، ونبه بذلك على ما روى من إظهار ﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾ بالأنعام [١٢٧] و ﴿فَهُوَ وَلِيُّهُمُ﴾ بالنحل [٦٣]، ﴿وَهُوَ وَاقِعُۢ﴾ بالشورى [٢٢] وإدغام ﴿العفو وَّأمر﴾ [الأعراف: ١٩٩] فلم يعتد به؛ لضعف علته.

وأما ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ فى الحجر [٥٩، ٦١] معًا والنمل [٥٦] والقمر [٣٤]:

فأدغمه ابن سوار عن النهروانى وابن شيطا عن الحمامى وابن العلاف[٥]، ثلاثتهم عن ابن فرح عن الدورى، رواه ابن حبش عن السوسى.

وبه قرأ الدانى، وكذا رواه شجاع، وجماعة[٦]، عن اليزيدى، وأبو زيد، وابن واقد، كلاهما[٧] عن أبى عمرو، وروى إظهاره سائر الجماعة، وروى عن أبى عمرو نصًا.

وجه الإدغام: طرد الباب.

ووجه الإظهار: [قلة الحروف][٨]، قاله أبو عمرو، ورده الدانى بإدغام ﴿لك كيدًا﴾ [يوسف: ٥] إجماعًا، بل [كان][٩] الإظهار هنا أولى؛ لأن ذلك ثلاثى[١٠] لفظًا وإن رسم ثنائيًا.

وفرق ابن مجاهد: بأن الكاف قام مقام الظاهر فجرى مجراه؛ نحو: ﴿ليوسف فِّى الأرض﴾ [يوسف: ٢١].

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: وقيل أظهر.
(٣) سقط فى ز.
(٤) فى م: محققا.
(٥) فى د، ص: ابن العلاق.
(٦) فى د: عن أبى عمرو وجماعة.
(٧) فى د: عن عباس كلاهما، وفى ص: عن ابن عباس.
(٨) سقط فى م.
(٩) سقط فى ص.
(١٠) فى م: ثلاق.

قلت: فيه نظر؛ لأن العبرة بما يتلفظ به، ووَجَّهه الداني بتكرر[١] إعلال عينه تجنبًا للإجحاف بالكلمة، ثم اختلف:

فقال سيبويه: لأن أصل «آل»: أهل[٢]، قلبت الهاء همزة؛ توصلًا إلى الألف، ثم قلبت الهمزة ألفًا وجوبًا؛ لاجتماع الهمزتين. فإن قلت: قلب الهاء همزة ينافي حكمة اللغة، وهو العدول من خفيف إلى ثقيل. قلت: الثقيل ليس مقصودًا لذاته، بل الأخف[٣] من الهاء.

وقال الكسائي: أصله: أَوَل، تحركت الواو بعد فتح فقلبت ألفًا، وحكى تصغيره على أُهَيْل، وأُوَيْل.

وأما ﴿جِئْتِ شَيْـًٔا﴾ [الكهف: ٧١]: فروى إدغامه مدني[٤] عن أصحابه، وروى إظهاره غيره، وبهما قرأ الداني وأخذ الشاطبي وسائر المتأخرين.

وجه الإظهار: إما ضعف البدل؛ لكونها تاء خطاب كما تقدم، وإما حذف عينه المعبر عنه بالنقص[٥]؛ لأن التصريفيين لما حولوا «فعل» الأجوف الثاني إلى «فعلت» عند اتصاله بتاء الضمير، وسكنوا اللام وتعذر[٦] القلب - نقلوا كسرة الياء للجيم استثقالًا، ولينبهوا على المحذوف حذفت الياء للساكنين.

والتحقيق: أن للتاء جهة اتصال لكونه فاعلًا، وانفصال لكونه كلمة: فإن اعتبر الانفصال فالعلة الخطاب، ولا يعلل حينئذٍ بالنقص للتناقض. أو الاتصال فالعلة[٧] حذف العين، ولا يعلل بالخطاب لذلك[٨]، فهما علتان، وظاهر كلام الشاطبي أنهما علة.

ووجه الإدغام: ثقل الكسرة فخفف به، وينبغي أن يضم إلى ثقلها ثقل التأنيث؛ ليقوى[٩] السبب [كما][١٠] علم من ﴿طلقكُن﴾ [التحريم: ٥].

تنبيه:

هذا تخصيص لعموم قوله: (تا مضمر) وعلم من التقييد بـ «كهيعص» بقاء ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، و ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤] على الأصل من الإظهار، وهذا سبب تقييده بـ (كاف ها)؛ لأن اللفظ لم يبين؛ هل مراده «جئت» المفتوح

---

(١) في م: بتكرار.
(٢) في ص: الأصل أهل.
(٣) في ص، ز: لأخف.
(٤) في ز: مدين، وفي د: مدين هو.
(٥) في د، ص: قال الجعبري: وجه - أي: الشاطبي - بشيئين: على البدل؛ لكونها تاء خطاب كما تقدم، والثاني حذف عينه المعبر عنها بالنقص.
(٦) في م: وتعدد.
(٧) في م: والعلة.
(٨) في م: كذلك.
(٩) في ز: لتقوى.
(١٠) زيادة من ص.

التاء أو المكسورها؟

ص: كَاللَّاءِ لَا يحزُنكَ فَامْنَعْ وَكَلِمْ رُضْ سَنَشُدُّ حُجَّتَكْ بذْلُ قُثَمْ

ش: الكاف يتعلق بمتعلق خبر الاسمية تقديره: الخلف كائن فى كذا [كذا][١]، و(يحزنك): معطوف على (واو[٢] هو) بـ (لا) النافية للحكم، ومفعول (امنع) وهو الإدغام محذوف، و(كلم) مبتدأ، وما بعده بجملته مضاف إليه، وهو من إضافة الشىء لنفسه؛ لأن الكلم هى (رض...) إلخ، ويجوز أن يكون المراد بالكلمة الحروف، أى: وحروف هذا اللفظ تدغم، ويجوز أن يكون (رض...) إلخ، خبرًا لـ (هو) مقدرًا، وعلى الكل فـ (تدغم)[٣] خبر.

أى: اختلف أيضًا فى ﴿وَٱلَّـٰٓـِٔى يَئِسْنَ﴾ بالطلاق [٤]: فنص الدانى على إظهاره وجهًا واحدًا بناءً على مذهبه فى إبدال الهاء ياء ساكنة، وتبعه الشاطبى وجماعة، وقياسه الإظهار للبزى، وتعقبه ابن الباذش وجماعة وجعلوه من الإدغام الصغير، وأوجبوا إدغامه لمن سكن الياء مبدلة. قال أبو شامة: وهو الصواب؛ لأن الكبير يختص[٤] بالمتحرك، بل هو من باب المثلين الساكن أولهما. قال المصنف: وهما ظاهران مأخوذ بهما، قرأت بهما على أصحاب أبى حيان عنه.

وجه الإظهار: وجود إعلالين فيهما[٥]، فلم يقبل ثالثًا[٦]، وبيانه من وجهين:

الأول: أن أصلها بهمزة[٧] ثم ياء، كقراءة الكوفيين، فحذفت الياء؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، كقراءة قالون والبزى، ثم خففت الهمزة لثقلها وحشوها فأبدلت ياء ساكنة [على غير قياس][٨].

الثانى: أن أصل هذه الياء همزة، ثم عرض لها الإبدال والسكون فعوملت[٩] باعتبار الأصل، وهو تخفيفها[١٠]، ولم يعتد بالعارض.

[فإن قلت: ما المانع من أن تكون الياء المتطرفة قدمت على الهمزة، ثم حذفت الهمزة فالتقى المثلان؛ كما فعلوا فى: هار، وهاير؟

قلت: هذا تصرف فى كلمة مبنية بإجماع، وكل مبنى يمتنع التصرف فيه بإجماع][١١].

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: معطوف على الكاف.
(٣) فى ز: فيدغم.
(٤) فى ص: مختص.
(٥) فى م، د، ز: فيها.
(٦) فى ز: بالتاء.
(٧) فى م: همزة.
(٨) زيادة من د.
(٩) فى م: فقوبل.
(١٠) فى م، د: وهو تحقيقها.
(١١) ما بين المعقوفين سقط فى م.

ووجه الإدغام: قوة سَبَبَيْهِ: باجتماع مثلين، وسبق أحدهما بالسكون؛ فحسن الاعتداد بالعارض لذلك، وهذا أصل مطرد كما فعل أبو جعفر[(١)] فى ﴿وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤] أو أن ﴿وَٱلَّتِى﴾ [الطلاق: ٤] بياء ساكنة بلا همزة لغة فيها[(٢)].

قال ابن العلاء: هى لغة قريش. فعلى هذا يجب الإدغام، ويكون من الصغير، ولم تدغّم[(٣)] عند الكوفى [وابن عامر][(٤)]؛ لأنها حروف مد.

وقوله: (لا يحزنك) أى: اتفقوا فى المشهور على إظهار الكاف ﴿يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾ [لقمان: ٢٣] إما لأن النون المخفاة انتقل مخرجها للخيشوم، فثقل النطق بالتشديد، أو لتوالى إعلالين، وإنما أخفيت النون لتحسن بذهاب[(٥)] قوة لفظها وببقاء غنتها[(٦)]، وانفرد الخزاعى عن الشذائى عن ابن شنبوذ عن القاسم عن الدورى بالإدغام، ولم يؤخذ عن السوسى.

قال الدانى: والعمل والأخذ بخلافه.

ثم انتقل إلى حكم المتقاربين وكملها بقوله:

ص: تُدغَمُ فِى جِنْسٍ وقُرْبٍ فُصِّلَا فَالرَّاءُ فِى اللَّامِ وهِىَ فِى الرَّاءِ لَا

ش: (تدغم): خبر (كلم) [على الإعرابين المتقدمين][(٧)]، و(فى جنس [وقرب])، أى: مجانس، ومقارب: متعلق بـ (تدغم)، و(فصل): فعلية صفة إحداهما[(٨)] وأخرى مقدرة للآخر، يعنى لا بد فى إدغام هذه الأحرف من تفصيل وسيأتى.

و«فالراء» تدغم فى اللام اسمية، وكذا معطوفها بالواو، أى: أن هذه الكلمة [تدغم فى][(٩)] كل حرف منها فيما يجانسه أو يقاربه[(١٠)]، على ما سيفصل، ما لم يمنع مانع من الثلاثة[(١١)]، أو [مانع][(١٢)] اختص ببعضها واختلف فيه، كما سيأتى، إلا [الميم][(١٣)] إذا

---

(١) الجمهور على «رئيا» بهمزة ساكنة بعدها ياء صريحة وصلًا ووقفا. وحمزة إذا وقف يبدل هذه الهمزة ياء على أصله فى تخفيف الهمز، ثم له بعد ذلك وجهان الإظهار اعتبارًا بالأصل، والإدغام باللفظ ينظر اللباب (١٣/ ١٢٥).

(٢) وأبو عمرو يقرأ هنا: ﴿واللائى يئسن﴾ بالإظهار، وقاعدته فى مثله الإدغام، إلا أن الياء لما كانت عنده عارضة لكونها بدلًا من همزة، فكأنه لم يجتمع مثلان، وأيضًا فإن سكونها عارض؛ فكأن ياء «اللائى» متحركة، والحرف ما دام متحركًا لا يدغم فى غيره. ينظر: اللباب (١٩/ ١٦١).

(٣) فى م: ولم يدغم، وفى د: ولا يدغم.

(٤) سقط فى ص.

(٥) فى ص: بذهابه.

(٦) فى ز: عينها.

(٧) زيادة من ص.

(٨) فى ص، د، م: أحدها.

(٩) فى ص، د، ز: يدغم.

(١٠) فى ص، ز، د: ويقاربه.

(١١) فى م: ما لم يمنع من الثلاثة مانع.

(١٢) سقط فى م، د.

(١٣) زيادة من د، ص.

تقدمت الياء فتحذف حركتها [فقط][(١)] فتخفى.

وهذا أول الشروع فى المتقاربين وهو قسيم[(٢)] المثلين وقسيم الكبير، وتسميته متقاربين مجاز، من التسمية بالبعض، وهو أيضًا متصل[(٣)] من كلمة؛ نحو: ﴿خلقكُّم﴾ [البقرة: ٢١] وبابه، وسيأتى، ومنفصل من كلمتين.

ولما شرع فى التفصيل ذكر للراء واللام[(٤)] شرطًا فقال:

ص: إِنْ فُتِحَا عَنْ ساكِنٍ لَا قَالَ ثُمْ   لَا عَنْ سُكُونٍ فيهما النُّونُ ادُّغِم

ش: (لا إن فتح اللام والراء[(٥)] بعد ساكن - فيمتنع الإدغام -) فعلية منفية، (لا قال): معطوف بحرف نفى، [فخرج][(٦)] من المنفى[(٧)] فيجوز إدغامه، (ثم النون تدغم فى الراء واللام) اسمية مقدمة الخبر، معطوف قُدِّم لفظًا ورتبته التأخير.

شرع يذكر[(٨)] كل حرف من حروف رض... إلخ، فى كم حرف يدغم وبأى شرط، وبدأ بالراء، أى: أن الراء تدغم فى اللام، واللام تدغم فى الراء مطلقًا، إلا إن فتحا بعد ساكن، وآلت العبارة إلى أن الراء تدغم فى اللام واللام فى الراء إذا تحرك ما قبلهما مطلقًا أو سكن ولم ينفتح[(٩)]، فإن انفتح بعد سكون أظهر، ....

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى ز: وقسم.
(٣) فى م: متصل ومنفصل.
(٤) فى م: للام والراء.
(٥) فى ز: والياء.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى ز، ص: النفى.
(٨) فى ص: بذكر.
(٩) قال فى «شرح التيسير» فى بيان مذهب أبى عمرو فى الإدغام الكبير: اعلم أنه إنما يدغم الراء فى اللام على تفصيل، وهو أنها إن تحرك ما قبلها فيدغمها فى اللام سواء كانت هى متحركة بالفتح أو بالكسر أو بالضم، فأما إن سكن ما قبلها فلا يدغمها إلا أن تكون هى متحركة بالضم أو بالكسر خاصة.

أما القسم الأول: فجملته فى القرآن سبعة وخمسون موضعًا:

منها: ﴿يغفر لّمن يشاء﴾ فى آل عمران [١٢٩]، و﴿واستغفر لّهم﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و﴿ليغفر لّهم﴾ فى موضعين من النساء [١٣٧، ١٦٨]، و﴿يغفر لّمن﴾ فى موضعين من المائدة [١٨، ٤٠]، و﴿سيغفر لّنا﴾ فى الأعراف [١٦٩]، و﴿أطهر لّكم﴾ فى سورة هود عليه السلام [٧٨]، و﴿استغفر لّكم﴾ فى سورة يوسف عليه السلام [٩٨]، و﴿الكفار لّمن﴾ فى الرعد [٤٢]، و﴿ليغفر لّكم﴾، و﴿سخر لّكم﴾ فى أربعة مواضع من سورة إبراهيم عليه السلام [٣٢، ٣٣]، و﴿سخر لّكم﴾، و﴿أكبر لّو﴾، و﴿العمر لّكى﴾ فى النحل [١٢، ٤١، ٧٠]، و﴿تفجر لّنا﴾ فى الإسراء [٩٠]، و﴿سأستغفر لّك﴾ فى كهيعص [٤٧]، و﴿ليغفر لّنا﴾ فى طه [٧٣]، و﴿العمر لّكيلا﴾، و﴿سخر لّكم﴾ فى الحج [٥، ٦٥]، و﴿آخر لّا برهان له﴾ فى المؤمنين [١١٧]، و﴿أن يغفر لّنا﴾، و﴿أن يغفر لّى﴾ فى الشعراء [٥١، ٨٢]، و﴿يشكر لّنفسه﴾، و﴿وحشر لّسليمان﴾ فى النمل [١٧]، و﴿فغفر لّه﴾، و﴿بصائر لّلناس﴾، و﴿ويقدر =

. . . .

= لَولا﴾، و﴿آخر لَّا إله إلا هو﴾ فى القصص [١٦، ٤٣، ٨٢، ٨٨]، و﴿والقمر لَّيقولن﴾، و﴿يقدر لَّه﴾ فى العنكبوت [٦١، ٦٢]، و﴿يشكر لَّنفسه﴾، و﴿سخر لَّكم﴾ فى لقمان [١٢، ٢٠]، و﴿الأكبر لَّعلهم﴾ فى «الم» السجدة [٢١]، و﴿أطهر لِّقلوبكم﴾ فى الأحزاب [٥٣]، و﴿ويقدر لَّه﴾ فى سبأ [٣٩].

و﴿مواخر لِّتبتغوا﴾ فى فاطر [١٢]، و﴿غفر لِّى﴾ فى يس [٢٧].

و﴿أكبر لَّو﴾ فى الزمر [٢٦]، و﴿والقمر لَّا تسجدوا﴾ فى فصلت [٣٧].

و﴿سخر لَّنا﴾ فى الزخرف [١٣]، و﴿سخر لَّكم﴾ فى موضعين، و﴿بصائر لِّلناس﴾ فى الجاثية [١٢، ١٣، ٢٠]، و﴿فلا ناصر لَّهم﴾ فى القتال [محمد: ١٣].

و﴿ليغفر لك الله﴾، و﴿يغفر لِّمن﴾ فى الفتح [٢، ١٤]، و﴿المصور لَّه﴾ فى الحشر [٢٤]، و﴿أكبر لَّو﴾ فى ن [٣٣]، و﴿لا يؤخر لَّو﴾، و﴿لتغفر لَّهم﴾ فى سورة نوح عليه السلام [٤، ٧]، و﴿ما سقر لَّا تبقى ولا تذر لَّواحة للبشر . . . [للبشر] لِّمَنْ﴾ فى المدثر [٢٧-٢٩، ٣٦-٣٧].

أما القسم الثانى: فجملته فى القرآن ثمانية وعشرون موضعًا:

منها: فى البقرة: ﴿الأنهار لَّه﴾ [٢٦٦]، ﴿المصير لَّا يكلف﴾ [٢٨٥-٢٨٦].

وفى آل عمران ﴿الغرور لَّتبلون﴾ [١٨٥-١٨٦]، و﴿الأنهار لَّآيات﴾ [١٩٠].

وفى سورة يونس عليه السلام ﴿بالخير لَّقضى﴾ [١١].

وفى سورة هود عليه السلام ﴿النار لَّهم﴾[١٠٦].

وفى الرعد ﴿بالنهار لَّه﴾ [١٠-١١].

وفى سورة إبراهيم عليه السلام ﴿النار لِّيجزى﴾ [٥٠-٥١].

وفى النحل ﴿الأنهار لَّهم﴾ [٣١].

وفى الإسراء ﴿فى البحر لِّتبتغوا﴾ [٦٦].

وفى طه ﴿النهار لَّعلك﴾ [١٣٠].

وفى النور ﴿والأبصار لِّيجزيهم﴾ [٣٧-٣٨].

وفى القصص ﴿من النار لَّعلكم﴾ [٢٩].

وفى الزمر ﴿من فى النار لَّكن﴾ [١٩-٢٠].

وفى غافر ﴿الغفار لَّا جرم﴾ [٤٢-٤٣]، و﴿فى النار لِّخزنة﴾ [٤٩]، و﴿البصير لَّخلق﴾ [٥٦-٥٧].

وفى فصلت ﴿النار لَّهم﴾ [٢٨]، و﴿بالذكر لَّما﴾ [٤١].

وفى الشورى ﴿البصير لَّه﴾ [١١-١٢].

وفى الحجرات﴿من الأمر لَّعنتم﴾ [٧].

وفى الممتحنة ﴿إلى الكفار لَّا هن﴾ [١٠].

وفى الإنسان ﴿من الدهر لَّم يكن﴾ [١].

وفى المطففين ﴿الفجار لَّفى﴾ [٧]، و﴿الأبرار لَّفى﴾ [١٨].

وفى القدر ﴿القدر لَّيلة﴾ [٢-٣].

و﴿الفجر لَّم يكن﴾ [القدر: ٥ - البينة: ١].

إلا ﴿قال﴾[١] فالمدغم نحو: ﴿هن أطهر لَّكم﴾ [هود: ٧٨]، ﴿يغفر لَّكم﴾ [إبراهيم: ١٠]، ﴿المصير لَّا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿بالذكر لَّما﴾ [فصلت: ٤١]، ﴿الفجر لَّم يكن﴾ [القدر: ٥ - البينة: ١]، ﴿رسل رَّبك﴾ [هود: ٨]، ﴿قد جعل ربَّك﴾ [مريم: ٢٤]، ﴿وإسماعيل رَّبنا﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿إلى سبيل رَّبك﴾ [النحل: ١٢٥]، ﴿قال رَّبك﴾ [البقرة: ٣٠] وشبهه.

والمظهر نحو: ﴿وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [النحل: ٨]، و﴿ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟﴾ [النحل: ١٤]، و﴿وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧]، ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ﴾ [الفجر: ١٥].

وجه الإدغام فيهما: تقارب مخرجيهما عند سيبويه، وتشاركهما عند الفراء، وتجانسهما فى الجهر، والانفتاح، والاستفال، والانحراف، وبعض الشدة.

ووجه إظهارهما إذا انفتحا بعد ساكن: الاكتفاء بخفة الفتحة.

ودخل فى استثناء ﴿قال﴾ إدغامها فى كل راء؛ نحو: ﴿قال رَّبى﴾ [الأنبياء: ٤]، ﴿قال رَّجل﴾ [غافر: ٢٨]، ﴿قال رَّبنا﴾ [طه: ٥٠]، ﴿قال رَّبكم﴾ [الشعراء: ٢٦]، ولا خلاف فى إدغامها، ووجهه: كثرة دورها.

وقال اليزيدى: أدغم ﴿قال رَّب﴾ [آل عمران: ٣٨]؛ لأن الألف تكفى عن النصب .يعنى أن حركة ما قبل المدغم تدل عليه، ففتحة «قال» الأصلية دلت على حركة المدغم فخرج عنه ﴿فَيَقُولُ رَبِّىٓ﴾ [المنافقون: ١٠]، و﴿رسول ربهم﴾ [الحاقة: ١٠]، و﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى﴾ [الانفطار: ١٣]؛ لأن حركة الأول مغايرة ولا حركة للآخرين. وقال ابن مجاهد: لكون الألف أخف [فاغتفر التشديد][٢]، وَيَرِدُ عليه الأخير.

وقيل: لقوة المد فيها، ويَرِدُ عليه الأخيران.

وقيل: لنية الحركة، ويرد [عليه] الأول.

وقيل: للخفاء، ويرد [عليه] الأخيران.

ثم انتقل للنون فقال: ويدغم النون فى الراء واللام [بأى][٣] حركة تحركت، إذا تحرك ما قبلها؛ لتقاربهما فى المخرج أو تشاركهما وتجانسهما فى الانفتاح والاستفال وبعض

= وفى العاديات ﴿الخير لَّشديد﴾ [٨].

(١) أى إذا أتى بعدها الراء.

(٢) سقط فى م، ص.

(٣) سقط فى م.

الشدة، فإن سكن ما قبلها وجب الإظهار؛ لوجود الثقل، وألحق الضم والكسر بالفتح بعد السكون تشوُّقًا إلى غنة النون.

ص: وَنَحن أَدغِم ضَاد بعضِ شَان نُص سِين النُّفوسِ الرَّاسُ بالْخُلفِ يُخص

ش: (نحن): مفعول [أدغم][1] مقدم، و(ضاد ﴿لبعض شأنهم﴾) معطوف حذف عاطفه، (فقد نص عليه) جملة حذف متعلقها[2]، (سين النفوس) حذف أيضًا عاطفه، فهو منصوب، ويجوز رفعه مبتدأ حذف خبره، (الراس يخص بالخلف) اسمية.

أى: يستثنى من أقسام النون الساكن ما قبلها: (نحن) خاصة، فيجب إدغامها عند المدغم؛ لثقل الضمة مع لزومها وتكرر النون ولسكونها أصلًا، وأدغم الضاد فى الشين من ﴿لبعض شأنهم﴾ [النور: ٦٢] خاصة، ونص عليه السوسى عن اليزيدى.

قال الدانى: ولم يروه غيره، قال المصنف: يعنى منصوصًا[3]، وإلا فقد روى إدغامه ابن شيطا عن أبى عمرو عن ابن مجاهد عن أبى الزعراء عن الدورى وابن سوار من جميع طرق ابن فرح سوى الحمامى وجماعة، ولا خلاف فى إظهار ﴿وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٣] وانفرد القاضى [أبو العلاء][4] عن ابن حبش عن السوسى بإدغامه، وتابعه الآدمى فخالف سائر الرواة، ويدغم أيضًا السين فى الزاى من ﴿وإذا النفوس زُوجت﴾ [التكوير: ٧] باتفاق، وسين ﴿الرأس﴾ فى شين ﴿شَيبًا﴾ [مريم: ٤] بخلف: فروى الإظهار ابن حبش عن أصحابه فى روايتى السوسى والدورى، وابن شيطا عن أصحابه عن ابن مجاهد فى رواية الدورى، ووافقهم جماعة، وروى الإدغام سائر المدغمين، وبه قرأ الدانى.

وأجمعوا على إظهار ﴿لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٤٤] لخفة الفتح بعد السكون.

وجه إدغام الضاد فى الشين: تقاربهما مخرجًا، وتجانسهما فى الرخاوة، وكافأ انتشار التفشى استطالة الضاد.

ووجه السين فى الزاى: اشتراكهما مخرجًا، وتجانسهما فى الصفير والانفتاح والتسفل[5]، وقوى[6] الإدغام بجهر الزاى.

وفى الشين: اتصال تفشيها بها، وتجانسهما فى الهمس والرخاوة والتسفل والانفتاح.

ووجه الإظهار: تباعد المخرجين والاكتفاء بتخفيف البدل.

---

(١) سقط فى د، ز، م.
(٢) فى د: متعلق فعلها.
(٣) فى د: منصوباً.
(٤) سقط فى ز.
(٥) فى م: السفل.
(٦) فى د: وقرئ.

ص: مع شِين عرشِ الدَّالُ فى عشر (سَـ) ـنَا
(ذَ) ا (ضِـ) ـقْ (تَـ) ـرى (شِـ) ـد (ثُـ) ـق (ظ) بى (ز) ذْ (صِـ) ـفْ (حـ) ـنا

ش: الجار يتعلق بـ (يخص)؛ قيل: تقديره: يخص الرأس شيبًا مع شين (العرش)، و(الدال) يجوز رفعه مبتدأً، و(فى عشر) متعلق بمحذوف وهو (يدغم)، وفى تعيين الخبر الخلاف المشهور، ويجوز نصبه بـ (أدغم)، فـ(فى عشر) يتعلق بـ(أدغم)، و(سنًا)، خبر مبتدأ محذوف، وما بعده معطوف حذف عاطفه، [وحذف تنوين (عرش) للضرورة][١]

أى: اختلف أيضًا فى [الشين][٢] من ﴿ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢]: فروى إدغامه منصوصًا عبد الله بن اليزيدى، وكذا ابن شيطا من جميع طرقه عن الدورى، والنهروانى عن ابن فرح عن الدورى، وأبى معشر الثغرى[٣] عن السوسى والدورى، وبه قرأ [الدانى][٤] من طريق [ابن][٥] اليزيدى وشجاع، وروى إظهاره سائر أصحاب الإدغام عن أبى عمرو، قال الدانى: وبه قرأت.

وجه الإدغام: تجانسهما فى الهمس والرخاوة والانفتاح والتسفل[٦]، وكافأ الصفير التفشى.

ووجه الإظهار: زيادة الشين بالتفشى[٧] ومنع المكافأة.

والدال تدغم فى عشرة أحرف [أخرى][٨] ضمنها أوائل[٩] سنا... إلخ، إذا تحرك ما قبلها بأى حركة تحركت هى، أو سكن ما قبلها وانضمت هى، أو انكسرت فقط أو انفتحت مع التاء، علم من قوله:

إلا بفتح عن سكون غير تا ....

وهو مستثنى من الحكم السابق: وباء (بفتح) للمصاحبة، كقوله [تعالى]: ﴿دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] و (عن) بمعنى: بعد، (سكون) يتعلق بمحذوف [تقديره][١٠] كائن أو مستقر. و(غير تا) بالمد قصر للضرورة[١١] مستثنى من مجرور محذوف تقديره: إلا مع فتح عن سكون[١٢]، [فلا يدغم الدال][١٣] فى حرف أصلًا إلا فى التاء[١٤].

---

(١) سقط فى م.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: ابن معشر، وفى د: أبى الحسن الثغرى، وفى ص: ابن الحسن الثغرى.
(٤) زيادة من د، ص.
(٥) سقط فى د، ص.
(٦) فى م: والسفلى.
(٧) فى م: زيادة التفشى.
(٨) زيادة من م.
(٩) فى م: أولًا.
(١٠) زيادة من د، ص.
(١١) فى م، ص، د: ضرورة.
(١٢) فى م: مع سكون.
(١٣) فى م: فلا تدغم.
(١٤) زاد فى م: أى.

(غير) القياس فيها الإتباع بالخفض؛ لأنه مستثنى من النفى، وهو متصل، ويجوز نصبه على الاستثناء، قال سيبويه: والنصب عربى جيد، وقرئ به فى السبع[(١)] فى قوله:

---

(١) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو برفع «امرأتك»، والباقون بنصبها. وفى هذه الآية كلام كثير:
أما قراءة الرفع ففيها وجهان:
أشهرهما - عند المعربين -: أنه على البدل من «أحد» وهو أحسن من النصب؛ لأن الكلام غير موجَب.
وهذا الوجه رده أبو عبيد بأنه يلزم منه أنهم نهوا عن الالتفات إلا المرأة فإنها لم تنه عنه، وهذا لا يجوز، ولو كان الكلام: «ولا يلتفتُ» برفع «يلتفت» - يعنى على أن تكون «لا» نافية - فيكون الكلام خبرًا عنهم بأنهم لم يلتفتوا إلا امرأته فإنها تلفتت - لكان الاستثناء بالبدلية واضحًا، لكنه لم يقرأ برفع «يلتفت» أحد.
واستحسن ابن عطية هذا الإلزام من أبى عبيد، وقال: «إنه وارد على القول باستثناء المرأة من «أحد» سواء رَفَعْتَ «المرأة» أو نصبتها.
وهذا صحيح، فإن أبا عبيد لم يرد الرفع لخصوص كونه رفعًا، بل لفساد المعنى، وفساد المعنى دائر مع الاستثناء من «أحد»، وأبو عبيد يخرّج النصب على الاستثناء من «بأهلك»، ولكنه يلزم من ذلك إبطال قراءة الرفع، ولا سبيل إلى ذلك؛ لتواترها.
وقد انفصل المبرد عن هذا الإشكال الذى أورده أبو عبيد بأن النهى فى اللفظ لـ «أحد» وهو فى المعنى للوط - عليه الصلاة والسلام - إذ التقدير: لا تدع منهم أحدًا يلتفت، كقولك لخادمك: «لا يقم أحد» النهى لـ «أحد» وهو فى المعنى للخادم؛ إذ المعنى: لا تدع أحدًا يقوم. فآل الجواب إلى أن المعنى: لا تدع أحدًا يلتفت إلا امرأتك فدعها تلتفت، هذا مقتضى الاستثناء كقولك: «لا تدع أحدًا يقوم إلا زيدًا» معناه: فدعه يقوم. وفيه نظر؛ إذ المحذور الذى قد فر منه أبو عبيد موجود هو أو قريب منه هنا.
والثانى: أن الرفع على الاستثناء المنقطع.
وقال أبو شامة: «قراءة النصب أيضًا من الاستثناء المنقطع؛ فالقراءتان عنده على حد سواء»، قال: «الذى يظهر أن الاستثناء على كلتا القراءتين منقطع، لم يقصد به إخراجها من المأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، ولكن استؤنف الإخبار عنها، فالمعنى: لكن امرأتك يجرى لها كذا وكذا، ويؤيد هذا المعنى أن مثل هذه الآية جاءت فى سورة الحجر وليس فيها استثناء ألبتة، قال تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ . . .﴾ الآية [الحجر: ٦٥].
فلم تقع العناية فى ذلك إلا بذكر من أنجاهم الله تعالى، فجاء شرح حال امرأته فى سورة هود تبعًا لا مقصودًا بالإخراج مما تقدم، وإذا اتضح هذا المعنى علم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية فى الاستثناء المنقطع، وفيه النصب والرفع: فالنصب لغة أهل الحجاز، وعليه الأكثر، والرفع لغة تميم، وعليه اثنان من القراء».
قال أبو حيان: «وهذا الذى طوّل به لا تحقيق فيه؛ فإنه إذا لم يقصد إخراجها من الأمور بالإسراء بهم، ولا من المنهيين عن الالتفات، وجعل استثناء منقطعًا - كان من المنقطع الذى لم يتوجه عليه العامل بحال، وهذا النوع يجب فيه النصب على كلتا اللغتين - وإنما تكون اللغتان فيما جاز توجه العامل عليه، وفى كلا النوعين يكون ما بعد «إلا» من غير الجنس المستثنى، فكونه جاز فيه اللغتان دليل على أنه يتوجه عليه العامل وهو أنه قد فرض أنه لم يقصد بالاستثناء إخراجها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات؛ فكان يجب فيه إذ ذاك النصب قولًا واحدًا.
قال شهاب الدين: أما قوله: «إنه لم يتوجه عليه العامل» فليس بمسلم؛ بل يتوجه عليه فى =

﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١].

فحاصله: تدغم الدال فى التاء تحَرَّكَ ما قبلها أو سكن، وفى البواقى إذا انضمت أو انكسرت مطلقًا أو انفتحت وتحرك ما قبلها.

وأقسام المدغمة بالنسبة لما قبلها ثلاثة:

الأول(١): ما لاقته بعد متحرك وساكن وهو أربعة:

= الجملة، والذى قاله النحاة مما لم يتوجه عليه العامل من حيث المعنى نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، وهذا ليس من ذاك، فكيف يعترض به على أبى شامة؟!».

وأما النصب ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مستثنى من «بأهلك»، واستشكلوا عليه إشكالًا من حيث المعنى: وهو أنه يلزم ألا يكون سرى بها، لكن الفرض أنه سرى بها، يدل عليه أنها التفتت، ولو لم تكن معهم لما حسن الإخبار عنها بالالتفات، فالالتفات يدل على كونها سرت معهم قطعًا.

وقد أجيب عنه بأنه لم يسر هو بها، ولكن لما سرى هو وبنتاه تبعتهم فالتفتت، ويؤيد أنه استثناء من الأهل ما قرأ به عبد الله وسقط من مصحفه: ﴿فأسر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك﴾ ولم يذكر قوله: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ﴾.

والثانى: أنه مستثنى من «أحد» وإن كان الأحسن الرفع، إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر: ﴿ما فعلوا إلا قليلًا منهم﴾ [النساء: ٦٦]، بالنصب مع تقدم النفى الصريح.

والثالث: أنه مستثنى منقطع على ما تقدم عن أبى شامة.

وقال الزمخشرى: «وفى إخراجها مع أهله روايتان، روى أنه أخرجها معهم، وأمر ألا يلتفت منهم أحد إلا هى، فلما سمعت هدَّة العذاب التفتت وقالت: يا قوماه، فأدركها حجر فقتلها، وروى أنه أمر بأن يخلّفها مع قومها فإن هواها إليهم ولم يسر بها، واختلاف القراءتين؛ لاختلاف الروايتين».

قال أبو حيان: «وهذا وهم فاحش؛ إذ بنى القراءتين على اختلاف الروايتين من أنه سرى بها أو لم يسر بها، وهذا تكاذب فى الإخبار، يستحيل أن تكون القراءتان - وهما من كلام الله تعالى - تترتبان على التكاذب».

قال شهاب الدين: «وحاش لله أن تترتب القراءتان على التكاذب، ولكن ما قاله الزمخشرى صحيح، [إذ] الفرض أنه قد جاء القولان فى التفسير، ولا يلزم من ذلك التكاذب؛ لأن من قال إنه سرى بها، يعنى أنها سرت هى بنفسها مصاحبة لهم فى أوائل الأمر، ثم أخذها العذاب فانقطع سراها، ومن قال: إنه لم يسر بها، أى: لم يأمرها، ولم يأخذها، وأنه لم يدم سراها معهم بل انقطع؛ فصح أن يقال: إنه سرى بها ولم يسر بها، وقد أجاب الناس بهذا، وهو حسن».

وقال أبو شامة: «ووقع لى فى تصحيح ما أعربه النحاة معنى حسن، وذلك أن يكون فى الكلام اختصار نبه عليه اختلاف القراءتين؛ فكأنه قيل: فأسر بأهلك إلا امرأتك، وكذا روى أبو عبيد وغيره أنها فى مصحف عبد الله هكذا، وليس فيها: «ولا يلتفت منكم أحد»، فهذا دليل على استثنائها من السرى بهم، ثم كأنه سبحانه وتعالى قال: فإن خرجت معكم وتبعتكم - غير أن تكون أنت سريت بها - فَانْهَ أهلك عن الالتفات غيرها؛ فإنها ستلتفت فيصيبها ما أصاب قومها، فكانت قراءة النصب دالة على المعنى المتقدم، وقراءة الرفع دالة على المعنى المتأخر، ومجموعهما دال على جملة المعنى المشروح». وهو كلام حسن شاهد لما ذكرته. ينظر: اللباب: (١٠ / ٥٣٧ - ٥٤٠).

(١) فى م: الأولى.

التاء فى ﴿المساجد تِّلك﴾ [البقرة: ١٨٧]، ﴿من الصيد تّناله﴾ [المائدة: ٩٤]، ﴿كاد تّزيغ﴾ [التوبة: ١١٧]، ﴿بعد تّوكيدها﴾ [النحل: ٩٢]، ﴿تكاد تّميز﴾ [الملك:٨]؛ لتشاركهما فى المخرج وتجانسهما فى الشدة والانفتاح والتسفل.

والذال ﴿القلائد ذّلك﴾ [المائدة: ٩٧]، و ﴿المرفود ذّلك﴾ [هود: ٩٩-١٠٠] ﴿من أثر السجود ذّلك﴾ [الفتح: ٢٩] ﴿الودود ذُّو العرش﴾ [البروج: ١٤، ١٥]، و ﴿من بعد ذّلك﴾ اثنا عشر[١].

والصاد: ﴿نفقد صّواع﴾ [يوسف: ٧٢] ﴿فى مقعد صّدق﴾ [القمر: ٥٥] ﴿فى المهد صّبيًّا﴾ [مريم: ٢٩] ﴿من بعد صّلاة العشاء﴾ [النور: ٥٨].

والسين ﴿عدد سّنين﴾ [المؤمنون: ١١٢] ﴿فى الأصفاد سّرابيلهم﴾ [إبراهيم: ٤٩-٥٠] ﴿كيد سّاحر﴾ [طه: ٦٩] ﴿يكاد سّنا برقه﴾ [النور: ٤٣].

الثانى: ما لاقته بعد ساكن فقط وهو خمسة:

الجيم: ﴿داود جّالوت﴾ [البقرة: ٢٥١] و ﴿الخلد جّزاء﴾ [فصلت:٢٨]؛ لتجانسهما فى الجهر والشدة والانفتاح والاستفال والقلقلة، وروى إدغام[٢] هذا الحرف[٣] عن الدورى من طريق ابن مجاهد، وعن السوسى من طريق الخزاعى، والصحيح أن الخلاف فى ذلك فى الإخفاء والإدغام؛ لكون الساكن قبله ساكنًا صحيحًا، كما سيأتى؛ إذ لا فرق بينه وبين غيره، وهذا مذهب المحققين، وبه كان[٤] يأخذ ابن شنبوذ وغيره من المتقدمين، ومن بعدهم من المتأخرين، وبه قرأ الدانى، ولم يذكر الناظم فى النظم [فيها][٥] خلافًا.

والضاد: ﴿من بعد ضّراء﴾ بيونس [٢١] وفصلت [٥٠]، و ﴿من بعد ضّعف قوة﴾ [الروم: ٥٤].

والظاء: ﴿وما الله يريد ظُّلمًا للعالمين﴾ [آل عمران: ١٠٨] ﴿وما الله يريد ظُّلمًا للعباد﴾ [غافر: ٣١] ﴿من بعد ظُّلمه﴾ [المائدة: ٣٩].

والثاء: ﴿يريد ثّواب﴾ [النساء: ٣٤] ﴿لمن نريد ثُّم﴾ [الإسراء: ١٨].

والزاى: ﴿تريد زّينة﴾ [الكهف: ٢٨] ﴿يكاد زّيتها﴾ [النور: ٣٥].

الثالث: ما لاقته بعد متحرك فقط، وهو الشين خاصة فى قوله: ﴿وشهد شّاهد من

---

(١) وهذه المواضع هى: البقرة [٥٢، ٦٤، ٧٤]، آل عمران [٨٩، ٩٤]، المائدة [٤٣]، والتوبة [٢٧]، ويوسف [٤٨، ٤٩]، والنحل [١١٩]، والنور [٥، ٤٧].

(٢) فى د، ص: إظهار.

(٣) فى م: هذه الأحرف.

(٤) فى م: وكان به.

(٥) سقط فى م، وفى د: فيه.

أهلها﴾ [يوسف: ٢٩] و ﴿شهد شَّاهد من بنى إسرائيل﴾ [الأحقاف: ١٠]؛ لوصول تفشيها إليها وتجانسهما فى الانفتاح والاستفال.

وأما المظهرة ﴿بَعۡدَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة:١٧٨] ﴿دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِ﴾ [ص: ١٧] ﴿لِدَاوُۥدَ سُلَيۡمَٰنَۚ﴾ [ص: ٣٠] ﴿بَعۡدَ ضَرَّآءَ﴾ [هود: ١٠] ﴿بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ﴾ [الشورى:٤١] ﴿بَعۡدَ ثُبُوتِهَا﴾ [النحل: ٩٤] ﴿دَاوُۥدَ زَبُورٗا﴾ [الإسراء: ٥٥] ﴿أَرَادَ شُكُورٗا﴾ [الفرقان: ٦٢] ﴿دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سبأ:١٣] ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا﴾ [يس: ٨٢] وأظهرت هنا استغناء بخفتها[١] فى السكون [الأول][٢]، وأدغمت فى السبع الباقية؛ لتقارب مخارجها وتجانس الدال والتاء[٣] والزاى والسين فى الانفتاح والاستفال، وتجانس الطاء والضاد والزاى فى الجهر، وتقوّى الطاء والضاد بالإطباق والاستعلاء والتفخيم، وكافأ صفير الصاد جهر الدال، وتقوى الزاى بزيادته، ووجه استثناء الثاء زيادة الثقل باتحاد المخرج. والله أعلم.

ص: .... والتَّاءُ فى الْعشْر و فى الطَّا ثَبتَا

ش: (والتاء تدغم فى عشرة [مواضع][٤]، الدال)، [اسمية] (وفى الطاء) أيضًا اسمية، و(ثبت ذلك عن أبى عمرو) فعلية مؤكدة فى المعنى، (وفى الطاء) يتعلق بـ (ثبت) [أى:] الإدغام.

أى: تدغم التاء فى العشرة التى أدغمت فيها الدال وفى الطاء، فتصير[٥] [أحد عشر، لكن من العشرة التاء، فتخرج من][٦] المتقاربين للمثلين يبقى[٧] عشرة، ولم يستثنها الناظم؛ لعدم اللبس.

تنبيه:

خص من عموم التاء تاء المخاطب.

فإن قلت: قد أحالها على أحرف الدال فما حالها فى الشرط؟

قلت: ليست مثلها بل قريبة منها؛ لأنها إن سكن ما قبلها وكانت تاء المخاطب فقد تقدم منعها، أو المخاطبة فتقدم الخلاف فيها، أو غيرهما[٨]، فسيأتى وجهان فى أربع صور، وبقى موضع مدغم اتفاقًا، وهو ﴿الصلاة طَّرفى النهار﴾ [هود: ١١٤] نظير ﴿بعد تَّوكيدها﴾ [النحل: ٩١] قال الجعبرى: تدغم اتفاقًا، وليس كذلك؛ بل رواه ابن حبش عن السوسى بإظهاره؛ لخفة[٩] الفتحة وسكون ما قبلُ.

---

(١) فى ز: بخفائها.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى ز: والياء.
(٤) زيادة من م.
(٥) فى ز، ص: فيصير.
(٦) سقط فى ص.
(٧) فى م: تبقى.
(٨) فى ز: أو غيرها.
(٩) فى م: فخفة.

وقد انقسمت أيضًا بتلك القسمة، فلقيت الضاد وقبلها ساكن ﴿والعاديات ضَّبحًا﴾ [العاديات: ١] والظاء والشين وقبلهما[1] متحرك ﴿تَوفَّاهم﴾ و﴿تتوفاهم الملائكة ظَّالمى﴾ بالنساء [٩٧] والنحل [٢٨] ﴿الساعة شَّىء﴾ [الحج: ١١] ﴿بأربعة شَّهداء﴾ [النور: ٤] معًا. والسبعة الباقية وقبلها متحرك وساكن ﴿الملائكة طَّيبين﴾ [النحل: ٣٢]، ﴿الصلاة طَّرفى﴾ [هود: ١٤]، ﴿الصالحات طُّوبى﴾ [الرعد: ٢٩]، ونحو: ﴿عذاب الآخرة ذَّلك﴾ [هود: ١٠٣]، ﴿الدرجات ذُّو العرش﴾ [غافر: ١٥]، ﴿فالتاليات ذِّكرًا﴾ [الصافات: ٣]، ونحوه: ﴿النبوة ثُّم﴾ [آل عمران: ٧٩]، ﴿بالبينات ثُّم﴾ [المائدة: ٣٢]، ﴿ذائقة الموت ثُّم﴾ [العنكبوت: ٥٧]، ونحوه: ﴿والملائكة صَّفا﴾ [النبأ: ٣٨]، ﴿فالمغيرات صُّبحًا﴾ [العاديات: ٣]، ﴿السحرة سَّاجدين﴾ [الأعراف: ١٢٠]، ﴿فى الفتنة سَّقطوا﴾ [التوبة: ١٩]، ﴿الصالحات سَّندخلهم﴾ [النساء: ١٢٢]، ونحوه ﴿بالآخرة زَّينا﴾ [النمل: ٤] ﴿إلى الجنة زُّمرا﴾ [الزمر: ٧٣] ﴿فالزاجرات زَّجرا﴾ [الصافات: ٢].

وجه إدغامها فى الطاء: اتحاد مخرجهما، وفى البواقى التقارب، إلا السين فللاتصال والتجانس فى الهمز والانفتاح والاستفال، إلا الجيم فللتجانس فى الشدة والانفتاح والاستفال والترقيق.

ثم نص على صورة[2] الوجهين فقال:

ص: والْخُلْفُ فى الزَّكاةِ والتَّوراةِ حَلْ ... ولْتَـأْتِ آت ولِثَـا الْخَـمْـسُ الأُوَلْ

ش: (والخلف حل فى الزكاة)، ومعطوفه[3] اسمية، وحذف العاطف من [آت][4]، (ولثا) ممدود قصره ضرورة، وهو خبر مقدم، و(الأول) صفة المبتدأ.

أى: صورة[5] الوجهين أربعة وهى: ﴿وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ﴾ [البقرة: ٨٣] ﴿حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ﴾ [الجمعة: ٥]، ﴿وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢]، ﴿وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الإسراء: ٢٦]، ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [الروم: ٣٨].

فروى إدغام الأَوَّلَيْنِ ابن حبش[6] من طريق الدورى والسوسى، وبه قرأ الدانى من الطريقين، وهى[7] رواية ابن جبير، وابن رومى، عن اليزيدى.

وروى إظهارهما إسحاق وابن مجاهد عن شجاع، وهى[8] رواية أولاد اليزيدى عنه.

---

(١) فى د، ز: وقبلها.
(٢) فى م، د: صور.
(٣) فى د: معطوف.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى د، ص: صور.
(٦) فى م: ابن حبيش.
(٧) فى ص، ز: وهو.
(٨) فى ص، ز، د: وهو.

وأما ﴿وَلْتَأْتِ طَآيِفَةٌ﴾ [النساء: ١٠٢] فروى إدغامه من روى إدغام المجزوم من المثلين، وروى إظهاره من روى إظهاره.

وأما ﴿وَءَاتِ﴾ [الإسراء: ٢٦]، [و] ﴿فَئَاتِ﴾ [الروم: ٣٨] فكان ابن مجاهد وأصحابه وابن المنادى وكثير من البغداديين يأخذون فيهما[1] بالإظهار، وكان ابن شنبوذ وأصحابه والداجونى ومن تبعهم يأخذون[2] بالإدغام، وبهما قرأ الدانى، وأخذ الشاطبى وأكثر المقرئين.

وجه الإدغام: طرد الأصل؛ اعتبارًا باللفظ مع ثقل الكسر.

ووجه إظهار الأولين: الاستغناء بخفة الفتح مع السكون، والأخيرين ضعف الكلمة بالحذف أو خفتها[3]، وإدغامها أضعف؛ للإجحافين، بخلاف الأولَيْنِ فإداغمهما أشهر للتخصيص.

تنبيه:

الأولان تخصيص لعموم قوله: (والتاء فى العشر)، والأخيران مفهوم خلافهما من قوله: (وإن تقاربا ففيه ضعف) وفهم من تعيين المختلف فيه [أن] ﴿الصلاة طَّرفى﴾ [هود: ١١٤] متفق على إدغامه، وهو كذلك إلا ما انفرد به [ابن حبش][4] عن السوسى من الإظهار كما تقدم، والإدغام أقيس؛ لأنه نظير ﴿كاد تَّزيغ﴾ [التوبة: ١١٧] و ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾ [البقرة: ٢٤٧] مظهر اتفاقًا؛ لاشتماله على المانِعَيْن، إلا ما شذ من مذهب ابن شنبوذ والداجونى، فإنهما أدغماها ولم يعتدا بالجزم كما تقدم.

وقوله: (ولثا الخمس الأول) أى: للثاء المثلثة من الحروف التى تدغم فيها الكلمات الخمس المذكورة أوائل البيت وهى: (س) نا (ذ)ا (ض) ق (ت) رى (ش) د، يعنى الأحرف الواقعة أوائلها وما قبلها ساكنٌ معها، إلا مع السين فساكن ومتحرك، والواقع منه ﴿حيث سَّكنتم﴾ [الطلاق: ٦] ﴿الحديث سَّنستدرجهم﴾ [القلم: ٤٤] ﴿من الأجداث سِّراعًا﴾ [المعارج: ٤٣] ﴿وورث سُّليمان﴾ [النمل: ١٦] ﴿والحرث ذَّلك﴾ [آل عمران: ١٨] ﴿حديث ضَّيف﴾ [الذاريات: ٢٤] ﴿حيث تُّؤمرون﴾ [الحجر: ٦٥] ﴿الحديث تَّعجبون﴾ [النجم: ٥٩] ﴿حيث شُّئتما﴾ [الأعراف: ١٩] و ﴿حيث شِّئتم﴾ [البقرة: ٥٨] ﴿ثلاث شُّعب﴾ [المرسلات: ٣٠]، وجه إدغامها فى الدال: التشارك، وفى التاء والسين: التقارب، وفى الضاد: تقارب آخر المخرج، وفى الشين: وصول التفشى.

---

(١) فى م: فيها.

(٢) فى م: يأخذونه.

(٣) فى م: وخفتها.

(٤) ما بين المعقوفين سقط فى م، ز.

ص: والْكَافُ فى الْقَافِ وَهِىَ فِيهَا وإِنْ بِكلمةٍ فَميمُ جمعٍ واشْرُطَنْ
فِيهِنَّ عَنْ مُحَرَّكٍ والْخُلْفُ فِى طَلَّقَكُنَّ ولِحا زُحْزِحَ فِ

ش: (والكاف تدغم فى القاف)، (وهى تدغم فيها) اسميتان، وإن اجتمعا بكلمة[1] شرطية، (فشرط[2] الإدغام وجود ميم جمع) اسمية جواب (إن) محلُّها جَزْمٌ؛ لاقترانها بالفاء، وعلى هذا التقدير (فميم جمع) [خبر مبتدأ محذوف ويحتمل الابتدائية، أى: فميم جمع][3] شرط الإدغام، (واشرطن فى جواز إدغامهن وجودهن بعد محرك) فعلية، و(فيهن) يتعلق بـ(اشرطن)، و(عن) ظرفية[4]؛ كقوله: ﴿طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] يتعلق بوجودهن المقدر[5]، و(الخلف كائن فى طلقكن) اسمية، ولام (لحا)[6] يتعلق بـ (فِ) أمر من: وفى[7] يفى، مبنى[8] على الحذف، ومفعوله محذوف تقديره: كمل لحاء زحزح حقها من الإدغام ولا تظهرها، وفهم منه أن الحاء لا تدغم إلا من زحزح خاصة؛ لأنه لم يأمر إلا بإدغامها خاصة، أى: تدغم القاف فى الكاف، والكاف فى القاف، سواء كان فى كلمتين أو فى كلمة، بشرط أن يتحرك ما قبل كل واحد منهما مطلقًا، وأن يقع بعدهما ميم جمع إن اجتمعا فى كلمة، مثاله: ﴿وخلق كُّل شىء﴾ [الفرقان: ٢] ﴿ينفق كَّيف﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿لك قُّصورًا﴾ [الفرقان: ١٠] ﴿يعجبك قَّوله﴾ [البقرة: ٢٠٤].

ومفهوم الشرط يدل على إظهار؛ نحو: ﴿فوق كُّل﴾ [يوسف: ٧٦] و ﴿هدنا إليك قَّال﴾ [الأعراف: ١٥٦] و ﴿يحزنك قَّولهم﴾ [يونس: ٦٥]، ومن كلمة ﴿خلقكُّم﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿رزقكُّم﴾ [المائدة: ٨٨]، و﴿سبقكُّم﴾ [الأعراف: ٨٠]، و﴿صدقكُّم﴾ [آل عمران: ١٥٢]، و﴿واثقكُّم﴾ [المائدة: ٧]، و﴿يرزقكُّم﴾، و﴿يخلقكُّم﴾ [الزمر: ٦]، ﴿فيغرقكُّم﴾ [الإسراء: ٦٩] فقط.

ومفهوم الشرط الثانى إظهار نحو ﴿مِيثَٰقَكُمْ﴾ [الحديد: ٨]، و ﴿مَّا خَلْقُكُمْ﴾ [لقمان: ٢٨]، ﴿بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩] ﴿صَدِيقِكُمْ﴾ [النور: ٦١] والأولى إظهار نحو ﴿نَّرْزُقُكَ﴾ [طه: ١٣٢] وهو باتفاق، واختلف إذا لم يكن ميم ولا نون جمع وهو[9] ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥] فقط: فروى إظهاره عامة أصحاب ابن مجاهد عنه عن أبى الزعراء عن الدورى، وعامة العراقيين عن السوسى، وروى الإدغام ابن فرح والنقاش والجلاء

---

(١) فى م: بكلمية.
(٢) فى ص: وشرط.
(٣) سقط فى د.
(٤) فى د: وظرفية.
(٥) فى م: بوجود قل لعلة، كمل المقدر.
(٦) فى م: ولحاء.
(٧) فى ص: بالوفاء.
(٨) فى د: بنى.
(٩) فى م: نحو.

وأبو طاهر بن عمر، من غير طريق الجوهرى، وابن شيطا، ثلاثتهم عن ابن مجاهد، وروى ابن بشار[١] عن الدورى الكارزينى[٢] عن أصحابه [عن السوسى][٣].

ورواه أيضًا[٤] عن أبى عمرو العباس ابن الفضل[٥]، وبهما قرأ الدانى.

وجه إدغام القاف فى الكاف والكاف فى القاف: تقارب المخرجين، والتجانس فى الشدة والانفتاح، وشرط التحرك لتحقق الثقل، وزيادة الميم لتحقق الثقل بكثرة الحروف والحركات.

ووجه إظهار ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحريم: ٥]: كراهة اجتماع ثلاث تشديدات فى كلمة.

[ووجه إدغامها][٦]: اجتماع ثقل الجمع وثقل التأنيث.

ثم انتقل [للحاء][٧]، أى: تدغم الحاء فى حرف واحد، وهو العين، من كلمة واحدة وهو ﴿زحزح عَّن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] خاصة، ورواه اليزيدى عنه.

قال المصنف: [وهو][٨] مما ورد فيه الخلاف عن المدغمين: فروى إدغامه أهل الأداء، وعليه جميع طرق ابن فرح عن الدورى، وابن جرير من جميع طرقه عن السوسى، وخرج نحو ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وجه الإدغام: اشتراكهما مخرجًا وانفتاحًا واستفالًا، وزادت العين بالجهر وبعض الشدة.

ووجه التخصيص: كثرة الحروف وتكرُّر المثلين.

وأما قول اليزيدى: من العرب من يدغم الحاء فى العين، وكان أبو عمرو لا يرى ذلك - فمعناه: لا يراه[٩] قياسًا بل سماعًا، بدليل صحته عن أبى عمرو نفسه.

وروى أبو القاسم عن الدورى إدغام ﴿فلا جناح عَّليه﴾ [البقرة: ١٥٨]، ﴿المسيح عَّيسى﴾ [آل عمران: ٤٥]، و﴿الريح عَّاصفة﴾ [الأنبياء: ٨١]، والإظهار أصح، وعليه العمل، ويعضده الإجماع على إظهار الحاء الساكنة التى إدغامها أكبر من المتحركة[١٠] فى نحو ﴿فاصفح عَّنهم﴾ [الزخرف: ٨٩]؛ فدل على أن إدغام الحاء فى العين سماع.

ص: والذَّالُ فى سِينٍ وصادِ الْجيمُ صَحْ مِنْ ذِى الْمَعَارِجِ وشَطْأَهُ رَجَحْ

---

(١) فى م، ص: ابن يسار.
(٢) فى م: الكازرونى.
(٣) سقط فى د.
(٤) فى م، ص، د: نصا.
(٥) فى م: ابن فضل.
(٦) سقط فى م.
(٧) سقط فى د.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى م: لا يرى.
(١٠) فى م، د، ص: المحركة.

ش: (والذال تدغم فى سين وفى صاد) كبرى، و(الجيم صح إدغامها فى التاء من ﴿ذى المعارج تَّعرج﴾ [المعارج: ٣، ٤]) كذلك، وعاطف الجملة محذوف، وفاعل (صح) يفسره المقام، و(من) يتعلق بـ(صح)، و(شطأه)[(١)] يتعلق بـ(رجح إدغامه) عطف على الخبر تقديره: والجيم صح إدغامه فى التاء من (ذى المعارج تَّعرج) ورجح إدغامه فى (شطأه).

وانتقل للذال والصاد، أى: الذال تدغم فى حرفين خاصة: السين والصاد وهو ﴿فاتخذ سَّبيله فى البحر سربًا﴾ و﴿عجبًا﴾ [الكهف: ٦١، ٦٣] و ﴿ما اتخذ صَّاحبة﴾ [الجن: ٣]، والجيم فى [التاء][(٢)] من ﴿ذى المعارج تَّعرج﴾ [المعارج: ٣، ٤] اتفاقًا، وفى الشين من ﴿أخرج شَّطأه﴾ [الفتح: ٢٩] على القول الراجح، وهو الذى رواه [سائر][(٣)] أصحاب الإدغام.

وبه قرأ الدانى وأصحابه، ولم يذكروا غيره.

وروى إظهاره ابن حبش[(٤)] عن السوسى، والكاتب عن ابن مجاهد عن أبى الزعراء عن الدورى، وهى[(٥)] رواية ابن بشار عن الدورى، ومدين عن أصحابه، وابن جبير عن اليزيدى، وابن واقد عن عباس عن أبى عمرو.

تنبيه:

كان الأولى أن يذكر فى (ذى المعارج) الاتفاق على الإدغام؛ لأنه لم يختلف فيه، وإنما عبر بـ(صح) دفعًا لقول الدانى: إدغام الجيم فى التاء قبيح لتباعد مخرجهما، إلا أن ذلك جائز لكونها من مخرج الشين[(٦)]. قال: وجاء بذلك نصًّا عن اليزيدى ابنه عبد الرحمن وسائر أصحابه. انتهى.

فقول الناظم: (صح) أى: صح إدغامه رواية؛ فلا يلتفت لكونه قبيحًا من جهة.

وجه إدغام الذال فيهما: تشاركهما فى بعض المخرج، وتقاربهما[(٧)] فى الباقى، وتجانسهما فى الرخاوة، والسين فى الانفتاح والاستفال، وكافأ[(٨)] الصفير الجهر[(٩)]، وزادت الصاد بالإطباق والاستعلاء.

ووجه إدغام الجيم فى التاء: تجانسهما شدة[(١٠)] وانفتاحًا وتسفلًا، [وفى الشين:

---

(١) فى ز، ص، د: وبـ(شطأه).
(٢) سقط فى م.
(٣) سقط فى د.
(٤) فى م: ابن حبيش.
(٥) فى م، د: وهو.
(٦) فى م: السين.
(٧) فى م: تقارنهما.
(٨) فى م: وطغا.
(٩) فى م: فى الجهر.
(١٠) فى ز: صفة.

اشتراكهما مخرجًا وتجانسهما انفتاحًا وتسفلًا][١] وكافأ جهر الجيم وشدتها تفشى الشين.

ص: والْبَاءُ فى مِيم يُعَذِّبْ منْ فَقَطْ   والْحرفُ بالصِّفَةِ إنْ يُدغَمْ سَقَطْ

ش: (والباء تدغم فى ميم هذا اللفظ) اسمية؛ فالإضافة للفظ[٢]، و(الحرف) مبتدأ، وباء (بالصفة) للمصاحبة، ومحله نصب على الحال، و(إن يدغم)[٣] شرطية، وسقط جوابه[٤]، وتقديره: والحرف حالة كونه مصاحبًا للصفة إذا أدغم سقط [وصفه؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١] وفاعل سقط][٥] هو [الصفة، وذكّر][٦] الفعل [إما لأن تأنيث فاعله مجاز أو][٧] لأنه مؤول بالوصف، ولا يجوز: سقط الحرف؛ لما تقرر أول الباب أن المدغم ليس بساقط، أى: يدغم الباء فى الميم من[٨] ﴿يعذب مَّن يشاء﴾ [البقرة: ٢٨٤] خاصة، وهو خمسة: فى آل عمران [واحد][٩] [١٢٩]، وفى المائدة آيتان[١٠] [١٨، ٤٠]، وفى العنكبوت [٢١] والفتح [٦]، وفهم من تخصيص الباء بميم (يعذب من) إظهارُ ما عداه، نحو ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] ﴿سَنَكْتُبُ مَا﴾ [آل عمران: ١٨١].

وجه اختصاصها بالإدغام: الموافقة لما جاورها، وهو ﴿يرحم مَّن﴾ [العنكبوت: ٢١]، ﴿ويغفر لِّمن﴾ [المائدة: ٤٠] إما قبلها أو بعدها؛ ولهذا أظهر ما عداه نحو ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣] وهو مما لا خلاف فيه.

وقال ابن مجاهد: قال اليزيدى: إنما أدغم من أجل كسرة الذال. ورده الدانى بنحو ﴿وَكُذِّبَ مُوسَىٰ﴾ [الحج: ٤٤]، و﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ فقيل: أراد الضم بعد الكسرة، ورده أيضًا بإدغامه ﴿زحزح عَّن النار﴾ [آل عمران: ١٨٥] والصواب ما تقدم.

وكذلك[١١] روى ابن سعدان عن اليزيدى عن أبى عمرو إدغامه ﴿فمن تاب مِّن بعد ظُلمه﴾ [فى المائدة[٣٩]، والباء فى ذلك مفتوحة وما ذاك إلا من أجل مجاورة ﴿بعد ظُلمه﴾ المدغمة فى مذهبه، والدليل على ذلك أنه مع إدغامه حرف المائدة أظهر ﴿وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ فى هود][١٢] [١١٢]، وقوله: (والحرف بالصفة) أى: إذا أدغم حرف له صفة، نحو القاف فى الكاف، فإن صفة القاف وهى الاستعلاء تسقط[١٣] معه إجماعًا، وبه ورد

(١) سقط فى م.
(٢) فى م، ص، د: الفعل فهو اسم.
(٣) فى ص، ز: تدغم.
(٤) فى ص، د، ز: جواب.
(٥) سقط فى م.
(٦) سقط فى د.
(٧) زيادة من م، د.
(٨) فى م: نحو.
(٩) سقط فى د، ز، م.
(١٠) فى م، ص، د: اثنان.
(١١) فى د: ولذلك.
(١٢) زيادة من د.
(١٣) فى د: سقط.

الأداء وصح النقل، وإنما خالف فى ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم﴾ [المرسلات: ٢٠] من لم يرو إدغامه عن أبى عمرو، وكذلك أجمعوا على إدغام النون فى اللام والراء إدغامًا خالصًا من غير غنة [عند][1] من روى الغنة فى التنوين والنون الساكنة عندهما، ومن لم يروها كما سيأتى.

ص: وَالْمِيمُ عِنْدَ الْبَاءِ عَنْ مُحرّكٍ تَـخْـفَـى ....

ش: (والميم تخفى) اسمية، والمجروران حالان [من][2] فاعل (تخفى)، أى: تخفى الميم المتحرك ما قبلها عند الباء لكن بعد تسكينها؛ نحو: ﴿أعلمْ بالشاكرين﴾ [الأنعام: ٤٣] فإن سكن ما قبلها أظهرت؛ نحو: ﴿ٱلشَّهْرُ ٱلْحَرَامُ بِٱلشَّهْرِ﴾ [البقرة: ١٩٤] ﴿العلم بغيًا﴾ [الشورى: ١٤].

وجه الإخفاء: أنهما لما اشتركا[3] فى المخرج وتجانسا فى الانفتاح والاستفال، وثقل الإظهار، والإدغام المحض يذهب الغنة، عُدِلَ إلى الإخفاء.

ولا تَرِدُ النون؛ لكثرة المناسبات، واشتراط الحركة لتحقق الثقل والتمكن من الغنة.

تنبيه:

ليس فى الكبير مخفى غير هذا، ولم يتعرض المصنف لتسكين الميم قبل الإخفاء؛ لأن [الإخفاء][4] من لازمه التسكين كالإدغام لكنه لا يقلب.

ص: .... وأَشْـمِـمَـنْ ورُم أَو اتْــرُكِ
فِى غَيْرِ بَا وَالمِيمُ (مَعْهُمَا)[5] وَعَنْ بَــعْــضٍ بــغَــيْــر الْفَــا

ش: (أشممن) جملة أمر، والواو فى (ورم) بمعنى (أو) التى للإباحة وكذا (أو اترك)، و(فى غير با) ممدود قصر ضرورة[6]، متعلق بأحد الثلاثة مقدر مثله فى الأخيرين.

فإن قلت: يلزم على تقدير [مثله][7] فيهما ألا يكون فى الباء والميم شىء من الثلاثة.

قلت: حاصله... إلخ الثلاثة فى غير باء وميم، ومفهومه سلب إباحة الثلاثة عن الباء والميم، وسلبها يصدق بإباحة بعض الثلاثة أو بإيجابه، وهذا هو المراد، و(معهما)، أى: بعدهما حال من الباء والميم، وعن[8] بعض يتعلق بمقدر، أى: وافعل ذلك عن بعض القراء فى كذا.

ولما فرغ من الإدغام شرع فى عوارضه، أى: إذا أدغمت حرفًا فى حرف مماثل أو

---

(١) سقط فى م.
(٢) زيادة من م.
(٣) فى م: تقاربا.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى ز: عنهما.
(٦) فى م: للضرورة.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: ومن.

مقارب أو مجانس، أبيح لك فيه السكون والروم والإشمام بشرطيهما[١]، فى غير الباء والميم، [و]بعد الباء والميم اتفاقًا، وفى غير الفاء [عند الفاء] عند بعضهم، ومثال ذلك: ﴿يعلم ما﴾ [هود: ٥]، ﴿أعلم بما﴾ [الإسراء: ٥٧]، ﴿ونصيب برحمتنا﴾ [يوسف: ٥٦]، ﴿يعذب من﴾ [المائدة: ١٨]، ﴿تعرف فى وجوههم﴾ [المطففين: ٢٤].

تحقيق: اعلم أنه قد ورد النص عن أبى عمرو، من رواية أصحاب اليزيدى عنه، وعن شجاع، أنه إذا أدغم الحرف فى مثله أو مقاربه سواء سكن ما قبل الأول أم تحرك إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا أشار إلى حركته.

ثم اختلفوا فى المراد بهذه الإشارة: [فحمله ابن مجاهد على الروم، والشنبوذى على الإشمام.

ثم قال الشنبوذى: الإشارة][٢] إلى الرفع فى المدغم مرئية لا مسموعة، وإلى الخفض مضمرة فى النفس غير مرئية ولا مسموعة.

وحمله الجمهور على الروم والإشمام معًا، فقال الدانى: والإشارة عندنا[٣] تكون رومًا وإشمامًا، والروم آكد فى البيان عن كيفية الحركة؛ لأنه يقرع[٤] السمع، غير أن الإدغام الصحيح والتشديد التام يمتنعان معه، ويصاحبه مع الإشمام؛ لأنه إعمال العضو وتهيئته من غير صوت إلى اللفظ، فلا يقرع السمع، ويمتنع[٥] فى المخفوض؛ لبعد ذلك العضو من مخرج الخفض، فإن كان الحرف الأول منصوبًا لم يشر إلى حركته لخفته. انتهى.

وهذا أقرب إلى معنى الإشارة؛ لأنه أعم فى اللفظ وأصوب، وتشهد له القراءتان المجمع على صحتهما فى ﴿تَأْمَنَّا﴾ بيوسف [١١]، وهو من الإدغام كما سيأتى؛ فإنهما بعينهما هما المشار إليهما فى قول الجمهور فى إدغام أبى عمرو، ومما يدل على صحة ذلك أن الحرف المسكن للإدغام يشبه المسكن للوقف، من حيث إن [سكون][٦] كل[٧] منهما عارض[٨]؛ ولهذا أجرى فيه المد، وضده الجريان[٩] فى سكون الوقف.

نعم، يمتنع الإدغام الصحيح مع[١٠] الروم دون الإشمام؛ [إذ][١١] هو عبارة عن الإخفاء والنطق ببعض الحركة، فيكون مذهبًا آخر غير الإدغام والإظهار، ولشبهه بالوقف

---

(١) فى د: بشروطها.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى د: عنه.
(٤) فى م: لا يقرع.
(٥) فى ز: ويمنع.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: كلا.
(٨) فى م: عوض.
(٩) فى ص، د، ز: الجاريان.
(١٠) فى م: من.
(١١) سقط فى د.

كان الأصل فيه عدمهما، وهو الأصل المقروء به والمأخوذ به عند عامة أهل الأداء وأهل التحقيق، ولم يوجد بينهم خلاف فى ذلك، ولم يعول منهم على الروم والإشمام إلا حاذق معتد البيان والتعليم.

وإذا فهمت هذا علمت أن فى كلام الجعبرى نظرًا؛ وذلك أنه قال: «يتعذر الروم؛ لأن المروم محرك بحركة ناقصة» وهو مسلم، ثم قال: «والمتحرك يمتنع إدغامه».

قلنا: هذا نشأ من الاشتراك؛ لأنه إن أراد الإدغام التام فمسلم، أو الناقص وهو المراد فممنوع، والدليل على تسميته إدغامًا قول الدانى[1]: غير أن الإدغام الصحيح. فمفهوم الصفة: أنه إدغام غير صحيح، ونحن قائلون بالموجب.

وإذا ثبت هذا فلا حاجة لتأويل كلام الشاطبى، بل يحمل على مذهب[2] الجمهور. والله أعلم.

وقوله: (فى غير با) يعنى أن الآخذين بالإشارة أجمعوا على استثناء الميم عند مثلها وعند الباء، وعلى استثناء الباء عند مثلها وعند الميم، قالوا: لتعذر الإشارة فيهما من أجل انطباق الشفتين، وهو إنما يتجه إذا قيل: إن المراد بالإشارة الإشمام؛ [إذ تعز][3] الإشارة بالشفة، والباء والميم من حروف الشفة، والإشارة غير النطق [بالحرف][4]؛ فتعذر[5] فعلهما معًا فى الإدغام من حيث إنه وَصْلٌ، ولا يتعذر ذلك فى الوقف؛ لأن الإشمام فى ضم الشفتين بعد سكون الحرف [فلا يقعان معًا][6].

وقوله: (وعن بعض) يعنى أن بعضهم، كأبى طاهر بن سوار وأبى العز القلانسى وابن الفحام وغير واحد - استثنى أيضًا الفاء؛ لأن مخرجها من مخرج الميم والباء، فلا فرق بينهما.

وجه الإشارة: التنبيه[7] على حركة المدغم، ووجه استثناء الشفهية[8]: تعذر الإشمام معهما فى الإدغام؛ لاتحاد المخرج، كما تقدم.

[ثم كمل فقال:][9]

.... وَمُعْتَلٌّ سَكَنْ

ص: قَبلُ امدُدنْ واقْصُرهُ والصَّحِيحُ قَلّ إدغَامُهُ لِلعُسْر والإخْفَا أَجلّ

(١) فى د: أبى.
(٢) فى م: كلام.
(٣) فى د: إذا تعسر، وفى ص: إذا تعذر.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى م، ص، د: فيقدر.
(٦) زيادة من د.
(٧) فى م: وجه الإدغام الإشارة القلبية.
(٨) فى م: الشفتين.
(٩) سقط فى م.

ش: (ومعتل)[١] مبتدأ، والمسوغ له وصفه [بـ (سكن)][٢]، و(قبل) ظرف مقطوع منصوب على الحال، و(وامددن و اقصره) فعلية وقعت خبرًا فمحلها رفع، والواو بمعنى «أو»، ورابط (امدد) محذوف لدلالة (اقصره) عليه.

فإن قلت: فهل يجوز نصب معتل على أنه مفعول مقدم؟

قلت: لا يمتنع[٣]، لكن التناسب بين المتعاطفات أنسب. (والصحيح قل إدغامه كبرى، ولام (للعسر) تعليلية (تتعلق)[٤] بـ(قل)، (والإخفاء أجل) صغرى، عطف على (قل) الخبرية فمحلهما رفع.

أي: إذا أدغم حرف فى آخر فلا يخلو ما قبل المدغم من الحروف إما أن يكون معتلًا أو صحيحًا، فإن كان معتلاً أمكن الإدغام معه وحسن؛ لامتداد[٥] [الصوت به.

ويجوز فيه ثلاثة أوجه: الطول والتوسط من قوله: (امددن)][٦]؛ لأنه جنس لهما، وقوبل[٧] بالقصر، وكلاهما ضد له، والقصر كالوقف؛ لأن المسكن للإدغام كالمسكن للوقف، وسواء كان حرف مد كما نص عليه أبو العلاء الهمذانى، أو لين؛ نحو: ﴿الرحيم مَّالك﴾ [الفاتحة: ٣، ٤] ﴿قال لَّهم﴾ [آل عمران: ١٧٣] ﴿يقول رَّبنا﴾ [البقرة: ٢٠٠]، ﴿قوم مُّوسى﴾ [الأعراف: ١٥٩]، ﴿كيف فَّعل﴾ [الفجر: ٦]، ولو قيل باختيار المدنى حرف المد أو التوسط[٨] فى اللين كما فى الوقف لكان له وجه، وكلامه شامل لهما.

تنبيه:

قال الجعبرى: ظاهر عبارة الشاطبى فى اللين القصر.

وفيه نظر، بل يؤخذ منها الثلاثة من قوله: «وورش يوافقهم فى حيث لا همز»؛ لأن كلامه فى حرف اللين، يسلم[٩] من عدم الفرق بين سكون الوقف والإدغام، وأيضًا فقوله: (وورش) مقابل لقوله: «وفى عين...» وسكونه لازم؛ فضده[١٠] ما سكونه عارض فيهما.

وجه القصر: أن الساكنين على حدهما فجاز التقاؤهما.

ووجه الطول: حمل السكون العارض على اللازم.

ووجه التوسط: مراعاة الحمل مع النظر لكونه عارضًا، وسيأتى لهذه المسألة مزيد بيان

---

(١) فى م: معتلة.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: لا يمنع.
(٤) فى ز: يتعلق.
(٥) فى م: اعتداد، وفى د: الامتداد.
(٦) سقط فى د.
(٧) فى م: وقوله بل.
(٨) فى م، د، ز: والتوسط.
(٩) فى ز: وهو يسلم.
(١٠) فى م: قصره.

فى الوقف.

وإن كان ما قبل المدغم صحيحًا: فإن كان محركًا فواضح، وإن كان ساكنًا [ففيه][(١)] طريقان: طريقة المتقدمين أنه مدغم إدغامًا صحيحًا، ونصوصهم متظافرة[(٢)] ومجتمعة عليه، وطريقة أكثر المتأخرين أنه مخفى، بمعنى: مختَلَس الحركة، وهو المسمى بالروم فى المسألة قبلها[(٣)]، فهو فى الحقيقة مرتبة ثالثة لا إدغام ولا إظهار كما تقدم، وليس مرداهم [الإخفاء المذكور فى باب النون الساكنة؛ [لأنه][(٤)] لا يكون إلا عن سكون، وفرارهم][(٥)] هنا من الإدغام إنما هو لما يلزم فيه من التقاء ساكنين[(٦)] على حدهما.

تحقيق:

قال التصريفيون: إذا اجتمع ساكنان، والأول حرف [مد][(٧)] أو لين[(٨)]، نحو خُوَيْصَّة – حذف، أو زيد فى مده على حالتين، وإن كان صحيحًا حرك، ثم خصوا الوقف لجواز[(٩)] التقائهما مطلقًا بكونه عارضًا؛ فحصل من قاعدتهم أنه لا يجمع بين ساكنين وصلًا، والأول صحيح، وقد ثبت عن القراء[(١٠)] اجتماعهما على هذه الصفة، فحاص فيها مبتدع وضعيف مقلد اعتقادًا منه أن ما خالف قاعدتهم لا يجوز، وأنه لم يسمع، فمنع إدغام الباب، فتحيرت فيها معللو القراءات وتخيلت[(١١)] منها ناقلو الروايات.

والجواب: أنا لانسلم أن ما خالف قاعدتهم غير جائز، بل غير مقيس، وما خرج عن القياس إن لم يسمع فهو لحن، وإن سمع فهو شاذ قياسًا، ولا يمتنع وقوعه فى القرآن، نحو استحوذ، وإن سلمنا أن ما خالفها[(١٢)] غير جائز فهذه الصورة[(١٣)] ملحقة بالموقوف؛ لأنه لا فرق بين الساكن [للوقف][(١٤)] والساكن للإدغام بجامع قصد الخفة، ثم نعود فنقول: دعواهم عدم جوازه وصلًا ممنوع، وعدم وجدان الشىء لا يدل على عدم وجوده؛ فقد سمع التقاؤهما وصلًا من أفصح العرب إجماعًا، وهو النبى ﷺ فيما يروى: «نِعْمَّا المَالُ الصَّالِحُ للرَّجُلِ الصَّالِحِ»[(١٥)] قاله الإمام أبو عبيدة واختاره، وناهيك به.

(١) سقط فى د.
(٢) فى د: متضافرة.
(٣) فى م: التى قبلها.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى م، د: الساكنين.
(٧) سقط فى د.
(٨) فى م: ولين.
(٩) فى م، د: بجوار.
(١٠) فى ز: الفراء.
(١١) فى ص: تخليت.
(١٢) فى ص: ما خالفهما.
(١٣) فى م: الصور.
(١٤) سقط فى ص.
(١٥) أخرجه أحمد (٤/ ٢٠٢)، والحاكم (٢/ ٢) من حديث عمرو بن العاص. وانظر مجمع الزوائد (٩/ ٣٥٦).

وحكى النحويون الكوفيون سماعًا من العرب: (شهْرْ رمضان) وحكاه سيبويه فى الشعر، وتواتر ذلك عن القراء وشاع وذاع ولم ينكر، وإذا حمل المخالف على أنه غير مقيس أمكن الجمع بين قولهم وبين القراءة المتواترة، والجمع ولو بوجه أولى.

تنبيه:

اعلم[١] أنه وقع[٢] [للشيخ برهان الدين][٣] الجعبرى أنه[٤] قال [فى الجواب][٥] عن الإشكال: وأجاب حذاق القراء بأنه ليس إدغامًا بل إخفاء. فاستحسنه من وقف عليه، وادعى كلٌّ السبق إليه، ثم قال: وهذا ليس بشىء؛ لأنه لا جائز أن يكون إخفاء الحركة؛ لأن الحرف حينئذ يكون مختلسًا ظاهرًا، لا مدغمًا ولا مخفىً، كـ (يأمُرْكم) ولاقارئ به.

ولا جائز أن يكون إخفاء الحرف؛ لأنه مقلوب متصل تام التشديد، وهذه حقيقة المدغم، فتسميته إخفاء لا تقلب[٦] حقيقته، وإن حمل على حقيقة الإخفاء لا يندفع الإشكال؛ لأن الحرف المخفى ساكن؛ لقول[٧] الجوهرى: والمانع لم يمنع[٨] من [حيث][٩] الإدغام بل من حيث التقاء الساكنين، والأول ساكن صحيح، وهذا موجود فى الإخفاء. انتهى.

وأقول عنهم: إن قوله ليس بشىء؛ لأنا نختار من الترديد القسم الأول.

وأما قوله: لاقارئ به.

[فقد] قلنا: ممنوع، كيف وهو طريقة أكثر المتأخرين كما تقدم. وليس مرادهم الأخيرين، وإنكاره للأول يدل على أنه لم يطلع عليه ولم يقرأ به؛ ولهذا لم ينص فى «النزهة» إلا على الإدغام حيث قال: وإن صح قبل الساكن [إدغامه][١٠] اغتفر لعارضه كالوقوف أو أن يقدرا.

ومَنْ قَالَ إِخْفَاءٌ فَغَيْرُ مُحَقِّقٍ إِذِ الحَرْفُ مَقْلُوبٌ وَتَشْدِيدُهُ يُرَى[١١]

ومعنى قوله: (أو أن يقدرا) أن التقاء الساكنين اغتفر فى الإدغام، إما لأن السكون عارض أو [أن][١٢] التقاءهما تقديرى؛ إذ المدغم غير ملفوظ به تحقيقًا.

---

(١) فى د: عُلِم.
(٢) فى م: قد وقع.
(٣) سقط فى م.
(٤) زاد فى م، ص: وبالأصل.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى د، ص: لا يقلب.
(٧) فى م، د: كقول.
(٨) فى م: لا يمنع.
(٩) سقط فى م.
(١٠) سقط فى م.
(١١) فى ص: قوى.
(١٢) سقط فى م.

وقد ظهر أن قول ابن جنى فى الإدغام: هو سهو من القراء وقصور عن إدراك حقيقته [سهو منه][(١)]، وهذا المقام مما تزل فيه الأقدام. والله أعلم.

ولما فرغ الناظم من مذهب أبى عمرو فى الإدغام الكبير أتبعه بأحرف منه وافق بعضهم عليها أبا عمرو، وخالفه [بعضهم][(٢)] فيها فأدغمها وأظهرها أبو عمرو، [فقال:][(٣)]

ص: وافَقَ فى إدغام صفًّا زَجرَا ذِكْرًا وذَروًا (فِ) دْ وذِكْرًا الأُخْرَى

ش: (وافق ذو (فد) أبا عمرو) فعلية، و(فى إدغام) متعلق بـ (وافق) [والثلاثة بعده معطوفة][(٤)] حذف عاطفه[(٥)] بدليل (وذروا) و(ذكرًا) الأخرى عطف أيضًا.

أى: وافق أبا عمرو حمزة[(٦)] من طريقيه على إدغام التاء فى أربعة أحرف من محلين مخصوصين وهى: ﴿والصافات صًّفا فالزاجرات زَّجرًا فالتاليات ذِّكرًا﴾ [الصافات: ١-٣] ﴿والذاريات ذَّروا﴾ [الذاريات: ١]، واختلف عن خلاد فى ﴿فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ٥] ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا﴾ [العاديات: ٣]: فرواهما بالإدغام ابن مهران عن أصحابه عن الوزان عن خلاد وفارس بن أحمد عن أصحابه عن][(٧)] خلاد، وبه قرأ الدانى عليه. وروى سائر الرواة عن خلاد إظهارهما[(٨)]، وذكرهما الشاطبى.

تنبيه:

«ذكر» الأولى متفق عليها، وهى التى بالصافات، والأخيرة هى المختلف فيها.

ثم كمل فقال -والله أعلم-:

ص: صُبحًا (قَ) را خُلْفٌ[(٩)] وبَا والصَّاحِب بكَ تَّمارى (ظَ) نَّ أَنْسَابَ (غَ) بى

ش: (صبحًا) عطف على (ذكرًا)، وحذف عاطفها، و(قرا) فاعل (وافق) تقديره: ووافق (قرا) فى (ذكرًا) و(صبحًا)، (وبا) مفعول أدغم، و(بك) معطوف حذف عاطفه على (والصاحب)، و(ظن) فاعله، ولا يجوز كونه فاعلًا بـ (وافق)[(١٠)] لتعذره فى المعطوف؛ إذ لا موافق فلا موافق، ويلزم من أدغم (وافق) ولا عكس، و(أنساب) مفعول (أدغم) على تقدير مضاف و(غبى)[(١١)] فاعله، ويحتمل الفاعلية بـ (وافق) لإمكانه.

أى: أدغم يعقوب من طريقيه الباء فى الباء من ﴿والصاحب بِّالجنب﴾ [النساء: ٣٦]،

---

(١) سقط فى د، ص، م.
(٢) سقط فى د.
(٣) سقط فى م.
(٤) زيادة من م.
(٥) فى ص، د، ز: عاطفهما.
(٦) فى د: حمزة أبا عمرو.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: إظهارها.
(٩) فى م: الخلف.
(١٠) فى ص: يوافق.
(١١) فى ز: وعلى.

والكاف فى التاء من ﴿ربك تّتمارى﴾ [النجم: ٥٥]. ثم عطف على (أنساب) فقال:

ص: ثُمَّ تَفَكَّرُوا نُسبِّحكَ كِلَا بعدُ ورجِّح لَذَهب وقِبلَا

ش: (ثم تفكروا) و(نسبحك) وكلا الكلمتين الواقعتين بعد (نسبحك) الثلاثة عطف على (أنساب) و(رجح) أمر، و(لذهب) ومعطوفه مفعول بتقدير مضاف، وهو (رجح إدغام كذا).

أى: أدغم رويس باتفاق عنه الباء فى الباء، والميم فى التاء، والكاف فى الكاف، من قوله تعالى: ﴿فلا أنساب بّينهم﴾ [المؤمنون: ١٠١]، و ﴿ثم تّتفكروا﴾ [سبأ: ٤٦]، و﴿كى نسبحك كّثيرًا ونذكرك كّثيرًا. إنك كُنت...﴾ [طه: ٣٣-٣٥].

ثم كمل المختلف فيه فقال:

ص: جَعل نَحلٍ[١] أَنَّهُ النَّجم معا وخُلفُ الْأَوَّلَين مع لِتُصنَعا

ش: (جعل)[٢] و(أنه) مضافان بمعنى[٣]: فى، أو من معطوف على (لذهب)، و(مع)[٤] حال من (أنه)، (وخلف الأولين حاصل مع لتصنع) اسمية.

أى: اختلف عن رويس فى إدغام ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿لَا قِبَلَ لَهُم بِهَا﴾ [النمل: ٣٧] و ﴿جَعَلَ لَكُم﴾ فى النحل وهو ثمانية [٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١] ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعْرَىٰ﴾ آخر النجم [٤٨-٤٩]، فروى عنه إدغامه النخاس من جميع طرقه والجوهرى، كلاهما عن التمار، وهو الراجح والذى فى أكثر الكتب، وروى الإظهار ابن مقسم وأبو الطيب كلاهما عن التمار أيضًا، واختلف عنه فى الأوَّلَيْن وفى ﴿وَلِتُصْنَعَ﴾ [طه: ٣٩].

ص: مُبدَّل الْكَهفِ وبَا الْكِتَابا بِأَيدِ بالْحقِّ وإنْ عذابا
والْكَافُ فِى كَانُوا وكَلَّا أَنزَلَا لَكُم تَمثَّل [مِنْ] جهَنَّم جعلَا
شُورى وعنْهُ الْبعضُ فِيهَا أَسجلَا وقِيلَ عَنْ يَعْقُوبَ مَا لِابن الْعَلَا

ش: (مبدل الكهف) يحتمل الرفع محلًّا على الابتداء، والخبر محذوف أى: كذلك، ويحتمل الجر [محلًّا][٥] عطفًا على (ولتصنع).

فإن قلت: الأول أولى؛ لعدم تقدير العاطف.

قلت: فيه تقدير الخبر فتكافآ و(با الكتابا) عطف على (مبدل) فى الوجهين، ويحتمل

---

(١) فى ص: بنحل.
(٢) زاد فى م: جعل نحل.
(٣) فى ز: يعنى.
(٤) فى ص، د، ز: معًا.
(٥) سقط فى م.

عطف [الأول واستئناف الثانى، (وبالحق)][(١)] عطف[(٢)] على (بِأَيْدِ)، وبالعذاب عطف على (باء الكتاب)[(٣)] [والكاف تحتمل الابتدائية عطف على (باء الكتاب)][(٤)] و(فى كانوا) يتعلق بالعاملِ وهو (أدغم) و (كلا) عطف على (كانوا) و(أنزل) مع الثلاثة بعده عطف على (با الكتابِ)، و(شورى) مضاف إليه.

و(أطلق بعض القراء الإدغام فى (جعل) [عن][(٥)] رويس) اسمية، والجاران متعلقان بـ«أسجل».

وقيل: مجهول[(٦)] ونائبه (عن. . .) إلخ، أى: وقيل هذه المقالة [أو هذا اللفظ][(٧)].

أى: اختلف عن رويس أيضًا فى الأوَّلَيْنِ من النجم، وهما: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣-٤٤]، وفى ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩] و ﴿لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الكهف: ٢٧] و ﴿ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٧٩] و ﴿ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق﴾ [البقرة: ١٧٦] و ﴿وَٱلْعَذَابَ بِٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [البقرة: ١٧٥] و ﴿كَذَٰلِكَ كَانُوا۟ يُؤْفَكُونَ﴾ [الروم: ٥٥]، و ﴿رَكَّبَكَ كَلَّا﴾ [الانفطار: ٨،٩] و ﴿وَأَنزَلَ لَكُم﴾ بالنمل [٦٠] والزمر [٦]، و ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا﴾ [مريم: ١٧]، و ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾ [الأعراف: ٤١] و﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ بالشورى [١١]، فروى عنه [الأربعة عشر موضعًا][(٨)] بالإدغام والإظهار، ولا حاجة إلى التطويل بذكر أصحاب الطرق.

وقوله: (وعنه البعض)، أى: أطلق بعضهم، وهو الأهوازى، عن رويس وابن الفحام عن الكارزينى إدغام ﴿وجعل لَّكم﴾ حيثما وقع، وهو ستة وعشرون موضعًا، ثمانية بالنحل [٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١]، وحرف الشورى، [١١] والبقرة [٢٢] والأنعام [٩٧] ويونس [٦٧] والإسراء [٩٩]، وطه [٥٣] والفرقان [٤٧] والقصص [٧٣] والسجدة [٩] ويس [٨٠] وغافر [٦١] والزخرف [١٠، ١٢] وفى كل منها ثلاثة، والملك وفيها حرفان [٢٣]، ونوح [١٩]، وروى أبو على وابن الفحام أيضًا التخيير فيها[(٩)] عن الحمامى، أى: غير التسعة[(١٠)] الأول فلا خلاف فيها عنه.

[وقوله][(١١)]: و«قيل عن يعقوب»، أى: نقل عن يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٢) فى م: وإن الذين عطف.
(٣) فى د، ص: بالكتاب.
(٤) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: بمجهول.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: فى أربعة عشر، وفى ز: الأربعة عشر.
(٩) فى م: فيها أيضا.
(١٠) فى م: السبعة.
(١١) سقط فى م.

من المثلين والمتقاربين. ذكره صاحب «المصباح» عن رويس وروح وغيرهما، وجميع رواة يعقوب.

وذكره أبو حيان فى كتابه «المطلوب فى رواية[١] يعقوب»، قال المصنف: وبه قرأ على أصحابه، وربما أخذنا عنه به، وحكاه أبو الفضل الرازى واستشهد به للإدغام مع تحقيق الهمز.

تنبيه:

إذا ابتدئ ليعقوب بـ ﴿تَتَمَارَىٰ﴾ [النجم: ٥٥] ولرويس بـ ﴿تَتَفَكَّرُوا۟﴾ [سبأ: ٤٦] ابتدئ بتاءين مظهرتين لموافقة الرسم والأصل؛ لأن الإدغام إنما يتأتى فى الوصل، وأما الابتداء بتاءات البزى فبتاء واحدة للرسم أيضًا، فالوصل بينهما متحد، والابتداء مختلف.

ص: بيَّتَ (حُ) زْ (فُ) زْ تَعِدانِنِى (لَ) طُفْ وفى تُمِدُّونَن (فَ) ضْلُهُ (ظَ) رُف

ش: (بيت) مفعول (أدغم) مقدرًا، و(حز) فاعله، و(فز) عطف على (حز)، و(أدغم تعداننى لطف) فعلية كالأولى، و(فى تمدوننى) يتعلق[٢] بمحذوف مبتدأ، و(فضله) ثان، و(ظرف) خبر، والاسمية خبر، تقديره: والإدغام فى تمدوننى فضله ظرف، ويحتمل (فضله) الفاعلية بـ (أدغم النون فى تمدونن)، و(ظرف)[٣] عطف عليه.

وهذه خمسة أحرف بقيت من الإدغام الكبير شرع فيها، أى: أدغم ذو حاء (حز) أبو عمرو، وفاء (فز) حمزة التاء [فى الطاء][٤] من ﴿بيت طَّائفة﴾ [النساء: ٨١] باتفاق عنهما، قال الدانى: ولم يدغم أبو عمرو من الحروف المتحركة إذا قرأ[٥] بالإدغام[٦] غيره.

وقال بعضهم: هو من السواكن؛ فهو من الإدغام الصغير. وأدغم ذو لام[٧] (لطف) (هشام) النون فى النون من ﴿أتعدانِّى﴾ بالأحقاف [١٧]، ورويت عن جماعة، [وقرأ الباقون بالإظهار][٨] وكلهم كسر النون الأولى.

وأدغم ذو فاء (فضله) حمزة، وظاء (ظرف) يعقوب [النون] فى النون من ﴿أتمدونِّ بمال﴾ فى النمل [٣٦] وهى[٩] بنونين فى جميع المصاحف، وسيأتى الكلام على يائها فى الزوائد، واتفق من أدغمهما على مد الألف والواو للساكنين. [والله أعلم][١٠].

---

(١) فى م: برواية.
(٢) فى ص: متعلق.
(٣) فى ص: فظرف.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م: قرأنا.
(٦) فى د، ص: بالإظهار.
(٧) فى د: اللام.
(٨) سقط فى ز، م.
(٩) فى م: وهو.
(١٠) سقط فى م.

ص: مكّنْ غَيرُ الْملكُ تَأْمَنَّا أَشِم ورُم لِكُلِّهم وبـالـمحضِ (ثَـ) رم

ش: (غير الملك) فاعلُ ناصبِ (مكنى) وهو (أدغم) محذوفًا، و (تأمنا) مفعول مقدم لـ(أشم)، وواو (ورم) بمعنى (أو)، والجار متعلق[١] بأحدهما مقدر[٢] مثله فى الآخر، و(ثرم) فاعل (يقرأ)[٣] و(بالمحض) صفة الإدغام يتعلق[٤] به.

أى: أدغم التسعة النون من ﴿مَا مَكَّنِّي﴾ بالكهف [٩٥]، وهى فى مصاحفهم بنون، وأظهرها ابن كثير المكى، وهى فى المصحف المكى بنونين، وأجمعوا على إدغام النون من ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [يوسف: ١١] واختلفوا فى اللفظ به.

فقرأه ذو ثاء (ثرم) أبو جعفر بالإدغام المحض من غير إشارة.

وقرأ الباقون بالإشارة، ثم اختلفوا: فبعضهم يجعلها رومًا، ويكون حينئذ إخفاء ولا يتم معه الإدغام الصحيح، [كما تقدم فى إدغام أبى عمرو.

وبعضهم يجعلها إشمامًا، فيشير إلى ضم النون بعد الإدغام؛][٥] فيصح معه حينئذ الإدغام كما تقدم، وبالأول قطع الشاطبى.

وقال الدانى: هو الذى ذهب إليه أكثر القراء والنحويين، وقاله أبو محمد اليزيدى وأبو حاتم النحوى وابن مجاهد، وأبو الطيب التائب، وأبو طاهر بن أبى هاشم[٦] وابن أشته[٧] وغيرهم من الجلة[٨].

وبه ورد النص عن نافع، وبالثانى قطع سائر أئمة أهل الأداء أو حكاه الشاطبى أيضًا.

قال المصنف: وهو اختيارى؛ لأنى لم أجد نصًّا يخالفه[٩]، ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح فى اتباع الرسم، وبه ورد النص عن الأصبهانى. انتهى.

فإن قلت: من أين يعلم[١٠] الإدغام من كلامه؟ قلت: من قوله: (أشم)؛ لأنه لا يكون إلا فى ساكن، فيلتقى مثلان أولهما [ساكن][١١].

فإن قلت: هذا الجواب متجه فى (أشم) لا فى (رم)؛ لأن الحرف المروم محرك.

قلت: (رم) معطوف (بالواو)[١٢] على (أشم)؛ فلا بد أن يتحد موضوعه وموضوع

---

(١) فى م: يتعلق.
(٢) فى م: مقدم.
(٣) فى د: تقرأ.
(٤) فى د: متعلق.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٦) فى د: هشام.
(٧) فى ز، ص: ابن أبى أشته.
(٨) فى م: الأجلة، وفى ص: العراقيين.
(٩) فى د: لم يخالفه.
(١٠) فى م، ص: تعلم.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى ز: معطوف بأو.

المعطوف عليه.

وجه الإجماع عن أبى عمرو على إدغام (بيت): أن قياسه (بَيَّتت)؛ لأنه مسند لمؤنث لكنه مجازى، فجاز حذفها، وصارت اللام مكانها فالتزم إسكانها [الضرب][(١)] من النيابة، وهذا وجه موافقة حمزة.

ووجه إظهار ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٧]، و﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [النمل: ٣٦]، و﴿مَا مَكَّنّى﴾ [الكهف: ٩٥] أن أصله نونان: الأولى مفتوحة علامة الرفع، والثانية مكسورة للوقاية، [وسيأتى لهذا زيادة تحقيق فى الأنعام][(٢)].

ووجه الإدغام: قصد التخفيف بسبب اجتماع مثلين، ووجه إظهار نون ﴿تأمننا﴾ [يوسف: ١١] [مع اختلاسها][(٣)] أنه الأصل، والفعل مرفوع، والإظهار نص عليه، والضمة ثقيلة، فخففت بالاختلاس وتوافق[(٤)] الرسم تقديرًا.

ووجه الإدغام والإشمام: تخفيف المثلين والدلالة على حركة المدغم[(٥)]، ويخالف[(٦)] ﴿بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧] لقصد[(٧)] الإعراب.

باب هاء الكناية

ذكره[(٨)] هنا؛ لأنه أول أصل مختلف فيه وقع بعد الفاتحة، وهو ﴿فِيهِ هُدًى﴾ بالبقرة [٢]، واختلف القراء فى خمس هاءات:

الأولى: هاء (هما) و(هم) وشبههما[(٩)]، وهو كل ضمير مجرور لمثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث[(١٠)]، وتقدمت فى الفاتحة.

الثانية: هاء ضمير المذكر والمؤنث المنفصل [المرفوع][(١١)]، وتأتى[(١٢)] فى البقرة.

الثالثة: هاء التأنيث، وتأتى فى الإمالة.

الرابعة: [هاء السكت][(١٣)]، وتأتى فى الوقف.

الخامسة: هاء ضمير المذكر المتصل[(١٤)] المنصوب والمجرور، ولها عقد الباب.

ويسميها البصريون: ضميرًا، والكوفيون: كناية، وهو اسم مبنى؛ لشبه الحرف وضعًا

---

(١) سقطت فى م.
(٢) مابين المعقوفين سقط فى م.
(٣) فى م: واختلاسها.
(٤) فى م: ويوافق، وفى د، ص: وموافق.
(٥) فى م: المثلين.
(٦) فى د: وخالف.
(٧) فى د: يقصد.
(٨) فى م: ذكر.
(٩) فى ز، د، ص: وشبهها.
(١٠) فى ص: مذكرًا ومؤقتا.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى م، ص: ويأتى.
(١٣) سقط فى د.
(١٤) فى م: المنفصل.

وافتقارًا، وعلى حركة؛ لتوحُّده، وكانت ضمة تقوية لها[١]، ووصلت بمد[٢] لخفائها وانفرادها، وكانت المدة[٣] واوًا إتباعًا، وكسرت الهاء مع الكسرة والياء مجانسة، [فصارت الصلة ياءً لذلك، وفتحت للمؤنث فرقًا][٤] فصارت ألفًا، وحذفت الصلة وقفًا تخفيفًا[٥]، وبقيت الألف فى المؤنث للدلالة على الفرعية.

وتنقسم[٦] باعتبار طرفيها[٧] أربعة أقسام: لأنها إما بين ساكنين، أو متحركين، أو ساكن ومتحرك[٨]، أو عكسه، اختلف[٩] فى إثبات الصلة فى واحد [منها][١٠] واتفق على ثلاثة[١١].

ص: صِل ها الضَّمِير عن سُكُون قَبل ما حُرِّكَ (دِ) نْ فِيهِ مُهانًا (ع) نْ (دُ) ما

ش: (صل): أمر من وصل، و(ها) قصر للضرورة[١٢] مفعول، و(عن: بعد سكون) متعلق بـ (بصل).

و(قبل): ظرف مضاف[١٣] لموصول، أو موصوف، وعامله (صل)، والمجرور والظرف حالان من المفعول، و(دن) محله نصب بنزع الخافض، و(عن) فاعل بـ(وصل) مقدرًا، دل عليه (صل) و(فيه مهانًا) مفعول. ود ما عطف على عن؛ حذف عاطفه، أى: صل ها الضمير حالة كونها بعد ساكن وقبل متحرك لذى دال (دن) ابن كثير ووافقه حفص على صلة ﴿فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩] فخرج ما إذا كانت قبل ساكن، سواء كانت بعد ساكن أو متحرك، فلا توصل إجماعًا؛ فاندرج فيه ما بين ساكنين وما بين متحرك

---

(١) فى د: بها.

(٢) فى م: بهمز.

(٣) فى م: المد.

(٤) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(٥) فى د: تحقيقا.

(٦) فى م، ص، د: وينقسم.

(٧) فى م: طرقها.

(٨) فى د: فمتحرك.

(٩) فى ز: يختلف.

(١٠) سقط فى ص.

(١١) اعلم أن هذه الهاء إن وقف عليها فلها مثل ما لسائر الحروف من الإسكان، والروم والإشمام كما سيأتى فى بابه، بحول الله عزّ وجل.

فإن وصلت هذه الهاء فهى ثلاثة أقسام:

قسم اتفق القراء على صلة حركته.

وقسم اتفقوا على ترك صلة حركته.

وقسم اختلفوا فيه. وضابط ذلك أن ينظر إلى الحرف الواقع بعدها، فإن كان ساكناً فهى من المتفق على ترك صلته سواء تحرك ما قبلها أو سكن، وإن كان الحرف الواقع بعدها متحركا فهنا يعتبر ما قبلها، فإن كان متحركاً فهى من المتفق على صلته، وإن كان ساكنًا فهى من المختلف فيه: يصلها ابن كثير، ويختلس حركتها الباقون.

(١٢) فى د، ص: ضرورة.

(١٣) فى م: ومضاف.

فساكن[١]، وخرج أيضًا ما إذا كانت[٢] بعد متحرك وقبل متحرك، فتوصل إجماعًا. وأما [ما][٣] قبل ساكن فمن القسمين قبلها.

فإن قلت: ها الضمير لا تشمل[٤] الهاء من (إياه) وشبهه؛ لأن مذهب سيبويه أنها حرف، والضمير (إيا).

قلت: يريد بها الضمير أعم من كونها نفس الضمير مستقبلًا أو مضافًا إليه ضده على رأى الزجاج، أو مثله على رأى الخليل، أو جزؤه على رأى الكوفيين، أو مبينًا [له][٥] على رأى الأخفش؛ لأن الإضافة صادقة بأدنى ملابسة، والإجماع منعقد على تسميتها هاء الضمير.

تنبيه:

يستثنى من قولنا: لا يوصل[٦] قبل سكون: ﴿عنه تلهى﴾ [عبس: ١٠] وسيأتى مثال متروك الصلة بقسميه، و﴿يعلمه الكتاب﴾ [آل عمران: ٤٨]، ﴿علمه الله﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿به انظر﴾ [الأنعام: ٤٦] وسيأتى: [هل][٧] تضم الهاء من به أو تكسر؟ ومنه: ﴿اسمه المسيح﴾ [آل عمران: ٤٥]، ﴿فأراه الآية﴾ [النازعات: ٢٠]، ﴿فيه اختلافًا﴾ [النساء: ٨٢]، ومثال الموصولة إجماعًا ﴿يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ﴾ [سبأ: ٣٩] ﴿رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ﴾ [الفجر: ١٦]، ﴿عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً﴾ [الجاثية: ٢٣].

وأحكام الباب كلها فى الوصل فهم من قوله: (قبل ما حرك[٨])؛ لعدم الشرط فى الوقف.

وجه[٩] عدم الصلة فى الأول فيما قبله ساكن أنه أصلهم، إلا ابن كثير فإنه حذفها للساكنين، أو لم يصلها لما يؤدى إلى حذفها، وكذلك الكل فيما قبله متحرك.

ووجه الصلة فى الثانى: أنه الأصل، وكذا وجه الصلة لابن كثير.

ووجه الحذف فيه للباقين، قول سيبويه: إن الهاء خفية[١٠] فضعف حجزها فحذفت الصلة لتوهم التقاء الساكنين، وقيل: تخفيفًا اجتزاءً بالحركة قبلها.

ووجه صلة البعض: الجمع بين اللغتين، وقيل: قصد بها مد الصوت تسميعًا بحال العاصى فى ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [الفرقان: ٦٩] وتشنيعًا على ملأ فرعون فى ﴿أرجئهُ وأخاه﴾

---

(١) فى م: وساكن.
(٢) فى م: كان.
(٣) سقط فى ز.
(٤) فى ص: لا يشمل.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م، د: لا توصل.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى ص: محرك.
(٩) زاد فى ص: صلاح.
(١٠) فى م: خفيفة.

[الشعراء: ٣٦] ثم خص المصنف مواضع من القسم الثالث، وهو ما كان بين متحركين، وذكر منه اثنى عشر[١] حرفًا ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥] معًا و﴿نُؤْتِهِۦ﴾ ثلاثة[٢] [آل عمران: ١٤٥] [الشورى: ٢٠]، و﴿نُوَلِّهِۦ﴾ [النساء: ١١٥]، و﴿وَنُصْلِهِۦ﴾ [النساء: ١١٥]، ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ﴾ [طه: ٧٥]، ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢]، و﴿فألقه﴾ [النمل: ٨٢]، و ﴿يَرْضَهُ﴾ [الزمر: ٧]، و﴿يَرَهُۥ﴾ ثلاثة[٣] [البلد: ٧، الزلزلة: ٧، ٨] و﴿أَرْجِهْ﴾ [الأعراف: ١١١، الشعراء: ٣٦] معًا و﴿بِيَدِهِۦ﴾ بالبقرة [٢٣٧، ٢٤٩] معًا، وبالمؤمنين [المؤمنون: ٨٩] وبـ«يس» [٨٣] و﴿تُرْزَقَانِهِۦٓ﴾ [يوسف: ٣٧] ونص عليها؛ لمخالفة بعض[٤] القراء أصله فيها، فنص على المخالف وبقى غيره على الأصل المقرر فقال:

ص: سكِّن يُؤَدِّهْ نُصلِهِ نُؤتِهْ نُول

(صِ) ف (لِ) ى (ثَ) نَا خُلْفُهُما (فِ) نَاه (حَ) ل

ش: (سكن): أمر متعد لواحد، وهو لفظ (يؤده) ومعطوفه، والعاطف[٥] محذوف، (وصف) محل نصب بنزع الخافض، أى: سكن هذا اللفظ لذى (صف)، وتالياه معطوفان عليه بمحذوف، وكذا (فناه) و(حل)، و(خلفهما) مبتدأ خبره[٦] [محذوف][٧] أى: حاصل.

أى: سكن ذو صاد (صف) وفا (فناه) وحاء (حل) (أبو بكر وحمزة وأبو عمرو) باتفاقهم فى الوصل هاء ﴿يُؤَدِّهْ إليك﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿لا يُؤَدِّهْ﴾ بآل عمران [٧٥]، و ﴿نولِّهْ ما تولى ونصلِهْ﴾ بالنساء [١١٥]، و ﴿نؤتِهْ منها﴾ موضعان بآل عمران [١٤٥]، وموضع بالشورى [٢٠].

واختلف عن ذى لام (لى) وثاء (ثنا) هشام وأبى جعفر: [فأسكنها عن أبى جعفر النهروانى والرازى من جميع طرقهما عن أصحابهما عن ابن وردان، وكذلك روى الهاشمى عن ابن جماز، وهو المنصوص عليه. وأسكنها عن هشام الداجونى من جميع طرقه.

والباقون على الأصل المقرر بالكسر والصلة إلا من سيستثنى][٨]. فروى عنهما الإسكان وعدمه على ما سيأتى، والباقون بضد السكون، وهو الإشباع على ما تقرر، إلا ما[٩] يستثنى.

---

(١) فى م: اثنين وعشرين، وفى ص: اثنا عشر. (٢) فى ز: ثلاث.
(٣) فى ز: ثلاث. (٤) فى م: مخالفة لبعض.
(٥) فى م، ص: فالعاطف. (٦) فى ص: وخبره.
(٧) سقط فى م. (٨) ما بين المعقوفين زيادة من م.
(٩) فى د: من.

تنبيه:

[قاعدة الناظم هنا أن][1] ضد الإسكان الكسر مع الإشباع؛ لأنه الأصل، [وكذلك][2] هو ضد الاختلاس، [فإن دار الخلاف بين الإسكان والاختلاس نص على الضد، أو بين الإشباع والإسكان تركه، أو بين الاختلاس][3] والإشباع تركه أيضًا.

ص: وهُم وحفصٌ أَلْقِهِ اقْصُرهُنَّ (كَ) ـم خُلْفٌ (ظُ) بى (بِ) ـن (ثِ) ـق ويَتَّقْهِ (ظُ) لَم

ش: و(هم): مبتدأ، و(حفص) معطوف عليه، وسكنوا هاء (ألقه) فعلية خبرية، و(اقصرهن) فعلية حذف عاطفها على (سكّن) [أو مستأنفة][4]، و(كم) محله نصب بنزع الخافض، أى: لذى (كم) و(ظبا) و(بن)، و(ثق) معطوفة على (كم)، حذف عاطفها، و(خلف) مبتدأ حذف خبره، أى: وعنه خلف، [وتنوينه للضرورة][5]، و(يتقه) مفعول (قصر)[6] و(أظلم) فاعله.

أى: سكن مدلول ضمير (هم) ومعطوفه الخمسة[7] وحفص هاء ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ بالنمل [٢٨]، والباقون بالصلة إلا من سيخص. وقصر الهاء من كل ما ذكر من ﴿يؤدِّهِ﴾ إلى هنا ذو ظاء (ظبا) (يعقوب) وباء (بن) (قالون) باتفاقهما وذو ثاء (ثق) (أبو جعفر) وهو ثانى وجهيه، واختلف عن ابن عامر: فروى عنه القصر، وضده وهو الإشباع.

فالحاصل أن لأبى بكر وحمزة وأبى عمرو [السكون فى الكل][8] اتفاقًا، ولقالون ويعقوب الاختلاس اتفاقًا، ولحفص فى ﴿فَأَلْقِهْ﴾ [النمل: ٢٨] السكون وفى غيره الإشباع، ولأبى جعفر وجهان[9]: الإسكان من البيت الأول، والاختلاس من التصريح بالضد فى الثانى، ولابن عامر من طريقيه الاختلاس بخلف فضده الإشباع، ولهشام السكون من الأول بخلف وضده الاختلاس من التصريح فى الثانى.

[وذكر فى الاختلاس خلفًا متعينًا لضده الإشباع؛ فصار لهشام[10] ثلاثة أوجه[11]، ولابن ذكوان وجهان، وللباقين الإشباع قولًا واحدًا.

فأما هشام: فروى عنه الإسكان الداجونى من جميع طرقه، واختلف عن الحلوانى عنه، فروى ابن مجاهد، وابن عبدان عن الجمال عنه الاختلاس. وبه قرأ الدانى على فارس

---

(١) سقط فى م.
(٢) سقط فى د.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى م، د.
(٦) فى م، د: سكن.
(٧) فى م: الخمس.
(٨) فى م، ص، د: فى الكل السكون.
(٩) فى م، د: الوجهان.
(١٠) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١١) فى م: فلها ثلاثة أوجه.

عن[١] قراءته على عبد الله بن الحسين السامرى وإشباع الكسرة، ورواه النقاش وابن شنبوذ والرازى من جميع طرقهم عن الجمال، ولم يذكر سائر المؤلفين سواه.

وأما ابن ذكوان: فروى المطوعى عن الصورى عنه الاختلاس، وكذا روى زيد من طريق [غير أبى العز، وأبو بكر بن القباب، كلاهما عن الرملى عن الصورى عن ابن ذكوان، وروى زيد من طريق][٢] أبى العز وغيره عن الصورى أيضًا عنه الإشباع، وكذا روى الأخفش من جميع طرقه لابن ذكوان.

وأما أبو جعفر فأسكنها عنه[٣] النهروانى، والرازى من جميع طرقهما عن أصحابهما عن ابن وردان، وكذلك روى الهاشمى عن ابن جماز، وهو المنصوص عليه، واختلسها ابن العلاف وابن مهران والخبازى والوراق[٤] عن أصحابهم عن الفضل عن ابن وردان، ومن طريق الدورى عن ابن جماز، وهو ظاهر كلام ابن سوار عن الهاشمى عنه.

ص: (بـ) لـ (عـ) د وخُلْفًا (كَـ) م (ذَ) كَا وسكِّنَا
(خَـ) فْ (لَـ) وم (قَـ) وم خُلْفُهُم (صـ) عبٌ (حـ) نًا

ش: (بل) و(عد) معطوفان على (ظلم)، [وكم][٥] و(ذكا) نصب بنزع الخافض، و(خلفا) نصب على المصدرية، أى: واختلف خلفًا عن (كم) و(ذكا)، والباقى واضح.

أى: قصر ذو ظاء (ظلم) [قبل][٦] وباء (بل) وعين (عد) يعقوب وقالون وحفص باتفاقٍ هاء[٧] ﴿وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [النور: ٥٢]، كذلك ذو كاف (كم) وذال (ذكا) (ابن عامر وابن جماز) لكن بخلف عنهما، وسكنها ذو صاد (صعب) وحاء (حنا) أبو بكر وأبو عمرو باتفاق، وذو خاء (خف) ولام (لوم) وقاف (قوم) ابن وردان وهشام وخلاد لكن بخلف عن الثلاث؛ فحصل للثلاث الأول القصر فقط، ولأبى بكر وأبى عمرو الإسكان فقط، ولابن عامر وابن جماز القصر بخلف وضده الإشباع ثم ذكر لهشام السكون بخلف وضده الإشباع؛ فصار له ثلاثة أوجه، ولابن ذكوان [وجهان القصر والإشباع، وخلاد وابن وردان السكون][٨] بخلف وضده الإشباع، وللباقين [الإشباع][٩] على الأصل.

---

(١) فى ص: على.
(٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٣) فى م: عن.
(٤) فى د: وهبة الله.
(٥) سقط فى م.
(٦) سقط فى ص.
(٧) فى م: وهاء.
(٨) فى م، ز: وخلاد السكون.
(٩) سقط فى م.

فأما هشام فالخلاف عنه كالخمسة قبله، ورواة [الخلف][(١)] عنه هم رواته[(٢)] فى الخمسة قبلُ، وكذا ابن ذكوان.

وأما ابن جماز: فروى عنه الدورى، والهاشمى من طريق [الجمال قصر الهاء، وهو الذى لم يذكر الهذلى عنه سواه، وروى عنه الهاشمى][(٣)] من طريق ابن رزين الإشباع، وهو الذى نص عليه الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع، ولم يذكر ابن سوار عن ابن جماز سواه.

وأما ابن وردان: فروى عنه الإسكان النهروانى والرازى وهبة الله، وهو الذى نص عليه أبو العلاء، وروى عنه الإشباع ابن مهران وابن العلاف والوراق، ورواهما معًا الخبازى.

وأما خلاد: فنص له على الإسكان ابن مهران، والقلانسى، وابن سوار، وأبو العلاء وصاحب «المبهج» وسائر العراقيين، وهو الذى قرأ به الدانى على أبى الحسن، ونص له على الصلة صاحب «التلخيص» و«العنوان» و«التبصرة» و«الهداية» و«الكافى» و«التذكرة».

وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، وهما فى «التيسير» و«الشاطبية».

وجه الإسكان فى الكل: ما نقل الفراء أن من العرب من يسكن هاء الضمير [إذا تحرك ما قبلها، فيقول: «ضربتُهْ ضَرْبًا» حملًا على ميم الجمع، وقال الفارسى: حملت على ياء الضمير][(٤)]، وعليه أنشد: [من الطويل]

فَبِتُّ لَدى الْبيتِ الْعتِيقِ أُجِلُّهُ ومِطْواى مُشْتَاقَانِ[(٥)] لَهْ أَرِقَانِ[(٦)]

وأنشد ابن مجاهد: [من الطويل]

وأَشْرَبُ الْمَاءَ ما بِى[(٧)] [نَحوهُ][(٨)] عَطَشٌ إِلَّا لأَنَّ عُيُونَهْ سيلُ وادِيهَا[(٩)]

وقيل: حملت على الوقف، وقيل: نبه على المحذوف.

---

(١) سقط فى د.
(٢) فى د: رواية.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٤) ما بين المعقوفين سقط فى ز.
(٥) فى م: مشتقان.
(٦) البيت ليعلى بن الأحول الأزدى فى خزانة الأدب (٥/ ٢٦٩، ٢٧٥) ؛ ولسان العرب (١٥/ ٢٨٧) ؛ وبلا نسبة فى الخصائص (١/ ١٢٨، ٣٧٠) ؛ ورصف المبانى ص (١٦)؛ وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٧) ؛ والمحتسب (١/ ٢٤٤) ؛ والمقتضب (١/ ٣٩، ٢٦٧) ؛ والمنصف (٣/ ٨٤).
ويروى «فظلت» بدل «فبت»، و «أريغه» بدل «أجله».
(٧) فى ص: ما لى.
(٨) سقط فى م.
(٩) البيت بلا نسبة فى خزانة الأدب (٥/ ٢٧٠) (٦/ ٤٥٠) ؛ والخصائص (١/ ١٢٨، ٣١٧) (٢/ ١٨) ؛ والدرر (١/ ١٨٢) ؛ ورصف المبانى ص (١٦) ؛ وسر صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٧) ؛ ولسان العرب (١٥/ ٤٧٧) ؛ والمحتسب (١/ ٢٤٤) ؛ والمقرب (٢/ ٢٠٥) ؛ وهمع الهوامع (١/ ٥٩).

ووجه القصر: أنه حذف المد تخفيفًا ولم يسكن للخفاء وهى لغة قيس يقولون: ﴿وكلمهُ ربه﴾ [الأعراف: ١٤٣].

قال شاعرهم:

أَنَا ابنُ كِلَابٍ وابنُ قَيسٍ فَمن يكُن   قِنَاعُهُ مغْطِيًّا فَإِنِّى لَمجتَلَى[١]

ووجه الصلة: أنه الأصل؛ لأنها وقعت بين محركين لفظًا يوافق الرسم[٢] تقديرًا كالمجمع عليه.

ثم كمل فقال:

ص: والْقَافَ (عُ) ـد يرضَه (ى) فِى والخَلف (لَ)
(صُ) ن (ذَ) ا (طُ) وى اقْصُر (فِ) ى (ظُ) بى (ل) ذْ (نَ) ل (أَ) لَا

ش: (القاف) مفعول (سكن)، و(عد) فاعله، و(يرضه يفى) فعلية كذلك، و(الخلف حاصل عن ذى لا) اسمية[٣] و(لا) محله مع الثلاث المعطوف عليه النصب بنزع الخافض، و(اقصر) فعلية طلبية، ومحل (فى) نصب بنزع الخافض أيضًا، والأربعة بعده معطوفة عليه.

أى: وسكن ذو عين (عد) حفص القاف من ﴿ويتقه﴾ [النورك ٥٢]، وتقدم له قصر الهاء، وسكن ذو ياء (يفى) السوسى هاء ﴿يرضَهْ لكم﴾ بالزمر [٧] اتفاقًا، وذو لام (لا) وصاد (صن) وذال (ذا)[٤] وطاء (طوى) هشام وأبو بكر، وابن جماز، والدورى لكن بخلف عن أربعتهم، وقصرها باتفاق ذو فاء (فى) حمزة وظاء ظبا يعقوب ولام (لذ) هشام ونون (نل) عاصم وألف (ألا) نافع وذو ظاء (ظل) وميم (مز) أول [البيت الآتى][٥] ابن وردان وابن ذكوان لكن بخلف عنهما؛ فحصل للسوسى الإسكان فقط، ولأبى بكر[٦] وجهان: الاختلاس، والإسكان، ولابن[٧] جماز والدورى وجهان:

---

(١) البيت بلا نسبة فى الإنصاف (٢/٥١٨)؛ ولسان العرب (١٥/ ١٣٠)؛ والممتع فى التصريف (٢/ ٧٢٧).

والشاهد فيه قوله: «قناعه» حيث اختلس الشاعر ضمة الهاء اختلاسًا، ولم يمطلها حتى تنشأ عنها واو.

(٢) فى ص: الاسم.
(٣) فى د: اسمية عن ذى لا.
(٤) فى ص: ذو.
(٥) فى ز: الثانى.
(٦) فى ص: أن لشعبة وجهين فصحيح، وفى م، د: أن لهشام وجهين فصحيح أيضا؛ لأن كليهما له الإسكان والاختلاس.
(٧) فى د: وابن.

الإسكان، والإشباع، [ولابن وردان، وابن ذكوان الاختلاس، والإشباع، ولهشام الثلاثة[١] كما تقدم، ولحمزة، ويعقوب][٢]، ونافع وحفص[٣] القصر فقط، والباقون بالإشباع.

فأما هشام: فروى عنه الإسكان[٤] صاحب «التيسير» من قراءة أبى الفتح، وظاهره أن يكون من طريق[٥] ابن عبدان، وتبعه الشاطبى، ونص فى «جامع البيان» على أنه من قراءته على أبى العز[٦] عن عبد الباقى بن الحسن الخراسانى عن أبى الحسن بن خليع[٧] عن مسلم بن عبيد الله بن محمد [عن أبيه عن الحلوانى، وليس عبيد الله بن محمد][٨] فى طرق «التيسير» ولا «الشاطبية»، وقال الدانى: عبيد الله بن محمد لا ندرى من هو.

قال المصنف: وقد تتبعت رواية الإسكان عن هشام فلم [أجدها][٩] فى غير ما تقدم، سوى ما رواه الهذلى عن جعفر بن محمد البلخى عن الحلوانى، وما رواه الأهوازى عن عبيد الله بن محمد بن هشام[١٠]، وذكره فى مفردة ابن عامر أيضًا عن الأخفش وعن هبة الله والداجونى[١١] عن هشام، وتبعه على ذلك الطبرى فى «جامعه»، وكذا ذكره أبو الكرم عن الأخفش عنه، وليس ذلك كله من طرقنا، وفى ثبوته عن الداجونى عندى نظر، ولولا شهرته عن هشام وصحته فى نفس الأمر لم أذكره.

وروى الاختلاس سائر الرواة، واتفق عليه أئمة الأمصار فى سائر مؤلفاتهم. انتهى.

[وأما الدورى فروى عنه الإسكان أبو الزعراء من طريق المعدل وابن فرح من طريق المطوعى عنه، ومن طريق بكر بن شاذان القطان والحمامى عن زيد عن ابن فرح عنه، وهو الذى لم يذكر صاحب «العنوان» سواه.

[وبه قرأ الدانى من طريق ابن فرح][١٢].

وبه قرأ صاحب «التجريد» على[١٣] الفارسى، وهو رواية العلاف وعمر بن محمد كلاهما عن الدورى.

وروى عنه الصلة ابن مجاهد عن أبى الزعراء من جميع طرقه، وزيد بن أبى بلال عن

(١) فى د: إذا توصل كلام المصنف فى هذا النظم وفى «النشر» أولا وآخرًا لم يتلخص لهشام إلا وجهان الإسكان والاختلاس كما تقدم.
(٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٣) فى م: ولنافع وعاصم، وفى د: وحفص ونافع.
(٤) فى م: فروى الإسكان عنه.
(٥) فى د: ابن كثير والكسائى وخلف من طريق.
(٦) فى م، د: على أبى الفتح.
(٧) فى د: خلع.
(٨) سقط فى د.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى د: عن هشام.
(١١) فى م: والدانى.
(١٢) ما بين المعقوفين سقط فى ز.
(١٣) فى د: عن.

ابن فرح من [غير][١] طريق القطان والحمامى.

وبه قرأ الدانى على من قرأ من طريق أبى الزعراء، وهو الذى لم يذكر فى «الهداية» «والتبصرة» «والهادى» «والتلخيص» سواه، والوجهان فى «الشاطبية»][٢].

وأما ابن ذكوان فروى عنه الاختلاس الصورى، والنقاش عن الأخفش من جميع طرقه، إلا من طريق الدانى، وابن الفحام، وهو الذى لم يذكر فى «المبهج» [عنه سواه][٣]، وهو الذى فى «الإرشاد» و «المستنير» وسائر كتب العراقيين من هذه الطرق وروى عنه الإشباع أبو الحسن بن الأخرم عن الأخفش من جميع طرقه سوى «المبهج»، وكذلك روى الدانى وابن الفحام، ولم يذكر سائر المصريين والمغاربة عنه سواه.

وأما ابن وردان فروى عنه الاختلاس [ابن العلاف، وابن مهران، والخبازى، والوراق عن أصحابهم عنه، وهو رواية الأهوازى والرهاوى عن أصحابهما عنه، وروى عنه الإشباع الرازى وهبة الله والنهروانى عن أصحابهم[٤] وعنه.

وأما أبو بكر][٥]: فروى عنه الاختلاس[٦] يحيى بن آدم من طريق أبى حمدون[٧]، وهو الذى فى «التجريد» عن يحيى بكماله، وكذا روى ابن خيرون من طريق شعيب، وروى عنه الاختلاس العليمى وابن آدم من طريق شعيب، سوى ابن خيرون عنه، وهما فى «العنوان».

وأما ابن جماز: فسكن الهاء عنه الهاشمى من [غير][٨] طريق الأشنانى، وهو نص صاحب «الكامل» وأشبعها الدورى عنه والأشنانى عن الهاشمى.

وجه إسكان القاف والكسر بلا صلة: أنه جاء على لغة من قال: ومن يَتَّقْهِ[٩] فإن الله معه؛ كأنه جعل الياء نسيًا[١٠] فسلط الجازم على القاف وكسر الهاء بلا صلة؛ لسكون ما قبلها فى اللفظ على أصله، ولم يضمها[١١].

وقال أبو على الفارسى: سكن الهاء ثم القاف فالتقى ساكنان، حرك الثانى بالكسر لتطرفه؛ كقوله:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيسَ لَهُ أَبٌ ... وذِى وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوان[١٢]

(١) سقط فى ص.
(٢) مابين المعقوفين من أول «وأما الدورى» سقط فى م.
(٣) فى م: سواه عنه.
(٤) فى د: صحابهم.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٦) فى د: الإسكان.
(٧) فى م: ابن حمدون.
(٨) سقط فى د.
(٩) فى ز: يتق.
(١٠) فى د: سيئا.
(١١) فى د: أضمها.
(١٢) البيت لرجل من أزد السراة فى شرح التصريح (١٨/٢)، وشرح شواهد الإيضاح ص (٢٥٧)، =

ص: والْخُلْفُ (ظـ) لـ (مِـ) زْ يأْتِهِ الْخَلْفُ (بُـ) ره
(خُـ) ذْ (غِـ) ثَ سُكُونُ الْخُلْفِ (يـ) ا ولَم يـره

ش: (والخلف عن ظل ومز) اسمية، وعاطف (مز) محذوف، و(يأته) مبتدأ، و(الخلف) ثانٍ، (وبره) ومعطوفاه محلها النصب بنزع الخافض، أى: الخلف حاصل عن هؤلاء، والجملة خبر (يأته)، و(سكون الخلف حاصل عن[1] ذى [يا][2] اسمية، (ولم يره) مفعوله «سكون» و(لى) أول التالى[3] فاعله.

أى: قصر ذو باء (بره) وخاء (خذ)[4] وغين (غث) قالون وابن وردان ورويس هاء ﴿يأتِهِ مؤمنًا﴾ بـ «طه» [٧٥] بخلف[5] وضده الإشباع، وبه قرأ الباقون.

فأما[6] قالون: فروى عنه الاختلاس وجهًا واحدًا صاحب «التجريد» «والتبصرة» و«الكافى»، وكثير من[7] طريق صالح بن إدريس عن أبى نشيط، وطريق ابن مهران وابن العلاف والشذائى [عن][8] ابن بويان، وكذا رواه ابن أبى مهران[9] عن الحلوانى من طريق السامرى والنقاش.

وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، وروى عنه الإشباع وجهًا واحدًا صاحب «الهداية» و«الكامل»، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح، وهى[10] طريق إبراهيم الطبرى، وغلام الهراس عن ابن بويان وطريق جعفر بن محمد عن الحلوانى.

= وشرح شواهد الشافعية ص (٢٢)، والكتاب (٢/ ٢٦٦) (٤/ ١١٥)، وله أو لعمرو الجنبى فى خزانة الأدب (٢/ ٣٨١)، والدرر (١/ ١٧٣، ١٧٤)، وشرح شواهد المغنى (١/ ٣٩٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٥٤)، وبلا نسبة فى الأشباه والنظائر (١/ ١٩)، وأوضح المسالك (٣/ ٥١)، والجنى الدانى ص (٤٤١)، والخصائص (٢/ ٣٣٣)، والدرر (٤/ ١١٩)، ورصف المبانى ض (١٨٩)، وشرح الأشمونى (٢/ ٢٩٨)، وشرح المفصل (٤/ ٤٨) (٩/ ١٢٦)، والمقرب (١/ ١٩٩)، ومغنى اللبيب (١/ ١٣٥)، وهمع الهوامع (١/ ٥٤) (٢/ ٢٦).

وفى البيت شاهدان: أولهما مجيء «رب» للتقليل، فإن الشاعر أراد عيسى وآدم، كما أراد القمر فى البيت الذى يليه، وهو:

وذى شامة سوداء فى حر وجهه   مجللة لا تنقضى بأوان

وثانيهما قوله: «لم يَلْدَه»، والأصل: لم يلده، فسكن اللام للضرورة الشعرية، فالتقى ساكنان، فحرك الثانى بالفتح لأنه أخف.

ويروى «ألا رب مولود» بدل «عجبت لمولود».

(١) فى د: من.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى ز: الثانى.
(٤) فى ص: خل.
(٥) فى م: ويخلف.
(٦) فى م: وأما.
(٧) فى م، ص، د: وهى.
(٨) سقط فى د.
(٩) فى م، د: ابن مهران.
(١٠) فى م، ص: وهو.

وأما[١] ابن وردان فروى عنه الاختلاس هبة الله، وكذا ابن العلاف، والوراق، وابن مهران عن أصحابهم عن الفضل، وروى عنه الإشباع النهروانى من جميع طرقه، وابن هارون [و][٢] الرازى كذلك.

وأما رويس: فروى عنه الاختلاس العراقيون قاطبة.

وروى الصلة طاهر بن غلبون، والدانى من طريقيه وابن الفحام وسائر المغاربة.

وأما السوسى: فروى الدانى من جميع طرقه عنه إسكانها، وكذلك ابن غلبون والشاطبى وسائر المغاربة. [وبذلك قرأ الباقون وهم: ابن كثير وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائى وخلف ورويس والدورى وابن جماز وروح؛ فيكون للسوسى وجهان هما: الإسكان والإشباع، ولكل من قالون وابن وردان ورويس وجهان: وهما الاختلاس والإشباع][٣].

وروى عنه الصلة ابن سوار وابن مهران وسبط الخياط، وأبو العلاء، وصاحب «الإرشادين» و«العنوان» و«التجريد» و«الكامل» وسائر العراقيين، وذكرهما المهدوى.

ص: (لِ) ى الْخُلْفُ زُلْزِلَتْ (خَ) لَا الْخُلْفُ (لِ) ما
واقْصُر بِخُلْفِ السُّورتَين (خَـ) ف (ظَـ) ما

ش: (لى) فاعل (سكن) الناصب لـ(لم يره) (والخلف حاصل عنه) اسمية، و(سكن يره فى[٤] زلزلت ذو خلا)[٥] فعلية، و(الخلف حاصل عن ذى خلا) كذلك[٦]، ولما عطف على (خلا)، (واقصر عن خف، وظما) فعلية، و(بخلف) يتعلق[٧] بـ(اقصر)، والسورتين مضاف إليه، أى: بخلف فى السورتين.

أى: سكن ذو لام [(لى)][٨] هشام هاء ﴿لم يَرَهْ أحد﴾ بالبلد [٧]، بخلف [وسكن ذو خاء (خلا) ابن وردان ﴿يَرَهْ﴾ معًا بزلزلت [٧، ٨] بخلاف عنه، وسكنها ذو لام (لما) هشام باتفاق، وقصر الهاء فى السورتين ذو خاء (خف) ابن وردان وظاء (ظما) يعقوب بخلاف عنهما.

فالحاصل أن هشامًا له فى البلد وجهان: السكون كما صرح به، وضده[٩] الإشباع؛ لأنه لم يذكره مع القاصرين، وله فى زلزلت السكون بلا خلاف، ولابن وردان فى البلد

(١) فى د: وأطلق الخلاف عن صاحب «التيسير» والشاطبى ومن تبعهما.
(٢) سقط فى د، ز.
(٣) ما بين المعقوفين زيادة من د.
(٤) فى ص: لا أقسم ويره فى.
(٥) فى م: وخلا.
(٦) فى ز: لذلك.
(٧) فى ص: متعلق.
(٨) سقط فى د.
(٩) فى ص: فضده.

وجهان: القصر وضده الإشباع، كلاهما من قوله: (واقصر بخلف السورتين) وله فى زلزلت ثلاثة أوجه: السكون من قوله: (زلزلت خلا)، والقصر من قوله: (واقصر بخلف)، وتعين الإشباع هنا ضد القصر.

فأما هشام[١] فسكن عنه الهاء الداجونى، وكذا أبو العز عن ابن عبدان [عن الحلوانى عنه][٢].

وروى إشباعها الحلوانى من [غير][٣] طريق أبى العز.

وأما يعقوب: فأطلق الخلاف عنه الهذلى من جميع طرقه، وروى هبة الله عن المعدل عن روح اختلاسها، وهو القياس عن يعقوب، وروى الجمهور عنه الإشباع.

وأما ابن وردان: فروى عنه الاختلاس هبة الله من جميع طرقه، وابن العلاف عن ابن شبيب وابن هارون الرازى، كلاهما عن الفضل، كلهم عن أصحابهم عنه، وروى[٤] الصلة عنه النهروانى والوراق وابن مهران عن أصحابهم عنه [هذا حكم البلد.

وأما [فى حرفى][٥] الزلزلة: فروى عن ابن وردان النهروانى الإسكان فى الكلمتين، وروى عنه الإشباع ابن مهران والوراق والخبازى فيما قرأه فى الختمة الأولى، وروى عنه الاختلاس باقى أصحابه.

وأما يعقوب: فروى عنه الاختلاس فيها طاهر بن غلبون، والدانى وغيرهما، وروى الصلة عنه[٦] سبط الخياط فى «مبهجه»، وأبو العلاء فى «غايته» من جميع طرقهما[٧]، وأبو بكر بن مهران وغيرهم، وروى الوجهين جميعًا بالخلاف عن رويس فقط الهذلى فى «كامله»، وخص أبو طاهر بن سوار وأبو العز وغيرهما روحًا بالاختلاس ورويسًا بالصلة، وكلاهما صحيح عن يعقوب][٨].

ص: بيدِهِ (غِ) ـثْ تُرزَقَانِهِ اخْتُلِف (بـ) ـن (خُـ) ـذْ علَيهِ الله أنسانيه (ع) ـف

ش: (بيده) مفعول (اقصر)[٩] المدلول عليه بـ(اقصر) قبل، و(غث) فاعله، و(ترزقانه) مبتدأ، و(اختلف فى فيه عن ذى بن) خبره[١٠]، و(خذ) عطف على (بن) و(عليه الله) مبتدأ و(أنسانيه) عطف عليه، و(عف) محله نصب بنزع الخافض، والخبر بضم كسر[١١] أول

---

(١) زاد فى د، ص: ويعقوب له فيهما وجهان: الاختلاس والإشباع.
(٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٣) سقط فى د.
(٤) فى م: فروى.
(٥) زيادة من د.
(٦) فى د: عنه الصلة.
(٧) فى د: طرقها.
(٨) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٩) فى م: اختلس، وفى د: قصر.
(١٠) فى م: وخبره.
(١١) فى م: الكسر.

الثانى[١] تقديره: عليه الله، وأنسانيه عن ذى عف كائنان بضم كسر.

أى: قصر هاء ﴿بيده﴾ فى موضعى البقرة [٢٣٧، ٢٤٩] وموضعى المؤمنين [٨٨] ويس [٨٣] ذو غين[٢] (غث) رويس.

وأشبعها الباقون على الأصل، وقصر ذو باء (بن) وخاء (خذ) قالون وابن وردان هاء ﴿ترزقانه﴾ بيوسف [٣٧] بخلف وضده الإشباع.

فأما قالون: فروى عنه الاختلاس القلانسى أبو العز وغيرهما عن أبى نشيط، ورواه فى «المستنير» عن أبى [على][٣] العطار من طريقى الفرضى عن أبى نشيط، والطبرى عن الحلوانى، ورواه فى «المبهج» عن أبى نشيط وفى «التجريد» عن قالون من طريقيه، وروى عنه سائر الرواة من الطريقين.

وأما ابن وردان: فروى عنه الاختلاس محمد بن هارون، وروى سائر الرواة عنه الإشباع، وبه قرأ الباقون.

ثم شرع فى أربع هاءات مما لقى ساكنًا[٤] اتفقوا فيها على عدم الصلة، واختلفوا فى ضمها وكسرها فى الوصل، فمنها ﴿عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ فى الفتح [١٠]، وأما ﴿أَنسَنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَنُ﴾ بالكهف [٦٣] [فضمهما حفص، وكسرهما الباقون][٥]، وأشار إلى الحكمة بقوله:

ص: بِضَمِّ كَسْرِ أَهْلِهِ امْكُثوا (فِ) دَا والأَصْبهانِىُّ بِهِ انْظُرْ جَوِّدَا

ش: (بضم كسر) خبر المبتدأ قبلُ، وتقدم، و(أهله امكثوا) مبتدأ، (وفدا) نصب بنزع الخافض، والخبر محذوف بدليل ماتقدم، ويحتمل (أهله امكثوا) المفعولية (وفدا) فاعل تقديره: ضم كسر أهله ذو فدا، و(الأصبهانى ضم به انظر) اسمية، ويحتمل الفعلية تقديره: ضم الأصبهانى، و(جودا) ليس برمز؛ لأنه لا يجامع الصريح.

أى: ضم ذو فاء (فدا) (حمزة) هاء ﴿قال لأهلهُ امكثوا﴾ بـ «طه» [١٠] والقصص [٢٩] فى الوصل، وضم الأصبهانى عن ورش الهاء من ﴿يأتيكم بهُ انظر﴾ بالأنعام [٤٦].

وجه الضم فى الأربعة: أنه[٦] هاء ضمير، والأصل فيه الضم.

ووجه الكسر فيها: مجاورة الهاء للكسرة أو الياء الساكنة.

ووجه اختلاس[٧] حركة ﴿بيده﴾ فى الموضعين: [٢٣٧، ٢٤٩] [قصد][٨] التخفيف.

---

(١) فى د: التالى.
(٢) فى م: وكسر ذو غين وغث.
(٣) سقط فى ص.
(٤) فى م: ساكنان.
(٥) فى م، د: فضمها حفص وكسرها الباقون.
(٦) فى م: أنها.
(٧) فى ز: الاختلاس.
(٨) سقط فى م.

ص: وهـمْـزُ أَرْجِئْهُ (كَـ) سـا (حـقًّـا) وهَـا
فَاقْصُرْ (حِمًا) (بِ) نْ (مِ) لْ وَخُلْفٌ (خُ) ذْ (لُ) هَا
وأَسْكِنَنْ (فُ) زْ (نَ) لْ وَضَمَّ الْكَسْرَ (لِ) ى (حَق) وَعَن شُعْبَةَ كَالْبَصْرِ انْقُلِ

ش: (وهمز أرجئه حاصل عن كسا) اسمية، و(حقا) معطوف على (كسا)، و(ها) مفعول (اقصر)، و(حما) محله نصب بنزع الخافض، و(بن) و(من) معطوفان عليه، و(خلف) حاصل عن (خذ) اسمية، و(لها) بضم اللام معطوف على خذ، و(فز) و(نل) منصوبان بنزع الخافض، ومفعول (أسكنن) الهاء محذوف؛ لأنه منصوب، و(ضم الكسر كائن عن ذى [لى)][(١)] اسمية، و(حق) مبتدأ[(٢)] خبره كذلك، و(انقل عن شعبة) فعلية، و(عن) يتعلق بـ(انقل) وكـ(البصرى) صفة لمحذوف[(٣)] تقديره: قولاً، وشبهه [والله أعلم][(٤)]، أى: قرأ ذو كاف (كسا) ومدلول (حقا) ابن عامر وابن كثير والبصريان: ﴿أرجئه﴾ [الأعراف: ١١١] بهمزة ساكنة، وكذا[(٥)] روى أبو حمدون عن يحيى بن آدم، وكذا نفطويه عن الصريفينى[(٦)] عن يحيى فيما قاله سبط الخياط. والباقون بغير همز. وقَصَر الهاء بلا صلة مدلول (حما) وذو با (بن) وميم [مل][(٧)] البصريان[(٨)] وقالون وابن ذكوان باتفاق وذو خاء (خذ) ولام (لها) (ابن وردان وهشام لكن بخلف عنهما)، وأسكنها ذو فاء (فز) ونون (نل) (حمزة وعاصم من) غير طريق أبى حمدون[(٩)] ونفطويه كما تقدم.

وضم كسرة [الهاء][(١٠)] ذو لام (لى) هشام ومدلول (حق) ابن كثير والبصريان.

فأما هشام فضمها عنه بلا صلة الداجونى، وضمها مع الصلة الحلوانى.

وأما ابن وردان فاختلسها عنه [ابن][(١١)] هبة الله والرازى وأشبعها [عنه][(١٢)] الباقون؛ فالحاصل[(١٣)] أن أبا عمرو ويعقوب والداجونى عن هشام ضموا الهاء من غير صلة مع الهمز، وابن كثير، والحلوانى عن هشام كذلك لكن مع الصلة، وأسكنها مع ترك الهمز حمزة وعاصم من غير طريق أبى حمدون ونفطويه، وكسرها مع القصر قالون وهبة الله والرازى عن ابن وردان، وكذا ابن ذكوان، إلا أنه مع الهمز، وكسرها الباقون مع الإشباع،

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: وحق عطف على لى.
(٣) فى ص: لموصوف محذوف.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى ص: واختلف عن أبى بكر: فروى عنه كذلك وكذا.
(٦) فى ص: التصريفيين.
(٧) سقط فى د.
(٨) زاد فى ز: وابن كثير.
(٩) فى م: ابن أبى حمدون.
(١٠) سقط فى م.
(١١) سقط فى د، ز، ص.
(١٢) سقط فى ز.
(١٣) فى ز: والحاصل.

فهذه ست قراءات.

وجه الهمز وتركه: أن (أرجأ) مهموز [لتميم][(١)]، معتل مقصور لأسد، وقيس.

وقال: الفراء: ترك الهمز أجود. وعكسه صاحب «المحكم».

وكذا وجه ضم الهاء مع الهمز: أنه على الأصل، وكذا صلة ابن كثير وهشام، وإنما وافق هشام لغرض المد، ووجه الكسر بلا همز أنه على الأصل كصاحبه[(٢)]؛ فكذا وجه الصلة معه.

ووجه الكسرة مع الهمز: أنه أجرى الهمز فى عدم الحجز مجرى حروف[(٣)] العلة؛ لأنها[(٤)] منها، فكأن [الهاء][(٥)] وليت كسرة الجيم أو ضعفت بقبولها البدل.

[**تفريع**: قالوا: «أرجئه»، أصولها ثلاث مراتب: المد، وستة ﴿أرجئه﴾ وسبعة الوقف: قالون ومن معه المد والقصر وورش الطول، ابن كثير والحلوانى ليس لهما إلا القصر، وله عند أبى العز المد والقصر، وأبو عمرو ومن معه المد والقصر، حمزة أربعة السكت وعدمه مع التخفيف والتسهيل، عاصم المد والقصر، ابن ذكوان الطول والتوسط، وخلف المد، فهذه خمسة عشر وجهًا فى سبعة؛ فالحاصل مائة وخمسة أوجه][(٦)]. والله أعلم.

* * *

(١) سقط فى د.
(٢) فى ز: لصاحبه.
(٣) فى ص: حرف.
(٤) فى م: كأنها.
(٥) سقط فى م.
(٦) ما بين المعقوفين زيادة من م.

باب المد والقصر

أي: باب زيادة المد على الأصل وحذفها، وقدم الفرع لعقد الباب له، وذكره بعد [باب][(١)] الهاء؛ لاشتراكهما في الخفاء.

فإن قلت: هل يكون راعى ترتيب التلاوة؟

قلت: لو راعاه[(٢)] لعقَّب الهاء بالهمز المفرد.

فإن قلت: أخره ليجمعه مع المجتمع في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بالبقرة [٦]، ويس [١٠].

قلت: عكسه أولى.

فإن قلت: [لعله عقبه به؛ لمراعاة ﴿فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾][(٣)] [البقرة: ٢].

قلت: لا عبرة به لفرعيته، وإلا لقدم على الإدغام. والله أعلم.

وجه[(٤)] المد الشامل للأصلي والفرعي: طوله زمان صوت الحرف.

والمراد به هنا زيادة مط في حروف المد الطبيعي، وهو ما لا يتقوم ذات الحرف دونه، والقصر: ترك تلك الزيادة، وحروف المد بحق الأصالة [ثلاثة: الألف ولا تقع إلا ساكنة بعد حركة مجانسة][(٥)]، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والواو الساكنة المضموم ما قبلها[(٦)].

---

(١) سقط في م.

(٢) في م: قال الجعبري: لا لسبق الهمزة، وأقول: فيه نظر؛ لأن المصنف إنما تكلم على المد، وهو لا يتقوم إلا بشرطه وسببه، وهما لم يستبقا، والسابق الهمزة، وليس الكلام فيها. وفي د: قلت: هو لو راعاه.

(٣) ما بين المعقوفين سقط في د.

(٤) في د: وحده.

(٥) ما بين المعقوفين بياض في م.

(٦) قال الشاطبي:

إذا ألف أو ياؤها بعد كسرة أو الواو عن ضم لقي الهمز طولا

وفيه قال أبو شامة: (ذكر في هذا البيت حروف المد الثلاثة وهن الألف والياء والواو ولم يقيد الألف لأنها لا تقع إلا بعد فتحة، وقيد الياء بكسرة قبلها والواو بضمة قبلها لأن كل واحدة منهما يجوز أن يقع قبلهما كهيئة وسوأة، ولذلك حكم سيأتي، وشرط الياء والواو أيضًا أن يكونا ساكنين، وأما الألف فلا تكون إلا ساكنة، فالألف من جنسها قبل الياء كسرة، وقبل الواو ضمة فحينئذ يكونان حرفي مد نحو «قال» و «قيل» و «يقول» ينطق في هذه الثلاثة بعد القاف بمدة ثم لام، فإذا اتفق وجود همز بعد أحد هذه الحروف طول ذلك استعانة على النطق بالهمز محققًا وبيانًا لحرف المد خوفًا من سقوطه عند الإسراع لخفائه وصعوبة الهمز بعده، وهذا عام لجميع القراء إذا كان ذلك في كلمة واحدة نص على ذلك جماعة من العلماء المصنفين في علم القراءات من المغاربة والمشارقة، ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور في كلمتين، وبعضهم اختار تفضيل الألف على أختيها في المد وتفضيل الياء على الواو والله أعلم.

ينظر: إبراز المعاني (٨٤).

ويصدق اللين على حرف المد بخلاف العكس؛ لأنه[١] يلزم من وجود الأخص وجود الأعم ولا ينعكس، وإن اعتبر قبول اللين المد تساويا فى صدق الاسم عليهما، وعلى هذا فكل من حروف المد وحرفى اللين يصدق عليهما حروف لين على الأول، وحروف مد على الثانى، وحروف مد ولين عليهما.

قلت: لكن الاصطلاح أن حرف المد ما قبله حركة مجانسة، كما تقدم، وحرف[٢] اللين هو ما قبله[٣] حركة غير مجانسة، فعلى [هذا][٤] الاصطلاح بينهما مباينة كلية [من كل وجه][٥]، كل من وقع فى عبارته حروف مد ولين إنما هو نظر للمعنى الأخير[٦]. والله أعلم.

وسبب اختصاص هذه الحروف بالمد اتساع[٧] مخارجها فجرت بحبسها، وغيرها مساوٍ لمخرجه، فانحصر فيه تجريد[٨] فى حروف المد مد أصلى، وفى حروف اللين مد ما يضبط كل منهما بالمشافهة والنقصان منه فيهما، والزيادة عليه فى غير منصوص عليه، وترعيد المدات لحنٌ فظيع، والدليل على أن فى حرفى اللين مدًّا ما من العقل والنقل:

أما العقل: فإن علة المد موجودة فيهما، والإجماع على دوران المعلول مع علته.

وأيضًا فقد قوى [شبههما][٩] بحروف المد؛ لأن [فيهما][١٠] شيئًا من الخفاء، ويجوز إدغام الحرف بعدهما بإجماع فى نحو: ﴿كيف فعل﴾ بالفجر [٦]، والفيل [١] بلا عسر، ويجوز إدغامهما الثلاثة الجائزة فى حروف المد بلا خلف[١١]، ولم يجز النقل إليهما فى الوقف فى نحو: زيد، عوف، بخلاف بكر، وعمر، ولتعاقبهما فى قول الشاعر: [من الوافر]

تُصفِّقُهَا الرِّيَاحُ إِذَا جَرَيْنَا[١٣] مَخَارِيقٌ بِأَيْدِى اللَّاعِبِينَا[١٢]

---

(١) فى م: لما.
(٢) فى م: وحرفى.
(٣) فى م، د: وما قبله.
(٤) زيادة من د.
(٥) زيادة من م.
(٦) فى م: الأول، وفى ص: الآخر.
(٧) فى ص: إشباع.
(٨) فى ز: تجويد.
(٩) سقط فى ز.
(١٠) سقط فى ز.
(١١) فى د: بلا عسر.
(١٢) أما هذا فعجز بيت لعمرو بن كلثوم، وصدره:
كأن سيوفنا منا ومنهم ....
والبيت فى ديوانه ص (٧٦)؛ ولسان العرب (١٠/ ٧٦)؛ وتاج العروس (٢٥/ ٢٢٥)؛ ومقاييس اللغة (٢/ ١٧٣)؛ والأشباه والنظائر (٢/ ١٧٣)؛ وجمهرة أشعار العرب (١/ ٣٩٩)؛ وديوان المعانى (٢/ ٥٠)؛ والزاهر (٢/ ٣٣٠)؛ وشرح ديوان امرئ القيس ص (٣٢٥)؛ وشرح القصائد السبع ص (٣٩٧)؛ وشرح القصائد العشر ص (٣٤٠)؛ وشرح المعلقات السبع ص (١٧٦)؛ وشرح المعلقات العشر ص (٩١)؛ وبلا نسبة فى تاج العروس (٨/ ٢٢٠)؛ وأساس البلاغة (خرق).
(١٣) وأما هذا فعجز بيت آخر لعمرو بن كلثوم وصدره:
كأن متونهن متون غُدْرٍ .... =

وأيضًا جوز[١] أكثر القراء التوسط والطول فيهما وقفًا، وجوز ورش من طريق الأزرق مدهما مع السبب، أفتراهم مدوا غير حرف مد؟

وأما النقل فنص سيبويه - وناهيك به - على ذلك، [وكذلك الدانى][٢]، وكذلك مكى حيث قال فى حرفى اللين: من[٣] المد بعض ما فى حروف المد، وكذلك الجعبرى حيث قال: واللين لا يخلو من أيسر مد، فقدر الطبع[٤] قد رواه الدانى.

فإن قلت: أجمع القائلون به على أنه دون ألف، والمد لا يكون دون ألف.

قلت: ممنوع كيف وقد تليت عليك النصوص الشاهدة بثبوت مد ما افترى قائلها ولم يتل على سمعهم هذا التخصيص؟! وإنما الألف نهاية الطبيعى، ونحن لا ندعيها إلا بدايته[٥] وهو المدَّعى.

فإن قلت: قال أبو شامة: فمن مد «عليهم وإليهم ولديهم» ونحو ذلك وصلًا أو وقفًا - فهو مخطئ. وهذا صريح فى أن اللين لا مد فيه.

قلت: ما أعظمه مساعدًا لو كان فى محل [النزاع][٦]؛ لأن النزاع فى الطبيعى، وكلامه هنا فى الفرعى؛ بدليل قوله قبلُ: فقد بان لك أن حرف المد لا مد فيه، إلا إذا كان بعده همزة أو ساكن[٧] عند من رأى ذلك، والإجماع على أنهما سببا الفرعى[٨].

وأيضًا فهو يتكلم على قول الشاطبى: «وأن تسكن اليا بين فتح وهمزة».

وليس كلام الشاطبى إلا فى الفرعى، بل أقول: فى كلام أبى شامة تصريح بأن اللين ممدود، وأن هذه قدر مد حرف المد؛ وذلك أنه قال فى الانتصار لمذهب الجماعة على ورش فى قصر اللين: وهنا لم يكن فيهما مد، كأن القصر عبارة عن مد يسير، يصيران به[٩] على لفظيهما إذا كانت حركتهما مجانسة، فقوله: «على لفظيهما» دليل المساواة، وعلى هذا فهو برىء مما[١٠] فهم السائل[١١] من كلامه، وهذا مما لا ينكره عاقل[١٢]، والله سبحانه

= والبيت فى ديوانه ص (٨٥)؛ وجمهرة أشعار العرب (١/ ٤٠٩)؛ وشرح ديوان امرئ القيس ص (٣٣١)؛ وشرح القصائد السبع ص (٤١٦)؛ وشرح القصائد العشر ص (٣٥٧)؛ وشرح المعلقات السبع ص (١٨٤)؛ وشرح المعلقات العشر ص (٩٥)؛ ولسان العرب (١٥/ ١٢٣)؛ وبلا نسبة فى تاج العروس (٨/ ٢٢٠)، وكتاب العين (٧/ ٢٢٩).

(١) فى ص: جواز.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى د: مع.
(٤) فى ز: فتقدر طبيعى، وفى ص: فيقدر طبع، وفى م: فيقدر الطبع.
(٥) فى م: بذاتها.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: أو سكون.
(٨) فى م: النزاع.
(٩) فى د: بهما.
(١٠) فى م: فما.
(١١) فى م: أتساءل.
(١٢) فى م، د: فنسأل الله العصمة فى الأقوال والأفعال.

[جل][١] وعلا أعلم.

ص: إِنْ حَـرْفُ مَـدٍّ قَـبْـلَ هَـمْـزٍ طُـوِّلَا
(جُـ) ـد (فِـ) ـد و (مِـ) ـزْ خُلْفًا وعَنْ بَاقِى الْمَلَا

ش: (حرف) فاعل لفعل الشرط [وهو (وقع)، و(قبل) ظرف له، و(طول) فعل ماض جواب الشرط][٢] و(جد) فاعله، و(مز) عطف عليه[٣]، و(خلفًا) نصب على المصدرية.

أى: واختلف خلفًا عن ذى ميم (مز)، أو [حال][٤]، (وعن) يتعلق بـ (وسط) من قوله:

ص: وسِّطْ وقِيل دُونَهُم (نَـ) ـل ثُمَّ (كَـ) ـل (روى) فَباقِيهم أَوَ أَشْبِعْ ما اتَّصَلْ

ش: (وسط) متعلق (عن)، و(قيل) مبنى للمفعول، ونائبه ما بعده[٥] - [بتأويل اللفظ][٦] أى: وقيل[٧] هذا اللفظ، و(نل) فاعل بمقدر، أى: يمد، و(كل) عطف على (نل)، وظرفه مقدر؛ لدلالة الأول عليه، و(روى) عطف على (كل) بواو محذوفة، (فباقيهم)[٨] عطف على (كل) بفاء الترتيب، و(أشبع) معطوف على مقدر، أى: افعل ما ذكرت أو أشبع و(أو) للتخيير[٩]، و(ما) موصولة، أى: المد الذى اتصل.

ثم كمل فقال:

ص: لِلْكُـلِّ عـن بَـعْـضٍ وقَـصْـرُ الْمُـنْـفَـصِـلْ
(بِـ) ـنْ (لِـ) ـي (حِمًا) (عَـ) ـنْ خُلْفُهُم (د) اع (ثَـ) ـمِلْ

ش: (للكل) و [عن متعلقان][١٠] بـ (أشبع) فى البيت قبله، (وقصر المنفصل) مبتدأ، و(بن) فى محل نصب على نزع[١١] الخافض، [وهو الخبر، أى: وقصر][١٢] المنفصل كائن عن ذى (بن) و(لى) و(حما) و (عن) و (داع) و(ثمل) معطوفة على (بن) بمحذوف. والله أعلم.

اعلم أنه لابد للمد من شرط[١٣] - وهو حرفه[١٤] - وسبب - ويسمى أيضًا [موجبًا - وهو: إما][١٥] لفظى أو معنوى.

---

(١) سقط فى ز.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: ورمز كذلك، وفى د: معطوف عليه.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م: ونائبه بل.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: وقيل ذو نل ودونهم ظرف قيل.
(٨) فى م، د: قيامهم عطف.
(٩) فى م: للإباحة.
(١٠) بياض فى م.
(١١) فى م: بنزع.
(١٢) بياض فى م.
(١٣) فى ص: شروط.
(١٤) فى م: حرف.
(١٥) بياض فى م.

واللفظى: إما همز أو سكون والهمز إما منفصل عن الحرف، أى: واقع فى كلمة أخرى، وهو المد المنفصل، أو متصل، وهو إما متأخر عن الحرف والمد له يسمى متصلًا، أو بمتقدم، وهو ضرب من المتصل(١)، وهو مختص بالأزرق كما سيأتى، والسكون: إما لازم، أى: لا يتغير فى حال من الأحوال، والمد له يسمى لازمًا، وإما عارض، وهو ما يتغير حالة الوصل أو حالة الإظهار، والمد له يسمى عارضًا، وكل من اللازم والعارض إما مدغم أو مظهر، وسيأتى تفصيل ذلك.

إذا تقرر ذلك فاعلم أنهم اختلفوا فى زيادة مد فرعى على ما فى حروف المد من الطبيعى، إذا اجتمعت مع همز متقدم، أو متأخر منفصل، أو سكون عارض، وأجمعوا على زيادته مع الهمز المتأخر [المتصل](٢) والسكون اللازم، وإن اختلفوا فى تفاوته كما سيأتى، ولم يختلف فى ذلك اثنان، ولم يوجد قول بقصره فى قراءة صحيحة ولا شاذة، بل ورد النص على مده(٣) فيما خرجه الطبرانى فى «المعجم الكبير» عن ابن مسعود [يرفعه إلى النبى ﷺ فيما روى ابن زيد الكندى قال: كان ابن مسعود](٤) يقرئ رجلًا فقرأ الرجل: ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين﴾ مرسلة، أى: مقصورة، فقال [ابن مسعود](٥): ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ [فقال: كيف أقرأكها يا أبا](٦) عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] فمدُّوها(٧). وهو حديث جليل حجة فى الباب، ورجاله ثقات.

وتوهم أبو شامة [جواز قصره](٨) فى قول، فقال فى شرحه: ومنهم من أجرى فيه الخلاف المذكور فى كلمتين، وفهم ذلك من قول الهذلى: وقد ذكر أبو نصر العراقى الاختلاف فى مد كلمة واحدة؛ [كالاختلاف فى مد](٩) كلمتين، ولم أسمع هذا لغيره، وطالما دارست الكتب والعلماء فلم أجد أحدًا يجعل مد الكلمة الواحدة كمد كلمتين(١٠) إلا العراقى، بل فصلوا [بينهما](١١). انتهى.

فتوهم أبو شامة من قول الهذلى: وقد ذكر العراقى [الاختلاف](١٢) أن الخلاف الذى ذكره العراقى فى زيادة المد الفرعى وعدمها كالمنفصل، وليس كذلك، وإنما ذكر العراقى

---

(١) فى ص: المنفصل.
(٢) زيادة من د، ص.
(٣) فى د: مد.
(٤) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٥) سقط فى د.
(٦) بياض فى م.
(٧) فى ص: فمدها.
(٨) بياض فى م.
(٩) بياض فى م.
(١٠) فى د، ص: الكلمتين.
(١١) سقط فى م.
(١٢) سقط فى م.

الخلاف فى تفاوت المتصل[١] وعدمه؛ لأن الهذلى يرى أن القراء كلهم فى المتصل على مرتبة واحدة، كما سيأتى، والعراقى يرى التفاوت كالجمهور.

وإنما قلنا: إن كلام العراقى فى التفاوت؛ لأنه نص فى كتابه «الإشارة» وكذلك فى كتابه «البشارة» على مراتب المد فى المتصل والمنفصل، وأنها ثلاثة: طولى، ووسطى، ودونهما، ثم ذكر التفرقة بين ما هو من كلمة فيمد، أو كلمتين فيقصر.

قال: وهو مذهب أهل الحجاز، ويعقوب، واختلف عن أبى عمرو، وهو نص فى المراتب، ثم اختلفوا بعد ذلك: فذهب أكثر العراقيين، وكثير من المغاربة إلى مد المتصل لكل القراء قدرًا واحدًا مشبعًا، من غير إفحاش، ولا خروج عن منهاج العربية؛ نص على ذلك ابن شيطا، وابن سوار، وأبو العز، وسبط الخياط، وأبو على البغدادى، وأبو معشر الطبرى، ومكى، والمهدوى، والهمذانى، والهذلى وغيرهم.

وذهب آخرون[٢] إلى تفاضل المراتب فيه؛ كتفاضلها فى المنفصل، ثم اختلفوا فى كمية المراتب؛ فذهب [طاهر][٣] بن غلبون، والدانى، وابن بليمة، وابن الباذش، وسبط الخياط، وأبو على المالكى، ومكى، وصاحب «الكافى» و «الهادى» و «الهداية»، وأكثر [المغاربة][٤]، وبعض المشارقة - إلى أنه على أربع مراتب: «إشباع»، ثم دونه، ثم دونه، ثم [دونه][٥]، وليس بعدها إلا القصر.

وظاهر «التيسير» أن بينهما مرتبة أخرى، ولا يصح أن يؤخذ من طريقه إلا بأربع مراتب، كما نص هو عليه فى غير «التيسير» قال: ولم يختلف عليه أحد فى [ذلك][٦].

وذهب ابن مهران، وابن الفحام، والأهوازى، وأبو نصر العراقى، وابنه عبد الحميد، وأبو الفخر الجاجانى[٧] وغيرهم إلى أن مراتبه ثلاث: وسطى، وفوقها، ودونها، فأسقطوا المرتبة العليا، حتى قدره ابن مهران بألفين، ثم بثلاثة، ثم بأربعة.

وذهب ابن مجاهد، وأبو القاسم الطرسوسى، وصاحب «العنوان»، وابن سوار، وأبو الحسن بن فارس، وابن خيرون، وغيرهم، وكثير من العراقيين إلى أنه على مرتبتين: طولى، ووسطى، فأسقطوا الدنيا وما فوق الوسطى، وهو الذى استقر عليه رأى الأئمة قديمًا وحديثًا، وبه كان يأخذ الشاطبى؛ ولذلك لم يذكر فى قصيدته فى الضربين تفاوتًا، بل

---

(١) فى م: المنفصل.
(٢) فى د، ص: الآخرون.
(٣) سقط فى م.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى د، ص.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م، د: الخاقانى.

أحاله على المشافهة، وبه كان يأخذ الأستاذ أبو الجود بن فارس، وهو اختيار الأستاذ أبى عبد الله بن القصاع الدمشقى.

قال: وهذا[١] الذى ينبغى أن يؤخذ به، ولا يمكن أن يتحقق غيره، ويستوى فى معرفته أكثر الناس. وسيأتى لهذا مزيد بيان.

وهذه المراتب مطردة فى المتصل والمنفصل، والسابق عليها كلها القصر؛ فتكون المراتب حينئذ خمسة، وذكر فى «الجامع» سادسة فوق الطولى التى فى «التيسير»، وذكرها الهمذانى، والهذلى سابعة، وهى الإفراط جدًّا، وقدرها ست ألفات، وانفرد بذلك عن ورش، وذكر أبو على الأهوازى ثامنة [دون القصر][٢]، وهى البتر، عن الحلوانى والهاشمى، كلاهما [عن القواس][٣] عن ابن كثير فى المنفصل، والبتر: حذف حرف المد. قال الدانى: وهو مكروه قبيح [لا يعول عليه][٤]، ولا يؤخذ به؛ إذ هو لحن[٥] لا يجوز بوجه، ولا تحل القراءة به.

فهذا حال اختلافهم فى كمية المراتب. وأما تعيين[٦] قدر كل مرتبة وتعيين قائلها فهأنا أذكر اختلافهم فى ذلك.

فالمرتبة الأولى: وهى قصر المنفصل لابن كثير[٧]، وأبى جعفر[٨] بالإجماع، إلا أن عبارة أبى جعفر، وصاحب «الكامل» تقتضى الزيادة على القصر المحض، واختلف عن قالون، والأصبهانى، وأبى عمرو من روايتيه، ويعقوب وعن هشام من طريق الحلوانى، وعن حفص من طريق عمرو.

وأما قالون: فقطع له بالقصر ابن مجاهد، وابن مهران، وابن سوار، وأبو على البغدادى، وأبو العز فى «إرشاديه» من جميع طرقه، وكذلك ابن فارس فى «جامعه» والأهوازى فى «وجيزه»، وسبط الخياط فى «مبهجه» من طريقيه، وابن خيرون فى كتابيه، وجمهور العراقيين، وكذلك الطرسوسى[٩]، وأبو طاهر بن خلف، وبعض المغاربة، وقطع له بذلك - من طريق الحلوانى - ابن الفحام، ومكى، والمهدوى، وابن بليمة، وابن غلبون، والصفراوى، وجماعة، وبه قرأ الدانى على فارس.

وأما الأصفهانى فقطع له بالقصر أكثر المؤلفين[١٠]: كابن مجاهد، وابن مهران،

---

(١) فى م: وهو.
(٢) سقط فى م.
(٣) سقط فى د.
(٤) فى ز، ص: لا يعمل عليه.
(٥) فى م: لحن هو.
(٦) فى م: تبيين.
(٧) فى م، د: فلابن كثير.
(٨) فى د، ص: أبى معشر.
(٩) فى د: الطرطوسى.
(١٠) فى م: العراقيين.

وابن سوار، وصاحب «الروضة»، وأبو العز، وابن فارس، والسبط، والدانى وغيرهم.

وأما أبو عمرو فقطع له به - من روايتيه - ابن مهران، وابن سوار، وابن فارس، وأبو على البغدادى[١]، والأهوازى، وأبو العز، وابن خيرون، وأبو طاهر بن خلف، وشيخه الطرسوسى، والأكثرون، وهو أحد الوجهين عند ابن مجاهد من جهة الرواية، وفى «جامع البيان» من قراءته على أبى الفتح، وفى «التجريد» و«المبهج» و«التذكار»، إلا أنه مخصوص بوجه الإدغام.

وقطع له بالقصر - من رواية السوسى فقط-: ابن سفيان، وابن شريح، والمهدوى، ومكى، والدانى، والشاطبى، وابن بليمة، وسائر المغاربة، وابنا[٢] غلبون، والصفراوى، وغيرهم، وهو أحد الوجهين للدورى فى «الكافى»، و «الإعلان»، و «الشاطبية»، وغيرها[٣].

وأما يعقوب: فقطع له به[٤] ابن سوار، والمالكى، وابن خيرون، وأبو العز، وجمهور العراقيين، وكذلك الأهوازى، وابن غلبون، وصاحب «التجريد»، والدانى، وابن شريح وغيره.

وأما هشام فقطع له [به][٥] - من [طريق][٦] ابن عبدان عن الحلوانى-: أبو العز، وقطع له [به][٧] من طريق الحلوانى ابن خيرون، وابن سوار، والأهوازى وغيرهم، وهو المشهور [عنه][٨] عند العراقيين عن الحلوانى[٩] من سائر طرقه، وقطع به ابن مهران، وصاحب «الوجيز» لهشام بكماله.

وأما حفص فقطع له بالقصر[١٠] [أبو على البغدادى من طريق زرعان عن عمرو عنه، وكذلك ابن فارس فى «جامعه»، وكذلك صاحب «المستنير»][١١] من طريق الحمامى عن الولى عنه، وكذلك أبو العز من طريق الفيل عنه[١٢]، وهو المشهور [عند العراقيين][١٣] من طريق الفيل.

المرتبة الثانية: فويق[١٤] القصر سؤال، وقدرت بألفين، وبعضهم بألف ونصف، وهو

---

(١) فى ص: وابن مهران البغدادى.
(٢) فى م: وابن غلبون.
(٣) فى م: وغيرهما.
(٤) فى م، ص، د: بالقصر.
(٥) سقط فى م.
(٦) سقط فى د.
(٧) سقط فى م، د.
(٨) زيادة من م، د.
(٩) فى م: وعند الحلوانى.
(١٠) فى م، د: به.
(١١) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١٢) فى م: أبى الفيل.
(١٣) فى د: لأبى عمرو.
(١٤) فى م: فوق.

مذهب الهذلى[١]، وهى فى المتصل لمن قصر المنفصل عند من ربَّع المراتب، وفى المنفصل لمن قصره عند صاحب «التيسير» من رواية الدورى[٢]، وكذلك قرأ [على أبى الحسن، والفارسى، ولقالون فيه أيضًا، لكن بخلاف عنه، وكذلك][٣] قرأ من طريق أبى نشيط على أبى الحسن، وهى فى «الهادى»، و«الهداية»، و«التبصرة»، و«تلخيص العبارات»، و«التذكرة»، وعامة كتب المغاربة كقالون[٤]، والدورى باتفاق، وكذا فى «الكافى» إلا أنه قال: وقرأت لهما بالقصر.

وفى[٥] «المبهج» ليعقوب، وهشام، وحفص عن طريق عمرو، ولأبى عمرو إذا أظهر، وفى «التذكار» لنافع، وأبى جعفر، والحلوانى عن هشام، والحمامى [عن الولى عن حفص، ولأبى عمرو إذا أظهر، وفى «الروضة» فخلف فى اختياره، والكسائى][٦] سوى قتيبة، وفى «غاية» أبى العلاء لأبى جعفر، ونافع، وأبى عمرو، ويعقوب، والحلوانى عن هشام [والولى عن حفص، وفى «تلخيص» ابن بليمة لابن كثير، ولنافع غير ورش، والحلوانى عن هشام][٧]، ولأبى عمرو، ويعقوب، وفى «الكامل» لقالون من طريق الحلوانى، وأبى نشيط، وللسوسى[٨] وغيره عن أبى عمرو، وللحلوانى عن أبى جعفر، يعنى فى رواية ابن وردان، وللقواس عن قنبل وأصحابه.

المرتبة الثالثة: فوقها قليلًا، وهى التوسط عند الجميع، وقدرت بثلاثة ألفات، والهذلى وغيره: بألفين ونصف، ونقل عن شيخه قدر ألفين، وهو ممن[٩] يرى ما[١٠] قبلها قدر ألف ونصف، وهى فى «التيسير»، و«التذكرة»، و«تلخيص العبارات» لابن عامر، والكسائى فى الضربين، وكذا فى «الجامع»، وعند ابن مجاهد لغير حمزة ومن[١١] قصر، وأحد [وجهى أبى عمرو][١٢].

وكذلك هى لغيرهما[١٣] عند من قال بمرتبتين[١٤]: طولى ووسطى، وكذلك هى عند هؤلاء فى المتصل لمن قصر المنفصل، وهى فيهما عند الطرسوسى[١٥]، وللكسائى، وعاصم من قراءته على عبد الباقى، ولابن عامر من قراءته على الفارسى، ولأبى نشيط،

---

(١) زاد فى د: وأبى عمرو.
(٢) زاد فى د: لأبى عمرو.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٤) فى م، د: لقالون.
(٥) فى م، ص، د: وهى.
(٦) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٨) فى م: والسوسى.
(٩) فى م: مما.
(١٠) فى م: مما.
(١١) فى م: لمن.
(١٢) فى م: وجهين لأبى عمرو.
(١٣) فى م: لغيرهما هى.
(١٤) فى ص: لمرتبتين.
(١٥) فى د: للطرطوسى.

والأصبهانى، وأبى عمرو، وفى رواية الإظهار من قراءته على الفارسى، والمالكى، وهى فى المنفصل عند صاحب «المبهج» للكوفيين غير[(١)] حمزة، وهشام وعمرو عن حفص، وعند صاحب «المستنير» للعبسى عن حمزة ولعلى بن سليم عن سليم عنه، ولسائر من لم يقصره سوى حمزة، [وعن الحمامى عن النقاش عن ابن ذكوان، وكذا فى «جامع» ابن فارس سوى حمزة][(٢)] وللأعشى، وكذا عن ابن خيرون سوى المصريين أيضًا عن ورش، وفى «الروضة» لعاصم سوى الأعشى، وقتيبة عن الكسائى، وفى «الوجيز» للكسائى، وابن ذكوان، وفى «إرشاد» أبى العز لمن[(٣)] لم يمد المنفصل سوى حمزة، والأخفش عن ابن ذكوان، وفى[(٤)] «الكامل» لابن عامر، والأصبهانى، وبقية أصحاب أبى جعفر، ولأبى عمرو، ولحفص من طريق عمرو، ولباقى أصحاب ابن كثير، يعنى البزى وغيره، وفى «مبسوط» ابن مهران لسائر القراء غير [ورش][(٥)]، وحمزة، والأعشى.

المرتبة الرابعة: فوقها قليلًا، وقدرت بأربع ألفات عند[(٦)] من قدر[(٧)] الثلاثة[(٨)] بثلاث، وبعضهم][(٩)] بثلاثة [ألفات][(١٠)] ونصف. وقال الهذلى: [مقدار][(١١)] ثلاث عند من قدر الثالثة بألفين أو بألف ونصف.

وهى فيهما[(١٢)] لعاصم عند صاحب «التيسير»، و«التذكرة»، وابن بليمة، وكذا فى «التجريد» من قراءته على عبد الباقى، ولابن عامر أيضًا من قراءته على الفارسى سوى النقاش عن الحلوانى عن هشام، وفى المنفصل لعاصم أيضًا عند صاحب «الوجيز»، و«الكفاية الكبرى»، و«الهادى»، و«الهداية»، و«الكافى»، و«التبصرة»، وعند ابن خيرون لعاصم، وفى «غاية» أبى العلاء لحمزة وحده، وفى «تلخيص» أبى معشر[(١٣)] لورش وحده، وفى «الكامل» لأبى بكر، ولحفص من طريق عبيد، وللأخفش عن ابن ذكوان، وللدورى عن الكسائى.

المرتبة الخامسة: فوقها قليلًا، وقدرت بأربع، وبخمس[(١٤)]، وبأربع ونصف، وهى [فيهما][(١٥)] لحمزة، والأزرق، وهشام من طريق النقاش عن الحلوانى، وفى «الروضة»

---

(١) فى ز: عند، وفى م عن.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى م: كمن.
(٤) فى د: وهى.
(٥) ما بين المعقوفين زيادة من ز.
(٦) فى د: بعض من.
(٧) فى م: قرأ.
(٨) فى د، ص: الثالثة.
(٩) سقط فى م.
(١٠) زيادة من م.
(١١) زيادة من د.
(١٢) فى م: فيها.
(١٣) فى ز، ص: أبى جعفر.
(١٤) فى د: وخمس.
(١٥) سقط فى د. وفى ص: فيها.

لحمزة، والأعشى فقط، وهى [فى المنفصل][١] فى «البهجة»[٢] لحمزة وحده، وقال فى «المستنير»: وكذا ذكر شيوخنا عن الحمامى عن النقاش، وفى «الروضة» لحمزة، والأعشى، وكذا فى «جامع» ابن فارس، وفى «إرشاد» أبى العز لحمزة، والأخفش عن ابن ذكوان، وفى «كفايته» لحمزة والحمامى، وفى كتابى ابن خيرون لحمزة، والأعشى، والمصريين عن ورش، وفى «غاية» أبى العلاء للأعشى وحده، وعند ابن مهران، وأبى معشر لحمزة وحده، وفى «الوجيز» لحمزة، وورش، وفى «التذكار» لحمزة، والأعشى، وقتيبة، والحمامى عن النقاش.

وينبغى أن تكون هذه المرتبة[٣] فى المتصل للجماعة كلهم عند من لم يجعل فيه تفاوتًا، وإلا فيلزمهم تفصيل المنفصل؛ إذ لا مرتبة فوق هذه لغير أصحاب السكت فى المشهور، ولا قائل به، وكذا يكون لهم أجمعين فى المد اللازم لما ذكر؛ إذ سببه أقوى بالإجماع.

واعلم أن هذا[٤] الاختلاف فى تقدير المراتب بالألفات لا تحقيق وراءه؛ لأن مرتبة القصر[٥] إذا زيد عليها أدنى زيادة صارت ثانية، ثم كذلك إلى القصوى، وهذه الزيادة إن قدرت بألف أو بنصف ألف هى واحدة، فالمقدر غير محقق، والمحقق إنما هو مجرد [هذه][٦] الزيادة، وهذا مما تحكمه المشافهة، ويكشفه الحس[٧].

ولا يخفى «ما ذكر»[٨] من الاضطراب الشديد فى تفاوت المراتب، وأنه ما من مرتبة ذكرت لشخص من القراء إلا وذكر له ما يليها، وكل ذلك يدل على شدة قرب كل مرتبة مما يليها، وأن مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط، والمنضبط من ذلك غالبًا هو القصر المحض، والمد المشبع من غير إفراط عرفًا، والتوسط بين ذلك، ويستوى فى معرفة[٩] ذلك أكثر الناس، وتحكم المشافهة حقيقته[١٠]، وهو الذى استقر عليه العمل كما تقدم. والله أعلم.

انعطاف إلى كلام المصنف

قوله: (إن[١١] حرف مد. .)إلخ، ذكر فى حرف[١٢] المد إذا وقع قبل همز، سواء كان الهمز متصلًا بالحرف فى كلمة أو منفصلًا، ثلاث طرق:

---

(١) سقط فى م، د.
(٢) فى د: فى المبهج.
(٣) فى م: المراتب.
(٤) فى د: هذه.
(٥) فى د: لا مرتبة القصر.
(٦) زيادة من د.
(٧) فى ز: الحسن.
(٨) فى د: ما فى ذكر.
(٩) فى م، د: فى ذلك معرفة.
(١٠) فى ص: حقيقة. وسقط فى د.
(١١) فى د: وإن.
(١٢) فى ص: حروف.

الأولى: أن القراء فى المدين[١] على مرتبتين: طولى لذى جيم (جد) (ورش) من طريق الأزرق، وذى فاء (فد) (حمزة)، ووسطى لباقى القراء، إلا ذا ميم[٢] مز (ابن ذكوان) فاختلف عنه: فروى عنه الطول كحمزة الأخفشُ من طريق الحمامى عن النقاش عنه فعنه، وهى طريق[٣] العراقيين، ونص على ذلك صاحب «المستنير»، و«الإرشاد»، و«الكفاية»، و«التذكار».

قال فى «المستنير»: وكذلك ذكر شيوخنا عن الحمامى عن النقاش عن الأخفش، إلا أن أبا العز فى الإرشاد أطلق عن الأخفش، وفى «الكفاية» قيد بالحمامى عنه.

وروى عنه التوسط الأخفش من طريق العراقيين، وكذلك رواه الصورى عن ابن ذكوان، وسيأتى لابن ذكوان السكت عند صاحب «المبهج» من جميع طرقه، وعند أبى العلاء من طريق العلوى عن النقاش، وعند الهذلى من طريق الجُبْنى عن ابن الأخرم عن ابن ذكوان، وكل هؤلاء لابن ذكوان عندهم التوسط فقط؛ فيكون السكت عندهم مع التوسط[٤].

وروى السكت أيضًا صاحب «الإرشاد» من طريق العلوى عن النقاش عن الأخفش.

قال المصنف: فيكون له من «الإرشاد» والسكت مع الطول.

وأقول: فيه نظر؛ لأنه فى «الإرشاد» أطلق الطول عن الأخفش، وفى «الكفاية» قيده بالحمامى كالجماعة، فيحمل إطلاقه على تقييده؛ لأن غيره لم يقل: إن الطول من جميع طرق الأخفش، وهو لم يصرح، فيتعين الحمل، وهو قد جعل السكت للأخفش من طريق العلوى عن الأخفش، وليس الطول عنه[٥] إلا عن النقاش [فاعلم ذلك][٦].

وانفرد ابن الفحام فى «التجريد» عن الفارسى عن الشريف عن النقاش عن الحلوانى عن هشام بإشباع المد فى الضربين، فخالف سائر الناس فى ذلك. والله أعلم.

والثانية: طريق الدانى ومن معه، على ما تقدم أن القراء فيهما على أربع مراتب غير[٧] القصر فى المنفصل: الطول[٨] لحمزة والأزرق، ودونه قليلًا لذى نون (نل) (عاصم)، ودونه قليلًا لذى كاف (كل) (ابن عامر).

وروى الكسائى وخلف، [ودونه][٩] قليلًا لباقى القراء، وليس دون هذه المرتبة[١٠] إلا

---

(١) فى ص: المد.
(٢) فى م: ميم ذا.
(٣) فى ص: طريقة.
(٤) فى ز: السكت.
(٥) فى م: عنده.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى د: نمير.
(٨) فى م: الطولى.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م: المراتب.

قصر المنفصل، وهاتان المرتبتان عند من يقول بتفاوت المراتب.

ثم ذكر ثالثة: وهى طريق أكثر العراقيين كما تقدم أن القراء كلهم فى المتصل على مرتبة واحدة، وهى الإشباع، وفى المنفصل على مراتب، ثم خصص المنفصل لمرتبة، وهى القصر عن ذى باء (بن) (قالون)، ولام (لى) (هشام) ومدلول (حما) (أبو عمرو، ويعقوب) وعين (عن) (حفص) [بخلف][١] عن الجميع، وعن ذى دال (داع)[٢] (ابن كثير) وثاء (ثمل) (أبى جعفر)، وقد تقدم [بيان][٣] ذلك كله فى أول المراتب.

قال المصنف: والذى أختاره وآخذ به غالبًا أن القراء كلهم فى المدَّيْن[٤] على مرتبتين؛ لما تقدم من الأدلة والنصوص؛ وعليه فآخذ بالمد[٥] المشبع فى الضربين لحمزة والأزرق، وكذلك[٦] ابن ذكوان من طريق الأخفش عنه، وآخذ له من الطريق المذكورة أيضًا ومن غيرها، ولسائر القراء ممن[٧] له مد المنفصل بالتوسط فى المرتبتين، وبه آخذ فى المتصل لأصحاب القصر قاطبة، هذا الذى أعتمد عليه وأعول [عليه][٨]، مع أنى لا أمنع الأخذ بتفاوت المراتب، ولا أرده، كيف وقد قرأت به على عادة شيوخى وإذا أخذت به كان القصر فى المنفصل لمن سأذكره، ثم فوقه[٩] قليلًا فى[١٠] الضربين[١١] لأصحاب الخلاف فى المنفصل، ثم فوقه قليلًا للكسائى وخلف ولابن عامر سوى أصحاب القصر والطول، ثم فوقه قليلًا لعاصم، ثم فوقه قليلًا لحمزة وورش وللأخفش عن ابن ذكوان من طريق العراقيين، وآخذ فى المنفصل بالقصر لابن كثير، وأبى جعفر بلا خلاف عنهما، ولقالون بالخلاف من طريقيه، وكذلك ليعقوب من روايتيه جمعًا بين الطرق، ولأبى عمرو إذا أدغم الإدغام الكبير؛ عملًا بنصوص من تقدم فى أول المراتب وأجرى الخلاف عنه - مع الإظهار - لثبوته نصًا وأداءً. وكذلك آخذ بالخلاف عن حفص من طريق عمرو عنه، وكذا عن هشام من طريق الحلوانى؛ جمعًا بين طريقى المشارقة والمغاربة، واعتمادًا على ثبوت القصر عنه من طريق العراقيين قاطبة، وآخذ للأصبهانى، بالخلاف كقالون؛ لثبوته عنه بالنص وإن كان القصر أشهر عنه.

---

(١) سقط فى د.
(٢) فى ز: دع.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م، ص، د: المد.
(٥) فى م، د: فى المد.
(٦) فى د: فكذلك.
(٧) فى ص: لمن.
(٨) سقط فى م، د.
(٩) فى ز: فوقها.
(١٠) زاد فى د، ص: فى المتصل لمن قصر المنفصل.
(١١) فى د: والضربين، وفى ص: وفى الضربين.

هذا إذا أخذت بالتفاوت [فى الضربين كما هو مذهب الدانى وغيره، وأما إذا أخذت بالتفاوت][1] فى المنفصل فقط؛ فإن مراتبهم عندى فى المنفصل كما ذكرت آنفًا. وكذلك [يكون بالإشباع على وتيرة واحدة، وكذلك][2] لا أمنع التفاوت فى المد اللازم - كما سيأتي - غير أنى أختار ما عليه الجمهور. والله أعلم.

فإن قلت: كلامه فى مذهب ابن عامر على أن المراتب أربع مطلق لم يذكر فيها عن ابن ذكوان طولًا.

قلت: يسلم، لكنه مقيد بالنص المتقدم على الطول، كما أنه مقيد بالنص المتأخر عن هشام على القصر، ولا نزاع فيه، والله تعالى أعلم.

وجه المد مع الهمز: أن حرف المد [ضعيف][3] خفى والهمز قوى صعب؛ فزيد فى الطبيعى تقوية للضعيف عند مجاورة القوى، وقيل: ليتمكن من اللفظ بالهمز على خفة[4].

وقال أنس: «كان النبى ﷺ إذا قرأ يمد صوته مدًّا»[5].

ووجه تفاوت المراتب: مراعاة سند القراءة. ووجه المساواة: اتحاد السبب.

ووجه قصر المنفصل: إلغاء أثر الهمز؛ لعدم لزومه باعتبار الوقف، واختاره المبرد فرقًا بين اللازم والعارض.

ووجه مده: اعتبار اتصالها لفظًا فى الوصل.

وأيضًا حديث أنس يعم الضربين.

ثم انتقل إلى السبب المعنوى فقال:

ص: والْبعضُ لِلتَّعظيم عنْ ذِى الْقَصرِ مَدّ وأَزرقٌ إنْ بَعْدَ همزٍ حرْفُ مَدّ
مُدَّ لَهُ واقْصُر ووسِّطْ كَنَأَى فَالآنَ أُوتُوا إِى ءَآمَنتُمْ رَأَى

ش: (والبعض مد) اسمية، ولام (للتعظيم) تعليلية، و(عن) يتعلق بـ (مد) ومفعوله محذوف، أى: مد المنفصل، و(أزرق) مبتدأ، و (إن) شرط، و(حرف مد) فاعل بفعل الشرط المقدر، وهو (وقع)، وبه نصب الظرف، و(مد له) جواب (إن)، والجملة خبر المبتدأ، [واستغنى الناظم بجواب الشرط عن خبر المبتدأ وهو الأرجح][6] و(اقصر)، و(وسط) عطف على[7] (مد)، [و]الواو بمعنى (أو) للإباحة، و(كنأى) وما عطف عليه بواو محذوفة خبر لمحذوف، أى [وهو][8] ككذا.

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٢) زيادة من د، ص.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م، د: حقه.
(٥) تقدم.
(٦) سقط فى ز.
(٧) فى م، د: عليه.
(٨) سقط فى م، وفى د: أى ككذا هذا.

وهذا شروع فى السبب المعنوى، وهو قصد المبالغة فى النفى، وهو [قوى][١] مقصود عند العرب وإن كان أضعف من اللفظى عند القراء، ومنه [مد][٢] التعظيم فى نحو «لا إله إلا الله» وهو المقصود بالذكر هنا، وهو مروى[٣] عن أصحاب القصر فى المنفصل لهذا المعنى، ونص على ذلك أبو معشر الطبرى، والهذلى، وابن مهران وغيرهم، ويقال له: مد المبالغة؛ لما فيه من المبالغة فى نفى الألوهية عن غير الله - تعالى - قال ولى الله النووى - نفع[٤] الله به -: ولهذا كان الصحيح مد الذاكر قوله: لا إله إلا الله. وروى أنس: «من قال: لا إله إلا الله ومدها، هدمت له أربعة آلاف ذنب»[٥] وروى ابن عمر: «من قال: لا إله إلا الله ومد بها صوتهُ أسكنه الله تعالى دار الجلال، دار سمى بها نفسه»، وهما وإن ضُعِّفَا[٦] يعمل بهما فى فضائل الأعمال.

ومن هذا أيضًا مد حمزة فى (لا) التبرئة وسيأتى.

قال المصنف: وقدر هذا المد وسط لا يبلغ الإشباع لقصور سببه عن الهمز[٧]، وقاله الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع.

قوله: [وأزرق][٨] إلخ، هذا هو القسم الذى تقدم فيه السبب، أى: إذا وقع حرف [مد بعد همز متصل][٩] محقق: ك(نأى وأوتوا وآمنوا)، أو مغير[١٠] إما بين بين ك﴿آمنتم﴾ فى الثلاث [الأعراف: ١٢٣، وطه: ٧١، الشعراء: ٤٩] و ﴿ءآلهتنا﴾ فى الزخرف [٥٨]، و(جاء آل) بالحجر [٦١] والقمر [٤١]، أو بالنقل؛ ك (الآن) و ﴿الآخرة﴾ [البقرة: ٩٤]، وسواء كان المنقول إليه متصلًا رسمًا كما تقدم أو منفصلًا؛ ك ﴿قلِ اى﴾ [يونس: ٥٣] ﴿قدُ اوتيت﴾ [طه: ٣٦]، أو بالبدل؛ نحو: ﴿هؤلاء يالهة﴾ [الأنبياء: ٩٩]، و ﴿من السماء ياية﴾ [الشعراء: ٤]، وسواء كانت فى أول الكلمة ك ﴿أوتوا﴾، أو وسطها ك ﴿ءآمنتم﴾ أو آخرها ك (رأى ونأى)، وسواء كان حرف المد واوًا أو ياءً أو ألفًا، وسواء كانت الألف ممالة هى وما قبلها ك(رأى)، أو وحدها ك﴿نأى﴾، أو غير ممالة كغيرهما.

وكلامه شامل لكل الأقسام إلا المغير بالبدل، وربما[١١] يدخل فى المغير بالتسهيل؛ لأنه ضرب منه؛ لأن التسهيل صادق عليهما، والإجماع[١٢] على قصر الباب كله.

---

(١) سقط فى م.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى م، د: وهذا وارد.
(٤) فى م: رحمه الله.
(٥) ذكره الهندى فى كنز العمال (٢٠٢) وعزاه لابن النجار.
(٦) فى م: كانا ضعفا.
(٧) فى م: عن الهمزة قال، وفى ص: وقال.
(٨) سقط فى م، د.
(٩) فى م: المد بعد همز منفصل.
(١٠) فى د: مغيرا.
(١١) زاد فى م: مغير.
(١٢) فى م، د: فالإجماع.

واختص ورش من طريق الأزرق بمده على اختلاف عن أهل الأداء فى ذلك: فروى ابن سفيان، ومكى، وابن شريح، والمهدوى، وصاحب «العنوان»، والهذلى، والخزاعى، والحصرى، وابن الفحام، وابن بليمة، والأهوازى، والدانى من قراءته على أبى الفتح، وابن خاقان وغيرهم - زيادة المد فى ذلك كله، ثم اختلفوا فى قدرها:

فذهب جمهور من ذكر إلى التسوية[١] بينه وبين ما تقدم على الهمز.

وذهب الدانى، والأهوازى، وابن بليمة، وأبو على الهراس إلى التوسط.

وذهب إلى القصر أبو الحسن بن غلبون، وبه قرأ الدانى عليه، واختاره الشاطبى، كما نقله أبو شامة عن السخاوى.

قلت[٢]: وهو ظاهر الشاطبية؛ لأن تقديم الشىء يفيد الاهتمام به.

و«قد» - مع المضارع - تفيد التقليل، وتنوين «قوم» للتنكير.

تنبيه:

لا بد للنقل[٣] من قيد الانفصال أو الجواز؛ ليخرج نحو ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٤]؛ لأنه ألف بعد [همزة][٤] منقولة[٥]، ولا خلاف فى قصره لوجوبه، وهو[٦] خارج عن كلام المصنف لتمثيله بالمنفصل، واشترط الاتصال؛ ليخرج نحو ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، و ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠]، و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٣١].

فإن قلت: هذا وارد عليه لإطلاقه الهمز[٧].

قلت: الإطلاق[٨] مقيد بالمثال.

تنبيه:

قال الجعبرى: التطويل هنا دون المد المتصل.

وفيه نظر؛ فقد[٩] تقدم عن الجمهور التسوية بينهما.

وجه المد: الأخذ بالعلة الأولى، وهى[١٠] تقوية حرف المد الضعيف[١١] عند [مجاورة][١٢] القوى.

---

(١) فى م: التسمية.
(٢) فى ص: وبه قلت.
(٣) فى ز: للفصل.
(٤) سقط فى م، وفى د: ألف وقع بعد همزة.
(٥) فى م: منقول.
(٦) فى م: وهذا.
(٧) فى م: الهمزة، وفى د: للهمز.
(٨) فى د: قيد الإطلاق.
(٩) فى م، د: لأنه.
(١٠) فى م، د، ص: وهو.
(١١) فى م، د: حرف ضعفه.
(١٢) سقط فى م، د.

ووجه التوسط: الاكتفاء بأدنى مد.

ووجه القصر: الاعتماد على العلة الثانية، وهو [أنه][١] إنما[٢] مد فى العكس ليتمكن من لفظ الهمزة: وهنا قد لفظ بها قبل المد فاستغنى عنه.

ثم استثنى مواضع تفريعًا على المد [والتوسط][٣]، فقال:

ص: لَا عَنْ مُنَوَّن ولَا السَّاكِنِ صح بِكِلْمَة أَو هَمْزِ وَصْلٍ فى الأَصح

ش: (لا) حرف عطف مشترك لفظًا لاحكمًا، وتقديره: مد ووسط إن وقع بعد همز محقق أو مغير، لا إن وقع بدلًا (عن منون) [أى تنوين][٤]، ولا بعد (الساكن) الصحيح (بكلمة) أو بعد (همز وصل)، [ف (عن][٥] منون) متعلق بـ(بدلا) و(بعد الساكن)[٦] عطف على المعطوف عليه أولا، [و(بكلمة) تتعلق بصح، وهو صفة للساكن][٧]؛ لأن تعريفه جنسى، ويحتمل أن يكون حالًا، [و(بكلمة) حال][٨]، و(أو همز)[٩] عطف على الساكن، وفى الأصح يتعلق بـ (يمتنع المد) مقدرًا.

أى: كل من مد أو وسط عن ورش أجمعوا على استثناء أصلين [مطردين وكلمة، فالكلمة (يؤاخذ) وسيأتى. والأصلان][١٠]:

أولهما: أن تكون الألف التى هى سبب المد بدلًا عن تنوين وقفًا كـ﴿دعاء﴾، و﴿نداء﴾، فلا يمد إجماعًا.

وثانيهما: أن يكون الهمز[١١] بعد ساكن صحيح، وهما من كلمة؛ كـ ﴿قرآن﴾، و﴿مسئولًا﴾، فلو كان الساكن حرفه مد أو لين؛ مثل ﴿قالوا آمنا﴾ [البقرة: ١٤]، و ﴿ابنى آدم﴾ [المائدة: ٢٧]، أو منفصلًا كـ﴿من آمن﴾ [البقرة: ٦٢] فهم على أصولهم.

وقوله: (أو همز وصل) أى: اختلف رواة المد عن ورش فى أصل مطرد وثلاث كلمات: فالأصل المطرد: حرف المد إذا وقع بعد همز الوصل حالة الابتداء؛ نحو: ﴿إيت بقرآن﴾ [يونس: ١٥]، و ﴿إيتونى﴾ [يونس: ٧٩]، و ﴿اوتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣]، و﴿إيذن لى﴾ [التوبة: ٤٩]، فنص على استثنائه الدانى فى جميع كتبه، وأبو معشر الطبرى وغيرهم، ونص[١٢] على الوجهين ابن سفيان، وابن شريح، ومكى وقال فى «التبصرة»:

---

(١) سقط فى م، د.
(٢) فى م: إذا.
(٣) فى ز: التوسيط.
(٤) سقط فى م، د.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: ببدلا ولا وبعد الساكن، وفى د: ببدلا ولا بعد الساكن.
(٧) سقط فى ز.
(٨) سقط فى م، د.
(٩) فى م: حرف.
(١٠) سقط فى م.
(١١) فى ص: المد.
(١٢) فى م: وهو.

وكلاهما حسن.

وجه استثناء بدل التنوين[١]: أنه عارض.

ووجه الساكن الصحيح: أن الضعف إنما يخاف عند كمال لفظ الهمزة، وهذا مأمون عند الساكن الصحيح. وقال المصنف: ولما كانت الهمزة محذوفة رسمًا، ترك زيادة المد فيه بينها على ذلك، وهذه [هى][٢] العلة الصحيحة فى استثناء ﴿إسرائيل﴾ عند من استثناها.

ووجه استثناء ما بعد همز الوصل: عروضه أو عروض سببه، لا لإبداله[٣] بعينه، ووجه المد: [وجود][٤] حرف[٥] المد بعد همزة محققة [لفظًا][٦]، وإن عرضت ابتداء.

تنبيه:

هذا فيما وجوده عارض، فأما[٧] ما زواله عارض ففيه الثلاثة؛ نحو: ﴿رأى القمر﴾ [الأنعام: ٧٧]، و ﴿تراءى الجمعان﴾ [الشعراء: ٦١] فى الوقف؛ لأن الألف من نفس الكلمة، وذهابها وصلًا عارض، وكذا النص[٨]، وأما ﴿ملة آبائى إبراهيم﴾ [يوسف: ٣٨]، و ﴿فلم يزدهم دعائى إلا﴾ [نوح: ٦] فى الوقف، و ﴿تقبل دعائى﴾ [إبراهيم: ٤٠] وصلًا، [فقال المصنف: لم أجد الثلاث[٩] نصًا، والقياس يقتضى جريان الثلاث فيها][١٠]؛ لأن الأصل فى حرف المد من الأولين الإسكان، والفتح فيهما عارض للهمز، وكذا حذف [حرف][١١] المد فى الثالثة عارض حالة الوقف اتباعًا للرسم، والأصل إثباتها، فلم يعتد فيها بالعارض، وكان حكمها حكم ﴿من وراء﴾[١٢] [الأحزاب: ٥٣] فى الحالين، قال: ولذلك[١٣] أخذته إذنًا عن الشيخ فى ﴿دعائى﴾ بإبراهيم [٤٠]، وينبغى ألا يعمل بخلافه.

ثم عطف فقال:

ص: وامنَع يُؤاخِذْ وبعادًا الأُولَى خُلْفٌ وَآلَانَ وإِسرائيلَا

ش: (وامنع مد يؤاخذ) فعلية طلبية، (وبعادًا [الأولى][١٤] خلف) اسمية مقدمة الخبر،

---

(١) فى م: النون، وفى د: المنون.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى د: لانتقاضه بنحو: من أمن.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى د: وحروف.
(٦) سقط فى د.
(٧) فى م: وأما.
(٨) فى د، ص: ورد بها النص.
(٩) فى م: الثلاثة.
(١٠) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(١١) سقط فى د.
(١٢) فى م: قرأ، وفى د، ص: ورائى.
(١٣) فى م: وكذا، وفى د: وكذلك.
(١٤) سقط فى م.

و (آلان) و (إسرائيل) يحتمل الابتدائية، فالخبر محذوف، وهو كذلك، والعطف على المبتدأ.

أى: امنع[١] مد (يؤاخذ) كيف وقع؛ نحو: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، و ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٦١] وهذه الكلمة المستثناة بالإجماع، نص على ذلك المهدوى، وابن سفيان، ومكى، وابن شريح، وابن القصاع، وكل من صرح بمد المغير، وقال الدانى فى «إيجازه»: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين[٢] للألف فى قوله: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ﴾ [البقرة: ٢٢٥] و ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ [النحل: ٦١] حيث وقع، قال: وكأنه عندهم من: (واخذ) غير مهموز. وقال فى «المفردات»: وكلهم لم يزد[٣] فى «يؤاخذكم» وبابه، وكذا قال فى «جامع البيان».

وتوهم الشاطبى من عدم ذكره لها فى «التيسير» أنها داخلة فى عموم الممدودة فقال: وبعضهم ﴿يؤاخذكم﴾ ولم يتركها فى «التيسير» إلا اعتمادًا على سائر كتبه، أو لأنها[٤] لم تدخل فى ضابط الممدود؛ لأنها من «واخذ» غير مهموز، من أجل لزوم البدل [له][٥] كلزوم النقل فى «يرى»[٦]، والرجوع إلى المنقول أولى، والحق أحق أن يتبع، والعصمة للأنبياء.

قوله: (وبعادًا الأولى. . .) إلخ، إشارة إلى الكلمات الثلاث المختلف فيها، أما ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾ بالنجم [٥٠]، و ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ المستفهم بها فى موضعى يونس [٥١، ٩١]، أعنى المد بعد اللام[٧]، فاستثناهما[٨] الدانى فى «جامعه» وأهملهما[٩] فى «التيسير» فلم يستثنهما[١٠]، ونص على استثنائهما[١١] ابن سفيان، والمهدوى، وابن شريح، وأجرى الخلاف فيهما[١٢] الشاطبى، وقال فى «الإيجاز» و «المفردات»: إن بعض الرواة لم يزد فى تمكين ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ واستثناها[١٣] أيضًا مكى، وأما ﴿إسرائيل﴾ فنص على استثنائها الدانى وأصحابه، وتبعه الشاطبى، ونص على مدها ابن سفيان، وأبو الطاهر ابن خلف، وابن شريح، وهو ظاهر عبارة مكى، والأهوازى، والخزاعى،

---

(١) فى م: كامنع.
(٢) فى د: التمكن.
(٣) فى د: لم يروا.
(٤) فى م: أنها.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى د: ترى.
(٧) فى م: اللازم.
(٨) فى م، د: فاستثناها، وفى ص: فاستثناهما.
(٩) فى م، د: وأهملها.
(١٠) فى م، د: فلم يستثنها.
(١١) فى م، د: استثنائها.
(١٢) فى م، د: فيها.
(١٣) فى ص: واستثناهما.

وابن الفحام، والحصرى.

[ووجه المد][١]: الجريان على القاعدة.

ووجه الاستثناء: طول الكلمة، وكثرة دورها، وثقلها بالعجمة[٢]، مع أن [الغالب][٣] مجيئها مع كلمة (بنى)[٤]، فيجتمع[٥] ثلاث مدات، فاستثنى تخفيفًا.

تنبيه:

إجراء الطول والتوسط فى المغير بالنقل إنما يتأتى[٦] حال الوصل، أما حال الابتداء إذا وقع بعد لام التعريف ولم يعتد بالعارض، وهو تحريك اللام، وابتدئ بالهمزة - فالوجهان[٧] جائزان كـ ﴿ٱلْـَٔاخِرَةُ﴾، و﴿ٱلْإِيمَـٰنِ﴾، و﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ وشبهه، وإن اعتد بالعارض، وابتدئ باللام، فالقصر ليس إلا نحو: ﴿لَاخرة﴾ و﴿لُولى﴾؛ لقوة الاعتداد فى ذلك؛ ولأنه لما اعتد بحركة اللام فلا همز أصلًا، فلا مد، ونص على ذلك المحققون.

وإذا فهمت ذلك علمت أن قول الجعبرى: إطلاقهم يعم الوصل والابتداء، وتعليلهم يقتضى أن يكون الحكم فى الوصل فقط، ويكون الابتداء بحذف الهمزة، أما فى الابتداء [بها][٨] فلا - فيه نظر؛ لأن إطلاق الحكم لفظًا لا يقطع فيه النظر عما أدى إليه الدليل، بل يفيد[٩] بما[١٠] يمكن فيه وجود الدليل، وأما تعليلهم فى الابتداء، فقد علمت أنه لا يوجب ما قاله[١١]. والله أعلم.

وجه قصر ﴿آلآن﴾ حذف الجمع بين مدتين، والأولى أولى بالثبوت لسبقها، والثقل[١٢] حصل بالثانية.

وقال السخاوى: [أبقيت][١٣] الأولى لتحقق سببها، وهو يشعر بأن المدة الأولى للهمزة [السابقة][١٤] لا للساكن المقدر؛ فيجرى لورش فيها الأوجه الثلاث، وعلى اعتبار السكون لا يجرى إلا المد، والمد فيهما على الأصل المقدر، وسيأتى تتميم «آلآن» فى الهمزتين.

ولما فرغ من الكلام على الهمز مع حذف[١٥] المد شرع فيه مع اللين، وهو أنسب [من ترتيب الشاطبى][١٦]؛ لما فيه من ضم الأنواع بعضها إلى بعض، وأيضًا فيه ضم ما اختص

---

(١) فى م، ص، ز: ووجهه.
(٢) فى د، ص: بالمعجمة.
(٣) سقط فى م. وفى ز: أكثر.
(٤) فى م: هى.
(٥) فى م: تجمع.
(٦) فى ص: يأتى.
(٧) فى م: والوجهان.
(٨) زيادة فى د.
(٩) فى ص: يعتد.
(١٠) فى م: لما.
(١١) فى م، د: يقتضى عكس ما قاله.
(١٢) فى ز: والنقل.
(١٣) سقط فى د.
(١٤) زيادة فى ص.
(١٥) فى د، ص: حرف.
(١٦) سقط فى م، د.

به ورش، وهو أولى، فقال:

ص: وَحَرْفَى اللِّينِ قُبَيْل همزَةِ عنْهُ امدُدَنْ وَوَسِّطَنْ بكِلْمَةِ

ش: (حرفى اللين) مفعول مقدم لـ (امددن) أو (وسطن)، مقدر مثله فى الآخر، و(عنه)[1] يتعلق بأحدهما كذلك، و(قبيل)، و(بكلمة) فى محل نصب على الحال من (حرفى)، [أى][2] إذا وقع حرف اللين قبل همز متصل من كلمة واحدة، نحو: ﴿شىء﴾ و﴿سوءة﴾، فاتفق عن ورش من طريق الأزرق على مده، واختلف فى قدره: فذهب إلى إشباعه المهدوى، وذهب إلى التوسط[3] الدانى، وبه قرأ على خلف بن خاقان[4]، وأبى الفتح فارس، والوجهان فى «الهادى»، و «الكافى»، و «الشاطبية»، وذكرهما الجعبرى[5]، واختار الإشباع[6].

وجه الطول: تنزيلهما منزلة حرف المد؛ لما تقدم فى التجويد[7].

ووجه القصر عند الجماعة: اختلال[8] شرط المد بعدم الحركة المجانسة، وأيضًا إجراؤهما مجرى الصحيح [فى][9] إدغامهما فى مثلهما، فى نحو: ﴿عَصَوا وَّكَانُوا﴾ [البقرة: ٦١]، «واخشى يا هند»، [و] فى النقل إليهما نحو: ﴿ابنى ادم بالحق﴾ [المائدة: ٢٧].

ووجه التوسط: ضعف الشبه.

فإن قلت: لم أخر هذا عن قوله: (وأزرق إن بعد همز حرف مد) مع أنه من قبيل [المتصل][10]؟

قلت: لاحظ فيه [جمع][11] سائر[12] [حروف][13] المد.

ثم استثنى مواضع فقال:

ص: لا موئِلًا موءُودةً ومن يمُدّ قَصَّر سوآتِ وبعضٌ خَصَّ مَدّ

ش: (موءودة) عطف على (موئلا) حذف عاطفه، وهو معطوف على حرفى [اللين][14] و(من يمد قصر سوآت) كبرى، وكذا (بعض خص مد شىء)، [وفى البيت سناد

(١) زاد فى د، ز، م: ووسطن.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى م: للتوسط.
(٤) فى م، د: وابن خاقان.
(٥) فى م، ص، د: الحصرى.
(٦) فى م، ص، د: القصر.
(٧) فى م، ص: التجريد.
(٨) فى م: إخلال.
(٩) سقط فى م.
(١٠) سقط فى م، د.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى م، ص، د: شتات
(١٣) زيادة من ز.
(١٤) زيادة من م، ص.

التوجيه][١].

أى: أجمع رواة مد اللين على استثناء كلمتين، وهما ﴿مَوۡئِلٗا﴾ [الكهف: ٥٨]، و﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨]، أعنى الواو الأولى، فلم يزد أحد فيهما تمكينًا على ما فيها من المد، واختلفوا فى (سوآت) من ﴿سَوۡءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠]، ﴿سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ [الأعراف: ٢٦]، فذكرها[٢] مفردة [ليعم المضاف إلى المثنى والمجموع][٣] فنص على استثنائها المهدوى، وابن سفيان، وابن شريح، وأبو محمد، والجمهور، ولم يستثنها الدانى فى سائر كتبه ولا الأهوازى[٤] فى كتابه الكبير.

واعلم أنه لم يوجد أحد ممن روى إشباع اللين إلا وهو يستثنى[٥] (سوآت)؛ فعلى هذا يكون الخلاف دائرًا بين القصر والتوسط[٦]، وأيضًا كل[٧] من وسطها، ومذهبه فى الهمز المتقدم التوسط، فعلى هذا لا يكون فيها إلا أربعة أوجه: توسط الواو مع الألف للدانى، والأهوازى، وثلاثة الهمزة مع قصر الواو، وقد نظم المصنف فيها بيتًا فقال:

وسَوْآتِ قصر الواوِ، والهمزَ ثَلِّثَا ووسِّطْهما، فالكُلُّ أربعة، فَادْرِى

تنبيه:

وقع للجعبرى فى (سوآت) تركيب، فجعل فى الواو ثلاثة أوجه، وضربها فى ثلاثة الهمزة فقال: وقد ظهر لك فساد[٨] ذلك.

وجه قصر ﴿مَوۡئِلٗا﴾ [الكهف: ٥٨] و ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] عروض سكونهما؛ [لأنهما][٩] من (وأل) و(وأد)؛ ولتعادل (موئلًا) (موعدًا)، وأما (سوآت) فجمع (سوءة)، وفَعْلَةُ الاسم[١٠]، إذا جمعت بالألف والتاء[١١] فتحت عينها، كتمرة وتَمَرات[١٢]، وركعة ورَكَعَات؛ فرقًا بينه وبين الصفة: كصعبات جمع صعبة، واستثنوا من الاسم[١٣]: المضاعف[١٤]؛ كسلة وسلات؛ فسكنوه محافظة على الإدغام، وسكنوا الأجوف أيضًا[١٥] كجوْزات وبيْضات؛ لأنهم لو فتحوه للزم قلب [العين][١٦] ألفًا، وفتحته[١٧]

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م، د.
(٢) فى م: وذكرها، وفى د: وذكرهما.
(٣) سقط فى ز.
(٤) فى د: والأهوازى.
(٥) فى م، ص، ز: مستثنى.
(٦) فى م: التوسط والقصر.
(٧) فى م: فكل، وفى د: وكل.
(٨) فى ز: فساده.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م: الاسمى.
(١١) فى م: بالتاء والألف.
(١٢) فى ز: والثمرات.
(١٣) فى د: الجمع.
(١٤) فى م: المضعف.
(١٥) فى د: وأيضا.
(١٦) سقط فى ز.
(١٧) فى، ص، د، ز: فتحه.

هذيل على الأصل و[صححوه][(١)] محافظة على صيغة الجمع، كقول شاعرهم:

أَخُو بَيَضَاتٍ رائِحٌ مُتَأَوِّب ....[(٢)]

فوجه مد الواو: جريه على القاعدة باعتبار اللفظ.

ووجه قصرها: تقدير الحركة الأصلية التي ظهرت عند هذيل، وعلى التقديرين يجوز مد الواو[(٣)]؛ لأنه بمنزلة (رأى)[(٤)].

وهذه المسألة مما التزم بعضهم في كلا الحرفين أصله، وخالفه[(٥)] بعضهم لفظًا[(٦)]، ووافقه[(٧)] تقديرًا، وألغزها بعضهم[(٨)] فقال:

سَأَلْتُكُمُ يامُقْرِئى الْغَرْبِ كُلِّهِ وما مِن سُؤَالِ الحبر عن عِلْمِهِ بُدُّ
بِحَرْفَيْنِ مَدُّوا ذَا وما الْمَدُّ أَصلُهُ وذَا لَم يُمدُّوهُ ومن أَصلُهُ الْمَدُّ
وَقَدْ جُمِعَا فى كِلْمَةٍ مُسْتَبِينَةٍ عَلى بعضِكُم[(٩)] تخفَى ومِن بعضِكُم تَبْدُو

والسؤال مبنى على أصل ورش فى مد الهمزة[(١٠)]: وعلى استثناء الواو من الأول، فالحرف الذى مدوه، وما أصل ورش فيه المد ألف (سوآت)؛ لأن قبلها ساكن غير ممدود، والذى لم يمدوه وأصله المد واوها؛ لأن أصله [فى حرف اللين][(١١)] المتصل بهمزة المد.

ويقال: إنه لما نظمه ذكر أن الشاطبى بين أظهرهم فقال: ومن بعضكم تبدو، فأجابه الشاطبى فقال:

عجبتُ لِأَهلِ الْقيروان وما جدُّوا لَدى قَصْر سوْآتٍ وفى همزها مدُّوا
لِورْشٍ ومدُّ اللِّين لِلْهمز أَصْلُهُ سِوى مشرع الثُّنيا إِذَا عذُب الْورْدُ

(١) زيادة من د.

(٢) صدر بيت وعجزه:

.... رفيق بمسح المنكبين سبوح

والبيت لأحد الهذليين فى الدرر (١/ ٨٥)؛ وشرح التصريح (٢/ ٢٩٩)؛ وشرح المفصل (٥/ ٣٠)؛ وبلا نسبة فى أسرار العربية ص (٣٥٥)؛ وأوضح المسالك (٤/ ٣٠٦)؛ وخزانة الأدب (٨/ ١٠٢، ١٠٤)؛ والخصائص (٣/ ١٨٤)؛ وسر صناعة الإعراب ص (٧٧٨)؛ وشرح الأشمونى (٣/ ٦٦٨)؛ وشرح شواهد الشافية ص (١٣٢)؛ ولسان العرب (٧/ ١٢٥)؛ والمحتسب (١/ ٥٨)؛ والمنصف (١/ ٣٤٣)؛ وهمع الهوامع (١/ ٢٣).

(٣) فى د: الألف.

(٤) فى م: مودوة.

(٥) فى م: وخالفهم، وفى د: وخالف.

(٦) فى د: مذهبه لفظا.

(٧) فى م: ووافقهم.

(٨) زاد فى م: نظما، وفى د: أبو الحسن على بن عبد الغنى الحصرى.

(٩) فى د: بعضهم.

(١٠) فى م، د: الهمز.

(١١) فى ز: فى المد.

وما بعْد همز حرْفُ مدٍّ يمُدُّهُ سِوى ما سُكُونٌ قَبْلَه [ما لَهُ][1] مدُّ
وفِى همز سوْآتٍ يُمدُّ وقَبْلَهُ سُكُونٌ بلا مدٌّ فَمِنْ أَيْنَ ذَا الْمدُّ؟

هذا تقرير السؤال.

وقوله: مشرع الثنيا، أى: إلا ما استثناه؛ نحو: (موئلًا)، (والموءودة).

وقوله: (وما بعده[2]) (همز) أى: والذى وقع بعد همز - وهو حرف مد يمده سوى الذى قبله سكون، فلا مد له، أى ليس فى ذلك السكون مد، وأما إن كان حرف مد، فأصله المد.

وقوله: (وفى همز سوءآت)، يعنى: ما الجواب عن همز سوآت؛ فإن همزها قبله سكون لا مد فيه، فكان قياسه القصر.

وأجاب الشاطبى -رضى الله تعالى عنه- [فقال][3]:

يقُولُونَ عيْنُ الْجمْعِ فَرْعٌ سُكُونِها فَذُو الْقَصْر بالتَّحْريكِ الاصْلِىِّ يعْتَدُّ
وَيُوجِبُ مَدَّ الْهَمْزِ هَذَا بعَيْنِهِ لِأَنَّ الَّذِى بَعْدَ الْمُحَرَّكِ مُمْتَدُّ
ولَوْلا لُزُومُ الْواو قَلْبًا لَحُرِّكَتْ بجمع بفَعْلاتٍ فِى الاسْما لَها[4] عَقْدُ
وتَحْريكُها واليا هُذَيْلُ وإِنْ فَشَا فَلَيْس لَهُ فِيما روى قَارِئٌ عَدُّ
ولِلْحُصرى نَظْمُ[5] السُّؤال بها وكَم علَيْهِ اعْتِراضٌ حِينَ زَايلَهُ الْجِدُّ
ومن يعْنِ وجهَ اللهِ بالْعِلْمِ فَلْيُعن علَيْهِ وإِنْ عنَّى بهِ خَانَهُ الْجِدُّ

قوله: (يقولون عين الجمع) تقدم أن قياس (سوآت) أن يكون محرك الوسط، وأن[6] سكونها محافظة على ذات الحرف، فإن[7] سكونه فرع، والهمز[8] وقع بعد حرف محرك[9]، فيمد ما بعده، وتقصر الحرف؛ لأن أصله التحريك. وقوله: (مجمع)، أى: فى جمع، وأبدل منه بـ(فعلات)، وقوله: (فى الأسماء لها[10] عقد) أى: فى الأسماء للتحريك عقد[11] وثيق دون الصفات.

وقوله: (وتحريكها) مصدر مضاف لمفعوله، وفاعله (هذيل)، (والياء) أى: مع الياء، وقوله: (وكم عليه اعتراض) توجيهه[12] أن يقال: لا نسلم أن الذى قصروه أصله المد

(١) سقط فى د.
(٢) فى د، ز: وما بعده.
(٣) زيادة فى م.
(٤) فى د: له.
(٥) فى م، د: يعم.
(٦) فى ص: ولأن.
(٧) فى ز: فإذا.
(٨) فى ص، د، م: فالهمز.
(٩) فى د: متحرك.
(١٠) فى د، ز: له.
(١١) زاد فى م: ثابت.
(١٢) فى م: توجهه.

مطلقًا، بل يشترط ألا يكون أصله التحريك.

قال الجعبرى: يعنى: ولا نسلم أنهم قصروه جزمًا، يعنى: بل فيه الخلاف.

قلت: وفيه نظر؛ لأن السؤال مبنى على مذهب القاصر، وكون غيره مده(١) لا تعلق له به؛ لأن البحث مع صاحب القصر.

ثم تمم مذهب ورش مستطردًا لمذهب(٢) غيره فقال:

ص: شَىء لَهُ معْ حَمْزَةٍ وَالْبَعْضُ مَد لِحَمْزَةٍ فِى نَفْىِ لا كَلا مَرَدْ

ش: (شىء) يضاف إليه لفظة (مد) آخر المتلو، و(له) يتعلق بـ(خص) و(مع حمزة) حال من الهاء، و(البعض مد لحمزة) كبرى، و(فى نفى لا)، يتعلق بـ(مد)، و(لا) مضاف إليه، و(كلا مرد) خبر مبتدأ.

أى: وبعض القراء خص الأزرق من حرفى اللين بمد (شىء) فقط مرفوعًا أو مجرورًا[أو منصوبًا](٣)، وقصر سائر الباب، وهذا مذهب أبى الحسن طاهر بن غلبون، وصاحب «العنوان»، والطرسوسى(٤)، وابن بليمة، والخزاعى وغيرهم، ثم اختلفوا فى قدره: فابن بليمة، والخزاعى، وابن غلبون يرونه(٥) توسطًا، وبه قرأ الدانى. والطرسوسى وصاحب «العنوان» يريانه إشباعًا. وذهب أيضًا أبو الطيب بن غلبون، وصاحب «العنوان»، وابن بليمة وغيرهم إلى مده مدًّا متوسطًا كيف وقع عن حمزة، وهو ظاهر «التذكرة» لابن غلبون، [وذهب غيرهم إلى أنه السكت، وعليه حمل الدانى كلام ابن غلبون](٦)، وبه قرأ عليه.

وقد ورد عن حمزة أيضًا المد على (لا) النافية التى للتبرئة، وهى الداخلة على نكرة؛ نحو: ﴿لا ريب فيه﴾ [البقرة: ٢]، ﴿لا شية فيها﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿لا مرد له﴾ [الشورى: ٤٧]، ﴿لا خوف عليهم﴾ [البقرة: ٦٢] نص [على ذلك](٧) ابن سوار السبط من رواية خلف عن سليم عنه، وأبو الحسن بن فارس عن محمد بن سعدان عن [سليم](٨).

وقال الخزاعى: قرأت به من طريق خلف، وابن سعدان، وخلاد، وابن جبير، ورويم ابن زيد، كلهم عن حمزة.

قال المصنف: وقدره وسط لا يبلغ الإشباع، ونص عليه ابن القصاع؛ وذلك لضعف سببه عن الهمز.

---

(١) فى م، د: مد.
(٢) فى د: لمد.
(٣) سقط فى ز، ص، م.
(٤) فى د، ص: الطرطوسى.
(٥) فى ص: يرويه.
(٦) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٧) فى م، د: عليه.
(٨) سقط فى م، د.

ولما تم الكلام فى الهمز انتقل إلى الكلام على المد للساكن فقال:

ص: وأَشْبِعِ الْمَدَّ لِسَاكِنٍ لَزِم ونَحْوُ عَيْنٍ فَالثَّلاثَةُ لَهُم

ش: (وأشبع المد) فعلية [طلبية][1]، ولام (لساكن) تعليلية متعلقة [بـ(أشبع)[2]]، و(لزم) صفته، (ونحو عين) تقديره: وأما نحو عين، و(فا لثلاثة لهم) اسمية جوابية.

هذه المسألة من مسائل التجويد تبرع بها الناظم أثابه الله - تعالى - ولا بد لها من مقدمة، فأقول:

اعلم أن السكون إما لازم أو عارض، وكلاهما إما مشدد أو مخفف، فهذه أربعة أقسام: تكون تارة بعد حروف المد، وتارة بعد حرفى اللين، فأما حروف[3] المد فاللازم[4] المشدد؛ نحو: ﴿الضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و ﴿دَآبَّةٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، و﴿هذانّ﴾ [الحج: ١٩] عند من شدد، و ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤]، و ﴿أتعدانِّى﴾ [الأحقاف: ١٧]، و﴿لا تَّيمموا﴾ [البقرة: ٢٦٧]، ﴿ولا تَّعاونوا﴾ [المائدة: ٢] عند المدغم، والعارض المشدد كـ ﴿قال رَّبكم﴾ [سبأ: ٢٣] لأبى عمرو.

واللازم المخفف (لام ميم) [البقرة، آل عمران، الأعراف، الرعد، العنكبوت، لقمان، السجدة] من فواتح السور، وهو سبعة، و﴿محياى﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿اللاى﴾ [الطلاق: ٤]، لمن سكن الياء، و ﴿أأنذرتهم﴾ [البقرة: ٦]، و ﴿أأشفقتم﴾ [المجادلة: ١٣]، و﴿هؤلاء إِنْ كنتم﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿جاء امرنا﴾ [هود: ٤٠]، عند المبدل.

والعارض [المخفف][5] [غير المدغم][6] كـ﴿الرَّحْمَٰنُ﴾ [الرحمن: ١] و﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، و﴿يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤].

وأما [حرفا][7] اللين: فاللازم المشدد بعدها حرفان[8] فقط ﴿هاتين﴾ فى القصص[9] [٢٧]، و ﴿اللذينّ﴾ فى فصلت [٢٩]، كلاهما عند ابن كثير.

واللازم غير المشدد (عين) من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، و ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢] خاصة.

والعارض المشدد؛ نحو: ﴿الليل لّباسًا﴾ [النبأ: ١٠]، ﴿كيف فَّعل﴾ [الفجر: ٦]، ﴿الليل رَّأى﴾ [الأنعام: ٧٦]، ﴿بالخير لَّقضى﴾ [يونس: ١١] كله عند أبى عمرو.

---

(١) سقط فى م.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى م، د: وأما حرف.
(٤) فى ص: واللازم.
(٥) سقط فى د.
(٦) زيادة من م، د.
(٧) سقط فى د.
(٨) فى م: وحرفان.
(٩) فى م: بالقصر.

والعارض [غير][(١)] المشدد؛ نحو: ﴿ٱلَّيۡلَ﴾ [النبأ: ١٠] و ﴿ٱلۡمَوۡتِۚ﴾[(٢)] [البقرة: ١٩].

إذا علمت ذلك فاعلم أن القراء أجمعوا على المد للساكن[(٣)] اللازم - وهو ما لا يتحرك وصلًا ولا وقفًا، مشددًا أو غيره - إذا كان بعد حرف المد مدًّا مشبعًا من غير إفراط قدرًا واحدًا[(٤)]، إلا ما ذكره ابن مهران حيث قال: والقراء مختلفون فى مقداره: فالمحققون يمدون قدر أربع ألفات، ومنهم من يمد قدر ثلاث ألفات، والحادرون قدر ألفين: إحداهما الألف التى بعد المتحرك، والثانية المدة التى أدخلت بين[(٥)] الساكنين لتعدل[(٦)]. وظاهر [كلام][(٧)] «التجريد» أيضًا تفاوت المراتب كالمتصل، والمحققون على خلافه.

وجه المد اللازم: ما تقرر فى التصريف أنه لا يجمع فى الوصل بين ساكنين، فإذا أدى الكلام إليه حرك أو حذف أو زيد فى المد ليقدر متحركًا، وهذا من مواضع الزيادة، [وتحقيقه: أنها عَرَضٌ زِيدَ على الذات كالحركة؛ لأن الزيادة][(٨)] فصلت بينهما؛ لأنها مثل، والمثل لا يفصل بين مثله.

فإن قلت: فما قدره على رأى الجمهور؟

قلت: المحققون على أنه الإشباع، كما صرح به الناظم، والأكثرون على إطلاق تمكين المد فيه.

وقال بعضهم: هو دون ما مد للهمز، كما أشار إليه السخاوى بقوله:

وَالْمدُّ مِن قَبلِ الْمُسكَّنِ دُونَ ما ... قَد مدَّ لِلْهمزاتِ باستِيقَان

يعنى: دون أعلى المراتب وفوق التوسط، وبذلك يظهر أن فى قول الجعبرى: وهو يساوى أقل رُتبه - نظرًا، والرجوع للنقل أولى.

وفى جملة البيت على ما ادعاه نظر أيضًا؛ لأن الممدود للهمزة[(٩)] عنده وعند شيخه الشاطبى له مرتبتان: عليا ودنيا، لا جائز أن يكون مراده دون أدنى ما مد للهمزات[(١٠)] اتفاقًا؛ لعدم وجوده، فتعين أن يريد: دون أعلى، وهو صادق على الوسطى وفوقها، [و] لا جائز أن يحمل على الوسطى؛ لمخالفته لمذهب المحققين والأكثرين؛ وإلا لقال[(١١)] (مثل ماقد مد [للهمزات)، أى: مثل أدنى ما مد للهمزات؛ فتعين أن مراده: دون][(١٢)]

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: والميت.
(٣) فى م: الساكن.
(٤) فى م، د: قولا، وفى ص: قدرا قولا.
(٥) فى ز، ص: من.
(٦) فى ص: فيعدل.
(٧) زيادة من م.
(٨) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٩) فى م: الهمز، وفى د: للهمز.
(١٠) فى ص: للهمزة.
(١١) فى م: قيل.
(١٢) ما بين المعقوفين سقط فى د.

العليا وفوق الوسطى.

فإن قلت: هل يتفاضل بعضه على بعض؟

قلت: ذهب كثير إلى أن مد المدغم أمكن من مد المظهر من أجل الإدغام؛ لاتصال الصوت فيه وانقطاعه فى المظهر.

وهذا مذهب أبى حاتم السجستانى، وابن مجاهد، ومكى بن أبى طالب، وابن شريح، [وقال به][(١)] الدانى وَجَوَّدَهُ، وشيخه الحسن بن سليمان الأنطاكى.

وذهب بعضهم لعكس ذلك وقال: لأن المدغم يقوى بالحرف المدغم فيه؛ فكأن الحركة فى المدغم فيه حاصلة فى المدغم، فقوى بتلك[(٢)] الحركة. ذكره أبو العز، وسَوَّى الجمهور [بينهما؛ لاتحاد الموجب للمد، وهو التقاء الساكنين، وعليه جمهور][(٣)] العراقيين. قال الدانى: وهو مذهب أكثر شيوخنا، وبه قرأت على أكثر أصحابنا البغداديين والمصريين[(٤)].

ولما قال المصنف: (لساكن [لزم][(٥)]) دخل فيه حرفا اللين قبل لازم، وحكم البابين مختلف فيه على اللين بقوله: (ونحو عين فالثلاثة لهم)، يعنى: أن فى اللين قبل ساكن مخفف ثلاثة أقوال:

الأول: إجراؤها مجرى حرف المد، فيشبع مدها للساكنين، وهذا مذهب ابن مجاهد، وأبى الحسن الأنطاكى، وأبى بكر الأدفوى، واختيار أبى محمد مكى والشاطبى.

الثانى: التوسط؛ نظرًا لفتح ما قبلُ؛ ورعاية للجمع بين الساكنين، وهذا مذهب أبى الطيب ابن غلبون، وابنه طاهر، وعلى بن سليمان الأنطاكى، وصاحب «العنوان»، وابن شيطا، وأبى على صاحب «الروضة» وهما فى «جامع البيان»، و «الشاطبية»، و«التبصرة» وغيرهم، وهما مختاران لجميع القراء عند المصريين والمغاربة ومن تبعهم.

الثالث: إجراؤها[(٦)] مجرى الصحيح؛ فلا يزاد[(٧)] فى تمكينها على ما قبلها[(٨)].

وهذا مذهب ابن سوار، وسبط الخياط، والهمذانى، وهو اختيار متأخرى العراقيين قاطبة.

وأما إن كان قبل مشدد ففيها أيضًا الثلاثة على مذهب من تقدم، وممن نص على

---

(١) فى م، د: وبه قال.

(٢) فى م: بذلك.

(٣) ما بين المعقوفين سقط فى د.

(٤) فى م: والبصريين.

(٥) سقط فى م.

(٦) فى م، د: إجراؤهما.

(٧) فى ص: فلا يزداد.

(٨) فى م، د: على ما فيها.

[أن][(١)] المد فيه كالمد فى ﴿الضالين﴾ الدانى فى «الجامع»، ونص فيه أيضًا فى سورة النساء والحج [١٩] على الإشباع فى ﴿هذانِّ﴾ [طه: ٦٣] و﴿اللذانِّ﴾ [النساء: ١٧] والتمكين فيهما، وهو صريح فى التوسط، ولم يذكر [سائر][(٢)] المؤلفين فيهما إشباعًا ولا توسطًا؛ فلذلك كان القصر فيه[(٣)] مذهب الجمهور، وإلى القسم أشار بـ(نحو) فى قوله: (ونَحْوُ عَيْنٍ)؛ لأن (عين)[(٤)] لا مثل لها فى اللازم قبل مخفف، فلزم أن يكون هو اللازم قبل مشدد.

ولما فرغ من اللازم فى القسمين شرع فى العارض، وهو قسمان: إما ساكن للإدغام، وتقدم فى بابه، وإما للوقف[(٥)]، وإليه أشار بقوله:

ص: كَساكِنِ الْوقْفِ وفى اللّين يَقِلّ طُولٌ وأَقْوى السَّبَبَيْن يَستَقِلّ

ش: الكاف لإفادة الحكم، و(فى اللين) متعلق بـ(يقل)، ومحله نصب على الحال من (طول) فاعل (يقل)، (وأقوى السببين يستقل بالاعتبار) كبرى.

أى[(٦)]: يجوز فى حرف المد وحرف اللين إذا سكن ما بعدهما[(٧)] للوقف الثلاثةُ المتقدمة، وسواء كان سكونًا مجردًا أم مع إشمام، واحترز بـ(ساكن الوقف) عن رومه؛ إذ لا سكون فيه.

أما حرف المد:

فالأول: فيه الإشباع كاللازم؛ لاجتماع الساكنين؛ اعتدادًا بالعارض.

قال الدانى: وهو مذهب القدماء من مشيخة[(٨)] المصريين.

قال: وبذلك كنت أقف على الخاقانى، وهو اختيار الشاطبى لجميع القراء، وأحد الوجهين فى «الكافى»، واختاره بعضهم لأصحاب التحقيق: كحمزة، وورش، والأخفش عن ابن ذكوان من طريق[(٩)] العراقيين، ومن نحا [نحوهم][(١٠)] من أصحاب عاصم وغيره.

الثانى: التوسط، ووجهه تعدية الحكم الأول، لكن مع [حطه][(١١)] عن الأصل، أو لمراعاة[(١٢)] الساكنين، وملاحظة كونه عارضًا، وهو مذهب ابن مجاهد، وأصحابه،

---

(١) سقط فى م، د.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى د: فيهما.
(٤) فى م: العين.
(٥) فى م: فى الوقف.
(٦) فى م: أن.
(٧) فى م: ما عداهما.
(٨) فى م: شيوخه.
(٩) فى د: طرق.
(١٠) سقط فى م.
(١١) بياض فى م.
(١٢) فى د: ولمراعاة، وص: أو مراعاة.

والخاقانى[(١)] وغيرهم.

وأما من لم ير الإشارة له، فيحتمل أن يلحقه باللازم؛ لجريه مجراه لفظًا، ويحتمل أن يفرق بينهما من جهة أن هذا جائز وذلك واجب، فإن ألحقه به - وكان ممن يرى التفاوت [فى اللازم، كابن مهران وصاحب «التجريد» - أخذ له فيه بمرتبتيه فى اللازم، وهى الدنيا، قولًا واحدًا، وإن كان ممن لا يرى التفاوت][(٢)] فيه، كالهذلى، أخذ له بالعليا؛ إذ لا فرق بينه وبين غيره فى ذلك؛ ولهذا نص الهذلى فى الإدغام على المد فقط. والاختيارُ الأولُ تمسكًا بما عليه الجمهور، وطردًا للقياس.

تنبيه:

قال الجعبرى فى شرحه لقول الشاطبى: «وعن كُلِّهم بِالمَدِّ ما قبلَ سَاكِنٍ»: وحيث اقتصر على تخصيص سكون الوقف اندرج فى الأول، يعنى: وعن كلهم، نحو: ﴿الأبرار رَّبنا﴾ [آل عمران: ١٩٣، ١٩٤]، و ﴿لا تَّعاونوا﴾ [المائدة: ٢] مدغَمَيْن، و﴿محيايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] ﴿اللائْ﴾ مسكنَيْن، وتعين مدها وجهًا[(٣)] واحدًا عنده.

ثم قال: وقد نقل صاحب «غاية الاختصار» فى الأول الأوجه الثلاثة.

قلت: أما الثلاثة الأخيرة فواجبة المد؛ للزوم السكون كما تقدم، وأما الأول فلم يندرج أصلًا لما تقدم آنفًا، والنقل فى الأربع كما ذكر.

فإن قلت: يرد على المصنف: (ميم الله) بآل عمران [١، ٢] للجماعة، و(ميم أحسب[(٤)]) بالعنكبوت [١، ٢] لورش؛ لأنها[(٥)] لا جائز أن تدخل فى الأول[(٦)] لتحركها وصلًا، فيتعين دخولها فى الثانى، فيدخل[(٧)] فى عموم الثلاثة، وليس فيها إلا وجهان: المد والقصر.

قلت: القصر ممنوع لثبوت واسطة، وهو ما تغير فيه سبب المد، والدليل على عدم دخولها فى الثانى: أن سكونها لم يكن للوقف، بل هو أصلى فيها، بدليل استقراء مواقعها، ثم عرض تحريكها هذا؛ فيدخل[(٨)] فى قوله: (والمَدُّ أَوْلَى إِنْ تغيَّر السَّبَبْ) وسيأتى.

وأما حرفا اللين الساكن ما بعدها للوقف، ولا يكون إلا محققًا؛ نحو: ﴿الليل﴾[(٩)] و﴿الموت﴾، سواء كان [الساكن][(١٠)] أيضًا مجردًا أم مع إشمام، ففيه أيضًا الثلاثة، حكاها

---

(١) فى د: الجاجانى.
(٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٣) فى م: قولا.
(٤) فى م: وميم الم.
(٥) فى م: لأنه.
(٦) فى د: أولى.
(٧) فى م، ص: فتدخل.
(٨) فى م: فتدخل.
(٩) فى م: أولئك.
(١٠) زيادة من د.

الشاطبى وغيره، إلا أن ورشًا يمتنع(١) له القصر فى المهموز، كما سيأتى.

أما الإشباع: فهو [مذهب أبى](٢) الحسن على بن بشر، وبعض من يأخذ بالتحقيق وإشباع التمطيط من المصريين وأضرابهم(٣).

وأما التوسط: فمذهب أكثر المحققين، واختيار الدانى، وبه كان يقول(٤) الشاطبى، كما نص عليه ابن القصاع عن الكمال الضرير.

قال الدانى: وبه قرأت.

وأما القصر: فمذهب الحذاق كأبى بكر الشذائى، والحسن بن داود النقار - بنون وقاف آخره راء مهملة- وابن شيطا، والسبط، وأبى(٥) على المالكى، وابن شريح، وغيرهم، وحكى أكثرهم الإجماع عليه.

وقال النحويون كافة: والتحقيق أن الثلاثة لا تجوز هنا إلا لمن أشبعوا حروف المد فى هذا الباب، وأما القاصرون فالقصر لهم هنا أولى، والذين وسطوا لا يجوز لهم هنا إلا التوسط والقصر، سواء اعتد بالعارض أم لم يعتد، ولا يجوز الإشباع؛ فلذلك كان الأخذ به فى هذا النوع قليلًا، وهو معنى قوله: (وَفِى اللِّين يَقِل طُولٌ).

وأما العارض المشدد فتقدم فى الإدغام حكمه.

وجه الثلاثة: الحمل على حروف المد؛ لما ثبت لهما أولًا من المشابهة.

قوله: (وأَقْوَى السَّببين يَسْتَقِلُّ) هذا يتوقف على مقدمة تتعلق بقواعد مهمة تنفع فى هذا الباب، ويتوقف عليها بقيته، وهى أن شرط المد - [وهو حرفه](٦) - قد يكون لازمًا، إما بأن يكون موجودًا فى كل حال؛ كـ ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ﴾، و ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، أو موجودًا على الأصل؛ نحو: ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٧٥]، و ﴿بَعْضُهُمْ إِلى﴾ [البقرة: ٧٦]؛ فإن أصلهما الإشباع والصلة.

[و] قد يكون عارضًا، فيأتى فى بعض الأحوال؛ نحو: ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧]، فى الوقف، أو يجىء على غير الأصل؛ نحو: ﴿ءآمنتم﴾ [الأعراف: ١٢٣] عند من فصل، ونحو: [﴿ءألد﴾](٧)، و ﴿ءأمنتم من﴾ [الملك: ١٦] و ﴿من السماء يِلَى﴾ [السجدة: ٥] عند مبدل الثانية.

[و]قد يكون ثابتًا، فلا يتغير عن حالة السكون، وقد يكون متغيرًا، نحو: ﴿يضى﴾

(١) فى ز: يمنع.
(٢) فى م: على مذهب.
(٣) فى م، ص: وأحزابهم.
(٤) فى د: يقرئ.
(٥) فى م: وابن.
(٦) سقط فى ز.
(٧) فى م: إله. وسقط فى ص.

[النور: ٣٥]، و ﴿وسوا﴾ [آل عمران: ١١٣] فى وقف حمزة، وقد يكون قويًّا فيكون[(١)] حركة ما قبله من جنسه، وقد يكون ضعيفًا فتخالفه حركته، وكذلك[(٢)] سبب المد[(٣)].

وقد يكون لازمًا [نحو: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]، و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾][(٤)] [البقرة: ٤٠] أو عارضا[(٥)]؛ نحو: ﴿والنجوم مّسخرات﴾ [الأعراف: ٥٤] بالإدغام أو الوقف[(٦)]، وقد يكون مغيرًا؛ نحو: ﴿الم الله﴾ [آل عمران: ١، ٢] حالة الوصل، و ﴿هؤلاء إن كنتم﴾ [البقرة: ٣١] حالة الوصل للبزى، وقالون، وأبى عمرو، وحالة الوقف لحمزة.

وقد يكون قويًّا أو ضعيفًا، وكل منهما يتفاوت، فأقواه ماكان لفظيًّا، وأقوى اللفظى ما كان ساكنًا لازمًا[(٧)]، ثم متصلًا[(٨)]، ثم منفصلًا، ويتلوه المتقدم، وهو أضعفها[(٩)]، وإنما كان اللفظى أقوى من المعنوى؛ لإجماعهم عليه، وكان الساكن أقوى من الهمز؛ لأن المد فيه يقوم مقام الحركة، فلا يتمكن من النطق بالساكن إلا بالمد، [بخلاف العارض فإنه يجوز جمع الساكنين وقفًا][(١٠)].

ولذلك اتفق الجمهور [على قدره؛ فكان أقوى من المتصل لذلك، وكان المتصل أقوى من المنفصل والعارض؛ لإجماعهم][(١١)] على مده، وإن اختلفوا فى قدره؛ [لاختلافهم فى مد المنفصل][(١٢)] [فيهما، وكان العارض أقوى من المنفصل لمد كثير ممن قصر المنفصل له][(١٣)]، وكان المنفصل أقوى مما تقدم فيه الهمز؛ لإجماع من اختلف فى المد بعد الهمز على مد المنفصل.

فمتى اجتمع الشرط والسبب مع اللزوم والقوة وجب المد إجماعًا، ومتى تخلف أحدهما أو اجتمعا ضعيفين، أو غير الشرط، أو عرض، ولم يَقْوَ السبب امتنع المد إجماعًا، ومتى ضعف أحدهما أو عرض السبب أو غُيِّرَ جاز[(١٤)] المد وعدمه، على خلاف بينهم يأتى مفصلًا، ومتى اجتمع سببان عمل بأقواهما، وألغى أضعفهما إجماعًا.

---

(١) فى م، د: فتكرر.
(٢) فى م: وذلك.
(٣) فى م: للمد.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى ص، د، ز: وعارضا.
(٦) زاد فى م: وإيتمن، حالة الابتداء.
(٧) فى م: لازما ساكنا.
(٨) فى ص: ثم عارضا.
(٩) فى م: وأقوى الساكن: ما كان لازما، وأضعفه: ما كان عارضا، وقد يتفاضل عند بعضهم لزوما وعروضا، فأقواها ما كان مدغما كما تقدم، ويتلو الساكن العارض: الهمز المنفصل ويتلوه المتقدم وهو أضعفها.
(١٠) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١١) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١٢) فى ز: واختلافهم.
(١٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١٤) فى م: أو جاز غير.

ويتخرج على هذه القواعد ست مسائل:

الأولى: لا يجوز مد ﴿خَلَوْا إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] لضعف الشرط؛ لعدم[1] المجانسة والسبب بالانفصال، ويجوز مد نحو: ﴿شَىْءٌ﴾، و ﴿سوءة﴾ [المائدة: ٣١] لورش؛ لقوة السبب بالاتصال، [كما يجوز مد ﴿عين﴾ [الكهف: ٨٦]، و﴿هذين﴾ فى الحالين ونحو: ﴿الليل﴾ [البقرة: ١٦٤]، و ﴿الموت﴾ [البقرة: ١٩] وقفًا؛ لقوة السبب بالسكون[2]][3].

الثانية: لا يجوز المد فى وقف حمزة وهشام على نحو: ﴿وتذوقوا السوء﴾ [النحل: ٩٤]، و ﴿حتى تفىء﴾ [الحجرات: ٩] حالة النقل، وإن وقف بالسكون؛ لتغير حرف المد بنقل الحركة إليه، ولايقال: [إنه حينئذ][4] حرف مد قبل همز مغير؛ لأن الهمز لما زال حرك حرف المد ثم سكن للوقف. وأما قول السخاوى: ولا يسقط حينئذ المد؛ لأن الياء وإن زال سكونها فقد عاد إليها - فإن[5] أراد المد الفرعى ففيه نظر؛ إذ لاخلاف فى إسقاطه، أو الطبيعى[6] فمسلم؛ لأنه[7] يصير مثل «هى» فى الوقف.

الثالثة: لا يجوز لورش مد ﴿ءألد﴾[8] [هود: ٧٢]، و ﴿أولياء أولئك﴾ [الأحقاف: ٣٢] ونحوهما حالة الإبدال، كما يجوز فى نحو: ﴿آمنوا﴾ [البقرة: ٩]، و ﴿أوتوا﴾ [البقرة: ٢٥]؛ لعروض حرف المد بالإبدال، وضعف السبب بتقدمه.

واختلف فى نحو: ﴿وآمنتم﴾ [الأعراف: ١٢٣]، و ﴿أئنا﴾، و ﴿أأنزل﴾ [ص: ٨] عند من أدخل بين الهمزتين ألفًا، من حيث إن الألف منها معجمة جيء بها؛ للفصل بينهما لثقل اجتماعهما، فاعتد بعضهم بها لقوة سببية الهمز، ووقوعه بعد حرف مد من كلمة ﴿مُضَآرٍّ﴾ [النساء: ١٢] من باب المتصل، وإن كانت عارضة، كما اعتد بها من أبدل، ومد لسببية السكون، وهذا مذهب جماعة، منهم ابن شريح، قال [المصنف][9]: وهو ظاهر «التيسير»، حيث قال فى ﴿ها أنتم﴾ [النساء: ١٠٩]: ومن جعلها - يعنى الهاء - مبدلة، وكان ممن يفصل بالألف، زاد فى التمكين، سواء حقق أم سهل. وصرح به فى «الجامع» كما سيأتى فى الهمز المفرد.

وقال الأستاذ المحقق عبد الواحد [فى قوله][10] فى «التيسير»: [وقالون وهشام

---

(١) فى د: بعدم.
(٢) فى م: وهو السكون.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٤) فى م: حينئذ أنه.
(٥) فى م: وإن.
(٦) فى م: الأصلى.
(٧) فى م: فإنه.
(٨) فى م: أإله.
(٩) زيادة من م، د.
(١٠) سقط فى م.

يدخلانها بين الهمزتين][١] -يعنى الألف-: فعلى هذا يلزم المد بين المخففة والملينة، إلا أن مد هشام [أطول][٢]، ومد السوسى أقصر، ومد قالون والدورى أوسط، وكله من قبيل المتصل. قال المصنف: وإنما جعل[٣] مد السوسى أقصر؛ لأنه يذهب إلى [أن][٤] مراتب المتصل خمس، والدنيا منها لقاصر المنفصل، وبزيادة المد قرأت من طريق «الكافى» [فى][٥] ذلك كله. انتهى.

وذهب الجمهور إلى عدم الاعتداد بهذه الألف؛ لعروضها وضعف سببية الهمز، وهو مذهب العراقيين كافة وجمهور المصريين، والشاميين، والمغاربة، وعامة أهل الأداء، وحكى ابن مهران الإجماع على ذلك، أى على [أنه][٦] قدر ألف خاصة، وهو الظاهر من جهة النظر؛ لأن المد إنما جىء به زيادة على حرف المد الثابت[٧]؛ بيانًا وخوفًا من سقوطه لخفائه، وإنما جىء بهذه الألف زيادة بينهما للفصل؛ واستعانة على النطق بالثانية، فزيادتها [هنا][٨] كزيادة المد على حرف المد [ثَمَّ][٩] فلا يحتاج لزيادة أخرى.

الرابعة: يجوز المد وعدمه لعروض السبب، ويقوى بحسب قوته، ويضعف بحسب ضعفه، فمد ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] و ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] وقفًا عند من اعتد بسكونه أقوى منه فى نحو: ﴿ائذن لى﴾ [التوبة: ٤٩] ابتداءً عند من اعتد بهمزه؛ لضعف [سببية الهمز المتقدم][١٠] عن سكون الوقف، ولذلك[١١] كان الأصح إجراء الثلاثة فى الأول، لا الثانى كما تقدم [ومن ثم جرت الثلاثة لورش ولغيره فى الوقف على ﴿إيت بقرآن غير هذا أو بدله﴾ بـ«يونس» [١٥]؛ لقوة سبب السكون على سبب الهمز المتقدم][١٢].

المسألة الخامسة: فى العمل بأقوى السببين، وهى مسألة المصنف، وفيها فروع خمسة:

الأول: إذا قرئ لحمزة؛ نحو: ﴿لا إله إلا الله﴾ [الصافات: ٣٥]، و ﴿لا إكراه فى الدين﴾ [البقرة: ٢٥٦]، و ﴿لا إثم عليه﴾ [البقرة: ١٧٣] على مذهب من روى مد المبالغة عنه، فاللفظ أقوى فيمد مدًّا مشبعًا على أصله فى المد لأجل الهمزة، ويلغى

---

(١) فى د، ص: وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها.
(٢) سقط فى ز، ص، م.
(٣) فى م: كان.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى م.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى ص: النائب.
(٨) فى م: هناك. وسقط فى د.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م: سبب تقدم الهمز.
(١١) فى ز: وكذلك.
(١٢) زيادة من د.

المعنوى.

الثانى: إذا [وقف][١] على نحو: ﴿يشاء﴾ [البقرة: ٩٠]، و ﴿تفىء﴾ [الحجرات: ٩]، و ﴿السوء﴾ [النساء: ١٧] بالسكون[٢]، لم يجز عند من همز قصره إجماعًا، ولا توسطه لمن مذهبه الإشباع أصلًا، ويجوز إشباعه وقفاً لأصحاب التوسط، ومن الإعمال للسبب الأصلى دون العارض.

فلو وقف على ﴿السماء﴾ [البقرة: ١٩] مثلًا بالسكون لأبى عمرو، فإن لم يعتد كان مثله حالة الوصل، ويكون كمن وقف له على ﴿الكتاب﴾ [البقرة: ٢]، و ﴿الحساب﴾ [البقرة: ٢٠٢] بالقصر حالة السكون.

وإن اعتد بالعارض زيد فى ذلك إلى الإشباع، ويكون كالوقف بزيادة المد على «الكتاب» و «الحساب».

ولو وقف عليه لورش - مثلًا - فإن الإشباع فقط لا أقل؛ لأن سبب المد لم يتغير، ولم يعرض حالة الوقف، ولو وقف له على ﴿شىء﴾ مثلًا امتنع القصر [لذلك][٣] وجاز لغيره كما تقدم.

الثالث: إذا وقف لورش على [نحو][٤] ﴿مستهزئون﴾ [البقرة: ١٤]، و ﴿متكئين﴾ [الكهف: ٣١]، و ﴿مآب﴾ [الرعد:٢٩]، فمن روى عنه المد وصلًا وقف كذلك، سواء[٥] اعتد [بالعارض أم لا، ومن روى التوسط وصلًا، وقف به إن لم يعتد][٦]، وبالآخرين إن اعتد.

الرابع: إذا قرئ له ﴿رأى أيديهم﴾ [هود: ٧٠]، و ﴿جاءوا أباهم﴾ [يوسف: ١٦]، و﴿السوأى أن كذبوا﴾ [الروم: ١٠] وصلًا مد وجهًا واحدًا مشبعًا عملًا بأقوى السببين، فإن وقف على ﴿رأى﴾ [هود: ٧٠]، و ﴿جاءوا﴾ [يوسف: ١٦]، و ﴿السوأى﴾ [الروم: ١٠] جازت الثلاثة [أوجه][٧]؛ لعدم العارض، وكذلك[٨] لا يجوز نحو ﴿برآء﴾ [الممتحنة: ٤]، و ﴿آمّين﴾ [المائدة: ٢] إلا الإشباع فى الحالتين؛ تغليبًا للأقوى.

الخامس: إذا وقف على المشدد بالسكون؛ نحو: ﴿صوافّ﴾ [الحج: ٣٦]، و﴿تبشرونّ﴾ [الحجر: ٥٤]، و ﴿اللذانّ﴾ [النساء: ١٦]، و ﴿اللذينّ﴾ [فصلت: ٢٩]،

---

(١) سقط فى د.
(٢) زاد فى د: عنه بالعارض.
(٣) سقط فى م.
(٤) سقط فى ص.
(٥) فى د: نحو.
(٦) فى م، ص: بالعارض، وبالمد إن اعتد به، ومن روى القصر وقف به.
(٧) زيادة من م.
(٨) فى د: ولذلك.

و ﴿هاتينِّ﴾ [القصص: ٢٧] عند مشددِ النونِ فمقتضى إطلاقهم لا فرق فى قدر المد وصلًا ووقفًا.

قال [الناظم][(١)]: ولو قيل بزيادته وقفًا لما بعد، فقد قال كثير بزيادة ما شدد على غيره؛ فهذا[(٢)] أولى لاجتماع ثلاث سواكن.

قلت: وفيه نظر؛ لأن العلة هناك اتصال الصوت، وهو حاصل هنا وصلًا ووقفًا، وليست علة المد فى اجتماع الساكنين كونهما ساكنين، بل مجرد اجتماع، وزاد المدغم[(٣)] على غيره بالاتصال. والله أعلم.

ص: والْمدُّ أَوْلَى إِنْ تَغَيَّرَ السَّبَبْ ... وبَقِي الأَثَرُ أَو فَاقْصُر أَحبّ

ش: (المد أولى) اسمية، إما جواب (إن) أو دليله على الخلاف، و(تغير السبب) فعلية شرطية، (وبقى الأثر) عطف عليها، و(فاقصر) جواب شرط معطوف على الشرط الأول، تقديره: أو إن لم يتغير فاقصر، فهو أحب، ف(أحب) خبر مبتدأ محذوف.

وهذه المسألة السادسة من فروع[(٤)] القواعد، قيل: أى يجوز المد والقصر إذا غير سبب المد عن صفته التى من أجلها كان المد، سواء كان السبب همزًا أم سكونًا، وسواء كان تغير[(٥)] الهمز بين[(٦)] بين؛ نحو: ﴿هؤلاء إن﴾ [البقرة: ٣١] لقالون والبزى، و ﴿جاءهم﴾ [البقرة: ٨٩]، و ﴿إسرائيل﴾ [البقرة: ٤٠] لحمزة، و ﴿هأنتم﴾ [آل عمران: ١١٦] لأبى عمرو وقالون، أم بدل؛ نحو: ﴿آباوكم وأبناوكم﴾ [النساء: ١١] فى وقف حمزة بالرسم، أو [حذف][(٧)] نحو: ﴿جا أجلهم﴾ [الأعراف: ٣٤] لأبى عمرو ومن معه، أو نقل؛ نحو: ﴿آلَان﴾ موضعى يونس [٥١، ٩١].

جاز المد؛ لعدم الاعتداد بالعارض واستصحاب حاله فيما كان أولًا، وتنزيل السبب المتغير كالثابت، والمعدوم كالملفوظ، واختاره الدانى، وابن شريح، والقلانسى، والشاطبى، والجعبرى وغيرهم؛ لأن الاعتداد بالأصل أقوى وأقيس. و[جاز]القصر اعتدادًا بالعارض، وقال به جماعة كثيرة.

والمذهبان قويان مشهوران نصًا وأداءً، والأرجح عند المصنف التفصيل بين ما ذهب أثره - كالتغير بحذف - فالقصر، وما بقى أثر يدل عليه، فالمد؛ ترجيحًا للموجود على

---

(١) سقط فى م.

(٢) فى د، ص: وزادوا مد لام من «الم» على مد ميم للتشديد.

(٣) فى د: المد.

(٤) فى م: فرع.

(٥) فى د: لتغير الهمزتين.

(٦) فى م، ص: الهمزتين.

(٧) سقط فى ص.

المعدوم.

وأيضًا فقد حكى الداجونى عن ابن جبير عن أصحابه عن نافع فى الهمزتين المتفقتين أنهم يهمزون، ولا يطولون ﴿السماء﴾ [البقرة: ١٩] ولا يهمزونها، وهو نص فى المسألة.

ومما يرجح المد ترجيحه على القصر لأبى جعفر فى ﴿إسراييل﴾ [البقرة: ٤٠]، ومنع المد فى ﴿شركاى﴾ [النحل: ٢٧] ونحوه فى رواية من[1] حذف الهمزة، وقد يعارض [استصحاب][2] الأصل مانع آخر فيترجح الاعتداد [بالعارض][3] أو يمتنع البتة.

ولذلك[4] استثنى جماعة من لم يعتد بالعارض للأزرق ﴿آلآن﴾ موضعى يونس [٥١، ٩١] لعارض عليه التخفيف بالنقل.

ولذلك خص نافع نقلها من أجل توالى الهمزات فأشبهت اللازم.

وقيل: لثقل الجمع بين المدين، فلم يعتد بالثانية؛ لحصول الثقل [بها][5].

واستثنى جمهورهم ﴿عادا الأولى﴾ [النجم: ٥٠]؛ لغلبة التغيير وتنزيله بالإدغام منزلة اللازم، وأجمعوا على استثناء ﴿يواخذ﴾ [النحل: ٦١]؛ للزوم البدل؛ ولذلك لم يجز فى الابتداء بنحو: ﴿الايمان﴾، ﴿لُولى﴾ سوى القصر؛ لغلبة الاعتداد بالعارض كما تقدم.

واعلم أنه لايجوز بهذه[6] القاعدة إلا المد؛ اعتدادًا بالأصل، أو القصر؛ اعتدادًا بالعارض، ولا يجوز التوسط إلا برواية، ولم توجد[7].

تفريع: يتفرع على القاعدة المذكورة فى البيت عشرة[8] فروع:

الأول: إذا قرئ، [نحو][9] ﴿هؤلا إن كنتم﴾ [البقرة: ٣١] بالإسقاط أو فرعنا على قصر المنفصل، فإن قدر حذف الأولى - كالجمهور - فالقصر فى (ها)؛ لانفصاله مع وجهى المد، والقصر فى (أولا)؛ بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمه، أو على مده تعين مد (أولا) مع مد (ها)؛ لأن (أولا): إما أن يقدر منفصلًا فيمد، [أو يقصر][10] مع (ها)، أو متصلًا، وهو مذهب الدانى، فيمد مع قصر (ها)، فحينئذ لا وجه لمد (ها) المتفق على انفصاله، وقصر أولًا المختلف فى انفصاله، فجميع[11] ما فيها ثلاثة أوجه.

الثانى: إذا قرئ فى هذا ونحوه بتسهيل الأولى لقالون ومن معه، فالأربعة المذكورة

---

(١) فى ز: فى.
(٢) سقط فى م.
(٣) سقط فى ص.
(٤) فى ز: كذلك.
(٥) زيادة من م.
(٦) فى م: لهذه.
(٧) فى ص، د، ز: ولم يوجد.
(٨) فى م: عشر.
(٩) سقط فى م.
(١٠) سقط فى ز.
(١١) فى م: فحاصل.

جائزة؛ بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه فى (أولا) سواء مد الأولى أم قصر، إلا أن (مدها)[١] مع قصر (أولا) ضعيف؛ لأن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من الانفصال؛ لإجماع من قصر المنفصل على جواز مد المتصل المغير دون العكس. والله أعلم.

الثالث: إذا قرئ ﴿هانتم هؤلاء﴾ [محمد: ٣٨] لأبى عمرو، وقالون، [وقد][٢] زاد (ها) للتنبيه، فإن فرعنا على مد المنفصل ففى (ها أنتم) وجهان لتغير السبب، أو على قصره تعين قصرهما[٣]، ولا وجه لقصر (هؤلاء) مع مد (ها[أنتم][٤]) فلا يجوز.

الرابع: إذا قرئ لحمزة، وهشام نحو: ﴿هم السفهاء﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿من السماء﴾ [البقرة: ١٩] وقفًا بالروم، جاز المد والقصر على القاعدة، وإن قرئ بالبدل وقدر حذف المبدل فالمد على المرجوح عند المصنف، والقصر على الراجح من أجل الحذف.

وتظهر فائدة الخلاف فى نحو: ﴿هؤلاء﴾ [آل عمران: ١١٩] إذا وقف بالروم لحمزة، وسهلت الأولى، جاز فى الألفين المد والقصر معًا؛ لتغير الهمزتين بعد حرفى[٥] المد.

ولا يجوز مد أحدهما دون الآخر للتركيب، وإن وقف بالبدل - وقدر حذف المبدل أيضًا - جاز فى ألف (ها) الوجهان مع قصر (أولا) على الأرجح[٦]؛ لبقاء أثر التغير فى الأولى وذهابه فى الثانية، وجاز مدهما[٧] وقصرهما كما جاز فى وجه الروم[٨] على وجه التفرقة بين ما بقى أثره وذهب. والله أعلم.

الخامس: إذا وقف على ﴿زكريا﴾ [آل عمران: ٣٧] لهشام بالتخفيف[٩]؛ جاز له[١٠] البدل والقصر[١١]، ويجب لحمزة القصر؛ للزوم التخفيف كـ﴿بَرِى﴾ لورش.

السادس: لا يمنع لعموم القاعدة المذكورة إجراء المد والقصر لورش فى حرف المد المتأخر، بل القصر ظاهر عبارة صاحب «العنوان» و «الكامل» و«التلخيص» و «الوجيز»، وكذلك[١٢] لم يستثن أحدهم ما أجمع على استثنائه، نحو ﴿يواخذ﴾ [النحل: ٦١]، ولا ما اختلف فيه من ﴿آلآن﴾ [يونس: ٥١، ٩١]، و ﴿عادًا الأولى﴾ [النجم: ٥٠]، ولا مثلوا بشىء منه، ولم ينصوا إلا على الهمز المحقق، وهو صريح فى الاعتداد بالعارض، ووجهه قوى، وهو ضعف[١٣] سبب المد بالتقدم وبالتغير.

(١) فى ز: أمرها.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: قصرها.
(٤) سقط فى ز.
(٥) فى د: حرف.
(٦) فى م: الراجح.
(٧) زاد فى م: معا.
(٨) فى د: اللزوم.
(٩) فى د: فى وجه التخفيف.
(١٠) فى د، ص: حالة.
(١١) فى د، ص: المد والقصر.
(١٢) فى م: لذلك، وفى د، ص: ولذلك.
(١٣) فى ز: ضعيف.

وفائدة الخلاف تظهر فى نحو: ﴿آمنا بالله وباليوم الآخر﴾ [البقرة: ٨] هل يمدان معًا ويوسطان، أو يثلث الأول مع قصر الآخر؟ لكن العمل على عدم الاعتداد بالعارض فى الباب كله، إلا ما استثنى من ذلك فيما تقدم، قال المصنف: وبه قرأت، مع أنى لا أمنع الاعتداد بالعارض خصوصًا من طريق من ذكرت.

السابع: ﴿آلَان﴾ موضعى يونس [٥١، ٩١]، يجوز لنافع وأبى جعفر فى همزة الوصل إذا أبدلت ونقلت حركة الهمزة الثانية إلى اللام - القصر والمد؛ بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمه، فإن وقف عليها جاز لهما فى الألف التى [قبل النون][١] ثلاثة: الوقف مع كل منهما، وهذه الستة لحمزة فى وقفه بالنقل.

وأما ورش من طريق الأزرق فله حكم آخر، وذلك أنه اختلف عنه فى إبدال همزة الوصل التى نشأت عنها الألف الأولى وفى تسهيلها، وهل إبدالها لازم أو جائز؟ وسيأتى (فى الهمزتين من كلمة)، فعلى اللزوم حكمها حكم ﴿آمن﴾ [البقرة: ١٣] ففيها الثلاثة، وعلى الجواز حكم[٢] ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢]، فإن اعتد بالعارض قصر مثل: و ﴿ألد﴾ [هود: ٧٢]، وإلا مد ك ﴿آأنذرتهم﴾ [البقرة: ٦]، ولا يكون على هذا التقدير ك ﴿آمن﴾ [البقرة: ١٣]؛ فلا يجرى التوسط.

وتظهر فائدة هذين التقديرين فى الألف الأخرى، فعلى مد الأولى يجوز فى الثانية ثلاثة: المد على تقدير عدم الاعتداد بعارض النقل قبل الثانية، سواء قلنا باللزوم بدل الأولى أم جوازه[٣]، وهذا فى «تبصرة» مكى، و«الشاطبية»، والتوسط على التقدير بين المذكورين، وهو «التيسير»، و «الشاطبية»، والعقد على الاعتداد[٤] بعارض النقل ولازم بدل الأولى [لا][٥] على عدم الاعتداد؛ لتصادم المذهبين، وهذا الوجه فى «الكفاية»[٦]، [و«الهادى»][٧]، و «الشاطبية».

وعلى توسط الأولى [على تقدير لزوم البدل][٨] يجوز فى الثانية وجهان: التوسط على [تقدير][٩] عدم الاعتداد بعارض النقل، وهو طريق خلف بن خاقان فى «التيسير»، وبينهم من «الشاطبية»، والقصر على [عدم][١٠] الاعتداد بالعارض[١١]، وعليهما توسط الأولى،

---

(١) فى د: بعد اللام.
(٢) فى د: حكمها حكم.
(٣) زاد فى د: إن لم يعتد بالعارض.
(٤) فى م: على عدم الاعتداد.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى د: الكافى.
(٧) سقط فى د.
(٨) زيادة من د، ص.
(٩) زيادة من د.
(١٠) سقط فى د. وفى ص: على تقدير.
(١١) فى د: بالعارض فيها.

على تقدير لزوم البدل، ويمتنع المد للتركيب.

وعلى قصر الأولى يجب قصر الثانية؛ لأن قصر الأولى إما أن يكون على لزوم البدل؛ فيكون على مذهب من لم ير المد بعد الهمز[١]، كطاهر بن غلبون، فوجوبه[٢] فى الثانية أولى؛ لتحقيق[٣] الهمزة الأولى[٤] وتغير الثانية، وإما على جواز البدل والاعتداد بالعارض، ففى الثانية أولى، فهذا تحرير هذه المسألة بجميع أوجهها وطرقها، ونظم المصنف هذه الستة الممنوع غيرها فقال:

لِلَازْرَقِ فى آلْآنَ سِتَّةُ أَوْجُه ... عَلَى وجْهِ إِبْدالٍ لَدى وصْلِه تَجْرى
فَمُدَّ وثَلِّثْ ثانِيًا ثُمَّ وَسِّطَنْ ... بهِ وَبقَصْرٍ ثُمَّ بالْقَصْر مَعْ قَصْرِى

وقوله: (لدى وصله) إشارة إلى مخالفة الوقف [له،][٥] فإن الثلاثة الممنوعة جائزة لكل من نقل حالة الوقف كما تقدم.

وقوله: (على وجه إبدال) قيد للستة؛ لأن التسهيل ليس فيه[٦] إلا ثلاثة: فى الثانية المد، وهو ظاهر كلام «الشاطبية»، و «كامل» الهذلى، والتوسط، وهو طريق أبى الفتح فارس، وهو فى «التيسير»، وظاهر كلام الشاطبى أيضًا، والقصر، وهو غريب فى طرق[٧] الأزرق؛ لأن طاهر بن غلبون، وابن بليمة اللذين رويا عنه القصر فى باب ﴿آمن﴾ [البقرة: ١٣] مذهبهما فى همزة الوصل الإبدال، ولكنه ظاهر من «الشاطبية»، ويحتمله «العنوان»، نعم هو طريق الأصبهانى، وهو أيضًا لقالون، وأبى جعفر. والله أعلم.

الثامن: يجوز فى ﴿الم الله﴾ [آل عمران: ١، ٢] فى الوصل لكل القراء، وفى ﴿الم أحسب﴾ [العنكبوت: ١، ٢] لورش القصر والمد؛ بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه، نص عليهما[٨] مكى والمهدوى، والدانى، وقال أبو الحسن بن غلبون: كلاهما حسن، غير أنى بالقصر قرأت[٩]، وبه آخذ.

قال الفارسى: ولو أخذ بالتوسط مراعاة لجانبى[١٠] اللفظ والحكم لكان وجهًا، وهو تفقه وقياس لا[١١] نقل، بل يمتنع لما سيأتى فى العاشر.

التاسع: إذا قرئ لورش بإبدال ثانية الهمزتين المتفقتين مدًّا، وحرك ما بعد المبدل

---

(١) فى د: المد.
(٢) فى د: فعدم جوازه.
(٣) فى م، ص: التحقيق.
(٤) فى م: فى الأولى.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى ز: معه.
(٧) فى م: طريق.
(٨) فى م: عليه.
(٩) فى م: قرأت بالقصر.
(١٠) فى م: بجانبى.
(١١) فى م: إلى.

بحركة عارضة للساكنين؛ نحو: ﴿من النساء يِنِ اتقيتن﴾ [الأحزاب: ٣٢]، أو لنَقْلٍ؛ نحو: ﴿على البغاء يِنَ اردن﴾ [النور: ٣٣]، ﴿للنبىءِ يِنَ اراد﴾ [الأحزاب: ٥٠] - جاز القصر والمد؛ بناءً على الاعتداد بالعارض [وعدمه][1].

العاشر: تقدم التنبيه على منع التوسط فيما تغير سبب المد فيه على القاعدة المذكورة، ويجوز فيما تغير فيه سبب القصر؛ نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وقفًا، مع أن كلًّا على[2] الاعتداد بالعارض وعدمه، والفرق: أن المد فى الأول هو الأصل، ثم عرض تَغَيُّر[3] السبب، وهو علة للقصر، والقصر لا يتفاوت، وفى الثانى القصر هو الأصل، ثم عرض [له][4] سبب المد، فإن اعتد بالعارض طُوِّل ووُسط لوجود علة ما هو أعم من كل منهما، [وكلاهما][5] ضد القصر. والله أعلم.

* * *

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: مع.
(٣) فى ز: لغير.
(٤) زيادة من م، د.
(٥) سقط من د.

باب الهمزتين من كلمة

الجار يتعلق بمقدر، أى المتلاصقتين، كما صرح به فى «التيسير»، ومن قال فى كلمة[(١)]، قدر: الحاصلتين، وذكره[(٢)] بعد المد[(٣)]؛ لأن الهمزة إذا خففت جعلت مدًّا أو كالمد غالبًا، والهمز[(٤)] مصدر: همزت[(٥)]، و[هو][(٦)] اسم جنس، واحده همزة، وجمعها همزات.

وإنما سمى به أول حرف من الهجاء؛ لما يحتاج فى إخراجه من أقصى الحلق إلى ضغط الصوت؛ ومن ثم سميت نبرة لرفعها منه، والتصريفيون[(٧)] سموا [مهموز][(٨)] الفاء: نبرًا، والعين قطعًا، واللام همزًا.

ولثقلها اجترأت العرب على تخفيفها، واستغنوا به عن إدغامها، ولم يرسموا لها صورة، بل استعاروا لها شكل ما تئول[(٩)] إليه إذا خففت؛ تنبيهًا على هذه الحادثة، والتحقيق: الأصل، ويقابله التخفيف، وهو لغة[(١٠)] الحجازيين.

وأنواعه ثلاثة:

بدل: ويرادفه القلب لغة، والبدل أعم اصطلاحًا؛ وهو جعله حرف مد وتأصيل[(١١)] للساكنة.

وتسهيل: ويرادفه بين بين، أى: يجعله[(١٢)] حرفًا مخرجه بين مخرج المحققة ومخرج حرف[(١٣)] المد المجانس لحركتها أو حركة سابقها، وتأصيل للمتحركة.

وحذف: وهو إسقاطها مدلولًا عليها وغير مدلول، ولم يأت[(١٤)] إلا فى المتحركة.

وهل المخففة[(١٥)] بين بين محركة؟ وقاله[(١٦)] البصريون؛ لمقابلتها المتحركة فى قول الأعشى: [من البسيط]

أَأَنْ رَأَتْ رجُـلًا أَعْـشَـى أَضَـرَّ بِـهِ   رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ[(١٧)]

---

(١) فى م: كلمتين.
(٢) فى د: وذكر.
(٣) فى د: باب المد.
(٤) فى ص: والمد.
(٥) زاد فى م: أى ضغطت، وفى د، ص: ضغطت.
(٦) زيادة من م.
(٧) فى ز: والبصريون.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى ص: يئول.
(١٠) زاد فى م: أهل.
(١١) فى م، د، ز: وتأصل.
(١٢) فى د، ص: يجعل.
(١٣) فى م، ص: المحققة.
(١٤) فى م: ولم تأت.
(١٥) فى م: المحققة.
(١٦) فى ص، م: وقال.
(١٧) البيت فى ديوانه ص (١٠٥)، والإنصاف (٢/ ٧٢٧)، وجمهرة اللغة ص (٨٧٢)، وشرح أبيات =

لأنها بإزاء فاء «مفاعلن»، مخبون «مستفعلن»، وسمع مسهلًا.

أو ساكنة؟ وقاله[١] الكوفيون؛ لعدم الابتداء بها؟

قولان، والصحيح: الأول؛ لوضوحه، والعدم ليس دليلًا، وتخفف لقربها من الساكن لذهاب بعض الحركة.

وضابط أقسام الباب أن الأولى منهما دائمًا محققة، [وهي إما][٢] للاستفهام أو لغيره، ولا تكون إلا متحركة، ولا تكون همزة الاستفهام إلا مفتوحة.

وأما الثانية: فتكون متحركة وساكنة، فالمتحركة[٣] همزة قطع ووصل، فهمزة القطع المتحركة بعد همزة الاستفهام تكون مفتوحة، ومكسورة، ومضمومة.

فالمفتوحة ضربان: متفق على قراءته بالاستفهام، ومختلف فيه.

فالمتفق على استفهامه يأتي بعده ساكن [ومتحرك، فالساكن يكون صحيحًا وحرف مد، فالذي بعده ساكن][٤] صحيح من المتفق عليه عشر كلمات في ثمانية عشر موضعًا، وهي: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ بالبقرة [٦]، ويس [١٠] و ﴿ءَأَنتم﴾[٥] بالبقرة [١٤٠]، والفرقان [١٧]، [وأربعة مواضع][٦] في الواقعة [٥٩، ٦٤، ٦٩، ٧٢]، وموضع في النازعات [٢٧]، و﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [٢٠]، و ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ﴾ بآل عمران [٢٠، ٨١] و ﴿ءَأَنتَ﴾ بالمائدة [١١٦] والأنبياء [٦٢] و ﴿ءَأَرْبَابٌ﴾ في يوسف [٣٩] و ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ بالإسراء [٦١]، و ﴿ءَأَشْكُرُ﴾ بالنمل [٤٠] و ﴿ءَأَتَّخِذُ﴾ بـ«يس» [٢٣]، و ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾ بالمجادلة [١٣]. [والذي بعده متحرك منه بـ«هود» و ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢] و ﴿ءَأَمِنتُم﴾ بالملك [١٧] فقط][٧]. والذي بعده حرف مد ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾[٨] [الزخرف: ٥٨] فقط.

والمختلف فيه بين الاستفهام والخبر يأتي بعد همزة القطع فيه ساكن صحيح وحرف مد، ولم يقع بعده متحرك.

فالذي بعده ساكن صحيح أربعة[٩]: ﴿أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ بآل عمران [٧٣]، و﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ بفصلت [٤٤]، و ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ بالأحقاف [٢٠]، و ﴿أَن كَانَ﴾ بالقلم [١٤].

والذي بعده مد ﴿آٰمنتم﴾ في الثلاث [الأعراف: ١٢٣، طه: ٧١، الشعراء: ٤٩].

= سيبويه (٢/ ٧٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٤٥)، والكتاب (٣/ ١٥٤، ٥٥٠).

(١) في ص، م: وقال.

(٢) في د: وإما.

(٣) في ص: والمتحركة.

(٤) ما بين المعقوفين سقط في م.

(٥) في ز: وأمنتم.

(٦) في م: وأربع.

(٧) سقط في م.

(٨) في م: منه أألهتنا.

(٩) في م: أربع.

وأما المكسور [فقسمان أيضًا][(١)]: متفق على الاستفهام، ومختلف فيه.

فالمتفق عليه سبع فى ثلاثة عشر موضعًا: ﴿أإنكم﴾ بالأنعام [٨١]، والنمل [٥٥]، وفصلت [٩]، و﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ بالشعراء [٤١]، و ﴿أَءِلَٰهٌ﴾ فى خمسة النمل [٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤]، ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓا۟﴾، و﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ﴾، و﴿أَئِفْكًا﴾، ثلاثة الصافات [٣٦، ٥٢، ٨٦]، و ﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ بقاف [٣].

والمختلف فيه قسمان: مفرد؛ وهو ما ليس بعد الهمزتين مثلهما، ومكرر، وهو عكسه.

فالأول[(٢)] [خمسة][(٣)]: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾، ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾، كلاهما بالأعراف [١١٣، ٨١]، ﴿إنك لأنت﴾ [يوسف: ٩٠]، ﴿إذا ما مت﴾ بمريم [٦٦]، ﴿إنا لمغرمون﴾ بالواقعة [٦٦] والمكرر أحد عشر موضعًا.

وأما المضمومة فلم تثبت إلا بعد الاستفهام، [وأتت فى ثلاث متفق عليها ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥]، ﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص: ٨]، ﴿أَءُلْقِىَ﴾ [القمر: ٢٥]، ورابع بخلف ﴿أَأُشْهِدُوا﴾ [الزخرف: ١٩].

وأما همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام][(٤)] فقسمان[(٥)]: مفتوحة، ومكسورة.

فالمفتوحة أيضًا قسمان: متفق على قراءتها بالاستفهام، ومختلف فيها، فالمتفق عليها: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ معًا[(٦)] بالأنعام [١٤٣، ١٤٤]، ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ معًا بيونس [٥١، ٩١]، و ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ بـ«يونس» [٥٩]، و ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ بالنمل [٥٩]، والمختلف فيه ﴿ٱلسِّحْرُ﴾ بيونس [٨١].

وأما[(٧)] المكسورة بعد الاستفهام فتحذف فى الدرج، ويكتفى بالاستفهام؛ نحو: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [سبأ: ٨]، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ﴾ [المنافقون: ٦]، ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣]، ﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾ [ص: ٦٣]، وفى بعضها اختلاف.

وأما إن كانت الأولى لغير استفهام فإن ثانيتها تكون متحركة وساكنة:

فالمتحركة لا تكون إلا بالكسر، وهى كلمة ﴿أَئِمَّةَ﴾ بالتوبة [١٢]، والأنبياء [٧٣]، والقصص معًا [٥، ٤١]، والسجدة [٢٤].

والساكنة نحو: ﴿ءَاسَىٰ﴾ [الأعراف: ٩٣]، ﴿أُوتِىَ﴾[(٨)] [البقرة: ١٣٦]، و﴿بِٱلْإِيمَٰنِ﴾

---

(١) فى م: قسمان.
(٢) فى د: فأول.
(٣) سقط فى م.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م، ص: قسمان.
(٦) فى م، د: موضعان.
(٧) فى د: فأما.
(٨) فى م، د: وأولى.

[المائدة: ٥]، وسيأتى حكم كل ما اختلف فيه.

وصدَّر المصنف الباب بقاعدة كلية تعم جميع أقسام الهمزة الثانية، إذا كانت همزة قطع، فقال:

ص: ثَانِيهِمَا سَهِّلْ (غِ) نًى (حِرْمٌ) (حَ) لَا وَخُلْفُ ذِى الْفَتْحِ (لَ) وَى أَبْدِلْ (جَ) لَا

ش: ثانى الهمزتين مفعول (سهل)، وسكنت[١] الياء ضرورة[٢]، و(غنى) محله نصب على نزع الخافض، و(حلا) حذف عاطفه[٣] على (غنى)، و(حرم) مجرور بتقدير حرف، أى: مع حرم، و(خلف ذى الفتح) مبتدأ، و(كائن [عن][٤] ذى لوى) خبره، و(أبدل لجلا) فعلية.

أى: سهل الهمزتين المتقدمتين بين بين ذو غين (غنا) و(حرم) [وحاء][٥] (حلا) رويس، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، وأبو عمرو، إلا أن ورشًا من طريق الأزرق اختلف عنه وعن هشام فى المفتوحة.

أما ورش: فأبدلها عنه ألفًا خالصة صاحب «التيسير»، وابن سفيان، والمهدوى، ومكى، وابن الفحام، وابن الباذش، قال الدانى: وهو قول عامة المصريين[٦] عنه. وسهلها عنه بين بين صاحب «العنوان»، والطرسوسى، وطاهر بن غلبون، والأهوازى، وذكرهما ابن شريح، والشاطبى، والصفراوى وغيرهم.

وأما هشام: فروى عنه الحلوانى من طريق ابن عبدان تسهيلها بين بين، وهو الذى فى «التيسير»، و«الكافى»، و«العنوان»، و«المجتبى»، و«القاصد»، و«الإعلان»، و«تلخيص العبارات»، و«روضة المعدل»، و«كفاية أبى العز» من الطريق المذكورة.

وهو أيضًا عن الحلوانى من غير الطريق المذكورة فى «التبصرة»، و«الهادى»، و«الهداية»، و«الإرشاد»، و«تذكرة» ابن غلبون، و«المستنير»، و«المبهج»، و«غاية أبى العلاء»، و«التجريد» من قراءته على عبد الباقى، وهو رواية الأخفش عن هشام.

وروى الحلوانى عنه أيضًا من طريق الجمال تحقيقها، وهو الذى فى «تلخيص أبى معشر»، و«روضة» البغدادى، و«التجريد»، و«سبعة»[٧] ابن مجاهد.

وكذلك[٨] روى الداجونى من مشهور طرقه عن أصحابه عن هشام، وهو رواية إبراهيم

---

(١) فى م، د: سكن.
(٢) فى م: للضرورة.
(٣) فى م، د: وحرم وعلا حذف عاطفهما.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى د: البصريين.
(٧) فى م: وسبقه.
(٨) فى م: وكذا.

ابن عباد عن هشام، وبذلك[١] قرأ الباقون، وهم الكوفيون، وروح، وابن ذكوان، إلا ما سيأتى فى ﴿ءَأَسْجُدُ﴾ [الإسراء: ٦١] لابن ذكوان، وعلم التسهيل لورش بين بين من عموم [حرم][٢]، والإبدال من (أبدل جلا وخلفا)[٣] محصور فيهما؛ لأنه لم يذكر غيرهما.

[**فائدة**: سيأتى لهشام من طريق الداجونى عدم الفصل بين الهمزتين المفتوحتين، ومن طريق الحلوانى الفصل، وسيأتى له قصر المنفصل قطعًا من جميع طرقه عند ابن مهران، ويأتى معه الثلاثة الأول، ومن طريق الحلوانى عند جماعة: فالداجونى عندهم له المد، والمد لهشام بكماله فى «المبهج»، والحلوانى فى «التذكار» و«غاية أبى العلاء»، و«تلخيص ابن بليمة»، فتحصَّل له ستة أوجه إذا اجتمع هذا الهمز مع المد المنفصل؛ نحو:

﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ﴾ [هود: ٧٢] وقد جمعتها فى بيت:

وَسَهِّلْ كَأَنْتُمْ بِفَصْلٍ وَحقِّقَنْ مَعًا لِهشَام امدُدْهُ واقْصُرَنْ][٤]

تنبيه:

ينبغى للقارئ أن يفرق فى لفظه بين المسهل والمبدل، ويحترز[٥] فى التسهيل عن الهاء والهاوى، وفيه لين لقسط المد، وهذا معنى قول مكى: فى همزة بين بين مد يسير لما فيها من الألف، ويمد فى البدل[٦].

وجه[٧] التسهيل: قصد الخفة، وأولى من المنفردة، وهى لغة قريش، وسعد، وكنانة، وعامة قيس.

ووجه البدل: المبالغة فى التخفيف؛ إذ فى التسهيل قسط همز.

ووجه التحقيق: أنه الأصل، وهو لغة هذيل، وعامة تميم، وعكل.

ووجه تخفيف[٨] المفتوح وتحقيق غيره: أن المفتوح أثقل؛ لتماثل الشكلين كالحرفين، وقول سيبويه: ليس من كلام العرب الجمع بين همزتين - [يعنى][٩] محققتين[١٠]- محمول على الخصوص لثبوت الهذلية[١١]. والله أعلم.

ثم كمل مذهب ورش، فقال[١٢]:

---

(١) فى م، د: وكذلك.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى د: والحلف.
(٤) ما بين المعقوفين زيادة من د.
(٥) فى د: وهذا ويحترز.
(٦) فى م، د: فى المبدل.
(٧) فى د، ص: مد الحجز فى الكل إلا فى: أألد، أأمنتم، وسيأتى الكلام على «أأمنتم».
(٨) فى م: تحقيق.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى ص: مخففتين.
(١١) فى م: السهلية، وفى ز: العدلية.
(١٢) فى م: بقوله.

ص: خُلْفًا وَغَيْرُ الْمَكَّ أَنْ يُؤتَى أَحَدْ يُخْبِرُ أَنْ كَانَ (روى) (ا) عْلَمْ (حَ) بْرُ (عَ) دْ

ش: (خلفا) منصوب بنزع الخافض، (وغير الملك يخبر) اسمية، و(أن يؤتى أحد) نصب بنزع الخافض، أى: فى هذا اللفظ، و (أن كان) يحتمل محله النصب بنزع الخافض كـ(أن يؤتى)، ويحتمل الرفع بالابتداء، و(روى) فاعل (يخبر) المقدر، ومحلها رفع على الثانى، ولا محل لها على الأول، والثلاثة بعد (روى) معطوفة عليه.

وهذا شروع فيما اختلف فيه بين الاستفهام والخبر، ويأتى بعده ساكن صحيح وحرف مد، وبدأ بالصحيح وهو أربعة:

أولها: ﴿أن يؤتى﴾ أى قرأ التسعة ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ بآل عمران [٧٣] بالإخبار.

وقرأ ابن كثير بالاستفهام، وقرأ مدلول (روى) و(حبر) وألف (اعلم) وعين (عد) خلف، والكسائى، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحفص ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤] بهمزة على الخبر، والباقون: بهمزتين على الاستفهام.

ص: وحُقِّقَتْ (شِـ) ـمْ (فـ) ى (صَـ) ـبَا وأَعْجَمى
حـم (شِـ) ـدْ (صُحْبَة) أَخْبِر (ز) د (لُـ) ـم
(غُـ) ـصْ خُلْفُهُمْ أَذْهَبْتُمُ (ا) تْلُ (حُـ) ـزْ (كَفَا)
و (دِ) نْ (ثَـ) ـنَا إِنَّكَ لأَنْتَ يُوسُفَا

ش: (وحققت) مبنى للمفعول، ونائبه مستتر، و(شم) محله نصب بنزع الخافض، و(فى) و (صبا) معطوفان عليه، (وأعجمى) مضاف[١] إلى (حم) هى[٢] مثل: (أن كان) و(زد) محله نصب، و(لم) و (غص) معطوفان عليه، و(خلفهم) مبتدأ حذف خبره، وهو: [حاصل][٣]، و (أذهبتم اتل حز كفا) مثل: (أن كان روى وذو (دن) مبتدأ و (ثنا) معطوف عليه، وخبره: (يخبر فى إنك)، ومحل نصب بنزع الخافض، وفتح فاء (يوسف) ضرورة.

أى: حقق ذو شين (شم) روح، وفاء (فى) حمزة وصاد (صبا) أبو بكر ثانى همزتى ﴿أن كان﴾ الباقون بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وقرأ ذو شين (شد) روح ومدلول (صحبة): حمزة، والكسائى، وشعبة، وخلف: ﴿ءأعجمى وعربى﴾ بفصلت [٤٤] بتحقيق الهمزتين معًا، واختلف عن ذى زاى (زد) ولام (لم) وغين (غص) قنبل وهشام ورويس:

أما قنبل: فرواه عنه بالخبر ابن مجاهد من طريق صالح بن محمد، وكذا رواه [عن ابن مجاهد طلحة بن محمد الشاهد][٤] والشذائى، والمطوعى، والشنبوذى،

---

(١) فى م: مضاف إليه.
(٢) فى م: ولى.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى د، ص: ابن طلحة، وفى م: أبى طلحة.

وابن أبى بلال، و[ابن][١] بكار من طريق النهروانى، وهى رواية[٢] (ابن شوذب)[٣] عن قنبل، ورواه عنه بهمزتين ابن شنبوذ، والسامرى عن ابن مجاهد.

وأما هشام: فرواه عنه بالخبر الحلوانى من طريق ابن عبدان، وهو طريق صاحب «التجريد» عن الجمال عن الحلوانى [و] بالاستفهام: الجمال عن الحلوانى من جميع طرقه، إلا من طريق «التجريد» وكذا الداجونى إلا من طريق «المبهج».

وأما رويس: فرواه عنه بالخبر التمار من طريق أبى الطيب البغدادى، ورواه عنه بالاستفهام من طريق النحاس، وابن مقسم، والجوهرى.

والباقون قرءوا بالاستفهام، وبالتسهيل، وقرأ ذو ألف (اتل) نافع، وحاء (حز) أبو عمرو، وكذا الكوفيون ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠] بهمزة على الخبر، والباقون بهمزتين على الاستفهام، وكل على أصله فى المد، كما سيأتى، إلا أن الداجونى عن هشام من طريق النهروانى يسهل ولا يفصل، ومن طريق المفسر يحقق ويفصل.

ووجه الهمزتين فى ﴿أأن يؤتى﴾ [آل عمران: ٧٣] قصد التوبيخ، ويحتمل أن يكون خطاب إخبار اليهود لعامتهم، أى: لا تؤمنوا الإيمان الظاهر وجه النهار، إلا لمن تبع دينكم قبل إسلامه، أو لا تكفروا ولا تصدقوا و «قل إن الهدى» معترض، و «أن يؤتى أحد» مبتدأ محذوف الخبر، أو نصب به، [أى: إتيان][٤] أحد أو محاجتهم[٥] يصدقون[٦]. ويحتمل أن يكون أمر الله لنبيه بأن يقول للأحبار اليهود، أى: أن يؤتى أحد أو يحاجوكم[٧] تنكرون.

ووجه الواحدة[٨]: أنه خبر، أى: لا تصدقون بأن يؤتى أحد، فهو نصب، وهو المختار؛ لأن المعنى عليه.

ووجه الهمزتين فى ﴿أأن كان﴾ [القلم: ١٤]: إدخال همزة الإنكار على «أن»، أى: أتعطيه[٩] لأن[١٠] كان ذا مال، فالجملة معترضة بين الصفتين، أو تعليل لفعل مقدر[١١]، أى: أنكف لأن [كان ذا مال][١٢]، فلا أعترض؟!

---

(١) سقط فى ز،م.
(٢) فى ص: من رواية.
(٣) فى ز: ابن شنبوذ.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م، ص: محاجهم.
(٦) فى م: تصدقون، وفى د: تصدقون به.
(٧) فى م: أو محاجوكم.
(٨) فى د: الواحد.
(٩) فى م: يعطيه، وفى د: أيطيعه، وفى ص: أتطيعه.
(١٠) فى ص: لأنه.
(١١) فى د: مقدر من الأخيرة، وفى ص: مقدر عن معنى الأخيرة.
(١٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.

ووجه الواحدة: أنه تعليل مقدر، أى: أنكف لأن كان ذا مال، أو يتعلق بـ(مشاء)، وأجاز أبو على تعلقه بـ(عتل)، وهو ضعيف لوضعه.

ووجه حذف همزة (أعجمى): أنه خبر، أى: هلا نوعت آياته بكلام[1] أعجمى وعربى، أو حذفت تخفيفًا فترادف[2] الهمزتين.

ووجه الهمزتين: قصد التوبيخ والإنكار، ووجه [همزتى][3] ﴿أأذهبتم﴾ [الأحقاف: ٢٠] كذلك.

ووجه الواحدة: إما على الحذف فيترادفان[4]، أو على الخبر، أى يقال لهم: استوفيتم نصيبكم فى الدنيا؛ فلم يبق لكم نعيم فى الأخرى.

ثم انتقل إلى ثانى قسمى المكسورة، وبدأ منه بالمفردة، وهو خمسة فقال: (ودن ثنا) أى قرأ ذو دال (دن) ابن كثير [وثاء (ثنا)] (أبو جعفر): ﴿إنك لأنت يوسف﴾ [يوسف: ٩٠] بهمزة واحدة على الخبر والإيجاب؛ [لأنهم تحققوا معرفته][5]، والباقون بهمزتين على الاستفهام التقريرى؛ ولذلك[6] حقق[7] بـ(إنَّ) واللام.

ص: وَأَئِذَا مَا مِتُّ بِالْخُلْفِ مَتَى إِنَّا لَمُغْرَمُونَ غَيْرُ شُعْبَتَا

ش: (أئذا ما مت) [مبتدأ، و(متى) فاعل (يخبر)][8]، و(بالخلف) منصوب على الحال، تقديره: هذا اللفظ يخبر فيه ذو متى[9] مع الخلف، و(إنا لمغرمون يخبر فيه شعبة) اسمية.

أى: اختلف عن ذى ميم (متى) ابن ذكوان فى ﴿إذا ما مت﴾ بمريم [٦٦]. فروى عنه قراءتها بهمزة واحدة على الإخبار الإيجابى[10] الصوريُّ من جميع طرقه، غير الشذائى عنه، وعليه الجمهور[11] من العراقيين من طريقه، وابن الأخرم عن الأخفش[12] من طريق «التبصرة»، وكتب كثيرة، وبه قرأ الدانى على فارس وطاهر، ورواه [عنه][13] النقاش عن الأخفش عنه بهمزتين على الاستفهام التقريرى، وذلك من جميع طرقه، والشذائى عن الصورى عنه فعنه.

وقرأ[14] القراء كلهم: ﴿إِنَّا لَمُغْرَمُونَ﴾ بالواقعة [٦٦] بالإخبار، [وأبو بكر بهمزتين][15]

(١) فى ز: لكلام.
(٢) فى م، ص: فترادف، وفى د: فيرادف.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: فترادفا.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٦) فى م: وكذلك.
(٧) فى د: حققت.
(٨) فى م: خبر مبتدأ يخبر.
(٩) فى د: ومتى.
(١٠) فى م، ص، د: الإيجاب.
(١١) فى م: بجمهور.
(١٢) سقط فى م، ص، د.
(١٣) زيادة من م.
(١٤) فى م: قرأ.
(١٥) فى م: أبو بكر شعبة.

على الاستفهام.

ص: أَئِنكُم الَأعرافَ عَنْ (مدا) أَئِنْ لَنَا بهَا (حِرْمُ) (علا) والْخُلْف (ز) ن

ش: (أئنكم) مبتدأ مضاف لـ(الأعراف)، و(عن) فاعل (يخبر)، و(مدا) معطوف عليه، والجملة [اسمية][1] كبرى، (وأئن لنا) مبتدأ، و(بها) حاله[2]، ويخبر فيه (حرم) خبره، و(علا) معطوف على (حرم)، (والخلف حاصل عن زن) اسمية، فـ(زن) محله نصب على نزع[3] الخافض.

أى: قرأ ذوعين (عن) حفص، ومدلول نافع، وأبو جعفر: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ﴾ فى الأعراف [٨١] بهمزة واحدة على الإخبار المستأنف، والباقون بهمزتين على الاستفهام التوبيخى والتقريعى، وهو بيان لقوله: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [الأعراف: ٨٠] وأبلغ منه.

وقرأ مدلول (حرم) المدنيان، وابن كثير، وذو عين (علا) حفص: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ فى الأعراف [١١٣] أيضًا بهمزة واحدة على الإخبار، وإيجاب الأجر، كأنهم قالوا: لا بد لنا من أجر. والباقون بهمزتين على الاستئناف وكأنه جواب سائل قال: ما قالوا إذ جاءوا؟

وقوله: (والخلف زن) يتعلق بقوله:

ص: آمنتُموا طه وفِى الثَّلاث عنْ حفْصٍ رُويس الأَصبهَانِى أَخْبرنْ

وحقِّقَ الثَّلَاثَ (لى) الْخُلْفُ (شَفَا) (صـ) فْ شِم ءَآلهَتِنا (شـ) هْدُ (كَفَا)

والْمــلْكَ والأعــرافَ الاولَى أَبــدلَا فى الوصل وَاوًا (ز) ن وثَانِ سهِّلا

ش: (آمنتم) محله نصب على نزع الخافض، وهو مضاف لـ(طه)، [أى:][4] والخلف [عن][5] زن فى (آمنتم) فى (طه)، و (فى الثلاث) و (عن) يتعلقان بـ(أخبرن)، و(رويس)، و(الأصبهانى) معطوفان على (حفص)، و(لى) محله نصب، تقديره: وحقق الثلاث عن لى، و(الثلاث) مفعول (حقق)، و (الخلف حاصل عنه) اسمية، و (شفا) و (صف) و(شم) معطوفة على (لى)، و (آلهتنا) مفعول (حقق) مقدرًا، و (شهد) فاعله و (كفا) معطوف [عليه][6]، و (الملك) مفعول (أبدل)، و (الأعراف) معطوف عليه، و (الأولى) بدل منهما[7]، و (فى الوصل) يتعلق بـ(أبدل) و(واوًا) نصب[8] على نزع الخافض، أى بواو وزن[9] كذلك و (ثان) مفعول (سهل)، وألفه للإطلاق، ويحتمل (الملك)

---

(١) زيادة من م.
(٢) فى م: حال.
(٣) فى م: بنزع.
(٤) سقط فى د.
(٥) سقط فى م.
(٦) زيادة من م.
(٧) فى د: منها.
(٨) فى م: محله نصب.
(٩) فى د: زن، وفى ص: زر.

و(الأعراف) الرفع على الابتداء، و (الأولى) مفعول أبدل، والجملة خبر، والرابط بينهما[١] محذوف.

أى: اختلف عن ذى زاى (زن) آخرَ البيت (قنبل) فى ﴿ءَامَنتُم﴾ ب «طه» [٧١]، فرواه عنه بالإخبار ابن مجاهد، ورواه ابن شنبوذ بالاستفهام. وقرأها حفص، ورويس، والأصبهانى فى الثلاث سور - وهى الأعراف [٧٦]، وطه [٧١]، والشعراء [٤٩] - بهمزة واحدة على الخبر. وقرأ مدلول (شفا) وذو صاد (صف) وشين (شم) (حمزة، والكسائى، وخلف، وأبو بكر، وروح) فى الثلاث بهمزتين محققتين.

واختلف عن ذى لام (لى) هشام: فرواها عنه الداجونى من طريق الشذائى بالتحقيق، ورواها عنه الحلوانى والداجونى من طريق زيد بين بين، وبه قرأ الباقون، ووافقهم قنبل على الشعراء، وأبدل أُولى الأعراف (بعد ضمة نون «فرعون») واوًا خالصة حالة الوصل، وكذا فعل فى ﴿النشور وَأَمِنتُمْ﴾ بالملك [١٥، ١٦].

واختلف عنه فى الثانية [من الأعراف][٢]: فسهلها عنه ابن مجاهد، وحققها مفتوحة ابن شنبوذ.

ومفهوم قوله: (فى الوصل) أنه إذا ابتدأ التزم الأصل، [فيحقق الأولى، ويسهل الثانية][٣] اتفاقًا.

وأما ﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ بالزخرف [٥٨]: فقرأ ذو شين (شهد)[٤] ومدلول كفا روح والكوفيون بتحقيقها، وسهلها الباقون، ولم يدخل أحد بينهما ألفًا؛ لئلا يصير اللفظ فى تقدير[٥] أربع ألفات: الأولى: همزة الاستفهام، والثانية: الألف الفاصلة، والثالثة: همزة القطع، والرابعة[٦]: المبدلة من الساكنة، وهو إفراط فى التطويل، وخروج الألف الفاصلة، وخروج عن كلام العرب.

ولذلك لم يبدل أحد ممن روى إبدال الثانية فى نحو: ﴿أأنذرتهم﴾ [البقرة: ٦] عن الأزرق، بل اتفق أصحاب الأزرق على تسهيلها بين بين؛ لما يلزم من التباس الاستفهام بالخبر باجتماع الألفين وحذف أحدهما.

قال ابن الباذش فى «الإقناع»: ومن أخذ لورش فى ﴿أأنذرتهم﴾ بالبدل لم يأخذ هنا إلا بين بين؛ ولذلك[٧] لم يذكر الدانى، وابن سفيان، والمهدوى، وابن شريح، ومكى،

(١) فى ز، ص، د: منهما.
(٢) فى ص: فيهما.
(٣) فى م، د: تحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، وفى ص: تحقيق للأولى وسهل الثانية.
(٤) فى م: شم.
(٥) فى ص: بتقدير.
(٦) فى م: والرابع.
(٧) فى م: ولذا، وفى د: وكذلك.

وابن الفحام وغيرهم فيها سوى بين بين، وذكر الدانى فى غير «التيسير» أن أبا بكر الأدفوى ذكر فيها البدل.

قال المصنف: وخالف فيه سائر الناس، وهو ضعيف قياسًا ورواية، ومصادم[(١)] لمذهب[(٢)] ورش نفسه؛ وذلك أنه إذا كان المد للاستفهام فلم يجز[(٣)] المد فى نحو: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ويخرجه بذلك عن الخبر إلى الاستفهام؛ ولذلك[(٤)] لم يدخل أحد بين همزتى[(٥)] (أأمنتم) ألفًا، ولم يبدل الأزرق أيضًا الثانية؛ إذ لا فرق بينهما؛ ولذلك[(٦)] لم يذكر فى «التيسير» له سوى التسهيل.

قال الجعبرى: وورش على بدله بهمزة محققة[(٧)]، وألف بدل عن[(٨)] الثانية [أى: أامنتم وأالهتنا][(٩)] وألف أخرى عن الثالثة، ثم حذف إحداهما للساكنين[(١٠)]، قال الدانى فى «الإيجاز»: فيصير فى اللفظ كحفص[(١١)].

ثم قال الجعبرى: قلت[(١٢)]: ليس على إطلاقه، بل فى وجه القصر ويخالفه فى التوسط والمد، وخص اللفظ؛ لأن المحققة [عند حفص][(١٣)] للخبر، وعند ورش للاستفهام.

وأقول: أما تجويز الهمزة[(١٤)] ففيه نظر؛ لمخالفته لما تقدم من القياسى فى ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨]، وأما ما حكاه فى «الإيجاز» من إبدال الثانية ألفًا [له][(١٥)]؛ فهو وجه قال به بعض من أبدلها فى ﴿أأنذرتهم﴾ ونحوها، وليس بسديد لما تقدم، ولعله وهم من بعضهم[(١٦)] حيث رأى بعض الرواة عن ورش يقرءونها بالخبر، وظن أن ذلك على وجه البدل، ثم حذف [إحدى][(١٧)] الألفين، وليس كذلك، بل هى رواية الأصبهانى عن أصحابه عن ورش، ورواته: أحمد بن أبى صالح، ويونس بن عبد الأعلى، وأبى الأزهر، كلهم عن ورش يقرءونها بهمزة واحدة على الخبر لحفص[(١٨)].

فمن كان من هؤلاء يروى[(١٩)] المد لما بعد الهمزة، فإنه يمد ذلك، فيكون مثل:

---

(١) فى ص: وهو مصادم.
(٢) فى م: لرواية.
(٣) فى ز، د: يجيز.
(٤) فى د: وكذلك.
(٥) فى م: همزة.
(٦) فى ص: وكذلك.
(٧) فى ص: مخففة.
(٨) فى م: على.
(٩) زيادة من ص.
(١٠) فى م: للسكون.
(١١) فى م: لحفص.
(١٢) فى م: فإن قلت.
(١٣) سقط فى د.
(١٤) فى د: القصر.
(١٥) سقط فى ص.
(١٦) فى م: بعض.
(١٧) سقط فى م.
(١٨) فى د، ص: كحفص.
(١٩) فى د: يرى.

﴿آمنوا﴾ إلا أنه[١] بالاستفهام، وأبدل وحذف، فقد ظهر أن من يقرأ عن ورش بهمزة إنما يقرأ بالخبر، وإذا كان القارئ يصرح بأن القراءة التى يقرؤها بالخبر؛ فلا يحمل بعد ذلك على غيره.

وقد ظهر بهذا أن قوله: قلت: ليس على إطلاقه - فيه نظر، بل هو [على] إطلاقه.

وجه الإثبات: التصريح بالتوبيخ.

ووجه الحذف: الاعتماد على قرينة التوبيخ، ومن فرق جمع المعنيين.

ووجه قلب الأولى واوًا: انفتاحها[٢] بعد الضم، ولم يكتف به عن تسهيل الثانية لعروض.

ثم [ذكر خُلْف قنبل][٣] فقال:

ص: بِخُلْفِهِ أَئِنَّ الَانْعامِ اخْتُلِفْ (غَ) وثُ أَئِنَّ فُصِلَتْ خُلْفٌ (لَ) طُفْ

ش: (بخلفه) يتعلق[٤] بـ(سهلا) قبلُ، و (أئن) مبتدأ مضاف، و (اختلف) [عنه][٥] فيها خبر عن (غوث)[٦]، والجملة خبر[٧] (أئن)، و (أئن) مبتدأ مضاف إلى (فصلت)، و(حصل فيه خلف)، خبره و (لطف) محله نصب على نزع الخافض.

أى: اختلف عن ذى غين (غوث) رويس فى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ بالأنعام [١٩]، فروى أبو الطيب [عنه][٨] تحقيقه خلافًا لأصله، ونص أبو العلاء على التخيير فيه له بين التسهيل والتحقيق.

واختلف [أيضًا][٩] عن ذى لام (لطف) هشام فى ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ بفصلت [٩]: فجمهور المغاربة عن هشام بالتسهيل خلافًا لأصله، وممن نص له على التسهيل وجهًا واحدًا صاحب «التيسير»، و «الكافى»، و «الهادى»، و «الهداية»، و «التبصرة»، و«تلخيص العبارات»، وابنا غلبون، وصاحب «المبهج»، و «العنوان». وكل من روى تسهيله فصل بالألف قبله، كما سيأتى.

[و] جمهور العراقيين على التحقيق.

فإن قلت: من أين يعلم تردد الخلاف بين التحقيق والتسهيل؟

---

(١) فى م: ألفه.
(٢) فى م: اتضاحها.
(٣) فى م: ذكر قنبلا.
(٤) فى د: خلف متعلق.
(٥) سقط فى م، د.
(٦) فى م، د: عن غوث خبره.
(٧) فى م: والجملة كبرى، وفى د: والجملة خبر كبرى.
(٨) سقط فى م، د.
(٩) سقط فى م.

قلت: من عطفه على (سهلا): (بخلفه)[١] ثم قال:

ص: أَأَسْجُدُ الْخِلافَ (مِ) نْ وَأَخْبرا بِنَحْوِ ءَاإذَا أئِنَّا كُررا

ش: (أأسجِد) مبتدأ، و(الخلاف عن ذى [ميم][٢] مز) اسمية وقعت خبرًا عن (أأسجد)، وباء (بنحو) [بمعنى فى][٣] يتعلق بـ (أخبرا)، و (أئنا) حذف عاطفه على (أئذا)، وهما مضاف إليهما، أى: بنحو[٤] هذا اللفظ، (كرر) فعلية فى محل نصب على الحال.

ثم كمل فقال:

ص: أَوَّلِهِ (ثَ) بْتٌ (كَ) ما الثَّانى (رُ) د (إ) ذْ (ظَ) هَرُوا والنَّملُ مَعْ نُون (زِ) دِ

ش: (أوله) بدل [من][٥] (نحو أئذا)، و(ثبت) خبر[٦] مبتدأ محذوف، أى: المخبر ذو (ثبت)، و (كما) عطف على ثبت، و (الثانى) مبتدأ، و(أخبر فيه ذو زد) خبره، وتالياه[٧] معطوفان عليه، و (النمل) مبتدأ، و (مع نون) حال، و (زد) ناصب لمحذوف، أى: زدها، والخبر: ذو رض وكس، من قوله:

ص: رُضْ كسْ وَأُولَاهَا مَدًا وَالسَّاهِرَهْ (ثَ) نَا وَثَانِيها ظُبَى (إ) ذْ (رُ) مْ (كَ) رَهْ

ش: (وأولاها أخبر فيه مدا) اسمية، و (أولى الساهرة) وهى[٨] والنازعات مبتدأ على حذف مضاف، و(أخبر فيها[٩] ثنا) خبر، و (ثانى الساهرة أخبر فيها ظبى) اسمية، و (إذ) و(رم) و (كره) معطوف على ظبى.

[ثم قال:][١٠]

ص: وَأَوَّلَ الأولِ منْ ذِبْحِ (كَ) وى ثَانِيَهُ مَعْ وَقَعَتْ (رُ) د (إ) ذ (ثَوَى)

ش: و (أول) ظرف لـ(أخبر)، و (كوى) فاعله، و (من) يتعلق بـ (الأول) و [كذا][١١] الثانى، و (ثانيه) ظرف لـ(أخبر) أيضًا [ففتحة الياء ضرورة][١٢]، ويحتمل المفعولية لـ (أخبر)؛ تشبيهًا له بالمتعدى، و (مع وقعت) حال، و (رد) فاعل (أخبر)، و (إذ) و(ثوى) معطوفان عليه.

ص: وَالْكُلُّ أولَاهَا وثَانِى الْعَنْكَبا مُسْتَفْهِم الأوَّل (صُحْبةٌ) (حَـ) بَا

ش: (الكل أخبر [فى][١٣] أولاها) اسمية، و (ثانى العنكبوت) مبتدأ، و (صحبة) فاعل

---

(١) فى م: بخلافه.
(٢) سقط فى ز، م، د.
(٣) زيادة من د، ص.
(٤) فى ص: نحو.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى د: خبره.
(٧) فى ز: وثالثاه.
(٨) فى م: وفى.
(٩) فى م: فيه.
(١٠) زيادة من م.
(١١) زيادة من ص.
(١٢) زيادة من م، د.
(١٣) سقط فى د.

(مستفهم) وهو الخبر، و(سبا) عطف على (صحبة).

أى: اختلف عن ذى ميم (مز) ابن ذكوان فى ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ﴾ بالإسراء [٦١]: فروى الصورى من جميع طرقه تسهيل الثانية، وروى غيره تحقيقها.

وقوله: (وأخبر[١] . . .) إلخ، شروع فيما يكرر من الاستفهامية، وجملته أحد عشر موضعًا فى تسع[٢] سور: فى الرعد: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [٥]، وفى الإسراء موضعان [٤٩، ٩٨]، وفى المؤمنين ﴿قَالُوٓا۟ أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [٨٢]، وفى النمل ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَئِنَّا لَمُخْرَجُونَ﴾ [٦٧]، وفى العنكبوت ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم. . .﴾ الآية [٢٨]، وفى السجدة ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [١٠]، وفى الصافات موضعان ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [١٦]، والثانى ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَدِينُونَ﴾ [٥٣]، وفى الواقعة ﴿أَئِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [٤٧]، وفى النازعات ﴿أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾ [١٠]، ﴿أَءِذَا كُنَّا﴾ [١١].

فاختلفوا فى الإخبار بالأول منهما، والاستفهام بالثانى، وعكسه، والاستفهام فيهما:

فقرأ ذو ثاء (ثبت) وكاف (كما) أبو جعفر، وابن عامر - [بالإخبار فى الأول، والاستفهام فى الثانى][٣] فيما لم ينص عليه المصنف، وهو ست مواضع: موضع الرعد[٤]، وموضعا الإسراء، والمؤمنون، والسجدة، وثانى الصافات.

وقرأ ذو راء (رد) وهمزة (إذ) وظاء (ظهروا) (الكسائى، ونافع، ويعقوب) فى الستة - [بالاستفهام فى الأول، والإخبار فى الثانى، وقرأ الباقون][٥] بالاستفهام فيهما.

وأما الخمسة الباقية فلم يطرد فيهما هذا الأصل، فشرع يذكرها مفردة:

فأما النمل فقرأ ذو راء (رض)، وكاف (كس) [الكسائى][٦] وابن عامر بالاستفهام فى الأول، والإخبار فى الثانى، مع زيادة نون فيه، فيصير ﴿إننا لمخرجون﴾، وقرأ مدلول (مدا) المدنيان بالإخبار فى الأول منهما، والاستفهام فى الثانى، والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما النازعات[٧] فقرأ ذو ثاء (ثنا) أبو جعفر أولاهما بالإخبار، وثانيهما[٨] (بالاستفهام،

---

(١) فى م: وأخبرن، وفى ص: أو أخبر.
(٢) فى م: تسعة.
(٣) فى م: بالاستفهام فى الأول وبالاخبار فى الثانى.
(٤) فى م: فى الرعد.
(٥) سقط فى د.
(٦) سقط فى د.
(٧) فى م: والنازعات.
(٨) فى م، ص، د: وثانيها.

وقرأ ذو ظاء (ظبا) وألف (إذ) وراء (رم)، وكاف (كره) [يعقوب، ونافع، والكسائى][١]، وابن عامر - بالاستفهام فى الأول، والإخبار فى الثانى، [والباقون بالاستفهام فيهما][٢].

وأما الموضع الأول من الصافات فقرأ ذو [كاف][٣] (كوى) ابن عامر: الأول منه بالإخبار، والثانى بالاستفهام، وقرأ ذو راء (رد) وهمزة[٤] (إذ) ومدلول (ثوى)[٥] الكسائى، ونافع، وأبو جعفر، ويعقوب الثانى منه بالإخبار، والأول [بالاستفهام][٦] والباقون بالاستفهام فيهما.

وأما الواقعة فقرأ الثانى منه أيضًا بالإخبار ذو راء (رد) وهمزة (إذ) ومدلول (ثوى) الكسائى، ونافع، وأبو جعفر، ويعقوب بالاستفهام فى الأول [والإخبار فى الثانى][٧]، وقرأ الباقون بالاستفهام فيهما، فعلى [هذا][٨] لاخلاف عنهم فى الأول؛ ولهذا قال: (والكل أولاها).

وأما العنكبوت فأجمعوا فيها على الاستفهام فى الثانى [وقرأ مدلول (صحبة) وذو حاء (حبا): حمزة، والكسائى، وأبو بكر، وخلف، وأبو عمرو بالاستفهام فى الأول والباقون بالإخبار][٩].

فإن قلت: من أين يفهم أن من لم يذكره لم يقرأ بالاستفهام فيهما؟

قلت: من حصر الخلاف فى ثلاثة، وكل من استفهم فهو على أصله من التحقيق، والتسهيل، وإدخال الألف؛ إلا أن أكثر الطرق عن هشام على الفصل بالألف من هذا الباب، أعنى الاستفهام[١٠]، وبه قطع صاحب «التيسير»، و «الشاطبية»، وسائر المغاربة، وأكثر المشارقة كابن شيطا، وابن سوار، وأبى العز، والهمذانى وغيرهم. وذهب آخرون إلى إجراء الخلاف عنه فى ذلك، كما هو مذهبه فى سائر هذا الضرب، منهم سبط الخياط، والهذلى، والصفراوى وغيرهم، وهو القياس.

وجه إثبات الهمزتين فيهما: الأصل المؤيد بالتأكيد.

ووجه حذفها من أحدهما الاستغناء بالأخرى فى إحدى الجملتين المتلابستين[١١]، وجعل إخبار الثانى راشدًا لعدم مايدل عليه بخلاف العكس.

---

(١) سقط فى د.
(٢) سقط فى م.
(٣) سقط فى ز.
(٤) فى ص، م: وألف.
(٥) فى ز، م: وثاء ثوى.
(٦) سقط فى م، ص.
(٧) زيادة من ص.
(٨) سقط فى د.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى ص، م، ز: الاستفهامين.
(١١) فى م: المتلاصقين.

ووجه التفريق: الجمع والتنبيه على الجواز.

ووجه إثبات النون: الأصل؛ لأنها نون الضمير.

ووجه الحذف: تخفيف[١] استثقال النونات[٢].

والأصح أنها الوسطى كالانفراد، أو الأخيرة[٣]؛ لأنها محققة[٤]، ورسمت ياء فى[٥] النمل، والعنكبوت، وأول الواقعة، فكل قارئ موافق صريحًا أو تقديرًا. والله أعلم.

ص: وَالْمَدُّ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ (حَـ) جَرْ
(بـ) ـنْ (ثِـ) ـقْ (لَـ) ـهُ الْخُلْفُ وَقَبْلَ الضَّمِّ (ثَـ) ـرْ
وَالْخُلْفُ (حُـ) ـزْ (بِـ) ـى (لُـ) ـذْ وَعَنْهُ أَوَّلَا　　كَشُعْبَةٍ وَغَيْرُهُ امْدُد سَهِّلَا

ش: (المد كائن عن حجر) اسمية، و (قبل الفتح) ظرف، [وحجر][٦] محله نصب، و (بن) و (ثق) و (له) معطوفة[٧] على (حجر)، و (الخلف حاصل عن له) اسمية، و (المد قبل الضم [كائن عن ثر) اسمية][٨]، و (الخلف حز)[٩] اسمية، و (بى) و (لذ) معطوفان على (حز) بمحذوف، و (عنه) يتعلق بمحذوف، أى: وانقل عنه أول باب الضم، و (كشعبة) صفة لمقدر[١٠]، و (غيره) مفعول (امدد)، و (سهل) معطوف على (امدد) بواو محذوفة لمطلق الجمع.

أى: ثبت ذو حاء (حز)، وباء (بن)، وثاء (ثق) (أبو عمرو، وقالون، وأبو جعفر) ألفًا بين الهمزتين المفتوحتين، وبين المفتوحة والمكسورة، حيث جاء نحو: ﴿أاأنذرتهم﴾ و﴿أاإنك﴾ إلا ما سيخص.

واختلف عن هشام فى الفصل بينهما فى المسألتين:

فروى عنه الحلوانى من جميع طرقه الفصل كذلك، وروى الداجونى عن أصحابه عنه عدم الفصل.

هذا قبل المفتوحة، وأما قبل المكسورة فروى الفصل فى الجميع الحلوانى [من طريق ابن عبدان][١١] من طريق صاحب «التيسير» من قراءته على أبى الفتح، ومن طريق أبى العز، ومن طريق الجمال عن الحلوانى، وهو الذى فى «التجريد» عنه، وهو المقطوع به للحلوانى عند

---

(١) فى ز: تحقيق.
(٢) فى ز، د: النونان.
(٣) فى م: والأخيرة.
(٤) فى ز: مخففة.
(٥) فى ز: ثانى.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: معطوفان.
(٨) فى م: حكمه قبل الفتح.
(٩) فى ز: ثر.
(١٠) فى م: يتعلق بالمقدر.
(١١) ما بين المعقوفين سقط فى ص.

جمهور العراقيين، كابن سوار، وابن فارس، وابن شيطا، وأبى على البغدادى وغيرهم؛ وهو طريق الشذائى عن الداجونى، وهو فى «المبهج» وغيره، وعليه نص الداجونى، وبه قطع أبو العلاء من طريق الحلوانى، والداجونى، وهما فى «الشاطبية».

وروى عنه القصر فى[١] الباب كله الداجونى عند جمهور العراقيين وغيرهم، [كصاحب «المستنير» و «التذكار» و «الروضة» و «التجريد» و «الكفاية الكبرى» وغيرهم][٢]، وهو الصحيح من طريق زيد عنه، وهو الذى فى «المبهج» من طريق الجمال.

وذهب آخرون عن هشام إلى التفصيل: ففصلوا بالألف فى سبعة[٣] مواضع، وهى: ﴿أاإن لنا﴾ بالشعراء [٤١]، [﴿وأاإنك﴾ ﴿وأاإفكًا﴾][٤] معًا بالصافات [٥٢،٨٦]، و﴿أاإنكم﴾ بفصلت [٩]، و ﴿أاإن لنا لأجرًا﴾ بالأعراف [١١٣]، و ﴿أاإذا ما مت﴾ بـ «مريم» [٦٦]، وتركوا الفصل فى الباقى، وهو الذى فى «الهداية»، و «العنوان»، والوجه الثانى فى «الشاطبية»، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن. والله أعلم.

وأما قبل الضم ففصل بينهما بألف ذو ثاء (ثر) أبو جعفر، واختلف عن ذى حاء (حز) وباء (بى) ولام (لذ) - أبو عمرو، وقالون، وهشام.

فأما أبو عمرو: فروى عنه الفصل الدانى فى «جامع البيان»، وقرأه بالقياس وبنصوص الرواة عنه أبو عمرو، وأبو شعيب، وأبو حمدون، وأبو خلاد وغيرهم، ونص عليه للدورى[٥] من طريق ابن فرح، و الصفراوى، وللسوسى من طريق ابن حبش - ابن سوار وأبو العز، وصاحب «التجريد» وغير واحد، وهما للسوسى أيضًا فى «الكافى»، و«التبصرة». وروى القصر عن أبى عمرو جمهور أهل الأداء من العراقيين [والمغاربة][٦] وغيرهم. وذكرهما[٧] عنه المهدوى، والشهرزورى، والشاطبى، والصفراوى.

وأما قالون: فروى عنه المد من طريق أبى نشيط، والحلوانى، والدانى فى جامعه من قراءته على أبى الحسن، وعن أبى نشيط من قراءته على أبى الفتح، وقطع به[٨] فى «التيسير»، و «الشاطبية»، و «الهادى»، و «الهداية»، و «الكافى»، و «التبصرة» و«تلخيص الإشارات»[٩]، ورواه من الطريقين عنه [أبو على المالكى، وابن سوار، والقلانسى، وابن مهران، والهمذانى، والهذلى، والسبط، وقطع به فى «الكفاية»][١٠] للحلوانى فقط.

---

(١) زاد فى م: هذا.
(٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٣) فى م: سبع.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م، د: الدورى.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: وذكره.
(٨) فى ز، د، ص: له.
(٩) فى د: العبارات.
(١٠) ما بين المعقوفين سقط فى م.

والجمهور على الفصل من الطريقين، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسى، والمالكى، وروى عنه القصر من الطريقين ابن الفحام من قراءته على عبد الباقى، ورواه من طريق أبى نشيط سبط الخياط، ومن طريق الحلوانى الدانى فى الجامع، وبه قرأ على أبى الفتح فارس.

وأما هشام: فالخلاف عنه [فى][1] أول آل عمران وص، والقمر على ثلاثة أوجه:

أولها: التحقيق مع المد فى الثلاثة، وهذا أحد وجهى «التيسير»، وبه قرأ الدانى على فارس من طريق ابن عبدان على الحلوانى، وفى «التجريد» من طريق الجمال عن الحلوانى، وقطع به ابن سوار، وأبو العلاء للحلوانى عنه.

ثانيها: التحقيق مع القصر فى الثلاثة، وهو أحد وجهى «الكافى»، والذى قطع به الجمهور له من طريق الداجونى عن أصحابه عن هشام: كابن سوار، وأبى على البغدادى، وابن الفحام، والقلانسى، والهمذانى، وسبط الخياط وغيرهم، وبه قرأ الباقون.

ثالثها: التفصيل، ففى آل عمران بالقصر والتحقيق، وفى الآخرين بالمد والتسهيل، وهو الثانى فى «التيسير»، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، وبه قطع فى «التذكرة»، و«الهداية»، و «الهادى»، و «التبصرة»، و «العنوان»، والثلاثة فى «الشاطبية»، ويدخل فى هذا أيضًا: ﴿أَأُشْهِدُوا خلقهم﴾ [الزخرف: ١٩] لنافع وأبى جعفر[2] كما سيأتى.

واختلف عن قالون أيضًا: فرواه بالمد فى قراءته على أبى الفتح من طريق أبى نشيط، وابن مهران من الطريقين، وقطع به سبط الخياط لأبى نشيط، وكذلك الهذلى من جميع طرقه، وبه قطع أبو العز وابن سوار للحلوانى من غير طريق الحمامى.

وروى عنه القصر كل من روى عنه القصر فى أخواته، ولم يذكر أكثر المؤلفين سواه، والوجهان عن أبى نشيط فى «التيسير»، و «الشاطبية»، و «الإعلان» وغيرها[3].

وجه الفصل مع التحقيق: اجتماع همزتين مع بقاء لفظهما، وهى لغة هذيل، وعكل، وعامة تميم.

ووجه الفصل مع التسهيل: بقاء قسط الهمزة، وبه يجاب من اعترض بحصول الخفة بالتسهيل، وفيه تداخل اللغتين؛ لأن التسهيل لقريش والفصل لهذيل، وهو مع التحقيق أقوى[4].

ووجه من فرق: الجمع بين اللغتين. ووجه تركه مع المضمومة: قلة ورودها.

---

(١) سقط فى م، د.
(٢) زاد فى د، ص: وسهلا الهمزة الثانية بين بين على أصلها، وفصل بينهما أبو جعفر على أصله.
(٣) فى م: وغيرهما.
(٤) فى م: أولى.

ولما فرغ من همزة القطع بأنواعها انتقل إلى همزة الوصل، وهى قسمان: متفق على قراءته بالاستفهام، ومختلف فيه.

فالمتفق عليه[١] ثلاث كلم فى ستة مواضع: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ معًا بالأنعام [١٤٣، ١٤٤]، و ﴿ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ﴾ معًا بيونس [٥١، ٩١]، و ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، و ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ بالنمل [٥٩]، وإلى [هذا][٢] أشار بقوله:

ص: وَهَمْزُ وَصْلٍ مِن كَآللهُ أَذِنْ أَبدِلْ لِكُلٍّ أَو فَسَهِّلْ واقْصُرن

ش: (وهمز وصل) مفعول مقدم لقوله: (أبدل)، و(من مثل هذا اللفظ) يتعلق[٣] بـ (أبدل)[٤]، فالكاف اسم لدخول (من) عليها و(آلله أذن) كبرى محكية، و (لكل القراء) يتعلق بـ (أبدل)، و(فسهل)[٥] معطوف على (أبدل) ومفعول (فسهل) الهاء المحذوفة، و(اقصرن) مثل (فسهل)، و (أو) للإباحة.

أى: أجمع القراء على عدم تحقيق همز[٦] الوصل؛ لكونه لا يثبت إلا ابتداء، وأجمعوا أيضًا على تليينها، واختلفوا فى كيفيته، فقال كثير: تبدل ألفًا خالصة، وهذا هو المشهور فى الأداء القوى عند التصريفيين. قال الدانى: وهو لأكثر النحاة، وبه قرأ الدانى على شيخه أبى الحسن.

قال المصنف: وبه قرأت من طريق «التذكرة»، و «الهادى»، و «الهداية»، و «الكافى»، و «التبصرة»، و «التجريد»، و «الروضة»، و «المستنير»، و «التذكار»، و «الإرشادين»، و«الغايتين»، وغير ذلك من جلة[٧] كتب المغاربة [والمشارقة][٨]، واختاره الشاطبى.

وقال آخرون: يسهل بين بين، وهما فى «الشاطبية»، و «التيسير»، و «الإعلان».

وجه البدل: أن حذفها[٩] يؤدى إلى التباس الاستفهام بالخبر؛ لتماثل الحركتين، ولم يستغنوا بالقطع، والتسهيل فيه شىء من لفظ المحققة، والتحقيق يؤدى إلى إثبات همزة الوصل[١٠] فى الوصل، وهو لحن، فتعين البدل، وكان ألفًا؛ لأنها مفتوحة.

ووجه تسهيلها: أنه قياس المتحركة[١١]، وعليه[١٢] قوله: [من الوافر]

وَمَا أَدْرِى إِذَا يَمَّمْتُ قَصْدًا أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِى

---

(١) فى م، ص، ز: فيه.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى ص: متعلق.
(٤) زاد فى م، ص، د: وأو.
(٥) فى م، ز، د: فسهله.
(٦) فى ز، د، ص: همزة.
(٧) فى م، ص: جملة.
(٨) سقط فى د.
(٩) فى ص: حذفهم.
(١٠) فى د: وصل.
(١١) فى م، د، ز: المحركة.
(١٢) فى م: وعلته.

أَأَلْخَيْرُ الَّذِى أَنَا أَبْتَغِيهِ   أَوِ الشَّرُّ الَّذِى هُوَ يَبْتَغِينِى[(١)]

لأنها لاجائز أن تكون محققة؛ لأنه لحن، والشاعر عربى، ولا محذوفة ولا مبدلة؛ لأنها بإزاء فاء (مفاعيلن)؛ فتعين التسهيل. ومنه أيضًا قول الشاعر: [من الطويل]

أَأَلْحَقُّ أَنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ   أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ[(٢)]

لا جائز أن تكون مبدلة؛ لأنها بإزاء (فعولن).

ثم أشار إلى المختلف فيه، وهو موضع واحد، فقال:

ص: كَذَا بِهِ السِّحْرُ (ثَـ) نا (حُـ) زْ والْبَدَلْ   والْفَصْلُ مِن نَحْوِ ءَآمَنْتُم حَظَلْ

ش: (كذا به السحر) اسمية، تقديره: هذا اللفظ مثل: آلله أذن، و (ثنا) نصب بنزع الخافض، أى: لثنا، و (حز) عطف عليه، و (البدل)[(٣)] مبتدأ، و (الفصل) معطوف عليه، و (من) متعلق بأحدهما مقدر مثله فى الآخر، و (حظل) أى: مَنَعَ مبنى للفاعل، وفاعله مضمر، أى: كل القراء، ودل عليه قوله: (أبدل لكل)، والجملة خبر البدل.

أى: كذلك ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١] يجوز فيها البدل، والتسهيل أيضًا لذى ثاء (ثنا) وحاء (حز) أبى جعفر وأبى عمرو، [وقرأ][(٤)] الباقون بهمزة واحدة على الخبر، وتسقط عندهم[(٥)] الصلة لالتقاء الساكنين.

وأجمع من أجاز التسهيل على امتناع الفصل بينهما بألف كما يجوز فى همزة القطع؛ لضعفها عنها.

وقوله: (والبدل) إشارة إلى أنه يمتنع فى[(٦)] ﴿ءَامَنتُم﴾ فى الثلاث [الأعراف: ١٢٣، وطه: ٧١، والشعراء: ٤٩] و ﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ [الزخرف: ٥٨] الفصل بين الأولى والثانية بألف، ويمتنع - أيضًا - إبدال الثانية.

ولما فرغ من الهمزتين - والأولى للاستفهام - شرع فيما إذا كانت لغير استفهام،

---

(١) البيتان من قصيدة طويلة للمثقب العبدى فى ديوانه ص (٢١٢)؛ وخزانة الأدب (١١/ ٨٠)؛ وشرح اختيارات المفضل ص (١٢٦٧)؛ وشرح شواهد المغنى (١/ ١٩١)؛ وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص (١٤٥)؛ وخزانة الأدب (٦/ ٣٧).

(٢) البيت لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص (١٣٣)؛ والأغانى (١/ ١٢٧)؛ وخزانة الأدب (١٠/ ٢٧٧)؛ والكتاب (٣/ ١٣٦)؛ ولجميل فى ملحق ديوانه ص (٢٣٧)؛ وبلا نسبة فى أوضح المسالك (٤/ ٣٦٩)؛ وشرح الأشمونى (٣/ ٨١٨)؛ وشرح التصريح (٢/ ٣٦٦)؛ وشرح ابن عقيل ص (٦٨٩).

والشاهد فيهما قوله: «أألحق» حيث نطق الشاعر بهمزة «أل» فى هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر. وهذا هو التسهيل، وهو قليل فى مثل هذا، والكثير إبدال همزة «أل» التالية لهمزة الاستفهام ألفًا.

(٣) زاد فى د: منه.

(٤) سقط فى م.

(٥) فى م: عند.

(٦) فى د: من.

وتكون الثانية فى هذا القسم متحركة وساكنة، وبدأ بالمتحركة، فقال:

ص: أَئِمَّةً سهِّل أو ابدِلْ (حُـ)ـطْ (غِـ)ـنًا (حِرمٌ) ومدُّ (لا) ح بالْخُلْفِ (ثَـ)ـنًا
مُسهِّلًا والأَصبهانِى بالْقَصص فِى الثَّانِ والسَّجدةِ مَعْهُ الْمدُّ نَص

ش: (أئمة) مفعول (سهل)، و (أبدل) معطوف عليه، و (حط) محله نصب بنزع الخافض، و (غنا) و (حرم) معطوفان عليه، و(مدُّ كائن عن لاح) اسمية، و (بالخلف) يتعلق بالمقدر، و(ثنا) عطف على (لاح)، و (مسهلًا) حال من ذى (لاح)، و (الأصبهانى) مبتدأ، و(معه) حاله[(١)] و (المد نص عليه): اسمية وقعت خبرًا عن (الأصبهانى)، وباء (بالقصص) بمعنى [فى][(٢)]، يتعلق[(٣)] بـ (نص)، و (فى الثانى)[(٤)] بدل منه، و (السجدة) عطف عليه.

أى: قرأ ذو حاء (حط) أبو عمرو، وذو غين (غنا) رويس، ومدلول (حرم) نافع، وابن كثير، وأبو جعفر: ﴿أئمة﴾ فى المواضع الخمسة، وهى التوبة [١٢]، والأنبياء [٧٣]، وفى القصص موضعان [٥، ٤١]، وفى السجدة [٢٤] بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، إلا أنه اختلف [عنهم][(٥)] [فى][(٦)] كيفية تسهيلها:

فذهب جمهور أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين، ونص عليه: ابن سوار والهذلى، وأبو على [البغدادى][(٧)]، وابن الفحام، وأبو العلاء، وسبط الخياط، والمهدوى، وابن سفيان[(٨)]، وأبو العز، ومكى، والشاطبى وغيرهم.

وذهب آخرون إلى أنها تجعل ياءً خالصة، ونص عليه: ابن شريح، والقلانسى، وسائر العراقيين. قال المصنف: وبه قرأت من طريقهم، وقال محمد بن مؤمن فى «كنزه»: إن جماعة يجعلونها ياءً خالصة، وأشار إليه [مكى، والدانى فى «جامعه»، والحافظ أبو العلاء وغيرهم. والباقون بتحقيقها][(٩)] مطلقًا.

وهكذا[(١٠)] اختلف التصريفيون أيضًا فيها: فمن محقق ومسهل بين بين.

فقال[(١١)] ابن جنى فى كتاب «الخصائص» له: ومن شاذ الهمزة عندنا قراءة الكسائى: ﴿أئمة﴾ بالتحقيق[(١٢)] فيهما.

وقال أبو على [الفارسى][(١٣)]: والتحقيق ليس بالوجه؛ لأنا لا نعلم أحدًا ذكر التحقيق

---

(١) فى م: حال.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى د: متعلق.
(٤) فى م: وفى الباب.
(٥) سقط فى م.
(٦) سقط فى د.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى ز، ص: أبو سفيان.
(٩) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(١٠) فى م، د: وأقول هكذا.
(١١) فى م: قال.
(١٢) فى د: بالتخفيف.
(١٣) سقط فى ص.

فى (آدم) و«آخر»؛ فكذا[١] ينبغى فى القياس «أئمة»، وأشار بهذا إلى أن أصلها (أيمّة) [على وزن][٢]: أفعِلَة، جمع إمام، فنقلت حركة الميم للهمزة الساكنة قبلها لأجل الإدغام لاجتماع المثلين؛ فكان الأصل الإبدال من أجل السكون.

وكذلك[٣] نص على الإبدال أكثر النحاة كما ذكره الزمخشرى فى «المفصل».

وقال أبو شامة: ومنع كثير منهم تسهيلها بين بين، قالوا: لأنها تكون كذلك فى حكم الهمزة.

ثم إن الزمخشرى خالف[٤] النحاة، وادعى تسهيلها بين بين [عملًا بقول من حققها[٥] كذلك من القراء، فقال فى «الكشاف»: فإن قلت: كيف لفظ أئمة؟ قلت: همزة بعدها همزة[٦] بين بين][٧]. ثم قال: وتحقيق الهمزتين قول مشهور وإن لم يكن مقبولًا عند البصريين. ثم قال: وأما التصريح بالياء فليس بقراءة ولا يجوز، ومن قرأ به فهو لاحن محرِّف.

والجواب[٨] أن القراءة بالياء قد تواترت فلا يطعن فيها. وأما وجهها[٩] فتقدم فلا يلتفت إلى طعنه فى الأمرين.

واختلفوا فى إدخال ألف بينهما[١٠]، فقرأ ذو ثاء (ثنا) أبو جعفر بالمد، أى: بالألف، واختلف عن ذى لام (لاح) هشام: فروى عنه المد من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلوانى - أبو العز، وقطع به جمهور العراقيين كابن سوار، وابن شيطا، وابن فارس وغيرهم، وقطع به لهشام من طريقهم أبو العلاء. وفى «التيسير» من قراءته على أبى الفتح، يعنى من طريق[١١] غير ابن عبدان.

وأما من طريق ابن عبدان؛ فلم يقرأ عليه إلا بالقصر، كما صرح به فى «جامع البيان»، وهذا مما[١٢] وقع له فيه خلط طريق بطريق. وفى «التجريد» من قراءته على عبد الباقى يعنى من طريق [الجمال عن][١٣] الحلوانى، وفى «المبهج» سوى بينه وبين سائر الباب؛ فيكون له من طريق الشذائى عن الحلوانى، والداجونى وغيرهما.

وروى القصر[١٤]: ابن سفيان، والمهدوى، وابن شريح، وابنا غلبون، ومكى، وصاحب

---

(١) فى م: فلذا.
(٢) فى م: بوزن.
(٣) فى م: وكذا.
(٤) فى م: يخالف.
(٥) فى د: خففها.
(٦) فى م، د: بهمزة.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى ص.
(٨) فى م: وأقول أما.
(٩) فى م: وجها.
(١٠) فى م: بينها.
(١١) فى د: من غير طريق.
(١٢) فى د: ما.
(١٣) سقط فى ص.
(١٤) فى م: الفضل.

«العنوان»، وجمهور المغاربة، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، وعلى أبى الفتح من طريق ابن عبدان، وفى «التجريد» من غير طريق الجمال، وهو فى «المبهج» من غير طريقه.

وقوله: (الأصبهانى) أى: وافق الأصبهانى أبا جعفر، لكن لا فى الخمس، بل فى ثانى القصص [٤١]، وهو ﴿وجعلناهم أاإمة يدعون﴾، وكذا[١] السجدة [٢٤]، فقرأ فى الموضعين بالمد، ونص على ذلك الأصبهانى فى كتابه، وهو المأخوذ به من جميع طرقه.

تنبيه:

كل من فصل بالألف فى (أئمة) إنما يفصل فى حال التسهيل، ولا يجوز مع الإبدال؛ لأن الفصل إنما ساغ تشبيهًا بـ﴿أاإذا﴾، و ﴿أاإنَّا﴾ وسائر الباب، قال الدانى: وهو مذهب عامة النحويين.

ص: أَنْ كَانَ أَعْجمِىٌ خُلْفُ (مُ) ليا وَالْكُلُّ مُبدِلٌ كَآسَى أُوتِيَا

ش: (أن كان) مبتدأ، و (أعجمى) عطف عليه، و (خلف) ثان[٢] وخبره: حاصل[٣] فيه، والجملة خبر الأول، و (مليا) محله نصب بنزع الخافض، (والكل مبدل[٤]) مثل هذا اللفظ اسمية، والكاف اسم، و (أوتى) معطوف بمحذوف وألفه للإطلاق.

[أى:][٥] اختلف عن ذى ميم (مليا) ابن ذكوان فى مد حرفين خاصة، وهما ﴿آن كان ذا مال﴾ بالقلم [١٤]، و﴿آعجمى﴾ بفصلت [٤٤]: فنص له على الفصل بينهما مكى، وابن شريح، وابن سفيان، والمهدوى، وأبو الطيب، وابن غلبون وغيرهم، وكذلك روى أبو العلاء عن ابن الأخرم، والصورى.

و رد ذلك الدانى، فقال فى «التيسير»: ليس بمستقيم من طريق النظر، ولا صحيح من جهة القياس؛ وذلك أن ابن ذكوان لما لم يفصل بهذه الألف بين الهمزتين فى حال تحقيقهما - مع ثقل اجتماعهما- علم أن فصله بها بينهما فى حال تسهيلها[٦] مع خفته غير صحيح عنده، على أن الأخفش قال فى كتابه عنه بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، ولم يذكر فصلًا فى الموضعين؛ فاتضح ما قلناه.

قال: وهذا من الأشياء اللطيفة[٧] التى لا يميزها، ولا يعرف حقائقها إلا المطلعون على مذاهب الأئمة، المختصون بالفهم الفائق والدراية الكاملة. انتهى.

قال[٨] ابن الباذش: فأما ابن ذكوان فاختلف عنه، فكان الدانى يأخذ له بغير فصل،

---

(١) فى م: وكذلك.
(٢) فى ص، ز، د: فاعل.
(٣) فى ص، ز، د: حصل.
(٤) فى م: مبتدأ.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى م، د: تسهيله.
(٧) فى م: المطلقة.
(٨) فى ص، ز، د: وقال.

وكان مكى يأخذ له بالفصل بينهما بألف، وعلى ذلك أبو الطيب وأصحابه، وهو الذى يعطيه نصوص الأئمة من أهل الأداء كابن شنبوذ، والنقاش، وابن عبد الرازق، وأبى الطيب التائب، وأبى طاهر[١] بن أبى هاشم، وابن أشته، والشذائى، والخزاعى، والدارقطنى، والأهوازى، وجماعة كثيرة من متقدم ومتأخر، قالوا كلهم بهمزة ومد[٢].

قال المصنف: وليس هذا يعطى الفصل أو يدل عليه، ومن نظر كلام الأئمة: متقدمهم ومتأخرهم، علم أنهم لا يريدون بذلك إلا بين بين؛ فقول الدانى أقرب إلى النص وأصح فى القياس، نعم، قول الحسن بن حبيب صاحب الأخفش أقرب إلى [قول][٣] مكى وأصحابه؛ فإنه قال فى كتابه عن ابن ذكوان عن يحيى أنه قرأ: ﴿آعجمى﴾ بمدة مطولة[٤]، كما قال ذو الرمة:

آن توهمت من خرقاء منزلة ....[٥]

فقال (آن) بهمزة مطولة، فهذا يدل على ما قاله[٦] مكى، ولا[٧] يمنع ما قاله الدانى؛ لأن الوزن يقوم[٨] بهما، ويستدل له به، والوزن لا يقوم بالبدل، وقد نص على ترك الفصل لابن ذكوان غير من ذكرت، ممن هو أعرف بدلائل النص: كابن شيطا، وابن سوار، وأبى العز، وابن الفحام وغيرهم، وقرأت له بالوجهين. انتهى.

فإن قلت: من أين يفهم أن الخلاف فى المد؟ قلت: من كونه أقرب محكوم.

وقوله: (والكل مبدل) أى: أجمعوا على إبدال كل همزة ساكنة بعد متحركة لغير استفهام؛ نحو: ﴿آتى﴾ [البقرة:١٧٧]، و ﴿أُوتِىَ﴾ [البقرة: ١٣٦]، و ﴿وَأُوذُواْ﴾، و﴿إيمان﴾، و ﴿ايتيا﴾[٩] [فصلت: ١١]، وجه الاتفاق على بدل هذا عند من يقول الساكن أثقل لزيادة الثقل، وعند غيره: لزوم الاجتماع بخلاف المتحركتين تحقيقًا.

* * *

---

(١) فى م، ص: وأبى الطاهر.
(٢) فى ص: ومدة.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى ص: طويلة.
(٥) صدر بيت وعجزه:

.... ماء الصبابة من عينيك مسجوم

والبيت فى ديوانه (١/ ٣٦٩) ؛ وجمهرة اللغة ص (٧٢٠، ٨٨٦) ؛ والجنى الدانى ص (٢٥٠)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٤١، ٤/ ٣٤٥، ١٠/ ٢٩٢، ١١/ ٢٣٥-٢٣٨، ٤٦٦)، والخصائص (٢/ ١١)؛ ورصف المبانى ص (٢٦، ٣٧٠) ؛ وسر صناعته الإعراب (٢/ ٧٢٢).

(٦) فى م: ما قال.
(٧) فى د: بينما.
(٨) فى م: المهموزون يقومون.
(٩) فى م: أسى وأتى وأوتوا، وفى د: وأوى.

باب الهمزتين من كلمتين

أى: حكم المتلاصقتين من كلمتين، وهذا قسيم المتقدم، وهو قسمان: متفق وهو ثلاثة، ومختلف وهو خمسة.

واعلم أن المتفقتين كسرًا ثلاثة عشر [لفظًا][1] فى خمسة عشر موضعًا متفق عليها: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾ بالبقرة [٣١]، و ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا﴾ معًا بالنساء [٢٢، ٢٤]، و﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ بهود [٧١]، و ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ بيوسف [٥٣]، و ﴿مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا﴾ بالإسراء [١٠٢]، و﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ بالنور [٣٣]، و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِن﴾ بالشعراء [١٨٧] و﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى﴾ بالسجدة [٥]، و ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ﴾، ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾ كلاهما بالأحزاب [٣٢، ٥٥]، ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِنَّ﴾، ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ﴾ كلاهما بسبأ[2] [٩، ٤٠]، و﴿فى السماء إله﴾ بالزخرف [٨٤] واختلف فى ثلاثة: ﴿للنبىء إن أراد﴾، و ﴿بيوت النبىء إلا﴾ بالأحزاب [٥٠، ٥٣] لنافع، و ﴿من الشهداء إن﴾ بالبقرة [٢٨٢] لحمزة.

والمتفقتان فتحًا ثلاثة عشر فى تسعة وعشرين موضعًا: ﴿ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾، و ﴿جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم﴾ بالنساء [٥، ٤٣]، والمائدة [٦] و ﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ بالأنعام [٦١]، و ﴿تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ﴾ بالأعراف [٤٧]، وفيها [٣٤]، وفى يونس [٤٩]، والنحل [٦١]، وفاطر [٤٥]: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾، وفى هود [خمسة][3] [٤٠، ٥٨، ٦٦، ٨٢، ٩٤] وفى المؤمنين اثنان [٢٧، ٩٩]، ﴿جاء أمرنا﴾، ﴿وَجَآءَ أَهْلُ﴾ بالحجر [٦٧]، و ﴿جَآءَ ءَالَ﴾ بها [الحجر: ٦١]، وبالقمر [٤١]، و ﴿ٱلسَّمَآءَ أَن﴾ [بالحج][4] [٦٥]، وبالمؤمنين [٩٩]: ﴿جَآءَ أَحَدَهُمُ﴾، وبالفرقان[5] [٥٧]: ﴿شاء أن يتخذ﴾، وبالأحزاب [٢٤] ﴿شَآءَ أَوْ يَتُوبَ﴾، وبغافر [٧٨]، والحديد [١٤]: ﴿جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾، وبالقتال [١٨]: ﴿جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾، وبالمنافقين [١١]: ﴿جَآءَ أَجَلُهَآ﴾، وبعبس [٢٢] ﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾.

والمتفقان ضما ﴿أولياء أولئك﴾ بالأحقاف [٣٢] خاصة.

ص: أَسْقَطَ الاولى فِى اتِّفَاقٍ (ز) نْ (غَ)ـدا   خُلْفُهُما (حُ) ـزْ وبِفَتْحٍ (بِـ) ـنْ (هُـ) ـدَى

ش: (فى) يتعلق[6] بـ (أسقط)[7]، وفاعله (زن)، و (غدا) معطوف على زن، و(خلفهما) مبتدأ [حذف][8] خبره، وهو حاصل[9]، و (حز) عطف على (زن) حذف

---

(١) زيادة من ص.
(٢) فى ز: بالنساء.
(٣) فى م: خمس. وسقط فى د.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى م: وفى.
(٦) فى د: تتعلق.
(٧) فى د: بإسقاط.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى م: وشبهه.

عاطفه، و (بفتح) متعلق بـ (أسقط) محذوفًا، و (بن) فاعل، و (هدى) عطف عليه، أى: وأسقط الأولى[١] بفتح ذوا (بن) و (هدى).

ص: وَسَهِّلا فِى الْكَسر والضَّمِّ وفِى بالسُّوءِ والنَّبِىءِ الإِدغَامُ اصطُفى

ش: فاعل (سهل) ضمير عائد على (بن) و (هدى)، و (فى) يتعلق بـ(سهل)[٢]، و(الكسر)[٣] معطوف على (الضم)، و (الإدغام اصطفى) كبرى، و (فى بالسوء) يتعلق بـ (اصطفى).

أى: أسقط ذو حاء (حز) أبو عمرو الهمزة الأولى من همزتى القطع المتفقتين فى الحركة مطلقًا، المنفصلتين تحقيقًا المتلاصقتين.

فقوله: (الأولى) تنبيه على أن مذهبه أنها الساقطة، ومذهب[٤] أبى الطيب بن غلبون، وأبى الحسن الحمامى أنها[٥] الثانية، وهو مذهب الخليل وغيره من النحاة. وذهب سائرهم إلى الأول، [وهو القياس. وتظهر][٦] فائدته فى المد: فمن قال بإسقاط الأولى؛ فالمد عنده[٧] منفصل، أو الثانية؛ فمتصل[٨].

وقوله فى «التيسير»: ومتى سهلت الأولى من المتفقتين أو أسقطت؛ فالألف التى قبلها ممكنة على حالها - مع تحقيقها اعتدادًا بها - ويجوز أن تقصر - يؤذن بأن المد متصل.

وقوله: (من همزتى القطع) خرج به نحو: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، ولا يرد عليه؛ لأن كلامه فى المتلاصقتين[٩] لفظًا؛ لأن التخفيف منوط باللفظ.

وقوله: (والمنفصلتين) مخرج لنحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وتحقيقًا بيان؛ لأن نحو ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وإن كان حرفًا وفعلًا؛ فهو عند القراء كلمة لعدم الاستقلال، فهو خارج بقرينة الباب قبله، [والمتلاصقتين][١٠] خرج به: ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن﴾ [الروم: ١٠] علم من الترجمة.

وأسقط الأول أيضًا [ذو زاى زن][١١] قنبل من طريق ابن شنبوذ من أكثر طرقه، وكذلك ذو غين (غدا) رويس من رواية أبى الطيب، وستأتى[١٢] بقية مذهبهما.

ووافق ذو باء (بن) قالون وهاء (هدى) البزى على إسقاط أولى[١٣] المفتوحتين.

---

(١) فى م: وأسقط إلا ذو باء بن وهدى.
(٢) فى م: بسهلا.
(٣) فى ز: وبالكسر.
(٤) فى م: وذهب.
(٥) فى م: إلى أنها.
(٦) فى د: وهو ابن الباذش.
(٧) فى د: عنه.
(٨) فى د: منفصل.
(٩) فى ز: المتلاصقين.
(١٠) سقط فى م.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى ص، د، ز: وسيأتى.
(١٣) فى د: الأولى.

وأما المكسور[تان والمضمومتان][١]؛ فسهلا[٢] أولاهما[٣] بين بين، وهو معنى قوله: (وسهلا فى الكسر والضم).

واختلف عنهما فى ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ بيوسف [٥٣]، و ﴿للنبىء إن أراد﴾ [الأحزاب: ٥٠]، و ﴿لا تدخلوا بيوت النبىء إلا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ويشملهما قوله: (والنبىء) فأبدل الأولى منهما واوًا، وأدغم الواو التى قبلها فيها[٤] جمهور المغاربة وسائر العراقيين عن قالون والبزى معًا[٥]، وهذا هو المختار رواية[٦] مع صحته قياسًا، وقال الدانى فى «المفردات»: لا يجوز فى التسهيل غيره، وسهل الأولى منهما بين بين طردًا للباب جماعة من أهل الأداء، وذكره مكى أيضًا، وذكرهما ابن بليمة، والشاطبى، والصحيح قياسًا ورواية ما عليه الجمهور من الأول، وإليه أشار بقوله: (اصطفى).

وجه تحقيق[٧] أولى المتفقتين: أنه طرف[٨]، فهو أنسب كالإدغام[٩] والساكنين، والمبتدأة أولى بالتحقيق[١٠]، وهو مذهب أبى عمرو فى النحو.

ووجه[١١] تسهيلها: أنه قياس المتحركة[١٢].

ووجه حذفها المبالغة فى التخفيف، والاكتفاء بدلالة التالية[١٣] ذاتًا وشكلًا كالمتصلة، وهى من حروف الحذف، وأولى من ﴿تأمُرُونِى﴾ [الزمر: ٦٤] و ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وهو مندرج فى التخفيف، وهذا مذهب الخليل.

ووجه التفرقة: الجمع.

ووجه إدغام ﴿بالسوِّ إلا﴾ [يوسف: ٥٣]: أن اللغة فى تسهيل مثل ذلك، إما النقل[١٤]، وهو قياسها، ولم يقرأ به لهما[١٥]، أو قلب الهمزة واوًا [وإدغامها][١٦]، وإنما اختير على النقل[١٧]؛ لما يؤدى إليه من كسر الواو بعد الضمة، وهو مرفوض لغة.

وقوله[١٨] بالتشديد مستعمل، وهو أخف من قول سيبويه: حجز الساكن بين الضمة

---

(١) سقط فى د.
(٢) فى م: بسهل.
(٣) فى م: أولاها.
(٤) فى م: بها.
(٥) فى ز: تبعا.
(٦) فى ص: وأنه.
(٧) فى ز: تخفيف.
(٨) فى د: ظرف.
(٩) فى ص: بالإدغام.
(١٠) فى د: بالتخفيف.
(١١) فى م: وجه.
(١٢) فى م: المحركة.
(١٣) فى ز: النافية.
(١٤) فى م: الثقل.
(١٥) فى م: لهما به.
(١٦) سقط فى ز.
(١٧) فى م: الثقل.
(١٨) فى ز، د: وقول.

والكسرة، وهذا وجه تشديد ﴿ٱلنَّبِيُّ﴾ [آل عمران: ٦٨] و ﴿لِلنَّبِيِّ﴾ [التوبة: ١١٣].

ص: وسَهَّلِ الأُخْرى رُوَيسٌ قُنْبُل وورْشٌ وثَامِنٌ وقِيلَ تُبْدلُ
مدًّا (ز) كَا (جـ) وْدًا وعنْهُ هؤُلا إنْ والْبِغَا إنْ كَسْرَ ياءٍ أَبْدِلَا

ش: (وسهل رويس الهمزة الأخيرة) فعلية، قدم مفعولها، وعاطف (قنبل) و (ورش) محذوف، ونائب[1] فى (وثامن)، و(قيل): [عطف على (سهل)، والنائب (تبدل) باعتبار دلالته على الحكم][2]، ونائب[3] (تبدل) مستتر، و (مدا) نصب بنزع الخافض، أى: بمد و (زكا) [كذلك][4]، و (جودا) عطف على (زكا)، و (عنه) متعلق بـ (أبدلا)، و(هؤلاء إن)، (والبغاء إن) مفعول مراد[5] لفظه، و(كسر ياء) منصوب بنزع الخافض، تقديره: أبدل همز هذا اللفظ بكسر ياء، يعنى بياء مكسورة.

أى: سهل الهمزة الأخيرة من الهمزتين المتفقتين مطلقًا رويس - يعنى من غير طريق أبى الطيب - وكذلك قنبل من طريق ابن مجاهد، وهذا مذهب الجمهور عنه، ولم يذكر عنه العراقيون ولا صاحب «التيسير» غيره، وكذا ذكره[6] ابن سوار عنه من طريق ابن شنبوذ، وروى عنه عامة المصريين والمغاربة إبدالها حرف مد خالص، فتبدل فى حالة الكسر ياء، وفى حالة الضم واوًا ساكنة، وهو الذى قطع به فى «الهادى»، و «الهداية»، و«التجريد»، وهما فى «التبصرة»، و «الكافى»، و «الشاطبية»، وروى عنه ابن شنبوذ إسقاط [الأولى][7] مطلقًا كما ذكره.

وأما ورش فلا خلاف عنه من طريق الأصبهانى فى تسهيلها بين بين.

واختلف عن الأزرق: فروى عنه إبدال الثانية حرف مد[8] جمهور المصريين ومن أخذ عنهم من المغاربة، وهو الذى قطع به غير واحد منهم: كابن سفيان، والمهدوى، وابن الفحام، وكذا فى «التبصرة»، و «الكافى»، وروى عنه تسهيلها مطلقًا بين بين كثير منهم: كأبى الحسن بن غلبون، وابن بليمة، وصاحب «العنوان»، ولم يذكر فى «التيسير» غيره، واختلفوا عنه فى حرفين: ﴿هؤلاء إن﴾ [البقرة: ٣١] و ﴿البغاء إن﴾ [النور: ٣٣]:

---

(١) فى ص، د، ز: وثابت.
(٢) بدل ما بين المعقوفين فى ز: نائبه لفظ (تبدل) إلى جودًا.
(٣) فى م: والثابت.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م: يراد.
(٦) فى م: وذكره.
(٧) سقط فى ز.
(٨) فى م: يا.

فروى عنه كثير من رواة التسهيل جعل الثانية فيها ياء مكسورة.

وقال فى «التيسير»: «وقرأت به على ابن خاقان». قال: وروى عنه ابن شيطا[(١)] إجراءهما[(٢)] كنظائرهما[(٣)]، وقد قرأت بذلك أيضًا على أبى الفتح، وأكثر مشيخة[(٤)] المصريين على الأول.

وقرأ الباقون - وهم ابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائى، وخلف، وروح - بتحقيق[(٥)] الهمزتين مطلقًا[(٦)].

وجه تخفيف[(٧)] الثانية: أنها سبب زيادة الثقل[(٨)] فخففت، وطردًا للبابين[(٩)] وجمعًا، وهو مذهب الخليل وحكاه عن أبى عمرو.

ووجه قلبها: المبالغة فى التخفيف، وهو سماعى.

ووجه الاختلاس: مراعاة لأصلها.

ووجه التحقيق: الأصل. [تنبيه إذا ابتدئ بقوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى﴾ ووقف على: ﴿صَـٰدِقِينَ﴾ فلقالون أربعة وعشرون وجهًا حاصلة من ضرب كل من أربعة ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ وهى مدهما، وقصرهما، ومد كلٍّ مع قصر الآخر فى صلة الميم وعدمها، فكل من الثمانية فى ثلاثة ﴿صَـٰدِقِينَ﴾، ولورش سبعة وعشرون حاصلة من ضرب ثلاثة: ﴿أنبئونى﴾ فى ثلاثة ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ فى ثلاثة ﴿صادقين﴾ (هذا من طريق الأزرق، وأما من طريق الأصبهانى: فثلاثة فقط فى: ﴿صادقين﴾ وللبزى ستة أوجه، ولقنبل ستة كورش، وستة على موافقة أبى عمرو، ولأبى عمرو تسعة أوجه حاصلة من ضرب ثلاثة: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ فى ثلاثة ﴿صادقين﴾][(١٠)].

ثم انتقل إلى المختلف فقال:

ص: وعِنْد الاِخْتَلافِ الأُخرى سَهِّلَنْ (حِرْمٌ) (حـ) وى (غـ) نًا ومِثْلُ السُّوءِ إِنْ

ش: (وسهلن[(١١)] الأخرى) فعلية مؤكدة، و (عند الاختلاف) ظرف لـ (سهلن)، و(حرم) محله نصب على نزع الخافض، و (حوى) و (غنا) معطوفان عليه بمحذوف، و(مثل هذا اللفظ) مبتدأ، وأما مقدرة، وقالوا: وأول التالى[(١٢)] جوابها أى: وأما مثل السوء إن فالواو تسهل[(١٣)] بها، (ويحتمل[(١٤)] إلغاء الزيادة فتكون الواو مبتدأ ثانيًا، وخبره

---

(١) فى م، د: ابن سيف.
(٢) فى م: وجعلهما.
(٣) فى د، ص: كنظائرهما.
(٤) فى م: مشايخه.
(٥) فى ص: تحقيق.
(٦) فى م: جميعا.
(٧) فى ص: تحقيق.
(٨) فى ز: النقل.
(٩) فى د، ز، م: للباقين.
(١٠) ما بين المعقوفين زيادة من د، ص.
(١١) فى ص: وسهل.
(١٢) فى د، ز، م: الثانى.
(١٣) فى م: وليسهل، وفى د: وسهل.
(١٤) فى د: وتحتمل.

تسهل[(١)] [بها][(٢)] والجملة خبر الأول، وفى البيت سناد التوجيه.

أى: سهل مدلول (حرم) المدنيان وابن كثير وذو حاء (حوى) أبو عمرو وغين (غنا) رويس ثانى الهمزتين الموصوفتين المختلفتى[(٣)] الحركة، وأصل التسهيل: أن يكون بين بين، ولما لم يكن هذا عامًّا فى كل الأقسام؛ أخرج منه ما أبدل بياء أو واو، فنص عليه.

واعلم أن أقسام المختلفتين ستة، والواقع فى القرآن خمسة:

الأول: مفتوحة بعدها مضمومة، وهو ﴿جَآءَ أُمَّةً﴾ [المؤمنون: ٤٤] فقط.

الثانى: مفتوحة فمكسورة، وهوقسمان:

متفق عليه فى سبعة عشر موضعًا: ﴿شُهَدَآءَ إِذْ﴾ بالبقرة [١٣٣] والأنعام [١٤٤]، ﴿وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ﴾ معًا بالمائدة [١٤، ٦٤]، [وفيها][(٤)] [١٠١]: ﴿عَنْ أَشْيَآءَ إِن﴾، ﴿أَوْلِيَآءَ إِنِ ٱسْتَحَبُّواْ﴾، و ﴿إِن شَآءَ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ كلاهما بالتوبة [٢٣، ٢٨]، و ﴿شُرَكَآءَ إِن يَتَّبِعُونَ﴾ بيونس [٦٦]، و ﴿وَٱلْفَحْشَآءَ إِنَّهُۥ﴾ ﴿وَجَآءَ إِخْوَةُ﴾ معًا بيوسف [٢٤، ٥٨]، و﴿أَوْلِيَآءَ إِنَّآ﴾ بالكهف [١٠٢]، و ﴿ٱلدُّعَآءَ إِذَا مَا﴾ بالأنبياء[(٥)] [٤٥]، و ﴿ٱلْمَآءَ إِلَى﴾ بالسجدة [٢٧]، و ﴿نَبَأَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ بالشعراء [٦٩]، و ﴿حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ﴾ بالحجرات [٩].

ومختلف فيه، وهو: ﴿زكرياءَ إذ﴾ بمريم [٢،٣]، والأنبياء [٨٩]، على قراءة غير (صحب) حمزة، والكسائى، وخلف، وحفص.

الثالث: المضمومة فمفتوحة، وهو قسمان:

متفق عليه، وهوأحد عشر موضعًا: ﴿ٱلسُّفَهَآءُ أَلَآ﴾ بالبقرة [١٣]، و ﴿نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ بالأعراف [١٠٠] وفيها [١٥٥]: ﴿تَشَآءُ أَنتَ وَلِيُّنَا﴾، و ﴿سُوٓءُ أَعْمَٰلِهِمْ﴾ بالتوبة [٣٧]، و﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ بهود [٤٤]، و ﴿ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى﴾ بيوسف [٤٣] والنمل [٣٢]، و ﴿مَا يَشَآءُ أَلَمْ﴾ بإبراهيم [٢٧،٢٨] و ﴿ٱلْمَلَؤُاْ أَيُّكُمْ﴾ بالنمل [٣٨]، و ﴿جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ﴾ بفصلت [٢٨]، و ﴿وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا﴾ بالامتحان [الممتحنة: ٤].

ومختلف فيه، وهو: ﴿النبىءُ أولى﴾، و ﴿إن أراد النبىءُ أن﴾ بالأحزاب [٦، ٥٠] لنافع.

الرابع: مكسورة فمفتوحة، وهو قسمان أيضًا:

فالمتفق عليه خمسة عشر موضعًا، وهى: ﴿مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ﴾ بالبقرة [٢٣٥]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَهْدَىٰ﴾ بالنساء [٥١]، و ﴿لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ﴾ بالأعراف [٢٨]، و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ

---

(١) فى ص: سهله.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى ز، ص: المختلفين.
(٤) سقط فى م، د.
(٥) فى ص: والدعاء «إذا ولوا مدبرين» بالنمل والروم.

﴿أَضَلُّونَا﴾ بالأعراف [٣٨]، و ﴿مِنَ ٱلْمَآءِ أَوْ مِمَّا﴾ بالأعراف [٥٠]، و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا﴾ بالأنفال [٣٢]، و ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ موضعان بيوسف [٧٦]، و ﴿لَوْ كَانَ هَٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ بالأنبياء [٩٩]، و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ أَمْ هُمْ ضَلُّواْ﴾، و ﴿مَطَرَ ٱلسَّوْءِ أَفَلَمْ﴾ كلاهما بالفرقان [١٧، ٤٠]، و ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ بالشعراء [٤]، ﴿وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ﴾ بالأحزاب [٥٥]، و ﴿فِى ٱلسَّمَآءِ أَن﴾ معًا بالملك [١٦، ١٧].

والمختلف فيه: ﴿ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن﴾ بالبقرة [٢٨٢] لغير حمزة.

الخامس: مضمومة فمكسورة، وهو أيضًا قسمان:

فالمتفق عليه اثنان وعشرون: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ معًا بالبقرة [١٤٢، ٢١٣]، وبيونس [٢٥]، والنور [٤٦]، ﴿وَلَا يَأْبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا﴾ بالبقرة [٢٨٢]، و ﴿مَا يَشَآءُ إِذَا﴾ بآل عمران [٤٧]، و﴿يَشَآءُ إِنَّ﴾ فيها [١٣]، وفى النور [٤٥] وفاطر [١]، و ﴿مَّن نَّشَآءُ إِنَّ﴾ بالأنعام [٨٣]، و﴿ٱلسُّوٓءُ إِنْ﴾ بالأعراف [١٨٨]، و ﴿مَا نَشَٰٓؤُاْ إِنَّكَ﴾ بهود [٨٧] و ﴿لِّمَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ﴾ بيوسف [١٠٠]، وموضعى الشورى [٢٧، ٥١]، و ﴿مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ﴾ بالحج [٥]، و ﴿شُهَدَآءُ إِلَّآ﴾ بالنور [٦]، و ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُاْ إِنِّىٓ﴾ بالنمل [٢٩]، و ﴿ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾، و ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ إِنَّ﴾، و﴿ٱلسَّيِّئُ إِلَّا﴾ ثلاثتها بفاطر [١٥، ٢٨، ٤٣]، و ﴿يَشَآءُ إِنَٰثًا﴾ بالشورى [٤٩].

والمختلف فيه ستة: ﴿يازكرياءُ إنا﴾ بمريم [٧] لغير صحبة[1]، و ﴿يأيها النبىءُ إنا أرسلناك﴾، و ﴿يأيها النبىءُ إنا أحللنا﴾ كلاهما بالأحزاب [٤٥، ٥٠]، و ﴿يأيها النبىءُ إذا جاءك﴾ بالممتحنة [١٢]، و ﴿يأيها النبىءُ إذا﴾ بالطلاق [١]، و ﴿النبىءُ إلى﴾ بالتحريم [٣] خمستها لنافع.

وكيفية التسهيل أن تجعل فى القسم الأول الثانى بين بين، وإليهما أشار بقوله: (سهلن حرم) بدليل نصه على الغير.

وأما الخامس: فاختلف فيه، فأشار إليه بقوله:

ص: فَالْوَاوَ أَوْ كَالْيَا وَكَالسَّمَاءِ أَوْ تَشَاءُ أَنْتَ فَبِالِإبْدَالِ وَعَوا

ش: (فالواو) تقدم إعرابها، و (كالياء) معطوف على (الواو) بـ (أو) التى للإباحة، وكاف (كالسماء أو) اسم، وفيه شرط محذوف و (تشاء أنت) معطوف على (السماء، أو) بواو محذوفة، تقديره: وأما مثل السماء أو ومثل تشاء أنت، وقوله: (فبالإبدال) جواب الشرط، و (وعوا) ناصب لمفعول محذوف.

أى: اختلف فى القسم الخامس، وهو المكسور بعد مضموم عمن تقدم، فقيل: تبدل واوًا

(١) فى م: صحاب.

خالصة، وهو مذهب جمهور القراء قديمًا، وهو الذى فى «الإرشاد» و «الكفاية» لأبى العز.

قال الدانى: وكذا حكى أبو طاهر بن أبى هاشم أنه قرأ على ابن مجاهد، قال: [وكذا قرأ الشذائى على غير ابن مجاهد، قال][1]: وبذلك قرأت على أكثر شيوخى.

وذهب بعضهم إلى أنها تجعل بين بين، أى: بين الهمزة والياء، وهو مذهب أئمة النحو: كالخليل، وسيبويه، ومذهب جمهور المتأخرين، وحكاه ابن مجاهد نصًّا عن اليزيدى عن أبى عمرو، ورواه الشذائى عن ابن مجاهد أيضًا، وبه قرأ الدانى على فارس.

قال الدانى: وهو أوجه فى القياس[2]، وآثر فى النقل، وحكى ابن شريح فى «كافيه» تسهيلها[3] كالواو.

[قال الناظم][4]: ولم يصب؛ لعدم صحته نقلًا، وإمكانه لفظًا؛ فإنه لا يتمكن منه إلا بعد تحويل كسر الهمزة ضمة، أو تكلف [إشمامها][5] الضم، وكلاهما لا يجوز ولا يصح؛ ولذلك لم يذكره الشاطبى ولا غيره.

وأما الثالث: فتبدل فيه واوًا محضة، وفى الرابع: ياء محضة، وإليهما أشار ببقية[6] البيت.

وقرأ الباقون بتحقيق الهمزتين معًا.

وجه تحقيق[7] الثانية من المختلفتين عند محققها[8] من المتفقتين طرد مذهبه، وعند مخففها - أنه شبه تماثل الحركتين بتماثل الحرفين؛ فأعل الأول، فلما اختلف صار إلى تخفيف الثانية.

وجه قلب المفتوحة واوًا بعد الضم وياء بعد الكسر: أن تسهيلَها جعْلُهَا كالألف، والألف لا يكون[9] ما قبله إلا من جنسه؛ فجرى ما أشبهه[10] مجراه؛ فتعين قلبها، ولا يمكن تدبيرها بحركتها لتعذر الألف بعد[11] الضم؛ فتعين تدبيرها بحركة سابقها؛ فجعلت واوًا بعد الضم وياء بعد الكسرة محافظة على حركتها.

ووجه تسهيل المكسورة بعد الضم كالياء: تدبيرها بحركتها؛ ومن ثم كان أقيس.

ووجه تسهيلها واوًا مكسورة - تدبيرها بحركتها وحركة ما قبلها.

ووجه التحقيق: الأصل.

---

(١) سقط فى ص.
(٢) فى م: الأول.
(٣) فى د: تسهيلا.
(٤) سقط فى م، د.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: وجه.
(٧) فى د، ز، م: تخفيف.
(٨) فى د، ص: مخففها.
(٩) فى ز: لا تكون.
(١٠) فى م: ما أشبه.
(١١) فى م: بعدها.

باب الهمز المفرد

وهو الذى لم يلاصق مثله، وحذف الهاء منه أحسن، وقدمه على بابى النقل، ووقف حمزة؛ لعمومه الساكن، والمتحرك، والوصل، والوقف.

وينقسم كل من الساكن والمتحرك إلى: فاء، وعين، ولام، وكلٌ إلى ما قبله:

[ضم](١)، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، و «رؤيا»، و «مؤتفكة»، و ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [فى الحج: ٢٣]، و ﴿تَسُؤْكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]، و ﴿يَقُولُ ائْذَن﴾ [التوبة: ٤٩].

وكسر نحو: ﴿وَبِئْسَ﴾ [البقرة: ١٢٦]، و ﴿جِئْتِ﴾ [مريم: ٢٧]، و ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]، و ﴿نَبِّئْ﴾(٢) [الحجر: ٤٩]، و ﴿الَّذِى اؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

وفتح، نحو(٣): ﴿فَأْتُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿فَأْذَنُوا﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿وَأْتُوا﴾ [البقرة: ١٨٩]، و «مأوى»، و ﴿اقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤]، و ﴿إِن نَّشَأْ﴾ [الشعراء: ٤]، و ﴿الْهُدَى ائْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١].

والأصل فى الهمز: التحقيق، ولغة الحجازيين فيه التخفيف؛ لما فيه من الثقل، وعليه فقياس الساكنة إبدالها بحرف مد يجانس(٤) ما قبلها.

وقياس المتحركة: أن تجعل(٥) بينها وبين(٦) الحرف الذى يجانس(٧) حركتها عند سيبويه، وحركة ما قبلها عند الأخفش، ويجوز فيها الإبدال والحذف، فهذا [وجه تخفيف](٨) مطلق الباب، وستأتى(٩) أوجه التخفيف(١٠).

ص: وَكُلَّ هَمْزٍ سَاكِنٍ أَبْدِل (حِ) ذَا خُلْفٍ سِوَى ذِى الْجزمِ والأَمْر كذا

ش: و (كل همز) مفعول (أبدل)، (ساكن) صفة (همز)، و (حذا) [نصب](١١) بنزع الخافض، و (سوى) كغير فى المعنى والتصرف عند ابن مالك، فهى استثنائية، [ومستثناها](١٢) (ذى(١٣) الجزم)، و (الأمر) مجرور اتفاقًا بالإضافة.

أى: أبدل ذو حاء (حذا) أبو عمرو من طريقيه(١٤) بخلاف عنه كل همز ساكن فى الحالين، وفى جميع أقسامه.

---

(١) سقط فى د.
(٢) فى ص: وهيئ.
(٣) فى م: ونحو فتح.
(٤) فى د، ص: يجانس.
(٥) فى ز: يجعل.
(٦) فى د: بين أو بين.
(٧) فى د: جانس.
(٨) سقط فى د. وفى ص: وجه تحقيق.
(٩) فى م، ص، ز: وسيأتى.
(١٠) فى ص: التحقيق.
(١١) سقط فى م.
(١٢) سقط فى م.
(١٣) فى م: وذى، وفى ص: سوى ذى.
(١٤) فى د: من روايتيه.

وأجمع رواة الإبدال على أنه لا يكون إلا مع قصر المنفصل، وتقدم تحقيقه فى الإدغام، وعلى استثناء خمس[1] عشرة كلمة وقعت فى خمس وثلاثين موضعًا، وانحصرت فى خمسة معان:

الأول: المجزوم، ووقع فى ستة ألفاظ:

الأول: (يشأ) بالياء، ووقع فى عشرة مواضع: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ بالنساء [١٣٣]، والأنعام [١٣٣]، وإبراهيم [١٩]، وفاطر [١٦]، [و]﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ﴾ بالأنعام [٣٩]، و﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ﴾ [بالإسراء][2] [٥٤]، و﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾، و﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ﴾ كلاهما بالشورى [٢٤، ٣٣].

الثانى: (نشأ) بالنون، وهو: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ﴾، و﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ﴾، و﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ بالشعراء [٤]، وسبأ [٩]، ويس [٤٣].

الثالث: ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ بآل عمران [١٢٠]، والتوبة [٥٠]، و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ بالمائدة [١٠١].

الرابع: ﴿نُنسِهَا﴾ بالبقرة [١٠٦].

الخامس: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُم﴾ بالكهف [١٦].

السادس: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ بالنجم [٣٦]، وإليه أشار بقوله: (ذى الجزم).

الثانى: الأمر وهو[3] فى سبعة: ﴿أنبئهم﴾ بالبقرة [٣٣]، و﴿أَرْجِهْ﴾ بالأعراف [١١١]، والشعراء: [٣٦]، و﴿نَبِّئْنَا﴾ بيوسف [٣٦]، و﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ﴾ بالحجر [٤٩]، و﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ فيها [٥١] وفى القمر [٢٨] و﴿ٱقْرَأْ﴾ بسبحان [الإسراء: ١٤]، وموضعى العلق [١، ٣]، و﴿وَهَيِّئْ لَنَا﴾ بالكهف [١٠]، وإليه أشار بقوله: «والأمر».

ثم تمم فقال:

ص: مُؤصدةٌ رئيًا وتُؤوى ولِفَا فِعْلٍ سِوى الإيواءِ الازرقُ اقْتفَى

ش: (مؤصدة) مبتدأ و(رئيا) حذف عاطفه، و(تؤوى) معطوف، والخبر كذا آخر البيت، و (الأزرق اقتفى) كبرى، أى: تبع، ومفعوله محذوف، أى: اقتفاه، ولام (لفا) بمعنى: «فى»؛ كقوله: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، أى: فى إبدال فاء فعل.

الثالث من المستثنى: ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ بالبلد [٢٠]، والهمزة [٨].

الرابع: ﴿وَرِءْيًا﴾ بمريم [٧٤].

---

(١) فى م: خمسة.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى ز: وهى.

الخامس: ﴿وَتُئْوِيٓ إِلَيۡكَ﴾ بالأحزاب [٥١]، و ﴿تُئۡوِيهِ﴾ بالمعارج [١٣]، وانفرد أبو الحسن بن غلبون بإبدال همز ﴿باريكم﴾ معًا [البقرة: ٥٤] حالة قراءتها بالهمز الساكن، وهو غير مرضى.

وجه تخصيصه الساكنة بالتخفيف: اتفاق الأئمة على أن حروف المد ساكنها أخف من متحركها، [إلا الهمزة: فأكثرهم كالفراء وأبى طاهر على أن ساكنها أثقل من متحركها](١)؛ لاحتباس النفس وفقد ما يعين على إخراجها، وهو الحركة؛ ومن ثم ضعف الوقف [عليها](٢).

فإن قلت: يرد على قولك: ساكنها أخف (بارئكم)؛ فإنهم انتقلوا فيه من الهمز المتحرك إلى الساكن، فانتقلوا من أخف إلى أثقل.

قلت: هذا غلط نشأ من [عدم](٣) تحرير محل النزاع؛ لأن النزاع فى تخفيف الحرف، وهنا غرضهم تخفيف الحركة كـ ﴿يأمركم﴾ [البقرة: ٦٧]؛ فلزم من تخفيفها سكون الحرف، فقيل: متحركها أثقل؛ للزوم(٤) الساكنة طريقه فى التخفيف، والمتحركة تتشعب(٥) أنحاؤها.

ووجه إبدالها: تعذر تسهيلها، والإخلال بحذفها، وأبدلت من جنس ما قبلها دون ما بعدها؛ لأنه يكون حركة إعراب فيختلف(٦)، ولا مزية لبعض فيغلب(٧).

ووجه [استثناء الساكنة للجزم، والأمر: المحافظة على ذات حرف الإعراب والبناء(٨)، ليكون بالسكون(٩)](١٠)، وحينئذ لايرد إسكان (بارئكم).

فإن قلت: هذه العلة [منتقضة بـ ﴿بارئكم﴾؛ لأن الهمز موجب لعدم المحافظة.

قلت: لا نسلم وقوع عدم المحافظة فضلًا عن أن يكون الهمز موجبًا له؛ لأن ذات الحرف باقية، وحركته مدلول عليها بحركة الراء.

وأجيب بأن ذلك؛ لئلا يوالى بين إعلالين فى(١١) كلمة، فورد عليه: ﴿فَٱدَّٰرَءۡتُمۡ﴾](١٢) [البقرة: ٧٢].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٢) سقط فى ز.
(٣) زيادة من د.
(٤) فى د، ص: ولكن خففت الساكنة للزوم.
(٥) فى ص: تشعب.
(٦) فى د: فتختلف.
(٧) فى م: فينقلب، وفى د: فيعل.
(٨) ثبت فى ص: ووجه إبدالها توفير الغرض والبناء.
(٩) فى د: بالساكن.
(١٠) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١١) فى ز، م: بين.
(١٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.

ووجه استثناء: ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] أن الرئى المهموز: ما[1] يرى من حسن المنظر، و«ريًا» المشدد مصدر: روى من الماء: امتلأ، والمعنى: أحسن أثاثًا ومنظرًا.

ووجه استثناء ﴿مُّؤْصَدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠، والهمزة: ٨] أن «آصدت» كـ«آمنت»[2] مهموز [الفاء]، و «أوصدت» كـ«أوفيت»: معتلها، ومؤصدة - عند أبى عمرو - من المهموز؛ فحقق فى قراءته تبعًا لمذهبه.

ووجه استثناء ﴿بَارِئِكُمْ﴾: المحافظة على ذات حرف الإعراب[3]، ووجه إبدالها: توفير الغرض من المسكن. والله أعلم.

قوله: (الأزرق اقتفى)، أى: تبع ورش من طريق الأزرق أبا عمرو فى إبدال فاء الفعل خاصة، وهى كل همزة وقعت فى أول كلمة بعد همزة وصل، أو حرف مضارعة، أو ميم اسم فاعل أو مفعول، نحو: ﴿لقاءنا ائتِ﴾ [يونس: ١٥]، ﴿الذى ايتمن﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿ياصالحُ اوتِنا﴾ [الأعراف: ٧٧]، ﴿وَامُرْ﴾[4] [الأعراف: ١٤٥]، ﴿فاستاذنوك﴾ [التوبة: ٨٣]، و﴿ياتى﴾ [البقرة: ١٠٩]، و﴿يومنون﴾ [البقرة: ٣]، و﴿يالمون﴾ [النساء: ١٠٤]، و ﴿مامون﴾ [المعارج: ٢٨]، و﴿ماتِيًّا﴾ [مريم: ٦١].

واستثنى من الفاء باب (الإيواء)، وهو كل كلمة تركبت من الهمزة والواو والياء فحققها؛ نحو: ﴿تُئْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]، و﴿وَتُئْوِيٓ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و﴿وَمَأْوَىٰهُ﴾ [آل عمران: ١٦٢]، و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩]، و﴿وَمَأْوَىٰهُمُ﴾ [آل عمران: ١٥١]، و﴿وَمَأْوَىٰكُمُ﴾ [العنكبوت: ٢٥].

وجه تخصيصه الفاء: أنها[5] تجرى مجرى المبتدأ؛ فألحقها بها كما فعل فى النقل.

ووجه استثناء باب (الإيواء): أن التخفيف إذا أدى إلى التثقيل؛ لزم الأصل، وهو محقق[6] فى ﴿تؤوى﴾، [و﴿تؤويه﴾][7] لاجتماع واوين، وضمة، وكسرة، وغيرهما حمل[8] عليهما، أو كراهة اجتماع ثلاثة أحرف، ولا يرد ﴿سَٔاوِيٓ﴾ [هود: ١١]؛ لأنه أخف.

ص: وَالأَصْبَهَانِى مُطْلَقًا لَا كَاسُ   وَلُؤْلُؤًا وَالـرَّاسُ رؤْيَـا بَـاسُ

ش: (الأصبهانى اقتفى أثره) كبرى، و(مطلقًا) صفة مصدر، أى: اتباعًا مطلقًا، غير مقيد بفاء ولا غيرها، ولا مجزوم ولا أمر ولا نهى[9] مما استثناه.

---

(١) فى ص: مما.
(٢) فى ص: كانت.
(٣) فى م: للإعراب.
(٤) فى م: واقرأ.
(٥) فى د: أن الفاء.
(٦) فى م: التحقيق.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى د: أحمل.
(٩) فى م، ص، د: ولا شىء.

فإن قلت: ظاهره أنه تبعه فى المستثنى.

قلت: قوله: (مطلقًا) يرده؛ لأن معناه أنه تبعه فى مطلق الإبدال لا فى إبداله المخصوص، ولولا هذا ما صح استثناء العين واللام، وأيضًا فتصريحه بما استثناه دليل على أن لا شىء غيره، [أى أن][١] الأصبهانى تبع أبا عمرو فى مطلق الإبدال، وأبدل كل همز ساكن ما أبدله أبو عمرو وما استثناه، إلا خمسة [أسماء][٢]، وخمسة[٣] أفعال، فحققها باتفاق: وهى: (لؤلؤ) كيف وقع، و (الرأس)، و (كأس)، و (رؤيا)، و (البأس)، [و (البأساء)][٤].

ثم تمم[٥] فقال:

ص: تُؤوى وَمَا يَجىءُ مِنْ نَبَّأْت هَـيِّـئْ وَجِـئْـتُ وَكَـذَا قَـرَأْتُ

ش: (تؤوى) حذف عاطفه، و(هيئ) كذلك، والكل معطوف على (كأس).

أى: استثنى الأصبهانى أيضًا هذه الخمسة الأفعال[٦]، وهى: ﴿وَتُئْوِىٓ﴾ [الأحزاب: ٥١]، و ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]، [وكل ما جاء من][٧] (نبأت) نحو: ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، و ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ [الحجر: ٥١]، و﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ﴾ [الحجر: ٤٩]، و ﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾ [يوسف: ٣٧]، و ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ [النجم: ٣٦]، و من (هيئ)، [نحو][٨]: ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦]، ومن (جئت) نحو: ﴿أَجِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ٧٠]، و ﴿جِئْتَكُم﴾ [الزخرف: ٧٨]، و ﴿جِئْتُمُونَا﴾ [الأنعام: ٩٤]، ومن (قرأت قرآنا)، نحو ﴿اقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤].

ص: وَالْكُلَّ (ثِ) قْ مَعْ خُلْفِ نَبِّئْنَا ولَن يُـبْـدلَ أَنْـبِـئْـهُـمْ وَنَـبِّـئْـهُـمْ إِذَنْ

ش: (أبدل الكل ذو ثق): فعلية، و (مع خلف) هذا اللفظ جار ومجرور مضاف إليه فى محل نصب على الحال، و (أنبئهم) و(نبئهم) نائب[٩] عن الفاعل باعتبار اللفظ، و (إذن) حرف على الأصح، قال سيبويه: معناها [الجزاء والجواب][١٠]. والفعلية قبلها جوابها أو دليله على الخلاف.

أى: أبدل ذو ثاء (ثق) أبو جعفر كل همز ساكن، ولم يستثن شيئًا أصلًا، إلا ﴿أَنۢبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، و ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ [الحجر: ٥١]، فحقق همزهما باتفاق.

واختلف عنه فى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف: ٣٦]: فروى عنه تحقيقها ابن سوار من

---

(١) سقط فى د.
(٢) سقط فى م.
(٣) زاد فى ز: وهى.
(٤) سقط فى ص.
(٥) فى ص: حيث وقع.
(٦) فى ز: أفعال.
(٧) سقط فى د.
(٨) فى ز: وهو. وسقط فى د، ص.
(٩) فى م، ص: نائبه.
(١٠) فى م: الخبر أو الجواب.

روايته، وروى الهذلى إبدالها من طريق الهاشمى عن ابن جماز، وروى تحقيقها من طريق ابن شبيب عن ابن وردان، وكذا أبو العز من طريق النهروانى عنه، وأبدلها من سائر طرقه.

وقطع له بالتحقيق أبو العلاء، وأطلق الخلاف عنه من الروايتين ابن وردان[١].

وجه العموم: عموم العلة، ووجه الاستثناء: المحافظة على بنية الأمر.

ص: وَافَقَ فِى مُؤْتَفِكٍ بَالْخُلْفِ (بَـ) ـرْ والذِّئْبَ (جَـ) ـانِيهِ (رَوَى) اللُّؤْلُؤَ (صَـ) ـرْ

ش: (وافق ... بر): فعلية، و (فى مؤتفك) يتعلق بـ (وافق)، و (بالخلف) حال، أى: حالة كونه مختلفًا عنه فيه، و (جانيه) فاعل (وافق) فى (الذئب)، و(روى) عطف على (جانيه)، و(اللؤلؤ) محله نصب بنزع الخافض، والجملة فعلية أى: وافق (صر) فى اللؤلؤ.

أى: وافق ذو باء (بر) قالون أبا عمرو فى إبدال ﴿موتفكة﴾ [النجم: ٥٣] و ﴿الموتفكات﴾ [التوبة: ٧٠] من[٢] طريق أبى[٣] نشيط، فيما قطع به ابن سوار، وأبو العلاء، وسبط الخياط، وغيرهم.

وكذا روى[٤] ابن مهران عن [الحسن][٥] الجمال[٦] وغيره عن الحلوانى، وهو طريق [الطبرى][٧] والعلوى عن أصحابهما عن الحلوانى.

وكذا روى الشحام[٨] عن قالون، وهو الصحيح [عن الحلوانى][٩]. وبه قطع له الدانى فى «المفردات».

وقال فى «الجامع»: «وبذلك قرأت من طريق ابن جماز[١٠]، وابن عبد الرازق، وغيرهما، وبذلك آخذ». قال: [وقال لى][١١] أبو الفتح عن قراءته على عبد الله بن حسين عن أصحابه بالهمز، قال: وهو وهم؛ لأن الحلوانى نص على إبداله فى كتابه. انتهى.

وروى الجمهور عن قالون الهمز[١٢] [وهو الذى لم يذكر المغاربة والمصريون سواه][١٣]. والله أعلم.

ووافق على إبدال ﴿الذيب﴾ ذو جيم (جانيه) ورش من طريق الأزرق ومدلول (روى) الكسائى وخلف.

---

(١) فى د، ص: ابن مهران.
(٢) فى د: ومن.
(٣) فى م: ابن.
(٤) فى م: رواية.
(٥) سقط فى ص.
(٦) فى م، د: عن الحسن عن الجمال.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى ز، م: الشجاع.
(٩) سقط فى د.
(١٠) فى د، ز: أبى حماد.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى ص: بالهمز.
(١٣) سقط فى ز.

ووافق على إبدال ﴿اللؤلؤ﴾ ذو صاد (صر) أبو بكر عن عاصم.

ص: وَبِئْسَ بئْرِ (جُ) ـدْ وَرُؤْيَا فَادَّغِمْ كُلًّا (ثَ) ـنَا رئْيًا (ب) ـهِ (ثَ) ـا و (مُ) ـلِم

ش: وافق فى هذين اللفظين ذو [جيم] (جد): فعلية، و (رؤيا) مفعول مقدم لـ (ادَّغم) و (كلا) حال (رؤيا)[١]، ولا يجوز كونه توكيدًا؛ لعدم[٢] الضمير، و(ثنا) محله نصب على نزع الخافض، و(رئيًا) مفعول (ادَّغم)، و(به) فاعله، و(ثاوِ ملم) معطوفان عليه.

أى: [وافق على إبدال][٣] (بئر) و (بئس) - حيث وقع ورش من طريق الأزرق، ثم أمر بإدغام (رؤيا) لأبى جعفر، يعنى[٤]: أجمع الرواة عنه على أنه إذا أبدل باب رؤيا نحو [الرؤيا][٥] (رؤياك)؛ فإنه يقلب [الواو ياء][٦] ثم يدغمها فى الياء بعدها؛ معاملة للعارض معاملة الأصل، ومفهومه أنه إذا أبدل (تؤوى) و[تؤويه][٧] جمع بين الواوين[٨] مظهرًا، وهو كذلك.

واتفق ذو باء (به) وثاء (ثاو)[٩] وميم (ملم) قالون، وأبو جعفر، وابن ذكوان على الإبدال والإدغام فى ﴿رِءْيًا﴾ بمريم [٧٤] فقط، وغيرها[١٠] على أصولهم.

ص: مُؤْصَدَةٌ بالْهَمْزِ (ع) ـنْ (فَتًى) (حِمًا) ضِئْزَى (دَ) رَى يَأْجُوجَ مَأْجُوجَ (نَ) ـمَا

ش: (مؤصدة) مبتدأ، و(كائن) [بالهمز][١١] خبره، و (عن) محله نصب بنزع اللام[١٢]، و (فتى) و (حما) معطوفان عليه بمحذوف، و (ضئزى بالهمز عن درى): اسمية، وكذا (يأجوج) و (مأجوج).

أى: قرأ ذو عين (عن) حفص ومدلول (فتى) حمزة وخلف [والكسائى][١٣] و (حمى) البصريان -: ﴿مؤصدة﴾ بالبلد [٢٠]، والهمزة [٨] بتخفيف الهمز، وقرأ ذو دال (درى) ابن كثير: ﴿ضئزى﴾ [النجم: ٢٢] بالهمز، وقرأ ذو نون (نما) عاصم ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤] بالهمز، والباقون بالإبدال[١٤] فى الثلاث.

ص: والْفَاءَ مِنْ نَحْوِ يُؤَدِّهْ أَبدَلُوا (جُ) ـدْ (ثِ) ـقْ يُؤَيِّدْ خُلْفُ (خُ) ـذْ وَيُبْدَلُ

ش: و (الفاء) مفعول لـ (أبدلوا)، و (من نحو هذا اللفظ) يتعلق به، و (يؤده) مضاف

---

(١) فى م: وكلا رئيا حال.
(٢) فى م: لعموم.
(٣) فى م: وفاق.
(٤) فى م: أى.
(٥) سقط فى م.
(٦) سقط فى د.
(٧) سقط فى ص.
(٨) فى ز، م: الواو.
(٩) فى د: وثاء ثنا.
(١٠) فى ز: وغيرهما.
(١١) سقط فى د.
(١٢) فى م: الخافض.
(١٣) سقط فى د، ص.
(١٤) فى د: باء بدال.

إليه[١] باعتبار لفظه، و (جد) محله نصب بنزع اللام، و (ثق) عطف عليه، و (يؤيد)[٢] مبتدأ، و (خلف خذ فيه) خبره؛ والرابط[٣] محذوف، و (يبدل) مبنى للمفعول، ونائبه مستتر يفسره الفاء.

وهذا ثانى قسمى الهمزة: وهو المتحرك، وهو قسمان: قبله متحرك وساكن.

فالأول اختلفوا فى تخفيف[٤] الهمز فيه فى سبعة مواضع:

الأول: أن تكون مفتوحة مضمومًا[٥] ما قبلها. وشرع فيها، أى: اتفق ذو جيم (جد) ورش من طريق الأزرق وثاء (ثق) أبو جعفر على إبدال كل همزة متحركة وقعت فاء من الكلمة، وهى مفتوحة وقبلها ضمة بواو؛ نحو: ﴿يُوده﴾[٦] [آل عمران: ٧٥]، و ﴿يُوَاخذ﴾ [النحل: ٦١]، و ﴿يُوَلف﴾ [النور: ٤٣]، و ﴿مُوَجَّلًا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، و ﴿مُوَذِّن﴾ [الأعراف: ٤٤].

واختلف [عن ذى][٧] خاء (خذ) ابن وردان فى ﴿يُوَيِّدُ بِنَصْرِهِ﴾ [بآل عمران: ١٣] فروى[٨] ابن شبيب من طريق ابن العلاف وغيره من طريق الشطوى وغيره كلاهما عن الفضل [ابن شاذان تحقيق الهمزة فيه، وكذا روى الرهاوى عن أصحابه عن الفضل][٩]، وكأنه روعى[١٠] فيه وقوع الياء المشددة بعد الواو المبدلة، وروى سائرهم عنه الإبدال؛ طردًا للباب، والله تعالى أعلم.

ص: لِلَأَصْبَهَانِى مَعْ فُوَادِ إِلَّا مُؤَذِّنٌ وأَزْرَقُ لِيلَّا

ش: اللام متعلق بـ (يبدل)[١١]، و (مع فؤاد) محله نصب على الحال من فاعل (يبدل)، و (مؤذن) مستثنى منه أيضًا، و (أزرق أبدل لئلا): كبرى.

أى: تبدل[١٢] للأصبهانى أيضًا فاء الكلمة كالأزرق، إلا أنه استثنى كلمة واحدة، وهى (مؤذن)، وزاد فأبدل من عين[١٣] الكلمة حرفًا واحدًا، وهو ﴿فُوَاد﴾ بهود [١٢٠]، وسبحان [الإسراء:٣٦]، والفرقان [٣٢]، والقصص [١٠]، والنجم [١١]، وأما لام الكلمة فاختص حفص بإبدالها من ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧] وسيأتى[١٤]، واختص الأزرق

---

(١) فى ز، ص: مضاف له.
(٢) فى م: ويواده.
(٣) فى ز: فالرابط.
(٤) فى ص: تحقيق.
(٥) فى م: مضموم.
(٦) فى د: يؤيده.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: وروى.
(٩) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١٠) فى م: روى.
(١١) فى م: يتبدل.
(١٢) فى د: يبدل.
(١٣) فى ز: غير.
(١٤) فى د: وستأتى.

بإبدال همز[١] (لئلا)، ووقع فى البقرة [١٥٠]، و النساء [١٦٥]، والحديد [٢٩].

وهذا مبدأ[٢] الشروع فى القسم الثانى، وهو المفتوح بعد كسر.

ص: وشَانِئَكْ قُرِى نُبوِّى اسْتُهْزِئَا بـــابُ مِـــائَةْ فِـــئَةْ وخَـــاطِــئَه رِئَا

ش: (شانئك) مبتدأ، وكل ما بعده عطف عليه، والخبر (ثب) من قوله:

ص: يُبَطِّئَنْ (ثُ) ـبْ وخِلَافُ مُوطِيَا والأَصْـبـهَـانِـى وهْـو قَـالَا خَـاسِـيَا

ش: ويحتمل أن يكون (شانئك) نائب عن فاعل (يبدل)[٣]، و(ثب) فى محل نصب على نزع اللام، وخلاف هذا [اللفظ][٤] مبتدأ محذوف الخبر، أى موجود أو مشهور و(الأصبهانى) مبتدأ، وهو عطف عليه، و(قالا خاسيا بالإبدال) خبره[٥].

أى: اختص ذو ثاء (ثب) أبو جعفر من القسم الثانى بإبدال ﴿شانيك هو الأبتر﴾ [الكوثر: ٣]، و﴿قُرِىَ﴾ بالأعراف [٢٠٤]، والانشقاق [٢١]، و﴿لَنُبوِّيَنهم﴾ بالنحل [٤١] والعنكبوت [٥٨]، و﴿اسْتُهْزِىَ﴾ بالأنعام [١٠٦]، والرعد [٣٢]، والأنبياء [٤١]، و(مِاية)، و(فية)، وتثنيتهما، وهو المراد ببابهما و﴿خاطية﴾ [العلق: ١٦]، و﴿رياء الناس﴾ بالبقرة [٢٦٤]، والنساء [٣٨]، والأنفال [٤٧]، و﴿يبطِين﴾ بالنساء [٧٢]، وكل هذا عنه باتفاق.

واختلف عنه فى ﴿مَوْطِئًا﴾ [التوبة: ١٢٠]؛ فقطع له بالإبدال أبو العلاء من رواية ابن وردان، [وكذلك الهذلى من روايتى ابن وردان][٦]، [وابن جماز جميعًا، ولم يذكر الهمز فيهما إلا من طريق النهروانى عن أصحابه عن ابن وردان][٧]، وقطع أبو العز من الروايتين، وكذلك ابن سوار، وهما صحيحان.

واتفق الأصبهانى وأبو جعفر على إبدال ﴿خاسيًا﴾ [الملك: ٤] [و]ما عطف عليه فى قوله:

ص: مُـلِى وَنَـاشِـيـهْ وَزَادَ فَـبِـأَىّ بـالْفَـا بِـلَا خُـلْفٍ وَخُـلْفُـهُ بِـأَىّ

ش: (ملى) عطف على (خاسيًا) حذف عاطفه، و(ناشيه) عطفه أيضًا، و(زاد الأصبهانى هذا اللفظ): فعلية، و(بالفاء) حال المفعول، وهو (فبأى)، و(بلا خلف) حال المفعول أو الفاعل، و(خلفه حصل أو حاصل[٨] فى أى): كبرى أو صغرى.

---

(١) فى م: همزة.
(٢) فى ص: مبتدأ.
(٣) فى ز: تبدل.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م: كبرى.
(٦) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٨) فى م: فالحاصل.

أى: اتفق [الأصبهانى][(١)] وأبو جعفر أيضًا على إبدال (فبأى) حيث وقع مقترنًا بالفاء اتفاقًا.

واختلف عنه فيما تجرد منها؛ نحو: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤]، و ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]: فروى عنه الحمامى من جميع طرقه، والمطوعى - الإبدال، وبه قطع فى «الكامل»، و «التجريد»، وروى سائر الرواة عنه التحقيق، وقرأ صاحب «المبهج» بهما فى ﴿بأيكم المفتون﴾ على الشريف.

ولما فرغ من مسائل التخفيف[(٢)] بالإبدال شرع فى (التخفيف) [بين بين][(٣)] وفى القسم الثالث، وهو المفتوح بعد فتح[(٤)]، فقال:

ص: وَعَنْهُ سَهِّلِ اطْمَأَنَّ وَكَأَنّ أُخْرَى فَأَنْتَ فَأَمِنْ لأَمْلأَنّ

ش: (وسهل اطمأن عن الأصبهانى): فعلية، (وكأن) و (أخرى) هذا اللفظ عطف على (اطمأن)، والأخيران عطف على (فأنت)، حذف عاطفها.

أى: سهل عن الأصبهانى خاصة همز: ﴿واطمأنوا بها﴾ بيونس [٧]، و ﴿اطمأن به﴾ بالحج [١١]، و ﴿كأن﴾ حيث أتى مشددًا ومخففًا، نحو ﴿كأنك﴾ [الأعراف: ١٨٧]، و ﴿كأنهم﴾ [النازعات: ٤٦]، و ﴿كأنما﴾ [الأنفال: ٦]، و ﴿كأن لم يغنوا﴾ [الأعراف: ٩٢]، و ﴿كأنهن﴾ [الرحمن: ٥٨]، و ﴿ويكأن الله﴾ [القصص: ٨٢]، و ﴿كأن لم تكن﴾ [النساء: ٧٣]، و ﴿كأن لم يلبثوا﴾ [يونس: ٤٥].

وسهل أيضًا الهمزة الأخيرة من ﴿أفأنت تكره﴾ [يونس: ٩٩]، و ﴿أفأنتم له منكرون﴾ [الأنبياء: ٥٠]، ومن ﴿أفأمن الذين مكروا السيئات﴾ [النحل: ٤٥]، و ﴿لأملأن﴾ وهى بالأعراف [١٨]، وهود [١١٩]، والسجدة [١٣]، و«ص» [٨٥] خاصة، وفهم الاختصاص من تقديم (عنه).

ص: أَصْفَا رَأَيْتَهُمْ رَآهَا بِالْقَصَصْ لَمَّا رَأَتْهُ وَرَآهَا النَّمْلُ خُص

ش: هذا كله عطف على (اطمأن) حذف عاطفه، و(بالقصص) حال (رآها)، و(النمل) مفعول (خص) مقدم، أى: سهل عن الأصبهانى أيضًا هَمْزَ[(٥)] ﴿أفأصفاكم﴾ [الإسراء: ٤٠] الثانِىَ، وهمز (رأى)، لكن فى[(٦)] مواضع خاصة: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ بيوسف [٤]، و ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ بالقصص [٣١]، و ﴿فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ﴾، و ﴿رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا﴾ كلاهما

---

(١) سقط فى د.
(٢) فى ز، م: التحقيق.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: فتحه.
(٥) فى ز: همزة.
(٦) زاد فى م: ستة.

بالنمل[(١)] [٤٠،٤٤].

ثم كمل فقال:

ص: رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبْ رَأَيْتَ يُوسُفَا تَـأَذَّنَ الأَعْـرَاف بَـعْـدُ اخْـتَـلَفَـا

ش: كله أيضًا عطف على (اطمأن)، و (يوسف) مضاف إليه؛ لأن (رأيت) أريد منها لفظها، وكذا (تأذن الأعراف)، و (بعد) ظرف المقطوع، وعامله (اختلف).

أى: سهل[(٢)] أيضًا عن الأصبهانى ﴿رأيتهم تعجبك﴾ و ﴿رأيت أحد عشر كوكبًا﴾ بالمنافقين [٤] ويوسف [٤]، وسهل عنه أيضًا ﴿تأذن﴾ بالأعراف [١٦٧] اتفاقًا.

واختلف عنه فى ﴿تأذن﴾ التى[(٣)] بعد الأعراف، وهى التى بإبراهيم [٧]: فروى صاحب «المستنير»، و «التجريد»، وغيرهما: التحقيق، والهذلى، وأبو العلاء، وغيرهما: التسهيل.

ص: وَالْبزِّ بِالْخُلْفِ لَأَعْنَتَ وَفِى كَائِنْ وَإِسْرَائِيلَ (ثَـ) بْتٌ وَاحذِفِ

ش: (وسهل البزى): فعلية، و (لأعنت) مفعوله، و (بالخلف) حال المفعول[(٤)] أو الفاعل، فيقدر: مختلفًا فيه عنه، و(سهل [ذو ثاء] ثبت كائن، وإسرائيل): فعلية.

أى: سهل البزى الهمز من ﴿لأعنتكم﴾ بالبقرة [٢٢٠] بخلاف عنه، فروى التسهيل الجمهور عن أبى ربيعة عنه، وبه قرأ الدانى من طريقيه.

وروى صاحب [«التجريد»: التحقيق من قراءته على الفارسى، وبه قرأ الدانى من طريق ابن الحباب عنه][(٥)].

وسهل ذو ثاء (ثبت) أبو جعفر همز (كائن) و (إسرائيل)، وهاتان اللفظتان من المتحرك الساكن ما قبله، وإنما ذكره لاشتراكه[(٦)] مع هذا فى التسهيل، وسيأتى تتمته.

ثم شرع فى الرابع، وهو المضمومة بعد كسر وبعدها واو، فقال:

ص: كَمُتَّكُونَ اسْتَهْزِءُوا يُطْفُو (ثَـ) مَدْ صَابُونَ صَابِينَ (مَدًا) مُنْشُونَ (خَـ) ذْ

ش: (كمتكون) مفعول (احذف)، على تقديم مضاف، أى: همز مثل هذا اللفظ، والكاف تحتمل الاسمية والحرفية، وعاطف [متأخريه][(٧)] محذوف، و (ثمد) محله نصب على نزع[(٨)] الخافض، و (صابون) مفعول (احذف)[(٩)]، و (صابين) عطف[(١٠)] عليه، و(مدا) فاعله، والجملة فعلية، وحذف همزة (منشئون) ذو [خاء] (خذ): فعلية أيضًا.

---

(١) زاد فى م: بالهمز.
(٢) فى م: وسهل.
(٣) فى م: إلى.
(٤) فى م، د: من المفعول.
(٥) فى م: ورواه صاحب «المبهج» عنه.
(٦) فى ز، ص: لإشراكه.
(٧) زيادة فى م، د.
(٨) فى ص: بنزع.
(٩) فى د: أخذ مقدرا.
(١٠) فى م، د: معطوف.

أى: اختص ذو ثاء (ثمد) أبو جعفر بحذف[١] كل همز مضموم بعد كسر وبعدها واو، نحو: ﴿متكُون﴾ [يس: ٥٦]، و ﴿استهزُوا﴾ [التوبة: ٦٤]، و ﴿مستهزُون﴾ [البقرة: ١٤]، و ﴿مالُون﴾ [الصافات: ٦٦]، و ﴿ليواطُوا﴾ [التوبة: ٣٧]، و ﴿يُطْفُوا﴾ [التوبة: ٣٢]، و﴿قل استهزُوا﴾ [التوبة: ٦٤] وما أتى من ذلك، ووافقه المدنيان على حذف همز ﴿صابئون﴾ [المائدة: ٦٩]، و﴿الصابئين﴾ [البقرة: ٦٢].

واختلف عن ذى خاء (خد) فى ﴿ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾: فروى الهمز ابن العلاف عن أصحابه عنه، والنهروانى من طريق «الإرشاد»، و «غاية» أبى العلاء، والحنبلى من طريق «الكفاية»، وبه قطع الأهوازى، وبالحذف قطع ابن مهران، والهذلى، وغيرهما، واتفق عن ابن جماز على حذفه، وخص بعضهم الألفاظ المتقدمة بـ ﴿أنبُونى﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿قل أَتنبُّون الله﴾ [يونس: ١٨]، ﴿نبُونى بعلم﴾ [الأنعام: ١٤٣]، و﴿يتكُون﴾ [الزخرف: ٣٤]، و﴿يستنبُونك﴾ [يونس: ٥٣]، وظاهر كلام الهذلى العموم، على أن الأهوازى وغيره نص عليه، ولا يظهر فرق سوى الرواية. والله أعلم.

وأشار إلى الخلاف بقوله:

ص: خُلْفًا ومُتَّكِين مُسْتَهْزِينَ (ثَ) لَ ومُـتَّـكَـا تَـطَـوْا يـطَـوْا خَـاطِـيـنَ ول

ش: (خلف) منصوب بنزع الخافض، و (متكئين) مفعول حذف[٢]، و(ثل)[٣] فاعله، و (مستهزئين) عطف عليه، والخمسة بعده عطف عليه، وعاطفها محذوف، وهذا [هو][٤] الخامس.

أى: اختص أيضًا ذو ثاء (ثل) أبو جعفر بحذف كل همز مكسور قبل ياء وبعد كسر، نحو: ﴿متكِين﴾ [الكهف: ٣١]، و ﴿الصابِين﴾ [البقرة: ٦٢]، و ﴿المستهزين﴾ [الحجر: ٩٥]، و ﴿خاطين﴾ [يوسف: ٩٧]، و ﴿الخاطين﴾ [يوسف: ٢٩]، وهو مراده[٥] بـ (ول).

وأشار إلى السادس بقوله: (يطوا) أى: حذف أبو جعفر أيضًا كل همز مضموم بعد فتح، والواقع منه: ﴿ولايَطُون﴾ [التوبة: ١٢٠]، ﴿لم تَطُوها﴾ [الأحزاب: ٢٧]، ﴿وأن تَطُوهم﴾ [الفتح: ٢٥]، وأما ﴿متكًا﴾ [يوسف: ٣١]؛ فهو من القسم الثالث، وإنما ذكره هنا؛ لاشتراكه فى الحذف.

---

(١) فى ص: بحذف همز.

(٢) زاد فى م: عاطفه وهكذا بالمخطوط.

(٣) فى م، ص: ونل.

(٤) زيادة من م.

(٥) فى م: المراد.

وانفرد الهذلى عن أبى جعفر بتسهيل: ﴿تبوءوا الدار﴾ [الحشر: ٩]، وهى رواية الأهوازى عن ابن وردان.

السابع: المكسورة[١] بعد فتح، فانفرد[٢] الهذلى عن هبة الله بتسهيلها من: ﴿تطمئن﴾ [الرعد: ٢٨]، و ﴿بئس﴾ [البقرة: ١٢٦] حيث وقع، وليس من شرط الكتاب.

ثم شرع فى كلمة من الثالث اجتمع فيها حذف وتسهيل، فقال:

ص: أَرَيْتَ كُلًّا (رُ) مْ وسهِّلْهَا (مَدا) هَأَنْتُمُ (حَ) ا زَ (مدًا) أَبْدِلِ (جَ) ـدا
بـالْخُـلْفِ فِـيـهِـمَـا وَيَـحْـذِفُ الأَلِف وَرْشٌ وقُـنْـبُـلُ وعَـنْـهُـمـا اخْـتُـلِفْ

ش: (أرأيت) مفعول قرأ مقدر[٣]، وفاعله (رم)، أى: قرأ [ذورا][٤] (رم): (أريت) كما لفظ بها، يعنى بحذف الهمزة، [ويحتمل تقدير حذف][٥]، و (كلا) حاله، و (مدا) محله نصب بنزع اللام [المتعلقة بـ(سهلها)][٦]، و (هأنتم) مفعول (سهل) مقدرًا، و (حاز) فاعله و (مدًا) عطف، و [أبدل جدًا][٧]: فعلية حذف عاطفها على (سهل)، و (جدًا) محله نصب، و (بالخلف) حال، وفى (أرأيت وهأنتم) يتعلق بـ(الخلف)، و (يحذف الألف ورش): فعلية، و (قنبل) عطف عليه، و (عنهما) يتعلق بـ (اختلف): فعلية محلها نصب على الحال.

أى: حذف ذو راء (رم) الكسائى همز (رأيت) إذا وقع بعد همزة استفهام، وسهلها المدنيان، وحققها الباقون، وسهل همز ﴿هأنتم﴾ بآل عمران [٦٦]، والنساء [١٠٩]، والقتال [٣٨] ذو حاء (حاز)، ومدلول (مدا) أبو عمرو والمدنيان، وأبدلها من ﴿هأنتم﴾ و ﴿أرأيت﴾ [الكهف: ٦٣] بألف ذو جيم (جدًا) ورش من طريق الأزرق وعلى الإبدال فيجب إشباع المد للساكنين.

وإذا سهل فقال بحذف الألف ورش وقنبل، بخلاف عنهما فى الحذف، فهذا مختص بـ(هأنتم) فحصل لورش من طريق الأزرق فى (أرأيت) وجهان:

البدل، وهو أحد الوجهين فى «التبصرة»، و «الشاطبية»، و «الإعلان»، وعند الدانى فى غير «التيسير»، وقال فى كتاب «التنبيه»: إنه قرأ له بالوجهين. قال مكى: وهو أحرى فى الرواية.

والثانى: التسهيل، وهو الأقيس على أصول العربية، والأكثر، والأشهر، وعليه

---

(١) فى ص: مكسورة.
(٢) فى م: وانفرد.
(٣) فى م، ص: مقدار.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى م.
(٦) سقط فى ز.
(٧) فى م، ص، د: وأبدله لجدا.

الجمهور، ولقالون والأصبهانى التسهيل فقط.

وأما هاشم: ففهم من كلامه أن التسهيل للمدنيين وأبى عمرو.

فأما قالون: فقرأ بإثبات الألف، ويأتى له فى المد وجهان؛ لأنه همز مغيَّر، وكذلك أبو عمرو.

وأما الأزرق: فله ثلاثة أوجه:

الأول: حذف الألف؛ فيأتى بهمزة [مسهلة][(١)] بعد الهاء، مثل (هَءَنْتم) ولم يذكر فى «التيسير» غيره.

والثانى: إبدال الهمزة ألفًا محضة؛ فيجتمع مع الألف [النون الساكنة][(٢)]؛ فتمد للساكنين، وهذا الذى فى «الهادى»، و «الهداية»، وهما فى «الشاطبية»، و «الإعلان».

الثالث[(٣)]: إثبات الألف، كقراءة قالون، وأبى جعفر، وأبى عمرو، إلا أنه يمد مدًّا مشبعًا على أصله، وهو الذى فى «التبصرة»، و «الكافى»، و «العنوان»، و «التجريد»، و «التلخيص»، و «التذكرة»، وعليه جمهور المصريين والمغاربة.

وأما الأصبهانى: فله وجهان:

أحدهما: حذف الألف؛ فتصير مثل: (هَءَنْتم)، وهو طريق المطوعى عنه، وطريق الحمامى من جمهور طرقه عن هبة الله.

[**والثانى**: إثباتها، وهو الذى رواه النهروانى من طريق هبة الله][(٤)] أيضًا.

وفهم القصر له من قوله: (ويحذف الألف ورش . . . إلخ).

وقرأ الباقون بتحقيق الهمزة بعد الألف، وهم: ابن كثير، وابن عامر، ويعقوب، والكوفيون، إلا قنبلاً فاختلف عنه: فروى عنه ابن مجاهد حذف الألف [فيصير][(٥)] مثل: (سألتم)، وهكذا روى نظيف، وابن بُويان[(٦)]، وابن عبد الرازق، وابن الصباح - كلهم عن قنبل، وروى[(٧)] عنه ابن شنبوذ إثباتها كالبزى، وكذا روى الزينبى، وابن بقرة[(٨)]، وأبو ربيعة إسحاق الخزاعى، وصهر الأمير، واليقطينى، والبلخى، وغيرهم عن قنبل.

ورواه بكار عن ابن مجاهد، واقتصر عليه ابن مهران، وذكر عن الزينبى أنه رد الحذف وقال: إنه قرأ على قنبل بمد تام، وكذا قرأ على غيره من أصحاب القواس، وأصحاب

---

(١) زيادة من د.
(٢) سقط فى ز، م.
(٣) فى ص: والثالث.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى ز: ابن يونان.
(٧) فى م: ذوى.
(٨) فى م، د: ابن نقرة.

البزى، وابن فليح.

قال الداني: وهذه الكلمة من أشكل حروف الاختلاف، وأغمضها، وأدقها، وتحقيق المد والقصر اللذين ذكرهما الرواة عن الأئمة فيها حال تحقيق همزتها وتسهيلها - لا يتحصل إلا بمعرفة الهاء التى فى أولها؛ أهى للتنبيه أم مبدلة من همزة؟

فيترتب[(١)] على كل مذهب ما يقتضيه، ثم بين أن الهاء على مذهب قنبل وورش [لا تكون][(٢)] إلا مبدلة لا غير، وعلى مذهب البزى، وابن ذكوان، والكوفيين: للتنبيه لا غير، وعلى مذهب قالون، وأبى عمرو هشام: تحتمل الوجهين.

فمن جعلها للتنبيه - ومذهبه[(٣)] قصر المنفصل - لم يزد فى [قصر المنفصل][(٤)] تمكين الألف، سواء حقق[(٥)] الهمزة أم سهلها.

ومن جعلها مبدلة، وكان ممن يفصل بالألف - زاد فى التمكين، سواء أيضًا (حقق) الهمزة أم لينها. انتهى.

وأقول: قوله: (وكان مذهبه القصر) مفهومه: لو كان [مذهبه][(٦)] المد زاد فى التمكين، وهو كذلك، ويجرى فيه ما تقدم فى المد من التغيير[(٧)] بالتسهيل، وابتناء المد[(٨)] والقصر عليه، ويدخل فى هذا قالون وأبو عمرو على القول بأن (ها) عندهما[(٩)] للتنبيه، فعلى القصر يقصران، وعلى المد يجرى لهما وجهان محصول التغيير، وهكذا مذهبهما المتقدم، ويدخل فيه الكوفيون وابن ذكوان فيمدون فقط، وهو كذلك.

ويدخل أيضًا[(١٠)] فى قوله: (قصر المنفصل) - البزى، فعلى هذا يقرأ: ﴿ها أنتم﴾ مثل: «ما أنتم»، وهو كذلك.

وقوله: ومن جعلها مبدلة وكان مذهبه الفصل؛ يدخل فيه قالون وأبو عمرو وهشام؛ فيقرءون بألف، وهو صحيح بالنسبة للأولين.

وأما هشام: فأمره مشكل؛ إذ الغرض أنه يمد أطول من ألف.

فإن قيل[(١١)]: يلزم من إدخاله الألف وجود المد سببه وشرطه.

قلت: فرض[(١٢)] المسألة أنها مبدلة عن همزة ولا مد فيها، إنما هو فصل، لكن قوله:

---

(١) فى م: فترتب، وفى د: فرتب.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: ومذهب.
(٤) ما بين المعقوفين عبارة مكررة.
(٥) فى ز: خفف.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى ص: التعبير.
(٨) فى م: بالمد.
(٩) فى م، ع: عندهم.
(١٠) فى م: فى قوله أيضا.
(١١) فى م: قلت.
(١٢) فى م: غرض.

(زاد فى التمكين) دليل على المد؛ إذ التمكين عنده هو القصر، على أن فيه من ألف، لكنه يشكل باعتبار مفهومه؛ لأنه يدخل[١] فيه ورش وقنبل، فيكون لهما إدخال الألف، وليس كذلك؛ إذ مذهبهما: (هأنتم) مثل: (هَعَنْتم) خاصة؛ [ولهذا][٢] ليس لهما فى «التيسير» إلا هذا الوجه.

وتبع الشاطبى الدانى، وزاد عليه [احتمال][٣] وجهى الإبدال والتنبيه لكل من القراء، وزاد أيضًا قوله: (وذو البدل) [الوجهان عنه مسهلًا، واضطربوا فى فهمه، فقيل: أراد بذى البدل][٤] ورشًا؛ لأن له فى (أأنتم) الوجهين: التسهيل والإبدال.

قال المصنف: ولا شك أنه إذا أريد بذى البدل من جعل الهاء مبدلة من همزة فالألف[٥] للفصل؛ لأن الألف على هذا الوجه قد تكون[٦] من قبيل المتصل كما تقدم آخر باب المد.

فعلى هذا من حقق همزة أنتم فلا خلاف عنه فى المد؛ لأنه يصير كـ «السماء»، و«الماء»، ومن سهل فله المد والقصر من حيث كونه حرف مد قبل همز مغيرًا؛ فيكون[٧] على هذا تبع ابن شريح ومن وافقه.

واعلم بعد هذا كله أن البحث فى كون الهاء بدلًا أو للتنبيه لا طائل تحته، ولا فائدة فيه؛ لأن قراءة كل قارئ منقولة ثابتة، سواء ثبت عنه كونها للتنبيه [أم لا][٨]، والعمدة إنما هى على نقل القراءة نفسها، لا على توجيهها، والله أعلم.

ص: وحذْفُ يا اللَّائِى (سما) وسهَّلُوا   غَيْرَ (ظُبًى) (ب) ـهِ (زَ) كَا والْبدلُ
ساكِنَةَ الْيا خُلْفُ (هـ) ـا دِيهِ (حَ) سَبْ   وباب ييْأَسِ اقْلِب ابْدِلْ خُلْفُ (هـ) ـب

ش: (وحذف ياء اللائى كائن عن سما): كبرى، (وسهلوا) جملة حالية و (غير) واجبة النصب، و (ظبًى) مضاف إليه [وهو اسم مقصور][٩]، و (به)، و (زكا) معطوفان عليه، و (البدل فيها) مبتدأ، و (ساكنة الياء) حال[١٠]، و (خلف هاديه)، أى: خلف البزى، مبتدأ ثان، و (حسب) معطوف عليه، وخبر الثانى محذوف، أى: موجود، والجملة خبر الأول، ورابطها به مقدر، والتقدير: البدل فى الهمزة[١١] خلف البزى وأبى عمرو موجود فيه.

أى: حذف مدلول (سما) المدنيان، والبصريان، (وابن كثير)[١٢] من (اللائى) وهو

(١) فى ز: لا يدخل.
(٢) سقط فى م، وفى د: وهذا.
(٣) سقط فى د.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى ز: فألف.
(٦) فى د: يكون.
(٧) فى م، د: ويكون.
(٨) سقط فى م.
(٩) سقط فى ز، ص.
(١٠) فى م: حال منه.
(١١) فى ز، ص: الهمز.
(١٢) فى ز، م، ص: وأبى عمرو.

بالأحزاب [٤]، [والمجادلة][١] [٢]، وموضعى الطلاق [٤] الياء الواقع بعد الهمز، وأثبتها الباقون، واختلف الذين[٢] حذفوا[٣] فى تحقيق الهمزة، وتسهيلها، وإبدالها:

فقرأ يعقوب، وقالون، وقنبل[٤] بتحقيقها.

وقرأ أبو جعفر، وورش من طريقيه بتسهيلها [بين بين][٥].

واختلف عن أبى عمرو، والبزى:

فقطع لهما العراقيون قاطبةً بالتسهيل كذلك[٦]، وهو الذى فى «الإرشاد»، و «الكفاية»، و «المستنير»، و «الغايتين»، و «المبهج»، و «التجريد»، و «الروضة».

وقطع لهما[٧] المغاربة قاطبة بإبدال الهمزة ياء ساكنة، وهو الذى فى «التيسير»، [و «الهادى»][٨]، و «التبصرة»، و «التذكرة»، [و «الهداية»][٩]، و «الكافى»، و «تلخيص العبارات»، و «العنوان»، فيجتمع ساكنان؛ فيمد لالتقائهما.

قال أبو عمرو بن العلاء: هى[١٠] لغة قريش. وهما فى «الشاطبية»، و «الإعلان».

وقرأ الدانى بالتسهيل على فارس، وبالإبدال على أبى الحسن بن غلبون والفارسى.

تنبيه:

كل من قرأ بالتسهيل مع الكسر إذا وقف، قلبها ياء ساكنة، ووجهه: أنه إذا وقف سكن الهمزة فيمتنع تسهيلها بين بين حينئذ لزوال حركتها؛ فتنقلب ياءً[١١]؛ لوقوعها ساكنة بعد كسرة.

واختلف عن ذى هاء (هب) البزى فى باب: (ييأس) وهو: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟﴾ [يوسف: ٨٠]، و﴿وَلَا تَا۟يْـَٔسُوا۟ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ إِنَّهُۥ لَا يَا۟يْـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾ [يوسف: ١١٠]، ﴿أَفَلَمْ يَا۟يْـَٔسِ﴾ [الرعد: ٣١]: فروى عنه أبو ربيعة من عامة طرقه قلب الهمزة إلى موضع الياء وتأخير الياء، فتصير (يأيس) ثم تبدل الهمزة ألفًا، وهى رواية اللهبى[١٢]، وابن بقرة، وغيرهم عن البزى، وقرأ به الدانى على عبد العزيز الفارسى عن النقاش عن أبى ربيعة. وروى عنه ابن الحباب[١٣] بالهمز كالجماعة، وهى رواية سائر

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م، د: عن الذين.
(٣) زاد فى م: الياء.
(٤) فى ص: وقنبل وقالون.
(٥) سقط فى ز، م.
(٦) فى ص: لذلك.
(٧) فى م: بهما.
(٨) فى م: والهداية.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م: فى.
(١١) فى م: فتقلب بالوقف عنها، وفى د: فنقلت، وفى ص: فتقلب.
(١٢) فى م: المهلب.
(١٣) فى د: ابن الخباز.

الرواة عن البزى، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن وأبى الفتح، ولم يذكر المهدوى وسائر المغاربة عن البزى سواه.

وجه إثبات الياء: أنه أصل الكلمة، كـ(القاضى)؛ لأنه جمع (التى) [فى المعنى](١).

ووجه قراءة يعقوب ومن معه: حذف(٢) الياء، والاجتزاء عنها بالكسرة.

ووجه قراءة البزى وأبى عمرو بالسكون: أنهما حذفا الهمزة (وبقَّيا) الياء، وقيل: حذفا(٣) الياء بعد(٤) الهمزة تخفيفًا(٥)، ثم أبدلا(٦) الهمزة ياء، وسكناها، إلا أن القراءة حينئذ فيها الجمع بين ساكنين، وهى مثل: ﴿محيایْ﴾ [الأنعام: ١٦٢] فى قراءة من يسكن(٧) ياءها.

ووجه التسهيل مع الكسر: أنه القياسى فى التخفيف.

ووجه ﴿يايس﴾ أن كل كلمتين اتفقتا فى الحروف، واختلفتا بالتقديم(٨) والتأخير فيهما: [إما](٩) أصلان كـ«وقل وقال»، أو إحداهما(١٠) أصل والأخرى مقلوبة عنها(١١) كمسألتنا، ويعرف القلب بطرق(١٢): إحداها الأصل، فـ«أيس» فرع «يئس»(١٣)، و«استفعل» بمعنى «فعل» كثير، فالأصل الهمزة، و«استيأس» بمعنى «يئس، واليأس من الشىء: عدم توقعه».

ووجه الألف ثم الياء: أنها مقلوبة على حد: «نأى»، و «أدر»، وأخرت الفاء التى هى [ياء](١٤) ساكنة إلى موضع العين التى هى همزة مفتوحة، وأعطى كلٌّ صفة الآخر(١٥)؛ لحلوله(١٦) محله؛ فانفتحت الياء، وسكنت الهمزة، ثم قلبت(١٧) ألفًا لسكونها بعد الفتح جبرًا للفرع بالخفة وليكمل، ووزنها الآن(١٨): استفعل، وتفعل، وعليه رسم: «يايس»، «وتايسوا».

ص: هَيْئَةَ أَدْغِمْ مَعْ بَرى مَرى هَنِى   خُلْفٌ (ثَ) نَا النسىءُ (ثَ) مْرُهُ (جَ) نِى

ش: (هيئة) محله نصب مفعول (أدغم)، ولفظه محكى، و (مع برى) حال، و (مرى)

---

(١) فى د، ص: فى المنى، وفى م: معنى.
(٢) فى م: بحذف.
(٣) فى م: حذفها.
(٤) فى د: وأبقيا.
(٥) فى م: تحقيقا.
(٦) فى م: أبدل.
(٧) فى م: سكن.
(٨) فى م: فى التقديم.
(٩) سقط فى ص.
(١٠) فى ز: أحدهما.
(١١) فى ز، ص، د: فيها.
(١٢) فى د: لطريق.
(١٣) زاد فى د، ص: لليأس.
(١٤) سقط فى م، د.
(١٥) فى م: الأخرى.
(١٦) فى د: بحلوله.
(١٧) فى د: قلب.
(١٨) فى م: ثم.

و (هنى) معطوفان [عليه][١]، و (خلف ثنا) مبتدأ، وخبره محذوف، أى: حاصل فيه، و (النسيء) محله أيضًا نصب بـ (أدغم)، و (ثمره) فاعله، و (جنى) عطف[٢] عليه، وعاطف الكل محذوف.

أى: أدغم هذه الألفاظ ذو ثاء (ثنا) أبو جعفر بخلاف:

أما ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾ بآل عمران [٤٩]، والمائدة [١١٠]، فرواه ابن هارون من جميع طرقه، والهذلى عن أصحابه فى رواية ابن وردان بالإبدال والإدغام، وهى رواية الدورى وغيره عن ابن جماز، ورواه الباقون عن أبى جعفر بالهمز، وبه قطع ابن سوار وغيره عن أبى جعفر فى الروايتين.

وأما ﴿بَرِيٓءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، و ﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾ [يونس: ٤١] حيث وقع، و ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ و ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ بالنساء [٤]؛ فروى هبة الله من جميع طرقه، والهذلى عن أصحابه عن ابن شبيب، كلاهما عن ابن وردان - بالإدغام كذلك، وكذلك [روى][٣] الهاشمى من طريق الجوهرى، والمغازلى[٤]، والدورى كلاهما عن ابن جماز، وروى باقى أصحاب أبى جعفر من الروايتين ذلك بالهمز.

وأدغم ﴿النسئ﴾ بالتوبة [٣٧] ذو ثاء (ثمره) أبو جعفر وجيم (جنى) ورش من طريق الأزرق.

وجه إدغام الكل: أن قاعدة أبى جعفر فيه الإبدال، فلما أبدل اجتمع عنده مثلان؛ أولهما ساكن؛ فوجب الإدغام.

ووجه إدغام ﴿النسى﴾ عند ورش: أنه عنده مصدر«نسأ: أخر». والله أعلم.

ص: جُزًّا (ثَـ) نَا وَاهمِزْ يُضَاهُونَ (نَـ) دَا   بَابَ النَّبِىِّ وَالنُّبُوءَةِ الْهُدَى

ش: (جزا) مفعول (أدغم)، و (ثنا) فاعله، والجملة فعلية، و (اهمز يضاهون): فعلية، و (ندا) محله نصب بنزع الخافض، و(باب النبى) مفعول (همز) مقدرًا، و (النبوة) [عطف][٥] عليه، و (الهدى) فاعله، ويجوز رفع (باب): مبتدأ، و(همزة الهدى) خبره.

أى: أدغم ذو ثاء (ثنى) أبو جعفر [جزا][٦] وهو بالبقرة [٢٦٠]، والحجر [٤٤]، والزخرف [١٥].

وقرأ ذو نون (ندا) عاصم ﴿يُضَٰهِـُٔونَ﴾ بالتوبة [٣٠] بالهمز، فيضم لوقوع الواو بعده،

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: معطوف.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: المغازى.
(٥) سقط فى د.
(٦) سقط فى م.

وتكسر الهاء قبله، والباقون بلا همز، وضم الهاء[١].

وقرأ ذو همزة (الهدى) نافع باب (النبى)؛ نحو: ﴿النبيئين﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿الأنبئاء﴾[٢] [البقرة: ٩١]، وكذلك ﴿النبوءة﴾ حيث وقع بالهمز، وقرأ الباقون بغير همز.

وجه تشديد (جزًّا) أنه لما حذف الهمزة[٣] وقف[٤] على الزاى، ثم ضعفها، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

ووجه همز (يضاهئ) وعدمه: أنهما لغتان، يقال: ضاهأت بالهمز والياء، والهمز لغة ثقيف.

وقيل: الياء فرع الهمز، كما قالوا: قرأت وقريت.

وقيل: بل «يضاهئون» بالهمز مأخوذ من «يضاهِيُون»، فلما ضمت الياء قلبت همزة.

ووجه همز (النبىء): أنه الأصل؛ لأنه من: أنبأ ونبأ فـ(نبىء) بمعنى (مُنَبَّأ)[٥]، وخالف نافع مذهبه فى التخفيف؛ تنبيهًا على جواز التحقيق، خلافًا لمن ادعى وجوب التخفيف، وأنكره قوم؛ لما أخرجه[٦] الحاكم من حديث أبى ذر قال: «جَاءَ أَعْرَابِىٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِىءَ اللَّه، فَقَال: لَسْتُ بِنَبِىءِ اللَّهِ وَلَكِنِّى نَبِىُّ اللَّهِ»[٧] وقال: صحيح على شرط الشيخين.

قال أبو عبيد: أنكر عليه عدوله عن الفصحى، فعلى هذا يجوز الوجهان، لكن الأفصح التخفيف.

وأما قول سيبويه: بلغنا أن قومًا من أهل التحقيق يخففون (نبيئا) و (بريئة)، وذلك ردىء، فمعناه: قليل، لا رذيل؛ لثبوته.

ووجه التخفيف: أن أصله الهمز، وأبدل للتخفيف، وقال به المحققون؛ لكثرة دوره.

وقال أبو عبيدة: العرب تبدل الهمزة[٨] فى ثلاثة أحرف: النبى، والبرية، [والخابية][٩].

ويحتمل أن يكون واويًّا من: نبا ينبو: ارتفع، [فالنبى][١٠] مرتفع بالحق عن الخلق.

---

(١) فى ز: الواو.
(٢) فى م: النبى والنبيين والنبوة والأنبياء.
(٣) فى م، د: الهمز.
(٤) فى ز: ووقف.
(٥) فى د: مخبر.
(٦) فى م، ص: خرجه.
(٧) أخرجه الحاكم (٢/ ٢٣١) وصححه على شرط الشيخين، فتعقبه الذهبى قائلًا: بل منكر لا يصح. وأخرجه العقيلى فى الضعفاء الكبير (٣/ ٨١) عن ابن عباس، وتكلم فى إسناده.
(٨) فى ص، د، ز: الهمز.
(٩) بياض فى د.
(١٠) سقط فى م.

ص: ضِيَاءَ (ز) نْ مُرْجَوْنَ تُرْجى (حَقُّ) (صُـ) ـمْ
(كَـ) ـسَا الْبَرِيَّةُ (ا) تْلُ (مِـ) ـزْ بَادِىَ (حُـ) ـمْ

ش: (ضياء) مفعول (همز) مقدرًا، و(زن) فاعله [والجملة فعلية][١]، وكذلك (همز مرجئون حق)، و(ترجى) عطف عليه، و (صم كسا) عطف على (حق) [وهى فعلية أيضا][٢]، وكذلك (همز البرية اتل)، و(بادى حم).

أى: قرأ ذو زاى (زن) قنبل ﴿ضئاء﴾ بيونس [٥]، والأنبياء [٤٨]، والقصص [٧١]، بهمزة مفتوحة بعد الضاد فى الثلاثة، وزعم ابن مجاهد أنه غلط مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قنبل.

وخالف الناس ابن مجاهد فى ذلك، فرووه عنه بالهمز، ولم يختلف عنه فى ذلك.

وقرأ[٣] مدلول (حق) وذو صاد (صم) وكاف (كسا): البصريان، وابن كثير، وأبو بكر، وابن عامر: ﴿مُرْجَئُون لأمر الله﴾ [التوبة: ١٠٦]، و ﴿تُرْجِئُ من تشاء﴾ [الأحزاب: ٥١] بهمزة مضمومة.

وقرأ ذو ألف (اتل) وميم (مز) نافع وابن ذكوان ﴿البريئة﴾ [البينة: ٦] معًا بالهمز المفتوح.

وقرأ ذو حاء (حم) أبو عمرو: ﴿بادئ الرأى﴾ [هود: ٢٧] بهمزة بعد الدال.

وقرأ الباقون بلا همز فى الجميع.

وجه ياء (ضياء): أنه جمع «ضوء»، كحوض وحياض، ثم أبدلت الواو ياءً؛ لوقوعها[٤] بعد كسرة، أو مصدر [ضاء يضوء، لغة فى: أضاء، كقام يقوم قيامًا، ثم فعل كذلك بها.

ووجه الهمز: أنه جمع، أو مصدر][٥] إن ثبت (ضاء)، ثم قلب (ضياء)، فقدمت الهمزة وأخرت الياء أو الواو؛ فوقع همزها لتطرفها[٦] بعد الألف، كرداء وكساء، فوزنها: فلاع، وعلى الأول: فِعَال.

ووجه همزة (ترجئ) و (مرجئون): أنه من «أرجأ» بالهمزة، وهو لغة تميم.

ووجه تركه: أنه من «أرجا» المعتل، وهو لغة (أسد) و (قيس)، ولم يهمز [(مرجون)]؛ لأنها من المعتل فحذفت ضمة الياء تخفيفًا ثم الياء والواو، ويجوز أن تكون مخففة من المهموز.

ووجه همز البرية: أنه الأصل؛ لأنه من: برأ الله الخلق، أى: اخترعه فهى فعيلة بمعنى

---

(١) زيادة من م.
(٢) سقط فى ز، ص.
(٣) فى م: ذو.
(٤) فى د: لوقوع.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٦) فى د: لطرفها.

مفعولة[١].

ووجه عدمه. أن الهمز خفف بالحذف عند عامة العرب، وقد التزمت العرب غالبًا تخفيف ألفاظ، منها: «النبى»، و «الخابية»، و «البرية»، و «الذرية».

وقيل: عدم الهمز مشتق من الهمز، وهو التراب، فهى أصل بنفسها. فالقراءتان متفقتا المعنى مختلفتا اللفظ][٢].

تنبيهات:

الأول: إذا لقيت[٣] الهمزة الساكنة [ساكنًا؛ فحركت][٤] لأجله، نحو: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٣٩]، و ﴿فإن يشأ الله﴾ [الشورى: ٢٤] خففت[٥] عند من يبدلها لتحركها، فإن وقف عليها أبدلت لسكونها عند أبى جعفر، والأصبهانى، قاله فى «جامع البيان».

الثانى: الهمزة المتطرفة المتحركة فى الوصل؛ نحو: ﴿يَشَأْ﴾[٦] [الأنعام: ٣٩]، و ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥]، و ﴿لِكُلِّ ٱمْرِيٍٕ﴾ [النور: ١١]؛ إذا سكنت وقفًا - فهى محققة عند من يبدل الساكنة اتفاقًا، قال الدانى: وكان بعض شيوخنا يرى ترك[٧] همز ﴿بَادِىَ﴾ بهود [٢٧] وقفًا، وهو خطأ؛ لوقوع الإشكال بما لا يهمز؛ لأنه عند أبى عمرو من الابتداء الذى أصله الهمز، لا من الظهور، وأيضًا كان يلزم فى مثل[٨] ﴿قُرِئَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، و ﴿ٱسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠]، وذلك غير معروف من مذهبه فيه. انتهى.

الثالث: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] على القول بأن (ها) للتنبيه، لا يجوز فصلها منها، ولا الوقف عليها دونها؛ لأنها باتصالها رسمًا كالكلمة الواحدة كهذا وهؤلاء، ووقع فى «جامع البيان» أنه قال: «هما كلمتان منفصلتان، يسكت على أحدهما، ويبتدأ بالثانية». وهو مشكل، وسيأتى تحقيقه فى باب الوقف على المرسوم.

الرابع: إذا وقف على ﴿اللائى﴾ للمسهِّل بين بين بالروم؛ فلا فرق بينه وبين الوصل، أو بالسكون فبياء ساكنة. قاله الدانى وغيره.

وأما الوقف على ﴿أأنت﴾ [الأنبياء: ٦٢] و ﴿أرأيت﴾ [الكهف: ٦٣] على مذهب من روى البدل عن الأزرق فبين بين، عكس ﴿اللائى﴾؛ لاجتماع ثلاث سواكن، ولا وجود له فى كلام عربى، والله تعالى أعلم.

---

(١) فى ص: مفعول.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: ألقيت.
(٤) فى د: حركت.
(٥) فى م: حققت.
(٦) فى ص: نبأ.
(٧) فى م: تلك.
(٨) فى م: مثله.

باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها

هذا نوع من المفرد، وإنما أخره عن الساكن لخفته، وثقل الساكن، وهو لغة [لبعض](١) العرب.

ص: وانْقُلْ إِلَى الآخِرِ غَيْرَ حرْفِ مدّ لِورْشٍ إِلَّا ها كِتَابِيهْ أَسدّ

ش: مفعول (انقل) محذوف دل عليه الترجمة، أى: انقل حركة الهمز(٢)، و (إلى الحرف الآخر): متعلق بـ (انقل)، وهو عام استثنى منه (حرف المد)؛ فـ (غير)(٣) واجبة النصب، ولا يجوز جرها على الوصفية؛ لعدم إضافتها لمعرفة، ويجوز نصبها على الحالية كما هو مذهب [الفارسى](٤)، واختاره ابن مالك و (لورش) يتعلق بـ (انقل)، و (إلا ها كتابيه) مستثنى من (الآخر)، فهو معطوف على (غير)، ولا بد من تقدير العاطف؛ لئلا يوهم عطفه على الثانى، و (أسد) خبر مبتدأ، أى: عدم النقل فيه أسد.

أى: نقل ورش باتفاق من طريقيه حركة همزة القطع المبتدأة إلى الحرف الذى يليها من آخر الكلمة السابقة ولو مقدرة، إن كان ساكنًا غير مد، ولا منوى الوقف، أصليًّا كان أو زائدًا، رُسِم أو لم يرسم، إن وصله به، ثم حذف الهمزة مخففة(٥) حال تخفيف(٦) اللفظ.

فخرج بهمزة القطع ﴿الٓمٓ ٱللَّهُ﴾ [ميم الله] [آل عمران: ١، ٢] خلافًا لمدعيه، وبالمبتدأة نحو: (يَسَلْ)، وبين بـ(الذى يليها) أن النقل [لما](٧) قبل؛ وذلك لأنه ظرف، وهو محل التصرف.

ودخل بقوله: (ولو كانت السابقة مقدرة) لام التعريف؛ لأنها كلمة؛ إذ هى حرف معنى.

وخرج بـ(ساكنًا) نحو: ﴿ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا﴾ [البقرة: ٤٤] لاشتغال المحل، وبـ(غير حرف مد) نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١]، و ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [الذاريات: ٢١] لتعذره فى الألف، وتغليب المد فى الواو، والياء للأصالة، ولذا(٨) نقل فى اللين، وبلا منوى الوقف (كتابيه) من الاتفاق.

ودخل بـ «زائد» تاء التأنيث نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: ٣١]؛ لأنه بمنزلة الجر، والتنوين، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]؛ لأنه حرف.

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: الهمزة.
(٣) فى م: وغير.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى د، ز: محققة.
(٦) فى م: تخفيضا، وفى ز: تخفيضه.
(٧) سقط فى د.
(٨) فى ز، م: وكذا.

و(إن وصل الهمز بما قبله)، نصَّ على أن محل الخلاف الوصل؛ فيجب، نحو: ﴿قَدَ افلح﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿قلُ اوحى﴾ [الجن: ١]، ﴿قالتِ احداهما﴾ [القصص: ٢٦]، ﴿الَمَ احسب﴾ [العنكبوت: ٢]، ﴿خَلَوِا الى﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿تعالَوَا اتل﴾ [الأنعام: ١٥١]، ﴿ابْنَىَ ادم﴾ [المائدة: ٢٧] ﴿ذواتَىْ اكل﴾ [سبأ: ١٦] و ﴿الَانهار﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿والُاذن﴾ [المائدة: ٤٥]، ﴿والَابكار﴾ [آل عمران: ٤١]، ﴿قوة أوَ اوِى﴾ [هود: ٨٠] ﴿فى عادٍ اذَ ارسلنا﴾ [الذاريات: ٤١]، ﴿مبينُنَ انِ اعبدوا﴾ [هود: ٨٠] [وجه النقل: قصد تخفيف الهمزُ ولم يسهل لكون السابق غير مد، ولم يحذف رأسًا][١]؛ لعدم الدلالة واجتماع الساكنين [غالبًا][٢]، فتوصل لحذفها بنقل حركتها إلى ما قبلها، [فسكنت وتحرك ما قبلها][٣]، ثم حذفها مخففة[٤]؛ لدلالة حركتها عليها، وأمن التقاء الساكنين.

وقيل: نقلت فسكنت، وتحرك ما قبلها فقلبها، [ثم حذفها][٥] مخففة لسكونها وسكون ما قبلها أصلًا أو بعدها غالبًا.

[ووجه تخصيص المنفصل: ملاحظة أصله فى الفاء، لا لأنه أثقل، خلافًا للمهدوى.

ووجه تخصيص][٦] الساكن: عدم قبول المتحرك الحركة [خلافًا له][٧]. [وخص الصحيح واللين دون حروف المد؛ لتعذر تحريك الألف، وزوال مد أختيه][٨].

واختلف عن ورش فى ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ فى الحاقة [١٩]: فروى عنه الجمهور إسكان الهاء، وتحقيق[٩] الهمزة على مراد القطع والاستئناف، من أجل أنها هاء سكت، وهو الذى قطع به غير واحد من الأئمة [من طريق الأزرق][١٠] ولم يذكر فى «التيسير» غيره، [وقال فى غيره][١١]: إنه قرأ بالتحقيق على الخاقانى، وأبى الفتح، وابن غلبون، وبه قرأ صاحب «التجريد» من طريق الأزرق على[١٢] ابن نفيس[١٣] عن أصحابه عنه، وعلى عبد الباقى عن أصحابه على ابن عراك[١٤] عنه، ومن طريق الأصبهانى أيضًا بلا خلاف عنه، ورجحه الشاطبى وغيره؛ ولهذا قال المصنف: (أسد).

وروى النقل جماعة، وبه قطع غير واحد من طريق الأصبهانى، وذكره بعضهم عن

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٢) سقط فى د.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى د: محققة.
(٥) سقط فى د.
(٦) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٧) سقط فى د، ز، ص.
(٨) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٩) فى د: وتخفيف.
(١٠) سقط فى م.
(١١) سقط فى م، د.
(١٢) فى م: عن.
(١٣) فى ز: ابن يعيش.
(١٤) فى م، د: عن ابن عمران.

الأزرق، وبه قرأ[١] صاحب «التجريد» على عبد الباقى عن أبيه من طريق ابن هلال عنه.

وجه عدم النقل: أن الهاء للسكت، وحكمها السكون، ولم تحرك إلا فى ضرورة الشعر على ما فيه من فتح، وأيضًا فهى لم تثبت إلا وقفًا، فخولف[٢] الأصل، وأثبتت وصلًا إجراء له مجرى الوقف؛ لإثباتها فى الرسم، فلا ينبغى أن يخالف الأصل من جهة أخرى، وهو تحريكها، فيجتمع فى حرف واحد مخالفتان، وليس بسديد.

ص: وافَقَ مِنْ إِسْتَبْرَقٍ (غَ) رْ واخْتُلِفْ فِى الآنَ (خُ) ذْ ويُونُسٍ (بِ) هِ (خَ) طِفْ

ش: (من إستبرق) فى محل نصب بنزع الخافض، و (غر) فاعل (وافق)، و (اختلف فى الآن): اسمية[٣]، و (خذ) محله نصب بنزع[٤] اللام، و (يونس) مبتدأ، وخبره (كذلك) مقدرًا، و (به) محله نصب بنزع الخافض، و (خطف) عطف عليه.

أى: وافق ورشًا فى نقل ﴿مِن استبرق﴾ بالرحمن [٥٤] خاصة ذو غين (غر) رويس.

واختلف[٥] عن ذى باء (به) قالون، وخاء (خطف) ابن وردان فى نقل ﴿الآن﴾ موضعى يونس [٥١، ٩١].

واختلف عن ذى خاء (خذ) ابن وردان فى (الآن) فيما عداهما: فروى النهروانى [من جميع طرقه، وابن هارون من غير طريق هبة الله، وغيرهما - النقل فيه، وهو رواية الأهوازى][٦]، والرهاوى، وغيرهما عنه، وروى [هبة الله][٧]، وابن مهران، والوراق، وابن العلاف عن أصحابهم عنه - التحقيق، والهاشمى عن ابن جماز فى ذلك كله على أصله من النقل كما تقدم.

تنبيه:

قيد (إستبرق) بـ (من)؛ ليخرج التى فى الإنسان [٢١].

وجه تخصيص[٨] (من إستبرق): حصول[٩] الثقل باجتماع كسرتين وسكونين مع كسر[١٠] الهمزة، ووجه نقل (الآن) مطلقًا ثقلها بالهمزتين.

ووجه تخصيص يونس: زيادة الثقل بثلاث همزات.

ص: وعـادًا الأُولَى فَعـادًا لُولَى (مدا) (حِما) هُ، مُدغَمًا منقُولًا

---

(١) فى م: قطع.
(٢) فى م: فتخلف.
(٣) فى م، د: فعلية.
(٤) فى م: بحذف.
(٥) فى د، ز: واتفق.
(٦) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى د: التخصيص.
(٩) فى م: لحصول.
(١٠) فى م: كسرة.

ش: (وعادا الأولى) [مفعول][(١)] (قرأ) مقدرًا، و (مدًّا) فاعل، وحماه[(٢)] عطف [عليه،][(٣)] و (مدغمًا منقولًا) حال المفعول.

أى: اتفق المدنيان والبصريان فى ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ من النجم [٥٠] على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام إليها، وإدغام[(٤)] التنوين قبلها حالة الوصل بلا خلاف عنهم، والباقون باللفظ الأول.

ص: وخُلْفُ همْز الْواو فى النَّقْل (بـ) سمْ   وابْـدا لِغَـيْـر ورْشٍ بـالأَصْـل أَتَـمّ

ش: (وخلف همز الواو كائن عن بسم): اسمية، و (فى) يتعلق بـ(خلف)، (ورش) حذف تنوينه[(٥)] ضرورة، و (ابدا لغير ورش بالأصل[(٦)]): طلبية، و(فهو أتم): اسمية.

أى: اختلف عن ذى باء (بسم) قالون فى همز الواو حالة النقل وصلًا أو وقفًا: فروى جمهور المغاربة عنه الهمز، ولم يذكر الدانى ولا ابن مهران ولا الهذلى عنه من جميع الطرق سواه.

وروى عنه[(٧)] العراقيون - كصاحب «التذكار»، و «المستنير»، و «الكفاية»، و«الإرشاد»، و «غاية الاختصار»، و «الموضح» وغيرها[(٨)] من طريق أبى نشيط - عدم الهمز.

قوله: و (ابدا): شروع[(٩)] فى حكم الابتداء، فذكر لأبى عمرو، ويعقوب، وقالون: إذا لم يهمزوا[(١٠)] الواو، وأبى جعفر من غير طريق الهاشمى [عن ابن جماز][(١١)]، ومن غير طريق الحنبلى عن ابن وردان - ثلاثة أوجه:

أحدها: الابتداء بـ(الأولى)[(١٢)] برد الكلمة إلى أصلها، فيؤتى بهمزة[(١٣)] الوصل، وتسكن[(١٤)] اللام، وتحقق[(١٥)] الهمزة المضمومة بعدهما، والثلاثة فى «التيسير»، و«التذكرة»، و «الغاية»، و «الكفاية»، و «الإعلان»، و «الشاطبية»، والثانى فى «التبصرة»، و«التجريد»، قال مكى: وهو أحسن، وقال أبو الحسن بن غلبون: وهو أجود الأوجه[(١٦)]،

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: وحما.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى ص: وأدغم.
(٥) فى م، د: ممنوع الصرف.
(٦) فى ز، ص: بالنقل.
(٧) فى م: عنه سواء.
(٨) فى م: وغيرهما، وفى د: وغير.
(٩) فى ز، ص: شرع.
(١٠) فى م، ص، د: يهمز.
(١١) سقط فى ز، م.
(١٢) فى د: بالأصل.
(١٣) فى ص، د، ز: بهمز.
(١٤) فى ص: فتسكن.
(١٥) فى م: وتخفيف، وفى د: يحقق.
(١٦) فى ز، ص: الوجوه.

وفى «التيسير»: وهو أحسنها وأقيسها.

وأشار إلى الآخَرَيْنِ بقوله:

ص: وابْدَأْ بهَمْز الْوصْل فى النَّقْل أَجلّ   وانْقُلْ (مدًا) رِدًا و (ثَ) بِتُ الْبدلْ

ش: (فى النقل) حال، أى: حالة كونك ناقلًا، (فهو أجل): اسمية، و (انقل ردًا): طلبية، و (مدا) محله نصب بنزع الخافض، و (ثبت) مبتدأ، و (البدل) ثان، و(كائن عنه) خبره، والجملة خبر (ثبت).

الثانى: الابتداء مع النقل بهمزة الوصل، وضم اللام بعدها، وهو الذى لم ينص ابن سوار [على سواه][1]، ولم يظهر من عبارة أكثر المؤلفين غيره، وهو أحد الوجهين فى «التبصرة»، و «التجريد»، و «الكافى»، و «الإرشاد»، و «المبهج»، و «الكفاية».

الثالث: (لُولَى) بلا همز وصل مع ضم اللام، وهو الثانى فى «الإرشاد»، و «المبهج»، و «الكفاية»، و «الكافى».

ويجوز الأخيران لقالون أيضًا مع همز الواو، وكذلك[2] يجوز الثلاثة للحنبلى عن ابن وردان، لكن له همز الواو فى الأخيرين، [والنص له على الثلاثة فى الكتب المتقدمة][3] وكل على أصله فى السكت، وتركه، والإمالة، والفتح.

قاعدة:

أصل (أولى) عند البصرين: (وُولى) بواوين، تأنيث (أول)، قلبت الواو الأولى همزة وجوبًا حملًا على جمعه، نحو: أول[4]، وعند الكوفيين (وُؤْلَى) بواو ثم همزة، من (وأل)، [فأبدل الواو بهمزة على حد «وجوه»، فاجتمع همزتان][5]؛ فأبدلت ثانيتهما واوًا على[6]: أولى، وحركة النقل عارضة، وأكثر العرب على عدم الاعتداد بها؛ فيجرون على الحرف المنقول إليه حكم الساكن [والبعض على الاعتماد بها فيعاملونه معاملة المتحرك][7].

وجه قراءة المحققين: الإتيان بها على الأصل وصلًا وابتداءً، وكسروا التنوين وصلًا للساكنين، وتوافق[8] الرسم تقديرًا.

---

(١) سقط فى د.
(٢) فى م: كذلك.
(٣) زيادة من م، د.
(٤) فى م: الأول.
(٥) سقط فى ز، م.
(٦) زاد فى ص، م: حد.
(٧) زيادة من د.
(٨) فى م، ز: ويوافق.

ووجه النقل وصلًا عند ورش: الجريان على أصله، وعند أبى عمرو وقالون: قصد التخفيف، واعتدوا بالعارض على اللغة القليلة توصلًا إلى الإدغام، فلما نقلت الحركة إلى اللام تحركت لفظًا، فعاد التنوين الذى كسر لسكونها إلى سكونه، فأدغم [فى][1] اللام، وهى[2] توافق صريح الرسم.

ووجه الابتداء بالأصل لأبى عمرو وقالون: فوات الإدغام الحامل على النقل، فعادا إلى أصلها، [ووجه النقل لهما فيه الحمل على الوصل][3].

ووجه حذف الهمزة: استغناءُ اللام عنها بحركتها، وفيه تمام الحمل؛ ولذلك رجح.

ووجه إثباتها: مراعاة الجهتين[4] أو موافقة الخليل[5].

ووجه همز قالون واضح على مذهب الكوفيين؛ لأنها عادت إلى أصلها [الزوال السابقة، وعلى[6] مذهب البصريين همزت الواو، وإجراء للضمة السابقة مجرى المقارنة][7] وعليه قول الشاعر:

أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَى ....[8]

وهو مبنى على القول بأن حركة الحرف بعده، وهو اختيار أبى على الفارسى.

وقيل: وجهه ضم اللام قبلها، فهمزت لمجاورة الضم؛ كسؤق، وهى لغة بعض العرب، ووجه الواو عند الهاء من أنه الأصل، أو قلب[9] عند الهمزة السابقة، وعند الناقل تتعين[10] أصالة الواو.

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى د: وهو.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٤) فى م: للجهتين.
(٥) فى م: للخليل.
(٦) فى د: وعليه.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٨) صدر بيت، وعجزه:

.... وجعدة إذا إضاءهما الوقود

والبيت من قصيدة لجرير مدح بها هشام بن عبد الملك المروانى، وقبله:

بأود والإياد لنا صديق نأى عنك الإياد وأين أود.

وهو فى ديوانه ص (٢٨٨) ؛ والأشباه والنظائر (٢/ ١٢،٨/ ٧٤)، والخصائص (٢/ ١٧٥، ٣/ ١٤٦، ١٤٩، ٣١٩)، وشرح شواهد الشافية ص (٤٢٩)، وشرح شواهد المغنى (٢/ ٩٦٢)، والمحتسب (١/ ٤٧)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب (١/ ٧٩)، وشرح شافية ابن الحاجب ص (٢٠٦)، ومغنى اللبيب (٢/ ٦٨٤)، والمقرب (٢/ ١٦٣)، والممتع فى التصريف (١/ ٩١، ٣٤٢، ٢/ ٥٦٥).

والشاهد فيه همز الواو فى «المؤقدين» و «مؤسى» ؛ لأنه قدر ضمة الميم على الواو، وهذا غير قياسى.

(٩) فى م: وقلب.
(١٠) فى م، د: يتعين.

وأما ورش فجرى فى وصل نقله على الأصل؛ لأنه أكثر؛ ولذلك حذف ألف ﴿سيرتها الْأولى﴾ [طه: ٢١]، وواو ﴿قالوا الَان﴾ [البقرة: ٧١] ويا ﴿فى الَالْواح﴾ [الأعراف: ١٤٥] نص عليه أبو محمد، فوجه الابتداء بالهمزة جار على هذا الأصل، ووجه حذفها نصًّا على مذهبه فى (آل).

قوله: (وانقل) أى: نقل مدلول (مدا) المدنيان الحركة فى ﴿ردًا يصدقنى﴾ [القصص: ٣٤] إلا أن ذا ثاء (ثبت) أبا جعفر: أبدل[1] من التنوين ألفًا فى الحالين، ووافقه نافع وقفًا.

وجه الهمزة: أنه من الردء: المعين، أى: أرسله معى معينًا، ووجه تركه: أنه من (أردى)، أى: زاد، فلا همز.

ص: ومِلْءُ الأَصْبَهانِى مع عِيسى اخْتُلِفْ وسلْ (روى) (دُ) مْ كَيْفَ جا الْقُرْآنُ (دُ) فْ

ش: [وملء][2] - أى: هذا اللفظ - مبتدأ، و (الأصبهانى) ثان، و(مع عيسى) حاله، (واختلف) عنه فيه: اسمية[3] خبر (الأصبهانى)[4]، والجملة خبر [الأول][5]، ونقل (سل روى): فعلية، و(دم) عطف على (روى)، و(نقل القرآن دف) كذلك، و (كيف جا)[6] حال[7] (سل)، يعنى: سواء كان معرفًا [أم منكرًا، أو كان][8] بالواو أو الفاء، متصلًا بضمير أو لا.

أى: اختلف عن الأصبهانى وعيسى بن وردان فى: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ٩١] فرواه بالنقل النهروانى عن أصحابه عن ابن وردان، وبه قطع لابن وردان أبو العلاء، ورواه من الطريق المذكورة أبو العز فى «الإرشاد»، و «الكفاية»، وابن سوار فى «المستنير»، ورواه سائر الرواة عن ابن وردان بغير نقل، وقطع للأصبهانى فيه بالنقل - الهذلى من جميع طرقه، وهو رواية أبى نصر بن مسرور[9]، والنهروانى عن أصحابهما عنه، وهو[10] نص ابن سوار عن النهروانى عنه، وكذا رواه الدانى نصًّا عن الأصبهانى.

وقرأ مدلول (روى) الكسائى وخلف ودال (دم) ابن كثير (اسأل)، وما جاء منه نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، ﴿فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ﴾ [يونس: ٩٤]، ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، ﴿فَسْـَٔلُوهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣] إذا كان فعل أمر، وقبل السين

---

(١) فى م: بدل.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م، د: فعلية.
(٤) فى م: الاسمية.
(٥) سقط فى م.
(٦) زاد فى م، د: حال القرآن.
(٧) فى م: وحال.
(٨) ما بين المعقوفين زيادة من م، د.
(٩) فى ز: مسروق.
(١٠) فى ص: وهى.

واو أو فاء بنقل حركة الهمزة للسين، والباقون بلا نقل.

وقرأ ذو دال (دف) ابن كثير (القرآن)، وما جاء فيه بالنقل؛ نحو: ﴿وقرَان الفجر﴾ [الإسراء: ٧٨]، ﴿وقرَانًا فرقناه﴾ [الإسراء: ١٠٦]، ﴿وقُرَانه﴾ [القيامة: ١٧]، ﴿فاتبع قُرَانَهُ﴾ [القيامة: ١٨].

وجه قراءة الأصبهانى: أنه نقل حركة الهمزة إلى اللام، وأَمْرُ المخاطب من «سأل»: اسأل، فبعض العرب جرى على هذا الأصل، وأكثرهم خفف الهمزة بالنقل؛ لاستثقال [اجتماعها][(١)] مع الأولى ابتداء فيما كثر دوره، ومضى[(٢)] المعتد بالأصل على إثبات همزة الوصل، والمعتد بالعارض على حذفها، فوجه النقل لغة: التخفيف، ووجه الهمز لغة الأصل، وهو المختار؛ لأنها[(٣)] القرشية الفصحى، ووجه عدم همز (القرَان): أنه[(٤)] نقل الهمزة تخفيفًا، وهو منقول من مصدر: قرأ قرآنًا، سمى به المنزل على نبينا ﷺ، وأصله: فُعْلَان، أو من قَرَنْتُ: ضممت؛ لأنه يجمع الحروف والكلمة، ومنه «قِرَان الحج»، وزنه فُعَال، ووجه الهمز: الأصل؛ بناء على أنه منقول من المهموز.

قاعدة:

لام التعريف، وإن اشتد اتصالها بمدخولها حتى رسمت معه كجزء الكلمة الواحدة، فهى فى حكم المنفصل؛ لأنها[(٥)] لو سقطت لم يختل معنى الكلمة؛ فلذا[(٦)] ذكرت مع المنفصل الذى ينقل إليه، والذى يسكت عليه، قال سيبويه: «وهى حرف تعريف بنفسها، والألف قبلها ألف وصل؛ ولذا تسقط فى الدرج». وقال الخليل: «الهمزة للقطع، والتعريف حصل بهما».

تفريع: إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف، وقصد الابتداء على مذهب الناقل، فعلى مذهب الخليل: يبتدأ بالهمزة وبعدها[(٧)] اللام محركة، [و]على مذهب سيبويه: إن اعتد بالعارض ابتدئ باللام، وإن اعتد بالأصل ابتدئ بالهمزة[(٨)]، وهذان الوجهان فى كل لام نقل إليها وعند كل ناقل، وممن نص عليهما فى الابتداء مطلقًا: الدانى، والهمذانى، وابن بليمة، والقلانسى، وابن الباذش، والشاطبى، وغيرهم.

مسألة: قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ﴾ [الحجرات: ١١] إذا ابتدئ بـ «الاسم»؛ فالثانية

---

(١) سقط فى ز.
(٢) فى م: ومعنى.
(٣) فى ز، م: لأنه.
(٤) فى م: لما أنه.
(٥) فى د: لأن.
(٦) فى ص: فلذلك.
(٧) فى د: وبعد.
(٨) فى ز: بالهمز.

محذوفة كالوصل. قال الجعبرى: «وقياس الأولى جواز الإثبات والحذف، وهو أوجه؛ لرجحان العارض الدائم على المفارق». انتهى. وهما جائزان مبنيان على ما تقدم.

مسألة أخرى: إذا كان قبل اللام المنقول إليها ساكن صحيح أو معتل، نحو: ﴿يستمع الَان﴾ [الجن: ٩]، و ﴿منَ الَارض﴾ [المائدة: ٣٣]، ونحو: ﴿وألقَى الَالواح﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿وأولِى الَامر﴾ [النساء: ٥٩]، ﴿قالوا الَان﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿لا تدركه الَابصار﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وأنتمُ الَاعلون﴾ [آل عمران: ١٣٩] - وجب استصحاب تحريك الصحيح، وحذف المعتل؛ لأن تحريك اللام عارض، واعتبروا هنا السكون؛ لأنه الأصل، وهذا مما لا خلاف فيه، ونص عليه غير واحد: كالدانى، وسبط الخياط، والسخاوى، وغيرهم، وإن كان الرد والإسكان جائزًا[1] فى اللغة على الاعتداد بالعارض، وعلى ذلك قرأ ابن محيصن: ﴿يسألونك عَن لَّهِلَّة﴾ [البقرة: ١٨٩] و ﴿عَن لَّانفَال﴾ [الأنفال: ١]، وشبههما بإسكان النون وإدغامها.

ولما رأى أبو شامة إطلاق النحاة استشكل تقييد القراء، فقال: «جميع ما نقل فيه ورش إلى لام التعريف غير ﴿عادًا الَاولى﴾ [النجم: ٥٠] قسمان:

قسم ظهر فيه أمارة عدم الاعتداد بالعارض؛ نحو: ﴿علَى الَارض﴾ [الكهف: ٧]، و﴿فى الَاخرة﴾ [البقرة: ١٠٢]، ﴿ويدع الِانسان﴾ [الإسراء: ١١]، ﴿وأزفت الآزفة﴾ [النجم: ٧٧]؛ لأنه لم يرد ما امتنع لأجل سكون اللام ومن الحرف والسكون، فعلم أنه لم يعتد بالحركة هنا، فينبغى الإتيان بهمزة [الوصل][2] فى الابتداء بهذه؛ لأن اللام - وإن تحركت - فكأنها بعد ساكنة.

وقسم لم يظهر فيه أمارة، نحو: ﴿وقال الإنسان﴾ [الزلزلة: ٣]، فيتجه [هنا][3] لورش الوجهان». انتهى.

وقد تعقبه الجعبرى وغيره - بأن النقل يرده.

والجواب عن [الإشكال][4]: أن حذف حرف المد للساكن والحركة لأجله فى الوصل سابق للنقل، والنقل طارئ عليه؛ فأبقى على حاله لطرآن النقل، وفى الابتداء النقل سابق على الابتداء، والابتداء طارئ عليه، فحسن الاعتداد فيه؛ ألا تراه لما قصد الابتداء بالكلمة التى نقلت حركة الهمزة فيها إلى اللام؛ لم تكن اللام إلا متحركة[5]؟!.

---

(١) فى د: جائزان.
(٢) سقط فى د.
(٣) سقط فى م.
(٤) سقط فى ز.
(٥) فى د، ص، ز: محركة.

ونظيره حذفهم حرف المد فى نحو: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، و ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

مسألة: ميم الجمع من طريق الهاشمى عن ابن جماز، نص الهذلى على أن مذهبه عدم الصلة مطلقًا، ومقتضاه عدم صلتها عند الهمزة[1]، ونص أيضًا له على النقل مطلقًا، ومقتضاه النقل إلى ميم الجمع، وهو مشكل؛ فإن أحدًا لم ينص على النقل لميم الجمع بخصوصها، والصواب عدم النقل فيها لخصوصها[2]، والأخذ فيها بالصلة، ونص عليه أبو الكرم الشهرزورى وابن خيرون، والله أعلم.

* * *

(١) فى م: الهمز.

(٢) فى د، ص: بخصوصها.

باب السكت على الساكن قبل الهمزة وغيره

السكت: قطع آخر الكلمة بلا تنفس، وذكره عقب النقل؛ لاشتراكهما فى أكثر الشروط.

ص: والسَّكْتُ عنْ حَمْزَةَ فى شَيءٍ وأَلْ   والْبَعْضُ مَعْهُمَا لَهُ فِيمَا انْفَصَلَ

ش: (والسكت كائن عن حمزة): اسمية، و (فى شىء) يتعلق[1] بالمقدر، ولا بد من تقدير: (عن بعضهم) بدليل قوله: (والبعض) يسكت (فيما انفصل) معهما لحمزة، وهى كبرى.

ثم كمل فقال:

ص: والْبَعْضُ مُطْلَقًا وقِيلَ بَعْد مَدّ   أَوْ لَيس عَنْ خَلَّادٍ السَّكْتُ اطَّرَدْ

ش: (والبعض) يسكت عنه (مطلقًا) أى: فيما انفصل واتصل[2] من الساكت الصحيح: كبرى، [ونائب قيل][3] لفظ يسكت [فعلية و][4] (بعد حرف مد) [حال][5]، و (ليس السكت اطرد عن خلاد): فعلية معطوفة على: (يسكت بعد مد) ب (أو) التى للإباحة، [وتقديره][6]: وقيل: ليس[7] السكت مطردًا عن خلاد.

ولما قدم المصنف معنى[8] السكت شرع فى محله.

واعلم أنه لا يكون إلا على ساكن [صحيح][9] وليس كل ساكن يسكت عليه، فلا بد من معرفة أقسامه، فالساكن الذى يجوز الوقف عليه إما أن يكون بعده[10] همز؛ فيسكت عليه لبيان الهمز وتحقيقه، [أو غيره][11]، ويسكت[12] لمعنى[13] آخر.

فالأول يكون منفصلًا؛ فيكون آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، ومتصلًا، وكل منهما حرف مد وغيره.

فالمنفصل من غير حرف المد، نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١]، ومن حرف المد نحو: ﴿بِمَآ أَنزَلَ﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ﴾ [الأنعام: ٢٥]،

---

(١) فى م: حال فاعل الخبر.
(٢) فى م، ص، د: وما اتصل.
(٣) فى م: وقيل.
(٤) سقط فى ز، ص، م.
(٥) سقط فى ز، ص، م.
(٦) سقط فى د، م.
(٧) فى م، د: وليس.
(٨) فى م: يعنى.
(٩) زيادة من م.
(١٠) فى م، د: بعد.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى م، ص، د: فيسكت.
(١٣) فى م: بمعنى.

ولو اتصل رسمًا كـ(هؤلاء).

والمتصل بغير [حرف][١] مد: ﴿قُرۡءَانٍ﴾ [يونس: ٦١] ﴿ٱلظَّمۡـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩]، و﴿شَيۡءٞ﴾ [البقرة: ١٧٨]، و ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ [النمل: ٢٥]، ﴿ٱلۡمَرۡءِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و﴿دِفۡءٞ﴾ [النحل: ٥]، و﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٤]، وبحرف المد ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿بِنَآءٗ﴾ [البقرة: ٢٢].

واعلم أن السكت ورد عن جماعة [كثيرة][٢]، وجاء من طريق المتن عن حمزة، وابن ذكوان، وحفص، وإدريس.

فأما حمزة: فهو أكثرهم به اعتناء؛ ولذلك[٣] اختلفت[٤] عنه الطرق واضطربت، وذكر الناظم سبع طرق:

الأولى: السكت عنه من روايتى خلف وخلاد على لام التعريف، و (شىء) - كيف وقعت: مرفوعة ومنصوبة أو مجرورة - وهذا مذهب صاحب «الكافى»، وأبى الحسن، وطاهر بن غلبون من طريق الدانى، ومذهب ابنه عبد المنعم، وابن بليمة.

وذكر الدانى أنه قرأ به على أبى الحسن بن غلبون، إلا أن روايته فى «التذكرة»، و«إرشاد» أبى الطيب عبد المنعم، و «تلخيص» ابن بليمة - هو المد فى (شىء) مع السكت على لام التعريف لا غير، وقال فى «الجامع»: «وقرأت على أبى الحسن عن قراءته فى روايته بالسكت على لام المعرفة خاصة؛ لكثرة دورها».

وكلامه فى «الجامع» مخالف لقوله فى «التيسير»: قرأت على أبى الحسن بالسكت على (أل)، و (شىء) و (شيئًا) لا غير.

فلا بد من تأويل «الجامع»: إما بأنه سقط منه لفظة (شىء) فيوافق «التيسير»، أو بأنه قرأ بالسكت على (أل) مع مد (شىء)، فيوافق «التذكرة».

ونقل مكى، وأبو الطيب بن غلبون هذا المذهب عن حمزة من رواية خلف، لكنه مع مد (شىء) كما تقدم، وإلى هذه[٥] أشار بقوله: (والسكت عن حمزة فى شىء وأل).

الثانية[٦]: السكت عنه من روايتيه على (أل)، و (شىء)، والساكن الصحيح [المنفصل][٧] - غير حرف المد - وهذا مذهب صاحب «العنوان»، وشيخه الطرسوسى،

---

(١) سقط فى م، وفى د: نحو.
(٢) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٣) فى م: وكذا.
(٤) فى د، ص: اختلف.
(٥) فى م، ص: هذا.
(٦) فى م: الثانى.
(٧) سقط فى م.

وهو المنصوص عليه فى «جامع البيان»، والذى ذكره ابن الفحام فى «تجريده» من قراءته على الفارسى، ورواه[١] بعضهم عنه من رواية خلف خاصة.

وهذا مذهب فارس بن أحمد، وطريق ابن شريح صاحب «الكافى»[٢]، وهو الذى فى «الشاطبية»، و «التيسير» من طريق أبى الفتح المذكور، والطريقان هما اللتان فى الكتابين، وإلى هذه أشار بقوله: (والسكت[٣] معهما له فيما انفصل).

الثالثة[٤]: السكت مطلقًا، أى: على (أل)، و (شىء)، والساكن الصحيح المنفصل، والمتصل - ما لم يكن حرف مد - وهذا مذهب ابن سوار، وابن مهران، وأبى على البغدادى، وأبى العز القلانسى، وسبط الخياط، وجمهور العراقيين.

وقال أبو العلاء: إنه اختيارهم، وهو مذكور أيضًا فى «الكامل»، وإلى هذا أشار بقوله: (والبعض مطلقًا).

الرابعة[٥]: السكت عنه من الروايتين على ما تقدم وعلى حرف المد المنفصل، وهذا مذهب الهمذانى وغيره، وذكره[٦] صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقى فى رواية خلاد.

الخامسة[٧]: السكت مطلقًا على ما تقدم، وعلى المد المتصل أيضًا، وهذا مذهب أبى بكر الشذائى، وبه قرأ سبط الخياط على الشريف أبى الفضل عن[٨] الكارزينى عنه، وهو فى «الكامل» أيضًا، وإلى هاتين أشار بقوله: (وقيل بعد مد)؛ لأنه شامل لهما.

السادسة[٩]: ترك السكت[١٠] مطلقًا، وهو[١١] مذهب فارس بن أحمد، ومكى، وشيخه أبى الطيب، وابن شريح، وذكره صاحب «التيسير» من قراءته على أبى الفتح، وتبعه الشاطبى وغيره، وهو طريق أبى العطار عن أصحابه عن ابن البخترى عن جعفر الوزان عن خلاد، كما سيأتى آخر باب وقف حمزة، وإلى هذه[١٢] أشار بقوله: (أو ليس عن خلاد السكت اطرد).

السابعة[١٣]: عدم السكت مطلقًا عن حمزة، ومن روايته، وهذا مذهب أبى العباس المهدوى، وشيخه أبى عبد الله بن سفيان، ولم يذكر ابن مهران فى غير «غايته» سواه،

---

(١) فى د: رواه.
(٢) زاد فى د: أى هذا المذهب.
(٣) فى م، ص: هذا.
(٤) فى م: الثالث.
(٥) فى م: الرابع.
(٦) فى م، د: وذكر.
(٧) فى م: الخامس.
(٨) فى ز، ص، م: على.
(٩) فى م: السادس.
(١٠) زاد فى د: عن خلاد.
(١١) فى ص: وهذا.
(١٢) فى م، ص، د: هذا.
(١٣) فى م: السابع.

وإلى هذه[١] أشار بقوله: (قيل ولا عن حمزة).

قال المصنف: «وبكل [ذلك][٢] قرأت مِنْ طريق مَنْ ذكرت».

قال: واختيارى عنه السكت فى غير حرف المد؛ جمعًا بين النص والأداء والقياس، فقد روينا عن خلف، وخلاد، وغيرهما عن سليم عن حمزة قال: إذا مددت الحرف؛ فالمد يجزئ عن السكت قبل الهمزة[٣].

قال: «وكان إذا مد ثم أتى بالهمزة[٤] بعد الألف؛ لايقف قبل الهمز». انتهى.

قال الدانى: وهذا الذى قاله حمزة من أن المد يجزئ عن السكت معنى حسن لطيف، دال على وفور علمه ونفاذ بصيرته؛ وذلك أن زيادة التمكين لحرف المد مع الهمزة[٥] إنما هو بيان لها؛ [لخفائها، وبعد مخرجها؛ فيقوى به على النطق بها محققة[٦]، وكذلك السكوت على الساكن قبلها إنما هو بيان لها][٧] أيضًا، فإذا بينت[٨] بزيادة التمكين [لحرف المد][٩] قبلها؛ لم يحتج أن يبين بالسكت عليه، وكفى المد عن ذلك، وأغنى عنه.

وجه السكت: المحافظة على تحقيق الهمزة؛ لامتناع نقلها له، أو الاستراحة لتأتى[١٠] بكمال لفظهما، وهذا التوجيه يعم كل الطرق.

ووجه تركه: أنه الأصل.

[وأشار المصنف إلى الطريقة السابعة][١١] بقوله:

ص: قِيلَ ولَا عَنْ حَمْزَةٍ والْخُلْفُ عنْ إدرِيس غَيْرَ الْمَدِّ أَطْلِقْ وَاخْصُصَنْ

ش: (قيل) مجهول، ونائبه (ولا عن حمزة) أى: قيل هذا اللفظ، و (الخلف) مفعول (أطلق) مقدرًا[١٢]، مثله فى (اخصصن)، ويجوز العكس، و(عن إدريس) حال (الخلف)، و (غير المد) منصوب مستثنى من متعلق تقديره: أطلق الخلف فيما تقدم حالة كون الخلف منقولًا عن إدريس، فمعنى (أطلقْ): لا تستثن[١٣] شيئًا، كما هى رواية المطوعى، واخصصه[١٤] بما عدا المتصل من كلمة كما تقدم، وهى رواية الشطى.

ولا يمكن حمل التخصيص على ما عدا المنفصل [والمتصل][١٥]؛ لعدم وجود هذا

---

(١) فى م، د: هذا.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى ص: الهمز.
(٤) فى ز، ص: الهمز.
(٥) فى ز، ص: الهمز.
(٦) فى د: مخففة.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٨) فى م، ص، د: ثبتت.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى د، ص: ليأتى.
(١١) سقط فى ز.
(١٢) فى م، ص، د: مقدر.
(١٣) فى د، ص: لا يستثن.
(١٤) فى د: أو اخصصه.
(١٥) سقط فى د.

الوجه عنه، وأيضًا فأقرب الوجوه بعد استثناء المد الهمز المتصل، وبه يحصل التخصيص.

أى: اختلف عن إدريس عن خلف فى اختياره: فروى الشطى، وابن بويان - السكت عنه فى كلمة المنفصل وما كان فى حكمه، و(شىء) خاصة، قاله فى «الكفاية»، و «غاية الاختصار»، و «الكامل». وروى عنه المطوعى السكت على ما كان من كلمة وكلمتين عمومًا، قاله فى «المبهج».

ص: وقِيلَ حفْصٌ وابْن ذَكْوانَ وفى هِـجَـا الْفَـوَاتِـح كَـطَـهَ (ثَـ) قّـفِ

ش: (حفص وابن ذكوان: كإدريس): اسمية [نائبه عن فاعل قيل][1]، و (فى هجا الفواتح)[2] متعلق بمقدر، وهو سكت، و(ثقف) فاعله، و (كطه) صفة مصدر.

أى: اختلف أيضًا عن حفص وابن ذكوان فى السكت على ما تقدم مطلقًا غير المد:

أما حفص: فاختلف أصحاب الأشنانى عن عبيد بن الصباح عنه، فروى أبو على البغدادى عن الحمامى عنه - السكت على ما كان من كلمة أو كلمتين[3]، ولام التعريف، و (شىء) لا غير.

وقال الدانى فى «جامعه»: وقرأت أيضًا على أبى الفتح من قراءته على عبد الله ابن الحسين عن الأشنانى بغير سكت فى جميع القرآن، وكذلك قرأت على أبى الحسن ابن غلبون عن قراءته على الهاشمى عن الأشنانى قال: وبالسكت آخذ فى روايته؛ لأن أبا طاهر [بن أبى هاشم][4] رواه عنه تلاوة، وهو من الإتقان[5]، والضبط، والصدق، ووفور المعرفة، والحذق بموضع لا يبلغه أحد من علماء هذه الصناعة؛ فمن خالفه عن الأشنانى فليس بحجة عليه.

قال المصنف: وأمر [ابن][6] أبى هاشم كما قال الدانى، إلا أن أكثر أصحابه لم يرووا عنه السكت تلاوة أيضًا: كالنهروانى، وابن العلاف، والمصاحفى وغيرهم، ولم يصح[7] السكت عنه تلاوة إلا من طريق الحمامى، مع أن أكثر أصحاب الحمامى لم يرووه[8] عنه، مثل: الرازى، وابن شيطا، وغلام الهراس، وهم من أضبط أصحابه، وأحذقهم، فظهر أن عدم السكت عن الأشنانى أظهر وأشهر، وعليه الجمهور، وبهما قرأت. انتهى.

وأما ابن ذكوان: فروى عنه السكت وعدمه: صاحب «المبهج» من جميع طرقه، على

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م، وفى د: وهى النائب.
(٢) فى م، د: حال هجا الفواتح.
(٣) فى ص، د، ز: وكلمتين.
(٤) سقط فى ز، ص، م.
(٥) فى م: الاتفاق.
(٦) سقط فى ز، ص، م.
(٧) فى م: تصح.
(٨) فى م، ص: لم يروه.

ما كان من كلمة وكلمتين - ما لم يكن حرف مد - فقال: «قرأت بهما على شيخنا الشريف».

وروى عنه أيضًا السكت صاحب «الإرشاد»، وأبو العلاء، كلاهما من طريق العلوى عن النقاش عن الأخفش، إلا أن أبا العلاء خصه بالمنفصل، ولام التعريف، و(شىء) وجعله دون سكت حمزة؛ فخالف صاحب «الإرشاد» مع أنه لم يقرأ بهذه الطرق إلا عليه، وكذلك رواه الهذلى من طريق الجبنى عن ابن الأخرم عن الأخفش، وخصه بالكلمتين، والجمهور عن ابن ذكوان من سائر الطرق على عدم السكت، وعليه العمل.

وقوله: (وفى هجا الفواتح كطه ثقف) أى: سكت ذو ثاء (ثق) أبو جعفر على حروف الهجاء الواردة فى فواتح السور نحو ﴿الم﴾ [البقرة: ١]، ﴿الر﴾ [يونس: ١]، ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١]، ﴿طه﴾ [طه: ١]، ﴿طسم﴾ [الشعراء: ١]، ﴿طس﴾ [النمل: ١]، ﴿ص﴾ [ص: ١]، ﴿ن﴾ [القلم: ١]، ويلزم من سكته إظهار المدغم فيها، والمخفى، وقطع همزة الوصل بعدها[١].

وجه السكت: أنه يبين به أن الحروف كلها ليست للمعانى كالأدوات للأسماء والأفعال، بل مفصولة، وإن اتصلت رسمًا، وليست مؤتلفة، وفى كل واحد منها سر من أسرار الله [الذى][٢] استأثر الله تعالى بعلمه، وأوردت مفردة بلا عامل؛ فسكنت [كما سكنت] الأعداد إذا أوردت من غير عامل، فتقول[٣]: [واحدْ اثنانْ وألفى ثلاثةْ هكذا][٤].

ص: وَأَلِفَىْ مَرْقَدِنَا وعِوجَا بلْ رَانَ منْ راقٍ لِحفْصٍ الْخُلْفُ جَا

ش: (الخلف جا): كبرى، و(لحفص)[٥] يتعلق بـ (جا)، و (ألفى) محله نصب بنزع الخافض، و (عوجا) عطف على (مرقدنا)، و (بل ران) [عطف][٦] على (ألفى)، أى: جاء فى ألفى [و][٧] فى لام (بل ران) ونون (من راق).

أى: اختلف عن حفص فى السكت على أربع كلمات:

فروى جمهور المغاربة وبعض العراقيين عنه من طريق عبيد وعمرو - السكت على ألف ﴿مَّرْقَدِنَاۜ﴾ [يس: ٥٢]، والألف المبدلة من تنوين ﴿عِوَجَاۜ﴾ [الكهف: ١]، ولام ﴿بَلْۜ﴾ [المطففين: ١٤]، و نون ﴿مَنْۜ﴾ [القيامة: ٢٧]، ثم يبتدئ: ﴿هَٰذَا﴾ [يس: ٥٢]،

---

(١) زاد فى ز، م: ليس بها.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى د: فيقول.
(٤) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٥) فى ز: بحفص.
(٦) سقط فى ص.
(٧) سقط من م، ص.

و﴿قَيِّمًا﴾ [الكهف: ٢]، و ﴿رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، و ﴿رَاقٍ﴾ [القيامة: ٢٧]، وهذا الذى فى «الشاطبية» و «التيسير»، و «الهادى»، و «الهداية»، وغيرها.

وروى عدم السكت فيها: الهذلى، وابن مهران، وغير واحد من العراقيين.

وروى له الوجهين: ابن الفحام، والخلاف عنه ثابت[١] من طريقيه.

وجه السكت فى (عوجًا): قصد بيان أن «قيما» بعده ليس متصلًا بما بعده فى الإعراب، فيكون منصوبًا بفعل مضمر تقديره: «أنزله قيما»، فهو حال من الهاء فى [أنزله][٢].

وفى[٣] (مرقدنا) لإثبات أن كلام الكفار انقضى، وأن (هذا ما وعد) إما من كلام الملائكة أو المؤمنين.

وفى من [راق][٤] و(بل ران): قصد بيان اللفظ؛ ليظهر أنهما كلمتان مع صحة الرواية فى ذلك.

فوائد:

الأولى: إنما يتأتى السكت حال وصل الساكن بما بعده، فإن وقف عليه فيما يجوز الوقف عليه - مما انفصل خطًّا - امتنع السكت، وصير إلى الوقف المعروف.

وإن وقف على الكلمة التى فيها الهمز، سواء كان متصلًا أو منفصلًا؛ فإن لحمزة فى ذلك مذهبًا يأتى.

وأما غير حمزة: فإن توسط الهمز كـ ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩]، و ﴿شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨] و ﴿ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١] - فالسكت[٥] أيضًا؛ إذ لا فرق بين الوصل والوقف، وكذا[٦] إن كان مبتدأ ووصل بالساكن قبله، وإن كان متطرفًا ووقف بالروم؛ فكذلك، أو بالسكون؛ امتنع السكت للساكنين.

الثانية: السكت لابن ذكوان يكون مع التوسط، وفى «الإرشاد» مع الطول، وقد تقدم تحقيقه آخر الكلام على قوله: (إن حرف مد قبل همز طوّلا)، ولا يكون لحفص إلا مع المد؛ لأنه إنما ورد من طريق الأشنانى عن عبيد عن حفص وليس له إلا المد، [وأما القصر فورد من طريق الفيل عن عمرو عن حفص، وليس له إلا المد][٧].

الثالثة: من كان مذهبه عن حمزة السكت، أو التحقيق الذى هو عدمه إذا وقف:

---

(١) زاد فى م: عنه.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: ومن.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى م: ولسكت.
(٦) فى م: وكذلك إذا.
(٧) بدل ما بين المعقوفين فى ز: الإدراج.

فإن كان الساكن والهمز فى الكلمة الموقوف عليها؛ فإن تخفيف الهمز كما سيأتى ينسخ السكت والتحقيق.

وإن كان الهمز فى كلمة أخرى؛ فإن الذى مذهبه تخفيف المنفصل كما سيأتى ينسخ تخفيفه بسكتة، وعدمه بحسب ما يقتضيه التخفيف؛ ولذلك ليس له فى نحو: ﴿الأرض﴾ فى الوقف - إلا النقل والسكت؛ لأن من سكت عنه على لام التعريف وصلًا اختلفوا: فمنهم من نقل وقفًا كأبى الفتح عن خلف، والجمهور عن حمزة، ومنهم من لم ينقل من أجل تقدير انفصاله، فيقرؤه على حاله كما لو وصل: كابنى غلبون، وصاحب «العنوان»، ومكى، وغيرهم.

وأما من لم يسكت عليه: كالمهدوى، وابن سفيان عن حمزة، وكأبى الفتح عن خلاد - فإنهم مجمعون على النقل وقفًا، ويجىء فى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١] الثلاثةُ، ويأتى أيضًا فى نحو: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٧٦]، و﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْۚ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، و ﴿مَآ أَنزَلْنَا﴾ [البقرة: ١٥٩].

وأما نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾ [الأحزاب: ١]، و ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]؛ فليس فيه سوى وجهين التحقيق والتخفيف، ولا يتأتى فيه سكت؛ لأن رواة السكت فيه مجمعون على تخفيفه وقفًا، فامتنع السكت عليه حينئذ.

تنبيه:

قال الجعبرى: وإن وقفت على (الأرض) فلخلف وجهان، ولخلاد ثلاثة: النقل والسكت وعدمها، وقد ظهر أن التحقيق لا يجوز أصلًا، والمنقول فيها وجهان:

التحقيق مع السكت، وهو مذهب أبى الحسن طاهر بن غلبون، [وابن][1] شريح، وابن بليمة، وصاحب «العنوان»، وغيرهم عن حمزة [بكماله، وهو طريق أبى الطيب بن غلبون، ومكى عن خلف عن حمزة][2].

والثانى: النقل، وهو مذهب فارس، والمهدوى، وابن شريح أيضًا، والجمهور، والوجهان فى «التيسير»، و «الشاطبية».

وأما التحقيق فلم يرد فى كتاب من الكتب، ولا فى طريق من الطرق عن حمزة؛ [لأن أصحاب عدم السكت على (أل) عن حمزة][3]، أو عن أحد من رواته حالة الوصل، مجمعون على النقل وقفًا لا خلاف منصوص بينهم فى ذلك، والله تعالى أعلم.

---

(١) سقط فى ز. (٢) سقط فى م.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى د.

الرابعة: لا يجوز مد (شىء) لحمزة - حيث قرئ به - إلا على لام التعريف فقط، أو عليه وعلى المنفصل، وظاهر «التبصرة» المد على (شىء) لحمزة مع عدم السكت المطلق؛ فإنه قال: «وذكر أبو الطيب مد (شىء) من روايته، وبه آخذ». انتهى.

ولم يقدم السكت إلا لخلف وحده فى غير (شىء)؛ فعلى هذا يكون مذهب أبى الطيب: المد عن خلاد فى (شىء) مع عدم السكت، وذلك لا يجوز؛ فإن أبا الطيب المذكور هو ابن غلبون صاحب «الإرشاد»، ولم يذكر فى كتابه مد (شىء) لحمزة إلا مع السكت [على لام التعريف، وأيضًا فإن مد (شىء) قام مقام السكت][1] فيه؛ فلا يكون إلا مع وجه السكت، قال المصنف: (وكذلك قرأت). والله أعلم.

* * *

(١) ما بين المعقوفين سقط فى د.

باب وقف حمزة وهشام على الهمز

أخره عن أبواب الهمز(١)؛ لتأخر الوقف عن الوصل وفرعيته [عليه](٢)، وهذا الباب يعم أنواع(٣) التخفيف، ومن ثم عسر ضبطه، وتشعبت(٤) فيه مذاهب أهل العربية، قال أبو شامة: وهو من أصعب الأبواب نظمًا ونثرًا فى تمهيد قواعده، وفهم مقاصده، ولكثرة تشعبه أفراد له ابن مهران تصنيفًا، وابن غلبون، والدانى، والجعبرى، وابن جبارة، وغير واحد، ووقع لكثير منهم أوهام ستقف عليها.

واعلم أن الهمز لما كان أثقل الحروف نطقًا، وأبعدها مخرجًا، تنوعت العرب فى تخفيفه(٥) بأنواع: كالنقل، والبدل، وبين بين، والإدغام، وغير ذلك.

وكانت قريش والحجازيون أَكْثَرَهم له تخفيفًا، وقال بعضهم: هو لغة أكثر العرب الفصحاء، وتخفيف الهمز وقفًا مشهور عند النحاة، أفردوا [له](٦) بابًا وأحكامًا، واختص بعضهم فيه بمذاهب عرفت بهم، ونسبت إليهم كما ستراه.

وما من قارئ إلا وورد عنه تخفيفه، إما عمومًا أو خصوصًا كما تقدم.

فإن قلت: فلم اختص حمزة به، ونسب إليه خاصة؟

قلت: لمَّا اشتملت قراءته على شدة التحقيق، والترتيل، والمد، والسكت؛ ناسبت التسهيل وقفًا(٧)، هذا مع صحته وثبوته عنده رواية ونقلًا؛ فقد قال سفيان الثورى: ما قرأ حمزة حرفًا من كتاب الله إلا بالأثر.

ووافقه على تسهيل الهمزة مطلقًا: حمران بن أعين، وطلحة بن مصرِّف، وجعفر ابن محمد الصادق، والأعمش، وسلام الطويل، وغيرهم، وعلى تسهيل المتطرف: هشام.

قاعدة:

لحمزة فى تخفيف الهمز مذهبان:

الأول: التخفيف التصريفى، وهو الأشهر؛ ولهذا(٨) بدأ به المصنف.

والثانى: [التخفيف](٩) الرسمى.

وأشار إلى حكم الأول فقال:

---

(١) فى د: الهمزة.
(٢) زيادة من م، د.
(٣) فى د: أبواب.
(٤) فى ز، د: وتشعب.
(٥) فى م، د: تحقيقه.
(٦) سقط فى د.
(٧) زاد فى م: على هذا.
(٨) فى م: ولذا.
(٩) سقط فى ز.

ص: إِذَا اعْتَمَدْتَ الْوَقْفَ خَفِّفْ هَمْزَهْ تَوَسُّطًا أَوْ طَرَفًا لِحَمْزَهْ

ش: (إذا) ظرف لما يستقبل [من الزمان][(١)]، وفيه معنى الشرط، وناصبها شرطها، وهو (اعتمدت) عند المحققين، وقيل: جوابها، و (الوقف) مفعوله، و (خفف) جملة الجواب، و (همزة) مفعول (خفف)، و (توسطًا) [أو طرفًا] أى: متوسطًا أو متطرفًا، حالان من (همزة)، و (لحمزة) يتعلق[(٢)] بـ (خفف) أو (اعتمدت).

أى: يجب تخفيف الهمز المتوسط والمتطرف حال الوقف عند حمزة، وفهم الوجوب من صيغة «افْعَل»، ومراده المتوسط بنفسه، وأما المتوسط بغيره سواء كان الغير كلمة أو حرفًا فسيأتى، وتخفيفهما متفق عليه إلا ما سأذكره فى الساكن.

فإن قلت: مفهوم قوله: (إذا اعتمدت) أن التخفيف لا يكون إلا عند قصد الوقف، وليس كذلك.

قلت: هو قيد خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له، وأولى منه أن يقال: معناه إذا جعلته عمادًا لك، أى: [تعتمد عليه][(٣)].

وجه تخصيص الوقف بالتخفيف: أنه محل للاستراحة عند كلال[(٤)] الأدوات غالبًا؛ ومن [ثم][(٥)] حذفت الحركات والحروف فيه.

ووجه تخصيص المتطرفة: أنها محل التغيير وتزداد صعوبة.

ووجه المتوسطة[(٦)]: أنه[(٧)] فى الكلمة الموقوف عليها فى محل الكلال، وتعديه[(٨)] للمجاورة[(٩)] [وحيث ذكر المصنف بعض أقسامه فلا بأس بتتميمها؛ ليكون ذلك تبصرة للمبتدى وتذكرة للمنتهى][(١٠)].

واعلم أن الهمز ينقسم إلى ساكن ومتحرك، والساكن إلى: متطرف: وهو ما ينقطع الصوت عليه، ومتوسط: وهو ضده، والمتطرف إلى: لازم السكون - وهو ما لا يتحرك وصلاً - وعارضه - وهو ضده - فاللازم يقع بعد فتح وكسر كـ ﴿ٱقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤]، و﴿نَبِّئْ﴾ [الحجر: ٤٩]، ولم يقع فى القرآن بعد ضم.

والعارض [يقع][(١١)] بعد الثلاث؛ نحو: ﴿لُؤْلُؤٌ﴾ [الطور: ٢٤]، و ﴿شَٰطِئِ﴾

---

(١) زيادة من م.
(٢) فى ز: متعلق.
(٣) فى م: وتستريح، وفى د: يعتمد عليه ويستريح.
(٤) فى د: كمال.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى ز، م: المتوسط.
(٧) فى د: أنها.
(٨) فى ص: ويعديه.
(٩) فى م، د: للمجال.
(١٠) سقط فى ز، ص.
(١١) سقط فى د.

[القصص: ٣٠]، و﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

والساكن المتوسط: إما متوسط بنفسه، ويقع بعد الثلاث كـ ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ [النجم: ٥٣]، و ﴿وَبِئْرٍ﴾ [الحج: ٤٥]، و ﴿وَكَأْسٍ﴾ [الواقعة: ١٨] أو بغيره، والغير: إما حرف، ولايكون الهمز فيه إلا بعد فتح، نحو: ﴿فَأْوُۥٓا﴾ [الكهف: ١٦]، أو كلمة، ويقع بعد الثلاث، نحو: ﴿قَالُوا ٱئْتِنَا﴾ [العنكبوت: ٢٩]، و ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿قَالَ ٱئْتُونِى﴾ [يوسف: ٥٩]، فهذه أنواع الساكن.

ثم انتقل إلى كيفية تخفيف كل نوع، وبدأ بالساكن لسبقه فقال:

ص: فَإِنْ يُسكَّنْ بالَّذِى قَبْلُ ابْدِل وإِنْ يُحرَّكْ عَنْ سُكُونٍ فَانْقُل

ش: (الفاء) تفريعية، و (إن) حرف شرط، و(يسكن) فعله، وجوابه (أبدله)، مفعوله[(١)] محذوف، و (بالذى) يتعلق بـ (أبدل)، وصلته: استقر قبل الهمز، و (إن يحرك): شرطية، و (عن) يتعلق بـ (يحرك)، وجملة (فانقل) جوابية.

أى: يجب تخفيف الساكن مطلقًا بإبداله من جنس حركة ما قبله؛ فيبدل واوًا بعد الضمة، وألفًا بعد الفتحة، وياءً بعد الكسرة، وهذا متفق عليه عن حمزة، وشذ ابن سفيان ومن تبعه من المغاربة: كالمهدوى، وابن شريح، وابن الباذش؛ فحققوا المتوسط بكلمة لاتصاله[(٢)]، وأجروا فى المتوسط بحرف وجهين لاتصاله، كأنهم أجروه مجرى المبتدأ.

قال المصنف: وهذا وهم منهم، وخروج عن الصواب؛ لأن هذه الهمزات - وإن كن أوائل كلمات - فإنهن غير مبتدآت؛ لأن الغرض سكونهن، ولا يتصور إلا باتصالهن بما قبلهن؛ ولهذا حكم لهن بالتوسط، وأيضًا فالهمزة فى ﴿فَأْوُۥٓا﴾ [الكهف:١٦]، وفى ﴿وَأْمُرْ﴾[(٣)] [الأعراف: ٤٥] كالدال والسين من ﴿فَٱدْعُ﴾ [البقرة: ٦١]، و ﴿وَٱسْتَقِمْ﴾ [الشورى:١٥]، فكما لا يقال فى السين والدال: مبتدآت؛ فكذلك هذه الهمزات، ويرشح ذلك أن كل من أبدل الهمز الساكن المتوسط - كأبى عمرو، وأبى جعفر - أبدل هذا باتفاق عنهم. انتهى. هذا ما وعدناك به من الخلاف.

واستنبط السخاوى فى: ﴿قَالُوا ٱئْتِنَا﴾ [العنكبوت: ٢٩] وأخويه[(٤)] ثالثًا[(٥)]: وهو زيادة [مد][(٦)] على حرف المد، فقال: [فإذا أبدل هذا الهمز][(٧)] حرف مد، وكان قبله من

---

(١) فى م: لمفعوله، وفى ز: فمفعوله.
(٢) فى م: لانفصاله.
(٣) فى د: وقال ائتونى.
(٤) فى د: وإخوته.
(٥) فى م: بالياء.
(٦) سقط فى د.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى ز.

جنسه، وكان يحذف بسكون الهمزة: [فلما أبدلت؛ اتجه عود المحذوف لزوال سكون الهمزة][(1)] المقتضى لحذفه، والجمع بين حرفى مد من جنس واحد ممكن بتطويل المد.

قال: واتجه أيضًا (حذفه) لوجود الساكن، قال: وهذان هما مراد الشاطبى بقوله: «ويبدله مهما تطرف. . .» البيت.

قال الناظم: «وفيما قاله نظر[(2)]؛ لأنه[(3)] إذا كانا مراد الشاطبى؛ فيلزمه إجراء الطول، والتوسط، والقصر كما أجراها هناك للساكنين، ويلزمه حذف الألف المبدلة كهناك[(4)]؛ فيجىء على وجه البدل - ثلاثة أوجه فى ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ويجىء فى ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] - ستة مع الفتح والإمالة، ويكون القصر مع الإمالة على تقدير حذف الألف المبدلة.

ويصير فيها مع التحقيق سبعة، ولايصح [منها][(5)] سوى البدل خاصة مع القصر والفتح؛ لأن حرف المد أولًا حذف للساكنين قبل الوقف بالبدل، كما حذف من ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔنَ﴾ [البقرة: ٧١]؛ فلا يجوز رده لعروض الوقف بالبدل كعروض النقل، والوجهان المذكوران فى البيت هما المد والقصر فى نحو: ﴿يشاء﴾ حالة الوقف بالبدل، كما ذكر فيهما من حرف[(6)] مد قبل همز مغير[(7)] من جهة أن أحدهما كان محذوفًا فى حالة، ورجع فى أخرى، وتقديره حذف الألفين فى الوجه الآخر هو على الأصل، فكيف يقاس عليه ما خذف من حروف المد للساكنين قبل اللفظ بالهمز - مع أن رده خلاف الأصل؟» انتهى. والله - تعالى - أعلم.

وجه تخفيفها بالإبدال: عدم تسهيلها لسكونها، ونقل حركتها كذلك.

ولما فرغ من الساكنة شرع فى كيفية تسهيل المحركة فقال: (وإن يحرك) أى: يجب تخفيف المحركة متوسطة أو متطرفة[(8)] بنقل حركتها إلى الحرف الساكن قبلها إن كان صحيحًا، أو ياءً أو واوًا أصليين، سواء كانا حرفى لين أو مد، ثم يحذف الهمزة[(9)] ليخفف اللفظ، ومثاله: ﴿الظمَان﴾ [النور: ٣٩]، و ﴿المشَامة﴾ [الواقعة: ٩]، ﴿مَسُولا﴾ [الفرقان: ١٦]، ﴿كَهَية﴾ [آل عمران: ٤٩]، و ﴿سُوٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، و ﴿السُّوَى﴾ [الروم: ١٠]، و ﴿سِيَت﴾ [الملك: ٢٧]، و ﴿دفٌ﴾ [النحل: ٥]، و ﴿الخبَ﴾ [النمل:

---

(1) سقط فى د.
(2) فى م: وفيه نظر.
(3) فى د: لأنها.
(4) فى ص: هناك.
(5) زيادة من م.
(6) فى م: حروف.
(7) فى د: معين.
(8) فى د: ومتطرفة.
(9) فى ز: الهمز.

٢٥]، و ﴿شَيٍ﴾ [الطور: ٢١].

وحكى جماعة من النحاة[١] عن[٢] غير الحجازيين كتميم، وقيس، وهذيل وغيرهم - إبدال المتطرفة وقفًا من جنس حركتها وصلًا، سواء كانت بعد متحرك أو ساكن؛ نحو: (قال الملَوُ)، ومررت بالملَى، ورأيت الملا، (وهذا نَبَوَ، ورأيت نبا، ومررت بنبِيٍ)، وكذلك ﴿تفتو﴾ [يوسف: ٨٥]، و﴿تشاو﴾ [آل عمران: ٢٦]، فتكون الهمزة واوًا فى الرفع، وياءً فى الجر.

وأما [فى][٣] النصب: فيتفق مع ما تقدم، وكذلك يتفق معه حالة الرفع إذا انضم ما قبل الهمز، وحالة الجر إذا انكسر نحو: ﴿يخرج منهما اللولو﴾ [الرحمن: ٢٢]، ﴿من شاطئ﴾ [القصص: ٣٠]؛ فعلى الأول يخفف بحركة ما قبلها، وعلى هذا بحركة نفسها.

وفائدة الخلاف تظهر فى الإشارة بالروم[٤] والإشمام؛ فعلى الثانى يأتى، وعلى الأول يمتنع، ووافق جماعة من القراء على هذا فيما وافق الرسم، فما رسم بالواو أو بالياء، وقف عليه، أو بالألف؛ فكذلك، وهذا[٥] مذهب أبى الفتح فارس، وغيره، واختيار الدانى. والله أعلم.

واعلم أن الحركة قسمان: الأول: متحرك قبله متحرك، وسيأتى، والثانى: متحرك قبله ساكن، وهو قسمان: متطرف ومتوسط؛ فالمتطرف إما أن يكون الساكن قبله حرفًا [صحيحًا][٦] أو حرف علة.

فالأول ورد فى سبعة: أربعة بمضمومة الهمزة، وهى: ﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥]، و ﴿مِّلْءُ﴾ [آل عمران: ٩١]، و ﴿يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾ [النبأ: ٤٠]، و ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ﴾ [الحجر: ٤٤]، واثنان مكسور الهمزة: وهما: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤]، ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وواحد مفتوح الهمزة: وهو: ﴿ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥].

والثانى: إما أن يكون ياءً أو واوًا أصليين أو غيرهما، فالأول إما أن يكون حرفى مد؛ نحو: ﴿لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦]، و ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩]، و ﴿مِن سُوٓءٍ﴾ [آل عمران: ٣٠]، و ﴿لِيَسُـُٔوا﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩]، و ﴿سِيٓءَ﴾ [هود: ٧٧]، و ﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥] أو لين وهو: ﴿قَوْمَ سَوْءٍ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، مثل: ﴿ٱلسَّوْءِ﴾

---

(١) فى م: النحويين.
(٢) فى ز، ص: من.
(٣) سقط فى ز.
(٤) فى م: فى الروم.
(٥) فى د: وكذا.
(٦) سقط فى م.

[التوبة: ٩٨]، و ﴿شَیْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] فقط، وهذا كله شمله قوله: (وإن يحرك عن سكون فانقل)، وأما إن كان حرف العلة ألفًا؛ فأشار إليه بقوله:

ص: إِلَّا مُوسَّطًا أَتَى بعدَ أَلِفْ سهِّلْ ومِثْلَهُ فَأَبْدِلْ فِى الطَّرف

ش: (موسطًا) مستثنى من قوله: (وإن يحرك عن سكون فانقل)، وجملة (أتى) صفة، و (بعد ألف) ظرف، و (سهله) حذف مفعوله، و (مثله) مفعول (أبدل) مقدم، و (فى الظرف) حال المفعول.

أى: سهل الهمزة المتوسطة المتحركة مطلقًا الواقعة بعد ألف زائدة أو مبدلة، نحو: ﴿لقد جاءكم﴾ [البقرة: ٩٢]، ﴿فلما تراءت﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿ماء﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿هاؤم﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿فما جزاؤه﴾ [يوسف: ٧٤]، ﴿إن كان آباؤكم﴾ [التوبة: ٢٤]، ﴿والقلائد﴾ [المائدة: ٩٧]، ﴿من نسائكم﴾ [النساء: ١٥].

وأبدل المتطرفة الواقعة بعد الألف حرف مد من جنس حركة سابقه أو من جنس ما قبلها، وهو الألف؛ نحو: ﴿جا﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿صفرا﴾ [البقرة: ٦٩]، و ﴿من الما﴾ [الأعراف: ٥٠].

وأجاز نحاة الكوفيين أن تقع[1] همزة بين بين بعد كل ساكن كما تقع بعد المتحرك، حكاه أبو حيان فى «الارتشاف» وقال: «هذا مخالف لكلام العرب»، وانفرد أبو العلاء الهمذانى من القراء بالموافقة على ذلك فيما وقع الهمز فيه بعد حرف مد، سواء كان متوسطًا بنفسه أو بغيره، فأجرى الواو والياء مجرى الألف، وسوى بين الألف وغيرها من حيث اشتراكهن فى المد، وهو ضعيف جدًّا؛ لأنهم إنما عدلوا إلى بين بين بعد الألف؛ لأنه لا يمكن معها النقل ولا الإدغام، بخلاف الياء والواو.

على أن الدانى حكى ذلك فى ﴿موئلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، و ﴿الموءودة﴾ [التكوير: ٨]، وقال: «هو مذهب أبى طاهر بن أبى هاشم».

وخص أبو العلاء ﴿الخبء﴾ [النمل: ٢٥] بجواز إبدال همزه ألفًا بعد النقل، وأجاز أيضًا فى نحو ﴿يسألون﴾ [البقرة: ٢٧٣]، و ﴿يجأرون﴾ [المؤمنون: ٦٤] إبدال الهمزة ألفًا، فيلزم انفتاح ما قبلها، وذكره كثير منهم فى ﴿النشأة﴾ [العنكبوت: ٢٠] فقط؛ كونَهَا كتبت بالألف.

تتمة:

إذا وُقِفَ على المتطرفة بالبدل؛ فإنه يُحتمل ألفان، وحينئذٍ يجوز بقاؤهما وحذف

---

(١) فى د: يقع.

إحداهما؛ وعليه فإما أن تقدر[1] الأولى أو الثانية:

فإن قدرت الأولى وجب القصر لفقد الشرط؛ لأن الألف تكون مبدلة من همزة ساكنة فلا مد فيه، كألف ﴿يامر﴾ [الأعراف: ٢٨]، و ﴿ياتى﴾ [البقرة: ١٠٩].

وإن قدرت الثانية جاز المد والقصر؛ لأنه حرف مد قبل همز مغير[2] بالبدل.

وإن أبقيتهما مددت مدًّا طويلًا، ويجوز توسطه لما تقدم فى سكون الوقف.

وكذلك ذكر غير واحد كالدانى، ومكى، وابن شريح، والمهدوى، وصاحب «تلخيص العبارات»، وغيره.

ونص على التوسط أبو شامة وغيرهم من أجل التقاء الساكنين؛ قياسًا على سكون الوقف، ورد القول بالمد، ورده مردود نصًّا وقياسًا.

فالنص ما رواه الرفاعى نصًّا عن سليم عن حمزة قال: «إذا مددت الحرف المهموز ثم وقفت فأَخْلِفْ مكان الهمزة مدة».

فإن قلت: قوله «مدة» يحتمل أن يريد ألفًا - قلت: الأصل إطلاقه على غير الألف، ولو أراده لقال ألفًا.

وأما القياس فما أجازه يونس فى «اضربانِ زيدًا» بتخفيف النون، قال: فتبدل ألفًا فى الوقف؛ فيجتمع ألفان؛ فيزداد فى المد لذلك.

وجه بدل المتطرفة: أنه لما تعذر النقل وسكنت للوقف[3]، وقبلها حاجز غير حصين[4] - قلبت ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وجه إثبات الألفين: اتحاد اللفظ واغتفاره فى الوقف.

وجه حذف الأولى: قياس التغيير للساكنين.

وجه حذف الثانية: أن الطرف أنسب بالتغيير.

وبقى من الأقسام الواو والياء الزائدتان، فأشار إليهما بقوله:

ص: وَالْوَاوُ وَالْيَا إِنْ يُزَادَا أَدْغِمَا وَالْبَعْضُ فى الأَصْلِىّ أَيْضًا أدغَمَا

ش: (الياء) عطف على (الواو)، وهو مفعول (أدغم) [مقدمًا][5]، [والجملة][6] جواب (أن يزادا)، و (البعض أدغم): كبرى، و (فى الأصلى) يتعلق بـ (أدغم)، وألفه للإطلاق، و(أيضًا) مصدر.

---

(١) فى ز: يقدر.
(٢) فى د: معين.
(٣) فى ص: للموقوف.
(٤) فى د: حصن.
(٥) سقط فى د.
(٦) سقط فى م.

أى: إن كانت الواو والياء زائدتين، فأبدل الهمز الواقع بعدهما: واوًا بعد الواو، وياءً بعد الياء، وأدغم الياء فى الياء المبدلة والواو فى الواو المبدلة؛ فتميز باختلاف الحكم الفرق بين الياء والواو الأصليين والزائدين، فالواو: ﴿قروّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فقط، والياء نحو: ﴿بريّ﴾ [الأنعام: ١٩]، و ﴿النبيّ﴾ [آل عمران: ٦٨]، و ﴿هنيًّا﴾ [النساء: ٤] و﴿بريُّون﴾ [يونس: ٤١] و ﴿خطيّة﴾ [النساء: ١١٢].

وجه البدل: تعذر النقل وضعف التسهيل؛ لقصور الحرفين فى المد عن الألف، فتعين البدل، وأبدلت من جنس ما قبلها لقصد الإدغام.

فإن قلت: لم[1] خرج المد هنا عن حكم ﴿قَالُواْ وَهُمْ﴾ [الشعراء: ٩٦]، و ﴿فى يوم﴾ [المعارج: ٧] فساغ إدغامه؟

فالجواب: [أنه][2] إنما أبدل للإدغام؛ فلا يكون السبب مانعًا، فالمد فى «قالوا وهم» و«فى يوم» سابق على الإدغام، وهنا مقارن؛ فافترقا.

قوله: (والبعض فى الأصلى أيضًا أدغما) يعنى: أن القياس فى الياء والواو الأصليين النقل كما تقدم، ولم يذكر أكثر النحاة والقراء غيره: كأبى الحسن بن غلبون، وابنه أبى الطيب، وابن سفيان، والمهدوى، وصاحب «العنوان»، وشيخه الطرسوسى، وابن الفحام، والجمهور.

وذكر بعض النحاة إجراءَهما مجرى الزائدين فأبدل وأدغم، حكاه يونس والكسائى، وحكاه سيبويه لكنه لم يقسه، ووافقهم من القراء جماعة، وجاء منصوصًا عن حمزة، وبه قرأ الثانى على أبى الفتح فارس، وذكره فى «التيسير» وغيره، وأبو محمد فى «التبصرة»، وابن شريح، والشاطبى، وغيرهم.

ولما فرغ من المتحرك بعد ساكن انتقل للمتحرك بعد متحرك فقال:

ص: وبعدَ كَسْرة وضَمٍّ أَبْدِلَا إنْ فُتِحتْ ياءً وواوًا مُسْجلَا

ش: (إن فتحت) شرطية، و (بعد كسرة وضم) ظرف منصوب على الحال، و (وأبدلها ياء وواوًا) دليل الجواب، أو هو وياء منصوب على نزع الخافض، و (مسجلًا): مطلقًا، صفة مصدر (أبدل)[3].

أى: أبدل الهمزة المفتوحة ياءً بعد كسرة، وواوًا بعد ضمة، نحو: ﴿بِيِيِّكُمُ المفتون﴾ [القلم: ٦]، و ﴿فيَتين﴾ [آل عمران: ١٣]، و ﴿ناشيَة﴾ [المزمل: ٦]، و ﴿مليَت﴾

(١) فى د: فلم. (٢) سقط فى ز.
(٣) فى م، د، ز: وأبدل.

[الجن: ٨]، و ﴿مُؤَذِن﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿والفؤاد﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿ومؤجلا﴾ [آل عمران: ١٤٥]، ﴿ولؤلؤًا﴾ [الحج: ٢٣].

واعلم أن أقسام الهمز المتحرك بعد متحرك تسعة؛ لأنه يكون مفتوحًا ومكسورًا ومضمومًا، وقبله[١] كذلك، ويكون أيضًا متوسطًا ومتطرفًا، ولما تكلم منها على قسمين، شرع فى الباقى فقال:

ص: وغَيْرُ هذَا بيْن بيْن ونُقِلْ ياءُ كَيُطْفِئُوا وواوٌ كَسُئِلْ

ش: (وغير هذا كائن بين بين): اسمية، و (نقل) مجهول، ونائبه: ([ياء][٢] كيطفئوا)[٣]، و(كيطفئوا) مضاف إليه، و(واو) عطف على (ياء).

أى: نقل ياء مثل هذا اللفظ، و[واو مثل هذا اللفظ][٤]، أى: وغير المفتوحة بعد كسر وبعد ضم تسهل بين بين، أى: بينها وبين حركتها، كما هو مذهب سيبويه.

ودخل فى هذا سبع صور: المضمومة مطلقًا، والمكسورة مطلقًا، والمفتوحة بعد فتح.

[ومثالها فى المتوسط: ﴿رءوس﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿رءوف﴾ [البقرة: ٢٠٧]، ﴿ليطفئوا﴾ [الصف:٨]، ﴿سأل﴾ [المعارج: ١]، ﴿بارئكم﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿يطمئن﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ﴿سألهم﴾][٥] [الملك: ٨].

وأما المتطرفة: فإن وقف عليها بالروم سهلت كذلك، أو بالسكون أبدلت من جنس حركة ما قبلها، نحو: ﴿بدأ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، ﴿لا ملجأ﴾ [التوبة: ١١٨]، ﴿إن امرؤ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿تفتؤ﴾ [يوسف: ٨٥]، ﴿يبدئ﴾ [العنكبوت: ١٩]، ﴿البارئ﴾ [الحشر: ٢٤]، ﴿شاطئ﴾ [القصص: ٣٠]، ﴿لؤلؤ﴾ [الطور: ٢٤]، ﴿لكل نبأ﴾ [الأنعام: ٦٧]. وجه التسهيل: أنه قياس المتحركة بعد الحركة.

ولما كان أحد مذهبى حمزة اتباع القانون التصريفى، اقتضى ذلك أن التصريفيين إذا اختلفوا فى شىء حسن ذكره[٦] تتميمًا للفائدة.

[فقوله: ونقل][٧] تخصيص لعموم قوله: (وغير هذا بين بين)، أى: خالف الأخفش سيبويه فى نوعين: أحدهما الهمزة المضمومة بعد الكسر[٨] والمكسورة بعد الضم؛ نحو: ﴿سنقرئك﴾ [الأعلى: ٦]، و﴿يبدئ﴾ [العنكبوت: ١٩]، و ﴿سئل﴾ [البقرة:١٠٨]:

---

(١) فى د: وقبله أيضا.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: وياء ليطفئوا.
(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ز.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٦) فى د: ذكرهما.
(٧) فى م: وقوله.
(٨) فى د: الكسرة.

فسيبويه يسهلها بين بين، والأخفش يسهلها من جنس حركة ما قبلها، فيبدلها ياءً بعد الكسرة، وواوًا بعد الضمة. قال الداني فى «جامعه»: وهذا مذهب الأخفش الذى لا يجوز عنده غيره.

وأجاز هذا الإبدال لحمزة فى الوقف: أبو العز القلانسى وغيره، وهو ظاهر كلام الشاطبى.

ووافق أبو العلاء الهمذانى على إبدال المضمومة مطلقًا[١] فى المنفصل والمتصل[٢].

وحكى أبو العز هذا المذهب عن أهل واسط وبغداد.

وحكى أبو حيان عن الأخفش الإبدال فى النوعين، ثم قال: وعنه فى المكسورة المضموم ما قبلها من[٣] كلمة أخرى - التسهيل بين بين. فنص[٤] له على الوجهين فى المنفصل.

والذى عليه جمهور[٥] القراء: إلغاء مذهب الأخفش فى [النوعين فى الوقف لحمزة][٦]، والأخذ بمذهب سيبويه، وهو التسهيل بين الهمزة وحركتها [وذهب آخرون إلى التفصيل: فأخذوا بمذهب الأخفش فيما وافق الرسم نحو: «سنقرئك» و «اللؤلؤ» وبمذهب سيبويه فى نحو: «سئل»، و «يستهزءون» ونحوه؛ لموافقته للرسم، وهو اختيار الحافظ أبو عمرو الداني وغيره][٧]. وفى مسألتى الناظم أيضًا مذهب معضل، وهو تسهيل المكسورة [بعد ضم][٨] بين الهمزة والواو، وتسهيل المضمومة [بعد كسر][٩] بين الهمزة والياء، ونسب للأخفش، وإليه أشار الشاطبى بقوله: «ومن حكى فيهما كالياء وكالواو معضلا»، وسيأتى لهذا[١٠] تتمة عند قوله: (فنحو منشون مع الضم احذف).

وجه تدبيرهما بحركتيهما أنهما أولى بهما من غيرهما، ووجه [تدبيرهما][١١] بحركة ما قبلهما قلبًا وتسهيلًا: أنهما لو دبرا بحركتيهما أدى إلى شبه أصل مرفوض، وهو واو ساكنة قبلها كسرة، وياء ساكنة قبلها ضمة، فقلبهما[١٢] إلى مجانس سابقهما كـ ﴿مُوَجل﴾ [آل عمران: ١٤٥].

ووجه تسهيلهما[١٣] أن القلب أيضًا أدى إلى أصل مرفوض، وهو ياء مضمومة بعد

---

(١) فى د: بعد كسر فقط مطلقا، وفى ص: مطلقًا بعد كسر فقط.
(٢) فى د، ص: فاء الفعل ولامه.
(٣) فى د: فى.
(٤) فى م: فيصير.
(٥) فى م: الجمهور من.
(٦) سقط فى ز، ص، م.
(٧) زيادة من د، ص.
(٨) زيادة من د.
(٩) زيادة من د.
(١٠) فى ص: لهذه.
(١١) سقط فى ص.
(١٢) فى ص: ما قبلهما.
(١٣) فى م: تسهيلها.

كسرة، وواو مكسورة بعد ضمة.

وأُورِدَ على الإبدال وقوعه فى أصعب مما فر منه، وعلى تسهيله تدبيرها بحركة سابقها تسهيلًا، ولا قائل به، ويفارق ﴿يشاء إلى﴾ [البقرة: ١٤٢] بالانفصال وهو سبب الإعضال، وفرق بالإمكان[1] والتعذر، قال الجعبرى: «ولكل وجه».

أما مذهب سيبويه فلا محذور فيه على أصله؛ لأن المسهلة متحركة، وما [قرب][2] إلى الشىء لايجب تعدية حكمه إليه، بل ربما جاز.

وما أورد على إبدال الأخفش إنما يلزم فيما هو أصل لا محول[3] عن الهمز، ألا ترى جواز «رؤيا»، وامتناع «طوى»، وغاية ما فى تسهيله تدبيرها بحركة سابقها، ولا بُعْد[4] فى جعل السابقة كالمقارنة، سيما[5] على مذهب من يقول الحركة بعد الحرف، وفَرْقُهُم بتعذر[6] ﴿السفهاء ألا﴾ [البقرة: ١٣] يمنعه[7] تسهيله.

ولما فرغ من المتطرفة المتوسطة بنفسها شرع فى المتوسطة بغيرها، وهى الواقعة أول الكلمة فقال:

ص: والْهَمْزُ الاوَّلُ إِذَا ما اتَّصَلا رسْمًا فَعنْ جُمْهُورهِمْ قَدْ سُهِّلَا

ش: (الهمز) مبتدأ، و (الأول) صفته، و (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط، و (ما) زائدة؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا﴾ [فصلت: ٢٠] و (اتصل) فعل الشرط، و (رسمًا) نصب بالتمييز، (فعن جمهورهم) متعلق بـ (سهل)، والجملة جواب الشرط، وجوابه خبر المبتدأ.

أى: سهل الجمهور الهمز الواقع فى أول الكلمة إذا اتصل [بها][8] شىء فى الرسم، ولم يتعرض الناظم إلا لحكم التسهيل، وترك كيفيته؛ لاشتراك هذا النوع مع غيره[9] فيها.

واعلم أن الواقع أول الكلمة، وهو المتوسط بغيره[10]، لا يمكن أن يكون ساكنًا؛ لما تقدم أول الباء، فلا بد أن يكون محركًا، وهو قسمان: تارة يكون قبله ساكن، وتارة محرك، وكلامه شامل لمتصل النوعين.

فالأول[11]: وهو الساكن ما قبله، إن اتصل رسمًا فلا يخلو الساكن إما أن يكون ألفًا أو

---

(١) فى م: بالإسكان.
(٢) فى م: من، وسقط فى د.
(٣) فى م: لا يحرك، وفى ص: لا يحول.
(٤) فى د: ولا قصد.
(٥) فى م: سواء.
(٦) فى م: مقدر.
(٧) فى م: لمنعه.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى م: غيرها.
(١٠) فى م: بغير.
(١١) فى ص: والأول.

غيرها، فالألف تكون[١] فى موضعين: ياء النداء، وهاء التنبيه؛ نحو: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿يَـٰٓأَيُّهَا﴾ [البقرة: ٢١]، ﴿يَـٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [البقرة: ١٧٩] كيف وقع و ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦]، و ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]. [و] غير الألف لام التعريف خاصة، فتسهل[٢] مع الألف بين بين ومع (أل) بالنقل.

فإن قلت: كيفية الأول مسلم فهمها مما تقدم فمن أين حكم (أل)؟

قلت: لما قدم[٣] فيها السكت انحصر التسهيل فى النقل لعدم الواسطة فأطلقه، وتسهيل المنفصل رسمًا مذهب الجمهور، وعليه العراقيون قاطبة، وأكثر المصريين، والمشارقة، وبه قرأ الدانى على فارس بن أحمد، ورواه منصوصًا عن حمزة غير واحد.

وذهب كثير إلى الوقف بالتحقيق وأجروه مجرى المبتدأ، وهو مذهب أبى الحسن ابن غلبون، وابنه أبى الطيب، ومكى، واختيار[٤] صالح بن إدريس، وغيره من أصحاب ابن مجاهد، ورواه[٥] أيضًا نصًا عن حمزة، والوجهان فى «التيسير»، و «الشاطبية»، و«الكافى»، و «الهادى».

وأما الثانى: وهو المتحرك ما قبله، إن اتصل رسمًا بأن يدخل عليه حرف من حروف المعانى - كحروف[٦] العطف، والجر، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، وغيرها - فإن الهمزة تأتى فيه[٧] مثلثة، والذى قبلها لايكون إلا مفتوحًا ومكسورًا، [فتصير[٨] ست صور][٩]، وأمثلتها[١٠]: ﴿بِأَيْدِى﴾ [عبس: ١٥]، ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ [النساء: ١١]، ﴿فَبِأَيِّ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، ﴿فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿تَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، ﴿كَأَنَّهُۥ﴾ [المرسلات: ٣٣]، ﴿وَكَأَيِّن﴾ [الحج: ٤٨]، ﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾ [الأعراف:١٥٦]، ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿سَأَصْرِفُ﴾ [الأعراف: ١٤٦]، [ثم][١١] ﴿بِإِيمَـٰنٍ﴾ [الطور: ٢١]، ﴿لِإِيلَـٰفِ﴾ [قريش: ١]، [﴿فَإِنَّهُمْ﴾][١٢] [الأنعام: ٣٣]، ﴿أَءِذَا﴾ [الإسراء: ٤٩]، ثم: ﴿لِأُولَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩]، ﴿وَأُوحِىَ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿وَأَلْقَى﴾[١٣] [الأعراف: ١٥٠]، والخلاف[١٤] فى تسهيله كالأول سواء، وكيفية

---

(١) فى ز: يكون.
(٢) فى م: يسهل.
(٣) فى د، ص: تقدم.
(٤) فى م: واختار.
(٥) فى م، ص، د: وورد.
(٦) فى م: كحرف.
(٧) فى م، ص: فيها.
(٨) فى د، ص: فيصير.
(٩) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١٠) فى م: ومثلها.
(١١) سقط فى م.
(١٢) سقط فى م، د.
(١٣) سقط فى م.
(١٤) فى د: فالخلاف.

تسهيله كالمتوسط بنفسه، فتبدل[(١)] المفتوحة بعد الكسر ياء[(٢)]، وتسهل[(٣)] في الباقي.

[تنبيه:][(٤)]

شرط[(٥)] هذا الباب ألا ينزل منزلة الجزء منه؛ احترازًا عن حروف المضارعة وميم اسم الفاعل، [نحو][(٦)] ﴿يُؤْلُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، و﴿يُؤْخَذُ﴾ [البقرة: ٤٨]، و﴿مُّؤْمِنٌ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فيجب فيه الإبدال؛ لقوة الامتزاج بالبناء، وكذلك ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤]، ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤]، و ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، فإن هذا كله يعد متوسطًا بنفسه.

ثم شرع في المنفصل فقال:

ص: أَوْ يَنفَصِلْ كَاسْعَوْا إِلَى قُل إِنْ رَجَحْ لَا مِيمَ جَمْعٍ وبِغَيْرِ ذَاكَ صَحّ

ش: (ينفصل) شرط لـ(إن) مقدرة معطوفة على إن، أي: والهمز الأول إن ينفصل، و(كاسعوا) محله نصب على الحال من فاعل (ينفصل)، [أوصفة لمصدر محذوف][(٧)]، وعاطف (قل إن) محذوف، و (رجح تسهيله) جواب (إن)، و (ميم جمع) مخرج من عموم ما قبله[(٨)]، و (غير) يتعلق بـ(صح).

أي: وصح التسهيل أيضًا غير ما ذكر نحو: ﴿قالوا آمنا﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿وفي أنفسكم﴾ [الذاريات: ٢١]، و ﴿بما أنزل﴾ [البقرة: ٤]، هذا أيضًا قسمان:

الأول: متحرك قبله ساكن، والساكن أيضًا إما [أن][(٩)] يكون صحيحًا أو حرف علة، فالصحيح نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿قل إنني﴾ [الأنعام: ١٦]، ﴿عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠]، ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥].

واختلفوا فيه أيضًا:

فروى كثير تسهيله[(١٠)] إلحاقًا له بما هو من كلمة، ورواه منصوصًا أبو سلمة، وهو مذهب أبي على البغدادي، والقلانسي[(١١)]، والهذلي، وأحد[(١٢)] الوجهين في «الشاطبية»، وهؤلاء خصوا من المنفصل هذا النوع بالتسهيل، وإلا فمن المنفصل متحركًا وساكنًا، كما سيأتي من مذهب العراقيين؛ فإنه يسهل هذا أيضًا.

وروى الآخرون تحقيقه من أجل كونه مبتدأ، وجاء أيضًا نصًّا عن حمزة من طريق

---

(١) في ز: فيبدل.
(٢) في م: في الأول باء.
(٣) في ز، ص، د: ويسهل.
(٤) سقط في م.
(٥) في م: قلت.
(٦) سقط في م.
(٧) سقط في م.
(٨) في م: قل.
(٩) زيادة من م.
(١٠) في م: بتسهيله.
(١١) في م، د: وأبي العز.
(١٢) في م: هو أحد.

ابن واصل عن خلف وابن سعدان، كلاهما عن سليم عن حمزة، وقال به كثير من الشاميين، والمصريين، والمغاربة، ولم يجز الدانى غيره، وهو مذهب شيخه فارس، وطاهر بن غلبون، ومذهب أبى إسحاق الطبرى من جميع طرقه، وابن سفيان، ومكى، وسائر من حقق المتصل رسمًا.

تنبيه:

قال الجعبرى عند قول الشاطبى: «وعن حمزة فى الوقف خلف»: «والنقل فى هذا الباب مذهب أبى الفتح فارس».

وهو وهم؛ بل الصواب أن النقل فى هذا مما زاده الشاطبى على «التيسير»، وعلى طريق الدانى، فإن الدانى لم يذكر فى مؤلفاته كلها سوى التحقيق فى هذا النوع، وأجراه مجرى سائر الهمزات المبتدآت، وقال فى «الجامع»: «وما رواه خلف وابن سعدان نصًا عن سليم عن حمزة، وتابعهما عليه سائر الرواة، من تحقيق[1] الهمزات المبتدآت مع السواكن وغيرها وصلا ووقفًا، فهو الصحيح المعول عليه والمأخوذ به». انتهى. ولكن النقل صحيح من طرق غيره.

وأما إن كان الساكن قبله حرف علة: فإما أن يكون حرف لين أو مد؛ فإن كان حرف [لين][2]؛ نحو: ﴿خَلَوْاْ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿ٱبْنَىْ ءَادَمَ﴾ [المائدة: ٢٧] - فحكمه[3] كالساكن الصحيح فى النقل والسكت سواء، فمن روى نقل ذلك عن حمزة رواه هنا، ويأتى فيه [أيضًا][4] الإدغام كالياء والواو الزائدتين، ونص عليه [ابن] سوار، وأبو العلاء الهمذانى، وغيرهما؛ قال المصنف: والصحيح الثابت هو النقل، ولم أقرأ بغيره ولا آخذ بسواه. وإلى هذين أشار بالمثالين فى قوله: ﴿فاسعَوِا الى﴾ [الجمعة: ٩]، ﴿وقُلِ ان﴾ [البقرة: ٩٤].

وقوله: (رجح) تسهيله على تحقيقه، وهو هذا بالنقل فقط؛ لأنه قدم السكت فى بابه.

وإن كان الساكن حرف مد، فإما أن يكون ألفًا [أو غيرها، فإن كان ألفًا][5]؛ نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]، ﴿فَمَآ ءَامَنَ﴾ [يونس: ٨٣]، ﴿ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٩]؛ فإن بعض من سهل الهمز بعد الساكن الصحيح بالنقل سهل الهمزة فى هذا النوع بين بين، وهو مذهب أبى طاهر بن أبى هاشم، وابن مقسم[6]، وابن مهران، والمطوعى وابن شيطا[7]،

(١) فى م: المحققين.
(٢) سقط فى ص.
(٣) فى م: حكم.
(٤) سقط فى د.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: وأبى بكر بن أبى مقسم.
(٧) فى م: وأبى الفتح بن شيطا.

وابن مجاهد فيما حكاه عنه مكى وغيرهم، وعليه أكثر العراقيين، وهو المعروف من مذهبهم، قال المصنف: وبه قرأنا من طرقهم.

وهو مقتضى «كفاية» أبى العز، ولم يذكر أبو العلاء غيره، وبه قرأ صاحب «المبهج» على الشريف الكارزينى عن المطوعى، وقال ابن شيطا: وهو القياس الصحيح؛ لكونها صارت باتصالها بما قبلها فى حكم المتوسطة، قال: وبه قرأت.

وذهب الجمهور إلى التحقيق فى هذا النوع وفى كل[(١)] ما وقع الهمز فيه محركًا منفصلًا، سواء كان قبله ساكن أو متحرك، ولم يذكر أكثر المؤلفين سواه، وهو الأصح رواية.

وإن كان غير ألف، فإما واوًا أو ياءً، وكل من سهل مع الألف سهل معهما إما بالنقل أو الإدغام، وسواء كان من نفس الكلمة؛ نحو: ﴿تزدرى أعينكم﴾ [هود: ٣١]، و﴿فى أنفسكم﴾ [البقرة: ٢٣٥]، و ﴿ادعوا إلى﴾ [يوسف: ١٠٨]، أو ضميرًا زائدًا؛ نحو: ﴿تاركوا آلهتنا﴾ [الصافات: ٣٦]، ﴿ظالمى أنفسهم﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿قالوا آمنا﴾ [البقرة: ١٤] [قال المصنف][(٢)]: وبمقتضى[(٣)] إطلاقهم يجرى الوجهان فى الزائد للصلة؛ نحو: ﴿به أحدًا﴾ [الجن: ٢٠]، ﴿وأمره إلى﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿وأهله أجمعين﴾ [الشعراء: ١٧٠]، والقياس يقتضى فيه الإدغام فقط.

وانفرد أبو العلاء بإطلاق[(٤)] تسهيل هذا [القسم][(٥)] مع قسم الألف قبله كتسهيله بعد الحركة، وذلك أنه يلغى حروف المد، ويقدر أن الهمزة وقعت بعد متحرك، فتخفف بحسب ما قبلها على القياس، وذلك غير معروف عند القراء والنحويين، قال المصنف: والذى قرأت به ما قدمته، ولكنى آخذ فى الياء والواو بالنقل، إلا فيما كان زائدًا صريحًا لمجرد المد[(٦)] والصلة فبالإدغام، قال: وكذلك [كان][(٧)] اختيار شيخنا أبى عبد الله ابن الصائغ المصرى، وكان إمام زمانه فى العربية.

والقسم الثانى: أن يكون الهمز [متحركًا][(٨)] وقبله متحركٌ، وفيه أيضًا تسع صور، وأمثلتها: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾ [يوسف: ٤٦]، ﴿مِن ذُرِّيَّةِ ءَادَمَ﴾ [مريم: ٥٨]، ﴿فِيهِ ءَايَٰتٌۢ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَن﴾ [البقرة: ٧٥]، ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤]،

---

(١) فى ز: وكل.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى د: ومقتضى.
(٤) فى د: بإطلاق الهذلى.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى م: الرد.
(٧) سقط فى م.
(٨) سقط فى م.

ونحو: ﴿يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، ﴿يَشَاءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿يَاقَوْمِ إِنَّكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، ﴿مِّنَ النُّورِ إِلَى﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ﴿قَالَ إِنِّي﴾ [مريم: ٣٠]، ﴿تَفِيءَ إِلَىٰ﴾ [الحجرات: ٩]، ونحو: ﴿الْجَنَّةُ أُزْلِفَتْ﴾ [التكوير: ١٣]، ﴿كُلُّ أُولَٰئِكَ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ﴾ [النساء: ٤١]، ﴿فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨]، ﴿كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]، ﴿هُنَّ أُمُّ﴾ [آل عمران: ٧]، فسهل هذا القسم من سهل الهمزة فى المتوسط المنفصل الواقع بعد حروف المد من[1] العراقيين، وتسهيله كتسهيل المتوسط بنفسه، فتبدل المفتوحة بعد الكسر ياء، وبعد الضم واوًا، أو تسهل[2] فى السبع الباقية.

وإلى حكم حرف المد وإلى هذا القسم أشار[3] بقوله: (وبغير ذاك صح).

وقوله: (لا ميم [جمع][4]) فخرج من الساكن الصحيح، أى: فلا يجوز فيه [التسهيل، ومراده محصور فى][5] النقل.

قال السخاوى: «لا خلاف فى تحقيق مثل هذا عندنا فى الوقف». قال المصنف: «وهو الصحيح الذى قرأنا به وعليه العمل».

وإنما امتنع؛ لأن ميم [الجمع][6] أصلها الضم، فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية، وكذلك[7] آثر مَنْ مَذْهَبُه النقل صلتها عند الهمز؛ لتعود[8] إلى أصلها ولا تحرك[9] بغير حركتها، كما فعل ورش وغيره، وذكر ابن مهران فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: نقل حركة الهمزة إليها مطلقًا.

الثانى: النقل أيضًا لكن تضم مطلقًا ولو كانت الهمزة مفتوحة أو مكسورة؛ حذرًا من تحريكها بغير حركتها الأصلية، وهذا لا يمكن فى نحو: ﴿عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا﴾ [يونس: ١٥] و﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]؛ لأن الألف والياء حينئذ لا تقعان[10] بعد الضمة.

الثالث[11]: النقل فى الضم والكسر دون الفتح؛ لئلا تشتبه بالتثنية.

وهذا آخر الكلام على المذهب الأول من التخفيف، ثم انتقل إلى الثانى - وهو الرسمى - فقال:

ص: وَعَنْهُ تَسْهِيلٌ كَخَطِّ الْمُصْحَفِ فَنَحْوُ مُنْشُونَ مَعَ الضَّمِّ احْذِفِ

---

(١) فى م: عن.
(٢) فى د: ويسهل.
(٣) فى م: وإلى حكم المد حرف أشار.
(٤) سقط فى ز، ص.
(٥) سقط فى م.
(٦) سقط فى د.
(٧) فى د: ولذلك.
(٨) فى ز: ليعود.
(٩) فى م: ولا نغير.
(١٠) فى م، ص، د: لا يقعان.
(١١) فى ص: الثالثة.

ش: (عنه تسهيل): اسمية مقدمة الخبر، و (كخط المصحف) صفة، (فنحو منشون) مفعول (احذف) مقدم [بتقدير مضاف، أى: همزة[١] منشئون][٢]، ومع الضم حال من (نحو).

[أى: ورد عن حمزة تسهيل الهمزات موافقًا لرسم المصحف العثمانى وقال به لحمزة: الدانى وشيخه فارس ومكى وابن شريح والشاطبى ومن تبعهم على ذلك من المتأخرين، والمراد بالرسم: صورة ما كتب فى المصاحف العثمانية، وسيأتى الخلاف فى كيفية اتباعه آخر الفصل، وأصل ذلك أن سليما روى عن حمزة أنه كان يتبع فى الوقف على الهمزة خط المصحف، يعنى: أنه إذا خفف الهمز فى الوقف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقًا لخط المصحف خففه به دون ما خالفه وإن كان أقيس][٣].

[و] اعلم أن القراء اختلفوا فى التخفيف الرسمى، فذهب جمهورهم إلى التخفيف القياسى خاصة وترك الرسمى مطلقًا، وهذا الذى لم يذكر ابن شيطا، وابن سوار، وأبو الحسن ابن فارس[٤]، وسائر العراقيين[٥] - سواه، وذهب آخرون إلى الأخذ به مطلقًا، فأبدلوا الهمزة بما صورت به وحذفوها فيما حذفت فيه، وسيأتى هذا فى قول الناظم: (واترك ما شذ). وذهب محمد بن واصل، وأبو الفتح فارس، والدانى، وابن شريح، والشاطبى، وغيره من المتأخرين - إلى الأخذ به؛ إن وافق التخفيف القياسى ولو بوجه.

فعلى قول هؤلاء إذا كان فى التخفيف القياسى وجه راجح - وهو مخالف ظاهر الرسم - وكان الوجه الموافق ظاهره مرجوحًا[٦] قياسًا، كان هذا هو المختار[٧]، ولهذا نص على أن موافقة القياس التصريفى شرط فى هذا، بقوله[٨] آخر الفصل: (إن يوافق)، وذكر فى النظم ما يخفف رسمًا على [الصحيح][٩].

واعلم أن الهمزة وإن كان لها مخرج يخصها، ولفظ تتميز[١٠] به، [فإنه لم يكن لها صورة تتميز بها][١١] - كسائر الحروف - ولتصرفهم فيها بالتخفيف إبدالًا، ونقلًا،

---

(١) فى د: همز.
(٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٣) ما بين المعقوفين زيادة من م.
(٤) زاد فى ص: وأبو العز القلانسى وسبط الخياط والشهرزورى وأبو العلاء.
(٥) زاد فى ص: وأبو طاهر بن خلف والطرسوسى والمالكى وأبو الحسن بن غلبون وابن الفحام والمهدوى وابن سفيان وغيرهم.
(٦) فى ص: موجودا.
(٧) زاد فى د: وعليه الناظم.
(٨) فى ز، م: فقوله.
(٩) ليست فى م.
(١٠) فى ز: يتميز.
(١١) ما بين المعقوفين سقط فى م.

وإدغامًا، وبين بين - كتبت بحسب ما تخفف[(١)] به: فإن خففت بالألف[(٢)] أو كالألف، كتبت ألفًا أو ياءً، أو كالياء كتبت ياءً أو واوًا، أو كالواو كتبت واوًا، أو تحذف[(٣)] بنقل أو إدغام أو غيره؛ حذفت، ما لم يكن أولًا؛ فتكتب حينئذ ألفًا إشعارًا بحالة الابتداء، هذا قياس العربية والرسم، وربما خرجت مواضع عن هذا القياس [المطرد][(٤)] لمعنى[(٥)]، وهأنا أتلو عليك المواضع بأسرها، فمنها[(٦)] أصل مطرد: وهو كل همز متوسط متحرك بعد متحرك، وبعد الهمزة واو وياء، نحو؛ ﴿مستهزءون﴾ [البقرة: ١٤]، ﴿الصابئون﴾ [المائدة: ٦٩]، و ﴿فمالئون﴾ [الصافات: ٦٦]، و﴿يستنبئونك﴾ [يونس: ٥٣]، و﴿ليطفئوا﴾ [الصف: ٨]، ﴿برءوسكم﴾ [المائدة: ٦]، ﴿يطئون﴾ [التوبة: ١٢٠]، ﴿خاسئين﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿الصابئين﴾ [البقرة: ٦٢]، ﴿متكئين﴾ [الكهف: ٣١]، فكان قياسه أن يرسم واوًا أو ياءً على الخلاف فى تسهيله، فلم يرسم[(٧)] له صورة؛ إما لأنه يلزم اجتماع المثلين، أو على لغة من يسقط[(٨)] الهمزة رسمًا، أو لاحتمال القراءتين إثباتا وحذفًا.

وكذلك[(٩)] حذفوها[(١٠)] من ﴿سَيِّئَاتُ﴾ [النحل: ٣٤] فى الجمع، نحو: ﴿كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [محمد: ٢] لاجتماع المثلين، وأثبتوا صورتها فى المفرد، وخرج من ذلك الهمزة المضمومة بعد كسر[(١١)]؛ إذا لم يكن بعدها واو؛ نحو: ﴿ولاينبئك﴾ [فاطر: ١٤]، ﴿سنقرئك﴾ [الأعلى: ٦]، فلم ترسم[(١٢)] على مذهب الجادة بواو، بل رسمت على مذهب الأخفش بياء، [ورسم عكسه، نحو: ﴿سئل﴾ [البقرة: ١٠٨]، و﴿سئلوا﴾ [الأحزاب: ١٤] على مذهب الجادة بياء، ولم يرسم على مذهب الأخفش بواو][(١٣)].

ونص[(١٤)] المصنف مفرعًا على القياس الرسمى على أن الوقف فى ﴿متكئين﴾ وبابه - إذا كان بالياء؛ تحذف[(١٥)] الهمزة، وكذا إذا كان بالواو، نحو: ﴿مستهزءون﴾ [البقرة: ١٤] حالة الرفع. ونبه بقوله: (مع الضم) على أن الهمزة إذا حذفت وقفًا؛ تضم[(١٦)] الزاى،

---

(١) فى د: ما يخفف.
(٢) فى م، ص، د: بألف.
(٣) فى د، ص: يحذف.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى ص، د، ز: بمعنى.
(٦) فى م: ولها.
(٧) فى م، د: ترسم.
(٨) فى د: تسقط.
(٩) فى م: وكذا، وفى د، ص: ولذلك.
(١٠) فى م: حذفوه.
(١١) فى م: كسره.
(١٢) فى د، ز: يرسم.
(١٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١٤) فى م: وقال.
(١٥) فى د: بحذف، وفى ص: تحذف.
(١٦) فى د: يضم.

والنص كذلك، فقد روى سليم عن حمزة أنه كان [يقف على][1] ﴿مستهزءون﴾ بغير همز وبضم الزاى.

وروى إسماعيل بن شداد عن شجاع قال: «كان حمزة يقف برفع الزاى من غير همز، ويرفع الكاف، والفاء، والزاى، والطاء فيما تقدم»، وقال ابن الأنبارى: «أخبرنا إدريس حدثنا خلف حدثنا الكسائى قال: ومن وقف بغير همز قال: ﴿مستهزُون﴾ برفع الزاى». وهذا كله نص صريح فى الضم.

قال المصنف: والعجب من السخاوى - ومن تبعه - فى تضعيف هذا الوجه وإخماله[2]، وسببه أنه حمل الألف فى قول الشاطبى: «وَضَمٌّ وكَسْرٌ قَبْلُ قِيْلَ وأُخْمِلَا» - على أنها ألف التثنية، ووافقه الفارسى[3]، وهو وهم بين، ولو أراده لقال: «قيلا وأخملا».

والصواب: أن الألف للإطلاق، وإنما الخامل[4]: الحذف مع بقاء الكسر على إرادة الهمز، كما أجازه بعضهم، وحكاه خلف عن الكسائى، وقال الدانى: «وهذا لا عمل عليه».

واختلف من المفتوح بعد الفتح فى ﴿وَٱطْمَأَنُّوا﴾ [يونس: ٧]، وفى ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨] - أعنى: التى قبل النون - وفى [﴿ٱشْمَأَزَّتْ﴾][5] [الزمر: ٤٥] فرسمت فى بعض المصاحف بألف على القياس، وحذفت فى أكثرها على غير قياس تخفيفًا واختصارًا.

وكذلك اختلفوا فى ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف: ٦٣]، و ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠]، و﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦] فى جميع القرآن، وذكر بعضهم الخلاف فى (أرأيتم) فقط، ولايجوز اتباع الرسم فى هذا كله كما سيأتى.

وأما رسم ﴿مِأْئَةِ﴾ [الصافات:١٤٧]، و ﴿مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، و ﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، و ﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]؛ فإن الألف قبل الياء فى ذلك زائدة، والياء فيه[6] صورة الهمزة[7] قطعًا، وقطع [الدانى][8] والشاطبى، والسخاوى بزيادة الياء فى «ملائه»، «ملائهم»، وهما بالياء فى كل المصاحف، ولكنها صورة الهمزة[9] وإنما الزائدة الألف.

ولما ذكر ما يحذف إعادة للرسم انتقل إلى ما يثبت مراعاة له أيضًا، فقال:

ص: وأَلِفُ النَّشْأَةِ مع وَاوِ كُفَا هُزْوا ويَعْبَؤُا الْبَلَؤُا الضُّعَفَا

---

(١) سقط فى ز.
(٢) فى د: وإهماله.
(٣) فى ز، م: الفاسى.
(٤) فى م: الحاصل.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى ز: والباقية.
(٧) فى م: الهمز.
(٨) سقط فى ص.
(٩) فى م، ز: الهمز.

ش: (ألف) مفعول (أثبت) بدليل (احذف)[(١)]، و(مع) نصب على الحال، و(هزوا) حذف عاطفه، [على (كفوا)][(٢)] مضاف إليه، وكذا عاطف (البلاء) و (الضعفاء).

أي: أثبت [في] الوقف - مراعاة للرسم - ألف ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، وواو ﴿كُفُوًا﴾ [الإخلاص: ٤]، و[﴿هُزُوًا﴾][(٣)] [البقرة: ٦٧]، و ﴿يَعۡبَؤُاْ﴾ [الفرقان: ٧٧]، وما سيذكر معه، ﴿ٱلۡبَلَٰٓؤُاْ﴾ [الصافات: ١٠٦]، و ﴿ٱلضُّعَفَآءِ﴾ [التوبة: ٩١]، وما سيذكر[(٤)] معها؛ لكونهما [على][(٥)] صورة الهمزة[(٦)].

وهذا أيضًا مما خرج عن القياس، فما[(٧)] خرج عن قياس المتحرك بعد[(٨)] ساكن غير ألف ﴿ٱلنَّشۡأَةَ﴾: ﴿يَسۡـَٔلُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، و ﴿مَوۡئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]، و﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩]، و ﴿لِيَسُـࣳٔوا﴾ [الإسراء: ٧]، فصورت[(٩)] الهمزة في الأحرف الخمسة، وكان قياسها الحذف؛ لأن قياس تخفيفها النقل، وملحق بها[(١٠)] ﴿كفوًا﴾، و﴿هُزْؤًا﴾ على قراءة حمزة وخلف.

والمعنى الذي[(١١)] خرجت عن القياس لأجله:

أما «النشأة»: فكتبت بألف بعد الشين اتفاقًا؛ لاحتمال القراءتين، فالألف في قراءة أبي عمرو وموافقيه: صورة المد، وفي قراءة حمزة: صورة [الهمزة][(١٢)].

وأما «يسألون»: ففي بعض المصاحف بألف بعد السين، وفي بعضها بالحذف، فما كتبت فيه بألف؛ فهي كـ«النشأة» لاحتمال القراءتين، فإن يعقوب في رواية[(١٣)] رويس قرأها بالتشديد وألف، وما كتبت فيه بالحذف[(١٤)]؛ فعلى قراءة الجماعة.

و«هزؤًا» و «كفؤًا» كتبا[(١٥)] على الأصل بضم العين، فصورت على القياس، ولم يكتب[(١٦)] على قراءة من سكن[(١٧)] تخفيفًا.

وكذلك «موئلا» أجمعوا على تصويرها ياءً؛ لمناسبة[(١٨)] رءوس الآي.

---

(١) في د: بدليل حذف.
(٢) سقط في م.
(٣) سقط في ص.
(٤) في د: وما يذكر.
(٥) سقط في م، د.
(٦) في د، ز: الهمز.
(٧) في م، ص، ز: فيما.
(٨) في ز: يغير.
(٩) في م: فصورة.
(١٠) في م: به.
(١١) في م: التي.
(١٢) سقط في م.
(١٣) في م: قراءة.
(١٤) في د: لحذف.
(١٥) في م: كتبتا، وفي د: كتبت.
(١٦) في م: تكتب.
(١٧) في م: سكت.
(١٨) في م: فلمناسبة.

قيل: [وبعد نحو: «موعدًا»، و «مصرفًا»، و «السوأى»، وصورت الهمزة فيه ألفًا بعد الواو][1]، وبعدها ياء وألف التأنيث، على مراد الإمالة.

و﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ [المائدة: ٢٩] صورت فيه الهمزة [ألفًا ولم تصور همزة متطرفة بغير خلاف بعد ساكن غير هذا الموضع.

و﴿لِيَسُـُٔوا﴾][2] [الإسراء: ٧] على قراءة نافع الألف زائدة؛ لوقوعها بعد واو الجمع.

وذكر الداني ﴿لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ في القصص [٧٦] - مما صورت الهمزة فيه ألفًا مع وقوعها متطرفة بعد ساكن، وتبعه الشاطبي فجعلها أيضًا مما خرج عن القياس، وليس كذلك؛ فإن همزة «لتنوء» مضمومة، فلو صورت لكانت واوًا كما صورت المكسورة ياءً، وكالمفتوحة في ﴿تبوأ﴾ [المائدة: ٢٩]، و«النشأة».

قال [المصنف][3]: «والصواب أنها محذوفة على القياس، وهذه الألف زائدة كما زيدت في ﴿يَعۡبَؤُاْ﴾ [الفرقان: ٧٧]، و ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥].

وأما ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨]: فرسمت بواو فقط لاجتماع المثلين، وحذفت صورة الهمز فيها على القياس، وكذلك ﴿مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٤]؛ لأن قياسها النقل قال المصنف: والعجب من الشاطبي كيف ذكر «مسئولًا» مما حذف إحدى واويه.

وأما إن كان الساكن ألفًا فخرج عن القياس من الهمز المتحرك [بعد الألف أصل مطرد][4] وكلمات مخصوصة: فالأصل[5] ما اجتمع فيه مثلان فأكثر، وذلك في المفتوحة مطلقًا، نحو: ﴿نَدۡعُ أَبۡنَآءَنَا وَأَبۡنَآءَكُمۡ﴾ [آل عمران: ٦١]، ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوۡلِيَآءَهُۥٓۚ﴾ [الأنفال: ٣٤]، و ﴿دُعَآءٗ وَنِدَآءٗۚ﴾ [البقرة: ١٧١]، و ﴿مَآءٗ﴾ [البقرة: ٢٢]، و ﴿مَلۡجَـٔٗا﴾ [التوبة: ٥٧].

وفي المضمومة إذا وقع [بعد الهمز واو، نحو: ﴿جَآءُوكُمۡ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿يُرَآءُونَ﴾ [النساء: ١٤٢].

وفي المكسورة إذا وقع][6] بعدها ياء؛ نحو: ﴿إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، ﴿مِن وَرَآءِى﴾ [مريم: ٥]، و﴿شُرَكَآءِىَ﴾ [النحل: ٢٧]، و﴿وَٱلَّٰٓـِٔي﴾ [الطلاق: ٤]، في قراءة حمزة كما تقدم، فلم يكتب للهمز صورة؛ لئلا يجمع بين واوين ويائين.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط في د.
(٢) ما بين المعقوفين زيادة من ص.
(٣) سقط في م.
(٤) في م، د: بعده أصل مطرد.
(٥) في م: والأصل.
(٦) ما بين المعقوفين سقط في م.

واختلف فى[1]: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، و ﴿أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، و ﴿لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم﴾ [الأحزاب: ٦]، ﴿نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ﴾ [فصلت: ٣١] - فكتب[2] فى أكثر مصاحف العراق محذوف الصورة، وفى سائر المصاحف ثابتًا، وإنما حذف لأنه لما حذفت[3] [الألف][4] من المخفوض؛ [اجتمعت] الصورتان؛ فحذفت صورة الهمز لذلك[5]، وحمل المرفوع عليه فى[6] ﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأحزاب: ٣٤] ليناسب[7] ﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤].

واختلف فى ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ ثلاثة يوسف [٧٤،٧٥]؛ فحكى الغازى حذف صورة الهمزة، ورواه الدانى عن نافع، ووجهه: قرب شبه الواو من صورة الزاى فى الخط القديم، كما فعلوا.

[وأجمعوا][8] على رسم ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١] بألف، واختلفوا هل المحذوف: الأولى أو الثانية؟

هذا حاصل ما خرج عن القياس من المتوسط، وحكم الجميع ألا يتبع الرسم فى شىء منه، [كما فعلوا فى «الرؤيا» فحذفوا صورة الهمزة؛ لشبه الواو بالراء][9] إلا فى ﴿النشأة﴾، و ﴿كفؤًا﴾، و ﴿هزؤا﴾ خاصة، والله أعلم.

ثم انتقل إلى الهمز المتطرف المتحرك [بعد متحرك][10]، فقال: (ويعبؤا) - يعنى [أن (ويعبؤا) وما سيذكر معها[11]- يوقف عليها[12] بواو بعدها [تفريعًا][13] على قياس الرسم.

وحاصل هذا][14] النوع: أنه خرج من المتحرك المتطرف المتحرك ما قبله بالفتح كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة.

فالمضمومة عشرة كتبت الهمزة فيها واوًا وهى: ﴿تفتؤا﴾ بيوسف [٨٥]، و ﴿يَتَفَيَّؤُاْ﴾ بالنحل [٤٨]، و ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾، و ﴿لَا تَظْمَؤُاْ﴾ بطه [١٨، ١١٩] و ﴿وَيَدْرَؤُاْ﴾ بالنور [٨]، و﴿يَعْبَؤُاْ﴾ بالفرقان [٧٧] و ﴿ٱلْمَلَؤُاْ﴾ الأول من المؤمنين [٢٤] وهو: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ

---

(١) فى ز، ص: والكلمات.
(٢) فى د، ص: فكتبت.
(٣) فى م، ص، ز: حذف.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى ص: كذلك.
(٦) فى د، ص، ز: وفى.
(٧) فى م، د: لتناسب.
(٨) سقط فى م.
(٩) زيادة من ص.
(١٠) سقط فى م.
(١١) فى ز: معهما.
(١٢) فى ز: عليهما.
(١٣) سقط فى ز، م.
(١٤) ما بين المعقوفين سقط فى م.

﴿كَفَرُوا﴾ فى قصة نوح: وفى مواضع النمل الثلاثة [٢٩، ٣٢، ٣٨]، وهى: ﴿ٱلْمَلَؤُا إِنِّيٓ أُلْقِيَ﴾، ﴿ٱلْمَلَؤُا أَفْتُونِي﴾، ﴿ٱلْمَلَؤُا أَيُّكُمْ﴾، ﴿يُنَشَّؤُا فِي ٱلْحِلْيَةِ﴾ [الزخرف: ١٨]، ﴿نبؤا﴾ فى غير حرف براءة، وهو بإبراهيم [٩]، والتغابن [٥]، ﴿نَبَؤٌا عَظِيمٌ﴾ بـ«ص» [٦٧]، و﴿نَبَؤُا ٱلْخَصْمِ﴾ بها [٢١] إلا أنه كتبت بلا واو، وفى بعض المصاحف ﴿يُنَبَّؤُا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ بالقيامة [١٣] على اختلاف فيه، وزيدت الألف [بعد الواو][1] فى هذه المواضع؛ تشبيهًا بالألف الواقعة [بعد واو الضمير.

وقوله: (البلؤا والضعفاء) أشار [به][2] إلى ما خرج عن القياس من المتطرف بعد الألف، وهى[3] كلمات وقعت الهمزة فيها مضمومة ومكسورة.

فالمضمومة ثمان، كتبت فيها الهمزة واوًا اتفاقًا، وهى: ﴿فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا﴾ بالأنعام [٩٤]، و﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا﴾ بالشورى [٢١]، و﴿أَن نَّفْعَلَ فِيٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا﴾ بهود [٨٧]، و﴿فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُا﴾ بإبراهيم [٢١]، و﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَآئِهِمْ شُفَعَٰٓؤُا﴾ بالروم[١٣]، و﴿وَمَا دُعَٰٓؤُا ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بغافر [٥٠]، و ﴿ٱلْبَلَٰٓؤُا ٱلْمُبِينُ﴾ بالصافات [١٠٦]، و ﴿بَلَٰٓؤٌا مُّبِينٌ﴾ بالدخان [٣٣]، ﴿بُرَءَٰٓؤُا مِنكُمْ﴾ بالممتحنة [٤]، و﴿وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، و﴿جَزَٰٓؤُا ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ﴾ أول المائدة [٢٩، ٣٣] و﴿وَجَزَٰٓؤُا سَيِّئَةٍ﴾ بالشورى [٤٠]، و﴿جَزَٰٓؤُا ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ بالحشر [١٧] واختلف فى أربع: وهى ﴿جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ بالزمر [٣٤]، و﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ﴾ بطه [٧٦]، و﴿جَزَآءً ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بالكهف [٨٨]، و﴿عُلَمَٰٓؤُا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ بالشعراء [١٩٧]، و ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾ بفاطر [٢٨]، و﴿أَنۢبَٰٓؤُا مَا كَانُوا﴾ بالأنعام [٥] والشعراء [٦]، فكل من راعى الرسم وقف على جميع ذلك [كله][4] بالواو.

واعلم أن ما كتب من هذه الألفاظ بالواو - فإن الألف قبله تحذف اختصارًا، ويلحق[5] بعد الواو منه ألف تشبيهًا بواو (يدعوا)، وما لم يكتب فيه صورة الهمزة فإن الألف فيه تثبت لوقوعها طرفًا.

ثم انتقل إلى المكسورة مما قبله ساكن ومتحرك فقال:

ص: وياءَ مِنْ آنا نَبَأَ الْ وَرِيًا   تُدْغَمُ مَعْ تُؤْوى وقِيلَ رُويا

س: (ياء) مفعول أثبت، و (من آناء) مضاف إليه، (ونبأ المرسلين) حذف عاطفه[6]،

---

(١) سقط فى م.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م، ص، ز: وهو.
(٤) زيادة من م.
(٥) فى د: وتلحق.
(٦) فى م: عاطفها.

على (من آناء)، (وريا تدغم): كبرى، و (مع تؤوى) حال فاعل (تدغم).

أى: أثبت الياء من ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ﴾ [آل عمران: ١١٣] وما سيذكر معه، وكذلك ﴿نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، و﴿وَرِءۡيٗا﴾ بمريم [٧٤] تدغم[١]، وكذلك فى السورتين الأحزاب [٥١] والمعارج [١٣]، واختلف فى ﴿ٱلرُّءۡيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]، و ﴿رُءۡيَىَ﴾ [يوسف: ٤٣]، و ﴿رُءۡيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]؛ فقيل: تدغم، وقيل: لا، وسببه: الخلاف فى الرسم.

وقوله: (من آناء) أشار به إلى ما صورت فيه الهمزة المكسورة بعد سكون ياء[٢]، وهو[٣] فى أربع كلمات بغير خلاف، وهى: ﴿مِن تِلۡقَآيِٕ نَفۡسِيٓۖ﴾ بيونس [١٥]، و﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ [بالنحل: ٩٠]، ﴿وَمِنۡ ءَانَآيِٕ ٱلَّيۡلِ﴾ بـ«طه» [١٣٠]، و ﴿مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ بالشورى [٥١]، والألف قبلها ثابتة فيها إلا أنها [حذفت][٤] فى بعض المصاحف من: ﴿من تلقاء نفسى﴾ و﴿إيتاء ذى القربى﴾.

واختلف فى ﴿بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ﴾، ﴿وَلِقَآيِٕ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ الحرفين بالروم [١٦، ١٨]، فنص الغازى على إثبات يائهما، قال الدانى: «ومصاحف أهل المدينة كذلك»، قال: «ورأيتهما بلا ياء فى الشامى».

فمن راعى الرسم وقف على الست بالياء، باتفاق فى الأربع، وعلى اختلاف [فى][٥] الاثنين.

وبقى[٦] من هذا الباب ﴿اللائى﴾ فلم يكتب لهمزتها صورة لتحتملها القراءات الأربع، فالألف حذفت اختصارًا كما حذفت من «تلقاء نفسى»، وبقيت صورة الهمزة عند حذف الياء، وصورة الياء عند من أبدلها ياء ساكنة، وأما عند حمزة، ومن معه[٧] ممن أثبت الهمزة[٨] والياء، فحذفت الياءان لاجتماع الصورتين، والظاهر أن صورة الهمزة محذوفة، والياء ثابتة.

وقوله: (نبأ المرسلين) أشار به إلى ما صورت فيه الهمزة المكسورة بعد[٩] كسرة، وهو ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ بالأنعام [٣٤]، إلا أن الألف زيدت قبلها، وقيل: الألف صورة

---

(١) فى د: مدغم.
(٢) فى م، د: الألف.
(٣) فى م: وهى.
(٤) سقط فى د.
(٥) سقط فى ز.
(٦) فى ز: وهى.
(٧) فى ص، م، د: تبعه.
(٨) فى د، ص: الهمز.
(٩) فى م، د: ياء بعد.

الهمز، والياء زائدة، والأول أولى، فمن راعى أيضًا الرسم وقف بالياء.

وقوله: (وريا تدغم[١]) أشار به إلى ما خرج من الساكن اللازم المكسور ما قبله، فمنه: ﴿رِيًّا﴾ بمريم [٧٤]، حذفت صورة همزتها بياء واحدة كراهة اجتماع المثلين؛ لأنها لو صورت لكانت[٢] ياء، فحذفت لذلك كما حذفت من ﴿يَسْتَحْيِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٦]، و﴿يُحْيِۦ﴾ [البقرة: ٧٣]، فمن راعى الرسمى[٣] أدغم ومن راعى التصريفى أظهر، وهو الأصح عند صاحب «الكافى»، و «التبصرة».

والأول أصح فى «التذكرة» [و«جامع البيان»؛ لأنه جاء منصوصًا عن حمزة وموافقًا للرسم، وزاد فى «التذكرة»][٤]: وفى (رِيًّا) التحقيق لتغيير المعنى، ولا يصح؛ لمخالفته النص والأداء، وحكى الفارسى حذف الهمزة فيوقف [على] ياء مخففة فقط على اتباع الرسم، ولا يصح؛ لأن الرسم يوجد مع الإدغام.

وأشار بقوله: (تؤوى) إلى المضموم ما قبله، أى: حذفت صورة الهمزة أيضًا من ﴿وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ [الأحزاب: ٥١]، ومن ﴿ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]، لاجتماع المثلين؛ لأنها لو صورت لكانت واوًا كما حذفت فى[٥] ﴿دَاوُۥدُ﴾ [البقرة: ٢٥١]، وحكمها كسر يا فى الأولين خاصة، وفى أصحهما، وكذلك حذفت فى ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥]، و ﴿ٱلرُّءْيَا﴾ [يوسف: ٤٣، الإسراء: ٦٠، الصافات: ١٠٥، الفتح: ٢٧]، و ﴿رُءْيَٰىَ﴾ [يوسف: ٤٣، ١٠٠] فى جميع القرآن؛ لأنها لو صورت لكانت واوًا، والواو فى خط المصاحف تشبه الراء، ويحتمل أن تكون كتبت على قراءة الإدغام، أو لتشمل[٦] القرائتين تحقيقًا وتقديرًا[٧]، وهو الأحسن.

وحكمها فى الجميع - بعد الإجماع على قلب الهمزة واوًا - كقلب الواو ياء وإدغامها عند الهذلى، وأبى العلاء، وغيرهما، كقراءة أبى جعفر، وضعفه ابن شريح، ولم يفرقوا بينه وبين (ريًّا) لموافقتهما للرسم، وأوجب جماعة الإظهار، وهو الأصح عند الناظم، قال: «وعليه أكثر أهل الأداء». وحُكى فيه ثالث، وهو حذف الهمزة، والوقف بياء خفيفة لأجل [الرسم][٨] ولا يجوز. والله أعلم.

وإلى تضعيف الإدغام أشار بقوله[٩]: (وقيل رويا) أى: وقيل: يدغم (رؤيا) أيضًا.

---

(١) فى ز، ص: يدغم.
(٢) فى م، د: همزتها لكانت.
(٣) فى م، ص، ز: الرسم.
(٤) ما بين المعقوفين سقط فى د، ص.
(٥) فى د: من.
(٦) فى م: تشمل، وفى د: التسهيل.
(٧) فى م: تحقيقا أو تقديرا.
(٨) سقط فى د.
(٩) فى م: لقوله.

وبقى من هذا النوع [أيضًا][١] المفتوح ما قبلها: ﴿فَادَّارَءۡتُمۡ فِيهَاۖ﴾ بالبقرة [٧٢]، حذفت صورة همزتها، ولو صورت لكانت ألفًا، وكذلك[٢] حذفت الألف التى بعد الدال، وإنما حذفا اختصارًا؛ ولهذا لا يجوز فيها مراعاة الرسم كما سيأتى.

وكذلك حذفت من ﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ [ق: ٣٠] فى أكثر المصاحف تحقيقًا، وكذلك ﴿ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ﴾ [القصص: ٢٦]، وكذلك ﴿يَسۡتَـٔۡخِرُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] فى الغيبة والخطاب، ولا يجوز فى هذا أيضًا اتباع الرسم، وسيأتى.

وخرج من الهمز الواقع أولًا كلمات لم تصور الهمزة فيها ألفًا، كما هو القياس فيما وقع أولًا، بل صورت بحسب ما تخفف[٣] به حالة وصلها بما قبلها؛ إجراءً للمبتدأ مجرى المتوسطة، وتنبيهًا على جواز التخفيف جمعًا بين اللغتين؛ فرسمت المضمومة فى ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥] واوًا، وحذفت من ﴿أَءُلۡقِيَ﴾ [القمر: ٢٥]، و ﴿أَءُنزِلَ﴾ [ص: ٨]، فكتبا بألف واحدة للجمع بين الصورتين، وكذلك سائر الباب نحو: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]، ﴿ءَأَشۡفَقۡتُمۡ﴾ [المجادلة: ١٣]، ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمۡۖ﴾ [يونس: ٥٩]، وكذا[٤] ما اجتمع فيه ثلاث ألفات كـ ﴿ءَامَنتُم﴾ [الأعراف: ١٢٣] - وكذا ﴿أَءِذَا﴾ [الإسراء: ٤٩]، ﴿أَءِنَّا﴾ [الرعد: ٥]، كتبت بياء على مراد الوصف، ورسم ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٨٥] بواو ثم وصل بهاء التنبيه، فحذفت ألفه كيائها، و ﴿يَبۡنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤] بواو، وأما ﴿هَآؤُمُ﴾ [الحاقة: ١٩] فليست همزته من هذا الباب بل هى متوسطة خفيفة[٥]، ويوقف [على][٦] ميمها اتفاقًا. ورسمت المكسورة فى ﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، و﴿لَئِن﴾ [إبراهيم: ٧]، و ﴿حِينَئِذٍ﴾ [الواقعة: ٨٤] ياءً، وكذا ﴿أَئِنَّكُمۡ﴾ فى الأنعام [١٩]، والنمل [٥٥]، وثانى العنكبوت [٢٩]، وفصلت [٤٩] و ﴿أَئِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾ [الصافات: ٣٦]، ورسما فى غيرها[٧] بألف واحدة، وكذا سائر الباب.

وحذفت المفتوحة بعد لام التعريف فى موضعين ﴿ءَآلۡـَٔـٰنَ﴾ موضعى يونس [٥١، ٩١]، وفى جميع القرآن؛ إجراء للمبتدأ مجرى المتوسط[٨]، واختلف فيها فى الجن [٩].

والثانية ﴿لۡـَٔيۡكَةِ﴾ بالشعراء [١٧٦]، و ص [١٣]، وأما ﴿بِـَٔايَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩]، و﴿بِـَٔايَـٰتِ﴾ [آل عمران: ١٩٩] ففى بعضها بألف وياء من بعدها، فذهب جماعة لزيادة الياء الواحدة، وقال السخاوى: «ورأيتها فى المصاحف العثمانية بيائين».

---

(١) سقط فى د.
(٢) فى م، د: ولذلك.
(٣) فى د، ز: ما يخفف.
(٤) فى م: وكذلك.
(٥) فى م، د: حقيقة.
(٦) بياض فى م، وفى د: هاؤم على الميم.
(٧) فى ز: وغيرهما.
(٨) فى م: التوسط.

فهذا ما خرج من رسم الهمز عن القياس المطرد، وأكثره على قياس مشهور، وغالبه لمعنى مقصود، وإن لم يرد ظاهره فلا بد له من وجه يعلمه من قدر للسلف قدرهم، وعرف لهم حقهم، رحمهم الله [ونفع بهم](١) [ثم انتقل فقال:](٢)

ص: وبَيْنَ بينَ إنْ يُوافقْ واتْرُكِ ما شَذَّ واكْسرْهَا كَأَنْبِئْهُمْ حكى

ش: [(بين بين) معمول لمقدر، أى: ويكون الرسمى أيضًا بين بين، و (إن يوافق)](٣) شرط لجزاء مقدر، أى: وإن يوافق الرسمى القياس(٤) التصريفى اعتبر، وإلا فلا، و(اترك) أى: فيسهل بين بين: فعلية(٥)، و(الذى شذ) موصول اسمى، [و (ها)](٦) مفعول(٧) (اكسر)، و (كأنبئهم) صفة موصوف مضاف إليه، و(حكى) خبر مبتدأ.

[أى: وإن وافق الرسم القياسى التصريفى بأن يرسم الهمز بألف، والقياس التصريفى اقتضى ذلك فإن تسهيله يكون بين بين، وذلك مثل: ﴿اطمأنوا﴾ و ﴿لأملان﴾ و﴿اشمأزت﴾ وشبهه](٨).

[أى: أن القياس الرسمى يكون بالحذف كما فى ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، وبالواو كـ ﴿ٱلْبَلَـٰٓؤُا۟﴾ [الصافات: ١٠٦]، و ﴿ٱلضُّعَفَـٰٓءِ﴾ [التوبة: ٩١]، وبالياء كـ ﴿ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [آل عمران: ١١٣]، وبالألف كـ ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، وبالإدغام مع الإبدال كـ ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤]، ومع النقل كـ ﴿شيًّا﴾ [البقرة: ٤٨]، وبين بين كـ ﴿يعبؤا﴾ [الفرقان: ٧٧]، و﴿البلؤا﴾، و﴿نبإى﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿ومن آناىٔ﴾ [طه: ١٣٠] عند من وقف عليها بالروم الموافق للرسم.

وقوله: (إن يوافق) شرط فى التخفيف الرسمى، كما تقدم. والله أعلم.

وقوله: (واترك ما شذ...) إلخ، الشاذ والذى أمر بتركه هو القول بتعميم الأخذ بالقياس الرسمى، وقد ذهب إليه جماعة](٩) فأبدلوا الهمزة مما صورت به، وحذفوها فيما حذفت منه.

فأبدلوها واوًا خالصة فى نحو: ﴿رووف﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و ﴿أبناوكم﴾ [النساء: ١١]، و ﴿توزهم﴾ [مريم: ٨٣]، و ﴿شركاوهم﴾ [الأنعام: ١٣٧]، و ﴿يذروكم﴾ [الشورى: ١١]، ﴿ونساوكم﴾ [البقرة: ٢٢٣]، و ﴿أحباوه﴾ [المائدة: ١٨]، و ﴿هولاء﴾

---

(١) سقط فى م، د.
(٢) سقط فى ز.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٤) فى م، د: فى الهمز القياسى.
(٥) فى م: وبين بين دليل الجواب وهو واترك فعلية.
(٦) سقط فى د.
(٧) فى د: ومفعول.
(٨) زيادة من م.
(٩) ما بين المعقوفين سقط فى م.

[البقرة: ٨٥].

وياء خالصة فى نحو ﴿تايبات سائحات﴾ [التحريم: ٥]، و ﴿نسايكم﴾ [البقرة: ١٨٧]، و ﴿أبنايكم﴾ [النساء: ٢٢٣]، و ﴿خايفين﴾ [البقرة: ١١٤]، ﴿وأوليك﴾ [البقرة: ٥]، ﴿وموبلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، ﴿ولين﴾ [طه: ٤٤].

وألفًا خالصة فى نحو ﴿سال﴾ [المعارج: ١]، ﴿وامراته﴾ [المسد: ٤]، ﴿سالهم﴾ [الملك: ٨]، و﴿بداكم﴾ [الأعراف: ٢٩]، و﴿اخاه﴾ [الأعراف: ١١١].

وحذفوها فى نحو ﴿وما كانوا أولياء إن أولياه﴾ [الأنفال: ٣٤]، ﴿إلى أولياهم﴾ [الأنعام: ١٢١]، ويقولون فى ﴿فَٱدَّٰرَٰءۡتُمۡ﴾ [البقرة: ٧٢]: فادراراتم؛ وفى ﴿ٱمۡتَلَأۡتِ﴾ [ق: ٣٠] وفى ﴿ٱشۡمَأَزَّتۡ﴾ [الزمر: ٤٥]: اشمَازَّت واشمَزَّت، وفى ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦]: أنذرتهم، وفى ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨]: المودة كالموزة، ولا يبالون: ورود ذلك على قياس أم لا، صح فى العربية أم لا، اختلفت الكلمة أم لا، فسد المعنى أم لا.

وبالغ بعض شراح «الشاطبية» حتى أتى بما لا يحل، فأجاز فى نحو: رأيت وسألت: رايت وسالت، فجمع بين ثلاث سواكن، ولم يسمع إلا فى اللسان الفارسى، وأجاز فى نحو [﴿يَجۡـَٔرُونَ﴾][1] [المؤمنون: ٦٤]: يجرون، و﴿يَسۡـَٔلُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٣]: يسلون فأفسد المعنى وغير اللفظ، وفى ﴿بُرَءَٰٓؤُاْ﴾ [الممتحنة: ٤]: برواو فغير المعنى وأفسد.

وكله لا يجوز، ولا يصح نقله، ولا تثبت روايته عن حمزة، ولا عن أحد من أصحابه، ولا عمن نقل عنهم، ويقال له: الشاذ، والرسمى، والمتروك، على أن بعضه أشد نُكرًا من بعض.

وأما إبدال الهمزة ياءً فى نحو: ﴿أوليك﴾ [البقرة: ٥]، وواوًا فى نحو: ﴿آباوكم﴾ [النساء: ١١]، فلم يذكره أحد من أئمة القراء بتصريح ولا إشارة، إلا أن ابن مهران جوز فى نحو: ﴿تَـٰٓئِبَـٰتٍ﴾ [التحريم: ٥] الإبدال بياء، وفى نحو: ﴿رَءُوفُۢ﴾ [البقرة: ٢٠٧] الإبدال بواو، وحكاه الأهوازى عن شيخه أبى إسحاق الطبرى، وقال: «لم أر أحدًا ذكره ولا حكاه غيره».

وليس فى كتاب الطبرى شىء من ذلك إلا التسهيل بين بين خاصة، ولايجوز فى العربية إبدال الهمزة بياء، بل نص أئمتنا على أنه من اللحن الذى لم يأت مخالفة العرب - وإن

---

(١) سقط فى د.

تكلمت به النبط - وإنما الجائز بين بين وهو الموافق للرسم، وأما غير ذلك: [فمنه] ما ورد على ضعف ومنه ما لم يرد بوجه، وكلٌّ ممنوع فى القراءة؛ من أجل عدم اجتماع الأركان الثلاثة فيه، فهو من الشاذ والمتروك الذى لا يعمل به، ولا يعتمد عليه.

وقوله: و (اكسر ها كأنبئهم) يعنى: أن الضم فى ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿وَنَبِّئۡهُمۡ﴾ [الحجر: ٥١] هو القياس والأصح، ورواه منصوصًا محمد بن يزيد الرفاعى صاحب سليم، واختاره ابن سفيان، والمهدوى، وابن مهران، والجمهور، ووجهه أن الياء عارضة، وإذا كان حمزة ضم هاء ﴿عليهُم﴾، ﴿ولديهُم﴾، و ﴿إليهُم﴾؛ من أجل أن الياء قبلها مبدلة من ألف، فهنا أولى وآصل. وحكى [الكسر][1] عن ابن مجاهد، وأبى الطيب ابن غلبون، وأبى الحسن ابنه، ومن تبعهم.

ثم انتقل إلى حكم كلى فقال:

ص: وأَشْمِمَنْ ورُمْ بغَيْر المُبدل ... مدًّا وآخرًا بروْمٍ سهِّل

ش: (بغير[2] المبدل) يتعلق بـ (رم) مقدر مثله فى (أشممن) أو العكس، والباء بمعنى (فى)، و (مدا) تمييز فاعل المبدل[3]، و (آخرا) مفعول (سهل) مقدم، وباء (بروم) للمصاحبة[4].

أى: يجوز الروم والإشمام فيما لم تبدل[5] المتطرفة فيه حرف مد، وكلامه شامل الأربع صور:

[الأولى:][6] ما ألقى فيه حركة الهمزة على الساكن، نحو: ﴿دفٌ﴾ [النحل: ٥]، و﴿المَرِ﴾ [البقرة: ١٠٢]، و ﴿من سوٍّ﴾ [يوسف: ٥١] و ﴿شئٍ﴾ [البقرة: ٢٠].

الثانية: ما أبدل الهمز فيه حرف مد، وأدغم فيه ما قبله، نحو: ﴿قروٓ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و ﴿بريّ﴾ [الأنعام: ١٩]، و ﴿سِيَّ﴾ [هود: ٧٧]، و ﴿سوّ﴾ [آل عمران: ١٧٤] عند من روى فيه الإدغام.

والثالثة[7]: ما أبدلت فيه الهمزة المتحركة ياء أو واوًا بحركة نفسها على التخفيف الرسمى نحو: ﴿الملأ﴾، و ﴿الضعفاء﴾، و ﴿من نباى﴾ [الأنعام: ٣٤].

والرابعة: ما أبدلت الهمزة المكسورة بعد الضم واوًا، والمضمومة بعد الكسر ياءً،

---

(١) زيادة من ز.
(٢) فى د: يعنى، وفى ص: محل رم نصب على الحال.
(٣) فى م: منصوب على نزع الخافض.
(٤) فى م، د: محل بروم نصب على الحال.
(٥) فى م: لا تبدل، وفى ز: لم يبدل.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: الثالث.

وذلك على مذهب الأخفش، [نحو][(١)] (لؤلوٍ)، و ﴿يبدى﴾ [العنكبوت: ١٩].

وقوله: (بغير المبدل) أى: كل همز أبدل حرف مد، فلا روم فيه ولا إشمام، وهو نوعان:

الأول: ما تقع الهمزة فيه ساكنة بعد متحرك، سواء كان سكونها لازمًا، نحو: ﴿اقرا﴾ [الإسراء: ١٤]، و ﴿نبى﴾ [الحجر: ٤٩]، أو عارضًا كـ ﴿يبدو﴾ [يونس: ٤]، ﴿من شاطى﴾ [القصص: ٣٠].

والثانى: أن تقع ساكنة بعد الألف، نحو: ﴿يشاء﴾ [البقرة: ٩٠]، و ﴿من السماء﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿من ماء﴾ [البقرة: ١٦٤]؛ لأن هذه الحروف حينئذ سواكن لا أصل لها فى الحركة، فهن مثلهن فى ﴿يخشى﴾ [طه: ٣]، و ﴿يدعو﴾ [البقرة: ٢٢١]، و﴿ترمى﴾ [المرسلات: ٣٢].

وقوله: (بروم سهل) كمله بقوله:

ص: بعدْ مُحرَّك كَذَا بعد أَلف ومثْلُهُ خُلْفُ هِشَامٍ فِى الطَّرف

ش: (بعد محرك) ظرف (سهل)، و (كذا بعد ألف) حذف عاطفه على (بعد)، و(خلف هشام كائن مثل) حمزة: اسمية، و(فى الطرف) حال.

أى: يجوز الروم فى الهمزة المتحركة المتطرفة -إذا وقعت بعد متحرك أو بعد ألف- إذا كانت مضمومة أو مكسورة، كما سيأتى، نحو: ﴿يبدأ﴾ [يونس: ٤]، و ﴿ينبأ﴾ [النجم: ٣٦]، و ﴿اللؤلؤ﴾ [الرحمن: ٢٢]، و ﴿شاطئ﴾ [القصص: ٣٠]، و ﴿عن النبأ﴾ [النبأ: ٢]، و ﴿السماء﴾ [البقرة: ١٩]، و ﴿برآء﴾ [الممتحنة: ٤٠]، و﴿سواء﴾ [البقرة: ٦]، ﴿من ماء﴾ [البقرة: ١٦٤].

وإذا رمت حركة الهمزة فى ذلك [سهلها بين بين][(٢)]، فتنزل[(٣)] النطق ببعض الحركة - وهو الروم - منزلة النطق بجميعها فتسهل، وهذا مذهب فارس، والدانى، وصاحب «التجريد»، وأبى على، وسبط الخياط، والشاطبى، وكثير من القراء، وبعض النحاة، وأنكره جمهورهم، وادعوا انفراد القراء به؛ لأن سكون الهمزة وقفًا يوجب الإبدال؛ حملًا على الفتحة التى قبل الألف، فهى [تخفف][(٤)] تخفيف الساكن لا تخفيف المتحرك؛ فلا يجوز على هذا سوى الإبدال، وقال به المهدوى، وابن سفيان، وصاحب «العنوان»، والقلانسى، وابن الباذش، وغيرهم، وضعفه الشاطبى ومن تبعه.

---

(١) سقط فى ص.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م، د: فينزل.
(٤) سقط فى م.

والصواب [صحة الوجهين][(١)] فقد ذكر النص على الروم - الدانى عن خلف عن سليم عن حمزة، وقال ابن الأنبارى: حدثنا إدريس عن خلف قال: كان حمزة يشم الياء فى الوقف، مثل: ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، يعنى: فيما رسم بالياء.

وروى أيضًا عنه أنه كان يسكت على قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ﴾ [البقرة: ٦] يمد ويشم[(٢)] الرفع من غير همز.

ولا خلاف فى صحة الإبدال، وإنما الخلاف فى صحة الروم مع التسهيل بين بين، وشذ بعضهم فأجاز الروم بالتسهيل فى الحركات الثلاث بعد الألف وغيرها، ولم يفرق بين المفتوح وغيره، حكاه الدانى فى «جامعه» ولم يذكر أنه قرأ [به][(٣)] على أحد، وأبو الحسن ابن غلبون فى «تذكرته»، ولم يرتضه.

واختلف عن هشام فى تسهيل الهمز المتطرف وقفًا: فروى جمهور الشاميين، والمصريين، والمغاربة - خاصة عند الحلوانى عنه -تسهيل الهمز فى ذلك كله نحو ما يسهله حمزة، وهى رواية الدانى، وابن سفيان، والمهدوى، وابن غلبون، ومكى، وابن شريح، وابن بليمة، وصاحب «العنوان»، وهى رواية أبى العباس البكراوى عن هشام.

وروى التحقيق صاحب «التجريد»، و «الروضة»، و «الجامع»، و «المستنير»، و«التذكار»، [وصاحب][(٤)] «المبهج»، و «الإرشاد»، وسائر العراقيين، وغيرهم عن هشام من جميع طرقه، بكل من روى التسهيل، أجرى نحو ﴿دعاء﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿ملجأ﴾ [التوبة: ٥٧]، و﴿موطئًا﴾ [التوبة: ١٢٠] مجرى المتوسط لأجل التنوين المبدل وقفًا، ولا خلاف عليهم فى ذلك. والله أعلم بالصواب.

[خاتمة:

فى مسائل يذكر فيها ما تنطبق عليه القواعد المذكورة][(٥)] من جزئيات الهمزة: ويزاد فيها أقوال أخرى [مع][(٦)] بيان الصحيح من غيره، ويقاس عليها غيرها، وهى أقسام:

القسم الأول: [وهو][(٧)] الساكن.

مسألة: من المتطرف اللازم: ﴿وَهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿وَيُهَيِّئْ﴾ [الكهف: ١٦]، و﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، [وشبهه][(٨)] - قياسه الإبدال، وحكى تخفيفه[(٩)] أبى عمرو،

---

(١) فى م: صحته.
(٢) فى د: فى مثل.
(٣) سقط فى ص.
(٤) زيادة من ز.
(٥) فى م: فى مسائل.
(٦) سقط فى د.
(٧) سقط فى د، ص.
(٨) سقط فى م، وفى د: شبهها.
(٩) فى م: تحقيق «هيئ ويهيئ ونبئ واقرأ، ويشاء»، وفى ز: تحقيقه.

ولا يصح، وذكر صاحب «الروضة» حذف[(١)] حرف المد المبدل من الهمز، ولا يجوز.

مسألة: من العارض: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾ [النساء: ١٧٦] قياسه الإبدال واوًا تخفيفًا لها بحركة ما قبلها، ويجوز عند التميميين تخفيفها بحركة نفسها؛ فتبدل واوًا مضمومة، ثم إن سكنت للوقف اتحد مع القياس، ويتحد معها[(٢)] اتباع الرسم [وإن وقف بالإشارة جاز الروم والإشمام.

ويجوز رابع: وهو بين بين على تقدير حركة الهمزة: ويتحد معه اتباع الرسم][(٣)]، على مذهب مكى، وابن شريح، وجوز الأربعة فى ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] وكذلك ﴿تَفۡتَؤُاْ﴾[(٤)] [يوسف: ٨٥]، ﴿أَتَوَكَّؤُاْ﴾ [طه: ١٨] وغيره مما رسم بالواو، و ﴿ٱلۡمَلَؤُاْ﴾ [الأعراف: ٦٠] فى المواضع الأربعة، ﴿نبؤا﴾ فى غير براءة.

ويجوز [على التخفيف القياس][(٥)]. خامس: وهو الإبدال بألف لسكونها بعد فتح، وهو مذهب الحجازيين والجادة.

وأما ما رسم بألف كـ﴿نَبَأُ﴾ [براءة: ٧٠]، و ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ﴾ [الأعراف: ٦٠] فوجهان: الإبدال ألفًا، وبين بين على الروم، ويمتنع إبدالها بحركة نفسها؛ لمخالفة الرسم وعدم صحته رواية. والله أعلم.

ومنه ﴿وَيُنشِئُ﴾ [الرعد: ١٢] وشبهه، قياسها الإبدال ياءً ساكنة، وعلى مذهب الأخفش ياءً مضمومة، فإن وقف بالسكون وافق، أو بالإشارة جاز الروم والإشمام، والرابع: روم الحركة؛ فيسهل[(٦)] بين الهمزة والواو عند سيبويه [وغيره][(٧)]، والخامس المعضل: تسهيلها بين الهمزة والياء على الروم.

مسألة[(٨)]: ومن العارض المكسورة بعد كسر ﴿مِن شَٰطِيِٕ﴾ [القصص: ٣٠]، و ﴿لِكُلِّ ٱمۡرِيٕٖ﴾ [النور: ١١] قياسها[(٩)] إبدالها ياءً ساكنة [بحركة ما قبلها؛ لسكون الوقف على القياس][(١٠)]. وعلى مذهب التميميين – ياءً مكسورة، فعلى السكون موافق، وعلى الإشارة يجوز الروم، والثالث: بين بين على روم حركة الهمزة[(١١)] أو الرسم[(١٢)]، عند مكى، وابن شريح.

وتجرى[(١٣)] الثلاثة فى المكسورة بعد فتح مما رسم بالياء، وهو ﴿مِن نَّبَإِيْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾

---

(١) فى ص: خلاف حذف.
(٢) فى م: معهما اتحاد.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى ص.
(٤) فى م: نتبوؤ.
(٥) زاد فى د، ز: على التخفيف القياس.
(٦) فى م، د: فتسهل.
(٧) سقط فى د.
(٨) فى م: فصل.
(٩) فى م: إبدالها.
(١٠) سقط فى ز، ص، م.
(١١) فى د: بحركة نفسها.
(١٢) فى ص: أو الروم.
(١٣) فى ص: ويجرى.

[الأنعام: ٣٤]، ويزاد عليها القياس[1]، وهو الإبدال ألفًا، فإن رسم بلا ياء نحو: ﴿عَنِ ٱلنَّبَإِ﴾ [النبأ: ٢]؛ فالقياس الألف، ويجوز الروم بين بين، ويمتنع إبدالها ياءً لمخالفة الرسم والرواية، لكن الهذلى جوزه فى ﴿مِّن مَّلْجَإٍ﴾ [الشورى: ٤٧] ولايصح.

وأما المكسورة[2] بعد ضم نحو: ﴿كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ﴾ [الواقعة: ٢٣]؛ فقياسه الإبدال واوًا، وعلى مذهب الأخفش واوًا مكسورة، فيجوز [سكونها][3] فيتحدا، ورومها، وعلى مذهب سيبويه سهل[4] بين الهمزة والياء، والمعضل: بين الهمزة والواو.

مسألة[5]: ومنه المفتوح بعد ضم نحو: ﴿لُؤْلُؤًا﴾ [الإنسان: ١٩]، وفيه الإبدال فقط، وبعد فتح نحو: ﴿بَدَأَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ﴾ [مريم: ٢٨]؛ فقياسه الألف، وعلى روم المفتوحة يجوز الروم.

فصل

ومن الساكن المتوسط بعد الضم: ﴿وَتُـْوِىٓ﴾، و ﴿تُـْوِيهِ﴾، و ﴿وَرِءْيًا﴾ بالأحزاب [٥١] والمعارج [١٣] ومريم [٧٤] و(الرؤيا)، [و (رؤيا)][6] حيث وقع، وتقدم فى الأولين وجهان، وفى ﴿وَرِءْيًا﴾ أربعة، وفى (رؤيا) ثلاثة، وبعد الفتح [﴿فَٱدَّٰرَءْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢] وما معه][7]، وتقدم مع ﴿وَرِءْيًا﴾، ﴿وَتُـْوِىٓ﴾، وبعد الكسر ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وملحق به ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١]، و ﴿فِرْعَوْنُ ٱئْتُونِى﴾ [يونس: ٧٩]، وتقدم فيه تضعيف التحقيق وزيادة المد.

القسم الثانى: وهو المتحرك.

فمن المتطرف المفتوح بعد الألف نحو ﴿أَضَآءَ﴾ و ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، فقياسه البدل، ويجوز معه الطول والقصر، وقد يجوز التوسط، وتقدم فيه بين بين بضعف[8] مع المد والقصر، ويجىء الخامس بلا ضعف فى مكسور الهمزة ومضمومها، إن لم يرسم للهمز فيه صورة، فإن رسمت جاز فى المكسور منه، نحو: ﴿وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠]، و ﴿ءَانَآئِ ٱلَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠] إذا أبدلت همزته ياء على اتباع الرسم.

ومذهب غير الحجازيين بين طول [الياء، وتوسطها][9]، وقصرها[10]، وروما مع

---

(١) فى د، ص: القياسى.
(٢) فى م، د: المكسور.
(٣) سقط فى د.
(٤) فى م: تسهل.
(٥) فى م: قلت.
(٦) سقط فى م.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٨) فى ص: فضعف.
(٩) فى د: الألف.
(١٠) زاد فى د، ص: مع سكون الياء.

القصر؛ فيصير تسعة، ولكن فى ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النحل: ٩٠] باعتبار [تسهيل الهمزة](١) الأولى ثمانية عشر، وفى ﴿وَمِنْ ءَانَآيِٕ ٱلَّيْلِ﴾ [طه: ١٣٠] - [سبعة وعشرون](٢)، فى المضمومة منه نحو: ﴿نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟﴾ [هود: ٨٧]، و﴿فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام: ٩٤] مع التسعة، ثلاثة مع إشمام حركة الواو، وفى ﴿برآؤا﴾ [الممتحنة: ٤] الاثنا عشر.

وأجاز بعضهم لحمزة حذف الأولى على وجه اتباع الرسم، وهو حذف الأولى والواو وبعد الثانية، فتجىء(٣) فى الواو ثلاثة مع الإشمام ومع السكون، وسابع مع الروم: فتصير تسعة [عشر](٤)، وهذا الوجه ضعيف جدًا؛ لاختلال بنية الكلمة ومعناها بذلك، واختار الهذلى هذا الوجه على قلب الأولى ألفًا على غير قياس، فتحذف إحداهما، وتقلب الثانية واوًا على مذهب التميميين.

وأجاز بعضهم ﴿برواء﴾ بواو مفتوحة بعدها ألف، فتصير عشرين، ولا يجوز(٥)؛ لفساد المعنى لما تقدم، وأشد منه وأنكر ما حكاه الهذلى عن الأنطاكى من قلب الهمزتين واوين، قال: وليس بصحيح، وعداها بعضهم إلى إحدى وثلاثين(٦)، ولايصح منها سوى ما تقدم. والله أعلم.

مسألة: ومن المتطرف بعد الواو والياء الساكنين الزائدين: ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقياسه الإدغام، ويجوز رومه، والوجهان فى ﴿بَرِىٓءٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿ٱلنَّبِىُّ﴾ [آل عمران: ٦٨] مع الإشمام، وحكى فى الكل الحذف على اتباع الرسم مع المد والقصر، ولا يصح، والرسم متحد مع الإدغام.

ومنه بعد الساكن الصحيح ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾ [النمل: ٢٥] وقياسه النقل، وزاد [أبو العلاء](٧) «الخبأ» بالألف على الإشباع، وحكاه سيبويه وغيره، ويجىء الأول فى مكسور الهمزة: وهو ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ﴾ [الأنفال: ٢٤] ويجوز رومه، ويجىء الوجهان فى ﴿مِّلْءُ﴾ [آل عمران: ٩١]، ﴿ودفء﴾ [النمل: ٥]، و ﴿يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾ [النبأ: ٤٠]، ويجوز إشمامه، وتجرى(٨) الثلاثة فى «جزء»، وزاد الهذلى الإدغام، ولايصح، والإيجاز معه الثلاثة التى مع النقل؛ فتصير(٩) ستة.

مسألة(١٠): ومن ذلك بعد الساكن المعتل الأصلى: ﴿وَجِاْىٓءَ﴾ [الزمر: ٦٩] و ﴿أَن

---

(١) سقط فى ز، ص، م.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: فيجىء.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م: ولا تجوز.
(٦) فى م: ستة وعشرين.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى ص: ويجرى.
(٩) فى ز، ص: فيصير.
(١٠) فى م: قلت.

﴿تَبَوَّءَا﴾ [يونس: ٨٧] مما همزته مفتوحة، قياسه النقل، ويجوز الإدغام، ويزاد فى مكسورها نحو: ﴿مِن شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٩٢] الروم معها[١]؛ فتصير[٢] أربعة، ويزاد فى مضمومها نحو: ﴿يُضِيٓءُ﴾ [النور: ٣٥]، و ﴿ٱلْمُسِيٓءُ﴾ [غافر: ٥٨]، و ﴿مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] الإشمام معها [أيضًا][٣]؛ فتصير ستة[٤]، ولا يصح[٥] منها غير ذلك، والرسم متحد، وقيل: يجوز حذف الهمزة اعتباطًا[٦]، فيمد[٧] حرف المد، ويقصر على اتباع الرسم، وعن ابن غلبون التسهيل بين بين، ولا يصحان.

فصل[٨]

ومن المتوسط بعد الساكن إن كان ألفًا نحو ﴿شُرَكَآؤُنَا﴾ [النحل: ٨٦]، و ﴿جَآءُو﴾ [آل عمران: ١٨٤]، و ﴿دُعَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، و ﴿وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿أَوْلِيَآؤُهُۥٓ﴾ [الأنفال: ٣٤]، و ﴿بُرَءَٰٓؤُا﴾ [الممتحنة: ٤]، فقياسه[٩] التسهيل بين بين، وفى الألف المد والقصر، وزيد فى مضموم الهمزة منه، ومكسورها مما رسم فيه صورة الهمزة واوًا وياء الإبدال بهما محضين مع[١٠] المد والقصر، وهو شاذ لا أصل له فى العربية، واتباع الرسم فيه حاصل بين بين.

وذكر أيضًا فيما حذف فيه صورة الهمز إسقاطه لفظ أعد نحو: ﴿أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ﴾ [البقرة: ٢٥٧]، ﴿إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، و ﴿وَنِسَآءَنَا﴾ [آل عمران: ٦١]، و﴿وَنِسَآءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١] إجراء المد والقصر، وقيل فيما اختلف فيه من ذلك ستة أوجه بين بين، واتباع الرسم على رأيهم بمحض الواو والياء والحذف؛ ثلاثتها مع المد القصر، وقيل ذلك فى ﴿جَزَٰٓؤُهُۥ﴾ [يوسف: ٧٤]، و ﴿أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٧٥] مع زيادة المتوسط مع الحذف، وربما قيل مع ذلك بالروم والإشمام فى الهاء، ولا يصح سوى بين بين، كما تقدم.

وانفرد صاحب «المبهج» فى نحو: ﴿دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] مما توسط بتنوين بزيادة الحذف، وأطلقه عن حمزة بكماله، وبه ورد النص عن حمزة من رواية الضبى، ووجهه: إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور، هو لغة معروفة؛ فتبدل ألفه همزة،

---

(١) فى م: معهما.
(٢) فى ز، ص: فيصير.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: أربعا.
(٥) فى ص: ولا يصير.
(٦) فى م: اغتباطا.
(٧) فى ز، ص: فتمد.
(٨) فى م: مسألة.
(٩) فى م: وقياسه.
(١٠) فى م: معهما.

ثم تحذف للساكنين، ويجوز مع الحذف الثلاث[(١)].

أما ﴿وَأَحِبَّتُؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨] ففيها أربعة: اثنان فى الأولى فى اثنين فى الثانية، وعلى جواز الروم والإشمام[(٢)] يصير فيها اثنا عشر، وذكر فيها أيضًا إبدال الثانية واوًا، وأيضًا إبدال الأولى ألفًا على اتباع الرسم فيهما، وفى كل منهما (اثنا عشر)، والأربعة والعشرون غير صحيحة. والله أعلم.

وأما ﴿تَرَآءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء: ٦١]؛ فلا يوجد[(٣)] فيه إلا بين بين، وزيد حذف الألف التى بعد الهمزة؛ لأن بعضهم حذفها رسمًا فتتطرف[(٤)] [فتبدل][(٥)] ألفًا، فيأتى فيها ثلاثة: كـ﴿جَآءَ﴾ [النساء: ٤٣]، و ﴿شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و ﴿سَوَآءٌ﴾ [البقرة: ٦] وهشامًا معه فى هذا الوجه، ولا يجوز لفظه، لفساد معناه.

وتعلق مجيز هذا الوجه[(٦)] بظاهر قول ابن مجاهد: وكان حمزة يقف على «تراءى» يمد[(٧)] مدة بعد الراء، ويكسر[(٨)] الراء من غير همز[(٩)]. انتهى.

وفيه نظر، [بل][(١٠)] إنما أراد الوجه الصحيح، فعبر بالمدة عن التسهيل كعادة القراء، وحذاق أصحاب ابن مجاهد أعلم بمراده، وقد أخبر عنه منهم ابن أبى هاشم وغيره، وكذا[(١١)] قال الدانى فى «جامعه»، وزاد أن الألفين ممالتان، ثم حكى قول ابن مجاهد ثم قال: «هذا مجاز، وما قلناه حقيقة». ثم قال: «ويُحْكِمُ ذلك المشافهةُ».

[وأشار بهذا][(١٢)] إلى أن مثل قول ابن مجاهد وغيره مما يشكل ظاهره إنما[(١٣)] يؤخذ من مشافهة الشيوخ وألفاظهم لا من الكتب، وزاد الهذلى وغيره قلب الهمزة ياء؛ فتصير[(١٤)]: (ترايا)، ووجهه أن الهمزة فى مثله تقلب[(١٥)] ياءً عند الكوفيين، وقد حكى عنه الوقف على ﴿تَبُوَأَ﴾ [المائدة: ٢٩] كذلك، وروى أيضًا عن حفص، والصحيح عن حمزة أنه بين بين. والله أعلم.

مسألة[(١٦)]: ومنه بعد ياء زائدة: ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ [النساء: ١١٢]، و (خطيئات)، و﴿بَرِيٓـُٔونَ﴾

---

(١) فى م: للثلاث.
(٢) زاد فى د، ص: فى الهاء.
(٣) فى د: فلا يؤخذ.
(٤) فى ز، ص: فيتطرف.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى ص: بهذا الوجه.
(٧) فى م: يمده.
(٨) فى م: وتكسر.
(٩) فى د: من غيرهما.
(١٠) سقط فى د.
(١١) فى م: ولذا.
(١٢) سقط فى م.
(١٣) فى م، ص: وإنما.
(١٤) فى د: فيصير.
(١٥) فى د: يقلب.
(١٦) فى م: قلت.

[يونس: ٤١] منه الإدغام فقط، وذكر أبو العلاء فيه بين بين، وهو ضعيف، وكذلك[1] ﴿هَنِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤]، و ﴿مَّرِيٓـًٔا﴾ [النساء: ٤]، وحكى فيهما التخفيف بالنقل، ولايصح سوى الأول.

مسألة: ومنه بعد ياء وواو أصليتين، نحو: ﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [الملك: ٢٧]، و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠]، فقياسهما النقل، ويجوز الإدغام، وزاد أبو العلاء وغيره بين بين، وكذلك ﴿سَوْءَةَ﴾ [المائدة: ٣١]، و ﴿سَوْءَٰتِكُمْ﴾ [الأعراف: ٢٦]، و ﴿سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، و﴿ٱسْتَيْـَٔسَ﴾ [يوسف: ١١٠]، و ﴿يَاْيْـَٔسُ﴾ [يوسف: ٨٧] وبابه، إلا أن الهذلى حكى فى (استيأس) رابعًا، وهو الألف على القلب كالبزى.

وأما ﴿مَوْئِلًا﴾ ففيه الوجهان، وحكى فيه الإبدال ياء للرسم، وفيه نظر لمخالفته القياس وضعفه روايةً، وعده الداني [من النادر الشاذ، وذكر فيه ابن أبى هاشم بين بين، وهو أقرب للرسم مما قبله، ورده الدانى][2]، وذكر ابن الباذش خامسًا، وهو إبدال الهمزة ياء ساكنة وكسر الواو قبلها على نقل الحركة، وإبقاء الأثر، وهو ضعيف قياسًا غير صحيح رواية، وحكى الهذلى سادسًا، وهو إبدال الهمزة واوًا «بلا إدغام»، وهو أضعف الكل وأردؤها[3].

وأما ﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] ففيها الوجهان، وزاد ابن أبى هاشم وغيره: بين بين، وذكر رابعًا، وهو الحذف؛ فتصير[4] [المودة] كالموزة، وفيه ضعف لإسقاط حرفين، ورواه عن حمزة نصًّا الضبى، واختاره ابن مجاهد، وذكره الدانى وقال: هو من الشاذ الذى لا يصار إليه إلا بالسماع.

مسألة[5]: ومنه بعد الساكن الصحيح نحو: ﴿مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٤]، و ﴿أَفْـِٔدَةً﴾ [إبراهيم: ٣٧]، و ﴿ٱلظَّمْـَٔانُ﴾ [النور: ٣٩] قياسه النقل، وبين بين فيه ضعف[6]، وكذلك ﴿شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩]، و ﴿يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، و ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، و﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، وحكى فيها[7] [إبدال] الهمزة ألفًا على تقدير نقل حركتها فقط. وروى [ذلك] أبو العلاء - وهو قوى - فى ﴿ٱلنَّشْأَةَ﴾، و ﴿يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]؛ لرسمها بألف، ضعيف فى غيرهما[8]؛ لمخالفة[9] الرسم والعمل.

---

(١) فى د: ولذلك.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: وأرذلها.
(٤) فى ز، ص: فيصير.
(٥) فى م: قلت.
(٦) فى د، ز، ص: ضعيف.
(٧) فى م: فيه.
(٨) فى د: وغيرهما.
(٩) فى د: المخالفة، وفى ص: ولمخالفة.

وأما ﴿جُزْءًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] فالنقل فقط، وحكى فيه بين بين بضعف، والإدغام ولايصح، وشذ الهذلى بذكر إبدال الهمزة[١] واوًا قياسًا على ﴿هُزُوًا﴾ [البقرة: ٦٧]، [و] ليس بصحيح.

وأما ﴿هزؤًا﴾ [البقرة: ٦٧] و ﴿كفؤًا﴾ [الإخلاص: ٤] فقياسهما النقل، ويجوز إبدال الهمزة واوا [مع إسكان الزاى][٢]، والوجهان قويان، والثانى ظاهر [كلام][٣] «التيسير»، و«الشاطبية»، وفيهما أيضًا بين بين، وأيضًا تشديد الزاى[٤] على الإدغام، وكلاهما ضعيف وأيضًا ضم الزاى والفاء[٥] مع إبدال الهمزة واوًا اتباعًا للرسم ولزومًا للقياس، وذكره[٦] الدانى فى «جامعه» مرويًّا، قال: «والعمل بخلاف ذلك». انتهى.

فصل[٧]

ومنه بعد المتحرك المفتوح بعد فتح: ﴿سَأَلَ﴾[٨]، و ﴿مَلْجَئًا﴾ [التوبة: ٥٧]، و﴿رَأَيْتَ﴾ [النساء: ٦١]، و ﴿ٱلْمَئَابِ﴾ [آل عمران: ١٤] [ونحوه][٩]، ففيه [التسهيل][١٠] بين بين فقط، وكذا[١١] فى «الكافى»، و «التبصرة» إبدال الهمزة ألفًا، وليس بصحيح؛ لخروجه عن القياس وضعفه رواية[١٢]، وتقدم ما فيه كفايةٌ فى رده.

وأما المفتوح بعد كسر أو ضم، فلا إشكال فى إبدال همزته من جنس ما قبلها، ولا يصح ما حكى فيه من بين بين.

مسألة[١٣]: ومن المضموم بعد [فتح][١٤] ﴿رَءُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ [مريم: ٨٣] ونحوه، قياسه بين بين، وحكى فيه واو مضمومة[١٥] للرسم، ولا يصح. وأما نحو ﴿يَطَـُٔونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و ﴿تَطَـُٔوهُمْ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ ففيه ثان، وهو الحذف، كأبى جعفر، نص عليه الهذلى وغيره.

ونص صاحب «التجريد» على الحذف فى ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [آل عمران: ٧٥] وهو[١٦] موافق للرسم، فهو أرجح[١٧] عند من يأخذ به، وقال الهذلى: «هو الصحيح». وحكى ثالثًا

---

(١) فى د: فذكر الهمزة.
(٢) زيادة من د، ص.
(٣) سقط فى م، د.
(٤) فى م: التشديد للزاى.
(٥) فى ص: وكذا الفاء.
(٦) فى م، د: وذكر.
(٧) فى م: قلت.
(٨) فى م: نحو سأل.
(٩) سقط فى م.
(١٠) سقط فى م.
(١١) فى م: وذكر، وفى د، ص: وزاد.
(١٢) فى ص: وضعف رواية.
(١٣) فى م: قلت.
(١٤) سقط فى د.
(١٥) فى م: مضموم.
(١٦) فى د: وقياسه: يؤوسا.
(١٧) فى م: راجح.

القلانسى، وهو إبدالها واوًا، قال: «وليس بشىء».

ومنه بعد الضم ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وفيه الحذف وبين بين[١]، وهو أولى[٢] عند الآخذين بالرسم، وهما صحيحان

ومنه بعد الكسر ﴿يُنَبِّئُكَ﴾ [فاطر: ١٤]، و ﴿سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١] وفيه إبدال الهمزة بينها وبين الواو على مذهب سيبويه، وعليه الجمهور، وإبدالها واوًا[٣] على مذهب الأخفش، وهو المختار على[٤] مذهب الآخذين بالرسمى، كالدانى وغيره، وحكى فيه بين الهمزة والياء، وهو المعضل، [وأيضًا][٥] إبدالها واوًا، ولا يصحان.

فإن[٦] وقع بعد الهمزة واو نحو: ﴿قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٤]، و ﴿يُطْفِـُٔوا۟﴾ [التوبة: ٣٢]، و ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ﴾ [يونس: ٥٣] ففيه أيضًا الخلاف مع ضم ما قبل الواو [على] الوجه الخامل، فتصير[٧] ستة أوجه، الصحيح منها ثلاثة: إبدال الهمزة ياء، وحذفها مع ضم ما قبلها، وتسهيلها بينها وبين الواو، وسيأتى[٨] فى نحو ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] مع كل الثلاثةِ ثلاثةُ الوقف.

مسألة: ومن المكسور بعد الفتح ﴿تَطْمَئِنُّ﴾ [الرعد: ٢٨] ونحوه، وقياسه بين بين، وحكى[٩] إبدالها ياءً ولا يجوز، وكذلك جبريل[١٠] وحكى فيه [أيضًا][١١] ياء واحدة مكسورة للرسم ولا يصح؛ لأن ياء البنية لا تحذف، وكذلك[١٢] لا يصح حذف الهمزة على الرسم [أيضًا][١٣] لتغير البنية بفتح الراء قبل الياء الساكنة، وحكى الهذلى إبدالها [ياء][١٤]، وهو ضعيف.

[ومنه بعد الكسر ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] وفيه بين بين فقط، ونص الهذلى وغيره على إبدالها ياء، وهو ضعيف][١٥].

وأما نحو ﴿وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٢]، و ﴿مُتَّكِـِٔينَ﴾ [الكهف: ٣١] فحكى جماعة فيه الحذف أيضا، وهو المختار عند متبعى الرسم، وزاد الهذلى وغيره إبدالها ياءً، وهو ضعيف.

---

(١) فى د: وفيه بين بين والحذف.
(٢) فى ص: الأولى.
(٣) فى م، د: ياء.
(٤) فى ص: وعلى.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: وأما إذا.
(٧) فى ز، ص: فيصير.
(٨) فى م، د: ويأتى.
(٩) فى ص: وحكى مكى.
(١٠) فى م: وكذا جبرائيل.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى ز: ولذلك.
(١٣) سقط فى م.
(١٤) سقط فى ز.
(١٥) سقط فى م.

ومنه بعد الضم[١] ﴿سُئِلَ﴾ [البقرة: ١٠٨]، و ﴿سُئِلُوا﴾ [الأحزاب: ١٤] وفيه الإبدال[٢] بين الهمزة والياء على مذهب سيبويه وقول الجمهور، وقلب الهمزة واوًا على مذهب الأخفش، ونص عليه الهذلي والقلانسي.

وأما المتوسط بغيره فحكمه حكم غيره، وقد اتضح فيما تقدم، ولكن نزيده بيانًا لتتم الفائدة.

مسألة: في الوقف على [لام التعريف][٣] نحو «الأرض» السكت والنقل، وتقدم بسطه في باب السكت، ولا يجوز غيرهما لأحد [من][٤] الراويين.

مسألة [في[٥]: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠] عشرة: اثنان في اللام[٦] في خمسة الهمزة][٧] [وهي البدل مع المد والقصر والمتوسط، والروم بالتسهيل مع المد والقصر][٨].

مسألة: من المتوسط بزائد: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ففي الأولى[٩] التحقيق مع[١٠] المد، وبين بين مع المد والقصر، ثلاثتها مضمومة في الخمسة[١١] الأخيرة، يمتنع من الخمسة عشر وجهان في بين بين، وهما مد الأول[١٢] مع قصر الثاني وعكسه، وذكر في الأول[١٣] الإبدال بواو للرسم[١٤] مع المد والقصر؛ فتبلغ[١٥] خمسة وعشرين.

مسألة: ومما اجتمع [فيه][١٦] متوسط بزائد، وبغير زائد: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾ [آل عمران: ١٥] فيها ثلاث همزات، ففي الأولى[١٧]: التحقيق [مع السكت وعدمه، والتسهيل، ولا يكون إلا[١٨] مع النقل، وفي الثانية: التحقيق][١٩] والتسهيل بين بين فقط، وفي الثالثة: التسهيل على مذهب سيبويه بين الهمزة والواو، وعلى مذهب الأخفش بياء محضة؛ فيجوز منها عشرة أوجه:

الأول: السكت مع تحقيق الثانية، وتسهيل الثالثة بين بين، وهو لحمزة في «العنوان»،

---

(١) في ز، د: ضم.
(٢) في د: التسهيل.
(٣) زيادة من م.
(٤) سقط في ز، م.
(٥) في م: في نحو.
(٦) في د: السكت والنقل في اللام.
(٧) زيادة من د.
(٨) سقط في ص.
(٩) في م، د: الأول.
(١٠) في م: على.
(١١) في م، ص: خمسة.
(١٢) في د: مع مد الأول.
(١٣) في د: الأولى.
(١٤) في م: لواو الرسم.
(١٥) في م: ولا يصح فتبلغ.
(١٦) سقط في ص.
(١٧) في ص: الأول.
(١٨) في ص: إلا فيه.
(١٩) ما بين المعقوفين سقط في م.

ولخلف فى «الكافى»، والكتابين: «التيسير»، و «الشاطبية».

الثانى[١]: مثله مع إبدال الثانية ياءً مضمومة، وهو اختيار الدانى فى وجه السكت، وفى الكتابين لخلف.

الثالث[٢]: عدم السكت مع تحقيق الأولى والثانية [وتسهيل الثالثة][٣] بين بين، وهو [فى] «الهداية»، و «التذكرة» لحمزة، وفى الكتابين غيرهما لخلف.

الرابع[٤]: [مثله مع إبدال الثالثة ياءً، وهو فى الكتابين لخلاد][٥].

الخامس[٦]: السكت على اللام مع تسهيل الثانية[٧] والثالثة بين بين، وهو[٨] فى «التجريد» لحمزة، وطريق أبى الفتح لخلف، وكذا [فيهما][٩].

السادس[١٠]: مثله مع إبدال الثالثة[١١]، وهو فيهما لخلف.

السابع[١٢]: عدم السكت مع تسهيل [الثانية][١٣] والثالثة بين بين، وهو اختيار صاحب «الهداية»[١٤] لحمزة، وفى «تلخيص» ابن بليمة، وطريق أبى الفتح لخلاد، وفى الكتابين.

الثامن[١٥]: مثله مع إبدال الثالثة [ياءً][١٦]، وهو اختيار الدانى فى وجه عدم السكت وفى الكتابين.

التاسع[١٧]: النقل مع تسهيل الثانية والثالثة بين بين، وهو فى «الروضة»، و «الشاطبية»

العاشر[١٨]: مثله مع إبدال الثالثة [ياء][١٩]، وهو فى «الكفاية الكبرى»، و «غاية [أبى][٢٠] العلاء، وحكاه أبو العز عن أهل واسط وبغداد، ولايصح فيها غير[٢١] هذا، وأجاز[٢٢] الجعبرى وغيره[٢٣] سبعة وعشرين حصلت من ضرب ثلاثة الأولى فى [ثلاثة][٢٤] الثانية فى ثلاثة الثالثة.

---

(١) فى م: الثانية.
(٢) فى م: ثلاثة.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى ز.
(٤) فى م: أربعة.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى م: خمسة.
(٧) فى م: التسهيل للثانية.
(٨) فى د: وهى.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م: ستة.
(١١) فى د: الثالثة ياء.
(١٢) فى م: سبع.
(١٣) سقط فى د.
(١٤) فى م: الكفاية.
(١٥) فى م: ثمانية.
(١٦) فى م: ياء مضمومة. وسقط فى ز.
(١٧) فى م: تسع.
(١٨) فى م: عشرة.
(١٩) سقط فى م.
(٢٠) سقط فى ز.
(٢١) فى م، د: عشر.
(٢٢) فى د: واختار.
(٢٣) فى م، د: وغيره فيها.
(٢٤) سقط فى م.

ولا يصح فيها غير[(١)] العشرة المذكورة؛ لأن التسعة التى مع تسهيل الأخيرة كالياء، وهو الوجه المعضل، [و] لا يصح كما تقدم، وإبدال الثانية واوًا محضة[(٢)] على الرسم فى الستة لا يجوز[(٣)]، والنقل فى الأولى مع الثانية بالوجهين لا يوافق. قال أبو شامة: لأن من خفف الأولى يلزمه أن يخفف الثانية بطريق الأولى؛ لأنها متوسطة صورة؛ فهى أحرى بذلك من المبتدأة. والله أعلم.

مسألة: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠] فيها ثلاثة [هى السكت، وعدمه، والنقل][(٤)] اللام مع تسهيل الثانية بين بين وتخفيفها[(٥)]، يمتنع[(٦)] منها النقل مع التحقيق؛ لما تقدم، وحكى فيها أيضًا فى «الكافى» وغيره - ثلاثة: اللام مع إبدال الثانية ألفًا، وحكيت الثلاثة أيضًا مع حذف [إحدى][(٧)] الهمزتين على صورة إتباع الأول[(٨)]، ولا يصح سوى الخمسة.

مسألة: ومن المتوسط بغيره بعد ساكن: ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، و﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وفيها خمسة:

التحقيق مع عدم السكت للجمهور.

ومع السكت للشذائى، وذكره الهذلى، وبه قرأ صاحب «المبهج» على أبى الفضل، وصاحب «التجريد» على أبى البقاء.

والنقل لأكثر العراقيين.

والإدغام، وهو جائز من طريق أكثرهم.

والتسهيل بين بين على ما ذكره أبو العلاء، وهو ضعيف.

وتجىء[(٩)] هذه الخمسة فى الخمسة الأخيرة فى قوله: ﴿مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣]، وتقدم[(١٠)] أن الإدغام فيها مختار على النقل.

ومن ذلك ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[(١١)] [البقرة: ٤٠]، يضرب خمس[(١٢)] بنى[(١٣)] فى وجهى همزة إسرائيل الثانية، وذكر أيضًا إبدالها ياءً للرسم[(١٤)] وحذفها، واللفظ بياء

---

(١) فى ص: إلا.
(٢) فى م: محضة واوا.
(٣) فى د: لا تجوز.
(٤) زيادة من د.
(٥) فى م، ص، د: وتحقيقها.
(٦) فى م: يمنع.
(٧) سقط فى د.
(٨) فى د: الرسم.
(٩) فى د: ويجىء.
(١٠) فى م، د: فتبلغ خمسة وعشرين.
(١١) فى م: فيها عشرة.
(١٢) فى م: تضرب فى خمسة، و فى د، ص: تضرب خمسة.
(١٣) فى م: هى.
(١٤) زاد فى ز، ص: كلاهما مع الخمسة.

واحدة، فتصير[١] عشرين، ولا يصح سوى العشرة الأولى[٢].

ومنه ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾ [البقرة: ٤]، وفيها التحقيق للجمهور، وبين بين لأكثر العراقيين، [وفيه المد والقصر، والرابع: السكت مع التحقيق][٣] لمن تقدم آنفًا، وتجيء الأربعة في ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ﴾ [البقرة: ١٧] مع تسهيل الثانية بالمد والقصر، فيصح ستة؛ لإخراج المد مع المد والقصر مع القصر[٤].

ويجيء[٥] في ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ﴾ [البقرة: ٢٠] [ثلاثة الإبدال][٦] فتبلغ اثنى عشر، وفي ﴿ولا أبناء﴾ [النور: ٣١] [مع خمسة الأخيرة][٧] فتبلغ عشرين، يسقط[٨] منها وجها التصادم [يبقى الصحيح: ثمانية عشر][٩].

[ومنه][١٠] ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام: ٥] وفيه أربعة وعشرون، حاصلة من ضرب وجهى الميم في اثنى عشر في الهمزة: مثل ﴿فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ [الأنعام: ٩٤] فلو قرأ بالنقل في الميم جاءت[١١] [أربعة وعشرون][١٢] أخرى؛ لأن الميم فيها حالة[١٣] النقل الضم والفتح على الخلاف، ولا تصح[١٤].

مسألة: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ [البقرة: ١٤٢] ونحوه، فيه[١٥] تحقيق الثانية للجمهور، وتسهيلها بين بين لأكثر العراقيين، والواو المحضة لبعضهم، وتجيء[١٦] هذه الثلاثة [في وجهى تسهيل الهمزة المكسورة][١٧] في نحو: ﴿فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨]، وتجيء في نحو: ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ [البقرة: ١٥٩] ستة، وهي هذه الثلاثة مع المد والقصر، فقس على هذا تُصِبْ - إن شاء الله تعالى - وبالله التوفيق.

* * *

---

(١) في م: فتبلغ.
(٢) في ز، ص: الأول.
(٣) ما بين المعقوفين سقط في م.
(٤) في ز، ص: لإخراج المد مع القصر والقصر مع المد.
(٥) في م: وتجيء.
(٦) سقط في ز، م.
(٧) سقط في ز، م.
(٨) في د: سقط.
(٩) سقط في ز، ص.
(١٠) سقط في د.
(١١) في د: جازت.
(١٢) ما بين المعقوفين سقط في م.
(١٣) في م: إحالة.
(١٤) في ز، ص: ولا يصح.
(١٥) في م: وفيه.
(١٦) في ز، ص: وتجرى.
(١٧) زيادة من د.

باب الإدغام الصغير

ذكره بعد تخفيف الهمزة[(١)]؛ لاشتراكهما فى قصد التخفيف وهو ما كان المدغم [فيه][(٢)] ساكنا وهو جائز، وواجب، وممتنع، فالأخيران[(٣)] تقدما، والجائز هو المقصود بالذكر هنا وهو قسمان:

الأول: إدغام حرف من كلمة فى حروف متعددة من كلمات متفرقة، وينحصر فى فصول: إذ، وقد، وتاء التأنيث [الساكنة][(٤)]، وهل، وبل.

الثانى: إدغام حرف فى حرف من كلمة أو كلمتين حيث وقع، وهو المعبر عنه «بحروف قربت مخارجها» ويلحق[(٥)] بهذا قسم اختلف فى بعضه يذكره الجمهور عقيب ذلك وهو «أحكام النون الساكنة والتنوين» وإنما جعل طرفا [ودليلا][(٦)]؛ لأنه يتعلق به أحكام أخر سوى الإدغام وبدأ المصنف بذال «إذ» فقال:

فصل ذال «إذ»[(٧)]

ص: إِذْ فى الصَّفِير وَتَجِدْ أَدْغِم (حَ)لَا (لِ)ى وَبِغَيْرِ الْجِيمِ (قَ) اضٍ (رَ)تَّلَا

ش: (إذ) [ظرف لما مضى من الزمان، وليس معناه هنا الظرفية؛ لأن المراد لفظه وهو][(٨)] مفعول مقدم لـ (أدغم)[(٩)]، و(فى)[(١٠)] يتعلق به، و(تجد) عطف على (الصفير)، و(حلا) محله نصب بنزع الخافض، و(لى) معطوف عليه، و(بغير الجيم) يتعلق بمقدر، وهو (أدغم)، وفاعله (قاض)، و(رتلا) معطوف عليه.

ص: وَالْخُلْفُ فى الدَّالِ (مُ)صِيبٌ وَ(فَتَى) قَدْ وَصَّلَا الإِدْغَامَ فى دَالٍ وَتَا

ش: (والخلف فى الدال) اسمية[(١١)] وقعت خبرا عن [(مصيب)][(١٢)]، والرابط محذوف: أى: عنه، و(فتى) مبتدأ، وما بعده الخبر، أى: اختلف فى إدغام[(١٣)] ذال «إذ»

---

(١) فى م، د: الهمز.
(٢) سقط من د.
(٣) فى ص: والأخيران.
(٤) زيادة من م.
(٥) فى د: وتلحق.
(٦) سقط فى د، ص، ز.
(٧) قال فى التيسير: اعلم أن الحروف الثمانية والعشرين المجموعة فى رسم «أبجد» على ضربين:
أحدهما: لم يقع فى القرآن بعد ذال «إذ»، وذلك ستة أحرف: الطاء والميم والثاء والشين المثلثتان، والضاد والخاء المعجمتان، ويجمعها قولك: طمث شضخ.
والضرب الثانى: وقع بعدها وهو باقى الحروف.
(٨) زيادة من م، د.
(٩) زاد فى م: مقدم.
(١٠) فى م: وفى حروف الصفير متعلق بأدغم و حرف تجد معطوف على الصفير.
(١١) فى م، د: مصيب اسمية، ووصف الخلف بالإصابة مبالغة، وهى من أوصاف المخالفة.
(١٢) سقط من م، وفى د: الإدغام.
(١٣) فى م: منها.

[فى][1] ستة أحرف، وهى حروف الصفير الثلاثة: (الزاى والسين والصاد) وفى حروف (تجد)، وهى: (التاء، والجيم، والدال) ومثالها[2] ﴿وَإِذْ زَيَّنَ﴾ [الأنفال: ٤٨]، ﴿وَإِذْ زَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠] فقط، ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ [النور: ١٢، ١٦] معا فقط، ﴿وَإِذْ صَرَفْنَآ﴾ [الأحقاف: ٢٩] فقط، ﴿إِذْ تَبَرَّأَ﴾ [البقرة: ١٦٦] ونحوه ﴿إِذْ دَخَلُوا﴾ [الحجر: ٥٢، ص: ٢٢، الذاريات: ٢٥] و ﴿إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ [الكهف: ٣٩] فقط، فأدغمها ذو حاء (حلا) أبو عمرو، ولام (لى) هشام فى جميع حروفها وذو قاف «قاض» خلاد وراء (رتل) الكسائى فى الستة[3] إلا الجيم فأظهرها عندها، وأظهرها ذو ميم (مصيب) ابن ذكوان فى غير الدال اتفاقا فيها من طريق الصورى، وأدغمها من طريق الأخفش، وأدغمها فى حرفين: الدال، والتاء خاصة - مدلول فتى حمزة، وخلف فى اختيار، وأظهرها الباقون عند[4] الستة[5] وهم: نافع، وابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب. وجه الإظهار: الأصل، ووجه[6] الإدغام التشارك فى بعض المخرج، إلا[7] الجيم فإنها تجانسها فى الانفتاح والاستفال والجهر.

ووجه[8] التفرقة: الجمع بين اللغات.

ووجه[9] الإظهار عند الجيم بخصوصها بعد المخرج.

ووجه تخصيص إدغام الدال والتاء: زيادة القرب[10].

فصل دال قد

ذكرها بعد [ذال «إذ»][11]؛ لكونها أنسب بها[12].

ص: بِالْجِيم والصَّفِيرِ وَالذَّالِ ادَّغِم قَد وَبِضَادِ الشِّين وَالظَّا تَنْعَجِمْ

ش: (قد)[13] مفعول (ادغم)، وناب عن فاعله، و(بالجيم) متعلقه[14]، و (الصفير) وما بعده عطف على (الجيم)، وعاطف (الشين) على (ضاد) مقدر، و (تنعجم) صفة [أى:

---

(١) سقط من م.
(٢) فى م: ومثاله.
(٣) فى م: الخمسة.
(٤) فى م: فى.
(٥) فى د، م: كلها.
(٦) فى م: وجه.
(٧) فى د: إلى.
(٨) فى م: وجه.
(٩) فى م: وجه.
(١٠) فى م، د: وجه تخصيص الدال زيادة المناسبة.
(١١) سقط فى ز.
(١٢) فى م، ز: البواقى.
(١٣) فى م: أى هذا اللفظ.
(١٤) فى م: وفاعله حكم أول الثانى، وبالجيم وما معه متعلقه، وبضاد عطف على بالجيم، والشين معطوف حذف عاطفه، والظاء معطوف أيضا.

تنعجم المذكورات الثلاث][١]، أو حال أى[٢]: حالة كونها منعجمة.

[ثم ذكر المدغمين فقال:][٣]

ص: (حـ) كَمْ (شَفَا) (لَ) فْظًا وخُلْف ظَلَمَكْ
لَهُ وَوَرْشُ الظَّاءَ وَالضَّادَ مَلَكْ

ش: (حكم) [فاعل (أدغم) قبل و(شفا) صفته و(لفظا) مفعول (شفا) أى: عطف عليه، وكذا (لفظا وخلف ظلمك له) اسمية][٤] نصب على نزع الخافض، و (شفا) و(لفظا) معطوفان عليه (وخلف ظلمك لهشام) اسمية، و(ورش ملك إدغام الظاء والضاد) كبرى [و(الظاء) مفعول و(الضاد) عطف عليه، وميم (ملك) ليست برمز؛ لأنه لم يفصلها بواو. ثم كمل فقال][٥].

ص: والضَّادُ والظا الذَّالُ فِيهَا وَافَقَا (مَـ) ـاض وخُلْفُهُ بِزَايٍ وُثِّقَا

ش: و(الضاد) مبتدأ، و(الظاء) عطف عليه، وعاطف (الذال) محذوف، و(وافقا ذو ميم ماض) خبر؛ فهى[٦] كبرى، (وخلف ذى ميم ماض) مبتدأ، و(وثق) خبره، و(بزاى) متعلق بـ (وثق) أى: اختلفوا فى دال (قد) عند الأحرف الثمانية المذكورة[٧] وهى الجيم، وثلاثة الصفير، والذال، والضاد، والشين، والظاء المعجمات، وأمثلتها:

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: لأنها جملة بعد معرف بلام الجنسية.
(٣) زيادة من م، د.
(٤) سقط فى ز، ص، د.
(٥) سقط فى ز، ص، د.
(٦) فى م، د: فهو.
(٧) قال فى شرح التيسير: اعلم أن من الحروف ما لم يقع فى القرآن بعد دال «قد» وذلك: الطاء المهملة، والثاء المثلثة، والغين المعجمة، وما عدا ذلك فقد وقع بعدها على النوعين المذكورين، فما كان منه ساكنا، كسرت الدال قبله لئلا يلتقى ساكنان نحو ﴿فَقَدِ اهْتَدَوا﴾ [البقرة: ١٣٧] و ﴿لَقَدِ ابْتَغَوُا﴾ [التوبة: ٤٨] و ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ﴾ [الدخان: ٣٢] و ﴿وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ﴾ [البقرة: ١٣٠] و ﴿فَقَدِ افْتَرَى﴾ [النساء: ٤٨] و ﴿فَقَدِ اسْتَمْسَكَ﴾ [البقرة: ٢٥٦] و ﴿فَقَدِ احْتَمَلَ﴾ [النساء: ١١٢] و ﴿لَقَدِ اسْتَكْبَرُوا﴾ [الفرقان: ٢١].
و﴿وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ﴾ [الأنعام: ١٠] .
وما كان متحركا فينقسم ثلاثة أقسام:
قسم اتفقوا على إدغام دال «قد» فيه.
وقسم اتفقوا على إظهاره عنده.
وقسم فيه خلاف.
فالقسم الأول: حرفان:
الدال فى قوله تعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٦١].
والتاء فى قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّابَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ١١٧]، و﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾ فى البقرة [٢٥٦]، ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا﴾ فى العنكبوت [٣٥]، والقمر [١٥].

=

[الجيم][1] نحو: ﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨].

= **والقسم الثانى**: خمسة عشر حرفًا يجمعها قولك: العفو خير بحقك نمه.

فالهمزة ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَا﴾ [البقرة: ٩٩]، واللام ﴿فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ﴾ [يونس: ١٦]، و﴿لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٥٦]، والعين ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ﴾ [طه: ١١٥]، ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]. والفاء ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ...﴾ [التحريم: ٢]، و﴿فَقَدْ فَازَ...﴾ [آل عمران: ١٨٥]. و﴿قَدْ فَصَّلْنَا...﴾ الآيات [الأنعام: ٩٧]، والواو ﴿أَن قَدْ وَجَدْنَا﴾ [الأعراف: ٤٤]، ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا﴾ [القصص: ٥١]، و﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ﴾ [النساء: ١٠٠].

والخاء ﴿قَدْ خَرَجُوا﴾ [المائدة: ٦١]، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا﴾ [المؤمنون: ١٢]، ﴿وَقَدْ خَابَ﴾ [طه: ٦١]، و﴿قَدْ خَسِرُوٓا﴾ [الأعراف: ٥٣]. والياء ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ [النور: ٦٣]، و﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا﴾ [القمر: ٣٢]، و﴿قَدْ يَئِسُوا﴾ [الممتحنة: ١٣]. والراء ﴿وَلَقَدْ رَٰوَدُوهُ﴾ [القمر: ٣٧]، و﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، و﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٦]. والباء ﴿قَدْ بَيَّنَّا﴾ [البقرة: ١١٨]، و﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٣]. والحاء ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ﴾ [يس: ٧]، و﴿فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، و﴿قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨]. والقاف ﴿قَدْ قَالَهَا ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ٥٠]. والكاف ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا﴾ [الإسراء: ٧٠]، و﴿وَقَدْ كُنتُم﴾ [يونس: ٥١]، ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥]، ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا﴾ [الأنعام: ٥]. والنون ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ﴾ [الحجر: ٩٧]، ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ﴾ [الصافات: ٧٥]. والميم ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ﴾ [الصافات: ١١٤]، و ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. والهاء ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤].

والقسم الثالث: المختلف فيه: ثمانية أحرف، وهى التى ذكر الحافظ فى هذا الفصل، ويجمعها أوائل كلمات هذا البيت: [من الوافر]

شهدت ضحى ظباء سابحات ذكرت زمان جرد صافنات

فالشين ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠] لا غير، والضاد ﴿قَدْ ضَلُّوا﴾ [النساء: ١٦٧] والظاء ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾ [الطلاق: ١] والسين ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢] و ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١] و ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٣] و الذال ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٩] والزاى ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ﴾ [الملك: ٥] والجيم ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُم﴾ [البقرة: ٩٢] و الصاد ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٨٩] و ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧].

فمن القراء من أظهر دال «قد» عند الجميع وهم قالون، وابن كثير، وعاصم. ومنهم من أدغم فى الجميع، وهم أبو عمرو، وحمزة، والكسائى، وهشام، غير أن هشاما استثنى ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ فى «ص» فأظهره.

ومنهم من فصل: فأدغم ورش فى الظاء، والضاد، وأظهر عند البواقى.

وأدغم ابن ذكوان فى الضاد والظاء والذال، واختلف عنه عند الزاى، وكان ينبغى للحافظ أن ينبه على القسمين الأولين كما تقدم.

وافق الشيخ، والإمام على كل ما تقدم، إلا فى مذهب ابن ذكوان عند الزاى، فطريقهما عنه الإدغام لا غير.

وزاد الإمام عن هشام الإدغام فى ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ فى «ص»، والله تبارك اسمه وتعالى جده أعلم.

(١) سقط فى م.

(والزاى) ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾ [الملك: ٥] فقط.

والسين نحو: ﴿قَدْ سَأَلَهَا﴾ [المائدة: ١٠٢]، ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١].

والصاد نحو: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ﴾ [آل عمران: ١٥٢] ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا﴾ [الإسراء: ٤١]، [الكهف: ٥٤].

والذال ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ﴾ [الأعراف: ١٧٩] فقط.

والضاد نحو ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ [البقرة: ١٠٨]، [النساء: ١١٦-١٣٦]، [المائدة: ١٢]، [الممتحنة: ١]، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا﴾ [الروم: ٥٨].

والشين ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾ [يوسف: ٣٠] فقط.

والظاء [نحو][١] ﴿فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ٢٣١]؛ [الطلاق: ١].

فأدغمها فى حروفها الثمانية ذو حاء (حكما) أبو عمرو ومدلول (شفا) حمزة والكسائى وخلف وذو لام (لفظا) هشام، إلا أن هشاما اختلف عنه فى حرف واحد وهو ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ فى ص [الآية: ٢٤] فروى جمهور المغاربة، وكثير من العراقيين [عنه الإظهار، وهو الذى فى «الكتابين» «والهداية» وروى جمهور العراقيين][٢] وبعض المغاربة عنه الإدغام، وهو الذى فى «المستنير» و«الكفاية [الكبرى»][٣] لأبى العز، و«غاية» أبى العلاء، وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسى، والمالكى، وأدغمها ورش فى الضاد، والظاء، وأدغمها ذو ميم (ماض) ابن ذكوان فى الضاد والظاء والذال، واختلف عنه فى الزاى فروى الجمهور عن الأخفش عنه الإظهار، وبه قرأ الدانى على الفارسى، وهو رواية العراقيين قاطبة عن الأخفش، وروى عنه الصورى وبعض المغاربة عن الأخفش الإدغام، وهو الذى فى «العنوان» و «التبصرة»، و «الكافى»، و «الهداية»، و «التلخيص»، وغيرها. وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون[٤]، وفارس، وأظهرها الباقون عند حروفها الثمانية. وهم: ابن كثير، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب، وقالون.

وجه الإظهار: أنه الأصل.

ووجه الإدغام: اشتراك حروف الصفير والظاء معها[٥] فى طرف اللسان، والضاد؛ لقرب[٦] آخر مخرجها، والشين؛ لوصولها إليه بانتشار تفشيها[٧]، والجيم؛ لتجانسها،

---

(١) سقط فى م.
(٢) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٣) سقط فى د.
(٤) فى م: أبى فارس بن غلبون.
(٥) فى م: معهما.
(٦) فى د: أقرب.
(٧) فى م: إليه.

انفتاحا، واستفالا، وشدة، وجهرًا، وقلقلة.

ووجه تخصيص الضاد والظاء، كثرة صفات القوة.

ووجه الاختلاف فى الزاى: حملها على حروف الصفير مرة، وعلى حروف الجهر أخرى، ووجه تخصيص ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ [ص: ٢٤] التنبيه على الجواز حيث قوى التناسب والله أعلم.

فصل تاء التأنيث

قدمها على «هل»، و«بل»؛ لكونها أنسب بـ «قد» باعتبار المظهرين.

ص: وَتَاءَ تَأْنِيثٍ بجيم الظَّا وَثَا مَعَ الصَّفِيرِ ادْغِم (رضًى) (حُ) زْ وَ (جَ) ثَا

ش: و(تاء تأنيث) مفعول (أدغم)، و(بجيم)[١] يتعلق به، وحذف تنوينه، و(الظا وثا) قصرا ضرورة، وعطفا على جيم، و(مع الصفير) فى محل نصب على الحال، و(رضى) محله نصب بنزع الخافض، و(حز) عطف عليه، و(جثا) فاعل[٢] بـ (أدغم) محذوفا.

ثم كمل فقال:

ص: بالظَّا وبزَّارٌ بغَيْر الثَّا و (كَ) م بالصَّادِ والظَّا وسجزْ خُلْفٌ (لَ) زم

ش: (بالظاء)[٣] يتعلق بـ «أدغم» و (بزار) فاعل «أدغم» مقدر، و(بغير الثا) يتعلق به، و(كم بالصاد والظا): كذلك، و(سجز) مبتدأ، (خلف) ثان وكائن عن (لزم) خبر الثانى، والجملة خبر الأول[٤].

ص: كَهُدِّمتْ والثَّا (لَ) نَا والْخُلْفُ (مِ) لْ مع أَنْبتَتْ لَا وَجَبَتْ وإنْ نُقِلْ

ش: (كهدمت) خبر مبتدأ محذوف، أى وهو مثل هدمت فى الخلاف، و(الثا) مفعول بمقدر، و(لنا) فاعله، و(الخلف) كائن عن (مل) اسمية، و(مع أنبتت) محله نصب على الحال، و(وجبت)[٥] عطف بـ (لا) على مقدر، تقديره الخلف فى (الثاء) لا فى (وجبت)، أى اختلف فى تاء التأنيث عند ستة أحرف وهى: الجيم والظاء والثاء وحروف الصفير الثلاثة.

فالجيم ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦]، ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦].

---

(١) فى م: وبجيم مضاف إلى الظاء؛ لما بينهما من الملابسة باعتبار حلول كل منهما محل الأخرى بعد تاء التأنيث، وتاء عطف على جيم.

(٢) فى م: فاعله لمحذوف. (٣) فى ز: فى الظاء.

(٤) فى م: شرطه وجوابه فلا خلاف فيه مقدر بدليل ما قبله.

(٥) فى م: ووجبت بلا مقدر تقديره.

والظاء ﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾ [الأنعام: ١٤٦] و ﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨] و ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾ [الأنبياء: ١١].

والتاء ﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [هود: ٩٥] و ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ أربعة [الشعراء: ١٤١، القمر: ٢٣، الحاقة: ٤، الشمس: ١١] و ﴿رَحُبَتْ ثُمَّ﴾ [التوبة: ٢٥].

والزاى ﴿خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٧].

والسين ﴿أَنۢبَتَتْ سَبْعَ﴾ [البقرة: ٢٦١] ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا﴾ [الأعراف: ٥٧] ﴿مَضَتْ سُنَّتُ﴾ [الأنفال: ٣٨] ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ﴾ [ق: ١٩] ﴿وَجَآءَتْ سَيَّارَةٌ﴾ [يوسف: ١٩] و﴿أُنزِلَتْ سُورَةٌ﴾ اثنان بالتوبة [الآيتان: ١٢٤، ١٢٧] واثنان بالقتال: [٢٠] و ﴿وَقَدْ خَلَتْ سُنَّةُ﴾ [الحجر: ١٣] ﴿فَكَانَتْ سَرَابًا﴾ [النبأ: ٢٠].

والصاد ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: ٤٠].

فأدغمها فى الستة مدلول «رضى» حمزة، والكسائى وذو حاء «حزا» أبو عمرو، وأدغمها ذو جيم «جنا»، ورش من طريق الأزرق فى الظاء فقط.

[فإن قلت: فلم لم يدغمها فى الضاد كالثاء مع اشتراكهما فى المخرج؟.

قلت: لعدم وقوع الضاد][1].

وأدغمها البزار وهو خلف فى اختياره فى الستة إلا الثاء.

وأدغمها ذو كاف «كم» ابن عامر فى الصاد، والظاء.

واختلف عن ذى لام «لزم» هشام فى ثلاثة «سجز» وهى السين والجيم والزاى، فروى الإدغام فيها الداجونى عن أصحابه عنه، وابن عبدان عن الحلوانى عنه من طريق أبى العز عن شيخه عن ابن نفيس ومن طريق الطرسوسى[2] كلاهما عن السامرى عنه وبه قطع لهشام وحده فى «العنوان» و «التجريد» وأظهرها[3] عن الحلوانى من جميع طرقه إلا من طريق أبى العز والطرسوسى عن ابن عبدان واختلف عن هشام من طريق الحلوانى فى ﴿لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ [الحج: ٤٠] فروى الجمهور عن الحلوانى إظهارها، وهو الذى فى «التيسير» و«الشاطبية»[4] وغيرهما، وروى جماعة إدغامها، وقطع بالوجهين له فى «الكافى» وأدغمها ذو لام «لنا» هشام أيضا فى الثاء، وأظهرها ابن ذكوان عند حروف «سجز» الثلاثة، واختلف عنه فى الثاء فروى عنه الصورى: إظهارها عندها، وروى الأخفش إدغامها فيها.

واختلف عن ابن ذكوان أيضًا فى تاء ﴿أنبتت سبع﴾ [البقرة: ٢٦١] فاستثناها الصورى

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من م.
(٢) فى د: الطرطوس.
(٣) فى م: أظهرهما.
(٤) فى م: فى الكتابين.

من السين فأدغمها والأخفش على أصله من الإظهار.

وقوله: (لاوجبت) أى: لا خلاف فى إظهار ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] لابن ذكوان وانفرد بالخلاف عنه الشاطبى.

وقال أبو شامة: ذكر الدانى الإدغام فى[1] غير «التيسير» من قراءته على فارس لابن ذكوان ولهشام معا.

والذى[2] فى «الجامع»: اختلفوا عن ابن ذكوان: فروى ابن الأخرم، وابن أبى داود، وابن أبى حمزة، والنقاش، وابن شنبوذ عن الأخفش عنه: الإظهار فى الحرفين، وكذلك[3] روى محمد بن يونس عن ابن ذكوان، وروى ابن مرشد، وأبو طاهر، وابن عبد الرازق وغيرهم عن الأخفش عنه ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾ [النساء: ٥٦] بالإظهار، و﴿وجبت جّنوبها﴾ [الحج: ٣٦] بالإدغام، [وكذلك][4] روى لى أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقى بن الحسن فى رواية هشام. انتهى.

فرواة الإظهار هم الذين فى «الشاطبية»، ولم يذكر الدانى أنه قرأ بالإدغام على أبى الفتح إلا فى رواية هشام، وعلى تقدير أنه قرأ على[5] أبى الفتح من طريق أصحاب الإدغام كـ «ابن مرشد، وأبى طاهر، وابن عبد الرازق، وغيرهم»، فماذا يفيد إذا لم تكن قراءته من طريق كتابه؟ بل نص فارس فى كتابه: على الإدغام عن هشام فى الجيم، والإظهار عن ابن ذكوان ولم يفرق بين ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦] وغيره.

والباقون بإظهارها عند الأحرف الستة، وهم[6]: قالون، والأصبهانى، وأبو جعفر، وابن كثير، ويعقوب، وعاصم، وخلف.

وجه [الإظهار][7]: أنه الأصل.

ووجه الإدغام: الاشتراك فى بعض المخرج، إلا الجيم فإنها تشاركها فى اللسان.

ووجه تخصيص الفاء: كونها أقرب وأنسب.

ووجه تخصيص الظاء، والتاء، والصاد: كون [الأولين][8] أقرب، [والأخير][9] أنسب، والله أعلم.

---

(١) فى م: من.
(٢) فى د: والدانى.
(٣) فى م: وكذا.
(٤) سقط من د، ص.
(٥) فى م، ص: عن.
(٦) فى م: الذين هم.
(٧) سقط فى م.
(٨) سقط فى م.
(٩) سقط فى م.

فصل لام «هل»، و«بل»

تعين ذكرهما هنا.

ص: وبل وهل فى تَا وثا السِّين ادُّغِمْ وزَاى طَا ظَا النُّون والضَّادِ (رُ) سِمْ

ش: (بل) مفعول (ادغم)، و(هل) عطف عليه، و(فى) يتعلق بـ (ادغم)، و(تا وثا) بعده معطوف على (تا)، و(رسم) فاعله، والعاطف مقدر.

ص: والسِّينُ معْ تَاءٍ وثَا (فِ) دْ واختُلِفْ بالطَّاءِ عنْهُ هلْ تَرى الإِدْغَام (حِ) فْ

ش: و(السين)[1] مبتدأ، و(مع تاء) حال، وأدغمها ذو فاء (فد) خبره، ويجوز[2] تقدير[3] رافع (فد) قبل السين فينصب[4].

و(اختلف عنه بالطاء)[5] اسميه، والباء ظرفية[6] و(هل ترى) مبتدأ، و(الإدغام) ثان، وخبر[7] كائن عن (حف)، والجملة خبر (هل ترى)، ثم عطف فقال:

ص: وعنْ هِشَامٍ غَيْرُ نَضٍّ يُدَّغَمْ عنْ جُلِّهم لَا حَرْفُ رعْدٍ فِي الأَتَمّ

ش: (غير نض)، [أى][8] غير هذا اللفظ، مبتدأ، و(يدغم) خبره، و(عن) يتعلق بـ (يدغم)[9] و ([لا][10]) حرف (رعد) معطوف على ما قبله بـ (لا) النافية للحكم، (فى [الأتم])[11] [خبر لمحذوف، أى وهذا الحكم فى القول الأصح، و(عن جلهم) حال، أى: يدغم حالة كونه منقولا عن جلهم][12]، أى اختلف فى لام «هل» و«بل»، [عند] الأحرف الثمانية المشار إليها، وهى: التاء، والثاء، والسين، والزاى، والطاء، والظاء، والنون، والضاد، وهى أقسام: منها حرف تخصص[13] بـ «هل» وهو الثاء المثلثة، وحرفان يشتركان فيهما، وهما: التاء، والنون، والخمسة الباقية مختصة بـ «بل».

فالثاء ﴿هَلۡ ثُوِّبَ﴾ [المطففين: ٣٦].

والتاء نحو ﴿هَلۡ تَنقِمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩] ونحو ﴿بَلۡ تَأۡتِيهِم﴾ [الأنبياء: ٤٠].

والنون ﴿بَلۡ نَتَّبِعُ﴾ [البقرة: ١٧٠]، [لقمان: ٢١] ونحوه [﴿بَلۡ نَقۡذِفُ﴾ بالأنبياء

---

(١) فى م: والسين معطوف بمحذوف وزاى حذف تنوينه ضرورة، والثلاثة بعده حذف عاطفها ويثبت فى الضاد ورسم فاعل أدغم، ثم عطف فقال.

(٢) فى ز، و: وتجوز.

(٣) فى ص: تقديره.

(٤) فى م: فنصب.

(٥) فى م: ذى الطاء.

(٦) فى د، ص، ز: اسمية.

(٧) فى ز، د: وخبره.

(٨) سقط فى د.

(٩) فى ص: بأدغم.

(١٠) زيادة من م، ص.

(١١) فى م: وفى القول الأتم يتعلق بمقدر، أى: فيظهر فى الأتم.

(١٢) ما بين المعقوفين سقط فى م.

(١٣) فى م: منها ما يختص، وفى ص: مختص.

[الآية:١٨]، ﴿هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ﴾ بالشعراء [الآية:٢٠٣] و ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ﴾ بالكهف [الآية:١٠٣]][1].

والزاى ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿بَلْ زَعَمْتُمْ﴾ [الكهف: ٤٨].

والسين ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ [يوسف: ١٨].

والضاد ﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾ [الأحقاف: ٢٨].

والطاء ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٥٥].

والظاء ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ [الفتح: ١٢].

فأدغمها فى الأحرف الثمانية ذو راء «رسم» الكسائى، ووافقه على إدغام التاء والسين ذو فاء «فد» حمزة، واختلف عنه فى الطاء، فروى عنه جماعة إدغامها، وبه قرأ الدانى على فارس فى رواية خلاد، وكذا روى صاحب «التجريد» على أبى الحسن[2] الفارسى عن خلاد[3]، ورواه عنه نصا[4] محمد بن سعيد، ومحمد بن عيسى، ورواه الجمهور عن خلاد بالإظهار، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون، واختار الإدغام.

وقال فى «التيسير»: وبه آخذ، وروى صاحب «المبهج» عن المطوعى عن خلف: إدغامه.

وقال ابن مجاهد فى «كتابه» عن أصحابه عن خلف عن سليم: [إنه كان يقرأ على حمزة ﴿بل طَّبع﴾ [النساء: ١٥٥] مدغما فيجيزه.

وقال خلف فى «كتابه» عن سليم][5] عن حمزة: إنه كان يقرأ عليه بالإظهار فيجيزه، وبالإدغام فيرده[6].

ووافقه على إدغام هل فى التاء من: ﴿هل تَّرى﴾ خاصة، وهى فى الملك[الآية: ٣] والحاقة [الآية: ٨] ذو حاء «حف» أبو عمرو، وأظهرها عنه الجميع.

فإن قلت: لم أدغم ذو فاء «فد» التاء دون اللام هنا؟

فالجواب[7]: أن حروف تلك أنسب بها مخرجا، أو صفة.

وأظهرها هشام فى النون، والضاد فقط، وأدغمها فى الستة الباقية، هذا هو الصواب، والذى عليه الجمهور، والذى يقتضيه[8] أصوله.

وخص بعضهم الإدغام «بالحلوانى» فقط، كذا ذكره ابن سوار، وهو ظاهر عبارة

---

(١) سقط فى د، ص، ز.
(٢) فى م: أبو الفتح.
(٣) فى م: عن خلاد بالإظهار.
(٤) فى د: أيضا، وفى ص: نصًّا عنه.
(٥) ما بين المعقوفين سقط من م.
(٦) فى م: فيرويه.
(٧) فى م: قلت لأن.
(٨) فى م: تقضيه.

«التجريد» وأبى العز فى «كفايته» ولكن خالفه أبو العلاء فعمم الإدغام لهشام من طريق الحلوانى والداجونى مع أنه لم يسند[١] طريق الداجونى إلا من قراءته على أبى العز.

وكذا نص على الإدغام لـ «هشام» بكماله اتفاقا الدانى فى «الجامع» والهذلى.

وذكر سبط الخياط الإدغام لـ «هشام» من طريقيه: فى لام «هل» و«بل».

واستثنى جمهور رواة الإدغام عن هشام: اللام من ﴿هَلْ تَسْتَوِى﴾ بالرعد[٢] [الآية: ١٦] وهو الذى فى: «الشاطبية» و «التيسير» و «الكافى» و «التبصرة» و «الهادى» و «الهداية» و«التذكرة» و «التلخيص» و «المستنير»، ولم يستثنها القلانسى [فى «كتابيه»][٣]، ولم يستثنها فى «الكامل» الداجونى، واستثناها الحلوانى.

وروى صاحب «التجريد» إدغامها من[٤] قراءته على الفارسى، وإظهارها[٥] من قراءته على عبد الباقى.

ونص على الوجهين عن الحلوانى فقط صاحب «المبهج» [فقال][٦]: واختلف فيها عن الحلوانى عن هشام: فروى الشذائى الإدغام، وروى غيره الإظهار، قال: وبهما قرأت على الشريف، ومقتضاه الإدغام للداجونى اتفاقا.

وقال الدانى فى «الجامع»: وحكى لى أبو الفتح عن ابن الحسين عن أصحابه عن الحلوانى عن هشام ﴿أم هل تَّستوى﴾ [الرعد: ١٦] بالإدغام كنظائره.

قال: وكذلك[٧] نص عليه الحلوانى فى «كتابه»[٨]. انتهى. وهو يقتضى صحة الوجهين، وأظهرها الباقون منها[٩]، والله أعلم.

وجه الإظهار: الأصل

ووجه الإدغام: اشتراك مخرجهما، ومخرج النون أو تلاصقهما، كالصاد وتقارب [مخرج][١٠] البواقى.

ووجه إظهار النون والضاد فقط: النص على تعدد المخرج، وإنما أدغم فى لام التعريف للكثرة[١١].

---

(١) فى م: لم يسنده الداجونى.
(٢) فى د، ص: بالرعد والنور.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: فى.
(٥) فى د: ففى إظهارها.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: وكذا.
(٨) فى ص: كتابيه.
(٩) فى م: منهما.
(١٠) سقط فى م، ص.
(١١) قال فى شرح التيسير: اعلم أن الحاء، والخاء، والدال، والذال، والغين والشين المعجمتين، والصاد المهملة لم تقع فى القرآن بعد هذه اللام، فأما باقى الحروف فعلى ثلاثة أقسام:

=

....

= قسم وقع بعد «هل» خاصة وهو الثاء فى قوله - تعالى -: ﴿هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ﴾ [المطففين: ٣٦].
وقسم وقع بعد «بل» خاصة، وهو أحد عشر حرفا يجمعها قولك: «ظفر بقسطك ضجز»:
فالظاء قوله - تعالى -: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ [الفتح: ١٢]، والفاء ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، والراء ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] و ﴿بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنبياء: ٥٦] و ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤]، والباء ﴿بَلْ بَدَا لَهُم﴾ [الأنعام: ٢٨]، والقاف ﴿بَلْ قَالُوٓاْ﴾ [الأنبياء: ٥]، والسين ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾ [يوسف: ١٨]، والطاء ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النساء: ١٥٥] لا غير، والكاف ﴿بَلْ كَذَّبُواْ﴾ [ق: ٥] ﴿بَلْ كُنتُم﴾ [سبأ: ٣٢]، والضاد ﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾ [الأحقاف: ٢٨] والجيم ﴿بَلْ جَآءَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الصافات: ٣٧]، والزاى ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾ [الرعد: ٣٣].
وقسم وقع بعدهما وهو تسعة أحرف يجمعها قولك: «أيتعلمونه»:
فالهمزة قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ﴾ [غافر: ٤٧]، ﴿هَلْ أَتَىٰكَ﴾ [البروج: ١٧]، و﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [يوسف: ٦٤]، و﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾ [ص: ٦٠]، والياء ﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٠]. و﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، و﴿بَلْ يُرِيدُ ٱلْإِنسَٰنُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٥]، والتاء ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، و﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، و﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ﴾ [التوبة: ٥٢]، و﴿بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً﴾ [الأنبياء: ٤٠]، والعين ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، و﴿هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٩]، و﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢].
واللام ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٣]، و﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]، و﴿بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ﴾ [الكهف: ٥٨]، و﴿بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور: ٣٣]، والميم ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥]، و﴿هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ﴾ [الروم: ٤٠]، و ﴿بَلْ مَتَّعْنَا﴾ [الأنبياء: ٤٤]، والواو ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم﴾ [الأعراف: ٤٤]، و ﴿بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾ [الشعراء: ٧٤]، والنون ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ﴾ [سبأ: ٧]، و ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُم﴾ [المائدة: ٦٠]، و ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١٨]، والهاء ﴿هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ﴾ [الأنبياء: ٣]، و ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، و ﴿بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَٰفِرُونَ﴾ [السجدة: ١٠].
واعلم أن مجموع الحروف الواقعة بعد «هل» و «بل» أو بعد أحدهما تنقسم ثلاثة أقسام:
قسم اتفق القراء على إدغام اللام فيه.
وقسم اتفقوا على الإظهار عنده.
وقسم اختلفوا فيه.
فالقسم الأول: اللام، والراء، إلا ﴿بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤] فى قراءة حفص، فإنه يسكت بين اللام والراء؛ فيمتنع الإدغام لذلك.
والقسم الثانى: أحد عشر حرفا يجمعها قولك: «قم به عوجا فيه».
والقسم الثالث: ثمانية أحرف، ويجمعها أوائل كلمات هذا البيت: [من الرجز]

تقول سلمى ضاع طالبوك
ناءيت ظلما ثم زايلوك

فمنهم من أظهر عند الجميع، وهم الحرميان، وعاصم، وابن ذكوان، وكذلك أبو عمرو، إلا فى قوله - تعالى -: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] و﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨].
=

باب حروف قربت مخارجها

هذا ثانى قسمى الصفير، وهو سبعة عشر حرفًا، وبدأ بالباء فقال:

ص: إِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فى الْفَا (لـ) ى (قَـ) لا خُلْفُهُمَا (رُ) مْ (حُـ) ـزْ يُعَذِّب مَنْ (حـ) ـلا

ش: (إدغام باء) كائن عن (لى) اسمية، و(فى) يتعلق بـ (إدغام)، و(قلا) و(رم) و(حز) معطوف على (لى)، و(خلفهما) حاصل اسمية، و(يعذب من)، مفعول بمقدر[1]، وهو (أدغم)، وفاعله (حلا).

أى: اختلف فى [إدغام] باء الجزم - وهى الباء الساكنة - فى الفاء، وهى واقعة فى خمسة مواضع: ﴿يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ [النساء: ٧٤] و ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾ [الرعد: ٥] ﴿قَالَ اَذْهَبْ فَمَن﴾ [الإسراء: ٦٣] ﴿فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ﴾ [طه: ٩٧] ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الحجرات: ١١].

فأدغمها فى الخمسة ذو لام (لى)، وقاف (قلا) هشام وخلاد[2] بخلاف عنهما، وراء (رم) وحاء (حز) الكسائى وأبو عمرو[3] باتفاقهما، فأما هشام فرواها عنه: بالإدغام القلانسى، وأبو العز كلاهما من طريق الحلوانى، وابن سوار من طريق هبة الله عن الداجونى، والهذلى عن هشام من جميع طرقه، [وكذلك[4] قطع أحمد بن نصر[5] الشذائى من جميع طرقه][6] وقال: لا خلاف عن هشام فيه.

وقال الدانى فى «جامعه»: قال لى أبو الفتح عن عبد الباقى عن أصحابه عن هشام: الوجهين[7]، ورواه الجمهور عن هشام بالإظهار، وعليه أهل المغرب قاطبة، لم يذكر فى «التيسير» و «الشاطبية» غيرها.

وأما خلاد: فرواها عنه بالإدغام جمهور [أهل الأداء، وعليه المغاربة][8]، وأظهرها عنه

=
ومنهم من أدغم فى الجميع، وهو الكسائى.
ومنهم من فصل:
فأظهر هشام عند النون والضاد، وفى التاء فى قوله - تعالى -: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى﴾ فى الرعد [الآية: ١٦] وأدغم فى البواقى.
وأدغم حمزة فى السين، والتاء، والثاء.
واختلف عن خلاد فى قوله - تعالى -: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾ فى آخر النساء [الآية: ١٥٥].
وذكر الحافظ أنه يأخذ فيه بالإدغام.
وأما الشيخ، والإمام فلم يذكرا فيه إلا الإظهار، واتفقا مع الحافظ على سائر الفصل.

(١) فى د: مقدر.
(٢) فى م: خلاد وهشام.
(٣) فى م: أبو عمرو والكسائى.
(٤) فى د: ولذلك.
(٥) فى ز: نصير.
(٦) ما بين المعقوفين سقط فى ص.
(٧) فى م: الوجهان.
(٨) ما بين المعقوفين سقط فى م.

جمهور العراقيين[١] كابن سوار، وأبى العز، وأبى العلاء، وسبط الخياط.

وخص بعض المدغمين عن خلاد الخلاف بحرف «الحجرات» فذكر فيه الوجهين على التخيير كصاحب[٢] «التيسير» و «الشاطبية».

وقال فى «الجامع»: قال لى أبو الفتح: خيَّر خلاد فيه فأقرأنيه عنه بالوجهين وروى فيه الإظهار فقط صاحب «العنوان»، وقرأ الباقون بالإظهار.

وجه الإظهار: الأصل

ووجه الإدغام: اشتراكهما فى بعض المخرج، وتجانسهما فى الانفتاح والاستفال

[الثانى: يعذب][٣]، وكمله بقوله:

ص: (رَوَى) وَخُلْفُ (فِ) ى (دَ) وَا (بِ) نْ وَلِرَا
فِي اللَّام (طِ) بْ خُلْفُ (يَـ) ـدٍ يَفْعَل (سَـ) ـرَا

ش: (روى) معطوف على (حلا)[٤] بمحذوف، و(خلف) كائن عن (فى) و(دوا بن) اسمية، [والإدغام (لرا فى اللام) كائن عن (طب) اسمية][٥] و(يفعل) مفعول (أدغم)، و(سرا) فاعله.

أى: اختلف فى باء ﴿وَيُعَذِّبُ مَن﴾ بالبقرة [الآية: ٢٨٤] فأدغمها ذو حاء (حلا) أبو عمرو ومدلول روى الكسائى وخلف باتفاقهم، واختلف عن ذى فاء (فى) حمزة، ودال (دوا) ابن كثير، وباء (بن) قالون.

فأما ابن كثير فقطع له فى «التبصرة» و «الكافى» و «العنوان» و «التذكرة» و «تلخيص العبارات» بالإدغام اتفاقا.

وقطع [له][٦] بالإظهار للبزى[٧] صاحب «الإرشاد»، ورواه من طريق أبى ربيعة صاحب «التجريد» و «الكامل»، وهو فى «التجريد» لقنبل من طريق ابن مجاهد [وفى «الكفاية الكبرى» للنقاش عن أبى ربيعة، ولقنبل من طريق ابن مجاهد][٨]، وأطلق [الخلاف][٩] عن ابن كثير بكماله فى «التيسير»، وتبعه الشاطبى، [والذى تقتضيه طرقهما: الإظهار له؛ وذلك[١٠] أن الدانى نص فى «جامع البيان» على الإظهار لابن كثير من رواية ابن مجاهد عن قنبل، ومن رواية النقاش عن أبى ربيعة، وهاتان الطريقتان هما اللتان فى «التيسير»

(١) فى د: المغاربة.
(٢) فى ز، د: لصاحب.
(٣) سقط فى م، د، ص.
(٤) فى ز، د، ص: خلا.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٦) زيادة من ز.
(٧) فى ز: البزى.
(٨) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٩) سقط من د، ص.
(١٠) فى م: ولذلك.

و«الشاطبية»][١]، ولكن لما كان الإدغام لابن كثير هو الذى عليه[٢] الجمهور أطلق الخلاف فى «التيسير» له [ليجمع][٣] بين الرواية، وبين ما عليه الأكثرون، وهو مما خرج فيه عن طرقه، وتبعه على ذلك الشاطبى، والوجهان صحيحان.

وأما حمزة فروى له الإدغام المغاربة قاطبة، وكثير من العراقيين.

وروى الإظهار فقط صاحب «العنوان»، «والمبهج» وقطع به[٤] صاحب «الكامل» فى رواية خلف، وفى رواية خلاد [من][٥] طريق الوزان.

وكذلك هو فى «التجريد» لخلاد من قراءته على عبد الباقى، والخلاف عنه من روايتيه جميعا فى «التيسير»، و«غاية» ابن مهران.

وممن نص على الإظهار محمد بن عيسى بن خلاد، وابن جبير، كلاهما عن سليم، والوجهان صحيحان.

وأما قالون: فروى عنه الإدغام الأكثرون من طريق أبى نشيط، وهو رواية المغاربة قاطبة عن قالون.

وروى عنه الإظهار من طريقيه صاحب «الإرشاد»، وسبط الخياط فى «كفايته»، ومن طريق الحلوانى «صاحب المستنير»، و «الكفاية الكبرى»، و «المبهج»، و «الكامل» والجمهور.

وقرأ الباقون من الجازمين بالإظهار وجهًا واحدًا وهو ورش وحده.

الثالث: الراء الساكنة عند اللام، نحو ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ﴾ [الطور: ٤٨] فأدغمها فيها ذو ياء «يد» السوسى بلا خلاف وذو طاء «طب» الدورى لكن بخلاف فرواه عنه بالإدغام ابن شريح، وأبو العز وأبو العلاء، وصاحب[٦] «المستنير»، وجماعة.

ورواه بالإظهار مكى وابن بليمة.

وأطلق الخلاف [عن الدورى][٧] صاحب «المستنير» والشاطبى والمهدوى وأبو الحسن بن غلبون.

والخلاف مفرع على الإدغام الكبير، فكل من أدغمه أدغم هذا اتفاقا، ومن أظهره اختلف قوله فى هذا عن الدورى، والأكثرون على الإدغام.

الرابع: [اللام][٨] فى الذال المعجمة فى قوله تعالى ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ وهو ستة مواضع

(١) ما بين المعقوفين سقط فى ص.
(٢) فى م: عول عليه.
(٣) زيادة من ص.
(٤) فى م: له.
(٥) زيادة من ص.
(٦) فى م: والقلانسى.
(٧) سقط فى ز، د، ص.
(٨) سقط فى د.

بالبقرة ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُۥ﴾ [الآية: ٢٣١] وآل عمران ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ﴾ [الآية: ٢٨] وفى النساء ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا﴾ [الآية: ٣٠]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ﴾ [الآية: ١١٤]، والفرقان ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ﴾ [الآية: ٦٨]، والمنافقين ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الآية: ٩].

فأدغمها الكسائى من رواية أبى الحارث.

وجه إظهار الجميع: أنه الأصل.

ووجه إدغام ﴿يعذب﴾ [آل عمران: ١٢٩] اتحاد مخرجهما(١) وتجانسهما فى الانفتاح، والاستفال.

ووجه(٢) إدغام الراء الساكنة: ما تقدم فى المتحركة بل أولى.

ووجه(٣) إدغام لام «يفعل» فى الذال: التقارب، والتجانس فى الانفتاح، والاستفال، والجهر.

ولم يدغمها فى النون من [نحو](٤) ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١١] وإن كانت(٥) أقرب؛ للفرق بين السكون اللازم والعارض.

ثم انتقل للخامس فقال:

ص: نَخْسِفْ بهِمْ (رُ) بًا وفي اركَبْ (رُ) ضْ (حِـمًا)
والْخُلْفُ (دِ) نْ (بِـ) ى (نَـ) ـل (قُـ) ـوَى عُذْتُ (لُـ) ـما

ش: (نخسف بهم) مفعول(٦) (أدغم)، و(ربا) فاعله، وأدغم الباء، [و] (فى اركب رض) اسمية، فمفعول (أدغم) محذوف، و(فى) يتعلق به، و(الخلف) كائن عن (دن) اسمية، و(بى) و(نل) و(قوى) معطوف عليه، و(عذت) مفعول (أدغم)، و(لما) فاعله.

الخامس: [الفاء فى الباء من ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ بسبأ [الآية: ٩] أدغمها](٧) ذو راء (ربا)

---

(١) فى م: مخرجيهما.

(٢) فى م: وجه اختصاص أبى عمرو بالاتفاق على إدغام (يعذب) هنا؛ لأنه مجزوم فناسب التخفيف أكثر من المحرك.

(٣) فى م: وجه الاتفاق هنا عن السوسى دون الإدغام الكبير: أن الراء - سبب السكون - عسر إظهارها؛ فاحتاجت إلى زيادة تخفيف، هذا وجه من أدغم عن الدورى ممن قاعدته الإظهار الكبير. وفى د: وجه.

(٤) سقط فى م.

(٥) فى د: كان.

(٦) فى م: لمفعول.

(٧) وردت العبارة فى م مع تقديم وتأخير.

الكسائى وأظهرها الباقون وخرج الفاء من ﴿نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١٨].

السادس: الباء فى الميم من ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ بهود [الآية: ٤٢] أدغمها ذو راء (رض) الكسائى ومدلول (حما) أبو عمرو ويعقوب، واختلف عن ذى دال (دن) ابن كثير وباء (بى) قالون، ونون (نل) عاصم، وقاف (قوى) خلاد.

فأما ابن كثير فقطع له بالإدغام وجهًا واحدًا جماعة، [وبالإظهار كذلك][١].

وأطلق صاحب «التيسير» و «الشاطبية» وغيرهما الخلاف عن البزى، وخص الأكثرون قنبلا بالإظهار[٢] من طريق ابن شنبوذ، والإدغام من طريق ابن مجاهد.

وأما قالون: فقطع له بالإدغام صاحب «التبصرة» و «الهداية» و «الكافى» [وغيرهم][٣]، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، وبالإظهار صاحب «الإرشاد» «والكفاية الكبرى» وبه قرأ[٤] على أبى الفتح

والأكثرون على تخصيص الإدغام بأبى نشيط والإظهار بالحلوانى، وعكس فى «المبهج».

وأما عاصم فقطع له جماعة بالإظهار، والأكثرون بالإدغام.

وأما خلاد فالأكثرون على الإظهار له، وهو الذى فى «الكافى»، «والهادى»، وغيرهما، وبه قرأ على أبى الحسن، وقطع له صاحب «الكامل» بالإدغام، وهى رواية ابن الهيثم عنه، وكذا نص عليه محمد بن يحيى الحبشى، وجماعة كلهم عن خلاد، وبه قرأ على فارس، والوجهان عن خلاد فى «الكتابين» وفى «الهداية»[٥].

وقرأ الباقون بالإظهار وهم: ابن عامر، وأبو جعفر، وخلف، وورش، وخلف عن حمزة.

وجه إظهار الجميع: الأصل.

ووجه إدغام ﴿نخسف بِّهم﴾ [سبأ: ٩] الاشتراك فى بعض المخرج، والتجانس، والانفتاح، والاستفال.

ووجه إدغام ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [هود: ٤٢]: ما تقدم فى ﴿يعذب مَّن﴾ [العنكبوت: ٢١].

ثم كمل **السابع** فقال:

ص: خُلْفٌ (شَفَا) (حُـ) ـزْ (ثِـ) ـقْ وصاد ذكْرُ مَعْ

يُرِدْ (شَفَا) (كَـ) ـمْ (حُطْ) نَبذْتُ (حُـ) ـزْ (لُـ) ـمعْ

---

(١) سقط من ص.

(٢) فى ز: بالإدغام.

(٣) فى ز، د، ص: وغيرهما بالتثنية.

(٤) فى م: قرأ الدانى.

(٥) فى ص: وفى الكفاية.

ش: (خلف) مبتدأ، وخبره مقدر، أى حاصل، و(شفا) و(حز) و(ثق) عطف على (لما)، و(صاد ذكر) مفعول (أدغم)، و(مع يرد) حال، و(شفا) و (كم) و (حط) معطوفات (ونبذت حز لمع) كذلك.

أى: أدغم مدلول (شفا) حمزة، والكسائى، وخلف، وذو حاء (حز) أبو عمرو، وثاء (ثق) أبو جعفر الذال فى التاء من ﴿عذتُّ بربى﴾ [غافر: ٢٧، الدخان: ٢٠]، واختلف عن ذى لام (لما) هشام، فقطع له بالإدغام جمهور العراقيين كابن سوار، وأبى العز، وأبى العلاء، وبالإظهار صاحب «الكتابين» والمغاربة وبه قرأ الدانى من طريق الحلوانى.

الثامن، والتاسع: الدال المهملة فى الذال المعجمة من ﴿كٓهيعٓصٓ ذِكۡرُ﴾ [مريم: ١-٢]، وفى الثاء من ﴿وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا﴾ [آل عمران: ١٤٥] و ﴿وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾ [آل عمران: ١٤٥] فأدغمها مدلول (شفا) وذو كاف (كم) ابن عامر وحاء (حط) أبو عمرو[١]، وأظهرها الباقون.

وجه إظهار الجميع: الأصل.

ووجه إدغام ﴿عذتُّ﴾: ما تقدم فى ﴿إذ تَّقول﴾ [الأحزاب: ٣٧] و ﴿كهيعص﴾ [مريم: ١] ما مر فى «قد» و ﴿من يرد ثَّواب﴾ [آل عمران: ١٤٥] الاشتراك فى بعض المخرج[٢]، والتجانس، والانفتاح، والاستفال.

ثم كمل[٣] فقال:

ص: خُلْفٌ (شَفَا) أُورِثْتُمُو (رضَى) (لَ)جا (حُ) ز (مِ) ثْل خُلْفِ ولَبِثْتُ كَيْفَ جَا

ش: (خلف) مبتدأ، وخبره [مقدر أى][٤]: حاصل [عنه][٥]، (وشفا) معطوف على (لمع)، و(أورثتمو) مفعول (أدغم)، و(رضى) فاعله، و(لجا) و(حز) و(مثل) عطف[٦] عليه، و(لبثت) مفعول (أدغم)، و(كيف) حاله[٧] وفاعله (حط).

العاشر: الذال فى التاء من ﴿فَنَبَذۡتُهَا﴾ بطه [الآية: ٩٦] فأدغمها ذو حاء (حز) أبو عمرو، ومدلول (شفا) حمزة، والكسائى، وخلف.

واختلف عن ذى لام «لمع» هشام: فقطع له المغاربة قاطبة بالإظهار، وهو الذى فى «التيسير» و «الشاطبية»[٨] وغيرهما، وجمهور المشارقة بالإدغام، وهو الذى فى «الكفاية

---

(١) فى م: ذو حاء (حط) أبو عمرو، وكاف (كم) ابن عامر و(شفا) حمزة والكسائى وخلف.
(٢) فى م: المخارج.
(٣) فى م: كمل العاشر.
(٤) زيادة من م.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى د: معطوف.
(٧) فى م: فاعله. وجاء معطوف عليه.
(٨) فى م: الكتابين.

الكبرى» و «المستنير» و «الكامل» و «غاية» أبى العلاء وغيرها[(١)].

الحادى عشر: الثاء المثلثة[(٢)] فى المثناة من ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ بالأعراف [الآية: ٤٣] والزخرف: فأدغمها مدلول (رضى) الكسائى، وحمزة، ولام (لجا) هشام وحاء (حز) أبو عمرو، والصورى عن ابن ذكوان ورواه عنه الأخفش بالإظهار.

الثانى عشر: الثاء المثلثة فى المثناة من «لبثت» كيف ورد مفردا أو جمعا نحو: ﴿فَلَبِثْتَ سِنِينَ﴾ [طه: ٤٠] و ﴿لَبِثْتُمْ﴾ [الإسراء: ٥٢] فأدغمها ذو كاف (كم) ابن عامر، وحاء (حط) أبو عمرو، وثاء (ثنا) أبو جعفر، ومدلول (رضى) حمزة والكسائى، وأظهرها الباقون.

وجه الإظهار: الأصل

ووجه[(٣)] إدغام ﴿فنبذتُّها﴾ [طه: ٩٦]: ما تقدم فى ﴿عذتُّ﴾ [غافر: ٢٧].

ووجه ﴿أورثُّموها﴾ [الأعراف: ٤٣] و ﴿لبثت﴾ [طه: ٤٠] [الاشتراك][(٤)] فى بعض المخرج والتجانس فى الانفتاح، والاستفال، والهمس.

ثم كمل [البيت][(٥)] فقال:

ص: (حُ) طْ (كَ) مْ (ثَ) نَا (رِضًى) وَيَس (رَوى)

(ظَ) عْنٌ (لِ) وَا وَالْخُلْفُ (مِ) نْ (نَ)ل (إِ) ذ (هَ) وى

ش: (حط) فاعل «أدغم لبثت» و(كم) و(ثنا) و(رضى) معطوف عليه بمحذوف، وأدغم (يس روى) اسمية، و(ظعن ولوا) معطوف عليه، و(الخلف) كائن عن (مز) اسمية، وما بعده عطف عليه.

[الثالث عشر][(٦)]: النون عند الواو من ﴿يسٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [يس: ١، ٢] فأدغمها مدلول (روى) الكسائى وخلف وذو ظاء (ظعن) يعقوب ولام (لوا) هشام.

واختلف عن ذى ميم (مز) ابن ذكوان، ونون (نل) عاصم، وألف (إذ) نافع، وهاء (هوى) البزى.

فأما ابن ذكوان: فروى [عنه][(٧)] الإدغام الأخفش، والإظهار الصورى، قاله الدانى فى «جامع البيان»، والأكثرون.

وأما عاصم: فقطع له الجمهور بالإدغام من رواية أبى بكر[(٨)] من طريق يحيى بن آدم،

---

(١) فى ص: وغيرهما.
(٢) فى م: المعجمة.
(٣) فى م: وجه، وفى د: الإدغام فى.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى م.
(٦) سقط فى ص.
(٧) سقط فى د.
(٨) فى ص: أبى بكير.

وبالإظهار من طريق العليمى، وروى كثير الإظهار عنه من طريق يحيى بن آدم، وروى عنه الإدغام من [رواية حفص وعمرو بن الصباح من طريق ابن زرعان، وقطع به فى «التجريد» من طريق عمرو، والإظهار][(١)] من طريق الفيل.

وقرأ الباقون بالإظهار.

وأما نافع فقطع له بالإدغام من رواية قالون، وابن مهران، وابن سوار فى «المستنير»، وسبط الخياط فى «كفايته» «ومبهجه» وأبو العلاء وجمهور العراقيين من جميع طرقهم، إلا أن أبا العز استثنى هبة الله، يعنى: من طريق الحلوانى، [وبه قرأ صاحب «التجريد» على الفارسى][(٢)] من طريق الحلوانى، وأبى نشيط، وعلى ابن نفيس[(٣)] من طريق أبى نشيط، [وقطع له بالإظهار صاحب «التيسير» و «الشاطبية» و «الكافى» وجمهور المغاربة، وقطع فى «الجامع» بالإدغام من طريق الحلوانى، وبالإظهار من طريق أبى نشيط][(٤)] وكلاهما صحيح عن قالون من الطريقين[(٥)]، وقطع له بالإدغام من طريق[(٦)] الأزرق صاحب «التيسير» و«الشاطبية» والجمهور، وبالإظهار صاحب «التجريد»، حسبما قرأ به على شيوخه، وقطع بالإدغام من طريق الأصبهانى أبو العز وابن سوار، وأبو العلاء، والأكثرون، وبالإظهار ابن مهران والدانى.

وأما البزى فروى عنه الإظهار أبو ربيعة والإدغام ابن الحباب، وهما صحيحان، نص عليهما من الطريقين[(٧)] وغيرهما الدانى. وجه الإظهار: الأصل، وحق حرف التهجى أن يوقف عليه لعدم التركيب فإن[(٨)] وصل فبنية الوقف.

ووجه[(٩)] الإدغام: ما ذكر فى مثله نحو ﴿من رَّاق﴾ [القيامة: ٢٧] ومن أدغم ﴿يس﴾ [يس: ١] وأظهر النون - راعى الأصل وكثرة الحروف. [ثم] انتقل إلى الرابع عشر فقال:

ص: كَنُون لَا قَالُونَ يَلْهَثْ أَظْهِرِ (حِرْم) (لَ) هُمْ (نَ) الَ خِلَافُهُمْ ورى

ش: الرابع عشر: النون عند الواو من ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [القلم: ١-٢] وحكمه كـ ﴿يسٓ﴾ [يس: ١] إلا أنه لم يختلف عن (قالون) أنه بالإظهار.

الخامس عشر: الثاء المثلثة عند الذال المعجمة من ﴿يَلۡهَثۚ ذَّٰلِكَ﴾ بالأعراف [الآية: ١٧٦] فأظهرها مدلول (حرم) وذو لام (لهم) ونون (نال) نافع، وأبو جعفر، وابن كثير،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٢) ما بين المعقوفين سقط فى م، ص.
(٣) فى م: ابن قيس، وفى د: يعيش.
(٤) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٥) فى م: الطرفين.
(٦) فى ص: من رواية ورش.
(٧) فى م: الطرفين.
(٨) فى ص: وإن.
(٩) فى م: وجه.

وهشام، وعاصم بخلاف عنهم، فأما نافع: فروى إدغامه عنه من رواية قالون، ومكى، وابن سفيان، وجمهور المغاربة وجماعة من المشارقة، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن من جميع طرقه، وبالإظهار قرأ على أبى الفتح من قراءته على عبد الباقى.

وأما ورش فأظهرها عنه جمهور المغاربة والمشارقة، وخص بعضهم الإظهار بالأزرق: وبعضهم بالأصبهانى، وأدغمها عنه من جميع طرقه ابن مهران، ورواه الخزاعى واختاره الهذلى.

وأما ابن كثير: فروى له أكثر المغاربة[١] الإظهار، ولم يذكره ابن سوار إلا من طريق النقاش عن أبى ربيعة عن البزى، ومن غير طريق النهروانى عن ابن مجاهد عن قنبل فقط، وكلهم روى الإدغام عن سائر أصحاب ابن مجاهد، وأما عاصم فقال الدانى فى «جامعه»: أقرأنى فارس فى جميع طرقه من طريق السامرى بالإظهار، ومن طريق [عبد][٢] الباقى بالإدغام، قال: وروى الأشنانى عن عبيد عن حفص بالإظهار. انتهى.

وروى الجمهور عن عاصم من جميع رواياته الإدغام وهو الأشهر عنه.

وأما أبو جعفر، فالأكثرون أخذوا له بالإظهار وهو المشهور، وذكر له الإدغام فقط الخزاعى، واختاره الهذلى، ولم يأخذ ابن مهران بسواه[٣].

وأما هشام فروى جمهور المغاربة عنه الإظهار، وأكثر المشارقة على الإدغام للداجونى، والإظهار للحلوانى وكذا فى «المبهج»، و«الكامل»، وغيرهما، وكان القياس هنا بالإدغام؛ لاشتراك الحرفين مخرجا وسكون أولهما وعدم المانع، وكذلك[٤] حكى ابن مهران الإجماع على إدغامه.

[ثم انتقل فقال:][٥]

ص: وَفى أَخَذْتُ واتَّخَذْتُ (عَ)ن (دَ)رَى وَالْخُلْفَ (غِ)ـثْ طس ميم (فِ)ـد (ثَ)رى

ش: السادس عشر: الذال المعجمة فى التاء من ﴿أَخَذْتُ﴾ [فاطر: ٢٦]، و ﴿اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥١]، و ﴿لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف: ٧٧] وشبهه، فأظهره ذو عين (عن) حفص، ودال (درا) ابن كثير، واختلف عن [ذى غين (غث)][٦] رويس: فروى الحمامى من جميع طرقه، والقاضى أبو العلاء، وابن العلاف، والأكثرون عن النحاس عن التمار عنه الإظهار، وروى أبو الطيب وابن مقسم كلاهما عن التمار عنه الإدغام[٧]، وكذا روى

---

(١) فى ص: جمهور المغاربة.
(٢) سقط فى ز.
(٣) فى م، ص: سواه.
(٤) فى م، د: وكذا.
(٥) زيادة من م.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: بالإدغام.

الخبازى[١]، والخزاعى والنخاس عنه، وقطع به [الهذلى][٢]، وابن مهران.

السابع عشر: النون فى الميم من ﴿طسٓمٓ﴾ [القصص: ١] أظهره ذو فاء (فد) حمزة وثاء (ثرا) أبو جعفر، وأدغمه الباقون.

[تنبيه][٣]:

أبو جعفر على أصله من السكت على الفواتح، بل لا حاجة إلى ذكره هنا؛ لأن من لوازم[٤] السكت الإظهار، وإنما ذكره [مع من أظهر][٥]؛ لئلا يظن من لم يتأمل أن ابن كثير[٦] انفرد به.

وكذلك[٧] لم يحتج إلى التنبيه له على إظهار النون[٨] المخفاة من ﴿عين صاد﴾ أول مريم، ومن ﴿طس تلك﴾ أول النمل [الآيتان: ١، ٢]، ومن ﴿حم عسق﴾ [الشورى: ١، ٢] فإن السكت عليها لا يتم إلا بالإظهار.

[تنبيه:][٩]

وقع[١٠] لأبى شامة النص على إظهار نون ﴿طس﴾ [النمل: ١]، [وهو سبق قلم][١١]، والله أعلم.

وجه الإظهار: الأصل[١٢].

ووجه إدغام ﴿أخذتُّ﴾ [فاطر: ٢٦] وبابه: ما تقدم فى ﴿فنبذتُّها﴾ [طه: ٩٦].

ووجه إدغام ﴿طسٓمٓ﴾ [القصص: ١، الشعراء: ١] وإظهاره: ما ذكر فى ﴿يسٓ﴾ [يس: ١].

* * *

---

(١) فى م: ابن الحبارى.
(٢) سقط فى م.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى ز، ص، د: لازم.
(٥) سقط فى م، ص.
(٦) فى م: حمزة.
(٧) فى م: ولذا، وفى ص: ولذلك.
(٨) فى م: الميم وكذلك النون.
(٩) سقط من م، وفى ص: فائدة.
(١٠) فى م: ووقع.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى م: أنه الأصل.

باب أحكام النون الساكنة والتنوين

التنوين نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظا وتسقط خطا لغير توكيد، والنون الساكنة: نون[١] ثابتة خطا [بلا حركة][٢]، وتقع فى وسط الكلمة وآخرها[٣]، وأكثر مسائل هذا الباب إجماعية من قبيل التجويد، وأكثرهم قسم أحكام الباب إلى أربعة، والتحقيق أنها ثلاثة [وهى:][٤] إظهار، وإدغام محض، وغير محض، وإخفاء مع قلب ومع غيره، ودليل الحصر: استقرائى، وضابطه: أن الحرف الواقع بعد التنوين والنون الساكنة إما أن يقرب مخرجه من مخرجهما[٥] [جدا][٦] أو لا، والأول واجب الإدغام، والثانى إما أن يبعد جدا أو لا، والأول واجب الإظهار، والثانى واجب الإخفاء.

وعلى هذا فالإخفاء حال بين الإدغام والإظهار[٧].

فإن قيل: لو كانت العلة ما ذكرت لما اختلف فى الغين والخاء[٨].

قلت: الخلاف فى التحقيق: إنما هو فى وجود العلة وعدمها.

وبدأ بالإظهار فقال[٩]:

ص: أظهرهما عند حروف الحلق عن كل وفى غين وخا أخفى (ث) من

ش: أظهر التنوين والنون [الساكنة][١٠] فعلية، والضمير مفعول (أظهر)، و(عند)

---

(١) فى م: تقع. (٢) سقط فى م.

(٣) اعلم أن التنوين فى الأصل مصدر من قولك: نونت الاسم، إذا جعلت فيه النون، كما أنك لو جعلت فيه السين لقلت: سيَّنه، فالاسم المنون: هو الذى جعل فى آخره النون ساكنة زائدة على ما بينه النحويون، والتنوين هو الجَعْل، ثم إنهم يسمون النون المجعولة تنوينًا تسمية بالمصدر، فإذا قلت مثلا: لا يجتمع التنوين مع الإضافة أمكن أن تريد: لا يجتمع جعل النون والإضافة، وأمكن أن تريد: لا تجتمع النون والإضافة، أما إذا قلت: يبدل التنوين فى الوقف ألفًا ويدغم التنوين فى الواو والياء، فلا يحمل هذا إلا على أنك أردت النون والله جلت قدرته أعلم.

(٤) زيادة من م. (٥) فى د، ص: مخرجها.

(٦) سقط من د.

(٧) فى م: بين الإظهار والإدغام. وقال ابن الجزرى فى النشر (٢/ ٢٧): واعلم أن الإخفاء عند أئمتنا هو حال بين الإظهار والإدغام، قال الدانى: وذلك أن النون والتنوين لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام فيجب إدغامهما فيهن من أجل القرب ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار فيجب إظهارهما عندهن من أجل البعد فلما عدم القرب الموجب للإدغام والبعد الموجب للإظهار أخفيا عندهن فصارا لا مدغمين ولا مظهرين إلا أن إخفاءهما على قدر قربهما منهن وبعدهما عنهن، فما قربا منه كانا عنده أخفى مما بعدا عنده، قال: والفرق عند القراء والنحويين بين المخفى والمدغم أن المخفى مخفف والمدغم مشدد.

(٨) فى م: العين والخاء، وفى د: العين والحاء.

(٩) فى م: لتأصله فقال. (١٠) زيادة من م.

ظرفه، [و(حروف الحلق) مضاف ومضاف إليه][1]، و(عن كل القراء) محله نصب على الحال، و(فى) متعلق[2] بـ (أخفى) وفاعله (ثمن).

أي: أظهر التنوين والنون الساكنة عند حروف الحلق الستة وهى: الهمزة: والهاء، ثم العين، والحاء، ثم الغين، والخاء، عن القراء العشرة، إلا أبا جعفر، فإنه أخفاهما[3] عند الغين والخاء:

فالهمزة نحو: ﴿وَيَنْـَٔوْنَ﴾ [الأنعام: ٢٦]، ﴿إِنْ أَنَا۠﴾ [الشعراء: ١١٥]، ﴿عَادٍ إِذْ﴾ [الأحقاف: ٢١].

والهاء نحو: ﴿عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٢٤]، ﴿مَنْ هَاجَرَ﴾ [الحشر: ٩]، ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

والعين نحو ﴿أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿مِنْ عِلْمٍ﴾ [ص:٦٩] ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ﴾ [الأعراف: ١٠٥].

والحاء نحو: ﴿وَانْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢]، ﴿مَنْ حَآدَّ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿نَارٌ حَامِيَةٌۢ﴾ [القارعة: ١١].

والغين نحو ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿مِنْ غِلٍّ﴾ [الحجر: ٤٧] ﴿مَّآءٍ غَيْرِ﴾ [محمد: ١٥].

والخاء نحو: ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ٣٥]، ﴿يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ [الغاشية: ٢].

وجه الإظهار: غاية بعد المخرج مع[4] تنوعها.

ووجه الخلاف فى الغين والخاء هل[5] قربهما متمكن بحيث يوجب الإظهار[6] أو لا فيوجب[7] الإخفاء؟.

ثم استثنى لأبى جعفر ألفاظا فقال:

ص: لا منخنق ينغض يكن بعض أبى واقلبهما مع غنة ميما ببا

ش: (لا منخنق) عطف على (غين)، و(ينغض) و(يكن) حذف[8] عاطفهما، و(بعض أبى إخفاءهما) كبرى، و(اقلبهما) فعلية، والضمير مفعول أول، و(ميما) ثان، و(مع غنة) حال، و(بباء) - أي: مع[9] باء - حال أيضا.

---

(١) زيادة من م.
(٢) فى م: غين متعلق.
(٣) فى م: أخفاها.
(٤) فى م: من.
(٥) فى م: هو.
(٦) فى م: الإدغام.
(٧) فى د: موجب.
(٨) فى م، د: محذوف.
(٩) فى م: ومع.

أى: استثنى بعض أهل الأداء عن أبى جعفر ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [الإسراء: ٥١]، ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾ [المائدة: ٣]، و ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾ [النساء: ١٣٥]، فأظهروا النون عنه، وروى الإخفاء فيها أبو العز فى [«إرشاده»][١] من طريق الحنبلى عن هبة الله، وذكرها فى «كفايته»[٢] [عن الشطوى][٣] كلاهما من رواية ابن وردان، وخص فى «الكامل» استثناءها[٤] من طريق[٥] الحنبلى فقط، وأطلق الخلاف فيها من الطريقين، والوجهان صحيحان، والاستثناء أشهر وعدمه أقيس.

ثم ثنى بالقلب فقال: (واقلبهما)، أى: يجب قلب التنوين والنون الساكنة ميما إذا ما وقعا[٦] قبل باء، نحو: ﴿أَنْبِئْهُم﴾ [البقرة: ٣٣]، و ﴿وَمِنْ بَعْدِ﴾ [النور: ٥٨]، و ﴿صُمٌّ بُكْمٌ﴾ [البقرة: ١٨]، ولا بد من إظهار الغنة معه فيصير فى الحقيقة إخفاء للنون المقلوبة ميما؛ فلا فرق حينئذ فى اللفظ بين ﴿أَنْ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨] وبين ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠١].

ولا خلاف فى إظهار الغنة ولا إخفاء الميم فى القلب.

وجه القلب والإخفاء: عسر الإتيان بالغنة وإطباق الشفتين فى الإظهار، ولم يدغم[٧] لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب؛ فتعين الإخفاء، وتوصل[٨] إليه [بالقلب فيما][٩] يشارك الباء مخرجا والنون غنة.

وكذلك[١٠] تعين[١١] الإخفاء [بخلاف: ﴿احْكُم بَيْنَهُم﴾][١٢] [المائدة: ٤٩] وجرى فى المتصل لعدم اللبس.

وثلث[١٣] بالإدغام، وهو[١٤] قسمان[١٥]: إما فى «ينمو» أو فى «اللام والراء» وبدأ بهما فقال:

ص: وأدغم بلا غنة فى لام ورا ... وهى لغير (صحبة) أيضا ترى

ش: مفعول (أدغم) محذوف، و(فى لام ورا) متعلقه، و(بلا غنة) صفة مصدر[١٦]،

---

(١) سقط من م.
(٢) فى م: وذكر فى كتابيه.
(٣) سقط من م.
(٤) فى م: استثناءهما.
(٥) فى ص، ز، م: بطريق.
(٦) فى د: وقع.
(٧) فى م: ولم تدغم.
(٨) فى م: ويتوصل.
(٩) فى م: وهو مما.
(١٠) فى م: فلذلك.
(١١) فى ص: يعين.
(١٢) زيادة من م.
(١٣) فى ز، م: وثنى.
(١٤) فى د: وهما.
(١٥) فى م: إما بغير غنة فى اللام والراء.
(١٦) فى م: متعلق بأدغم، وبلا غنة محله نصب على الحال.

[والباء الداخلة على (لا) مثلها[١] فى «جئت بلا زاد» و(هى. . . ترى) كبرى، و(بغير)[٢] يتعلق بـ (ترى)، و(أيضا)[٣] مصدر][٤].

أى: يجب إدغام التنوين والنون الساكنة فى اللام والراء ولا غنة فيهما عند الجمهور، وعليه العمل عند أئمة الأمصار.

وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع بقاء الغنة، ورووه عن أكثر أئمة القراء كنافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وعاصم وأبى جعفر ويعقوب.

قال الناظم: قد[٥] وردت الغنة وصحت من طرق كتابنا عن أهل الحجاز، والشام، والبصرة، وحمص[٦]، وهذا معنى قوله: (وهى لغير صحبة أيضا ترى): وأطال الناظم فى ذلك فى نشره فانظره، والله أعلم.

[وجه الإدغام: تلاصق المخرج أو اتحاده[٧]][٨].

ووجه وجوبه: كثرة دورهما عندهما.

ووجه حذف الغنة: المبالغة فى التخفيف[٩] واتباع الصفة الموصوف، أو تنزلهما - لشدة المناسبة - منزلة المثلين النائب أحدهما مناب الآخر.

ووجه بقاء الغنة[١٠]: أن الأصح بقاء صوت المدغم.

فإن قلت: إذا كان الأصح البقاء فلم أسقطت على الأول؟ قلت: مخالفة الغنة [نحو][١١] الإطباق لمغايرة[١٢] المخرج المؤذنة بالاستقلال.

ثم كمل الإدغام فقال:

ص: والكل فى ينمو بها و (ضـ)ـق حذف فى الواو واليا و (تـ)ـرى فى اليا اختلف

ش: (والكل)[١٣] يحتمل الابتدائية، فالجملة كبرى، أو صغرى، أو الفاعلية[١٤]، فالجملة فعلية، و(فى ينمو) يتعلق بمقدر، و(بها) أى: معها، منصوب على الحال، و(ضق) مبتدأ و(حذف)[١٥] خبره، و(فى) يتعلق به، و(ترى) مبتدأ و(اختلف) قوله (فى

---

(١) فى م: مثيلتها.
(٢) فى م: وبغير صحبة، وفى ص: ولغير.
(٣) فى م: محل نصب حال من فاعل ترى.
(٤) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٥) فى ص، م: وقد.
(٦) فى ز، د: وحفص.
(٧) فى د، ص: واتحاده.
(٨) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٩) فى ص: التحقيق.
(١٠) فى م: الآخر.
(١١) سقط فى م.
(١٢) فى م: بمغايرة.
(١٣) فى م، ز: فى الكل.
(١٤) فى ز، م، د: والفاعلية.
(١٥) فى م: على حذف مضاف، وفى الواو والياء يتعلق بمحذوف، وفى الخبر الخلاف المشهور.

الياء) خبره.

أى: وأدغم القراء العشرة التنوين، والنون الساكنة فى حروف (ينمو) الأربعة بغنة فى حرفى الغنة - وهما: النون والميم - إجماعا، و(فى الواو والياء) عن العشرة، إلا ذا الضاد من (ضق) خلف؛ فإنه حذفها[١] فيهما، وإلا ذا التاء من «ترى» دورى [الكسائى][٢]؛ فإنه اختلف عنه فى الياء، فروى[٣] أبو عثمان الضرير عنه حذفها، وجعفر بن محمد عنه ثبوتها وأطلق له الوجهين صاحب «المبهج»:

وجه إدغامها فى النون: التماثل، وفى الميم: التجانس فى الغنة، والجهر[٤] والانفتاح، وفى الواو والياء: التجانس فى الغنة والجهر.

ووجه الوجوب: المثلية فى النون، وكثرة الدور فى الباقى.

ووجه إثبات الغنة مع النون والميم: أنها للمدغم فيه وهو مظهر.

ووجه إثباتها مع الواو والياء: أن الأفصح بقاء الصوت، وخالفت اللام والراء بالبعد.

ووجه حذفها معهما[٥]: اتباعا للأصل وتقارب غيرهما باختلاف المخرج.

ثم كمل فقال:

ص: وأظهروا لديهما بكلمة   وفى البواقى أخفين بغنة

ش: (لديهما) ظرف لـ(أظهروا)، و(بكلمة) حال ضمير (لديهما)، و(فى البواقى) يتعلق بـ (أخفين)، و(بغنة) صفة مصدر، وحال فاعل (أخفين).

أى: وأظهر القراء العشرة النون الساكنة عند الواو والياء إذا اجتمعا معهما فى كلمة وهو ﴿قِنْوَانٌ﴾ [الأنعام: ٩٩]، و ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]، و ﴿ٱلدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿بُنْيَـٰنَهُم﴾ [التوبة: ١٠٩]؛ لأنه لو أدغم التبس بالمضاعف، وهو ما تكرر أحد[٦] أصوله نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤].

ويجب إخفاء التنوين والنون الساكنة عند باقى حروف الهجاء، وهى خمسة عشر، ولابد فى الإخفاء من الغنة، والمراد هنا إخفاء الحرف لا الحركة؛ إذ لا حركة، وهذه أمثلة على ترتيب المخارج: ﴿يَنقَلِبْ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿وَإِن قِيلَ﴾ [النور: ٢٨]، ﴿بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٥]، ﴿أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿مَن كَانَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ﴿زَرْعًا كِلْتَا﴾ [الكهف: ٣٢-٣٣]، ﴿تنجيكم﴾ [الصف: ١٠]، ﴿وإن جنحوا﴾

---

(١) فى م: حذفهما.
(٢) سقط فى م، ص.
(٣) فى م: وروى.
(٤) فى ص: ووجه الوجوب.
(٥) فى م: معا.
(٦) فى د: أصل.

[الأنفال: ٦١]، ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا﴾ [النساء: ٣٣]، ﴿وَيُنشِئُ﴾ [الرعد: ١٢، العنكبوت: ٢٠]، ﴿فَمَن شَهِدَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ﴿شَىْءٍ شَهِيدًا﴾ [الأحزاب: ٥٥]، ﴿مَّنضُودٍ﴾ [الواقعة: ٢٩]، ﴿مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]، ﴿عَذَابًا ضِعْفًا﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿وَمَا يَنطِقُ﴾ [النجم: ٣]، ﴿فَإِن طِبْنَ﴾ [النساء: ٤]، ﴿صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء: ٤٣، المائدة: ٦]، ﴿عِندَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٤]، ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿عَمَلًا دُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ﴿كُنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٣] ﴿وَإِن تُبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، ﴿جَنَّٰتٍ تَجْرِى﴾ [البقرة: ٢٥]، ﴿يَنصُرْكُمُ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، ﴿وَلَمَن صَبَرَ﴾ [الشورى: ٤٣]، ﴿عَمَلًا صَٰلِحًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، ﴿مَا نَنسَخْ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَرَجُلًا سَلَمًا﴾ [الزمر: ٢٩]، ﴿يُنَزِّلَ﴾ [البقرة: ٩٠]، ﴿فَإِن زَلَلْتُم﴾ [البقرة: ٢٠٩]، ﴿نَفْسًا زَكِيَّةً﴾ [الكهف: ٧٤]، ﴿أَنظُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿إِن ظَنَّآ﴾ [البقرة: ٢٣٠]، ﴿ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]، ﴿لِّيُنذِرَ﴾ [يس: ٧٠، غافر: ١٥]، ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى﴾ [الحديد: ١١]، ﴿ظِلٍّ ذِى﴾ [المرسلات: ٣٠]، ﴿ٱلْحِنثِ﴾ [الواقعة: ٤٦]، ﴿فَمَن ثَقُلَتْ﴾ [الأعراف: ٨]، ﴿أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٧]، ﴿يُنفِقُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿فَإِن فَآءُو﴾ [البقرة: ٢٢٦]، ﴿سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وجه الإخفاء: تراخى حروفه عن مناسبة «يرملون» ومباينة[١] الحلقية فأخفيت[٢]؛ لأن الإخفاء بين الأمرين.

تحقيقات

الأول: حروف الإخفاء لما تراخت وباينت ناسبت[٣] أن تعطى حكما مخالفا للحكمين، لكن [لا] من كل وجه؛ لأن مخالفتها لم تقع من كل وجه؛ لما فى حروف الإخفاء من حيث هى من قربها من[٤] «يرملون» والحلقية؛ فعلى هذا لابد فى الإخفاء من جهة بها[٥] تشبه الإظهار والإدغام، وجهة[٦] بها تفارقهما[٧]، فالأولى: أن الإخفاء يشبه الإظهار من جهة عدم الممازجة والدخول؛ ولهذا يقال[٨]: أظهر عند كذا، وأخفى عند كذا، وأدغم فى كذا، ويفارقه من جهة بقاء الغنة.

[والثانية: أنه يشبه الإدغام من جهة الغنة، ويفارقه من جهتين][٩]: التشديد، والقلب

(١) فى د: ومناسبة.
(٢) فى م: فإن خفيت.
(٣) فى د: ناسب.
(٤) فى ز، ص، د: قرب ما من.
(٥) فى ص: منها.
(٦) فى ص: وجهتها.
(٧) فى م: تفارقها، وفى د: يفارقهما.
(٨) فى م: يقول.
(٩) ما بين المعقوفين سقط فى م.

الحاصلين[١] فى الإدغام دون الإخفاء.

فإن قلت: قد قدمت أن القلب مع الباء ضرب من الإخفاء، وفيه مناقضة.

قلت: إنما يعتد[٢] بما يتلفظ به دون ما فعل قبل ذلك، ولم ينطق مع الباء [إلا][٣] بإخفاء[٤] فقط.

الثانى: مخرج التنوين، والنون الساكنة مع حروف الإخفاء من الخيشوم فقط[٥]، ولا حظ لهما معهن فى الفم؛ لأنه[٦] لا عمل للسان فيهما كعمله فيهما، مع ما يظهران عنده أو يدغمان فيه بغنة، وحكمهما مع الغين والخاء عند أبى جعفر كذلك؛ لأنه أجراهما مجرى حروف الضم للتقارب بينهما وبينهن عند غيره من أصل مخرجهما؛ لإجرائهم لهما[٧] مجرى [باقى][٨] حروف الحلق؛ لكونهما من جملتهن[٩].

الثالث: اختلف فى الإدغام بالغنة فى الواو والياء، وكذلك فى اللام والراء عند من روى ذلك:

قال[١٠] بعضهم: هو إخفاء إلا أنه لا بد فيه من تشديد يسير، وتسميته: إدغاما مجاز، وقاله السخاوى، قال: وهو قول الأكابر، قالوا: الإخفاء ما بقيت معه الغنة، والإدغام ما لا غنة معه.

[والصحيح: أنه إدغام ناقص؛ لوجود لازمه المساوى، وهو التشديد؛ فلزم وجوده. [و] قولهم الإدغام لا غنة فيه][١١].

قلنا: إن أردتم كامل التشديد فمسلَّم، ولم ندَّعه، أو الناقص فممنوع؛ للدليل القاطع، وهو وجود اللازم المساوى، والغنة الموجودة معه لا تزيد[١٢] على صوت الإطباق معه فى ﴿أَحَطتُ﴾ [النمل: ٢٢] و ﴿بَسَطتَ﴾ [المائدة: ٢٨]؛ ولهذا قال الدانى: لم يكن إدغاما صحيحا؛ لأنه لا يبقى فيه من الحرف المدغم[١٣] أثر؛ إذ كان لفظه ينقلب كلفظ المدغم فيه، بل هو فى الحقيقة كالإخفاء الذى يمتنع فيه الحرف من القلب؛ لظهور صوت

---

(١) فى ز، د: الخاصيتين.
(٢) فى م: يفيد، وفى د: يتعد.
(٣) سقط من د.
(٤) فى د، ص: بالإخفاء
(٥) قال ابن يعيش فى «شرح المفصل» (١٠/ ١٥): ومما بين الشفتين مخرج الميم والباء، إلا أن الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها الغنة؛ فلذلك تسمعها كالنون؛ لأن النون المتحركة مشربة غنة، والغنة من الخياشيم.
(٦) فى م: فإنه.
(٧) فى م: لها، وسقط فى د.
(٨) زيادة من م.
(٩) فى د، ز: جملتين.
(١٠) فى ز، ص، م: فقال.
(١١) ما بين المعقوفين سقط فى ص.
(١٢) فى م: لا مزيد.
(١٣) فى م: الحروف المدغمة.

المدغم، وهو الغنة.

الرابع: أطلق من ذهب إلى الغنة فى اللام، وينبغى تقييده بالمنفصل رسما، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]؛ لثبوت النون فيه.

أما المتصل نحو: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ بهود [الآية: ١٤]، ﴿أَلَّن نَّجْعَلَ﴾ بالكهف [الآية: ٤٨] - فلا غنة؛ لمخالفة الرسم، وهو اختيار الدانى وغيره من المحققين.

قال الدانى: قرأت الباب كله المرسوم منه بالنون وبغيرها بثبات الغنة، وإلى الأول أذهب.

قال الناظم: وكذلك قرأت على شيوخى بالغنة، ولا آخذ به غالبا.

ويمكن أن يجاب عن إطلاقهم بأنهم إنما أطلقوا إدغام النون بغنة، ولا نون فى المتصل.

الخامس: إذا قرئ بإظهار الغنة من النون الساكنة والتنوين فى اللام والراء للسوسى وغيره عن أبى عمرو، فينبغى قياسا إظهارها من النون المتحركة نحو ﴿نؤمن لك﴾ [البقرة: ٥٥]، و ﴿زين للذين﴾ [البقرة: ٢١٢]؛ إذ النون تسكن حينئذ للإدغام.

قال الناظم: وبعدم الغنة قرأت عن[1] أبى عمرو فى[2] الساكن والمتحرك، وبه آخذ.

ويحتمل أن القارئ بإظهار الغنة إنما يقرأ بذلك فى وجه الإظهار حيث يدغم الإدغام الكبير، والله أعلم.

* * *

(١) فى د، م: على.

(٢) فى م: وفى.

باب الفتح والإمالة وبين اللفظين

ذكر الإمالة[١] بعد الأبواب المتقدمة لتأخرها عنها فى أبصارهم[٢]، والفتح عبارة عن

---

(١) قال ابن الحاجب: الإمالة: أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة، وللفواصل، أو لإمالة قبلها على وجه.

فالكسرة قبل الألف فى نحو: عماد وشملال، ونحو «درهمان» سوغه خفاء الهاء مع شذوذه، وبعدها فى نحو: عالم، ونحوه من الكلام قليل؛ لعروضها، بخلاف نحو: من دار؛ للراء، وليس مقدرها الأصلى كملفوظها على الأفصح كجاد وجواد، بخلاف سكون الوقف.

وقال الرضى شارحا لكلام ابن الحاجب:

أقول: «ينحى بالفتحة» أى: تمال الفتحة نحو الكسرة: أى جانب الكسرة، ونحو الشيء: ناحيته وجهته، و «ينحى» مسند إلى «نحو» ومعناه: يقصد، والباء فى «بالفتحة» لتعدية «ينحى» إلى ثانى المفعولين، وهو المقدم على الأول هاهنا، وإنما لم يقل: ينحى بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء؛ لأن الإمالة على ثلاثة أنواع: إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة؛ فيميل الألف نحو الياء، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة، كما فى «رحمة»، وإمالة فتحة قبل الراء إليها، نحو الكبر؛ فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة، فلما لزمتها لم يحتج إلى ذكرها.

وليست الإمالة لغة جميع العرب، وأهل الحجاز لا يميلون، وأشدهم حرصاً عليها بنو تميم، وإنما تسمى إمالة إذا بالغت فى إمالة الفتحة نحو الكسرة، وما لم تبالغ فيه يسمى: بين اللفظين وترقيقاً. والترقيق إنما يكون فى الفتحة التى قبل الألف فقط.

وسبب الإمالة إما قصد مناسبة صوت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التى قبلها كعماد، أو بعدها: كعالم، أو لصوت نطقك بياء قبلها: كسيال وشيبان، أو قصد مناسبة فاصلة لفاصلة ممالة، أو قصد مناسبة إمالة لإمالة قبل الفتحة، أو قصد مناسبة صوت نطقك بالألف لصوت نطقك بأصل تلك الألف، وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة: كباع وخاف، أو لصوت ما يصير إليه الألف فى بعض المواضع كما فى حبلى ومعزى؛ لقولك: حبليان ومعزيان، والأولى أن تقول فى إمالة نحو خاف وباع: إنها للتنبيه على أصل الألف، وما كان عليه قبل، وفى نحو حبلى ومعزى: إنها للتنبيه على الحالة التى تصير إليها الألف بعدُ فى بعض الأحوال.

واعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها، بل هى المجوزة لها عند من هى فى لغته، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح، فأحد الأسباب: الكسرة، وهى إما قبل الألف أو بعدها، والحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الحرف الذى يليه الألف؛ لأنها لا تلى إلا الفتحة، فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه وبين الألف حرف أو حرفان، والأول أقوى فى اقتضاء الإمالة لقربها، وإذا تتابع كسرتان كجِلِبْلَاب، أو كسرة وياء نحو كِيزان - كان المقتضى أقوى، والتى بينها وبين الألف حرفان لا تقتضى الإمالة إلا إذا كان الحرف الذى بينها وبين حرف الألف ساكناً نحو: شملال؛ فإن كان متحركاً نحو عنباً، أو كان بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف -لم يجز الإمالة وإن كان أحد الأحرف ساكناً، نحو: ابنتا زيد، وفتلْتُ قِنّباً، بلى إن كان الحرف المتحرك أو حرف الألف فى الأول هاء نحو: يريد أن يسفهنا، وينزعها؛ فإن ناساً من العرب كثيراً يميلونها؛ لخفاء الهاء، فكأنها معدومة، فكأنه: يسفَّنا وينزِعا، وإذا كان ما قبل الهاء التى هى حرف الألف فى مثله مضموماً لم يجز فيه الإمالة أحد، =

فتح القارئ فاه بلفظ الحرف، ويقال: له [أيضًا][(١)] التفخيم، وينقسم إلى: فتح شديد، ومتوسط، فالشديد نهاية فتح الفم بالحرف ويحرم فى القرآن، وإنما يوجد فى لغة العجم، كما نص عليه الدانى فى «الموضح».

قال: والفتح المتوسط هو ما بين الشديد، والإمالة المتوسطة.

والإمالة لغة: الإخفاء، من أمال فلان ظهره: أحناه.

واصطلاحا: جعل الفتحة كالكسرة، والألف كالياء: كثيرًا[(٢)]، وهى المحضة، ويقال لها: الإضجاع، وقليلا وهو بين اللفظين، ويقال لها: التقليل والتلطيف، وبين بين.

والإمالة فى الفعل أقوى منها فى الاسم؛ لتمكنه من التصرف، وهى دخيلة فى الحرف؛ لجموده.

ويجتنب فى الإمالة المحضة القلب الخالص، والإشباع المبالغ فيه.

قال الدانى: والفتح والإمالة لغتان مشهورتان على ألسنة العرب الفصحاء[(٣)] الذين نزل القرآن بلغتهم. والفتح لغة الحجازيين، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم، وأسد، وقيس.

واختلفوا فى أيهما أولى؟ واختار هو بين بين؛ لحصول الغرض [بها][(٤)]، وهو الإعلام[(٥)] بأن أصل الألف ياء، والتنبيه على انقلابها إلى الياء فى مواضع، أو [مشاكلتها للكسر][(٦)] المجاور أو الياء، وهل الفتح أصل الإمالة؛ لافتقارها لسبب[(٧)] وجود[(٨)] الفتح عند انتفائه وجوازه مع الإمالة عند وجود السبب، ولا عكس، أو كل أصل؛ لأن الإمالة كما لا تكون إلا لسبب كذلك الفتح ووجود السبب لا يقتضى الفرعية.

= نحو: هو يضربها؛ لأن الهاء مع الضمة لا يجوز أن تكون كالعدم؛ إذ ما قبل الألف لا يكون مضموماً، ولخفة الهاء أجازوا فى نحو «مهارى»: مِهارى، بإمالة الهاء والميم؛ لأنك كأنك قلت: مارى، وكذلك إن كان فى الثانى أحد الثلاثة الأحرف التى بين الكسرة والألف هاء جازت الإمالة لكن على ضعف وشذوذ، نحو: درهما زيد، ودرهمان، وخبرها. فإن كانت الكسرة المتقدمة من كلمة أخرى نظر: فإن كانت إحدى الكلمتين غير مستقلة أو كلتاهما كانت الإمالة أحسن منها إذا كانتا مستقلتين؛ فالإمالة فى: بنا بؤسى وبنًا ومنًا، أحسن منها فى: لزيد مال، وبعبد الله. ينظر شرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٤-٦).

(١) سقط فى م.
(٢) فى ص: و أبصارهم.
(٣) فى م: الفصحى.
(٢) فى ز، د: كسر.
(٥) فى ز، د: بالإدغام أعلم.
(٤) سقط فى د.
(٦) فى م: ومشاكلتها الكسر، وفى ص: لمشاكلتها.
(٨) فى م، د، ز: ووجود.
(٧) فى م: إلى سبب.

إذا تقرر هذا فاعلم أن الكلام فى أسباب الإمالة، ووجهها[١]، وفائدتها، ومن يميل وما يمال:

فأسبابها عشرة، وترجع إلى شيئين: كسرة أو ياء، وذلك أنه إما أن يتقدما على محل الإمالة من الكلمة نحو: «كتاب»[٢] و«حساب»[٣]، أو يتأخرا عنه، نحو «عائد»[٤] و«مبايع» و «الناس»[٥] و «النار».

أو يكونا مقدرين فى محل الإمالة نحو: «خاف» أصله «خوف» و«يخشى»[٦]، أو لا يوجدان لفظا ولا تقديرا، بل يعرضان[٧] فى بعض تصاريف الكلمة نحو: «طلب» و«شاء» و«جاء» و«زاد»؛ لأن الفاء تكسر منها إذا اتصل بها الضمير المرفوع، ونحو «تلا» و«غزا»؛ لأنك تقول: «تلى» «وغزى».

وقد تمال[٨] الألف والفتحة؛ لأجل ألف أخرى، وتسمى[٩]: إمالة لأجل إمالة، نحو: ﴿تراءى﴾ [الشعراء: ٦١]، أعنى ألفها الأولى.

وقيل فى إمالة ﴿الضحى﴾ [الضحى: ١] و﴿القوى﴾ [النجم: ٥]، و ﴿وضحاها﴾ [الشمس: ١]، و ﴿تقواها﴾ [الشمس: ٨]: إنها بسبب إمالة رءوس الآى قبل وبعد.

وقد تمال[١٠] الألف؛ تشبيها بالألف الممالة نحو ألف التأنيث ك ﴿الحسنى﴾ [الأعراف: ١٣٧، النساء: ٩٥].

وقد تمال للفرق بين الاسم والفعل [والحرف][١١] كما قال سيبويه فى [نحو][١٢] باء وتاء من حروف المعجم؛ لأنها أسماء ما يلفظ بها، فليست مثل «ما» و«لا»، وهذا سبب إمالة حروف الهجاء فى الفواتح.

وأما وجوه[١٣] الإمالة فترجع[١٤] إلى مناسبة أو إشعار:

فالمناسبة فيما أميل بسبب[١٥] موجود فى اللفظ، وفيما أميل لإمالة غيره، كأنهم أرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة[١٦] النطق بالحرف الممال وبسبب[١٧] الإمالة من وجه

---

(١) فى م: ووجوبها.
(٢) فى ص: الكتاب.
(٣) فى ز، م، ص: وحياة.
(٤) فى م: عامة، وفى ص: عابد.
(٥) زاد فى ز: الياس.
(٦) فى م: تخوف وتخشى.
(٧) فى ص: يفرضان.
(٨) فى د: يمال.
(٩) فى د، ز: ويسمى.
(١٠) فى د: يمال.
(١١) سقط فى ص.
(١٢) سقط فى م.
(١٣) فى م: وجود.
(١٤) فى د: فيرجع.
(١٥) فى د: لسبب.
(١٦) فى م: ومجاوزة.
(١٧) فى د، ص: وسبب.

واحد على نمط واحد.

والإشعار ثلاثة أقسام:

إشعار بالأصل، وذلك فى الألف المنقلبة عن ياء أو واو مكسورة.

وإشعار بما يعرض فى الكلمة فى بعض المواضع من ظهور كسرة أو ياء، حسبما تقتضيه التصاريف[١] دون الأصل، كما فى طاب.

وإشعار بالشبه المشعر بالأصل، وذلك كإمالة ألف التأنيث والملحق بها والمشبه أيضًا.

وفائدة الإمالة: سهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح، وينحدر [بالإمالة][٢]، والانحدار أخف عليه من الارتفاع.

ومن فتح راعى الأصل، أو كون الفتح أبين[٣].

واعلم أنه حيث ذكر[٤] الإمالة فهى الكبرى والمحضة، والقراء أقسام:

منهم من لم يمل شيئا، وهو ابن كثير[٥].

ومنهم من يميل، وهم[٦] قسمان:

[مقل][٧]: وهم قالون، وابن عامر، وعاصم، وأبو جعفر، ويعقوب. ومكثر: وهم الباقون.

وأصل حمزة، والكسائى، وخلف الكبرى، وورش الصغرى، وأبو عمرو متردد بينهما.

وبدأ بالمكثرين [فقال:][٨]

ص: أمل ذوات الياء فى الكل شفا وثن الاسما إن ترد أن تعرفا

ش: (ذوات الياء) مفعول (أمل)، و(فى) يتعلق بـ (أمل)[٩]، و(شفا) محله نصب على نزع الخافض، و(الأسما) مفعول (ثن)[١٠] وهى جواب أو دليله على الخلاف، و(أن تعرف) [أصلها][١١] مفعول (ترد).

أى: (أمل) لمدلول شفا حمزة والكسائى وخلف إمالة كبرى حالى الوصل والوقف كل

---

(١) فى م: التضايف.
(٢) سقط فى ص.
(٣) فى م: أمتن، وفى ص: أميز.
(٤) فى م: ذكرت، وفى د: وجبت.
(٥) زاد فى ص: وأبو جعفر.
(٦) فى م: وهو.
(٧) سقط فى د.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى م: والياء مضاف إليه وفى الكل ويتعلق بأمل.
(١٠) فى م: وهى فعلية، إما جواب «إن» ترد أن تعرفها أو دليله، وفى ز: وهى جواب «إن».
(١١) سقط فى م.

ألف منقلبة عن ياء تحقيقا ولو بوسط[١] هى لام فى كل اسم متمكن نكرة أو معرفة أو فعل ماضٍ أو مضارع، وإن اتصلت بالضمائر ثلاثية كانت أو زائدة، إلا ما سيخص؛ ولذلك[٢] تمال[٣] فتحة ما قبلها فخرج بـ «منقلبة» الزائدة، نحو قائم، وياء نحو عصا ودعا، وبـ «تحقيقًا» نحو «الحياة»، وبـ «لام» نحو «صار»، والباقى تنويع.

و«لو بوسط» دخل به نحو ﴿يرضى﴾[٤] [النساء: ١٠٨]، فالأسماء الثلاثية نحو ﴿النهى﴾ [طه: ١٢٨]، ﴿بهداهم﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿تقاة﴾ [آل عمران: ٢٨]، و﴿العمى﴾ [فصلت: ١٧]، و ﴿هواه﴾ [الفرقان: ٤٣]، و ﴿الزنا﴾ [الإسراء: ٣٢]، و ﴿إناه﴾ [الأحزاب: ٥٣].

والمزيدة نحو ﴿أهدى﴾ [النساء: ٥١] و﴿أغنى﴾ [النجم: ٤٨]، و ﴿المولى﴾ [الأنفال: ٤٠]، و ﴿مأواهم﴾ [آل عمران: ١٥١]، و ﴿ومرساها﴾ [النازعات: ٤٢] و﴿مزجاة﴾ [يوسف: ٨٨]، و ﴿المنتهى﴾ [النجم: ٤٢].

والأفعال الثلاثية: فعل مفتوح[٥] الفاء والعين نحو ﴿قضى﴾ [مريم ٣٥]، و ﴿قلى﴾ [الضحى: ٣]، و ﴿أبى﴾ [طه: ٥٦].

والمزيدة نحو ﴿أوحى﴾ [النحل: ٦٨]، ﴿آتاه﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿وصاكم﴾ [الأنعام: ١٥٢]، ﴿ولاهم﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿نادى﴾[٦] [الأعراف: ٤٤-٤٨] ﴿مأوى﴾ [السجدة: ١٩]، ﴿اصطفاه﴾ [الفتح: ١٧]، ﴿واستسقاه﴾[٧] [الأعراف: ١٦٠]، ﴿استغنى﴾ [عبس: ٥]، ﴿فتلقاه﴾، ﴿تراءى﴾ [الشعراء: ٦١]، و ﴿ينهى﴾ [النحل: ٩٠]، و ﴿آسى﴾ [الأعراف: ٩٣]، و ﴿يتولى﴾ [آل عمران: ٢٣]، و﴿تتجافى﴾ [السجدة: ١٦]، و ﴿يوحى﴾ [النجم: ٤]، و ﴿تملى﴾ [الفرقان: ٥]، و﴿يتوفى﴾ [الحج: ٥]، و﴿من يتوفى﴾ [الحج: ٢٢].

وقوله: (ذوات الياء)، أى: الألفات المنقلبات عن الياء، وهو الأظهر؛ لئلا يلزم التكرار، وهو المصطلح عليه عند التصريفيين.

ويحتمل ما يرد[٨] إلى الياء فى [نحو][٩] التثنية والجمع ولحوق الضمير، وهذا أعم.

ويحتمل ما رسم بالياء، وهو أعم.

---

(١) فى م، ص: توسط.
(٢) فى م: وكذلك.
(٣) فى د، ز: يمال.
(٤) فى م: رضى.
(٥) فى ص، م: المفتوح.
(٦) فى م: فآوى.
(٧) فى م: استقاه.
(٨) فى م: ما يراد.
(٩) سقط فى ص.

ويرد عليه ﴿طَغَىٰ﴾ [النازعات: ١٧، ٣٧]، و ﴿ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

وعلى الأخيرين[١] فقوله: وكيف فعلى وفعالى وما بياء رسمه توكيد تنويع.

وأمالوا أيضا من الأسماء الثلاثية الواوية ما انضم [أوله][٢] أو انكسر، كما سيأتى.

واعلم أن القيود المتقدمة إنما هى شروط ما أماله الثلاثة، وما خرج عنها قد لا يمال، وقد يمال لأحدها[٣]، ولما توقفت الإمالة على معرفة أصل الألف ذكر[٤] له ضابطا يشمل[٥] الأسماء، والأفعال، وبدأ بالأسماء فقال: (وثن الاسماء، أى: تثنية الاسم تبين أصل الألف الحاصلة فى الأسماء: ثم ثنى بالأفعال فقال:

ص: ورد فعلها إليك كالفتى هدى الهوى اشترى مع استعلى أتى

ش: (فعلها) مفعول (رد)، و(إليك) يتعلق به، و(كالفتى) خبر مبتدأ محذوف، أى الممال كالفتى، والثلاثة بعده معطوفة حذف عاطفها، و(مع استعلى) محله نصب على الحال، و(أتى) حذف عاطفه، أى يتبين[٦] أصل الألف الواقعة فى الأفعال بأن يسند[٧] الفعل إلى المتكلم أو المخاطب.

فمثال الاسم: الفتى والهدى و[الهوى][٨] والعمى، فتقول: فتيان، وهديان، وهويان وعميان.

وتقول فى الواوى: أب وأبوان، وأخ وأخوان، وصفا وصفوان، وشفا وشفوان، وسنا وسنوان، وعصا وعصوان.

ومثال الفعل: اشترى واستعلى، وأتى، ورمى، وسعى، وسقى، فتقول: اشتريت، [واستعليت، وأتيت، ورميت][٩]، وسعيت وسقيت.

وتقول فى الواوى: دعوت، وعفوت، ونجوت.

وما ذكره [المصنف][١٠] من الضابط يعرفك أصل الثلاثيات[١١]، وأما ما فوقها[١٢] فترد[١٣] إلى الياء، يائيا كان أو واويا، أو زائدًا.

فإن قلت: هذا التعريف دورى؛ لأن معرفة أصلها تتوقف[١٤] على تثنيتها، وتثنيتها

---

(١) فى م، د: الآخرين.
(٢) زيادة فى م، ص.
(٣) فى م: لأحدهما.
(٤) فى د: وذكر.
(٥) فى ز، م: يشتمل، وفى د: يحتمل.
(٦) فى م: تبين، وفى د: نبين.
(٧) فى م: تسند.
(٨) سقط فى ص.
(٩) سقط فى م.
(١٠) زيادة من ص، م.
(١١) فى م: الثلاثى.
(١٢) فى م: فوقهما.
(١٣) فى م، ص: غير.
(١٤) فى ز: يتوقف.

تتوقف[1] على معرفة أصلها.

فالجواب أنك تعرف أصلها فيما علمت تثنيته، وتعلم تثنيتها فيما علمت أصله، بالإمالة أو غيرها.

ص: وكيف فعلى وفعالى ضمه وفتحه وما بياء رسمه

ش: (فعلى) مفعول «أمالوا» مقدرا، و(كيف) حاله، و(فعالى) مبتدأ، و(ضمه) أى: مضمومة و(فتحه)[2] مبتدأ ثان، وخبره كذلك، والاسمية خبر[3] فهى كبرى، و(ما ثبت رسمه بياء) كذلك اسمية[4].

أى: أمال - [أيضًا][5] - حمزة، والكسائى، وخلف ألفات التأنيث كلها، وهى زائدة رابعة فصاعدا، دالة على مؤنث حقيقى أو مجازى، فى الواحد[6] والجمع، اسما كان أو صفة، وهو معنى قول «التيسير»: مما ألفه للتأنيث، وهى محصورة فيما ذكره من الأوزان الخمسة وهى: (فَعْلى)، و(فُعْلى)، و(فِعْلى) الساكنة العين، كما لفظ بها، وقال:[7] كيف جاءت؛ فانحصر التغيير فى فائها، و(فُعَالى) بفتح العين الذى لا يمكن غيره مثل الألف مع ضم الفاء وفتحها.

وبعضها يخص الواحد[8] [نحو][9] ﴿الدنيا﴾[10] [البقرة: ٩٦]، ﴿أولاهم﴾ [الأعراف: ٣٩]، ﴿ضيزى﴾ [النجم: ٢٢]، ﴿سلوى﴾ [البقرة: ٥٧]، ﴿دعواهم﴾[11] [يونس: ١٠]، ﴿صرعى﴾ [الحاقة: ٧]، ﴿سيماهم﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿إحدى﴾ [التوبة: ٥٢]، ﴿أسارى﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿كسالى﴾ [التوبة: ٥٤، والنساء: ١٤٣]، ﴿أيامى﴾ [النور: ٣٢]، ﴿يتامى﴾ [النساء: ٢]، ﴿نصارى﴾ [البقرة: ١١١].

بحثان

الأول: ليست ألف «فعلى» دائما للتأنيث؛ لأن ألف «أرطى»[12] للإلحاق، بل أنها لم

---

(١) فى ز: يتوقف.
(٢) فى م، ز: ومفتوحة.
(٣) فى م: خبرية.
(٤) فى ز: اسمه.
(٥) سقط من ص.
(٦) فى د، ز: الواحدة.
(٧) فى م: وكذلك.
(٨) فى د: الواو.
(٩) فى م: وبعضها للجمع.
(١٠) فى ص: أم لم ينبأ.
(١١) فى م: وغزى.
(١٢) الأرطى: شجر ينبت بالرمل، قال أبو حنيفة: هو شبيه بالغضا ينبت عصيًّا من أصل واحد، يطول قدر قامة، وورقه هَدَبٌ، و نَوْره كنور الخِلاف، غير أنه أصغر منه. واللون واحد، ورائحته طيبة، ومنبته الرمل؛ ولذلك أكثر الشعراء من ذكر تعوذ بقر الوحش بالأرطى ونحوها من شجر الرمل، واحتفار أصولها للكُنُوس فيها، والتبرد بها من الحر، والانكراس فيها من البرد والمطر دون شجر =

تقع فى القرآن إلا للتأنيث ولا ترد «تترى» للمنون، فيقول: ألفه يدل على التنوين؛ لأن تنوينه[(١)] لغير الثلاثة.

الثانى: لا يندرج[(٢)] فى «فعلى»: «موسى»، و «عيسى»، و «يحيى»، الأعلام؛ لأنه لا يوزن إلا العربى[(٣)]، و«موسى» معرب موشاما[(٤)]، وشجر بالقبطى، و«عيسى» معرب

= الجلَد. والرمل احتفاره سهل. وثمره كالعناب مُرَّة تأكلها الإبل غضة، وعروقه حمر شديدة الحمرة، قال: وأخبرنى رجل من بنى أسد أن هدب الأرطى حمر كأنه الرمان الأحمر. قال أبو النجم يصف حمرة ثمرها:

يحت روقاها على تحويرها
من ذابل الأرطى ومن غضيرها
فى مونع كالبسر من تثميرها

الواحدة: أرطاة، قال الراجز:

لما رأى أن لا دعَة ولا شبع
مال إلى أرطاة حقف فاضطجع

ولذا قالوا: إن ألفه للإلحاق لا للتأنيث، ووزنه: فعلى، فينون حينئذ نكرة لا معرفة، نقله الجوهرى، وأنشد لأعرابى. وقد مرض بالشام:

ألا أيها المكاءُ ما لك هاهنا ... أَلَاءٌ ولا أَرْطَى فأين تبيض
فأَصْعِدْ إلى أرض المكاكِئ واجتنبْ ... قرى الشام لا تصبح وأنت مريض

أو ألفه أصلية فينون دائماً، وعبارة الصحاح: فإن جعلت ألفه أصليًّا نونته فى المعرفة والنكرة جميعاً. قال ابن برى: إذا جعلت ألف «أرطى» أصليًّا، أعنى لام الكلمة، كان وزنها: أفعل، و«أفعل» إذا كان اسماً لم ينصرف فى المعرفة، وانصرف فى النكرة، أو وزنه: أفعل؛ لأنه يقال: أديم مَرْطِئ، وهذا موضعه المعتل، كما فى الصحاح. قال أبو حنيفة: وبه سمى الرجل: أرطاة، وكنى: أبا أرطاة، ويثنى: أرطيان، ويجمع: أرطيات، قال أبو حنيفة:

ويجمع أيضاً على أَرَاطَى، كعَذَارى، وأنشد لذى الرمة:

ومثل الحمام الورق مما توقرت ... به من أراطى حبل حزوى أرينُها

قال الصاغانى: ولم أجده فى شعره، قال: ويجمع أيضاً على: أراطٍ، وأنشد للعجاج يصف ثوراً:

ألجأه لفح الصبا وأدمسا
والطل فى خيس أراط أخيسا

ينظر تاج العروس (أرط) (١٩/ ١٢٤-١٢٥).

(١) فى م: التنوين.
(٢) فى ص: لا تندرج.
(٣) فى م: القربى.
(٤) فى ص، ز، د: موساما.

وموسى هو ابن بن عمران، صلوات الله عليه وسلم ومعنى «موسى» أى: ماء، وشجر؛ لأنه دخل فى نيل مصر حيث ألقته أمه إلى قصر فرعون من جداول تسرع إلى النيل، وكان فيه شجر، ومن ثم سمى بذلك، فعربته العرب إلى موسى.

والموسى عند العرب: هذه الآلة المعروفة التى يُسْتَحَدُّ بها ويحلق. واختلف الصرفيون فى اشتقاقها: فقيل: من أوسيت رأسه: حلقته، فوزنه [مُفْعَل]. وقيل: من ماسه، أى: حسنه، =

«يسوع» سريانى[١]، و«يحيى» سمى به قبل مولده[٢] وهو أعجمى.

وقيل: عربى؛ لأن الله - تعالى - أحياه بالعلم، أو أحيا به عقر[٣] أمه، وكذلك[٤] قال الخليل: وزنه: يفعل[٥]؛ لأن الياء لم تقع فاء ولا لاما فى كلمة[٦] إلا فى «يدى».

أما «موسى الحديد» فتوزن، ووزنها عند سيبويه «مفعل» من «أوسى»: حلق، أو «أسى»: حزن، أو أسوت الجرح، أو «فعلى» من «مأسى».

وأما نحو[٧] ﴿ولا يحيى﴾ [طه: ٧٤] فوزنه «يفعل»، ولا إشكال فى إمالة الأعلام الثلاثة[٨]؛ لاندراجها فى (وما بياء رسمه)، وإنما الإشكال فى تقليلها لأبى عمرو.

فإن قلت: قد ادعى بعضهم أن مذهب الكوفيين والفراء أنها فَعْلى، وفُعْلى.

= فوزنه: فُعْلَى، وليس هذا من موسى العَلَم فى شىء، فإن ذاك أعجمى وهذا عربى. ينظر عمدة الحفاظ (٤/ ١٤٤-١٤٥).

(١) عيسى ليس عربيا، وقد جعله بعضهم عربيا، وتكلم فى اشتقاقه. قال الراغب: إذا جعل عربيا أمكن أن يكون من قولهم: بعير أعيس وناقة عيساء، وجمعها: عيس، وهى إبل بيض يعترى بياضها ظلمة. أو من العَيْس وهو ماء الفحل. يقال: عاسها يعيسها: إذا طرقها، عيساً، فهو عائس، والصحيح أنه معرَّب لا عربى، كموسى ينظر: عمدة الحفاظ (٣/ ١٧٤).

(٢) فى م: موته. (٣) فى م: عقم.

(٤) فى م، د: ولذلك. واختلفوا فى سبب تسميته بيحيى: فعن ابن عباس: لأن الله أحيا به عقر أمه، ويرد على هذا قصة إبراهيم، وزوجته، ﴿قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا . . .﴾ [هود: ٧٢] فينبغى أن يكون اسم ولدهم يحيى.

وعن قتادة: لأن الله تعالى أحيا قلبه بالإيمان والطاعة، والله تعالى سمى المطيع حيا، والعاصى ميتاً؛ بقوله: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ . . .﴾ [الأنعام: ١٢٢]. وقال: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

وقيل: لأن الله تعالى أحياه بالطاعة حتى لم يعص، ولم يهم بمعصية. قال رسول الله ﷺ «ما من أحد إلا وقد عصى، أو هم إلا يحيى بن زكريا، فإنه لم يهم ولم يعملها». وفى هذا نظر؛ لأنه كان ينبغى أن تسمى الأنبياء كلهم والأولياء بـ «يحيى».

وقيل: لأنه استشهد، والشهداء أحياء عند ربهم، قال تعالى: ﴿بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. وفى ذلك نظر؛ لأنه كان يلزم منه أن يسمى الشهداء كلهم بـ «يحيى».

وقال عمرو بن المقدسى: أوحى الله تعالى إلى إبراهيم - عليه السلام - أن قل لسارة بأنى مخرج منها عبداً، لا يهم بمعصية اسمه: حيى، فقال: هبى له من اسمك حرفاً، فوهبته حرفاً من اسمها، فصار: يحيى، وكان اسمها يسارة، فصار اسمها: سارة.

وقيل: لأن يحيى أول من آمن بعيسى، فصار قلبه حيًّا بذلك الإيمان.

وقيل: إن أم يحيى كانت حاملاً به، فاستقبلتها مريم، وقد حملت بعيسى، فقالت لها أم يحيى: يا مريم، أحامل أنت؟ فقالت: لم تقولين؟ فقالت: أرى ما فى بطنى يسجد لما فى بطنك. ينظر: اللباب (١٣/ ١٧-١٨)، تفسير الرازى (٢١/ ١٥٩).

(٥) فى م: فيعل. (٦) فى م: الكلمة.

(٧) فى م: أو نحوه. (٨) فى د: الثلاثية.

فالجواب: لا دليل لهم على ذلك، لأنهم إن[١] راعوا [اصطلاح][٢] التصريفيين، فقد تبين منعه.

أو اللفظى اندرج فيه نحو «مولى» و«موسى»، وليس منه.

لكن فى قول أبى العلاء: «أما ما لا يوزن فى غالب الأمر» إشارة إلى أنها قد توزن.

ووجه وزنها: قربها من العربية بالتعريب[٣]، فجرى عليها شىء من أحكامها.

ووزن ﴿أولى لك﴾ [القيامة: ٣٥] عند الخليل فعلى، من «آل»: قارب الهلاك.

وقيل: أفعل.

[وقال ابن كيسان][٤]: من «الويل»، أصلها: «أويل»، فقلبت.

وأما ﴿الحوايا﴾[٥] [الأنعام: ١٤٦]، فتمال للثلاثة؛ لاندراجها فى اليائيات، وهى

---

(١) فى م: إنما، وفى د: إذ. (٢) سقط فى م.

(٣) فى م: بالتقريب، وفى ص: بالتعريف. (٤) سقط فى م، وفى د، ز: فقال.

(٥) و «الحوايا» قيل: هى المباعر، وقيل: المصارين والأمعاء، وقيل: كل ما تحويه البطن فاجتمع واستدار، وقيل: هى الدَّوَّارة التى فى بطن الشاة.

واختلف فى مفرد «الحوايا»: فقيل: حاوية كـ «ضاربة»، وقيل: حاوياء كـ «قاصعاء» وقيل غير ذلك.

وجوز الفارسى أن يكون جمعاً لكل واحد من الثلاثة، يعنى: أنه صالح لذلك، وقال ابن الأعرابى: هى الحوية والحاوية ولم يذكر الحاوياء. وذكر ابن السكيت الثلاثة فقال: يقال: «حاوية» و «حوايا» مثل «زاوية» و «زوايا»، و «راوية» و «روايا»، ومنهم من يقول: حوية وحوايا، مثل الحوية التى توضع على ظهر البعير ويركب فوقها، ومنهم من يقول لواحدتها: «حاوياء» وأنشد قول جرير:

تضغو الخنانيصُ والغولُ التى أكلت فى حاوياء رَدُومِ الليل مجعارِ

وأنشد ابن الأنبارى:

كأن نقيق الحب فى حاويائه فحيح الأفاعى أو نقيق العقارب

فإن كان مفردها: حاوية، فوزنها: فواعل: كضاربة وضوارب ونظيرها فى المعتل: «زاوية» و«زوايا»، و «راوية» و «روايا»، والأصل: حواوى كضوارب، فقلبت الواو التى هى عين الكلمة همزة؛ لأنها ثانى حَرْفَىْ لين، اكتنفا مدة «مفاعل»؛ فاستثقلت همزة مكسورة فقلبت ياء، فاستثقلت الكسرة على الياء فجعلت فتحة، فتحرك حرف العلة وهو الياء التى هى لام الكلمة بعد فتحة، فقلبت ألفاً فصارت «حوايا»، وإن شئت قلت: قلبت الواو همزة مفتوحة، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصارت همزة مفتوحة بين ألفين يشبهانها فقلبت الهمزة ياء.

وكذلك إذا قلنا: مفردها «حاوياء»، كان وزنها: فواعل أيضاً: كقاصعاء وقواصع، وراهطاء ورواهط، والأصل: حواوى أيضاً، ففعل به ما فعل فى الذى قبله.

وإن قلنا: إن مفردها «حوية» فوزنها: فعائل كطرائف، والأصل: حوائى، فقلبت الهمزة ياء مفتوحة، وقلبت الياء التى هى لام ألفاً، فصار اللفظ «حوايا» أيضاً، فاللفظ متحد والعمل مختلف.

وفى موضعها من الإعراب فى الآية ثلاثة أوجه:

أحدها - وهو قول الكسائى -: أنها فى موضع رفع عطفاً على «ظهورهما» أى: وإلا الذى =

المباعر [ذوات اللبن][(١)] جمع: حاوية أو حاوياء أو حوية، ووزنها على الأولين: فواعل،

= حملته الحوايا من الشحم، فإنه أيضاً غير محرم، وهذا هو الظاهر.

الثانى: أنها فى محل نصب نسقاً على «شحومهما» أى: حرمنا عليهم الحوايا أيضاً، أو ما اختلط بعظم؛ فتكون الحوايا والمختلط محرمين، وإلى هذا ذهب جماعة قليلة، وتكون «أو» فيه كالتى فى قوله - تعالى -: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] يراد بها: نفى ما يدخل عليه بطريق الانفراد؛ كما تقول: «هؤلاء أهل أن يعصوا فاعص هذا أو هذا» فالمعنى: حرم عليهم هذا وهذا.

وقال الزمخشرى: «أو بمنزلتها فى قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين».

قال أبو حيان: «وقال النحويون: «أو» فى هذا المثال للإباحة، فيجوز له أن يجالسهما وأن يجالس أحدهما، والأحسن فى الآية إذا قلنا: إن ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ معطوف على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ أن تكون «أو» فيه للتفصيل؛ فصل بها ما حرم عليهم من البقر والغنم».

قال شهاب الدين: هذه العبارة التى ذكرها الزمخشرى سبقه إليها الزجاج فإنه قال: وقال قوم: حرمت عليهم الثُّرُوب، وأحل لهم ما حملت الظهور، و صارت الحوايا أو ما اختلط بعظم نسقاً على ما حرم لا على الاستثناء، والمعنى على هذا القول: حرمت عليهم شحومهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم، إلا ما حملت الظهور فإنه غير محرم، وأدخلت «أو» على سبيل الإباحة؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] والمعنى: كل هؤلاء أهل أن يعصى فاعص هذا أو اعص هذا، و «أو» بليغة فى هذا المعنى؛ لأنك إذا قلت: «لا تطع زيداً وعمراً» فجائز أن تكون نهيتنى عن طاعتهما معاً فى حالة، فإذا أطعت زيداً على حدته، لم أكن عاصياً، وإذا قلت: لا تطع زيداً أو عمراً أو خالداً، فالمعنى: أن كل هؤلاء أهل ألا يطاع، فلا تطع واحداً منهم، ولا تطع الجماعة، ومثله: جالس الحسن أو ابن سيرين أو الشعبى، فليس المعنى: أنى آمرك بمجالسة واحد منهم، فإن جالست واحداً منهم فأنت مصيب، وإن جالست الجماعة فأنت مصيب.

وأما قوله: «فالأحسن أن تكون «أو» فيه للتفصيل» فقد سبقه إلى ذلك أبو البقاء ؛ فإنه قال: و«أو» هنا بمعنى الواو؛ لتفصيل مذاهبهم أو لاختلاف أماكنها.

وقال ابن عطية ردًّا على هذا القول - أعنى: كون ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ نسقاً على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ -: «وعلى هذا تدخل ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ فى التحريم. وهذا قول لا يعضده لا اللفظ ولا المعنى بل يدفعانه» ولم يبين وجه الدفع فيهما.

الثالث: أن ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ فى محل نصب عطفاً على المستثنى وهو ﴿مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾؛ كأنه قيل: إلا ما حملت الظهور أو الحوايا أو إلا ما اختلط، نقله مكى، وأبو البقاء بدأ به ثم قال: «وقيل: هو معطوف على الشحوم».

ونقل الواحدى عن الفراء أنه قال: يجوز أن يكون فى موضع نصب بتقدير حذف المضاف على أن يريد: أو شحوم الحوايا فيحذف «الشحوم» ويكتفى بـ «الحوايا» ؛ كما قال - تعالى -: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] يريد أهلها، وحكى ابن الأنبارى عن أبى عبيد؛ أنه قال: قلت للفراء: هو بمنزلة قول الشاعر:

لا يسمع المرء فيها ما يؤنّسُهُ ... بالليل إلا نئيم البُوم والضُّوَعا

فقال لى: نعم، يذهب إلى أن «الضوع» عطف على «النئيم» ولم يعطف على «البوم» ؛ كما عطفت ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ على ﴿مَا﴾ ولم تعطف على الظهور.

قال شهاب الدين: فمقتضى ما حكاه ابن الأنبارى: أن تكون ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ عطفاً على ﴿مَا﴾ المستثناة، وفى معنى ذلك قلق بين. ينظر: اللباب (٨/ ٤٩١-٤٩٣).

(١) فى د، ص: أبو زيد باب اللين.

وعلى الثالث: فعايل، وأصلها: حواوى.

وجه إمالة ألف التأنيث للدلالة على أنها تئول إلى الياء فى التثنية والجمع السالم نحو «سعديات».

وقوله: (وما بياء رسمه)، أى: أمال - أيضًا - حمزة والكسائى وخلف كل ألف متطرفة كتبت فى المصحف العثمانى ياء فى الأسماء والأفعال [مما ليس أصله الياء](1)؛ بأن تكون زائدة، أو عن واو فى الثلاثى، إلا ما سيخص.

ثم مثله وخصه فقال:

ص: كحسرتى أنى ضحى متى بلى   غير لدى زكى على حتى إلى

ش: (كحسرتى) خبر مبتدأ، أى: الممال (كحسرتى)، (وأنّى) و(ضحى)، و(متى)، و(بلى) حذف عاطفها، و(غير) استثنائية، و(لدى) مضاف إليه، وما بعده(2) عطف عليه.

أى: مثال [الممال](3) مما رسم بالياء ﴿يا حسرتى﴾ [الزمر: ٥٦]، و ﴿يا أسفى﴾ [يوسف: ٨٤]، و ﴿يا ويلتى﴾ [الفرقان: ٢٨]، و(أنى) الاستفهامية، وهى ما وقع بعدها حرف من خمسة، يجمعها قولك: [شليته](4)، و ﴿ضحى﴾ [الأعراف: ٩٨]، و ﴿لا تضحى﴾ [طه: ١١٩]، و﴿متى﴾ [البقرة: ٢١٤]، و﴿بلى﴾ [البقرة: ٨١]

ثم استثنى خمس كلمات: اسما ثم فعلا ثم ثلاثة أحرف.

وجه إمالة ما رسم بالياء: تعلقه بالياء بوجه ما؛ بدليل رسمه بها، ولا يقال: رسمه بالياء؛ لئلا يلزم حمل الأصل على الفرع؛ لأن الرسم عن فرع الإمالة.

ووجه رسم ألف الندبة (5)[ياء: معاقبتها](6) ياء الإضافة؛ لانقلابها عنها، كما قيل لثبوت ياء (حسرتى)، [ورسم](7) «ضحى» بالياء؛ لعوده ياء فى التثنية، و«لا تضحى» تبعًا للمصدر، و(ما زكى)؛ لمناسبة (يزكى)، و(حتى)؛ لوقوعها رابعة، و (لدى) و (على) و(إلى)(8)؛ لانقلاب ألفاتها ياء مع المضمر، [وفتحها].

أما (لدى)؛ فلرسمها بالألف فى «يوسف» [٢٥] واختلف فيها؛ فالتزم الأصل وهو الفتح.

وأما (إلى) و (حتى) و (على)؛ فلبعد الحرف عن(9) التصرف.

---

(١) فى م: مما أصله ليس الياء.
(٢) فى م: أى المرسوم بالياء.
(٣) سقط فى م.
(٤) سقط فى م.
(٥) فى ص: التثنية.
(٦) فى م: مشابهتها.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: وإلى بالياء
(٩) فى د: عند.

[وأما (زكى)، فللتنبيه على الأصل][(١)].

ثم انتقل فقال:

ص: وميلوا الربا القوى العلى كلا كذا مزيدًا [من] ثلاثى كابتلى

ش: (الربا) مفعول (ميلوا)، و(القوى) و(العلى) و(كلا) حذف عاطفها، و(مزيدا) [مفعول (ميلوا) مقدرا، و(كذا) صفة مصدر محذوف[(٢)]، و(من ثلاثى) بتخفيف الياء][(٣)] و(كابتلى) خبر [مبتدأ][(٤)] محذوف.

أى: الثلاثى [المزيد، مثل][(٥)]: (ابتلى)، أى: أمال الثلاثة - أيضًا - ما كان من الواوى مكسور[(٦)] الأول أو مضمومه، نحو ﴿الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥] و ﴿القوى﴾ [النجم: ٥]، و﴿العلا﴾ [طه: ٤]، و ﴿الضحى﴾ [الضحى: ١].

وكذلك أمالوا - أيضا:- «كلا» من قوله: ﴿أحدهما أو كلاهما﴾ بالإسراء [الآية: ٢٣]، وإنما ذكرها لعدم اندراجها فى الضوابط عند قوم.

وأمالوا - أيضًا - كل ألف هى لام منقلبة عن واو فى الفعل والاسم الزائدين على ثلاثة أحرف بحرف فأكثر، إلا ما سيخص: مثل: ﴿وَأَوْصَٰنِي﴾ [مريم: ٣١].

وسواء كانت الزيادة فى الفعل بحروف المضارعة أو آلة التعدية أو غيرهما، فمثال الفعل ﴿ترضى﴾ [البقرة: ١٢٠]، و ﴿يدعى﴾ [الصف: ٧]، و ﴿يبلى﴾ [طه: ١٢٠]، و﴿يزكى﴾ [عبس: ٣، ٧]، و ﴿زكاها﴾ [الشمس: ٩]، و ﴿فأنجاه﴾ [العنكبوت: ٢٤]، و﴿ابتلى﴾ [البقرة: ١٢٤]، و ﴿تجلى﴾ [الأعراف: ١٤٣]، و ﴿تعالى الله﴾ [المؤمنون: ١١٦].

ومثال الأسماء ﴿أدنى﴾ [البقرة: ٦١]، و﴿أعلى﴾ [النحل: ٦٠] فظهر أن الثلاثى المزيد يكون اسما وفعلا ماضيا ومضارعا مبنيا للفاعل والمفعول.

واتفق على فتح الواوى الثلاثى فى غير المذكور نحو ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ﴾ [القمر: ١٠]، و ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا﴾ [البقرة: ١٥٨]، و ﴿شَفَا حُفْرَةٍ﴾[(٧)] [آل عمران: ١٠٣]، و ﴿سَنَا بَرْقِهِۦ﴾ [النور: ٤٣]، و ﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وجه إمالة ﴿الربا﴾ [البقرة: ٢٧٥، ٢٧٦] وما معه: أن من العرب من يثنى ما كان

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى ز، د، م: وحذف.
(٣) بدل ما بين المعقوفين فى م: خبر «كان» محذوفا، وكذا خبر مقدم، أى: كذا ما كان مزيدا ومن ثلاثى بيان.
(٤) زيادة من م.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: المكسور.
(٧) فى ص: وشفا جرف بالتوبة.

كذلك بالياء، فيقول: ربيان وضحيان؛ فرارا من الواو؛ لأن الياء أخف.

وقال مكى: مذهب الكوفيين: أن يثنوا[١] ما كان من ذوات الواو ومضموم الأول أو مكسوره بالياء[٢]، وربما يقوى هذا السبب بوجود الكسرة، مثل: الباء فى ﴿الربا﴾، وكون غيره رأس آية، فأميل[٣] للتناسب.

وأما ﴿كلاهما﴾ [الإسراء: ٢٣] فاختلف فى ألفها:

فقيل: منقلبة عن واو؛ وعلى هذا فعلة إمالتها[٤] كسرة الكاف، والواوية ممالة؛ لكسرة أصلها قليلا نحو: ﴿خاف﴾ [إبراهيم: ١٤]، ولكسرة تليها كثيرا نحو ﴿الدار﴾ [الحشر: ٩].

وقيل: منقلبة عن ياء؛ لقول سيبويه: لو سميت بها[٥]، لقلبت ألفها فى التثنية [ياء][٦] بالإمالة؛ للدلالة عليها.

ووجه إمالة (المزيد): الدلالة على رجوع ألفه إلى الياء عند تثنية الاسم، واتصال الفعل بالضمير نحو «الأعليان»، و«ابتليت»، ولظهورها فيما لم يسم فاعله.

ثم انتقل فقال:

ص: مع روس آى النجم طه اقرأ مع الـ قيامة الليل الضحى الشمس سأل
عبس والنزع وسبح وعلى أحيا بلا واو وعنه ميل

ش: (مع روس) محله نصب على الحال، وما بعده معطوف بحرف مذكور أو مقدر[٧]، و(على) فاعل بمقدر، أى: وأمال على (أحيا)، و(بلا واو) حال المفعول. و(عنه) يتعلق بـ (ميل)، ومفعوله سيأتى.

أى: وأمال - أيضا - حمزة والكسائى وخلف إمالة كبرى ألفات فواصل الآى المتطرفة تحقيقا أو تقديرا، سواء كانت يائية أو واوية، أو أصلية أو زائدة، فى الأسماء والأفعال، الثلاثية وغيرها، إلا ما سيخص بـ «على»، وإلا المبدلة من تنوين[٨] مطلقًا، وذلك فى الإحدى عشرة سورة المذكورة، فخرج بـ «الفواصل»: ما تراخى عن الفاصلة، فلا يميلونه بهذه العلة بل بعلة[٩] أخرى: كالرسم واليائيات[١٠] نحو ﴿هواه فتردى﴾ [طه: ١٦]، و﴿أغنى وأقنى﴾ [القمر: ٤٨].

---

(١) فى م: يلينوا.
(٢) فى م: بالواو.
(٣) فى ص: فأصل.
(٤) فى ص: أماكنها.
(٥) فى م: هار.
(٦) سقط من ص.
(٧) فى م، ز، ص: ومقدر.
(٨) فى م: التنوين.
(٩) فى ص: لعلة.
(١٠) فى م: الياءات.

وبـ «المتطرفة»: ما تراخى عن الطرف [وإن كان فى الفاصلة][(١)]، نحو ألف ﴿تتمارى﴾ [النجم: ٥٥] ﴿الأولى﴾ [القمر: ٥٦].

و«تحقيقًا أو تقديرًا»، أى: المقابلة للروى خرج عنه ألف [نحو][(٢)] ﴿منتهاها﴾ [النازعات: ٤٤] الأخير[(٣)]، ودخل الأول، والباقى تنويع، وبـ «إلا» المخصص خرج عنه نحو ﴿تلاها﴾ [الشمس: ٢]، وما معه كما سيأتى، وبـ «إلا» المبدلة من التنوين خرج عنه نحو ﴿نَسْفًا﴾، و ﴿عِلْمًا﴾، و ﴿ذِكْرًا﴾ [طه: ٩٧، ٩٨، ٩٩] والمميل نحو ﴿ضحى﴾ [الأعراف: ٩٨]، غير المبدل إشارات لا تكاد تظهر لهذا الأصل.

واعلم أن هذه السور[(٤)] منها ثلاث[(٥)] عمت الإمالة فواصلها وهى «سبح»، و«الشمس»، وفى المدنى ﴿فَعَقَرُوهَا﴾ [الشمس: ١٤]، رأس آية وليس بممال، والثالثة «الليل».

قيل: و«النجم»، وفيه نظر؛ لخروج ﴿تَعْجَبُونَ﴾ [النجم: ٥٩] وما بعدها.

وباقى السور أميل منها[(٦)] القابل للإمالة.

فالممال فى (طه) من أولها إلى ﴿طغى قال رب﴾ [الآيتان: ٢٤، ٢٥] إلا ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾ [الآية: ١٤]، ثم من ﴿يا موسى﴾ [الآية: ٢٧] إلى ﴿لترضى﴾ [الآية: ٨٤] إلا ﴿عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] و﴿لِذِكْرِيٓ﴾ [طه: ١٤] و﴿مَا غَشِيَهُمْ﴾ [الآية: ٧٨] ثم ﴿حتى يرجع إلينا موسى﴾ [الآية: ٩١] ممال، ثم من ﴿إلا إبليس أبى﴾ [الآية: ١١٦] إلى آخرها إلا ﴿بَصِيرًا﴾ [الآية: ٥٨].

وفى (النجم) من أولها إلى ﴿النذر الأولى﴾ [الآية: ٥٦] إلا ﴿مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [الآية: ٢٨].

وفى (سأل) من ﴿لظى﴾ [المعارج: ١٥] إلى ﴿فأوعى﴾ [الآية: ١٥].

وفى (القيامة) من ﴿صلى﴾ [الآية: ٣١] إلى آخرها.

وفى (النازعات) من ﴿حديث موسى﴾ [الآية: ١٥] إلى آخرها، إلا ﴿وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [الآية: ٣٣].

وفى (عبس) من أولها إلى ﴿تلهى﴾ [الآية: ١٠].

---

(١) فى م: وإن كانت فاصلة.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: الأخيرة.
(٤) فى م: السورة.
(٥) فى م: ثلاث منها.
(٦) فى ص: فيها.

وفى (الضحى) من أولها إلى ﴿فأغنى﴾ [الآية: ٧].

وفى (العلق) من ﴿ليطغى﴾ [الآية: ٦] إلى ﴿يرى﴾ [الآية: ١٤].

ثم إن كل مميل إنما يعتد بعدد بلده، فحمزة وعلى وخلف يعتبرون الكوفى، وأبو عمرو يعتبر المدنى الأول؛ لعرضه على أبى جعفر؛ قاله الدانى وورش - أيضًا - لأنه على مذهب إمامه.

واعلم أن المصاحف ستة: المدنى الأول والثانى، والمكى، والبصرى، والشامى، والكوفى، وها أنا أذكر ما يحتاج إليه من علم العدد:

﴿طه﴾ [الآية: ١] رأس آية عند الكوفى، ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ﴾ [الآية: ٧٧] عدها الشامى فقط ﴿مِّنِّى هُدًى﴾ [الآية: ١٢٣]، ﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الآية: ١٣١] عدهما المدنيان، والمكى، والبصرى، والشامى، ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [الآية: ٨٨] لم يعدها إلا المدنى الأول والمكى.

«النجم»: ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [الآية: ٢٩] عدها الشامى.

«النازعات»: ﴿مَن طَغَىٰ﴾ [الآية: ٣٧] عدها البصرى، والشامى، والكوفى.

و«عبس»: ﴿ٱسْتَغْنَىٰ﴾ [الآية: ٥]، و ﴿يَسْعَىٰ﴾ [الآية: ٨]، كلاهما رأس آية.

«الأعلى»: ﴿ٱلْأَشْقَى﴾ [الآية: ١١] رأس آية.

و«الليل»: [ليس][1] ﴿مَنْ أَعْطَىٰ﴾ [الآية: ٥] رأس آية، بل ﴿وَٱتَّقَىٰ﴾ [٥] ﴿وَٱسْتَغْنَىٰ﴾ [٨] و﴿ٱلْأَشْقَى﴾ [١٥] و﴿ٱلْأَتْقَى﴾ [١٧] و ﴿رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [٢٠].

و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ [الضحى: ١] رأس آية.

و«اقرأ»: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ﴾ [العلق: ٩] عدها كلهم إلا الشامى.

إذا علمت هذا فاعلم أن قوله فى «طه»: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ﴾ [الآية: ١٥]، و ﴿فَأَلْقَىٰهَا﴾ [الآية: ٢٠]، و ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [الآية: ١٢١] و ﴿ثُمَّ ٱجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ﴾ [الآية: ١٢٢]، و﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ [الآية: ١٢٥].

وقوله فى «النجم»: ﴿إِذْ يَغْشَى﴾ [الآية: ١٦]، و ﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [الآية: ٢٩]، و﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا﴾ [الآية: ٣٤]، [و] ﴿ثُمَّ يُجْزَىٰهُ﴾ [الآية: ٤١]، و ﴿أَغْنَىٰ﴾ [الآية: ٤٨]، و ﴿فَغَشَّىٰهَا﴾ [الآية: ٥٤].

وقوله فى «القيامة»: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ﴾ [الآية: ٣٤]، و ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ﴾ [الآية: ٣٥].

وقوله فى «الليل» ﴿مَنْ أَعْطَىٰ﴾ [الآية: ٥]، و ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ﴾ [الآية: ١٥] يفتح أبو عمرو

---

(١) سقط فى م.

جميع ذلك من طريق المميلين له رءوس الآى؛ لأنه ليس برأس آية، ما عدا ﴿مُوسَىٰٓ﴾ [النازعات: ١٥] عند من أماله عنه.

والأزرق فيها على أصله.

وكذلك ﴿فأما من طغى﴾ [النازعات: ٣٧]، فإنه مكتوب بالياء فيميله عنه، من أمال[١] عنه ويترجح[٢] له عند من أمال الفتح فى قوله: ﴿لا يصلاها﴾ فى «والليل» [الآية: ١٥] كما سيأتى فى باب اللامات.

وجه إمالة الفواصل المندرجة فى الضوابط المتقدمة: ما تقدم، وغير المندرجة: التناسب؛ لتجرى الفواصل كلها على سنن واحد، والتناسب مقصود فى كلام العرب؛ كالغدايا[٣] والعشايا، وعليه نحو ﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان: ٤] وتسمى: إمالة الإمالة[٤]، وإنما لم تمل ألف التنوين؛ لعروضها فى عارض وهو الوقف، مع عدم رجوعها إلى الياء فى حالة ما.

ولما فرغ مما يميله الثلاثة، شرع فيما اختص به بعضهم، فذكر أن عليا - وهو الكسائى - [اختص][٥] عن حمزة وخلف بإمالة «أحيا» إذا كان غير مسبوق بالواو، نحو: ﴿أمواتا فأحياكم﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿فأحيا به﴾ [البقرة: ١٦٤] ﴿ومن أحياها﴾ [المائدة: ٣٢].

وأما المسبوق بالواو، سواء كان ماضيا أو مضارعا، فيتفق الثلاثة على إمالته نحو ﴿أمات وأحيا﴾ [النجم: ٤٤]، ﴿ونموت ونحيا﴾ [الجاثية: ٢٤، المؤمنون: ٢٣]، و﴿يحيى من حى﴾ [الأنفال: ٤٢].

وتقدم للثلاثة إمالة ﴿يحيى﴾ [آل عمران: ٣٩] العَلَم [وإمالة غيره][٦] فى الفاصلة، نحو ﴿ولا يحيى﴾ [طه: ٧٤].

ثم كمل ما اختص به الكسائى فقال:

ص: محياهمو تلا خطايا و دحا تقاته مرضاة كيف جا طحا

ش: (محياهم) مفعول «ميل»[٧]، والباقى عطف عليه، و(كيف) حال [من فاعل][٨] (جاء).

---

(١) فى م: عمن أماله.
(٢) فى م: ويرجح.
(٣) فى د: كالعرايا.
(٤) فى م، د، ز: ويسمى إمالة إمالة.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: وإمالته.
(٧) فى م: و(تلا) و(خطايا) حذف عاطفهما، و(دحا) معطوف، و(تقاته) و(مرضاة) و(طحا) حذف عاطفها، و(كيف جا) حال.
(٨) سقط فى م.

أى: انفرد الكسائى بإمالة ﴿محياهم﴾ فى الجاثية [الآية: ٢١]، و ﴿تلاها﴾ فى الشمس [الآية: ٢]، و(خطايا) كيف وقع نحو: ﴿خطاياكم﴾ و﴿خطاياهم﴾ و﴿خطايانا﴾ و﴿دحاها﴾ فى «والنازعات» [الآية: ٣٠] و ﴿حق تقاته﴾ بآل عمران [الآية: ١٠٢].

وأما[1] ﴿تقاة﴾ [آل عمران: ٢٨] فاتفق الثلاثة على إمالتها و ﴿مرضات﴾ و﴿مرضاتى﴾ حيث وقع و ﴿طحاها﴾ فى «والشمس» [الآية: ٦].

تنبيه:

المراد من (خطايا) الألف الثانية؛ لقرينة اللام وما فى محلها، وهى[2] مخصصة من ذوات الياء جمع «خطيئة» بالهمز، وأصلها فى أحد قولى سيبويه: خطائى بياء مكسورة، هى ياء «خطيئة»، وهمزة بعدها هى لامها، ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال فى «صحائف»، ثم أبدلت الثانية ياء؛ لتطرفها بعد همزة مكسورة. [وهذا حكمها بعد الهمزة مطلقا، فما ظنك بها بعد المكسورة][3] ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف؛ إذ كانوا يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة نحو «مدارى»، و«عذارى» ثم قلبت الياء ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ فصار «خطايا» بعد خمسة أعمال.

وثانى قولى سيبويه وفاقا للخليل: أنه قدم الهمزة وأخر الياء ثم أعمل، ووزنها «فعالى».

وقال الفراء: جمع «خطية» المبدلة، كهدية، وهدايا[4].

ثم كمل فقال:

ص: سجى وأنسانيه من عصانى آتان لا هودا وقد هدانى

ش: (سجى) عطف على ما قبله، حذف عاطفه، وكذا (من عصانى) المتصل بالياء، وخرج عنه ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ [طه: ١٢١]، والباقى[5] واضح.

أى: انفرد الكسائى - أيضا - بإمالة ﴿سجى﴾ فى والضحى [الآية: ٢] ﴿وأنسانيه﴾ فى الكهف [الآية: ٦٣] ﴿ومن عصانى﴾ فى إبراهيم [الآية: ٣٦] وهو مخصص من [ذوات

---

(١) فى م: فأما.
(٢) فى ص: وهما.
(٣) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٤) قال سيبويه فى الكتاب (٣/ ٥٥٣): وأما خطايا فكأنهم قلبوا ياء أبدلت من آخر خطايا ألفًا، لأن ما قبل آخرها مكسور، كما أبدلوا ياء مطايا ونحوها ألفًا، وأبدلوا مكان الهمزة التى قبل الآخر ياء وفتحت للألف، كما فتحوا راء مدار، فرقوا بينها وبين الهمزة التى تكون من نفس الحرف أو بدلًا مما هو من نفس الحرف.
(٥) زاد فى م: وآتانى وما بعده.

الياء، ﴿وآتانى الكتاب﴾ فى مريم [الآية: ٣٠]، ﴿فما آتانى الله﴾ بالنمل [الآية: ٣٦]، وهو مخصص][١] من مزيد الواوى، وعلم أن المراد الألف الثانية من قرينة «اللام»، و«ما» ﴿آتانى رحمة من عنده﴾ فى هود [الآية: ٢٨] ﴿وآتانى منه رحمة﴾ فيها[٢] [الآية: ٦٣]؛ فإنهما للثلاثة، وكذا[٣] ﴿وقد هدان﴾ فى الأنعام [الآية: ٨٠].

ثم كمل فقال:

ص: أوصان روياى له الرويا (روى) رؤياك مع هداى مثواى (تـ) وى

ش: (أوصان) حذف عاطفه، (رؤياى له) - أى: [الكسائى][٤] - اسمية، (الرؤيا) مفعول فعل حذف، أى: أمال الرؤيا مدلول روى، وكذا (رؤياك مع هداى) حال المفعول، وعاطف (مثواى) محذوف، وذو (توى) فاعله.

أى: اختص الكسائى - أيضا - بإمالة ﴿أوصانى﴾ بمريم [الآية: ٣١]، وخرج عنه ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ بالبقرة [الآية: ١٣٢]، وهو مخصص لذوات الياء المزيدة.

واختص - أيضًا - بإمالة ﴿رؤياى﴾ موضعى يوسف [الآيتان: ٤٣-١٠٠].

وقوله: [(الرؤيا روى)][٥]، أى: وافق خلف الكسائى على إمالة الرؤيا باللام، وهو[٦] فى يوسف [الآية: ٢٣]، و سبحان [الآية: ٦٠]، و الصافات [الآية: ١٠٥]، والفتح [الآية: ٢٧] إلا أنه فى «سبحان» يمال فى الوقف فقط الأصل الساكن وصلا[٧].

واختلف عنه فى «رؤيا» المضاف إلى الكاف، وبه خرج المعرف باللام مثل ﴿لِلرُّءْيَا﴾ و﴿رُءْيَىَ﴾، وفى ﴿مَثْوَايَ﴾ بيوسف [الآية: ٢٣] بالياء، وخرج[٨] ﴿أكرمى مثواه﴾ [يوسف: ٢١] و ﴿مَثْوَىٰكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، وهو مخصص من ذوات الياء، وفى ﴿هُدَاىَ﴾ بالبقرة [الآية: ٣٨]، فأمال الألف من الثلاث ذو تاء (توى) الدورى عن الكسائى، وفتحها أبو الحارث، وسيأتى الخلاف عن إدريس[٩] فى (رؤياى) (ورؤياك).

وجه فتح حمزة، وخلف، [﴿أَحْيَا﴾ [المائدة: ٣٢] ﴿وَءَاتَىٰنِى﴾ [هود: ٢٨]: التنبيه على شبه الواو][١٠].

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٢) فى م: فيهما.
(٣) فى م: وكذلك.
(٤) سقط فى م.
(٥) سقط فى ص.
(٦) فى د: وهى.
(٧) فى م: وقفا.
(٨) فى م، ص: وبه خرج.
(٩) فى ص: رويس.
(١٠) فى د: وأما فى التثنية على تثنية الواو.

ووجه ﴿رُءْيَىَ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿خَطَيَكُمْ﴾ [البقرة:٥٨] و﴿مَحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١] و﴿تُقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] و﴿عَصَانِي﴾ [إبراهيم: ٣٦] و﴿وَأَوْصَانِي﴾ [مريم: ٣١]: التنبيه على رسم الألف، وانضم إلى ﴿مَحْيَاهُمْ﴾ [الجاثية: ٢١] و ﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] شبه[1] الواو، وإلى ﴿خطايا﴾ شبه[2] الهمزة، وأما ﴿تلاها﴾ [الشمس: ٢] و ﴿طحاها﴾ [الشمس: ٦]، و ﴿دحاها﴾ [النازعات: ٣٠]، و ﴿سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢] - فعلى فى ذلك على أصله فى إمالة المرسوم بالياء مشاكلة للفواصل.

ووجه الفتح التنبيه على الواو.

ووجه الفتح فى ﴿مَثْوَاىَ﴾ [يوسف: ٢٣]،و﴿وَمَحْيَاىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨]: التنبيه على رسمها ألفا.

والدورى فى الإمالة على أصل إمامه.

ثم كمل ما اختص بإمالته[3] الدورى عن الكسائى فقال:

ص: محياى مع آذاننا آذانهم جوار مع بارئكمو طغيانهم

ش: [محياى مفعول أمال مقدرًا، أى: أمال ذو توى أيضًا محياى ومع حال المفعول وآذنهم معطوف على محياى وجوار معطوف على محياى ومع بارئكم حال وطغيانهم معطوف.

أى: انفرد الكسائى][4].

أى: انفرد الكسائى - أيضا - من طريق الدورى بإمالة ألف ﴿محياى﴾ آخر الأنعام [الآية: ١٦٢] ﴿وفى آذاننا﴾ بفصلت [الآية: ٥]، و ﴿آذانهم﴾ المجرور، وهو سبعة مواضع: بالبقرة [الآية: ١٩] والأنعام [الآية: ٢٥] وسبحان [الآية: ٤٦] وموضعى الكهف [الآيتان: ١١، ٥٧] و فصلت [الآية: ٤٤] و نوح [الآية: ٧].

و ﴿الجوار﴾ وهو ثلاثة مواضع فى: الشورى [الآية: ٣٢] و الرحمن [الآية: ٢٤] وكورت [الآية: ١٦].

و ﴿بارئكم﴾ موضعى البقرة [الآيتان: ٥٤] و ﴿طغيانهم﴾ وهو خمسة مواضع فى البقرة [الآية: ١٥] و الأنعام [الآية: ١١٠] و الأعراف [الآية:١٨٦] و يونس [الآية:١١] والمؤمنين [الآية:٧٥].

---

(١) فى ز، د: ستة.
(٢) فى ز، د: ستة.
(٣) فى م: بإمالة.
(٤) بدل ما بين المعقوفين فى د، ز، ص: الكل عطف على رؤياك، ومع مع حال.

تنبيه:

الممال فى ﴿آذان﴾ [التوبة: ٣] الألف الثانى؛ لأنه المباشر للسبب، وهو الكسر المتأخر.

ووجه إمالة ﴿محياى﴾ [الأنعام: ١٦٢]: أنه فيها على أصل إمالته[1].

ووجه فتحها: التنبيه على رسمها [ألفا][2].

ووجه إمالة الباقى: مناسبة الكسرة التالية، فما كان الكسر فيه على الراء فهو فيه على أصله، وهى وإن كانت متوسطة، فلزوم كسرها قاوم تطرف المكسورة[3]؛ لسبق الياء.

ووجه فتح أبى عمرو ﴿ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢] خروجها عن ضابطه، وهو التطرف.

ثم كمل مذهب الدورى فقال:

ص: مشكاة جبارين مع أنصارى وباب سارعوا وخلف البارى
تمار مع أوار مع يوار مع عين يتامى عنه الاتباع وقع
ومن كسالى ومن النصارى كذا أسارى وكذا سكارى

ش: (مشكاة) يحتمل النصب محلا عطفا على ما قبلها، ويحتمل الابتداء وخبرها كذلك، و(جبارين) معطوف عليها، و(مع أنصارى) حال، و(باب سارعوا) يجوز نصبه ورفعه على الوجهين، [و] (خلف البارى) موجود اسمية، و(تمار) يحتملها و(مع أوار) حال، و(مع) الثانى حذف عاطفه على الأول، و(مع عين يتامى) حال - أيضا - حذف عاطفها، و(الاتباع عنه وقع) كبرى [مستأنفة][4]، [ومتعلق (وقع) مقدر، وعليه عطف (من كسالى)، أى: وقع الاتباع عنه فى العين][5] [للام][6] من (يتامى) ومن (كسالى)[7] و(أسارى) [كذا و(سكارى)][8] كذا اسميتان.

أى: انفرد الكسائى - أيضا - من طريق الدورى بإمالة ﴿لمشكاة﴾ [النور: ٣٥] وهى مخصصة من مزيد الواوى، و ﴿قوما جبارين﴾ [المائدة: ٢٢]، و﴿بطشتم جبارين﴾ [الشعراء: ١٣٠]، و ﴿أنصارى إلى الله﴾ بالصف [الآية: ١٤] وآل عمران [الآية: ٥٢]،

---

(١) فى م: الإمالة.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى م، ص: وما كان الكسر فيه على غير الراء فللتنبيه على عدم انحصار الكسر فى الراء، وهو فى «طغيانهم».
(٤) سقط فى م.
(٥) فى م: ومتعلق الإتباع أو وقع محذوف أى: الإتباع فى العين.
(٦) سقط فى م، ص.
(٧) فى م: عطف عليه، ومن النصارى كذلك، وفى ص: ومن النصارى.
(٨) سقط فى م.

وباب «سارعوا»، وهو ﴿سارعوا إلى﴾ في آل عمران [الآية: ١٣٣] و الحديد [الآية: ٢١]، و ﴿نسارع لهم في الخيرات﴾ [المؤمنون: ٥٦] و﴿يسارعون﴾ [الأنبياء: ٩٠].

واختلف عن الدوري في ألفاظ منها ﴿البارئ المصور﴾ [الحشر: ٢٤] فروى عنه إمالته إجراء له مجرى ﴿بارئكم﴾ [البقرة: ٥٤] جمهور المغاربة، وهو الذى في «تلخيص العبارات» و «الكافى» و «الهادى» و «التبصرة» و «العنوان» و «التيسير» و «الشاطبية».

ورواه بالفتح أبو عثمان الضرير، وهو الذى في سائر كتب القراءات.

ونص على استثنائه أبو العلاء وسبط الخياط، وابن سوار، وأبو العز، وهما صحيحان عنه.

ومنها ﴿تُمَارِ﴾ في الكهف[الآية: ٢٢]، و ﴿يُوَارِى﴾، و ﴿فَأُوَارِىَ﴾ كلاهما في المائدة [الآية: ٣١]، و ﴿يُوَارِى سَوْءَاتِكُمْ﴾ في الأعراف [الآية: ٢٦]: فروى عنه أبو عثمان الضرير إمالتها نصا وأداء، وروى جعفر بن محمد فتحها، وكل منهما متفق عنه على ذلك.

تنبيه:

اعلم أن طريق أبى عثمان ليست في «التيسير»، ولا [في][1] «الشاطبية»، فذكر الإمالة في «الشاطبية» لا وجه له إلا اتباع «التيسير»؛ فإنه قال: روى[2] الفارسى عن أبى طاهر عن أبى عثمان عن أبى عمرو عن الكسائى أنه أمال ﴿يوارى﴾ و﴿فأوارى﴾ في الحرفين في المائدة[الآية: ٣١]، ولم يروه غيره، وبذلك أخذ أبو طاهر من هذا الطريق وغيره من طريق ابن مجاهد بالفتح. انتهى، وهو حكاية أراد بها تتميم الفائدة على عادته، ثم تخصيص «المائدة» دون «الأعراف» مما انفرد به الدانى، وخالف فيه جميع الرواة، ففى «الجامع» بعد ذكره إمالتها عن أبى عثمان: «وكذلك[3] رواه عن أبى عثمان سائر أصحابه: ابن بدهن، وغيره، وقياس ذلك ﴿يوارى﴾ بالأعراف [الآية: ٢٦]، ولم يذكره أبو طاهر، ولعله أغفل ذكره». انتهى.

قال المصنف: بل ذكره، ورواه [عنه][4] جميع أصحابه نصا وأداء، ولعل ذلك سقط من كتاب «صاحبه» أبى القاسم الفارسى، على [أن][5] الدانى قال بعد ذلك: وبإخلاص الفتح قرأت ذلك كله - يعنى: الثلاث - للكسائى من جميع الطرق، وبه كان[6] يأخذ ابن مجاهد. انتهى والله أعلم.

وقوله[7]: (عين يتامى) يعنى: أن الدورى انفرد - أيضا - من طريق أبى عثمان بإمالة

---

(١) زيادة من م.
(٢) في م: وروى.
(٣) في م: وكذا.
(٤) سقط في م.
(٥) سقط في ص.
(٦) في م: وكان.
(٧) في ز، ص، د: وكان.

العين تبعا للام مما ذكر، وهى التاء من ﴿يتامى﴾ [النساء: ٢]، والسين من ﴿كسالى﴾ [النساء: ١٤٢]، و﴿أسارى﴾ [البقرة: ٨٥] والصاد من ﴿نصارى﴾ [البقرة: ١١١]، والكاف من ﴿سكارى﴾ [النساء: ٤٣].

وجه فتح ﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥]: التنبيه(١) على رسمها واوا للأصل.

وقيل: مجهولة(٢).

وقيل: أميلت للكسرة؛ كشملال.

ووجه إمالة الدورى: أنه فيه على أصل إمامه(٣).

ووجه إمالة ما قبل عين ﴿يتامى﴾ [النساء: ٢] وجود الكسرة الثالثة(٤)، وتقدم.

ووجه إمالة عين ﴿يتامى﴾ وما بعده الاتباع لإمالة الألف الأخيرة، ويسمى إمالة لإمالة(٥).

ولما فرغ مما اختص به الثلاثة أو أحدهم انتقل إلى [إحدى عشرة كلمة](٦) من ذوات الياء، فخالف فيها بعض الرواة أصولهم فأمالوها موافقة لمن أمال، فقال:

ص: وافق فى أعمى كلا الإسرا (صـ)ـدى وأولا (حـمـا) وفـى سـوى سـدى

ش: (وافق ... صدى) فعلية، و(فى) يتعلق بـ (وافق)، و(كلا) مضاف لمقدر، أى: كلا موضعى الإسراء، و(أولا) نصب بنزع الخافض، و(حما) فاعل لمقدر، و(فى سوى) يتعلق بمقدر، و(سدى) حذف عاطفه على (سوى).

أى: وافق الثلاثة على الإمالة الكبرى ذو صاد (صدى) أبو بكر فى ﴿أعمى﴾ موضعى سبحان [الآية: ٧٢]، ووافق على الأولى فقط مدلول حما البصريان.

وجه موافقة أبى بكر فى موضعى ﴿أعمى﴾ الجمع.

ووجه إمالة أبى عمرو: ما تقدم للثلاثة، وهو كونه يائيا.

ووجه فتح الثانى(٧) له: الفرق بين الصفة(٨) وأفعل التفضيل عنده.

وقيل: لتراخيه بالافتقار أو التنوين(٩)، وإنما بنى أفعل التفضيل من العيوب؛ لأنه من العمى الباطن.

---

(١) فى م: المبينة.
(٢) فى م: محمولة.
(٣) فى ص: إمالته.
(٤) فى ص: التالية.
(٥) فى م، ص: إمالة الإمالة.
(٦) فى د، ز: أحد عشر.
(٧) فى م: الدانى.
(٨) فى م: الصفة والموصوف.
(٩) فى ص: والتنوين.

وأما ﴿حشرتنى أعمى﴾ بطه [الآية: ١٢٥]، فأمالها[١] صغرى؛ لكونها رأس آية.

ص: رمى بلى (صـ) ف خلفه و (مـ) تصف		مزجا يلقيه أتى أمر اختلف

ش: (رمى) و(بلى) معطوفان على «سدى» حذف عاطفهما، و(صف) فاعل بمتعلق[٢] «سوى» فى المتلو، و(خلفه) مبتدأ، وخبره حاصل حذف، و(متصف) مبتدأ وخبره (اختلف)، و(مزجا) محله نصب[٣] بنزع الخافض، و(يلقيه) و(أتى أمر) حذف عاطفهما.

أى: اختلف عن [ذى][٤] صاد (صف) أبو بكر فى أربعة ألفاظ وهى: «سوى وسدى ورمى وبلى» فأما[٥] ﴿سُوًى﴾ وهى بطه [الآية: ٥٨] و﴿سُدًى﴾ وهى بالقيامة [الآية: ٣٦] - فروى المصريون[٦] والمغاربة قاطبة عن شعيب عنه الإمالة فى الوقف[٧]، وهى رواية العجلى والوكيعى عن يحيى بن آدم، ورواية ابن أبى أمية وعبيد بن نعيم[٨] عن أبى بكر، ولم يذكر سائر الرواة عن أبى بكر من جميع الطرق فى ذلك شيئًا فى الوقف، والفتح [من][٩] طريق العراقيين قاطبة لا يعرفون غيره[١٠]. وأما ﴿رَمَىٰ﴾ وهى فى الأنفال [الآية: ١٧] فأماله عنه المغاربة، ولم يذكره[١١] أكثر العراقيين كسبط الخياط.

وأما ﴿بلى﴾ حيث وقع[١٢]، فأماله أبو حمدون من جميع طرقه عن يحيى بن آدم، عن أبى بكر، وفتحه شعيب والعليمى عنه.

واختلف - أيضًا - عن ذى ميم (متصف) ابن ذكوان فى ثلاث كلمات وهى: ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ بيوسف [الآية: ٨٨]، و ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ أول النحل [الآية: ١]، و ﴿يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ بسبحان [الآية: ١٣].

فأما ﴿مُّزْجَىٰةٍ﴾ [يوسف: ٨٨] [فروى عنه إمالتها صاحب «التجريد» من جميع طرقه][١٣]، وصاحب «الكامل»[١٤] من طريق الصورى، وهو نص[١٥] الأخفش فى «كتابه الكبير» عن ابن ذكوان، وكذلك[١٦] روى هبة الله عنه، والإسكندرانى عن ابن ذكوان.

وأما ﴿أتى أمر الله﴾ [النحل: ١]، فروى عنه إمالتها الصورى، وهى رواية

---

(١) فى د: فإمالة، وفى ص: فإمالتها.
(٢) فى م: متعلق.
(٣) فى د: النصب.
(٤) سقط فى ص.
(٥) فى ص: وأما.
(٦) فى د: البصريون.
(٧) فى م: مع من أمال.
(٨) فى ص: ابن أبى نعم.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى ص: غير.
(١١) فى ز: عند.
(١٢) فى م: جاء.
(١٣) سقط فى ص.
(١٤) فى ص: الكافى.
(١٥) فى م: ونص هو.
(١٦) فى م، ص: وكذا.

الداجونى[(١)] عن ابن ذكوان من جميع طرقه، نص على ذلك ابن سوار، والسبط، وأبو العلاء، وأبو العز، وغيرهم.

وأما ﴿يَلْقَنْهُ﴾ [الإسراء: ١٣] فأمالها عنه الصورى من طريق الرملى، وهى رواية الداجونى عن أصحابه عن ابن ذكوان أيضًا، والفتح فى الثلاث لغير من ذكر.

[وجه الإمالة: ما تقدم للثلاثة.

ووجه الموافقة فى البعض: الجمع بين اللغتين][(٢)].

ص: إناه لى خلف نأى الإسرا (صـ) ف   مع خلف نونه وفيهما (ضـ) ف

ش: (إناه): نصب بنزع الخافض، و(لى) فاعل بمقدر[(٣)] أى: وافق لى، و(خلف) مبتدأ حذف خبره، أى: عنه[(٤)] خلف، و(نأى الإسرا صف)[(٥)] كذلك فعلية، و(نأى) مضاف لـ (الإسرا)[(٦)]، و(فيهما) يتعلق بمحذوف، أى: وافق على الإمالة [فى الهمز والنون][(٧)] ذو صف، أى: اختلف عن ذى لام (لى) هشام فى (إناه) فى الأحزاب [الآية: ٥٣] فروى عنه إمالة النون الجمهور من طريق الحلوانى عنه، وروى الداجونى عن أصحابه عنه الفتح، وبه قطع فى «المبهج» لهشام من طريقيه.

قال المصنف: وبالإمالة آخذ من طريق الحلوانى، وبالفتح من طريق غيره، ووافق - أيضًا - على إمالة الهمزة من ﴿نأى﴾ فى الإسراء [الآية: ٨٣] دون فصلت [الآية: ٥١] ذو صاد (صف) أبو بكر؛ هذا هو المشهور عنه.

واختلف عنه فى النون[(٨)] من ﴿سُبْحَٰنَ﴾ [الإسراء: ١] فروى عنه العليمى، والحمامى، وابن شاذان، عن أبى حمدون، عن يحيى بن آدم عنه إمالتها مع الهمزة، وروى سائر الرواة عنه [عن شعيب][(٩)] عنه فتحها وإمالة الهمزة، وانفرد صاحب «المبهج» عن أبى عون عن شعيب عن يحيى عنه بفتحها، وانفرد ابن سوار[(١٠)] عن النهروانى، عن أبى حمدون عن يحيى عنه بالإمالة فى الموضعين، فحصل لأبى بكر أربع طرق.

وأمال الحرفين ذو ضاد (ضف) [خلف عن حمزة][(١١)]، .وروى [أول][(١٢)]

---

(١) فى ز: الدراوردى، وفى م: الداوودى.
(٢) ما بين المعقوفين ورد فى م مع تقديم وتأخير.
(٣) فى د، ز: المقدر.
(٤) فى م: على.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: أى وافق على إمالة همزة ﴿نأى﴾ الإسراء ذو صف.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: نون نأى.
(٩) سقط فى م.
(١٠) فى م: عن ابن سوار.
(١١) سقط فى م.
(١٢) سقط فى د.

الثانى[١] الكسائى[٢] وخلف فى اختياره، وانفرد فارس بن أحمد فى أحد وجهيه عن السوسى بالإمالة فى الموضعين، وتبعه الشاطبى، وأجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على الفتح؛ ولهذا قال فى «التيسير»: وقد روى عن أبى شعيب مثل ذلك - أى: فتح النون - وهو على عادته فى ذكر ما روى؛ لتعميم الفائدة؛ ولذا لم يذكره فى «المفردات».

وجه إمالة ﴿إناه﴾ [الأحزاب: ٥٣] انقلابه عن الياء.

ووجه الموافقة: الجمع، يقال: أنى الطعام يأنى إناء، وآن يئين: بلغ وقت نضجه.

ووجه إمالة ﴿نأى﴾ [الإسراء: ٨٣]: كونه يائيا؛ لأنه يقال: نأيت، ولشعبة الجمع بين اللغتين.

ولما فرغ مما وقعت فيه الموافقة من ذوات الياء، وبقى منها ﴿رأى﴾ آخرها، ثم انتقل إلى ما وقعت فيه الموافقة من ذوات الراء بعد تتميم[٣] قرأ (نأى) فقال:

ص: (روى) وفيما بعد راء (حـ) ط (مـ) لا خلف ومجرى (ع) د وأدرى أولا

ش: (روى) عطف على (صفة)، و(فيما) يتعلق بمحذوف، و(حط) فاعله و(حط) و(ملا) عطف عليه، أى: وافق على الإمالة فيما بعد راء، [أو (ملا) مبتدأ (خلف) إما ثان أو فاعل، والخبر أو الرافع فيه مقدم على خلف، تقديره: و(ملا) عنه خلف، و(مجرى) مبتدأ و (عد) فاعل بالخبر، أى: وافق على إمالتها، (عد وأدرى) ملا كذلك، و(أولا) حال من (أدرى)، ويحتمل أن يكون صفة لـ (أدرى) ينأى على أنه مبنى على الفتح؛ لتقدير ألفيه وتقديره، و(أدرى) الأول وافق على إمالتها صل][٤] ذو حاء (حط)، وخلف يجوز جره بإضافة (ملا) إليه، أى: وافق صاحب ملا المضاف للخلف[٥]، ورفعه مبتدأ مؤخر، وعنه خبر مقدم، ووافق (مجرى عد) فعلية، وأدرى صل كذلك، و(أولا) يحتمل الحالية من (أدرى)، والوصفية، فيقدر فيه أل.

ثم كمل فقال:

ص: (صـ) ل و سواها مع يا بشرى اختلف وافتح وقللها وأضجعها (حـ) تف

ش: و(سواها) مبتدأ، و(مع يا بشرى) حال، [و(اختلف) عنه فيه خبره و(افتح) أمر،

---

(١) فى ص: التالى.
(٢) فى م: أبو بكر والكسائى.
(٣) فى م: بتميم.
(٤) ما بين المعقوفين زيادة من م.
(٥) فى د: التخلف.

ومعطوفاه[(١)] كذلك، و«صف» محله نصب على نزع الخافض][(٢)] ويتعلق بأحد الثلاث، ويقدر مثله فى الأخيرين.

[أى:] وافق ذوحاء «حط» أبو عمرو باتفاق وذو ميم «ملا» ابن ذكوان، لكن من طريق الصورى دون الأخفش، وهو معنى قوله: (اختلف) على إمالة كل ألف يائية[(٣)] أو مؤنثة أو للإلحاق، متطرفة لفظًا أو تقديرًا، قبلها راء مباشرة، لفظًا عينًا كانت أو فاء، [فالمنقلبة فى الأفعال تكون فى كل ما كان على وزن أفعل وافتعل ويفعل ويفتعل، وفى الأسماء ما كان [على] وزن فعل وفعل وفوعلة ومفتعل، والمؤنثة فيها فى موزون فعلى ثلاثى وفعالى كلاهما بالأفعال][(٤)]، نحو ﴿أَسۡرَىٰ﴾[(٥)] [الأنفال: ٦٧]، [و] ﴿أَرَىٰكَهُمۡ﴾ [هود: ٢٩]، و﴿افترى﴾ [آل عمران: ٩٤، النساء: ٤٨]، و ﴿اشتراه﴾ [البقرة: ١٠٢]، و ﴿أسمع وأرى﴾ [طه: ٤٦] و ﴿قد نرى﴾ [البقرة: ١٤٤]، و﴿تراهم﴾ [الأعراف: ١٩٨]، و﴿يراك﴾ [الشعراء: ٢١٨]، و ﴿تتمارى﴾ [القمر: ٥٥]، ،و ﴿يتوارى﴾ [النحل: ٥٩]، و﴿يفترى﴾ [النحل: ١٠٥].

ومثال الأسماء: ﴿الثرى﴾ [طه: ٦]، و ﴿القرى﴾ [الأنعام: ٩٢] و ﴿التوراة﴾ [آل عمران: ٣، ٤٨، ٥٠] على تفصيل فيها يأتى، و ﴿مجراها﴾ [هود: ٤١] و ﴿مفترى﴾ [القصص: ٣٦، سبأ: ٤٣] وفاقا.

ومثال [ألف التأنيث][(٦)]: ﴿له أسرى حتى﴾ [الأنفال: ٦٧]، و ﴿أخراكم﴾ [آل عمران: ١٥٣]، و ﴿الكبرى﴾ [طه: ٢٣] و ﴿ذكراهم﴾ [محمد: ١٨] و ﴿الشعرى﴾ [النجم: ٤٩] و ﴿النصارى﴾ [البقرة: ٦٢] و ﴿سكارى﴾ [النساء: ٤٣].

وانفرد الكارزينى عن المطوعى عن الصورى بالفتح، فخالف سائر الرواة عن الصورى، ووافق ذو عين «عد» حفص على إمالة ﴿مجراها﴾ بهود [الآية: ٤١]، ولم يمل غيره.

ووافق ذو صاد (صل) أبو بكر على إمالة ﴿أدراكم﴾ فى يونس [الآية: ١٦] [فقط، وهو المراد بالأول، واختلف عنه فى غير يونس][(٧)]، وفى ياء ﴿بشراى﴾ بيوسف [الآية: ١٩].

فأما ﴿أدراكم﴾ [يونس: ١٦]، فروى عنه المغاربة قاطبة الإمالة مطلقًا، وهى طريقة[(٨)] شعيب عن يحيى، وهو الذى قطع به صاحب «التيسير» و «الهادى» و «الكافى» و «التذكرة»

---

(١) فى م: معطوف.
(٢) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٣) فى ص: ثنائية.
(٤) ما بين المعقوفين زيادة فى م.
(٥) فى ص: اشترى.
(٦) سقط فى م.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: طريق.

و «التبصرة» و «الهداية» و «التلخيص» و «العنوان» وغيرها.

وروى عنه العراقيون قاطبة الفتح فى غير يونس، وهو طريق أبى حمدون عن يحيى، والعليمى عن أبى بكر، وهو الذى فى «التجريد» و «المبهج» و «الإرشاد» و «الكفايتين» و«الغايتين» وغيرها، وذكره أيضا فى «المستنير» من طريق شعيب.

وأما ﴿بشراى﴾ [يوسف: ١٩] فروى عنه إمالتها العليمى من أكثر طرقه، وهو الذى قطع به صاحب «التجريد» والدانى، وأبو العلاء وأبو على العطار وسبط الخياط فى «كفايته»[١].

وقال فى «المبهج»: إن الإمالة له فى وجه ورواها الدانى من طريق يحيى بن آدم من جمهور طرقه، وهو[٢] رواية أبى العز عن العليمى، والوجهان صحيحان.

واختلف عن ذى [حاء] (حتف) أبى عمرو فى ﴿يَـٰبُشْرَىٰ﴾ بيوسف [الآية: ١٩] فرواه عنه عامة أهل الأداء بالفتح، وهو الذى قطع به فى «التيسير» و «الكافى» و «الهداية» و«الهادى» و «التجريد» وغالب كتب المغاربة والمصريين، ولم ينقل العراقيون قاطبة سواه، ورواه بعضهم بين اللفظين، وعليه نص أحمد بن جبير[٣]، وهو أحد الوجهين فى «التذكرة» و «التبصرة» وقال فيهما: والفتح أشهر، وحكاه أيضًا صاحب «تلخيص العبارات».

وروى آخرون عنه الإمالة المحضة كابن مهران، والهذلى، وذكر الثلاثة الشاطبى ومن تبعه، والفتح أصح رواية، والإمالة أقيس على أصله، والله أعلم.

وجه موافقة أبى عمرو، وابن ذكوان: ما حكاه الفراء عن الكسائى: أنه قال: للعرب فى كسر الراء رأى ليس لها فى غيره، وإنما فعلوا ذلك؛ تشوقًا إلى ترقيقها، وذلك أن الألف الممالة تستلزم إمالة الفتحة التى قبلها؛ فتصير كالكسرة؛ فتعطى حكم الكسرة فى سنة[٤] الترقيق.

ووجه موافقة حفص: أنه لما خالف بين حركتى الميم أثبتها مخالفة الألفين[٥].

ولما فرغ من الإمالة الكبرى شرع فى الصغرى فقال:

ص: وَقَلِّلِ الرَّا ورُءُوسِ الآيِ (جِ)فْ   وَمَا بِهِ هَا غَيْرَ ذِى الرَّا يَخْتَلِفْ

ش: اللفظ (الرائى)، أى: المنسوب إلى الراء، مفعول (قلل) على حذف مضاف، أى: قلل [فيه][٦] إمالة اللفظ الرائى، و(رءوس) عطف على (الرائى) و(جف) محله نصب

---

(١) فى م: كتابيه.
(٢) فى م: وهى.
(٣) فى ص: ابن جبر.
(٤) فى م، ص: سببية.
(٥) زاد فى م: وجمعها.
(٦) سقط فى م، ص.

بنزع الخافض، و(ما به ها... يختلف) قوله فيه: كبرى، و(غير) مستثنى من (ها)، وراؤها منصوبة، أى: أمال ذو جيم (جف) ورش من طريق الأزرق ذوات الراء المتقدمة بين بين اتفاقًا، وكذلك أمال بين بين رءوس آى الإحدى عشرة سورة المتقدمة بلا خلاف أيضًا إذا لم يكن فيها هاء نحو: ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، ولم يكن(١) من ذوات الراء، وسواء كانت رءوس الآى يائية نحو: ﴿هوى﴾ [طه: ٨١]، و ﴿هدى﴾ [البقرة: ٢-٥]، أو واوية نحو: ﴿الضحى﴾ [الضحى: ١]، و ﴿سجا﴾ [الضحى: ٢]، و ﴿القوى﴾ [النجم: ٥]، وهذا أيضًا مما لا خلاف عنه فى إمالته، وأجمعوا عنه(٢) أيضًا على تقليل(٣) «رأى» وبابه مما لم يكن بعده ساكن.

وانفرد صاحب «التجريد» بفتح هذا النوع، فخالف جميع الرواة عن الأزرق.

وانفرد أيضًا صاحب «الكافى» ففرق فى ذلك بين الرائى، فأماله بين بين، وبين الواوى ففتحه.

وأما إن كان فى رءوس الآى (هاء)، فإن كان معها راء نحو: ﴿ذكراها﴾ [النازعات: ٤٣]، فلا خلاف أيضًا فى إمالتها، وإن لم يكن [معها](٤) هاء(٥) نحو: ﴿بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥]، و ﴿وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، و ﴿سَوَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٧]، و ﴿دَحَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٣٠]، و ﴿تَلَىٰهَا﴾ [الشمس: ٢]، و ﴿أَرْسَىٰهَا﴾ [النازعات: ٣٢]، و ﴿جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣].

وسواء كان واويا أو يائيا، وهو المراد بقوله: (وما به ها) فاختلف [فيه](٦) فأخذ [فيه](٧) بالفتح ابن سفيان والمهدوى ومكى وابن غلبون وابن شريح وابن بليمة وغيرهم، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، وأخذ فيه بالإمالة بين بين الطرسوسى وصاحب «العنوان» وفارس بن أحمد والخاقانى وغيرهم.

والذى عول عليه الدانى فى «التيسير» هو الفتح كما صرح به أول السور(٨)، مع [أن](٩) اعتماده فى «التيسير» على قراءته على الخاقانى فى رواية ورش، وأسندها فى «التيسير» من طريقه(١٠)، ولكنه اعتمد فى هذا الفصل على قراءته على أبى الحسن، وكذلك قطع عنه

---

(١) فى م، ص: تكن.
(٢) فى م: عليه.
(٣) فى م: تقليل إماله رأى.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى م: راء.
(٦) سقط فى د.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: فى أول السورة.
(٩) سقط فى د.
(١٠) فى م، ص: طريقيه.

بالفتح فى «المفردات» وجهًا واحدًا مع إسناده فيها[1] الرواية من طريق ابن خاقان.

وجرد السخاوى ذوات الواو من الخلاف فى ذوات الياء، وتبعه بعض شراح «الشاطبية» وهو مردود؛ للانفراد.

ثم انتقل إلى تتمة مذهب ورش فقال:

ص: مع ذات ياء مع أراكهمو ورد وكيف فعلى مع رءوس الآى (حـ) ـد

ش: (مع ذات ياء) حال، و(مع أراكهم)[2] [معطوف] حذف عاطفه، و(فعلى) منصوب بمقدر[3]، أى: أمال فعلى، و(كيف) وقع حالاً، و(مع رءوس الآى) حال أخرى، و (حد) فاعله.

أى: اختلف - أيضًا - عن الأزرق فى ذوات الياء غير ما تقدم من رءوس الآى على أى وزن كان نحو: ﴿هُدًى﴾ [البقرة: ٢] و﴿وَنَـَٔا﴾ [الإسراء: ٨٣] و﴿أَتَىٰٓ﴾ [النحل: ١] و﴿رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧]، و﴿ٱبْتَلَىٰٓ﴾ [البقرة: ١٢٤]، و﴿وَيَخْشَ﴾ [النور: ٥٢]، و﴿يَرْضَىٰ﴾ [النساء: ١٠٨] و﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ [الفتح: ٣٨، النجم: ٢٣]، و﴿هُدَاىَ﴾ [البقرة: ٣٨، طه: ١٢٣]، و﴿وَمَحْيَاىَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، و﴿ٱلزِّنَىٰٓ﴾ [الإسراء: ٣٢] و﴿أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]، و﴿يَـٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤]، و﴿خطايا﴾ و﴿تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] و﴿مَتَىٰ﴾ [البقرة: ٢١٤] و﴿إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣] و﴿مَثْوَاىَ﴾ [يوسف: ٢٣] و﴿مَثْوَى﴾ [آل عمران: ١٥١، النحل: ٢٩] و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [السجدة: ١٩] و﴿ٱلدُّنْيَآ﴾ [البقرة: ٨٥] و﴿مَّرْضَىٰٓ﴾ [النساء: ٤٣، ١٠٢] و﴿طُوبَىٰ﴾ [الرعد: ٢٩] و﴿ٱلرُّءْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠] و﴿مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٦] و﴿يَـٰيَحْيَىٰ﴾ [مريم: ١٢] و﴿ٱلْيَتَـٰمَىٰ﴾ [النساء: ٢] و﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٣] و﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١]، وشبه ذلك، فروى عنه إمالة ذلك كله بين بين صاحب «العنوان» و«المجتبى» والطرسوسى وفارس، وابن خاقان وغيرهم، وهو الذى فى «التيسير» و «المفردات» وغيرهما.

وروى فتحه طاهر بن غلبون وأبوه أبو الطيب ومكى وصاحب «الكافى» و «الهادى» و«الهداية» و «التجريد» وابن بليمة وغيرهم.

وأطلق الوجهين الدانى فى «جامعه» وغيره والشاطبى.

وأجمعوا على فتح ﴿مَرْضَاتِىٓ﴾ [الممتحنة: ١] و ﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧] و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾ [النور: ٣٥].

---

(١) فى م: فيهما.
(٢) فى م: حال أيضا.
(٣) فى م: بفعل مقدر.

وأما ﴿ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٦، ٢٧٨] و ﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] فألحقهما بعضهم[١] بنظائرهما من «القوى» و«الضحى»؛ فأمالهما بين بين، وهو صريح «العنوان»، وظاهر «جامع البيان».

والجمهور على فتحهما، وهو الذى عليه العمل وأهل الأداء، [ولا يوجد نص بخلافه][٢].

واختلفوا أيضًا فى ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ فى الأنفال [الآية: ٤٣]: فقطع بالفتح صاحب «العنوان» وشيخه عبد الجبار وأبو بكر الإدفوى، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح فارس، وقطع بين بين صاحب «تلخيص العبارات» و «التيسير» و «التذكرة» و «الهداية»، وقال: إنه اختيار ورش، وإن قراءته على نافع بالفتح، وكذلك[٣] قال مكى، إلا أنه قال: وبالوجهين قرأت، وبالفتح قرأ الدانى على ابن خاقان وابن غلبون، وقال فى «تمهيده»: و«هو الصواب»، وفى «جامعه»: «وهو القياس».

قال: وعلى الفتح عامة أصحاب [ابن][٤] هلال وأصحاب النحاس؛ فالحاصل أن للأزرق أربع طرق فى غير ذوات الراء:

الأولى: الإمالة بين بين مطلقًا رءوس الآى وغيرها كان فيها ضمير تأنيث أو لم يكن، وهذا مذهب أبى الطاهر صاحب «العنوان» وشيخه وأبى الفتح وابن خاقان.

الثانية: الفتح مطلقًا، رءوس الآى وغيرها، وهذا مذهب أبى القاسم بن الفحام صاحب «التجريد».

الثالثة: الإمالة بين بين فى رءوس الآى فقط سوى ما فيه ضمير تأنيث فالفتح، وكذلك ما لم يكن رأس آية، وهذا مذهب أبى الحسن بن غلبون ومكى وجمهور المغاربة.

الرابعة: الإمالة بين بين مطلقًا رءوس الآى وغيرها، إلا أن يكون رأس آية فيها ضمير تأنيث، وهذا مذهب [الدانى فى «التيسير» و «المفردات»، وهو][٥] مذهب مركب من مذهبى شيوخه.

قال المصنف: وبقى مذهب خامس، وهو إجراء الخلاف فى الكل، رءوس الآى مطلقًا ذوات الياء وغيرها، إلا [أن][٦] الفتح فى رءوس الآى غير ما فيه هاء قليل وفيما فيه هاء كثير، وهو يجمع الثلاثة الأول، وهذا[٧] الذى يظهر من كلام الشاطبى، وهو الأولى عندى، ويحمل كلامه عليه. انتهى.

---

(١) فى م: بعض أصحابنا.
(٢) زيادة فى م.
(٣) فى د: ولذلك.
(٤) سقط فى د.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: هو.

وجه التقليل: حصول الغرض بمطلق الإمالة ومراعاة الأصل.

قال خلف: سمعت القراء يقولون: أفرط عاصم فى الفتح وحمزة فى الكسر - يعنون: الإمالة الكبرى - وأحب إلى أن تكون القراءة بينهما.

وهو يدل على سماعها من العرب كذلك.

ووجه تحتم ذى الراء: ما تقدم لأبى عمرو من استحسانها معها.

ووجه تحتم الفواصل والتعميم: التناسب.

ووجه[1] فتح ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣]: بعده من[2] الطرف بالضميرين، بخلاف ﴿أَرَىٰكُمْ﴾[3] [هود: ٢٩].

[ووجه خلاف اليائيات: عدم المرجح والجمع.

ووجه فتح المؤنثة: تراخيها عن الطرف][4].

ووجه تحتم رائى الإلحاق بذوات الياء[5]؛ من أجل إمالة الراء قبله كذلك.

ووجه فتح ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٦، ٢٧٨] و ﴿كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]: أن ﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾ واوى، والاثنان إنما أميلا لأجل الكسرة، والذى أميل من الواوى إنما أميل لكونه رأس آية كـ ﴿الضحى﴾ [الضحى: ١] و﴿القوى﴾ [هود: ٦٦]، وأميل[6] للمناسبة والمجاورة.

تنبيهات

الأول: يحمل قوله: (الرائى) على الألف المتطرفة؛ لأن الكلام المتقدم فيها؛ ليخرج عنه الألف التى بعد راء ﴿تَرَٰٓءَا﴾ [الشعراء: ٦١]؛ فإنه لم يملها و ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ [الأنفال: ٤٣] مخصصة[7].

الثانى: قوله: (مع ذات ياء)[8] ليس مراده المنقلب عن الياء فقط بل الأعم، وهو كل ألف انقلبت عن الياء أو ردت إليها أو رسمت بها مما أماله حمزة والكسائى من الروايتين أو إحداهما، ونص عليه الدانى سوى ﴿مَرْضَاتِ﴾ [البقرة: ٢٠٧، ٢٦٥] وتابعيها.

الثالث: ظاهر عبارة «التيسير» فى: ﴿هُدَاىَ﴾ بالبقرة [الآية: ٢٨]، وطه [الآية: ١٢٣]، و ﴿وَمَحْيَاىَ﴾ بالأنعام [الآية: ١٦٢] و ﴿مَثْوَاىَ﴾ بيوسف [الآية: ٢٣] - الفتح

---

(١) فى م: أوجه.
(٢) فى م: عن.
(٣) فى م: أراكهم.
(٤) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٥) فى م، ص: الراء.
(٦) فى م: فأميل.
(٧) فى م: محضة.
(٨) فى م: مع ذوات الياء.

لورش من طريق الأزرق؛ وذلك أنه لما نص على إمالتها الكسائى من رواية الدورى عنه فى الفصل المختص به، وأضاف إليه ﴿رؤياك﴾ [يوسف: ٥] - نص بعد ذلك على إمالة ﴿رؤياك﴾ بين بين لورش وأبى عمرو، وترك الباقى، وقد نص على إمالة الثلاثة[١] فى باقى كتبه، وهو الصواب.

الرابع: ظاهر عبارة «العنوان» فى هود [الآية: ٤١] يقتضى فتح ﴿مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧] و ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [الروم: ١٠] لورش.

والصواب: إدخالهما فى الضابط المتقدم فيمالا بين بين، والله أعلم.

وقوله: (وكيف فعلى) أى: اختلف عن ذى حاء (حد) أبو عمرو فى إمالة ألف فَعْلى وفِعْلى وفُعْلى المعبر عنه بـ «كيف فعلى» الساكنة العين كاللفظ، وفى ألفات فواصل السور الإحدى عشرة[٢] اتصل بها هاء مؤنث أم لا، إلا أن يتقدم[٣] ألف «فعلى» مطلقًا والفواصل راء مباشرة، فإنه يميلها إمالة كبرى، كما سيخصه. [فأما «فعلى» فروى جمهور العراقيين وبعض المصريين][٤] فتح الباب عن أبى عمرو من روايتيه إلا ذوات الراء، و ﴿أعمى﴾ الأول من سبحان [الآية: ٣٢] و﴿رأى﴾ [الأنعام: ٧٦، ٧٧، ٧٨]، فأمالوها خاصة، وهو الذى فى «المستنير» لابن سوار و «الكفاية» لأبى العز و «المبهج» و «الكفاية» لسبط الخياط و«الجامع» لابن فارس و «الكامل» للهذلى وغير ذلك من الكتب.

وروى الإمالة جماعة كثيرة.

وأما[٥] رءوس الآى فروى عنه المغاربة قاطبة وجمهور المصريين وغيرهم إمالتها، وهو الذى فى «التيسير» و «الشاطبية» و «التذكرة» و «التبصرة» و«المجتبى» و«العنوان» و«إرشاد» عبد المنعم، و«الكافى» و«الهادى» [و«الهداية»][٦] و«التلخيص» و«غاية» ابن مهران و«تجريد» ابن الفحام من قراءته على عبد الباقى.

وأجمعوا على إلحاق الواوى منها بالياء للمجاورة، وانفرد صاحب «التبصرة» بتقييد الإمالة بما إذا كانت الألف[٧] منقلبة عن ياء مع نصه فى صدر الكتاب على إمالة ﴿دحاها﴾ [النازعات: ٣٠] و﴿طحاها﴾ [الشمس: ٦] و﴿تلاها﴾ [الشمس: ٢] و﴿سجى﴾ [الضحى: ٢] لأبى عمرو، فبقى على قوله: و﴿الضحى﴾ [الضحى: ١] و ﴿ضحى﴾

(١) فى م: الثلاث.
(٢) فى م: الإحدى عشر.
(٣) فى د، ز، ص: تقدم.
(٤) فى م: وأما الأول فروى جمهور بعض البصريين.
(٥) فى م: فأما.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى د: ألفه.

[الأعراف: ٩٨] و﴿القوى﴾[١] [النجم: ٥] و﴿العلى﴾ [طه: ٤].

والصواب إلحاقها بأخواتها إذ لم يوجد هذا التفصيل لغيره.

والخلاف فى «فعلى» مفرع، وذلك أن هؤلاء المذكورين اختلفوا فى إمالتها إذا لم تكن رأس آية ولا من ذوات الراء، فأمالها جمهورهم بين بين، وهو الذى فى «الشاطبية» و«التيسير» و «التذكرة» و «التبصرة» و «الإرشاد» و «التلخيص» و «الكافى» و «غاية» ابن مهران و «التجريد» من قراءته على عبد الباقى.

وذهب باقيهم إلى الفتح، وعليه أكثر العراقيين، وهو الذى فى «العنوان» و «المجتبى» و«الهادى».

وأجمع أصحاب بين بين على إلحاق موسى وعيسى ويحيى بألفات التأنيث.

ونص الدانى فى «الموضح» على أن القراء يقولون: يحيى «فَعْلى»، وموسى «فُعْلى»، وعيسى «فِعْلى».

وانفرد أبو على البغدادى بإمالة ألف «فَعلى» محضًا لأبى عمرو فى[٢] رواية الإدغام، وليس من طرق الكتاب.

وانفرد أيضًا صاحب «التجريد» بإلحاق ألف «فَعَالى» و«فُعَالى» بـ «فعلى»، فأمالها عنه بين بين من قراءته على عبد الباقى، وهو يحكى عن السوسى من طريق الخشاب عنه. وجه إمالة «فعلى» التنبيه على ما يستحقه المؤنث من الكسر والتاء نحو: أنت وقمت، واكتفى بالأصل دون «فعالى».

ووجه رءوس الآى: أن منها «فعلى» فأتبعها صورتها، وألحق ما ليست فيه بما هى[٣] فيه لتجرى[٤] فواصله على سنن واحد. ووجه تقليله: الجمع بين الصغرى والكبرى.

واختلف هؤلاء المطلقون عن أبى عمرو فى سبعة ألفاظ فانتقل إليها [فقال:][٥]

ص: خُلْفٌ سِوَى ذِى الرَّا وَأَنَّى وَيْلَتَى　　يَا حَسْرَتَى الْخُلْفُ (طَ) وَى قِيلَ مَتَى

ش: (خلف) [مبتدأ[٦] مؤخر حذف خبره، أى: وعنه خلف][٧]، و(سوى) أداة استثناء، و(ذى الرا) مجرور بالإضافة، و(أنى) مبتدأ، أى: وهذا اللفظ، وتالياه حذف

---

(١) سقط فى ص.
(٢) فى م: وهو فى.
(٣) فى م: هو.
(٤) فى ز: ليجرى.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى م: خبر مبتدأ، أى: الإمالة خلف، أى: مختلف فيها.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى د.

عاطفهما، و (الخلف) فيها[١] عن ذى (طوى) اسمية، خبر (أنى)، وقيل: مجهول، و«متى» مبتدأ.

ثم عطف عليه فقال:

ص: بَلَى عَسَى وَأَسَفَى عَنْهُ نُقِلْ وَعَـنْ جَـمَـاعَـةٍ لَهُ دُنْـيَـا أَمِـلْ

ش: [الثلاثة (بلى) و(عسى) و(أسفى) حذف عاطفها على (متى) و(عنه) يتعلق بالخبر وهو (نقل)، أى: هذا اللفظ نقل عن الدورى، والجملة نائبة عن مقول القول، و(عن جماعة)][٢] عطف على «متى»[٣]، و(عنه نقل) خبره، والجملة نائب الفاعل، و(عن) و(له) يتعلق بـ (أمل) و(دنيا) [مفعوله][٤] أى: اختلف عن ذى طاء «طوى» الدورى عن أبى عمرو فى سبعة ألفاظ منها: ﴿أَنَّىٰ﴾ [البقرة: ٢٥٩، آل عمران: ٣٧] الاستفهامية، و﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ﴾ [الفرقان: ٢٨] و ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ﴾ [الزمر: ٥٦] فروى عنه إمالتها صاحب «التيسير» و«الكافى» و «التبصرة» و «الهداية» و «الهادى» و «الشاطبى».

ومنها ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ﴾ [يوسف: ٨٤] فروى إمالتها عنه بلا خلاف صاحب «الكافى» و«الهداية» و «الهادى».

وذكر صاحب «التبصرة» عنه فيها خلافًا.

ونص الدانى على فتحها له دون أخواتها، ومنها «متى» و«بلى» فروى عنه إمالتهما ابن شريح والمهدوى و صاحب «الهادى».

ومنها «عسى» وذكر إمالتها له صاحب «الهداية» و «الهادى».

وروى فتح السبعة عنه سائر أهل الأداء من المغاربة والمصريين وغيرهم، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن.

وأمال عن الدورى أيضًا ﴿الدنيا﴾ كيف وقعت إمالة محضة جماعة، منهم بكر ابن شاذان، والنهروانى عن زيد [عن ابن فرح][٥] عن الدورى، ونص عليه ابن سوار، والقلانسى، والهمدانى، وغيرهم، وهو صحيح مأخوذ به من هذه الطرق المذكورة.

وجه إمالة ألف الندبة: كونها خلفًا عن ياء المتكلم.

ووجه ﴿أنى﴾ اندراجها فى «فعلى».

[ووجه][٦] إمالة الثلاثة الأخرى: ما تقدم للمميلين.

---

(١) فى م: فيهما.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من م.

(٣) فى د: أمل.

(٤) سقط فى د، ز.

(٥) فى م: على أبى الفرج.

(٦) سقط فى م.

ووجه التقليل: أنه أصله فى غير ذوات الراء.

ووجه الفتح: خروجها عن أصل أبى عمرو.

ثم كمل ذوات الراء فقال:

ص: حَرْفَى رَأَى (م) نْ (صُحْبَةٍ) (لَـ) نَا اخْتُلِفْ
وَغَيْـرَ الأَوْلَى الْخُلْفُ (صِـ) فْ وَالْهَمْزَ (حِـ) فْ

ش: (حرفى) مفعول «أمال»[(١)] المدلول عليه بـ (أمل) آخر المتلو، و(رأى) مضاف إليه[(٢)]، والفاعل (من)، و(صحبة)[(٣)] مجرور بحرف مقدر، وهو قليل كقوله:

.... أشارت كليب بالأكف الأصابع[(٤)]

(ولنا) مبتدأ، و(اختلف) عنه فيهما خبره، و(الخلف) فيهما عن (صف) اسمية، و(غير الأولى) واجب النصب على الاستثناء، ويجوز مراعاة لفظ (صف) فينصب (الخلف)، و(الهمز) مفعول (أمال) و(حف) فاعله.

ثم كمل فقال:

ص: وَذُو الضَّمير فِيهِ أَوْ هَمْزٍ وَرَا خُلْفٌ (مُـ) نَى قَلِّلْهُمَا كُلًّا (جَـ) رَى

ش: (وذو الضمير) مبتدأ، و(فيه) أى: فى همزه[(٥)]، يتعلق بمحذوف، أى: كائن فى همز خلف منى، و(فيه) خبر أو متعلقه على الخلاف، و(همز) معطوف بـ (أو) على [ضمير][(٦)] (فيه)، و(را) معطوف على (همز)، وتقديره: وذو الضمير فى همز على انفراده خلف ابن ذكوان، قيل: يمال، وقيل: لا، أو فى همزه ورائه[(٧)] خلف ابن ذكوان، فقوله[(٨)]: (خلف منا) إنما[(٩)] أخبر عن أحدهما بأل على خبر الآخر، أو خبر عنهما، و(منى) مضاف إليه، و(قللهما) مستأنف، و(كلا)[(١٠)] حال، و(جرى) محله نصب بنزع الخافض، وتقديره: قلل إمالة الحرفين حالة كونهما فى جميع المواضع عن الأزرق.

---

(١) فى م: أماله.

(٢) فى د، ز، ص: مضاف له.

(٣) فى م: وصحبة معطوف عليه.

(٤) عجز بيت للفرزدق، وصدره:

إذا قيل أى الناس شرّ قبيلةٍ ....

وهو من قصيدة عدتها خمسة وأربعون بيتا للفرزدق، ناقض بها قصيدة لجرير هجاه بها على هذا الروىّ.

ينظر ديوانه (١/ ٤٢٠)، خزانة الأدب (٩/ ١١٣، ١١٥)، شرح التصريح (١/ ٢١٣).

(٥) فى م: الهمز.

(٦) سقط فى م.

(٧) فى م، د: ورواية.

(٨) فى م: فقول.

(٩) فى م: إما خبر، وسقط فى ص.

(١٠) فى د: وكلاهما.

فإن قلت: [كان][(١)] الواجب أن يعيد العامل فى العطف.

قلت: لا نسلم وجوبه، فقد جوزه جماعة منهم ابن مالك، وقد قال تعالى: ﴿به والأرحامِ﴾ [النساء: ٢]، وحكى سيبويه «ما فيها غيره وفرسه»[(٢)].

ثم كمل فقال:

ص: وَقَبْلَ سَاكِنٍ أَمِلْ لِلرَّا (صَفَا) (فِـ) ى وَكَغَيْرِهِ الْجَمِيعُ وَقَفَا

ش: (قبل ساكن) حال من مفعول (أمل)، وهو الراء[(٣)]، ولامها زائدة[(٤)]، و(صفا)

---

(١) سقط فى د.

(٢) اعلم أن الجمهور على نصب ميم ﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾ وفيه وجهان:

أحدهما: أنه عطف على لفظ الجلالة، أى: واتقوا الأرحام، أى: لا تقطعوها. وقدر بعضهم مضافاً، أى: قطْع الأرحام، ويقال: إن هذا فى الحقيقة من عطف الخاص على العام، وذلك أن معنى اتقوا الله: اتقوا مخالفته، وقطع الأرحام مندرج فيها.

والثانى: أنه معطوف على محل المجرور فى «به» نحو: مررت بزيد وعمراً؛ لما لم يشركه فى الإتباع على اللفظ تبعه على الموضع. ويؤيد هذا قراءة عبد الله: ﴿وبالأرحام﴾. وقال أبو البقاء: «تعظمونه والأرحام؛ لأن الحلف به تعظيم له».

وقرأ حمزة: والأرحام بالجر، وفيها قولان:

أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور فى «به» من غير إعادة الجار، وهذا لا يجيزه البصريون.

وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره، حتى يحكى عن الفراء الذى مذهبه جواز ذلك أنه قال: «حدثنى شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم قال: ﴿والأرحام﴾ - بخفض ﴿الأرحام﴾ - هو كقولهم: «أسألك بالله والرحم» قال: وهذا قبيح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض قد كنى عنه».

والثانى: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور، بل الواو للقسم وهو خفض بحرف القسم مقسم به، وجواب القسم: «إن الله كان عليكم رقيباً». وضعف هذا بوجهين:

أحدهما: أن قراءتى النصب وإظهار حرف الجر فى «بالأرحام» يمنعان من ذلك، والأصل توافق القراءات.

والثانى: أنه نهى أن يحلف بغير الله تعالى والأحاديث مصرحة بذلك.

وقدر بعضهم مضافاً فراراً من ذلك فقال: تقديره: ورب الأرحام، قال أبو البقاء: «وهذا قد أغنى عنه ما قبله» يعنى الحلف بالله تعالى. ولقائل أن يقول: «إن لله تعالى أن يقسم بما شاء كما أقسم بمخلوقاته كالشمس والنجم والليل، وإن كنا نحن منهيين عن ذلك»، إلا أن المقصود من حيث المعنى ليس على القسم فالأولى حمل هذه القراءة على العطف على الضمير، ولا التفات إلى طعن من طعن فيها، وحمزة بالرتبة السنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة.

وقرأ عبد الله أيضاً: ﴿والأرحام﴾ رفعاً وهو على الابتداء، والخبر محذوف فقدره ابن عطية: «أهل أن توصل»، وقدره الزمخشرى: «والأرحام مما يتقى، أو مما يتساءل به»، وهذا أحسن: للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول؛ فإنه للدلالة المعنوية فقط، وقدره أبو البقاء: «والأرحام محترمة» أى: واجب حرمتها. ينظر: الدر المصون (٢/٢٩٦-٢٩٧).

(٣) فى م: الهمزة.

(٤) فى م: تعليلية.

محله نصب بنزع الخافض، و(فى) معطوف عليه، و(الجميع وقف) اسمية، و(كغيره) صفة مصدر حذف، وتقديره: والجميع وقف على «رأى» الذى قبل ساكن وقوفًا مثل الوقوف على غيره مما ليس قبله ساكن.

فإن قلت: كان المناسب أن يقول: وقفوا؛ ليناسب[1] المبتدأ.

قلت: حصلت المطابقة باعتبار لفظ المبتدأ. أقول: اعلم أن «رأى» تارة تقع قبل متحرك وتارة قبل ساكن، والأول ظاهر ومضمر، فالظاهر سبعة مواضع: ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ بالأنعام [الآية: ٧٦] و ﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾ بهود [الآية: ٧٠] و ﴿رَءَا قَمِيصَهُۥ﴾ بيوسف [الآية: ٢٨] و ﴿رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾ بها [الآية: ٢٤] و ﴿رَءَا نَارًا﴾ بطه [الآية: ١٠] و ﴿رَأَىٰٓ أَفَتُمَـٰرُونَهُۥ﴾ و ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ﴾ كلاهما بالنجم [الآيتان: ١٢، ١٨].

والمضمر ثلاث كلمات فى تسعة[2] مواضع: ﴿رَءَاكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ بالأنبياء [الآية: ٣٦] و ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ بالنمل [الآية: ١٠] والقصص [الآية: ٣١] و ﴿رَءَاهُ﴾ بالنمل أيضًا [الآية: ٤٠] وبفاطر [الآية: ٨] والصافات [الآية: ٥٥] والنجم [الآية: ١٣] والتكوير [الآية: ٢٣] والعلق [الآية: ٧].

والساكن ستة: ﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ و ﴿رَءَا ٱلشَّمْسَ﴾ وكلاهما[3] بالأنعام [الآيتان: ٧٧-٧٨] و ﴿رَءَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ بالنحل [الآية: ٨٥] و ﴿رَءَا ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ بها [الآية: ٨٦]، و ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ بالكهف [الآية: ٥٣] و ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ بالأحزاب [الآية: ٢٢].

وبدأ بما بعده متحرك ظاهر أو مضمر، أى: أمال كبرى الهمزة والراء معا من «رأى» حيث وقعت إذا كان بعد الألف متحرك، سواء كان ظاهرًا أو مضمرًا - ذو ميم (من) ابن ذكوان ومدلول (صحبة) حمزة، والكسائى وأبو بكر وخلف، واختلف عن ذى لام (لنا) هشام فى الستة عشر:

فروى الجمهور عن الحلوانى عنه فتح الراء[4] والهمزة، وهو الأصح عنه، وكذا روى أبو العلاء والقلانسى وابن الفحام وغيرهم عن الداجونى عنه إمالتهما[5]، وهو الذى فى «المبهج» و «كامل الهذلى»، ورواه صاحب «المستنير» [عن ابن المفسر][6] عن الداجونى، وهذا هو المشهور عن الداجونى، وقطع به صاحب «التجريد» عن الحلوانى من قراءته على

---

(١) فى م، ص: لتناسب.
(٢) فى د: سبعة.
(٣) فى د، ز: كلاهما بدون واو.
(٤) فى ز، د: الواو.
(٥) فى ز، د: إمالتها.
(٦) سقط فى م.

الفارسى فى السبعة، ومن قراءته على عبد الباقى فى غير سورة النجم، والوجهان صحيحان.

ثم خصص عموم موافقة أبى بكر [للكوفيين][(١)] فقال: (وغير الأولى) أى: لا خلاف عن ذى صاد (صف) أبى بكر فى إمالة ﴿رَءَا كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] وهو المراد بالأولى، واختلف عنه فى الخمسة عشر الباقية، فأمال الحرفين منها يحيى بن آدم عنه، وفتحهما العليمى، فهذان طريقان، [وله طريقان][(٢)] آخران:

أولاهما: فتحهما فى الستة عشر، [وهى] طريق «المبهج» عن أبى [عون][(٣)] عن يحيى، وعن الرزاز عن العليمى، والثانية: فتح الراء وإمالة الهمزة [وهى] طريق[(٤)] صاحب «العنوان» فى أحد وجهيه عن[(٥)] شعيب عن يحيى.

لكن هاتان وقع فيهما انفراد.

وأمال ذو حاء (حف) أبو عمرو الهمزة فقط من الستة [عشر][(٦)] موضعا.

وقوله: (وذو الضمير) تخصيص لعموم مذهب ابن ذكوان، أى: لا خلاف عنه [فى إمالة السبعة الواقعة قبل ظاهر.

واختلف عنه][(٧)] فيما وقع قبل مضمر، هل يمال الحرفان معًا أو لا يمالان معًا، أو تمال الهمزة دون الراء؟ فأمال[(٨)] الراء والهمزة جميعًا عنه المغاربة قاطبة، وجمهور المصريين، ولم يذكر صاحب «التيسير» وأبو العلاء عن الأخفش[(٩)] من طريق النقاش سواه، وبه قطع ابن فارس فى «جامعه» لابن ذكوان من طريقى[(١٠)] الأخفش، والرملى.

وفتحهما جميعًا عن ابن ذكوان جمهور العراقيين وهو طريق ابن الأخرم عن الأخفش.

وفتح الراء وأمال الهمزة الجمهور عن الصورى.

ولم يذكر أبو العز وأبو العلاء عنه سواه، وبالفتح قطع أبو العز للأخفش من[(١١)] جميع طرقه، وابن مهران وسبط الخياط وغيرهم.

وقوله: «قللهما»: أى أمل صغرى لذى جيم (جرى) ورش من طريق الأزرق الهمزة والراء معًا فى المواضع الستة عشر وهو المراد بقوله: (كلا) وأخلص الباقون الفتح فى ذلك.

---

(١) سقط فى ص.
(٢) سقط فى م.
(٣) سقط فى د.
(٤) فى م: طابق.
(٥) فى د: على.
(٦) سقط فى د.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٨) فى د، ز، ص: وأمال.
(٩) فى م: الأعمش.
(١٠) فى د: طريق.
(١١) فى ص: عن.

وأما إذا كان قبل ساكن، فأمال مدلول (صفا) أبو بكر، وخلف، وذو فاء (فد) حمزة الراء، وفتحوا الهمزة، وفتحهما[١] الباقون، هذا حكم الوصل[٢].

فإن وقفوا عليه فحكمه حكم ما ليس بعده ساكن.

وجه إمالة حرفى ﴿رأى﴾ [الكهف:٥٣، والنحل:٨٥]: أن الألف يائية، ولزم من إمالتها الهمزة، ثم أميلت فتحة الراء؛ للمجانسة فهى إمالة لإمالة، لاسيما وهى: راء، وأيضًا لاصقت همزة؛ ولهذا لم تجز[٣] إمالة فتحة نون ﴿نرى﴾ وراء ﴿رمى﴾ [الأنفال: ١٧].

ووجه إمالة الألف وفتح الراء إلحاق ﴿رأى﴾ بنحو ﴿يرى﴾. ووجه استثناء المضمر: بُعْد الألف عن محل التغيير[٤].

ووجه تقليلهما: طرد الأصل والمجانسة.

ووجه إمالتهما مع السكون: استصحاب حالهما مع الألف وإلغاء العارض.

ووجه فتحهما لمميلهما وقفا: أن التابع يتبع المتبوع.

ووجه فتحهما: الأصل.

تنبيه: انفرد[٥] الشاطبى - رحمه الله - بحكاية إمالة الراء فيما بعده متحرك عن السوسى، فخالف فيه سائر الناس من طريق كتابه و «التيسير»، ولم يرو أيضًا من طريق هذا الكتاب، [وإنما رواه عنه صاحب «التجريد» من طريق أبى بكر القرشى[٦] عن السوسى، وليس هو من طرق[٧] هذا الكتاب][٨].

وقوله فى «التيسير»: «وقد روى عن أبى شعيب مثل حمزة» لا يدل على ثبوته من طرقه[٩]؛ فإنه قد صرح بخلافه فى «جامع البيان»، فقال: «إنه قرأ على أبى الفتح فى رواية السوسى من [غير][١٠] طريق ابن جرير، فيما لم يستقبله ساكن وفيما استقبله، بإمالة فتحة الحرفين معًا، وأمال إذا كان بعده ساكن». فهذا نص الدانى على أنه قرأ على أبى الفتح بإمالة الحرفين معًا، وابن جرير ليس من طرق[١١] «الشاطبية» و «التيسير» إلا هو، وعلى هذا فليس إلى الأخذ به فى الساكن وغيره[١٢] سبيل من طرق هذه الكتب كلها، على أن

---

(١) فى د: وفتحها.
(٢) فى م: الأصل.
(٣) فى ص: لم تجر.
(٤) فى د: التعبير.
(٥) فى م: وجه انفراد.
(٦) فى م: الفارسى.
(٧) فى م: طريق.
(٨) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٩) فى م: طريق.
(١٠) سقط فى د.
(١١) فى م: طريق.
(١٢) فى م: وغير.

ذلك مما انفرد به أبو الفتح من الطرق التى ذكرها عنه سوى [طريق][1] ابن جرير، وهى[2] طريق أبى بكر القرشى، والرقى، وأبى عثمان النحوى، ومن طريق القرشى، ذكره صاحب «التجريد» من قراءته على عبد الباقى [و] ابن فارس عن أبيه.

وأخذ بعضهم بظاهر «الشاطبية»، فأخذ[3] للسوسى فيما بعده ساكن بأربعة أوجه مركبة من وجهى الراء ووجهى الهمزة، ولا يصح من طريق الكتابين سوى فتحهما، وأما إمالتهما فمن طريق من تقدم.

وأما فتح الراء وإمالة الهمزة فلا يصح[4] من طريق السوسى ألبتة، وإنما روى من طريق أبى حمدون عبد الرحمن وإبراهيم ابنى[5] اليزيدى، ومن طريقهما حكاه فى «التيسير» وصححه، على أن أحمد بن حفص[6] الخشاب وأبا العباس حكياه[7] أيضًا[8] عن السوسى.

وأما إمالة الراء وفتحة[9] الهمزة فلم ترد[10] عن السوسى بطريق من الطرق، وسنذكر بقية المسألة آخر الباب، وإنما قدمتها تسهيلًا على الناظرين، والله أعلم.

وانفرد الشاطبى أيضًا بإمالة الهمزة عن أبى بكر، وإنما رواه خلف عن يحيى بن آدم عن أبى بكر، حسبما نص عليه الدانى فى «جامعه»، حيث سوى فى ذلك بين ما بعده متحرك وساكن.

ونص فى «تجريده» عن يحيى [بن آدم][11] عن أبى بكر [على أن] الباب كله بكسر الراء ولم يذكر الهمزة، وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتهما، ونص على ذلك فى كتابه، وخالفه سائر الناس فلم يأخذوا لأبى بكر من جميع طرقه إلا بإمالة الراء، وفتح الهمزة.

وقد صحح الدانى إمالتهما من طريق خلف حسبما نص عليه فى «التيسير» فتوهم الشاطبى أنه من طريق كتابه فحكى فيه الخلاف عنه، والصواب إمالة الراء فقط من طرق هذا الكتاب، ومن جملتها طرق الكتابين.

ثم انتقل إلى الكسرة المصاحبة للراء فقال:

---

(١) سقط فى د.
(٢) فى م: وهو.
(٣) فى م: وأخذ، وفى ص: وأخذ السوسى.
(٤) فى ز، د، م: لا يصح.
(٥) فى م، ص: ابن.
(٦) فى م: ابن جعفر.
(٧) فى م: حكاه.
(٨) فى د: نصًا.
(٩) فى م: وفتح.
(١٠) فى م: فلم يرد.
(١١) زيادة من ص.

ص: وَالأَلِفَاتِ قَبلَ كَسْر رَا طَرَف　　كَالدَّار نَارِ (حُ) ز (تَ) فُز (مِ) نه اخْتَلَفْ

ش: (الألفات) مفعول [أمال][1] المقدر، و(قبل)[2] محله نصب على الحال، و(را)[3] مضاف إليه، و(طرف) صفته و (كالدار) خبر لمحذوف، و (نار) عطف عليه بمحذوف، و(حز) فاعل (أمال)، و(تفز) و(منه) حذف عاطفهما، [وفاعل (اختلف) ضمير عائد على (منه) على تقدير مضاف، أى: اختلف قوله][4].

ثم كمل فقال:

ص: وَخُلْفُ غَارِ (تَـ) ـمَّ وَالْجَارِ (تَـ) ـلا
　　(طِ) بْ خُلْفَ هَارِ (صِ) فْ (حَ) لَا (رُ) مْ (بِ) ن (مَ) لا

ش: (وخلف غار) كائن عن ذى تاء (تم) اسمية و(الجار) مبتدأ، و(تلا) فاعل «أمال» مقدرًا، والجملة خبر، و(طب) عطف عليه، و(خلف) حاصل عنه اسمية محذوفة الخبر، و(أمال هار صف) فعلية والأربعة بعده معطوفة بمحذوف، أى: أمال إمالة كبرى ذو حاء «حز»، وتاء «تفز» أبو عمرو.

وروى[5] الكسائى فى الحالين كل ألف عين أو زائدة بين العين واللام والفاء متلوة براء [مكسورة][6]، ولو كسرة مقدرة مباشرة، ولو لفظًا متطرفة، تحقيقًا أو تقديرًا، غير مسبوقة بأخرى فى الأسماء المعرفة، والمنكرة، والتوحيد، والإفراد، ومقابلهما، إلا ما سيخص.

فخرج بقولى: «راء» نحو ﴿مِن قِيَامٍ﴾ [الذاريات: ٤٥] وبمكسورة نحو ﴿وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ﴾ [لقمان: ٢٩، فاطر: ١٣] ﴿مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥، النساء: ٥٧].

ودخل بقولى: «ولو كسرة مقدرة» نحو ﴿والنهار لآيات﴾ [آل عمران: ١٩٠] حالة الإدغام، والوقف، وسيأتى ما فيهما.

وخرج بـ «مباشرة» نحو ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ﴾ [التغابن: ٢].

ودخل ﴿هار﴾ [التوبة: ١٠٩] بـ «ولو لفظا».

وخرج بـ «متطرفة» نحو ﴿وَنَمَارِقُ﴾ [الغاشية: ١٥].

وبـ «تحقيقًا» نحو ﴿فَلَا تُمَارِ﴾ [الكهف: ٢٢] و ﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٦] و﴿ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ [الرحمن: ٢٤]، وأما ﴿الجوارى فى البحر﴾ [الشورى: ٣٢] فغير متطرفة تحقيقًا وتقديرًا.

---

(١) سقط فى ص.
(٢) فى د، ز: قبل.
(٣) فى م: وكسر راء.
(٤) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٥) فى ص، م: دورى.
(٦) سقط فى م.

ودخل [نحو][١] ﴿على أبصارهم﴾ [البقرة: ٧] بقولى: [«ولو][٢] تقديرًا».

وخرج بـ «غير مسبوقة بأخرى» نحو ﴿الأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٣]؛ لأنه أصل آخر، وسيأتى فى[٣] الأسماء؛ لبيان اختصاصها بها؛ لأنها المجرورة وما بعده تنويع، و﴿أنصارى﴾ [آل عمران: ٥٢، الصف: ١٤] يخرج بالتخصيص قيل: نحو ﴿ٱلدَّارُ﴾ [الأنعام: ١٣٥، القصص: ٨٣] و ﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، و ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤، غافر: ١٦] و ﴿ٱلْغَفَّٰرُ﴾ [الزمر: ٥، غافر: ٤٢] و ﴿ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥] و ﴿بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿ٱلْكُفَّارَ﴾ [التوبة: ٧٣، ١٢٣] و ﴿ٱلْفُجَّارِ﴾ [المطففين: ٧، الانفطار: ١٤] و ﴿أَبْكَارًا﴾ [الواقعة: ٣٦، التحريم: ٥] و ﴿بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] و ﴿بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥، النساء: ٢٠] و ﴿بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد: ٨] و ﴿وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾ [النحل: ٨٠] و ﴿وَءَاثَٰرَهُمْ﴾ [يس: ١٢، الصافات: ٧٠] و ﴿أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿وَدِيَٰرَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٧، هود: ٦٧].

واختلف عن ذى ميم (منه) ابن ذكوان فى الباب كله:

فروى عنه الصورى إمالته.

وروى الأخفش عنه فتحه، وهو الذى لم تعرف المغاربة سواه.

وانفرد فارس عن الصورى بفتح ﴿ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [آل عمران: ١٣] فقط حيث وقع، فخالف سائر الناس عنه.

وجه إمالة الباب مناسبة الكسرة، واعتبرت الكسرة على الراء دون غيرها؛ لمناسبة الإمالة والترقيق، واشترط تطرف الراء؛ للقرب.

ثم عموم الباب مخصص بتسعة ألفاظ خالف بعض المميلين فيها أصولهم وهى: ﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] و ﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] معا و ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] و﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] و ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤، غافر: ١٦] و ﴿ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] و ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣، ٤٨] و ﴿أَنصَارِىٓ﴾ [آل عمران: ٥٢] و ﴿ٱلْحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] و ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

الأول: ﴿ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] فاختلف فيه عن ذى تاء (تم) الدورى عن الكسائى، فرواه [عنه][٤] جعفر بن محمد النصيبى بالإمالة على أصله، ورواه عنه أبو عثمان الضرير بالفتح، فخالف أصله فيه خاصة، والباقون بفتحه.

الثانى: و ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ﴾ كلاهما بالنساء [الآية: ٣٦]، فاختص بإمالته

---

(١) سقط فى د.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى ز، ص، م: وفى.
(٤) سقط فى د.

باتفاق ذو تاء (تلا) دورى الكسائى، واختلف فيها[١] عند ذى طاء (طب) دورى أبى عمرو، فروى الجمهور عنه الفتح، وهى رواية المغاربة وعامة البصريين[٢]، وطريق أبى الزعراء عنه[٣] والمطوعى عن [ابن][٤] فرح، وروى ابن فرح طريق[٥] النهروانى وبكر بن شاذان وأبى محمد الفحام من جميع طرقهم والحمامى من طريق الفارسى والمالكى كلهم عن زيد عن ابن فرح بالإمالة، وهو الذى فى «الإرشاد» و «الكفاية» و «المستنير» وغيرها من هذه الطرق، وبه قطع صاحب «التجريد» لابن فرح عنه، وقطع بالخلاف لأبى عمرو فيه[٦] ابن مهران، وهى رواية بكران السراويلى عن الدورى نصا، ولم يستثنه فى «الكامل» وهو يقتضى إمالته لأبى عمرو [باتفاق][٧].

والمشهور عنه فتحه، وعليه عمل [أهل][٨] الأداء، إلا الراوى له عن ابن فرح، وفتحها[٩] الباقون.

الثالث: ﴿هَارٍ﴾ [التوبة: ١٠٩] فأماله[١٠] ذو صاد (صف) وحاء (حلا) وراء (رم) أبو بكر وأبو عمرو والكسائى بلا خلاف عنهم.

واختلف فيه عن ذى باء (بن) قالون وميم (ملا) ابن ذكوان.

فأما قالون فروى عنه الفتح أبو الحسن القزاز، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن ابن غلبون، وهو الذى عليه العراقيون قاطبة من طريق أبى نشيط، ورواه أبو العز وأبو العلاء وابن مهران وغيرهم عن قالون من طريقيه.

وروى الإمالة ابن بويان[١١]، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح فارس، وهو الذى لم تذكر[١٢] المغاربة قاطبة عن قالون سواه، وقطع به الدانى للحلوانى[١٣] فى «جامعه»، وكذلك صاحب «التجريد» و «المبهج» وغيرهم.

والوجهان صحيحان عن قالون من الطريقين، كما نص عليهما الدانى فى «مفرداته».

وأما ابن ذكوان فروى عنه الفتح الأخفش من طريق النقاش وغيرهم، وهو الذى قرأ به الدانى على عبد العزيز، وعليه العراقيون قاطبة من الطريق المذكورة، وروى عنه الإمالة من طريق أبى الحسن [بن][١٤] الأخرم، وهو طريق الصورى عن ابن ذكوان، وبذلك قطع

---

(١) فى م، ص: فيهما.
(٢) فى م، ص: المصريين.
(٣) فى م: عن الدورى.
(٤) فى ز: أبى.
(٥) فى م، د: من الطريق.
(٦) فى م: وفيه.
(٧) سقط فى م.
(٨) زيادة من ص.
(٩) فى ص: وفتحهما.
(١٠) فى د، ز، ص: وأماله.
(١١) فى م، د: ثوبان.
(١٢) فى م، ص: لم يذكر.
(١٣) فى م: للحلوانى الدانى.
(١٤) سقط فى د.

لابن ذكوان صاحب «المبهج» و «التجريد» و «العنوان» وابن مهران وابن شريح ومكى وابن سفيان وابن بليمة، والجمهور وفتحه الباقون.

وجه إمالة ﴿الجار﴾ [النساء: ٣٦] و ﴿الغار﴾ [التوبة: ٤٠]: قياس[1] الأصل.

ووجه فتح أبى عمرو وابن ذكوان: التنبيه على أن كسرة الراء وإن رجحت لا تحتم الإمالة.

ووجه إمالة: ﴿هار﴾ [التوبة: ١٠٩] أن راءه كانت لاما فجعلت عينا بالقلب، وذلك أن أصله «هائر» أو «هاور» من هار يهير، أو يهور، وهو الأكثر، فقدمت اللام إلى موضع العين وأخرت العين إلى موضع اللام، ثم فعل به ما فعل فى «قاض»؛ فالراء [حينئذ][2] ليست طرفًا بل تشبه ﴿كَافِرٍ﴾ [البقرة: ٤١] بالنظر لصورة اللفظ طرفًا؛ فلهذا ذكرت هنا.

فوجه المميلين: قياس أصلهما.

ووجه الموافقين: التأنس[3] بالتغيير، والتنبيه على الأصل.

ثم استطرد إلى ذكر مسألة التكرار المحتملة الدخول فى الباب، وعدمه وهو الراجح فقال:

ص: خُلْفُهُمَا وَإِنْ تَكَرَّرْ (حُـ) طْ (رَوَى) وَالْخُلْفُ (مـ) ن (فَـ) وزٍ وَتَقْلِيلٌ (جَـ) وَى

ش: وخلف قالون وابن ذكوان حاصل اسمية، (وإن تكرر) شرط وفعله، والجواب جملة فأمالها[4] ذو حاء (حط) أبو عمرو ومدلول روى الكسائى وخلف، و(الخلف) فيه كائن عن ذى [ميم] (من) اسمية، و(فوز) حذف عاطفه، و(تقليل عن جوى) اسمية، أى: أمال إمالة محضة ذو حاء (حط) وروى أبو عمرو، والكسائى وخلف فى اختياره ألف التكسير المكتنفة براء مفتوحة فمجرورة فى ثلاثة أسماء ﴿مع الأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٣] و ﴿خير للأبرار﴾ [آل عمران: ١٩٨] و ﴿كتاب الأبرار﴾ [المطففين: ١٨] و ﴿ما لها من قرار﴾ [إبراهيم: ٢٦] و ﴿دار القرار﴾ [غافر: ٣٩] و ﴿من الأشرار﴾ [ص: ٦٢].

واختلف فيه عن ذى ميم (من) وفاء (فوز) ابن ذكوان وحمزة:

فأما ابن ذكوان فروى عنه الإمالة الصورى[5]، وروى عنه الفتح الأخفش، وانفرد صاحب «العنوان» عنه بين بين، فخالف سائر الرواة.

وأما حمزة فروى عنه الإمالة المحضة جماعة، وهو الذى فى «العنوان» و «المبهج»

---

(١) فى م: أنه قياس.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: بالياء، وفى د: اليأس.
(٤) فى م: أمالها.
(٥) فى م: الإمالة الصغرى.

و«تلخيص» أبى معشر و «التجريد» من قراءته على عبد الباقى، وبه قرأ الدانى على فارس[(١)] من الروايتين، ولم يذكره فى «التيسير»، وهو خروج عن طريقه، وذكره فى «جامع البيان»، ورواه جمهور [العراقيين][(٢)] عنه من رواية خلف، وقطعوا [عن] الخلاد بالفتح: كأبى العز وابن سوار، والهندى، والهذلى، والهمدانى، وابن مهران، وغيرهم.

وروى جمهور المغاربة والمصريين عن حمزة بين بين، وهو الذى فى «التيسير» و«الشاطبية» و «الهداية» و «التبصرة» و «الكافى» و «تلخيص العبارات» وغيرها، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، وفتحه بقية القراء.

تنبيه: فهم أن خلاف ابن ذكوان متردد بين الإمالة والفتح من سكونه عن ضد الإمالة، وأن خلاف حمزة بين المحضة والقليلة[(٣)] من تصريحه بالضد بقوله بعد: «وافق فى التكرير[(٤)] قس خلف ضفا»؛ فحصل لخلف المحضة بين بين، ولخلاد المحضة من هنا، وبين بين من تصريحه بالضد، والفتح من حكاية الخلف فى الضد، وهو كذلك[(٥)].

[و] قوله: (وتقليل جوى) أى: قلل ورش من طريق الأزرق إمالة صغرى ما تقدم من قوله: (والألفات. . .) إلى هنا، لم يختلف عنه فى شىء من ذلك إلا ما سيخصه[(٦)]، ومن هنا إلى قوله: (أمل) يتكلم[(٧)] على الإمالة بين بين.

ووجه إمالة هذا الباب للمتأصل[(٨)]: ما مر من التناسب وللمرافق: التنبيه على أن السبب غلب المانع؛ لأن المكسورة إذا غلبت المستعلى فى ﴿أبصار﴾ [ص: ٦٣] فلأن تغلب[(٩)] المفتوحة أولى.

ووجه تقليل حمزة: مراعاة السبب وصورة المانع.

ووجه تقليل ورش: الاستمرار على أصله فى مراعاة السبب والأصل.

ثم خصص عموم إمالة ورش فقال:

ص: لـلبَابِ جَبَّارِين جَارِ اخْـتَـلَفَا   وَافَقَ فى التَّكْرِير (ق) سْ خُلْفٌ (ضَ) فَا

ش: (للباب) يتعلق بـ (تقليل)، و(جبارين) مبتدأ، و (جار) عطف عليه حذف عاطفه، واختلف الرواة عنه فيهما خبره، و(فى التكرير) يتعلق بـ (وافق)، و(قس) فاعله، و(ضفا) عطف على (قس) حذف عاطفه.

---

(١) فى د: الفارسى.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى م: والتقليل.
(٤) فى ز، د: فى التقليل.
(٥) فى د: لذلك.
(٦) فى د: ما سيحض.
(٧) فى ص: ويتكلم.
(٨) فى ز: والفواصل، وفى د: للمفاصل.
(٩) فى م: تنقلب.

أى: اختلف الرواة عن ورش فى ﴿جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢] ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ﴾ [النساء: ٣٦] أما ﴿جَبَّارِينَ﴾ فروى عنه بين بين ابن شريح فى «كافيه» والدانى فى «مفرداته» و «تيسيره»، وبه قرأ على الخاقانى وفارس، وقرأ بفتحه على أبى الحسن ابن غلبون، وهو الذى فى «التذكرة» و «التبصرة» و «الكافى» و «الهداية» و «الهادى» و«التجريد» و «العنوان» و «تلخيص العبارات» وغيرها، والباقون بالفتح؛ وهذا رابع التسعة.

و أما ﴿وَٱلْجَارِ﴾ [النساء: ٣٦] فرواه ابن شريح بين بين، وكذلك هو فى «التيسير».

فإن قلت: قد حكى فيه خلافا.

قلت: وقد نص بعد ذلك على أنه قرأ بين بين وبه يأخذ، وكذلك قطع به فى «مفرداته» ولم يذكر عنه سواه.

ونص فى «الجامع» أن[١] قراءته على ابن خاقان، وفارس بين بين، وبالفتح على أبى الحسن بن غلبون. انتهى.

والفتح[٢] طريق أبيه[٣] أبى الطيب واختياره، وبه قطع صاحب «الهداية» و «الهادى» و«التلخيص» وغيرهم.

وقال مكى فى «التبصرة»: مذهب أبى الطيب الفتح، وغيره بين بين.

وبالوجهين قطع فى «الشاطبية»، وليس الجار بخامس؛ لتقدمه.

وقوله: (وافق)، أى: أمال قاف (قس) خلاد بين بين الراء المكررة بخلاف عنه بينها[٤] وبين الفتح، ووافقه عليها ذو ضاد [(ضفا)] [خلف][٥]، وتقدم ما فيه كفاية عند قوله: «وإن تكرر».

وجه خلاف الأزرق: طرد أصله، وما تقدم لأبى عمرو فى فتحهما.

ووجه تقليل حمزة: تقدم.

ثم كمل المخصصات فقال:

ص: وَخُلْف قَهَّار الْبَرَار (فُ) ضِّلَا تَوْرَاةَ (جُ) دْ وَالْخُلْفُ (فَـ) ضْلٌ (بُ) جِّلَا

ش: و(خلف قهار... فضلا) اسمية، و (البوار) عطف بمحذوف، و (توراة) مفعول (قلل)، و(ذو جد) فاعله، و(الخلف فضل بجلا) كبرى؛ هذه الثلاثة تتمة سبعة.

أى: اختلف عن ذى فاء (فضل) حمزة فى ﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤، غافر: ١٦]

---

(١) فى م: على أن، وفى د: أنه قرأه.
(٢) فى م: وبالفتح.
(٣) فى ز: ابنه.
(٤) فى م، ز: بينهما.
(٥) سقط فى د.

و﴿ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]: فروى فتحهما[١] من روايتيه العراقيون قاطبة، وهو الذى فى «الإرشادين»[٢] و «الغايتين» و «المستنير» و «الجامع» و «التذكار» و «المبهج» و «التجريد» و «الكامل» وغيرها.

ورواهما بين بين المغاربة كلهم، وهو الذى فى «التيسير» و «الكافى» و «الشاطبية» و«التبصرة» و «الهادى» و «الهداية» وغيرها.

وهذان الوجهان هما مراده بالخلاف.

وانفرد أبو معشر عنه بإمالتهما محضًا، وكذا أبو على العطار عن أصحابه عن ابن مقسم عن إدريس عن خلف عنه.

والباقون على أصولهم المتقدمة، وقوله: (توراة جد)، أى: أمال بين بين ذو جيم (جد) ورش من طريق الأزرق ﴿التوارة﴾ كيف وقعت.

واختلف[٣] فيها عن ذى فاء (فضل) وباء (بجلا) حمزة وقالون:

فأما حمزة فروى عنه إمالتها بين بين جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذى فى «التذكرة» و «إرشاد عبد المنعم» و «التبصرة» و «التيسير» و «العنوان» و «الشاطبية» وغيرها، وبه قرأ الدانى [على أبى الحسن بن غلبون وعلى أبى الفتح [أيضًا][٤] عن قراءته على السامرى.

وروى عنه إمالتها محضة العراقيون وجماعة من غيرهم، وهو الذى فى «المستنير» و«جامع ابن فارس» و «المبهج» و «الإرشادين» و «الكامل» و «الغايتين» و «التجريد» وغيرها، وبه قرأ الدانى][٥] على فارس عن قراءته على أبى الحسن.

وأما قالون فروى عنه الإمالة بين اللفظين المغاربة قاطبة وآخرون من غيرهم، وهو الذى فى «الكافى» و «الهادى» و «التبصرة» و «التذكرة» وغيرها، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن ابن غلبون، وقرأ به أيضًا على شيخه أبى الفتح عن قراءته على[٦] السامرى - يعنى: من طريق الحلوانى - وهو ظاهر «التيسير».

وروى عنه الفتح العراقيون قاطبة وجماعة وغيرهم، وهو الذى فى «الكافيتين» و«الغايتين» و «الإرشاد» و «التذكار» و «المستنير» و «الجامع» و «الكامل» و «التجريد» وغيرها، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح عن [قراءته على][٧] عبد الباقى، يعنى: من طريق أبى نشيط، الطريق التى فى «التيسير»، وذِكْرُهُ غَيْرَهُمْ فيه خروج عن طريقه، وسيأتى بقية

---

(١) فى م، ص: فتحها له.
(٢) فى د: الإرشاد.
(٣) فى د: والخلف.
(٤) سقط فى ص.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٦) فى د: عن.
(٧) سقط فى د.

الكلام على ﴿التوراة﴾.

تنبيه: الأصل أن ضد الإمالة محضة أو بين بين هو الفتح، إلا إن صرح بأن مقابلها غيره فغيره؛ فلذلك كان الخلاف فى ﴿ٱلتَّوۡرَىٰةَ﴾ [آل عمران: ٣، ٤٨] لقالون بين الإمالة، والفتح؛ لسكوته عن الضد، وكذا ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤، غافر: ١٦] و ﴿ٱلۡبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] لحمزة.

وكان الخلاف لحمزة فى ﴿التوراة﴾ [آل عمران: ٣، ٤٨] بين التقليل والمحضة؛ لتصريحه بالضد.

فإن قلت: بقى من المخصوص به اثنان، وهما ﴿أَنصَارِيٓ﴾ [آل عمران: ٥٢، الصف: ١٤] و ﴿ٱلۡحِمَارِ﴾(١) [الجمعة: ٥] مع ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قلت: ﴿أَنصَارِيٓ﴾ [آل عمران: ٥٢، الصف: ١٤] تقدم ذكره لعلى.

وأما ﴿ٱلۡحِمَارِ﴾ [الجمعة: ٥] فلا يلزم الناظم ذكره؛ لأنه إنما ذكر خلف الباب عن ابن ذكوان، والخلف فى هذا إنما جاء عن الأخفش؛ فلا يلزم إلا من خصص الفتح بالأخفش والإمالة بالصورى، ولكنى أتمم المسألة فأقول: اختلف عن الأخفش: فرواه عنه الجمهور من طريق ابن الأخرم بالإمالة، ورواها آخرون من طريق النقاش، وقطع بها ابن ذكوان بكماله صاحب «المبهج» و صاحب «التجريد» من قراءته على الفارسى وصاحب «التيسير» وقال: إنه قرأ به على عبد العزيز وهو طريق «التيسير»، وعلى فارس، والله أعلم.

وجه ﴿ٱلۡبَوَارِ﴾ [إبراهيم:٢٨] و ﴿ٱلۡقَهَّارُ﴾ [الزمر: ٤، غافر: ١٦]: الجمع بين اللغتين.

ووجه إمالة ﴿التوراة﴾ [آل عمران: ٣، ٤٨] انقلاب ﴿القهار﴾ [الزمر:٤، غافر:١٦] عن ياء عند من قال به.

ثم عطف فقال:

ص: وَكَيْفَ كَافِرِينَ (جَـ) ادَ وأَمِلْ
(تُـ) ـبْ (حُـ) ـزْ (مُـ) ـنَا خُلْفِ (غَـ) ـلَا وَرَوْحُ قُلْ

ش: (كيف) حال (كافرين)، و(كافرين) مفعول «أمال» مقدرًا، و(جاد) فاعله، ومفعول (أمل) حذف، أى: أمل الكافرين لتب، فهو فى محل نصب على نزع(٢) الخافض، و(حز) و(منا) حذف عاطفهما، و(خلف) مضاف إليه، و(غلا) حذف عاطفه، و(روح) مبتدأ، و(قل) له بالإمالة خبر بتأويل.

---

(١) فى د: والجار.

(٢) فى ص، م: ينزع.

أى: أمال صغرى ذو جيم (جاد) ورش من طريق الأزرق الألف الزائدة فى «الكافرين» [يعنى][1]: الجمع المصحح المحلى باللام، والعارى منها، المعرب بالياء جرا ونصبا، حيث وقع نحو: ﴿محيط بالكافرين﴾ [البقرة: ١٩] و ﴿لا يهدى الكافرين﴾ [آل عمران: ٢٦٤] ﴿من قوم كافرين﴾ [النمل: ٤٣]، فخرج بقولى: «فى الكافرين» نحو ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

وبـ «الجمع»: نحو: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍۭ﴾ [البقرة: ٤١].

وبـ «المصحح»: المكسر المذكر نحو: ﴿إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠-١١]؛ لئلا يتكرر مع قوله: «الألفات قبل كسر راء»، والمؤنث نحو: ﴿بِعِصَمِ ٱلْكَوَافِرِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، ودخل المعرف، والمنكر بقولى: «المحلى، والعارى»، وخرج بـ «المعرب بالياء» نحو: ﴿ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [الكافرون: ١].

وقوله: و(أمل) شروع فى المحض، أى: أمالها ذو تاء (تب) وحاء (حز) [وغين (غلا)][2]، دروى والكسائى وأبو عمرو، [ورويس][3].

واختلف فيها عن ذى ميم (منا) ابن ذكوان، فأمالها الصورى عنه،

وفتحها الأخفش، [وأمالها روح عن أبى جعفر][4] فى «النمل» خاصة وهو ﴿من قوم كافرين﴾ [الآية: ٤٣].

وجه الإمالة المحضة: التناسب بين الألف وبين ترقيق الراء، وتنبيها على أن الكسرة تؤثر على غير الراء مع مجاورة أخرى، ولزومها وكثرة الدور؛ ولهذا لم يطرد فى ﴿ٱلْكَافِرُ﴾ [الفرقان: ٥٥] و ﴿كَافِرٍ﴾ [البقرة: ٤١] و ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٣٥].

فإن قيل: فهلا أمالوا أخواتها، نحو ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ﴾ [الأحزاب: ١٩] و ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤، ١٤٥] و ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] و ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨] ونظيره.

فالجواب: أما ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] و ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨] ونظيره؛ فلأجل حرف الاستعلاء، فإنه يمنع الإمالة.

وأما ﴿ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤-١٤٥]؛ فلأن الشين فيها تفش.

ووجه تقليل ورش الاستمرار على أصله فى مراعاة السبب والأصل.

ووجه وجهى ابن ذكوان الجمع بين اللغتين.

---

(١) سقط فى م.
(٢) سقط فى م.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: وأمالها روح عن يعقوب.

ثم كمل فقال:

ص: مَعْهُمْ بِنَمْلٍ وَالثَّلَاثِى (فُـ) ضِّلَا فِى خَافَ طَابَ ضَاقَ حاقَ زَاغَ لا

ش: (معهم) حال[1] من (روح)، وبـ (نمل) يتعلق بـ «أمال»[2] [مقدرا.

أى: (قل) أمال معهم فى (نمل)][3]، و(الثلاثى) مفعول «أمال»، و(فضل)[4] فاعله، و(فى) يتعلق بـ «أمال» والأربعة بعد (خاف) حذف عاطفها عليه، و(لا) حرف عطف لنفى الحكم السابق.

ثم كمل فقال:

ص: زَاغَتْ وَزَادَ خَابَ (كَـ) ـمْ خُلْفُ (فِـ) ـنَا وشَاءَ جَا (لِـ) ـى خُلْفُهُ (فَتًى) (مُـ) ـنَا

ش: (زاغت) عطف على (زاغ) بـ (لا) المشتركة لفظًا لا معنى، و(زاد) مفعول «أمال» محذوفا، وفاعله ذو (كم)، [وعنه خلف اسمية، و(فتى) عطف على (كم)][5]، و (خاب) عطف على (زاد)، و(شاء) مفعول أيضًا، و(جا) حذف عاطفه، وفاعله (لى)، و(خلفه) حاصل صغرى محذوفة الخبر، و (فتى) و(منا) معطوفان على (لى)، والكلام الآن فى الألف المنقلبة عن العين، وهذه الأفعال تسمى «الجوف» [جمع أجوف][6]، وهو ما عينه حرف علة، والعشرة المذكورة عينها ياءات مفتوحة، إلا (شاء) فياؤها مكسورة، وإلا «خاف» فواوها مكسورة، وكلها أعلت بالقلب؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها.

أى: أمال ذو فاء (فضل) حمزة هذه التسعة الأفعال بشرط أن تكون ماضية ثلاثية مجردة عن الزيادة، وإن اتصلت بضمير أو تاء تأنيث، إلا ﴿زَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠].

فخرج بـ «الأفعال» نحو ﴿وَضَآئِقٌ﴾ [هود: ١٢].

وبـ «ماضية» نحو ﴿مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢] و ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ [النحل: ٥٠] و ﴿وَخَافُونِ إِن﴾[7] [آل عمران: ١٧٥].

و«ثلاثية» لبيان المختلف فيه.

واحترز بـ «مجردة» عن الزيادة المعلومة من التصريف، لكن لما لم تقع إلا ثلاثية جعل الثلاثى عبارة عما هو على ثلاثة أحرف، فخرج نحو ﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾ [مريم: ٢٣] ﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥].

---

(١) فى م: محله حال.
(٢) فى م: بالإمالة.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: مقدار و ذو.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٦) سقط فى د.
(٧) فى م: عن.

ودخل نحو ﴿خافوا﴾ [النساء: ٩]، و ﴿ضاقت﴾ [التوبة: ٢٥، ١١٨] بقوله: «وإن اتصلت بضمير أو تأنيث» وخرج بـ «إلا زاغت» زاغ المتصل بالتاء.

وهذه عدتها[١]: فخاف ثمانية: ﴿فمن خاف من موص﴾ [البقرة: ١٨٢] ﴿ضعافًا خافوا﴾ [النساء: ٩] ﴿خافت من بعلها﴾ [النساء: ١٢٨] ﴿لمن خاف عذاب الآخرة﴾ [هود: ١٠٣] ﴿لمن خاف مقامى وخاف وعيد﴾ [إبراهيم: ١٤] ﴿ولمن خاف مقام ربه جنتان﴾ [الرحمن: ٤٦] ﴿من خاف مقام ربه﴾ [النازعات: ٤٠].

وطاب: ﴿فانكحوا ما طاب﴾ [النساء: ٣] فقط.

وضاق: خمسة: ﴿وضاقت عليكم الأرض بما رحبت﴾ [التوبة: ٢٥] ﴿حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت﴾ [التوبة: ١١٨] ﴿وضاق بهم ذرعا وقال هذا يوم﴾ [هود: ٧٧].

وحاق: عشرة: ﴿فحاق بالذين سخروا﴾ بالأنعام [الآية: ١٠] و ﴿ليس مصروفا عنهم وحاق بهم﴾ بهود [الآية: ٨] ﴿حاق بهم﴾ بالنحل [الآية: ٣٤] و الزمر [الآية: ٤٨] والجاثية [الآية: ٣٣] و الأحقاف [الآية: ٢٦] و المؤمن [غافر: ٤٥] وفيها ﴿وحاق بآل فرعون﴾ [الآية: ٤٥].

وزاغ: ﴿ما زاغ البصر﴾ [النجم: ١٧] ﴿فلما زاغوا﴾ [الصف: ٥] فقط.

وزاد: خمسة عشر.

(وخاب): أربعة: ﴿وخاب كل جبار عنيد﴾ [إبراهيم: ١٥] ﴿وقد خاب من افترى﴾ [طه: ٦١] ﴿وقد خاب من حمل ظلما﴾ [طه: ١١١] ﴿وقد خاب من دساها﴾ [الشمس: ١٠].

و ﴿شاء﴾: مائة وستة كل نصف فى نصف.

و ﴿جاء﴾: مائتان واثنان وعشرون.

وافقه خلف فى اختياره، وابن ذكوان على إمالة ﴿شاء﴾ [الكهف: ٢٩] و﴿جاء﴾ [الأعراف: ١١٣] فقط.

واختلف فيهما عن ذى لام (لى) هشام، فأمالها عنه الداجونى وفتحها[٢] الحلوانى.

[واختلف عن ذى كاف (كم)][٣] [ابن عامر][٤] فى ﴿زاد﴾ و ﴿خاب﴾ عن كل من روايتيه.

---

(١) فى م: عادتها.
(٢) فى م: وفتحهما.
(٣) سقط فى د.
(٤) سقط فى م.

فأما هشام[١] فروى عنه إمالة ﴿زاد﴾ الداجونى وفتحها الحلوانى.

واختلف عن الداجونى فى ﴿خاب﴾ فأمالها عنه صاحب «التجريد» و«الروضة» و«المبهج» وابن فارس وجماعة.

وفتحها ابن سوار وأبو العز وأبو العلاء وآخرون.

وأما ابن ذكوان فروى عنه إمالة ﴿خاب﴾ الصورى فروى[٢] فتحها الأخفش.

وأما «زاد» فلا خلاف عنه - أعنى: ابن ذكوان - فى إمالة الأولى وهى[٣] [﴿فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾][٤] [البقرة: ١٠] وهو معنى قوله بعد: [«وأولى زاد لا خلف استقر»].

واختلف عنه فى غير الأولى فروى فيه الفتح وجها واحدًا صاحب «العنوان»][٥] وابن شريح وابن سفيان والمهدوى، وابن بليمة، ومكى وصاحب «التذكرة» والمغاربة قاطبة، وهى طريق ابن الأخرم عن الأخفش عنه، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون.

وروى الإمالة أبو العز فى كتابيه وصاحب «التجريد» و«المستنير» و«المبهج» وجمهور [العراقيين][٦]، وهى طريق الصورى والنقاش عن الأخفش[٧] وطريق «التيسير»؛ فإن الدانى قرأ بها على عبد العزيز[٨] وعلى أبى الفتح أيضًا.

من هذا الباب أيضًا: ﴿بل ران﴾ [المطففين: ١٤] فصارت الأفعال عشرة.

وجه إمالة العشرة: الدلالة على أصل الياءات، وحركة الواوى، ولما يئول[٩] إليه عند البناء للمفعول، وإشعارًا بكسر الفاء مع الضمير؛ فلذلك لم يمل نحو: ﴿قَالَ﴾ و ﴿أَزَاغَ﴾ [الصف: ٥] و ﴿يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢].

ووجه استثناء ﴿زَاغَتِ﴾ [الأحزاب: ١٠]: معادلة أصل بفرع، ولم يبتعد[١٠] إلى نحو سار تبعا للنقل.

ووجه موافقة ابن عامر فى ﴿جاء)﴾ و﴿شاء﴾ و﴿زاد﴾ و﴿خاب﴾: خلوها من شبهة المانع، والجمع بين اللغتين؛ إذ الباقية فيها صورة المانع.

متقدم فى: ﴿خَافَ﴾ [إبراهيم: ١٤] و ﴿طَابَ﴾ [النساء: ٣] و ﴿رَانَ﴾[١١] [المطففين: ١٤].

متأخر فى ﴿خَافَ﴾ و ﴿أَزَاغَ﴾ [الصف: ٥].

---

(١) فى م: وأما ابن عامر.
(٢) فى م: عنه.
(٣) فى م، ص: وروى.
(٤) سقط فى د.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: الأعمش.
(٨) فى م: أبى العز.
(٩) فى د: تؤوى.
(١٠) فى م: لفرع ولم يتقدم، وفى د: ولم يبعد.
(١١) فى م: وزاد.

مكتنف فى ﴿وَضَاقَ﴾ [العنكبوت: ٣٣، هود: ٧٧].

فإن قيل[١]: فهل لهذه الموانع تأثير هنا؟

فالجواب: لتمكن الأفعال من الإعلال.

قال سيبويه: بلغنا عن أبى إسحاق[٢]: أنه سمع كثير عزة يميل «صار» مع اكتناف المانعين.

ووجه فتح الكسائى: بعدها عن محل التغيير.

ووجه موافقته فى ﴿بل ران﴾ [المطففين: ١٤]: التشوق إلى ترقيق الراء.

ووجه موافقة خلف فى ﴿شاء﴾ [البقرة: ٢٠] و ﴿جاء﴾ [النساء: ٤٣] ما تقدم لابن عامر.

ثم انتقل إلى شىء يتعلق بابن عامر فقال.

ص: وَخُلْفُهُ الإِكْرَامَ شَارِبِينَا إِكْرَاهِهِنَّ وَالْحَوَارِيِّينَا

ش: (الإكرام) مبتدأ، و(خلفه) ثان حذف خبره، والجملة خبر الأول، و(شاربينا) [مبتدأ][٣] حذف خبره، أى: كذلك، و(الحواريين) و(إكراههن) معطوفان على المبتدأ.

ثم عطف فقال[٤]:

ص: عِمْرانَ والْمِحْرَابَ غَيْرَ مَا يُجَرّ فَهْوَ وَأُولَى زَادَ لَا خُلْفَ اسْتَقَرّ

ش: (عمران) و (المحراب) عطف على (شاربين) بمحذوف[٥]، و(غير) أداة استثناء، و(ما) الذى يجر مستثنى محله جر بالإضافة، و(فهو) مبتدأ جواب شرط محذوف، أى: [فإن][٦] جر فهو، و(أولى) عطف على (هو)، و(زاد) مضاف إليه، و(لا خلف): (لا) النافية و(خلف) اسمها؛ فلذا بنى، والخبر محذوف، أى: لا خلف فيها، مثل: قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ولا يجوز أن يكون (استقر) هو الخبر؛ لأن شرطها ألا تعمل إلا فى نكرتين؛ فيكون (استقر) محله نصب على الحال.

أى: اختلف عن ذى ميم (منا) ابن ذكوان فى إمالة ما ذكر فى البيتين[٧].

فأما ﴿وَٱلۡإِكۡرَامِ﴾ وهو موضعان فى «الرحمن» [الآيتان: ٢٧، ٧٨].

و ﴿عِمۡرَٰنَ﴾ موضعان فى «آل عمران» [الآيتان: ٣٣، ٣٥].

و﴿إِكۡرَٰهِهِنَّ﴾ فى النور [الآية: ٣٣] فروى بعضهم إمالتها، وهو الذى لم يذكر فى

---

(١) فى م: وجه فإن قيل.
(٢) فى م: ابن إسحاق.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: وعاطفهما محذوف ثم عطفه فقال.
(٥) فى م: بمحذوف والمحراب.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: فى البيت.

«التجريد» غيره، [وذلك من طريق الأخفش عنه][1]، ومن طريق النقاش وهبة الله ابن جعفر، وسلامة بن هارون، وابن شنبوذ، وموسى بن عبد الرحمن، خمستهم عن الأخفش.

ورواه أيضًا صاحب «العنوان» من طريق ابن شنبوذ، وسلامة بن هارون.

وذكره فى «التيسير» من قراءته على أبى الفتح، ولكنه منقطع بالنسبة إلى «التيسير»، فإنه لم يقرأ على أبى الفتح بطريق [النقاش عن][2] الأخفش التى[3] ذكرها فى «التيسير»، بل قرأ عليه [بطريق][4] محمد بن الزرز، وموسى بن عبد الرحمن بن موسى، وأبى طاهر البعلبكى، وابن شنبوذ، وابن مهران، خمستهم عن الأخفش[5].

ورواه أيضًا العراقيون قاطبة من طريق هبة الله عن الأخفش.

ورواه صاحب «المبهج» عن الإسكندرانى عن ابن ذكوان.

وروى سائر أهل الأداء عن ابن ذكوان الفتح، وكلاهما صحيح عن الأخفش، وعن ابن ذكوان أيضًا، وذكرهما الشاطبى والصفراوى.

وأما ﴿لِّلشَّٰرِبِينَ﴾ [محمد: ١٥] فأمالها الصورى عنه، وفتحها الأخفش.

وأما ﴿ٱلۡحَوَارِيِّـۧنَ﴾ [المائدة: ١١١، الصف: ١٤]، فاختلف فيه عن الصورى عن ابن ذكوان: فروى إمالته عنه زيد من طريق «الإرشاد» لأبى العز، وأبو العلاء من طريق القباب[6]، وروى فتحه غيره.

وأما (المحراب) فأماله ابن ذكوان من جميع طرقه إذا كان مجرورا، وهو موضعان: ﴿يصلى فى المحراب﴾ [آل عمران: ٣٩] و ﴿على قومه من المحراب﴾ [مريم: ١١] وهو معنى قوله: (غير ما يجر).

وأما إن كان منصوبا وهو موضعان: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيۡهَا زَكَرِيَّا ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ [آل عمران: ٣٧] و ﴿إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ﴾ [ص: ٢١] فأماله النقاش عن الأخفش من طريق عبد العزيز، وبه قرأ الدانى عليه، وعلى فارس.

ورواه أيضا هبة الله عن الأخفش، وهو رواية محمد بن يزيد[7] الإسكندرانى عن ابن ذكوان[8].

---

(١) سقط فى د.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى م: الذى.
(٤) سقط فى د.
(٥) فى م: ابن الوزان، وفى د: ابن أزرق.
(٦) فى م، ص: العباب.
(٧) فى د: زيد.
(٨) فى م: السكندرى عن ابن مجاهد.

وفتحه عنه الصورى وابن الأخرم عن الأخفش، وسائر أهل الأداء من الشاميين والمصريين والعراقيين والمغاربة، ونص عليهما صاحب «التيسير» من طريق هبة الله، وفى «جامع البيان» من رواية التغلبى وابن المعلى وابن أنس، كلهم عن ابن ذكوان.

وجه الإمالة: الكسرة السابقة واللاحقة، والفاصل غير حصين.

قال سيبويه: حكوا أنهم أمالوا ﴿عمران﴾ [آل عمران: ٣٣] و ﴿فراشا﴾ [البقرة: ٢٢].

ووجه الفتح: مراعاة صورة الحاجز والمانع، وعدم قصد المناسبة.

ثم كمل فقال:

ص: مَشَارِبُ (كَ) مْ خُلْفُ عَيْنٍ آنِيَهْ   مَعْ عَابِدُونَ عَابِدُ الْجَحْدِ (لِ) يَهْ

ش: (مشارب) مفعول «أمال» المحذوف، و (كم) فاعله، [وعنه (خلف) اسمية][(١)]، و(عين آنية) مفعول «أمال» أيضًا، و(مع عابدون) حال، و (عابد) عطف عليه بمحذوف، و(الجحد) مضاف إليه، و(ليه) فاعل «أمال».

أى: اختلف عن ذى [كاف] (كم) ابن عامر فى ﴿وَمَشَارِبُ﴾ [يس: ٧٣]، فروى إمالة ألفه عن هشام جمهور المغاربة وغيرهم، وهو الذى فى «التيسير» و «الشاطبية»[(٢)] و«الكافى» وغيرها، ورواه الصورى عن ابن ذكوان.

وروى الداجونى عن هشام الفتح، والأخفش[(٣)] عن ابن ذكوان.

واختلف عن ذى لام (ليه) هشام فى ألف ﴿ءَانِيَةٍ﴾ من ﴿عَيْنٍ ءَانِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥] فى ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾[(٤)] [الغاشية: ١]، وفى ألف ﴿ولا أنتم عابدون﴾ ﴿ولا أنا عابد﴾ وكلاهما فى سورة الكافرين [الآيات: ٣-٥].

فأما ﴿ءَانِيَةٍ﴾ [الغاشية: ٥] فروى إمالته [عن هشام الحلوانى][(٥)]، وبه قرأ صاحب «التجريد» على عبد الباقى، وهو الذى لم تذكر[(٦)] المغاربة [عن هشام سواه.

وروى فتحه الداجونى، ولم يذكر العراقيون عن هشام][(٧)] سواه[(٨)]، وكلاهما صحيح.

وأما ﴿عَٰبِدُونَ﴾ [الكافرون: ٣، ٥] و ﴿عَابِدٌ﴾ [الكافرون: ٤] فروى إمالتهما الحلوانى، وفتحهما الداجونى.

وجه إمالة الأربع: الكسرة المتأخرة، ويزيد ﴿مشارب﴾ [يس: ٧٣] قوة؛ لأجل الراء،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٢) فى م: الشاطبية والتيسير.
(٣) فى م: والصورى عن ابن ذكوان.
(٤) فى ز، د: من «عين آنية» فى «هل أتى على الإنسان».
(٥) فى م: عند الحلوانى.
(٦) فى م، ص: لم يذكر.
(٧) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(٨) فى م: غيره.

والثلاثة[١] للزوم الكسرة.

تنبيه: احترز بقوله: (عين آنية) عن «آنية»[٢] من ﴿بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥] فى السورة أيضًا فإنه لا يمال.

وبقوله: «الجحد» أى: الواقعة فى جحد [يعنى: سورة الكافرين] عن قوله: ﴿لَنَا عَٰبِدُونَ﴾ بالفلاح [يعنى: سورة المؤمنين الآية: ٤٧] ثم كمل بذكر[٣] الخلف عن هشام فقال:

ص: خُلْفٌ تَرَاءَى الرَّا (فَتَى) النَّاسِ بجَرّ (طَ) يِّب خُلْفًا رَانَ (رُ) د (صَفَا) (فَ) خَرْ

ش: و(عنه خلف) اسمية[٤] و(تراءى) مفعول «أمال»، و(الرا) بدل بعض منه و(فتى) فاعل، و(الناس) مفعول «أمال»، و(بجر) حال (الناس)[٥] [أو صفته][٦]، و(خلفا) مصدر «اختلف عنه خلفا»، أو حال بتأويل، أى: مختلفا عنه فيه و(ران) مفعول «أمال»، [و(رد) فاعله][٧]، و(صفا) و(فخر) معطوفان بمحذوف.

أى: أمال مدلول (فتى) حمزة وخلف فى اختياره حالتى الوصل [والوقف][٨] - الألف الأولى من ﴿تراءى﴾ [الشعراء: ٦١] [أى:][٩] اللازم من إمالتها إمالة الراء؛ ولهذا أثبت[١٠] الإمالة للراء، واحترز به عن الألف الواقعة بعد الهمزة؛ فلا يجوز[١١] إمالتها إلا وقفا، ويشاركهما فيه الكسائى على أصله المتقدم فى ذوات الياء.

واحترز بـ «تراءى» عن ﴿تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ﴾ بالأنفال [الآية: ٤٨]، فلا تمال إجماعًا.

واختلف عن ذى طاء (طيب) الدورى فى ﴿ٱلنَّاسِ﴾ المجرورة، فروى إمالتها أبو طاهر عن أبى الزعراء عنه، وهو الذى فى «التيسير»، وذكر أنه إذا أسند رواية الدورى فيه عن عبد العزيز عن قراءته على أبى طاهر فى قراءة أبى عمرو بإمالة فتح النون من ﴿الناس﴾ فى موضع[١٢] الجر، حيث وقع، ذلك صريح فى أن ذلك من رواية الدورى، و[به][١٣] كان يأخذ الشاطبى فى هذه الرواية، وهى رواية جماعة من أصحاب اليزيدى عنه عن أبى عمرو.

---

(١) فى م: والآخرين.
(٢) سقط فى د.
(٣) فى م: فذكر خلف.
(٤) فى م: خلف هشام حاصل: اسمية.
(٥) فى د: من الناس.
(٦) سقط فى م.
(٧) سقط فى م.
(٨) سقط فى د.
(٩) سقط فى د، ز.
(١٠) فى م: لا تثبت.
(١١) فى م، ص: فلا تجوز.
(١٢) فى ز: موضعى.
(١٣) سقط فى د.

واختار[١] الداني هذه الرواية، قال في «الجامع»: واختياري في قراءة أبي عمرو من طريق أهل العراق الإمالة المحضة، وبذلك قرأت على الفارسي على أبي طاهر، وبه آخذ[٢].

وكان ابن مجاهد يقرئ[٣] [بإخلاص الفتح][٤] في جميع الأحوال، وأظن ذلك اختيارًا منه واستحسانا في مذهب أبي عمرو، وترك لأجله ما قرأه على الموثوق به من أئمته؛ إذ قد فعل ذلك في غير ما حرف، وترك الجميع فيه عن اليزيدي، ومال إلى رواية غيره إما لقوتها[٥] في العربية أو لغير ذلك. انتهى.

على أنه قد ذكر في كتابه قراءة أبي عمرو من رواية أبي عبد الرحمن إمالته ﴿النّاسِ﴾ في موضع الخفض، ولم يتبعها[٦] خلافا من أحد [من][٧] الناقلين عن اليزيدي، ولا ذكر أنه قرأ بغيرها كما يفعل ذلك فيما يخالف قراءته رواية غيره؛ فدل ذلك على أن الفتح اختيار منه، والله أعلم.

قال: وقد ذكر عبد الله الحربي عن أبي عمرو: [أن][٨] الإمالة في ﴿النّاسِ﴾ في موضع الخفض لغة أهل الحجاز، وأنه كان يميل. انتهى.

ورواه الهذلي من طريق ابن فرح عن الدوري وعن جماعة عن أبي عمرو.

وروى سائر الناس عن أبي عمرو من رواية الدوري وغيره الفتح، وهو الذي اجتمع[٩] عليه العراقيون، والشاميون، والمصريون، والمغاربة.

والوجهان صحيحان من رواية الدوري عن أبي عمرو، والله تعالى أعلم.

وجه إمالة ﴿تراءى﴾ [الشعراء: ٦١]: أنهما أمالا ألفها الأخيرة[١٠] وقفا؛ لانقلابها عن الياء، [واستلزمت][١١] إمالة فتحة الهمزة، فأمالا[١٢] الأولى مناسبة للثانية؛ فتبعتها[١٣] فتحة الراء وهي مناسبة مجاورة لا مقابلة، وتسمى: إمالة لإمالة، [فلما وصلا فتحا الألف الثانية للساكنين؛ ففتحت الهمزة لعدم الممنوع، وأبقيا إمالة الأولى][١٤]، وإن زال الأصل

---

(١) في م، ص: واختيار.
(٢) سقط في م.
(٣) في م: قرأ.
(٤) في م، د: بالإخلاص.
(٥) في م: لقربها.
(٦) في م: تبعهما.
(٧) سقط في ص.
(٨) سقط في م.
(٩) في م: أجمع.
(١٠) في د: الأخير.
(١١) سقط في م.
(١٢) في د: أما.
(١٣) في م: فتبعها.
(١٤) ما بين المعقوفين سقط في م.

استصحابًا لحكم الوقف، كما فعلا فى ﴿رأى القمر﴾[1] [الأنعام: ٧٧]، ولم يستصحبا إمالة الهمزة تنبيها على أن إمالتها لا تمكن بغير ألف.

ووجه إمالة ﴿النَّاسِ﴾: وجود الكسرة اللاحقة وتقوى بقرب الطرف.

قال أبو عمرو بن العلاء: الإمالة فى ﴿النَّاس﴾ أعجز - أى: أفصح - وهى لغة الحجازيين انتهى.

وإنما حسنت بكثرة الدور؛ ولهذا لم يمل ﴿أُنَاسٍ﴾[2] [الإسراء: ٧١]، ونحو: ﴿ٱلْوَسْوَاسِ﴾ [الناس: ٤].

وأما: ﴿بل ران﴾ [المطففين: ١٤] فأمال ألفه ذو راء (رد) الكسائى ومدلول (صفا) أبو بكر، وخلف وفاء (فخر) حمزة، وهذا عاشر الأفعال العشرة الثلاثية، وتقدم توجيهها.

ثم عطف فقال:

ص: وَفى ضِعَافًا (قَـ)ـام بِالْخُلْفِ (ضَـ)ـمَرْ آتيكَ فى النَّمْلِ (فَتًى) وَالْخُلْفُ (قَـ)ـر

ش: الجار يتعلق بـ «أمال»، أى: أمال الألف حال كونها فى (ضعافا) وذو (قام) فاعله، و(بالخلف)، أى: معه، محله نصب على الحال، و(ضمر) عطف على (قام)، و(آتيك) مفعول (أمال)، و(فى النمل) محله نصب على الحال، و(فتى) فاعل، (الخلف) كائن عن (قر) اسمية.

أى: اختلف عن ذى قاف (قام) خلاد فى ﴿ضِعَٰفًا﴾ [النساء: ٩]، فروى ابن بليمة إمالته كرواية ذى ضاد (ضمر) خلف، وقطع بالفتح العراقيون قاطبة وجمهور أهل الأداء، وهو المشهور عنه.

وأطلق الوجهين صاحب «التيسير» و «الشاطبية» و «التبصرة» و «التذكرة»، ولكن قال فى «التيسير»: إنه بالفتح يأخذ له.

وقال فى «المفردات»: وبالفتح قرأت على أبى الفتح وأبى الحسن بالوجهين.

وأمال مدلول (فتى) حمزة وخلف الألف من ﴿آتيك به قبل أن تقوم﴾ و ﴿آتيك به قبل أن يرتد﴾ بالنمل[الآيتان: ٣٩-٤٠]، إلا أنه اختلف عن خلاد فيهما:

فروى الإمالة ابن شريح وابن غلبون فى «التذكرة» وأبوه فى «إرشاده» ومكى، وابن بليمة.

وأطلق الإمالة لحمزة بكماله ابن مجاهد.

---

(١) فى م: راء الهمزة. (٢) فى ص: الناس.

وأطلق الوجهين فى «الشاطبية»، وكذا فى «التيسير»، وقال: إنه يأخذ بالفتح.

وقال فى «جامع البيان»: وهو الصحيح عنه، وبه قرأ على أبى الفتح، وبالإمالة على أبى الحسن، والفتح مذهب جمهور العراقيين وغيرهم.

وجه الإمالة فى ﴿ضعافا﴾ [النساء: ٩] وجود الكسرة السابقة؛ إذ الكسرة تؤثر لاحقة مباشرة وسابقة مفصولة[١] بالحرف؛ لتعذر المباشرة، [ولم تمنع الضاد المستعلية][٢]؛ لتقدمها وانكسارها، والعدول[٣] من الصعود إلى النزول أسهل من العكس.

ووجه الفتح: مباشرة الحلقى.

ووجه إمالة ﴿آتيك﴾ [النمل: ٣٩-٤٠] الكسرة[٤] التالية لا الياء[٥].

فإن قلت: هذه الألف منقلبة عن همزة؛ فلا تمال كأصلها.

فالجواب: منع العموم، وإنما هذا فى غير واجب البدل؛ بدليل: «سعى» و «رمى».

ووجه الفتح: توهم الأصل بحمله على أخواته «يأتيك» «وتأتيك» قياسا على «أعد».

ولما فرغ مما يتعلق بغير فواتح السور، شرع فيما يتعلق بها، وهى خمسة فى سبع عشرة سورة[٦]، وبدأ بالراء فقال:

ص: وَرَا الْفَوَاتِحِ أَمِلْ (صُحْبَةُ) (كَـ) فْ
(حُـ) لا، وَهَا كَافَ (رَ) عَى (حَـ) افِظَ (صِـ) فْ

ش: (ورا الفواتح) [مفعول (أمل)][٧]، والجملة خبر مقدم، و(صحبة) مبتدأ مؤخر، و(كف) و(حلا) عطف عليه، و(ها)][٨] مفعول لـ «أمال» المدلول عليه بـ (أمل)، و(كاف) مضاف إليه، و(رعى) فاعل، وتالياه حذف عاطفهما[٩] عليه.

أى: أمال [كبرى][١٠] مدلول (صحبة) حمزة، والكسائى، وأبو بكر، وخلف، وكاف (كف) ابن عامر، وحاء (حلا) أبو عمرو - الراء الواقعة فى فواتح السور، وهى ست:

الراء أول «يونس» و «هود» و «يوسف» و «إبراهيم» و «الحجر».

و ﴿المر﴾ أول «الرعد».

والإمالة عن ابن عامر هى التى قطع بها الجمهور له بكماله، وعليه المغاربة والمصريون

---

(١) فى م: مفصول.
(٢) فى ص: ولم يمنع الضاد المستطيلة.
(٣) فى م: والعدل.
(٤) فى م: بالكسرة.
(٥) فى م، د، ز: للياء.
(٦) فى م: سور.
(٧) فى م، ز: أمل مفعول.
(٨) ما بين المعقوفين سقطت فى م.
(٩) فى د: عاطفها.
(١٠) سقط فى م.

قاطبة، وأكثر العراقيين، وذكر الهذلى عن هشام الفتح من طريق ابن عبدان يعنى: عن الحلوانى عنه، وتبعه أبو العز، وزاد الفتح له أيضًا من طريق الداجونى، [وتبعه على الفتح للداجونى أبو العلاء، وكذلك ذكر ابن سوار وابن فارس عن][١] الداجونى، ولم يذكر فى «التجريد» عن هشام إمالة ألبتة.

قال الناظم: والصواب عن هشام الإمالة من جميع طرقه، فقد نص هشام عليها فى كتابه، ورواه منصوصًا عن ابن عامر بإسناده[٢].

قال الدانى: وهو الصحيح عن هشام، ولا يعرف أهل الأداء[٣] عنه سواه، ورواه الأزرق بين بين.

وقرأ الباقون بالفتح:

وأمال «كبرى» ذو راء (رعى) وحاء (حافظ).

وصاد «صف» الكسائى وأبو عمرو وأبو بكر الهاء من ﴿كعيهص﴾ [مريم: ١].

ثم عطف فقال:

ص: وَتَحْتُ (صُحْبَةٌ) (جَـ) ـنَا الْخُلْفُ

(حَـ) ـصَلْ يَا عَيْن (صُحْبَة) (كَـ) ـسَا والْخُلْفُ قَلّ

ش: (تحت) ظرف «أمال الهاء» المقدر، و(صحبة) فاعله، و(جنا) و(حصل)[٤] عطف عليه، و(الخلف عن ذى جنا) اسمية، و(يا) مفعول أمال، و(عين) مضاف إليه، و(صحبة) فاعل، و(كسا) عطف عليه حذف عاطفه، و(الخلف [قل)][٥] كبرى، وسيأتى متعلقه أول الثانى[٦].

أى: أمال مدلول صحبة حمزة، والكسائى، وأبو بكر، وخلف الهاء من ﴿طه﴾ [طه: ١] وكذلك ذو حاء (حصل) أبو عمرو.

واختلف فيها عن ذى جيم (جنا) ورش من طريق الأزرق:

فروى الجمهور عنه الإمالة المحضة، وهو الذى فى «الشاطبية» و «التيسير» و «التذكرة» و «تلخيص العبارات» و «العنوان» و «الكامل» وفى «التجريد» من قراءته على ابن نفيس[٧]، و «التبصرة» من قراءته على أبى الطيب[٨]، وأحد الوجهين فى «الكامل».

---

(١) ما بين المعقوفين سقط فى م، د.
(٢) فى د: عن ابن عامر عن هشام الإمالة بإسناده.
(٣) فى م: عنه أهل الأداء، وفى د: لأهل الأداء.
(٤) فى م: وحصل وكسا.
(٥) سقط فى د.
(٦) فى م: التالى.
(٧) فى د: ابن يعيش.
(٨) فى م: الليث.

ولم يمل الأزرق محضا فى هذه الكتب غير هذا الحرف، ولم يقرأ الدانى له سواه[١].

وروى بعضهم عنه بين بين، وهو الذى فى «تلخيص أبى معشر» والوجه الثانى فى «الكافى» و «التجريد»، ورواه ابن شنبوذ عن النخاس عن الأزرق نصا.

وانفرد صاحب «التجريد» بإمالتها عن الأصبهانى، وانفرد الهذلى عنه وعن قالون بإمالتها بين بين، والله أعلم.

واختلف فى «الياء» من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] و ﴿يسٓ﴾ [يس: ١].

فأما من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ وهو][٢] مراده[٣] بياء «عين» فهو، من باب إطلاق البعض وإرادة الكل، فأمالها كبرى مدلول (صحبة) حمزة، والكسائى، وأبو بكر، وخلف، وذو كاف (كسا) ابن عامر.

واختلف عن ثالث القراء وهو أبو عمرو: فورد عنه إمالتها من رواية الدورى من طريق ابن فرح من [«كتاب][٤] التجريد» من قراءته على عبد الباقى «وغاية ابن مهران» والدانى من قراءته على فارس، ومن رواية السوسى أيضًا فى «التجريد» من قراءته على عبد الباقى[٥]، يعنى: من طريق القرشى عنه، وفى «كتاب النسائى» عن السوسى نصا وفى «جامع البيان» من طريق الرقى وأبى عثمان النحوى فقط، وذلك من قراءته على فارس لا من طريق ابن جرير حسبما نص عليه فى «الجامع».

وقال فى «التيسير» عقيب ذكر الإمالة: «وكذلك قرأت فى رواية أبى شعيب على فارس عن قراءته»؛ فأوهم أن ذلك من طريق [ابن][٦] جرير التى هى طريق «التيسير»، والواقع أنه من طريق [الرقى][٧] وأبى عثمان كما تقدم.

وتبعه الشامى، وزاد وجه الفتح، فأطلق الخلاف عن السوسى، وهو - رحمه الله - معذور؛ فإن الدانى أسند رواية أبى شعيب فى «التيسير» من قراءته على فارس، ثم ذكر أنه قرأ [بالإمالة عليه، ولم يبين من أى طرق[٨] أبى شعيب كما بينه[٩] فى «الجامع»، وقال فيه: إنه][١٠] قرأ بفتح الياء على فارس فى رواية أبى شعيب من طريق ابن جرير عنه عن اليزيدى.

---

(١) فى م: بسواه.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: المراد.
(٤) سقط فى م.
(٥) من قراءته على عبد الباقى فى «التجريد».
(٦) سقط فى م.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى ز: طريق.
(٩) فى ص: قرأ عليه، وكان يتعين أن يبينه كما بينه.
(١٠) ما بين المعقوفين سقط فى م.

قال المصنف: فإنه لم ينبه على ذلك، لكنا أخذناه من إطلاقه الإمالة لأبى شعيب من كل طريق قرأ بها على فارس.

وبالجملة: فلم يعلم إمالة الياء وردت عن السوسى فى غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك فى طريق[١] «التيسير» ولا «الشاطبية»، بل ولا فى طريق كتابنا، ونحن لا نأخذ به من [غير][٢] طريق من ذكرنا، والله أعلم.

فقول الناظم: (والخلف قل لثالث)، أى: حكاية الخلاف فى إمالة هذه الياء عن أبى عمرو، قل من ذكرها، وإنما الأكثرون عنه على إطلاق الفتح وهو كذلك.

واعلم أن الإمالة مطلقًا ضدها الفتح، وقاعدة المصنف فى هذا الفصل أنه إذا ذكر عن قارئ إمالة حرف [بخلاف][٣] فقط، ولم يذكر له وجها ثانيًا، فمقابلها الفتح، كقوله: (والخلف قل لثالث)، وإن ذكر له وجها ثانيًا[٤]، ولم يحك الخلاف إلا فى أحد الوجهين، [فالآخر ضده، كقوله: «فى (أ) سف خلفهما» بعد أن ذكر لحمزة الإمالة بلا خلف، وإن حكى الخلاف فى الوجهين][٥] فلذلك القارئ ثلاثة أوجه.

ثم كمل فقال:

ص: لثَالثٍ لَا عَنْ هِشَامٍ طَا (شَفَا) صِ(فْ)(حَ)ا (مُ)نَى (صُحْبَةُ) يس (صَ) فَـــا

ش: (لثالث) يتعلق بـ «قل»، أى: عن ثالث، و(عن هشام) معطوف بـ (لا) النافية على[٦] (ثالث)، و(طا) مفعول[٧] «أمال» مقدرا و (شفا) فاعله، و(صف)[٨] حذف عاطفه على (شفا)[٩]، و(حا) مفعول «أمال» أيضًا، وذو (منى) فاعله، و(صحبة) معطوف كذلك، و(يس) كذلك فى الناصب، والفاعل، أى: لم ينقل[١٠] عن هشام إمالة الياء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] بل هو المشهور عنه؛ وبهذا قطع له ابن مجاهد، وابن شنبوذ، والدانى من جميع طرقه فى «جامع البيان» وغيره، وكذلك صاحب «الكامل» و «المبهج» و«التلخيص»، وهو الذى فى «التذكرة» و «التبصرة» و «الكافى» وغيرها[١١].

وروى جماعة له الفتح كصاحب «التجريد» والمهدوى، ورواه أبو العز، وابن سوار،

---

(١) فى م: إلا فى طريق، وفى د: من طريق.
(٢) سقط فى م.
(٣) سقط فى م.
(٤) فى م: ثالثاً.
(٥) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٦) فى م: عن.
(٧) فى ص: معطوف.
(٨) فى د: وصفا.
(٩) فى م: بمحذوف.
(١٠) فى م، ص، د: لم يقل.
(١١) فى ص: وغيرهما.

وابن فارس، وأبو العلاء من طريق الداجونى.

وأما الطاء وهو أول «طه» و «الشعراء» وتاليتاها، فأمالها مدلول «شفا» حمزة، والكسائى، وخلف، وذو صاد (صف) أبو بكر، والباقون بالفتح، إلا أن صاحب «الكامل» روى بين بين فى طه عن نافع سوى الأصبهانى، ووافقه عليه أبو معشر الطبرى فى «تلخيصه»، وكذلك أبو على العطار عن الطبرى عن أصحابه عن أبى نشيط فيما ذكره ابن سوار.

وانفرد ابن مهران عن العليمى عن أبى بكر [بالفتح][١]:

وانفرد الهذلى أيضًا عن نافع بين بين، ووافقه فى ذلك صاحب «العنوان» إلا أنه عن قالون ليس من طرق هذا الكتاب.

وأما (حاء) [من][٢] ﴿حم﴾ فى السور السبع [غافر، فصلت، الشورى، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف] فأمالها كبرى ذو ميم «منا» ابن ذكوان ومدلول صحبة حمزة والكسائى وشعبة[٣] وخلف، وسنذكر[٤] من أمالها بين بين.

ثم عطف فقال:

ص: (رُ) دْ (شُـ) ـدْ (فَـ) ـشَا وَبَيْنَ بَيْنَ (فِـ) ـى (أَ) سَف
خُـلْفُـهُـمَـا رَا (جُـ) ـدْ (إِ) ذْ، هَـا، يَـا اخْـتَـلَف

ش: (رد) عطف على (صفا) بمحذوف[٥]، وكذا تالياه، و(بين بين) معمول لـ «أمال» مقدرا، و(فى) [فاعله][٦]، و(أسف) عطف عليه، و(خلفهما)[٧] حاصل اسمية، و(را) مفعول «أمال بين بين»، وفاعله [(جد)][٨] وذو [ألف] (إذ) [مبتدأ][٩]، وخبره (اختلف).

أى: اختلف قوله[١٠] فى (هايا)، فـ(ها) محله نصب بنزع الخافض، و(يا) مضاف إليه.

ويحتمل (ها) أن يكون مبتدأ ثانيًا[١١]، والمراد بـ(ياء) ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١] من باب إطلاق اسم الجزء على الكل أى: أمال محضة الياء من ﴿يس﴾ [يس: ١] مدلول (صفا) أبو بكر وخلف وذو راء (رد) الكسائى وشين (شد) روح، واختلف فيها عن ذى فاء (فشا) وفاء (فى) حمزة وألف (أسف)[١٢] نافع.

---

(١) سقط فى د.
(٢) سقط فى م.
(٣) فى م: وأبو بكر.
(٤) فى م، ص: وسيذكر.
(٥) فى م: صف المحذوف.
(٦) سقط فى م.
(٧) فى م: وخلفه.
(٨) سقط فى د، ص.
(٩) سقط فى ص.
(١٠) فى م: واختلف خبره.
(١١) فى م: أن يكون لها مبتدأ ثان.
(١٢) فى م: وألف إذا.

فأما حمزة فروى عنه الجمهور الإمالة المحضة، وروى عنه جماعة بين بين، وهو الذى فى «العنوان» و «التبصرة» و «تلخيص أبى معشر»؛ كذا ذكره ابن مجاهد عنه، ورواه أيضًا عنه خلف، وخلاد، والدورى، وابن سعدان.

وأما نافع فالجمهور عنه على الفتح، وقطع له بين بين ابن بليمة فى «تلخيصه» وأبو طاهر بن خلف [فى][١] «عنوانه»، وبه كان يأخذ ابن مجاهد، وكذا ذكره فى «الكامل» من جميع طرقه فيدخل فيه الأصبهانى، وكذا رواه فى «المستنير» عن العطار عن أبى إسحاق عن أصحابه عن نافع[٢]؛ فحصل لحمزة وجهان المحضة والتقليل، وقد ذكر[٣] أولا المحضة [مع] من قرأ بها، وثانيا التقليل مع من قرأ به.

ولنافع وجهان: التقليل من[٤] تصريحه، والفتح[٥] من ضده المسكوت عنه[٦].

فإن قلت: الناظم حكى عن حمزة ونافع الخلاف فى التقليل، فلم[٧] جعلت الضد بالنسبة إليهما مختلفا؟

قلت: لما ذكر لحمزة وجهًا بالمحضة ثم ذكر له الخلاف فى التقليل - علم أن الضد هو المذكور أولًا، ولما لم يذكر عن نافع إلا التقليل، وذكر فيه الخلاف، علم أن ضده الفتح على قاعدته المتقدمة.

ولما فرغ من ذكر الذين أمالوا الفواتح محضة، شرع فى ذكر من أمالها بين بين، فذكر أن ذا جيم [(جد)][٨] ورش من طريق الأزرق أمال[٩] الراء من ﴿الر﴾ [يونس، هود، يوسف، إبراهيم، الحجر] فى الجميع، و ﴿المر﴾[١٠] [الرعد] بين بين، وتقدم من أمالها محضة، والباقون[١١] [بالفتح.

وانفرد][١٢] ابن مهران عن ابن عامر، وقالون والعليمى عن أبى بكر بإمالة[١٣] بين بين، وتبعه الهذلى عن ابن بويان[١٤] عن أبى نشيط عن قالون[١٥].

وانفرد صاحب «المبهج» عن أبى نشيط عن قالون بالمحضة، وتبعه صاحب «الكنز».

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى م: عن نافع عن أصحابه.
(٣) فى م: وذكر.
(٤) فى م: مع.
(٥) فى م: والتقليل.
(٦) فى م: عليه.
(٧) فى د: فلو.
(٨) سقط فى م.
(٩) فى د: أما.
(١٠) فى ص: والمراد.
(١١) فى م: وهى والباقون.
(١٢) فى ص: وانفرد به.
(١٣) فى ص: بإمالته.
(١٤) فى د: ثوبان.
(١٥) زاد فى ص: بالمحضة.

واختلف عن ذى ألف (إذ) نافع من روايتيه فى الهاء من ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١].

وأما قالون[١]: فاتفق العراقيون عنه على الفتح، وكذلك هو فى «الهداية» و «الهادى» وغيرهما من طريق[٢] المغاربة، وهو أحد الوجهين فى «الكافى» و «التبصرة»، إلا أنه قال: وقرأ نافع بين اللفظين، وقد روى عنه الفتح، والأول أشهر.

وقطع له أيضًا بالفتح صاحب «التجريد» وبه قرأ الدانى على فارس عن قراءته على عبد الباقى عن طريق أبى نشيط، وهى طريق «التيسير»، ولم يذكره[٣] فيه، فهو[٤] من المواضع التى خرج فيها عن طريقه.

وروى عنه بين بين صاحب «التيسير» و «التلخيص» و «العنوان» و «التذكرة» و «الكامل» و«الشاطبية»، وهو الوجه الثانى فى «الكافى» و«التبصرة»، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن، وعلى فارس من طريق الحلوانى.

وأما ورش فرواه عنه الأصبهانى بالفتح.

واختلف عن الأزرق، فقطع له بين بين صاحب «التيسير» و «التلخيص» [و] «الكامل» و«التذكرة»، وقطع له بالفتح صاحب «الهداية» و «الهادى» و «التجريد»، والوجهان فى «الكافى» و «التبصرة»، فحصل لكل من الروايتين وجهان، ولما لم يذكر[٥] لنافع فى الهاء وجها آخر علم أن ضده الفتح.

ثم انتقل فقال:

ص: وَتَحْتُ هَا (ج) ىءْ حَا (حُ) لَا خُلْفُ (جَ) لَا

تَـوْرَاةَ (مِـ) نْ (شَـفَـا) (حَـ) كِـيـمًـا مـيَّـلَا

ش: (تحت) ظرف مبنى على الضم لقطعه عن الإضافة، وهو معمول فى المعنى لـ «أمال»، و(ها) مفعوله، و(جئ) فاعله، و(حا) مفعول «أمال» أيضًا، و(حلا) فاعله، و(جلا) - بالجيم - عطف عليه بمحذوف، و(له خلف) اسمية[٦] و(توراة) مفعول (ميل) [آخرا][٧]، و(من) فاعله، و(شفا)[٨] عطف عليه و(حكيما) نصب على نزع الخافض، أى: (شفا) مع (حكيم).

أى: أمال بين بين ورش من طريق الأزرق الهاء من ﴿طه﴾ [طه: ١] ولم يذكر له خلافا

---

(١) فى م: فأما.
(٢) فى ص: طرق.
(٣) فى ص: ولم يذكر.
(٤) فى م: فى.
(٥) فى د: ولم يذكر.
(٦) فى م: وخلف مبتدأ خبره له مقدرا مقدما.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: وتالياه معطوفان عليه.

فى التقليل، وقد قدم له الخلاف فى المحضة؛ فعلم أن هذا ضدها.

وأمال الحاء من ﴿حم﴾ بين بين ذو جيم (جلا) ورش من طريق الأزرق باتفاق عنه.

واختلف عن ذى حاء (حلا) أبو عمرو فيها، فأمالها عنه بين بين صاحب «التيسير» و«الكافى» و «التبصرة» و «العنوان» و «التلخيص» و «الهداية» و «الهادى» و «التذكرة» و«الكامل» وسائر المغاربة، وبه قرأ فى «التجريد» على عبد الباقى.

قال الهذلى: وعليه الحذاق[1] من أصحاب أبى عمرو، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح من قراءته على السامرى عن أصحابه عن الدورى[2]، وعلى الفارسى، وأبى الحسن ابن غلبون من الروايتين معًا.

وفتحها عنه صاحب «المبهج» و «المستنير» و «الإرشاد» و «الجامع» وابن مهران وسائر العراقيين، وبه قرأ الدانى على أبى الفتح عن[3] قراءته على عبد الباقى من الروايتين.

وأمال محضة ذو ميم (من) ابن ذكوان، ومدلول (شفا) حمزة، والكسائى، وخلف[4]، وحاء (حكيما) أبو عمرو، و﴿التوراة﴾ حيث وقع، وكذلك الأصبهانى كما سنذكره[5]، وقد تقدم فى قوله: (توراة[6] جد) عن حمزة وجها بالإمالة بين بين.

فإن قلت: لم صرح بـ «ميل» مع أنه مقدر لما قبله؟.

قلت: لابد منه، ولا يجوز عطفه؛ لأن المراد بالمقدر الإمالة بين بين؛ لأنه من باب «وبين بين فى أسف»، واصطلاحه أن المحضة يصرح فيها بمادة الإمالة بخلاف التقليلية؛ فكان العطف يوهم الاشتراك.

[ثم كمل فقال:][7]

ص: وَغَيْرُهَا لِلأَصْبَهَانِى لَمْ يُمَلْ وَخُلْفُ إِدْرِيسَ بِرُؤْيَا لا بِأَل

ش: (غير التوراة لم يمل) كبرى، و(للأصبهانى) يتعلق بـ (ميل)، و(خلف إدريس) موجود فى (رؤيا) اسمية، و(بأل) بعض كلمة، أصله (بالرؤيا) فيكون معطوفا على (رؤيا)، وتقديره [(خلف إدريس حاصل فى رؤيا المنكرة لا فى الرؤيا المعرفة).

ويحتمل أن تكون على حالها، وتكون[8] معطوفة على مقدر، وتقديره:][9] (وخلف إدريس فى «رؤيا»[10] حال كونها بغير أل، لا بأل، أى: لم يمل أحد للأصبهانى عن ورش

(١) فى م، د، ز: حذاق.
(٢) فى ص: اليزيدى.
(٣) فى م: من.
(٤) فى ز، د: وأبو بكر.
(٥) فى ص: سيذكره.
(٦) فى م: بتوارة.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى ص: ويكون.
(٩) ما بين المعقوفين سقط فى م.
(١٠) فى ص: حاء حصل فى «رؤيا».

حرفا من الحروف إلا ﴿التوراة﴾؛ فإنه أمالها محضة.

واختلف عن إدريس عن خلف فى (رؤيا) إذا لم تقترن بـ «أل»، وهو موضعان: ﴿رُءْيَىَ﴾ [يوسف: ٤٣] و ﴿رُءْيَاكَ﴾ [يوسف: ٥] فأمالها الشطى، وبه قطع فى «الغاية» عن إدريس، وفتحها عنه الباقون، وهو الذى فى «المبهج» و «الكامل» وغيرهما، والوجهان صحيحان.

وقد تقدم عن خلف إمالة ﴿الرؤيا﴾ المقرون بـ «أل» فى قوله: (أو صان رؤياى له الرؤيا روى)، ثم انتقل فقال:

ص: [وَلَيْسَ إِدْغَامٌ وَوَقْفٌ إِنْ سَكَنْ يَمْنَعُ مَا يُمَالُ لِلْكَسْرِ وَعَنْ]

ش: (إدغام) اسم (ليس): و(وقف) عطف عليه، وخبرها (يمنع... إلخ)، و(إن سكن) شرط فى الإدغام والوقف[1] معا، و(استغنى[2] عن جوابه) خبر المبتدأ، و(ما) يحتمل أن تكون نكرة موصوفة أو موصولة، فـ «يمال» لها محل من الإعراب[3]، أو لا محل لها، و(للكسر) يتعلق بـ (يمال).

ثم كمل فقال:

ص: سوسٍ خِلَافٌ وَلِبَعْضٍ قُلِّلَا وَمَا بِذِى التَّنْوِين خُلْفٌ يُعْتَلَى

ش: و(عن سوس خلاف) اسمية مقدمة الخبر و(لبعض) يتعلق بـ (قلل) فعل مبنى للمفعول، ونائبه مستتر فيه، و(ما) نافية، و(بذى التنوين) خبر مقدم، و(خلف يعتلى) مبتدأ موصوف مؤخر [أى]: إذا أدغم حرف ممال لأجل الكسر نحو: ﴿النار رَّبنا﴾ [آل عمران: ٩١-٩٢] ﴿والأبرار رَّبنا﴾ [آل عمران: ١٩٣-١٩٤] ﴿والنهار لَّآيات﴾ [البقرة: ١٦٤] ووقف عليه، وكان الإدغام والوقف مع السكون لا مع الروم - فإن الإدغام والوقف مع السكون لا مع الروم؛ فإن الإدغام والوقف لا يمنع الإمالة؛ لأنه عارض، والأصل ألا يعتد به.

وكذلك الوقف على ﴿الدار﴾ و ﴿الناس﴾ و ﴿المحراب﴾.

وذهب جماعة إلى الوقف بالفتح عمن أمال وصلا اعتدادًا بالعارض، وقد زال موجب الإمالة، وهو الكسر، وهذا مذهب أبى بكر الشذائى، وابن المنادى، وابن حبش[4]، وابن أشتة، وغيرهم.

وحكى هذا أيضًا عن البصريين، ورواه داود بن أبى طيبة عن ورش وعن سليم عن

---

(١) فى م: خاصة.
(٢) فى م: واستثنى.
(٣) سقط فى م، ص.
(٤) فى م: ابن حبيش.

حمزة.

والأول مذهب الأكثرين واختيار المحققين، والعمل عليه، ولم يذكر أكثرهم سواه كصاحب «التيسير» و «الشاطبية» و «التلخيص» و «الهادى» و «الهداية» و «العنوان» و«التذكرة» و «الإرشادين» وابن مهران، والدانى، والهذلى، وأبى العز، وغيرهم، واختاره[١] فى «التبصرة» وقال فيها: «سواء رمت أو أسكنت».

قال المصنف: وكلا الوجهين صح عن السوسى نصا وأداء[٢]، وقرأنا بهما من روايته[٣] وقطع له بهما[٤] صاحب «المبهج» وغيره.

وقطع له بالفتح[٥] فقط أبو العلاء الهمذانى.

والأصح أن ذلك مخصوص [به][٦] من طريق ابن جرير ومأخوذ به من طريق ابن حبش، كما نص عليه فى «المستنير» و «التجريد» و «جامع ابن فارس» وغيرهم، [وأطلق ذلك أبو العلاء فى الوقف ولم يقيده بسكون، وقيده آخرون برءوس الآى كابن سوار والصقلى][٧].

وذهب بعضهم إلى الإمالة بين بين، وهو معنى قوله: (ولبعض قللا)، ومن هؤلاء من جعل ذلك[٨] مع الروم، ومنهم من أطلق واكتفى بالإمالة اليسيرة إشارة إلى الكسرة، وهو مذهب ابن أبى هاشم وأصحابه.

وحكى أنه قرأ على ابن مجاهد وأبى عثمان عن الكسائى، وعلى ابن مجاهد عن أصحابه عن اليزيدى.

قال المصنف: والصواب تقييد ذلك بالإسكان فقط وإطلاقه[٩] فى رءوس الآى وغيرها وتعميم الإسكان حالتى الوقف والإدغام الكبير كما تقدم.

فلهذا[١٠] عمم الحكم فى النظم ولم يخص إحدى المسألتين بحكم دون أخرى.

قال: وذلك من طريق ابن حبش[١١] عن ابن جرير كما نص عليه أبو الفضل الخزاعى وأبو عبد الله القصاع وغيرهما.

قال: وقد تترجح[١٢] الإمالة عند من يأخذ بالفتح فى قوله تعالى: ﴿فى النار لخزنة جهنم﴾

---

(١) فى م: واختيار.
(٢) فى ص: بأيتها.
(٣) فى م: روايتيه.
(٤) فى ص: بهما له.
(٥) فى م: أبو الفتح.
(٦) سقط فى د، ص.
(٧) زيادة من ص.
(٨) فى م: من ذلك.
(٩) زاد فى م: والخلاف.
(١٠) فى م: ولهذا.
(١١) فى م: ابن حبيش.
(١٢) فى م، د: ترجح.

[غافر: ٤٩] لوجود الكسرة بعد الألف حالة الإدغام بخلاف غيره، وهو فتحه قياسًا.

تنبيه: الثلاثة[١] هنا تشبه ثلاثة الوقف بعد حرف المد، لكن الراجح فى المد الاعتداد بالعارض وهنا عكسه، والفرق أن المد موجبه[٢] الإسكان وقد حصل؛ فاعتبروا الإمالة موجبها الكسر، وقد زال؛ فروعى فى المسألتين الحالة الملفوظ بها، والله أعلم.

ثم كمل مسألة التنوين فقال:

ص: بَلْ قَبْلَ سَاكِنٍ بِمَا أُصلَ قِفْ   وَخَلْفُ كَالْقُرَى الَّتِى وَصْلًا يَصِفْ

ش: (قبل) ظرف معمول لـ (قف)، و(بما) يتعلق به، و(خلف) مثل هذا اللفظ (يصف) اسمية، [و] و(صلا) نصب بـ «فى»، أى: فى وصل.

اعلم[٣] أنه إذا وقع بعد الألف الممالة ساكن فإنها تسقط[٤] للساكنين؛ فتذهب الإمالة بنوعيها؛ لعدم وجود محلها، فإن وقف عليه، انفصلت من الساكن، تنوينا كان أو غيره، وعادت الإمالة لعود محلها ووجود سببها، كما تأصل وتقرر، فالتنوين يلحق الاسم مرفوعًا، ومنصوبًا ومجرورًا، ولا يكون إلا متصلا نحو ﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢]، و ﴿أجل مسمى﴾ [الأنعام: ٢] ونحو ﴿قرى ظاهرة﴾ [سبأ: ١٨] ﴿أو كانوا غزى﴾ [آل عمران: ١٥٦] [و] ﴿إلى أجل﴾ [البقرة: ٢٨٢] و﴿عن مولى﴾ [الدخان: ٤١] وغير التنوين لا يكون إلا منفصلا[٥] فى كلمة أخرى، ويكون فى اسم وفعل نحو: ﴿موسى الكتاب﴾ [البقرة: ٥٣] و ﴿عيسى ابن مريم﴾ [البقرة: ٨٧] و ﴿القتلى الحر﴾ [البقرة: ١٧٨] و﴿جنا الجنتين﴾ [الرحمن: ٥٤] و﴿الرؤيا التى﴾ [الإسراء: ٦٠] و﴿ذكرى الدار﴾ [ص: ٤٦] و ﴿القرى التى﴾ [سبأ: ١٨] و﴿طغا الماء﴾ [الحاقة: ١١] و﴿أحيا الناس﴾ [المائدة: ٣٢].

والوقف بالإمالة لمن مذهبه ذلك هو المعمول به والمعول عليه، وهو الثابت نصا وأداء، ولا يوجد نص [عن][٦] أحد من الأئمة القراء المتقدمين بخلافه[٧]، فقد قال الإمام أبو بكر بن الأنبارى: حدثنا إدريس قال: حدثنا خلف قال: سمعت الكسائى يقف[٨] على ﴿هدى للمتقين﴾ [البقرة: ٢] ﴿هدى﴾ بالياء، وكذلك ﴿من مقام إبراهيم﴾ [البقرة: ١٢٥] وكذلك ﴿أو كانوا غزى﴾ [آل عمران: ١٥٦] و﴿من عسل مصفى﴾ [محمد: ١٥] و﴿أجل مسمى﴾ [الأنعام ٢] وكان يسكت أيضًا على ﴿سمعنا فتى﴾ [الأنبياء: ٦٠] و﴿فى قرى﴾

---

(١) فى م: وهذه الثلاثة.
(٢) فى ص: موجب.
(٣) فى م: واعلم.
(٤) فى ص: فإنه يسقط.
(٥) فى م: مفصلا.
(٦) سقط فى د.
(٧) فى ص: بل هو المنصوص به عنهم، وهو الذى عليه العمل، فأما النص.
(٨) فى م: يقول يقف.

[الحشر: ١٤] و﴿أن يترك سدى﴾ [القيامة: ٣٦] بالياء، ومثله حمزة.

قال خلف: وسمعت الكسائى [يقول فى قوله][1]: ﴿أحيا الناس﴾ [المائدة: ٣٢]: الوقف عليه: ﴿أحيى﴾ بالياء، ولمن كسر الحروف إلا من يفتح فيفتح مثل هذا.

قال: وسمعته يقول: الوقف على قوله: ﴿المسجد الأقصى﴾ [الإسراء: ١] بالياء، وكذلك ﴿من أقصى المدينة﴾ [القصص: ٢٠] وكذلك ﴿وجنا الجنتين﴾ [الرحمن: ٥٤] وكذلك ﴿طغى الماء﴾ [الحاقة: ١١].

قال: والوقف على ﴿وما آتيتم من ربا﴾ [الروم: ٣٩] بالياء.

وروى حبيب عن داود عن ورش عن نافع ﴿قُرًى ظَٰهِرَةً﴾ [سبأ: ١٨] مفتوحة فى القراءة مكسورة فى الوقف، وكذلك ﴿قُرًى مُّحَصَّنَةٍ﴾ [الحشر: ١٤] و ﴿سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦].

وقال الدانى: ولم يأت به عن ورش - يعنى: غيره - وممن حكى الإجماع على هذا الحافظ أبو العلاء والمهدوى وابن غلبون والطبرى وسبط الخياط وغيرهم.

قال المصنف: وهو الذى قرأنا به على عامة شيوخنا، ولم أعلم أحدا أخذ على بسواه[2]، وهو القياس الصحيح، والله أعلم.

ولهذا قال: (وما بذى التنوين خلف يعتلى) لا خلاف أن الوقف عليه يرجع فيه إلى الأصل، فمن كان مذهبه الفتح فتح، أو الإمالة أمال.

وذهب الشاطبى إلى حكاية الخلاف فى المنون مطلقًا[3] حيث قال: «وقد فخموا التنوين وقفا ورققوا»، وتبعه[4] السخاوى.

قال المصنف[5]: ولم أعلم أحدا ذهب إلى هذا القول، ولا قال به، ولا أشار إليه فى كلامه، وإنما هو مذهب نحوى دعا إليه القياس لا الرواية.

ثم أطال فى سوق كلام النحاة، ثم قال: قالوا: وفائدة هذا الخلاف تظهر فى الوقف على لغة أصحاب الإمالة؛ فيلزم أن يقف على هذه الأسماء بالإمالة مطلقًا على مذهب الكسائى، وتابعيه، وعلى مذهب الفارسى، وأصحابه؛ إن كان الاسم مرفوعًا أو مجرورًا، وأن يقف[6] عليهما بالفتح مطلقا على مذهب المازنى، وعلى مذهب الفارسى؛ إن كان

---

(١) سقط فى م.
(٢) فى د: سواه.
(٣) فى ص: فى الوقف من أمال، أو قرأ بين اللفظين.
(٤) فى د: وشبه.
(٥) فى ص: وقد فتح قوم ذلك كله، قلت.
(٦) فى ص: يوقف.

الاسم منصوبا، ولم ينقل هذا التفصيل[١] فى ذلك عن أحد من الأئمة، وإنما حكاه الشاطبى بقوله: «وتفخيمهم فى النصب أجمع أشملا»، وحكاه[٢] مكى وابن شريح عن أبى عمرو وورش، ولم يحكيا خلافا عن حمزة والكسائى فى الإمالة، وحكاه ابن الفحام فى «تجريده» أيضًا، وحكاه الدانى فى «مفرداته» عن أبى عمرو.

ثم قال الدانى: «والعمل عند القراء وأهل الأداء على الأول» يعنى[٣]: الإمالة.

قال: وبه أقول؛ لورود النص به، ودلالة القياس على صحته. انتهى.

قال المصنف: فدل مجموع ما ذكرنا على أن الخلاف فى الوقف على المنون[٤] لا التفات إليه ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوى لا تعلق للقراءة به، والله أعلم.

وقوله: (وخلف كالقرى) يعنى: اختلف عن ذى ياء (يصف) السوسى فى إمالة فتحة الراء التى ذهبت الألف الممالة بعدها لساكن منفصل حالة الوصل نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى﴾ [سبأ: ١٨] و ﴿نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿وَسَيَرَى ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٩٤] و﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ﴾ [الحج: ٢] و ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ﴾ [سبأ: ٦] و﴿ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠]، فروى عنه ابن جرير الإمالة وصلا، وهى رواية على بن الرقى[٥] وأبى عثمان النحوى وأبى بكر القرشى كلهم عن السوسى، وبه قطع [الدانى][٦] للسوسى فى «التيسير» وغيره، وهو قراءته على أبى الفتح عن أصحاب ابن جرير.

وقطع به للسوسى الهذلى أيضًا من طريق ابن جرير وأبى معشر الطبرى وأبى عبد الله الحضرمى.

وروى ابن جمهور وغيره عن السوسى الفتح، وهو الذى لم يذكر أكثر المؤلفين [عن السوسى][٧] سواه كصاحب «التبصرة» و «التذكرة» و «الهادى» و «الهداية» و «الكافى» و«الغايتين» و «الإرشاد» و «الكفاية» و «الجامع» و «الروضة» و «التذكار»، وبه قرأ الدانى على أبى الحسن بن غلبون، وذكرهما الصفراوى والشاطبى، وغيرهما، وسيأتى الكلام على[٨] ترقيق اللام من اسم الله تعالى بعد ذكر الراء فى باب الراءات.

وجه إمالة السوسى: الدلالة على مذهبه فى الألف المحذوفة.

ووجه الفتح: أن الفتحة إنما أميلت تبعا للألف، وقد انتفى المتبوع فينتفى التابع.

---

(١) فى م، د، ز: التفضيل.
(٢) فى م: وحكى.
(٣) فى د: عن.
(٤) فى د: كالمنون.
(٥) فى م، ز، د: ابن الرومى.
(٦) سقط فى د.
(٧) سقط فى م.
(٨) فى م: فى.

ووجه استمرارهم على أصولهم: ما تقدم فى أثناء الباب، والله أعلم.

تنبيه[(١)]: يجب على القارئ أن يتحفظ[(٢)] على كسرة الراء فى [نحو][(٣)] ﴿نرى الله﴾ [البقرة: ٥٥] و﴿القرى﴾ [الأنعام: ٩٢] التى حالة الإمالة، فيأتى بها خفيفة، ولا يجوز إشباعها؛ لأن الإمالة إنما هى أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وليس بكسرة خالصة، فتأمل ذلك؛ فإنه واضح.

ص: وَقِيلَ قَبلَ سَاكِنٍ حَرْفَىْ رَأَى ... عَنْـهُ وَرَا سِـوَاهُ مَـع هَـمْـزِ نَـأَى

ش: (قيل): مبنى للمفعول [و(حرفى) مفعول (أمالوا) مقدرا، و(قبل) ظرفه، و(عنه) يتعلق [به] و(را) عطف على (حرفى)][(٤)]، و(مع همز نأى) محله النصب على الحال، [والجملة نائب الفاعل باعتبار لفظها][(٥)].

أى: تقدم عن السوسى فتح حرفى (رأى) [إذا وقعت قبل ساكن][(٦)] [نحو: ﴿رَءَا ٱلشَّمۡسَ﴾ [الأنعام: ٧٨] و﴿رَءَا ٱلۡقَمَرَ﴾ [الأنعام: ٧٧] وفتح همزه وإمالة رائه[(٧)]؛ إذا وقعت قبل متحرك][(٨)]، نحو ﴿رأى كوكبا﴾ [الأنعام: ٧٦].

وفتح حرفى (نأى)[(٩)].

وذكر بعضهم عنه إمالة حرفى (رأى) قبل ساكن، وإمالة الراء مع [فتح][(١٠)] الهمزة قبل متحرك، وإمالة همزة (نأى) أيضًا، وقد تقدم ذكر ذلك بكماله فى موضعه، وتقدم أن الأصح القول الأول، وأن هذا القول فى المسألتين ليس من طريق هذا الكتاب، وأن إمالة همزة (نأى) مما انفرد به فارس بن أحمد فى أحد وجهيه، وتبعه على ذلك الشاطبى، وأجمع الرواة عن السوسى من جميع الطرق على[(١١)] الفتح؛ ولذلك لم يذكره الدانى فى «المفردات» ولا عول عليه، والله تعالى أعلم.

تنبيهات

الأول: إنما سوغ[(١٢)] إمالة الراء فى نحو: ﴿ويرى الذين﴾ [سبأ: ٦] وجود الألف

---

(١) فى م: تتمة.
(٢) فى م: يحتفظ.
(٣) سقط فى ص.
(٤) بدل ما بين المعقوفين فى م: ونائبه ساكن مع عامله وهو يمال، ونائب هذا قبل ساكن أو عنه قبل قراءة ﴿ليجزى قوما بما﴾ وراء سواه معطوف على النائب.
(٥) سقط فى م.
(٦) فى م: إذا وقع بعدها ساكن.
(٧) فى م: وفتح رائه وإمالة همزته إذا وقع بعده متحرك.
(٨) ما بين المعقوفين سقط فى د.
(٩) فى م، ص: رأى.
(١٠) سقطت فى م.
(١١) فى م، ص: عند.
(١٢) فى م، ص: يسوغ.

بعدها فتمال مع إمالة[١] الألف، فإذا وصلت حذفت الألف للساكن، وبقيت الراء ممالة على حالها، فلو حذفت الألف أصالة لم يجز[٢] إمالة الراء وصلا؛ لعدم وجود ما تمال[٣] الراء بسببه نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [يس: ٧٧] ومن هذا الباب إمالة[٤] حمزة وخلف وأبو بكر ﴿رأى القمر﴾ [الأنعام: ٧٧] ونحوه كما تقدم.

الثاني: إذا وقف على[٥] ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ بالكهف [الآية: ٣٣] و ﴿ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ بالأنعام [الآية: ٧١] و ﴿تَتْرَا﴾ بالمؤمنين [الآية: ٤٤].

أما[٦] ﴿كِلْتَا﴾ [الكهف: ٣٣] فالوقف عليها ينبنى[٧] على معرفة ألفها. [قال الدانى][٨]: ومذهب الكوفيين أنها للتثنية، وواحدها[٩] «كلت».

ومذهب البصريين: [أنها] ألف تأنيث، ووزنها «فعلى» وتاؤها واو، والأصل «كلوا».

قال: فعلى الأول لا يوقف عليها بالإمالة لمن يميل[١٠]، ويوقف بها عليها على الثانى.

قال: والقراء وأهل الأداء على الأول.

قال المصنف: ونص على إمالتها لمن أمال العراقيون قاطبة كأبى العز وابن سوار وابن فارس وسبط الخياط وغيرهم.

ونص على الفتح غير واحد، وحكى الإجماع عليه ابن شريح وغيره.

وأما ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا﴾ [الأنعام: ٧١] فى وقف حمزة[١١]، فقال الدانى فى «الجامع» يحتمل وجهين[١٢]:

الفتح على أن الألف الموجودة فى اللفظ بعد فتحة الدال هى المبدلة من الهمزة:

والإمالة على أنها ألف ﴿الهدى﴾.

والأول أقيس؛ لأن ألف ﴿الهدى﴾ قد كانت ذهبت مع تحقيق الهمزة فى حال الوصل، فكذا يجب أن تكون مع المبدلة؛ لأنه تخفيف، والتخفيف عارض. انتهى.

وتقدم حكاية ذلك عن أبى شامة، ولاشك أنه لم يقف على كلام الدانى.

والحكم فى إمالة الأزرق كذلك، والصحيح المأخوذ به هو الفتح.

وأما ﴿تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] على قراءة من نون فيحتمل أيضًا وجهين:

---

(١) فى م، ص: مع الإمالة.
(٢) فى م، ص: لم تجز.
(٣) فى د: ما يمال.
(٤) فى م، ص: أمال.
(٥) فى ص: أمال.
(٦) فى د: فأما.
(٧) فى م، ص: يبنى.
(٨) سقط فى م، ص.
(٩) فى د: وأحدهما.
(١٠) فى ص: ولا بين بين لمن مذهبه ذلك.
(١١) فى ص: بإبدال الهمزة ألفاً.
(١٢) فى م: الوجهين.

أحدهما: ألا تكون[١] بدلا من التنوين؛ فيجرى على الراء قبلها وجوه الإعراب الثلاثة.

والثانى: أن تكون للإلحاق بـ «جعفر».

فعلى الأول لا يجوز إمالتها وقفا عند أبى عمرو، كما لا يجوز إمالة ألف التنوين نحو: ﴿أَشَدَّ ذِكْرًا﴾ [البقرة: ٢٠٠] و ﴿مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ [الكهف: ٩٠] و ﴿يَوْمَئِذٍ زُرْقًا﴾ [طه: ١٠٢] و ﴿عِوَجًا﴾ [آل عمران: ٩٩] و ﴿أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧].

وعلى الثانى يجوز عنده؛ لأنها[٢] كالأصلية المنقلبة عن الياء.

قال الدانى: والقراء وأهل الأداء على الأول، وبه قرأت، وبه آخذ، وهو مذهب ابن مجاهد وابن أبى هاشم.

قال المصنف: وظاهر كلام الشاطبى: أنها للإلحاق من أجل رسمها بالألف، ونصوص أكثر أئمتنا تقتضى[٣] فتحها لأبى عمرو، وإن كانت للإلحاق؛ من أجل رسمها بالألف؛ فقد شرط مكى وابن بليمة وصاحب «العنوان» وغيرهم فى إمالة ذوات الراء له: أن تكون الألف مرسومة ياء، ولا يريدون بذلك إلا إخراج «تترى»، والله أعلم.

الثالث: إذا وصل نحو: ﴿النَّصَارَى الْمَسِيحُ﴾ [التوبة: ٣٠] و ﴿يَتَامَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٧] لأبى عثمان الضرير - وجب فتح الصاد والتاء؛ لأنهما إنما أميلا تبعا للراء والميم، وقد زالت إمالتهما وصلا، فإذا وقف عليهما له أميلا؛ لأجل إمالة متبوعهما، والله أعلم.

* * *

(١) فى ص: أن يكون.

(٢) فى م: أنها.

(٣) فى ص: مقتضى.

فهرس الموضوعات

❊ ❊ ❊